

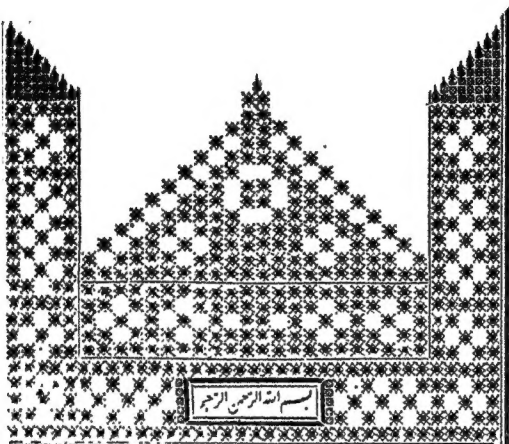
3187
- 51A

« الجزء الثاني »



من قرية صيون الاشجار لشكوة ورد المختار على الدر المختار شرح
تنوير الابصار لسيد العلامة الفاضل والفهامة
الكامل فقيه العصر والاولان وأبي حنيفة
الزمان السيد محمد علاء الدين ادهي
ابن الشيخ محمد أمين الشيرباز
عابدين رحمه الله تعالى
ونفعناهم والمسلمين
آمين

« (وبه امسه ما يلزم عليه التكلم من السرح المذكور) »



﴿باب دعوى الرجلين﴾

لا يخفى عليك أن عقد الباب دعوى الرجلين على ثالث والا فجميع الدعوى لا تكون إلا بين اثنين. وإن شئت
 لا تكون هذه المسئلة من مسائل هذا الكتاب فلذلك ذكر صاحب الهداية والكفر في أوائل كتاب الدعوى
 وقتل ولعل صاحب الدرر وأما آخرها في هذا المقام فتنافي ذلك أثر صاحب الوفاية لقوة مساعدة دعواه ودين
 مسائل هذا الباب بحيث تكون فالتحتمل سائله وإن لم تكن. بهى (قوله تنادم عدة سارح) هو الذي لم
 يكن ذا يد أو الخسارح الذي لأنه يخرج عن يده أو أسد إلى المدعى تترؤوا عما قدمت به الخارح من الخارح
 هو المدعى والبيئة ببذل المدعى الحديث وبه خلاف الشافعي وأما ما كان الخارح مدعى بالدين فهو عابسه
 (قوله فله مطلق) أي ملكه المال بخلاف ملك السكاح فان ذلك الديمة قد ولو لا برهان ما لم يبق ربح
 الخارح كسبائى وبذل الملك بالمطابق احترام من المقيّد بدعوى الشاح ومن المقتضى بما إذا ادعى المثل من
 واحد أو أحدهما قابض وعما إذا ادعى الشراء من اثنين وثارح أحدهما أسبق فان في هذه الأمور قبل يده
 ذى اليد بالاجماع كسبائى دور أي ولم يلزم انقضاء نصفي التهمة لأن قبول يد ذى اليد ما يما ومن
 حيث ما أدى من زيادة انتاج وغيره فهو مدع من تلك الجهة والمراد بالقبض التلق من شخص شخص
 مع قبضه فلا يراد ما قبل كون المدعى في يد القابض أمره ما عين لا يدعيه أو اليد تنسل عن التهمة له سنة عابسه
 وقولها بالاجماع فان قلت هل يجب على الخارح اليدين لكونه اددا للمدعى عليه قلت لا لأن بين اثنين يجب
 عند عجز المدعى عن البيئة وهنالك يجرى في العباية أو رد عابسه بأن مراد السائل هل يجب على الخارح من
 عند عجز ذى الدين البيئة والادلة تنسبه لسؤاله أصلا أنه يريد به أن الخواب فيه مع السور له في جوابه
 ولم يصد للجواب عنه أقول أنا هرأب يجب اليدين على الخارح عند عجز ذى الدين سنة عابسا الذي
 الزيادة لأنه مدع بالنسبة إليها ولهذا لم يرد عليه البرهان بكون المدعى مدعى بها بالنسبة إليها فليمر عابسه
 اليدين عند العجز عن البرهان وبينة المدعى لم تعمل ما تسير من دفع ذى اليد أو هو أرض أو لودعوى ذى

﴿باب دعوى الرجلين﴾
 ﴿تقدم بفتح حارج في ملك﴾
 ﴿مطلق﴾

لا يخدم أحد من البرهان عليها بل ترجحه العين على من كان في معارضة كما هو شأن الدعوى فيجعل على
 عليهم العلم بذلك في بادئ حاشيتكم للمدعي بدنه لكونها المقتضى المعروض وان تسلك بكون سفر أو
 بالخلاف فيع ويحق للمدعي في يد ذي اليد لا يصير الخارج على الجواب من دعوى ذي اليد تركه وهو المعلوم
 كونه خادما لتصرفي كونه ذي اليد مع ما فيها ادعاء كما هو صاحب التمسك له هذا هو التحقيق ثم بعد
 الحطيم (قوله أي لم يذكره سبب) أي معين أو مقيد بتاريخ كسائي وكذا ذكره سبب يتكرر فان ذكر
 له سبب لا يتكرر وقد يستغنى اليد كما في أضواء من هذا القيل مافي منه الحق أقامنا على عهدي من رجل
 أحدهما بغصب الآخر لو بدعته فهو بينهما أي لان المدعى بالخروج وصير غاصبا قال في سماع القصورين الخارج
 وذو اليد لو ادعى الزمان واحد وذو اليد أولى كلف الشراء هذا الذي الخارج وذو اليد تلقى المالكين جهة
 واحدة ولو ادعى من جهة اثنين يتحكم الخارج الا اذا سبق تاريخ ذي اليد بخلاف مالو الادعاء من واحد فانه هنا
 يقضى لليد الا اذا سبق تاريخ الخارج والفرق في الهداية ولو كان تاريخ أحدهما أسبق فهو أولى كقول
 حضرة الباعين ورنه لو ادعى أحدهما أسبق تاريخا للبائع في يد أحدهما يتحكم الأسبق اهـ من الثامن
 ونحوه فيه وفي الاشهاد قبل الوكالة تاريخ الخارج وذو اليد على نسب صغير قدم ذو اليد الا في مستثنى في
 الخزانة الأولى برهن الخارج على انه ابنه من امره انه هذو حرات وأقام ذو اليد بينة انه ولد بنسبه
 الى أمته فهو للخارج الثانية لو كان ذوالنسب شيئا والخارج مسلما برهن الذي بشهو من الكفار و برهن
 الخارج قدم قدم الخارج سوا برهن بمسلمين أو بكفار ولو برهن الكفار بمسلمين قدم على المسلم مطلقا اهـ
 (قوله وان وقت أحدهما فقط) ان وصيته ومقتضاها العموم أي ان لم يوثقا أو وقتا سوا أو مختلفا أو وقت
 أحدهما وعليه ما أخذوه ان اذا وقتا واختلف تاريخهما فالعبرة بالسابق منعهما على ما تقدم لان التاريخ
 هبة في دعوى الملك المطلق اذا كان من الطرفين صدا في حيفتوا واذما في رواية وخالفه في أخرى فكان
 عليه أن يقول ان لم يوثقا أو وقتا أو أحدهما مساو لا آخر أو وقت أحدهما فقط قال في العريضة الخارج
 في الملك المطلق أولى الا اذا أرحا وذو اليد أسبق (قوله وقال أبو يوسف ذوالوقت أسبق) أي فيما لو وقت
 أحدهما فقط لان التاريخ من أحد الطرفين معتبر عنده والحاصل أن الخارج في الملك المطلق أولى الا اذا أرحا
 وذو اليد أسبق (قوله وغرته) أي غرته العبد عن يدان قوله منذ شهر متعلق بغيب فهو بدلية وقوله منذ
 قبل السلم (قوله تاريخ غيبة) أي غيبة العبد عن يدان قوله منذ شهر متعلق بغيب فهو بدلية وقوله منذ
 سنة متعلق بماتعلق به قوله في أي ملك في منذ سنة فهو قيد للملك وتاريخه معتبر تاريخ الملك ولم يوجد من
 الطرفين (قوله فلم يوجد التاريخ) أي تاريخ الملك (قوله من الطرفين) بل وجد من طرف ذي اليد والتاريخ
 حالة الانفراد لا باعتبار عدد الامام فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج في غيبة بيعة
 الخارج (قوله وقال أبو يوسف) أي فيما لو وقت أحدهما فقط (قوله ولو حالة الانفراد) أي قال أبو يوسف
 يقضى للمؤرخ سوا أرحا ما ٣ وكذا لو أرحا حالة الانفراد لان التاريخ حالة الانفراد معتبر عنده والحكم
 فيما لو أرحا ما أولى بالحكم حالة الانفراد لانه متعلق عليه والثاني مذهبه فقط كأي القاعدة في الوصية أي
 الحكم في المقدرة عليها أولى بالحكم مما بعدها والمراد بما اذا أرحا ما سبق تاريخ أحدهما أمالوا سوى
 تاريخه فهو كقولهم لو أرحا ما لاقطها ما لاقطها بالغة كون العباد عند ظهور العبد وحيث قد يقول بعض
 المحشين الأولى اسقاط لو ان السكالم في حالة الانفراد وكلامه ينحصر انه يقضى للمؤرخ حاله دون التاريخ
 منها وفي حالة الانفراد ولا معنى للقضاء للمؤرخ فيما اذا أرحا ما حقيقة منسحاب القضاء السابق اهـ غير لازم
 لان أعمال السكالم أولى من أهله (قوله كذا في جامع الفصولين) حيث قال استحق حمار فطلب ثمنه من
 بائعه فقال البائع المستحق من كم مدة غلبت هذا الخارج فقال مدسنة فبرهن البائع انه ملكه مدسنة عشر
 سنين فبقي به للمستحق لانه أرخ غيبته لا الملك والبائع أرخ الملك ودعواه دعوى المشتري لتلقيه من جهته

أي لم يذكره سبب كما
 (على حجة ذي اليد وان
 وقت أحدهما فقط)
 وقال أبو يوسف ذو الوقت
 أحق وغرته فيما لو (قال)
 في دعواه (هذا العبد لى
 غاب عن مدسنة فبقي
 البسلى مدسنة فبقي
 للمدعي) لان ما ذكره تاريخ
 غيبة لا ملاك فليوجد
 التاريخ من الطرفين فبقي
 بيعة الخارج وقال أبو
 يوسف يقضى للمؤرخ ولو
 حالة الانفراد وينبغي أن
 يقضى بقوله لانه أوثق
 وأظهر كذا في جامع
 الفصولين

٣ قوله سوا أرحا ما الخ
 هكذا بالاصل وأصل الظاهر
 أو أرحا حالة الانفراد فليبرر

[illegible]

مطالب دهوی الوقف من
قبل دهوی المثلث المطلق

وآفره المسنف (ولم يجره)
مذاهب ان علي بن ابي طالب
لهما خان برهنائي (دعوى
نكاح)

لا تقبل ويجعل الشراء المحكوم به سابقا لوجه الماتفر بيع فلا أولى الايمان بالا الاستثنائية (قوله سقلا)
الضمير للتاجرين فلو اشدهما لم يوافقوا في ذلك خارج الحق فاسما على الماتفر قبل ذال اولى على كل
حال وياتى علمه قريبان ان شاء الله تعالى (قوله لتعذر الجمع) أى اجتماع الزوجين على زوجة واحدة فانه
منه ذر علان النكاح لا قبل الاشارة لفتح البستان و يرق القاضي بينهما ما حبت لاصح وجوان كان
ذلك قبل الدخول فلا يضى على كل واحد منهما كفى العير (قوله لوجبة) أى هذه الحكم كذا كروية ولو لم يمت
فضى به أى بالنكاح بينهما أو أرح أحدهما بمقتضى أولم يزوا فاقا انقضائه
تأقلم فيما يترتب عليه سولا يلزم جمع على وطء لانه حينئذ دعوى سال وهو الميراث أو دعوى نسب ويمكن
ثبوتها منهما كما هو المعروف في المذهب وسيأتى في باب دعوى النسب انها لو ادعى نسب مجهول كان بينهما
بعضه فهو ثابت البتة فالأمر في بقوم مقام التدقيق (قوله وعلى كل نصف المهر) ولو مات قبل الدخول
لان المهر قسم على مهر فان قلت كل منهما دعوى الزوجية سمعته بان عليه المهر كاملا لانه في آن بانعذفت
اليمين ان ثبت تسمية والا فله المثل فالأمر بانها لم تقضى بدعى رقيق في النصف صارا مكننا من غيرا نسبة
الى نصف المهر لوجوب عليه النصف فقط (قوله ورثان ميراث زوج واحد) لانه داخل تحت أول المسئلة فان
كلما من جادعى الميراث كله لا ينصف بينهما (قوله ولو ولد له) أى المية قبل الوت وظاهر الميراث انما هو ولد
بده وانكن له غيره فله قاله ولادته مناهر بعض الفضلاء عدم انصاف المية بالولادة طعنة فيسبى وان المراء
بالولادة انفصال الوالدين منها بنفسه أو غيره من الاجياء (قوله يثبت السبع منها) أى لو ادعى بالولد انما
كانت زوجة فله اهل الولادة أو ولدت بعد الموت وقد ادعى كل منهما أم زوجته (قوله عامه في الخلاصة)
وهو انما يثبت نسبه براهب واحد رثان كل منهما ميراث ابن كامل بنحو ٣ ومالو كالابراهيماني
لان ابنه أو بنات من شدة أو من أحد ما كثرت الخلاصة وفي التسمية بمتبرءة الاقارب وانما سبقت تاريخ
أحدهما يعقلى له ولولادة انكساحا به وبنوا لاصح من ماله فانما نصف المهر ونصف الميراث من كل منهما مالو
ما سبق قبل الدخول فعلى كل واحد منهما ما نصف المسمى ولو مات أحدهما قبلت هراول لها المهر والميراث
مقدسى عن الظهورية (قوله وهى ان صدقة) أى ان لم يسبق تاريخ الاستحلال النكاح مما يحكم به بتصادف
الزوجين فيرجع الى تصديقها الا اذا كانت بنت أحدهما أو رجل من أحدهما يكون هو أولى ولاية مير
اقوالها لا تمكن من نقلها لأن الدخول لم يدل على سبق عقد الا بيمين الاستحلال بانه تزوجها بتسليمه
فيكون هو أولى لان الصريح في قول الدلالة زلنى وفي الخبر عن الظهورية بانه لم يزوجها سوى في بيت
الاخوة صاحب البيت أولى بطلاق في التصديق فعمل ما اذا معه القاضي أو برهن عليه بصدقه انكارها
به قال في التبيين حاصلا انها اذا تنازعا في امر أو اقاما البتة ان كل واحد كان نكحاً رسماً أقدم كان أولى
وان لم يزوا أو ادعى نكحاً فافان كان مع أحدهما قبض كالدخول لم أو نقلها الى منزله كان أولى لان
لم يوجد شيء في ذلك يرجع الى تصديق المرأة وفي الخبر والحاصل أن سبق التاريخ من البطلان لا يرد
الدخول ثم انما روى ذلك التاريخ اه ثم اعلم ان بعضهم عبر بآخر اوداه فمهم تصديقها فانها رثت ما
سماها ولكن عرفوا انها انفصل الى بلقي في باب اللعان فان ثبت بسبب حتى لاص أو صدقة ونى بعض
نسخ القدرى أو نصدقه فمقد هو غلغ لان احد لا يجب بالاقرار مرة وهو لا يجب بالنسبة حتى أربع مرات
لان التمدد في ايس بآخر تصد الكه افرا حتمه فلا يعتبر حتى وجوب الحدو يعتبر حتى قد يمدد به
الاعان ولا يجب الحدو اه وتقدم في حد العذف ان لو قال رجل لرجل يا زنى فقال له غير صدقت حد المتدنى
دون المسد ولوله مال صدقت هو قلت فهو ثابت أيضا وانما رجب في اثبات العموم في كل التثنية
لان سبق فعمل به ان الحد لا يجب بالتصديق قال في البرازي قال لى عليل كذا انفصل صدقت بدمه اذ لم يقل
تلى رجه الاستمراء هو يعرف ذلك بالجملة اه فهو صريح فمما كذا أو لولا ان لففى كونه مدعى وجه

سقطا) لنعذر الجمع لوجبة
ولو لم تكن مقضى به بينهما وعلى
كل نصف المهر وبرتبان
ميرانزو وج واحد ولو كانت
بثبث النسب منها أو شاعه
في الخلاصة (وهي لمن
صدقته

٣ قوله وما لو كان الخ هكذا
بالاصل وليجرد

الاستبزاء أم لا فالقول المنكر الاستبزاء يعمينها والمظاهر أنه على نفي العلم لا على نفي الغير تأمل وفي شرح أدب
القضاء وان شهد عليه فقول بعدم شهادته عليه لا يفرق شبهة فلا تنافي هو الحق الزم القاضى ولم يسأل من
الاتحار أن هذا المقرر امكن أن يشهد عليه الذى يشهد به ثلاث حتى أتوه الحق فليستهما
قال القاضي بل منهما فاقم ما شهد على يباطل وما كنت أعلم ما يشهد به دان لم يزد وما سأل منهما أنه اقروا
على ما يخطر فلا يصح اهـ (قوله اذ لم تكن فى عين كذبه) فلا وجود أحد ههنا لا يعتبر قولها كجملته (قوله
ولم يكن دخل من كذبه) لان بالنسبة لما زاد وبذلك دليل سبق عقد مطلقا بالمسلم خبرا وحالا لم يرد على
الصالح ولا هسل الفقه ما تنافي المعاملات (قوله هذا اذ لم يؤرخ) مثل عدم التواريخ منهما اذ اؤمنا وتعا
مستويا وأورخ أحدهما بجر (قوله فالسابق أسبقها) أي وان سددت الاثر أو كان زائدا أو دخل بها
لأنه لا يعتبر مع سبق وضع بدلا ودخول لكونه مبرحا وهو فوق اللزامة كجملته (قوله ففى من صدقته)
ان لم يكن لاحدهما يد أو دخول (قوله وأولى اليد) أي ان كانت يدولا لا يعتبر بصدق معادى أو أن
أحدهما ولا تخرب بغير الذى اليد (قوله وعلى ما مر من الثاني) أي من انه يقضى قدورخ حاله لا انفراد على
ذى اليد يقضى هنا المعورخ وان كان الاثر زائدا ليرجح جانب المؤرخ حاله الا انفراد عند أبي يوسف وقدمنا
من الزيلعي انه لو برهن انه تزوجها قبله فهو أولى وسبقا مستنا (قوله ولم يؤمن به على هذا) ذكره فى البحر
بما ثبت قال الحاصل كلى العزاة انه لا يترجح أحدهما الا بسبق التواريخ أو باليد أو بقرار أو بالدخول
أحدهما اهـ وكان ينبغي أن يتردد أو يترجح من أحدهما فقط كجملته اهـ ولعل وجه عدم التنبه انما
اذا أورخ أحدهما ولا تخرب بدلا بدليل على العقد والتاريخ ليس بدليل عليه (قوله فتأمل) أي هل يجرى
قوله هنا وبغير التواريخ من جانب واحد أو لا يعتبر احتياطا فى أمر الزوج والذى يظهر الثانى فى راجعه (قوله
وان آقرن) أي المرأى أن لا يحتج به ففى لما مر فستن ان السكاح يثبت بصادق الزوجين (قوله وان برهن
الاتحار) أي بعد الحكم للأول وبجواب الاقرار والاول أن يقول فان لم تقم بحجة ففى من أثبتت ان تزوج
الاتحرف ففى (قوله ففى له) لانه أقوى من التصديق لان التثبت باليمين كالثابت للمعاينة ويثبت فى حق
الرجل بخلاف الاقرار فانه حجة قاصرة ويثبت فى حق المقر فقط فأقرها بما عايناه عليه على من أقام البرهان
على اتهام زوجته وانما قلنا فى حق الرجل لان القضاء لا يكون على الكافة الا فى القضاء بالحرة والنسب والواه
والسكاح ولكن فى النكاح شرط هو ان يؤرخا فان أورخ المحكوم به ثم ادعاه آخر بتاريخ أسبق فانه يقضى
له وبما القضاء الاول ويستترك ذلك أيضا فى الحرية الأصلية وفى العروقة ولكن فى النكاح الخ أى
القضاء فى النكاح انما يكون على الكافة دالم يؤرخا ويجعل على ما ذكرنا تحت بستمعير آخ فغير التواريخ
كالقبض والتصدق والا فلا يتصور الفضلة لاستواما فى عدم التاريخ (قوله لم يقض له) لكذا الاول
بالقضاء (قوله الا اذا ثبت سبقه) أى سبق الخواج بالتاريخ بان أورخ الاول تاريخه خلع البرهان وأورخ
الثانى تاريخا سابقا وأقام البرهان فانه يقدم قال المقدسى ونظيره الشرع من يدلوكم به ثم ادعاه آخ ومن
زيد ومن وكذا النسب والحرة بخلاف المالك الطالق اهـ يعنى الحكم فبغير برهن مسددا للحكم لا تخرب
وان لم يثبت السابق (قوله لان البرهان مع التاريخ) أى السابق بدليل ما قال فى المتن الا اذا ثبت سبقه
ولان من المعلوم انه انما يكون أقوى بالسابق (قوله أقوى منه بدونه) أى بدون التاريخ إلى ابقى وصورة
المسئلة ادعى انه تزوجها للعلم وأقام به على ذلك فقضى له ثم ادعى آخر نكاحها قبل العلم تسع ويقضى
له لسبقه لان السبق لا ينفق الا عند التراجع بينهما لكن لما كان التراجع سابقا فكان الاول لم يؤرخ أصلا
(قوله ظهر سكاحه) أي ثبت نكاحه وظهر وانما يكون بالابتداء فبقية اشارته الى ان الاول برهن بعدم اقضى
للمسارح يقبل وقال بعضهم ان لم يقض له (قوله الا اذا ثبت سبقه) أى سبق نكاحه على سبب الخواج
بالتاريخ فانه يقدم على ما عدى مما ذكرنا من المحاصل عن التبرؤ والعبر وقد تيمم المصنف صاحب اللور

بعد هذه الجارة قال الشربلاني وهي موجودة في النسخ صور والكتن وله شرح فيسرد بانه على
 المذهب اه واصل انه اذا ادعى نكاح صغيرة يتزوج الحاكم له لا تسمع الا بشروط أن يذ كراسم الحاكم
 يسببه وان السلطان غرض اليه التزوج وانه لم يكن له اولي كافى البراءة ثم اعلم ان يوم الموت لا يدخل تحت
 القضاء ويوم القتل يدخل هكذا في الظهيرية والعمادية والولوليسية والبرازية وغيرهما وفي الاول
 بالي برهن الوارث على موت مورثه في يوم ثم برهنت امرأته على ان مورثه كان نكحها بعد ذلك اليوم بعض
 ها بالنكاح وعلى الثاني بالي برهن الوارث على انه قتل يوم كذا فبرهنت امرأته على ان هذا المقتول نكحها
 بعد ذلك اليوم لا تقبل وعلى هذا جميع العقود والمداينات وكذا بالي برهن الوارث على ان مورثه قتل يوم كذا
 لبرهن المدعى عليه انه كان مات قبل هذا زمان لا يسمع ولو برهن على ان مورثه قتل يوم كذا فبرهن المدعى
 عليه انه قتل فلان قبل هذا زمان يكون دفعا لبحوله تحت القضاء هذه صانوا البرازية وزاد الوولوليسية موصفا
 اذ عوى المرأة النكاح بعد ثبوت القتل في يوم كذا بقوله الا ترى ان امرأتها قامت البينة انه تزوجها يوم
 لغير محكمة قضى بشبهوها ثم أقامت أخرى بانه تزوجها يوم لغير محكمة قضى بشبهوها ثم أقامت أخرى
 لان النكاح يدخل تحت القضاء فثبت ذلك التاخير فاذا دعت امرأته أخرى بعد ذلك التاخير بخلاف ما
 يقبل اه (اقول) وجه التشبيه بين المسئلتين ان تاريخ برهان المرأة على نكاح المقتول يخالف التاريخ
 القتل لا يشور بعد قتله أن ينكح كان نكاح الثانية له يوم لغير محكمة قضى بشبهوها ثم أقامت أخرى
 بانه تزوجها يوم لغير محكمة قضى بشبهوها ثم أقامت أخرى بانه تزوجها يوم لغير محكمة قضى بشبهوها
 تحت الحكم فتأمل وفي الظهيرية ادعى ضعيف فيدرجل انها كانت لفلان ماتت نكحها بمرأته فلان لا وارث
 به غيرهما ثم ان فلانة ماتت وتزوجت كتمانها ثانيا لا وارث لها غيري وقضى القاضي له باثمة فقال القاضي عليه
 دفعا لمدعى ان فلانة التي تدعى أنت الارث هم المسلم ماتت قبل فلان الذي تدعى الارث معه فلانة
 اختلعا وبعضهم قالوا انه صحيح وبعضهم قالوا انه غير صحيح بناء على ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء اه
 واذا كان الموت مستفيضاعلم به كل صغير وكبير وكل عالم وجهل لا يقضى له ولا يكون بطريق أن القاضي
 قبل البينة على ذلك الموت بل يكون بطريق التيقن بكنزب المدعى قال في الترتيبات في الفصل الثامن في التهاجر
 نقلان الصغير فقبل اوداعى المشهود عليه أن الشهود معدودون في قذف من قاضى بذلك فأقام الشهود
 انه أى القاضي مات في سنة كذا الخ انه لا يقضى به الا اذا كان موثقا القاضي قبل تاريخ مجرمه المدعى عليه
 مستقيضا مع غاية الاختصار فراجع ان شئت والله تعالى الموفق وتعالى التاخير بجمع هذه المسئلة
 في جامع الفصولين وفروطين والجور وغيرهما وقدر تحقيقه في فصل الجلس فراجع اه ان شئت (قوله وان
 ذكرا) هو مقابل لقوله وان برهن الخارجا معطوف عليه أي بان برهن على مطلق الملك فقيد بتقديم حكمه
 وان ذكرا يجب الملك لحكمه هذا (قوله بان برهن على سرائى من ذى يد) مثله ما اذا برهن الخارجا بان
 على ذى يد أن كذا اودعه الذى يد يد فانه يقضى به بينهم انصفين وكذا الارث فلا دوى كل من خارج الميراث
 من أبيه و برهن قضى به بينهم او اذ المصنف باقتصار كل على دعوى الشرا مجردة أنه لو ادعى أحدهما شرا
 وعقلا والآخر شرا فقط يكون مدعى العتق أولى فان العتق بمنزلة القبض ذكره في خزانة الاكل ونفسه
 اشارة الى أنه لو أرخ أحدهما فهو له وفي قوله من ذى يد اشارة الى أنه لو ادعى أحدهما فهو أولى وان أرخ
 الخارج نعم لو تأقبا من جهتين كان الخارج أحق وهذا أوضح مما في المتن (قوله فلكل نصه) لاستواهما
 في السبيل لكنه غير كاذ كره برقصا كفضلين باع كل منهما من رجل وأجازا لملك البيعة فان كانا منها
 غير لانه تغير علمه بشرط عقده قل في رقبته في تلكا الشكل اه (قوله بنصف الثمن) أى الذى عينه أحدهما
 وان كان خلاف ما عينه الآخر كان ادعى أحدهما أنه اشترا بعامته الآخر بعامته ان أخذ الاول نصفه
 محسين والاخر نصفه بعامته وقيد بالشرا من ذى البدلانه لو ادعى الشرا من غير ذى اليد فانه باقى حكمه

(وان) ذكر اسباب الملك
 بان (وهنا على سرائى من
 ذى يد فلكل نصه بنصف
 الثمن) ان شرا (أخر كذا)
 انما خبرا

(قوله) لتتربق الصفة عليه (عليه) رغبته في ذلك الكل (قوله) وان ترك أحدهما بعد ما مضى لهما (أما
 أنه بالقبض عليه بالقبض لا يعبر على أخذه لما قبله من الضرر (قوله) انفسا منه (أي انفسا البيع في النصف
 بالقبض أي لأنه صار مقبضا عليه بالنصف لصاحبه فأنفس البيع فيه فلا يكون له أن يأخذ بعد الانقضاء لان
 العقد منتهى انفسه بقضاء القاضي لا يعود إلى قبضه ولم يوجد (قوله) فلو قبله (أي فلو ترك أحدهما قبل
 القضاء به) إنما يحل له لأنه لا يثبت بغيره أنه اشترى الكل وإنما يرجع إلى النصف بالانقضاء
 ضرر ودة القضاء ولم يوجد وتظهر تسليم أحد الشفعين قبل القضاء وتظهر الأول تسليمه بعد القضاء كما في العصر
 (قوله) للسابق تارة ثانيا (أرخا) أي لأنه أثبت الشرع في زمن لا ينزعه فيه أحد ما يدفع الآخر به وهذا
 كما علمت فيما إذا ادعى الشرع من واحد فلو اختلف باعهما لم يترجح أسبقهما تارة يتناول المورخ فقط لأن ملك
 باعهما التارة يترجح (قوله) فلو ادعى البائع ما قبضه (أي الثمن (قوله) وهو الذي يد) أي المدي البائع ان لم يترجأ
 المثل ما ذكر ما إذا ادعى انصار جان الشرع من ذي اليد وفيه لا يترجح واحد لا سبق التنازع أخذت حكم على
 ما إذا ادعى خارج ذو اليد الشرع من واحد يترجح ذو اليد لأن دليل سبقه ولا يتم استوى بالثابت
 وترجح ذي اليد جهوا ليس الثاني ما بعرضها فلا يساو به ولا يثبت لا تنقض بالثمن ويكون الترجيح
 أيضا هذه المسئلة بسبق التنازع يترجح ذو اليد في أربع ما إذا سبق تارة يتجه وهو تارة هو مال المورخ
 ذكر وما إذا كان التنازع ضمن جانب لأنه غير معتبر في قولهم يترجأ وما إذا استوى التنازع كان التنازع ما فاضا
 قولهم يترجأ يترجح التنازع حتى في واحدة وهو ما إذا سبق تارة يتجه ويمكن أن تجعل هذه المسئلة من تارة يسع ما إذا
 ادعى انصار جان الشرع من ذي اليد أثبت أحدهما بالينة قبضه فبما مضى من الزمان على ما قبله في البحر
 عن المراح ويشكل عليه ما ذكره من الذخيرة من أن ثبوت اليد بأحدهما بالمعاينة أو يمكن أن يقال
 ما ثبت بالينة بمعاينة لان المعاينة لا تكفي من القاضي لأنه لا يقضي العلم بل بقا الامعانة الله هو
 البحر ولا إشكال في عبارة الكتاب هو أن أصل المسئلة مفروض في خارج سائر ما في ثالثة فإذا كان
 مع أحدهما قبض كان دأبه تنازع مع خارج فلم تكن المسئلة (ثم رأيت) في المراح من أن من جوارحه
 أثبت بالينة قبضه فبما مضى من الزمان وهو الآخر في يد البائع انتهى لأنه بذلك ما ذكره من الذخيرة
 بأن ثبوت اليد لأحدهما بالمعاينة انتهى والحق أنهم سئلوا أخرى وكان ينبغي إيرادها وإصلاحها وسوا
 وإذا ادعى كل الشرع من ثالث وهرها قدم ذو اليد في الوجه أو السلام والخارج في وجه واحد انتهى كلام
 البحر (وفي) الاشكال الذي ذكره عن الذخيرة وأجاب المفسر بأن قوله وهو الذي يدان لم يترجأ يرجع
 إلى ما لم يدعيه من لا يقدر كون ما خارجي وقد أشار المصنف إلى ما ذكره من أن المثل أسبق مسئلة أخرى
 وكان ينبغي إيرادها حيث ذكر قوله ولدى وقت ولكن كان عليه أن يقدم على قوله ولدى بدلا من قوله
 المسئلة الأولى ويكون قوله ولدى استنفاة مسئلة أخرى (مخرج) لو برهان على ذي يد أو بدعية يقضي
 به لهما قضى ثم إذا أقام أحدهما البينة على صاحبه أنه لم يسع ولو برهان أحدهما أو لم لا
 شاهد من لم يترجأ قضى به لصاحب البينة ثم أقام الآخر بينة على أنه ملكه أو دعه من الذي فيه أو لم
 يتركوا ذلك قضى به على القاضي له أولا وهذا يحالف الشرع فان فيه لا يحكم للاثان وأما لا يانح من
 قبيل المطاق (قوله) وهو الذي وقت الخ) الأولى تقدمها على قوله وهو الذي يدان من التنازع الأولى والثانية
 القول له لا يثبت ملكه في ذلك الوقت مع احتمال الآخر أن يكون قبل أو بعده فلا يقضي به بالاشكال وإنما
 اتفاقا على أن الملك للبائع ولم يثبت الملك لهما إلا بالتنازع منسوخا عن سماعها حادث والحادث يصلح أن يترجأ
 الاوقات إلا إذا ثبت التنازع في وقت تقدمه فلهذا كان المورخ أولى بخلاف ما إذا اختلفت بالينة على ما إذا
 وبخلاف ما إذا ادعى الملك ولم يدع الشرع من ذي اليد حيث لم يكن التنازع أولى عند أبي حنيفة ومحمد
 * قال المدي أقول التنازع في الملك المطاق لا عبرته من طرف واحد بخلافه في الملك. *

لتتربق الصفة عليه
 (وان ترك أحدهما بعد
 ما مضى لهما لم يأخذ
 الآخر كله) لانفسا منه
 بالقضاء فلو قبله (وهو)
 أي ما إذا بعثا شرعه (السابق)
 تارة يتجأ (ان أرخا) فريد
 البائع ما قبضه من الآخر
 المراح (د) هو الذي
 يدان لم يترجأ أو أرخ
 أحدهما أو استوى
 تارة يتجهما (د) هو الذي
 وقت ان وقت أحدهما فقط

هو موقوف اه وفيه من القهستاني من انظر انه لو وقت أحدهما شهر أو الاخر ساعة فالساعة أولى
 والتالي فهو قلبه الآخر وسقطا لهما وتعرف وقت الشيء بان سندا في وقت حدوث أمر ما مع كنههم
 دولة أو غيره كمن وافق وز لالة لنسب الى ذلك الوقت الزمانى الا في وقت هو يوم معلوم نسب اليه ذلك الزمان
 فيقبل هو مدة مائة تين حدوث أمر ظاهر وبين أوقات حوادث أخرى كل في نهاية الادراك (قوله) والحال انه
 لا بد لهما بان كان المبيع في بدناث (قوله) وان لم وقتنا الخ) لاحاقنا اليه (قوله) والشراء أحق من هبة أى
 لو من خارجا على يد أحدهما على الشراء استوى الاخر على الهبة منه كان الشراء أولى لانه أقوى
 لكونه معاوضة من الهبة تيسر ولانه يثبت الملك بنفسه والملك في الهبة يتوقف على القبض فلو أحدهما ايد
 والمستثنى ليعالما يقضى الخارج أولا لا سبق ولو تخوان أرخت أحدهما فلا ترجع ولو كل منهما ايد فهو لهما
 في السابق تاريخا كدعى ملك معاق ولو اختلف المملك استوى لان كلا منهما خصم عن مملكته في اثبات
 اليه كونه اسما بخلاف مال التخذ لاحتياجهما الى اثبات السبب وفيه يقدم الأقوى وأطلق في الهبة هو
 مقدمة بالتسليم في بان لا تكون بهوض والا كانت معا أو أشار الى استواء الصدقة واليه المغير مشين
 يستوى الى التبرع ولا ترجع للصدقة بالزوم لانه يظهر في ثانی الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في
 مستقبل والهبة لا تكون لازمة كحبة بخرم والصدقة قد لا تزم بان كانت لى كذا في البحر المحامى (وفيه)
 ولم أر حكم الشراء الفاسد مع القبض والهبة مع القبض فان الملك في كل متوقف على القبض وبني تقديم
 الشراء المعامضة وردة المقدس بان الأولى تقديم الهبة لكونها مشروعة ومال البيع الفاسد منه منوم
 يذ كرما والاختلاف في الشراء مع الوقف حكمه مدنى في شتمل الاحكام عن القنية قال دعى على رجل أن هذه
 لدار التي في يد وقف معاق وذو اليد ادعى أن باقى اشتراها من الوقف وأرخا وأما الهبة فبني في الوقف
 أولى ثم اذا ثبت ذلك واليد تاريخا على الوقف فيبنته أولى والا يمينته الوقف أولى اوفى فتاوى مؤيد
 زاده دعى عليه دارا أنه باعها مني من خمس عشر سنة وادعى الاستحقاق الوقف عليه معجل وأما يمينه فبني
 مدنى المبيع أولى وان ذكر الوقف بعينه فبني الوقف أولى لانه بصيرة ضاعا اليه (قوله) وصدقة قال في
 لغير الصدقة المعقوضة والهبة كذلك سواء التبرع فهو ولا ترجع للصدقة بالزوم لان الزا لزم يظهر في
 ثانی الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والترجع يكون بمعنى فائز في الحال والهبة قد تكون
 لازمة بان كانت لحرم والصدقة قد لا تزم بان كانت لى (قوله) وروهن ولو مع قبض اعادتم الشراء عليه لانه
 بعيد الملك بهوض الحال والرهن لا يفيد الملك الحال مكان الشراء أقوى وقد علمت ان الهبة بهوض كالشراء
 تقدم ما به وقوله ولو مع قبض راجع الى الرهن فقط لان دعى الهبة أو الصدقة غير المقبوضة لا تسبق (قوله)
 الاتحاد للملك) أما اذا كان الملك مختلفا فلا يفرق في سبب التاخير أو السعود بل يدنو بان كلبا في قال في
 البحر أطلقه وهو مذهبنا لان تاريخ لهما الذوا لراع اتحاد المملك كان للاسبق فأخذ منه وذ كرما كرم
 ظل صاحب الكثر به ذ القيد مع جواز الاعتذار بحمل المطلق على الحال من التاخير اذ الاصل عدمه فتأمل
 فاده الرمى (قوله) ولو أرخت احدهما أى احدى الفينتين لما تقدم فيما ذ أرخت احدى بنتى مدنى
 لشراء من واحد (قوله) فالزوجة أولى لانهما اتفعا على الملك والمالك لا يتلقى الامن جهة المالك وهو واحد
 اذا أثبت أحدهما تاريخا يحتاج حكمه به دور (قوله) استوى لان كلا منهما خصم عن مملكته في اثبات ملكه
 بهما فيه سواء بخلاف ما اذا اتعدا لاحتياجهما الى اثبات السبب وفيه يقدم الأقوى كلى الجرى في نصف
 المدعى بين مدعى الشراء ومدى الهبة أو الصدقة وهذا ظاهر في غير الرهن اما فيه ينبغي أن لا يصح فيسقطا
 عدم صحة مدعى الشارع شيوعا قمارا أو طارئا على حصة شائعة فيقسم أولا كجسائى فيباه وأما طرؤه على حصة
 فمروضة فلا يبطا كانه باعها لنفسه فبني وفي البحر لو ادعى الشراء من رجل وآخر الهبة من الوقف من غير
 الثالث الميراث من أبيه والاربع الصدقة من آخر فبني بينهم أر باع الا تسم يتلقون الملك من ماله فبني

(و الحال انه لا بد لهما)
 وان لم يوقتا تقدم أن لكل
 نصفه بنصف الثمن
 (والشراء أحق من هبة)
 وصدقة) وروهن ولو مع قبض
 وهذا (ان لم يؤرخا فلا أرختا
 واتخذ المملك فالسابق
 أحق) اقوته (ولو أرخت
 احدهما معاقفا فالزوجة
 أولى) ولو اختلف المملك
 استوى

وهذا فيما لا يقسم اتفاقا
واختلاف التصحيح فيما
يقسم كالدار والاصح أن
الكل لمدعى الشراء لان
الاستحقاق من قبيل
الشيوع المقارن لا الطارئ
هبة الدرر (والشراء والمهر
سواء) فينصف وترجع هذه
بنصف القيمة وهو بنصف
الثمن أو يفسخ المامر (هذا
اذا لم يؤرخا أو أرخا واستوى
تاريخهما فان سبق تاريخ
أحدهما كان أحق) قيد
بالشراء لان النكاح أحق
من هبة أو رهن أو صدقة
عمادية والمراد من النكاح

كأنهم حضروا وأقاموا البينة على الملك المطلق (قوله وهذا) أي الاستواء أعلم أن صاحب البحر والهندية
 بعد ذلك فيما إذا كانت العين في أيديهما أو في أيدي البينة بعد أن جرح بأن مدعى الشراء والهبة مع القبض
 خارجان ادعى على ثالث نصها وقد بكتهم ما خرجين للاحتراز عما إذا كانت في أيدي أحدهما أو المستثنى بها
 فإنه يقضى بالنسبة إلى السابق التارخ فقول السابق وإن أرخت أحدهما فلا ترجيح لها في المحيط وإن
 كانت في أيديهما فمضى بينهما إلى السابق التارخ فهي له كدعوى ملك مطلق وهذا إذا كان المدعى به
 لا يسم كالعبد والذات وأما فيما يقسم كالدار فإنه يقضى لدى الشراء لأن مدعى الهبة أثبت بالبيعة الهبة في
 الكل ثم استحق الاستحقاق بالشراء واستحقاق نصف الهبة في مشاع يحتمل القسمة يبطل الهبة بالاجتماع
 فلا تقبل بيعة مدعى الهبة فكان مدعى الشراء منفردا بأقامة البينة اه ونقلها عن المحيط وكلام المؤلف
 يفيد أن ذلك فيما إذا اختلف الملك واستوى بالحق والحدان الاشاعة بتحقيق في حال اختلافه أيضا
 (قوله لأن الاستحقاق) أي استحقاق مدعى الشراء النصف وهو جواب عما قاله في العبادية من أن الصحيح
 انه ماسوا لان الشروع الطارئ لا يفسد الهبة والصدق يفسد الزهن اه وأدرك في المحرر وصدور الشريعة
 قال المصنف نقله عن الدرود مودة والاستحقاق من أمثلة الشروع الطارئ غير صحيح والصحيح ما في الكافي
 والمصنوعين فإن الاستحقاق إذا ظهر بالبيعة كان مستند إلى ما قبل البيعة فيكون مقارنا لها لا طارئا عليها انتهت
 أي وحيث كانت من قبيل المقارن وهو يبطل الهبة اجاعا يتقدم مدعى الشراء بالبرهان فيكون أولى
 (قوله من قبيل الشروع المقارن) أي وهو يبطل الهبة بالاجماع كما علمت في رد مدعى الشراء بأقامة البينة
 ويكون أولى (قوله لا الطارئ) لأنه لا يفسد الهبة والصدقة بخلاف المقلون كما علمت وهذا جواب عما قاله
 العمادى كما تقدم الرجوع ببعض الهبة كالشروع الطارئ (قوله هبة الزور) ومنه في التبيين والنخ (قوله
 والشراء والمهر سواء) يعنى إذا ادعى أحدهما الشراء من ذى يد وادعت امرأة أنه تزوجها عليه فهو سواء
 لاستواءهما في القوفان كل واحد منهما معاوضة بثبت الملك بنفسه وهذا عددهما وله محمد الشراء أولى
 (قوله وترجع هي) أي على الزوج نصف القيمة لاستحقاق نصف المسمى (قوله وهو نصف الثمن) أي
 ان كان ثمنه (قوله أو يفسخ) بالنسبة للمجهول ليشمل المهر والمشتري لا كلاهما داخل عليه يجب تفريق
 الصفة فالمرأة ان ترد وترجع بجميع القيمة والمشتري بجميع الثمن (قوله للمسلم) أي من تفرق إلى هبة
 عليه (قوله أو أرخا واستوى تارخهما بالخ) قال في ترجيح الديات للعداوى قامت بدية على المال ويد
 على البراءة وأرخا فان كان تارخ البراءة سابقا فمضى بالمال وإن كان لاحقا فمضى بالبراءة وإن لم يؤرخ
 أو أرخت أحدهما دون الأخرى أو أرخا وتارخهما سواء بالبراءة أولى لأن البراءة انما تكتب لتكون حجة
 صحيحة ولا حجة لها إلا بعد وجوب المال والظاهر أنه كان به وجوب المال الاول اه (قوله فيد بالشرء) أي
 في جعله مع المهر سواء لان الهبة وأحوالها تساوى المهر ولذا قال الشارع لان المسكاح أدق (قوله لان
 المسكاح أدق من هبة أو هن أو صدقة) انظر ما في هذه العبارة مع قوله المار والشراء والمهر سواء دم
 يظهر لي فأنتم ما سوى أنه تكرار محض تأمل (قوله والمراد من المسكاح) أي في قول العمادى لان المسكاح
 الخ المهر قال في البحر ناقلا عن جامع الفصولين لو اجتمع مسكاح وهبة يمكن أن يعمل بالدين ولو استويا بأن
 تكون مسكوحه لذا وهبة لا تخرب بأن يجب أمته المنكوحه فينبغي أن لا يبطل بدية الهبة إذ كان تكديبا
 المؤمن وكذا الصدقة مع المسكاح وكذا الزهن مع المسكاح اه وهو وهم لانه فهم أن المراد لو زاعقا أو
 أحدهما ادعى أنه مملوك بالهبة والآخر أنه تزوجها ولمس مراهم وانما المراد من المسكاح المهر كما عبر به
 في الكتاب (ولذا قال) في المحيط والشراء أولى من المسكاح عند مجرود مدعى يوسف هما سواء عند
 المهر صلة من وجه قد أطلق المسكاح وأراد المهر ومما يدل على ما ذكرناه أن العبادى بعد ما ذكر أن المسكاح
 أولى قال ثم ان كانت العين في يد أحدهما فهو أولى الآن وأرخا وتارخ الحارح أسبق في قضى القارح ولو

كانت في أيديهم بقى بها بينهما من الآن يؤرخا وتاريخ أحدهما سبق ففقد في له (وكيف يتوهم
 أن الكلام في المنكوحة به دقوله تكون بينهما نصين (ويبقى) لتنازع في الامة أي أحدهما أنتم ملك
 والآخر أنتم ملكوكم وتوهم من رجل واحد وورثنا ولا مرجع أن ينال عدم المناقاة فتكون ملكا لدى الملك
 هبة أو شراعت من كونه لا تحركا عنه في الجامع ولم أر صريحا (فالحاصل) أن صاحب البراءة استحسن بحث
 صاحب الفصولين ولكنه لم ير مقولا ووجهه في حله قولهم النكاح أولى من الهبة أن المراد أنه أحدهما
 نكاح الامتياز لا تحريكه بل دليل ما ذكر في العبادية أنها لو كانت في أيديهم ولا مرجع بقى بها بينهما ولا يصح
 ذلك في المدي نكاحها وأن صاحب الحجة أطلق النكاح وأراد المهر كإيائه (قوله المهر) فيكون من الخلاق
 الشيء وأراد أنه المهر المتب عليه (قوله كتحركه في البراءة) أي جامع الفصولين في قوله لو اجتمع نكاح
 وهبة إلى آخر ما قدمناه (قوله ثم الخ) هذا الذي جعله صاحب البراءة صاحب الفصولين وذكر أنه لم يرد
 بقولنا لا تقدم وهو استدراك على قوله والمراد من النكاح المهر (قوله لتنازع في الامة) أي وورثنا (قوله
 لا مرجع) كسقي التاريخ (قوله فتكون ملكا له الخ) لعدم المناقاة (قوله ورهن من قبض الخ) أي أن لم يكن
 مع واحد منهما تاريخ (قوله مع) أي مع القبض قال المصنف في مقصودتي بلا موص هو قبض لا أن يبل
 بأصابع الكثر والرقابة قال الرمي لو صاحب البراءة مع أنه لا يضر تركه إذا الهبة إذا أطلقت بأرباب الخيانة
 أن العوض كما هو ظاهر بل لقائل أن يقول ذكرها في باب نسب التكرار لا يبيع انتفاع حتى جرت أحكام
 البيع عليها فيعلم حكمها منه تأمل (قوله استعانة) وجه الاستعانة أن الرهن مضمون كذا القبض
 يحكم الرهن والهبة أمانة للمضمون أقوى فكان أولى والقياس أن الهبة أولى لأنها تثبت الملك والرهن
 لا يثبت (قوله ولو العين معهما سنويا) يعني أنه ما تقدم فيما إذا كانا حرجين فإن كانت في أيديهما معهما سواء
 وإن كانت في يد أحدهما فهو أولى الآن يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق فيبقى له (وبحث) فيه العبادي بأن
 الشيوع الطائري يفسد الرهن فينبغي أن يفتى بالنكاح المدي الشراء لأن مدعى الرهن أثبت رهنه فاسدا فلا
 قبل يشته فصار كأن مدعى الشراء انظر دياقمة البينة ولهذا قال شيخ الاسلام خوهر زاده انه انما يقضى به
 بينهما فيما اجمع الشراء والهبة إذا كان المدي يجمعا فيحمل القسمة كالعدم والاداة أما إذا كان شيئا يجمعا
 بقضى بالنكاح المدي الشراء قال لأن مدعى الشراء قد استحق النصف على مدعى الهبة واستحقاق نصف الهبة في
 مشاع يحمّل القسمة ولو جب فسداد الهبة فلا تقبل بنبذ مدعى الهبة غير أن العجيب ما علمت أن أن الشيوع
 الطائري لا يفسد الهبة والمدعى يفسد الرهن والله تعالى أعلم بحر قلت وعلى ما مر من أن الاستحقاق من
 الشيوع المختار في أن يفتى بمدى الشراء بالاولى فالحكم بالاستواء على كل من القولين مشكل
 لما تأمل قال المصنف في المنع هذا الكلام من العبادي يشير إلى أن الاستحقاق من قبيل الشيوع الطائري
 وليس كذلك بل هو من الشيوع المختار المفسد كما صرح به في جامع الفصولين ووجهه في شرح البرز والعرر
 ونظفه في الكثر في كتاب الهبة وآقره (قوله وان رهن خارجا على ملك مؤرخ الخ) قيد الملك لأنه لو أفاها على
 إثم أي أنه مندسني ولم يشهد أنها قضى جم المدي لاحتشدت بالبدل بالملك كالحج البر (وبه) ومن أهم
 مسائل هذا الباب معرفة الخارج من ذي البسد وفي جامع الفصولين ذكر أنه في يد مدعى رهن أحدهما
 قبل ويكون الآخر خارجا ولو لا يثبت لهما لا يحلف واحد منهما (ولو برهن) أحدهما على اليد وحكم
 سيده ثم برهن على الملك لا تقبل أدبته في المدعى الملك لا تقبل (أخذ) عيان يد آخر وقال في أخذته من
 يده لأنه كان ماسكاً وبرهن على ذلك تقبل لأنه كان ذا يد يحكم الحال لكامل آخر بقضه منه فقد قرأ
 ذا الذي أحضرتة والخارج (ولو) غصب أرضا ورعها مادي رجل ثم الله وعصا به معال برهن على غصبه
 وأحداث يد يكون هو ذا يد زر خارجا ولو لم يثبت أحداث يد فالزرع ذو يد المدي والخارج (يد) (يد)
 عقار أحدث الخو عابه يده لا يصير به دايد ولو ادعى عليه أن أحدث البسد وكان يدى فأنكر بحلف اه

المهر كتحركه في البراءة
 الجامع ثم يستوى النكاح
 والشراء لتنازع في الامة
 من رجل واحد ولا مرجع
 فتكون ملكا من كونه
 لا لا تحركه (ورهن مع
 قبض أحق من هبة بلا
 عوض مع) استعانة
 ففى أحق لأنها بيع انتفاء
 والبيع ولو بوجه أقوى
 من الرهن ولو العين معهما
 استوى بل المدي يؤرخا أحدهما
 أسبق (وان برهن خارجا
 على ملك مؤرخ

مطلب من أهم مسائل
 دعوى الرجلين معرفة
 الخارج من ذي البسد

أذا لم يثبت كون أحدهما
 خصما لا تخاذ يصير
 خصما بالبدل يثبت يد
 واحد منهما اه منه

وبه علم أن البدل الطاهر لا اعتبار بها (ثم اعلم) أن الرجلين إذا اذبحا صنفاً ما أن يذبحا صنفاً أو لم يذبحا
بسبب قصد قابل للتكرار أو غير قابل أو يختلف أحدهما أقوى من الآخر أو متساويان من واحد أو
متعدد أو يدعى أحدهما الملك المطلق والآخر الملك بسبب أو أحدهما ما يتكرر ولا يتكرر أو
تسعة وكل منهما إما أن يبرهن أو يبرهن أحدهما فقط أو لا يبرهن لواحد منهما ولا مرجح وأحدهما مر
فهى أربعة صارت ستاً وثلاثين وكل منها إما أن يكون المدي في بد ثالث أو في بدسما أو في بد أحدهما
أو أربعة صارت مائة وثلاثين أو عشرين ٣ وكل منها على أربعة إما أن لا يؤرخا أو يؤرخا أو لا يؤرخا
أحدهما أو يؤرخا أحدهما صارت خمسمائة وأثنى عشر اه وقد أوصلها في التسميل لصاحب جامع الفصول
اليسعة آلاف وخمسمائة وسبعين مسئلة وأقردها رساله خاصه وقد تخرج مع هذا العاشر الحقيق بأدلة على ذا
بتكريره في ورقة حين الخلاص على تلك الرسالة وسأجيب في ذلك رسالة خاصة إن شاء الله تعالى ولكن قد

٣ قوله صارت مائة وثلاثين
وعشرين لعل الصواب مائة
وأربعة وأربعين وقوله
الانها صارت خمسمائة
وأثنى عشر لعل صوابه
خمس مائة وستة وسبعين
فاجرد

ذلك هنا يقول ولا حاجة إلى ذكره بل اقتصر على ما ذكره العلامة عبد الباقي أفندي أسيرى وإذا وجدت
لهما برائتان إلا أنه أوصل الصورة إلى ستة وتسعين فقال اعلم أن الرجلين إذا اذبحا صنفاً ما أن يذبحا
كلاهما ملكاً طاهراً أو ادعى كلاهما بسبب واحد بان ادعى أن يؤرخا أو أن لا يؤرخا أو أن يؤرخا
أحدهما ملكاً طاهراً والآخر متاجراً أو ادعى كلاهما متاجراً أو ادعى كلاهما ملكاً طاهراً ما أن يكون المدي
في بد ثالث أو في بدسما أو في بد أحدهما وكل وجه على أربعة أقسام إما أن لم يؤرخا أو أن يؤرخا أو أن لا يؤرخا
أو أن يؤرخا أحدهما أسبق أو أن أحدهما لا يؤرخا أو أن كلاهما لا يؤرخا أو أن كلاهما يؤرخا أو أن كلاهما
شأن الله تعالى وهي هذه كثرى أجبت ذكرها هنا لئلا للمراجع عقوقه بان كان في المصنف والمشاريح
كثير منها لكن بهذه الصورة يقرب المأخذون تكرار المكرر العاجية بحلو
اذبحا صنفاً ملكاً طاهراً والعين في بد ثالث

مطلب تسحق الزوائد
المصلة والمنفصلة

١ ان لم يؤرخا يقضى ٢ أو أن يؤرخا أو أن لا يؤرخا أو أن لا يؤرخا أو أن لا يؤرخا أو أن لا يؤرخا
يقضى للاسبق وعند محمد في رواية يقضى
٤ أو أن يؤرخا أحدهما الأسبق يقضى للاحق
بينهما أو مشايخنا أو ثبوتاً بأوليه الأسبق
على قول الامام

(ولو ادعى) ملكاً طاهراً أو العبد في بد ثالث ولم يؤرخا أو أن يؤرخا أو أن لا يؤرخا أو أن لا يؤرخا أو أن لا يؤرخا
في الحجة (وان) أو أن يؤرخا أو أن لا يؤرخا أو أن لا يؤرخا أو أن لا يؤرخا أو أن لا يؤرخا أو أن لا يؤرخا
فمضى بالملك ثم لا يقضى بغيره إلا إذا اتفق المأثم ومن يذبحه لم يملك المأثم ولا يقضى له (ولو ربح
أحدهما لا يؤرخا) لا يقضى له إلا إذا اتفق المأثم ومن يذبحه لم يملك المأثم ولا يقضى له (ولو ربح
ملكاً لا يقضى له إلا إذا اتفق المأثم ومن يذبحه لم يملك المأثم ولا يقضى له (ولو ربح
وعند أبي يوسف المأثم لا يقضى له إلا إذا اتفق المأثم ومن يذبحه لم يملك المأثم ولا يقضى له (ولو ربح
في وقت تاريخ صاحبه شك ولا يعاوضه وعند محمد يقضى لمن أطلق لأن دعوى الملك المطلق من الأصل ودعوى
الملك المؤرخ يقتصر على وقت التاريخ ولم يدبر جميع الباعة بهم على بعض ويستحق الزوائد النص
والمنفصلة مكان المطلق أسبق تاريخاً كان أولى هذا إذا كان المدي في بد ثالث وفي الخلاصة من المال
عشر من الدعوى يقضى للاسبق لأنه أن ثبت الملك لنفسه في زمان لا يساخره به غيره يقضى بالملك ثم لا يقضى
بعده لغيره إلا إذا اتفق المأثم ومن يذبحه لم يملك المأثم ولا يقضى له به (من المحل) المزبور فعد أبي حنيفة
لا عبرة لتاريخه يقضى بينهما نصيب لأن وقت قبض أحدهما لا يملكه لا يجوز أن يكون إلا
أقدم موهو يحتل أن يكون متأخره بفعل معار عايلة إلا حتمالين (من المحل المزبور) وعند أبي يوسف

المؤرخ لانه اعمت نفسه الملك في ذلك الوقت بقينا ومن لم يؤرخ ثبت الحال يقينا في موته في وقت تاريخ
صاحبه شك فلا يعارضه (من المل) المزبور وعند محمد يقضى ان أطلق لان دعوى الملك المطلق دعوى الملك
من الاصل ودعوى الملك المؤرخ تقتصر على وقت التاريخ وفيه من المل المذكور ان دعوى مطلق الملك
ودعوى اولوية الملك من حيث الحكم كدعوى النتاج والتاريخ في دعوى النتاج لغو على كل حال ارجاسوا
وختلفا ولم يؤرخا أو أرخ أحدهما فقط اه

ادعيا ملكا مطلقا والعين في أيديهما

٤ لم يؤرخا يقضى ٦ أو أرخا تاريخا واحدا ٧ أو أرخا تاريخ أحدهما أسبق عندهما يقضى
بينهما يقضى بينهما للاسبق وعند محمد رواية يقضى بينهما

ومشائنا أقترأ أولوية الاسبق

على قول الامامين

٨ أو أرخ أحدهما لا لاخر عند أبي حنيفة يقضى

بينهما وعند أبي يوسف للمؤرخ وعند محمد لمن

أطلق ومشائنا أقترأ على قول أبي حنيفة

ولو ادعيا ملكا معا فان كانت العين في أيديهما فكذلك الجواب أي كما كانت العين في يدنا لانه لم يبرح
أحدهما على الآخر بالبدول فقط حاله من حال الآخر بالادعاءم الفصولين من الفصل الثامن

ادعيا ملكا مطلقا والبر في أيديهما

٩ لم يؤرخا يقضى ١٠ أو أرخا تاريخا واحدا ١١ أو أرخا تاريخ أحدهما أسبق عندهما يقضى

للاسبق بينهما وعند محمد يقضى للخارج أي

مشائنا بأولوية الاسبق على قول الامامين

يقضى للخارج

١٢ أو أرخ أحدهما لا الاخر عند أبي يوسف

١٣ يقضى للمؤرخ وعند محمد يقضى للخارج

أقضى مشائنا على قول محمد

ولو ادعيا ملكا معا فان كانت العين في يد أحدهما فان كانا أرخا سوا لم يؤرخا فهو للخارج لان بينه
كثرا ثباتا وان أرخا أحدهما أسبق فهو لاسبقهما وعن محمد أنه رجوع عن هذا القول وقال لا تقبل بينة
في البدلي الوقت ولا على غيره لان البينة في ما على الملك المطلق ولم يتعرض لجهة الملك فاستوى التقدم

التأخر في يقضى للخارج (ولهما) أن المقتنع التاريخ تنفع من الدعوى فان الملك اذا ثبت لأشخاص في وقت
شؤنه لغيره بعده لا يكون الا بالثاني منه فصارت بينة في اليد بذكر التاريخ مع منعة تدفع بينة الخارج على
قضى أنها الانصاع لادعاء ثبات التلقين قبله وبيته على الدعوى مقبولة وعلى هذا اذا كانت الدار في أيديهما

صاحب الوقت الاول أولى عندهما وعده يكون بينهما (وان) أرخ أحدهما لا الاخر فعند أبي يوسف
نقض المؤرخ لان بينة أقدم من المطلق ولو ادعى رجلا من شرعين آخر وأرخ أحدهما لا الاخر كان
ؤرخ أولى وعند أبي حنيفة ومحمد يقضى للخارج ولا عبرة للوقت لان بينة في اليد ان تقبل اذا كانت

تضمنه معنى الدفع وها وقع الاحتمال في معنى الدفع لوقوع الشك في وجوب الثاني من جهته لجواران
هو الخارج ليوثر المكان أقدم فاذا وقع الشك في تضمينه معنى الدفع فلا يقبل مع الشك والاحتمال
لمع الفصولين من الفصل الثامن (قال) الرملى أقول هذه المسئلة المقولة عن الخلاصة ليست من باب
دعوى الملك المطلق وفي الخلاصة اذا ادعيا تاني الملك من رجلين والدار في يد أحدهما فانتهى للخارج

راه أرخا أو لم يؤرخا أو أرخ أحدهما ولم يؤرخ الاخر الا اذا كان تاريخ صاحب الدار أسبق اه (قال)
جل ادعى دارا أو عقارا أو موقلا في بدرجل ملكا مطلقا أو أقام البينة على الملك المطلق وأقام هو البينة

أي ان لم يؤرخا أو أرخا سوا

مطلب البينة مع التاريخ
تضمن معنى بينة دفع
الخارج

أيضا أنه ملكه مدينة الخارح أولى عند علمائنا الثلاثة وهذا إذا لم يذكروا تاريخا أو ما إذا ذكره تاريخا
سواء فكذلك يقضى بيننا لخارح وإن كان تاريخ أحدهما أسبق فلا نسبة بينهما تاريخا سواء كان تاريخا أو
صاحب يد وهو قول أي حنفية وقول أي يوسف وقول محمد وأولا وهو قول محمد آخر
لا عبرة فيه للتاريخ بل يقضى للخارح وإن أخرج أحدهما لم يؤرخ إلا استرحك ذلك يقضى للخارح من مصرية
القناري بقلان القديمة بجهة الخارح في الملك المطلق أولى من حنفية البدلان لخارح هو المدعى والبدلة
بينة المدعى بالحديث إلا إذا كان أولها وبالدأسق لأن التاريخ عبرة عند أي حنفية في دعوى الملك المطلق
٣ إذا كان من الطرفين وهو قول أي يوسف آخر وقول محمد وأولا وعلى قول أي يوسف وأولا وهو قول محمد
آخر لا عبرة بل يقضى للخارح دور

٣ حنفية مطلق الملك

ادعياء ملكا لو تأسس أبيه والعين في يد ثالث

- ١٣ لم يؤرخا يقضى بينهما نصفين
١٤ أو أرحا تاريخا واحدا يقضى بينهما نصفين
١٥ أو أرحا تاريخا أحدهما أسبق عند علمائنا الثلاثة يقضى للآخر إن كان تاريخهما الملك مورثهما وإن كان تاريخهما المورث مورثهما عند حنفية يقضى بينهما نصفين
١٦ أو أرحا أحدهما لا التاريخ يقضى بينهما أجماعا

ولو ادعى كل واحد منهما ما زان أبيه ولو كان العين في يد ثالث ولم يؤرخا أو أرحا سواء فهو بينهما نصفين
لاستوائهما في العلة وإن أرحا أحدهما أسبق فهو لأسبقهما عند أي حنفية وأي يوسف وكان أي يوسف
يقول أولا يقضى به بينهما نصفين في الأرض والماء المطلق ثم يرجع إلى ما تعلقا وقال محمد في رواية أبي حفص
كما قاله أبو حنيفة وقال في رواية أبي سليمان لا عبرة للتاريخ في الأرض بصفة يقضى بينهما صفيان أسبق تاريخ
أحدهما لأن ما لا يثبت أن الملك لا يفسد ما ابتداء بل مورثهما ثم يجرئه إلى أنفسهما ولا تاريخ لثالث المورث
وصار كل واحد من المورثين مورثا على الملك المطلق حتى لو كان لثالث المورثين تاريخ يقضى لأسبقهما (أقول
ينبغي أن يكون حكم هذا حكمكم دعوى الشراء من أي لأن المورثين كما عين في ثلثي الملك منهما فمن لم
يعتبر تاريخه في الشراء من البائعين يدين أن لا يعتبر التاريخ في الأرض أيضا فلا إشكال على من خافه
فيشكل التقضي أي الخاص بالأصل على الروايتين (والحاصل) أن في اعتبار تاريخه تعلق اللسان بالبائع
اختلاف الروايات على ما سيحكيه في ذكر الأرض فلا فرق بينهما في الحكم فلا إشكال حينئذ وإن أخرج أحدهما
لا التاريخ يقضى بينهما نصفين أجماعا لأنهما ادعيا تعلق الملك من زمان فلا عبرة للتاريخ وقيل يقضى للمورث
عدا أي يوسف جامع الفوائد من الفصل الثامن وفي كتاب الدعوى من الخلاصة أو أول الملك مورثهما
باعتبار سبق التاريخ في قولهم جها اه أي بأن أظام أحدهما بينة أن أياما من مدة سوتر كها برأله وأقامه
الآخر ببيان أباه مات من مدة سوتر كها ميراثه في هذا الوجه خالف محمد أقروى في دعوى الأرض

- ادعياء ملكا لو تأسس أبيه والعين في أي يد هما أي ادعى كل منهما الأرض ن أبيه
١٧ لم يؤرخا يقضى بينهما نصفين
١٨ أو أرحا تاريخا واحدا يقضى بينهما نصفين
١٩ أو أرحا تاريخا أحدهما أسبق عند علمائنا الثلاثة يقضى للآخر إن كان تاريخهما الملك مورثهما وإن كان تاريخهما المورث مورثهما عند حنفية يقضى بينهما نصفين
٢٠ أو أرحا أحدهما لا التاريخ يقضى بينهما أجماعا

٢ أي تجلو كانت العين في يد
ثالث اه منه

أكلوا كانت العين في يد ثالث ولو ادعى ملكا أن كان كانت العين في أيديهما فكذلك الجواب ٢ في أول
أمن من المصورين لخصا

ادعى ملكا أن لا يبيع العين في يد أحدهما

٢ لم يورثا يقضى ٢٢ أو أرخا تار يخا واحدا ٢٣ أو أرخا تار يخا أحدهما
يقضى للمخارج يقضى للمخارج
أسبق عندهما يقضى للمخارج ومشاغرة أمورا
بالولية الأسبق على قول
الامان

أو أرخ أحدهما لا الآخر يقضى
للمخارج اجماعا

ولو ادعى ملكا أن لا يبيع العين في يد أحدهما ولم يورثا أو أرخا سواء يقضى للمخارج وإن أرخا
بعضهما أسبق فله ولا يبيعهما وعند محمد للمخارج لأنه لا عبرة للارخ هنا وإن أرخ أحدهما لا الآخر فهو
المخارج اجماعا وقيل يقضى للمورخ عند أبي يوسف من جامع الفصولين في الناس (أقول) أو أرخا تار يخ
أرج أسبق وإن أرخا تار يخ في اليد أسبق فله والحاصل أنه للمخارج إذا سبق تار يخ في اليد أسبقا
بمضى ووضع المسئلة في تلقى الملك من اثنين خير الدين وفي الخلاصة من الثالث عشر من الدعوى ولو ادعى
أبراش كل واحد من مائة تول هذا في ورثته من أبي لو كان في يد أحدهما فهو للمخارج ٣ إذا كان تار يخ
في اليد أسبق فهو أولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف وبهما قاله نعالى وإن أرخ أحدهما ولم يورث الآخر
هو للمخارج بالإجماع قال في الرابع من الاستروشنية والثامن من العمادية بقلان التجريد لو ادعى صاحب
يد الارث من أبيه وادعى خارج مثل ذلك وأقام البينة يقضى للمخارج في قولهم جميعا ولو أرخا تار يخ أحدهما
سبق قضي الأسبق عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يقضى للمخارج اه قال في غاية البيان بقلان
سوط نظوا هرزاده أن ادعى ملكا بسبب يار ادعى كل تلقى الملك من اثنين بالميراث أو بالشرع فالجواب عنه
بلواب في الملك المطلق على التفصيل الذي ذكرناه اه وقد ذكر أن العين في الملك المطلق أن كانت في يد
أحدهما أو أرخا تار يخ أحدهما أسبق فعلى قول أبي حنيفة وتول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد
الأول يقضى لاسبقهما تار يخا وعلى قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد الآخر يقضى للمخارج من هاهنا
نقروى في نوع دعوى الارث من كتاب الدعوى

ادعى الشراء من اثنين والعين في يد ثالث

٣ لم يورثا يقضى ٢٦ أو أرخا تار يخا واحدا ٢٧ أو أرخا تار يخا أحدهما أسبق
بينهما نصفين يقضى بينهما نصفين
من رجلين الثلاثة يقضى للأسبق

ان كان تار يخهما بالملك بعهما وان
كان تار يخهما للوقف اشترى بعهما عند
محمد يقضى بينهما نصفين ورجح
صاحب التصويب قول محمد

أو أرخ أحدهما لا الآخر
يقضى بينهما اتفاقا

ان ادعى ا شراء من اثنين والدار في يد ثالث فان لم يورثا أو أرخا تار يخهما على السواء قضي بالدار بينهما
ان أرخا تار يخ أحدهما أسبق فهو على الاختلاف الذي ذكرنا في الميراث يعني أن و ثلاثة أقوال وان
رخ أحدهما ولم يورث الآخر فهو على ما ذكرنا في الميراث أيضا وما إذا ادعى الشراء من اثنين أرخا الشراء
تار يخ أحدهما أسبق فتدري عن محمد انهما إذا لم يورثا مال البائعين يقضى بينهما نصفين كافي فصل
يراث فعلى هذه الرواية لا يحتاج الى الفرق بين الشراء والميراث وفي ظاهر الرواية يقضى في أصل الشراء
بعضهما تار يخا عند محمد وعلى ظاهر رواية محمد يحتاج الى الفرق انه روى من نوع في دعوى الشراء والبيع

في قوله وان أورشليم أحدهما
لا إلا شوايح أقول أي وهما
خارجان والبائع واحد
وذكر في الفصولين بعد
ورقة ولو أورشليم أحدهما
فقد واليد أولى اذ وقت
الساعات يحتمل فلا ينقض
تبيضه بالشك ولو كان
المبيع في يدياته ولا أحد
المدعين تاريخ فالأورشليم
أولى اذ لا مزاحم في وقته
فراجع اذ هو قيد فيما هنا
ولا يكن قوله فيما ذكره به
وان كانت العين في أيديهما
وقوله بعده وان في يد
أحدهما شاهد أن وضع
ما هنا قيمه اذا كان المبيع
في يدي ثالث ونفرض له أيضا
والفروض في الكل أن
البائع واحد فتأمل اه منه

وفي جامع الفصولين وإن ادعى الشرا من واحد ولم يؤرخ أو أرخا سواء فهو بينهما نصفيين لاستوائهما في المدة وإن أرخا أو أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما اتفاقا بخلاف ما لو ادعى الشرا من رجلين لآخرهما يشترط الملك لبايعهما ولا تار يخ بينهما الملك البائعين فتأرجح ملكه لا يعتد به وصاروا كأنهم أحضر أو برهن على الملك بلا تار يخ فيكون بينهما ما هما فقد اتفقا على أن الملك كان لهذا الرجل وإنما اختلفا في التلقي منه وهذا الرجل أثبت التلقي لنفسه في وقت لا ينازعه فيه صاحبه فيقضى له به ثم لا يقضى به لغيره بعده إلا إذا تلقى منه وهو لا يتلق منه انتهى وفيه أيضا أقول يتراءى أن الأصوب هو أن لا يعتد بسبق التار يخ في صورة التلقي من اثنين إذا تار يخ لا بتداه ملك البائعين فتأرجح المشتري لملكه لا يعتد به مع تعدد البائع فصاروا كأنهم أحضر أو برهن على الملك المطلق بلا تار يخ اهـ

ادعى شرا من اثنين والعين في أيديهما

٢٩ لم يؤرخا يقضى ٣٠ أو أرخا تار يخ ٣١ أو أرخا تار يخ ٣٢ أو أرخ أحدهما بينهما نصفيين واحدا يقضى أحدهما أسبق لا الآخر يقضى بينهما نصفيين يقضى لاسبقهما بينهما نصفيين

وفي الرابع من دعوى المصنف في وقوع في دعوى صاحب البستان في الملك من جهة غيرهما ادعى تالي الملك جهة واحدة ولم يؤرخا أو أرخا تار يخ فلهما على السواء يقضى بالعين بينهما ما وكذلك إذا أرخ أحدهما على الآخر يقضى بينهما ما بالدار وإن أرخا تار يخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تار يخا وإن ادعى تالي المالا من جهة اثنين فكذلك الجواب على التفصيل الذي قلنا فيما إذا ادعى التلقي من جهة واحدة انظر في آخر دعوى الشرا والبيع

ادعى باعنا شرا من اثنين والعين في أيديهما

٣٣ لم يؤرخا ٣٤ أو أرخا تار يخ ٣٥ أو أرخا تار يخ أحدهما يقضى للخارج واحدة يقضى أسبق يقضى لاسبقهما لا الآخر يقضى للخارج للخارج

إذا ادعى تالي الملك من رجلين والدار في أيدي أحدهما فإنه يقضى للخارج سواء أرخا أو لم يؤرخا أو أرخ أحده ولم يؤرخ الآخر إذا كان تار يخ صاحب البستان أسبق خلاصة من الثالث عشر من كتاب الدعوى وفي البراز عبد في يد رجل برهن رجل على أنه كان لفلان اشتراه منه منذ عشرة أيام وروى ذو اليد على أنه كان لآخر اشتراه منه منذ شهر بكذا وساء فعلى قول الثاني هو لاسبقهما تار يخا هو ذو اليد وقال محمد في قوله الآخر هو للمدعى وعلى قياس قول الثاني أولا هو للمدعى اهـ أقول وعلى هذا ينبغي أن يقضى لاسبقهما تار يخا ولو ادعى الشرا من واحد لكان العمل بظاهر الرواية الأولى

ادعى باعنا شرا من واحد والعين في يدي ثالث

٣٧ لم يؤرخا يقضى ٣٨ أو أرخا تار يخ ٣٩ أو أرخا تار يخ ٤٠ أو أرخ أحدهما بينهما نصفيين واحدا يقضى أحدهما أسبق لا الآخر يقضى للخارج يقضى لاسبقهما للخارج

وإن ادعى الشرا من واحد ولم يؤرخا أو أرخا سواء فهو بينهما نصفيين لاستوائهما في الجسوة وإن أرخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما اتفاقا ٤١ وإن أرخ أحدهما أي وجهه خارجا لجان لا آخر فهو للمؤرخ اتفاقا من الفصولين من الثامن ولو ادعى الشرا والدار في يدي ثالث إن ادعى كل واحد منهما الشرا من صاحبه البدول لم يؤرخا أو أرخا فالبايع يقضى بينهما نصفيين لكل واحد منهما نصف ونصف الثمن ولهما الخيار إن شاء قبض كل واحد منهما نصف ونصف الثمن وإن شاء ترك فأن ترك أحدهما إن ترك قبيل القضاء فلا تسقط

ذه بجميع الثمن بالاختيار وان ترك به عبد القضاة لا يقبض الا النصف بنصف الثمن ولو ادعى الشراء من صاحب اليد فحسب بينهما منقذين هذا اذا لم يؤرخا أو أرخا تأريخا واحدا ولو أرخا تأريخين أحدهما أسبق بقهما تأريخا أولى بالاجماع فان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر يقضى لصالح التأريخ خلاصة من مشعر من الدعوى ولو كان البيع في بدائع فبرهن أحدهما على الشراء وأنه قبضه منذ شهر وبرهن على الشراء وأنه قبضه منذ عشرة أيام فذو الوقت الاول أولى بجمع الفصولين

ادعى الشراء من واحد والعين في أيديهما

٤٢ لم يؤرخا يقضى بينهما نصفين ٤٣ أو أرخا تأريخا واحدا يقضى بينهما نصفين

٤٤ أو أرخا تأريخين أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما

بينهما نصفين

ادعى الشراء من واحد والعين في أيديهما فهو بينهما الا اذا أرخا أحدهما أسبق لم يثبت يقضى بينهما من جامع الفصولين من الثامن لمصلحة اذا ادعى باقى الملك من جهة واحدة ولم يؤرخا أو أرخا يقضى على السواء يقضى بالعين بينهما كذلك اذا أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهما ما دون أرخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تأريخا في الرابع من دعوى المحيط وفي باب بيان اختلاف البيئات يسع والشراء من دعوى المحيط ان كانت العين في أيديهما يقضى بينهما في الفصول الا اذا أرخا تأريخين هما أسبق وفي غاية البيان عن مبسوط شواهر زاده ان كانت لعين في أيديهما لم يؤرخا أو أرخا سواء رخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهما نصفين أما في الاولين فلا شك فيه وأما اذا أرخ أحدهما دون آخر فكذلك يقضى بينهما نصفين لانه لا عبرة للتأريخ حالة الانفراد اذا كانت العين المؤرخ بينهما إلا انه لو كان في يد أحدهما فأرخ الخارج لا يكون تأريخ أحدهما عبرة لانتقضى بدو اليد بالاحتمال لا يكون التأريخ عبرة اذا كان في أيديهما حتى لا ينقض ما يثبت من يد الآخر في النصف وان لم يكن رخ حالة الانفراد عبرة بمقالة اليد صار وجود التأريخ وعدمه بمنزلة ولو عدم يقضى بالدار بينهما نصفين لماش الانتروى في أول دعوى الشراء والبيع

ادعى الشراء من واحد والعين في يد أحدهما

٤٥ لم يؤرخا يقضى لذى اليد ٤٦ أو أرخا تأريخا واحدا يقضى لذى اليد

٤٧ أو أرخا تأريخين أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما

لذى اليد

ادعى الشراء من واحد والعين في يد أحدهما فهو لذى اليد سواء رخ أو لم يؤرخ الا اذا أرخا تأريخين أسبق يقضى به للخارج في أول الفصل الثامن من الفصول وفيه في أواسط الفصل المذكور ولو ادعى ج وذو اليد بسبب هذا السبب نحو شرا وارث وشبهه فلا يحل امان يدعى باقى الملك من جهة واحدة من جهة اثنين فلا دعياء من جهة واحدة وبرهن حكمه لذى اليد ولم يؤرخا أو أرخا سواء ولو أرخا تأريخين هما أسبق فهو لذى اليد ولو أرخ أحدهما فذو اليد أولى اذ وقت السأكت محتمل فلا ينقض قبضه بشك فيه أيضا في المحل المزبور بأشياء مبسوط وأجعو أن الخارج ذو اليد لو أثبتا الشراء من واحد وأرخ أحدهما لا تخوف ذو التأريخ أولى (مش) ذو اليد أولى (قت) اذا رخ الخارج في حقه فغير به والقبض نذرى اليد معاش وهو دليل على سبق عقده والمعاينة أقوى من الخبر الا اذا أرخا تأريخين الخارج أسبق للخارج اه وفيه بعد مسئلة ولو برهن من لاس يده على أنه قبضه منذ شهر وبرهن ذو اليد على قبضه نيت أو برهن على الشراء لم يذ كر شهود ما يقبض فالبيع له اذ يدعى في الحال يدل على سبق قبضه وقد التزم بالخبر فمتأول لا يدري أنه قبل قبض الخارج أو بعده فلفت اليستان وترجع ذو اليد بسبب القاطنة

الحال اه ادعيامنا أحدهما ملكا مطلقا والاخر تاجا والعين في يد ثالث
 ٥٩ لم يؤرخا بقضى ٥٠ أو أرخا تاريخا واحدا ٥١ أو أرخا تاريخا أحدهما سبق
 لصاحب التاج بقضى لصاحب التاج بقضى لصاحب التاج
 ٥٢ أو أرخا أحدهما الاخر بقضى لصاحب التاج

ادعيامنا أحدهما ملكا مطلقا والاخر تاجا والعين في أيدهما
 ٥٣ لم يؤرخا بقضى ٥٤ أو أرخا تاريخا ٥٥ أو أرخا تاريخا ٥٦ أو أرخا أحده
 لصاحب التاج واحدا بقضى أحدهما سبق بقضى لا الاخر بقضى
 لصاحب التاج لصاحب التاج لصاحب التاج
 ادعيامنا أحدهما ملكا مطلقا والاخر تاجا والعين في أيدهما

٥٧ لم يؤرخا بقضى ٥٨ أو أرخا تاريخا ٥٩ أو أرخا تاريخا ٦٠ أو أرخا أحده
 لصاحب التاج واحدا بقضى أحدهما سبق بقضى لا الاخر بقضى
 لصاحب التاج لصاحب التاج لصاحب التاج

فوله دلا يكون نحو التاج
 له سقط قبله وما كان من
 باع يصنع موهبة أخرى
 بعد قضا له موافق كلامه
 الا في رواية فليجروها
 انعام
 نفسه

٣ خواهرزاده

في باب دعوى الرجلين من الدرر والفرز ولو برهن أحدهما من الخراج وذى البدعى الملك المطلق والا
 على التاج فذو التاج أولى وفي الباب المزبور من الماتى ولو برهن على الملك والاخر على التاج فهو
 وكذا لو كانا خارجين اه وفي باب ما يدعيه الرجلان من شرح الجمع لو قام أحدهما المدعين بنسبة على
 والاخر على التاج قدم صاحب التاج سواء كان خارجا أو ذا يدان صاحب التاج ثبت أو بغيره
 عليه الغير الا لا يثبت منه اه وقال أبو السموذ العمدى في شعر رآه قد علم من هذه النقول انه لا يبر
 أولوية صاحب التاج بين أن تكون العين في يد أحدهما أو في يد ثالث كان العيني في يدهما فكا
 صاحب التاج أولى لان كل واحد من صاحب اليد وذى نصفه وخارج في النصف الاخر كذا في ال
 الخارج والحاصل اذا برهن المدعيان أحدهما على الملك المطلق والاخر على التاج تقدم بيعة التاج
 كان العيني في يد أحدهما أو في يدهما أو في يد ثالث كجانب في الاصول اه وقال في البراءة في
 أطلاقة هذه العبارة وهي قولهم تقدم بيعة التاج على بيعة الملك المطلق فشمع ما اذا أرخا واستويا أو
 أحدهما أو أرخا أحدهما أو لم يؤرخا أصلا فلا اعتبار للتاريخ مع التاج الا من أرخ تاريخا مستقبلا
 بواقع من المدعى لو قضي اليسد ووافق وقت الخارج فثبتت حكم الخارج ولو خالف سنة له وقت
 البيعتان عند عامة المشايخ ويترك في يد ذى البدعى ما كان التاج كسر النون ولادة الحبوبان ووضعه
 من نعت عنده بالباء المفعول ولدت ووضعت بكى العرب والمراد اولادته في ملكه أو ملكه بآه أو مور
 والمراد يكون التاريخ من مستقبلا في دعوى التاج عدم موافقة التاريخ لسن المولود ويودع التاج
 سبب الخلف بالولادة في ملكه لان سبب ذلك نوعان أحدهما لا يمكن تكرره والثاني يمكن تكرره فلا يمكن تكر
 هو التاج ففوق التاج في الخارج من حال يعنى لا يتصوره والولد الى بطن أمه ثم وجهه
 هذا شئ فاذ كان الامر كذلك الولد لا يعاد ولا دونه بعد الولادة مرة أخرى وما كان من المتاع كذلك ولا يص
 مرة أخرى بعد نفعه ف فلا يكون نحو التاج كاصرح به في المصطلات اه فدعوى التاج دعوى
 بتكرره كاصرح به فاضيان في آخر دعوى النقول ودعوى التاج دعوى أولية الملك كذا كرواق آ
 الفصل الثامن من الفصول فيكون كادعوى أولية الملك كالتاج وعلى هذا اتفاق اللغة المفعول
 الفرع والاصول كحقة مجرى زاده فكل سبب له من المتاع لا يتكرره يعنى لا يعاد ولا يص
 مرة بعد أخرى بعد قضا فهو في معنى التاج ودعوى المالكين هذا السبب كدعوى التاج فانه متعلق في عد

التكرور حكمه حكمه في جميع أحكامه وأما كل سبب للملك من المتاع ما يتكرر يعني يعادو يصنع مرة بعد أخرى بعد نقصه فهو لا يكون بمعنى النتاج بل يكون في منزلة الملك المطلق كمن سرح به في الخيما والبسوط والزلي والظهير وضربها اهـ مثال ما لا يتكرر كسج ثياب طينية أو كخاتمة لا تسج الامرة فتسجوب فطن أو كحان سبب الملك لا يتكرر فهو كالنتاج فلما قام خارج وذو يدعى أن هذا الثوب ملكه وأنه تسج عنده في ملكه كان ذواليد أولى كلفى الخاتمة والبرازية وغيرهما انتهى وكللب لبن فلب لبن سبب للملك لا يتكرر فهو كالنتاج فلو برهن كل من خارج وذو يدعى أن هذا اللبن حلب في ملكه كان ذواليد أولى كانهله شارح الملتقى وحديث عثمان أن سدوى الاسكوبي * ومثال ما يتكرر كل منطقة المصنوعة من الذهب والفضة وغيرهما كالبنية والشجر المفروس والبر المزروع وسائر الحبوب ونحوها مثلا فهو مما يتكرر ويعادله بعد النقص مرة أخرى فلو برهن كل من الخارج وذو البدان المنطقة صنعت في ملكه وان الشجر المفروس له في ملكه وأن البر له زوجه والحبوب المملوكة له كان الخارج أولى لاحتمال أن الخارج فعله ولا ثم نصبه ذواليد منه ونقصه وفعل ثانيا فيكون ملكا له بهذا الطريق فلم يكن في معنى النتاج بل يكون بمنزلة الملك المطلق كما ذكره ابن مالك على الجميع فان الذهب المصنوع والفضة المصنوعة والبنية ينقص ويعدا ثانيا والشجر يفرس ثم يقطع من الأرض ويغرس ثانيا والحبوب تزرع ثم تقربل مع التراب فتنب ثم تزرع ثانيا وكذلك المصحف الشريف مما يتكرر فلما قام كل من الخارج وذو البنية أنه مصنفه كتب في ملكه فإنه يقضى به للمدعي لان الكتابة مما يتكرر يكتب ثم يعي ثم يكتب كما في دعوى المنقول من فاضلجان وفي الخلاصة في الثالث عشر من الدعوى أما السيف فنه ما يضر بمرتين ومنه ما يضر بمر واحدة فبسأل علماء الصاقله ان قالوا يضر بمرتين يقضى للسدعي وان قالوا مرة يقضى لذى البندان أشكل عليهم أو اخلفوا في رواية أبي سليمان يقضى به لذى البند وفي رواية حفص يقضى للخارج وفي الوجهين للسرخسي وان كان مشكالا فالاصح أنه ملحق بالنتاج انتهى وفي الدرر فان أشكل يرجع الى أهل الخبرة لانهم أعرف به فان أشكل عليهم قضى به للخارج لان القضاء بينة هو الاصل والعدول عنه بعدئذ النتاج فاذا لم يعلم يرجع الى الاصل انتهى ادعاءنا تناحوا والعين في يد ثالث

٦١ لم يؤرخا ان ادعى الملك بسبب علمهما فيملا بالتكرور قضى به بينهما نصفيين وان ادعى الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقبي يقضى به بينهما نصفيين
٦٢ أو أوخاتار يخا واحد ان ادعى الملك بسبب علمهما فيملا بالتكرور من المتاع يقضى به بينهما نصفيين ولا يعتبر التواريخ فيه ان ادعى الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقبي ان وافق من المولود للوقت الذي ذكرنا قضى به بينهما وان لم يوافق بأن أشكل عليهم ما قضى به بينهما كذلك نصفيين وان خالف سنه الوقت الذي ذكرنا باطلت البيئتان عند البعض ويقضى به بينهما عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزلي وحقيقه صاحب الدرر

٦٣ أو أوخاتار يخا أحدهما سبق ان ادعى الملك بسبب علمهما فيملا بالتكرور من المتاع يقضى به بينهما نصفيين ولا يعتبر التواريخ فيه وان ادعى الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقبي ان وافق من المولود لتاريخ أحدهما قضى به ان وافق سنه وقته وان لم يوافق بأن أشكل عليهم ما قضى به بينهما نصفيين وان أشكل على أحدهما قضى به بأن أشكل عليهم وان خالف للوقتين بطلب البيان عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزلي وحقيقه صاحب الدرر وان خالف من المولود لاحد الوقتين قضى به لآخر

٦٤ أو أرخ أحدهما الا الاتحان ادعى الملك بسبب علمهما فيملا بالتكرور من المتاع يقضى به بينهما نصفيين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى الملك بسبب الولادة من الحيوان أو الرقبي ان وافق من المولود لتاريخ المورخ قضى به للمورخ وان لم يوافق بأن أشكل عليهم ما قضى به بينهما نصفيين وان خالف سنه الوقت المورخ يقضى به

لم يؤرخ لانه اذا كان من الدابة تخالف الادوار الوقتين وهو مشكل في الوقت الاخر فقصي به المني أشكل عليه
وهو من لم يؤرخ

٢ ادعيا تناجا والعين في أيديهما

٦٥ لم يؤرخ ان ادعيا الملك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضي به بينهما نصفيين وان ادعيا الملك
بسبب الولادة من الحيوان والرقيق يقضي به بينهما نصفيين

٦٦ أو أرخا وتناجا وحسد ان ادعيا الملك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضي به بينهما نصفيين ولا
يعتبر التناج فيه وان ادعيا الملك بسبب الولادة فمن الحيوان والرقيق ان وافق من المولود للوقت الذي ذكر
قضي به بينهما وان لم يوافق بأن أشكل عليهما قضي به بينهما كذلك نصفيين وان خالف منه الوقت الذي
ذكر اطلت البيتان عند البعض ويقضي به بينهما عند البعض وهو الاصح على ماؤه الزايي وحقيقته

صاحب الدرر

٦٧ أو أرخا وتناج أحدهما أسبق ان ادعيا بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضي به بينهما نصفيين
ولا يعتبر التناج فيه وان ادعيا الملك بسبب الولادة فمن الحيوان والرقيق ان وافق من المولود لتاريخ أحدهما
قضي به لمن وافق ستمتعه وان لم يوافق بأن أشكل عليهما يقضي به بينهما نصفيين وان أشكل على أحدهما
قضي به لمن أشكل عليه وان خالف منه الوقتين عند البعض وهو الاصح على ماؤه الزايي وحقيقته
صاحب الدرر وان خالف من المولود لحد الوقتين قضي به لآخر

٢ حكم صاحب البندق
التناج حكم الخارجين منه

٦٨ أو أرخ أحدهما لا الآخر ان ادعيا الملك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضي به بينهما نصفيين
ولا يعتبر التناج فيه وان ادعيا الملك بسبب الولادة فمن الحيوان والرقيق ان وافق من المولود لتاريخ المورخ
قضي به لاه ورخ وان لم يوافق بأن أشكل يقضي به بينهما نصفيين وان خالف الوقت الآخر يقضي به لمن لم يؤرخ
انتهى لانه اذا كان من الدابة تخالف الادوار الوقتين وهو مشكل الوقت الاخر فقصي به لمن أشكل عليه وهو من
لم يؤرخ

في أو اخر الفصل الثامن من القواعد في دعوى التناج لعو على كل حال أو راسوا أو مختلفين أول
يؤرخا أو أرخ أحدهما فقط انتهى وفيه رهن الجارحان على التناج ولولم يؤرخا أو أرخا سواه أو مختلفين أول
أحدهما لا الآخر فهو بينهما فقد المرحع ولورخا وأحدهما أسبق فلوراق سنده أحدهما فهو له ظهور
كذب الآخر ولوالفهما أو أشكل فهو بينهما لانه لم يثبت الوقت فكأنهما لم يؤرخا وقيل فبما انفهما
طلت البيتان لظهور كذبهما فلا يقضي لهما اه (واعلم) أنه اذا تناجى دابة ورعا على الدابة عند
أو عند بائعه ولم يؤرخا يحكمهما في البدان كانت في يد أحدهما أو يحكم لهما ان كانت في أيديهما
ثالث كذا كره الزايي وفي الثامن عشر من دعوى التناج بسبب أن أرخا سواه ينظر الى من ادعيا فان كان
موافقا للوقت الذي ذكره يقضي بما ينبغي وان أرخا وتناج أحدهما أسبق يقضي لصاحب الوقت الذي من
الدابة عليه اه يعي قضي لمن وافق سها وقتة وأرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر ووافق من الدابة
لوقت المورخ قضي به للمورخ أيضا لانه اذا كان أحدهما أسبق قضي به لمن وافق سها وقتة هذا كمال الامر
كذلك ان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر كان وقت تغير المورخ مبهما لعدم كراهية التناج فان فرض
المورخ سابقا أو غير سابق يستقيم على صورة مسئلة سبق أحد التناجيين وذلك يقضي بان وافق سها
يها كذلك قضي له المورخ لموافقة تاريخ سها وان فرض المورخ مساويا للمورخ قضي للمورخ قضي به للمورخ أيضا
لان في موافقة غير المورخ شك كالا لما رصه لواقته المورخ كذا حقيقة حوى رد في تحريراته اه فلا
فرق لقصاعلن وافق سها بين أن تكون الدابة في يد أحدهما أو في يد سها أو في يد ثالث لا يمتنع لاختلاف
وان خالف سها لارتي أو أشكل يقضي به بينهما ما كان في أيديهما أو في يد ثالث وان كانت في يد أحدهما

قضى به الذي اليد كالحققة صاحب الدرر نقل عن الزبلي وأيده بقوله وهو الاصح اه (ثم اعلم) ان هذا اذا كان سن الدابة مخالفا للوقتين أما اذا كان سن الدابة مخالفا للاحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي أشكل سن الدابة عليه كذا في الثاني عشر من دعوى التنازعانية اه هذا ان أرخا كلاهما وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر وكان سن الدابة مخالفا للآخرين المؤرخ يقضى لمن لم يؤرخ لانه بالمرئى الاولى في أن يكون مشكلا على من لم يؤرخ لان من لم يؤرخ أبهم وقته ففقق الاشكال بينهما وبين سن الدابة بالطريق الاولى فيقضى بالدابة لمن أشكل عليه سن الدابة وهو من لم يؤرخ كذا حققه جوى زاده في تحريراته انتهى وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر وكان سن الدابة مشكلا عليه ما قضى بينهما كفى الثاني عشر والثالث عشر من دعوى التنازعانية انتهى هذا اذا كانت الدابة في أيديهما أو في يد ثالث وأما اذا كانت في يد أحدهما قضى به الذي اليد ان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر وكان سن الدابة مشكلا عليهما كما حققه جوى زاده في تحريراته والمراد من المخالفين السن والوقتين كقول الدابة أكرم من الوقتين أو أصغر منهما كفى الثامن عشر من دعوى المحيط وفي عبارة دعوى التمسة في فصل ما يترجى به احدى البيتين اذا كان سن الدابة دون الوقتين أو دوقه ما يكون مخالفا للوقتين والمراد بالاشكال عدم ظهور سن الدابة كقَالَ ابْن مَلَك عَلَى الْمَجْمُوعِ فِي بَابِ مَا يَدْعِيهِ الرَّجُلَانِ فَإِنْ أَشْكَلَ أَحَدُكُمَا أَنْ يَنْظُرَ فِي الدَّابَّةِ اه واختلف عبارات بعض النسخ فيما اذا خالف سن الدابة للوقتين قال في الهداية في باب ما يدعيه الرجلان وان خالف سن الدابة للوقتين بطلت البيتان كذا ذكره المحاكم وتبعه في الكافي والنهاية ونجاية البيان والدائع وقال مجد والاصح أن تكون الدابة بينهما لانه اذا خالف سن الدابة للوقتين أو أشكل يسقط اعتبار ذكر الوقت فينظر الى مقصودهما وهو اثبات الملك في الدابة وقد استوى بالي الدعوى والحقه فوجب القضاء بينهما فبين كذا في الكافي كما حققه جوى زاده في تحريراته وفي آخر الفصل الثامن من المصولين السار يخفى دعوى النتائج لقوله على كل حال أرحا سواء واختلف في أول يؤرخا وأرخ أحدهما فقط قال المولى قاضي زاده أخذ من كلام صاحب الدرر والبدائع بان مخالفة السن للوقتين مكذب للوقتين لا مكذب البيتين فالأول منه سقوط اعتبار ذلك الوقت لاسقوط اعتبار أصل البيتين لانام يتحقق كذب احدى البيتين لجواز أن يكون سن الدابة موافقا للوقتين ولا يعرف الناظر كما أشار اليه المرحوم في محبته وقد يشاهد أن بعض أهل الطر فطر في سن مرس وقال ان سنه اثنان ونصف وكان سنه ثلاثا ونصف فاذا تقرروا فاعلم أنه اذا لم يثبت الوقت صار كل قول موت على ما ذكر شيخ الاسلام الاسي جاني في شرح الكافي لان الاصل عدم اعتبار السار في النتائج كما مر آتمام المصولين كذا حققه جوى زاده في تحريراته (وقال) قال قاضي خان في وأورد دعوى المنقول وان خالف سن الدابة للوقتين في رواية يقضى لهما وفي رواية يبطل البيتان اه وكذا في تزيانة الاكمل وفي الثامن من العمادية وفي الرابع عشر من الاستروشنية كفى الحائنة والطاهر من كلام قاضي خان أنه رجع القضاء بينهما لانه قال في أول كتابه وفيما كثرت فيه الاقوال من المتأخرين اختصرت على قول أولي وقدمت ما هو الاظهر وانفتحت بما هو الاشهر وقال الزبلي في شرح السكتة نقلا عن البسوط والاصح أنهم لا يتبطلان بل يقضى بينهما اذا كانا خارجين أو كانت في أيديهما وان كانت في يد أحدهما يقضى به الذي اليد وهكذا ذكره مجد وأما ما ذكره المحاكم بقوله بطلت البيتان وهو قول بعض المشايخ وهو ليس بشئ اه واعتد صاحب الدرر ما في الزبلي وقال كفى زبلي وقول الزبلي طاهر الرواية وهو اختيار الأئمة الثلاثة كفى معراج الدراية وفي رضاء البحر الفتوى اذا اختلفت كان الترجيح بطاهر الرواية تحت القول من تحرير المرحوم المرقوم وقضى أمدي رحمه الله تعالى ادعيهما بتجاوز العي في يد أحدهما

لم يؤرخا وان ادعى الملك بسبب عملهما فيم لا يتكرر من المتاع قضى به الذي اليد وان أقام كل منهما دية

على النتائج فصاحب اليد أولى كذا أتفق المولى على إفتدى وإن ادعى الملك بسبب الولاد من الحيوان والرقيق
ففى به لى البدن باب دعوى الرجلين فى دعوى الهندية

٧٠ أو أرخا توارى بخا واحد ان ادعى الملك بسبب علمهما فى لا يتكر من المتاع ففى به لصاحب اليد
ولا يعتبر التاوى فى فيه ان ادعى الملك بسبب الولاد من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود لوقت
الذى ذكر اقصى به لى البدوان لم يوافق بأن أشكل أو خالفهما ففى به لى البد كذا

٧١ أو أرخا توارى بخا أحدهما أسبق ان ادعى الملك بسبب علمهما فى لا يتكر من المتاع ففى به لصاحب
اليد ولا يعتبر التاوى فى فيه ان ادعى الملك بسبب الولاد من الحيوان والرقيق ان وافق سن المداية لتاوى
أحدهما ففى به لمن وافق سنه وان لم يوافق بأن أشكل علمهما ففى به لى البدوان أشكل على أحدهما
ففى به لمن أشكل عليه وان خالف سنه لوقت ففى به لى البدوان خالف لحد الوقتين ففى به لا

٧٢ أو أرخا أحدهما لا الاخر ان ادعى الملك بسبب علمهما فى لا يتكر من المتاع ففى به لصاحب اليد
ولا يعتبر التاوى فى فيه ان ادعى الملك بسبب الولاد من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود لتاوى
ففى به لاخر وان لم يوافق بأن أشكل علمهما ففى به لى البد وان خالف سنه لوقت المؤرخ ففى به لمن
لم يؤرخ لانه اذا كان سن المداية بخا لحد الوقتين وهو مشكل فى الوقت الاخر ففى به لمن أشكل عليه
وهو من لم يؤرخ

قال مجدى فى الاصل اذا ادعى الرجل دابة فى يد انسان أنها ملكه نعت عنده أو قام بيته عليه أو قام صاحب اليد
بيته على ذلك القياس ففى به الخارج وفى الاستحسان يقضى به لصاحب اليد سواء قام صاحب اليد
البيته على دعواه قبل القضاء بالخارج أو بعده وفى الهداية وهذا هو الصحيح فى أوائل الشافعى فى العشرين
دعوى النازخانية هذا اذا لم يؤرخا وان ادعى ففى به لصاحب اليد اذا كان سن المداية بخا لوقت
اليد وموافق الوقت الخارج ففى به الخارج وفى الشافعى من دعوى المحيط ولا يعتبر لقاوى مع المتاع
الا اذا رخوا وقتين مختلفين ووافق سن المداية تارخ الخارج فانه يقضى به الخارج وان وافق تارخ يجرى البدن
أو كان مشكلا أو خالفهما ففى به لى البد كذا فى دعوى الجير فاعلم هذا اذا كان سن المداية بخا لوقت
أما اذا كان سن المداية بخا لحد الوقتين فلا يتخلون أن يكون موافقا أو خالفها أو مشكلا لاخر فان كان
موافقا فكمبر حكمه آتفا ففى به لمن وافق وان كان بخا لوقت ففى به لى البد كذا ومن كان مشكلا
ففى به لمن أشكل عليه ما ذكر فى التاوى خانية والمحيط مطلقا اذا كان سن المداية بخا لحد الوقتين وهو
مشكل فى الوقت الاخر ففى به لى البد كذا فى الوقت الذى أشكل سن المداية عليه اهـ هذا اذا كانا رخوا
كلهما وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الاخر وكان سن المداية بخا لوقت ففى به لى البد كذا لانه
بالطريق الاولى من أن يكون مشكلا على من لم يؤرخ لان من لم يؤرخ أبهم وقته فتعقق الاشكال بينهما وبين
سن المداية بالطريق الاولى ففى به لى البد ان أشكل عليه من المداية وهو من لم يؤرخ وان أرخ أحدهما
ولم يؤرخ الاخر وكان سن المداية مشكلا عليه ففى به لى البد كما حققه جوى زاده اهـ وفى باب
دعوى الرجلى فى مانتى البحر وان مره من خارج وذو اليد على النتائج فذو اليد أولى وكذا لو مره من كل من
تلقى الملك من آخر على النتائج عنه اهـ يعنى لو كان المتاع ونحوه عند بائعه وذو اليد أولى كذا كان المتاع
ونحوه عند نفسه فان كلاهما اذا اتى الملك من رجل وأقام البيته على سبب ملك عنده لا يتكر وهو بمنزلة
من أقامها على ذلك السبب عند نفسه لان بدعة اليد قامت على أولية الملك فلا يثبت الفساح الا بالثبوت منه
كما صرح به فى الدرر والعرفى باب دعوى الرجلى اهـ وفى الهداية فى باب ما يدعى به الرجلان ولو اتى كل
واحد منهما الملك من رجل على حدة وأقام البيته على النتائج عنده فهو بمنزلة أقامها على النتائج عنده نفسه اهـ
وسواء اتى كل واحد منهما بشراء وارث أو هبة أو صدقة بموضتين كما شارها لى الثامن من شهادات

البزاة وفي آخر دعوى المقول من قاضي خان صديق بدير جل أظفر رجل الدين أنه هبده اشترا من فلان آخر وأنه ولد في ملك يائه فلان فانه يقضى بالعبد في الديلان كل واحد منهما الذي نتاج يائه ودعوى نتاج يائه دعوى نتاج نفسه يقضى بيننا الذي انتهى لان كل واحد من الخارج وذي البدن صم في اثبات نتاج يائه كما أنه صم في اثبات الملك لله ولوحضر اليانعا زاماما اليينة على النتاج كل صاحب النتاج أولى فكذلك فام مقامهما كما صرح به الزليق انتهى وفي الدرر في باب دعوى الرجلين قال في الذخيرة والحاصل أن بيننا الذي البدن النتاج انما ترجح على بيننا الخارج على النتاج أو على المطلق الملك بأن ادعى والبسبب النتاج وادعى الخارج النتاج أو ادعى الخارج المطلق اذا لم يدع الخارج على ذي البدن لا نحو العصب أو الوديع أو الاجارة أو الزهر أو العارية ونحوها فأما اذا ادعى الخارج فعلا مع ذلك بيننا الخارج أولى وقال في العمادية بعد تفصيل كلام التفسير ذكر الغيبة أو البسبب في باب دعوى النتاج من المبسوط ما يضاف المذكور في الذخيرة وقال دابة في بدير جل أظفر آخر بيننا دابته آخرها من ذي البدن أو أعارها منه أو ورثها الياء وذو البدن أظفر بيننا دابته بقيت عنده فانه يقضى بالذي البدن على النتاج ولا تحري في الاجارة أو الاعاره أو النتاج أسبق منهما في يقضى بالذي البدن هذا خلاف ما نقل عنه اه وفي البرهان في الفصل الثاني عشر من كتاب الدعوى اذا ادعى ذي البدن النتاج وادعى الخارج أنه ملكه غصبه منه ذو البدن كانت بيننا الخارج أولى أولى وكذا اذا ادعى ذي البدن النتاج وادعى الخارج أنه ملكه آخره أو أودعه أو أعاره كانت بيننا الخارج أولى قال شيخ الاسلام الحاصل أن بيننا ذي البسبب من النتاج انما ترجح على بيننا الخارج على النتاج أو على الملك المطلق بأن ادعى ذي البدن النتاج وادعى الخارج المطلق أو النتاج اذا لم يدع الخارج على ذي البدن فلا نحو العصب أو الوديع أو الاجارة أو الزهر أو العارية أو ما أشبه ذلك أما اذا ادعى الملك المطلق ومع ذلك فلا فنية الخارج أولى وأشار بحجة إلى هذا المعنى لان بيننا الخارج في هذه الصورة أكثر اثباتا انتهى هكذا في الظاهر في النوع الثاني من كتاب الدعوى تحت النقول وأفنى مشايخنا على المحيط يعني بترجيح بيننا الخارج في الصورة المذكورة

١ بأن ادعى أحدهما شره
من زيد والاخر ورثها
أو هبته

٢ بأن ادعى أحدهما شره
من زيد والاخر ورثها
أو هبته

٣ بأن ادعى أحدهما شره
من زيد والاخر ورثها
أو هبته

٤ بأن ادعى أحدهما شره
من زيد والاخر هبته من
عرواه منه

- ادعيا ملكا بسببين مختلفين من واحد والعين في يد ثالث ١
٧٣ لم يورثنا يقضى ٧٤ أو أرخنا تاريخا واحدا ٧٥ أو أرخنا تاريخين ٧٦ أو أرخ أحدهما لا
لمدعى الشره يقضى للمدعى الشره أحدهما أسبق الآخر يقضى
للمورخ يقضى للأسبق
ادعيا ملكا بسببين مختلفين من واحد والعين في يدهما ٢
٧٧ لم يورثنا يقضى ٧٨ أو أرخنا تاريخا ٧٩ أو أرخنا تاريخين أحدهما ٨٠ أو أرخ أحدهما
بينهما واحدا يقضى بينهما أسبق يقضى للأسبق لا الآخر يقضى بينهما
ادعيا ملكا بسببين مختلفين من واحد والعين في يد أحدهما ٣
٨١ لم يورثنا يقضى ٨٢ أو أرخنا تاريخا ٨٣ أو أرخنا تاريخين أحدهما ٨٤ أو أرخ أحدهما
لدى البدن واحد يقضى بينهما أسبق أحدهما أسبق الآخر يقضى
لدى البدن يقضى للأسبق
ادعيا ملكا بسببين مختلفين من اثنين والعين في يد ثالث ٤
٨٥ لم يورثنا يقضى ٧٦ أو أرخنا تاريخا واحدا ٨٧ أو أرخنا تاريخين أحدهما أسبق
بينهما كافي الملك يقضى بينهما كافي الملك عند الامام يقضى للأسبق وعند
المطلق المطلق محمد يقضى بينهما كافي الملك محمد يقضى بينهما كافي الملك
على قول الامامين المطلق ومشايعنا أدوا
على قول الامامين

٨٨ أوارخ أحدهما الآخر يقضي بينهما عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يقضي للمورخ وعند محمد
 لمن أطلق كفى الملك المطلق ومشايخنا أقروا على قول أبي حنيفة
 ادعي مالكاً بسببين مختلفين من اثنين والعين في يدهما
 ٨٩ لم يزحاً يقضي ٩٠ أوارخاً تاريخاً واحداً ٩١ أوارخاً تاريخاً أحدهما أمسب
 بينهما كفى الملك يقضي بينهما كفى الملك عند الامامين يقضي للاسبق وعند
 المطلق المطلق محمد يقضي بينهما كفى الملك
 المطلق والمطلق ومشايخنا أقروا على قول
 الامامين
 ٩٢ أوارخ أحدهما الآخر عند أبي حنيفة يقضي بينهما وعند أبي يوسف يقضي للمورخ وعند محمد لمن
 أطلق كفى الملك المطلق ومشايخنا أقروا على قول أبي حنيفة
 ادعي مالكاً بسببين مختلفين من اثنين والعين في يدهما
 ٩٣ لم يزحاً يقضي للخارج كفى الملك ٩٤ أوارخاً تاريخاً واحداً يقضي للخارج كفى الملك
 المطلق المطلق
 ٩٥ أوارخاً تاريخاً أحدهما أمسب عند
 الامامين يقضي للاسبق وعند محمد يقضي
 للخارج كفى الملك المطلق ومشايخنا
 أقروا على قول الامامين
 ٩٦ أوارخ أحدهما الآخر عند
 محمد يقضي للخارج وعند أبي يوسف
 يقضي للمورخ كفى الملك المطلق
 ومشايخنا أقروا على قول محمد
 ادعي عني يداً خروجهن أحدهما أنه اشترا من زيد ورهن الآخر أنه رهن من زيد ولم يزحاً وأرنا
 سواء فالشراء أولى وإن أرح أحدهما ولم يزحاً الآخر فالزحاً أولى ولو أرحاً وأحدهما أقيم فهو أولى
 ولو كانت العين في يد أحدهما فهو أولى إذا سبق تاريخ الخارج فهو للخارج ولو ادعى أحدهما هبة فبعضها من
 زيد ودعى الآخر شراء من زيد ولم يزحاً وأرنا سواء فالشراء أولى وكذا جبيع مافر في الرهن ولو كانت
 العين بيدهما فهو بينهما الآن يزحاً وأحدهما أقدم فهو أولى والصدقة تقع الشراء كالهبة تقع الشراء ولو
 اجتمع الهبتان فحكمه حكم ما جتمع الشرائان في أواخر الفصل الثامن من الفصولين وإذا اجتمعت الهبة
 مع القبض والصدقة مع القبض فالجواب فيه كالجواب فيما إذا جتمع الشرائان من أنقرى دوى فدعى
 الرجلين بسببين مختلفين من كتاب الدعوى نقلاً في الرابع من دعوى التنازلية هذا لو ادعى الثاني للمائة من
 جهة واحدة بسببين مختلفين فلو ادعيا من جهة اثنين بسببين مختلفين بأن ادعى أحدهما هبة والآخر شراء ولو
 كانت العين بيد ثالث أو يدهما أو يدهما أحدهما فحكمه حكم ما إذا ادعي مالكاً مطلقاً كل منهما ما ثبت
 الملك المطلق لمصلحة ثم ثبت الانتقال إلى نفسه فكان للمدعي ادعي مالكاً مطلقاً ورهناً في كل موضع
 دكرنا في دعوى الملك المطلق أنه يقضي بينهما فكذا هنا كذا إذا دعى بسببين يده ورهن آخره شراء من
 زيد ورهن آخره بكذا وهبه فهو بينهما ولو رهناً على الثاني من واحد فالشراء أولى إذا تصادف على أنه
 لو احدث في النزاع في السابق فالشراء أسبق لأنه لم يمسس سبق أحدهما جعله كأنهما واقعهما ولو تقاربا كان
 الشراء أسرع لما دمن الهبة لأن التصح لا يقض والبيع يصح بدونه هر وإن ادعى أحدهما الشراء من
 زيد والآخر هبة وقبضاً من الآخر والعين في يد ثالث يقضي بينهما ولو كذا الداعي ثالث غيرنا من أبيه ودعى
 رابع صدقة وقبضاً آخر قضى بينهم أرباعاً مساوية ألتمة أدتلقو المالك من المالك فكم كانهم حضروا
 ورهنوا على المالك المطلق هو لمن من أواخر الامان وإن ادعى أحدهما شراء من زيد والآخر الهبة فمن
 الآخر والعين في يد ثالث يقضي بينهما وكذا إن ادعى ثالث غيرنا من أبيه ودعى رابع صدقة فمأخوذه

٢ أقول دخل في الصدقة
 دعوى الوقف بأن ادعى
 ذويه من والده وادعى
 آخرو فقلته وأرخ الأول
 لا الثاني والحكم المصل
 بين دعوى التاريخ تأملى
 (شهر الدين) اه منه

بينهم أم وأباوان كانت العين في يد أحدهما يقضى الخارج الا في أسبق التاخير وان كان في أيديهما يقضى بينهما الا في أسبق التاخير فهو له وهذا اذا كان المدعى محالاً يقسم كالعدو الهابة وأما ما يقسم كالأرثاء العقار فإنه يقضى لدى الشراء أو الترموى وانما يصح أن يقضى بينهما لو كان المدعى محالاً يستعمل القسمة أما المتحمل فيقضى بكامل المدعى الشراء والصحيح في اللمبة أن يقضى بينهما المحتمل القسمة أولاً لا الشروع الطارى لا يفسد اللمبة والصدق في الصحيح و يفسد الرهن كداني أو آخر الفصل الثامن من الفصولين وهذا آخر ما وجدته وثقتهم نسخة من نسخة قضا كذا بعد أن سمعت ما ظهر لي من الخط الرجوع الى أصوله التي هي في يدي وهي ظهرت بيقينة الأصول المنقول عنها تم تصحيحها ان شاء الله تعالى (قوله أو شراء مؤرخ) أشار به كره بعد ذكر الملك الى أنه لا فرق بين دعوى الملك المطلق والذي بسبب قال العيني وأما الصورة الثانية أى صورة الشراء فلا يتم لما ادعى الشراء من شخص واحد فقد انما له فن أثبت منهما الثاني من جهة زمان لا من جهة غيره أحد كان أولى أه قوله وان برهن خارجاً لم يشتمل على ثمان مسائل من الصور المتقدمة (قوله من واحد غير فعيد) انما قديده تبعاً للهداية لان دعوى الخارجين الشراء من ذي يد قد تقدمت في قوله ولو برهن خارجاً على شيء قضى به لهما خلافاً في التعميم يحرم وفيه وقد البرهان على الخارج أو منهما في الأولى لانه لو أثبت احدهما دون الاخر فهو سواء كما لو لم يؤرخا عنه وقال أبو يوسف المؤرخ أولى وقال محمد المذموم أولى يتلافى ما اذا أثبت احدهما فقط في الثانية فان المؤرخ أولى والحاصل أنهم عما ذكروا أو رخا واستوي يدهى بينهما في المستثنين وان رخا سبق أحدهما فالسابق أولى منه ما وان أرخت احدهما فقط في الأولى في الثانية في الأولى وقد مدان دعوى الوقت كدعوى الملك المطلق فيقدم الخارج والاسبق تاريخاً (قوله وذو يد على ملك) قيد بالملك لانهم لو أقامه على أنهم في يد مدسستين ولم يشهدا أنهماه قضى بهما دعوى لانها كانت ثابتة بالملك (قوله والسابق أسبق) لانه أثبت أنه أول المالك ولا يتناقض الملك الا من جهتهم بل يتناقض الاسحق من قديدهم بالتاخير بينهما لانهم ذكروا وأستوي يدهى بينهما في المستثنين الأولين وان سبقت احدهما فالسابقة أولى منهما وان أرخت احدهما فقط فهو الاسحق في الثانية في الأولى وأما في الثالثة الخارج أولى في الصور الثلاث وعلمه في البحر (قوله متفق) يجوز أن يقرأ بالرفع خبر لم يتدحضد أو أى هو أى الشان متفق ويجوز الرفع على الحال من فاعل برها (قوله وأختلاف عيني) ومثله في الزايعي تبعاً للأكافي وادعى في البحر أنه هو وانه يقدم الاسبق في دعوى الشراء من شخص واحد فانه يقدم الاسبق تاريخاً وورد الميل بأنه هو الساهي فان في المسئلة اختلاف الرواية في جامع الفصولين ولو برها على الشراء من اثنين وتاريخ أحدهما أسبق اختلفت الروايات في الكتب فاذ كرهى الهابة

أو شراء مؤرخ من واحد
غير ذي يد (أو) برهن
(خارج على ملك مؤرخ
وذو يد على ملك مؤرخ أو دم
فالسابق أحق وان برها
على شراء متفق فالسابق
أو مختلف عيني وكل يدى
الشراء

يشير الى أنه لا عبرة لسبق التاريخ في البسوط ما يدل على أن الاسبق أولى من صاحب جامع الفصولين الأول اه لمخاض في نور العين من قاضي خان ادعى الشراء من اثنين يقضى بينهما نصين وأن رخا أحدهما أسبق فهو أسبق في طاهر الرواية وعن محمد لا يعتبر التاخير عيني يقضى بينهما وان رخا أحدهما فقط يقضى بينهما نصين وما قال لا احدهما في الخارج أولى خلاصة الا اذا سبق تاريخ ذي اليد هدية برهن خارجاً على شراء شيء من اثنين وأرخاه محاسواة أنهم ما يثبتان الملك لبايعتهما قصير كما تم محاصر او ادعى ثم يحرم كل منهما كلى مسئلة دعوى الخارجين شرع من ذي اليد كفاية لو برها على شرع من اثنين وتاريخ أحدهما أسبق اختلفت روايات الكتب فغنى الهداية يشير الى أنه لا عبرة لسبق التاريخ بل يقضى بينهما وفي البسوط ما يدل صريحاً أن الاسبق أولى (يقول الحقير) وبزوجه ما مر عن قاضي خان وهو أن الاسبق تاريخه يضاف الملك الى نفسه اختيار قول محمد اه ثم قال ودليل ما في البسوط وقاضي خان وهو أن الاسبق تاريخه يضاف الملك الى نفسه في زمان لا بانه غيره أقوى من دليل ما في الهداية وهو انهما يثبتان الملك لبايعتهما كما تم محاصر او ادعى الملك بلان تاريخه وجه قوة الاول غير خلاف على من تأمل وبرهانه أنه ظاهر الرواية اه وكذا بحث

دليل ما في الهداية في الحوائج السعدية فراجعها هو به علم أن تقييد المصنف باتفاق التواريخ بينه على ظاهر
 الرأية فهو أولى مما فعله الشاويح متابعاً للدرر وان وافق الكافي والهداية وأما الحكم عليه بالسوء كما تقدم
 من الصريح فالإيني (قوله من رجل آخر) أي غير الذي يدعى الشراعه صاحب زبلى (قوله امشوا)
 لانهم في الاول يشتان الملك لبايعه، امكانهم محض اول وقت أحدهما مقرونه لا بدل، على تقدم الملك لجواز
 أن يكون الآخر أقدم بخلاف ما إذا كان البايع واحداً لانهما اتفاقاً على أن الملك لا يتلقى الا من جهة فاذا
 أثبت أحدهما تولى بيعككم به حتى يتبين انه تقدمه شرعاً غيره بحر ثم قال وإذا استوى في مسئلة الكتاب
 يعنى به بينهما فليدين غير كل واحد منهما ان شاء أحد نصف البدن نصف الثمن وان شاء ترك اه (قوله)
 وان اتفاد الخ إذ كرم الكلام عليه أنفاً وتقدمت في هذا الباب في محلها عن السراج (قوله ما يديه لك
 بايعه) بأن يشهدوا أنه اشتراهما من فلان وهو عليكما قال في البحر اعلم أن البيعة على الشراء لا تقبل حتى
 يشهدوا أنه اشتراهما من فلان وهو عليكما كذا في شرائة الاكل وفي السراج الراجح لا تقبل الشهادة على
 الشراء من فلان حتى يشهدوا أنه بايعهما منه وهو يومئذ عليكما أو يشهدوا أنها لهذا المدعى اشتراهما من
 فلان بكذا وتقدم الثمن وسلمها له لان الانسان قد يبيع ما لا يملك لجواز أن يكون وكيلاً أو نعيماً بالبيع حتى
 المشتري الملك بذلك فلا بد من ذكر ملك البايع أو ما يدل عليه اه قلت اذا كان البايع وكلاً وكيف
 يشهدون بأنه بايعا وهو عليكما فاعلم اه أقول اذا عرف الشهود أن البايع وكيل أو الظاهر أنهم
 يقولون بايعا بالوكالة عن كذا لان خصوص وهو عليكما غير لازم قال في نور اليرى آخر الفصل الخامس
 وامن الميسر لا تقبل بيعة الشراء من العايب بالثابتة بأحد الثلاثة ما باعك باء ما ن يقولوا بايع وهو
 عليك واما باعك مشتريه بأن يقولوا هو للمشتري اشترا من فلان واما قبضه بأن يقولوا هو للمشتري اشترا
 منه وقبضه اه وفيه راض الفتاوى الفاضلي طهرادى أن ثابره من أبيه وادعى آخر شرعه من الميت وشهوده
 شهدوا بأن الميت باعه منه ولم يقولوا عنه وهو عليك قالوا كانت الدار في يده يدعى الشراء وادعى الارث
 فالشهادتنا قولنا لبايعه من محمد البيع انما لا تقبل اذ لم تكن الدار في يد المشتري أو الوارث أمال كانت فاشادة
 بالبيع كالشهادة ببيع وملك اه وفي البحر عن البراز به اذا كان المبيع في يد البايع قبل من غير ذلك
 المانع وان كان في غيره ولم يدعى به لنفسه ان كذا المدعى وشهوده ان البايع عليكما أو لو اسلمها اليه
 وقال سلمها الى أو قال قبضتها وقال قبض أو قال ملكي اشتريتها منه وهى لا تقبل فان شهدوا على الشراء
 والتقدم ولم يذكروا القبض ولا التسليم ولا ملك البايع ولا ملك المشتري لا تقبل الدعوى ولا الشهادة ولو شهدوا
 ما يدل البايع دون الملك اختلفوا اه (قوله ان لم يكن المبيع في يد البايع) أي وهو يدعى الشراعه وبرهن
 ما به لا يحتاج الى شهادة الشهود بذلك البايع لما ينع وضع يده (قوله ولو شهدوا بيده) أي يدين البايع دون الملك
 أي والمبيع ليس في يده (قوله وقولان) ينبى أن يعتمد عدم صحة ذلك لان البدن تنوع الى يده لك وبغصب
 ويدأية وبين العام لا يحق الحاصل وهو المطلوب الذى هو الملك تأمل (قوله ودور الد على الشراء ه)
 صورته عرفت يذ بداع له كراهة ملكه وبرهن عليه وبرهن يذ على الشراء ه وذو دل على الخراج
 ان كان ذمت أو لينة الملك وذو اليد يتلقى الملك منه فلا تنافي بينهما وكذا أثر الملك له كذا مدعى الشراء منه وكذا
 لو برهن الخراج على الارث فصول ولو برهن على الشراء من أبيه فالخراج أحق (قوله أو برهن) أي
 الخراج وذو اليد في البحر أعطاه فشمع ما إذا أرحا واستوى تاريخهما أو سبق أو لم يرحا أو سلا أو أوتعت
 احداهما ٣ فلا اعتبار للتراخي بين جميع التنازع الا ان من أرح تاريخهما سجد لانه لم يوافق من المدعى وقت
 ذي اليد ووافق وقت الخراج في تنديعكم للخارج ولو خالف سجد للوقتين لعت البيعة منه ذمعة المشان
 وترك في يد المدعى يسد على ما كان وهو بين سجدتين كذا في رواية كذا في سماع الطمولين وده وبرهن
 الخراج أن هذه أمته وارتد هذا القس في السك وبرهن دوايد على مثله يحكم به المدعى لانها دعوى

(من رجل آخر وقت
 أحدهما فقط استويا)
 ان تعدد البايع وان اختلف
 فذو الوقت أحق ثم لا بد
 من ذكر المدعى وشهوده
 ما يديه لك بايعه ان لم يكن
 المبيع في يد البايع ولو شهدوا
 بيده فقولان برأيه
 فان برهن خارج على الملك
 وذو اليد على الشراء منه أو
 برهنه على سبب ملك لا يتكرر

٣ مطلب لا اعتبار بالتاريخ
 مع التنازع الا من أرح تاريخهما
 مستحيلا

في الأسماء ملكا ملطافى شفى بها قادمى ثم يستحق القرن بما ١٥ و هذا ظهر أن ذا البيد انما يقدم
 قد عوى الساج على الخراج ان لم يثنز على الامأاوتناز عافها في الملك المطلق وشهدوا به و بتاج ولدها
 فانه لا يقدم وهذه يجب حفظها ١٥ (قوله كالتاج) ٣ هو ولادة الحيوان من تحت عنده بالبناء
 للمعمول ولدت وقضعت كافي القرب ٤ والمراد ولادته في ملكه أو ملك أئمه أو ولدته أو قال في
 خزنة الاسم ل أو أقام ذواليدان هذه الدابة تحت عنده أو نزع هذا الثوب عنده أو أن هذا الولادته أمته
 ولم يشهدوا بالملك فانه لا يقضى له ١٥ وكذا لو شهدوا أنها بنت أمته لانهم انما شهدوا بالنسب كذا في
 النكاح وفي جامع الفصولين برهن كل من الخراج وذو اليد على نتاج في ملكه بالعمم لذى اليد اذ كل
 منهما خصم عن يالمة فكانت بالعمم صاحبوا دعيه المكا بتاج فانه يحكم لذى اليد ١٥ وانما حكم لذى
 اليد لان البينة قامت على ما لا تدل عليه الدور تحت بينة ذى اليد البينة ففى له وهذا هو الصحيح وانقضاه
 بينة الخراج هو الاصل وانما عدلنا عنه بصير الساج وهو ما روى جابر بن عبد الله ان رجلا دعى باقى في يد رجل
 وأقام البينة انها ثاقبة فثبت عنده وأقام الذى فى يده بينة انها باقة فثبها ففى بها رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لذى فى يده وهذا حديث مشهور صحيح فصار مسئلة الساج خصومة كافي المحيط وفى الفتنة كما
 تقدم بينة ذى اليد اذا أثبت أولية الملك بالتاج عنده فكذا اذا ادعى له عدومونه ١٥ ولو برهن انه له ولدى
 ملكه وبرهن ذواليدانه له ولدى ملكه بالعمم له لذى اليد لانه خصم عن تلقى الملك عنه ويده بالملك منه
 فكانه حضر ورهن على الساج والمضى في يده يحكم له به كذا هذا ١٥ وبه طهر أنه لا يرجع نتائج في ملكه
 على نتائج في ملك يالمة ٧ ولا يشترط أن يشهدوا بأن أمه فى ملكه لكن لو شهدت بينة بذلك دون أخرى
 قدمت عليها فى آخر الدابة فى يد رجل أقام رجل البينة انه عدوم لى ملكه وأقام آخر البينة انه عدوم
 ولدى ملكه من أمته هذه ففى الذى أمه فى يده فان أقام صاحب اليد البينة أنه عدوم ولدى ملكه من أمة
 أخرى صاحب اليد أولى ٨ عدلى يد رجل أقام رجل البينة انه عدوم ولدى ملكه من أمته هذه من عدوم هذا وأقام
 رجل آخر البينة بمن ذلك فيكون بينهما من يكون ابن عدين وأمين وقال صاحبنا لا يثبت نسب منهما
 ١٥ وحل تقديم بينة ذى اليد فى نتائج الدابة الخراج تناجوا وعقوا الا كان الخراج أولى لينة الساج
 مع العتق أكثر اينا مالانما أثبت أولية المال على وجه لا يستحق عليه أصلا وبينة ذى اليد أثبت الملك على وجه
 يستحقا صحفا ذلك عليه بخلاف ما إذا دعى الخراج العتق مع مطلق الملك وذواليد دعى الساج فيبسة ذى
 اليد أولى ٩ وفى جهادات النزاهة الشاهد عاين دابة تتبع دابة وتترفضه أن يشهد بالمالك والناج ١٥
 قال فى الخلاصة وعلى هذا لو شهد شاهدان على الساج لزبوا وخان رأياه ارضع من ابن أنثى في ملك آخر ففصل
 الشاهدان انه ارضع من ابن أنثى كانت فى ملكه وخان رأياه ارضع من ابن أنثى في ملك آخر ففصل
 الشهادة للفريقين ١٥ (قوله وما فى معناه) مما لا يشكر (قوله كسم لا يعاد) كالشباب القطى (قوله
 وحلب لبن) واتحاد الجلبى والبدو ارجعوا جوف فاذ ادعى خارج وذو يد أن هذه ثابى تسجعت عندى
 أو ابني حلب عدى أو جيبى أو ليدى أو عدى أو صوفى جوف عدى ما يقدم ذواليد كفى الساج والعلة
 ما فى نتائج الجلبى بصوفى بهمين كقول فامور والمرعى اذا دعت الزاى فصرت واد اخفقت وتوالم
 والعين مكسور وان وقد قبل امر عزا بهن المم حفظا مدودا وهى كالصوف تحت شعر العنزة غرب قال أبو
 السعود هو الشعر الخفيف الذى يتغصن طهر المعزو يعمل منه الاقشة الرفيعة ١٥ (أقول) ويوجد
 جنس مخصوص يسمى المرعى يعمل من صوفه الشال الاقلا هو والفرماش وهو يشبه المعزى الخلقو العنم فى
 الصوف الا انه ألين من صوف العنم ولعله هو وقال فى البحر ولا يسمى الشهادة بالملك مع السبب الذى
 لا يشكر كالنتاج ١٥ ط (قوله ولو عدب يالمة) أو عنده وانه كما تقدم أى لا فرق بين أن يدعى كل منهما
 الساج ونحو عنده أو عنده يالمة فحكم الساج بحجى على ما فى معناه من كل غير متكرر (قوله فذواليد

كالتاج) وما فى معناه تسج

لا يعاد وغزل قطن (وحلب

لبن وجوف صوف) ونحوها

ولو عدب يالمة مدور (فذواليد

مطلب يقدم ذواليد

دعى الساج ان لم يكن

الناج فى الام

٣ تعريف الساج

٤ مطلب المبراد بالساج

ولادته فى ملكه أو ملك

بأمة أو مورنه

٥ مطلب هذا الولادونه

أمنه ولم يشهدوا بالمالك

لا يقضى له

٦ مطلب لا يرجع نتائج

ملكه على نتائج فى ملك يالمة

٧ مطلب لا يشترط ان

يشهدوا أن أمه فى ملكه

٨ مطلب برهن كل من

خارجين انه عدوم ولدى من

أمنه عدوم هذه تسج

وهو ابن عدين وأمين

٩ مطلب رأى دابة تسج

دابة وترفع يشهد بالمالك

والساج

أسبق) أطلقه فتشمل ما إذا أُرخوا واستوى نحرهما أسبق أحدهما إلى آخر ما قدمناه قريباع البحر
 (قوله) (إذا ادعى الخارج الخ) أي حيث تكون بيننا الخارج أولى وإن ادعى ذو اليد النتاج لأن بينة
 الخارج في هذه الصورة أكثر إثباتا لاثبات الفعل على ذي البدن والعصب وأشباهه أدهو غير ثابت أصلا
 وأولية الملك إن لم يكن ثابتا بالبدن فأسل الملك ثابتا بطاهر افتكان ثابتا بالبدن وجذون وجهه فكان إثبات
 غير الثابت من كل وجه أولى إذ النسبة لاثبات كافي التبيين بقى ما إذا ادعى الخارج فعلا ونسبا يقدم بالاولى
 ويمكن ادخالها في عبارة بأن يقال دانه في بدرجل أقام آخر بدنه فادانه ملكا ونسبا أخذ هذان ذي اليد
 تأمل (قوله فعلا) أي وإن لم يدع الخارج النتاج تأمل (قوله) كعصب أو ودية) قال في البحر وقد يكون كل
 منهما مدعي الملك والنتاج فقط ٣ إذ لو ادعى الخارج الفعل على ذي اليد كالعصب والجاروة العارية
 فبينة الخارج أولى وإن ادعى ذو اليد النتاج لأن بينة الخارج في هذه الصورة أكثر إثباتا لاثبات الملك هل
 ذي اليد أدهو غير ثابت أصلا كذا كره الشارح اهـ (قوله في رواية) الأولى أن يقول في قول كذا في الشرع لآلية
 وإما قال ذلك لما قال في العصب مدعيه بعد نقل كلام الذخيرة ذكر الفقيه أبو الليث في باب دعوى النتاج عن
 المسوط ما يخالف المذكور في الذخيرة فقال دانه في بدرجل أقام آخر بدنه فادانه أدهو غير ثابت أصلا
 وأما قوله أدهو فإياه ودو اليد فادانه تحت عبده فإنه يقتضي به الذي يدل به دعوى النتاج والآخر
 يدعي الجارة أو الألفة والنتاج أسبق منهما فقضى لذي اليد وهذا خلاف ما نقل عنه دور واستظهر في
 قولهم إن ما في الذخيرة هو الأصح والآخر هو بطله عن أبي الليث أن الخارج أحق ادعى الفعل فقط
 إن كلامهما ادعى النتاج ونحوه وزاد دعوى الفعل وما نقله عن أبي الليث أن الخارج أحق ادعى الفعل فقط
 بدون النتاج لكن تعليل الزبلي يقتضي أن الثابت للفعل أكثر إثباتا سواء كان مدعي نتاج أو ألفة ذلك
 حكم صاحب الدور إثارة رواية ثانية وعليها تقتصر في البحر وشرح الهداية وعبارة الزبلي بعد تعليل تقدم
 ذي اليد في دعوى النتاج بين البدل على أولية الملك وكان مساويا له في وجه ما ثبتا به تدفع الخرج
 وبينة ذي اليد مقبولة لا دفع ولا ينز ما إذا ادعى الخارج الفعل على ذي اليد بحيث تكون بينة أو جوان
 ادعى ذي اليد النتاج لأنه في هذه أكثر إثباتا لاثبات ما هو غير ثابت أصلا اهـ لمصنفنا يؤيد بهما ما ذكره
 قريبان شاء الله تعالى عند قول المصنف قضي به لذي اليد ويستثنى أيضا ما إذا تسارع في الأم كمر وما إذا
 ادعى الخارج اعتقا فإلى النتاج كالمرو بآتي (مروغ) * في الخرج شأني في بدرجل أحدهما مدعيه
 والآخر سي سودة فأدعاهما بدرجل وأقام البينة أتم حاله وأن هذه البينة ولدت هذه السوداء في ملكه وأقام
 ذو اليد البينة أتم حاله وأن هذه السوداء ولدت هذه البيضاء في ملكه فإنه يقتضي لكل واحد منهما بالاشارة
 الذي ذكرته شهدها أنها ولدت في ملكه أي في قصي الأول السوداء ولشأن في البيضاء قال في التآمر به
 هكذا ذكر محمد وهذا إذا كان من الثانيين مشكلا فإن أسير واحد منهما مصلح أما الآخر في الآخر لا يصلح
 أماله هذه كانت علامة الصدق طاهرة في شهادة فهو أحد هما فقضى بشهادته وهو من أبي يوسف فيما
 إذا كان من الثانيين مشكلا في لا قبل بينهما وأقصى بالاشارة لكل واحد منهما بالاشارة التي في يده وهذا قضاء
 ترك لأفضاء استحقاق ولو أقام الذي في يده البيضاء شأني ولدت في ملكه والآخر في يد
 صاحبه شأني ولدت من هذه البيضاء وأقام الذي السوداء في يده السوداء ولدت في ملكه والبيضاء التي في
 يد صاحبه ملكي ولدت من هذه السوداء فإنه يقتضي لكل واحد منهما بما في يده انتهى وإن كان في بدرجل حمام
 أو دجاج أو طير مما يفرح أقام بدرجل البينة أنه في ملكه وبرهن به الذي يقتضي بالخارج ولو كان
 بالاصحاب السوداء ولو ادعى البني بدرجل أنه صر به في ملكه وبرهن به الذي يقتضي بالخارج ولو كان
 بالآخر أو حبس أو فورة يقتضي به اصحابه أو عزل العقل لا يتكبر مقتضى به الذي يختلف عمل
 السوف وورق الشجر وغيره بقره النتاج بخلاف عصب الشجرة والحلقة لا بد من الشهادة بالملك مع السبب

أحق من الخارج اجبا
 الا اذا ادعى الخارج عليه
 فعلا كعصب أو ودية أو
 اجارة ونحوها في رواية دور

٣ مطالب ادعى الخارج
 الفعل على ذي اليد ادعى
 النتاج فالخارج أولى

الذي لا يتكرّر والتناجح ولو برهن الخارج على أن البيضة التي تفلق من هذه البجعة كانت له لم يقض له
 بالبيع باجتماع يقضى على صاحب البجعة ببيضة مثلها لصاحب الملك البيضة ليس بسبب الملك البجعة فان
 من قسب بيضة وحضنها تحت دجاجة له كان الفرخ للغائب وعليه مثلها بخلاف الأمّة فان ولدها صاحب
 الام وجد ولد الشاة يقضى له لصاحب البدوا لجنّة الحشوة والفرو وكل ما يقع من الثياب والبسط والاعطاش
 والثوب المصنوع غيره فرو أو زعفران يقضى به الخارج اهـ **(قوله أو كان سببا يتكرّر)** عطف على ادعى يعنى
 ان ذا البدأ حق في كل حال الا في حال ما اذا ادعى غصبا أو كان سببا يتكرّر فانه يقضى للخارج بمنزلة الملك المطاق
(قوله كبنائه) أى كما اذا ادعى ذو البدان هذا الاجرام ملكي بنيت به حائطي وادى الخارج كذلك يقدم الخارج
 لانه يمكن تكرره **(قوله وغرس)** قال الحموي والخطة مما يتكرّر فان الانسان قد يزرع في الارض ثم يغربل
 التراب فيجاء لحفنة منها ثم يزرع ثانية فاذا ادعى كل أنهما حفنة مزرعها أو أقاما برهاناهما يقدم الخارج والحمل
 يغرس غيرهما فإذا تنازعا في أرض ويحمل أى كل يدعى غرسه وبرهانته يقضى للخارج بما وجد في الارض
 المزروعة يعنى انهما أرض مزرعها كل يدعى ذلك أما إذا كان الزرع مما يتكرّر فظاهر والا كان تبع الارض
 كما في الخلاصة والحاصل أن المطور الذي في كونه يتكرّر أو لا يتكرّر هو الاصل لا التسع كما في الصر **(قوله)**
 ونسخر انخراسم دابة تسمى الزوب المتخذ من ومخر قبل ونسج ادايل يعزل مرة ثانية ثم يصنع عزي
(قوله أو أشكل على أهل الخبرة) قال في البحر واصل السيف يستل عنه ما أخبروا به لا يضرب الأمرة كان
 لدى السيد والا فخرج اهـ إذا ادعى خارج وذو بدآن هذا النصل له ضربه بسده أو أقاما برهاناهما فعلى
 هذا اهـ قال أبو السعود فان أشكل على أهل الخبرة يقضى به للخارج ولو اجمعه تسع يكتفى بالاثنتين أو حوط
 عزى ويلي وذ كرف غاية البإدانة أو أشكل على أهل الخبرة اختلفت الرواية في رواية أبي سليمان
 يقضى لذى البدو ورواية أبي حفص يقضى للخارج اهـ **(قوله لانه الاصل)** أى كون المدعى الخارج
 المبرهن لان القضاء بمنزلة الاصل فاذا لم يعلم يرجع الى الاصل **(قوله وانما عدلنا عنه)** يحدث التناجح
 سبق ما فيه قال الخبر الرمي التناجح بكسر الهمزة مصدر يقال تحت الباقية بالساء بالفعول تناحوا وتناحى
 الاسلام ذكرنا بالمتناجح بكسر النون من تسمية المفعول بالصدر يقال تحت الساقة بالبناء بالفعول تناحوا
 ولدت اهـ وقال ابن الملقن في ضبط كلام المتناجح التناجح بفتح النون ورأيت بخط المصنف في الاصل بكسرها
 في ثلاث مواضع اهـ قال الهيثمي ضبط المصنف يعنى الورى بكسر الهمزة وضبطه الاستاذ بالفتح انتهى
 (نقطة) المقضى عليه في عادتة لا تسع دعواه بعده الا اذا برهن على ابطال القضاء أو على ثاقى الملائم المقضى له
 أو على التناجح كما في العمادية والبرازية قال الرمي والطاهر أن ما في خزنة الاكمل هو الواج كانه شهد له
 الاقتصاد عليه في العمادية والبرازية وغيرهما فاذا رد نقلا في المسئلة ان شئت وقدم الكلام علم في دع
 الدعوى **(قوله من الاخر)** أى من خصمه الاخر **(قوله بلا وقت)** قد بدلا من جالوا ما يقضى له لصاحب
 الوقت الا بمر كذا في خزنة الاكمل **(قوله وترك المال المدعى به في يمينه)** أى لاهل وجه القضاء بل
 عدا لا الاصل لانه لما تناهت البيعتان رجعا الى الاصل وهو أن وضع اليمين من أسباب الملك **(قوله وقال محمد)**
 يقضى للخارج أى لان مكان العمل باليمين وبأن يجعل ذو البدان كانه اشتري من الاخر وخص ثمنه باع لان
 القبض دليل الشراء فيؤمر بالرفع اليه لان تمكن القبض دليل السبق ولا يعكس الامر لان البيع قبل
 القبض لا يجوز وان كان في العقار عده وهذا ادعى اذا كانت في يد أحدهما كما يظهر من تقرير كلامه وجه
 قولهما كما في الجهر ان اقدام على الشراء اقرارته بالملك للبايع فصار كما مائة تاعلى الاقرار من نفسه
 التناجح بالاجماع كذا هنا ولان السبب راد حكمه وهو الملك ولا يمكن القضاء على الدال على ما مستحق في حق
 القضاء بمجرد السبب وأنه لا يقيد به ثم لو شهدت البيعتان على فقد الثمن فالألف بالالف قصاص عندهما اذا
 استوى بالوجود قبض المضمون من كل جانب وان لم يشهدوا على فقد الثمن فالقصاص مذهب محمد ولو جوب

أو كان سببا يتكرّر كبنائه
 وغرس ونسج خز وزرع
 ونسج أو أشكل على
 أهل الخبرة وهو الخارج لانه
 الاصل وانما عدلنا عنه
 يحدث التناجح (وان برهن
 كل من الخارجين أو ذوى
 الايدي أو الخارج و ذى
 اليمين على الشراء من
 الاخر بلا وقت سقيا
 وترك المال المدعى به في
 يمينه) وقال محمد يقضى
 للخارج

عنده (قوله قلنا الاقدام) أي من الخراج على الشراء الذي ادعاه والاقدام من ذي الدعي الشراء الذي ادعاه (قوله اقترامنه) أي من القادم بالملك لا تسو قصارت بينه كل واحد منهما كأنهما قاضيت على اقترامه الا تسو وفيه التهازل بالاجماع لتعذر الجمع (قوله ولو اثنان قضتا تارة اتفاقا) لان الجمع غير ممكن عند محمد لجواز كل واحد من البعدين بخلاف الاول وهو ذاتي غير العقار أما في العقار فان وقتت البيتين ولم يشتا قضا فان كان وقت الخراج أسبق بقضي لصاحب اليد عندهما فيجعل كأن الخراج اشتري أولا ثم اعرج قبل القبض من صاحب اليد وهو جائز في العقار عندهما وعند محمد بقضي للخراج لانه لا يصح بيعه قبل القبض فيبقى على ملكه وان اثنان قضيا بقضي بهما لصاحب اليد بالاجماع وان كان وقت صاحب اليد أسبق بقضي بهما للخارج سوجسوا شهدوا بالقبض أو لم يشهدوا كافي الجرح عن الهداية وفيه للمسبوط ما يخالفه كما علم من الكافي اه (أقول) ثم رأيت في الشربل لم يقاين كون تأييد الكلام الهداية حيث قال وعند محمد بقضي بالبيتين يعني ان ذكروا القبض الخ تأمل وفي الجرح أيضا عن الكافي دار في يدز بدره عن عمر وعلى أنه باعه لمن بكر بألف وبرهن بكر على أنه باعه من عمرو ومما تدينوا وحمدز بذلك كله قضى بالدار بين المدعين ولا يقضي بشئ من الثمن لانه تدرأ القضاء بالبيع لماله التاريز لم ينعذر القضاء بالملك وعند محمد بقضي بهما بينهما ولكل واحد نصف الثمن على صاحبه لانه لم يسلم لكل واحد الا نصف المبيع ولو ادعت امرأته الدار من عمرو بألف وعمرو ادعى انه اشتراها منها بألف ويدهو والد يدعي أنهما اشتراها من عمرو ألفوا وأقاموا البينة قضى لدى اليد لتعارض بينتي غير بحيث يثبت بهما معارص وعند محمد بقضي بالدار الذي اليد بألف عليه للخارج بقضي لهما على الخارج بألف لان ذلك السيد والمرأة ادعيا التاني من الخارج جعل على ما ينبغي به اه ٢ وأشار المؤلف الى أن البرهن كل على اقترام الا تخزن هذا الشيء فأنما جازية تارة وفي في يدعي اليد كذا في الجزأنة (قوله ولا ترجع) يحتمل أن يقرأ الفعل بالنذر كبر أو التأييد فعلى الأولى يعود الصبر المستتر على الحكم وعلى الثاني يعود على الدعوى الى هذا أشار المعنى (قوله فان الترجع عندها) أي وعند الشافعي في القديم وبعض المسالك بغير رجوع بكثرة العدد (قوله بقوة الدليل) بأن يكون أحدهما متواترا والا تخزن الاحاد أو كان أحدهما مفسرا والا تخزن بخلافه مفسر على المفسر على الجملة والمتواتر على الاسناد لقوة نفسه وكذا لا يرجع أحد القياس ولا الحديث محدث آخر وشهادة كل شاهد من عدة تامة فلا يصلح للترجع كافي الجرح وسأقي في بيانها (قوله لا يكثره) ولذا لا ترجع الآية بآية أخرى ولا الخبر بالخبر ولا أحد القياسين بقياس آخر قال في غاية البيان لان الترجع يكون بقوة العلة لا بكثرة العمل ولذلك قلنا ان الحكم من اذا تعارضالا ترجع أحدهما على الآخر بخلاف آخر لم يمانه بتأكيدهم في الجدة وهو الاتصال برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يترجح المشهور بكثرة زواته على الشاذ لظهور زيادة القوة به من حيث الاتصال برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبرجح قوة الراوي وحسن ضبطه وإشاقه لانه أقوى معنى الاتصال برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الوجه الذي وصل اليه بالقتل وكذلك البيتان اذا وقعت المعارضة بينهما لا ترجع احداهما بآية أخرى بل بقوة معنى الجدة وهو انه نص مفسر والا تخرم قول وكذلك لا ترجع أحد الخبرين بالقياس من فضاء ما يقع به الترجع هو ما لا يصلح له الحكم ابتداء لم ما يكون ٣ وقوله باليه صاوت العلة موجهة للحكم اه قال المولد عبد الحليم قوله فلان الترجع لا يقع بكثرة العمل بل الترجع بقوة العمل ولهذا ترجع شهادة العدل على شهادة المسبوت وكما يرجح كون أحد الخبرين من الأولى بآيتين مفسرا أو بمسكنا على الآخر اه (قوله فهما سواء في ذلك) أي في الإقامة للمأخوذة من أقام أي في حكمها قال شيخنا صاحبنا في ذي أن يتبدل ذلك بماذا لم يصل الى حد التواتر فانه حيثما ينفذ العلم ولا ينبغي أن يجعل كالحساب الآخر اه (أقول) طاهر داني التسمي والزياي يتبدل ذلك حيث قال ولأن شهادة كل شاهد من عدة تامة كافي حالة الانفراد والترجع لا يقع بكثرة العمل بل بقوة ان يكون أحدهما متواترا والا تخرا حادا أو يكون أحدهما

قلنا الاقدام على الشراء
اقترامنه بالملك ولو اثنان
قضا جازنا اتفاقا دور
(ولا ترجع زيادة عدد
الشهود) فان الترجع عندها
بقوة الدليل لا يكثره ثم
مرع على هذا الاصل بقوله
(فلو أقام أحد المدعين
شاهدين والاخر أربعة
فهما سواء في ذلك) وكذا
لا ترجع بزيادة العدل

٢ مطلب برهن كل على
اقترام الاثنان نهائرا
٣ قوله بل ما يكون لعل
مازادة وليراجع الاصل

مفسر أو الآخر بخلافه على المفسر على الحمل والمثل أو على الاتحاد اه يرى وفي شرح الحق أن عدد الشهود
 إذا بلغ حد التواتر ينبغي أن يرجع على من لم يبلغه قياسا على الخبرين أنه يرجح كون أحد الخبرين إلى آخر
 ما تقدمنا من بيان ما أطلقه على الرواية اه (أقول) قد ذكر في الخبرين وشرحهما صلافة فرقي بن الشهادة
 واعتبر لان الصع ودفع الشهادة على خلاف القياس بان يكون نصيب اثنين فلا يكون لكثير منهم قوة تدفع
 ما اعتبره الجميع في الطرف الآخر بخلاف الرواية في الخبرين الحكم في نصيب رواية كل من الراوى فلا شك
 أن كثير منهم زيد النان والقوة فيه فافتراضه أن ما ورد فيه الص لا يؤثره القياس نذر (قوله) لان المعتبر
 أصل العدالة بل الاعتبار فيه الرواية بالخبرة والناس في مساواة العدالة شرعت لظهور أثرها لصدق حتى
 وجب على القاضي القضاء ولذلك لم يلتفت إلى زيادة وفي العدالة وبقي التفصيل في شرح الحق الشارح
 الهندي (قوله) واحد للاعدلية أي فلا يقع الترجيح بالاحتمال أن يجد الآخر ما هو أعدل فلا يستقر
 الحكم على حالة (قوله) بطريق المنازعة اعلم أن ما سبق في وجه الله تعالى اعتبر في هذه المسئلة طريق
 المنازعة وهو أن النصف سالم لدى الكل بالمنازعة بقي النصف الآخر وفيه منازعة على السواء فينصف
 فاصحاب الكل ثلاثة أرباع ولصاحب النصف الربع وهذا اعتبر بطريق العول والمضاربة وانما سمى بهذا
 لان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتقول الى ثلاثة فاصحاب الكل سهمان ولصاحب النصف سهم
 هذا هو العول وأما المضاربة فإن كل واحد يضرب بـ دوحه فصاحب الكل له ثلثان من الثلاثة فيضرب
 الثلثان في الدوا وصاحب النصفه ثلث من الثلاثة فيضرب الثالث في الدوا فحصل ثلث الدوا لان ضرب
 الكسور بطريق الاضافة فإنه اذا ضرب الثالث في السبعة معناه ثلث السبعة وهو اثنان من (قال في الهواية)
 ان لهذه المسئلة نظائر وأنداد الا بحتمها هذا المتصر وقد كررنا في الابدان اه وسأني الكلام عليها
 قريبان شاء الله تعالى في شرح الزبادات الخاص حان (قوله) بطريق العول هو في اللغة ما يذون الارهاق
 وعند أهل الحساب أن يراد على المخرج من أحواله اذا ضاع عن فرض ذي السهم (قوله) فالمسئلة من اثنين
 لوجود كسر مخرجها ذلك وهو النصف (قوله) وتقول الى ثلاثة فاصحاب الكل سهمان ولصاحب النصف
 سهم فيقسم اثلاثا فيجدوا الأصل انه اذا وقفت الدعوى على شيء معين كانت القسمة بطريق المازعة فمضى
 كانت الدعوى في جزء غيره معين وكان باسم السهم والنصيب كانت القسمة بطريق العول فالوجه لهما أن
 الدعوى وقعت في جزء معين وهو النصف فيقسم على طريق العول كما في الموا يشو له ان الدعوى وقعت
 في العامين وان كانت باسم النصف شاء الله لكن الدعوى لا تصح الا بالاصافة والاشارة الى محل معين كأن يقول
 نصف هذه الدار فاذا جعلت الدعوى على تعيين المحل الذي وقعت الدعوى فيه أخذ حكم دعوى شيء معين
 والذين فعلا لتقول فيقسم على طريق المنازعة بخلاف الموا يشو الذين لان المازع فيه اشراف هو الذين
 في ذمة الميت دون العامين وكذا الموا يشو انصاء غير معينة بل هي شائعة في التركة كذا في الكافي شرح المظومة
 (قوله) ميراث يعني اذا اجتمعت سهام الفرأض في التركة وضافت التركة عن الواقعات فيقسم على طريق
 العول فان ماتت وز كثر وجاءت أشتات فتواخذ الألام فالمسئلة من ستة وتقول الى سبعة (قوله) ودون بان
 كان عليه مائتان وترك مائة يعطى لكل ذي مائة تسعون ولو كان لأحدهما مائة وللآخر سبعون قدمت
 المائة لانه أسهم اثنان صاحبه المائتين وواحد لصاحب الخمسين (قوله) ودون أي يمدون الثلث بخلافه
 الى باي اذا اجتمعت وزادت على الثلث كالأوصى لرجل بسدس ماله وللآخر ثلث ولم تغير الورثة بقسم الثلث
 بينهما بطريق العول فيجعل الثلث ثلاثة أسهم سهم لصاحب الدس وسهمان لصاحب الثلث (قوله)
 وبما به أي الوصية بالمالا بانه أوصى بان يباع عبد يساوي مائة بحسين وعبد يساوي مائتين بمائتين ولم
 يترك غيرهما ولم تغير الورثة كان ثلث المال مائة والباقي مائة وخمسين فيجعل المائة ثلاثة أسهم سهمان
 للحماني بمائتين سهم للحماني بحسين (قوله) ودرهم مرسله أي معلقة غير مائة ثلث أو نصف أو نحوهما

لان الاعتبار أصل العدالة
 ولا حد للاعدلية (دار في يد
 آخر أي رجل تصفها وأخر
 كلاهما برهان فلا ذول وبها
 والباقي لا تسخر بطريق
 المنازعة) وهو أن النصف
 سالم لدى الكل بالمنازعة
 ثم استوت منازعتهم في
 النصف الآخر فينصف
 (وقالا الثلث له والباقي
 للثاني بطريق العول) لان
 في المسئلة كلا ونصفا
 فالمسئلة من اثنين وتقول
 الى ثلاثة واعلم أن أنواع
 القسمة أربعة ما يقسم
 بطريق العول واجعا وهو
 ثمان ميراث ودون ووصية
 وعما يذون درهم مرسله
 وسعاية

كأذا أوصى لرجل عاتية ولا آخر عاتية ولم يترك له الثلثة ففكان ثلث المال ما تم له من ثمن الورثة تقسم
 المائة ثلاث أسهم سهم لصاحب المائة وهما لصاحب المائتين (قوله وسعاية) بأن أوصى بعقبي عبد بن
 أروأعته هما في مرض موته ولم يترك غيرهما ولم يترك الورثة يسبق كل ثلثي قيمة ما أوصى وأحد ونصف
 الآخر أو أوصى بعقبيهما كذلك وقيمتهما أو كان ذلك جميع التركة لم يترك الورثة فوجب حصة العبد مائة
 وقيمة نصف العبد خمسون وثلث المال خمسون يجعل الخمسون ثلاثة أسهم سهمان للعبد وسبعين في باقي
 قيمتهما سهمان لنصف العبد وسبعين في الباقي (قوله وجناية رقيق) أدخل في هذه صورتين جناية العبد الرقيق
 غير المذرب والمذرب صورة الأولى عبد فقام رجل وقتل آخر خطا فإنه يدفع له ما بطريق العول فأولياؤه
 المقتول يرثونه كما وصاحب العين يرث نصفه والكل نصفان مع نصف صاحب العين فيجعل ثلاثة أسهم
 سهمان لولي المقتول وسهم للمقاول عنه وصورة الثانية جناية الذراذع على هذا الوجه فإنه يدفع السبد
 قيمته ثلثاها لولي المقتول وثلثاها لصاحب العين وكانها سقطت من الكاتب فأنهم لم توجد في نسخ الدر وبقي
 من الصور الوصية بالهبة وبها يتم الثبات (قوله وهي مسألة الفضولين) بأن ما يفاضل بين عبدان عاتية
 وفضولي آخر نصف ذلك العبد بخمسين وأجاز المالك للبعين أن كان لصاحب الكل ثلاثة أرباع العبد أو ثلث
 وأصاحب النصف ربعه أو ثلثه بطريق المنازعة عندهم جميعا (قوله وإذا أوصى لرجل بكل ماله) أي
 ولا آخر بنصفه وأجازت الورثة ذلك فتسد أي حصة صاحب النصف لا ينزع صاحب الكل في أحد
 النصفين فيسد له ويشتركان في النصف الثاني فيقتسمانه وعندهما العوصى له بالكل نصفان والعوصى له
 بالنصف واحد جعل المال ثلاثة أسهم سهمان للعوصى له بالكل وسهم للعوصى له بالنصف وكذا الموصى
 له بالعبد ثلاثة أرباعه عنده والعوصى له بالنصف ربعه وعندهما يجعل ثلاثة أسهم (قوله وهو حسن)
 الأولى عديمه إذ ذن بين رجلين أذانه أحد المولى مائة يعني بأه شيئا نسبته لهما فإذ أنه أجنبي مائة يسبع
 العبد عاتية ذاتي حقيقة يقسم عن العبد المولى الدائن وبين الأجنبي أثلاثا ثلثا للأجنبي وثلثا للمولى
 لأن إذا أنه تصرف في ماله يملكه لا في نصيبه الثانية إذا أذانه أجنبي مائة وأجنبي آخر خمسين يسبع العبد
 عاتية حقيقة يقسم الثمن بينهما ألاثلاثا عدهما أرباعا الثلثة عبد قتل رجلا خطا وأخر عدا لهما وقول
 عمر وابن زبيرة دفعنا أحدهما بحرمول العبد بين الدرع والذراع فان ذرى المولى ذرى بخمسة عشر المائتين
 آلاف لشربل العاتية عشرة آلاف لولي الخطافان دفعه يقسم العبد بينهما ألاثلاثا عاتية حقيقة وعندهما
 أرباعا الجاني ذرا والسبلة بمالها ودفع المولى القيمة الحامسة أرباعا ثلث ولها
 وأجنبي عاتية ذرا لكل واحد منهما وليان فعلا أحد ولي كل واحد منهما على التعاقب سبعت في ثلاثة أرباع
 فجهتا وكان للساكن من ولي الأجنبي سبع القيمة وقسم نصف القيمة بينهما بطريق العول ثلثا
 عند أبي حنيفة وعندهما أرباعا بطريق المنازعة كذا في الجرد والذرة في التبيين فعمل على الربع لشريك
 العاتية آخر أو لنصف الآخر بينهما وبين شريك العاتية أول أو ألاثلاثا لشربل العاتية أول أو الثلث لشريك
 العاتية آخر عاتية عدهما أرباعا (قوله وتسامه في الجرد) نقله عن شرح الزبائدي لقاضي خان حيث قال
 ٢ وجنس مسائل القسمة أربعة منها ما يقسم بطريق العول والمنازعة عند الكل ومنها ما يقسم
 بطريق المنازعة عندهم ومنها ما يقسم بطريق المنازعة عند أبي حنيفة وعندهما بطريق العول والمنازعة
 ومنها ما يقسم على عكس ذلك ٣ أما ما يقسم بطريق العول فتدفع قيمته بأحداهما الميراث إذا اجتمع
 سهام الفرأض في التركة وضاعت التركة عن الوفاء بتقسيم التركة بين أو باب البدون بطريق العول
 والزيادة إذا اجتمعت البدون المتفاوتة وضاعت التركة عن الوفاء بتقسيم التركة بين أو باب البدون بطريق
 العول بين الثلاثة إذا أوصى لرجل ثلث ماله ولا آخر ربعه ولا آخر سدس ماله ولم يجر الورثة حتى عادت
 الوصايا إلى الثلث قسم الثلث بينهم على طريق العول والرابعة الوصية بالزيادة إذا أوصى بأن يباع العبد

وجناية رقيق * و بطريق
 المنازعة أجماعا وهو مسألة
 الفضولين * و بطريق
 المنازعة عنده والعول
 عندهما وهو ثلاث مسائل
 مسألة الحجاب وإذا أوصى
 لرجل بكل ماله أو بعبد جنيته
 ولا آخر بنصف ذلك *
 و بطريق العول عنده
 والمنازعة عندهما وهو حسن
 كتابه الزبيري والعبي
 وقسمه في الجرد

٢ مطلب جنس مسائل
 القسمة أربعة

٣ مطلب ما يقسم بطريق
 العول عندهم عاتية

التي قيمته ثلاثة آلاف درهم من هذا الرجل بألف درهم وأوصى لآخر بأن يباع العبد الذي يساوي ألفي
درهم بألف حتى حصلت الحماية لهما بألفي درهم كان الثلث بينهما بطريق العول والخامسة الوصية بالعقل
إذا أوصى بأن يتق من هذا العبد نصفه وأوصى بأن يتق من هذا الآخر ثلثه وذلك لا يخرج من الثلث
يقسم ثلث المال بينهما بطريق العول ويسقط من كل واحد منهما حصته من السعاية * والسادسة الوصية
بأن يفرس إذا أوصى لرجل بألف ولا آخر بألفين كان الثلث بينهما بطريق العول * والسابعة عبيد
فقتل رجل وقتل آخر خطأ فرفع ما يقسم الخالي بينهما بطريق العول ثلثا لولي القتل وثلثا لآخر *
والثامنة مدبر حتى على هذا الوجه ودفع القيمة إلى أولياء الجناية كانت القيمة بينهما بطريق العول
* وأما ما يقسم بطريق المنازعة فمسئلة واحدة ذكرها في الجامع فصولي باع عبدا من رجل بألف درهم
وفضولي آخر باع نصفه من آخر بخمسمائة فأجاز المولى البيعين جميعا خبر المشتري بأن اشتار الأخذ
أخذها بطريق المنازعة ثلاثة أرباعا لمشتري الكل وربع لمشتري النصف عندهم جميعا وأما ما يقسم
بطريق المنازعة عند أبي حنيفة وعندهما بطريق العول فثلاث مسائل أحدها دارت أرفع فيها رجلان
أعدهما يدي كلها والآخر يدي نصفها وأقالا البيعة عند أبي حنيفة قسم المدا بينهما بطريق
المنازعة ثلاثة أرباعا للمدعى الكل والربع للمدعى النصف وعندهما أثلاثا لثالثها للمدعى الكل ولثالثها
للمدعى النصف والثانية إذا أوصى بجميع ماله لرجل ونصفه لآخر وأجازت الورثة عند أبي حنيفة المال
بينهما أو باعوه عندهما أثلاثا والثالثة إذا أوصى بعبده لرجل ونصفه لآخر وهو يخرج من ثلثه
أولا يخرج وأجازت الورثة كل العبد بينهما أو باع عندهما أثلاثا * وأما ما يقسم بطريق
العول عند أبي حنيفة وعندهما بطريق المنازعة فخمس مسائل منها ما ذكره في المأثور عبدا أذن
بين رجلين أدانه أحد المولين مائة يسي باعه شيئا بدينئة وأدانه أجنبي مائة فبيع العبد بمائة عند أبي
حنيفة يقسم ثمن العبد بين المولى والمدن وبين الأجنبي أثلاثا ثلثه للأجنبي وثلثه للمولى لأن ادائه تمسح
في نصيب شركه لا في نصيبه والثانية إذا أدانه أجنبي مائة وأجنبي آخر خمسين وبيع العبد عند أبي حنيفة
يقسم الثمن بينهما أثلاثا وعندهما أو باعوا والثالثة عبدا قتل رجلا خطأ أو آخر عبدا قتل عبدا أو ليا
فقط أحدهما بغير مولى العبد بين الدفع والفساد فان هذا المولى يلدى بخمسة عشر لباخسة آلاف
لشريكه العاني وعشرة آلاف لولي الخطأ فان دفع بقسم العبد بينهما أثلاثا عند أبي حنيفة وعندهما أو باعوا
والرابعة لو كان الخاطئ مدولا والمسئلة بها لودفع المولى القيمة والخامسة مسئلة الكتاب أم ولد قتلت مولاها
وأجنبها عبدا وكل واحد منهما أوليان ففعل أحدهما لولي كل واحد منهما على الثلثة سبعة عشر ثلاثة أرباع
فيهما كان لساكت من ولي الأجنبي وربع القيمة ويقسم نصف القيمة بينهما بطريق العول أثلاثا عند
أبي حنيفة وعندهما أو باع بطريق المنازعة الأصل لا يوفى يوسف ومحمد أن الحقين متى يتشاعلى الشيو عى
وقت واحد كانت القسمة عولية متى يتشاعلى وجه التمييز أو في وقتين مختلفين كانت القسمة تزاوية والمعنى فيه
أن الغنيس يأبى القسمة بطريق العول لأن تفسير العول أن يضرب كل واحد منهما بجميع حقه أحدهما
بنصف المال والآخر بالكل والمال الواحد لا يكون له كل ونصف آخر ولهذا قال ابن عباس رضى الله
تعالى عنه سمان شاه بالهنة أن الله تعالى لم يجعل في المال الواحد ثلثين ونصفا ولا نصفين وثلثا وما عاثر كما
القياس في الميراث بإجماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم فليحق به ما كان في معناه في الميراث حقوق الكل
ثبتت على وجه الشيو عى وقت واحد وهو حالة الموت أو المرض فكانت في معنى الميراث وكذلك في الوصايا وفى العبد
والمدبر إذا عيّن إنسان وقتل آخر خطأ حتى أصحاب الجناية ثبت وقت واحد وهو وقت دفع العبد
الجاني أو قيمة المدبر لأن موجب جناية الخطأ لا على قتل الدفع ولهذا لا يجب فيه الزكاة قبل القبض ولا تصح

مطلب ما يقسم بطريق
المنازعة مسألة واحدة

مطلب ما يقسم بطريق
المنازعة عند أبي حنيفة
العول عندهما ثلاث مسائل

مطلب ما يقسم بطريق
العول عند أبي حنيفة
المنازعة عندهما خمس
مسائل

به الكفالة وانما هناك التسليم ووقت الدفع واحد وفي مسألة دعوى الاداء الحق انما يثبت بالقضلة ووقت القضاء واحد فكانت في معنى الميراث وفي مسألة بيع المقتول وقت ثبوت الحقين مختلف لان الملك يثبت عند الاجازة مستندا الى وقت العقد ووقت العقد مختلف وفي القسم الرابع وقت ثبوت الحقين مختلف اما في مسألة الادانة فلان الحق يثبت بالادانة ووقت الادانة مختلف وفي العبد اذا قتل رجلا عمدا او شرا خطأ ولم يقتل عمدا اوليان فقط او احدهما واختار المولى دفع العبد او كان له في مدبر او المسئلة بماله فادفع المولى القيمة عندهما يقسم بطريق المنازعة لان وقت ثبوت الحقين مختلف لان حق الساكنين ولي الدم كان في القصاص لانه مثل والمال بدل عن القصاص وجوب البدل مضاف الى سبب الاصل وهو القتل فكان وقت ثبوت حقه القتل وحق ولي الخطأ في القيمة اذا العبد المدفوع ثبت عند الدفع لاقبله لانه صلة معنى والصلات لا تخلل قبل القبض فكان وقت الحق في القيمة اذا العبد المدفوع يكن في معنى الميراث وكانت القسمة تراعى في حياية أم الولد وجوب الدية الذي لم يعب مضاف الى القتل لمقاتلة القتلان وجد في وقتين مختلفين فكانت القسمة تراعى عندهما والاصل لا يبي حنيفة أن قسمة العين متى كانت بحق ثابت في الدية أو بحق ثابت في العين على وجه الشروع في البعض دون الكل كانت القسمة حولية ومتى وجب قسمة العين بحق ثبت على وجه التميز أو كان حق أحدهما في البعض الشائع وحق الآخر في الكل كانت القسمة تراعى والمعنى فيه أن الحقوق متى وجبت في الدية فقد استوفيت في القوتلان المذمة تسعة مضرب كل واحد منهما بجميع حقه في العين وكذا اذا كان حق كل واحد في العين لكن في الحزب الشائع فقد استوفيت في القوتلان ما من حقه ثبت فيه حق أحدهما الا ولا تستر أن يرأى به وكانت الحقوق مستوية في القوة والاصل في قسمة العول الميراث كما قالوا وحق كل واحد منهما ثبت في البعض الشائع واذا ثبت الحقان على وجه التميز لم يكن في معنى الميراث وكذا اذا كان حق أحدهما في البعض الشائع وحق الآخر في الكل لم يكن في معنى الميراث لان صاحب الكل يرأى صاحب البعض في كل شيء أما صاحب البعض فلا يرأى صاحب الكل فلم يكن في معنى الميراث ولان حق كل واحد منهما اذا كان في البعض الشائع وما يأخذ كل واحد منهما بحكم القسمة غير مرة رواه غير الشائع كان المأخوذ بدله لا أصل حقه فيكون في معنى الميراث والفرقة التي اجتمعت فيها الدويون في مسائل القسمة انما وجبت بحق ثابت في الدية لان حق كل واحد منهما في موجب الجنابة وموجب الجنابة يكون في الدية فكانت القسمة فيها حولية وعلى هذا تفرع المسائل هذا اذا لم يكن لها ولد من المولى فان كان له اولاد من المولى يرثه فلا قصاص عليها يد المولى لان الولد لا يستوجب القصاص على والديه ولهذا الوقتان الميراث ولدها لا يجب عليها القصاص لان الولد سبب لوجوده فلا يستحق قتلها ولها الا ما له قتل واحد من ابويه وان كان حيا أو مرثا أو رايها حصنا فاداسقط حق ولده اسقط حق الباقي واقاب الكل مالا لان القصاص تغذراستيفائه لا يفي من جهة القاتل بل يحكم من جهة الشرع فانقلب الكل مالا بخلاف ما تقدم لان ثمة الماعى اسقطا حق نفسه فلا ينقلب نصيبه مالا فان قيل اذ لم تكن هذه الجنابة موجبة للقصاص عليها يد المولى ينبغي أن تكون هدرًا كما لو قتلته خطأ فلما الجنابة وقعت موجبة للقصاص لانه لا يجب للمقتول والمولى يستوجب القصاص على ماله وكذا وعاسقطا القصاص ضرورة الانتقال الى الورث وهي حرة وقت الاتقال فتقلب مالا وتزعم القسمة دون الدية اعتبارا بحالة التسليم هذا كن قتل رجلا عمدا واس القاتل وارث المقتول كان لابس المقتول الدية على والده القاتل كذلك هنا ولو لونه الاجنبي القصاص كما كان لا تفتقهما تنازع حق وروية المولى فكان لهما القصاص ان شا آ آخر اخرجني يؤدى القسمة الى حرة المولى وان شا محسلا القتل لانهم مالوا آخر الى أن يؤدى الدية فربما لا يؤدى حنيفة القتل في مطال حقه ما كان لهما التجبيل فان عفوا أحد وادى الاخرى وجب للساكنين منه مذهب القسمة في ايجاميات أم الولدان كثرت لتوجب الاتية واحدة وقت القيمة متمرككة بر ودية المولى ووارث الاجنبي ثم عد أبي حنيفة

ورضى الله تعالى عنه تقسم قيمتها بينهما أثلاثا وضد ههما أر باع الما ذكرنا فان كانت سعت في قيمته ورثة المولى ثم عفا أحد الوالي الاجنبى ان دفعت القيمة الى ورتة المولى بقضاء القاضى لاسيلا وارث الاجنبى عليها لان الواجب عام القيمة واحدة وقد أدت قضاء القاضى ففترغ ذمتها وبسع وارث الاجنبى ورثة المولى وبشاورهم في تلك القيمة لانهم أخذوا بقيمة مشتركة وان دفعت بغير قضاء عندهما كذلك وعند أبي حنيفة وارث الاجنبى بالخيار ان شاء يرجع على ورتة المولى وان شاء يرجع على أم الولد لهما انهما فعلت من ما يفعله القاضى لورفع الامر اليه يستوى فيه القضاء وعدمه كالرجوع في الهبة لما كان قسما بقضاء وحصل بتراضيهما يكون قسما ولا يى حنيفة أن بموجب الجباية في القيمة فإذا أدت فقد نقلت من الذمة الى العين فيظهر أثر الانتقال في حق الكل ان كان قضاء ولا يظهر اذا كان بغير قضاء فكان له الخيار ان شاء رضى بدفعها وبيع ورثة المولى وان شاء لم يرض ورجع عليها بحقه وهو ثلث القيمة عند أبي حنيفة وتزوج على ورتة المولى هذا اذا دفعت القيمة الى ورتة المولى ثم عفا الوالي الاجنبى فان عفا أحد الوالي الاجنبى ثم دفعت القيمة قال بعضهم ان كل الدفع بغير قضاء بغير وارث الاجنبى عندهم وان كان بقضاء عند أبي حنيفة بغير وعندهما لا بغير والصحيح انهما بغير عند الكل سواء كان الدفع بقضاء أو بغير قضاء لان قضاء القاضى بدفع الكل الى ورتة المولى بعد تعلق حق الاجنبى وثبوته لا يصح بخلاف الومى اذا قضى دين أحد الطرفين بأمر القاضى حيث لا يضمن لان القاضى أن يضع مال المستحب شاه أمالهنا بخلافه واذا رضى بقضاء القاضى فلا تان لا يصح فعلها بغير قضاء أولى. (قوله والاصل عنده) أى عند أبي حنيفة أن القسمة أى قسمة العين (قوله في عين أو ذمة) أى معنى ثابت في ذمة الاولى بأدنى البعض بان يقول أولادهم ما في البعض شائعا فى أو وجبت القسمة لأحد هما الخ أو ان يقول في ذمة أو عين شائعا لانه لا يعقل البعض في النفسه والاولى أن يقول شائعا في البعض دون الكل وبجواز الجبر والاصل لا يى حنيفة أن قسمة العين متى كانت بحق ثابت الخ كقوله مناهقرىيا (قوله شائعا) أى على وجه الشروع في بعض دون الكل (قوله فعولية) أى كانت القسمة فعولية (قوله أو بمرا) أى متى وجب قسمة العين بحق ثابت على وجه التمييز دون الشروع (قوله أولادهم) أى كان حق لأحد هما في البعض شائعا (قوله ولا تخفى الكل) أى وحق الآخر في الكل (قوله فنارعة) أى كانت القسمة نازعة وقد منا الحاصل على قول الامام فلا تنس (قوله والا) أى بان ثنائى وقتين مختلفين أو على وجه التمييز فنارعة فحق الكل في الميراث ثبتت على وجه الشروع في وقت واحد وهو وقت الموت فتقسم بطريق العول وكذا الشركة اذا اجتمعت فميراثون متفاوتة فان قسمهم يثبت في وقت واحد وهو حال الموت والمرص فكانت في معنى الميراث وكذلك الوصا بولي العبد والميراثى آخر ما قد مناه عن الجبر فلا تنس (قوله ففى لسانى) وهو مدعى الكل (قوله نصف لاقضاء) لان دعوى مدعى النصف منصرفة الى ما يسد لتكون بدعوى قسمة النصف مدعى الجميع بلا منازعة فبقى ما فى يده لاعلى وجه القضاء اذ لا قضاء بدون الدعوى واجتمع بينة الحارح وذى البسد فبقاى يد صاحب النصف فتقدم بينة الخارج وسبب ما فى يده فى القول الثانية من مضى (قوله ونصفه) لانه خارج بغير دعوى مدعى النصف منصرفة الى ما يده لتكون بدعوى قسمة ولا يدعى شيئا مما فى يد صاحبه قسمة النصف مدعى الجميع بلا منازعة فبقى ما فى يده لاعلى وجه القضاء اذ لا قضاء بدون الدعوى وأما مدعى الكل فانه يدعى ما فى يده من مائة يد الآخر ولا ينازعه أحد فبقاى يد فبقاى ما فى يده لاعلى وجه القضاء وقد اجتمعت بينة الخارج وذى البسد فبقاى يد صاحب النصف فكانت بينة أولى فتقدم لانه خارج فيه بمضى له في ذلك النصف فسلم له كل ما دونها بالترك لاعلى وجه القضاء والنصف الآخر بالقضاء كفى البقى (قوله وآخر ثلثها) الاولى ثلثها اكسب يصح في القولة الآتية (قوله ويانه في الكفى) هذه المسئلة في الجميع وشرحه لابن مالك حيث قال ولوا دعى أحد ثلاثة في يدهم دار كلها ولا تخز ثلثها ولا تخز نصفها

والاصل عنده أن القسمة متى وجبت لحق ثابت في عين أو ذمة شائعا فعولية أو بمرا ولا مدع هما شائعا ولا تخفى الكل فنارعة وعندهما متى ثبتا معا على الشروع فعولية والا فنارعة فلهما (قوله والدارق) أي بينهما همى للثاني نصف لا بالقضاء ونصفه لانه خارج ولوى يد ثلاثة وادعى أحدهم كلها وأخر نصفها وأخر ثلثها وبرهنوا قسمت عسده بالمازعة عتوهدهما بالعلو ويانه في الكفى

وورين كل بحلى ما ادعاه فلنترض اسم مدعى الكل كما لا مدعى الثلثين لثنا ومدعى النصف نصرا لمهمي
 مقسومة بينهم عند أبي حنيفة بالمنازعة من أر بعثو عشرين لكامل خمسة عشر وهي خمسة أثمان البارود بها
 الشوئتها نصرا بيهاته أن يتعمل الدار ستة لاحتياجنا إلى النصف والثلثين وأقل غيرهما مستحق في كل منهم
 سهمان ومعلوم أن بنية كل منهم على ما في يده غير مقبولة لكونه ذا يدوان بنية الخارج أولى في المثلث الخالق
 فاجتمع كامل وليت على ما في يد نصرا فكل مدعى كله وليت نصفه وذلك لأنه يقول حق في الثلثين ثلث في يدى
 وبقي ثلث آخر نصفه في يد كامل ونصف في يد نصرا فكل كامل نصف ما في يده وهو سهم بلا نزاع والنصف
 الآخر وهو سهم بينهما نصفان فيضرب بخرج النصف وهو اثنان في ستة فصارت اثني عشر ثم كامل ونصرا
 اجتمعا على ما في يد ليت وهو أر بعثة فكل مدعى كله ونصرا وبه لأنه يقول حق في النصف ستة وقد أخذت
 الثلث أو بعثو بقي لى سدس من الدار وهو سهمان سهم في يد الليث وسهم في يد كامل وثلاثة من الار بعثة سلط
 لكامل وتنازعا في سهم فيضرب بخرج النصف في اثني عشر فصارت الدار أر بعثو عشرين في يد كل منهم ثمانية
 اجتمع كامل وليت على الثمانية التي في يد نصرا فأر بعثة سلط لكامل بلا نزاع لأن ليشا مدعى الثنتين وهو ستة
 عشر ثمانية منها في يده وأر بعثة في يد نصرا وبقي في يد كامل والار بعثة عين كامل وليت نصفين لاستواءهما على
 المنازعة فحصل لكامل ستة وليت سهمان ثم اجتمع كامل ونصرا على ما في يد ليت فنصرا مدعى ربع ما في يده
 وهو سهمان سلط ستة لكامل واستوت منازعتهما في سهمين فصارت لكل واحد منهم سهم فحصل لكامل
 سبعة ونصرا سهم ثم اجتمع ليت ونصرا على ما في يد كامل فليت مدعى نصف ما في يده أر بعثو نصرا مدعى ربع
 ما في يده سهمين وفي المال سبعة فأخذ ليت أر بعثو نصرا سهمين فبقي في يد كامل سهمان فحصل لكامل بما
 في يد نصرا ستة وعلى ما في يد ليت سبعة وعلى ما في يده سهمان فمعه خمسة عشر ولا في ستة وهي ربع الدار لأنه
 حصل له على ما في يد نصرا سهمان وعلى ما في يد كامل أر بعثة ذلك ستة وثلاث وهو نصرا ثلاثة وهي ثمن الدار لأنه
 حصل له على ما في يد ليت سهمهم وعلى ما في يد كامل سهمان وذا ثلاثة بالانحصار نكروا المسلم من ثمانية خمسة
 أثمانا لكامل وربعها سهمان وليت وثمنها واحد لنصرا وهذا قول الامام وقالوا بالاول تقسيم وبيده أن الدار
 بينهم أثلاثا لكامل والليث اجتمعا على ما في يد نصرا فكل مدعى كله وليت نصفه فأخذ أقل عدله نصف
 وهو اثنان فيضرب الكل بكاه سهمين وليت نصفه سهمان فاعالت إلى ثلاثة ثم الكل والنصرا مع ما على
 ما في يد ليت والكل مدعى كله ونصرا بهه ويخرج الربع أو بعثة فيضرب به سهمهم وكامل بكاه أر بعثة
 فعالت إلى خمسة ثلث ونصرا اجتمعا على ما في يد كامل فليت مدعى نصف ما في يده نصرا مدعى ربعه والنصف
 والربع يخرجان من أر بعثة فحصل ما في يده أر بعثة لأن في المال سعة فنصفه سهمان لثا ور بهه سهمان نصرا
 وبقي ربع لكامل فحصل هنا ثلاثة وخمسة وأر بعثة وانكسر حساب الدار على هذا وهي متباعدة من ربنا
 الثلاثة في الار بعثة فصارت اثني عشر ضرر بناها في خمسة صارت ستين ضرر بناها في أصل المسئلة ثلاثة بلغت
 مائتين في يد كل واحد وستون فلكامل مائتو ثلاثة لان ربع ما في يده وهو خمسة عشر سلمه وأخذ من
 نصرا ثلثي ما في يده وهو أر بعثو ومن ليت أر بعثة أخماسه وهي ثمانية وأر بعثو فصار المجموع مائتو ثلاثة
 وليت بخسب لان ليت أخذ نصف ما في يد كامل وهو ثلاثون وثلاث ما في يد نصرا وهو عشرون ولا النسو هو
 نصرا سبعة وعشرون لأنه أخذ خمس ما في يد ليت وهو اثناعش وربع ما في يد كامل وهو خمسة عشر اه حلي
 بنصرا وهذا كاه اعتبارا وتقدير ط ذكره في غرر الافكار مراجعه (قوله ولو ربحنا) بتصور هذا بان
 رأى الشاهدان انه ارتفع من لبن أثني كانت في ملكه وآخوان رأيا انه ارتفع من لبن أثني في ذلك أخو فضل
 الشهودا لغير يقين بغير عن الخلاصة وقدمنا عنه أيضا به لاعتبار بالار في جميع النتائج الامس
 أرخ تاريخا مستحجلا في كامل (قوله تاريخه) أي تاريخ اليبس والعماد كراهية بتأويل انبهان
 جوى (قوله بشهادة الطاهر) لان علامة الصدق ظهرت حين وافق تاريخهم وتبرحت به بذلك وفي

(ولو ربحنا على نتائج) في
 أيهما أو أحدهما أو
 غيرهما (وإنما قضى لن
 وافق منها تاريخه) بشهادة
 الطاهر (فلو يؤرخا

الاخرى يظهر عسالة الكذب فغير زدها منج ولا فرق في ذلك بين أن تكون المأية في أيديهما أو في يد أحدهما أو في يد ثالث لان المعنى لا يختلف بخلاف ما إذا كانت الدعوى في النتائج من غير تاريخ حيث يحكم به الذي البدي كسر حبه المصنف ان كانت بيد أحدهما أو لهما ان كانت في أيديهما أو في يد الثالث بل في (قوله قضى بها الذي اليد) لان ذلك اليد مقدم على الخارج في دعوى النتائج قال في الاشباه هكذا أطلق أصحاب المتن فأتت الامستلين الأولى لو كان النزاع في صدد فقال الخارج انه ولفي ملكي واعتقته وبرهن وقال ذو اليد ولفي ملكي فقط قدم على ذي اليد أي لان بينته أكثر اثباتا بخلاف ما لو قال الخارج كتابته أو دبرته فانه لا يقدم لكن في الاشباه أيضا الشهادة بغيرية العبد بدون دعوى له لا تقبل عند الامام الا في المسئلةين الى أن قال والضعف عنده اشتراط دعوى العارضة والاصح لا تسمع دعوى الاعتاق من غير العبد الا في مسئلة الخ زوني فتساوى الخافون في جواب ما بين سؤل البحث اعترف العبد بالعبودية لسيدته بانقياده لا يسمع بكون سيده له وسواء كان هنالك بينة أو لا ولا حاجة بقول المنازع انه حوالا صلح مع عدم دعوى العبد لذلك لان حرية العبد لا تثبت الا بهدوعه او لا بخبر فهدا دعوى الحسبة بخلاف الامه لانها شهادة بغيرية الفرج الى آخرها قال الثاني سؤل قال الخارج ولفي ملكي من أمي هذه وهو ابن قدم على ذي اليد اه وقد مثاله انما يقضى بالناح الذي اليد فيما إذا ادعى كل منهما النتائج فقط أم لا وادعى الخارج الفعل على ذي اليد كالنصب والابارة والعار به قبضة الخارج أو لا لانهم أكثر اثباتا لاثباتها للفعل على ذي اليد كافي الجرح الزبلي ونقطة في نور العين من الخبر على خلاف مافي المبسوط وقال الظاهر أن مافي الخبر هو الاصح والارجح لما في الاخلاص من كتاب الولائلي اهرزاه أن هذا السيد ادعى الناح وادعى الخارج انه ملكه خصه منه وذو اليد أو أودعه له أو أمره كانت بينة الخارج أو لا وانما تجزئة بينة ذي اليد على الناح اذ لم يدع الخارج فعلا على ذي اليد أم لا ادعى فعلا كالشراء وغير ذلك فزيد بالخارج أو لا لانهم أكثر اثباتا لان ثبت الفعل عليه اه ولا تنس ما قدمناه عند قول الشراح في رواية قال ط والظاهر أن حكم موافقتهم لسنها لا يحكم بها الذي اليد (قوله ولهما ان في أيديهما) لان أحدهما ليس أو لم ينس الآخر (قوله وان لم يوافقهما بان خاف أو أشكل) أي فلو خالف السن تاريخهما كان كمالهم يؤرخا وكذا إذا أشكل وقد تقدم أنه يحكم لذي اليد (قوله فلهما ان الخ) لعدم ترجيح أحدهما (قوله قضى بها له) لانه لم أشكل أي وخالف سقط التاريخ فصار كلهم عالم يؤرخا (قوله هو الاصح) مقابله مافي الهداية اذا خالف سنهما الوقتين بطلت البيئات لظهور كذب الفريقين فتنزل في يمين كانت في يده (قوله وهذا أولى مما وقع في الكنز) أي ما ذكر المصنف بقوله وان لم يوافقهما العمومه أولى مافي الكنز وما عطف عليه من تغييره بقوله وان أشكل (أقول) قد ذكره المصنف في شرح المنع تبعا للبحر حيث قال وان لم يوافقهما يشمل ما إذا أشكل سنهما بأن لم يعلم وما اذا خالف سنهما تاريخهما فانها تكون لهما على الاصح قال الرمي الأولى من هذا التمييز وان خالفها أو أشكل فلهما على أن نأنا أن لا نسلم عدم شمول مافي الكنز وشمول ما سطر به اذا لا شكل الانبساط وفي صورتين التباس الامر على الحاكم وعدم موافقتهم غير عدم العلم أصلا لانه للعلم بالخالفه تجزؤه الشراح فكيف يشمل فيه عدم العلم بشي لانه مع عدم العلم يحتمل الموافقة والخالفه الصورة ثلاثة اما عدم الموافقة لهما وهو الخالفه بان تحقق مخالفته للتاريخين واما الموافقة لاحدهما فقط والخالفه للآخر واما عدم معرفة شيء وهي لا تدل في صورة الخالفه التي هي عدم الموافقة فلم يشملها قوله وان لم يوافقهما على أن الظاهر ان اختيار صاحب الكنز في صورة الخالفه بطلان البينتين والترك في يدي اليد كما أفصح عنه في الكافي فخص صورة الاشكال بغيرية من صورة الخالفه فتبطل لكلام هذا العالم بالبحر بغيرية الظاهر لك منه حسن التعبير اه ثم الظاهر أن مراد صاحب البحر والمنع من قوله وان لم يوافقهما أي لم تظهره وافقة السلس للتاريخين فشمول صورتين لكنه تأويل فلذا قال العلامة الرمي الأولى من هذا التمييز ولم يقل الصواب تأمل (قوله في الكنز والدرر والمقتضى) حيث قال

قضى بها الذي اليد ولهما
ان في أيديهما أو في يد ثالث
وان لم يوافقهما (بأن خالف
أو أشكل) فلهما ان كانت
في أيديهما أو كانتا خارجين
فان في يد أحدهما قضى بها
له (هو الاصح قلت وهذا
أولى مما وقع في الكنز
والدرر والمقتضى

وان أشكل ظهما لأن قوله وان لم وافقهما أهم من قول السكرتير كذا قول السكرتير ظهما مقيد بما إذا لم يكن في
 يد أحدهما عبارة الملتقى والغرور وان أشكل ظهما وان خالفهما سئل قال الشارح في شرح الملقى في حق
 الذي السد قضاء ترك كذا اختاره في الهداية والكافي قلت لكن الأصح أنه كل شكل يتجرم به في التنوير
 والبرور والجور وغيرهما حفظ اه قلت نقل الشرنبلالي عن كافي الحاكم أن الأول هو الصحيح للشيخ بكتب
 البيت في يترك في يدي اليد وقال يحصل له اختلاف التصحيح اه قال المولى عبد الحليم لم لا تدق على
 المصنف أن يقول هكذا وان أشكل أو خالف الوقتين فلهما أن لم يكن في يد أحدهما فقط والأول أعلم أن سن
 الدابة وخالف الوقتين فغير روايتان في رواية يقضي لهما وفي رواية تبطل السكتان صرح به الامام فاضحان
 في فتاواه من غير ترك جميع احدهما على الاخرى وبطلانهم ما رواه أبي الليث انوارى واختاره الحاكم
 الشهيد حيث قال وهو الصحيح وتبعه صاحب الهداية ومن تابعه والقضاء بينهما ظاهر الرواية اختاره في
 المبسوط حيث قال وهو الأصح وتبعه الزبلي ومن تابعه، وقد اختلف التصحيح والوجهان ظاهر الرواية وقد
 سبق غير مرقدنا في معنى الشروح والفتاوى فظهر أن المصنف اختار ما هو الارح اه (قوله برهن أحد
 الخارجين) على المدعى عليه هو زيد (قوله من زيد) هكذا وقع في النسخ وصوابه على النصيب من يده أي
 من يد أحد الخارجين قال الزبلي والمنع معناه اذا كان عين في يد رجل فاقام وجدان عليه البينة أحدهما
 بالصحيح منه والآخر بالوُدعية استوتدعواهما حتى يقضي به بينهما من لان الوُدعية تصير غصبا بالحدود
 حتى يجب عليه الضمان مدني و الظاهر أنه اذا دعي العصب السابق من زيد في يده العصب فن ليس بمسألة
 العصب بل ابتدائية تأمل (قوله والآخر) أي برهن الآخر (قوله على الوُدعية منه) أي قال الآخر
 مالي أودعته من زيدو زيد يسكر ذلك (قوله استويا) أي الخارجان في الدعوى لانه لو كان كيدي الذي
 وُدعية من زيد صارت غصبا بحسب مجده المودع ولهذا قال الشارح لان أي الوُدعية بالحدود تصير غصبا حتى
 يجب عليه الضمان ولا يثبت بالرجوع الى الوفاق بالاتار حتى يرد الى صاحبه بخلاف ما اذا اختلف بالفعل
 بلا جود ثم عاد الى الوفاق فكأن الخوى في قوله من زيد لا يثبت ادعى قوله منه صلة الوُدعية لانها تدعى عن
 وانما احتاج اليها في الأول لان العصب يحل في أي عبارة المصنف فلم يمكنه اضافته الى زيد وجوب ثبوتها عليه
 بعض الافاضل من مرعى زاده من أن هذا التصو ير سهو والاولى اسقاطه فيه ما فيه فراحه (قوله الناس
 أحرار) لان النار دار الحرية أو لانهم أولاد آدم وحواء عليهم السلام وقد كانا من (قوله الشهادة)
 في فلا يكتفي فيها بظاهر الحرية بل يستل عنه اذا طعن انحصار بالرق أما اذا لم يطعن فلا يستل كفي التبيين لان
 الحرية ثبت بظاهر الرق والظهور والظاهر يصح للدفع لالا لاسحقاق فلا يستحق المدعى الزام المدعى عليه
 الا بآثار حريته شهود وكذا لا يستحق الشاهد اسحقاق الولاية على المشهود عليه ونفاذ شهادته عليه الا
 بذلك فان قال الشهود بعض أحرار فثبت على بقولهما بالنسبة الى قبول شهادتهما حتى يأبى البينة على
 ذلك والاهم ما صدق في قولهما ما أحرار لم يثبت قط بحسب الظاهر وفي أي السوء على الاشتباه تسمى
 الشهادة اذا ثبت وشاهدان لرجل يحق من الحقوق فقال المشهود عليه هما عدايان وفي لا قبل لهما منهما
 حتى أعلم أنهم مساحرون وتسمى برقي الحد اذا قذف انسانا ثم زعم القاذف أن القذوف عداؤه لا يجوز القاذف
 حتى يثبت القذوف حرته بالجنة وفي القصص اذا قطع يد انسان ورع القاطع ان المقطوع يده عداؤه
 لا يقضي بالقصاص حتى يثبت حرته في الدنيا اذا قتل انسانا خطأ وزعم العاقبة أنه عداؤه لا يقضي عليهم
 بالدية حتى تقوم البينة على حرته وفي البري لو كان المدعى به حدا أو قاصا سأل القاضي عنهم طعن الخصم
 أولا بالاجماع اه لان في القذف أي مثل الزام الحد على القاذف وفي القصص ايحاب العقوبة على
 القاطع وفي القتل خطأ ايحاب الدية على العاقلة وذلك لا يجوز الا بآثار حريته الشاهدان لم يثبت الحرية
 بالجنة لا يجوز زواله سواء شئ من ذلك ط قال الخوى وقد سئل شيخنا شيخنا الشيخ عبد الله الجبلي عن

(برهن أحد الخارجين على
 النصيب من زيد) والآخر
 على الوُدعية منه (استويا)
 لانها بالحدود صير غصبا
 (الناس أحرار) بلا يسان
 (الاف) أربع (الشهادة)

الاصل في الناس الرشد أو السفه وهل الأصل في الناس الأمانة أو الخيانة
وهل الأصل في الناس الجرح أو التعديل فأجاب ٢ الأصل الرشد والظفر والأمانة والعدالة وإنما على
القاضي أن يسأل عن الشهود وسواهما لأن القضاء مبني على المحتوي شهادة العدل فيعرف عن العدالة
وفيه صون قضائه عن البطالة وأنه تعالى أعلم وفي قوله صون قضائه عن البطالة نظر قدوره اه وجهه انه
إذا قضى بشهادة الفاسق يصح قضاءه ٣ في زماننا قد تكرر أمر السلطان نصر الله تعالى في منع قضائه في سائر
ملكه أنه يحكموا بعد الشهادة بدون تركية السرو العلاء في فاهم (قوله والحدود) فلو أنكر القاذف
حويه المقدوف لا يبعد حتى يثبت حريته لأنه لا يستحق عليه الحد إلا بالحرية والظاهر لا يكفي للاستحقاق
ولأن الحدود تدبر بالشبهة فيحتاج إلى اثباتها ولا تنس ما قدمناه من اليسرى (قوله والقصاص) أي في
الأطراف فلو أنكر القاطع حويه المقطوع لا يقطع حتى يثبت حريته لأنه لا يستحق عليه القطع إلا بالحرية
إذا قصاص بين طرفين أو بعد لأن الأطراف إسلامها ملك الأموال (قوله والقتل) أي خطأ فلا تثبت
الدية على العاقلة بمعنى تثبيت حرية القاتل لأنه لا يريد استحقاق العقل عليه فلا يثبت بظهور الحرية ولو اتفق في
نفسه العقل يعني لا يثبت العقل إلا بعد ثبوت الحرية وهو معنى عبارة الأشياء من قوله والدية (قوله وفي نسخة
والعقل) هو في معنى الأول يعني لا يثبت العقل إلا بعد ثبوت الحرية ولو قال في الحرية وعدمه المكان أوضح
(قوله وبإشارة إلى الأشياء والدية) الثلاث يعني واحد في المال (قوله أحرام) لا بيان لو جمدها حاله ولو قال في
الحرية وعدمه المكان أوضح (قوله أنسكه بالاصل) أي وهو دافع وظاهر الحال يكفي للدفع عبي (قوله
والأليس للثوب الخ) شروع في مسائل يصدق فيها وضع اليد برهان وهل يصدق بعينه ينظر ويأتي حكمه
في التنبيه الأسفل ٤ وإنما كان الأليس أحق لأن نصرته أظهر لا قضائه الملك فكان صاحب يد الاستخذ
خارجا وذو اليد أولى بخلاف ما إذا أقام أخذ الحكم الدين حيث يكون أولى والعهلة المذكورة تغري فيما بعد
قال العلامة فاسم في قضائه لا استحقاق حتى لو أقام الاستحقاق يرضى به شر بلائ (قوله
ومن في السرح) أي أولى من رده لأنه لا ينعكس في ذلك الموضوع دليل على تقدم يده قال الشرنبلالي نقل
الناظم هذه الرواية عن النوادر وفي ظاهر الرواية هي بينهما فمنه بخلاف ما إذا كانا ركنين في السرح
فإن بينهما ما قول واحد لا يكتفى العناية ويؤخذ منه اشتراكهما إذا لم تكن مسرحة اه (أقول) لكن في
الهداية والمتلق مثل ما في المتن قدّمه وما في الهداية هو على رواية النوادر ولو كان أحدهما متعلقا بذنبا
والاستحوا مسلك لجهما قالوا ينبغي أن يكون المسالك أولى (قوله عني علق كوزمها) احتزر بذكر الكوز
عما لو كان به من الجهل لو كان لاحدهما من ولا خواتم من كانت بينهما مشر بل لا ينعني النبيين والجل
بكرس الحاله ما يحل على ظهر أو رأس حوى (قوله لأنه أكثر تصرفا) على جميع المسائل (أقول) لكن
فيه أنه لا يمتنع أكثر تصرفا كسائر المان والمائة من الأولى أن يعمل بانه لا بعد تصرف ما عرفا كسائر المهر ادى
الآية تأمل (قوله والجالس على البساط والمتعلق به سواء) لأن الجلوس ليس بديعه لأن البدن يثبت
بكونه في يده أو ينقله من موضعه بخلاف الركوب والبسر حيث يكون من مغانص البتوت يدوم لا يصير غلبا
بالجلوس على البساط كافي للدور لكن ينبغي أن يكون القاعدة أحق من المتعلق تأمل وبإشارة إلى ضرورة نصف
البساط بين جاسه والمتعلق به يحكم الاستواء بينهما لا يبرق بقضاءه الخ وفي النهاية يرضى بينهما ما عترض
عليه ابن السكالكين تدافعا (وأجيب) بأن المتلق قضاء الاستحقاق لا قضاء الترتل واعترض على هذا الجواب
بأن قضاء الترتل يقتضي ثبوت اليد على ماص حرواية في مسئلة التنازع في الحائط (وأجيب) بأن قضاء الترتل
يحقق في المتعلق من غير ثبوت اليد المعتبرة تسرعا بثبوت اليد بظاهران القاضي على حساوه أما أن هذا
البساط ليس في يد غيره فها قد قضى بينهما بالعدم مدع غيرهما عينا باليد أو بالملك هذا (قوله ورا كبي سرح)
أي في نصف بينهما أي في صورتين (قوله وطرف مع آخر) أي نصف بينهما لأن يدل منهما ثابته فيهما

٢ مطلب الأصل في الناس
الفسق والرشد والأمانة
والعدالة وإنما على
القاضي أن يسأل عن الشهود
وسا

٣ مطلب منع السلطان من
نصره قضائه عن الحكم
شهادة الشهود الأبعد
التر كسرها وعلا

والحدود والقصاص
والقتل كذا في نسخة
المصف وفي نسخة والعقل
وبإشارة إلى الأشياء والدية
وحديث (قوله ادعى على
مجهول الحال) أحرام لارائه
عبدته ما نكر وقال أحرم
الاصل والقول له أنسكه
بالاصل (والأليس للثوب
أحق من أخذ الحكم
والراكب) أحق (من أخذ
العلم ومن في السرح من
ردية وذو جملها من علق
كوزمها) لأنه أكثر تصرفا
والجالس على البساط
والمتعلق به سواء كجاسه
ورا كبي سرح (كن مع
نوب وطرف مع آخر

مطالب مسائل الحيطان
لا هذبته أى طرته العبر
منسوبة لانها ليست بثوب
(بجلاف جالسى دارنازا
ديها) حيث لا يقضى لهما
لا احتمال أنهما يديغبرهما
وهنا علم أنه ليس في يد
غيرهما معنى (الحائطان
بجذوعه عليه

مطالب حد القديم مالا
يحفظ الاقران وواحد

كل يد أحدهما فى الاكثر فلا ير بحره لاسر أنه لا ترجم بالا كثرية در أى تلى مسئلة كثره فهو واحد
المديح هذا كذا الهم بقم البيئة فافا أما البيئة فينة الخارج أولى من بيئة ذى البكاس (قوله لا هذبته)
ويقال به بالتر حتى ويستعمل هذا اللفظ الآن فى بلادنا (قوله الغير منسوجة) الاولى أن يقول المنسوجة
بالاقبال لادام غير منزلة اسم الفاعل لا يضاف الى ما قبله أو ما أضرف الى ما قبله كالثوب رأس الخافى
ط (قوله لانها ليست بثوب) فليكن في يد من الثوب فلا ير احم الآخر (قوله بخلاف جالسى دار) كذا
قال فى العناية ويخالفه فى البدائع لو ادعى ادراو أحدهما سلك فيها قس لسا كن وكذلك لو كان
أحدهما أحدث فيها شيأ من بناء أو حفر فدهى به ولو لم يكن شي من ذلك ولكن أحدهما داخل فيها والآخر
خارج عنها انتهى بينهما وكذا لو كانا جعافا فلان اليد على العقار لا تثبت بالكون فيها وانما تثبت بالتصرف
اه أقول لكن الذى يفهم من التعليق ومما تقدم قريانه لا يقضى لهما فى مسئلة كون أحدهما داخل
فيها والآخر خارجا عنها تأمل * (تنبه) قال فى البدائع كل موضع قضى الملك لأحدهما لكون المدعى
يديح عليه العين صاحبه اذا طلب فان حلف برى وان نكل قضى عليه اه غير بطلية (قوله حيث
لا يقضى لهما) لا طريق التملك ولا يفسره لان الجاوس لا يدل على الملك اه درر (قوله دها) أى
الجاوس على البساط اذا كانا جالسين عليه قال فى الزيلعي وكذا اذا كانا جالسين عليه فهو بينهما محلاف ما اذا
كانا جالسين فى دار وتمازعا فيها حيث لا يحكم لهما بها لاحتلالهما فى يد غيرهما وهنا علم أنه ليس في يد
غيرهما اه (قوله الحائطان بجذوعه عليه) ٣ جمع جذع بالجيم والذال المجبة للثنية وغيره والموارد
الانحساب التى ترص على الجدران لاجل تركيب السقف عليها وذلك لانه فى يد صاحب الجذوع لان يده يد
استعمال والحائط ما بين الاله فوضعه علامة له ولو كن لكل منهما عليه ثلاثة جذوع فهو بينهما
لاستوائهم فى أصل الاله ولا يعتبر ما كثره والقلة بعدد ان يبلغ ثلاثا وانما شرطت الاله لاد الحائط بيني
للتسوية بذلك لا يحصل بمادون الثلاث فالأقوال الثلاث كالنصاب ولو كن عليه جذوع لأحدهما ثلاثة
والآخر أقل فهو لأصاحب الثلاثة عدا أى حيطه استحصاها والقياس أن يكون بينهما عشرين وهو مرمى عنه
ولو كان لأحدهما جذوع واحد ولآخر ثلاث فخرقيل هما سواء قبل صاحب الجذوع أولى عني وفى الفتاوى
الحبرية من فصل الحيطان ولو كن السكل جذوع مشتركة فلا يختلوا فثبت البيئة على م او ينظر فى وضع الآخر
فان كان قد عمى بتركه على قدمه الأصل فاعلم ان على ما كان الظن بانه ما وضع الا بره شرى وحد القديم
أن لا يحفظ أقراء وراه هذا الوقت كيف كان فيعمل أقصى الوقت الذى يحفظه الاقران حداثة ترم وان كان
حادثا بمرور وقته وان سقط ليس له اعادته بغير صامال كانه ان كان ياد فهو معبر ولا هم برار بر جمع متى
شاه وان كان بغير برادته فهو غاصب واذا احتل فى الحدوث فان ثبت بالبيئة أمر وضعه وانما عنه مثل العبر
شرعوا لم يثبت بالبيئة لاجلهم ونغمه فيه والحاصل أن الحائط نارة ثبت بالبيئة والهران نارة بغيرها فان
أدأ أحد الحامين البيئة قضى له ولو أقام البيئة قضى لهما فضاء التملك حتى لو أقام الاخر البيئة قضى له كما
فى الفيص وأما ما ثبت به بغيرها فقال فى المسمى الايدى فى الحائط على ثلاث مراتب انه الترتيب وانصال
ملازمة بمحاورة ووضع جذوع ومحاذاة وأولاهم صاحب الترتيب فان لم يوجد صاحب الجذوع فان لم
يوجد فصاحب اتصال الملازمة ببناءه حائط بن داوس يديعها فان كن متصلا ببناء أحدهما دون الآخر
فصاحب الاتصال أولى وان كن متصلا ببناءهما اتصال تربيع أو ملازمة فهو بينهما وان كان لأحدهما
اتصال تربيع ولا آخر اتصال ملازمة فلهما صاحب التريع أولا آخر عليه جذوع فالحائطان لأصاحب الاتصال
ولصاحب الجذوع موضع جذوعه وروى الطحاوى أن السكل أصاحب الترتيب وان لأحدهما اتصال
ملازمة ولا آخر جذوع صاحب الجذوع أولى وسأنى قريبا أو مع من هذا (أقول) ذكر الحائرية فى
كتبهم ان العتبر فى التريع أساس الحائط دون اللين وهو حسن وكأيه لا يحصل له من الثغور وطاهر

نصوص اثنتا عشرة الاطلاق كثرى وكانهم لم يعتبر واحد الا انه عارض ويدرك عروضة لم لو كان التبريع في
الاساس دون الدين فانها لو ان العبرة بالاساس لانه اقوى لما عارض الدين من اصلاح هذا ولو كان لاحدهما
التبريع في الاساس ولا تخفى الدين فانها لو ان العبرة بالاساس لم يؤد ثم قال صاحب المقتضى واذا
كان الحائط المتنازع فيه متصلين من جانب واحد يقع فيه الترجع وهو الصحيح ذكره الطحاوي وذكر الكرخي
انه لا يقع فيه الترجع ما لم يكن موصولا طرفا بالخالطين (قلت) ونظائر الرواية يشترط من جوانبه الاربع
كأني الفرض وغيره ولكن قالوا لا يظهر ما قاله الطحاوي وعليه شئ في الحداثة البرازية وغيرهما من
الجماعات كالحندية والحما والخانية وغيرهما ذكر ايضا حائط بين دارين يدعيه صاحب أحدهما ولم يكن
متصلا ببناء أحدهما فان كان لاحدهما عجزه فهو أولى وان كان لاحدهما عجزه واحد ولا شئ
للاخر قبل هو بينهما او قبل لصاحب الجذع وان كان لكل واحد منهما اثلا تقسوه ع فهو بينهما ولا عبرة
لكثرة الجذوع لاحدهما أي بعد الثلاثة (أقول) بعدما كان لاحد الشريكين ثلاثة جذوع والآخر
أكثر لا يتبرع بهم ولكن على العمادة مانعه وان كان جذوع أحدهما أسفل وجذوع الآخر أعلى بلغة
ونازعا على الحائط فانه لصاحب الأسفل اسبق يد ولا ترفع جذوع الأعلى اه قال في يظهر من كلام
المصنف انه لا يمكن أن يحل وجود الخشب على الحائط اسكل موجب لاشتركا اذ لم يكن ينسب أحدهما على
وخشب الآخر أسفل أما اذا كان كذلك ونازعا على الحائط فهو لصاحب الأسفل ولا ترفع جذوع الآخر
وانت خبير بان هذا مقيد لسكالمهم ولكن لا تظهر ثمرة ذلك الا في التصرف في الحائط وبجوارته فانهم ثم قال
صاحب المقتضى وان كان لاحدهما اثلا ولا آخر واحد فهو لصاحب الثلاثة الاموضع الجذوع الواحد وهو
الاصح وما بين الجذوع قبل يكون بينهما نصفين وقيل يكون على أحد عشر جزا وان كان الحائط طويلا
وكل واحد منهما منفرد بمس الحائط في الامة الوضعية الجذوع قضى لكل واحد منهما اوزار سادس ثمن
الحائط وما بينهما من الفضاء يقضى يكون بينهما نصفين * لكل واحد منهما اوزار وهو القصب فهو بينهما
* لاحدهما عليه جذوع ولا آخر عليه اوزار يقضى به لصاحب الجذوع ولكن لا يؤمر برفع البواري
* لاحدهما خشب عليه ولا آخر عليه حائط سبعة * فالحائط الأسفل لصاحب الخشب والصاحب الستة
ستره ولو تنازعا على الحائط والستر جميعا فلهما لصاحب الخشب اه مافي المقتضى وقال برهان الدين الكركي
في الفرض حائط ادعوا رجلان وغلق الباب الى أحدهما يقضى بالحائط والباب بينهما نصفين عند أي حنيفة
وعندهما الحائط بينهما والباب الذي العاق اليه واجمعوا انه اذا كان للباب غلقان في كل جانب واحد فهو
بينهما وذكروه ايضا رجلان ادعيا حائطاً وليس الحائط متصلين بناء أحدهما وليس لاحدهما جذوع
أو غيرها يقضى به بينهما وان كانت لاحدهما ارضى او اوزار فذلك لان كان لاحدهما عجز واحد
ولا شئ للاخر أو له عليه هرا دى مذكر في الكتاب قال بعضهم لا يرجع جذوع واحد وقدرى عن محمد
بعضه ولو كان لاحدهما عليه خشب ولا آخر عليه عشر خشب يات يقضى به لصاحب العشر ولا آخر
موضع جذوعه الصحيح أن الحائط لصاحب الجذوع ولا يرجع جذوع الآخر (أقول) أي لان الملك ثابت
بكثر الجذوع ههنا ثابت بنوع الاستظهار فهو صالح للدفع لا لابطال حق صاحب الجذوع بخلاف ما لو اتهم
صاحب الجذوع البنية أن الحائط له البنية فانه يرجع جذوع الآخر كما بينه صاحب الشريعة وسأيتك باوضح
من هذا وعن أبي يوسف أن الحائط بينهما على أحد عشر سهما ولو كان لاحدهما عليه جذعان ولا آخر
عشر فانه يملك الشئ منه قال بعضهم جذعان بمنزلة جذوع واحد وقال بعضهم بمنزلة الثلاثة ولو كان لاحدهما
ثلاثة ولا آخر عشرة فهو بينهما وكذا لو كان لاحدهما خمسة ولا آخر عشرة فهو بينهما نصفين وقيل
اثلاثا * نازعا في شخص أو حائط بين دارين حائطاً والقطعة أي الجبل الذي يشده انحص الوجه أي
وجه الحائط أو الحافات أو أضاف اليها أحدهما قال أبو حنيفة هو بينهما اذ الانسان كما يجعل المذ كرو

قوله بعدما كان كذا بالاصل
وله بعد ما لو كان الخ فقول
القول ولصكن الخ اه

هـ

أو متصل به اتصالاً تربيع
 بان تتداخل أنصاف لبنائه
 في لبنات الآخر ولون
 خشب فبان تكون الخشبة
 مركبة في الأخرى دلالة
 على أنهم مابنياء معا ولذا يسمى
 بذلك لأنه يتداخل بين مربيها
 (لاش) اتصال ملازقة أو
 تقبوا اتصالاً أو (هرادي)
 كقصب وطبق يوضع على
 الجذوع (بل) يكون بين
 الجارين لوتنازع ولا يخص
 به صاحب الهرادي بل
 صاحب الجذع الواحد أحق
 منه خاتبة ولو لأحدهما
 بسدوع ولذا اتصال
 فلا يذى الاتصال ولا آخر
 حق الوضع

التي جانبها منكم أنا نصيبه إلى جانبه في المستترك أيضاً ألقى العمل فلا يصح عقوداً لاهولن المذكور
 إلى جانبه الظاهر يشهد له لأن الإنسان يربى وجهه لاهولن الجارة وكذا انصاف لاهولن العقد
 يقوم على سعة فصيل القطع إليه وأدى الهندية هذا الجاعل وجه البناء من بني وأما فاجعل الوجه بعد
 البناء النشر والتطين فلا يتحقق به الحائط في قولهم جميعاً كذا في غاية البيان شرح الهندية (قوله أو
 متصل به) الأوضح أن يقول أو هو متصل ببنائه اتصالاً تربيع (قوله بان تتداخل أنصاف لبنائه) أي
 مثلاً فتدخل الأسح والخمر وتختلف في صفة اتصال التربيع فقال الكرخي صفة أن يكون الحائط المتنازع
 فيه متصلين بأطرافين لأحدهما من الجانبين جميعاً والحائطان متصلان بحائط له بمقابلته الحائط المتنازع فيه
 حتى يصير مربيها يشبه القبة فيستدركون الشكل في حكم بني واحد والمروى عن أبي يوسف أن اتصال جانبي
 الحائط المتنازع فيه بمقابلته لا يحدهما يكتفي ولا يشترط اتصال الحائطين بمقابلته بمقابلته الحائط المتنازع
 فيه وبعبارة الكافي هو أن يكون أحد طرفي الآخر في هذا الحائط والطرف الآخر في الحائط الآخر حتى
 يصير معنى حائط واحد وناه واحد فيكون ثبوت البدهي لبعض ثبوت باقي الشكل وفيه ما روي عن أبي
 يوسف ومعنى التربيع فيما قال الكرخي أظهر وفي الهندية ذكر ذلك لاهولن أن كان متصلاً بمقابلته واحد
 فيعبر به التجميع ولو أو العقيم رواية الطحاوي أنه وعزاه إلى سبط السرخسي (قوله ولون خشب) عطف
 على محذوف تقديره ماذا كان الحائط من لبن ولون خشب الخ (قوله دلالة) هذه دلالة لكون صاحب اتصال
 التربيع أولاً (قوله على أنهم) أي الحائط المتنازع بهما الحائطين المتصلين به (قوله ولذا يسمى بذلك) أي
 لكونه مابنياء معاً يسمى باتصال التربيع قد علمت تفسير اتصال التربيع على قول الكرخي وهو ظاهر ونسبته
 به على قول أبي يوسف باعتبار التربيع في حائطيه بالبنات (قوله بين مربيها) هذا ما يظهر على قول الكرخي
 (قوله لا لاهولن اتصال ملازقة) بان يكون الحائط المتنازع فيه ملازماً لحائط أحدهما من غير ادخال فيه (قوله
 أو تقبوا اتصالاً) وهذا إما أن يكون من خشب أي بان تقبوا وأدخلت الخشب فيه وهذا محتمل وقوله حائط
 الخشب بان تكون الخشبة مركبة في الأخرى قال البدر العيني وإذا كان الجدار من خشب فله تربيع أن يكون
 صاحب أحداهما مراكبه على الآخر وأما إذا تقبوا دخل فلا يكون مربيها فلا عبرة به ولا اتصال الملازقة من غير
 تربيع لعدم الدخاله فلا يدل على أنهم مابنياء معاً وهذا مثله فيما يظهر من القصب في جدار نحو اللبن (قوله أو
 هرادي) جمع هرديه قصبات تضم ماوية بطافات من الكرم فترسل عليهم أقصاف الكرم كذا في ديوان الأدب
 وجمع فيها الحامو الهاء جميعاً وذكر الهاء صاحب الصحاح والرواية في الأصل والكافي للشمس رداً على ما روي الجامع
 الصغير وشرح الكافي بالهاء لا غير شاع في الحاشية مخلصاً وفي المنع هي خشبات توضع على الجذوع وأما
 عليه القواب وفي الواو هي جمع هردي بكسر الهاء وسكون الواو وفي الدال المهملة وسكون الدال وفي
 منوات العزيمة الهريه بصم الهاء وسكون الواو المهملة وكسر الدال المهملة والراء المشددة والهرادي
 بفتح الهاء وكسر الدال نوع من التبت وقيل قصب يوضع فوق الحائط فهي كالزرب والمكعب ومثل
 الهرادي البواري وهي والبوري والبورية والوراية والباري والباري والباري الحصير والنسج راجع إلى به
 بنسب الحسن بن الربيع البواري شيخ البخاري ومسلم بن أبي القاموس (قوله بل صاحب الجذع الواحد الخ)
 قال في غاية البيان والتلاشي المعترف في لو كان لأحدهما ذلك وللا آخراً كلاً اعتباراً به فالحائط بينهما
 ولو كان لأحدهما جذع أو اثنين وللا آخر لانه أو أكثر فهو له وأما صاحب مادون الآية فوضع جذوعه
 بنى متختمة في واية وله حتى الوضع في واية اه وفي قول العيني ولو لأحدهما جذع واحد وللا آخر هرادي
 أولاً ثم لم يذ كر مجده في ظاهر الرواية وقد قبل لا يرضى به إذا الحائط لا يبنى لوضع جذع واحد ومن
 محمد أنه لرب الجذع أدته مع البداة من حاله أو وضعه استعمل حتى قضى لرب الجذوع فيكون واحداً
 استعمله الحائط بغيره وليس لآخر ذلك وقد بيني أنه ما موضع جذع واحد لو كان البيت صغيراً وهذا

كله لم يتصل الحائط بينهما فلما اتصل اتصال تربع أو ملازقة فبقيت به تصغير بينهما إذا استويا اه
 وفي الزاوية وإن كان لاحدهما جذوع واحد ولا يبقى إلا آخر اختلاف المشايخ فبقيل هما سواء لأن الواحد
 لا يتعديه وبقيل صاحب الجذوع أولى لأن الحائط قد يبنى لجذوع واحد وإن كان ذلك غير غالب قال في شرح
 الماتق للعماد والهرادي غير معتبر وكذا البوارى لأنه لم يكن استعمالاً معاً إذ الحائط لا يبنى لهابل
 للتسقيف وهو لا يمكن على الهرادي والبوارى كذا الدرر انتهى وفيه ما يعتبر بكثرة الجذوع وقتها بعد
 أن تبلغ ثلاثاً لأن الترجيح بالقوة لا بالكثرة على ما بينا واشترط أن يبلغ الثلاث لأن الحائط يبنى للتسقيف
 وذلك لا يحصل بمادون الثلاث غالباً فصار الثلاث كالنصاب اه فتأمل (قوله وقيل لذى الجذوع)
 ومعناه السرخسي وصح الاول الجرجاني وقال في المحط الأبدى على ثلاث مراتب اتصال تربع واتصال
 ملازقة مجاورة ووضع جذوع ومحاذاة بناء ولا علامة في الحائط سوى هذا وأولاهم صاحب التربع
 فإن لم يوجد فصاحب الجذوع فإن لم يوجد فصاحب المحاذاة اه قال في الخلاصة وإن كان كلا الاتصاليين
 اتصال تربع أو اتصال مجاورة يفتى بينهما وإن كان لاحدهما تربع ولا تخر ملازقة يفتى لصاحب
 التربع وإن كان لاحدهما تربع ولا تخر عليه جذوع فصاحب الاتصال أولى وصاحب الجذوع
 أولى من اتصال الملازقة ثم اتصال التربع هل يكفي من جانب واحد ففي رواية الطحاوي يكفي وهذا
 أظهر وإن كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الأربع ولو أقاماً البيئة فتضى لهما ولو أقام أحدهما
 البيئة فتضى له اه وقدمنا نحوه (قوله وتعلمه في العيني وغيره) قال العلامة العيني ولو كان لكل واحد
 منهما ثلاثة جذوع فهو بينهما الاستواء في أصل البناء ولا يعتبر بالكثرة والقلة بعد أن تبلغ ثلاثة وإنما
 شرطت الثلاثة لأن الحائط يبنى للتسقيف وذلك لا يحصل بدون الثلاثة غالباً فصار الثلاثة كالنصاب له
 ولو لاحدهما ثلاثة ولا تخر أقل فهو لصاحب الثلاثة يستحسنه الامام والمقياس المماصفة وقد ورد في عنه
 أيضاً لصاحب الجذوع الواحد أو الاثنين حتى الوضع لأن حكمه بألحائط لصاحب الجذوع أى الثلاثة
 فأكثر بالظاهر وهو يصلح للرفع لا للاستحقاق فلا يؤثر بالقطع إلا إذا ثبت بالبيئة أن الحائط لصاحب
 الجذوع غير تخر بالقطع اه وهل الحكم كذلك إذا أقبل به الظاهر نعم قال في جامع الفصولين بضر
 (جمع) جذوع أحدهما في أحد المصنفين وجذوع الآخر في النصف فكل منهما ما عليه جذوعه وما بين
 المصنفين والجذوع أولى من السترة فالحائط لرب الجذوع وكذا السترة لو تنازعا فيها ولو تفاقت السترة
 ولا تخر لرفع كنهه سفلى وتنازعا في سففه وما عليه فالحائط لذى السفلى ولو تفاقت العلوى لا تخر لرفع
 إذا اذهرن اه أى لأنه هو المتنازع فيه فإذا اذهرن ذو السفلى أن السفلى ردمها هو موضوع عليه
 بغير حق فأمل وانما لم يرفع أولاً قبل إقامة البيئة لأن الظاهر أن وضعه يحق ولم يحكم به بالسفل لأن الظاهر
 يصلح للرفع لا للاستحقاق وهو لصاحب السفلى كما هو صريح الحاشية فان قلت ما الفرق بين ثبوته بالبيئة
 حيث يرفع بها وبين ثبوته بظاهر اليد ولم يرفع قلت البيئة كاسمها بيئة وهي جمعة معدية فلو لم يرفع بها اليد
 بجهة لصاحب الحال فصلت للرفع فتنال * وبما يتصل بمسائل الحيطان ما نقله في الهندية ولو
 كان لاحد المصنفين على الحائط المتنازع فيه أو جرح من ابن أو آخر أى ضرب من الابنية فهو بمنزلة السترة
 كذا في فتاوى قاضي خان جذوع شائعة في دار رجل ليس له أن يجعل عليها كتفاً إلا رضاً لصاحب الدار
 وليس لصاحب الدار قطعها إذا أمكنه البناء بها وإن لم يمكن البناء عليها بان كانت جذوعاً طوعاً أو جبراً
 واحد وانظر أن كان قطعها بضر بجهة الجذوع وضعفها لا علة القطع وإن لم يضر بها طالعه بالقطع ولو أراد
 صاحب الدار أن يعاقب على طرف هذه الجذوع شيئاً ليس له ذلك كذا في محط السرخسي جدار بين اثنين
 لهما حائط جولة غير أن جولة أحدهما أثقل فالعمارة بينهما متصفين ولو كان لاحدهما عليه جولة وليس
 لآخر عليه جولة والجداد مشترك بينهما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا تخر أن يضع عليه جمل جولة

وقيل لذى الجذوع ملحق
 وتعلمه في العيني وغيره

صلصية ان كان الحائط يحتمل ذلك الا ترى ان اعمامنا رجعهم الله تعالى قالوا الى كتاب الصلح لو كان جندوع
 أحدهما أكثر فلا تخرون يزيد جندوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يذكر انه قد مر وأحدث كذا في الخلاصة
 في كتاب الحيطان وان لم يكن اعمام عليه خشب فأراد أحدهما ان يضع عليه خشب له ذلك وليس للآخر ان
 عنه وبقوله ضع انتم مثل ذلك ان شئت كذا في الفصول العماد بينهما لو كان لأحدهما عليه جندوع وليس
 لا لا تخرون عليه جندوع فأراد ان يضع والجدار لا يحتمل جندوع اثنين وهما مقران بأن الحائط مشترك بينهما
 يقال لصاحب الجذوع ان شئت فأرفع ذلك عن الحائط لتستوي بصاحبه وان شئت فخط عنه بقدمه ما يمكن
 انشر بكم من الخلل كذا في الخلاصة جدار بين رجلين لأحدهما عليه بناء فأراد ان يحول جذوعه الى موضع
 آخر قال ان كان يحول من الايمن الى اليسر أو من اليسر الى الايمن ليس له ذلك وان أراد ان يسفل الجذوع
 فلا بأس به وان أراد ان يحمله أرفع عما كان لا يصح كون له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان حاشا بينهما
 وكان لكل واحد جذوع فلاذى هو صاحب السفل أن يرفعها بجذوع صاحب الأعلى ان لم يضر بالحائط ولو
 أراد أحدهما أن يرفع جذوعه من الحائط له ذلك ان لم يكن في رفعه ضرر بالحائط هكذا في الفصول العمادية
 * اذا كانت جذوع أحدهما مارتفع وجذوع الآخر متسفلة فأراد ان ينقب الحائط لينزل فيه الخشب
 هل له ذلك قبل ليس له ذلك وكان أبو عبد الله الجرجاني يقول بان له ذلك وقيل بنفارة ان كان ذلك مما يوجب
 فيه وهو ان لم يكن له ذلك وان كان مما لا يدخل فيه وهما قوله ذلك كذا في محيط السرخسى * جدار بين رجلين
 أراد أحدهما ان يرفق البناء لا يكون له ذلك الا باذن الشريك ضرر الشريك ذلك أو لم يضر كذا في فتاوى
 قاضيان * قال أبو القاسم حاشا بين رجلين انهم جاب منه فظهر انه ذو طاقين متلازمين فبردا أحدهما أن
 يرفع جداره ويرفع الجدار الباقي برفق لا يستتر فيما بينهما جادل أبي يمين انهم ما طمان فكلا الحائطين
 بينهما وليس لأحدهما أن يحدث في ذلك شيئا بغير اذن شريكه وان أقر أن كل حائط لصاحبه فكل واحد
 منهما أن يحدث فيه مما أحب كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان * جدار بين اثنين وهى وأراد
 أحدهما أن يصلحها وأبى الآخر يذ في أن يقول له ارفع جدارك بعدد لاني أرفعه في وقت كذا أو شهد على
 ذلك فان فعل فيها وان لم يفعل فله ان يرفع الجدار فان سقطت جدارك سقطت جدارك كذا في الخلاصة * وعن الشيخ
 الامام أبي القاسم جدار بين رجلين لأحدهما عليه حوله وليس للآخر شيء من مال الجدار الى الذي لا حوله
 فأشهد على صاحب الحولة فلم يرفعه مع امكان الرفع بعد الاشهاد حتى انتم وأسد شأ قال اذ ثبت الاشهاد
 وكان مخوفا وقت الاشهاد بضمن المشهود عليه نصف قد مة ما أقدم من سقوطه هكذا فتاوى قاضيان
 * قال أبو القاسم حاشا بين رجلين لأحدهما عليه حوله فقول لا تخرون عليه سقف منه فهدم الحائط من أسفله
 ورفعا اعلامه بالاساطين ثم اتفقا جميعا حتى بنيا فبلغ البناء وضع حقف هذا أبي صاحب السقف أن يبنى
 بعد ذلك لا يجبر أن ينفق فيما جاور ذلك كذا في الصغرى * رجل له ساباط أحد طرفي جذوع هذا الساباط
 على حائط دار رجل متنازع على حق وضع الجذوع فقال صاحب الدار جندوعك على حائطك بهير حق فأرفع
 جذوعك عنه وقال صاحب الساباط هدم الجذوع على حائطك بحق واجب ذكر صاحب كتاب الحيطان
 الشيخ النجفي أن القاضي يأمر برفع جذوعه وقال الصدر الشهيد درجة الله تعالى وبه يقضى وان تنازع
 في الحائط يقضى بالحائط لصاحب الدار في ظاهر مذهب أصحابنا الآن الحائط متصل بملك صاحب الدار
 وبالاتصال تثبت اليد ولكن هذا اذا كان الاتصال اتصالا قريباً أما اذا كان اتصالاً ملازقة فصاحب الساباط
 أولى هكذا في الحائط في كتاب الحيطان السك من الهدية (أقول) ثم التصرف في الحائط المشترك هدر وانه شرعا
 قسمان ممنوع الا باذن شريكه وهو مقتضى شركة الملك والقياس وجرحه رفرقة الا شريكه غير اذن
 شريكه أما الممتنع وهو زيادة خشب على خشب شريكه أو أخذ سدرة به أو فتح حصة أو باب وهو عمل
 اطلاقهم الواقع في بعض عباراتهم من انه ليس له أى الشريك أن يحدث في الحائط المشترك حدثا بهيران

شريكه أو يزيد عليه. وأما الجائر فغير أنه فله ور منها ما هو جائز بالاتفاق وهو ما إذا لم يكن عليه واحد
منه من الخشب فأراد أحدهما أن يضع عليه خشباً به ذلك ولا يكون لصاحبه منه ولكن يقال به من حيث
ذلك أن شئت ومنها ما هو جائز بالاتفاق أيضاً وهو ما إذا كان له جذوع ولشريكه أكثر منه فإنه المساواة
بإتفاق كلناهم كما سألنا عليه فريداً شاء الله تعالى كذا قالوا (وأقول) هذه المسئلة وهي ما إذا كانت
حولته بمعدته نبي أن تكون بين المسئلة الأولى الجائرة والاتفاق فتأمل ومنها ما هو مقيد على قول والراجح
الاطلاق وهي ما إذا كان لأحدهما عليه حولة وليس للأخر ذلك فأراد أن يحدث حولة فالمرجع إليه أن يحدث
إذا كان الحائطاً محتمل ذلك وقال بعضهم في هذه الصورة أن كانت حولة صاحبه بمعدته فله ذلك وإن كانت
قديمة فليس له ذلك ثم في هذه الصورة على الراجح قد مر حواياً أنه إن كان الحائطاً لا يحتمل حولتين يؤمر الآخر
برفع حولته لفصل التسوية مع صاحبه أو يرفع البعض لشريكه من الجبل فهو كالمساواة ومنها ما هو
مقيد بعدم الضرر وهو ما إذا كان لهما عليه حولة وحولة أحدهما أسفل من حولة الآخر فأراد هو أن
يرفع حولته ويضعها بأثره حولة صاحبه فله ذلك وليس لصاحبه معه وكذلك كانت حولة أحدهما في وسط
الجدار وحولة الآخر في أعله فأراد أن يضع حولته في أعلى الجدار فله ذلك إذا لم يدخل على الأعلى مضره وكذا
إذا أراد أن يسفل الجذوع وقيد به بعضهم بما إذا لم يدم وأهدم لأنه إذا لم يحصل ذلك يحصل مضره فلا بد
والمداوى أجناس هذا على عدم الضرر ومنها ما هو مختلف فيه وهو التعليل وهو أن يزيد في أعلى الجدار في
هو المشترك كان للأخر منه لانه تصرف في شيء مشترك وهو المروي عن محمد وقيل لا يمنع (أقول)
والحاصل أن في مسئلة التعليل ثلاثة أقوال أحدها التعليل مطلقاً ثانياً به بما إذا لم يكن خارجاً عن الرسم المعتاد
واعتمد ابن النخعة والشربلاني ثالثاً المسع مطلقاً واعتمد فاضلان واقصر عليه في الطرية فكان عليه
الاعتماد بالعمل به صدور الأمر السلطاني وجري عليه في الجبل في مادة ألف ومائتين وعشرين * قال في النخبة
إذا كان الحائط بين رجلين وليس لواحد منهما فأراد أحدهما أن يضع عليه خشباً به ذلك ولا يكون لصاحبه
أن يمنع من ذلك ولكن يقال به أنت تضع مثل ذلك أن شئت هكذا حكى الإمام النيسابوري وكان بين هذا
وبين ما إذا كان لهما عليه خشب فأراد أحدهما أن يزيد عليه خشباً به أو أراد أن يفتدسراً
أو يضع كوة أو باباً حيث لا يكون له ذلك إلا بأذن صاحبه وكان لصاحبه ولاية المنع والفرق أن القياس أن
لا يكون له ولا به وضع الخشب من غير إذن شريكه لانه تصرف في شيء مشترك إلا بالنظر كالقياس لضرورة أن
لومنعاه عن وضع الخشب من غير إذن شريكه وبالأبالي أنه شريكه في ذلك فتشعل عليه منعاً للحائط وهذه
الصورة معدومة في زيادة الخشب ورفع الكوة ويرد إلى القياس اهـ ومثله في البرازية وتغير هاهن الكتب
المعتبرة لكن مقتضى في البرازية زيادة الخشب * قال السرخسي في الوجيز عن الزواجر حائط بين رجلين
ولأحدهما عليه خشب وشيئاً ولا آخر أربع فاصحاب الأربع أن يتم خشباً به مثل صاحب وليس له
الزيادة وإن كان لأحدهما عليه خشب ولا شيء للأخر عليه فأراد أن يجعل مثل خشب صاحبه قبله فله ذلك
وقيل ليس له ذلك اهـ فأنظر كيف نقل الخلاف في الصورة الثانية ولم يحكم في الأولى والفرق بينهما
واضح كما ستقف عليه * قال برهان الدين الكرقي في الفيز من كتاب الحيطان سائط بين رجلين وكان
لأحدهما عليه جذوع أكثر من جذوع الآخر فاصحاب القليل أن يزيد جذوعه حتى تكون مثل
جذوع صاحبه اهـ وفي العمادية ولو كان جذوع أحدهما أكثر فلا آخر أن يزيد جذوعه إذا كان
الحائطاً محتمل ذلك ولم يفرقوا بين القديم والحديث انتهى قال في انه. نية ولو كان الحائط بين دارين رجلين كل
واحد منهما مابده ولكل واحد منهما عليه جذوع يقضي بينهما مقيمين هو المختار أن كانت جذوع أحدهما
أكثر فلا آخر أن يزيد جذوعه حتى تكون مثل جذوع الآخر وهذا إذا كان الحائطاً محتمل الزيادة فإن

قوله بما إذا كذا بالاصل
وليسر

قوله وكان بسبب الخ كذا
بالاصل وليسر اهـ مصححه

كان لا يحتمل ليس له ان يزيد اه قلت وانت الى قوله وكل واحد يصح ان قوله يقضي بقوله صريحاً انه
 لا يلزم في هذه الصورة أن يكون الحائض ثابتة بالبيئة بينهما خلافاً لهم من أنها لا تثبت المساواة في وضوع
 الجذوع الا اذا ثبت الحائض لهما بالبيئة ومنشؤه أخذ من عبارة الذخيرة وذلك من عدم التأمل بها وحاصل
 عبارة الذخيرة ان الملكة الثابت بنوع ظاهر كالاتصال والتربيع لا يصلح لابطال حق الاخر لانها
 لم تنطلي حتى الاخر بل قصد المساواة ثم هذا يظهر ان ثبت له الحائض بالتربيع وكان صاحبه جذوع فليس
 له ان يرفع جذوع الاخر الا اذا ثبت الحائض بالبيئة فله رفع جذوع الاخر كما ترافى عبارة الذخيرة هذا
 وقد اتفقت كلماتهم في كتاب الصلح على انه لو كان جذوع أحدهما أكثر فلا تخران يزيد في جذوعه ان كان
 يحتمل ولما كانت هذه المسئلة اتفاقية فاس عليها الفقيه أبو الليث المسئلة الثالثة وهي ماذا كان لاحدهما
 عليه جذوع وأراد الاخر ان يحدث جذوعاً فخرج هو والحسام الشهد ودهم من أهل الترجيع جواز احداث
 الجذوع أيضاً مطلقاً بقية كانت الاولى ولأولاً ان كان بعضهم قد أبدى فرقا بين الحديث والقاعدة كما ستعلم
 عليه قال الحسام الشهد في الفتاوى الصغرى ولو كان لاحدهما عليه حوله وليس للأخر عليه حوله ويريد
 الذي لا حوله له أن يضع على هذا الجذوع حوله مثل حوله شريكه ان كانت حوله علم بمحمد فلا تخران يضع
 عليه حوله مثلاً وان كانت الحوله التي له قد عذت فليس فلا تخران يضع حوله قال الفقيه أبو الليث لا تخران
 يضع عليه حوله مثل حوله صاحبه ان كان الحائض يحتمل مثل ذلك مطلقاً أي سواء كانت حوله صاحبه
 محدثة أو قد عذت ألا ترى أن أحباهما قالوا في كتاب الصلح لو كان جذوع أحدهما أكثر فلا تخران يزيد في
 جذوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يشترط الاخذ بما لاديهما وقال أبو القاسم في حائط بين رجلين لاحدهما
 عليه جذوع فأراد الاخر ان ينصب عليه جذوعاً فافهم من ذلك صاحبه والجدار لا يحتمل ذلك أي الجلب يقال
 لصاحب الجذوع ان شئت فخط حائطك لتستوى مع صاحبك وان شئت فخط عنه ما عكن شريكك من الجبل
 لان البناء الذي عليه ان كان يغير وصاحبه فهو معتد ظالم وان كان باذن صاحبه فهو عاربه ألا ترى أن داراً
 بين رجلين وأحدهما ساسا كنهما فأراد الاخر ان يسكن معه والدرا لا تسع لسكنهما فافهم ما بينهما انهما كذا
 هنا قال الفقيه أبو الليث قدرو ويدعن أبي بكر خلاف هذا ويقول أبي القاسم نأخذ بوجه القائل بالمع الغرق
 لجواز أن يكون هذا مستحقاً لاحدهما من أصل الملك وذلك حال التقسمة بأن يقع الحائط بين صاحبهما
 ويكون للأخر عليه حق الخشب أما تلك المسئلة وهي مالو كان لكل واحد منهما عليه خشبان فنقسمهما على
 ان التصرف في الانداع ثبت لهما فثبت بعد ذلك لهما كذا في شرح الوهبانسة لابن الشخصية (أقول)
 ومقتضى كلامه أن المسئلة الثامنة اتفاقية فافهم والحاصل ان كلا الشريكين اذا لم يكن لهما عليه حوله كان
 لكل واحد منهما موضع حوله بلاذن شريكه اتفاقاً وان أحدهما شريكه اذا كان له حوله أو نقص من حوله
 صاحبه كان له المساواة اتفاقاً أيضاً وأن أحد الشريكين اذا كان له حوله والثاني لا حوله له كان له ان يساوى
 مع صاحبه على ما رجحه أبو الليث والحسام الشهد قد اساعلى المسئلة الاتفاقية كما تقدم وأن أحد الشريكين
 اذا أراد أن يغسل الجذوع أو يعلبها أو يتوسط بين المساواة عند عدم الضرورة ذلك وان أحد الشريكين
 اذا أراد أن يعلب بان يزيد في الجدار في هواه مشترك لم يكن للأخر منع من المروى عن محمد له الماع ولذا قدمه
 ابن وهبان في المظومة بقوله

وما لشريك أن يعل حيطه * وقيل التلي جاتر فيعمر

وعلى المع مطلقاً مشى في الخاتبة فذلك هو المعقول وفي الفصول ولو أراد أحدهما قزع جذوعه من الحائط
 فله ذلك لو لم يضر بالحائط وقه انهم حائطاً بينهما في أحدهما فانه على وجه ما عابه حوله أو لا الاحكام
 ثلاثة أحدها طاب أحدهما طحة عرصة الحائط وأبى الاخر والثاني أراد أحدهما أن يبني ابتداءً بالطلب
 القسم وأبى الاخر والثالث لو ساء لاذن شريكه هل يرجع عليه شيء أم الوجه الاول وهو عدم الحولة

عليه فاما الحكم الاول وهو طلب القسمة اياه الا تحرقه ذكري بعض المواضع مطلقا انه لا يجب وبه نأت
 من اهل البيت كسنة عروة الحائط مرة واحدة بحيث لو قسمت لا يصيب كلامهما شي يمكنه ان يبنى فيه فظاهر
 لتعنته في طلب القسمة والمواعير مرة واحدة بحيث يصيب كلامهما يمكن البناء فيه فلان القاضي لو قسم بقرع
 بينهما ما ورد بما يخبر في قرعة كل منهما ما يلي دأشركه فلا ينفع به فلا تقع القسمة بقية واليه اشار م
 فيما روي عنه هشام انهم حائط بينهما فقال أحدهما أقسم والا تخافني قال لا أقسم بينهما فزعماء ميب
 كلامهما ما يلي دأشركه وبعض المشايخ قالوا لو كان القاضي لا يرى القسمة الا بانراغ لا يستقيم لاس
 وأملوا براها بلا اقراع فيقسمه لو كانت العروة مرة واحدة على وجهه ويحصل نصب كل منهما مما يلي داره
 تنميا للنفعة عليه ما قال ض ٢ ولو مرة واحدة القاضي يجب الا يبنى على كل حال وبه يفتي اذ العروة
 مرة واحدة على وجهه مطالب القسمة طلبها تنمى النفعة عليه فيجوز شره كدأشركه او أرض س مجير
 الا يبنى على قسمة حائط بينهما ما ورد كراجلير بلا فصل العروة وغيرها اه (أقول) يؤخذ من هذا جواب
 سادة الفتوى وهي دأشركه ودأشركه متركه يبنى بين عمر وأرادن بدقسمة أو أخذ حصته منهما من جهة
 داره حيث لا يمكن الاتصال بها الا من داره والدار قابلة للقسمة والمادة لا يمكنه طفاضي قسمة على هذا
 الوجه وان لم يرض عمر وبذلك ولا تلزم القرعة في هذا على أن القرعة ليست واجبة على القاضي غاية ما في
 الباب أنهم قالوا يبنى أن يقرع بينهما تطييبا للقول ما ولا تقول ان يبنى هنا يعني يجب لهما انهم صرحوا
 في قسمهما كتاب بينهما مضمونة لاسما وفيه رفع الضر وعن أحدهما عدم الضرر بالا تحرق أو لم يراجع وفي
 الفصولين الحكم الثاني أراد أحدهما ان يبنى ابتداء بالطلب القسمة أو في الا تحرق عروة الحائط مرة واحدة
 بحيث لو قسمت لأصاب كل واحد منهما ما يمكنه ان يبنى فحاشا له لا يجب على البناء في ذلك شره كدأشركه الا اذا
 ضر دأشركه بتركه ولا ضرر وهنا لو غير مرة فاختلاف المشايخ قبل لا يجب وحين مجبر وهو لا يشبه اذ
 بتركه فيضر دأشركه يتعدل منافع الحائط والباني لا يضرر ببنائه ان يحصل له بدل ما انفق وما لا الثاني
 الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحكم الثالث لو بني أحدهما
 بلا إذن شره كدأشركه هل يرجع على شره كدأشركه شي لا تختلف المشايخ فيه قبل لا يرجع مطلقا وهكذا ذكر في كتاب
 الاقضية وهكذا ذكر الفقيه ابو القاسم رحمه الله تعالى في الزوال عن أصحابه ولو بني مرة واحدة على ما بينا
 لا يرجع لانه غير مضر فيه وان كانت غير مرة يرجع قلت لاحدهما ان يتنعم من البناء ان له ان يقاسم
 أرض الحائط نصفين ولو بني أحدهما لا يرجع على شره كدأشركه له أخذه بالبناء الوجه الثاني لو كان على
 الحائط حوله بان كان عليه جذوع فهو على وجهه أحدهما وهو ما لو كان له ما عليه جذوع وطلب
 أحدهما قسمة عروة الحائط لا يجب شره كدأشركه الا عن رضاهما ولو مرة واحدة على ما بينا اذا تعاقب حق
 كل منهما ما قبل العروة وهو وضع الجذوع على جميع الحائط فلو قسمت بالرضا أحدهما بسقط حقه عما
 حصل لشره كدأشركه بالرضا وله ان يخرق اذا أراد أحدهما البناء أو في الا تحرق ض لا يجب ولو مرة واحدة
 وذ كرشع الاسلام انه لا يجب بلا تفصيل ذكره انه يجب من غير تفصيل وبه يفتي اذ في عدم الجبر تعطيل
 حق شره كدأشركه اذ حق وضع الجذوع على جميع الحائط ولو بني أحدهما بدون إذن شره كدأشركه لو
 عراضة على ما نرى لا يرجع الباني ويكون مظلوما كدأشركه عن مجده وهو الصحيح اذ لا ينافي حق وضع الجذوع
 على جميع الحائط ولا يتوصل اليه الا ببناء جميع الحائط فكان مضر في البناء لا يضرع كدأشركه غير مرة
 فبناء أحدهما اه وفي الهندية هكذا ذكر ان مضاف في نفقائه وبعض ما يختص بالايكون مظلوما واليه
 أشار في كتاب الاقضية وهكذا روي عن اسمعانة في نوادر رحمه الله تعالى وهو لا يصح هكذا في المحيط قال
 صاحب جامع الفصولين اقول مر أن الفتوى على ان شره كدأشركه على البناء ولا يضطر اذ لا يجب وبه يفتي
 تحقيقه فينبغي أن تكون الفتوى على انه متبرع والله تعالى أعلم وان كان بناءه باذنه ايس له أن ينفعه لكن

مطلب لو كانت عروة
 الحائط مرة واحدة تقسم
 بينهما وعلى كلام من
 جهة داره بلا قرعة يجب
 الا تجبه بغير

يرجع عليه بنصف ما أنفق كذا في فتاوى قاضين من أئمة حائظهم ما وعليه بذوع لاحدهما وطلب رب
الجدوع البناء من شريكه لا يجبر عليه ويقال له مالان شتئما اقتسما أرض الحائط ولو شاء رب الجدوع
البناء وأراد الآخر القسمة ينقسم بينهما نصفين الوجه الثاني من هذا الوجه لو لاحدهما عليه حولة وطلب هو
القسمة أو أبي الأشعر يجبر الآخر على حصة كسره وهو الصحيح وبه يبقى ولو أراد ذو الحولة البناء أو أبي الأشعر
فالصحيح أنه يجبر على حصة قيمته ما عليه حولة ولو بني ذو الحولة فحكمه حكم ماله ما عليه حولة فالصحيح أنه
يرجع لما رغبه أنه مضطرب ولو بناء الآخر وعرضا الحائط عريضة كسره فهو متبرع إذا لم يضرب في البناء إذ
لا يجبر به حصة نفسه ثم في كل محل لم يكن الباني متبرعا بأكمله أولها ما عليه حولة كان للباني منع صاحبه من
الارتفاع إلى أن يرد عليه ما أنفق أو قيمة البناء على ما احتلها أو فيه على ما يأتي إن شاء الله تعالى فلو قال صاحبه
أنا لا أمتنع بالبناء هل يرجع الباني قبل لا يرجع وقبل يرجع شجر رب العاوي يرجع على رب السفل قيمة
السفل من البناء أنفق فض يرجع عما أنفق في السفل وأما في الحائط المشترك فيرجع بنصف ما أنفق
واستحسن بعض المتأخرين فقالوا لو بني بأمر القاضى يرجع عما أنفق ولو بني بلا أمر القاضى يرجع بقيمة
البناء لاحدهما بنات وأبي جاره أن يبنى لا يجبر قال ت هو القياس وهو قول علمائنا وقال بعضهم لا بد من
بناء يكون مترا بينهما وبه نأخذ وانما قال أصحابنا أنه لا يجبر لأشبههم كانوا في زمن الإصلاح أمافي زماننا لا بد من
حاجز بينهما حص جدار بين كرمين لرجلي أئمة فاستعدي أحدهما على السامان لما أتى شريكه أن يبنى
فأمر السلطان ببناء أرض المسعدى أن يبنيه على أن يأخذ الآخر منها فله أخذ منه ما أو قال أبو بكر أئمة
جدار بينهما وأحدهما غاب فبناها الحاضر في ملكه من خشب وبقي موضع الحائط على حاله ثم قدم الغائب
فأراد أن يبنى على طرف الحائط مما يلي جاره ويجعل ساحة الحائط إلى ملكه ليس له ذلك ولو أراد أن يبنى
حائطا غاطه كالاول أو يبنى أدق منه في وسط الاس ويدع الفضل من أسه مما يلي ملكه ذلك كذا في جامع
الفصول ومنه في نور العيني لكن قال في الهندية جدار بين رجلين أئمة وأحد الجارين غاب فبني
الحاضر في ملكه جدار من خشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم الغائب وأراد أن يبنى الحائط في
الموضع القديم ومنه في الآخر قال الفقيه أبو بكر أن أراد الذي قدم أن يبنى على موضع طرف الحائط مما يليه
جاء وأن جعل ساحة أس الحائط إلى جانب نفسه ليس له ذلك وإن أراد أن يبنى الحائط كما كان أو أدى منه
وترك الفضل من الجانبين سواء له ذلك كذا في فتاوى قاضين في الحيطان اه (أقول) وهذا أشبه
بالقول ولم يظهر لي ما نقله في جامع الفصول وتبعه في نور العيني وفي جامع الفصولين وقال في جدار بينهما
ولكن منهما عليه حولة فهو الحائط فأراد أحدهما حرقه ليعلمه وأبي الأشعر يبنى أن يقول صريد
الإصلاح لا تخارفع حولتك بأسا وانت وحد ويعلم أنه يريد ردمه في وقت كذا ويشهد على ذلك أبو قلعة
والأدهم رفع الجدار فأسقط حولة لم ضمن فض حائط بينهما وهي وخب سقوطه فأراد أحدهما قرضه
وأبي الأشعر يجبر على نقضه ولو حدهما حائط بينهما فبني أحدهما من بناءه يجبر ولو أئمة لم يجبر ولكنه يبنى
الآخر فيمنعه حتى أخذ نصف ما أنفق لو أنفق بأمر القاضى ونصف قسمة البناء لو أنفق بلا أمر القاضى
انتهى (أقول) قوله لا يجبر صريح في أنه ليس للآخر منعه من البناء لانه غرضه في وصوله إلى حقه فلا يقال
هو تصرف في المشترك ترك فكان ينبغي أن لا يجوز بدون رضا الشريك (وقول) صدقوله وهي لانه لو لم يكن
كذلك لاعتكدهم وبناءه لانه تصرف في المشترك ولا بد وأن يكون معنى قوله ولكنه يبنى أي بغير انقض
المشترك أما لانه لا تصرف في المشترك تأمل رمل في جامع الفصولين برزت قال أبو بكر في جدار
بينهما بيت أحدهما أسفل وبيت الآخر على قدر دراع أو ذراعين فأنهم قال ذو الأعلى الذي الأسفل
أولى حذاء أي ثم يبنى جميعا ليس له ذلك بل يبنيهما جميعا من أسفله إلى أعلاه قال ت ولو بعت أحدهما
أسفله بأربعة أذرع ونحوها قدوم يمكن أن يتخذ بها فصلا حده على ذي الأعلى حتى انتهى إلى محل البت

الآخر لانه كما ملين أسفل وعلو وقيل بينان الكل * قال أبو القاسم في حائطا بينهما عليه لاحدهما غرفة
والآخر سقف يثفهما الحائط من أسفله ورفعاً أعلاه ساطين ثم اتفقا حتى ينفيا فلما بلغ البناء موضع
سقف هذا أي قرب السقف ان يني بعده لا يجبر أن ينفق في ما لا يجره وقال حائط بينهما انهم جانب منه
فظهر أنه ذو طابقين متلاصقين فأراد أحدهما رفع جداره وزعم أن الجدار الباقي يكفي للآخر حتى بينهما
وزعم الآخر أن جداره لو يقع ذاتا قوسى وينهد قوسيه منهما أقر أن الحائط بينهما ما قيل أن يتبين
أنه حائطان فكلهما بينهما وليس لاحدهما أن يحدث في ذلك شيئا إلا باذن الآخر ولو أقر أن كل حائط
لصاحبه فلكل منهما أن يحدث فيه ما أحب * فاضتحت * حائط بين رجلين انهم قد بنياه أحدهما عند غيبة
شريكة قال أبو القاسم ان بنياه بنقض الحائط الاول فهو متبرع ولا يكون له أن يمنع شريكه من الحائط عليه
وان بنياه بلبن أو خشب من قبل نفسه فليس للشريك أن يحسم على الحائط حتى يؤدي نصف قيمة الحائط
* أراد أحدهما أن يفسد جداره وترك وأبى الآخر فقال له صاحبه أنا نضمن لك كل شيء ينهدم لك من
بيتك وضمن ثم نقض الجدار باذن شريكه فأنه يهدم من منزل المصروف له شيء لا يلزم ضمان ذلك وهو بمنزلة
ماله قال رجل لا تخشع من لك ما ملان من مالك لا يلزمه شيء خلاصة * حائط بين اثنين لهما عليه خشب فبنى
أحدهما للباقي أن يمنع الآخر من وضع الخشب على الحائط حتى يعطيه نصف البناء مبنيا * وفي القضية حائط
بين اثنين أراد أحدهما نقضه وأبى الآخر لئلا يخاف سقوطه لا يجبر ولو يخاف من الفضل انه يجبر
فأن هدموا أراد أحدهما أن يني وأبى الآخر لو أس الحائط هر يضامك به بناء حائط في نصيبه بعد القسمة
لا يجبر الشرىك ولو لم يكن يجبر وعليه العتوى وتفسير الجبر أنه ان لم يوافق الشرىك فهو ينفق على العمارة
ويرجع على الشرىك بنصف ما أنفق لو أس الحائط لا يقبل القسمة * وفي تناوى الفضل وله هدموا أبى
أحدهما عن البناء يجبر ولو انهم لا يجبر ولكن يمنع من الاتفاح به ما لم يستوف نصف ما أنفق فيه من أن
فعل ذلك بقضاء القاضي ولو غير قضاء نصف قيمة البناء وانهم قد هدموا أحدهما لا يجبر
الآخر على البناء ولو كان الحائط مهيأ فهدمه أحدهما باذن الآخر لاشك انه يجبر الهادم على البناء ان
أراد الآخر البناء كله هدماء * وعن ابن أبي سلمة لو هدماء على حوله وانهم يهدموا أبى الآخر للمساواة فينبى
أحدهما يمنع الآخر من وضع الجولة حتى يؤدي نصف ما أنفق وان لم يكن عليه حوله لا يجبر على العمارة
ولا يرجع بشئ لانه بمنزلة الشاؤوه إذا أنفق في العمارة بغير اذن صاحبه فإذنه أو بأمر الحاكم
يرجع عليه بنصف ما أنفق وفي البناء ما شترك لو أحدهما غابا فهدم الآخر باذن القاضي أو بلاذنه
لكن يني باذن القاضي فهو كاذن شريك لو حاضر فيرجع عليه بما أنفق لو حضر كذا في نو والعين (أقول)
أما قوله وان لم يكن عليه حوله لا يجبر الخ هذا على جواب المتقدمين وأما على ما تناهوا المتأخرون من أنه
إذا كان له حوم فهو بمنزلة مالو كان له عليه حوله فتأمل وراجع (قوله فلا يسقط باراء) أي عن دفع الجذوع
لان البراء لا يكون في الاعيان بل على القيمة (قوله ولا صلح) بشئ عن الوضع لجهالة مدة الوضع (قوله
ويصح) أي اذا باع الواسع أو الموضوع على حائط داره فلا يشتري حق المطالبة بالرفع وذ كرا لموى أن
المراد بالبيع بيع الحائط الموضوع عليه الجذوع واجازتها (قوله واجازة) أي إذا أجزد منه لاسقط
المطالبة بالرفع بالاجارة (قوله أشبه بمن أحكام الساقط لا يعود) صوابه لا يقبل الاسقاط من الحقوق
ومال يقبله وهو قوله ولذا قال ط ولم أقب عليه وسيأتى للشارح في العارية عن الاشياء من العارية فبها إذا
استعار جدار غيره وضع جذوعه فغوضها ثم باع المبر الجدار ليس المشتري رفعها وقبل نم الاذا شرطه
وقت البيع (ثالث) وبالقبول حزم في الخلاصة والبرازة وغيرهما وكذا فاضتحت من باب ما يدخل في
البيع تبعان الفصل الاول ومثله في الاشياء من العارية لكن فيه أن الشرط اذا كان لا يقتضيه العقل
ولا يلائمه وفيه نفع لاحد المتعاقدين أو لا تخون أهل الاستحقاق ولم تعارف بين الناس يفسد البيع ولو كان

وأما حق المطالبة برفع
جذوع وضعت تعدا فلا
يسقط باراءه ولا صلح وعطو
ويصح واجازة أشباه من
أحكام الساقط لا يعود
فليصلط

متعا وتأكسب نعل على انه يحموه البائع فالباع يصح لعرف تأمل (قوله وذو بيت) يعني اذا كان بيت من دار فيها بيوت كثيرة يدور على البيوت الباقية في يد آخر (قوله في حق ساحتها) بالحالة المهمة هي عرصة في الدار أو بين يديها قال في شرح الطحاوي ولو كان العاقل في يد أحدهما والسفل في يد آخر والساحة في أيهما حاولت يكن لهما بيتة وحلفوا كل منهما يدعى الجميع بترك السفل في يد صاحبهما العلق كذلك والساحة لصاحب السفل وأصاحب العلق في المرور في رواية وفي رواية أخرى الساحة بينهما نصفان اهـ (قوله) ففي أي بينهما نصفين) لانهما استويا في استعمال الساحة في المرور ووضع الامتعة وكسر الحطب ونحو ذلك ولم تكن في يد أحدهما دون الآخر وهما في ذلك سواء فتصنف بينهما كالمر بق لان الترجيع بالقوة لا بالكثرة قال العلامة أبو السعود واعلم أن القسمة على الرؤس في الساحة والثلثه فقرة أحدها القسام والنزاع أي الهواثية المأخوذة طعنا والعاقلة وما يرى من المركب خوف العرق والحرق اهـ (قوله كالمر بق) فانه يستوى فيها صاحب البيت وصاحب المنزل وصاحب النار اتفاقا وصاحب بيت وصاحب بيوت قال في القنينة الطريق يقسم على عدد الرؤس لا شذو ساحة الاملاك اذا لم يعلم قدر الانصاف وفي الشرب متى جعل قدر الانصاف يقسم على قدر الاملاك لا الرؤس اهـ واعتراض أن البيوت الكبيرة تجتمع عادة فاما كثيرا بالنسبة الى البيت الواحد فيكون احتياجهم الى شحوا التوضي أن كثر وقوعه في أن يرح صاحبها ولا أقل أن يساوى (أقول) المسئلة من مسائل الجامع الصغير والمجتهدين بعقل عن مثل هذه الملاحظة فالأمر علينا أن نلاحظ وجه الاستنباط وفاهنا أنه ثبت في أصولهم أن الترجيع لا يقع بكثرة العاقل فتفرع عليه مسائل جمة منها هذه المسئلة ومنها سئلة أنه لا يرح صاحب الجراحات على صاحب جراحة واحدة فانه اذا مات الجرح يجب انقصاص ما بهما في العمد والدية نصفين في الخطأ حاشا لم يعتبر واحد اعداد الجراحات مع امكان اعتبار تقسيم الدية عليها فكذا الميراث وتعدد البيوت في تقسيم الساحة علم افضل لأن يرح صاحبها ويحكم بكل الساحة له سوى حق المرور لصاحب البيت نذر (قوله بخلاف الشرب) لان الشرب يتباح الى اله لاجل سقى الارض فعند كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر الاراضي منح وفي الثالث حشر من العزازة دار فيها عشرة ابيان لرجل وبيت واحد لرجل تنازع في الساحة أو ثوب في يد رجل وطرف منه في يد آخر تنازع فيه فذلك بينهما نصفان ولا يعتبر بفضل اليد كالا اعتبار الفضل الشهود بل طالع الترجيع بكثرة الأدلة اهـ وبه علم أن ذلك حيث جهل أصل الملك أم لو علم كذا كانت الدار المذكورة كلها لرجل ثم مات عن اولاد فقته هو البيوت منها فاق الساحة بينهم على قدر البيوت (قوله يقدر بالارض بقدر ساحتها) فعند كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر بالارض بخلاف الانقاع فانه لا يختلف باختلاف الاملاك كالمرور في الطريق زيلعي (قوله برهنا أي الخراج الح) أي ان لكل يدافها ولعل معانها انها كانت في أيديهما لانهما في حالة الدهوى خارجان وعبارة الشارح هنا تبع فيها الدور والمنع وعبارة الزيلعي كغيرها تفدأتم ساذوا وفي الفصولين خ ادعى كل منهما أنه له وفي يده كمرجوح في الأصل أن على كل منهما سهم البيت والناظرين اذ كل منهما مقر بتوجه الخصومة عليه لما ادعى البدل لنفسه فلو برهن أحدهما حكمه بالبدل وبصير مدعى عليه والا تحرم دعوا لوبرهنا يجعل المدعى في يدهما التساوي بهما في اثبات البسود في دعوى المالك في القمار لتسليم الاعلى ذي البسود ودعوى البدل تقبل على غير ذي البدل بان عدا ذلك العير في البدل فيجعل مدعى بالبدل مدعى صودا ومدعى بالمالك تبعاه اهـ وفي الكفاية وذكر التبر تاتى فان طلب كل واحد من صاحبه ما هي في يد صاحب كل واحد منهما ما هي في يد صاحبه على الثبات فان حالف بعض بالبدل لم يبرأ من كل عن دعوى صاحبه وتوقف الدار على أن يظهر الحال فان تكللت على لكل بالانصاف الذي في يد صاحبه معوان تكلل أحدهما قضى عليه بكذا للعالم نصفه الذي كان في يده ونصفه الذي كان في يد صاحبه بسكوه وان كانت الدار في يد ثالث لم ينزع عن يده لان تكوله ليس بمجة في حق الثالث اهـ وعلم أن الخراجين قيد

(وذو بيت من دار) فيها
بيوت كثيرة (كذي بيوت)
منها (في حق ساحتها) فهي
بينهما نصفين) كالطريق
(بخلاف الشرب) اذا
تنازعا فيه (فانه يقدر
بالارض) بقدر ساحتها
(برهنا) أي الخراج (على
يد) لكل منهما (في أرض)

التي في الأولى حذفه **(قوله)** قضى بينهما اقتصراف لان الدين غير مشاهد فلتعذر احطارها والدين ثبت
 ما عاب عن علم القاضي دور وفيه اشارة الى أن البسلا تثبت في العقار بالتصادق وكذا بالتكسول عن اليقين
 لاحتمال أنهم في غيرهما وان ادعى انهم في يد أحدهما فكذلك لانهم ما يمكن أنهما تواضعا على ذلك ط
 وأشار الى انه لو طلبا القسمة لم يقسم بينهما ما لم يبرهنوا على الملك قبل هذا بالاتفاق وقيل هذا عند أبي حنيفة
 وجهه تعالى وعندهما يقسم بينهما كما في الشروح **(قوله)** بان لبن أو بني ولبن يشهد الباء أي ضرب فيها
 لبنا وهو الطوب التيء بخلاف المشوي فإنه آخر **(قوله)** قضى بيده لوجود تصرفه لان التمكن من هذه
 الاشياء دليل على أنها في يده ويحل ذلك اذا لم يقم الآخر بها كما لا يخفى زباني **(قوله)** لان ما ثبت في زمان
 يحكم بمقتاه فشهداتهم تثبت الملك في الحال والماضى **(قوله)** فالقول به فلا تقبل دعوى أحد عليه أنه عبده
 عند انكاره الابينة اه هرر وهذا لان الاصل ان يكون لكل انسان يد في نفسه ابانة لمضى الكرامة
 اذ كونه في يد غيره دليل الاثبات نوع فقام يد على نفسه لا تثبت يد الغير عليه لثاني بين الدين حوى **(قوله)**
 قضى به لدى اليد لا يقال الاقرار بالرق من المفاوض يعتبر من المعنى لا نقول لم يثبت بقوله بل يدعى
 اليد لعدم المعارض ولأنه من المفاوض لا مكان التداول بعده يدعى الحرية ولا يقال الاصل في الاذى
 الحرية فلا تقبل الدعوى بلا بدس وكونه في يد لا واجب قبول قوله عليه كالاقتضاء لا يقبل قول الملقط انه
 عبده وان كان في يد لا نقول اذا اعترض على الاصل دليل خلافه بطا وثبتوا لرد دليل الملك ولا نسلم
 أن اللقط اذا عاب عن نفسه واقربا في يتالف في الحكم وان لم يعرف ليس في يد الملقط من كل وجه لانه أمين
 زباني منه صا حوى **(قوله)** كن لا يعبر عن نفسه مفهوم من به **(قوله)** لاقراره بعدم يده حيث اقر على
 نفسه بالملك وثبتت رتبته يدعى ذى اليد الداخلية عن المعارض لا باقراره فكان ملكا في يده كالتفويض
 ومن لا يعبر بمزلة المتاع فلا يقبل قوله ان آخر لكن هنا بدت صرح به عند فلان يكون مقرا بما لا يقرب فلا
 يسرى اقراره على الغير بخلاف ما لا يمكن يده احدث يصح اقراره لانه يستند في نفسه تأمل
(قوله) لا يمنع صحة الدعوى لاسما وقد صدر الاقرار الاول حال عدم التكليف (فروع) وحى ما بينهما
 في بيت لهما انخررت كاهن صارت مصرية لم يحسب على العمار وقسم الارض بينهما ما اطلبهما
 أو بطلب أحدهما ولو فاقعة شتاها أو ادائها الا أنه ذهب شئ منها بحسب الشرع على أن بهر مع الآخر
 ولو عسر اقبل لشرى كانه نفق أنشئت شت يكون نصفه ديناهي شرى كك وكذا الحما لم صا حوى اعقسم
 الارض بينهما ولو تلف شئ منه بحسب الاتي على عمارته ن عن م في جام بينهما انهم ببيت منه وأحتاج
 الى قدر ومرة متواي أحدهما لا يخبرو يقال لا تخوان شت فانه أنت وخذ من غلته فتقبل ثم تستويان
 ط من بعض المتأخر بل واني أحدهما فالقاضي يخرج الجاهل من أي جماعا يؤخره ثم يعمره فبأخذ نفقته
 من آخره كذا في جامع الفضولين وفي الخامسة من باب الخطان دارين وجاين انهم سمعت أو بيت بين وجاين
 انهم قدم فبناه أحدهما لا يرجع هو على شرى كيه شئ لان الدار تحتل القسمة فاذا أمكنه أن يقسم يكون
 متبرعا في البناء والبيت كذلك اذا كان كبيرا تحتل القسمة وكذلك الجاهل اذا خرب وصار ساحة وكذلك
 البئر وأدبه اذا امتلا من الحما فله ان يطلب شرى كيه بالبناء فاذا لم يطلبه وأصله ما هو فحقا كان متبرعا اه
 ومفاد هذا ان الدار لو كانت صغيرة لا تخن قسمتها أنه لا يكون متبرعا لانه حثث فيكون مضطر الى البناء
 ليتوصل الى الانتفاع بملكه بخلاف ما اذا كانت كبيرة لانه يمكنه أن يقسم حصته منها ثم يبنى في حصته فاذا بنى
 قبل القسمة لم يكن مضطرا فيكون متبرعا ولو اقاد الجاهل بما اذا خرب وصار ساحة لانه حثث فيكون قسمته فاذا
 لم يقسم يكون متبرعا لكن في البئر ينبغي أن لا يكون متبرعا لكونه بما لا يقسم انك أشار صاحب الخامسة
 الى الفرق بانه ان يطلب شرى كيه بالبناء أي فيجبر شرى كيه عليه كخص به غير ما اذا أجبر لم يكن الا آخر
 مضطر اصار ٣ الاصل ان ما مضرا الى بناءه بان كان بما لا يقسم أو بما لا يحسب الشرع على بناءه فبناه

قضى بينهما) فتتصف

(ولو برهن عليه) أى على

اليد (أحدهما أو كان

تصرف فيها) بان لبن أو بني

(قضى بيده) لوجود تصرفه

(ادعى الملك في الحال وشهد

الشهود أن هذا العين كان

ملكه تقبل) لان ما ثبت في

زمان يحكم بمقتاه بمال لم يوجد

المزبور (صبي يعبر عن

نفسه) أى يقبل ما يقول

(قال أنا حر فاقوله) لانه

في يد نفسه كالبائع (فان

قال أنا عبد فلان) لغير ذى

اليد (قضى به) لدى اليد

كن لا يعبر عن نفسه لاقراره

بعدم يده (فلو كبروا دعى

الحرية لتسمع مع البرهان)

لما تقر أن التناقص في

دعوى الحرية لا يمنع صحة

الدعوى

٣ مطلب الاصل أن ما

اضطر الى بناءه بما لا يقسم

لا يكون متبرعا

أحدهما لم يكن مشربا على الإفهم ومع ذلك استشكل هذا في جامع المصنوعين بأن من له حجة على ساطع
لوبيي الحائط يرجع لأنه مضطرا لا يتوصل إليه إلا مع أن الشريك مجبرا أيضا كالبرقيني أن يحد
بكمهم ما تم قالوا لتحقيق أن الاضطراب ثبت في الجبر صاحب كاسبي عيني ٣ أن يدور التبرع
والرجوع على الجبر ودمه إلى أن قال وهذا يتخلص من التبرع في هذا الباب من الاضطراب
وبرسلك إلى الصواب لكن عبارة الخلاصة التي ذكرها المؤلف تدل على أن للقاضي أن يأمر ببناء الدار
فإن كان كذلك لم يكن مضطرا إلى البناء إذ في شريكه لا يمكن استئذان القاضي وقد يجب بيان للقاضي ذلك
إذا كان الشريك غائبا مثلا لأنه جازئ لا يمكن طلب البناء من هؤلاء القسمة مع ما حاصل أنه إذا كانت الدار
تحتل القسمة فإن أدن له شريكه وبالأقسامه وأما عابه ثم في حصته فإن لم يكن استئذان بيني بأذن
القاضي وفيما عدا ذلك فهو متعلق وذ كرسيدى أو الدرجة والله تعالى في كتاب القسمة من تتقنه فإن في غير
محتول القسمة للطالب أن يبنى ثم يرحم أو يخذل من اتفاق في البناء من الغلوز كرهناك عن الاشياء أنه
يرجع بما أتفق لوبيي بأمر قاض والأقسمة البناء أو هذا هو المراد كذا في الوهانية لكن
هذا التفصيل اتخذ كره في السفلى إذا لم يرد وعبارة الاشياء مطلقه والذي يظهر الاطلاق أنه ذرق يظهر
فخصي ذلك في كل ما يضطر به أحدهم إلى البناء كالسفل والحداد والرحى وأسام والديب والدار العذرة

مطلب التبرع والرجوع
دائرة على الجرد ودمه

الدعوة نوعان دعوة استيلاء وهو أن يكون أصل العلق في ملك المدعى ودعوة تحرير

(بَابُ دَعْوَى الْإِسْبَ)

حقه التقديري بالقرى التي أنه دعوى الابن لا أن دعوى المالك كانت كثيرة التفرع والافراز فلهذا اهتمنا والدعوة الى العلم بالغير وفي التمسك بالكسور وقبعكس وأما بالحر فقبالصمغية (قوله الدعوة فورا) وأذا فوالسعد فثلاثة وهي دعوة مشتهرة هي دعوة الاسر والامة فانه ثبت منه النسب وان لم يثبت به بشرط أن تكون الامة في ذلك زمن حين العلم بالحق في الدعوة (قوله) وهذان يكون أصل العلم في ذلك الموضع أي حقة أو سكا كذا أو طر حارة منه فلهذا فادعاه انه ثبت ما كسبه فوالد ثبت به الولد

ويضمن قيمته والولد كاتمم وحينئذ فيكون النوع الثاني على قسمين دعوة الملك ودعوة شبيه الملك فتبني الدعوة نوعين لا ثلاثة لكن الاتفاق في جعلها ثلاثة كما قدمناه من أي السعد **(قوله وهو بخلافه)** بأن لا يكون العلق في ملك المدعى **(قوله واستنادها الوقت العلق)** صلت على عاقل قال في الضرر والاولى اولي لانها اسبق لاستنادها حاجي وأنت باعتبار المعنى **(قوله مبيعة)** ولو بيع باعتبار البائع والمشتري أو لهما في وقت الولادة حموي والظاهر انه على قوله ما لا اذنة الحيا عند ثلاثة أيام ط **(قوله ولدت لاقل من ستة أشهر)** أعاد أنهم ما تنفقا على المدّة والافنى الترخاضية عن الكفاي قال البائع بعته منك منذ شهر والواقعي وقال المشتري بعته مني لا أكثر من ستة أشهر والولد ليس منك فاقول للمشتري بالاتفاق فان أقاما البينة فالبينة للمشتري أيضا عند أي يوسف وعند محمد للبائع وسد كره الشارح بقوله ولو تنازعا الخ وقيد بدعوى البائع اذ لو ادعاه ابنه وكذبه المشتري صدقه البائع أو لا فدعوى به باطله ونعاهم فيها **(قوله فادعاه البائع)** أي ولو أكثر من واحد قهستاني والاداء بالفاء يفيد أن دعوى به قبل الولاد متوقفة فان ولدت حيا ثبتت والا فلا كفي الاختيار وبالزم البائع ان الامتو كانت بين جماعة فشرها أحدهم فولدت فادعوه جميعا ثبت منهم عند مدعى وخصاه باثنين والا فلا كفي النظم وبالأطلاق انه لو لم يصدق المشتري البائع وقال لم يكن العلق عندك كان القول للبائع بشهادة الظاهر فان برهن أحدهما فيبتغيان برهنا فبينة المشتري عند الثاني وبينة البائع عند الثالث كافي المنية شرح الملتقي **(قوله ثبت نسبه)** صدقه المشتري أولا كما في غرر الافكار وأطلق في البائع فشمهل المسلم والذمي والحر والمكاتب كذا وأيته معزول الاختيار وشرط أبو السعود أن لا يسبقه المشتري في الدعوى **(قوله استعنا)** أي لا قاسم الا بيه اقرا به بأنها أمة فبغير منقضاء القياس ان لا يشترط به قال زفر والشافعي لان بيعه اقرا أو كملت وجه الاستحسانه تناقض في محل الخطاء فيعتقر لان السبب يمتنع على العلق وفيمن الخفاء لا يخفى ونظيره المختلة تدعى الطلاق وترى بد الرجوع بالبدل مدعية أنه طلقها قبل الخلع نسمع دعواها وان كانت متناقضة كما قدمناه لان اقدمها على الخلع كالقراو بقيام العصة لكن لما كان التناقض في محل الخطاء جعل عفو الان الزوج يستقل بالطلاق فادله طلق ولم يعلم فاذا أقامت البينة على الطلاق قبلت **(قوله لما وقع الخ)** قال في الخ ولنا ان مبنى النسب فيه على الخفاء فيقضي فيه التناقض فتقبل دعوى انه اذ تنق بالعلق في ملكه بالولادة لا لاول فانه كالبينة العادلة في اثبات النسب من هذا الظاهر عدم الزمان لو أمر السبب على الخطاء وقد يظن المرء ان العلق ليس منه ثم يظهر انه منه فكان عدو في اسقاط اعتبار التناقض اه **(قوله واذا صحت)** أي الدعوى **(قوله فيقمع البيع)** لعدم جواز بيع أم الولد **(قوله ويرد الثمن)** لان سلامة الثمن مبنية على سلامة المبيع **(قوله ولكن اذا ادعاه المشتري الخ)** قال العلامة أبو السعود في سلبه على مسكن والحاصل ان البائع اذا ادعى ولدا لمبيعة فلا يحل اما أن يخفى به لاقل من ستة أشهر أم لا والثاني لا يخلو ما أن يخفى به لاقل من سنتين أم لا ثم ذلك لا يخلو ما أن يصدقه المشتري في الدعوى أم لا وكل ذلك لا يخلو ما أن يسبقه المشتري في الدعوى أم لا بأن ادعاهم البائع أو بعده ولم يدع أصلا وكل ذلك لا يخلو ما أن يكون الولد المدعى بنسبه حيا أو ميتا ولا لاول لا يخلو ما أن يقع المشتري به مالا يمكن نقضه كالعتق والتدبير أو ما يمكن كالبيع والمكاتب والرهن والاجارة والهبه أم لا وكذلك الام في هذا التقسيم اما أن تكون وقت الدعوى حية أو ميتة فان كانت حية فاما أن يكون المشتري أوقع بها مالا يمكن نقضه وهو العتق والتدبير أو يمكن وهو البيع والمكاتب والرهن والاجارة والهبه والترويع اذ عرف هذا فنقول اذا ادعى البائع ولدا لمبيعة ينظر اذا جاءته به لاقل من ستة أشهر وهو حي لم يصف بالعقب أو التدبير ولم يسبقه المشتري في الدعوى ثبت النسخ من البائع مطلقا صدق المشتري أم لا لا للتيسيد بالحياة لا احتراز عن الوفاة حيث لا يثبت نسبه لان الحقوق لا تثبت لميت ابتداء ولا عليه والتقييد بعدم اتصافه بالعقب أو التدبير لا احتراز عما اذا كان الولد عند الدعوى عتيقا أو مدبرا بأن اعتقه المشتري أو دبره حيث

وهو بخلافه والاول أقوى
لسبقه واستنادها لوقت
العلق واقتصار دعوى
القهر برعلى الحال ويستضع
(مبيعة ولدت لاقل من ستة
أشهر منذ بيعت فادعاه
البائع ثبت نسبه) منه
استحسانا لعلقها في ملكه
ومبنى النسب على الخفاء
فيقضي فيه التناقض (و) اذا
صحت استندت في صارت أم
ولده فيقمع البيع ويرد
الثمن (و) لكن اذا ادعاه
المشتري

لا يثبت نسبه اطلاقاً بثبوت نسبه يستلزم نقض عقده أو تدبيره وكل من مابعد وقوعه لا ينقض بخلاف ما إذا ادعى نسبه بعد أن باع الماشري أو كاتبه أو ورثه أو ورثه أو آخر حيث يثبت نسبه ونقض هذه التصرفات والتقييد به يعلم سبق المشتري البائع في الدعوة لا احترازاً عما إذا ادعاه قبله فان النسب منه يثبت ولا يتصور بعده بثبوت النسب من البائع بخلاف ما إذا ادعاه معه أو قبله حدث لا تعتبر دعوة المشتري مع دعوة البائع لان دعوة البائع أقوى لاستدادهما في وقت العلق بخلاف دعوى المشتري فانها تقتصر ولا تستند لهم كون العلق في ملكه فغير قين ما إذا ادعاه بعد موته أو عقده أو تدبيره وبين ما إذا ادعاه بعد كتابته أو ورثه أو نحو ذلك في الثاني يثبت النسب لافي الاول بخلاف ما إذا ادعاه بعد موت أمه أو عقدها أو تدبيرها حيث لا يفرق الحال في ثبوت النسب بين موته أو عقدها أو تدبيرها وبين كتابتها أو اجازتها أو تزويجها ونحو ذلك مما سبق الكلام عليه بل يثبت نسب ولها بالدعوة مطلقاً ولا يمنع منه ثبوت هذه الاوصاف لانه غير أنه في الوجه الاول أهني الموت وأخويه لا يثبت لها أمومية الولد أمافي الموت فلما سبق من أن المثلث لا يثبت له الحقوق ابتداء لعله وأما في العلق ونحوه فلا يثبت ثبوت أمومية الولد لها سـ تلم نقض المعتقد وهو بعد وقوعه لا ينقض في الوجه الثاني أعني الكتابة وأخواتها يثبت لها أمومية الولد التابعة لثبوت نسب الولد لعدم المانع لان الكتابة ونحوها تنقض ضمن ثبوت الاستيلاء لها هذا كما إذا ادعى نسبها لخال أمها فقد جاءت به لاق من ستة أشهر فان طاعتها لا كثر ردت دعواه لأن يصدق المشتري فان صدق ثبتت منه النسب وسواء طاعتها به لاق من سنتين أو لا كثر منها ما وهل يثبت لأمه الاستيلاء في نقض البيع و برد الثمن أم لان طاعتها به لاق من سنتين ينتقض البيع ويثبت لها الاستيلاء فتصير أم ولده البائع و برد الثمن والافلا (قوله قبله) أي قبل ادعاء البائع (قوله لوجود ملكه) وهو الجور والدعوى الاثرية يجوز اعاقته واعتراف أمه (قوله وأهنيها) بالرقم عطف على فاعل ثبت ح وهذا الوجه لالحال المساق في الاستيلاء لوزن بامه قولت فملكها لم تقصر أم ولده وان ملك الولد علق عليه ومن فيه متناستولسار به أحد أبويه وقال فثبتت حالها في فلان نسب وان ملكه علق عليه قال الشارح فتعوان مطلقاً أمه لا تصير أم ولده لعدم ثبوت نسبه (قوله باقراره) ثم لا تصح دعوى البائع بعده لاستيلاء الولد لثبوت نسبه من المشتري ولانه لا يحتمل الإبطال بل يلقى (قوله وتقبل بحال الخ) أي جلاله على الصلاح فانه حيث لم يكن تحتمل فتركها مع صحيح والا فبفساد وكلاهما يثبت به النسب ومع كل فدعوة البائع مقدمة لان ملكه وقت العلق بحقق ومثلث المشتري مفروض ولا يعارضه تأمل ولم يذكر في الخبر ولا في غيره اللفظة قليل (قوله لان دعواه تحرير) على انه لما ثبت نسبه من البائع بطل البيع فلم يدخل في مثلث المشتري فهو كاجني على المقدس قال طه فانها دعوة استيلاء أيضاً لان قيل انما يدعو تحرير بعد دعوة البائع (قوله) وكذا يثبت من البائع لولد ادعاه بعد موت الأم) أي وقد ولدت لاق من ستة أشهر وذلك لان الولد هو الاصل في السب وبذلك تضاف اليه ويقال أم الولد والاصافة الى النبي مارة واصافة المضاف اليه ولا يثبت نسبه منه الحرية الاثرية الى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اعتقه وارثه قاله حين قبل له وقد ولدت مارية القبطية ابراهيم من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الاتعقها قال انما يباحق الحرية وله حقيقة الحرية والحقيقة الاولى من الحق يستتبع الادنى ولا يضره فوان التسب (قوله بخلاف موت الولد) أي دون لام ولات الاصل وهو الوالد أي قد ولدت لدون الاقل فلا يثبت الاستيلاء في الام لقوات الاصل لانه استعنى بالموت عن النسب وكان الاولى للشارح التعليل بالاصطعاع كما لا يخفى فتدبر وقالوا لو الولد غير ثبوت النسب فيه لان الحقوق لا تثبت لأمه ولا عليه كما سبق وإذا لم يثبت النسب لم يثبت الاستيلاء لانه فرع النسب وكاتب الام بحالها الثاني (قوله ويسترد المشتري كل الثمن) لانه ثبت ان باع أم ولده وباليها عبر بمقومة عنده في العقد والاصب فلا يضمنه المشتري وعندهما مقومة فيه بينهما هدية (قوله ولو فالاصح) أي لو لم يبق ما ولا يرخصه الام لانها مقومة عندهما فتضمن

قوله ثبت نسبه (منه)
لوجود ملكه وأمنها باقراره
وقبل يعمل على أنه نسبه
ثم استولدها ثم اشتراها
(ولو ادعاه مع) أي مع ادعاء
البائع (أو بعده) لان
دعواه تحرير والبائع
استيلاء فكان أقوى بخاص
(وكذا) يثبت من البائع
(لو ادعاه بعد موت الأم)
بخلاف موت الولد لقوات
الأصل (وإن شئت) البائع
بعد موت أمه (ويسترد
المشتري كل الثمن) وقالوا

صحته

بالغصب والعقد فيمنعها المشتري فإذا رد الولد ونهى يوجب على البائع رد حصته ماسلمه وهو الولد كذا لا يجتمع
 البطل والمبدل في ملكه ولا يوجب رد حصته الأم قال الزبيعي هكذا ذكروا الحكم على قوله ما وكان ينبغي أن
 يراد بالبائع جميع الثمن عندهما أيضاً ثم رجع بقية الأم لانه لما ثبت نسب الولد منه تبين انه باع أم ولد وهو يبيع
 أم الولد فيرجع جميع الأجزاء ولا يوجب فيه الثمن ولا يكون لأجزاء المبيع منه حصص على كل واحد من
 المتعاقدين وما أفضيه ان كان بائناً والا فله اه قال المقدسي لعل مرادهم ما ذكره بناء على ان الغالب
 تساوى الثمن والقيمة اه (قوله واعتاقهما أي اعتاق المشتري الأم والولد) الواو بمعنى الواحدة والجمع
 (قوله كونهما) حتى لو اعتق الأم لا الولد فادعى البائع انه ابنه صحت دعواه وثبت نسبته منه ولو اعتق الولد
 لا الأم لم تصح دعواه لا في حق الولد ولا في حق الأم كالموت أما الأول فلا نهان صحت بمسائل اعتاقه والعق
 بعد وقوعه لا يحتمل البطلان وأما الثاني فلا نهان يبيع له فإذا لم تصح في حق الأصل لم تصح في حق التبع ضرورة
 اه من قوله أما الأول أي عدم حصته في حق الولد وقوله وأما الثاني أي عدم حصته م في حق الأم
 وبشكل على قوله والعق بعد وقوعه اه أي نحو ما سأتى متنا في قوله باع أحد التوأمين إلى أن قال وبطل
 عتق المشتري قال في المنع لان الذي عنده ظهره حر الأصل وقال الشارح بصر فوقعه وحرية الأصل فكذا
 يقال هنا فينبغي أن تصح دعواه بعد الاعتاق لأنه ظهر أنه اعتق حر الأصل فلم يصح اعتاقه تأمل وأجاب عنه
 العيني تبعاً للزبيعي بأنه لو بطل فيه بطل مقصود الاجل لدعوة البائع وأنه لا يجوز وفي مسئلة التوأمين ثبتت
 الحرية في الذي لم يبيع ثم يعودى إلى آخره ضماناً لانه لا يسجل أن يختلفا من ماء واحد وأحداهما حر والأخر
 رقيق وكهم من شئ ثبت ضماناً وان لم يثبت مقصود اه فان قلت تحرر المشتري تبين انه وقع في غير ما ملكه
 لانه اعتق حر الأصل فلم يصح عتقه بحجابه انه اعتق ملكه في وقت لا ينافيه فيه أحد نفذ صفة وثبت ولاؤه وكل
 من الولاد الاعتاق لا يحتمل النقص وينبثق ذلك صواب البائع مكد باشر على ادعائه فلم تصح دعواه وتبين صحة
 عتق المشتري (قوله لانه أيضاً لا يحتمل الإبطال) لثبوت بعض آثار الحرية كمنع التخليد للغير منع ويرد
 عليه ما ورد على ما قبله وعلم جوابه بما مر من العيني والأولى أن يقولوا اعتاقهما ولو يبرهما كونهما إذا
 لا يظهر ما ذكر في تشبيه الاعتاق بالموت ثم تشبيه التدبير بالاعتاق تأمل (قوله ويرد حصته اعتاقاً) أي فبإذا
 اعتق المشتري الأم أو غيرها فقط دون الولد فيقسم الثمن على قيمة الأم وقيمة الولد فأصاب الولد رده وما
 أصاب الأم لا يردده وتعتبر قيمة الأم يوم القبض وقيمة الولد يوم الولادة لانهم ادخلت في ضمانه بالقبض ومساو له
 قيمة بالولادة فتعبر بالقيمة بذلك كافي صدور الشريعة والشرع بتلاية (قوله وكذا حصتها أيضاً) أخفى التدبير
 والاعتاق وأما في الموت فبر حصتها أيضاً عند أبي حنيفة فوجه انه تعالى قولاً واحداً كما يدل عليه كلام النور
 قال وفيما إذا اعتق المشتري الأم أو غيرها رد البائع على المشتري حصته من الثمن عندهما وعند رذكل
 الثمن في المصحح كافي الموت كذا في الهداية ح فصاروا لخاص من هذا أن البائع رد كل الثمن وهو حصته
 الأم وحصته الولد في الموت والعق عند الإمام وبرد حصته الولد فقط فيهما عندهما على ما في الكافي يرد
 حصته فقط في الاعتاق عند الإمام كقولهما (قوله على المصحح من مذهب الإمام) لان أم الولد لا قيمة لها
 عنده ولا تضمن بالعقد فيؤخذ بزعمه (قوله وله في النور والمنع عن الهداية) قال في النور وذكري
 المبسوط برد حصته من الثمن لأحسبها بالانقضاء وفرفر على هذا بين الموت والعق بان القاضي كذب البائع
 فيما زعم حيث جعله معقن المشتري فيلزم زعمه ولم يوجد التكذيب في كل الموت فيؤخذ بزعمه فيسترد
 حصتها كذا في الكافي اه لكن رجح في الزبيعي كلام المبسوط وجعله هو الرواية فقال بعد نقل التصحيح
 عن الهداية وهو بخالف الرواية وكيف يقال يسترد جميع الثمن والبيع لم يعال في الجارية حيث لم يطل
 اعتاقه بل برد حصته الولد فقط بان يقسم الثمن على قيمتهما يعتبر قيمة الأم يوم القبض لانهم ادخلت في ضمانه
 بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة لانه صار له القيمة بالولادة فتعتبر قيمته عند ذلك اه وقدمنا مقرراً بإفلا

أي حصته دعواه اه منه

(واعتاقهما) أي اعتاق
 المشتري الأم والولد
 (كونهما) في الحكم
 (والدبير كاعتاق) لانه
 أيضاً لا يحتمل الإبطال
 ويرد حصته اعتاقاً ملحق
 وقبره وكذا حصته أيضاً
 على المصحح من مذهب الإمام
 كافي القهستاني والبرهان
 ونقله في النور والمنع عن
 الهداية

تفعل عنه (قوله على خلاف ما في الكافي عن الميسوط) من أنه لا يرد حصته عنده أيضا وقد تقدم ذلك (قوله)
وقيل لا يرد حصته في الاتفاق (هو المسمى بالتقدم وهذا من تسمية عبارة الواجب فلا يعترض بأنه مكرر
لأنه عين ما في الميسوط (قوله لا كثر من حواين) مشهورة تمام الحواين اذ لم يوجد اتصال العاقل بملكه يقينا
وهو الشاهد والخطبة مشهورة بالية (قوله ثبت النسب بتصديقه) اذ عدم ثبوته لرعاية حقهما وان صدقوا
ذلك المانع ولم يفسد بل ينع بان العاقل ليس في ملكه فلا تثبت حقيقة العلق ولا حق له اذ لا دعوة تقرر
وغير المالك ليس من أهله قال في التاتارية وان ادعاه المشتري وحده صح وانك دعوة استبدال وان ادعياه
معاً أو سبق أحدهما صح دعوة المشتري لا البائع (قوله على المعنى المعنى) أي أنها كانت زوجة وأنت
منه بولد وأنت أم ولده باللعن الاصطلاحي وهي من استولى لها في ملكه لما تقدم من ثبوت انما في نصير
ملكه والحاصل ان الاستبدال يصح في غير الملك بل لو ملكها بعد ذلك لصافى بعد ذلك أم ولد شرعاً أيضاً
(قوله سكاها) أي يجعل في لونه وجهاً باها المشتري والا كان زوا به على الولد حكم ولادة العبر المسكوبة
فيكون للمشتري والنسب ثابتهن البائع وفي التاتارية لا يبق الولد بعد ابيه ولا كذا حتى اذا علم لانه
تصادقهما ان الولد ليس السائق لا يثبت كون العاقل في ملكه لان المانع لا يدعي ذلك وكيف يدعي والولد
لا يبق في البطن أكثر من سبعة فمكان ما ذكره من ذلك البائع والامام ثبت العلق في ملك المانع لا يثبت
حقيقة العلق للولد ولا حق العلق لامة ولا يظهر بطلان البيع ودعوة السائق مع ادعاه دعوة غير وغير المالك
ليس باهل لها اه (قوله جلالا سره على الصلاح) علة لقوله سكاها أي هو ولد نكاح لا زنا جلالا
والحاصل له ولد ولد لا كثر من سبعة من وقت الدعوى ودعوة البائع الاداء صدقة المشتري وثبت
النسب به ويجعل ان المانع استولى بها حكم السكاها جلالا سره على الصلاح وبق الولد بعد
المشتري ولا تصير الام أم ولد للبائع كذا دأله اعني آحوان تصادقهما ان الولد من السائق لا يثبت كون
العاقل في ملكه لان المانع لا يدعي ذلك وكيف يدعي والولد لا يبق في طن أمه أكثر من سبعة فمكان ما ذكره
زواله من المانع والامام يثبت له ولد في ملكه المانع في حقيقة العلق للولد ولا حق العلق لامة ولا يظهر
بطلان البيع ودعوة السائق مع ادعاه دعوة غير وغير المالك ليس باهل لها جلالا سره على الصلاح
ادعاه دعوة البائع على المعنى المعنى السكاها جلالا سره على الصلاح وبق الولد بعد
دلت عليه (قوله جلالا سره على الصلاح) علة لقوله سكاها أي هو ولد نكاح لا زنا جلالا
والحاصل له ولد ولد لا كثر من سبعة من وقت الدعوى ودعوة البائع الاداء صدقة المشتري وثبت
النسب به ويجعل ان المانع استولى بها حكم السكاها جلالا سره على الصلاح وبق الولد بعد
المشتري ولا تصير الام أم ولد للبائع كذا دأله اعني آحوان تصادقهما ان الولد من السائق لا يثبت كون
العاقل في ملكه لان المانع لا يدعي ذلك وكيف يدعي والولد لا يبق في طن أمه أكثر من سبعة فمكان ما ذكره
زواله من المانع والامام يثبت له ولد في ملكه المانع في حقيقة العلق للولد ولا حق العلق لامة ولا يظهر
بطلان البيع ودعوة السائق مع ادعاه دعوة غير وغير المالك ليس باهل لها جلالا سره على الصلاح
ادعاه دعوة البائع على المعنى المعنى السكاها جلالا سره على الصلاح وبق الولد بعد

على خلاف ما في الكافي عن
الميسوط وعبارة الواجب
وان ادعاه بعد عتقها أو
موتها ثبت منه وعليه رد
الثمن واكتفاء برده
وقيل لا يرد حصته في الاتفاق
بالاتفاق اه عليه لفظ (ولو
ولدت) الامعة المذكورة
(لا كثر من حواين من وقت
البيع وصدقة المشتري
ثبت النسب بتصديقه
وهي أم ولده) على المعنى
المعنى (سكاها) جلالا سره
على الصلاح وبق الولد بعد
بين الاقل والاكثر ان صدقة
في حكمه كالاول لا احتمال
العاقل قبل به والامام
ولو تنازعا

الدعوى فانه يجعل انكار الحقوله ولونته انما يشمل الصور الثلاث (قوله فاقول للمشتري اتفاقا) لانه ينكر
 دعوى البائع فنقض البيع ولانه واضح اليدهو منكر والاتخاوع فهو مدع والبيعة للمشتري (قوله
 وكذا البيعة عند الثاني) لانه ائتمن بامدة لشراء وهذا امر حاشو هو صحة ملكه (قوله خلافا لالث)
 فقال البيعة بينه البائع لانه ثبتت نسب الولد واستلاد الاموة فنقض البيع حوى عن الكافي أى هو اثبات
 خلاف الطاهر كما هو شأن البنات لان الطاهر وقوع العقد صحيحا وبوجه السائم اثبتت ساد فكانت أولى
 بالقبول ولان البائع يدعى فساد العقد والمشتري ينكره والبيعة بينه المدعى الذى يظهر أو جهة قول محمد
 فليتأمل (قوله والاخر لاكثر) أى وليس بينهما سائمة أشهر (قوله ثبتت نسبهما) أى التوامين من
 البائع لانهم ما خلفا من ما هو واحد ادعت المدعى فيها كما سئى حكم أو لمسته من المصنف فيمنع
 البيع ويرد المسمى فتأمل وفي الاتفاقى عن العربى قال هما توأمان كما قال هما زوجان وقوله هما
 قولهم وهما زوج شعأ اه (قوله لكون العلق فى المكة) أى فهو كالبيعة الشاه قه على مدعاوه هذا
 يفسد تقييد المصنف بقوله باع من ولد عنده أى علقى عنده أما إذا كان العلوى عند غيره والوضع عنده
 فهو دعوة تقرير ط (قوله ورد رديهم) لانه تبين انه باع حر الأصل وكذا يقال فيما بعده من جهة الولد
 ورهنه أما فى اجارته فاذى رد فاذى أماله أى الاباجازتها فيبقى أن يجوز لان اجارته فكذا يقال
 اجازة البعجار للضولى (قوله لان البيع يحتمل النقص) أى وماله من حق الدعوى لاحتج به فينتقض
 البيع لاجله (قوله وكذا الحكم لو كاتب) أى المشتري الولد أو رهنه منه كذا فى نسخة ولا وجود له لفظ مده
 فيما شرح عليه المصنف ولا فى أصله الذى نقل عنه وهو الدرر والصبر فى الافعال الواجب الى المشتري واعلم
 أن عبارة الهداية هكذا ومن باع عبدا ولده عبده وباعه المشتري ثم اخبر ثم ادعى البائع الاول فهو بائنه
 وبطل البيع لان البيع يحتمل النقص وماله من حق الدعوة لاحتج به فينتقض البيع لاجله وكذلك
 اذا كاتب الولد أو رهنه أو آجر أو كاتب الام أو رهنها أو زوجها ثم كانت الدعوة لان هذا الموارض يحتمل
 النقص فينقض ذلك كما وقع الدعوى فنقض خلاف الاعناق والتدبير على ما مر قال سدر الشريعة ضمير
 كاتب ان كان راجعا الى المشتري وكذا فى قوله أو كاتب الام بصير تقدير الكلام ومن باع عبدا ولده عنده
 وكاتب المشتري الام وهذا عسر صحيح لان المظوف عليه بيع الولد لا بيع الام فكيف يصح قوله وكاتب
 المشتري الام وان كان راجعا الى من فى قوله ومن باع عبدا المسئلة ان كاتب من ولده عنده أو رهنه أو
 آجره ثم كانت الدعوة فينتقض لاجل قوله بخلاف الاعناق لان المسئلة الاعناق التى مرث ما اذا اعتق المشتري
 الولد لان الفرق الصحيح أن يكون بين اعناقى المشتري وكاتبه لا بين اعناقى المشتري وكاتبه البائع اذا عرفت
 هذا فراجع الضمير فى كاتب الولد هو المشتري وكاتب الام من فى قوله من باع اه (أقول) الاطمران
 المراجع فيهما المشتري وقوله لان المظوف عليه بيع الولد لا بيع الام فدفع عن دان المتبادر بجمع أمه
 بقرينة سقوط الكلام ودليل كراهة التقرى بحدديث سيد الام عليه الصلوة والسلام نعم كذا مقتضى ظاهر
 عبارة الوفاية أن يقال بالنظر الى قوله بعد بيع مشتري وكذا بعد كتابة الولد ورهنه المالك كنه هو وانى على
 الدرر (قوله أو كاتب الام) أى لو كانت بعث مع الولد الصبر فى الشكل للمشتري وبه سقط ما فى مصدر
 الشريعة (قوله ويرد هذه التصرفات) لانه باع حر الأصل فنصرف المشتري فى غير عمله بمقتضى وهذا ظاهر فى
 غير الاحارة أما ما قاله فى رد فاذى أماله أى آجره أو كاتبه (قوله بخلاف الاعناق) أى اعناقى المشتري
 ومثل الاعناق التدبير كفى عزى زاده فالوكذلك اذا ادعى المشتري أو لانه ادعى البائع حيث لا يثبت النسب
 من البائع كما مر (قوله باع أحد التوامين المولودين بيعى علقا وولدا) لما كان اقطا المصنف وهو قوله
 المولودين عنده يحتمل الشابين كون العلق عنده أو عنده غيره بأن اشتراه بعد الولادة أو اشتري أمه أو
 حبلى مما وكن الحكم مختصا بغيره قوله يعنى الذى يوثق بما اذا كان التمه بر بغير الطاهر من اللفظا فالى

فأقول للمشتري اتفاقا
 وكذا البيعة عند الثاني
 خلافا لالثالث شرعا لالة
 وشرح مجمع ويلمع ولدت
 عند المشتري ولدت
 أحدهما لوتن ستة أشهر
 والاخر لاكثر ثم ادعى
 البائع الاول ثبت نسبهما
 بلا تصديق المشتري (باع
 من ولد عنده وادعا به
 بيع مشتري ثبت نسبها)
 لكون العلق فى المكة
 (ورد بيعه) لان البيع
 يحتمل النقص (وكذا)
 الحكم (لو كاتب الولد أو
 رهنه منه أو آجره أو كاتب
 الام أو رهنها أو آجره أو
 زوجها ثم ادعى) فيثبت
 نسبه وترد هذه التصرفات
 بخلاف الاعناقى كالمس
 أحد التوامين المولودين
 يعنى علقا وولدا (عنده
 وأعتقه المشتري ثم ادعى
 البائع الولد) الآخر

الرمز بمعلقين هذا اذا كان العلق في ملكه بان اشتراهما بعد الولادة أو اشترى أمهما وهي حلي بهما أو
 باعها لحمايتهما لا كثر من سنتين ثبتت نسبهما أيضا لانهما لا يفرقان فيه لكن لا يفتق الذي ليس في ملكه
 وان كان المشتري قد أعققه لا يطل عنه لان هذه الدعوى دعوى تحرير لعدم العلق في الملك بخلاف المسئلة
 الاولى وهو ما اذا كان العلق في ملكه حيث يفتقان جميعا لان دعواهما تيلاد قدس دون ضرورته عنهما
 بديل انهما حر الاصل فثبت انه باع حرا اه قوله أو باعها لغيره انهما الخ أي ثم ملك واحد منهما فاذا جاء
 وقوله طلقا بمخرجه قوله حتى لو اشترى حلي الخ (قوله ثبت نسبهما) أي التوأمين من البائع لان دعوى البائع
 صحت في الذي لم يبعه لمصادرة العلق والدعوى ملكه فيثبت نسبه ومن ضرورته ثبوت الآخر لانهما من ماء
 واحد يلزم بطلان علق المشتري بخلاف ما اذا كان الولد واحد ونسبه في الزبلي (قوله وهو حر به الاصل)
 أي الثابتة بأصل الخلقة وأما حر به الاعتناق فمراضة وحر به الاصل هنا في الذي أعققه لان الذي عند البائع
 نظيره حر الاصل فاقضى كون الآخر أيضا كذلك الى آخر ما قدمناه (قوله لانهما علقا في ملكه) أي وقد
 تخاف من ماء واحد وهذا كله يصلح جوابا لما روي من ان نقض الاعتناق يخالف ما سيجي من ان العلق يمد
 وقوله لا يستعمل الانتقاص والبطان وحاصله أن الامنوع وانتقاص العلق الى الزبلي وهي دونه الى شيء
 فوته وهي الحر به أي لانها ثابتة بأصل الخلقة كما افاده عزى وهذا لا يملك ولا يطردها في السابقة وهي دعوى
 من ولد عند المشتري لاق من ستة أشهر فاعتقه لا يقبل مع انه انتقض العلق بأمره وقوله وهذا الامر لا يملك
 هذا المقام فان حر به أحد الباتن وأمين بناهر حر به الآخر وينعدم تأثير الاعتناق وعبرة العلق فاذا ثبت
 نسبهما بطل علق المشتري اياه لان دعوى البائع بعده صحت في الذي لم يبع ومن ضرورة ذلك ثبوت نسب
 الآخر لانهما من واحد فلم يملك بطلان علق المشتري لكونهم ملحقين الاصل اذ يستحيل أن يكون أحدهما
 حر الاصل والآخر دونه من ماء واحد بخلاف ما اذا كان الولد واحد حيث لا مجال فيه انتقاص المشتري
 لان لو بطل في بطل مقصود الاجل حتى الدعوى البائع وأنه لا يجزى وهما ثابتا لحر به في الذي لم يبع ثم
 تنهدى الى الآخر صنفنا وعاوكم من شيء ثبت فيه ما وان لم يثبت صدق اه فالشرح رحمه الله تعالى
 ذكر آخره اية الضرورة صدرها فكان الاولى في التعليل لانهما علقا في ملكه من ماء واحد فاذا ثبت
 حر به أحدهما ثبتت حر به الآخر بعلو الشيء قديمات تبعوا وان لم يثبت صدق (قوله حتى لو اشترى) أي
 البائع حلي وجانبهما لا كثر من سنتين عيني (قوله بطل عنه) قال لا سلك ونقض بماذا اشترى
 رجل أحد توأمين واشترى أبوه الآخر فدعى أحدهما الذي في يده بأنه يبعه بغيره اه بغيره اه بغيره
 ولم تقصر الدعوى (وأجيب) أن ذلك ملو جب أخوه أن المارى ان كان هو الاب والابن قد له أخاه وان
 كان هو الابن فالاب بذلك حارمه وقول ولولدت توأمين باع أحدهما ثم ادعى أبو البائع الولدين وكذباه
 أي ابنه البائع والمشتري صرت أم ولده بالحق فثبتت نسبهما او علق الذي في يد البائع ولا يعنى المبيع
 لما فيه من ابطال ملكه التاخر بخلاف النسب لانه لا ضرورة فيه والفرق بين البائع اذا كان هو المارى
 أن النسب ثبت في دعوى البائع به لو في ملكه هاتجة الاب شبهة أنت ومالك لا يملك تظهر في مال ابنه
 البائع فقط وفي التاخر خاتمة فباع الامعة أحد الولدين ثم ادعى أبو البائع نسب الولدين جميعا وكذبه
 المشتري والبائع في قول محمد دعوى الاب باطلة وعند أبي يوسف ودعوى الاب لا تصح في حق الامتولا
 تصير أم ولده واصح دعوته في حق الولدين نسبوا لا يحكم بغير القصة والولد الثاني حر بالقصة وان صدق
 المشتري وكذب البائع والامة تصير أم ولدها فاقول علي من جهة الابن ويثبت نسب الولدين منه والمبيع حر
 بالقصة على الاب عند أبي يوسف وعند محمد حر بغير القصة وان صدق البائع وكذبه المشتري ثبت نسب
 الولدين من أبي البائع من المشايخ من طين ان موت نسبه من أبي البائع قول أبي يوسف وقول محمد ينفق
 أن لا يثبت نسبهما وانما يصح أن ماد كره محمد قول السكك ولم يد كره محمد حكم الام وقال أبو حازم والقاضي

ثبتت نسبهما وبطل علق
 المشتري؛ مرفوقه وهو
 حر به الاصل لانهما علقا في
 ملكه حتى لو اشترى حلي
 لم يطل عنه

أبو الهيثم على قياس أبي يوسف ومحمد بن النعمان البائع فثبت الأدب على قول أبي حنيفة وقال أكثر منا نحن
 لا نضمن شيئاً لصاحب الاتفاق كذا في المقدس وقيل من جلت أمته عنده وولدت فكتب عنه فزوجته أمته
 فولدت له ابناً باسماً المولى هذا الابن وأمه المشرية فادعى البائع نسب الابن الكبير نيت وطلى العتق وان
 ادعى نسب الثاني لا تسمع ولو باع الامع أحدهما ثم ادعى الابن صحته عند أبي يوسف وثبت نسبهما ولو
 المبيع مع أمه بيا على مالك المشرية وعند محمد لا تصح (قوله لا ثم ادعى تحرير) لعدم العلوق في ملكه (قوله
 فتقتصر) بخلاف المسئلة الأولى وهو ما إذا كان العلوق في ملكه حيث يفتان جيلما ذكراً ثم ادعى
 استبداد فتستدوم من ضرورته متقهما بطريق أنهما جارا الأصل فتبين أنه باع حراً يعني (قوله فلا تصح
 دعواه أبداً) أي وان جحد العبد وهذا عند الامام وعندهما تصح دعواه ان جحد العبد ووجه قول الامام ان
 الاقرار بالنسب من العير اقرب بما لا يحتمل النقص فلا تصح دعواه المقر بعد ذلك وانما قلنا انه لا يحتمل
 النقص لان في زعم المقر انه ثابت بالنسب من الغير والنسب اذا ثبت لا ينتقض بالحدود والتكذيب ولذا لو ادعى
 المقر له ان تصدق بغيره وثبت بالنسب منه وصار كذا في لم يصدقه ولم يكذبه ط (قوله وقد أقامه) أي اقام
 نظيره له منه (قوله معه أومع غيره) أمثاله ان ما وقع من التكذيب كونه معه ليس احترازاً قال الزاوي
 لا يشترط لهذا الحكم ان يكون العبي في يد مواساة شرطاً في الكتاب وقع انفاذاً اهـ شربلالية (قوله
 الغائب) اتفاقاً أيضاً (قوله خلافاً لهما) فقالا تصح دعواه المقر بعد جحد المقر له أن يكون ابنه لان اقراره
 بطل بجحد المقر له فصار كما به لم يقر وقد تقدم توجيه قول الامام وذكر المؤلف وعبارته بالرد هما قالوا اذا
 جحد يدينونه فهو ابليس للمقر واذا صدقه في أوله لم يرد تصديقه ولا تكذيبه لم تصح دعواه المقر عنهم لهما ان
 الاقرار بالرد يرد فيه اقراراً لا يمكن والاقرار بالنسب يرد بغيره ولذا اذا كرهى الاقرار بالنسب فآخيه
 لا يثبت وكذا لو هل له وان لم يحتمل النسب نفسه النقص وله ان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوته
 والاقرار بغيره لا يرد بغيره أي بل لا يحتمل النقص اذا تعاقب به حق المقر له حتى لو صدقه بعد التكذيب ثبت
 النسب منه وأما ما يتعلق به حق الولد فلا يرد بالمقر له اهـ قال قاضيان ومن جملة النسب لا يرد بالرد في حق
 المقر لان في زعمه انه ثابت بالنسب من الغير فيصالح جفته في حق نفسه وان لم يصلح على الغير لكن أكثر يحرم به عبده
 انسان وكذبه المولى لا يبطل اقراره في حق نفسه حتى لو ملكه بعد ذلك يعق عليه اهـ ولا يرد بغيره في حق
 المقر ومن ذلك لو صدقه الخ ولا في حق الولد لا احتياجه الى النسب (قوله بعد ثبوته) وهذا أثبت من جهة المقر
 للمقر له (قوله حتى لو صدقه) أي صدق المقر له المقر في الشرع خفاء لانه ليس هذا متفرعاً على ما زعمه بل
 على ان الاقرار بما لا يحتمل النقص لا يرد بالرد اذا انقلب به حق الغير لكن أكثر يحرم به عبده غيره كذبه مولا
 في حق المقر خراً ولا يرد بغيره حتى لو ملكه حتى عليه ولكن شهد على رجل بنسب صغير فردد شهدانه
 له ثم دعا عاهل اهل لا يقبل ولا يرد ماله اقرار المشرية على البائع باعتناق المبيع قبل البيع وكذبه البائع ثم قال
 المشرية أنا أعتقه يقول الولد اليه لانهم ان محل الخلاف ولو سلم بالنسب ائتمن من الولد لانه قوله التجول من
 مولى الام المولى الى الاب والى مولى آخر فهو الولد وقد المقتضى ثم سب بعد ما حلفت فاشترهاها آخر وأعتقه
 ولا يرد أيضاً ماله اقرار عبده ابن الغير ثم ادعى حبيته يعقق لان العتق ليس لثبوت نسب به بل لان اقراره
 يسرى على نفسه كقوله لبعده الثابت نسب من غيره هو ابني وعبارته بالرد كماله معناه في المتولة السابقة يظهر انه
 مفرع على تعاقب حق المقر له به تأمل (قوله فلا حاجة الى الاقرار به ثانياً) بأن يقول هو ابني (قوله ولا سهر
 في عبارة العمادى) عبارته هكذا اهد الولد ليس متى ثم قال هو منى صح اذا اقراره بانه منه ثبت نسبهما يصح
 نفسه في قول بالرد وهذا سهل ولا التعاليل يقتضى أن هناك ثلاث عبارات اثبتت وفي وعد الى اثبات قال
 الشربلالية والذي يظهر لي أن هذه الى التصديق ليس له فائدة في ثبوت النسب لانه بعد الاقرار لا ينتج بالفي
 (وقول) هذا يقرر مدعى الرد وليس بجواب عن العمادى وفي الزاوي نفي النسب عن نفسه لا يمنع الاقرار به

لانما دعوى تحرير فتقتصر
 عيني وغيره ووجه المصنف
 ثم قال وحيلة اسقاط دعوى
 البائع أن يقر بالبائع انه
 اس عبده فلان فلا تصح
 دعواه أبداً يعني وقد أقامه
 بقوله (قال) عمرو لصي
 (معه) أومع غيره يعني (هو)
 ابن زيد (القائب) ثم قال
 هو ابني لم يكن ابنه) أبداً
 (وان) وصلية (يجد زيد
 بنوته) خلافاً لهما لان
 النسب لا يحتمل النقص
 بعد ثبوته حتى لو صدقه بعد
 تكذيبه صح ولذا لو قال
 لصي هذا الولد متى ثم قال
 ليس منى لا يصح نفسه لانه
 بعد الاقرار به لا ينتج بالفي
 فلا حاجة الى الاقرار به ثانياً
 ولا هو في عبارة العمادى

بعده بان قال ليس هذا بابي ثم قال هو ابني اه (وأقول) ليس في عبارة العمادى سبق الاقرار على النفي وانظر حقيقة مقيماً بآتيك في المقولة الثانية (قوله) كثر جمه من لا خسرو) راجع الى النفي الذى هو السهو ونسبه قال هذا الوليدى ثم قال هذا الوليدى منى ثم قال هو منى صرح اذ اقراره بانته تعلق حق المقوله اذ ثبت نسبه من رجل معين حتى يقتضى كونه متعلقاً بغيره من ماء الزنا فاذ قال ليس منى هذا الوليدى عاكاً ابطال حق الوليدى اذ ادعى التصديق صرح (أقول) قد وقعت العبارة في الاستروشنية كالعمادية هذا الوليدى منى ثم قال هو منى صرح اذ اقراره بانته من مالم الظاهر أنه سهو من الناسخ الاول يدل عليه التعليق الذى ذكره لانه يقتضى أن يكون هناك ثلاث عبارات تفيد الاولى اثبات البنوة والثانية نفيها والثالثة العود الى الاثبات والمذكور فيها العبارتان فقط قال الشرنبلالى والذى يظهر لى أن اللفظ الثالث وهو قوله ثم قال هو منى ليس له فائدة لثبوت النسب لانه بعد الاقرار به لا يقتضى بالنفي ولا يحتاج الى الاقرار به بعده فليبدأ به اولاً قال في الخلاصة ولو قال هذا الوليدى منى ثم قال منى يصح ولو قال منى ثم قال ليس منى لا يصح النفي اه فاصحها على العبارتين كالعمادية والاستروشنية لكن كلام الشرنبلالى لا يذم كلام صاحب الدرر لان مناقشته انما هي في اسقاط الاولى أما الثالثة فهي موجودة في عبارة العمادية والاستروشنية فاصح الدرر ناقش في اسقاط الاولى والشرنبلالى في اسقاط الثالثة تأمل (والحاصل) أن الاعتراف انما هو الى وجوب ان الاقرار سواء تقدم عليه النفي أو تأخر عنه كقول من صرح في الخلاصة ومحمد كرايم يظهر أن الخلل في سبيل تعليل الاستروشنية وتبعية العمادى وان ملاخمس لم يقطع من أن يحتاج الى عبارة أخرى وليس كذلك اذ الاقرار الواحد يكفي سواء وجد مقدماً على النفي أو متأخر عنه كى لا يخفى فتدبر (قوله) كثر جمه الشرنبلالى) راجع الى النفي الذى هو عدم السهو ط عن الخلل وتقدم نص عبارة الشرنبلالية مقتضى ما يظهر لى أنه راجع الى قوله فلا حاجة الى الاقرار به ثانياً (قوله) وهذا أى ثبوت النسب اذ صدق الابن لما يدونه فلا حاجة الى اقراره على العير ما به جزء فلا يثبت التصديق ذلك العبر وهذا الفصل انما هو في الاقرار بهى بعين نفسه أما لو كان صريحاً ليعبر عن نفسه بصدق المغير استحساناً كفى الخلاصة (قوله) أما يدونه فلا أى فلا يثبت التصديق ذلك العبر (قوله) لبقاء اقرار الاب لان اقرار الاب لم يعال لعدم تعدد بن الابن فيثبت النسب كفى الدور (قوله) بل لانه اقراره على نفسه بأنه جزء دور (قوله) ولا يقل أى على العبر (قوله) وبين جهة الارث صرح) قال في جامع الفصول اذ اثبات الورثة لا يصح مالم يعين جهة الارث (قوله) لو ادعى بنوة الم) عبارة الدور ادعى الاخوة ولم يذ كرايم الجدم صرح بخلاف دعوى كونه ابن عم حديث يشترط فيه اذ كرايم الجدم كفى العمادية صرح وفي الخبرية ومما سطره أن دعوى بنوة الم تحتاج الى ذكر نسبة الم والم الى الجدم ليس مالم لانه لا يحصل العلم لقاضى بدون ذكر الجدم وتحقق العمومة بانواعها الم لا مذكره في كتاب التوفيق وفي التفتيح ان الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضى لا يقبلهم ولا يحكم به الا مدعى مال الى الاب والابن وأن نسب الم والم والميت والمدعى لبنوة العمومة حتى يلتصقا الى أب واحد وأن يقول هو دورته ولا وارث له غيره كصرح قاضيتان ولا بد أن يكون الاب الواحد المسمى اليه معروف للقاضى بالاسم والنسب بالاب والجداد الحسام فيه والتعريف بذلك عند الامام لا يغفل وجهه الله تعالى وعليه الفتوى فاذ الم يوجد بشرط من هذه الشروط لا يتقبل البيعة ولا يصح القضاء به ونفى الاحتياط بالشهادة بالنسب سببه الى هذا الزمان قال الحسامى قال هذه مافاض لما ذكره في الظهيرية والعمادية وغيرهما من انه يشترط ذكر الجدم الذى التقيا اليه وقدمت له في الظهيرية مالا ولم يذكر اسم الجدم ولا اسم جد له لكن أفنى الامام أبو السعود بامتناع شرط ذكر الاب كذا ذكره البشمتى في فتاويه وظن أن الرحيمية ٣ اشترط ذلك بمنعلى قولهم كما كتب التوير وغيره اذا كانت الدعوى على نائب يشترط ذكر أبيه وجده وان حكم بدون ذكر الجدم فقد وأمه ظن ان الدعوى على الجدم الذى التقيا اليه والحال أن الدعوى على الميت الذى غاب عن ارمته اه لى الدور مال أحد الورثة لا دعوى لى فى امر كذا لا يعال دواعى لان ثبت شرعاً من

كثر جمه من لا خسرو كما فاده الشرنبلالى وهذا اذا صدقه الابن وأما يدونه فلا الاذاعة الابن الى التصديق لبقاء اقرار الاب ولو أنكر الاب الاقرار فبرهن عليه الابن قبل وأما الاقرار بأنه أخوة فلا يقبل لانه اقرار على العير * (فروع) * لو قال لست وارثه ثم ادعى أنه وارثه وبين جهة الارث صرح اذ اثباته في النسب عفو ولو ادعى بنوة الم لم يصح

٣ قوله الرحيمية هكذا بالاصل فاجبر

حق لازم لا سقط بالاسقاط كقولنا لست اسالني قال ذوالبدلس هذا لي ونحوه أي ليس ملكي ولا حتى فيه ونحو ذلك ولا منازع منه ثم ادعاء فقال أي ذوالبدس هو لي صرح لقول قوله لان هذا الكلام لم يثبت حقا لاحد لان الاقرار المجبوع بطل والتناقض انما يبطل اذا تضمن بطل الحق على أحد ولو كان متنازع كان اقراره في رواية وهي رواية بقا لجامع الصغير وفي أخرى لا وهي رواية بدعي الاصل لكن رواه القاضي يسأل ذا البداهة هو ملك المدعي فان اقر به أمره بالتسليم اليه وان أنكر أمر المدعي باقامة البينة تعقيب ولو قاله أي قال ليس هذا لي ونحوه الخارج لا يدعي ذلك الشيء بعده للتناقض وانما يمنع ذوالبدس على ما مر اقبام اليد كدافي العمادية (أقول) لكن قفده في جامع الفصولين بما اذا قال ذلك للسمع وجود النزاع أم لو قاله قبل النزاع فبطل الخلاف على عكس ذي اليد وقوله اقبام اليد وهو دليل الملك في المالك عن نفسه من غير اثبات للغير لغو وفي الدرر أيضا ادعى العصبه فبين النسب وبرهن الخصم أن النسب يتخلله ان قضى بالا ولم يقض به والا تساقطت المعارضة وعدم الاولوية (قوله ما يدعي كراسم الجدد) بخلاف لاشوة فانه تصح بلا ذكر الجدد في البرر واعلم أن دعوى الغنوة ونحوها مما لو اقر به المدعي عليه لا يصح ما لم يدع قبله ما لا قال في الولو الخية ولو ادعى انه أخوه لا يبر به بعد فان القاضي يسأله أن قبله ميراث تدعيه أو نفقة أو حق من الحقوق التي لا يقدر على أخذها الا باثبات نسب فان كان كذلك يقبل القاضي بدعيته على اثبات النسب والا فلا خصوصية بينهما لانه ادعى ما لم يدع حقا لان الاثوة المحذورة من الاثوة من الصلب أو الرحم ولو ادعى أنه أبوه وأنكره أو أثبتة يقبل وكذا عكسه وان لم يدع قبله - قاله لو اقر به صرح فينصب خصما وهذا لا يبره يدعي حقا فان الابن يدعي حق الانتساب اليه والاب يدعي وجوب الانتساب الى نفسه شرعا وقال عليه اصله والاسلام من انتسب الى غير أبيه أو أمته الى غيرهم اليه فعليه لعنة الملائكة وتكون للناس اجمعين انتهى لمخلصا قال في البرزلية ادعى على آخره أخوه لا يبر به ان ادعى ارضا ونفقة وبرهن تقبل ويكون قضاءه على العائب أيضا حتى لو حضر الاب وانكر لا يقبل ولا يحتاج الى اعادة البينة لانه لا يتوصل اليه الا باثبات الحق على العائب وان لم يدع ما لا يل ادعى الاثوة المحذورة لا يقبل لان هذا في الحقيقة اثبات السنوة على أب المدعي عليه والخصم فيه هو الاب لا الاثوة وكذا لو ادعى أنه ابن ابنه أو أبا أبيه والابن والاب غائب أو ميت لا يصح ما لم يدع ما لا فان ادعى ما لا فالحكم على العائب والحاضر جميعا بكسر بخلاف ما ادعى رجل انه أبوه وأبنته ونحوهما فيما (قوله ولو برهن الخ) مكره مع ما قدمه قريبا (قوله تقبل لثبوت النسب باقراره) أي يزاحم الوارث المعروف ويظهر أن الابوة مثل ذلك كانت محسومة (يق) فبما لم يثبت باقراره فبشرط أن يدعي حقا آخر كذا في أوله فذلو برهنت أنه عاها صرصة الشفعة منه فبرهن على زيادته أخوه هارون الم بخلاف دعوى الابوة كافي الهدية وقال في جامع الفصولين اقر ذوا بن فلان لوارثه ثم مات الابن ثم المقر يأخذ المقر له المال يعني بحكم الوصية لان هذا وصية حتى لو قال هو قربي ومات المقر من زوجة أخذت الربع والباقي المقر له اه وأشار بهذا الى انه لا يلزم معرفته القرابة والافان لو ادعى الارث بالاثوة يلزم وأنه تعالى أعلم (قوله ولا تسلم) أي بينة الارث كفي الفصولين لكن في الاشياء تقبل الشهادة بحسب في النسب ويمكن أن يوفق بينهما بين ما هنا فاما في الخصم كقولنا كصغير أو ارقان الشهادة بحسب تقبل ولا تكون التركة في بيت المال بخلاف ما اذا حصل خصم من الورثة مع المدعي فلا بد مما ذكرهنا (قوله هو وارث) وكذا على الوصي نور العين (قوله أودان) أي على ما ذكره المصنف وقاله بعض المشايخ وانظر ما صورته ولعل صورته أن يدعي دينا على الميت ويصم به القاضي من يثبت في وجهه دينه فيثبت ميراثه ما لم يدع الارث ومثل ذلك يقال في الوصي له تامة ويمكن التصريح بلها ما في الوارث والدارس بأن يكون دفع القاضي التركة للدارس بدعيه ثم حضر مدعي الارث ونزع الدارس بانه ير داس تلام التركة ودفع جميع الارث اليه فأنكر الدارس أن يكون المدعي وارث الميت يكون خصم في اثبات النسب (قوله ما يقر) أي المدعي عليه (قوله به) أي بالبنوة

ما لم يذكر اسم الجد ولو برهن أنه أقرافي ابنه تقبل لثبوت النسب باقراره ولا تسلم الا على خصم هو وارث أو دنان أو مدبون أو موصى له ولو حضر رجلا ليدعي عليه حقا لا يبره مقرر به أولاده اثباتا نسبة بالبنوة عند القاضي بحضرة ذلك الرجل ولو ادعى ارضا عن أبيه فلو اقر به أمر بالدفع اليه ولا يكون قضاءه على الاب حتى لو جاء بها يأخذ من المدافع

الموضوع نقل المذهب فليكن العمل عليهما وإن ما يدعي أحدهما غير ما يدعي الآخر أو يدعي أبوه وهى
تدعى الأمومة ولا يثبت أحدى المذهبين الاخرى غير ان كلا يكذب صاحبه في حق لا يدعيه لنفسه فليعبر
قوله ولا يعتبر السبق فيه والله تعالى أعلم قال في الهندية ولو ادعى الزوج ولأولاده ابنة من غيرها وهى في يديه
ثبت النسب من غيرها فيعد ذلك اذا ادعت المرأة لا يثبت النسب منها وان ادعت المرأة ولأولادها من غيرها وهى
في يدها فادعى الرجل له ابنة من غيرها يعد ذلك فان كان بينهما نكاح ظاهر لا يقبل قولها فهو ابنها وان لم
يكن بينهما نكاح ظاهر فالقول قولها ويثبت نسبها اذا صدقها ذلك الرجل هذا اذا كان الغلام لا يعبر
عن نفسه أما اذا كان يعبر عن نفسه وليس هناك رق ظاهر فالقول قول الغلام أم مصادقة ثبتت نسبته
تثبت مصادقة كذا فى السراج الوهاج وأصح في العناية أيضا صاحب قال اذا ادعت امرأه أنها ابنتها
فأما أن تكون ذات زوج أو معتدة أو لا منكرو حق ولا معتدة فإن كانت ذات زوج وصدها فغير ما زعمت له ابنتها
منه ثبت النسب نسبه بالترام فلا حاجة إلى حجة وان كذب لم تقبل دعوى حتى تشهد بالولادة امرأته لا مصادقة
تحمّل النسب على الغير فلا تصدق إلا بالجرم وشهادة القابلة كافية لان التعيين يحصل به وهو المحتاج اليه اذا
النسب ثبت بالفراش القائم وقد صرح أنه عليه الصلوة والسلام قبل شهادة القابلة على الولاد وان كانت
معتدة احتاجت إلى حجة كاملة عند أي حجة رجة الله تعالى أى وهى شهادة رجلين أو رجل وامرأتين
الا اذا كان هناك رجل ظاهر أو امرأة في حق الزوج وقال لا يكتفي في الجسع شهادة امرأته أو واحدة وقد مر في
الطلاق وان لم تكن ذات زوج ولا معتدة قالوا يثبت النسب بقولها لان فيه الزام على نفسه هادون غيرها وفى
هذا لا فرق بين الرجل والمرأة أو منهم من قال لا يقبل قولها سواء كانت ذات زوج أو لا والفرق هو أن الأصل
ان كل من ادعى أمرا لا يكتفه إثباته بالبدنية كل القول فيه قوله من غير بدنية قول من ادعى أمرا يمكن اثباته
بالبدنية لا يقبل قوله فيه إلا بالبدنية والمرأة يكتفها التثبت بالنسب بالبدنية لان انفصال الولد منها مما يشاهد فلا بد
لهامن بدنية والرجل لا يكتفه إقامة البدنية على الاعلاق لطفاً فيه فلا يحتاج اليها والاول والختار لعدم
التحليل على أحد منهما اهـ **(قوله وهذا هو غير معبر)** أى اذا كان الغلام لا يعبر عن نفسه **(قوله فهو من
صدقه)** أى فالقول قول الغلام أم ما صدقه ثبتت نسبته منه تصدقه فلو لم يصدقه فما جعلا فظاهر ان
العبرة بقوله ط **(قوله لان الخ)** حجة لقوله فهو ابنهما فكان الاولى تصديقه على قوله وأما كونه لمن
صدقه اذا كان معبراً فعلته انه قد نطقه **(قوله ولولدت أمة)** أى من المشتري وادعى الولد سوى **(قوله غرم
الاب قيمة الولد)** ولا يغرر بالبدنى لو كان الاب ميتاً تؤخذ من تركته ولو لم يمتحق عليه لانه علق حو
الأصل وانما قدر الرضى ضرورة القضاء بالقسم فلا تعد ومحلها **(قوله يوم الخصومة)** لا يوم القضاء لا يوم
الولادة وقال الطحاوى يغرر بقيمة الولد يوم القضاء واليه بشير قوله لانه يوم المنع أى منع الولد من المستحق
لكن في حاشية الشيخ حسن الشرنبلالي ما يحا الفقه حيث خصم يوم الخصام يوم القضاء واستدل عليه
بعبارة الزاوى وشرح الطحاوى ولا شك ان المأبرة بينهما أظهر لاحتمال تأخر القضاء عن الخصام بأن لم
يقم المستحق للبدنية في يوم دعوى الاستحقاق بل في يوم آخر وكل من اليومين تفاوت بقيمة فهو بدنه أى قول
الطحاوى مصرح في المغارة بين يومى الخصام والقضاء الآن يقال للجمع بينهما يمكن تأمل **(قوله وهو حو)**
أطلقا ولكن هذا اذا كان حراً أما اذا كان مكاتباً أو عبداً أو ناله في التزوج يكون ولده عبداً أى ذاك
للمستحق عند أي حجة فوالى يوسف خلافاً للحمد وهو حو بقيمة عنده وفى التفصيل مذ كرو في بابه **(قوله
لانه مغرور)** أى والله تلك المستحق والولد حو لها مستوجب المستحق النظر اليه والمغرور مغرور وقد نبه
الامر على سبب صحح فوجب الجمع بين النظرين وهما أمكن وذلك بجعل الولد حراً فى حق الاب وواقعاً
فى حق المستحق لان استحقاق الأصل سبب استحقاق الجزء فضمن الاب قيمته يوم الخصومة وهو علم ان ولد
المغرور حراً فى الأصل من غير خلاف ولا خلاف انه مضمون على الاب الآن السالف اختلاف فى كيفية الضمان

وهذا (لغير معبر والا)
بأن كان معبراً (مهران
صدقه) لان قيام أيديهما
وفراشهما يثبت انه منهما
(ولو ولدت أمة اشتراها
ما صحقت غرم الاب قيمة
الولد) يوم الخصومة لانه يوم
المع (وهو حو) لانه مغرور
والمغرور من طأ امرأة
مغترداً له ذلك بمن أنكاح
تقدمته ثم تستحق

فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بذلك العلم بالعلم والجارية بالحارة يعني إذا كان الولد غلاما
 قبل الابن غلاما له وان كان جارية فعليه جارية مثلها وقال علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه فقهه واليه
 ذهب أصحابنا فثبت بالنص أن الحيوان لا يضمن بالمثل وتوابع الحديث الغلام بقية الغلام والجارية
 بقية الجارية ولأن الظن من الجانبين واجب فعلا للضرر عنهما فيجعل الولد حرا لاصل في حق أبيه ومقتضى حق
 مدعيه نظر المماثلة (قوله ولذا قال) أي ليكون المروم من اعتدق وطهه على ملك من الخ الجارية بقيد
 بالشرع فعلم أن قول المصنف أولا اشتراط اتفاق (قوله وكذا الحكم لولمكها بسبب آخر) كقولكمكها أجرة
 عين له أجرة أو أنها أو تصدق بها عليه وأوصى له بالانرجوع المقرور بما ضمن لايه هذه الموريل
 ينص على المشتاة والمجولة أجزا والمسكوبة بشرط الحرية لا الموهوبة والمنصديق بها أو الموصى بها أو أهله
 أو السود (قوله عيني) حيث قال المظن من الجانبين واجب فيجعل الولد حرا لاصل في حق الابن ومقتضى حق
 المستحق وضمن قيمته يوم الخصومة لأن يوم الميع يجب على الابن دون الولد حتى لو كان الابن ميتا أو غائبا
 ركنه ولا ولا للمسحق عليه لأنه علق حوالا لولمكها بسبب آخر غير الشراء وكذا إذا تزوجها على
 أنها حرة وولدت ثم اعتقت روى ذلك عن عمر رضي الله تعالى عنه في السكاح وعن علي رضي الله تعالى عنه في
 الشراء فيضمن المصاهرة رضي الله تعالى عنهم من غير تكميل مكان اجتماعها (قوله كولو تزوجها على أنها
 حرة) أي بأن كان المروح ولها أو وكذا لاعتنا بهذا الخلاف فإذا تزوجها من رجل ابنه حرة وتزوجها ثم ظهر أنها
 مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المهر الذي لا شمسائل وهذا إذا كان الغرور باسرها بغير وجه امرأته على
 المهر ثم استحققت ما يرجع على المهر بماءه المسحق من قيمة الولد وماله في باب المهر والمهر المأثورة
 وفي باب الاستحقاق (قوله غريم قيمته ولله) أي ويرجع ذلك على المهر كغيره في آخر باب المراجعة (قوله
 وارسله) أي لولمكها وتزك ما دفعه ولا بد ولا يرد من شأنه لا في الأصل بعرض من الولد ولا يقوم فانه
 لم يجعل سلامة الاربع كالمسألة (قوله لا حرا لاصل) فمن قلنا أنه طهره منه أنه رقيق في حق المسحق
 وجوب أن تكون أمة إذا قتله هو وحرق في حق المسحق أو أضاحق لم يكن له ولا فيه ٣ وبما جعل
 رقية أصروا القضاة بالقيمة وما ثبت بأسرورة بقدر قدرها في الشرح فظهر أن مدعى قوله لا نه حر
 الأصل في مدعائه حرق جميع لأحكام من كل وجه في حق غير المسحق وفي حق المسحق أعما هو رقيق في حق
 الضمان (قوله ما تراه) أي غير من الميع تحقق بقتله (قوله غريم قيمته له مسحق) لو جرد
 الميع منه فيما إذا كان هو القاتل ولحق ضميمه فيما إذا كان القاتل غيره ولذا لا يؤخذ منه فوق ما نص كما
 ساء بخلاف مراث الولد فانه ليس بدلا عنه لآله خلافة عنه كطوطر بقية الارث وهو حرا لاصل في نفسه
 والمهر أم في ماله لو كان لولده حرا لاصل في ماله ولو لم يبعه ولا بد له ولا شيء عليه (قوله لا شيء له) لأن الميع لا
 يتحقق بماله لاصل إليه (قوله لزمه قدره) اعتنا بالدين من السكاح (قوله في الصوريين) أي صوري ذات
 والزوج أم في صور ما لم تكن الناح صا كذا لا بما شرطها من البدل لو حوب سلامة البدل في البيع ولما
 سلم الثمن لا يقع ويجب سلامة المبيع له شفى وذلك جعل البائع كقبلا فملكه البديل ولا ضمن سلامتها
 من عيب ولا شقاق عيب وأما صورة السكاح ولأن الاستدلاله بني على التزوج وبشرط الحر بصلو
 كوصف لازم للزوج وزل أي المروح فإلا ما كلف في لم في هذا المقعد بخلاف ما إذا تزوج من رجل أم حرة
 أو أخته هي ووجهها من غير شرط الطرية حيث يكون الولد رقيقا ولا يرجع على أبيه بشي إلا بالاشهاد
 سبب محض لأن العقد حصل باختيار الرجل والمرأة أو ما يؤخذ حكم العلم به المروود ذلك بأحد أمرين بالشروط
 أو بالمعاوضة في المقدمي وهذا ظاهر فيما ذكره أصحابنا من أن ما ذكرنا ما إذا أُرجم الصورتين إلى
 قوله فان قتله فهو أو غيره كفي شرط لالة فلا يظهر فيما إذا قتله الابن له ضمان إلا في كيف يرجع بما
 عزم وقد صرح الشيخ في هذا أي بالرجوع فيما إذا قتله غيره عزمه بقتله والاولى أراجاع الصورتين إلى

فإذا قال (وكذا) الحكم
 (لولا ملكها بسبب آخر)
 أي سبب كان صحتي (كولو)
 تزوجها على أنها حرة وولدت
 له ثم استحققت غريم قيمة
 ولله (ان مات الولد قبل
 الخصومة فلا شيء على أبيه)
 لعدم المنع كالمهر (وارنه)
 له لأنه حرا لاصل في نفسه
 ويرنه (فان قتله أبوه أو
 غيره) وقبض الابن
 دية قدر قيمة (غيره الاب)
 قيمته) للمسحق كولو كان
 حيا ولو قبض شيئا لثب
 عليه وان قبض أقل لزمه
 قدره عبي (ووجهها)
 أي بالقيمة في الصورتين
 (كما يرجع عنها)

٣ قوله حتى لو لم الخ هكذا
 بالاصل وله المظاهر اسقاط
 لوطيبر

ما إذا استولوا وما اقتضاه غير الأب فتأمل **(قوله ولو لها كة)** يعنى إذا هلك عند المشتري فضمنه أى
 المستحق قيمتها وقبضة الولد فانه يرجع على البائع بغيره أو بقبضة الولد بما ضمن من قيمته لأنه لما أخذ
 المستحق قيمته صار كأنه أخذ عنها وفى أخذ العين لا يرجع إلا بالتين فكذلك إذا أخذ النجعة والحاصل أن
 المستحق يأخذها وقبضة قيمتها ولو كانت هالكه أو يرجع بذلك على بائعه لأنه بعد البيع ضمن له السلامة
 بخلاف الواهب أو المبرر ولو هلكت في يده فضمنه المستحق قيمته لأنهم ما يمنحان وما على المحسن من سبيل فلا
 يرجع عليهم كما ذكرنا **(قوله وكذا الاستولاء للمشتري الثاني)** فإن المشتري الثاني يرجع على المشتري
 الأول بالثمن وبقبضة الولد **(قوله لكن انما يرجع المشتري الأول على البائع الأول بالثمن فقط)** ولا يرجع
 بقبضة الولد عند الامام وقال يرجع عليه بقبضة الولد أيضا لأن البائع الأول ضمن للثاني سلامة الولد في ضمن
 البيع ولم يسلم له حيث أخذ منه قبضة الولد فيرجع عليه كفى الثمن والرد بالعيب ولا يحنثه أن البائع
 الأول ضمن للمشتري سلامة أولاده دون أولاد المشتري منه لأن ضمان السلامة انما يثبت بالبيع والبيع
 الثاني لا يضاف للبيعة وانما يضاف للبائع الثاني لما شرته باختياره فينقطع به سبب الأول بخلاف الثمن
 لأن البائع الأول ضمن للبائع الثاني سلامة المبيع ولم يسلم له فلا يسلم للبائع السهم وبخلاف الرد بالعيب
 لأن المشتري الأول استحق سلبه ولم يرجعه اه مخ **(قوله كفى الواهب)** وعبارتها ولو استحققت أمة بعد
 ما استولاه المشتري الثاني غرم العقر وقبضة الولد وقت الخصومة ويرجع بالثمن وبقبضته على البائع
 وهو يرجع بالثمن فقط انتهى **(قوله لا يعقرها)** أى لا يرجع بالعقر الذي أخذته منه المستحق لأنه لم يرد
 بأسه فاعفاه عنها أى ارفع بعضها وهو الولد وهى ليست من أجزاء المبيع فلم يكن البائع ضامنا لسلامته
 صدور الشرع وهو له باستيفاء عاقبته على حد دفع مضاف أى مضاف بعضها دل على ذلك قول الزلفى العفر
 عوض عما استوفى من منافع البضع ولو رجع به سلم له المشتري بما قاله الشافعي يرجع بالعقر أيضا على
 النائع **(قوله التناقض فى موضع الخطأ)** فى الاشياء بعد الوارث والموصى والمتولى للعدل اه لعله
 لجهل جهالة الوارث والموصى والمولى وفى دعوى الاقربى فى التناقض المدين بعد قضاء الدين أو المخلعة
 بعد أدائه بدل الخلع أو يرهت على طلاق الزوج خلع الحاكم وبرهن على ابراء الدين يقبل ثم قال الله اذا استعمل
 فى قضاء الدين ثم ادعى ابراء لا يسع استحقاقى وقدنا نظيره ومنه الاقرار بالرضاع ولو قال هذا مضمين ثم
 اعترف بالخطأ يصدق فى دعواه الخطأ وله أن يترجها بعد ذلك وهذا مشروط بما إذا لم يثبت على انفراده بان
 قال هو حق أو صدق أو كذبت أو أشهد عليه بذلك لشهود أو ما فى معنى ذلك من الثبات اللفظى للدال على
 الثبات العيني وانفتحت فى ذلك مباحث طويلة الدلول لا يحتمل هذه الاوراق ايرادها والعذر لم يقر فى رجوعه
 عن ذلك لأنه مما يحتج عليه فقد يظهر بعد اقراره خطأ الناقل ومنها تصديق الورثة الزوجة على الزوجية ودفع
 الميراث لها ثم دعواهم استرجاع الميراث بحكم الطلاق المانع منه حدث سمع دعواهم لقيام العذر فى
 ذلك لهم حيث استعصموا الحال فى الزوجية وخفت عليهم اليقونة ومنها ما إذا ادعى المكتوب بدل الكتابة ثم
 ادعى العتق قبل الكتابة قبل لانه يحتج عليه العتق ومنها ما إذا ادعى أحدا ثم ادعى ملكه على المؤجر وأنها
 صارت الى المستاجر ميراثا من أبيه انه لم يحتج عليه العتق ومنها ما إذا استأجر مؤطرا فى جواب أو مؤذرا ولا غير ذلك
 فلما نشره قال هذا متاعى سمع دعواه وادعى له يثبت بالدعوى مسبوقة مع التناقض فى جميع هذه الصور مطلقا
 لمطلق العذر على الراجح المفتى به ومن المشايخ من اعتبر التناقض فى جميع هذه الصور فسمع سمع الدعوى اذا
 تقدم ما يبرأها الا فى مسأله الرضاع ومثلها كسباب القاضى المدعى فى التناقض السابق وهى ما إذا أمر
 اسما بقضاء دينه فزعم المأمور أنه ضاهى أمره وصدقه الأمر وكان الادب بالقضاء عشر وطا بالرجوع
 فراجع المأمور على الأمر بالمال الذى صدقه على أدائه للدائن فغارب الدين بعد ذلك وادعى على الأمر
 المدين بدينه وإن المأمور لم يعطه شيئا وانفتحت فى ذلك قضى له القاضى على الأمر بإدائه الدين فاداهم

ولو لها كة (على ما نفعها)
 وكذا الاستولاء للمشتري
 الثاني لكن انما يرجع
 المشتري الأول على البائع
 الأول بالثمن فقط كفى
 الواهب وغيرها (لا)
 يعقرها) الذى أخذته منه
 المستحق لازمه باستيفاء
 منافعها كما مر فى بابي
 الرابعة والاشتماع مع
 مسائل التناقض وغالبها
 مرفى متفسرات القضاء
 وبقي على الاقرار (فردع)
 التناقض فى موضع الخطأ

صفو

ادعى الامر على الأمور بما كل زوج به عليه بحكم تصديقهم في الدعوى مع التناقص لان القاضي
 اكتب المدعى الذي هو الامر فمما سبق من من تصديق الامر وحدث قضى عليه دفع الدين الى الدائن والحال
 ما ذكرنا من ان الرجوع عليه بالمال ثم قال وهل يشترط في صحة سماع الدعوى ابداء المدعى عنده عند
 القاضي والتوفيق بين الدعوى وبين ما سبق أولا يشترط ذلك ويكتفي القاضي بإمكان العذر والتوفيق
 وقدمنا الكلام عليه مستوفى في رابعه ومما يصل بهذا الفرع اعنى قوله التناقص في موضع الحلفاء فهو
 ما ذكره في سابع الفصلين قدم بالذات واستأجر دارا فقبيل له هذه دارا بثلث مائة وثلثين كها ميرا نالها عاها
 المستأجر قال ما كنت أعلم الا تسبح للتناقص اقول ينبغي ان تسبح فيه وفي أمثاله اذا التناقص اغنا عن عالم
 يوفق أوله يمكن توفيقه وأما اذا وفق في ان تسبح ادلا ساقت حينئذ حقيقة انما لم يكن توفيقه ولكن لم
 يوفق فيه اشتلاف ونص في هـ وغيره على أن الامكان يكفي اهـ وقدمنا في محل الحلفاء لا يكفي
 الامكان والا فلا بد منه قال النزيل الرملي والظاهر أن صاحب الفصول لم يطلع على نص مصرح به في سماعها
 وقد سطرت به في البحر الرائق في باب الاستعانة وفي شرح قوله لا الخبرة والذات وبوالإطلاق حدث قال في
 العمون قدم بادة واشترى أو استأجر دارا ثم ادعاه قاضيا لا يأنه ادرا بثلث مائة وثلثين كها ميرا ولكن لم يعرف وقت
 الاستئجار لا يقبل والقول أصح اهـ ذكره العزى اقول قوله لا يدل على عدم اطلاعه بل هو اختيار
 منه منها والاصح ونعالي له واقول قوله واشترى بدل على أنه لو قام به وهو كذلك وهي واقعة الفتوى فاسم
 عروك ما تم اطلع على أن الجميع لو الله عرسه بيده ثم مضى تركه له ميراثا لم يعلم بذلك وقت القسمة وسبأني
 ما هو أدل يستأجر والظاهر أن قوله قدم بلده ليس بغير بدل لانه لا يحمل الحلفاء واذا كان مقبولا لا يكفي
 نعم ما يؤيد مقدمه من قوله سره في مصرى دأمل اهـ وفي الفصول في الفصل الثامن والعشرين دمع
 الوصى جميع تركه ائبت الى داره وأشهد على نفسه أنه تصب عنه جميع تركه والدوله سبق من ترك كوالده
 قليل ولا كثيرا الاستوفاه ثم ادعى دارا الى يد الوصى انهم من تركه والدوى ولم أنفسهم قال أثبت بيته وأفضى
 به الله أرايت ان قال قد استوفى جميع ما تركه والدوى من دين على الناس وتبصت كنه ثم ادعى دساعلى
 رجل لايه الا أثبت بيته وتقصي له بالدين اهـ وفي البرازيل ليرأى أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة كونهوا أنكروا
 لا تسبح دعوا وان أقروا بالتركه أنروا بالادعاء وهما لوقال تركه حتى من الميراث أو تركه منها ومن
 حتى لا يسبح وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح تركه اهـ وفي الحاشية في الوصايا من تصرفات الوصى أشهد
 البتة على نفسه بعد المارغ أنه قبض من الوصى جميع تركه والدوله سبق له من تركه والدوله عـ ومن قليل
 ولا كثيرا الا قد استوفاه ثم ادعى يد الوصى شيئا وقال هو من من تركه والدوى وأقام البينة قبضت بيته وكذا لو
 أقروا وارث انه قد استوفى جميع ما تركه والدوى من الدين على الناس ثم ادعى لايه دساعلى رجل تسبح دعواه اهـ
 وقول فاضحت أشهد البتة على نفسه أنه قبض تركه والدوله أتول ذكر الميراث في شرح فواكه المظومة
 قلت انقص قولهم ان الميراث في سبأني القى تم لان قوله لم يبق حق سكره في سبأني القى فعلى مقتضى
 القاعدة لا تصح دعواه بذلك تناقصه والمناقض لا تسبح دعوا ولا بد منه اهـ اقول اعلم ان غفر مثله لانه يحمل
 الحلفاء بكونه لا يحيط علمه بما ترك والد له قد يكفي عليه ذلك بمعنى التناقص تأمل (واقول) قد حرس يدى
 لوالده رحمه الله تعالى المستأجر له سماعها اعلام الادعاء بحكم الاراء العام وفق وفيها بين عبارات متعارضة
 ودرج ما فيها من المناقضة وحصل ما فيها الفرق بين ان تراو الاس للوصى وبين ان تراو بعض الورثة لبعض ما في
 البرازيل عن الميراث ليرأى أحد الورثة الباقي الى آخره ان المناقضة ووجه الفرق بينهما أن الوصى هو الذي
 يتصرف في مال البتة لا اطلاع به راد الباع وأقر بالاسمياعه لم يولد به لغيره فبينة الورثة قائم لم يتصرف
 لهم في ما ولا في شيء من الميراث لا يملكه وصية القائمة مقامه لا بعد الوفاة ومن أراد ميراث البتة ومن
 الحاشية جعلها في الميراث فمما سبق من من تصديق الامر وحدث قضى عليه دفع الدين الى الدائن والحال

دائن ومودع هذا وقد تقدم أن دعوى أنه وارث تسمع على الدائن والمدينون (قوله على غير ميت)
 بالاضافة والمراد به دائن الميت كالمواريث المتبادر من اليربى واستظهر الجوى أنه مدينون الميت والحاصل أنه إذا
 ادعى قوم على الميت ديونا أو أرادوا أن يشترطوا ذلك فليس لهم أن يشترطوا على غير ميت لميت عليه مدين ولا على
 موصى له بل لابد من حضور وارث أو وصى قال في البرازية وإثبات الدين على من في يد مال الميت هل يصح
 اختلاف المشايخ وصورته المرض مرض الموت وهب كل ماله في مرضه أو وصى بجميع ماله ثم ادعى رجل
 دينا على الميت قال السعدى نصب القاضي وصيا وصي الحصومة عليه وقال شمس الانعم تسمع على من في يده
 المال اه ومن هنا علم أن قوله لا حتى زاد ما به ذاب كلفه في أصل عبارة الاشباة في البحر واختلاف
 المشايخ في إثبات الدين على من في يده مال الميت وليس وارث ولا وصى ولا تسمع دعوى دين على ميت على
 غير ميت مدعيونا أو دنا له وفي حاشية الاشباة للمعوى واستثناء المرهوبه من غير ميت الميت منقطع
 اذ ليس هو من العرماء حتى يكون متصلا في البرازية تقبل بينة اثبات الدين على الميت على الموصى له أو
 مدينون الميت أو الوارث أو لأحدى له على الميت دين ومنه في العاين في فاضل من الوصايا رجل مات وعليه
 دين بمائة قال أبو بكر الوارث لا يصير خصما للعرماء لأنه لا يرث وقال علي بن محمد الوارث لا يصير خصما
 ويقوم مقام الميت في الخصومة به تأخذ ثم قال أو الصحيح أن يكون الوارث خصما ليدعى الدين على الميت
 وإن لم يملك شيئا في البرازية أيضا وانضم في إثبات كونه وصى الوارث أو الموصى له أو مدينون الميت أو دنا له
 وقيل الدائن ليس يخصص قال في قواله من الخامس لا تقبل دعوى من يدعى على ميت بحضرة رجل يدعى
 أنه وصى الميت وأثر المدعى عليه الوصاية اه فبين من هذا أن الدعوى انما تسمع على وصى بمقتضى وقته
 من السادس في دعوى دين على الميت يكفي حضور وصيه أو وارثه ولا حاجة إلى ذكر كل الورثة اه وعبرة
 الاشباة لا تسمع الدعوى بدعي على ميت الاعلى وارث أو وصى أو موصى له ولا تسمع على غيرهم له كافي جامع
 الفصول في الاداوه بجميع ماله لا جنبي وسلمه فانها تسمع عليه لكونه ذاب كل في خزنة الغني انتهى فعلى
 هذا قوله غير ميت تركيب اضافي بمعنى الامم (فرع) اه قال في خزنة الاكل لومات رجل في يده بدين
 وترك مالا وادعى رجل عليه ديونا وورثته في يده منقطع عنه فان القاضي يصيبه وصيا ويسمع بينته ويقضى
 له بالدين ولو لم يكن مقطعا لتسمع بينته على غير الوارث انتهى (قوله الاداوه الخ) صورته رجل وهب
 جميع ماله لانسان وسلمه اياه ثم مات فادعى عليه آخران هذه العين له أو أنه على الميت كدما من الدين فامسا
 تسمع دعواه عليه لان في الاولى العين التي يدعيها في يد المرهوبه وفي الثانية الدين متعلق بالتركة وهي في
 يده لكن في الثانية يشترط أن تكون الهبة في مرض الموت لان الدين انما يتعلق فيه فدل أن الاستثناء هنا
 منقطع لان المرهوبه ليس بغيره وفي البرازية أن الموصى له بجميع المال أو بما زاد على الثلث خصم
 لعدم الوارث لان استحقاق الزائد على الثلث من خصائص الوارث فيلحق بالوارث جوى (قوله لكونه
 زائدا) أي على الثلث كانه قدم وفي نسخة ذاب أي صاحب يد وقد علمت توجيهه وان كان الاول صوابا أيضا
 كما ذكر في البرازية (قوله لا يجوز زلله مدعى عليه الاسكال الخ) قال بعض الفضلاء يلحق هذا مدعى الاستحقاق
 لجميع فانه ينكر الحق حتى يثبت لا يمكن من الرجوع على نائب ولو أثر لا يفسدروا أيضا ادعاه الوكالة أو
 الوصاية وثبوته لا يكون الاعلى وجه الخصم الجاحد كما ذكره فاضل فان أنكر المدعى عليه ليكون ثبوت
 الوكالة والوصاية شرعا صحيحا يجوز فيلحق هذا أيضا بما يلحق بالوصى أحد الورثة اذ ادعى عليه الدين فانه
 لو أثر بالحق بزمه الكل من حصته وإذا أنكر فاقمت البينة عليه يلزم من حصته وحصتهم جوى (قوله
 ليهن فيمكن من الرد) لانه ان قبله بعرض علم كنه الرد والقاهر أن هذا إذا كان باعته فملكه بالشراء
 من آخر أم إذا كان مورا أو موهوبا أو موصى به أو تناخا فلا ينكر البتة وصورته أن لا يكون علما بالبيع
 قبل البيع والا كان راضيا به فلا يمكن من الرد (قوله اداعلم بالدين) فانه لو أقر يلزم ولا يرجع بخلاف

على غير ميت الاداوه
 جميع ماله لا جنبي وسلمه
 فانها تسمع عليه لكونه
 زائدا لا يجوز للمدعى
 عليه الانكار مع علمه بالحق
 الا مدعى البيع ليرد
 فيمكن من الرد في الوصى
 اداعلم بالدين

ما إذا أنشكروا قيمت البينة زاد أو السعد أو إذا علم الوصي بالنسب كما فهمه من عبارة الحاشية في فتاواه (قوله
 لا تخلف مع البرهان) قبل عليه وقال مع البينة كان صواباً لا تخلف مع الاقرار بعين وهو برهان اه
 والجواب أن الحاقه بمجمل على الفرد الكامل وهو البينة اه (قوله دعوى دين على ميت) في أوائل دعوى
 التمتع أجعلوا على أن من ادعى ديناً على الميت يخلف بلا طلب وصى ووارث بالله ما ستوفيت دينك متولاً من
 أحد أداء عنه وما قبضه قايض ولا برأه ولا شأمنه ولا أحاط به ولا بشئ منه على أحد ولا عندك ولا بشئ منه
 رهن فإذا خالف أمر بالدفع اليه وإن نكل لم يؤمر بالدفع اليه خلاصة فلو حكم القاضي بالدفع قبل الاستخلاف
 لم يفسد حكمه ونعمه فيها وفيها من الجبر ولم أر حكم من ادعى أنه دفع للميت دينه وهو رهن هل يخلف وينبغي أن
 يخلف احتياطاً لكن رده الرأى بأنه في مسألة دفع الدين شهدوا على حقيقة الدفع فانتفى احتمال أنهم شهدوا
 بما يستصحب الحال وقد استوفى في باطن الأمر كمال مدعى الدين وأرضاه بمدى الولد الذي لله تعالى بقوله
 وكلام الرأى هو الواجه كما يخفى على من قلبه وتقدمنا بما لا مزيد عليه (قوله واستهتق ببيع) يعني إذا
 استهتق المبيع بالبينة من المشتري فلم يستحق عليه متعاقب المشتري بأنه مدعى ولا يثبت ولا تصدق بته ولا
 خرجت العين من ملكك بوجه من الوجوه (قوله ودعوى آتق) أي دعوى تلك آتق قال سبدي الولد رحمه
 الله تعالى لعل صورته اسمها إذا ادعى على رجل أن هذا العبد سبدي آتق مني وأقام بينة على أنه عبده فحالف
 أيضاً احتمال أنه باعه تأمل ثم رأيت في شرح هذا الشرح نقل عن الفقيه هكذا عبر عنه قال في الفتح
 يخلف مدعى الآتق مع البينة بالله أنه باع على ملكك الآتق ثم يخرج ببيع ولا يثبت ولا يثبتها اه وسقوه
 ط بما لا جدس القاضي الآتق فجاء رجل وأدعاه وأقام بينة أنه عبده يستخلف بالله أنه باع على ملكه ولم يخرج
 ببيع ولا يثبت فإذا خالف دفعه اليه وذلك صواباً لقضاءه عن البطال ونظر إلى حواجزه عن البطال لفساده من
 مشروعه ووجوبه ويطبق من هذه المسائل ما إذا قامت البينة للفرد المجمل له بأنه مدعى ولا يثبت بنيه أنه
 ليس له مال ظاهر ولا باطن وإن وجد ما لا يؤدى حقه عاجلاً لان البينة انما قامت على الظاهر ولعل غيب ما به
 والموثوق الشهود أنه عليه درهم سواء فلو لا تعرف عددها أم لا تعلم ثلاثة يخلف على أن ما زاد عنها
 إذا كان المدعى يدعي إرياده اه (قوله الاقرار لا يجمع اليه) لا يثبت الاقرار على منسكوك كره الاصل
 في الاستدراك كتاب الاقرار على الحاتبة واستثنى من أربع مسائل وهي ما سوى دعوى الآتق وكذا ذكرها
 فذهب في كتاب القضاة والشهادات ولم يذكر الحاتبة بل زاد غيرها وأوصاها إلى سبع وأثنى ههنا مقابلة مع زيادة
 ثلاثة أخر وعليه فتكون عشرة ذكر في جامع الفصولين وهذا يدل على جوارها فامتنع الاقرار على كل وضع
 يتوقع الصريح من المقر ولأنه يكون هذا أصلاً (قوله الآتق) الذي ذكره ههنا خمسة وألحقها بسبعة كمال
 الجوى لمصداً لا يجمع البينة على مقر الأعلى وأثره مقر يدعي على الميت فتمام البينة للمدعى رضى مدعى عليه
 أقرب بالصواب فبهم الوصي وفي مدعى عليه أقرب بالوكيلة وبنتها الوكيل دفعاً للضرر وفي الاستحسان تقبل
 البينة مع اقرار المشتق عليه يمكن من الرجوع على بائعه وفيما لو خصم الاب يحق عن الصبي فأقر
 لا يخرج عن الخصم ولكن نعلم البينة ثابتة مع اقراره بخلاف الوصي وأما القاضي إذا أقر خرج عن
 انحصاره وفيما أقر الوارث له وصى له فتمت تجميع البينة عليه مع اقراره وفيما أقر له مجرداً بغير ضمان رجل ثم
 من آخر فأقام الاول البينة فثبت كمال الاستحسان قبل عليه البينة وإن كان مقر بمدعى (قوله وكذا) يعني
 لو أقر بوكلة رجل بقبض دين عليه لم يكن كمال الوكيل قيمته إذا دفعه إليه فيتمرد ولا يثبت له إذا
 أنكر الموكل وكلفته انتهى ط زاد الفاضل الجوى ثمانية وتسعة فقامها عن السدائع من كتاب القسمة
 الثامن الورقة إذا كانوا مقرين بما عاينوا لا بد من إقامة البينة على بعضهم على تول في حقيقته التاسع الاب أو
 الوصي إذا أقر على الصغير لا بد من إقامة عليه مع كونه مقراً اه وزاد بعض الناس دعاءاً هو ادعى
 على آخر عتاراً في يد وهو مستحق أن يرد بالمدعى آتق أنه واليد مع اقراره اه (قوله ووصاية) يعني

لا تخلف مع البرهان الآتق
 ثلاث دعوى دين على ميت
 واستهتق ببيع ودعوى
 آتق * الاقرار لا يجمع
 البينة إلا في أربع وسبعة
 ووصاية

إذا أقر المدعى عليه بالوصية وصورته وحصل قال للقاضي إن فلان بن فلان الظلاني أقامني وصياً ومات وله
 على هذا كذا أوفى بهذا كذا فصدق المدعى عليه فالقاضي لا يثبت وصايته باقرحتى يقيم البينة
 عليها لأنه إذا دفع إليه المال اعتماداً على الأقرار فقط لا تبرأ ذمتي من الدين إذا أنكر الوارث أما لو دفع بعد
 البرهان تبرأ ذمتي لأنه أقره صاحب تنوير الأذهان **(قوله)** وإن ثبت دين على ميت صورته ادعى على بعض الورثة
 دين على الميت فأقر الوارث بالدين فإنه يتوفى من نصيبه فمما يخص من الدين والمطالب أن يقيم بينة على حقه
 ليكون حقه في كل الركة وكذا إذا أقر جميع الورثة تقبل بينته لأن المدعى يحتاج إلى اثبات الدين في حقه -
 وحق دان آخر وفي البيرى اختلفوا فمما إذا أقر المدعى عليه بعد إقامة البينة هل يقضى عليه بالأقرار أو بالبينة
 قيل يقضى بالبينة لأنه لا ينكار وإقامة البينة استحق عليه الحكم فلا يبطل الحق السابق بالأقرار واللاحق
 ولأن زيادة التعدي الثابتة بالبرهان حقه فلا يؤثر الأقرار اللاحق في بطلانه اهـ موضعاً ط وقدمنا الكلام
 عليه **(قوله)** واستحقاق عين من مشتر فإن المشتري إذا أقر بالاستحقاق للمشتري لا يتكبر من الرجوع
 بالنظر على بائعه فأما أقف عليه البينة أم كنه ذلك وقد تقدم أنه يسوغ له الإنكار مع العلم لأجل هذا التمكن
 ط لكن قد يقال مع الأقرار كيف يكون الرجوع تأمل **(قوله)** ودعوى الآتي يعني إذا ادعى على شخص
 أن العبد الذي عنده أبق منه أو أقر واقع البينة فله أن يطلب البينة على ذلك الاحتمال أن العبد يملكه منمنه
(قوله) لا تخلف على حق مجهول أي ادعى به مدعى ولو ادعى على شريكه خيانة ثم سأل عن طلب البينة لم يخلف على الخيانة
 لكن أفتى قارئ الهداية بخلافه وعبارته سئل إذا ادعى أحد الشريكين على آخر خيانة وطلب من الحاكم
 يمينه فلم يلزم أم لا أجاب إذا ادعى عليه خيانة في قدمه ولو ادعى على شريكه خيانة لم يخلف على الخيانة
 ما دعا لوان لم يمينه مقدار فكذلك الحكم لكن إذا نكل عن اليمين لزمه أن يدين بمقدار ما خافه والقول في
 مقداره إلى المقرع عنه لأن كونه كالاقرار بشي مجهول والبيان في مقداره إلى المقرع عنه لأن يمين
 خذمه بينة على الأكثر ومثله المضارب مع رب المال **(قوله)** إذا اتهم القاضي وصي بيم وماتولى وقف ولم يدع
 عليه شيئاً معلوماً فإنه يحلف نظر البيرى والوقف حوى **(قوله)** وفي رهن مجهول أي لو ادعى الرهن رهنًا مجهولاً
 أي كذوب مثلاً أنكر المرتهن فإنه يحلف وقده بعض الفضلاء على بالي القنية بما إذا ذكر المدعى قدر الدين
 الذي وقع به الرهن ط **(قوله)** ودعوى سرقة أقول فيه نظر لما نقل فاضحان من أنه يشترط ذكر القيمة في
 الدعوى إذا كانت سرقة ليعلم أنها نصاب أولاً فمما سوى ذلك فلا حاجة إلى بيانها أو السعد ولعل ذلك في
 حق القطع لا الضمان كما يفيد كلامه ط قال في جامع الفصولين ادعى أعياناً مختلفة الجنس والنوع والصفة
 وذكر قيمة الكل جهلة ولم يذكر كلاً على حدة اختلف فيه المشايخ قيل لا بد من التفصيل وقيل يكفي بالإجمال
 وهو الصحيح إذا ادعى لو ادعى غصب هذه الأعيان لا يشترط لصحة دعواه إبان القيمة فلو ادعى أن الأعيان قائمة
 في مزرع بأحضاها فتقبل البينة بحضرتها ولو قال إنها الكتوب بين قيمة الكل تسع دعواً وفي ج ولو ادعى أنه
 غصب أمتة ولم يذكر قيمته انسمع دعواه ومزبور بالامة ولو الهلكة فالقول في قدر القيمة للغائب فلما صح
 دعوى العصب بلا بيان القيمة فلا بد من بعض أباين قيمة الكل جهلة أولى وقيل إنما يشترط ذكر القيمة وكانت
 الدعوى سرقة ليعلم أن السرقة كانت نصاباً وفي غيرها لا يشترط ذكر ما لحوى فظاهر أن إيرادها في هذا المحل في
 حق الضمان لا القطع كقوله مناهه ط **(قوله)** وغصب قال في الدرر والعرو لو قال غصب بئني عين كذا ولا
 أدري أنه هالك أو فاجر لا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب أنهم اتبعوا الدعوى لأن الأسان ربما
 لا يعرف قيمته فلو كاف ببيان القيمة لتضرر وفائدة صحة الدعوى مع هذه الجملة الفاحشة توجه العين على
 انطصم إذا أنكر والجبر على البيان إذا أقر أو نكل عن اليمين انتهى وتقدم في الدعوى مع ما عليه من
 الكلام فراجع **(قوله)** وخيانة مودع فإنه يحلف ما خاف فيما اتهم فإن حلف برئ وان نكل جبر على
 بيان قدر ما نكل عنه وقيل لا يحلف حتى يقدم شيئاً يضاف عليه وذكره بعض الفضلاء أن سمع

وإثبات دين على ميت
 واستحقاق عين من
 مشتر ودعوى الآتي
 لا تخلف على حق مجهول
 الآتي إذا اتهم القاضي
 وصي بتسيم وماتولى وقف
 وفي رهن مجهول ودعوى
 سرقة وغصب وخيانة مودع
 لا تخلف المدعى إذا حلف
 المدعى عليه

العمى في مثل هذه المسائل مع الجهالة متفق عليه الا في دعوى الوديعة ودعوى القصب حيث يشترط
لسماعها فيها بيان القيمة عند بعض المشايخ انتهى و يابغى زيادة دعوى السرقة كما يعلم من الجوى قال
شمس الأئمة الحاوى للجهالة كما تنفع قبول القيمة تمنع الاستحلاف الا اذا اتهم القاضى وصى الشئم الخ فتنفذ
فدعوى الجهول لا يستحلف عليها فلو ادعى على رجل أنه استهلك ماله وطلب التعليف من القاضى لا يحلفه
وكذا لو قال بائع أن فلان من فلان أوصى لى ولا أدري قدره وأراد أن يحلف الوارث لا يجيبه القاضى وكذا
المدين اذا خالف حلفت بعض دينى ولا أدري كم مضت أو قال نسيت قدره وأراد تعليف الطالب لا يلتزم اليه
كفى الخاتمة (قوله الا في مسئلة في دعوى الجراح) أى قبل قوله ولا تدعى على مدع (قوله وهى غريبة
يجب حفظها) متافى هذه المسئلة في كتاب العصب وكتب الخشى هناك على قوله فالولم يبين فقال الظاهر أن
فى المسئلة خلافاً لأنه اذا لم يبين فساتلك الزيادة التى يحلف عليها أى على نفسها ونحو أن أصل التسعة فان بين
يبنى أن لو لم يبين حلف على نفي الزيادة التى هى أكثر مما يبينه وأقل مما يدعيه المالك هذا و يبنى أن اقرب فى
البيان حتى لو بين قيمة فصر بهم لا يقبل منه كما تقدم نظيره اهـ وكتب على قوله هناك ولو حلف المالك
أنه على الزيادة أخذ فحلف فله وجه فإرجاع اهـ (قوله وألزم بيانه) لانه أقرب بقيمة مجهولة وان
أشبه بشئ يحلف على ما يدعيه المصوب منه من الزيادة وان حلف لا يثبت ما ادعاه المصوب منه وان نكل
لا يثبت أيضاً لم يحلف المدعى أن قيمته منه فان حلف أخذ من العاصب مائة وقوله يحلف على ما يدعيه
المصوب منه به أنه حلف أن لا على ذلك ولو كانت هذه المئين على ما ذكره من القيمة بان يحلف أن قيمته
ما ذكره وحاصله أبين ما دعى عليه شتم تكن قيمته مائة وعين المدعى أن قيمته المائة (قوله يحلف على
الزيادة) أى الذى يدعيه المالك فان حلف لا يثبت ما ادعاه المصوب منه وان نكل لا يثبت أيضاً ما لم يحلف
المدعى أن قيمته مائة فوالى هذا شار، وقوله ثم يحلف المصوب منه الخ والظاهر أن قيمة هذا المدين ثبتت
النجارة لا تظهر (قوله ثم يحلف المصوب منه أيضاً أن قيمته مائة) فان حلف أخذ من العاصب مائة ولكن
قد يقال اذا لم يبين فساتلك الزيادة التى يحلف عليها مائة فالأولى أن يقول فلان من حلف على نفي الزيادة التى
هى أكثر مما يبينه وأقل مما يدعيه المالك تأمل (قوله ولو طهر) أى الثوب (قوله يبنى أخذه) أى الثوب بها
دفعه من الدراهم لا قيمة الثوب فى ذاته وان كانت أنقص أو زاد بل المالك لم يرض الا بدفعه بالثوب (قوله
أو قيمته) يحلف على أخضر المحرور أى أو أخذ قيمته بما يردوه يأخذ القيمة التى دفعها وفى متفرقات قرار
التأخرية وخبر العاصب على البيان لأنه أقرب بقيمة مجهولة واذا لم يبين يحلف على ما يدعيه المالك من الزيادة
فان حلف ولم يثبت ما ادعاه المالك يحلف أن قيمته مائة أو يأخذ من العاصب مائة فاذا أخذ ثم طهر الثوب
خبر الحاصب بى أخذه أو ردوه أو أخذ القيمة وحكى عن الحاكم أى بحمد المئين أنه كان يقول ما ذكر من
تحليف المصوب منه وأخذ المائة ثم من العاصب هذا لا ينكر أصح وكان يقول الأصح فى الجواب أن
بحمد العاصب على البيان فان أى يقول له القاضى أكان قيمة مائة فان قال لا يقول أكان خمسة من فان قال
لا يقول خمسة وعشرين أى أن ينتهى الاملا تنقص منه قيمته عرفاً وعادة قبله من ذلك اهـ لكن قال بعض
الفضلاء المحصر ممنوع لانهم اذا اختلفا فى قدر الثمن أو المبيع ولا بد فحلفوا واشترى أمة بثلث وقبضها
ثم بتأنيلاً وقبل بيضا اشتراه فى قدر الثمن فحلفوا واشترى الجارية أو المصعة أو فمها قبل التمكن فى الدقة
فحلفوا وفى هذه المسائل مدعى ومدعى عليه ط عن الطورى ومثله فى ساحة الخوى
(تدبير) و بردن ان ابن عمه لابه وأموه من الدافع انه ابن عمه لا مفعلاً وعلى اقرار الميت أى بانه ابن
عمه لا مفعلاً لا بد وما قبل القضاء لا اول لا بد له كما بالقضاء أى ميراثا بالعص و بدفعه أن يدعى
بعدمه قبل الحاكم باقراد مائة من درى الادوية أو كونه بئد مائة من درى قيمة ما يرد به منسلكه فبرهن
المسلم ثم أحبط ما فى ذلك الا لا يتل الا بأصح مع أهمية السكابل يصيب خصم على الأصل لا على

الافى مسئلة فى دعوى الجرح
قال وهى غريبة يجب حفظها
أشبهه فأت وهى الوفاة
المصوب منه كانت قيمة
فوى مائة وقال العاصب لم
أدر ولكنها لا تبلغ مائة
صدى بيته والزم بيانه فلو
لم يبين يحلف على الزيادة ثم
يحلف المصوب منه أيضاً
أن قيمته مائة ولو طهر خبر
العاصب بى أخذه أو قيمته
فليحفظ والله تعالى أعلم

لأن القضاء على التكفل قضاء على الأصل ولا عكس * إذا اشترك الدين بين شرين يكن لأبوجه الأثر فأحدهما لا ينصب حقه من الأصل الآخر الكل من الدور * وجعل قلب عن أمراته وهي بكر أو تيممته وحبت بزواج آخر وولدت سنة ولدا قال أبو حنيفة الأولاد للأول وعنه أنه وجع عن هذا وقال لا يكون الأولاد للأول انما هم للثاني وعليه الفتوى على الخاتمة ولو ادعى عليه مهر امرأة قال تزوجتها ثم ادعى الإبراء عن المهر فهو دفعه وهو عان وفقى كفى القبة وفيها ادعى عليه شيئا فأمره القاضي بالمصالحة فقال لا أرضى بهذه المصالحة وتركه أصلا وهو اسقاط لما يدعيه عنك * إذا قال تركه أصلا فهو إبراء وعنه لو قال تركت دعواي على فلان وفوضت أمري إلى الاستخارة لا تسمع دعواه بعده (أقول) قيد القاضي اتفاقا فلا يخفى وفي الفتاوى الجديدة رجل مات فقالت امرأة لابن الميت كنت امرأة أبيك فمجداني يوم موته وطلبت المهر والميراث فأشكر الابن وقال اسم أبي لم يكن محمد وإنما كان عمر ثم جاءت فادعت أمه امرأة أبيه عمر إلى يوم موته وطلبتها تسمع دعواها وليس بشقاق بل هو أزان يكون له إيمان شد تسمع إذا وفق المدعى (أقول) وجه التوفيق بأن تقول كنت أعلم أن أبيه اسمي فادعتي بأحد هما فلما أنكرت ادعت بالآخر فمهم من هذا المسئلة أن تسمع الدعوى على الميت بدون اسم أبيه ونسبه تدعى قال في الترخائصة في الخامس عشر من الدعوى غلط الاسم لا يضر بل هو أن يكون له إيمان ومثله في صور المسائل عن الفتاوى الرشيدية وفي البرازية في السادس عشر من الاستحقاق وكذا في النامية من العشر والخارج وقد مناه عن التفتيح وفتقم هذا الباب بمسئلة ختمها كتاب الدعوى في الجامع أنه غير نساء الله حسن الخاتمة وهي أنه إذا قالت المرأة لم أكنها ولم هذا الرجل وأردت استحلان له لس اهنا ذلك قول أبي حنيفة خاصة لأن أمومية الولد تابعة للنسب وهو لا يرى الجهن في النسب اه والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(كتاب الاقرار)

ثبت بالكتاب وهو قوله تعالى وإلجأ الذي عليه الحق أمره بالاملا فلا ولم يقل اقرار ما كان للاملا معنى وقوله كونوا قوامين بالقسط شهد الله ولوعلى أنفسكم والمراد به الاقرار زبلي والسنة فقد قبل على الله تعالى عليه وسلم اقرار ما عزم والقامدية والاجماع فقد أجبت الامة على أن الاقرار يخفى حق نفسه حتى أو جبروا الحدود والقصاص باقراره وان لم يكن حجة في حق غيره لعدم ولايته عليه أو في المال والمعة فإن العاقل لا يقر على نفسه كاذبا فيما فيه ضرر على نفسه أو ماله فرب حجة الصدق في حق نفسه لعدم التهمة وكما في الولاية اه بخلاف اقراره في حق غيره حتى لو أقر بمجهول النسب بالرق جاز ذلك على نفسه وماله ولا يصدق على أولاده وأمهم ومديريه ومكاتبه بخلاف ما إذا ثبت بالبيبة لأن البيبة انما تصير حجة بالقضاء والفضل ولا ية عملة فينفذ في حق الكل أما الاقرار بحجة بنفسه ولا يحتاج فيه إلى القضاء فمذ عليه حده الخ وقوله لا يصدق على أولاده الخ لانه ثبت لهم حق الحرية أو استحقاقها فلا يصدق عليهم كفى الدور (قوله مناسبته) أي للدعوى ووجه تأخيرها عنها أن الدعوى تقطع فلا يحتاج إليه إلى شيء آخر حتى إذا لم يوجد يحتاج إلى الشهادة وركنه لفظ أو مافى حكمه دال عليه كقوله لفلان على كذا أو ما شابهه لانه يقوم به ظهور الحق وانكشفه حتى لا يصر شرط الخيارات بأن أقر بدين أو بعين على أنه بالخيار إلى ثلاثة أيام فلتخير باطل وان صدقه المقر له والمال لازم كفى محيط السرخصي وله شروط مستند كفى أنما الكلام وهي العقل والبلوغ بلا خلاف والحربة في بعض الاحكام دون البعض حتى لو أقر العبد المحجور بالمال لا ينفذ في حق المولى ولو أقر بالقصاص يصح كذا في المحيط وتأخر اقراره بالمال إلى ما بعد العتق وكذا المأذون له يتأخر اقراره بما ليس من باب التحارة كأقراره بالمهر بوط امرأته تزويجا غير ذن مولاه وكذا إذا أقر بحماية موجهة للعمل لا يلزمه بخلاف ما إذا أقر بالحسد ودوا القصاص كفى التيسين وكون المقر به مما يجب سلبه إلى المقر له حتى لو أقر أنه غصب كغص ثياب أو حبة شعلة لا يصح لأن المقر به لا يلزم تسليبه إلى المقر ومنه الطواحية والاختيار حتى

(كتاب الاقرار)

مناسبته أن المدعى عليه

من الاصل ولذا قلنا ان الباعثة يتراجعون فيما بينهم بخلاف الاقرار حيث لا يتراجعون بيق ان يقال في قول السيد الجوى هو اخباري ولا يصح وليس بانشاء مخالفة لما صرح به في البحر وجري عليه المصنف من انه اعتبار من وجه انشاء من وجه فلا بد ان يصح اقراره بما لو لم الغير ويلزمه تسليمه اذا ملكه ولو اقر بالطلاق والعاق مكرها لا يصح ولشأنه لو رد اقراره ثم قبل لا يصح وكذا الملك الثابت بالاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة فلا يمكنها المقر له من غير ذكر خلاف ومنه تعلم ان ما ذكره السيد الجوى مما يدل على ثبوت الخلاف فيه بحيث يصح كونه اعتبارا لا انشاء لا يصح عزوه لصاحب البحر كوقع في كلام بعضهم فتنبه (قوله بحق عليه الغير) قيد بان يكون عليه لا ينفك لو كان على غيره لغيره يكون شهادة لنفسه بكون دعوى زبلى وأطلق الحق في قوله هو اخبار بحق عليه ليسهل ما لو كان الحق المقر به من قبل الاستقاطات كالطلاق والتناق اذا الطلاق رفع القيد الثابت شرعا بالسخاء فاذا اقر بالطلاق ثبت الامر آمن الحق لم يكن اهم من قبل وكذا العبد ثبت له على سيد مسمى الحرة اذا اقر سيده بعقده فمقابل من انه رد على التعريف الاقرار بالاستقاطات كالطلاق والعاق لعدم الاخبار فيها عن ثبوت حق للغير غير سيد (قوله انشاء من وجه) هو الصريح وقبل انشاء وينبى عليه ما سياتي لكن المذكور في غاية البيان عن الاستدلال في الخلاف في اختلاف المشايخ في أن الاقرار سبب للملك أولا قال ان الفضل لا يستدل بثبوتين احدهما المرض الذي عليه دين اذا اقر بحجب ماله لا يبنى بصح بلا اجازة الوارث ولو كان غليظا بهذا لا يقدر الثالث عند عدم الاجازة الثانية أن العبد المأدوم اذا اقر لرحل بعين في يد بصح ولو كان غليظا يكون تبرعاً منه فلا يصح وذكر الجرجاني انه قليل واستدل بمسائل منها ان اقراره بدني في المرض لا يصح ولو كان اخبارا لا يصح اهـ ولهذا انفصله عن ان ما ذكره المصنف وصاحب البحر جميع بين العلويين وثبتت وكأن وجهه ثبت ما استدله الغير بيقان تأمل افاده سيدى الوالد رحمه الله تعالى لكونه لو كان اخبارا من وجه وانشاء من وجه كذا كذا المصنف يعرف بحديثه وما لا فائت به ولا يتم فالو اقر بالغير يلزمه تسليمه للمقر له اذا ملكه ولو اقر بالطلاق والعاق الخ فمقابل هذه المسائل دلت على ان الاقرار اخبارا لا انشاء ادلو كان انشاء لم تكن كذلك وما استدله على كونه انشاء طلقاً ومن وجه أنه لو اقر لرحل فرد اقراره ثم قبل لا يصح ولو كان اخبارا لا يصح وان لو ثبت الملك بسبب الاقرار لم يظهر في حق الزوائد المتقدمة ذكره ولو كان اخبارا اصارت مضبوطة عليه (اقول) اما الجواب عن الاول فهو ان ارداه بالرضا من ان حكمه الظاهر ولا الثبوت ابتداء وذلك بائني من كونه حجة قاصرة فليس امر مرد بالرد جعل كأن لم يكن فان ذلك لم يصح قبله بعده على ان هذا الدليل مشترك الا انما حيث انه دليل على انه ليس بانشاء اذا الانشاء محال لا يرد بالرد فيما يكون من قبيل الاستقاطات كولو قال هذا الولامي يرد بالرد والولد هذا دليل على أن الاقرار اخبار ثم عاد الولي الى التصديق بثبت النسب نظرا الى احتياج الحق وقد سبق وأما الجواب عن الثاني أن الاقرار لما كان حجة قاصرة اقتصر ثبوت الملك وظهوره على المقر به فلا يتعد الى الزوائد المستهلكة كما مر وبأني قسيت أنه ليس بانشاء أصلاً تدبر (قوله لانه لو كان لنفسه) أي على الغير ولو لم الغير على الغير يكون شهادة كما قدمناه (قوله لا اقرارا) ولا ينتقض باقرار الوكيل والولي ونحوهما لما بينهم من باب المتونات شرعاً شرح الملتقي (قوله ثم فرع على كل من الشبهة) صوابه من الوجهين لانه يقر الاقرار بشبهة الاخبار وبشبهة الانشاء بل قال من وجه ومن وجه أي اخبار من وجه بالنظر لترتيب بعض أحكام الاخبارات عليه وانشاء من وجه من حيث ترتيب بعض أحكام الانشاءات عليه وقد تبين الشارح المصنف فالحق انه يعطى حكم الاخبارى بعض الجزئيات وحكم الانشاء على المأدوم (قوله ص اقراره) لان الاخبار في ذلك العبر يصح لكن بالنظر للمقروا فادانه لا يحتاج الى القبول كما قدمنا في الموضع عن ثقة افساوى الاقرار يصح من غير قبول لكن البطلان يقف على الاصل لولا الملك لانه لا يشتمل من غير تصديق وقبول لكن يعال برده والمقر له اذا صدق

بحق عليه) للغير (من وجه
انشاء من وجه) قيد عليه
لانه لو كان لنفسه يكون
دعوى لا اقرارا ثم فسر
على كل من الشبهة فقال
(فأ) لوجه (الاول) وهو
الاخبار (ص اقراره) بمال
مملوك للغير (ير) ومعنى قر بذلك
الغير (يلزمه تسليمه) الى
المقر له

المضاف اليه الاقرار وانما يصح اقراره به ما ذكره القياس دليل الكذب وهو الاقرار بالانكار
 يحتمل التصديق والكذب فيجوز تخلف مدلوله الوضعي عنه مخ (قوله ولو كان انشاء لصح لعدم الخلف) أي
 تخلف مدلول الانشاء عنه أي لانه يتخلف في الانشاء تخلف مدلول لفظة الوضعي عنه أي متى وجد اللفظ البال
 على انشاء الطلاق أو العتاق سواء وجد مدلوله في حال الطواغية أو الاكرام وهذا مخصوص فيما يصح
 مع الاكرام بخلاف ما لا يصح معه كالبيع فانه يتخلف مدلوله عنه مع الاكرام أي وهو اثبات الملك غير
 مستحق المنسحق (قوله وصح اقرار العبد المأذون بعين فيده) ولو كان انشاء لا يصح لانه يصير تبرعاً عنه وهو
 ليس أهله (قوله والمسلم بخبر) حتى يؤمر بالتسليم اليه ولو كان توكيداً لم يصح كفي الدور وفيه إشارة
 إلى أن الخبر قاطع لا مسهمة إذ لا يجب بدلها للمسلم نص عليه في المحيط كقوله الشرب لا يلة (قوله) بنصف داره
 مشاعاً أي الدار القاطنة للقيمة فانه يصح الاقرار بها لكونه اخباراً ولو كان انشاء لكان هبة وهبة المشاع
 القابل للقسمة لاثم ولو قبض يتخلف ما لا يقسم كبيت وحمام صغير من فانه يصح به وتم بالقض (قوله)
 والمرأة بالزوجة من غير شهود لانه اخبار عن عقد سابق ولو كان انشاء لم يصح اقراره بالزوجة من غير
 شهود لان انشاء عقد النكاح بشرط انصهره وهو كحكم في بابه (قوله ولا تسمع دعواه عليه بانه أقرله بشئ
 معين بناء على الاقرار به بذلك يعني) إذا ادعى عليه شيئاً لم يأت به لا تسمع دعواه لان الاقرار بأخبار لا سبب
 لزوم المقر به على المقر وقد علم وجوب المدعى به على المقر بالاقرار وكان قال أطالب بما لا سبب لوجوبه عليه
 أولزومه باقراره وهذا كلام باطل مخ وبه ظهر ان الدعوى بالشئ المعين بناء على الاقرار كقوله صريح المتن
 لا بالاقرار بناء على الاقرار بقوله بانه أقرله لا محل وفي مقامه مركبة تأمل (قوله به يعني) مقابلة انها
 تسمع كقوله جامع الفصولين وحاصله ان الاقرار هل هو باق في الشرع أو هو انشاء للمعنى فيكون سبباً لذلك
 فمن جعله انشاء سوغ هذه الدعوى ومن جعله باقياً على معناه الأصلي لم يجوز سمعها وعليه الجمهور وجميع
 المتأخرين وهو الصحيح المولود عليه كفي الخلاصة (قوله لانه اخبار) أي لا سبب لزوم المقر به على المقر وهو
 قد جعل سبب وجوب المدعى به على المقر الاقرار فكان قال أطالب بما لا سبب لوجوبه عليه أولزومه باقراره
 وهذا باطل لما علم من كلامه مشاعاً (قوله لم يحل) أي لا مقره أي لا يجوز له أخذ حبراً دياناً كقتراره
 لانه أنه بجميع ما في منزله وليس له عليه شئ اه يجرى ولو كان انشاء لم يحل أخذه كفي الدور ومما علة في
 القصة من بعض النسخ من أن الاقرار كذا يكون باقياً لانه خلاف المعتد للصحة من المذهب الذي اليه
 يذهب (قوله نعم لوسلمه برضاه كان ابتداءه فهو الوجه) هذا ظاهر إذا تعدد الكذب أما إذا كان يظن أنه
 واجب عليه يعني انشاء عدم الخلق (فرع) الاقرار والاعتقاد لا يحتاجان إلى القبول فأفاده السامعاني (قوله)
 أو يقول عليه كذا وهكذا أقر به) أي أنه في نفسه وفي شرح تخفة الاقرار وأجمعوا أنه لو قال هذا العين
 ملكي وهكذا أقر به المدعى عليه بقل (قوله ثم لو أنكر الاقرار) أي وقد ساد ما قر به لكونه ملكه ولم
 يبق على مجرد اقراره ما تقدم (قوله الفتوى انه لا يخلف على الاقرار بل على المال) قال ابن العرس ثم لا يجوز
 أن يخلف انه ما أقر به بقول واحد لان الصحة أن الاقرار ليس بسبب للمالك وقد علمت الحكم في الاسباب
 الشرعية المتفق على سببها وان الصحة ان لا يخلف عليها فكيف الحال فاسميتها قول مرجوح اه
 وقيل بخلاف بناء على انه انشاء ملك (قوله وأما دعوى الاقرار في الدع) بأن أقام المدعى عليه بينة أن المدعى
 أثراه لا حقه قبل بل المدعى عليه أو أقام المدعى عليه بينة أن المدعى أثراه هذا العين ملك المدعى عليه فسمع
 وأما دعوى الاقرار بالاعتقاد فقبل لا تسمع لان دعوى الاقرار في طرف الاعتقاد أي الدين يقضى عليه
 ففي الحاصل هذا دعوى الدين لنفسه فكان دعوى الاقرار في طرف الاعتقاد فلا تسمع جميع الفصول
 معز بالاعتقاد والذخيرة ومثله في البراءة كترك زدها وتقبل سمع لانه في الحاصل يدفع أداء الدين عن
 نفسه فكان في طرف الدعوى كرمي المحيط وذ كشيخ الاسلام برهن المطلوب على اقرار المدعى بانه لا حق له في

ولو كان انشاء لصح لعدم الخلف (وصح اقرار العبد المأذون بعين فيده والمرأة بالزوجة من غير شهود) ولو كان انشاء لم يصح اقراره بالزوجة من غير شهود لان انشاء عقد النكاح بشرط انصهره وهو كحكم في بابه (قوله ولا تسمع دعواه عليه بانه أقرله بشئ معين بناء على الاقرار به بذلك يعني) إذا ادعى عليه شيئاً لم يأت به لا تسمع دعواه لان الاقرار بأخبار لا سبب لزوم المقر به على المقر وقد علم وجوب المدعى به على المقر بالاقرار وكان قال أطالب بما لا سبب لوجوبه عليه أولزومه باقراره وهذا كلام باطل مخ وبه ظهر ان الدعوى بالشئ المعين بناء على الاقرار كقوله صريح المتن لا بالاقرار بناء على الاقرار بقوله بانه أقرله لا محل وفي مقامه مركبة تأمل (قوله به يعني) مقابلة انها تسمع كقوله جامع الفصولين وحاصله ان الاقرار هل هو باق في الشرع أو هو انشاء للمعنى فيكون سبباً لذلك فمن جعله انشاء سوغ هذه الدعوى ومن جعله باقياً على معناه الأصلي لم يجوز سمعها وعليه الجمهور وجميع المتأخرين وهو الصحيح المولود عليه كفي الخلاصة (قوله لانه اخبار) أي لا سبب لزوم المقر به على المقر وهو قد جعل سبب وجوب المدعى به على المقر الاقرار فكان قال أطالب بما لا سبب لوجوبه عليه أولزومه باقراره وهذا باطل لما علم من كلامه مشاعاً (قوله لم يحل) أي لا مقره أي لا يجوز له أخذ حبراً دياناً كقتراره لانه أنه بجميع ما في منزله وليس له عليه شئ اه يجرى ولو كان انشاء لم يحل أخذه كفي الدور ومما علة في القصة من بعض النسخ من أن الاقرار كذا يكون باقياً لانه خلاف المعتد للصحة من المذهب الذي اليه يذهب (قوله نعم لوسلمه برضاه كان ابتداءه فهو الوجه) هذا ظاهر إذا تعدد الكذب أما إذا كان يظن أنه واجب عليه يعني انشاء عدم الخلق (فرع) الاقرار والاعتقاد لا يحتاجان إلى القبول فأفاده السامعاني (قوله) أو يقول عليه كذا وهكذا أقر به) أي أنه في نفسه وفي شرح تخفة الاقرار وأجمعوا أنه لو قال هذا العين ملكي وهكذا أقر به المدعى عليه بقل (قوله ثم لو أنكر الاقرار) أي وقد ساد ما قر به لكونه ملكه ولم يبق على مجرد اقراره ما تقدم (قوله الفتوى انه لا يخلف على الاقرار بل على المال) قال ابن العرس ثم لا يجوز أن يخلف انه ما أقر به بقول واحد لان الصحة أن الاقرار ليس بسبب للمالك وقد علمت الحكم في الاسباب الشرعية المتفق على سببها وان الصحة ان لا يخلف عليها فكيف الحال فاسميتها قول مرجوح اه وقيل بخلاف بناء على انه انشاء ملك (قوله وأما دعوى الاقرار في الدع) بأن أقام المدعى عليه بينة أن المدعى أثراه لا حقه قبل بل المدعى عليه أو أقام المدعى عليه بينة أن المدعى أثراه هذا العين ملك المدعى عليه فسمع وأما دعوى الاقرار بالاعتقاد فقبل لا تسمع لان دعوى الاقرار في طرف الاعتقاد أي الدين يقضى عليه ففي الحاصل هذا دعوى الدين لنفسه فكان دعوى الاقرار في طرف الاعتقاد فلا تسمع جميع الفصول معز بالاعتقاد والذخيرة ومثله في البراءة كترك زدها وتقبل سمع لانه في الحاصل يدفع أداء الدين عن نفسه فكان في طرف الدعوى كرمي المحيط وذ كشيخ الاسلام برهن المطلوب على اقرار المدعى بانه لا حق له في

للدعي أو بانه ليس بملكه أو ما كانت ملكه يندفع الدعوى ان لم يقرب له لانسائه معروف وكذا لو ادعاه بالارث
 فهو من الخافين على اقرار المورث بما ذكرنا وعلمه فيها (قوله فتسمع عند العامة) كفي الضرر وشرح ادب
 القاصي وانما ينفذ هذه المقابلة قول المصنف ولا تسمع واه عليه (قوله لا يصح) دداني الاقرار بما يرتد
 أمامه لا يرتد بالرد كالمقر والنسب فانه لو اقر به ثم ادعاه المقر بعد دونه بقبول بوط والعقد والارزومة مثل
 السكاح بحال لا يرتد بالرد فلو لم يقر وحنسك أس فقالت لأم قالت لي وقال هو لا زمة النكاح لان اقراره لم
 يعال اذ النكاح عقد لازم لا يبطل بمجرد دعوى أحد الزوجين فيصح تصديقه بعد التأكيد بثبت
 ولا يعتبر اسكاه بعد اه سري الدين لمخضا ط قال السيد الجوي قوله لا يصح محله فيما اذا كان الحق فيه
 لواحد مثل الله أو الصدقة أهلا اذا كان أهلا على الشراء والسكاح فلا هو اطلاق في محل الا قد ويوجب
 أن قيد أيضا بما ذكره الميرزا الميرزا على اقراره ما سألني من أنه لا شيء له الآن يعود الى تصديقه وهو مصر
 اه وفي الخلاصة لو قال لا حركت بعقل العبد بألف فقال لا تحرك أشتريه من مكنت الساع حتى قال
 المشتري في المجلس أو بعده على اشتريه ملك بألف فهو جائز وكذا النكاح ولو شئ بكون له ما عا به من
 وكل شئ يكون الحق له لو اصدقه من الله أو الصدقة لا يفيده اقراره مد ذلك (قوله وأما مد التول ولا يرتد
 بالرد) يعني لا يصارحه ملكه في المالك ملكه من نفسه بعد عدم المسامحة لا يصح اقراره بصدقه فاعلم عدم الحق
 صح لما تقدم في ارجع ان يفسد نه ما ربح مال ادعاه على آخر مدققة ذلك أو اياه ثم طهره
 ما دفعه اليه لم يكن عايبا على ما يعرف التصديق الا لا في فقر السابق من ان يصح طلب المال (قوله
 لانه اقرار آخر) أي وقد صدقه فيه لم يرد فيه اذ لا زمة عسار روي في الزواجة وفي موضع على الاقرار
 برأيه قوله لرد الماقر الى ذلك الاقرار وصدقه المقر له كونه أب أو جد فقراره واستدعاء الغيباس
 أن لا تكوره ذلك اه ووجه الثاني أن الاقرار الثاني بالمقر به فانكذب في الاول فكذب في الثاني
 ووجه الاستدعاء انه يستعمل انه كذب به عن حق مرضي بالاعراض اه سد فاعلم منه ذلك الغرض
 فرجع الى تصديقه بصدقه على الحق ووجهه الطلحوى (قوله ثم لو انكر اقراره الثاني) أي لو ادعاه المقر له
 لكونه منكبه وقوم يدعيه لا ينعى ولو رادته بالادعاء انكرت انكرت انكرت انكرت انكرت انكرت انكرت انكرت انكرت
 الاقرار الاول (قوله قل لا يصح) هو سند صاحب القبة به عن غيره قال انه قد قل في البري
 القاصي السديع وفي بعض السبع قال في السديع واسر بصول ط (قوله ولا يشاء) أي بالانجاب
 والقواعد (قوله واعتمد اس شخصه وأثره اشرى الى) وعلمه ولو لم يقر له اقراره الى لا يخلط
 ولا يقبل عليه بانه تضمن الكذب لا اقراره الاول وقال القاصي لا يصح في ذلك في المقر له على
 اقراره وما هو ادعاه بالصواب قال ان شرح في مد مراصمها

فتسمع عند العامة (واوجه
 الثاني) وهو الاشياء
 (لو رد) المقر له (اقراره ثم
 قبيل لا يصح) ولو كان
 انما الصم وأما ما قاله يقول
 فلا يرتد بالرد ولو ادعاه المقر
 اقراره بصدقه لانه اقرار
 آخر ثم لو انكر اقراره الثاني
 لا يصح ولا تقبل عليه بيعة
 قال السيد سيع والا شبهه
 قبوله او اعاد اس شخصه
 وأثره الشرياني (والثابت
 الثابت به) بالانساب
 (لا يظهر في حق الزوائد
 المستملكة فلا يملك المقر
 له) ولو انما بالملكها

وتدعوى قاصي مدعيه قنوه و بعد ذلك الوجه الصحيح المذكور
 ومن أماليه عليه سرح (قوله لا يصح في اقراره انكرت) اي بصدقه انه مفرق في حق الزوائد
 الغير المستملكة وهو في ملكه بصدقه مودع في اقراره بصدقه بصدقه في البيان
 وتقدم في الاستدعاء ما عا به اه عن الحاية في عرق لا ينفذ ولا المدققه او اقراره فيها
 ولها ولي الا ان يثبتها وله كذا في الزوائد ودونه سرح في عرق لا ينفذ ولا المدققه او اقراره فيها
 المستملكة فهم ان القائمة بهرم الاقرار لا يرد له رداد حرازه بصدقه اه والكه صحتها
 لانها غير موصوفة بالقائمة بالزوائد المستملكة (قوله لا يملكها التبريد) حرازها اليكم قال في
 نور الدين شرح في فوات عسار دية لانه ثم استفت به شعله واولو لم يرد لرحل لا مرداه
 ولا ينفذ في حق الزوائد الاصل ولد الما سار ان يراعي حوز به بصدقه في لاقراره ثم راجع
 ثم احكم أم احكم ولداه والحيوان اذ لم يحمه به بلاف دونه عر واوله بصدقه

وهذا لو ولد سيدا لم ير عليه ما في ملك آخوه لم يدخل في الحكم اختلف المشايخ اه فيه مخالفة المفهوم
 كلام المصنف وبشبهه أن تكون هذه التعريفات كلها بما عاين قول من قال أن الأقارب أخبار يعق لا سحر
 لا ثابت وهو قول محمد بن الفضل والقاضي أبي حازم وقول من قال أنه غليل في الحال وهو أبو عبد الله الجرجاني
 فله في الشرع بلايه قد كراستشهاد كل على ما قال بسائل ذكرته في الفصل التاسع من الاستروشنية والحاصل
 أن الأقارب هل هو أخبار يعق لا سحر أو غليل في الحال على ما قدمنا من الخلاف وقد علمت أن الأكثر على
 الأول الذي عليه المأثور وقد ذكره السكندر مسائل يدل على ما قال والله تعالى أعلم بحقيقة الحال (قوله أقرح
 مكلف) أي بالغ عقل درو قيد بالحولان العبد المحجور عليه بتأخر امرأه بالمال إلى ما بعد العتق وكذلك
 المأذون به يتأخر أقراره بماليس من باب التجارة كإفداء مائه وكذا إذا أقر بمائة موصية لعماله لا يبره لان
 الاذن لم يتناول إلا التجارة بخلاف ما إذا أقر بالحدود والغصا لان العبد مبيع على أصل الخبر به في حقهما
 في ياي (قوله مكلف) بشرط التكليف لان أقرار الصبي والمعتق والمنقون لا يصح لانعدام أهلية الاتزام
 الا اذا كان الصبي مذكورا به فيصير أقراره للمال كونه من صرور وان التجارة لا نه لولم يصح أقراره لا يعمل به
 أحد فدخل في الاذن كل ما كان طريقه التجارة كالديون والودائع والحواري والمضاربان والمصوب فيصير
 أقراره بها لا تخاف في حقها ما بالغ العقل لان الاذن يدل على عقله بخلاف ما ليس من باب التجارة كالمهر
 والجنابة والسكينة حيث لا يصح أقرارهم الا بالانهاضة بمبادلة المال بالمال والمهر بمبادلة مال بغير مال والجنابة
 ليست بمبادلة والا كفالة تبرع ابتداء فلا تدخل تحت الاذن والناظر والمعنى عليه كالمجنون لعدم التمييز وأقرار
 السكران جائزا إذا سكر بمجهول لانه لا ينافي المطالب الا اذا أقر بما يقبل الرجوع كالحدود والخالصة وان سكر
 بمباح كالشرب بمكره بالزمن في ياي والردة كالحود والخالصة حوى (قوله يقظان) أنشرح به الباطن فلا
 يؤخذ بما أقر به في الودوم لا ارتفاع الاحكام عنه (قوله طائما) أنشرح به المكروه لا يصح أقراره ولو يطاق
 وصحان كما تقدم أما طائفة وصانقة فمجان (قوله ان أقر وانجارة) أي بمال فيصير حوايه قول المصنف لا أتى
 صح أي صح للعمال (قوله أقراره بمجهول) أي مدله لا نه مبيع على أصل الخبر به في الحدود والغصا ولانه عبر
 منهم بهذا الأقرار لان ما يدخل عليه هذا الأقرار من الضرر أعظم مما يدخل على مولاه وأيسر هو ما عاين
 إلى الصبي والمعتق فانه لا حد عليهم ما لا يقدون لا عند الصبي خفا أو المعتق كالصبي ويدل على تخصيصه
 بالعبد دخول الشارح والافاء عنه أي لا يكتفي أقرار العبد المحجور بعد أو قد قبل بماله فانه لا يقد عليه
 في الحال لانه وما في يده لولم لا أقارب حقة فاصرة لا تنهى لغير المقر فلا يقد على مولاه فان عتق سقطا حق
 المولى عنه ففسد أقراره على نفسه والاو أن يبرر بدله المحجور بالعبد وأن يؤخره بعد قوله لا أتى صح
 (قوله بعد قود) أي مما لا نه مبيع كذا في مبيع للعمال وقوله والأى بأن كان بماله مبيعة (قوله
 فبعد عنه) أي متى تأخر المولى ان يقد على ماله وكذا المأذون رعاية الحق المولى عيسى (قوله واثم) عند عهدا
 كالذي قبله وهو بعد بيان المحترقات (قوله أو بمجهول) انما صح الأقرار به لان الحق قد يبرر بمجهول بأن
 أتلف مالا لا يدرى قيمته أو جرح جرحه لا يعلم أو شها أو انه يبرر في صح رجوع للأقرار للمعلم من أقر (قوله
 لان جهالة المقر به لا ينصر) كذا إذا أقر أنه غصب من رجل لا بمجهول في كس أو أو دعه ما لا في كس صح
 العصب والودعة وثبت حكمهما لان الحق قد يبرر بمجهول الخ (قوله الا اذا بين سببا ينصر الجاهلة كسب) أي
 أي لو قال له سهم من درارى غير معين ولا معلوم قد داه في كسب بعتك ذلك لا يصح لان البيع المجهول فائد
 وكذا كمال الأقرار بجارة كذلك وأعلم المقر بالمجهول تارة يطاق وتارة بين سببا ينصر الجاهلة كانه صعب
 والجنابة وتارة بين سببا ينصر الجاهلة فالأول صح ويحتمل على أن المقر به له سبب لا ينصر الجاهلة والناسي
 طاهر والثالث لا يصح الأقرار به كالبيع والاحارة فانه من أقر أنه باع من لا يدري شي أو آخرون فلا ينصر
 أو اشترى من ولان كذا شي لا يصح أقراره ولا يجبر المقر على تسليم شي فاداه في الدرر أو اشترى بلالية (قوله)

(أقرح مكلف) يقظان
 طائما (عبد) أوصى
 أو معتق (مأذون) لهم
 أقر وانجارة كافر بمجهول
 بعد وقود والافاء عنه
 واثم وقضى عليه كجنون
 وسبب السكران وصح
 المكروه (بحق مصلح أو
 مجهول صح) لان جهالة
 المقر به لا ينصر الا اذا بين
 سببا ينصر الجاهلة كسب
 واحارة وأما جهالة المقر فصر

كقولہ لك على أحدنا ألف) ظاهره أن القائل واحد من جماعة ولو بصحت وصودروا من أحدهم لا يعين
 أنه هو الطالب وأنه لا يجبر الاستكام على البيان (قوله إذا اذاجع بين نفسه وعبدہ فيصم) هذا في حكم المعلوم
 لأن ما على عبد من جرح اليه في المعنى لكن انما يظهر بهذا فيما يلزم في الحال أما ما يلزم بعد الحرية فهو
 كالاجتناب فيه فإذا جتمع مع نفسه كان كقوله لك على أو على زيد وهو مجهول لا يصح جوى قال في الاشياء الألف
 مستثنى فلا يصح الأول أن يكون العبد دون الثانية أن يكون مكاتباً فافهم (قوله وكذا تضر جهالة المقر
 له) أي قسطل فائدة الاقرار لعدم اعتباره (قوله والالا) أي لا تضر الجهالة ان لم تتفاحش على ما ذكر شيخ
 الاسلام في بسوطه والناطقي في واقعاته وسوى شمس الائتمين المتفاحش من غير ما في عدم الاعتبارات
 المجهول لا يصح مستحقاً إذا لم يكن جبره على البيان من غير تعيين المدعى فلا يفيد فائدة في كفى المتأخر الجوى
 أقول مثل شرح الهداية وغيره المتفاحشة بأن قال لو احدث من الناس واقعة المتفاحشة بأن قال لا أحد كجورهم
 ترد بدرس شيخ مشايخنا بين أهل الدرس لو قال لا أحد كهم ثلاثة أو أكثر فيجوزون هل هم من الثاني
 أو الأول فيقال بعضهم إلى انهم من قبل غير المتفاحشة وانتصر له على الحلية فلو لم يوافقهم من هؤلاء أو أشار
 إلى قوم معينين معدودين فأما قبل بتمهيز اه قال السبكي في يظهر في كتاب المتفاحش مائة (أقول)
 لكن الذي يظهر أن المتفاحش ما زاد على المائة أحد من قولهم في كتاب الشهادات من الباب الرابع فيمن
 تقبل شهادته من الهدية عن الخلاصة شهادة الخبذ لا، ير لا تقبل ان كانوا يجمعون وان كانوا لا يجمعون
 تقبل نص في الصبرية في حد الاصاصات وادونه وما زاد عليه فهو لاء لا يصحون كذا في جواهر الاصلاح
 وقد مناه في الشهادات (قوله ويسم) لان صاحب الحق لا يعد من ذكره وفي مثله يؤمر بالتدكر لان المقر قد
 ينسى صاحب الحق فيخبره ان قال الناطقي وقال الله رضى الله عنه انصرأ يا (قوله ولا يجبر على البيان) أي ان
 خشت أو زاد أو رادى بالى ويؤمر بالتدكر لان المقر قد ينسى صاحب الحق وادى في غاية البيان ان يحل
 واحدهم ما اذا ادعى في التنازع فيؤلف كونه يستلزم لكل واحد منهما ايماعلى حرة منهم قالوا نعم
 ويبدأ القاضي بينهما أيجه شاء أو يقرع وادى احل لكل لاخذ من ثلاثة أو جده ان احل لادهم هارمقا
 يقضى بالعدل لا حرمقا وان سلك لهما يقضى به وبقي الولد بينهما من سواه سلك لهما جملته باب الفقه
 القاضي لهما ايماء واحدة وعلى التعاقب أب حقه اسكن على حد وتوان ساف فقيرى عن دعوة كل فان اراد
 أن يصلحها وأخذ العبد له ساد لث في قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد تأجيل الخلف ثم رجع أبو
 يوسف وقال لا يجوز ايماء لهما هذا الخلف دارا ولا راية عن أبي حنيفة اه (أقول) والخاصل ان
 قول الشارح ولا يجبر على البيان موافق لما في البحر والى والعين وشرح السبد الجوى وبخالفه سفي
 الدر وعن الكوفي حيث قال وان لم يقض بأن أخر أنه غصب هذا العبد من هذا أومن هذا فإنه لا يصح عند
 شمس الأئمة السرخصى لانه اقرار المجهول وقيل يصح وهو الاصح لانه يفيد وصول الحق إلى المستحق لانهما
 اذا اتفقا على أخذ فلهما حق الأخذ ويقال له بين المجهول لان الاجمال من جهة كل واحد منهما
 وان لم يبين أحسبه القاضي على البيان ايضاً لا لعلق إلى المستحق اه وكلام الشربلالية يفيد واقعة معنى
 الدر ومن أنه يجبر على البيان حسب قال قوله كملوا عتق أحد عبده يعنى من غير تعيين أمالوا عتق أحدهما
 بعينه ثم سمي لا يجبر على البيان كفى الجملة اه (وأقول) قوله لان الاجمال اشكك في الهداية وعامه
 الشراح فاعلمتوا بعوا هذا اسكلم على محضة الاقرار للجهول وصاحب الدر رطن انهم سبط بالاقرار
 بالجهول وليس كذلك كما يظهر من فقر الخط التدبر في كلام صاحب الكفى ايضاً وقد سبق انه لا يجبر على المقر
 لبيان المقر له عند كونه مجهولاً غير متفاحش فالائق عليه ان يأتي بهذا الكلام في شمس قوه ولزمه بيان
 ما جهول (أقول) ولا يجبر القاضي على البيان جب اذا عتق أحد عبده من غير تعيين لان المظاهر
 حال المقر هو له لم يباحق بدين ثم به في عايب البيان لا يقال انه تقدم من قوله أو مجهول أن المقر قد

كقولہ لك على أحدنا ألف
 درهم جهالة المقضى عليه
 الا اذا جمع بين نفسه وعبدہ
 فيصم وكذا تضر جهالة
 المقر له ان خشت كواحد
 من الناس على كذا والالا
 كذا عند هذين على كذا
 فيصم ولا يجبر على البيان

يتألف مالا يدري قيمته أو يبحر حجارة لا يعلم أرسها الا تقول ان ذلك احتمال اعتبرهناك بتصحيح الاقرار
 بالمجهول ولا يلزم من ذلك أن يسمع قوله لا أدري في جميع ما أقتر به بل على القاضي أن يعتمد على ظاهر الحال
 ولا يصدق فيه ما هو محتمل (قوله لجعله المدعى) أي فيهما ولا نه قد يؤدي الى إبطال الحق على المستحق
 والقاضي انما يجب لإبطال الحق الى مستحقه لإبطاله اهـ منع (قوله بحر) تنجيمه عبارة ولكل منهما
 أن يحلله (قوله) ونفقه في الدور ولكن باختصار محل كاليته عزى زاده ليس في كلامه اختصار محل بل زيادة
 مضرقة كره في غير موضعها وقد سمعت عبارة وصدرها ولم يصح الاقرار بالمجهول اذا انحلت جهالة الثبوت
 يقول هذا العبدواحد من الناس لان المجهول لا يكون مستحقا وان لم تقمض الى آخر مقدمنا عنها واعترضه
 عزى زاده بان قوله ويقال له بين المجهول مرتبط بهجة الاقوال مع جهالة المقر به لا بعدم الصحة في جهالة المقر
 ولا مسامحة له على ذلك لانه على المسئلة بأنه اقرار بالمجهول ولا يفيد لان فائدة الجبر على البيان وصاحب
 الحق بمجهول وكان الواجب كرهه ما شئت في أنناه شرح قوله ولو أقر بمجهول صح لو اقر بكلامه كلامهم
 وصرامهم اهـ واصله أن ما ذكره صاحب الدرر من الجبر انما هو فيما اذا حمل المقر به لا المقر له لغير
 السكاك لانه اقرار بالمجهول وأنه لا يفيد لان فائدة الجبر على البيان ولا يبحر على البيان لانه انما يكون ذلك
 لصاحب الحق وهو بمجهول (فرع) لم يذ كر الاقرار العام وذكروه في البحر وفي الموضع الاقرار بالعام كما
 يدى من قبله او كثيرا وعبد أو متاع أو جميع ما يعرف بي أو جميع ما ينسب الى الفلان وان اختلفا في عين
 انما كانت موجودة وقت الاقرار ولا فالقول قول المقر الا ان يقيم المقر البينة كما كانت موجودة في عينه
 وقته واعلم أن القول ليس من شرط صحة الاقرار ولكنه يتردد المقر له صرح في الخلاصة وكثير من الكتب
 المعتمدة واستشكل المصنف بناء على هذا القول العمدى وقاضى خاں الاقرار الغائب يتوقف على التصديق ثم
 أجاب عنه وبحث في الجواب الى أن أجاب عن الاشكال بما صرح به أن اللزوم غير الصحة ولا رغب من توقف العمل
 مع صحة البيع الفضولي فالتوقف لزومه لا صحته فالأقرار الغائب لا يلزم حتى مع اقراره بعينه كالا يلزم من
 جانب المقر له حتى مع ردده وأما الاقرار بالعاصر فيلزم من جانب المقر حتى لا يصح اقراره لغيره من قبل ردده لا يلزم
 من جانب المقر له مع ردده وأما الصحة فلا شبهة فيها من الجانبين بدون القول وقدمنا شيئا من ذلك خارج
 اليه (قوله ولزمه بيان ما جهل) أي يجبر عليه اذا امتنع كافي الشئ لانه لزمه الخروج عما وجب عليه بالاقرار
 لان كثيرا من الاسباب تتحقق مع الجهالة كالتصديق والوديعة لان الانسان يصب ما يصادف ويودع ما عنده
 من غير تقرر برق قدره وجنسه ووصفه فيجعل عليه حتى لو فسر به البيع أو الاجارة لا يصح اقراره لان هذه العقود
 لا تصح مع الجهالة فلا يجبر على البيان زباني قال العلامة الطيبر الرولى أن قوله استقرحت جوابا حادثة
 الفتوى كرم وتفا استهلك العامل عليه حصصه الوقت مدته سنين أو مائة العام وأقروا به باستهلاك ثمرته في
 السنين المعينة اقرارا بمجهول في الفلانة فاجبت بانهم يجبرون على البيان والقول لهم مع الخلف الآن يقيم
 المتولى بينة بأكثر مما تامل اهـ وقال أيضا ذكر صاحب البحر في البيع في شرح قوله وان اختلفت النفود
 فسد البيع أو أقر بعشرة ذنان بحر وفي البلد نفود مختلفة حر لا يصح بلا بيان بخلاف البيع فانه يصر في
 الأرواح اهـ ولا ريب أن معنى قوله لا يصح بلا بيان أي لا يثبت به شيء بلا بيان بخلاف البيع فانه يثبت الأرواح
 بدون بيان اذ هذه الاقرار بالمجهول مقرره عليه البيان تأمل وفي المقدس ولو ليس العصب في عقار آخر مسلم
 صح لانه مال فان قيل الغصب أخذ مال منقوض بغير اذن المالك على وجهه بل يده وهو لا يصدق على
 العقار وجز المسلم وأجيب بان ذلك حقيقة وقد ترك بدلالة العادة وفي خير مطالب سواء عين في هذه البلدة
 أو غيرها ولو قال الدار التي في يد فلان مع بيانه ولا تؤخذ من يده ولا يرضى المقر شيئا لانه أقر بغيرها واهى
 لا تضمن بالعب اهـ (أقول) وانما يلزمه بيان ما جهل هذا اذا لم يكن الحكم عليه من الخارج كما اذا
 أمكن فلا ويحكم عليه بملكين ألا ترى انه لو قال لا أدري له على سدس أو ربع فانه يلزم الاقل وسأني ما يوضح

لجهالة المدعى بحر ونفسه
 في الدور ولكن بانضمام
 كاليته عزى زاده (ولزمه
 بيان ما جهل)

كثي وحق (بذئمة)
كس وجوزة لاجل الاقامة
له كجة حنطة وجليمة
وصي حرا لرجوع ولا
يصع (والقول للمفرع
حلفه) لاه المسكر ان
ادى المقر له أكثر منه ولا
يئنه (ولا يصدق في قول من
درهم في علي مال ومن
النصب) أي نصاب الزكاة
في الاصح اخذوا وتبل ان
المقر فقيرا وصاب السرقه
ومع (في مال عظيم) لا يئنه
من الذهب أو المنصبة
ومن حر وعشر من
الابل لانها أدنى نصاب
يؤخذ من نسبه (ومن قدر
النصاب مائة في غير مال
الزكاة

ما ظهر في حق المقتضى له على عبد أو قال له شرك فيه أو جوب أبو يوسف فمقتضى في الأول والشطر في الثاني
ومحمد البيان فيما لو قال له عشر دراهم ودائق أو قراط فمعنا من الدراهم وفي الثانية في حق أبو عبد
ويقضى بقيمة وسطا عند أبي يوسف وقال محمد القول في القيمة وفي الاشياء لا قراط بل هو لم يصح وعنده
الحري على الملتصق اذا قال على دار أو شاة قال أبو يوسف يربيه الضمان بقيمة المقر به والقول قوله وقال
بشرع الشاة اه ويمكن الجواب عن الشاة على قول الامام والحائفة والمفتي على قول غيره وله
المراد بالوسا أو القيمة من أقل المقر به لانه مقر بأدفعها اليهم بالانئين وحيث أخذت بغيره على كذا يخط
العلامة السامعي (قوله كثي وحق) بان قال على الفلان شيء أو حق لان الحق قد يربط به ولا يربط
مالا أو يبرح جراحة وتبقى عليه باقية حساب لا يعرف قيمتها ولا رشاها ولا قدرها كفي العيني ولو قال في قوله
علي حق أو دفعه حق الاسلام لم يصدق مطلقا سواء قاله موصولا أو مقصولا وهو ظاهر كلام الزباني
والهيني والكفاية لانه خلاف العرف فادان به ذلك كأن رجلا يبيع وعليا المول كفي التبيين وفي
تكملة صير زاده أنه اذا وصله صدق وان فصله صدق وعليه مسمى في الترخيب مسمى في الترخيب وكذا نقله
صاحب الكفاية عن الحنفية والمسند في الشاة قال السيد الجوزي في لومات قبل لبيان قوله في الشاة
الحاق في قال العلامة الشيرازي في أبي يربط به لورثه وبه أن الورث اذا كان لا يعلم كيف يجمع
اليه بل يجرى بالبدل وبه أن الورث قد يبيع في جوع اليه لتسكاف ما به دفعه علم ووافق على به قال
العلامة المقدسي ينبغي ان يصدق في شاة أو القطر وهو اه (قوله والقول لا يبرح حافه لانه
المسكر) ولانه لما كذب به بين وادعى شيئا آخر لم يطل اقراه بتكذيبه وكان القول المقر به ادعى عليه اه
(قوله ولا يصدق في أقل من درهم في علي مال) لان مادونه من الكسور لا يطاق عليه اسم المال عذوهو
المعز ياتي وفي الهداية وهذا المستحسن وفيه اه يصدق في القليل والكثير قال القفوري قال
ط وطاهر الجهر أنه ليرد درهم ولا يبرح على الدينار لانه ولو لولوا فلان اه دار أو دلا لم يمسئ أو مال
في بل أو درهم عظيم أو درهم ثمن درهم (قوله ومن النصاب) معلوف في قوله من درهم وكذا المعطوفات
اعده (قوله أي نصاب الزكاة) عظيم أو شريع عتي أو يربط به غنيا وحب عليه واسطة القرافة في
العرف حتى بعد من الأغنياء عادة منع (قوله وقيل ان المقر غير الخ) فلي المخر الاصح أنه على قوله موسى
على ل العرف المنتشر والمعنى ان القليل بعد المقر عليه وأضعاف ذلك عند له لير عليه وهو في
الشريع متعارض من المائتين في الزكاة عظيم وفي حرة والماله مرة عظيم ويرجع في حاه كذا في النهاية
(قوله في مال عظيم) معلوف على قوله في علي مال المسمول ليرصد في العظماء وهو لير اعلم
ثلاثين وهو لا يجوز والاولى أن يقول لير في علي مال درهم وفي علي مال عظيم نصاب وحيث أخذت به العلف
عليه وهو ياهل زاد بل راعى المال اذا درهمه فله في علي من عظيم وسئل البان فقل
لا قبل ولا كثير لانه ما نصاب لا قبل لا قبل له الكبير كراين مجر وبانه في ثمنه هذا الامام عشرة
اذى الكبير مفسده ولوقاله على ثمن الدراهم أو من دراهم عليه ثمنه فتشوبل بقدر من تعصية
لا يظهر مقدسي (قوله ولو الخ) بان قال مالك بن نعيم لذهب أو قل من اعطاه ليرمه نصاب من المقر به
ومن الابل أخذ نصابه أيضا قال قل من ب أو نصاب اعطاه نصاب بالقيمة (قوله ومن عشرة من
الابل) أي ولا يصدق في أقل من حر وعشر بل في مال عظيم من الابل (قوله لانها أدنى نصاب يؤخذ
من جسه) جواب سؤال الحاصل أن أدنى نصاب لابل حسن فانه يؤخذ منها شاة حاصل الجواب أن مادون
الحسن وانها من الابل لا يصب في الزكاة من نسبه موان وحيث ديه تركه قريبا لأن الحسن
لوان كانت مالا عظيم معلوف ليرصد في صاير جهته أي في ملكها وحمالها بها
وجهة محمد اه في هذا درهم جوا ليرصد فيها فاما في الأوى وادارانه فتعبر في قروا اعلم

نصابهما اذ ينسبهما كليهما من المئط ط (قوله ومن ثلاثة نصيب في أموال عظام) لان أقل الجمع ثلاثة فلا يصدق في أقل منه للتيقن به وينبغي على قياس قول الامام أن يعتبر فيه مال المئط مئط وفي التخصيص ولو قال مال نفيس أو كريم أو خطير أو جليل قال الناطقي لم أجده منصوصا وكان الجرجاني يقول يلزمه ما ثبوتان وروى ابن سماعة عن أبي يوسف أنه اذا قال على درهم مضاعفة عليه ستة دراهم لان أثنى الجمع ثلاثة فمضاعفة الستة مضاعفة لثلاثة فثلاثة عشرة درهم لان مضاعفا لفظ الجمع وأقله ثلاثة فمضاعفة التسعة ثمانية عشرة ذكرها الشافعي (قوله ثلاثة) لانها أدنى الجمع (قوله عشرة) عند الامام وقالنا نصاب الاصل أن رعاية الكثرة واجبة لكثرة اعتبار العرف لعمدة ما اعتبره شرعا (قوله لانها نهاية اسم الجمع) الاضافة للبيان أي نهاية اسم هو الجمع وهو درهم اذ هو جمع درهم وليس المراد اسم الجمع للمصطلح عليه كالا يخفى يعني أن العشرة أقصى ما يذكر بلفظ الجمع فكان هو الاكثر من حيث اللفظ يصرف اليه وهذا عند أبي حنيفة توجهه الله تعالى وقال لا يصدق في أقل من نصاب والاصل فيه ما قدمنا من أن رعاية الكثرة واجبة للمئط وهو أول ما يصدق عليه جمع الكثرة أما تعليل الشراح فيروم أن العبر فلا أقل ما يصدق اللفظ لانها نهاية ذهني مشكوك والمال لا يثبت المالك ومنع ما قلنا تأمل (قوله وكذا درهما درهم) أي لا يصدق في أقل من درهم في قوله على كذا درهم لانه تفسير لجمعهم كذا في الهداية وفيه ما سبق من مخالفة العطف قال الاتفاقى وينبغي أن يلزمه في هذا أحد عشر لانه أول العدد الذى يقع مجزئ منه وهو احدى عشر عن أهل القضاة فلا يصدق في بانه بدرهم والقياس فيه ما قلنا في مختصر الاسرار اذا قاله كذا درهم ما أنه يلزمه عشرون لانه ذكر جملته وفسرها بدرهم منصوص بذلك يكون من شمس الى تسعين فيجب الاقل وهو عشرون لانه متيقن اه ومثله في الشرائعية وفي السراوان قال كذا درهم لانه مئط عشرون وان قال كذا درهم بالحض لزمه ما ثبوتان قال كذا درهم بالرفع او بالسكوب لزمه درهم واحد لانه تفسير للمعهم (قوله على المئط) لان ما في المتون مقدم على ما في الفتاوى شريانية وفي التهمة والتخصيص درهمان لان كذا كناية عن العدد وأقلها اثبات اذ الواحد لا يعد حتى يكون معشئ وفي شرح المختار قيل يلزمه عشرون وهو القياس لان أقل عدد غير مركب يذ كر بعده الدرهم بالنصب عشرون من (قوله ولو دفعه لزمه مائة درهم) كذا روى عن محمد وان قال كذا كذا درهم بالحض لزمه ثلثمائة والتوجه في غاية البيان (قوله وفي درهم الخ) أي بالتصغير وكذا الوصف الذى يسمونه بالمالان التصغير يكون لصغر الحجم ولا يستحقار وحفة الوزن فلا يقص الوزن بالنسك ط (قوله أو درهم عظيم) انما لزمه درهم لان الدرهم معلوم القدر فلا يرد ادفعه بقوله عظيم لانه وصف اه تبين قال المقدسى ينبغي اذا كانت الدراهم مختلفة أن يجيب من أعظمها بما لا يوصف بالمد كورد جوى (قوله والمعتبر الوزن المعتاد بالسمعة) قال صاحب الهداية وينصرف الى الوزن المعتاد أي بين الناس وذلك لان المطلق من اللفاظ ينصرف الى المتعارف وهو غالب نقد البلد ولا يصدق في أقل من ذلك لانه يرد الرجوع عما اقتضاه كلامه قال في تحفة الفقهاء ولو قال على ألف درهم فهو على ما يتعارفه أهل البلد من الأوزان والعدول وان لم يكن شيئا متعارفا يجعل على وزن سبعة فانه الوزن المعترف بالشرع وكذلك في الديناو يعتبر بالثاقيل الا في موضع متعارف فيه بخلافه اه شأى وفي الكفاي وان كان نقد البلد مختلفا فهو على الأقل من ذلك اه ولا يصدق ان ادعى وزنا دون ذلك اه ينصرف حقوله الى سمعة أن يدين بالبيان فالامر بظاهر وان لم يكن بما لا حاجة عرف البلد فتدبر ط (قوله وكذا كذا درهم) بالنصب (قوله أحد عشر) لانه ذكر عدد من مهمين بدون حرف العطف وأقل دلالة العدد المفسر أحد عشر أو كثره تسعة عشر والاقل يلزمه من غير بيان وان زاد توقف على بيانه منغ وبالحض ثلثمائة وفى كذا كذا درهم او كذا او كذا دينار اعلم من كل أحد عشر وفى كذا كذا دينار او درهم أحد عشر مناجيعا وبقسم ستمين الدراهم وحسب من الدنانير احتياطا ولو لا بدكس لان

ومن ثلاثة نصيب في أموال عظام) ولو فسر به مئط الزكاة اعتبر قيمتها كالمئط (وفى دراهم ثلاثة وفى) (دراهم) أو دينار أو ثياب (كثيرة عشرة) لانها نهاية اسم الجمع (وكذا درهم) (درهم) على المعتمد ولو خففه لزمه مائة درهم وفى درهم أو درهم عظيم درهم والمعتبر الوزن المعتاد بالسمعة زباني (وكذا كذا درهم) (أحد عشر وكذا وكذا أحد وعشرون)

البراهم أقل ما يقو القياس خمسة ونصف من كل كسك ليس في لفظه ما يدل على الكسر غاية البيان لمخلصا
 (أقول) لكن مقتضى الاحتياط أن يلزمه دينار واحد وهو عشرة دراهم لأنه أقل ما يصدق عليه القول المذكور
 تأمل (قوله) لأن نظيره (الح) لوقال لأن أقل نظيره واحد وعشرون لكن أولى قال في المتن لأنه فعل بينهما
 بحرف العطف وأقل ذلك من العدد المفسر أحد وعشرون وأكثرت تسعة وتسعون والأقل يلزمه من غير
 بيان وإن يادة تعضلي بيانه اهـ (قوله ولو لث) بأن قال كذا كذا كذا وهو (قوله) إذا نظيره وما قبل
 نظيره مائة ألف ألف قسم ظاهر لأن الكلام في نصب الدرهم وغير هذا المذهب وروى لفظه ل إذا جاز
 يلزمه ذلك وظاهر كلامهم لا (قوله) عمل على التكرار أي تكرر اللفظ كذا الاختيار (قوله) زيد ألف
 يجب ألف ومائة واحد وعشرون لأنه أقل ما يبرهنه بأربعة أعداد مع الواو ط عن أبي السعود (قوله)
 ولو نحو في عشرة آلاف) هذا كماله العيني بلفظ ينبغي لك غلط ظاهر لأن العشرة آلاف تتركب مع
 الألف الواو فيقال أحد عشر ألفا فتهدو الواو التي تعتبرها أمكن وهنا يمكن أن يقال أحد وعشرون ألفا
 ومائة واحد وعشرون درهمًا ثم قوله ولو سدس الخ مستقيم سألني أي بأن ية مائة ألف واحد وعشرون
 ألفوا أحد وعشرون درهمًا وكذا لو سجع زيد بقوله ألف ألف وما ذكره أحسن من قول بعضهم قوله زيد
 عشرة آلاف فيه أنه يضم الألف إلى العشرة آلاف وقال أحد عشر ألفا لزم مائة ألف وعشرة آلاف
 الخ اهـ لأن أحد وعشرون ألفا أقل من مائة ألف وقد أمكن اعتبار الأقل ولا يجب إلا أكثر ويلزم أيضا
 احتلال المسائل التي بعده كما هو قال لوس زيد مائة ألف ولو سدس زيد ألف ألف وهكذا خلاه على ما مر
 فتدبر (قوله) وهكذا يكثر ظهرا (أد) أي كذا إذا مضى فلو زيد عليه ما جرت به العادة إلى ما لا ينهي
 في العبر وفيه والمتن في الوزن ليعاد في كل زمان وأكسب والدفع في كل جمع الدين والبيعة للثلاثة
 اهـ ولوقال عشرة آلاف في البيان في الدفع إلى مائة مائة درهم أقل من درهم سألنا لأن اللفظ يطلق الزاد وتو
 هالضع وعشرون في السدس في عرف المعتمدين الثلاثة إلى ابتداء عمل على الأقل ليتبين وفي
 البرزخ البيضة الذهب (قوله) لأن على الاحتياط قال لا ثاقب أي قوله على فكان اقترابا بالدرهم
 الاختلاف عوان ليد كرا ليس صريح بالانقضاء على التسع عمل في الاحتياط وعلى البيعة والسمعة والثالث في القيمة
 ليس للعين مصادرا اقترابه بالدرهم معنى قوله على والثالث اقتضاه كالثالث أيضا ولو نص فقال فلان على
 ألف درهم دين كان مقرأ بالدرهم كما يمكن هكذا اهـ (قوله) وقيل للثمان غلبا اهـ قال الثاقب غلبا
 قوله قولي وإن كان يستعمل في الاحتياط والامانات قال فلان قولي ودية وقيل أمانة غلبا استعماله في
 الاحتياط والمطابق من الكلام بصرف إلى ما هو الحال في الاستعمال اهـ قال الزنجشري كل من قبل شيء
 مقاطعة وكتب عليه ذلك فكانا بالكل الذي يكتب هو القابل بالفتح والعمل فله بالكسر لانه صاعده اهـ
 وفي بعض النسخ وقيل عوس وقيل (قوله) وصدق أن وصل وهو ودية أي بأن يقول له على ألف درهم
 ودية فلا تسكن على لا لئلا زاد وقد يقال أردت به الودية متصلا بعبي (قوله) لأنه يتجمل بجزا وذلك لأن
 لفظا على وقيل في شأ من الوجوه وهو تحق في الرد ههنا فلهما واحد وهو له على كذا أي يجب
 له على ههنا كذا أطابق محل وجوب الحفظ وهو المال وأراد الحال فيه وهو وجوب دفعه وأما قولي فقد
 تقدم ثم استعمل في الامانة ط (قوله) لتقرر بالسكر (قوله) ولا يجوز أنه به ذلك كسائر المعينات من
 الامانة والتمس ط (قوله) عدي أي له عدي وكذا يقال في الجميع (قوله) لا يعرف (قوله) لأن السكر اقتراب
 يكون الشيء يدودا يكون أمانة لأنه قد يكون مصحوبا وقد يكون أملا وهذا أقلها هو كفه الحلي بية من
 الخارجية لهامة عدي وهو دية السكره قربة الدين يكون كسامة وفي الراعي ما يقتضيه من العرف وفي
 الحرف اقتراب بالدين يكون صامنا وتصرف قاضي خان ما عدا الاستعمال في الدين براد في وجوب اهـ
 (قوله) وقد تفرعهم براهم لانه تصرف اليوم في عدي وفي الدين كذا وكذا غيره الخ

عدم اعتبارهما اهـ قال المقدسي لان هذه المواضع محل العين لا العين اذ جعله النعمة والعين يحتمل أن
 تكون مضمونة وأما قولاً لأمته أدنى محل عليها والعرف يشهد له أيضاً فان قيل له على ما تدعيه دون أدنى
 ودعية لا تثبت الامانة مع أمنا أقلهما أحجب بان أحد اللفظين اذا كان للامانة والاخر لدن فاذا اجتمع
 الاقاربت ترجح الدن اهـ أي بخلاف اللفظ الواحد المحتمل لثنتين كنهائنا أمل قال الخير الرمي والفاخر في
 كلمة عندي أمنا عندنا للامانة ولذا قال في التنازعانية انهما يشرقان لكلاهما تكون لكلاهما ويستفاد من
 هذا انهما يشرقان الغضب تكون له كقولنا غضبت معي كذا فقال عندي شامل ويستفاد منه أيضاً لو سأل
 القاضي المدعي عليه عن جواب الدعوى فقال عندي يكون اقرار بالمدعى وقد نص عليه السبكي من آفة
 الشافعية ولا تأباه قواعدنا أمل اهـ (قوله فهو شبهة لا اقرار) أي لان ماله أو ماله معك مجتمع أو يكون لا يشر
 في ذلك الحال فلا يصح الاقرار واللفظ يحتمل الانشاء فيجعل عليه ويكون شبهة (قوله كان اقراراً بالشركة)
 قال الخوي لوقال له في مالي أنف درهم أو في دراهمي هذه فهو اقرار ثمان كان ميراثاً يدعيوا لا شركة اهـ
 فكان عليه أن يقول أو بالودعية (قوله بخلاف الاقرار) فانه لو كان اقراراً بالاحتجاج على التسليم والارضع أن
 يقول بخلافه ولو كان اقراراً كان الارضع فلا بد من التسليم (قوله والاصل انه متى أضاف المقر به
 الخ ينبغي تعديدهما اذ لا يأت بلطف في كل علم مما قبله (قوله كاهية) لان اضافته الى نفسه تنافي حله على
 الاقرار الذي هو احب الى انشاء فيجعل انشاءه فيكونه نيت شرط فيه ما يشترط في الهبة مع اذا قال اشهدوا
 أي قد أوصيت فلان بأف وأوصيت أن فلان في مالي ألقاها لاولي وصية والاخرى اقرار في الأصل اذا قال
 في وصيته سدس داري فلان فهو وصية وتو قال فلان سدس في داري فاقراراً به في الاول جعل له سدس دار
 جميعها مضاف الى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التملك وفي الثاني جعل دار نفسه مطلقاً للسدس ٣ الذي
 سماه كان فلان وانما يكون داره مطلقاً للسدس اذا كان السدس مملوكاً فلان قبل ذلك فيكون اقراراً
 أمالو كان انشاء لا يكون مطلقاً لان الدار كاهية فلا يكون البعض طرفاً له وعلى هذا اذا قاله أنف درهم
 من مالي فهو وصية مستحسناً اذا كان في ذكر الوصية قال في مالي فهو اقرار اهـ من النهاية فقول المصنف
 فهو شبهة أي ان لم يكن في ذلك الوصية وفي هذا الأصل خلاف كذا كره في المنع وسق في متفرقات الهبة من
 البراز به وبغيرها الس الذي على فلان فلان انه اقرار واستشكاه الشارع هناك أو ونحسب سدس الوالد
 ثمة فراجع (قوله ولا يرد) أي على منطوق الأصل المذكور فان الاضافة مع جودة توضح ذلك جعل اقراراً ولكن
 الاضافة في الظرف لا المظهر وهو المقر به (قوله ما يتيقن) أي انه اقرار وكذا ما يتيقن ويبدل فيه
 الدواب التي يتيقن بها الهار وتؤدي اليها بل وكذا العبد كذلك كافي التنازعانية (قوله لانها اضافة نسبة)
 أي فانه أضاف الظرف لا المظهر والمقر به كالتعديس أي الاضافة لها كلا اضافة احتمال أن البيت أو
 الصندوق أو الكس ملك غيره ومرفق الايمان ان المراد بالبيت ما ينسب اليه ما سكي سواء كان بيتاً أو
 اجارة أو اعادة أو غير ذلك والمقر به هنا في البيت وهو غير مضاف أم لا تكون قوله ما يتيقن اقراراً لا تملك
 لعدم وجود اضافة المقر به الى ملكه بل جعله مطلقاً فيما أضيف اليه نسبة (قوله ولا الارض) عطاف على
 ما قبله أي ولا يرد على عكس القاعدة قوله الارض وهو انه اذا لم يصفه كان اقراراً وانما لا يرد ولها على الأصل
 المتقدم ادلا اضافة الى ملكه نعم فله في المنع من الخاتبة على انما تملك ثم نقل عن المتقن نظيرتها
 على انما اقرار وكذا نقل عن القنينة ما يقيد ذلك حيث قال ان اقراراً لولده الصغير بعين ماله تملك ان
 اضافة الى نفسه في الاقرار وان أطلق فاقراراً كقوله سدس داري وسدس هذه الدار ثم نقل عنها ما يحلها
 ثم قال قلت بعض هذه الفروع يقتضي التسوية بين الاضافة وعدمها فبدا أن في المسئلة تحلاً ومسئلة
 الابن الصغير يصح فيها الهبة دون القبض لان صكوته في يده قبض ولا فرق بين الاقرار والتمليك بخلاف
 الابن ولو كان في مسئلة الصغير شيء مما يحتمل القسمة طهر افرق بين الاقرار والتمليك في حقه أيضاً

فهو (شبهة لا اقرار) ولو عبر
 بقى ما في أو في دراهمي كان
 اقراراً بالشركة (فلا بد)
 لصحة الهبة (من التسليم)
 بخلاف الاقرار والاصل انه
 متى أضاف المقر به الى
 ملكه كان شبهة ولا يرد ما في
 بيتي لانها اضافة نسبة لملك
 ولا الارض التي حدودها
 كذا الطفل فلان فانه شبهة

٣ قوله الذي سماه كان
 فلان هكذا بأصله والذي
 في حاشيته قوله رجح الله
 تعالى الذي كان لفلان
 بخلاف سماء فليحروا
 محضه

لانتقاره الى القبض مقررا اه ثم قال وهنالك كثيرة الوقوع وهي ما اذا اقر لا شرأى آخر ما ذكر
 الشارع مختصرا وحاصله أنه احتمل النقل في قوله الأرض التي حدودها كذا لطفل هل اقرار أو هبة
 وأخذه لا فرق بينهما الا اذا كان فيها شيء مما يحتمل القسمة فظهر به ضرورة الاختلاف في وجود
 القبض وعدمه وكان مراد الشارع الإشارة الى أن ما ذكره المصنف أخا يفيد التوفيق بأن يجعل قول
 من قال انتم تأمليلك على ماذا كانت معاوية بين الناس أنتم املكه فيكون فيها الاضافة تقدير أو قول من قال
 انتم اقرار على ماذا لم تكن كذلك وقوله ولا الأرض أي ولا ترده مسئلة الأرض التي الخ على الأصل السابق
 فانها هبة أو لو كانت معاوية أنتم املكه للاضافة تقدير الكس لا يحتاج الى التسليم كإقتضاء الأصل لأن ما في
 يده وحيد لا يظهر دفع الورد تأمل (قوله وان لم يقضه) قال في المنصوص مسئلة الابن الصغير بعد فيها الهبة
 بدون القبض لأن كونه في يده قبض له فلا فرق بين الاظهار أو الاقرار والتسليم بخلاف الاجنبى فإنه
 يستلزم في التسليم القبض دون الاقرار اه وانما يتم في حق الصغير بدون قبض لأن هبة الاب املاطه تتم
 بقوله وهب لطفلي فلان كذا أو قوم مقام الاجاب والتبول ويكفي في قبضه هبة أو هبة في يده لان الاب هو ولي
 طفله فيقوم واجابه مقام اجابه عن هبه وقبوله لطفله لانه هو الذي يقبل له ويقاؤه في يده قبض لطفله الا اذا
 كان رده به مشاعا يحتمل القسمة لا بد من اقرار وقبوله لطفله بعد القسمة لعدم هبة المشاع (قوله
 الآن يكون مما يحتمل القسمة) أي وقدم ملكه بعضه (قوله مقررا) في بعض النسخ بعد هذا اللفظ
 انتهى وفي بعضها يابص (قوله للاضافة تقدير) هبة وقوله ولا الأرض أي انما كانت ملكا في هذه المسئلة
 وان لم يوجد فيها اضافة صريحا لان فيها اضافة تقديرية كانه قد ارضى الخ والذليل عليها أن ملكها باها
 مع اقرار للناس فالخامس أن الاضافة الى نفسه التي تنقض التسليم اما أن تكون صريحا أو تقديرية بتعلم
 بالقرائن كأن كان مشهورا بين الناس انهم املكوه بما يظهر الجواب عن مسائل جعلوها ملكا ولا اضافة
 فيها فلا حاجة الى المدعى المصنف من ثبوت الخلاف في المسئلة حيث قال بعض هذه الفروع تقتضي التسوية
 أي في التسليم بين الاضافة وعدمها فيقدر أن في المسئلة بخلاف اه فالتأمل ط ولا تناس ما ردمت مناس اعادة
 التوقيع (قوله فهل يكون اقرار أو غلبا) أقول المفهوم من كلامهم أنه اذا اضاف المقر به أو الوهب
 الى نفسه كان هبة ولا يحتمل الاقرار والهبة فيعمل بالقرائن لكن يشك على الاول ما نحن بحكم الاثمة البخاري
 انه اقرار في الحالته ويرى عقوق بين كلامهم بأن الملك اذا كان ظاهرا للمالك فهو تسليم والادوار اقراران
 وحدت قرينة وتقبل ان وجدت قرينة تدل على ما فتأمل ما يجد في الخواص ما يقتضيه رمي وقال الساجي
 أنتدبر بأن أقوال المذهب كثيرة والمشهور هو ما مر من قول الشارع والأصل الخ وفي المنع من السعدى
 ان اقرار الابن لولده الهبة يعر بعيه ما قبل ان اضاف ذلك الى نفسه فأنظر لقوله بعين ماله ولقوله لولده الصغير
 وهو بشرى الى عدم اعتبار ما يهدى الى العبد بل لهما اه فالتأمل ط ولا تناس ما ردمت مناس اعادة
 جميع ما عرفت أو جسد ما يجب الى المعلن قال الاحكام اقرار اه فان ما في يده ما عرفت ونسب
 اليه يكون من اموال الكبير من الناس انه ملكه فان البدو انصرف دلي الملك وقد صرحوا بأنه اقرار أو أنتى به في
 الحامدية وبه أيضا بحث الساجي ولعله انما عبر فيه مسئلة الأرض بالهبة لعدم انفرق بينهما في الهبة والاقرار
 اذا كان ذلك لطفله ولذا ذكره في المتن في حبس غير الطفل مضافا له حيث قال اذا قال أرضي هذه مذك
 حدودها فلان أو قال الأرض التي حدودها كذا لولدي ولا وهو صغير كان حائرا أو كان بالغ كان كافئا
 والله تعالى أعلم (أقول) لعله انما كان كذلك في ما كان من حيث ان الأرض مشهورة انما لله والله واستاذا
 الملك اعلم يكون من هبه وذلك بالتسليم منه بخلاف الاقرار الاجنبى ولولده الكبير حيث يمكن أن يكون
 ملكا ما من غير هبة اقرار تأمل (قوله قال الترت) أصله لورثته قال الوتره وأدعت في التنازع أمره اه
 نخذ الوتره الواجب لك على (قوله ويحد ذلك) كأن حلت من غير ماله أو من شئت منهم أو انشده الله أو يحل لها

وان لم يقضه لانه في يده الا
 أن يكون مما يحتمل القسمة
 فيشترط قبضه مقررا اه
 للاضافة تقدير ابدل قول
 المصنف اقرار لا شرع من ولم
 يضعه لكن من الناس أنه ملكه
 فهل يكون اقرار أو غلبا
 ينبغي الثاني دبراعى فيه
 شرطا التسليم فراجع
 (قال علي ألف فقال
 الترت) أو انتقده أو أحل به
 أو قبضك اياه أو أبرأني
 منه أو صدقته هل أو
 وهبه لي أو أحلته لي
 زيد ويحد ذلك

على أوفى فلان حتى جوى أو نخذها أو نتلوها أو استوفها من أو سأعطيها أو وعداً أعطيكها أو سوف أعطيكها أو قال ليست اليوم عندى أو أجبني فيها كذا أو أخرها عنى أو نلتس فيها أو تبرأ منى بها أو أرتى فيها أو قال والله لا أعطيكها أو لا أنزلها لك اليوم أو لا تأخذها منى اليوم أو قال حتى يدخل على مالى أو حتى يقدم على غلاى أو لم يعمل بعد أو قال غداً أو ليست بمهنة أو ميسرة اليوم أو قال ما أكره ما تفتاضى بهم هندية من محبة السرخسى **(قوله فهو اقرا له بها)** وكذا لا أعطيكها أو والله لا أعطيكها ما فرار من قدسى وكذا أغشى بها وزميتى بها أو أنى فيها ذكره العسنى وفى المقدسى أيضاً قال أعطى الألف التى لى عليك فقال أصبر أو سوف تأخذها لا يكون اقرا أو قوله أنزل أن شاء الله اقرا وفى البرزخية قوله عند دعوى المال ما قبضت منك بغير حق لا يكون اقرا ولو قال بأى سبب دفعته الى قالوا يكون اقرا وفيه نظر اه قدمه الى الخا كقيل حاول الاجل وطلب به فله أن يخلف ماله على اليوم حتى وهذا الخلف لا يكون اقرا أو قال الفقه لا يلتفت الى قول من جعله اقرا أو استأجنى وفى الهندية نزل قال قضى الألف التى لى عليك فقال نعم فقد أقربهم أو كذا لك اذا قال فاقعد فارتهم فانفذها ما قبضها وفى نوادوشام قال سمعت مجرماً حقه تعالى يقول فى رجل قال لا تسر اعطى أو ألف درهم فقال ارتهم قال لا يلزمه شئ لانه لم يقل اعطى لاني **كذا فى المحيط اه** **(قوله لر جوع الضمير الهباني كل ذلك)** فكان اعادة فكاهه قال الزن الألف التى لك على وسجوه **(قوله فكان جواباً)** لا ردوا ولا يشهدا فيكون اثبات الاول **(قوله وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستهزاء)** ويستدل عليه بالقرائن **(قوله أما لو ادعى الاستهزاء لم يصدق)** أفاد كلامه ان مجرد دعواه الاستهزاء لا تعتبر بل لابد من الشهادة عليه ولانه لم يقر بینه كهن الرأس مثلاً ويبدله ما يأتى من أنه اذا ادعى الكذب بعد الاقرار لا يقبل ويخاف المقر له عند أبي يوسف وفى الفتاوى الحبرية سئل عن دعوى النسيان بعد الاقرار لا تجمع دعواه النسيان كما هو ظاهر الرواية وعلى الرواية الاختارها المتأخرون أو دعوى الهزل فى الاقرار تصح ويخلف المقر له على ان المقر ما كان كاذباً فى اقراؤه اه طلع قول الشارح أما لو ادعى الاستهزاء لم يصدق جرى على ظاهر الرواية نعم برده عليه **مسألة الصلح** لا تنبذ حيث قالوا تجمع دعواه بين بعد الاقرار ما لعام وقوله لا حاق لى عنده أى بما قضيه ثم قدما كسفر بالقرينة وسبأ فى عبارة الاشياء ما يفيد اعتبار القرينة لكن فيها من القسوة فى قاعدة الد وال معاذى الجواب لا **سوى** عليك ألف فادعوه الى فقال الاستهزاء ثم أحسنت فهو اقرا عليه ويؤذبه اه وقال فى الهندية ولو قال اعطى الألف التى عليك فقال أصبر أو قال سوف تأخذها لم يكن اقرا لان هذا قد يكون استهزاء واستغفابه اه معز بالمعصاة وفيها عن النوازل اذا قال المدعى عليه كبره بدون قبض كن أى خبط الكبرى واقتضى لا يكون اقرا وكذا قوله بكبر أى لم يسلك لا يكون اقرا والان هذه الالفاظ تدل على الاستهزاء ولا بد من الكبرى وكذا اذا قال كبره بدون شئ لا يكون اقرا والان هذه الالفاظ تدل على سبيل ثم ذكر مسائل بالفارسية أيضاً وقد اختلف المشايخ والاصح انه اقرا والان هذه الالفاظ لا تدل كره على سبيل الاستهزاء ولا صلح للاستهزاء ففعل للبا من روطاً كذا فى المحيط اه فليست بل قال الخبر الرولى ولو اختلفا لكان كونه صدق وجه الاستهزاء اه لا قالوا لنسرك الاستهزاء يمينه والظاهر أنه على نفي العلم لا على فصل الغير كلسا فى ذكر ذلك مفصلاً فى مسائل حتى قبل الصلح ان شاء الله تعالى **(قوله لعدم انصرافه)** الاولى فى التعليل أن يقال لانه محتمل انه أولاداً مة قرضت من أحد سواك فضلاً عن استراضى منك وذلك فيما بعدها وهو الظاهر فى مثل هذا الكلام ويحتمل ما استقرضت من أحد سواك بل منك فلا يكون اقرا ارفع الشك **(قوله الى المدكور)** أى انصرافتم عنا ولا فهو محتمل **(قوله والاصل أن الخا)** كالألفاظ المتروعة وأما الكافى بعد هذا فكأنى الغرض فان ذكر الضمير صلح جواباً لا ابتداء لوان لم يد كره لا يصلح جواباً أو يصلح جواباً وابتداء فلا يكون اقرا بالاشك **(قوله كل ما يصلح جواباً)** كالألفاظ المتروعة فقال لى ماله يصلح جواباً لان الضمير يعود الى كلام المدعى ولو كان ابتداء بقى بلا مرجع **(قوله وما يصلح للابتداء)** كصدقت

(فهو اقرا له بها) لر جوع
الضمير الهباني كل ذلك
عزى زاده فكان جواباً
وهذا اذا لم يكن على سبيل
الاستهزاء فان كان وشهد
الشهود بذلك لم يلزمه شئ
أما لو ادعى الاستهزاء لم
يصدق **(و بلا ضمير)** مثل
انزل الخ وكذا انصافاً أو
ما استقرضت من أحد
سواك أو غيرك أو قبلك
أو بعدك **(لا يكون اقرا)**
لعدم انصرافه الى المدكور
فكان كلاماً مبتدأ والاصل
ان كل ما يصلح جواباً لا ابتداء
يحصل جواباً وما يصلح
لا ابتداء

على زوجه في وما استقرض من أحد سواك ونحوه (قوله لا لبناء) أي على كلام سابق بان يكون جواب
 عنه (قوله أو يصلح لهما) كآثر (قوله لا يترجمه المال بالمثل) تعليل لما يصلح لهما وذلك كقوله
 ما استقرض من أحد الخ كما تقدم والحاصل انما نذكر الفهم صلح جوابا لا ابتداء وان لم يذكر
 جوابا أو يصلح جوابا ابتداء فلا يكون اقرا بالمثل لعدم التيقن بكونه جوابا أو بالمثل لا يجب المال (قوله
 وهذا) أي التفصيل بين ذكر التضمير وعدمه كما يستفاد مما تقدمنا قبل (قوله اذا كان الجواب مستقلا) أي
 بالمفهومية بان يفهم معنى يحسن الكون عليه فيثنى فيه التفصيل المتقدم (قوله فلو غير مستقل) أي بان لا يتأتى
 فهمه الا بالنظر الى ما بين عليه (قوله كان اقرا مطلقا) ذكره ضمير بان يقول نعم هو على بعد قوله في عليك
 ألف ولا كمثله وحيد فلا يظهر ما قاله لان نعم لا تستقل بالمفهومية فانما يحرف جواب بقوله معها اجلة
 السؤال فتكون اقرا اول ذلك لا يتأتى الاطلاق لان فيه التفصيل ادلا على ان تكون ابتداء لا بداه ولا تعلم
 لهما الا نهوضت الجواب في هذا الاطلاق ما سمع وفي الجوى عن المقدسي لقال ان يقول نعم جواب
 في الجوى لاني الانشاء هو هذا الامور وانما سمع انه قد يقول يستبد الكلام فكذا يقول لهما ذلك ويمكن ان
 يقل الكلام الذي كروا ب كل انشاء ولكنه مقتضى الخبر فتم جواب له اه (قوله بعد) أي جواب
 جوى (قوله والداية) أو والسر كما يفيد الجوى (قوله هو اقرا له) لان بلى تقع جوابا لا مستفهم
 داخل على نفي تفيد اماله (قوله وان قال نعم) لان نعم تصديق لمستحبر في أو يجب موهة بلى بعد
 ليس لي عليك انما يقال لاني مصادر كنه فلذلك على ألف فكان اقرا بخلاف بعد الذي كانه قال نعم
 ليس لك على ألف فيكون محودا (قوله ولي نعم) أي نعم يكون مفرقا له سم بعد قوله ليس الخ (قوله لان
 الاقرا يعمل على العرف) لان المتكلم يتكلم بما هو متعارف معه والعوام لا يكونون العرف بلى في نعم
 والعلماء لا يحدون ذلك في محاورهم فيما يتكلمون به بين الناس وانما يلا مونا في مسائل العم والكل
 كن مسائل الاقرا والكل والايان منية على العرف (قوله الفرق) الاوضح تفيد معنى قوله وقبل ثم
 وهذا على القول بالفرق بين بلى ونعم وهو ما مشى عليه المصنف وأما ما قبله الشارح من الجوهره ولا فرق
 (قوله ان بلى اخ) ذكر في التحقيق أن موحى ثم تصديق ما قبله من كلامه في أو ثبتا ستفهما كان أو
 ثم كما اذ قبل لك قد زيد أو لم زيد أو لم زيد فقلت نعم كان صديقا لما قبله وتحقيقا لما بعد الامر فهو موجب
 بلى يجب ما بعد التي استفهما كان وخبر ما اذ ان لم زيد فقلت نعم كل معناه قد فام الا ان المعترض في احكام
 الشرع العرف حتى يتم كل واحد منهما مقام الآخر كره في شرح المار لا يحسم (قوله ان الباطل)
 احترز عن الاخرا فان اشارته فائقة تمام صارت في كل شيء من بيع وامارة وسائر وهو ركابا ولا ي
 وعناق وامر واقرا وتصاص على المتدبره الا الحدود ولود قد قبله والشارح ادق وعمل اشارته ولوه ذلك على
 الكفاية على المعتمد ولا تعمل اشارته الا اذا كانت معه ووده وأما ما عمل السابا فاقوى على انه اجتمعت
 العقول في وقت الموت يجوز اقرا به بالاشارة والاشهاد عليه وقد اقتصرت في الاشياء وعبره على استثناء الامور
 وزاد في التهذيب لا تقبل شهادته أي نسب وأما ما في الدعوى فقد سماه وطاهر اقتصار المشايخ على استثناء
 الحد ودققا محبة تسلا م بالاشارة ولم أر الا بشرا صريحا ولا حاجة الاخرى كاشارته واختلاف في ان عدم
 القدرة على الكفاية شرط للعمل بالاشارة ولا المعتمد فلا قال الزمام لا ينبغي ان المراد بالاشارة التي يقع
 بها خلاصة الاشارة المعروفة بتصوره بتدبيره العادة منه ذلك وكانت بابا ما اجله الاخرى الخ وراشد
 الاخرى القارة وهو جنب نفي أن يحرم أخذها من هو لم يجب على الاخرى تحريم بل على من عدا
 القهر بان قراءه ولو علق رجل المصلا في شئته اخبر وأشار بالشيء في الزرع ليجوز له التمسك به وعلق
 عشرين بل باطرق خمس وأشار لمثلية في الزرع صانوا العريضاء شبهة وقيل هداية خمس
 فرى عليه كتاب وصية بقره في شهد عليه بلى في يد الشك فادأمر أسسه أي نعم أو كسب بده من ذلك

لا يلبس أو يصلح لهما يعمل
 ابتداء لاشارة المال
 بالمثل اختيار وهذا اذا
 كان الجواب مستقلا وغير
 مستقل كقوله نعم كان
 اقرا مطلقا حتى لو قال
 اعطى ثوب عبدي هذا أو
 افغض ياب دارى هذه أو
 مهنى دارى هذه أو
 أسرح ذبي هذه أو اعطى
 مريجة أو طلاءها فقال نعم
 كان اقرا منه بالقبول والدار
 والداية كالي (قال ليس لي
 عليك ألف فقال بلى فهو
 اقرا له بها وان قال نعم لا)
 وقبل نعم لان الاقرا يعمل
 على العرف لاهلى
 دقائق العريضة كذا في
 الجوهره والفرق اصيل
 جواب الاستفهام المنفى
 بالاثبات ونعم جوابه بالنفى
 (والايجاء بالرأس) من
 الماطق (ليس يا قراو بمال
 وعق وطلاق وبيع
 وسكاح واجارة وهبة

يعرف انه اقرا فهو جائز ولا يجوز ذلك في معتقل اللسان والفرق ان الاشارة انما تعتبر اذا صدرت مع لومته
 وذلك في الاخرس لانه معتقل اللسان حتى لو امتد الاعتقال وصارت له اشارة معلومة قالوا هذا باعتزله الاخرس
 ولو كان الاخرس يكتب فكما أو يسمي ايماء يعرف به بيان كنهه وطلاقه ويعبر وشأوه ويقتض منه ولا يحد
 ولا يحدله والفرق ان الحد لا يثبت ببيان فيه شبهة أو ما القصاص فيه معنى العوسية لانه شرع جاريا فجاز
 أن يشتمع الشبهة كالمواضات اهـ (قوله بخلاف افتاءه) أي لو سأل مفتيا عن حكمه فقال احكده الحكم فاشار
 برأيه أي نعم كالتفقه في الفتنة عن علماء الدين الزاهدي ونقل عن ظهور الدين المرغنياني انه لا يعتبر قال لان
 الاشارة من المناطق لا تعتبر وفي مجمع الفتاوى تعتبر ومثله في تنقيح المحمدي وفي نور العين وغيرهما لان جواب
 المفتي به ليس بحكم متعلق باللفظ انما اللفظ طريق معرفة الجواب عند المستفتي واذا حصل هناك المقصود
 متفق المستفتي عن اللفظ كالحصول الجواب بالكتابة بخلاف الشهادة والوصية فانهما متعلقان باللفظ
 والاشارة انما تقوم مقام اللفظ عند المجزؤ في شرح الشافعية أن جارية أو عاتقها في كفارة نجيء بها الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنها أبى الله تعالى فأشارت الى السماء فقال أعطها ما تمهه مسلمة حتى
 الجوابي المحو به وغيره ها (قوله ونسب) بأن قيل له أهذا انما أشار بنعم ط قال أو انما سود وقوله ونسب
 أي الاشارة من سيد الأمة تنزل منزلة صريح الجعوى (قوله وكفر) بأن قاله فائل أنفق هذا المكفر فاشار
 بنعم (قوله واشاره محرم لصيد) فاذا أشار لشخص يده على طير فقتله يجب جزاء على المشير (قوله والشيخ
 برأسه في رواية الحديث) أي لو قيل له أجزئي رواية كذا فعلت فاشار برأسه كفي أم لو قرأ عليه وهو ساكت
 فانه يرويه عنه ولا يحتاج الى اشارة ومثله الشيخ ملحق بمسئلة الافتاء (قوله والطلاق) أي أو اشارة عدد
 الطلاق المتلفظ به (قوله هكذا وأشار بثلاث) فالاشارة مبنية لهذا المذهب ولو قال أنت طالق أو أشار بثلاث لم
 يقع الا واحدة أشاهه قال فيها ولم أر الا أن حكم أنت هكذا مشير بأصبعه ولم يقل طالق اهـ والظاهر عدم
 الوقوع لانه ليس من صريح الطلاق ولا كونه لانه ليس باللفظ بحتله وغيره ط (أقول) المفهوم من عبارة
 الشارح المقولة عن الاشياء في قوله والطلاق في أنت طالق أي بخلاف الطلاق الركن في أنت طالق
 هكذا وأشار بثلاث فان الاشارة بالرأس فيه كالمعلق لكن تقدم في كتاب الطلاق انه لو قال هكذا وأشار بثلاث
 يقع ثلاث ولو لم يشير بالرأس فالظاهر أنه في هذه الصورة لا تدفع في اشارة الرأس وقال في الاشياء ويراد أخذها
 من مسئلة الاشارة بالرأس واشارة الشيخ في رواية الحديث وأمان الكافر أخذ من السب لانه محتاط فيه
 طعن الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كاتقدم أو أخذ من الكتاب والطلاق اذا كان تفسير المبهم كقوله أنت
 طالق هكذا وأشار بثلاث وقعت بخلاف ما إذا قال أنت وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم في الطلاق اهـ
 من أحكام الاشارة نعم لو قل بخلافه هذه المسئلة لما تلها في كونها تعتبر فيها الاشارة طالما كان الكلام
 مستظما كما قاله أبو الطيب (أقول) وعبارة المتع في كتاب الطلاق هكذا ولو قال أنت طالق وأشار بأصبعه ولم يقل
 هكذا فهي واحدة لفقد التشبيه لان الهاء التشبيه والكتاب التشبيه اهـ وفي البحر عن المجمل لو قال تنزل زوجهما
 طالق وأشار بالها بثلاث أصابع وأراد به ثلاث تطلقات لا يقع ما لم يقل هكذا لانه لو وقع وقع الضمير
 والطلاق لا يقع بالضمير اهـ وأنت تشير بأن اعتراض المحشى ليس في محله لانه اذا بقى قوله هكذا اعتبر
 الاشارة فاذا قيل له أطلقت امرأتك هكذا وأشار اليه ثلاث أصابع فأومأ برأسه أي نعم فانه يقع الثلاث
 كما هو ظاهر تأمل (قوله اشارة للاشياء) أي كذا في أحكام الاشارة من الاشياء في الفن الثالث (قوله
 ويراد العين الخ) طاهره أن جميع الأعيان يبحث فيها بالاشارة لان المذكر أو مشهورة وليس كذلك فانه اذا
 حلف بضمير ب فاشار بالضرب لا يبرأ أو حلف لا يضرب فاشار بالضرب لا يحنث اذا كان مثله عن يماشره
 والذي في المتع عن أعيان البرازية اذا حلف لا يظهر سر فلان أو لا يقضي أو لا يعلم ولا يبرأ ولان أو حلف
 لكن سره أو لا يخفيه أو لا يسرته أو حلف لا يدل على فلان فاشبهه بالكتابة أو برأيه أو كلام أو سأله أحد

بخلاف افتاء ونسب و اسلام
 وكفر) وأمان كافر و اشارة
 محرم لصيد والشيخ برأسه
 في رواية الحديث والطلاق
 في أنت طالق هكذا وأشار
 بثلاث اشارة الاشياء ويراد
 العين كلفه لا يستخدم فلانا
 أولا يظهر سره أولا يدل
 عليه

أكلن سر فلان كذا أو كان فلان يحكم كذا فأشار برأسه أي نعم حدث في جميع هذه الوجوه كذا إذا علمنا
 لا يستقيم فلاناً أشار إليه بشئ من الخدمه حدث في عمنه خدمه فلان أو لا يخدمه اه ط (أقول) وأقول
 حدث لا عرف إذا اذ اعلت منهاها عليه وهو في العرف يكون بذلك مظهر اسر ومغشيه ومعلبه كهو مظهر
 حله وهذا هو السبب في خروجها عن الضابط المذكور فافهم (قوله وأشاروحت) قال في الاشياء
 السرق أن لا تعتبر بأسمائهم بالحيلة أن يعد عليه الاسم فمن ليس بسارق يقول لا والسارق يسكت
 فيعلم الولي السارق ولا يبحث الخالف اه وفي بعضنا الحيلة أن يقال اه فإذا ذكر أمكنه أو شئ
 فما ليس يحكم فلان ولا سر فقل لا فإذا تكلمنا بصره أو مكانه فاسكت أنت فقله واسندوا به
 لا يبحث (قوله الا في نزع) أو يدل تحت البس منها ثلاث صور وينبغي أن يراد على النسخ قد كانه
 من العالم بالاشارة فانها تكتفي بكافة منافي الشهادات فقال (اعلم) أن من القواعد الفقهية أنه اه
 ساكت قول كافي مسائل (منها) رأى أجنبياً يبيع ماله ولم يبنه لا يكون ولا يسكن المالك (ومنها)
 القاضي الصبي أو المعتوه أو عبدهما يبيع أو يشتري فسكت لا يكون إذا في التجارة (ومنها) لورأى
 راهنه يبيع الرهن فسكت لا يطل الرهن ولا يكون مأدونا بالبيع ورأى في الاشياء قوله في رواية (ومنها)
 لورأى غيره يتلف ماله فسكت لا يكون إذا بنا لافه (ومنها) لورأى عبده يبيع عينان أو أصابع المالك في الكفا
 لا يكون إذا (ومنها) لو سكت على وطء أمته لم يقطع المهر وكذا أن قطع عضو أو أخذ من سكبه عند
 ماله (ومنها) لورأى قه أو أمته تزوج فسكت ولم يبنه لا يصر له أدنى النكاح (ومنها) لو تزوجت فغير
 نسكت الولي عن مطالبة التفریق ليس برضا وان طال ذلك لان في الموانع كثرة أي ما لم تلذمه (ومنها) س
 امرأه العتق ليس برضا وان أتمت مهنين (ومنها) الاعارة لا تثبت بسكون (ومنها) حلف لا يسلم شفعة
 يسلمها ولكن سكت عن خصومة فيها حتى بطلت شفعتها لا يثبت (ومنها) حلف لا يؤخر عن فلان فقال عليه
 شهر أفقر ثم شهر أو سكت عن تعاضيه حتى مضى الشهر لا يثبت (ومنها) لو وهب شياً أو مهره بلساكت
 لا يصح ما لم يقل قبلت بخلاف الصدقة كأي (ومنها) لو أقره أو عرضه لبيع أو سواهما أو زوجته فسكت
 الفن لا يكون اقراراً بخلاف مالي بعه أو رهنه أو دعه عناية فسكت كأي (ومنها) أحد سركي
 عيان قال صاحبه اني اشتريت هذه الامه لبيع خاصة فسكت صاحبه فشرها لا تكون له ماله بقل صاحبه
 نعم كذا في جامع النصارى موافقا للخلاصة وغيرها وزيد في مختارات النوازل فإذا قال نعم فيسأل به برئ
 عند أبي حنيفة إذا اذن يتضمن هبة نصيبه منه إذا لو طه لا يعمل بالمالك بخلاف طعم راسوه (يقول الحنفية)
 وفي الاشياء فسكت صاحبه لا تكون اهما وذكر هذه المسئلة فيما يكون السكون فيه كالخلاف كل ذلك
 سهو واضح لمخالفة لما امرت انفسا من المعتبرات واحتمال كون المسئلة بخلافية فيها وإيتان بعيدا ذلك كانت
 كذلك تعرض له أحد من أصحاب المعتبرات المنقول عنها (ثم اعلم) انه خرج عن القاعدة السابقة ما
 كثير من اثار السكون فيها كالنطق أي يكون رضا (فمنها) سكوت البكر عند استئجار ولها عند اقبل التزويج
 وبعده هذا التزويجها الولي فالزوج الحارم فيعلم الاب لا يكون سكوتها رضا (ومنها) سكوتهم عند قبض
 مهرها وقبض المهر أو مهرها وسزوجها فسكتت يكون إذا بقبضه الا أن تقول لا لقبضه فبشئ لم يبن
 القبض عليها ولا يبرأ الزوج (ومنها) سكوت الصبية إذا بلغت بكرة يكون رضا ويطل خدار بولوغها
 لا لا يثبت ثيبا (ومنها) بكر حلفت أن لا تزوج نفسها فزوجها أو مهرها فسكتت حدث في عينا كذا ما
 بكلام ولو حلفت بذكر أن لا تأذن في زوجها فزوجها أو مهرها فسكتت لا تأذن اذ لم تأذن ولزم النكاح
 بالسكوت (ومنها) تصدق على انفسك المتصدق عليه ثبت المالك ولا يحتاج الى قوله ولا بخلاف الهبة
 (ومنها) قبض هبة أو صدقة بحضرة المالك وهو ساكت كان إذا بقبضه (ومنها) لو أمد يده فسكت المدينون
 يبرأ ولو رد يردده (ومنها) الاقرار ببيع ولو سكت المقر له ويرد يردده (ومنها) لو وكاه بشئ فسكت البكر

وأشاروحت حادثة فحرف
 بطلان اشارة لاطاق الا في
 تسع فاجله

وباشره وضع ويرتد بده فلو وكله يبيع فنه فلم يقبل ولم يرد فباعه جازو يكون قبولاً (ومنها) لو أوصى إلى رجل فسكت في حياته فله مات باع الوصي بعض التركة أو تقاضى دينه فهو قبول للوصاية (ومنها) الأمر باليد إذا سكت المفوض إليه صرح ويرتد بده (ومنها) الوقف على رجل معين صرح ولو سكت الموقوف عليه ولو رده قبل بطل وقيل لا (ومنها) لو أضاف على ثمنه ثم قال أحدهما الصاحب قد يد إلى أن يجعله بيعاً محضاً فسكت الاستحرام تباعا صرح البيع وليس للأبطله بعد ما سمع قول صاحبه (ومنها) سكوت المالك القديم حين قسم ماله بين العاقين رضا كالأول سرق سلم موقع في الغنمة وقسم ومولاه الأول حاضر فسكت بطل حقه في دعوى فنه (ومنها) لو كان المشتري مخيراً في شراء فرأى القن يبيع ويشتري فسكت بطل خياره ولو كان الخيار للبائع لا يطل خياره (ومنها) للبائع حبس المبيع لثمنه فلو قبضه المشتري ورآه البائع وسكت كان ذاك قبضه الصحيح والفاقد فيه سواء في رواية وهو رضا قبض في الفاسد لا في الصحيح في رواية (ومنها) علم الشفيع بالبيع وسكت بطل شفيعه (ومنها) رأى غير القاضى فنه يبيع ويشتري وسكت كان مآذوا في التجارة لا في بيع ذلك العين (ومنها) لو حلف المولى لا يأذن ل نفسه فرآه يبيع ويشتري فسكت بحيث في ظاهر الرواية لا في رواية عن أبي يوسف (ومنها) باع ثياباً بمحضرمولاه ثم ادعاه المولى أنه له فلو كان مآذوا يصح دعوى المولى ولو لم يجور أصح قال الاستروشي فان قيل ألم يصرمآذوا بسكوت مولاه قلنا نعم ولكن أثر الادن يظهر في المستقبل (ومنها) باع قناو القن حاضر علم به وسكت وفي بعض الروايات فأنقاده للبيع والتسليم ثم قال أنا حر لا يقبل قوله كذا في جامع الفصولين موافقاً لما في قناو فاصى خان وفي رواية الغائب ولو سكت القن وهو يعقل فهو إقرار برقه وكذا الورثة أو دفعه بخيانة والقن ساكت بخلاف ما لو أحرأه رثته للبيع أو ساءمه أو زوجته فسكونه هنا ليس باقرار برقه (يقول الحقيير) قوله وفي بعض الروايات لم يظهره يشعر بضعف اشتراط الانقياد أو تساوي الاختصاص لكن الظاهر أن الانقياد شرط لمآذ كرى محل آخر من قناو فاضى خان رجل شربى أمه وقبضها فباعها من آخرها إلى من ثالث فادعتى بها فردها الثالث على الثاني فقبلها ثم أراد ردها على الأول فلم يقبل له ذلك لو ادعت عتقا إذا العتق لا يشب بقولها ولو ادعت حرة الأصل فلو كانت حين بيعت رسالت انقادت للبيع وتسليم فكذلك إذا انقادت إقرار بالرق وان تم تقصد فليس للأول أن لا يقبل اهـ (ومنها) حلف لا يتزل فلا ياداره وفلان فازل فيها فسكت الخالف حدث لا لو قال له أخرج فأبى أن يخرج فسكت (ومنها) ولدت ولداً فهنا الناس زوجها فسكت الزوج لزمه الولد وليس له نفقة كقراه (ومنها) أم ولد ولدت فسكت مولاه حتى يموت يومان لهذا الولد لا لك بغيره بعده (ومنها) السكوت قبل البيع عند الاختيار بالعيب رضاه حتى لو قال رجل هذا الشيء عيب فسمعه وأقدم مع ذلك على شرائه فهو رضا والخبر عدل لا لولاً سابقاً عند أي حنفية وعندهما هو رضا ولو فاسقاً (ومنها) سكوت بكر عند اختيارها يتزوج الولي على خلاف ما رآنا (ومنها) باع عقاراً وأمر أنه أو ولده أو بعض أقاربه حاضر فسكت ثم ادعاه على المشتري من كان حاضر عند البيع أفتى مشايخ سمرقند أنه لا يسمع وجعل سكونه في هذه الحالة كإقرار دالة قطعاً للأطماع الفاسدة وأفتى مشايخ بخاوى أنه ينبغي أن يسمع فينظر المحسنى في ذلك فلورأى أنه لا يسمع لاشتهار المدعى بحيلة وتلبيس وأفتى به كان حسناً الباب التزوير (ومنها) الحاضر عند البيع لو بعث البائع إلى المشتري وتقاضاه الثمن لا يسمع دعواه الملك لنفسه بعده لأنه يصير بمخبر البيع بتقاضيه (ومنها) رآه يبيع عرضاً وأدراة تصرف فيه المشتري زماناً وهو ساكت سقط دعواه (يقول الحقيير) وفي الفتاوى الولوالجية رجل تصرف أيضاً زماناً ورجل آخر رأى الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لا يسمع بعد ذلك دعوى ولده فيترك على يد المتصرف لأن الحال شاهد (ومنها) لو قال الوكيل بشراء شيء بعينه لموكله أفتى أن يدعى له لمخفى فسكت موكله ثم شراء يكون للوكيل (يقول الحقيير) وجسه العرف بين هذه المسئلة وبين ما مر بخووفة من مسئلة شريك العنان وهو ما ذكره صاحب الخلاصة بعدد كراهتين

المستثنى بقوله والفرق أن الوكيل إذا علم للوكيل مسمى أم يحفظ بخلافه
 إذا عاك فسحق الشركة الا برضاها (ومنها) **قوله** في حق من
 اذا (ومنها) سكوت رجل رأى غيره في وقت حرجي (ومنها) سكوت الخائف بان
 لا يستخبر فلا يأتى بملوكه ثم قدمه فلان بلا امر ولا شبهة حدث (ومنها) امرأة دعت في تجهيزها لبيتها
 أنسبها من أمتة الاب والاب اسكتها في الاسترداد (ومنها) أنفقت الام في تجهيز بنتها ما هو معتاد
 فدكت الاب لا تضمن الام (ومنها) باع أمة وعليها حلي وقرطان ولم يشرط ذلك لكن تسلم المشتري
 الام وذهب بها والبائع ساكت كان سكوتها بمنزلة التسليم فكان الحلي لها (ومنها) القراء على الش
 وهو ساكت تنزل منزلة لطفه في الاصح (ومنها) ما ذكر في قضاء الخلاف ادعى على أخيه لا ف
 يجب أصلا بخلافه كذا في مسائل غيره عسى به آفة في لسانه أو سمعه ولو أشرف الله آ
 الحكم فان سكوت لا يجب ينزل منزلة المنكر عند آفة خفيفة وعند آفة يوجب في
 آخر يجب بالاشارة انتهى (ومنها) سكوت المترك عند سؤاله عن حال الشبهة **قوله** لا يكون
 الزمان عند قضا المزمع العدين المرونة (يقول الحقير) فصار المسائل لا يكون السكوت فيها
 وضار بعين مثله ثلاثون مناذ كرت في جامع القصولين وعشره من ايد صاحب لا يخله النظر فاعلم
 من الكتب المعتمدة انتهى السكوت من نور العرو وقد ذكرنا بعض هذه فيما قدمنا في جراحه فان شئت
 وتقدمت في كلام الشرح قبل البيوع آخر لوف وزاد على ما هنا مسائل كثيرة وكتب عليها يدى الوالد
 رحمه الله تعالى وزاد عليها ما راجع جماعة **قوله** (لزمه الدين سالا) قال في الدرر لانه أقر بحق على نفسه وما دعى
 لنفسه حقا فيه فيصدق في الاقرار بلا جهادون الدعوى اه **قوله** قال في الوقفات هذا اذا المرسل الاجل بكلامه أما
 اذا وصل صدق اه **قوله** لانه دعوى بلا جهة) قال الجوزي لانه أقر بحق على نفسه وادعى حقا على المقر
 فافترضا عليه ولا تقبل جواب بلا جهة اه **قوله** لثبوتها بالشرط الا وعود أن يقول يثبت بالشرط ويكون
 بيانها قوله عارض وعبد الجوزي والاجل عارض ولا يثبت بنفس العدة بل بالشرط والقول للمسكوفي
 العارض اه **قوله** وللمسكوفي النوع وللمسكوفي العارض أو فكانت من قبيل الاقرار بالنوع
 لا بالعارض لان **قوله** نوع أن يكون الشيء من أصله موصوفاً بتلك الصفة وكذلك الدين المؤجل المكفول
 به فانه مؤجل بالشرط بل من حين كفه كانه مؤجلا فادأقر به لم يكن مقررا بالخال كأن الدرهم السود من
 أصلها سود وابتس السواد عارضا بالشرط فكان اقرارا بالنوع بخلاف الدين فان الاقرار به الحلول ولا يصير
 مؤجلا بالشرط فكان الاقرار بالدين المؤجل اقرارا بالنوع بخلاف الدين فان الاقرار به الحلول ولا يصير
 العارض والقول للمسكوفي مثله اجابة العبد كأنه بعض الافاضل والحاصل أن الاجل عارض لا يثبت بنفس
 العقد بل بالشرط والقول للمسكوفي العارض **قوله** لثبوتها في كذالة المؤجل بالشرط فاجل جمل فاعلم
 فكانت الكفالة المؤجلة أحد نوعي الكفالة فيصدق لان اقرارا بالنوع لا يجبل اقرارا بالنوع الا
 لان حقيقة النوع أن يكون الشيء من أصله موصوفاً بتلك الصفة وكذلك الدين المؤجل المكفول به فانه
 مؤجل بالشرط بل من حين كفه كانه مؤجلا فادأقر به لم يكن مقررا بالخال كأن الدرهم السود من أصلها
 سود كأنه مائة قر بلوقد مررت المستثنى في كتاب الكفالة عند قوله لثا مائة درهم الى شهر فراجع **قوله**
 وشراؤه أمة متنتبة) فإذا لم تكن متنتبة فأولى بالحكم المذكور وقوله وبني جراب أى كثره فاعلم
 جراب وقى البراز به حال ذلك بقوله والضابط أن الشيء أن كان مما يعرف وقت المساومة كالجارية القاتعة
 المتنتبة بين يديه لا يقبل الا داد صدقه المدعى عليه في عدم معرفته اياها فيقبل وان كان مما لا يعرف كقوله
 منديل أو جارية فاعلم على رأسه ما غطاء لا يرى منها شيء يقبل ولها الاختلاف أقاويل المعاصفة ذلك اه
 وبه يظهر أن التوبى الحراب كونه في المنديل ويدل عليه ما في القوا كماله البدو به لان العرس حيث عد

(وان أقر بدين مؤجل
 وادعى المقر له حله لزمه)
 الدين (حالا) وعند الشافعي
 رضي الله عنه مؤجلا
 بيمينه (كأقراؤه بعد في يمينه
 انه لم يجل وانما تأخرو
 منه) فلا يصدق في تأجيل
 واجابة لانه دعوى بلا جهة
 (و) حيث (يستخلف المقر
 له فيه ما يختلف ما لو أقر
 بالدرهم السود فكذبته في
 صفتها) حيث (لا يزمه ما أقر
 به فقط) لان السو نوع
 والاجل عارض لثبوتها
 بالشرط والقول للمسكوفي
 النوع وللمسكوفي العارض
 (كأقرار الكفيل بدين
 مؤجل) فان القول له في
 الاجل لثبوتها في كذالة
 المؤجل بالشرط (وشراؤه)
 أمة متنتبة اقرار بالملك
 للبائع كقوله في جراب

مسألة الترتيب في الجواب بما يغتفر فيه التناقض فقال وإذا اشترى ثوبا لم يملكه حتى يملكه فليست له
 قال هذا من أمتاع جمع دعواه فالدعوى ممتنع التناقض في جميع هذه المسائل أي التي منها هذه على الأرجح
 الملقى ومن المشايخ من اعتبر التناقض مطا فمنع جماع الدعوى إذا تقدم ما يباضه هو قد منازلة في
 الدعوى من راجعه (قوله وكذا الاستيلاء والاستيداع) أي طلب إيداعه عنده ومثله يقال في الاستيلاء
 والاستيلاء قال في تنوير البصائر وما يجب حفظه هنا أن المساومة اقترار بالملك لجامع أو بعدم كونه مأكلا
 من التنازل ~~أو لا~~ كذا قال في تنوير البصائر وما يجب حفظه هنا أن المساومة اقترار بالملك لجامع أو بعدم كونه مأكلا
 بالرد إلى ~~أو لا~~ كذا قال في تنوير البصائر وما يجب حفظه هنا أن المساومة اقترار بالملك لجامع أو بعدم كونه مأكلا
 إن ما المشتري استحقه بالبرهان من المشتري وأخذته ثم مات الأب وورثه الأم المشتري لا يؤمر برد ما إلى
 البائع ورجع باقن على البائع ويكون المتاع في يد المشتري هذا بالاول ولو أقر عند البيع بأنه ملك البائع
 ثم استحقه أو من يده ثم مات الأب وورثه الأم المشتري هذا الأرجح إلى البائع لأنه في يده بناء على رجه بحكم
 الشراء الاول لا يتقرر أن القضاء للمشتري لا يجب فسخ البيع قبل الرجوع بالثمن اه كذا في جامع
 البرزاني (قوله والاعارة) الاولى أن يقال الاستعارة كأي جامع الفصولين من الفصل العاشر أي لو قبل اعارة
 الثوب والجارية المذكورين كان قبوله اقرارا بالملك مان القبول اه والذي يتأني منه والاعارة فعل ذي اليد
 فكيف تكون اقرارا بالملك والذي سئل ذلك وقوعه بين الاستيداع والاستيلاء والحاصل أن الاستعارة
 هي التي تكون اقرارا بالملك للغير أما الاعارة فهي فعل المعتبر تأمل (قوله والاستيلاء والاستيلاء) قال في
 الاستيلاء الاستيلاء اقرار بعدم الملك له على أحد القولين وفي الجوى أن بما يغتفر التناقض استبعاد رده
 دعواه ملكه لأنه موضع خفاء وتسلل يجب تقييده بما لا يمكن ملكه في طهاراته ثم صرح بوابن الزاهر
 أو البائنه وهما الاستحار لهن أو البيع وهو كالمصريح في عدم كون الاستيلاء اقرارا بعدم الملك له
 اه ومثله في الجواشي الزمنية قال العلامة الجوى قبل عليه الاستيلاء اقرار بعدم الملك له اتفاقا واذا خلاف
 في كونه اقرارا الذي اليد بالملك فقد أشبهه على صاحب الاشياء الاول بالثاني فأحرى الخلاف بالاول كأي الثاني
 وهو سوء عقلم ورد بان الضمير فيه راجع للمؤخر والقربى عليه قوله على أحد القولين اه وهو يسد
 جسدا وقد صحح العمادى كلا القولين في قصوله في الفصل السادس وفي الاشياء الا اذا استأجر لولي عبده
 من نفسه لم يكن اقرارا بحريته كأي القصة (قوله ولومن وكيل) أي وكيل واضح البدل والاستسكان في الأمة
 يمنع دعوى الملك بها ودعواه في الحر فجمع دعوى نكاحها كزاني النور (قوله فيمنع دعواه لنفسه ولغيره
 الخ) قال في الشريعة كونه هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك للمباشر متفق عليه وأما كون اقرارا بالملك
 الذي اليد فليس روايتان على رواية الجامع بغير الملك الذي اليد وعلى رواية الزاهدان لا وهو الصحيح كذا في
 المعري قال في عدة الفتاوى الاستعارة والاستداع والاستيلاء من المدعي عليه أو من غيره وكذا الشراء
 والمساومة وما أشبهه من الاجاز وغيرها تمنع صاحبها من دعوى الملك لنفسه ولغيره قال صاحب جامع
 الفصولين أقول كون هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك للمباشر ظاهر وأما كون اقرارا بالملك الذي اليد فليس
 روايتان عليه أي ثم يساقط والظاهر دعوى أن يحرم ذلك ليس باقرار الذي اليد قد يقع مع وكيل المالك
 فلا يكون اقرارا بالملك الذي اليد فلا بد أن يعبر بالقرائن فيجعل اقرارا في موضع دون موضع بحسب القرائن فعلى
 هذا ينبغي أن نصح دعواه لغيره في بعض المواضع لاني بعضه فان برهن المدعي عليه على وكيل الخصومة
 أنه سبقت منه مساومة أو استمارة أو نحوهما عزل عن كونه له لوقوعه عند القاضي عزله والموكل على حقه
 لو شرط أن اقراره عليه لا يجوز قال صاحب نور العين قوله لو شرط المحم مدرك الا لو صدق ذلك من الوكيل
 في غير محاسن القاضي لا يمتنع فلا حاجة الى شرط المد كونه اقرارا بالملك على كل حال على حقه معطوفا على
 قوله عز من الو كذا أما إذا كان معطوفا على قوله فله عند القاضي عزله فلا استدراك فيه بل لك مسألة

وكذا الاستيلاء والاستيداع
 وقبول الوديعة بغير (والاعارة
 والاستيلاء والاستيلاء
 ولومن وكيل) فكل ذلك
 اقرار بملك ذي اليد

لغيره دعواه لنفسه ولغيره
وكأية أو وصاية للتناض
بجسلاف امرائه جميع
الدعوى ثم الدعوى بهما
لعدم التناض ذكره
الدرر قبيل الاقرار وحده
في الجامع

الاولى نافذة حيث لم يتعرض فيها الى كون الموكل على حقه اولا في صورة مساومة وكيفية في غير مجلس القاض
وهذا قصور واجهام في مقام بيان واعلام كماله في ذي الاعلام اه وفيه الاستيلاء هل هو اقراء
فيمر واثباته على رواية الزبادات يكون اقراءا بكونه ملك البائع وفي رواية لا يكون اقراءا والاول اصح وعلى
الروايتين لا تسمع دعواه بعد الاستيلاء والاستيلاء من غير البائع كالاستيلاء من البائع والاستيلاء
والاستعارة والاستيلاء بالاستيلاء لا يستحق اقراءا بأنه الذي يلدو ادعاه لنفسه او لغيره ولو اقيمت البينة على ان
الوكيل مساومة في مجلس القضاء فخرج من الخصومة وهو موكله ايضا ولو كانت المساومة في غير مجلس القضاء
خرج هو من الخصومة دون موكله اه وفي جامع الفصولين صح رواية افادته الملك فاختلاف التصحيح
لروايتين ويتبين على عدم افادته ملك المدعى عليه جواز دعوى المقرم العير اه ونقل السامحاني عن
الانقرهوى ان الاكثر على تصحيح ما في الزبادات وأنه ظاهر الرواية اه قلت فيبقى له ثم يحده بكونه ظاهر
الرواية وان اختلف التصحيح كما تقدم (أقول) ومثل ما تقدم من الاستعارة والاستيلاء وان اختلف ما تقدم
قال في جامع الفصولين واصر الفتاوى وشيد الدين قسم تركه برونه أو قبل توليه أو قبض أو وصاية في تركه بعد
العلم واليقين بان هذا تركه أو وقف ثم ادعاه لنفسه لا تسمع اه وتما فيه (قوله) يمنع دعواه لنفسه هذا
متفق عليه وما كونه اقراءا بالملك الذي اليد فغيره روايتان محتملتان كما قلت (قوله) وغيره قال في جامع
الفصولين الحاصل من جملة ما مر أن المدعى لو صدق عنه ما يدل على أن المدعى ملك المدعى عليه تبطل دعواه
لنفسه وانقره للتناض ولو صدق عنه ما يدل على عدم ملكه وما يدل على عدم ملك المدعى عليه تبطل دعواه
لنفسه لا لغيره لأنه اقراءا بعد ملكه بالملك المدعى عليه ولو صدق عنه ما يحتمل الاقرار وعنده فانه يرجع
بالقرائن والا فلا يكون اقراءا بالملك اه (قوله) وكأية أو وصاية يعني اذا أقر الرجل بمال له لفلان ثم ادعاه
لنفسه لم يسمع وكذا اذا ادعى وكالة أو وصاية لورثته لم يسمع لان فيه تناقضا لان المال الواحد لا يكون لشخصين
في سلة واحدة فكأن الدرر (قوله) للتناض) محله ما اذا كان لا يخفى سببه كما تقدم (قوله) بخلاف امرائه أي
لغيره أمراهم جميع الدعوى ثم ادعى عليه وكالة العير أو لغيره هو وصيه مع لعدم التناض لأنه انما أقره من حق
نفسه لا عن حق غيره (قوله) بهما أي بالوكالة والوصاية (قوله) لعدم التناض لان امرأ الرجل عن جميع
الدعوى المتعلقة بماله لا يقتضي عدم صحة دعوى مال لغيره على ذلك الرجل درر (قوله) ذكره في الدرر
الضمير واجمع الى ان كور متضمن قوله وكذا الخ سوى الاعارة والى المذ كور سرها لجميع ذلك مذ كور
فها هو الضمير في قوله وصحة في الجامع الخ واجمع الى المعنى المتفق فقط يدل عليه قول المصنف في الخ ومن صرح
بكونه اقراءا ملائخسر وفي النظام الوجهان في لغيره كذا خلافا ثم قال والحاصل أن رواية الجامع أن
الاستيلاء والاستعارة والاستعارة ونحوها اقراءا بالملك للمساومة منه والمستأجر منه ورواية الزبادات أنه
لا يكون ذلك اقراءا بالملك وهو الصحيح كذا في العمادية وحكي فيها اتفاق الروايات على أنه لا ملك
للمساومة ونحوه وفيه وعلى هذا الخلاف يثبت صحة دعواه ملكا للمساومة فيه لنفسه أو لغيره انتهى وانما
خبرناها بكونه اقراءا أشد ابرو رواية الجامع الصغير واقفه تعالى أعلم اه قال السامحاني يظهر أنه ان
أبدي به ذوا يفتي بما في الزبادات من أن الاستيلاء ونحوه لا يكون اقراءا وفي العمادية وهو الصحيح وفي
السراجية أنه الاصح وقد مناه الانقرهوى أنه قال والاكثر على تصحيح ما في الزبادات وأنه ظاهر الرواية
اه أقول سكن في الاستيلاء لنفسه على كل من الروايتين يكون اقراءا بأنه لا ملك له فيه وكيف يصح لنفسه
بأنه أن يدعيه لغيره لعدم التناض بانه على رواية الزبادات ومما يدل ذلك ما ذكره في المقالة الثانية
في التمهيد في رهن يكون دعوا تأمل (قوله) وصحة في الجامع أي صح ما مر من أن الاستيلاء والاستعارة
والاستعارة ونحوها اقراءا بالملك للمساومة مع الاستعارة منه والمستأجر منه والمراد بالجامع جامع الفصولين
وهو رواية الجامع للإمام محمد (نقطة) الاستشراح من غير المدعى عليه في كونه اقراءا بأنه لا ملك للمدعى

كالاتسراء من المدعى عليه يكون دفعاً قال في حاشية المدعى ولين بعد قوله عن المغربي أن قول
 ينبغي أن يكون الاستدعاء وكذا الاستنباب ونحوه كالاتسراء (قوله خلافاً للتصحيح الوهابية) أي في مسئلة
 الاستنباب لأن المبيع يحتمل أن يكون قد بد البائع على أية فقساً أو يكون وكلاً أو فوضوا لبايع فقتضى ثبوت
 الملك للبائع كذا ذكره ابن وهبان وهذا مما في الزيادات (قوله ووفق شارحها الشرنبلالي) أي بين ما في
 الجامع والزيادات (قوله بأنه أن قال يسي هذا) أي مثلاً أو هي أو أحرى ونحوه (قوله كان اقراراً) أي
 اعترافاً بالملك لأنه لازم بأنه ملكه وقد طلب شراءه منه أو هبته أو أياها له (قوله وان قال أتبيع هذا)
 أو هل أنت بائع هذا لا يكون اقراراً بل استغفاراً لأنه يحتمل أن يقصد بذلك استقلاله حاله هل يدعي الملكية
 وجواز البيع أولاً أو يكون مراده طلب الشهادة على اقراره بإعادة بيع ملك الغائب فيلزمه به بعد ذلك أي
 باقراره الضمني بناء على رواية الجامع ونقضى بهذه المسئلة برواية الزيادات لكن قد يقال إن ما ذكره لا يصلح
 أن يكون قوتاً بين القولين بل هو تفصيل في كون المذكرات قد يكون بعضها اقراراً بعدم ملك المقر وقد
 يكون ملك المقر فتأمل والحاصل أنه إذا قال بعني أياها أتبيع ذلك فيما إذا كان مملوكاً للعقاب فان
 الإنسان لا يطلب من غيره أن يبيعه مال نفسه فكذلك اعترافه بالملك فلا يدعيه بعد ذلك لنفسه ولا
 لغيره وان قال أتبيع ماله لم يرد بأن يبيعه وكذا عدمه أو فوضوا فلا يكون اقراراً بالملك (قوله صلب البيع)
 أي وثيقة المبيعة (قوله فانه) أي ما ذكر من كلمة الاسم والتعلم (قوله ليس باقراراً بعدم ملكه) أي فانهما
 أولى أو مساوئيه أن يدعيه بعد ذلك لنفسه ولغيره أي قوله أتبيع هذا أولى بأن لا يكون اقراراً
 بعدم ملكه وصورة مسئلة كخاتمة وختمته على صلب البيع هي أنه لو كتب شهادة ونظم عليها على صلب
 وبها ع فإن لا يكون اعترافاً بالبيع فان الإنسان قد يبيع مال غيره فوضوا لغيره بخلاف ما لو كان الصل
 مكتوباً عليه ببيعاً مما هو أو فانهما فان كلمة الشهادة عليه جائز تكون اعترافاً بالملك فلا يصح بعد ذلك أن يدعيه
 لنفسه وكذلك هذا إذا قال بعني أياها مع ذلك فيما إذا كان مملوكاً للعقاب فان الإنسان لا يطلب من غيره
 أن يبيعه مال نفسه إلى آخره ما قدمناه ويجب تقييده أيضاً بعبراً أحد الزوجين والرحم المحرم وما إذا لم
 يصرح في صلب البيع (مهمة) في البرازية عن الزيادات ساوم فوأم ادعى أنه كان له قبل المساومة
 أو كان لا يبيع يوم مات قبل ذلك وزكره ميراثاً لا يبيع أمالاً قال كان لا يبيع وكل ما يبيع فساومه ولم يتفق البيع
 ببيع ولو ادعى أنه يبيع أيضاً وكذا قال قضى لا يبيع ما قبل القبض وزكره ميراثاً لا يبيع أيضاً وان لم
 يقض إلا بحق ما توتر كميراثاً لا يقضى لأن دوام انحصار شرط ولا يمكن لأنه لا يصلح خصماً بعد المساومة
 وعلى هذا لو ادعى رجل شراء ثوب وشهد له بالشراء من المدعى عليه وقضى أولاً ثم زعم أحد الشاهدين أن
 الثوب له أولاً به وورثه هو عنه لا يبيع دعواً لم نقلنا ولو قال عند الشهادة هذا الثوب باعه منه هذا لكنه
 في أولاب ورتنه عنه يقضى بالبيع ويسمع دعوى الشاهد فإذا برهن على مدعى قضى له لانعدام التناقض
 ولو قال لا تولى ولم يرد الشهادة ثم ادعى لنفسه أو أنه لا يبيع وكما بالطلب يقبل وكذا إذا شهد بالاستقلال أو
 الاستدعاء أو الاستنباب أو الاستعانة من المدعى بطل دعواه لنفسه أو لغيره وسواء طلب تحقيق هذه العقود
 المدعى من المدعى عليه أو غيره ولو ساوم ثم ادعى مع الآخر قبل في نصيب الآخر ولا يقبل في نصيب المساوم
 ومساومة الابن لا تمتنع دعوى الابن بعد موت الابن لا ملكاً للدعوى وإن كان الابن ادعى وقضى له به
 أخذه الابن وقيل القضاء للمسلم فأدلى برهن وفي الاضمة ساوم وفساوية أو وزع أرض أو خرقة فعمل ثم
 برهن على أن الأصل ملكه تقبل وان ادعى الفرع مع الأصل يقبل في حق الأصل لا الفرع فعلى هذا لو ادعى
 شجرة فقال المدعى عليه ساومني ثمراء واشترى مني لا يكون دفعاً لجواز أن يكون الشجرة والمثمر لغيره وفي
 الخزانة ادعى عليه شيئاً فقال اشترى به من فلان وأجزن البيع لا يكون دفعاً لأن الإنسان قد يبيع العير
 ملك العير وفي الغنط برهن على أن هذا الكرم له فبرهن المدعى عليه أنه كان آجره منه نفسه في عمل هذا الكرم

خلافاً لتصحيح الوهابية
 ووفق شارحها الشرنبلالي
 بأنه أن قال بعني هذا كان
 اقراراً وان قال أتبيع هذا
 لا يوجب مسئلة كخاتمة وختمته
 على صلب البيع فانه ليس
 باقراراً بعدم ملكه (وه)

على

يندفع وفي المنتقى استأخرونا ثم برهن أنه لا يثبت الصغر تقبل قال القاضي هذه على الرواية التي جعل
 الاستحسان ونحوه اقرا بعد المثلثة عدم كونه ملكا يمنع كونه ملكا لغيره فجاز أن يتوب عن العير ما على
 الرواية التي تكون اقرا بأنه ملك للمطالب لا تنفع الدعوى لغيره كالتسليم لنفسه انتهى (قوله مائة
 ودرهم) وكذا القول مائة ودرهمان أو مائة وثلاثة ودرهم كافي الخافية وعليه التعليل الا حتى وأرد بدهم
 مال مقدور وشمل الدينار وسائر الموزونات المكمل والحاصل أنه اذا ذكر بعد مقدم الأعداد شيء من
 المقدرات أو بعد مضاف نحو مائة وثلاثة أو ثوب أو فراس يكون بيانها أو لا يكون بيانها كافي بالنسبة (قوله
 كلها درهم) أي فليز به مائة درهم ودرهم في قوله له على مائة ودرهم قال في المختار لو قال له على مائة ودرهم
 فالسكندر درهم وكذا كل ما يكال ويوزن واعلم أن صاحب الدرر ذكر مائة بصفة الجمع واللفظ اذا قال له
 على مائة ودرهم ثوب مائة درهم ودرهم وتعقبه عزيم بن الصواب مائة درهم بالاقراء واستدل بمافي المقدمة
 الخارجية حيث قال ويميز مائة ألف تخفوض مفرد اه واعترضه أيضا عبد الحلي بأن الألف في درهم من
 طبعين القائم لأن مائة مفر دلا غير وأجاب شيخ المولى أبي السعود بأن دعوى التصويب ساقطة وما ذكره
 ابن الحاجب في المقدمة هو الكثير ومواقع لصاحب الدرر حيث أضاف المائة إلى الجمع قبل وليس خطأ
 ومنه فراهة جزؤ الكسائي وليث في كنههم ثلاث مائة تسعين بصفة مائة إلى تسين والحاصل أن العدد
 المضاف على تسعين أحدهما مالا يضاف إلى الجمع وهو ثلاثة إلى عشرة والثاني مالا يضاف كـ تسير إلى
 مفرد وهو مائة ألف وثبتت مع مائة ودرهم وألف درهم الخ (قوله وكذا المكبل والموزون) كأنه موقف
 حنفية أو ورطلي كذا لو قال له نصف درهم ودينار وثوب فليز نصف كل منها وكذا نصف هذا العدد وهذه
 الجارية لأن الكلام كله وقع على شيء غير عير أو بعضه فيصرف النصف إلى السكندر بخلاف ما لو كان بعضه
 غير عير كصف هذا الدينار ودرهم يجب عليه نصف الدينار والدرهم كله قاله الزبيدي وأصله أن الكلام
 اذا كان كله على شيء بعينه أو كان كله على شيء غير بعينه فهو كله على النصف وان كان أحدهما بعينه
 والآخر غير بعينه فالنصف على الأول منهما شرعية لئلا يكتفى بالعلامة المقدسة بعد أن عزو وجوب كل
 الدرهم للتبيين فيه أن هذا على تقدير خفض الدرهم سسكال وأما في الزعم والسكون فلم انتهى (وأقول)
 لا إشكال على لغة الجواز على أن الغالب على الطلبة عدم اعتبار الأعراب أي ضلال عن العوام ولكن الاحوط
 الاستفسار فإن الامم على رواية اللمة فله قصد الجواز نأمل (قوله استحسانا) والقياس أن يلزمه المعطوف
 ويرجع في بيان المعطوف عليه اليه بالقياس أخذ الامام الشافعي وجهه انه تعالى (قوله وفي مائة ودرهم) نحوه
 مائة ودرهم مائة ودرهم (قوله لانهم مائة) قال في التبيين وجه الاستحسان أن عطف الموزون والمكبل
 على عدد درهم يكون بآمالهم عادة لان الناس استعملوا تكرار التفسير وهو الدرهم عدد كثر الاستعمال
 وذلك فيما يجري فيه التناول وهو ما يثبت في اللمة وهو المكبل والموزون لانها ثبتت دينارا في اللمة سلمنا
 وفرصا ونحوها كمن يوزن كرهمة لكثرة أسبابه ودرماته في الكلام بحسب اختلاف الشياخ وغيرهما ليس من
 المقدرات أي مما كالأل ولا يوزن لانها لا يكثر التناول لم لعدم ثبوتها في اللمة في جميع الملامات والشياخ
 وان ثبتت في اللمة ليس لـ وان كان اللمة لا يكثر ان كثر القرض والنسب فلم يستعملوا كرهما لعدم
 دورانها في الكلام والا لكشفه بالشافي للـ كثر ولم توجد فيقي على القياس بخلاف قوله مائة وثلاثة
 أو ثوب حيث يكون أو ثوب بغير اللمة أيضا ونسوى في المقدرات وغيرها لأنه ذكر عدد من مهمين
 وأما مائة بغير اللمة فيصرف اللمة فيكون بآمالها وما هو بالاجماع لان عادتهم حجت بذلك ألا ترى أنهم
 يقولون أحد عشر ودرهم وثلاثة ودرهم فيصرف اللمة فيكون بآمالها ما هو بالاجماع لان عادتهم حجت بذلك ألا ترى أنهم
 قال أبو السعود المقارب الذي لا تخاف أحدهما الكبير والصغير كالمكبل والموزون (قوله وفي مائة
 ودرهم أو ثوب) أو درهم أو شيء (قوله كلها ثياب) لانه ذكر عدد من مهمين وأرد فهم بالتمسك

مائة ودرهم كلها درهم
 وكذا المكبل والموزون
 استحسانا (وفي مائة ودرهم
 مائة ودرهم بغير المائة)
 لانها مبسطة (وفي مائة
 وثلاثة أو ثوب كلها ثياب)

فصرف الهمما لعدم العاطف وهذا بالاجماع **(قوله خلافا للشافعي)** ظاهر كلامه أن مخالفته في هذه المسئلة فقط وليس كذلك قال العيني وعند الشافعي ومالك تفسير المائة اليه في الكل وعند أحد المبهمين جنس المفسر في الفصلين انتهى ونحوه في الدرر **(قوله لم تذكر بحرف العطف)** بان يقول ما تلو ثلثة أبواب كالمائة وثوب **(قوله فأنصرف التفسير)** أي بالآلوق **(قوله الهمما)** يعني أنها تكون تفسير الهمما لا استواء المعطوف والمعطوف عليه في الحاجة إلى التفسير **(قوله تلزمه الدابة فقط)** لأن نصب العوار لا يتحقق عندهما على قياس قول محمد بضمهما **(قوله والاصل أن ما يصلح ظرفا أن أمكن نقله)** كمن في قوسه قوسه تلزمه ما وصلح في جوارق أو في سبطه **(قوله لزما)** لأن الأقراب بالعصب انجسار عن نقله ونقل الماروف حال كونه مازورا لا يتصور ولا ينقل الطرف فصار أقرابا بضمهما ضروريه يرجع في البيان اليه لأنه لم يبين هكذا أقر في غاية البيان وبغيرها هنا وفيما بعده وظاهر قصره على الأقراب بالنصب ويؤيد ما في الثانية على قوب أو بعد صرح بقضى بقبضة وسطا عند أبي يوسف وقال محمد القول في القيمة اه وفي الجرد والاشباه لا يلزمه شيء اه ولعله قول الامام فهذا يدل على أنها ما فاصرها على العصب والازمة القصة أولم يلزمه شيء ثم رأيت في التفسير لئلا يبين الجوهر حيث قال أن أضاف ما قرأه إلى فعله بأن قال غصبت منه غرافي قوسه قوسه تلزمه النحر وأقوسه قوسه لا يظهريه الفعل بل ذكره ابتداء وقاله على غرافي قوسه فلهذا التردد الغوصه لأن الأقراب قول والقول عين البعض دون البعض كقولنا بعبثه زعفراني مسئلة اه وقته تعالى الحدومته في حاشية أبي السعود على ملا مسكي ولعل المراد بقوله فعليه التمر قيمته تأمل اه سبدي الواو لجره الله تعالى (أقول) ولعل عليه التمر لاقيمته لأنه على تأمل **(قوله والازم الماروف فقط)** وهذا عند هملان العصب الموجب لضمان لا يتحقق في غير المنقول ولواذعي لم ينقل لم يصدق لأنه أقر بعصب تأمل لأنه معاق فيحصل على الكل **(قوله خلافا لمحمد)** بناء على تصور نصب العائب العارفة عندهما غير متصور فيكون الأقراب الماروف فقط وعندهما من صور فيكون أقرابا بالطرف والمطرف **(قوله ولم يصلح)** أي ما جعل ظرفا ضروريه وهو قوله في درهم والدرهم لا يصلح أن يكون ظرفا للدرهم فكون قوله في درهم لغويا يلزمه درهم فقط **(قوله في خيمة فيسه أن الخيمة لا تسمى طرفا فحقه قول المتعبر كونه ظرفا حقيقة كالماء المص)** **(قوله وأجره)** هو ظاهر الحكم أخذان الأصل ويدل عليه ما يأتي من مشاوه قوله ثوب في مندبل أو في ثوب بل هنا أولى وفي غاية البيان ولو قال غصبت كل ذات كذا والثاني مما يكون وعلا لا لزما ورفه ولو قال على درهم في قوسه تلزمه الدرهم فقط وإن صلح المتعبر ظرفا بانه ما قال خواهر زاده أنه أقر بدرهم في التمة وما قبله لا يتصور أن يكون مازورا في شيء آخر اه ونحوه في الاستيعاب واستظهر سبدي الواو لجره الله تعالى أن هذا في الأقراب ابتداء أماني العصب لم يلزمه الطرف أيضا كمن غصبت درهمه في كيس بناء على ما قدمناه ويقيده التعليل وعلى هذا التصويب: درهم في ثوب تأمل **(قوله وبخاتم)** بان يقول هذا الخاتم لك **(قوله تلزمه حاشيته)** الحاشية بسكون اللام في حاشية الباب وغيره والجمع حلق فيجئتن على غير قياس وقال الأصمعي بكسر الأول كقصة وضع ويدوق بدوق حتى تونس عن إس العلاء أن الفخ اعني السكون ط **(قوله ودعه)** هو ما ركب في الخاتم من غيره وفي القاموس الفص الخاتم مثلث مستو والكسر غير لحن **(قوله جيعا)** لا اسم الخاتم بضمها ولو هذا يدخل الفص في بيع الخاتم من غير تسمية ط عن الشامي **(قوله جفته)** بفتح الجيم مخدرة وراه **(قوله وجائله)** جمع حاله بكسر الحاء لثامته ط وهي ما يشبه السيف على الحاضرة قطعة جلد ونحوها قال الأصمعي لا واحد لها من لفظها وانما واحد ما جعل عيني **(قوله ونمله)** - يدلنا اسم السيف يطلق على الكل **(قوله بيت من بيتن)** وسرد مقتضى هذا التفسير ان يلزم البيت أيضا وفي الجوى وقل يتخذ من خشب وثياب وهو ظاهر وفي الحديث هو بيت بن بن الثياب والاسرة السور ويجمع على مجال قال ملا مسكين واهم بفتحاه وقيل نحو ثمانه اه ويقال لها الآن الداموسيقا الظاهر لزومها لانها من مفهومها وصدق الاسم على الكل كإزمته

خلافا للشافعي رضي الله عنه قلنا الأقراب لم تذكر بحرف العطف فأنصرف التفسير الهمما لا استواءها في الحاجة اليه (والأقراب دابة في أصله طيل تلزمه) الدابة (فقط) والاصل ان ما يصلح ظرفا ان أمكن نقله لزما والازم المطروف فقط خلافا لمحمد وان لم يصلح لزما الاول فقط كقوله درهم في درهم دررقلت وعلاده اه لو قال دابة في خيمة تلزمه ولو قال ثوب في درهم تلزمه الثوب ولم أره فليعبر (وبخاتم) تلزمه حاشيته وفصه) جيعا (واسيف جفته وجائله ونمله وبجعليه) بجاه غيم بيت من بيتن وسرد

العلاقة لصديق السيف عليها يمكن الفرق بالاتصال وعدمه تأمل (قوله العدنان) يضم النون جمع وود
كدود جمع يدان والود جمع دودة صحاح (قوله في قوسرة) بالشد يدوقد تخفف فثناو الصحاح قال صاحب
الجمهرة أما القوسرة فأحسها ذخيلا وقد روي

أفزع من كانت له قوسرة * يأكل منها كل يوم مره

ثم قال ولا أرى ما حقه هذا البيت اه وهي وعلة التمر وسوج من قصب ويسمى بما دام التمر فيها والا
فهى نحى بالزبدل كالحق المغرب أقول والزبدل معروف ويسمى في حرف الشام قفة فاذا كسره شددت ٣
فقلت زبدل لانه ليس في الكلام قبله بالفتح كذا في الصحاح بق أن يقال مفتضى قوله فاذا كسره الخ
يقصد جواز الفتح وقوله لانه ليس في كلام العرب الخ يقتضى عدم جوازه وبعبارة القاموس تفسيد جوازه مع
الزلة (قوله جر الخ) كصا الف جمع جوا الخ بكسر الجيم واللام وبضم الجيم وفتح اللام وكسرها وعاء
معروف قاموس أى وهو العدل (قوله أو نوب في سنديل) لانه ظرف له وهو ممكن حقيقة فيدخل فيه على
ما يماز باي والمندبل بكسر الميم قال في المغرب يندبل في شمس ٣ أى شدة مره ويقال غدت بالندبل
وغدت أى شمس به حوى (قوله يلزمه الطرف كالظروف لما قدمناه) أى من أن الصالح الظرفية حقيقة
ان أمكن نقله زمام الزام الزام الظروف فقط عندها وكذلك أو نوب وأردا يندبل البناء والاشجار اذا كانا
فيهما حتى لو قام المقر بينه بعد ذلك أن البناء والاشجار والقص والجفن والعدنان لم يصدق ولم يقبل بينه
كفى الانسحاب وغيره بخلاف ما قال هذه الدار لغتان الانشاء فانه في وكذا في سائرهما وان لم يصح الاستثناء
ويكون الشكل المقوله لانه لو أقام البيت قبل كفى الحانية (قوله لا يلزمه القوسرة) لان من لا يتزاع فكان
اقرارا بالمترع (قوله كتب في عشرة وطعام في بيت) هو على قولهما وقاس بمجدله وهما (قوله ولزمه
الظروف فقط) عندها ما يلزمه محمد الشكل لان المجلس قد بلغ في عشرة ونوعه نض ساقوا كل راس في
عشر حبرا (قوله لا تكون ظرفا لواء عاده) والمتنع عاده كالمتمع حقيقة وفيه تادى بمعنى بن أى
على معنى البين والوسط مجازا كقوله تعالى فادخل في عبادى فوقع الشك والاصل براءة التهمة والمال لا يجب
مع الاحتمال وفى كلام الشرح ان فى الآية بمعنى مع (قوله وعن معنى على) لان غصب الشيء من محمل
لا يكون مقتضيا لغصب المحل كإني النهاية من الميسر زلي في تهليل قوله بخلاف ما إذا قال غصبت
أنا كفا على جوارحيت يلزمه الا كاف دون الجوارح الجوارح كور لبيان محل المعصوب حين أخسده به يقال
هنا اذا قال خمسة في خمسة وعن على فقد أقر باغتصاب خمسة متفرقة على خمسة ما معصوب هو الخمسة المستقرة
والخمس المستقر عليها كدور لبيان محل المعصوب حين أخسده وغصب الشيء من محمل لا يكون مقتضيا
لغصب المحل تأمل (قوله أو الضرب خمسة) لان أثر الضرب في تكثير الاجزاء في تكثير المال مدرر قال في
الوولوجية ان معنى عشر في عشرة الصرب فقط أو الضرب بتكثير الاجزاء عشرة وان فوى بالضرب بتكثير
العين يلزمه مائة (قوله لما ضرب) أى في الطلاق من أن الضرب يكثر الاجزاء لا المال اذا قلت خمسة في خمسة
ترديه أن كل درهم من الخمسة لاجل خمسة أجزاء وفى الوولوجية أى فيما اذا قاله على عشرة في عشرة فوى
الضرب ان قال فوى بتكثير الاجزاء لا يلزمه الا عشرة وان فوى بتكثير العين يلزمه مائة وان فوى بالضرب
لم ينشأ آخر لزمه عشرة حلالا على نية الاجزاء انتهى وهذا يقتضى ثبوت خلاف في هذه الصور ونحوها
ومعلوم أن ذلك عند التجاهد أما عند الاتفاق فالمرطاهر (قوله ولزمه زعفر بخمسة وعشرين) وهو قول
الحسن بن زياد وفى الشارح وقال زعفر عليه عشرة طامس عن زعفر وابتسب وفى التقریب بيد كران مذهب
زعفر مثل قول الحسن كما ذكره العيني بخالف الزبلى قال فى التبيين وقال زعفر عليه عشرة وقال الحسن بن زياد
خمس عشرة عن لعرف الحساب لانهم يريدون به ارتفاع أحد العددين بقدر العدد الآخر ولو راعى خوف
في بطله معنى مع واما ما رايه ارتفاع أحد العددين بارتفاع الآخر فالحواص من الناس فتمسك بالجز

العدنان والكسوتون
في قوسرة أو بعلام في
جوا الخ (أو) في (سنة أو
فوى في مندبل أو) في (نوب
يلزمه الطرف كالظروف)
لما قدمناه (ون قوسرة)
مثلا (لا) تلزمه القوسرة
ونحوها (كتب في عشرة
وطعام في بيت) فيلزمه
الظروف فقط ما مر اذا
العشرة لا تكون ظرفا لواء
عاده (وبخمس في خمسة
وعنى) معنى على أو (الاءرب
حسنة) لما مر والزعفر
بخمسة وعشرين

٤ (قوله شددت الخ كذا
بالاصل ونص الصحاح
والزبدل معروف فاذا
كسره شددت فقلت زبدل
أورد ييل الخ تأمل اه
معصمه

٣ قوله شمس هكذا بالاصل
فلا يجر

المتعارف بين الناس وقلنا المتعذر ان الحقيقة وهي الظرفية لفي ولا يصالح الى المبالغة ان المبالغة متعارضة لهما
تستعمل بمعنى الواو بمعنى مع وبمعنى على وليس حلها على البعض أولى من البعض فالتعريف ١١ (قوله)
وعشرة ان معنى مع لان اللفظ يحتمل المعية فقد نوى تحتمل كلامه فيصدق وفي البيانية على درهم مع درهم
أو معه درهم لزماه وكذا قوله أو بعده وكذا درهم فدرهم أو درهم بخلاف درهم على درهم أو درهم درهم درهم
لان الثاني تأكيده على درهم في تقدير لزومه درهم وبطل التفسير كتمسكه وكذا قوله في عشرة نخاتير
حنطة ودرهم ثم درهمان لزماه ثلاثة ودرهم بدرهم واحد لانه للبدلية ١٢ (قوله) والواو الحاقى القدسيه على
مائة ونيف لزماه مائة والقول له في السيف وفي قريش ألف عليه أكثر من خمسمائة والقول له في الزيادة
(قوله) بكسر في الطلاق من أنه لو قال أنت طالق واحدة في تثنى طلقت واحدة ان لم ينو أو نوى الضرب وان
نوى واحدة وتثنى ثلاث وان نوى مع التثنية ثلاث وبتثنية في تثنى بنية الضرب شتان وان نوى الواو أو مع
كسر وكذا في المثلثة في مستثناة لاقوله على عشرة في عشرة ان نوى الضرب بأن قال نويت تكبير الاجزاء
لان لزومه الا عشرة وان نوى تكبير العين لزماه مائة وان نوى الضرب لم ينو شيئا آخر لزومه عشرة جملا على نية
الاجزاء كافي الواو الحاقى وهذا يقتضي ثبوت خلاف في هذه الصورة وهو لان ذلك عند التواجد اما عند
الانفصال فلا مر طاهر كمرقيا تأمل (قوله) تسعة أي عند الامام وعنده عشرة وعنده ثمانية وهو
القياس لانه جعل الدرهم الاول والاخر وحدا والحد لا يدخل في الحدود وله ما ان العاية يجب أن تكون
موجودا فالعدد لا يجوز أن يكون حد العدد ووجوده وجوبه قد تدخل العايات وله ان العاية
لا تدخل في الحد لان الحد يعبر بالحدود لكن هنا لا بد من ادخال الاولى لان الدرهم الثاني والثالث لا يصدق
بدون الاولى فدخلت العاية الاولى ضرورة ولا ضرورة في الثانية در وفي المنع لان العدد يقتضي
ابتداءه فاذا خرجنا الاول من أن يكون ابتداءه صار الثاني هو الاول فيخرج هو أيضا من أن يكون
ابتداءه كلال وكذا الثالث والرابع الخ فيؤدي الى خروج الكل من أن يكون واجبا وهو باطل ١٣
والمراد بالعاية الثانية المقتضى لحد كونه بالعاية في العشرة العاشر وفي الالف الاخير ١٤ (قوله) والواو هكذا فاقاله
أو حذفت في العاية الاولى استقصان وفي الثانية تيسر وما لا في العايتين استقصان وما قاله زفر فيها
قياس كافي قاضي زاده (قوله) بخلاف الثانية أي ما بعد ان فان لتسعة وجودا بدون العاشر فلا دليل على
دخوله ولا يدخل بالشك (قوله) وما بين الحافطين أي بخلاف ما بين الحافطين أي لو قال له في داري
من هذا الحائط الى هذا الحائط فانه ما لا يدخل في الاقرار لان العاية لا تدخل في المعاني المحسوس
ولا المبدء بخلاف ما تقدم بخلاف المعدوم فانه لا يصلح هذا الا بوجوه ووجوده وجوبه ومن ذلك لو وضع
بين يديه عشرة دراهم مرتبة فقال ما بين هذا الدرهم الى هذا الدرهم أو شارلها بالعلان لا يدخل الدرهمان
تحت الاقرار بالاتفاق كقوله المنسح (قوله) فلذا قال أي لما كان في المدود تدخل العاية الاولى دون الثانية
قال وفيه كرحضة الخ لان الكرم مدود بالقدر عاده فكانه قال من قفيرا الى تمام القفران من قفيرا حنطة
وشعير فتدخل العاية الاولى ولا يدخل القفيرا الاخير من كرا الشعير لانه ذكر الشعير بعد ان فيلزمه كرحضة
وكر شعير الاقفر ا قال في المنع لان القفيرا لاخير من الشعير هو العاية الثانية وعندهما يلزم الكران (قوله)
الاقفيرا من شعير قال القدر في التقريب قال أبو حنيفة فيمن قال للفلان على ما بين كرشير الى كرا
حنطة لزمه كرشير وكرحضة الاقفر ولم يجعل العاية جميع الكران العادة أن العاية لا تكون أكثر
الشيء ولا نصفه والكرا صارت عن جلهم من القفران فوجب أن يصير الانتهاء الى واحد منها ١٥ شلي عن
الافتقار ومثل هذا يقال في مسنده المصنف ونقل الشافعي أيضا فاصبح لوقاله على ما بين مائة الى
مائة في قول أبي حنيفة يلزمه مائة وتسعون فتدخل فيه العاية الاولى دون الثانية ١٦ (قوله) ولو قال من
عشرة دراهم الى عشرة دراهم فعنده تلزمه الدراهم وتسعة دنانير وعنده السكك كره ما بين العاية

(وعشرة ان معنى مع) كسر
في الطلاق (ومن درهم الى
عشرة أو ما بين درهم الى
عشرة تسعة) لتدخل العاية
الاولى ضرورة اذ لا وجود
لا فوق الواحد بدونه بخلاف
الثانية وما بين الحافطين
فاذا قال (و) فيه (كرحضة
الى كرشير لزماه) جمعا
(الاقفيرا) لانه العاية الثانية
ولو قال له على عشرة دراهم
الى عشرة دنانير يلزمه
الدراهم وتسعة دنانير
عند أبي حنيفة رضي الله عنه
١٧ قوله الاخير كرا شعير
الفرد الاخير كرا شعير في
هذه المصيبة

وانظر ما وجد من الكره من الشيعر الاقتران مع انه جعل الغاية نفس الكسر **(قوله لما)** أي من أن
 العاية الثانية لا تدخل لعدم الضرورة والعاية الاولى داخلية لضرورة بناء العدد علم او اعلم أن المراد
 بالعاية الثانية المذهب كونه العاية في عشرة العاشر وفي ألألف الفرد الاخير وهكذا على ما يظهر
 قال المقدس ذكر الاتفاق من الحسن أنه لو قال من درهم الى دينار لم يلزمه الدينار وفي الاشياء على من
 شاة الى درهم لم يلزمه شيء ماله كان بعينه أولا ورايت معز بالشرح حال أبو يوسف اذا كان يهر عنه فوما
 عليه ولو قال ما بين درهم الى درهم فعليه درهم عند أبي حنيفة ودرهم عند أبي يوسف سائحي **(قوله)**
 ما بينهما فقط أي دون الحاطين لقيامهما بأنفسهما مائة بنلالة عن البرهان وعال المسئلة في الدرر تبعاً
 لزيلاي بقوله لماذا كرات الغاية لا تدخل في المعايير ولا يخفى ما به بالنسبة لا مبدد الخوله فيما سبق
 بخلاف ما حاولوا ان يزداد العبد على ما اقتصر عليه الزيلعي حيث قال لان العاية لا تدخل في المحسوس ولا
 المبدد بخلاف ما تقدم اه وقدمناه قريبا **(قوله لما)** هو لم يقدمه تعليلاً وانما ذكره لافتنه لقوله
 من درهم الى عشرة أو بين درهم الى عشرة وقد ذكر في المنع بقوله بخلاف ما ذكر من المحسوس لانه موجود
 فيصيح حذافاً لا يدخلان اه والمحسوس هو هذه المسئلة ط **(قوله وما)** الاقرار بالاحتمال سواء كان
 محتملاً أو غير محتمل يقول حل أمي وحمل شاة في اللان وان لم يكن له سبيلان لتبعه وجهاهو
 الوهم من غيره كان أوصى رجل بحمل شاة لالا حرومان فأقر به بذلك فعمل عليه حموي **(قوله)**
 المحتمل اسم فاعل من احتمل أي يصح أن يحتمل عليه لفظ الوجود قد قال هذا الخليل موجود هو أعم من
 كونه لان ماله أولاً ٢ فانها ذالبت بعد الدون نصف حول كل من حو داحقة فالدون حولين لومعته
 غير محقق لكنه يمكن أن يقال انه محقق شرعا لثبوت نسبته وكذا غير اللاحقة اذا قدر بأدنى مدة الحمل
 المتصور قد كان محققاً وجوده لو قال المعلوم وجوده أو المحتمل كفي التمين امكن اظهر واستعجى عن
 التكاف واقتصر على المعلوم وجوده لما علم في مسألة المعتدلة انه معلوم شرعاً لو قل أصل العبارة كالتبين فلفظ
 لفظ المعلوم من فم المصنف انه رد على قوله المحتمل مالى حاصت به المراجعة لدون سبتي فانه محتمل وجوده
 بمعنى الامكان مع انه لا يصح الاقرار به حينئذ فبعض الاقتران على قولنا المعلوم وجوده ويدخل فيه ولد المعتدلة
 لدون السبتي كما علمت **(قوله بان تلد)** أي الامة **(قوله لدون)** نصف حول لومروجة وانما كان كذلك لما
 تقرر أن أقل مدة الحمل ستة أشهر وأكثرها ستان فاذا كانت مروجتة حاصت بالولد اقل من ستة أشهر علم
 انه موجود فبالاقرار وكونه ابن الروح لا يجمع الاقرار به اعمه لان ولد الامة مرفق كافي الدرر **(قوله أو)**
 لدون حولين لومعته أي لو كانت معتدلة فحاصت به اقل من حولين يصح الاقرار به للعالم بوجوده وقت
 الاقرار **(قوله لثبوت نسبته)** أي انه لما حكم الشارع بثبوت نسبته من المطلق كان حكاه بوجوده وقت
 الاقرار به **(قوله ولو اخل غير آدمي)** كحمل الشاة مثلاً بان قال حل شاة في اللان كما بشرط أن يتبين بوجوده
 وقت الاقرار **(قوله دان)** أي الحمل ولا حاجة اليه لان الموضع للاضمار **(قوله لكس في الجوهرة)** لا استدراك
 على ما تضمنه الكلام السابق من الرجوع الى أهل الحرية لا يلزم فبما ذكر **(قوله أقل مدة حمل الشاة)**
 الخ) سيأتي في كتاب الوصايا بآثار من المقسمات ٣ أن أقل مدة الحمل للاحقة ستة أشهر وللعيل احدى
 عشر وللابل وللحبل والخيرسة والبقرة ستة أشهر ولشاة خمسة أشهر وله المعز والسنور شهران وللحبيب
 أربعون يوماً والطير احدى وعشرون يوماً **(قوله وما)** أي العمل المحتمل وجوده وقت الاقرار بان حاصت
 به لدون نصف حول أو لستين أي وهي مروجتة حلالاً أو موميت مالى حاصت به لستين أو وهى وطء الامة
 حلالاً فالأقرار باطل لانه يجب بالعالم الى أثر بالاثبات فلا يثبت الوجود وقت الاقرار بالحقيقة ولا حكماً
 بيبانية وكما به **(قوله ان بي سبنا سالحاً)** تصور ثبوت العمل أي ان بي سبنا سالحاً
 لثبوت الحكم له **(قوله كالارث والوصية)** الكفاية استقصاء فلا يحصل السبب الصالح بينهما **(قوله فورته)**

لما سبنا به (وفي) له (من)
 دارى ما بين هذا الحائط الى
 هذا الحائط ما بينهما فقط
 لما سبنا (ومع الاقرار بالحل
 المحتمل وجوده وقت) أي وقت
 الاقرار بان تلد لدون
 نصف حول لومروجة أو
 لدون حولين لومعته
 لثبوت نسبته (ولو) الحمل
 (غير آدمي) أو يقدر بأدنى
 مدة يتصور ذلك عند أهل
 الحرية زيلعي لكن في
 الجوهرة أقل مدة حمل الشاة
 أربعة أشهر وأقلها بقية
 الدواب ستة أشهر (و) صح
 (له ان يبين) المهر (سبنا)
 صالحاً يتصور العمل
 (كالارث والوصية) كتوله
 مات أبو فورته أو أوصى
 له به فلان فيجوز
 ٢ مطلب أقل مدة الحمل
 للاحقة وغيره

الحل واستهلكته مال المورث الفاعلة (قوله والا) أي وإن لم يبين سييأ صاحبها لم يبين سييأ أصلاً أو بين
سييأ غير صالح لا يصح الاقرار بل يلعو كما يأتي قريباً (قوله كما يأتي) أي في قوله وإن فسره الخ (قوله لا قل من
نصف حول) أي بان كانت ذات زوج أو أقل من سنتين إن كانت معدة فأن ولده لا كثر من ستة أشهر لم
يسحق شيئاً حوى ومثله في ابن الكمال (قوله وإن ولدت حسين) أي ذكرين أو اثنين (قوله لهما) لأن
مجموعهما هو الحل وهو خبر بل تعدى المحذوف تقديره فالمورث أو الموصى به وقوله نصفين نصب على الحال من
الضمير في انظر أي فهو لهما نصفين (قوله فكذلك) أي نصفان في الوصية لأن المال للحم وهو مجموعهما ولا
أرجحية لأحدهما على الآخر (قوله بخلاف الميراث) فإن فيه لذكر مثل حظ الأنثيين (قوله لورثة ذلك)
لأحاجة إلى اسم الإشارة (قوله الموصى والمورث) عبارة الجروان ولدت مبتدأ في ورثة الموصى أو ورثة أبيه
أه قال العلامة الرمي أنزل بعضي إذا قال المقر أوصي به فلان ثم ولدتنا فانه يراد في ورثة الموصى الذي
قال المقر أنه أوصى للعمل وتو له أو ورثة أبيه يعني أن قال المقر مات أبوه فورثه فانه يراد في ورثة أبيه أو ولد
مبتدأ بقول المقر في الميتين (قوله أعدم أهلية الجنين) أي لا بد هذا الاقرار في الحقيقة لهما أي للموصى
والمورث وإنما ينقل للجنين بعد ولادته حبوا لم يفضل حياته فيكون لورثهما كمال النذر والحاصل أن الحل
لا يكون لأهلها لأن برث نورث ويستحق الوصية إلا إذا سرح أكثره سيأ (قوله كهيئة) أي العمل فانها لا تصح
له لأن حكمها يثبت المال للموصى به والحل لا يملك (قوله أو يبيع أو اقراض) بان قال الحل باع مئتي أو
أقرضني دوراً فلا يصح ورثي منه من الجنين لأحققة وهو ظاهر ولا كماله لا يولي عليه (قوله أو أنهم
الاقرار ولم يبين سييأ) بان قال الحل فلانة كذا (قوله لها) أي مال فلا يلزمه شيء فأعده أبي يوسف فلان طلق
الاقرار يصر في الاقرار بسبب الفحار وتولد الحل أن المأذون واحد المتفاوضين عليه بمصر كما إذا صرح
به ولا يصح فكذلك هذا دور (قوله وجل محمد الميهم على السبب الصالح) لأنه يحتمل الجواز والفساد
ولأن الاقرار أدم من أهله مضافاً إلى محله كان يجب العمل بما لا يترافع في مدوره من أهله لا هو
المفروض وأمكن إضافته إلى محله بمحله على السبب الصالح لجل الكلام العاقل على الصحة كالعبد المأذون إذا
أقر بدين فان اقراره وان احتل الفساد يكونه صدقاً أو دينا كقوله والصحة كونه من الفحار كان يحتمل تصحيحاً
لكلام العاقل عما به وأبو يوسف يطله لأن الجواز وجوب الوصية والأرث وطلانه وجوه وليس أحدهما
بأول من الآخر فكيفكم بالفساد نظيره لورثي عبداً بأنك ثم من القدياء وعبد آخر من البائع بأنك
وجسمائة وقبتهما سواء فانه يطل وأن أمكن جوازه بان يجعل الألف أو أكثر حصة المشتري والباقي
حصته قال آخر زباني وقده فخر إذا سلم أن نعد جهة الجواز فوجب الفساد لا يكفي في صحة العمل على
الجواز صلاحية فردن إلى جهين وان لم يتعين خصوصية أتري أن جهالة نفس المقر به لا تمنع صحة الاقرار
اتفافاً فكيف تمنع جهالة سبب المقر به جوى عن قاضى زاده وهذا ترجم مع لعل محمد وقوى بحث
قاضى زاده ما ذكره في الشرنبلالية حيث قال ولعائل أن يقول قد تقدم من الزباني في الاقرار بالجوهل أنه
أد الميهم السبب يصح ويجعل على أنه وجب عليه بسبب بيعه معاملة الفحار فينبغي من ماد كرهنا من
عدم محله على السبب الموجب لصحة على قول القائل به وفي كل احتمال الفساد والصحة اه وفي التبيين ولا
يقال إن ظاهر اقراره يقتضى الوجوب فكيف يدعى له إبطاله ببيان سبب فخر صالح والإبطال الرجوع عن
الاقرار وهو لا يملك الرجوع لا يقول ليس بجوى وعواجهو بيان سبب يحتمل لأنه يحتمل أن أحدهما من
أولياته بأعمنه فحسب أن ذلك صحيح فقر به ويضيفه إلى الجنين مجازاً اه لمصاحم على قول محمد إذا صح
الاقرار مع إمام السبب ثم ولد الحل ميتاً ولم يوجد حل لن يراد المقر به يرجع وأفاذ إلى البايع والعناية أنه
تحصل أن المسئلة ثلاث صور أما أن يبيع الاقرار فهو على الخلاف وأما أن يدين سييأ صالح فيجوز بالاجماع
وأما أن يبين سييأ غير صالح فلا يجوز بالاجماع فان قبل طاهر اقراره يقتضى الوجوب فكيف يدعى له

والاقرار كما يأتي (فان ولده
حالياً قل من نصف حول)
مذاخر (فله ما أقر وان ولدت
حسين لهما) نصفين ولو
أحدهما ذكر أو الآخر
أنى فكذلك في الوصية
بخلاف الميراث (وان
ولدت مبتدأ) يراد (ورثة)
ذلك (الموصى والمورث)
لعدم أهلية الجنين (وان
فسره) ما لا يتصور كهيئة
أو (بيع أو اقراض أو
أهم الاقرار) ولم يبين
سييأ (لها) وجعل محمد
الميهم على السبب الصالح
و به قالت الثلاثة (و) أما
(الاقرار للربيع)

ابطله ببيان سبب غير صالح والابطال الرجوع وهو في الاقرار لا يصح اجيب بانه ليس يرجو على ظهوره وكذبه
 بيمين كقولنا قلعت يد فلان عمدا وضطأ ويد فلان صححة اه ثم قال المنال عبد الحليم وقيل لو حذفت مع
 أي يوسف واختار صاحب الهداية قول أبي يوسف على ما هو دأبه في ترتيب المسائل وتبعه صاحب الوقاية
 حيث تركه قول جعفر أسا إشارة الى رجحان قول أبي يوسف وعليه أكثر الشراح حيث قووا دليله اه ثم قال
 قتله أن قول أبي يوسف هو المختار وتقرئ وأن من قال ولم تنظر فيما عندى من المتبهرات ما يرجح قول
 أحدهما على قول الآخر أظهر عدم تبعه كالا يخفى اه (قوله فانه صحيح) لان الاقرار لا يتوقف على القول
 ويثبت الملك المقر له من غير تصديق لكن بطلانه يتوقف على الإبطال كقوله لا تقره وأما الاقرار للصغير فلا
 يتوقف على تصديقه فمصر الشئ المقر به ما كماله بمجرد الاقرار ولا يصح اقرار المقر بعد ذلك للصغير كما قدمناه
 عن الخبر الزملي. وبخلاف رجعه ان شئت (قوله لان هذا المقر الخ) قال العلامة الانصافى بخلاف ما لو أقر
 لرضيع أن عليه ألف درهم بالبيع أو الاجارة لان الرضيع من أهل أن ينهق الدين بهذا السبب بخلاف ما به
 لانه ينقره ان كان لا يجبر هو بنفسه بخلاف الجنين اه أي فانه لا يلبس أحد عليه قال بعض الفضلاء الفرق
 بين الرضيع والجنين حيث جاز الاقرار للاول وان بين أنه قرض أو ثمن مبيع ولم يجز الثاني لانه لا يتصور البيع
 مع المبيع ولا يلبس عليه أحد بخلاف الصغير لثبوت الولاية عليه فيضاف اليه عقد الولي بخلاف أهله من
 كلامهم اه (أقول) وجهه المحيط صححة الاقرار للصغير وان سبب غير صالح بانه أقر بوجوب الدين بسبب
 وان لم يثبت لانه لا يتصور من المصنف في الاقرار بالدين كإكذبه المقر له في السبب بأن قال لا على ألف غصبا
 فقال المقر له بل يديا لي منه المال وان لم يثبت السبب كذا اهداؤه في الخواشي الجوبة (قوله في الجلة أشباه)
 قال محبس الجوى يعنى لان البيع أو القرض بدون بعض أولياته فاضاها الى الصغير بخلافه انتهى (قوله أقر
 بشئ على أنه بالخيار الخ) يعنى بان قوله على ألف درهم قرض أو غصبا أو ودعة أو عارية فائده أو مستهلكة
 على أن بالخيار ثلاثة أيام مضى (قوله لزومه بالخيار) لوجود الصيغة المزمومة (قوله فلا يقبل الخيار) لان المقصود
 من الخيار هو الفسخ ولما لم يتجمل الاقرار والفسخ لم يجز شرط الخيار له ولزومه المال لانه ان كان صادقا فهو
 واجب العسل به وان لم يتقروا كان كاذبا فهو واجب الرد لا يصح غير اختياره وعدم اختياره وما ماتا ثمر
 اشترط الخيار في العقد ليتخير من له الخيار بين فسخه أو ضامته وروى عنه ابن قتيبة الاقرار برتب بالرد وهو
 فسخ قلنا ليس فسخ الاقرار لانه رفع للشئ بعد ثبوته ورد الاقرار ليس رفع له بعد ثبوته في حقه بل يثبت أنه
 غير ثابت أصلا لانه يتجمل الصدق والكذب فاذا كذبه المقر له ثبت الكذب في حقه لانه اقر على نفسه واذا
 صح الكذب في حقه طهر أن الاقرار لم يثبت من الأصل بخلاف البيع لانه تصرف يتجمل الفسخ بعد وقوعه
 لان ما هو المقصود منه وهو الملك مما ينفعه باغصاح البيع لانه ثابت به والمقصود من فسخ السبب فسخ
 حكمه فاذا كان حكم السبب محتملا لفسخ كالمسبب كذلك وعكسه (قوله لم يبر تبر تصديقه) الاولى حذفه
 بل ينبغي أن يقول فانه لم يعتزل ان وصليته ولا جواب لها ح أي بل جوابا مفهوما من الكلام السابق
 الآن يقال هذا بيان لذلك المفهوم فلا اعتراض حيثئذ (قوله الا اذا أقر بعقد) أي بدني لم يبر تبر تصديقه
 بأن يقول على ألف ثمن مبيع بخيار (قوله وقع بالخيار له) فحينئذ يثبت الخيار له اذ صدقه المقر له أو أقام
 عليه يانة لأن يكذبه المقر له فلا يثبت الخيار وكان القول قول المقر له كما بين قريسا فان قيل ان لم يقبل الاقرار
 الفسخ فالسبب الذي وجب المال وهو التجارة تقل فوجب أن يكون الخيار مشروطا في سبب الوجود قلنا
 السبب غير مدكور وما اعتزمه كوراصر ووجه الاقرار اذا ثبت مقتضى صحته اعتزمه كورافى حقه
 فقط دون صحة الخيار وأما اذا قل على ألف ثمن مبيع بخيار فصح ان صدقه المقر له أو برهن لان المقر به عقد
 يقبل الخيار وهو من العوارض فلا بد من التصديق أو اليمين أو ابان أقر بدني بسبب كماله على أنه بالخيار مدة
 معلومة ولو ضربه فجاز ان صدقه لان الكفالة تتجمل من الجهالة والمخطر لا يتجمل البيع فاذا جاز شرطه فيه

فانه (صحيح وان بين المقر
 سببا غير صالح منه صححة
 كالاقراض) أو ثمن مبيع
 لان هذا المقر يحمل ثبوت
 الدين للصغير في الجلة أشباه
 (أقر بشئ على أنه بالخيار)
 ثلاثة أيام لزومه بالخيار
 لان الاقرار بخيار فلا يقبل
 الخيار (وان وصليته صدقه
 المقر له) في الخيار لم يعتبر
 تصديقه (الا اذا اقر بعقد
 مبيع وقع بالخيار له) فصح
 باعتباره العقد اذ صدقه أو
 برهن فلذا قال (الآن يكذبه
 المقر له) فلا يصح
 قوله لان ما له أولا حكمنا
 بالأصل ولحقه والعبرة

ففيها أولى ثم يقدر فيها لان اطلاق الخيارات في البيع ينافي بحكمة الملك المطلق وحكم الخيار منع السبب من العمل وحكم الكفالة لزوم الدين وانه يصح مطلقا ومقيداً مقدسي (قوله لانه منكر) الخيار في العقد الذي هو من العوارض والقول فيها المنكر (قوله أو قصيرة) الاولى حذفها كما لا يخفى على حالي وانما جازت الكفالة مطلقا ومقيدة لان حكمها ههنا لزوم الدين وهو يصح مطلقا ومقيداً فلا يكون اشتراط الخيار كذلك منافيا لها بخلاف البيع فلا بد من التوقيت فيه بثلاثة لان اطلاق الخيار ينافي بحكم البيع لان حكمه الملك المطلق وحكم الخيار منع السبب من العمل وينها منافاة والحاصل انه كائن البيع عقد يصح فيه شرط الخيار ولا يراد فيه على ثلاثة ايام عند الامام والكفالة عقد ايضا يصح فيه شرط الخيار ويصح اشتراط مدة طويلة أو قصيرة لانها عقد تبرع يتوسع فيها بعد ان تكون المدة معلومة لكن قد صدق في سنة خمس وعشرين بعد المائتين والالف امر حضرة السلاطون نصره الرحمن لسائر قضائه ونوابه في المالكات المروسة بالحكم على قول الصحابين في امتداد خيار الشرط أكثر من ثلاثة ايام وما وافق الماداة الثلثا من الجزء الاول من كتاب البيع من الاحكام العبدية هي كنه في الاستانة العاغبو متشرفا بتوطين تلك الجمعية العلمية بأمر من حضرة نصره الله تعالى بجمعها (قوله اذا صدق) فاذا كذب بلاءه المالك من غير شرط والقول لانه يدعى عليه التأخير وهو ينكر انما في (قوله لان الكفالة عقد ايضا) عليه ثلاثة اشياء المستفاد من الكاف (قوله بخلاف مامر) أي من قوله آخر بشئ كما بينا (قوله لانها أفعال) لان الشئ المقرب به فرض أو نصب أو دعية أو عارة أو فاعلة أو مستهلكة والفرض وما عطف عليه أفعال فذا خبر بوقوعها لا يصح فيها شرط الخيار (قوله الامر بكفاية الاقرار) بخلاف أمره بكفاية الاجارة أو شهود لم يجز عقدا لتعدد اشياء (قوله اقرار حكما) لان الامر اشياء الاقرار اشياء فلا يكونان متحدين حقيقة بل المراد ان الامر بكفاية الاقرار اذا حصل حصل الاقرار على من الضرر (قوله يكون بالبنان) بالباء الواحدة واليون ومقتضى كلامه أنه مسئلة المتعذر قبل الاقرار بالبنان والظاهر أهم من قبل الاقرار باللسان بدليل قوله كتب أم لم يكتب وبدليل ما في المنع عن الحاشية حيث قال وقد يكون الاقرار بالبنان كما يكون باللسان وحل كتب على نفسه كرحق بمضرة قوم أو أملى على انسان ليكتب ثم قال اشهدوا على هذا الغلان كان اقرارا ١٥ فان ظاهر التركيبان المسئلة الاولى مثال للاقرار بالبنان والثانية للاقرار باللسان فتأمل ح (قوله خط اقرارى) أى الخط الدال على اقرارى فالإضافة من إضافة البال الى المدلول والدلالة الترابية وفي أحكام النكاح من الاشياء اذا كتب ولم يقل شيئا لأجل الشهادة قال القاضي النسفي ان كتب مصدرا يعني كتب في صدره فلان بن دلان له على كذا أو أبا بعد فلان على كذا يجعل للشاهد أن يشهد وان لم يقل اشهد على به والعاملة على خلافه لان النكاح قد تكون للتحريم ولو كتب وفرا عند الشهود وحل وان لم يشهد هم ولو كتب عندهم وقال اشهدوا على بما فيه من علو ابعائه كل ان ارا والاملا وذ كر القاضي ادعى على آخره لا وأخرج خطا وقال انه خط المدعى عليه بهذا المال أو سكر كونه خطه فاستكتب وكان بين الخطير مشابهة ظاهرة تدل على انه خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال في الصحيح لانه لا يزيد على أن قول هذا خطي وأحرقه ليصير على هذا المال ووجه لا يجب كذاها الا في دتر السمسار والبيع والصرف انتهى ومثله في البرازية قال السامحاني وفي المقدسي عن الظهري به لو قال وحدت في كتابي ان له على ألفا أو جدت في ذكرى أو في حسابي أو بخطي أو قال كتبت بيدى ان له على كذا كماه باطل وجباة من أئمة لم يلجوا في دفتر البيع ان ما وجد فيه بخط البيع فهو لازم عليه لانه لا يكتب الا ما على الناس له وما لاس عليه صيانة عن التسيان والبياعة على العادة الظاهر فوجب انتهى فقد استفدنا من هذا ان قول أئمتنا لا يجعل بالخط يحرق على عمومه واسعة تنافى دفتر السمسار والبيع لا يظهر في الاولى أن يعزى الى جماعة من أئمة بل وأن يقيد بكونه في بيعا عليه ومن ههنا لم ان دالطرسوسى العمل به في بدل الذهب فليس الى غيره فذهب وانما قارنا مذهب في كتاب القاضي الى القاضي وما قدمناه في الشهادات وما حصل ما تقرر

لانه منكر والقول به
(كأنقاره بدن بسبب
كفالة على انه بالخيار في
مدة ولو) المدة (طويلة) أو
قصيرة فانه يصح اذا صدق لان
الكفالة عقد ايضا بخلاف
ما مر لانها أفعال لا تقبل
الخيار بل في الامر بكفاية
الاقرار اقرار حكما فانه كما
يكون باللسان يكون بالبنان
لوقال للمالك ان كتب خطا
اقرارى بألف على أو
اكتب بيع دارى أو طلاق
امرأتى صح كتب أم لم يكتب
وحل للمالك أن يشهد لا
في دفتر وقودخانه وقدمنا
في الشهادات

في مسئلة الخط اعلم ان على عدم العمل به الا ما وجد القاضى في احدى القضاة المأثنين وله رسوم في
 ذواوينهم اى السجلات ونسخا السمسار والبيعاء والاصراف وان لم يكن معنو ظاهر اربن الناس وكذلك ما
 يكتب الناس فيما بينهم على انفسهم في ذفاترهم المحفوظة عندهم تخلفهم الما يوم بين التجار واهل البلد فوجهة
 عليهم ولو بعد موتهم وكذلك كذب الامان والبراءات السلطانية والدفتر الخاقاني في كذب ما ذك في الشهادات
 موضحا بالدفتر فارجو موثقي في الفتاوى النعمية في رجل كان يستدين من زيد و يدفع له ثم تحاسب على مبلغ
 دين حتى زايده المارحل واقر الرجل بأن ذلك آخر كل قبض وحساب ثم بعد أيام رد قبض ذلك واعادة
 الحساب فهل ليس له ذلك الجواب نعم لقول البرز لا ذولن اقر اه وفيها شرى بكي بخار وحسب لهم ما جاعة
 الدفاتر فتراضوا وافصل الجلس وقد طما صواب الجماعة في الحساب ثم تبين الخطا في الحساب لادى جماعة آخر
 فهل يرجع للصواب الجواب نعم لقول الاشياء لا هبة فالظن البين خطأ وفي شرى بكي هناك تحاسبانم افترا بالاراء
 أو بعبا على الشركة ثم ذكر أحد ههنا أنه كان أصل الشرى بكي أشيا عن الشركة غير ما تحاسب اعلمه فأنكر
 الآخر ولا يسه طلب المدعى بمثله على ذلك فهل له ذلك لان الشئ على من أنكر الجواب نعم اه (قوله عدم
 اعتبار مشاهير الخططين) هو الصحيح فاذا ادعى عليه صفا واطهر خط يدفا مستكتب فكذب فاذا الخطا يشبه الخطا
 لا يفتنى عليه وقال بعضهم قضى عليه ومضى عليه في الحجة في مائة ١٦٠٧ وفي ١٦٠٩ وفي ١٦١٠ وفي
 ١٨٣٦ وفي ١٧٣٧ وفي ١٧٣٨ وفي ١٧٣٩ وصدور الامر الشريف السلطاني بالعمل بوجهه اذا
 كان خالما من الشهادة والتسعة والترزور فبهم لها ككتاب القضاء والوقفة اذا كانت مسجلة وسجلات القضاة
 والبراءات السلطانية والدفاتر الخاقانية ودفاتر التخصيص ما عليهم والصكوك والقائمات بالوصول وعلى الختم
 اذا كانت بخط من عليه الدين أو ما ضاع وختمه المردون فلو لم تكن معرفة يستكتب عند أهل الخبرة اذا
 وادق الخطا الخطا كانا وخط واحد يلزم بالمال وعليه قارئ الوديعة وبوجه صدر الامر السلطاني في عات
 (قوله وجهه الباتون) وان صدقوا جميعا لكن على التفاوت كرجل مات عن ثلاثة بنين وثلاثة آلاف
 فاقسموها وأخذ كل واحد ألفا فادعى رجل على أبيهم ثلثة آلاف فصدقه الا كبر في الشكل والاوسط في
 الالفين والصغير في الالف أخذ من الاكبر الف الف من الاوسط خمسة أسداس الالف ومن الاصغر ثلث الالف
 عد أبي يوسف وقال محمد في الاصغر والا كبر كذلك وفي الاوسط بأخذ الالف ووجه كل في الكافي (تنبيه)
 لو قال المدعى عليه عبد القاضى كل ما وجد في ذكره المدعى بخطه فقد التزمته ليس باقرار لانه قد بشرط
 لا يلائمه فانه ثبت عن أصحابنا رجوعهم الله تعالى ان من قال كل ما أقر به على ذلك فاما قريه على ذلك فاما قريه على ذلك فاما قريه على ذلك
 يشبهه اذ كذا في المحيط شرب لا ية (فرع) ادعى الدون ان الدائن كتب على قرياس بخطه ان الدين الذي
 في على فلان من فلان اقرأته عنه وصح وسقط الدين لان الكتابة المرسومة المعنوية كالنطق به وان لم يكن كذلك
 لا يصح الاقرار ولا فرق بين أن تكون الكتابة بطلب الدائن أو لا بطلبه وراية من آخر الرابع عشر من الدعوى
 (قوله يلزمه كل الدين) أى في قول أصحابنا من (قوله ونبيل حصته) عبرة بقيل لان الاول ظاهر الرواية كما
 في فتاوى المصنف وسيجيء أيضا وهذا بخلاف الوصية في جامع الفصولين أحد الودنة لو أقر بالوصية يؤخذ
 منه ما يخصه وفاقد في مجموعة من لا على عن العمادة في الفصل التاسع والثلاثين أحد الودنة اذا أقر بالوصية
 يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق واذا مات وترك ثلاث بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ابن ألفا فادعى رجل أن
 الميت أوصى له ثلث ماله وصدقه أحد البنين فالقياس أن يؤخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زر بن
 الأنس فان يؤخذ منه ثلث ما في يده وهو قول علماء نادر رجوعهم الله تعالى لسائر المقرأ بأمر فاشاع في الشكل ثلث
 ذلك في يده وثلثه في يده بشرى بكيه فما كان اقرا او اعطى يده قتل وما كان اقرا في يده غير ما يقبل فوجب أن يسلم
 الى الوصى له ثلث ما في يده اه (قوله دفعه الضرر) أى عن المقرأ لانه اعطى المقرأ بكل التركة (قوله ولو
 شهد هذا المقرع آخر الخ) وكذلك الوجه الطالب على هذا المقرأ جمع اليد عليه كفى وكيل قبض العين ولو أقر

عدم اعتبار مشاهير الخططين
 (أحد الودنة أقر بالدين)
 المدعى به على مورثه وجهه
 الباتون (يلزمه) الدين
 (كله) يعنى ان وفى
 ما ووجه به برهان وشرح
 مجمع (وقيل حصته)
 وانذاره بر الميت دفعا
 لقدر ولو شهد هذا المقرع
 آخر ان الدين كان على الميت
 قبلت

من عندنا لعين أنه وكيل بقبضها لا يكتفى إقراره ويكتفى الوكيل بأقامة البيعة على اثبات الوكيل حتى يكون له
 قض ذلك فكذلك أجماع الأصول وفيه يخفى القاضي أن يسأل المدعي عليه هل مات مريضاً فإن قال نعم
 فثبت نسأله عن دعوى المال فأقر وكذبه بشبهة الورثة ولم يقض بأقراره حتى شهد المقر وأجنى معه قبل
 ويقضى على الجسد وشهادته به بالحكم عليه بأقراره لا تقبل ولو لم يقم البيعة أقر الوارث أو نكل ففي ظاهر
 الرواية يؤخذ كل الدين من حصصة المقر لأنه مقر بأن الدين مقدم على ارثه وقال هو القياس ولكن
 المختار عندى أن يلزمه ما يخصه وهو قول الشعبي والحسن البصري ومالك وسفيان وابن أبي ليلى وغيرهم ممن
 تابعهم وهذا القول أصله من الضرر ولو رهن لا يؤخذ منه إلا ما يخصه وقالوا انتهى بى ما لو رهن على
 أحد الورثة فإنه بعد قسمة التركة فهل لأدائه أخذ كله من حصصة الحاضر قال المصنف في فتاويه اختاروا
 فيه فقال بعضهم نعم فإذا حضر الغائب رجع عليه وقال بعضهم لا بأخذ منه إلا ما يخصه انتهى ملخصاً **(قوله)**
 (ومضى) أى يقول شهادة المقر مع آخره على الميث **(قوله)** بمجر دأقراره (أذلو قرنه) جميع المال ثم شهد
 مع آخر وقبلت شهادته لزمه بقدر حصته فيكون في شهادته دفع مغرم عن نفسه والشهادة كذلك لا تقبل
 فقولها دليل أن إقراره الأول لا يعبر ولا يلزمه دين وهو مشكل فإن إقرار الإنسان بحقه في حق نفسه
 والقضاء فيه مظهر لا يثبت ولو جعل هذا الفرع مجزئاً على قول الفقيه لكان نظاره لا ينفذ دفع هذه الشهادة
 مغرم عن نفسه ط قال الباقرى ولو كان الدين محل في نصيبه بمجر دأقراره ما قبلت شهادته لما به من دفع
 المهر عنه **(قوله)** فالحفظ هذا (بأية) وهي كون الإقرار غير ملزم إلا بالقضاء لعدا كونا حاصل ما قبله أنه
 إذا دعى رجل ديناً على ميت وأقر بعض الورثة به ففي قول أصحابنا يؤخذ من حصصة المقر جميع الدين قال
 الفقيه أبو البت هو القياس لكن الاختيار عندى أن يؤخذ من حصصه ما يخصه من الدين وهذا القول لا يعد من
 الضرر وكشس الأعداء لعدا لى أيضاً قال المشايخ هذا بأية لم تشرط في الكتب وهو أن يقضى
 القاضي عليه بأقراره بمجر دأقراره لا يحل الدين في نصيبه بل يحل بقضاء القاضى ويظهر ذلك بمسألة ذكرها
 في الأديات وهي أن أحد الورثة إذا أقر بالدين ثم شهد ورجل أسألين كان على الميت طامناً تقبل وتسمع
 شهادة هذا المقر إذا لم يقض عليه القاضي بأقراره ولو كان الدين محل في نصيبه بمجر دأقراره لم لا تقبل فها
 لما به من المهرم قال صاحب الزبادات وينبى أن تحفظ هذه الزيادة فإنها فائدة عظيمة كذا في العمدانية
 لكن يشكل على هذا أن إقرار الإنسان بحقه في حق نفسه والقضاء به مظاهر لا يثبت يذ كروا وإضافات
 المال يلزمه بمجر دأقراره والقضاء انما يحتاج في البيعة فلا يتهم المرء فيما أقر به على نفسه ولهؤلاء أقر بعض
 لأن أن ثم أقر به لا يحسن كان للادول ولا شئى الثاني على أنه يكون حينئذى عرضة أن يقضى عليه فلهذا وشهادته
 كآثر دأقراره أهل قرية وجد فيها قبل وقد ادعى وليه القتل على بعضهم فوجعوا هذه الفرع مخبر جاعلى
 قول الفقيه لكان نظاره لا ينفذ دفع هذه الشهادة مع ما به من نفسه تأمل **(قوله)** أشهد على الفالح) نقل
 المصنف في المنع عن الخيانة روايتين عن الإمام ليس ما فى المتن واحدة منهما أحدهما أن يلزمه المالان أن
 أشهد في الحاس الثاني بين الشاهدين الأولين وأن أشهد بهما كالمال واحداً وأخبرهما أنه أن أشهد
 على كل إقرار شاهدين يلزمه المالان جعاً سواء أشهد على إقراره الثاني الأولين أو غيرهما أه فلو لم
 المالين أن أشهد في مجلس آخر ليس واحد بما ذكره ونقل في الدرر عن الإمام الأولى وأبدل الثانية
 بما ذكره المصنف متابعه واعترضه في الغزمية بما ذكره كبرائه أنه إذا عول ثالث غير مستدلى أحد ولا
 مسطور في الكتب تأمل **(قوله)** في مجلس آخر) بجلاى مالوا شهد أو لا واحد أو آخراً في وطن أو
 موطن فالمال واحد اتفاقاً وكذلك الأول شهد على الأول واحد أو على الثاني أكثر في مجلس آخر فالس واحد
 عددهما وكذا عهده على الظاهر مع **(قوله)** (لزم المالان) أعلم أن تكرار الإقرار لا يخلو ما أن يكون متتدا
 بسبب أو متتابعاً أو لا على وجهه إما بسبب متتابع أو واحد أو باختلاف المجلس أو بسبب اختلاف

وبهذا عمل أنه لا يحل
 الدين في نصيبه بمجر دأقراره
 بل يقضه القاضي عليه
 بأقراره فالحفظ هذا الزيادة
 دور) أشهد على ألف في
 مجلس وأشهد في مجلسين
 آخرين في مجلس آخر) بلا
 بيان السبب (لزم) المالان

فإن كان مطلقاً فإن كان مطلقاً ما يصلح أولاً والأول على وجهين أما يصلح واحداً فالسؤال واحد مطلقاً أو يصح
فإن كان مطلقاً وأما الثاني فإن كان الاقرار في موطن واحد بلزم مالان عنده واحد عندهما وإن كان في
موطنين فإن أشهد على الثاني شهود الأول فقال واحد عنده الآن يقول المطلق هما مالان وإن أشهد
غيرهما فالسؤال وفي موضع آخر منه على عكس ذلك وهو أن اتحد الشهود فلان عندهما الاقرار واحد عندهما
وأما عندهما فاختلاف المتابعين منهم من قال بقياس على قوله مالان وفي الاستحسان مال واحد واليه ذهب
السرخسي ومنهم من قال على قول الكرخي مالان وعلى قول الطحاوي واحد واليه ذهب شيخ الاسلام
أنتهى لمخاض التارة ثانية وكل ذلك مفهوم من الشرح حوجه طهران مافي المتن رواية متغولة وإن اعتراض
العزيزية على الدررود حيث جعله قولاً لا يندفعه سقوط في الكتب مستند إلى أنه في الحاشية حكي في
المستظهر وابتين الأول لزوم مالي أن اتحد الشهود والأول واحد الثانية لزوم مالي أن أشهد على كل اقرار
شاهدين اتحدوا ولو قد أوضاع المسئلة في الواجبية فراجعها وسند كرتوضيها في بيان شاهدته تعالى فقد
تحقق أن كلام المصنف هاهو مافي الحاشية وتوليس فيه ما يتألف مافيها لا يخفى على من نظر فيها (قوله ألمان)
بذل كل من قوله المالان قال في الاشياء إذا تعدد الاقرار موضعين لزومه اثنتان الاقرار بالقتل بأن قال
قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكذا في العبد وفي اقرار واحد الآن يكون سعي اسمين مختلفين وكذا
الترويع والاقرار بالجرادة فهو ثلاث ولا يشبه الاقرار بالمال في موضعين اه قال في الدررود عند أدبي
حديثه لكن بشرط معايرة الشاهدين الاستحسان للادوين في روايه بشرط عدم معايرتهما لهما في أخرى وهذا
بناء على أن الثاني غير الأول وعندهما لا يلزمه الألف واحدة دلالة العرف على أن تكرار الاقرار لا أكيد
الحق بلزادة في الشهود اه (قوله كلاً لاختلاف السبب) ولو في محاس واحد قال في البراوي جعل الأصل
كالسبب حيث قال أن أقر بألف يرض ثم بألف سد فلان ولو ادعى المقر له اختلاف السبب وزعم المقر اتحاد
أو الملأ أو الوصف فاقول للمقر لو اتحد السبب والمال الثاني أكثر يجب المالان وعندهما يلزم الأكثر
سأجاني (قوله بخلاف ما اتحد السبب) بأن قاله على ألف يرض هذا العبد ثم أقر بعد ذلك في ذلك التماس
أوفي غيره من (قوله أو الشهود) هذا على مذهب الیه السرخسي كما عظم عمرو أتى لكن قال الطحاوي
هذا الموقر أحد القولين السابقين فإن القول الأول حاصله أن اتحاد الشهود يوجب التعدد واختلافهم
لوجبه والثاني اعتبر اختلاف الموطن فتأمل اه (أقول) لا يخفى عليك أن ما مر من التفصيل يؤيد كلام
الشارح وأنه الاستصحاب أنه مال واحد وتأمل يؤيده ما أتى في بيانه (قوله ثم عند القاضي) إما كان واحداً
لأنه أراد باتارده عنده تثبيتته على نفسه خوفاً منه أو بجنوده وكذا لو كان كل عند القاضي في سجاسين ط
أقول ولا تنس ما قدمنا من أن المحلة وصدور الأمر الشريف السلطاني بالعمل بوجبه وقباً أيضاً مادة ١٦١
لو كتب على نفسه سنداً أو مضاداً وختمه على المرسوم المتعارف كمرسوله للدايم ثم مات من عليه الدين
وأذكر الورقة الخط ولدين فإذا كان خطه وختمه مشهورين ومعرفة بين الناس يعمل بموجب السند وفي
مادة ١٦١٢ لو وجد عند الميت صرة نقد مكتوب علم بخط الميت هذه أمانة فلان الفلاني ودرأه من يده
أو خد من التركة لا يخلج لأثبتها إذا كان الخط معروفاً بأنه خطه (قوله أو بمكة) لأنه يجوز عمل الزماني
بجده اه (قوله أن العرف) كما إذا عني سبباً واحداً للمال في الاقرارين (قوله أو المسكر) كما إذا أقر بألف
وما عني السبب ثم أقر بألف عن هذا العبد (قوله أو مسكره) كما إذا أقر بألف ثم بألف أو أقر بألف
ثم عني بألف عن عبيد وصورة إعادة العرف مسكر ما إذا أقر بألف عن هذا العبد ثم أقر بألف والمسئلة
الأولى هي الخلافة هل يعتبر اتحاد الشهود أو اتحاد الموطن على القوايين السابقين صكونه غير اعادة التسكير
على هذا التفصيل ط (قوله ولو سعى الشهود) أي صورة تعدد الاشهاد (قوله وقيل واحد) لأن المال
لا يجب بالنسب (قوله ونعم في الحاشية) وحاصله أن الصور أو سعي في اثنين يكون الثاني عني الأول وفي اثنين

(ألمان) كما لو اختلف
السبب بخلاف ما لو اتحد
السبب أو الشهود أو أشهد
على صل واحد أو أقر عند
الشهود ثم عند القاضي أو
عكسه أب ذلك والاصل
أن العرف أو المنكر إذا
أعبد معرافا كان الثاني عني
الأول أو مسكره عني ولو
نسى الشهود في موطن أم
هو وطني فهو مالان ماله لم
اتحاده وقيل واحد ونعمه
في الحاشية

يكون غيرا وهذا كله فيما إذا اتحد الممالان أما إذا اختلفا فلهذا وكثرة تعدد كره في الجمع والمنظومة وعسيرة الجمع وتعدد المشهد أي موضع الأشهاد والشاهدين العديدين ملزم للمالين وإنزاد بالاكثرتا فتفاوتا قال شارحه رجل أقر بألف في مجلس وأشهد عليه شاهدين ثم أقر في مجلس آخر بألف وأقر أو أكثر وأشهد عليه شاهدين آخرين قال أبو حنيفة يلزمه الممالان وقال يلزمه مال واحد إن تساوى وإن تفاوتا ولزمه أكثرهما ممالان الأقراء أخبارا بالحق الثالث والاختلاف قد يكره ويكره فيكون الثاني من الأول فصار كالقراءة بما في مجلس واحد أو أشهد عدلا واحد في الأول أو فاسقين وله أنهم ما اقران مختلفان والمال قد يحب وتباعد وقت والظاهر أن الثاني غير الأول على أن النكرة إذا كررت لم يكن الثاني من الأول إلا إذا أعيدت معرفة كقوله تعالى كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فقصي فرعون الرسول وفي الكفاي شرح المعنوية من أقر على نفسه لرجل عاتقه درهم مثلا في موضع وأشهد شاهدين ثم أقر وأشهد في موضع آخر شاهدين على ما نهدهم وأقر أو أكثر فلهذا الممالان إذا ادعى الطالب المالين وقال عليه مال واحد فان تفاوتا فلهذا أكثرهما هو هذا العالم بين سببا فان بين السببية شهد بأن قال في المرتين من هذا العبد يلزمه مال واحد وإن سببا مختلفا بان قال أولان في هذا العبد وثانيان في هذه الجارية يلزمه الممالان فقد أي صاحب الجمع بتعدد الأشهاد والمشهد لانه إذا اتحد أحدهما أو كلاهما يلزمه مال واحد اتفاقا ولو قاله على ألف بل ألفان لزمه ألفان وقال في روى يلزمه ثلاثة اه واحاصل من هذه المسئلة على وجوه لانه إما أن يضرب اقراءه إلى سبب أو لا والاول إما أن يكون السبب شهدا أو مختلفا فان أضاف إلى سبب واحد بأن قاله على ألف درهم عن هذا العبد ثم قر بعد ذلك في ذلك المجلس أو مجلس آخر ان الفلان على ألف درهم عن هذا العبد والى سبب واحد على ألف واحد على كل حال في قولهم جميعا وان كان السبب مختلفا بان قال الفلان على ألف درهم عن هذه الجارية ثم قال الفلان على ألف درهم عن هذا العبد يلزمه الممالان في قولهم أقر بذلك في موطن أو موطنين والثاني إما أن يكتب به مكال على نفسه ما كان أصله واحد الزم مال واحد وإن كان كتب مكين وأقر بهذا ثم شهد هذا الزم الممالان ونزل اختلافهما بما يجزله اختلاف السبب وإن لم يكتب مكاله أقر مطلقا فان تعدد الأول والاول عند غير القاضي والثاني عند الزم مال واحد وكذا لو كان كل عدل قاضي لكن في مجلسين فأدى الطالب مالين والمطالب بقوله أنه واحد قاله قول المطالب وإن تعدد الأقراء عند غير القاضي فان شهد على كل اقرار فردا مال واحد هذا السبب تعدد المجلس أو اختلفوا أن شهد على الأول واحد على الثاني جماعة فالمعتمد لزوم مال واحد عند الجميع وإن شهد على كل اقرار شاهدين فقال الامام يلزمه ممالان إن لم ينفرد بالشهود فان تعبرا كان للمال واحد ابعض المشايخ قالوا ان كان ذلك في موطن وأشهد على اقراءه شاهدين فانه يلزمه الممالان جميعا سواء شهد على اقراره الثاني الأولين أو غيرهما قال شمس الانعام الحلواني كذا ذكره الحافظ والظاهر أن الخلاف بينهما في فمالا كان الاقراران في موطنين أما إذا كان في موطن واحدة فكون المال واحدا وحاصله ان الصور الوفاقية والخلافية ثمانية واحدة بخلافه والباقي فاقوله لأنه إذا لم يكن السبب واختلاف المجلس والشهود لزم ممالان عنده خلافا لها وإن اتحد المجلس وبه مصلك فاللزم ألف واحدة اتفاقا وإن كان لا صلح في تخريج الكرخي ألفان وفي تخريج الطحاوي ألف وإن بين السبب فان كان مختلفا فألفان وإن لم ينفردا ألفا وكذا ان اتحد الشهود أو اتحد المالك وإن كان مكال فاشهد عليه ملزم ممالان وحاصل الصور العقلية اثنتان وسبعون صورة لا يتخلوا ما أن لا يدين السبب أو بين سبب مختلفا أو شهدا فهي ثلاث وفي كل امان أن يكون في مجلس أو في مجلسين فهي مستوفى على أن اتحد الشهود أو تختلف فهي اثنا عشر وفي كل امان أن لا يكون به مصلك أو به مصلك واحد أو مكال فهي مستوفى في كل امان أن ينفرد الممالان أو يختلفا فهي اثنا عشر وسبعون هذا خلاصة ما حققه المشهور في هذا العمل فاعنته فانه من فض المصم الاجل (قوله أقر) أو يدين أو غيره كمن شتى الفرائض من الكثر (قوله عدل الثاني)

(أقر ثم ادعى) المقر (انه)
كاذب في الاقرار بخلاف
المقر له ان المقر لم يكن كاذبا
في اقراره عند الثاني

وعندهما يلتفت الى قوله (قوله به يلقى) وهو المختار بآزايه طاهره أن المقر اذا ادعى الاقرار كاذبا بحلف المقر له أو وارثه على الملقى به من قول أبي يوسف مطلقا سواء كان مضطرا الى الكذب في الاقرار أو لا قال شيخنا وليس كذلك لمساكين من مسائل شئ قيل كتاب الصلح عند قول المصنف أثر عمالي في صلواتهم عليه ثم ادعى أن بعض المال المقر به قرض وبعضه بالخيار فقل الشارح من شرح الوهبانية لا يشرع لئلا يمدل على أنه لا يفيق يقول أبي يوسف من أنه يحلف المقر له أن المقر ما أثر كاذبا في كل مرة يوجد فيها اضطراب المقر الى الكذب في الاقرار أو الواسع ودفعه أنه لا يتعين الخلق على هذا لأن العارية هناك في هذا أو نحوه فقلوه ونحوه يحتمل أن يكون المراد به كل ما كان من قبيل الرجوع بعد الاقرار مطلقا بدل عليه ما بعد من قوله وبه جزم المصنف راجعه اهـ (أقول وقد مناشأ منه في شئ القضاء وسأني في شئ الاقرار (قوله دور) نصحها وهو استحسان ووجهه أن العادة جرت بين الناس أنهم اذا أرادوا الاستدانة يكتبون الصلح قبل الاخذ ثم يأخذون المال فلا يكون الاقرار دليلا على اعتبار هذه الحالة فيحلف وعليه الفتوى لتغير أحوال الناس وكثرة الخداع والخبايا وهو يتضرر والمضى لا يضره البين ان كان صادقا في صلواته وعنددهما بمرتبس المقر به الى المقر له وهو القياس لأن الاقرار حجة ملزمة شرعا كاليمين قبل أولى لان احتمال الكذب فيه أهدأ به الى المقر له وهو القياس لأن الاقرار حجة ملزمة شرعا كاليمين قبل أولى لان احتمال الكذب فيه أهدأ

وبه يفتى دور (وكذا) الحكم بجري (لو ادعى وارث المقر) فيحلف (وان كانت الدعوى على ورثة المقر) فاليمين عليهم بالعلم أنا لا نعلم أنه كان كاذبا صدور لشريعة

﴿باب الاستثناء﴾

اهـ وقد عرفت المناوئ الخيرية بأنه لم يصحكم ما عليه الاقرار فان صار يحكموا عليه بالاقترار لا يحلف كما هو صريح كلامه البرازية قال في المنع كافي كثير من المعترات وعند أبي حنيفة وعند لا يلتفت الى قوله قال في الحاشية بعد ذكر الخلاف في كتاب الاقرار فاذا كان في المسئلة خلاف أبي يوسف والشافعي فيقول ذلك الى رأى القاضي والمفتي ذكر في كتاب الدعوى في باب اليمين (قوله يحلف) أي المقر له أنه لم يكن الموت كاذبا فيما أقر وبعضهم على أنه لا يحلف بآزايه والاصح التحليف صامدية ص صدور الشريعة (قوله وان كانت الدعوى) أي من المقر أو من وارثه (قوله بالا تعلم) بدل محابله (قوله أنه كان كاذبا) اذا لم يكن ابراء عام ولو كان لا سمع لك العلامة فان يجبر رساله أتي في اسمها حاصلها أو أثر امر أتي في اسمها لبثها ببايع معين ثم وقع بينهما ابراء عام ثم مات فادعى الوصي أنها كاذبة تدفع دعواه وله تحليف البنت ولا يصح الحكم قبل التحليف لأنه حكم بخلاف الفتوى به لان الأبراء لا يمنع لان الوصي يدعي عدم لزوم يمتنع بخلاف ما اذا دفع المقر المال المقر به الى المقر له فإنه ليس له تحليف المقر له لأنه يدعي استرجاع المال والبراءة ما عمن ذلك أما الأولى فإنه يدعي استرجاع شئ وانما يدفع من نفسه فافترقا والله تعالى أعلم وفي جامع الفصولين أقر فمات فقال ورثته أنه أقر كاذبا فلم يجز اقتراره والمقر له علم به ليس لهم تحليفه اذ وقت الاقرار لم يتعلق حقهم بمال المقر فصح الاقرار وحيث تعلق حقهم صار حقا للمقر له ص أقر ومات فقال ورثته أنه أقر تحليفه بخلاف المقر له بأنه لقد أقر تلك الاقرار اصحها ط وارث ادعى أن موثقه أقر تحليفه قال بعضهم له تحلف المقر له ولو ادعى أنه أقر كاذبا لا يقبل قال في قوالهين يقول الحقير كان ينبغي أن يبعد حكم المستلثين ظاهرا اذا الاقرار كاذبا موجوب في التهمة أيضا ولعل وجه الفرق هو أن التهمة أن يظهر أحد الخصمين أو كلاهما في العان خلاف ما تواضع عليه في السر ففي دعوى التهمة يدعي الوارث على المقر له فعلا وهو تواضع مع المقر في السر فلا يحلف بخلاف دعوى الاقرار كاذبا كالاختصاص على من أوقف فها صافيا انتهى من أوائل الفصل الخامس عشر والله تعالى أعلم وأسع الله العظيم

﴿باب الاستثناء﴾

لما ذكر الاقرار بلا تعبير شرعي في بيان موجبهم التفسير بالاستثناء والشرط ونحوه وهو استعمال من الشئ وهو لغة الصرف والرد والاستثناء صرف القائل أي دفعه عن المشتري ويكون حقيقة في المصل والمفعل لان الاهی التي عدت المصل الى الاسم حتى نصبتة فكانت بمنزلة الهمزة في التعدي والهمزة تعدى المفعول الى الجنس وغير الجنس حقيقة وفاما كذا ما هو غير ملتزم اجوى وما صلا حاماد كره الشارح وهو متصل وهو

الخراج والتسليم بالباقي ومنفصل وهو ما لا يصح اخراجه في العناية (قوله وما في معناه) أي مثل التعليق
بمشتبهاته وكقوله للفلان على أنفسهم وديعة كما هو مقرر في كلامهم قتال (قوله كالشرط ونحوه) أي
في كونه مفترقا كالشرط وهو الصفة والحال واعتراض فاضى زاده على من قال وهو الشرط بأنه يقتضي حصر
ما في معناه في الشرط فلا يدخل أكثر ما في هذا الباب فالقوله في شرح تاج الشريعة يصفوا الكفاية من قوله
كالشرط وغيره كما صرح الشارح فلا يخار على عبارة الشارح حيث قال ونحو ما لم يأت من الباقي قول المصنف
وما في معناه فإنه قد صرح بما علم التزاما من كاف القليل المشعر عن الكثرة كما هو المشهور بين الجمهور
وهذا الجمع بينهما قد وقع من صاحب المفتاح في مواضع والمراد بغير الشرط ما ذكرنا وما سيجي من أن
اقراره بدني عن غيره غير عين وانكاره قد صرحوا بقرينه من متاع وبيانه بأن زبوف ونحوه ما يظهر أن من فسر
قوله وما جمعا بقوله وهو الشرط لم يصب لانه لوهم الحصر كالاختي (قوله هو عندنا تكلم بالباقي) أي معنى
لا صورة (قوله بعد النشأ) بضم فسكون وفي آخر ألفه قصور تام من الاستثناء وكذلك الثنوي بالفتح
مع الواو وفي الحديثين استثنى فله تبيينه أي ما استثناءه والمراد به بعد النشأ أي بعد المحدثي فيكون
الاستثناء عندنا ببيان أن المصدر لم ينال المستثنى وعند الشافعي إخراج بطريق المعارضة قال في شرح
المباور لا يملك فصار تقدير قول الرجل للفلان على ألف الأمانة عندنا للفلان على تسعائة وأنه لم يتكلم
بالألف في حق لزوم المائة وعند الشافعي الأمانة فأنه ليست على أن صدر الكلام وجهه والاستثناء به
فتعاضد ما قلنا بقدر المستثنى اه واستشكل الزبني مذهب الشافعي بوقوعه في الطلاق والعنان فلو
كان إخراجا بطريق المعارضة لما صح لأن الطلاق والعنان لا يختصان بالرجوع والرفع بعد الوتوع قال
وتظهر قرينة الخلاف فيما إذا قال للفلان على ألف درهم الأمانة أو خمس فعندنا يلزمه تسعائة لأنه لما
كان تكلمها بالباقي وكان ما نعلمه بالشك في كل تكلم به والأصل براءة الذم فلا يلزمه الزائد بالمثل
فصار نظير ما لو قال على تسعائة أو تسعائة وخمسون فإنه يلزمه الأقل وعندنا لم يدخل الألف كما صار في
الفرج فيخرج الأقل وهو خمسون والباقي على حاله انتهى لكن قول الزبني فعندنا يلزمه تسعائة
خلاف الأصح قال في البحر وإذا استثنى عدد من بينهما عرف الشك أن الأقل يخرج ما نحوه على ألف درهم
الأمانة أو خمسين فإنه تسعائة وخمسون على الأصح انتهى كذا في حاشية أبي السعد وعلم على مسكين
(أقول) لكن نقل المصنف ٣ من مفرقات وصايا الكافي أن القائل بالباقي المستثنى خمسون العامة وقال محمد
أنه مائة وذكر في الظهيرية والولولجية أن قول محمد رواية أبي حمص وثالث رواية جامع وفي الدراية
صححه أبو حمص فاضى خان في شرح الزباني رواية أبي حمص وقال ٣ وهو الموافق لقواعد المذهب وسأفي
للفرع تمة (قوله باعتبار الحاصل من مجموع التركيب) هذا كائنا كيدل عليه فإن التكلم بالباقي بعد النشأ
لا يثنى بالابتداء بل بعد الاو ما قبلها فالحاصل من مجموع له عشرة الأثر له على سبعة قال في البحر لاحكم فيما
بعد الأبل مسكون عنه عند عدم قصد كسبة اقرار في قوله على عشرة الأثر له أنهم أن الغرض الأثران
فقط فتفي الثلاثة شارة لا عبارة وثابت السبعة عكس عند القصد ثبت لما بعده هاتين ما قبلها ككلمة
التوحيد نبي وثابت قصد الاستثناء تكلم بالباقي بعد النشأ باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ونبي
وثابت باعتبار الأجزاء اه قال في النشأ ما من النبي والاثبات فالوعد بالتي لم يكن مقررا في كل قول
يس له على سبعة كفي التفتيح قال فأصل هذا يفيد أن لاله الله لا يفيد التوحيد مع أنهم أجمعوا على الأداة
الجواب أن الهانمقة على وجوه ثم قلنا بغير غير وقد أفاده هذا التركيب وجه الاعتبار أفاد التوحيد
(قوله باعتبار الأجزاء) أي الغلبة فصدر الجملة الاستثنائية في غيرها ثابت أو بالعكس ط (قوله فالتامثل
له على عشرة الأثر له) أي فالمقر بسبعة بقوله عبارة (قوله وهذا) الظاهر أن واجه إلى قول المصنف هو
تكلم بالباقي الخ ولا حاجة إليه عندنا إلى قوله باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ط (أقول) هذا

وما في معناه في كونه مفترقا
كالشرط ونحوه (هو) عندنا
(تكلم بالباقي بعد النشأ
باعتبار الحاصل من مجموع
التركيب ونسفي وثابت
باعتبار الأجزاء) فالتامثل
على عشرة الأثر له
عبارة ما معولة وهي
ما ذكرناه ومختصرة وهي
أن يقول ابتداءه على
سبعة وهذا معنى قولهم
تكلم بالباقي بعد النشأ أي
بعد الاستثناء

أشاره إلى ما ذكره الأصوليون في الاستئنه في التتبع وشروحه واختلافوا في كيفية علم بيان التفسير في قوله على عشرة إلا ثلاثة لا يتخلو ما إن أطلق العشرة على السبعة فيستدفعه الإثباتية يكون بيانها هذا فهو كائن قال ليس على ثلاثة منها فيكون كالتخصيص بالمستل أو أطلق العشرة على عشرة آخر آدم أخرجه ثلاثة بحكم وهذا تناقض وإن كان بعد الاقرار أو لا أنتمذهب أحد أو قبله ثم حكم على الباقي أو أطلق عشرة إلا ثلاثة على السبعة فكانه قال على سبعة فحصول ثلاثة تذهب فعلى هذين أي المذهبين الآخرين يكون عشرة والنسبة لا توافي في صدر الكلام بعد المسمى سبعة فكانه تكلم بالسبعة وقاله على سبعة وانما قلنا على الآخرين تكلم بالباقي بعد الثاني أم على المذهب الأخير فلا عشرة إلا ثلاثة موضوع السبعة فيكون تكلماً بالسبعة وأما على المذهب الثاني فلا أنه أخرجه الثلاثة قبل الحكم من آخر العشرة ثم حكم على السبعة فالتكلم في حق الحكم يكون بالسبعة أي يكون الحكم على السبعة فقط لا على الثلاثة بالذات ولا بالإنشاء اهـ (فرع) على عشرة السبعة الخاصة الثلاثة الإلهية لا يخرج الآخر وهو الدرهم مما يليه يبقى درهمان ثم يخرجهما مما يليهما وهو المسبقي ثلاثة فالخرجهما من السبعة يبقى أربعة خارجهما من العشرة يبقى مستغاثان (قوله وشروطه) أي في اعتبار شرعا (قوله الاتصال بالمسمى منه) لأن تمام الكلام بالآخر أو إذا انقطع فقد من عيني ويقال إن من عباس رضي الله تعالى عنهما جاوز التأخير بدور قال أبو السعد في حاشيته على ممكن عند قوله وكذا أن كل مصلو لا على الاستئنه فلا لأن عباس رضي الله تعالى عنهما استدلل بما روي عنه عليه الصلاة والسلام أن قال والله لا فرق بيني وبينه قال به سنة أن شاء الله قلنا هو معبر والمغير لا يصح الاتصال كالشرط أو استئنه النبي عليه السلام كان لا يتألم أمره تعالى بقدر الإمكان فلا يخرج إلا بعد أن يلقى وقوله لا تألم أمره تعالى يعني قوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله (قوله لا التنبية) أي تنبيه المادى لما يلقى اليه من الكلام (قوله والتأكييد) بتعيين المقوله فصار من الاقرار أن المندى هو مخاطب ومفادلو كل المادى غير المقوله بضرته لاجل الجوى عن الجوهرة ولم أرفعهما لكن قال في غاية البيان ولو قال فلان على ألف درهم بأكثر من العشرة كان جائزاً لأنه أخرجه مخرج الإخبار لشخص خاص وهذا ما سبعة ولا بد فاصلا اهـ تأمل قال في الولو لاجل النداء تنبيه المخاطب وهو يحتاج إليه لتأكيد الخطاب والاقرار فصار من الاقرار اهـ ثم علم أن الائتم لا يقر إلا بغير الاتصال وغير الملامتة من قبل الأول التمسك والسعال وأخذ لفهم ونحوها فأنما الاتصال الاستئناء وكذا الداء سواء كان مفرداً نحو يا فلان أو مضاعفاً نحو يا ابن فلان سواء كان المندى مقوله أو غيره فعولاً على ما ندرهم بأقل أو يا ابن فلان لا عشرة تدعو قولاً يدل على ما ندرهم بأكثر ولا عشرة ممن قبل الثاني مالو هل أو مع ذكره أو قال شاهد فأن كلاماً جعل فاصلاً كافياً للعبارة والظهور به وبقى التفصيل في تنويع تخفيض الجامع الكبير في باب استئناء يكون على الجمع (قوله ولولا كثر عندنا لكثرة) أي ولولا كثر من النصف عندنا كثره أو قال أفرأستئناء إلا كثر لا يجوز لأن العرب لم يتكلم به والدليل على جواز قوله تعالى قم الليل إلا قليلاً نصفه أو أنقص منه قليلاً ودليله مقوله تعالى إن مادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغايبين فالتنبيه الخاص بآراء وآراء غيره أي فأيها كان أكثر منكم ولا تمنع محسنة وإن لم يتكلم به العرب إذا كان موافقاً لطريقهم كاستئناء الكسور لم يتكلم به العرب وهو صحيح لكن يدل على تكلم العرب ثم ورد في القرآن في لغة العرب في قوله الشاهر

(وشرط فيه الاتصال)
بالمستثنى منه (الانفردة)
كخمس أو سعال أو أخذ
(م) به يقى (والنساء
لا ينفردن) لأنه لغيره
والتأكيده (كقوله لك
على ألف درهم بألف الـ
عشرة بخلاف لك على ألف
فاشهدوا الا كذا ونحوه)
ما يبعد فاصلان الا شاهد
يكون بعد تمام الاقرار
فصح الاستثناء (فن استثنى
بعض ما أقتره صح) استثنوا
ولو الاكثر عند الاكثر
ولزمه (الباقى) ولو لم يلقه
كهدا العبد فلان الاثني
أو ثلاثة مع على المذهب

٣ قوله -حكام هكذا بالاصل
وصوابه -حكاما لان يكون
الضرورة القافية وليجروا

أدوا التي نقصت من مائة * ثم ابعثوا كتابا بالعدل حكام ٣

استثنى تسعين من مائة وان لم يكن بأداة لانه في معناه وقال صاحب النهاية ولا فرق بين استثنائه الاقل والاكثر وان لم تتكلم به العرب ولا يعمد ادا كنز ما عدا الطريقة فيهم وعن ابى نعيم وهو قول مالك والفرافرا لا يعمد

الاستثناء الا اذا كان الباقي أكثر كافي مسكين **(قوله)** والاستثناء المستغرق باطل ولو فيما يقبل الرجوع قال في الغنى لم تقرر من انه تكلم بالحاصل بعد التنبؤ ولا بالحاصل بعد الكل فيكون رجوعا والرجوع عن الآثار باطل موه ولا كان أو مفصولا كذا في العناية وغيره لكن مقتضى هذا الكلام صحة الاستثناء الكل من الكل فيما يقبل الرجوع وليس كذلك ومن ثم قات ولو فيما يقبل الرجوع كوصية قال في الجوهر قاتلوا فواتقوا استثناء الكل فقال بعضهم هو رجوع لانه يطل كل الكلام وقال بعضهم هو استثناء فاسد وليس برجوع وهو الصحيح لانهم قالوا في الموصي اذا استثنى جميع الموصي به بطل الاستثناء والوصية صحيحة ولو كان رجوعا لبطلت الوصية لان الرجوع فيها جائز اهـ **(قوله وهو الصحيح)** على خلاف ما في الدرر حيث قال لان ذلك عرفت انه تكلم بالباقي بعد التنبؤ لا بالباقي بعد الكل فيكون رجوعا والرجوع بعد الاقرار باطل موه ولا كان أو مفصولا **(قوله)** بعين لفظ الصدر كدسائي طوائق الانسان وكيميدى احرارا لعبيدي **(قوله)** أو مساويه نحو نسائي طوائق الانبياء أو عبيدي احرارا لعبيدي قال في المنهج لافضل العين العناية معز ياتي لزبادات استثناء الكل من الكل لفظا لا يصح اذا كان الاستثناء بعين ذلك اللفظ اما اذا كان بغير ذلك فصح كاذن قال نسائي طوائق الانسان لا يصح الاستثناء ولو قال الاعمة وزينبوسه ادحتي اتى على الكل صح قبل وتحقق ذلك ان الاستثناء اذا وقع بغير اللفظ الاول يمكن جعله تكهما بالحاصل بعد التنبؤ لانه انحصار كل ضرور وعدم ملكه فيما سواه لا يصرح بالرجوع الى اللفظ الاول في النظر الى ذات اللفظ أمكن أن يعمل المستثنى بعض ما تنالوه الصدر والامتناع من خارج يتخالف ما اذا كان بعين ذلك اللفظ فانه لم يمكن جعله تكهما بالحاصل بعد التنبؤ ان قبل ما صرح بجانب اللفظ على المعنى واهمال المعنى أو ساقا وجه ذلك احيى بان الاستثناء تصرف لفظي لا ترى انه اذا قال أنت طائقت ست طليقات أو باعصم الاستثناء وقع تطليقتان وان كانت الست لاحصائها من حيث الحكم لان الطلاق لا يزيد على الثلاث ومع هذا يصح كل قاله أنت طائقت ثلاثا لا أثر ما كان اعتباره أولى انتهى **(قوله)** وان يعبرها بان يكون أخص منه في المفهوم لكن في الوجود مساو به **(قوله)** اذا الشرط اجماع البقاء أى بحسب صورته اللفظ لان الاستثناء تصرف لفظي فلا يضر اجمال المعنى اثنائه المصنف **(قوله)** ووقع ثنتان وان كان الست لاحصائها من حيث الحكم لان الطلاق لا يزيد على الثلاث ومع هذا لا يعمل كانه قال أنت طائقت ثلاثا لا أثر ما كان اعتبار اللفظ أولى كمال العناية وهذا مبني على أن الاستثناء من جملة الكلام السابق لا من جملة الكلام الذي يحكم بهته فان الكلام السابق ست والاربع بعده فلم يكن مستغرا ولو لم يعلمه استثناء من الكلام الذي يحكم بهته لمكان مستغرا في بطل والكلام الذي يحكم بهته لو طامها ست فلا تلاه لانه غاية الطلاق والاربع تزيد عليها والشاorch جعله غاية لكون شرط الاستثناء أن يكون بلفظ الصدر أو مساو به والاربع ليست بلفظ الست لا مساو به لانه بلفظ بعضها فصحت استثناءه لان الثنتين لهما جزاوان كما ذكره الشارح والست الأربعة هي العبارة المطلوبة فاشترط كون الاستثناء من جملة الكلام السابق مبني على هذا **(قوله)** كما صرح استثناء الكيلى فصله عما قبله لانه يبين الاستثناء من خلاف الجنس فان مقدرا من مقدور معندهما استثناء وطرح قيمة المستثنى مما أثر به وفي القياس لا يصح وهو قول لمجدد زفر وان غيره مقدور من مقدور لا يصح عندنا فاساوا استثناءنا لاختلافه في نحو مائة درهم الا ان بالكن حيث لم يصح هذا الاستثناء يجبر على البيان ولا يمنع به صحة الاقرار لما تقرر ان جهالة المقر به لا تمنع صحة الاقرار ولو كان جهالة المستثنى تمنع صحة الاستثناء كبر في الشرع لسلالية عن فاضل زاده قال العبي ونحوه مجاز كرا القمي كاذن قاله على مائة درهم الا ان بالكن وقال الشافعي يصح من حيث انهم لم يحدد المال بنوعه قال مالك **(قوله)** لو يكون المستثنى القيمة مثاله أن يقول له على عشرة قروش الا اودب فصح به ذلك ويكون بالقيمة وان استغرقت القيمة المستثنى منه يصح كذا الجبر **(قوله)** استثناءا والقياس أن لا يصح هذا الاستثناء بتقديم لان الاستثناء انحراف بعض ما يتناول صدر الكلام على معنى أنه لو لا الاستثناء لكان داخل تحت الصدر وهذا لا يتصور في

(د) الاستثناء المستغرق باطل ولو فيما يقبل الرجوع كوصية لان الاستثناء الكل ليس برجوع بل استثناء فاسد وهو الصحيح جوهر وهذا (ان كان) الاستثناء (د) من (لفظ الصدر أو مساو به) كما يأتي (وان بغيرها كيميدى احرارا الاهؤلاء أو الاحمال وانما واشدا) ومثله نسائي طوائق الانبياء أو الهؤلاء والا زنب وعمره ونذر وهمم الكل صح الاستثناء وكذا ثبت ما في زيد الالف والثلث ألف مع فلا يسحق شيئا اذا شرط اجماع البقاء لاحقيقته حتى لو طامها ستا الاثر بما صرح ووقع ثنتان كما صرح استثناء الكيلى والوزن والمعدود الشئ لا تنفوت آخاه كالفوس والجسو زمن الدراهم والدمابو يكون المستثنى القيمة استثناء

لثبوتها في القيمة فكانت
 كالثمنين (وان استغرقت)
 القيمة (جميع ما اقربه)
 لاستغراقه بغير المساوي
 (بغلاف) له على دينار الا
 مائة درهم لاستغراقه
 بالمساوي فيبطل لانه
 استثنى الكل بغير لكن
 في الجوهر فغيره ما على مائة
 درهم الا عشرة دانابر
 وقيمتها مائة أو أكثر
 لا يترتب شيء فيجرور (واذا)
 استثنى عدد من بينها حرف
 الشك كان الاقل يخرج نحو
 له على ألف درهم الامانة
 درهم (أو خمسين) درهما
 غلبت مائة وخمسون

خلاف الحسن لكن بأصله وأما يوسف رحمه الله استثنانا كفي الضرر (قوله لثبوتها) أي هذه المذكرة كروا في
 القيمة لثبوتها قدرات وهي جنس واحد معني وان كانت اجناسا صورا لثبوتها تثبت في القيمة تمامها الدينار والدرهم
 اذا استثنى قطار وكذا غيرهما من المكيلا والموزونات لان الكيل والوزن يبيعان باصنامهما من
 بأوصافهما حتى لو جنتا في العقد باصنامهما ولو وصفوا لم يعيناصار حكمهما حكم الفيز فكانت في حكم
 الثبوت في القيمة بنفس واحدة معني بالاستثناء فيها اتكام بالباقي معنى لاصوره كانه قال ثبتت في ذمتي كذا الا
 كذا أي القيمة كذا ولو استثنى غير المقدرات من المقدرات لا يصح قياسا واستثنانا كانه مائة مائة غير
 معلومة لكونه متفاوتا بنفسه فيكون استثناءه للجمهور من المعلوم ففسد فلا ينافي ما يأتي وان الثوب
 لا يجنس الدرهم لاصوره ولا وجوبه بالقيمة ونعاه في لاقصافي (قوله فكانت كالثمنين) لانها بأوصافها
 اثمان حتى لو عينتها في العقد بهما ولو وصفت ولم تعين صار حكمها حكم الدينار كفاية (قوله لاستغراقه
 بغير المساوي) أو هو وهم البقاء والاهام البقاء كاف (قوله لكن في الجوهر) ومثله في النابيع ومثله في
 فاضل زاده عن النخبة كفى الشر بلبا ليقولها قال الشيخ على المقدس رحمه الله تعالى لو استثنى دانابر من
 دراهم أو مكيلا أو موزونا على وجه يستوجب الاستثنى قوله عشرة دراهم الا دينار او قيمته أكثر او أكثر
 كذا في ان مائة على أن استثناء الكل غير لفظه صحيح يعني أن يبطل الاثر لو ان كذا كفي البراز به ما يدل
 على خلافه قال على دينار الامانة درهم بطل الاستثناء لانه أكثر من الصدور ما في هذا الكيس من الدراهم
 الهلان الا ألفا بظن انفسه أكثر من ألفا فازدادة للمقره والاف للمقر وان ألف أو أقل فكانها المقره
 لعدم صحة الاستثناء قات وجهه ظاهر بالتأمل اه قات فكان ينبغي للمصنف ان يثني على ما في الجوهره
 حيث لا يخفى بقابل وان استغرقت تأمل قال العلامة أبو السعود قات ولشأن ما في الجوهره أوجه لما سبق
 من ان بطلان الاستثناء المستغرق مقيد عاذا كان بلفظه أو بمراد واحد من المصنف تبع ما ضيحت
 في تقريره على هذا المسئلة أعني صحة استثناء الكيل والوزن ونحوهما من المقدرات التي تثبت في القيمة من
 الدراهم والدينابر فقال لو قال له دينار الادرهه أو الاكثر أو الاقل أو الامانة أو موزون أو يرح من المقدم قدومية
 المستثنى فان كانت قدومه تأتي على جميع ما اقرب به لبرهه شيء وان لم يكن المستثنى من جنس ما اقرب به وبإسبه
 جنس من مثله كقوله دينار الاثوبيا أو شافله من الاستثناء وان كان من جنسه مع الاستثناء في قولهم الا أن
 يستثنى جميع ما تكلم به فلا يصح الاستثناء اه وآخرون يخالفون له كذا يحط السيد الجوى عن الرضا
 (وأقول) يمكن الجواب بحمل ما ذكره فاضل خان آخر على ما إذا كان الاستثناء مرادفه قوله له على ألف
 دينار الا خمسة مائة وخمسة مائة فلا يخالف ما ذكره أو لانا الاستغراق فيه من حيث القيمة فقدر (قوله
 فيجرور) الظاهر أن في المستثنى روايتين بينهما وبينه حتى أن الدراهم والدينابر جنس واحد أو جنسان ح
 وقضية أنهم جميعا لو الدراهم والدينابر نوعا واحدا في بعض المسائل نظر الان المقصود منها التسمية وفي
 بعض المسائل جعلها نوعين باعتبار الموزون كإيئنه الشارح في غير هذا المثل فصاحب البحر جعلها في
 مسئلة الاستثناء معاهي معتبره فيه نوعا واحدا فكان استثناء المائة درهم من الدينار استثناء بالمساوي لانها
 تبلغ قدمة الدينار أو تر به عليه وصاحب الجوهره تنظر الى أن ما نوعان في نفس الامر كما اعتبروها كذلك في
 بعض المسائل فلذلك كان استثناء العشرة الدينابر من المائة درهم وهي تبلغها قيمة أو تر به استثناء معها
 فانه ليس بلفظ الاول والمساوي لانها ما نوعان اذ الشرط ايهام البقاء لاحقية كذا ذكره الشارح والاهام
 موجود هنا ويؤيد مسئلة استثناء المكيلا والموزون والمدود والحاصل أن الاستثناء المستغرق ان كان
 بلفظ الصدور فباطل وان لم يكن بلفظ الصدور ولا مساوي به كاستثناء كرم من الدراهم مع ما تقدم أن الشرط
 ايهام البقاء لاحقية وان كان بغير لفظ الصدور لكن عساو به كاستثناء الدراهم من الدينابر أو العكس
 فوقع فيه اختلاف اذا كان مستغرقا في البحر عن البراز به يقتضي بطلانه وما في الجوهره وبالسابع والتسمية

بخالفه (قوله على الامع) لان الاعم مقننة الثبوت والجسور مقننة الخروج وتعام المائة مشكوك في خروجها والمتين ثبوته لا يبطل في المشكوك بخروجه وهو تعام المائة بل بالمتين خروجه وهو خسون لكن في مخالفة له هذه اولاً من أن الاستثناء تكلم بالباقي عندنا وانما يناسب ما نقلناه عن الشافعي رحمه الله تعالى ان اخراج هذا الخول بطريق المعارضتين ان ثمة الخلاف انما يظهر في مثل هذا التركيب فعندنا يلزمه تسمة مائة وخسون على هذه الرواية وهي رواية أبي سليمان وفي رواية تسعة مائة وهي رواية أبي حنيفة وهي الموافقة لقواعد المذهب لانها كان تكلم بالباقي وكان ما نعامن النحول شككافي المشكك به والاصل فراغ البعثة فلا يلزمه الزائد بالشك وعلمه فكان الاول النفي بيع على قاعدة المذهب ثم يذكر هذا على انه قول آخر تأمل (قوله ثبت الاكثر) أي أكثر لقوله (قوله الاشياء) لان استثناء الشيء استثناء الاقل صرفاً فاجبتنا النصف و زاد درهم فقد استثنى الاقل اه شاي (قوله فيحكم بخروج الاقل) وهو ما دون النصف لان استثناء الشيء استثناء الاقل صرفاً فاجبتنا النصف و زاد درهم لان أدنى ما تحقق به القلة النقص عن النصف بدوهم (قوله ولو وصل اقراره بان شاء الله) ولوم غير قصد كناية على البيان وتلا عن الوقائع الحسامة وقد بالوصل لانه لو كان مفصولاً لا يترتب لانا لابن عباس كملبس الا اذا كان عدم الوصل لعدم من الاذعان التي تقدمت قال العيني ولو قال لامرأته أنت طالق بغري على لسانه ان شاء الله من غير قصد وكان قصد ايقاع الطلاق لا يقع لان الاستثناء وجود حقيقة والكلام مع الاستثناء لا يكون ايقاعاً ومثل تعليقه بمشيئة الله لتعليق اقراره بمشيئته لا لعدم مشيئته كالمثل والماتكة حوى عن المختار وانما يبطل الاقرار في هذه لان التعليق بمشيئة الله تعالى ابطال عند محمد فبطل قبل انعقاده بالحكم وتعليق بشرط لا يوقف عليه عند أبي يوسف وروى عن الحنفية فيما اذا قدم المشيئة فقال ان شاء الله أنت طالق فعند من قال انه ابطال لا يقع الطلاق وعند من قال انه تعليق يقع لان اقدم الشرط ولم يذ كر حرف الجزاء لم يتحقق وبقي الطلاق لا يقع غير شرط يقع كناية واختار قول محمد صاحب الكفاية نواة البيان وصاحب الغناية وكذا اظهره ايضا في الخلاف فيما اذا قال لامرأته انت طالق فبطلت فبطلت فبطلت طالق ثم قال أنت طالق ان شاء الله تعالى بحث عند أبي يوسف لانه حين عدمه عند محمد لا يكون عينا فلا بحث عيني (تدبره) * ما سبق من أن التعليق بمشيئة الله ابطال عند محمد وتعليق بشرط لا يوقف عليه عند أبي يوسف بشكل عما نقلناه مما يقتضي كون الخلاف بين الصاحبين على عكس ما ذكره في الدرر وجوابه أن النقل بينهما قد اختلفا في الشرع بلا شبهة بعد أن ذكرنا نقلنا من الخلاف قال وقيل الخلاف على العكس واختاره بعض شراح الهداية وأيضا فان ما ذكرنا من أنه عند أبي يوسف تعليق بشرط لا يوقف عليه أحد وجهين والوجه الثاني هو ان الاقرار لا يعتد به التعلق بالشرط كالتعلق بالشرعية عن قاضي زاده (قوله أو فلان) فبطل ولو قال فلان شئت لانه علق وماتعز والزوج حكم التعليل لا التعليق ولان مشيئة فلان لا توجب الملك شاي (أقول) وينظر مع ما قدمنا في تعليق الطلاق بمشيئة العبد فشاء في مجلسه مع وقوع الطلاق شرعية لانية وجوابه أن الاقرار انما هو لاصح تعليقه هو الطلاق انشاء الاسقاط قصص تعليقه واقترعت مشيئته على المجلس فصار العيني التعليل أو السعود (قوله أو علقه بشرط على خطر) كقوله فلان على ألف درهم ان شاء فلان وكذا كل اقرار علق بالشرط نحو قوله ان دخلت الدار وان أمطرت السماء أو بعت الخمر أو أن قضى الله تعالى أو أراد أو ورضيه أو أحبه أو قدره أو بدى العيني ومنه ان خلفت ذلك ما دعيت فلو حلف لا يلزمه ولو دفع بناء على انه يلزمه فله أن يسد تردد المدفوع كلفي البعير في صلح الورثة بقوله ولو قال المدعى عليه ان خلفت انما لا تدفعها لخاف المدعى دفع المدعى عليه الواهم ان كان مدعى به بحكم الشرط فهو باطل ولذا دفع أبي يوسف تردد انتهى وقد في البعير التعليق على خطره بان لم يتضمن دعوى الاجل قال ولو تضمن مثل ادعاء رأس الشهر فذلك على كذا الزمة للخالص وخالف المقر له في الاجل انتهى تأمل وفي البعير ايضا ومن

هل الامع يعر (واذا كان المستثنى مجهولاً ثبت الاكثر نحوه على مائة درهم الاشياء أو الاقل لا يزال أو الا (بعضاً منه أحد وخسون) لوفوع الشك في الخروج فيحكم بخروج الاقل (ولو) وصل اقراره بان شاء الله تعالى أو فلان أو علقه بشرط على خطره لا يكاد

التعاقب المبطل له ألف الآن يدولى غير ذلك أو أرى غيره أو فيما أعلم وكذا الشاهد وأنه على كذا فيما أعلم انتهى أو قال على ألف في شهادة فلان أو علمه لأنه في معنى الشرط بخلاف ما لو قال ذلك بالباء لأنها لا تصاق بولو قال وجدت في كتابي أي قدرتي أنه على كذا فهو باطل وقال جماعة ممن أفتهم بل أنه يلزمه لأنه لا يكتب في دفتره إلا ما عليه للناس صيانة عن التبدل وللبقاء على العادة الظاهرة في هذا القول الباع وجدت في ياد كبرى بخطي أو كتب في ياد كبرى أي أن فلان على ألف درهم كان اقرا أو اسأله ما في الوفاء لجنته ولو قال قد كرى أو يكتب في زبانه انتهى حوى وقد تقدم ذلك مبسوطا وأن موضوع الكلام فيما عليه لا فيه له وهو باق الاقرار بما فيه من كفايه وما زاد كرهنا قال الجوى ولا يفرق بين قوله في كتابي أو في كتاب فلان نفسه عن الوفاء الحق قال العلامة المقدسى في الزمر وأنت خير بأن كتاب فلان غير ما موعده من التغيير بخلاف كتاب المقر انتهى قال ط وهذا يشهد أنه لا يعمل باقرا وعمله إلا إذا كان يكتبه وأنه لا يعمل بكتابته معاملة على الناس لأنه اثبات على غيره مجرد كتاب المدعى ولا نظيره في الشرع مع اختلافه يلزمه غير ذلك من خلافه **(قوله)** إن من قاله يجرى (الملك يجرى) الملق بكان لأنه ليس تعليقا حقيقة بل مراد به أن يشهدهم لتبرأ ذمته بجموعه أن يجد الورقة فهو عليه ما أت أو عشرين فرجه إلى تأكيده الاقرار بكل الجوى والى وغيرهما أو الشارح تبع فيه المصنف وهو توسع صاحب البحر قال ط ومنه يعلم أن قوله في البحر وإن شرط كان فتغيير كمل ألف درهم من مثل له قبل التمسكو وهو لقائل أن يقول إن قوله إن من في عبارة الشرح يحتمل وجوه على الاقرار إلى الشهادة واجيب بأن تصرف العاقل بسان عن الآلهة ما أمكن وذلك بمحله شرطا للشهادة ولو قال المقر أدت تعليق الاقرار ورضى بالعبارة كلامه فلا يتعلق حق المقر به ذلك ككلى الرمز انتهى مختصرا قال ط قلت بقى لو كان الكلام من أول الأمر بصورته صاحب البحر والظاهر القوم جلا كما قال للتعليق حق المقر ولا يجعل وسيلة وقد استفد هذا من قوله فلو قال المقر أدت إلخ انتهى لكن قد مر في غير كتاب البيهقي أن يكون وصيفا والمحصل أن التعليق على ثلاثة أقسام إما أن يعمل اقراؤه بان شأه أنه باطل عند مجرد تعليق مدعى أو يوصف وأما أن يوصفه بان شأه فلان وصح ومما هو تعليق على شرط فهو تعليق اتفاقا والاقراؤه لا يصح تعليقه بالشرط وأما أن يعلقه بكان لا يصح له وهو تخصيص فلا يعمل الاقرار وكذا إذا قال إذا جاء رأس الشهر أو أواخر الناس أو إلى الغطار أو إلى النصف لان هذا ليس بتعليق وإنما هو دعوى الاجل إلى الوقت المذكور فيقبل اقراؤه وعده الاجل لا تقبل الا بيينة أو اقراؤه الطالب **(قوله)** بقى لوداعى المشيئة أي ادعى أنه قال ان شأه الله تعالى **(قوله)** قاله المصنف وعبارته ويقبل قوله ان ادعاه أو أنكره في ظاهر المروي عن صاحب المذهب وقيل لا يقبل الا بيينة على الاعتماد على لعبة الفساد خاتمة وقيل ان عرف بالصلاح فالقول له قال الرمي في حواشيه أو قول الفقهاء يقتضى انه اذا ثبت اقراؤه بالبيينة لا يصدق الا بيينة أما اذا قال ابتداء أو رتبته بكذا مستثنى بقاى اقراوى يقبل قوله بلا بيينة كنهه قاله عندى كذا ان شأه الله تعالى بخلاف الاول لأنه يربط باطلا بعد تقرر ما ملأه **(قوله)** ومع استثناء البيت من الدار لان جزء من أجزاء البيت يصح استثناء الجزء من الكل كالكلمات أو البرع بدائع ولو قال هذه الخيل أو الفلان أو الثملى كان الكل للمقر له ولا يصدق المقر بالجمعة كفى الحائفة **(قوله)** منها أي من الدار والبيت **(قوله)** لا تخوله تبعا أي لا يتناول البناء معني وبمعناه فالقول الاستثناء تصرف في الموقوف وذلك لان الدار اسم لما أدى عليه البناء من البقعة بحيث منسلاخه ورواها لا ينسركن البناء جزء من الدار لا بد المنصوص ولهذا الوجه الحق البناء في البيع قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن بما يملكه بل يتغير المشتري بخلاف البيت تسقط حصته من الثمن أو حاصله **(قوله)** واسعة الوصف لا يجوز كقول له هذا العبد الأسوده **(قوله)** وإن قال بناؤه على عرصتها فكما قال وكذا لو قال بياض هذه الأرض لفلان وبنائه على **(قوله)** هي البقعة فخصر الحكم عام يمنع دخول الوصف تبعا **(قوله)** حتى لو قال وأرضها لك كان له البناء أيضا أو قول هذا بخلاف العرف الا ان العرف أن الأرض بمعنى العرصه وعليه فنبني أن لا يكون الباء تابعة للأرض

كان مث فانه يغير (بال اقراؤه) بولوداعى المشيئة هل يصدق لم أره وقد مضى العلق أن المعتبر لا يظن الاقرار كذلك لتعلق حتى العبد له المصنف (ومع استثناء البيت من الدار لاستثناء البناء منها) فله قوله يتعاقبان وصفا واستثناء الوصف لا يجوز (وان قال بناؤه على عرصتها لك فكما قال) لان العرصه هي البقعة لا البناء حتى لو قال وأرضها لك كان له البناء أيضا لدخوله تبعا

تأمل (قوله اذا قال بناؤها) يدو الارض لعمر وفكها قال (لانه لما أثر البناء في بصرها لم ياكله ولا يتفرح
 عن ملكه باقراره بعمره بالارض اذ لا يصدق قوله في حق غيره بخلاف المسئلة الاولى لان البناء مملوك له فاذا
 أثر بالارض لغيره يتبعه البناء لان اقراره مقبول في حق نفسه وحاصله ان الدار والارض اسم لما وضع عليه
 البناء لا اسم للارض والبناء لكن البناء يدخل تبعاً في بيعه والاقرار به والعرضه اسم للارض خالية عن البناء
 فلا يدخل فيها البناء أصلاً ولا تبعاً والاصل ان الدعوى لنفسه لا تمنع الاقرار لغيره والاقرار لغيره يمنع الاقرار
 لشخص آخر اذ علم هذا فاذا أثر بالدار اشخص فقد أثر بالارض التي ادير عليها البناء ولغوا الدار لا يشمل
 البناء لكنه يدخل تبعاً فكان بمنزلة الوصف والاستثناء امر لغلي لا يعمل الا فيما يتناولوه اللفظ فلا يصح
 استثناءه لانه لم يتناوله لفظ الدار بل انما دخل تبعاً وهذا معنى قوله واستثناء الوصف لا يجوز بخلاف
 البيت فانه اسم جزء من الدار ومشمول على ارض وبناء فصح استثناءه باعتبار ما فيه من الاصل وهو الارض
 فكان متناوله لفظ الدار والاستثناء خارج لما تناوله لفظ المسئلة منه ولا يضر كون البناء جزءاً من معنى
 البيت مع انه وصف من الدار لانهم سئق الوصف منفرداً بل قائماً بالاصل الذي هو الارض ويخرج من جنس
 هذه المسائل على اثنان احدهما ان الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار والدعوى بعد الاقرار لبعض
 ما دخل تحت الاقرار لا تصح والثاني ان اقرار الانسان على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز فاذا اقر فاعتقل
 اذ قال بناء هذه الدار وارضها الفلان كان البناء والارض للمقر له لانه لما قال بناء هذه الدار فقد ادعى لنفسه
 فلما قال وارضها الفلان فقد جعل مقر بالبناء للمقر له تبعاً للاقرار بالارض لان البناء تبع للارض الان
 الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار وان قال ارضها لى وبنائها الفلان كانت الارض له وبنائها الفلان
 لانه لما قال ارضها لى فقد ادعى الارض لنفسه وادعى البناء أيضاً لنفسه تبعاً للارض فاذا قال بعد ذلك
 وبنائها الفلان فقد اقر فلان بالبناء بعد ما ادعى لنفسه والارض بعد الدعوى صحيح فيكون فلان البناء دون
 الارض لان الارض ليس تابع للبناء وان قال ارضها الفلان وبنائها لى كانت الارض والبناء للمقر
 له بالارض لانه لما قال ولا ارضها الفلان فقد جعل مقر الفلان وبنائها لى كان الارض للمقر له بالارض
 لانه لما قال ارضها لى فلان فقد جعل مقر بالبناء لما قال بناؤها لى فقد ادعى لنفسه بعدما اقر لغيره والدعوى
 بعد الاقرار لبعض ما تناوله الاقرار لا يصح وان قال ارضها الفلان وبنائها الفلان اخرجت الارض
 والبناء للمقر له الاول لانه جعل مقر له للمقر له الاول بالبناء فاذا قال بناؤها الفلان جعل مقر له الاول لعل
 نفسه وقد ذكرنا ان اقرار المقر له بنفسه جائز وعلى غيره لا يجوز وان قال بناؤها الفلان وارضها الفلان
 اخرجت الارض لانه لما اقر بالبناء ارضها لى ارضها لى لنفسه فاذا اقر بعد ذلك بالارض اخرج
 فقد اقر بالبناء لذلك الغير تبعاً للاقرار بالارض فيكون مقر له لى وغيره وهو المقر له الاول واذا أثر الانسان على
 غيره لا يصح لماعلمت من الاصل الثاني من ان اقرار الانسان على غيره لا يجوز (أقول) لكن قضى بما لو أثر
 مستأجر بدين فيسرى على المستأجر وبفسخه عند الامام ولو أثر تزوجته بدين فيفسخه ويمنع منها كفى
 المندسى (قوله واستثناء نقص الخاتم) أي بان قال هذا الخاتم فلان الاوصى في التفسير عن النبي اذ قال
 هذا الخاتم لي الاوصى فانه لك اذ قال هذا المنطقه في الاحليتها فانها لك اذ قال هذا السيف لي الاحليته اذ قال
 الاجائه فانها لك اذ قال هذه الحبة لي الاطباقتها فانها لك والمقر له يقول هذه الحبة لي فالتقول قول المقر بعد
 ذلك بنظران لم يكن في نزاع المقر به ضرر والمقر يؤمر المقر بالترفع والرفع للمقر له وان كان في الترفع ضرر
 وأوجب المقر ان يعطيه قيمتها أثر به فله ذلك وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اه ولو
 قال الحلقه والفض لي يصح ذكره صدر الشرع (قوله ونحوه البستان) ونحوه البستان والارض الآن يستثنى
 بأصولها لان أصولها دخلت في الاقرار قد لا يتعاون في الخباية بعد ذكر الفس والخلة وحيلة السمسك قال
 لا يصح الاستثناء وان كان موصلاً الآن يقيم المدعى البنية على ما ادعى لكن في التفسير لو أثر بأرض أودار

الان اذا قال بناؤها لزيد
 والارض له ومرو فكما قال
 (و) استثناء (نقص الخاتم
 ونحوه البستان

٣ تفريع على الشق الاول
 من الاصل الاول اه منه

٣ تفريع على الشق الاول
 من الاصل الاول ايضا اه
 منه

٤ تفريع على الشق الثاني
 من الاصل الاول اه منه

٥ تفريع على الاصل الثاني
 اه منه

٦ تفريع على الاصل الثاني
 اه منه

٣ قوله وبنائها الخ كان
 الظاهر أن يقول ولما قال
 ثابوا وبنائها الخ ليسوا فاقى
 سابقه اه معجبه

وطوق الجارية كالبهاء فيما
من (وان قال مكاف له على
ألف من عن عدم ما مضته)
الجلة صفة عسود وقوله
(موصولاً) باقره حاله ما
ذكره في الحاشية فليدفع
(وعينه) أي عين العبد وهو
في يد المقر له (فان سلمه إلى
المقر له لا ألف ولا) فلا
بالصفة (وان لم يعين) العبد
(لزم) الألف (مطلقاً)
وصلى أم فصل وقوله
ما مضته لولاه رجوع
(كقوله من عن خسرو
خسر برأومال خسرو أو خسرو
مبنة آدم) فليزمه مطلقاً
(وان وصل) لانه رجوع
(الاذا صدقه أو أقام به)
فلا يلزمه (ولو قاله على
ألف درهم حرام أو ربا
فهو لازمه مطلقاً) وصل
أم فصل

لرجل دخل البناء والأصهار حتى لو أن المقر به بذلك على أن البناء والأصهار لم تقبل بدينه انتهى
أن يحمل على كونه موصولاً لا موصولاً كما أشار لذلك في الحاشية كما احتجنا وفي الحاشية لو قال هذا الاستان لفلان
لا التزمه بغير أموالها فأنه لا يصح الاستان بخلاف الانتهال بأصوله أو كذلك هذه الجلية للفلان الباطنة
لان العانة تبتل في البيع تبعاً فكانت كالبناء ثم قال وهو محمول على جبة بطلانها في الغفلة دون الظهيرة
قال في الرمز وما نقل عن السير الكبير أن الامام لو قال من أصاب جبة تنزف فمسه له فله الظهيرة دون البطانة
حمل على جبة بطلانها كظاهرها تنافس فلا تبعها وهي كجبة من مالهانها لمادون البطانة حتى لو استوى يصح
الاستثناء اه (أقول) ومثل نظمة الاستان نظمة الأرض لان الشجر يدخل في البستان والأرض تبعاً فلا
يصح استثناءه بخلاف نظمة عرسه باستثناء لاد العرسه لاول الشجرة كالأرض لاول البناء لأصولاً ولا تبعاً
الآن يستثنى بأصولها كذا كرنا (قوله وطوق الجارية) استشكل بأنهم نصوا أنه لا يدخل من مالهانها
الاعتدال لمهنة لا غير كالطوق الآن يحمل على أنه لا يضمنه كثيرة كطوق حديد أو نحاس وفيه نظر ط عن
الحوى (أقول) ذلك في البيع لان ما عاها البائع أمهانه فانه لما أقر به ما ظهر أنها للمقر له والظاهر منه أن
ما عاها المالكها تبيعها ولو جليلاً تأمل (قوله في الميسر) أي من أنه لا يصح (قوله قال مكاف له على ألف من
عن عدم ما مضته) فليدفع له على أنه لو قال ابتداء اشتريت مني مبيعاً الآن لم أقضه قبل قوله كجاء قول
البائع بعته هذا لم أقض الشئ والمبيع في يد البائع لانه منكر قبض المبيع أو الإيصال والقول لا ينكر
بخلاف ما هنا لان قوله ما مضته ومد قوله له على كذا رجوع فلا يصح إعادته الرمي (قوله حاله ما) أي حال
كون قوله ما مضته موصولاً بالكلام الاول فلو لم يصله لم يصدق إعادته المصنف والذي يظهر أنه حال من الضمير
في قال أي قال حال كونه وصلاً (قوله فان سلمه) لمعلم أراد أو ابتاعه من هذا المصنف أو شخص هذا من قوله -م
يلزم المشتري تسليمه لأن أولاً لانه ليس ببيع صريح مقدس مطلقاً (قوله فلا بالصفة) قال في المغ وان لم
يوجد ما ذكر من الفقد وهو التسليم لا يلزمه لأنه أثره بالمال على صفة فليزمه بالصفة التي أقر بها ولو اذالم
توجد لا يلزمه اه وصل أو فصل هذا المذهب امام وقال ان وصل صدق فلا يلزمه وان فصل لا يصدق (قوله
وان لم يعين العدد لزمه الا بالصفة مطلقاً يصل أم فصل) كآيه بان لوجه الاطلاق ويحمل أنه أراد بالاطلاق
سواء كذبه المقر له أو صدقه بدليل ما يأتي حيث قد ردها بقوله ان كذبه المقر له وهو أولى لأنه لا يثبت لزمه فصلها
لكنه بعد أن يلزمه ذلك مع اعتراف كل منهما أنه حرام أو رباً تأمل (قوله لانه رجوع) أي عما أقر به وذلك
لان الصدور واجب وانكار قبض مبيع غير معين ينافي مولاه لو ادعى تأخير الثمن شهر الميقبل فكيف دهر
ايمان عبد يأتي به البائع إلا يأتي للمشتري منع كونه المبيع بخلاف المعين وما ذكره المصنف أحد وجوه
أربعة في المسئلة والثاني أن يقول المقر له العبد بطلان ما عاها بعينه بعداً آخر وسأله السلطان الحاكم
فيه كالاتي لان ما اتفقا على ما أقر به من أن كل واحد منهما يستحق ما أقر به غير أنهم اختلفا في سبب
الاستحقاق ولا ياتي باختلافهما ولا باختلاف السبب: فحصل المقصود واتخاذ الحكم فصار كذا أثره
بفصل ألف درهم فقال المقر له قرض فانه يؤمر بالدفع اليه لانه ما عاها على الاستحقاق والثالث أن يقول
العبد يصدق ما بعته وحكمه أن لا يلزم المقر له لما ذكر أنه أثره على صفة وهي سلامة العبد فلا يلزمه
بدونها والرابع أن يقول المقر له لم يبعن هذا العبد وانما بعته كعبد آخر فيحكمه أن يفسخ لانه اختلفا
في المبيع اد كل منهما مدع ومنكر فاذ اختلفا اتفق دعوى كل عن صاحبه فلا يقضى عليه بشئ والعبد سالم في
يده انتهى ونعما في الزبلى والدرهم مضافاً (قوله كقوله من عن خسرو) تشبه للمسئلة السابقة حكماً
وخلافاً (قوله أو مال خسرو) الانسب تأخيره عما بعده لسلطان لفظ الثمن على الحر والمتوالدم وهو معطوف
على من (قوله فليزمه مطلقاً) عند مدعدهما بصل صدق وان فصل لا يكفي المسئلة الاولى (قوله الا اذا
صدقه) أي المقر له (قوله أو أقام) أي المقر له اعتماد المصنف في تعين مرجع الضمير بين المقام والظهور

(ولو قال على زور أو باطلا
لزمه ان كذبه المقره
والا بان صدقه (لا يلزمه
والا لقرار بالبيع تجسسه)
هي أن يثبت أن أتى
أمرا باطنه على خلاف
ظاهره فانه (على هذا
التفصيل) ان كذبه لزم
البيع والا (ولو قاله على
الفساد هم زئوف) ولم
يذكر السبب (فهى كما
قال على الاصح) بحر (ولو
قاله على ألف) من ثمن
متاع أو فرض وهى زئوف
مثلا لم يصدق مطلقا لانه
دجوع ولو قال (من غصب
أو ودعة الا أنها زئوف أو
نهر حبة صدق مطلقا)
وصل أم فصل (وان قال
سترة أو رصاص فان وصل
صدق وان فصل لا لانها
دراهم مجازا (وصدق) يمينه
(فى غصبه) أو أودعى
(نوا بالاجامع) ولا يمينه
(و) صدق (فهى على ألف)
ولومن ثمن متاع مثلا (الا
أنه يمين كذا) أى
الدراهم وزن خمسة لا وزن
سبعة (متصلان فصل)
بالضرورة (لا يصدق لعمدة
استثناء القدر لا الوصف
كأن يادة (ولو قال) لا سخر
(أخذت منك ألفا ودعة
فهاكت) فى يدى بل اتعد
(وقال لا سخر) أخذتها
منى (غصاضن) المقر
لاقراره بالأخذ

(قوله لا احتساب حيله عند غيره) أى فى مذهب غيره كما إذا باع ما اشتراه قبل قبضه من بائعه بثمن أقل مما اشتريه به
فان يادة هذه عندنا حرام أو با. وعندنا فى يجوز هذا البيع وليس زيادة أحد المدين حراما ولا باطنا
هذا التعليل أنهم ما إذا اتفقا على ذلك لا يلزم المقرئ ط (قوله ولو قال على زور أو باطلا) أى هو على حال
كونه زور أو باطلا أو من جهة ذلك فانه منصوب على الحال أو التميز (قوله لزمه ان كذبه) أى فى كونه
زور أو باطلا (قوله هى أن يثبت الخ) قال السراح فى التذنب آخر التصرف هو أن يظهر اعتقادهما
لا يردانه بل على السبب بطرفه وهو ليس بيمين فى الحقيقة بل كالهزل انتهى (قوله ان كذبه) أى المشتري
البائع (قوله والا) قال فى البدائع لا يجوز بيع التجسسه لا يجوز الاقرار بالتجسسه بان يقول لا سخر أى أقر لك
فى العلانية بعمال وقواصى على فساد الاترا ولا يصح انزاعه حتى لا يملكه المقره (قوله زئوف) جمع زيف
وصف بالفساد ثم جمع على معنى الاحتمية يقال زئت الدراهم زيف زيفارذ أو المراد به ما رديت المال
وبقيه التجار والنهر جندون الزئوف فانه ما يرددها التجار والفساد سبب توقع أرد من النهر حق تقدم آخر
البيع وقدمه فاشفى القضاء (قوله ولم يذكر السبب) كمن مبيع أو غصب أو ودعة (قوله على
الاصح) أى اجبا عن دليل على الخلاف الا فى (قوله وهى زئوف مثلا) أى ونهر حبة (قوله لم يصدق مطلقا)
أى عند هؤلاء يصدق ان وصل أى فى قوله زئوف أو نهر حبة بل يلزمه الجباد لان العقدة تضاهى فدعوى
الزئوف رجوع عما أقر به بخلاف ما إذا قال الاترا وزن خمسة فوادة والبلدون سبعة حديث يصح موصولا
لامفصولا لانه استثنى القدر فصا لمغيره فص شرط الوصل ولو قال على كسر حط من ثمن دارا سترتها
منه الاترا دية يشق قبل موصولا فموصولا لان الرذاعة نوع لا عيب فطاق العقد لا يقتضى السلامة عنها
بخلاف الجردة زراعى وقوله مطلقا أى وصل أم فصل وقال زعفران يطل اقراره اذا قال المقره هى جباد
(قوله صدق مطلقا) لان العاصب يقبض بما يصدق والمودع يصدق ما عند ولا يقتضى السلامة (قوله وصل
أم فصل) اذا اختصا للعص والودعة بالجابا ودور الزئوف الى آخر ما قدمناه فى كونه زئوف تفسيرها
لاول كلامه بل هى بيان للنوع فصص موصولا وفصولا لا لزوم لال الفرق بينهما وبين ما تقدم أن فضا تقدم
أثر بصدق البيع أو القرض والعقد يقتضى سلامة الوضو من العيب كما تقدم وهذا أثر بالغصب والودعة
وهما لا يقتضيان الا المنة وهو فاض والاولى لا فاض أميا كان أو غصبا (قوله لانها دراهم مجازا) فكان
هذا من باب التعبير ولا يصح موصولا (قوله وصدق بيمينه فى غصبه أو أودعى) لان الغصب والودعة
لا يقتضيان وصف السلامة كما تقدم (قوله مثلا) أى أو قرضا (قوله الا أنه يقص كذا) أى الدرهم ومثله
فى الشرع لا يمينه لكن فى المعنى قوله الا أنه يقص كذا أى ما ندره هم وهو ظاهر (قوله أى الدراهم الخ)
أى أن كل عشرة من دراهم هذا الا وزن خمسة قابل لا وزن سبعة منها (قوله متصل) أى قال ذلك
متصلا (قوله وان فصل بالضرورة لا يصدق) قال الزيلعى ولو كان الاقطاع سبب انقطاع الملبس أو بسبب
دفع السعال فعلى يوسف انه يصح اذا وصله به وعليه الفتوى لان الانسان يحتاج الى أن يتكلم بجميع
ذلك بكلام كثير ويدكر الاستثناء فى آخره ولا يكتفى أن يتكلم بجميع ذلك بنفس واحد فلم يجعل عدرا
يكون عليهم حرج وعليه الفتوى اه (قوله لا الوصف كالزياة) فاذا لم يصح له على ألف من ثمن متاع
الا أنها زئوف فهو كقولها وهى زئوف وحاصل الفرق بين هذا وبين ما إذا قال وهى زئوف حيث لا يصدق
هناك لان الزئوف لا يصدق استثناء وهوذا اقدر (قوله ضمن المقر) ما أثر بأخذه لانه أثر بسبب
الضمن وهو الاخذ ثم على ادعى ماوجب البراءة وهو الاخذ والا سخر ينكره قال قوله مع يمينه
بخلاف ما إذا قاله المقره بل أخذت منى فخر صاحب يكون القول لا مقر كاستثناء كذا قال أخذته عارية
فقال بل يما قاله لا لا سخر لان كساره البيع وهذا اذا لم يبايه بتراب والعملة فى عدم الضمان هو اتفاقهما
أن الاخذ كان بالادن ساحتها ولعل العارية محرقة من الودعة لان ليس فى العارية مباح دون الودعة

ومعلوم أن العارية تنبج التصرف فلا يصح اللبس هنا فارقا لكن في البدائم قال أعرابي فوبل فهاك
 وقال المقر له لابل غصبتك فان الهلاك بعد اللبس يضمن لأن ليس ثوب القميص سبلي وجوب الضمان في
 الأصل فدعوى الأذن دعوى براعة من الضمان فلا يثبت الابحجة اهـ (قوله وهو سبب الضمان) قال
 علي الله تعالى عليه وسلم على البداءة أخذت حتى زده أي ثم بعد إقراره بالاختصاص ما يوجب ^{بالاخذ} ^{بالاخذ} ^{بالاخذ}
 بالاختصاص لا يخبر بغيره فكان القول له بمبينة فان نكل عنه فلا يلزم أدل قوله بعد قوله أخذت ما يوجب
 أخذتها رخصا يكون القول للمقر لأنه لم يرد له ما تصادفاه على أن الاختصاص بالاذن وهو لا وجوب الضمان ثم إن المال
 يدعى عند القرض والمقر ينكره بالقوله ومثله لوقال أخذتها بعباءة زقوله ما تقدم فأفاده المصنف ومثله في
 العيني (قوله أعطيتني) قال الغير الرمي ومثله دفعته لي ودعوتني نحو مما يكون من فتح المقر له تأمل (قوله
 لا نكراه الضمان) قال المصنف لأنه لم يقر بسبب الضمان بل أقر بالأعطائه وهو فعل المقر له فلا يكون مقررا
 على نفسه بسبب الضمان والمقر له يدعى عليه سبب الضمان وهو ينكره والقول قول المسكر قال في البداءة
 والفرق أن في الفصل الأول أقر بسبب الضمان وهو الاختصاص ثم ادعى ما يبرره وهو الاذن والآخر ينكره
 فيكون القول له مع العيين وفي الثاني أضاف الفعل إلى غير مودك يدعى بسبب الضمان وهو العيب وهو
 ينكره فيكون القول للمسكوك مع العيين ومما يكثر وقوعه منافي الترخائية أعرابي هذه البداءة فقال لا وليك
 غصبتك فان لم يكن المستعير كعادلا وضمان والا ضمن وكذا دهم إلى عارية أو أعطيتك عارية أو قال أبو حنيفة
 إن قال أخذت ما يبرر عاريه ويجوز الاختصاص وإذا قال أخذت هذا الثوب بمن عاريه فقال أخذته مني يعا
 والقول للمقر ما يبرر باسسه لأنه منكره الثمن فان ليس ضمن أعرابي هذا الفصل لابل أعزك لم يضمن إن هلك
 بخلاف قوله غصبتك بحيث يضمن إن كان استعمله اهـ (قوله والاقصية) فبأن فرض المسئلة في المشار
 إليه الآن يقال كأنه موجودا حين الإشارة ثم استهلكه المقر تأمل (قوله لاقراره بالبدئ بالاختصاص) أي ثم
 ادعى الاستحقاق بعد فلا يصدق لامرأته (قوله وصدق من قال آخر فلا يرضى هذا الخ) أقول لصورة
 المسئلة في إيمان فرس أو ثوب وقيل من أطالب يدان كمت أجرت أو أعت رضى هذه أو ثوب في هذا العبرو
 فردعه عرو على وكذا عمرو رأى قال لم أستأجره ولم أستعيره فالقول للمقر الذي هو البدل ولا يكون قوله لزيد
 أجرت أو أعت رضى أو أرازا زيدا بذلك لقوله رضى أو ثوب في تأمل ذكره في الحواشي الجارية (قوله فالقول للمقر
 استحقاقا) وهو قول الأمام وقالوا القول قول المأخوذ منه وكذا الاعارة والسكان لأنه أقوله بالبدئ ادعى
 الاستحقاق وله أن البدئ يبادر كراضرة استيفاء المقر عليه فلا يكون إقرارا بإيداد فثبت في أو لوله
 الضرورة في حكم بدائ المال بخلاف الوديعة والقرض ونحوهما ما ولان في الاجارة ونحوها أقر ببدن جهته
 فاقوله في كسبتها فلم يبرر بدائي الوديعة فيعمل أن أوديعة للقائه الرجح بينه حتى لو قال أوديعة فاستحقاقه على
 الخلاف وليس مدار الفرق على ذكر الاختصاص في الوديعة ونحوها كقوله له الباقي لأنه ذكر الاختصاص في الطرف
 الآخر في الاتراك في التيسير وأنت خبير بأنه لم يذكري القرض ما ذكر في الوديعة فكان قاصرا وما
 ذكره فيها نادرا يبنى عليه حكم الآن قال أكتفي بما يذكره بعد في توجيه حكم قوله قبضت منه ألفا
 كانت عليه فانه يشمل القرض كالأعني وقيل الربحي عن النهاية أن الخلاف إذا لم يكن المقر به معروفا
 للمقر والأما قوله اجعلوا عاره إلى الاستأرضه أنه إذا كان معروفا له فالقاضي يعلم ذلك فالما يقضى يعلمه الاذن وقوله قبضت منه
 العارفين عنده لا يجرّد قوله فلي تأمل وإن قاتم القاضي يعلم ذلك فالما يقضى يعلمه الاذن وقوله قبضت منه
 ألفا كانت عليه اهـ وأنت خبير به أخذت هالاه أدله بالمالك وأنه أخذت حقه وهو مضرت عليه إذا لم يرض
 به له وادعى ما يبرره والآخر ينكره بخلاف الاجارة ونحوها ما يبرره ولا ما يبرره الناس بقرارهم فيها
 لأنه تنزهها عن الحاجة معاملة الهيا فلا يؤخذ به استحقاقا لدعا العير وفي الأول وجه وعلى هذا الخلاف لوقال
 أودعت الأمانة الألف ثم أخذت منه ما يبرره فلا يلزم أن يبرر بسبب وجوب ضمان الرد وادعى ما يبرره فلا يصدق

وهو سبب الضمان (وفي)
 فوله أنت أعطيتني
 ودعوتني وقال الآخر بل
 (غصبتك) أي (لا يضمن
 بل القول له لا نكراه
 الضمان (وفي) هذا كان
 ودعوتني أو رضى على عندك
 فأذنته من (فقال) المقر
 له (بل هو لي أنه المقر له)
 لو قاتما والادعوتني لا قراره
 بالبدئ ثم لاخذ منه وهو
 سبب الضمان (وصدق
 من قال آخر) فلا يرضى
 هذه أو ثوب في هذا فركبه
 أوليسه أو أعرني ثوب أو
 أسكتني يعني (ورده أو ضا)
 فلان (ثوب) هذا بكرا
 فقبضته منه وقوله فلان بل
 ذلك في (فالقول للمقر)
 استحقاقا لأن البدئ
 الاجارة ضرورية

الابينة كقولها **أخذت منك ألفا** كانت وديعة تدل وقال المأخوذة به بل ملسكى وبوجنية ٣ يقول
 الاقرار بالاجارة والاداع اولاصح لانه اقر بما في يده وليس يحقه دعوى السراقة عن الضمان
 فصار الثابت بالاقرار ثابت صائلا ولو عينا نه اعلوا أو أحرأ أو دوع ثم أخذناه يلزمه الرد كذا انها ما اذا
 قال أخذت منه وهو كان منده عار به أو اجارة أو وديعة قال اقرار به هذه الاشياء لا يصح فصار كالسكت عن
 دعوى الثلاثة ولو قال فلان ساكن في هذه الدار فاقول لساكن أنها له ولو قال زرع هذه الارض أو بنى هذه
 الدار أو غرس الكرم وهو يمسك المقر أو حاط القميص ولم يقبل قبضته منه فقال بل ملسكى والقول لا مقرر
 والاقرار بالسكى اقرار باليد ولو قال فلان أو الجمن من بقرته أو الصوف من غنمه أو التمر من نخله أو العسل
 من نخله وطلبه أمر بالدفع اليه وفي الخانية وابت أم في يده وقال الامة فلان والولدي فكما قال لان الاقرار
 بالجارية لا يكون اقرارا بالوذب بخلاف البناء ونحوه وكذا سائر الحيوان والثمار المحرقة في الاشجار بمنزلة ولد
 الجارية ولو قال صندوق في يده الصندوق فلان والمتاع في أو هذه الدار فلان وما بينهما المتاع
 في فاقوله مقدسي **(قوله بخلاف الوديعه)** ومثله القرض لان الوديعه ماله مقصود فيكون الاقرار بهما
 اقرارا باليد كافي المنع **(قوله وعلى المقر أن يمسك له الثاني)** لان الاقرار صرح للاول وقوله لابل وديعة فلان اصراب
 عنه وروجع فلا يقبل قوله في حق الاول ويجب عليه ضمان مثلها الثاني لانه أقر له بما وقد أتلفه عليه باقراره
 به الاول قبضته له منح ريبا فيقبل الصلح ما لو قال أوصي أي بثلاث ماله فلان بل فلان **(قوله بخلاف**
هي فلان الخ) فربك مقرر سبب الضمان بخلاف الاولى فانه حيث أقر بديعة فلان لا يتصور يكون ضامنا
 حيث أقر به الاول لصحة اقراره به الاول فكانت ماله الازل ولا يمكن تسليمها الثاني بخلاف ما ذاباع
 الوديعه ولم يسلمها المشتري لا يكون ضامنا بمجرد البيع حيث يحكمه هذه ماله م اهذا ما ظهر تأمل وأيضا لانه
 أقر به الاول ثم رجع وشهد به الثاني فرجوعه لا يصح وشهادته لا تقبل مع **(خرع)** « أقر بما بين
 واستثنى كله على ألف درهم ومائة دينار والادوية ما كان المقر له في المالكين واحدا يصرف الى المالك الثاني
 وان لم يكن من جنسه قياسا الى الاول استحسانا بالوجن جنسه وان كان المقر له جليلين يصرف الى الثاني مطلقا
 مثل فلان على ألف درهم وفلان آخر على مائة دينار والادوية هذا كله قولهما وعلى قول محمد ان كان رجل
 يصرف الى جنسه وان لم يكن لابل يصح الاستثناء أصلا نازحاً به عن الجمل **(قوله لزمه أيضا)** الثاني أنف لانه
 أقر له بشئ ثقيله الزمة بأن كان ديناً أو قرضاً وهي تقبل حقوقاً شتى كالدين والقرض ونحوهما **(قوله وعابه**
الثاني منها) لما تقدم في الوديعه **(قوله ولو كان المقر له واحدا)** وقد زاد في أحد الاقراين قدراً أو وصفا
(قوله يلزمه أكثرهما قدراً أو أفضلهما موصفاً) أي سواء كان ما بعد بل هو الأفضل أو ما قبله أو سواء كان الفضل
 في الذات أو في الصفة لانه حيث أقر بالقدرة الزائد أو الوصف الفاضل لا يصح الرجوع عنه أو أخذه لانه ان لم
 يقر به أو زاد أقر به ثانياً وهذا اذا كان جنساً واحداً ولو كان جنسين كان ألف درهم لابل ودينار لزمه الا لافان
(قوله أو عكسه) راجع الى المسئلةتين والقباض ان يلزمه المالدان وبه قال زفر كذا اذا تعلق جنس الماين
 بأن قال فلان ألف درهم بل أنفذ بناراً به يلزمه المالدان بالاجماع كما قدمنا والحاصل ان هذه المسئلة على
 وجهين أحدهما أن يكون المال متحداً والثاني أن يكون مختلفاً فان كان متحداً فانه يلزمه أفضل المالكين سواء
 كان ما بعد بل هو الأفضل أو ما قبله أو سواء كان الفضل في الذات أو في الصفة كما قدمنا طدا قال في البسوط اذا
 أقر لفلان بألف درهم ثم قال بل بخمسة مائة فعليه ألف وكذا لو قال خمسة مائة قبل ألف ولو قال عشرة دراهم
 بيض لابل سود أو قال سود لابل بيض أو قال جيد لابل ردي أو ردي لابل جيد فعليه ألفهما وان كان
 مختلفاً فعليه المالدان لان الغلط لا يقع في الجنس المختلف عادة فرجوعه عن الاول باطل والتزامه الثاني صحيح
 فلو قاله على درهم بل دينار لزمه درهم ودينار ولو قاله على كرحطة لابل كرشير لزمه الكركان اه كافي
 شرح المداين بتجيم **(قوله وهو اقراره)** أي لانه مقر له قال في شرح المتن وان تعددت الديون والودائع ولا

بخلاف الوديعه (هذا الالف
 وديعة فلان لابل وديعة
 فلان فالالف للاول وعلى
 المقر) ألف (مثله للشافعي
 بخلاف هي لفلان لابل
 لفلان) بلذا كرايداع
 (حيث لا يجب عليه للشافعي
 شيء) لانه لم يقر بديعته
 وهذا (ان كانت معينة وان
 كانت غير معينة لزمه أيضا
 كقوله غصبت فلان مائة
 درهم ومائة دينار وكرحطة
 لابل فلان لزمه لكل واحد
 منهما كما وان كانت بينهما
 فهي الاول وعليه الثاني
 مثلها ولو كان المقر له واحدا
 يلزمه أكثرهما قدراً
 وأفضلهما موصفاً) نحوه
 ألف درهم لابل لفلان
 أو ألف درهم جيد لابل
 زئوف أو عكسه (ولو قال
 الدس الذي على فلان)
 لفلان (أو الوديعه التي عند
 فلان) هي (فلان وهو
 اقراره

٣ قوله يقول الاقراين
 هكذا بالاصل ولعله ان
 الاقراين غير مصحح

يصدق المقرول قال عنيت بعضها اه (قوله وحق القبض للمقر) فأنخذ ما ذكره يدفعه للمقر له قال في شرح الملتقى ولو وجد المودع ضمنه المقر له اذا تلف (قوله برئ) أي اذا أقر المقر له أدنله كذا في شرح الملتقى (قوله لكنه مخالف الخ) هذا الاستدلال وجهه ومثله بما لا يقبل التغيير وما كلف في الخلاصة من زيادة النسخ ولذا في قوله جدي في الوديعه بعده لكن كلام الحاوي في زيادة وزنا في الحواوي وجهه على ما ظهر من حيث ان العبارة لا تحل الكلام (قوله لما شرح الخ) أي وأما كتاب الاقراء عدول المصنف جميع ما في أو ما أمك. هبة لا اقراء وتقدمنا الجواب عن ذلك والتوفيق بما يشق العليل فرجهم ان شئت (قوله ان) أضاف الى نفسه كانه هبة أي في رأي شرو لما ولا يكون اقراء لانه اخبار وقضية الاضافة الى نفسه متناهية له فيكون هبة (قوله في لزم التسليم) لانه هبة الدين لا تصح من غير من عليه الدين الا اذا ساط على قبضه (قوله ولذا) قال في الحاوي القدسي) فبارنه على المخ قال الدين الذي على زيد فهو لعمره ولم يسلطه على القبض لكن قال واسمي في كتاب الدين عارية مع ولو لم يقل هذا لم يصح اه قوم من غير ذكره لفظا لو استبد من هذا أنه لو ساطه على قبضه أو قال هذه الجملة مع على أنه اقراء ولا يصح اقراء بل هبة (قوله قال المصنف وهو) أي قوله وان لم يقله لم يصح وهو المذكور في عامة المعتبرات خلافا لخاصة حاله أنه ان سلطه على قبضه أو لم يسلطه ولكن قال اسمي في نفسه عارية به مع يفي فتاوى المصنف وعلى الاول يكون هبة وعلى الثاني اقراء وتكون اضافة الى نفسه اضافة نسبة لانه كما ذكره الشارح في عامر وانما اشترط قوله واسمي على يله يكون فريفة على ارادة اضافة النسبة وتعليقه به جعل كلام المتن ويكون اطلاقا في محل التقيد فلا إشكال حينئذ في جعله اقراء ولا يخالف الأصل المار للقرينه الظاهر وتوفي شرح الوجه بنية امرأته قالت الصداق الذي على زوجي ملك فلان بلان لا حق في ذبه وصرفه المقر له ثم أقرت زوجها قبل برأ وقيل لا لبراءة أظهر لما أشار اليه المرفعيان في عدم صحة الاقراء فيكون الإبراء لا ينافيه اه أي فان هذا الاضافة للمالك ظاهرة لا صدقاتها لا يكون لغيرها فكان اقراء له هبة بلا تسلط على القبض وأعاد الشارح المسئلة في مفرقات العبارة واستكملها وقد علمت زوال الاشكال بعون الملائكة المتعاضدة عنه (قوله فأنزل عند الفتوى) العبارة لما في عامة كتب المذهب وفي شرح العلامة عبد البروقالوا اذا أضاف المال الى نفسه بأن قال عبد الله هذا المال فلان يكون هبة على كل حال وان لم يضاف الى نفسه بأن قال هذا المال فلان يكون اقراء اه وهذه المسئلة ذكرها ابن وهبان حيث قال

وحق القبض للمقرول
لكن (لو سلم الى المقر له
برئ) خلاصة لكنه مخالف
لما مر أنه ان أضاف لنفسه
كانه هبة فيلزم التسليم ولذا
قال في الحاوي القدسي
ولم يسلطه على القبض
فان قال واسمي في كتاب الدين
عارية مع وان لم يقله لم يصح
قال المصنف وهو المذكور
في عامة المعتبرات خلافا
للمصنف فتأمل عند
الفتوى
(باب اقراء المرء بض)

ومن قال ديني ذلذا مع دنعه * الى ذلذا حيث التصديق

قال شارحه عبد البرمئلة البيت من التهمة وغيره اه قال المقر له بالدين اذا أقر أن الدين فلان وصداقه ولان صح وحق القبض لا لأول دون الثاني لكن مع هذا لو أدى الى الثاني برئ وجعل الاول كوكيل والثاني كوكيل اه وظاهره أنه يكون فلان بمجرد التصديق وان لم يقل اسمي عارية ولم يسلط المقر له على قبضه فكان هذا التصديق مفيد انقره وكان المقر كوكيل عن المقر له وان لم يقل ما في الحاوي على ان المقر له كان ساكنا ومستهة البيت فبما اذا وجد منه تصديق حصل التوافق وزال الثاني والاضطراب والله تعالى أعلم بالصواب وأستعفف الله العظيم

(باب اقراء المرء بض)

وجه تأخير ظاهر لانه عارض واراد في باب على حدة لا خصصه بأحكامه حد قولان في بعضها اختلافه قال في نور العيني ومن الامور المرضة على الاطباء المرض وهو لانه في هذه وجوب الحكم حتمية تعالى أولامدول لا يابى العارية حتى مع نكاح المريض وطلاقه وسائر ما يتعلق بالعبارة ولكن المرض لما كان سببا لموت الموت يجوز خالص كان المريض من أسباب المجزؤة من العبادات الى المرض بشدة القدرة ولما كان الموت خلاف الوارث والعراء في المال كان المرض من أسباب اتفاق حق الوارث والعراء به

فيكون المريض من أسباب الحجر على المريض بقدر ما يتعلق به صيانة العجين إذا أقبل المرض بالموت مستنداً إلى أول المرض حتى لا يورث المرض فيما لا يتعلق به حق غريم وورث كنكاح عهر المثل حيث يصع منه لأنه من الحوائج الأصلية فمهم يتعلق فيما أفضل منها فيصع في الحال كل تصرف يحتمل الفسخ كبيع وسبع وعجالة ثم ينتقض ان احتيج اليوم لا يستعمل التفضي جعل كعاق بالموت كاعتاق إذا وقع على حق غريم أو وراثت بخلاف اعتاق الرهن حيث يفسد لان حق المرنه في ملك البدون الرقبة اه (قوله يعني مرض الموت) أشار به إلى أن آل لا عهد ولما كانت ألت احتمل الاستغراق وغيره فسرهما يعني وكان المقام أي (قوله مرضي خلاف المريض) وهو قوله من غالب حاله الهلاك بمرض أو غيره بأن أضناه مرض يحز به عن إقامة مصالحه خارج البيت أو بارز وجهه أو قدم ليقبل من قصاص أو رجم أو يقي على لوح من السدة فينة أو اقترعه سبع ويبقى في فيه ولا يصح تبرعه إلا من الثلث اه ومنه لو قدمه ظالم ليقبله ومنه لو طامط الأموال وخيف الفرق فهو كالرئيس أي ومات من ذلك كله كبقائه ثم وأوغه سبدي الوالوجه الله تعالى فراجعه (قوله وسبدي في الوصايا) حيث قال المؤلف هناك قبل مرض الموت أن لا يخرج لحوائج نفسه وعياله اعتماداً في التجريد بزازية واختار أنه ما كان الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش قوسافي عن هبة النخعية اه واختار صاحب الهداية في التجريس لكن في المفراغ وسئل صاحب المظنونة عن حد مرض الموت فقال كثرت فيه أقوال المشايخ واعتمادنا في ذلك على قول الفضلي وهو أن لا يقدر أن يذهب في حوائج نفسه صلح الدار والمرأة ما احتجها داخل الدار له ودالطه ونحو اه وهذا الذي حوى عليه في باب طلاق المريض وصححه الزيلعي (أقول) والظاهر أنه مقيد بغير الأمراض المزمنة التي طالت وتختلف منها الموت كالصالح ونحوه وان صيرته دافراش ومنعه عن لأجاب في حوائجه فلا يخالف ما جرى عليه أصحاب المتون والشروح هنا تأمل قال في الأشماع عليه من به بعض مرض يشتكى منه وفي كثير من الأوقات يتوجه إلى السوفو يقضى مصالحه لا يكون به مرض بمرض الموت وتعتبر تبرعاً من كل ماله وإذا ما عاين لوارثه أو وجهه لا يتوقف على إجازة في الورثة اه ونعم الكلام على ذلك مفصلاً في المحلين المذكورين (قوله اقتراره بدم لاجني) المراد بالاجني من لم يكن وارثاً وان كان أمه (قوله نافذ من كل ماله) لكن يخالف الغريم كقوله قبل باب التحكيم ومثله في قضاء الاشياء (قوله بأن ترعرضي الله تعالى عنه) وهو ما روي عنه أنه قال إذا أقر المريض بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته والآن في مثله كالحبر لأنه من العقد وان لا يترلق بالقبض فيحصل على أنه سمع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولان قضاء الدين من الحوائج الأصلية لان فيه تفريداً منته ووقع الحائل به بنوعين الجدة فيقدم على حق العرما كسائر حوائجه لان شرط تعليق حقهم الفراغ من حق ولها يقدم كفته عليهم والقياس أن لا ينفذ الأمر الثالث لان الشرع قصر قصره على الثالث وعاقب حق الورثة بالثالث فكذلك اقتراره كدافي الزيلعي وفيه ولانه لم يقبل اقتراره لانتع الناس عن معاملته حد من اقوامه ما لم يفسد عليهم طريق التجارة أو المداينة اه وفي بعض النسخ بأن ترعرضي الله تعالى عنهم ما هو الموافق لسانى أدقنى عن المبسوط (أقول) وفي البخاري في كتاب الوصايا ما نصه و يذكر أن شريحاً وعمر بن عبد العزيز وطاوساً وعطاء بن أذينة أجازوا اقترار المريض بدين اه قلل مراد الشارح بأن ترعرضي هو عمر بن عبد العزيز (قوله ولو يعين فكذلك) قال العلامة الرملي في حاشيته على المنع قوله اقتراره بدين ليس استر زاعن العين لان اقتراره به صحيح قال في مجمع الفتاوى إذا أقر المريض لاجني بجميع ماله صح ولو أقر لغير الوارث بالدين صح ولو أطاع بجميع ماله وبه أخذ وفهم المريض الذي ليس عليه دين إذا أقر بجميع ماله صح اقتراره ولا يتوقف على إجازة الورثة ولو كان عليه لكان لا ينفذ الا بقدر الثالث عند عدم الإجازة وقد ذكر الزيلعي لو كان عليه دين لا يصح اقتراره بدين ولا يعين في بدله لا تخفى حق غريماء الصحة والمرض بأسبابه بلومة اه (قوله الا اذا علم تلگه) أي بناءً عليه له في زمن مرضه (قوله ويقتد

يعني مرض الموت وسبدي
مرضى طلاق المريض
وسبدي في الوصايا (اقتراره
بدين لاجني نافذ من كل
ماله) بأن ترعرضي الله
فكذلك الا اذا علم تلگه
له في مرضه فيقتد

بالتث أي فيكون إقراره ثلثا وتلكه والتعليق في المرض وصيته هو معنى ما أفاده الجوى أن إقراره بالعين
 للإجني صحيح إن كان إقراره حكاية وإن كان يلقى الإبتداء يصح من التث كفي فصول العمادى وقد سئل
 العلامة المقدسى عن المراد بالحكاية والابتداء فأجاب بالمراد بالابتداء ما يكون صورته صورة إقرار وهو في
 الحقيقة ابتداء تعليق بان يعلم بوجه من الوجوه أن ذلك الذي أقربه ملك له وانما قصد استخراج حجة في صورة
 الإقرار حتى لا يكون في ذلك منع ظاهر على المقر كما يقع أن الإنسان يريد أن يتصدق على فقير ولكنه يعرض
 عنه بين الناس وإذا خلا به تصدق عليه كي لا يحسد على ذلك من الورثة فيحصل منهم ما يضاف إلى الجلبه بوجه ثان
 الحكاية فهي على حقيقة الإقرار اهـ وقول المقدسى بان يعلم الخ يبيد إطلاقه أن التقيد من المؤلف بقوله
 في مرضه اتفاقا ما قال إذا أقر الرجل في مرضه يدين لنفسه يورث فانه يجوز أن أحاط بذلك بعلمه وإن أقر
 الورث فهو باطل الآن تصدق الورثة اهـ وهكذا في عامة المعتمدة المعتبرة من مختصرات الجامع الكبير وغيرها
 لكن في الفصول العمادية إن إقرار المريض بالورث لا يجوز حكاية ولا ابتداء وإقراره للإجني يجوز حكاية
 من جميع المال وابتداءه من ثلث المال اهـ قلت وهو مخالف لما أطلقه المشايخ فيمنعنا إلى التوثيق وينبغي
 أن يوفق بينهما بأن يقال المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة إقرار وهو في الحقيقة ابتداء تعليق بأن يعلم
 بوجه من الوجوه أن ذلك الذي أقربه ملك له وانما قصد استخراج حجة في صورة الإقرار حتى لا يكون في ذلك اظهار
 على المقر له ولا يقع لبعض أن يتصدق على فقير الخ وأما الحكاية فهو على حقيقة الإقرار وهذا الفرق أجاب
 العلامة المقدسى ونقله عن السيد الجوى كفاية الزملى في حاشية جامع الفصولين (أقول) وبما يشهد صحة
 ما ذكرته من الفرق ما صرح به صاحب القنية أقر الصحيح بعدم يديه فلا تنع ما لا الأب والأن مريض
 فانه يعتبر خروج العـ سد من ثلث المال إن إقراره تردد بين أن عوت الأس أو لأب أو لأب أو لأب أو لأب
 دصار كالأقرار بالابتداء في المرض قال أستاذنا بهذا كالتصميم أن المريض إذا أقر بعين يديه للإجني فانما
 يصح إقراره من جميع المال إذ لم يكن عليه إياه في حال مرضه ولو ما حتى أمكن جعل إقراره اظهارا أي لحق
 المقر له بالتام كما ما إذا علم تلكه في حال مرضه فإقراره به لا يصح إلا من ثلث المال قال رحمه الله تعالى وانه حسن
 من حيث المعنى اهـ قلت وانما قيد منه بكونه من حيث المعنى لانه من حيث الرواية مخالف لما أطلقوه
 في مختصرات الجامع الكبير فكان إقرار المريض بعينه وإقراره بغيره من جهة طاعة أو أحاط بعلمه والله سبحانه أعلم
 معين الحق وتقدم شيخنا بخلافه على ما قال بعد كلام طويل فالذي يخرج من المتن والشروح أن إقرار
 المريض لأجني صحيح وإن أحاط بجميع ماله وشمل الدين والعين والمتون لا تخفى عايبا إلا على ظاهر الرواية
 وفي البحر من باب قضاء الفوائت حتى اختلف الترجيح رج إطلاق ما في المتن اهـ وقد علمت أن الشارح عن المصنف
 مخالف لما أطلقوا وان حسمه من حيث المعنى لا الرواية اهـ فقد علمت أن ما نقله الشارح عن المصنف
 لم يرثه المصنف (أقول) حاصل هذا الكلام أن إقرار المريض لأجني صحيح وإن أحاط بكل ماله لكنه
 مشروط بما إذا لم يعلم أنه ابتداء تعليق في المرض كما إذا علم أن ما أقربه انما قصد به إتمامه في مرضه كما إذا أقر
 في مرض موته بسبب لأجني لم يعلم تلكه في مرضه ولم يكن عليه من جهة الصحة فان إقراره بانه ملك فلا يجني
 دليل على أنه ابتداء تعليق كما يقع كثيرا في زمانه من أن المريض يقر بالنسب لغيره أصرا للورثة فاذا علم ذلك
 بتقدير ثلث ماله وهو معنى قول الفصول العمادية وابتداء من ثلث ماله لكن أنت حبير أن المعتمد أن الإقرار
 اخبار لا تعليق وأن المقر له بشئ الذي يدفعه المقر برضا لا يحل له أخذه بديانة إلا إذا كان قد ملك ذلك بخو
 بيع أو هبة وإن كان يحكمه بانه ملكه بناء على ظاهر الامر وإن المقر صادق في إقراره فعلى هذا إذا علمنا أن
 هذا المقر كاذب في إقراره وأنه قد به ابتداء تعليق فبالنظر إلى الدبنة لا يملك المقر له شأنا وما بالنظر إلى القضاء
 في ظاهر الشرع يحكمه بالكل فلا وجه لتخصيصنا من الثالث لأننا حيث صدقناه في إقراره في ظاهر الشرع
 لزم بهاد من كل ماله وإن أحاط به فاذا أطلق أحصل المتون والشروح نفاذ الإقرار للإجني من كل

المال فليس فيما ذكره في القنية شيء من الحسن لامن حيث المأخوذ ولا من حيث الرواية ولا يكون فيه تأييد لما ذكره من الفرق الآن بحسب الاقرار المزبور وعلى الهيئة وهي في المرض وصلة لكنه بشرط فيها التسليم والاصل انه متى أضاف المقر به الى ملكه فعلى هذا فيمكن جعل ما ذكره على الوصية حيث كان المقر في ذكر الوصية فلا يشترط التسليم والاجل على الهيئة بشرط التسليم كما علمت وهذا كله ايضا حيث أضاف ما أقر به الى نفسه كقوله دارى أو عدى ولان بخلاف قوله هذه الدار أو العبد لفلان ولم يكن معلوما لسان يانه ملك المقر فانه حيث لا يمكن جعله على التملك بطريق الهيئة أو الوصية لانه يكون مجرد اقرار وهو اختيار لا تأييد كما في المتن والشروح وما نقل عن القنية محمول على أنه انشاء تملك ابتداء وإذا قيد بنفاذ يكون من الثلث الا أن يقال ان اقرار هذا الابن كان اختيارا في حال صحته لكنه لما دخل العبد في ملكه وهو مريض ولم يزم تسليمه الى المقر له في تلك الحالة اعتبر تبرعا في المرض فتقيد بالثلث وما نقل عن العمادية فالمراد به الاقرار بالذراع عن العين يعني أنه اذا أقر المريض له أو رآه من دين له عليه لا يصح حكاية بأن يسد الذراع الى حال الصحة ولا ابتداء بأن يقصد دبراه الا أن وأما الاجنبى اذا احتكى أنه أو أقر الى الصحة يجوز من كل المال واذا ابتداء أبراه الا أن لا على سبيل الحكاية فمن الثلث لانه تبرع وما نقل عن جامع الفصولين من أنه لم يجز فصرح في المحورة بانه أم من كل المال وانما يجوز من الثلث وعليه فلا فرق في اقراره ببراءه الاجنبى من كونه حكاية ابتداء حيث ينفذ من الثلث بخلاف الاقرار بقبض الدين منه فانه من الكل كما مر اهـ لمخاضن التفتيح لسببى الوالد رحمه الله تعالى (أقول) لكن في قوله في صدر العبادتوان أقر لوارث فهو باطل فيه نظرا لانه لا باطل لانه لا ينفذ الاجازة فيعتين أن يقال انه موقوف لا باطل تأمل وفي اللجنة من المادة ١٦٠١ الاقرار لاجنبى صحيح من جميع المال في مرض الموت لا يمكن عليه دين الصحة ولم يعلم أن المقر ملكه بسبب مائة أوارث أو شرع من مائة مائة أو ما زاد على ذلك من الرضا كان ملكه بسبب محاذ كرك وكن قريب مائة حتى تملكه يكون من الثلث سواء جعل على الوصية ان كان في هذا كرامة الوصية والأفعلى الهيئة اذا كان معلوما ذلك عند كبر من الناس (قوله في معنيته) وهو معنى الخفى له وصف (قوله وأخوالاثة عنه) لان قضاء الدين من الخواجا الاصلية لان فيه تفرغ ذمته ورفع الحائل بينهما بين اللجنة كما قدمنا في حق الورثة (قوله ودين الصحة مطلقا) سواء علم بسبب معروف أو باقراره وسواء كان لوارث أم لا يعني أم يدين ط وقوله ودين مبتدأ أحبه جعله تقدم ويصحبوه الاولى قول الشارح في الغرائض ويقدم دين الصحة على دين المرض ان جهل سببه والا فسيان (قوله وما لزمه في مرضه بسبب معروف) وانما ساوى ما قبله لانه لما سلم سببه ماتت الشهادة عن الاقرار مخ قال في المبسوط اذا استقرض مالا في مرضه وعين الشهود دفع المقرض المال الى المستقرض أو اشترى شيئا بألف درهم وعين الشهود قبض المبيع أو زوجه امرأته فمهر مثلها أو استأجر شيئا بمائة الشهود فان هذه الدون تكون مساوية لكون الصحة وذلك لانها وجبت بسبب معلومة لا مردلها ولانه بالمرض والشهادة لم يقوت على غرماء الصحة تنبأ لانه يزيد في التركة مقدار الدين الذى تعلق بها ومتى لم يتعرض لحقوقه بالابطال نفذ مطلقا اهـ جلي وفي التعليل الثانى نظرا لاحتمال استهلاك ما اقترضه أو ما اشتراه ط (قوله أو بمائة فانه قاص) هذا بناء على أن القاضى يقضى بعلمه وهو مرجوح كمر مرارا (قوله قدم على ما أثر به في مرض مونه) حتى لو أقر من علمه دين في صحته في مرضه لاجنبى يدين أو عين مضونة أو أمانة بأن تلك مضاربة أو ودعة أو غصب يقدم دين الصحة ولا يصح اقراره في حق غرماء الصحة فان فضل شيء من التركة يصرف الى غرماء المرض اتقانى وانما تقدم عليه لان المرض مجموع عن الاقرار بالدين مالم يفرغ من دين الصحة فالدين الثابت باقرار المحجور لا يبرأ من الدين الثابت بالبحر كعبد ما ذن أقر يدين به بحجته فالنفي لا يبرأ من الاول جوى وفيه لو لم يأت حق غرماء الصحة تعلق بحال المريض مرض الموت في أول مرضه لانه يخرج من قضائه من مال آخر لا قراره مصادف حق غرماء الصحة فكان محجورا عليه ومدفوعا به (قوله ولو المقر به ودعة) أى لم

في عبته طعنا (وأخ
الارت عنه ودين الصحة)
مطلقا (والمراد في مرضه
بسبب معروف) ببينة أو
بما ينسب قاض (قدم على
ما أثر به في مرض مونه)
ولو المقر به (ودعة)

يتحقق ملكه لها في مرضه ولا كانت وصية **(قوله)** وعند الشافعي الكل سواء لانه اقرار لا ثمرة فيه لانه صادر
 عن عتد المنة قابلة للمقوق في الحال ولان المريض يجوز عن الاقرار بالدين ما لم يفرغ من دين الصحة
 فالدين الثابت باقرار المحجور لا يراحم الدين الثابت بالبحر كبد ما دون اقرار بالدين بعد اقرار الثاني لا يراحم
 الاول دور والحاصل ان الدين الثابت قبل اقرار لا يراحمه الثالث بعده ولكن ما لو علم منه سبب اقراره يلحق
 بالثالث قبل اقراره فيخرجونها الثالث بمجرد اقراره الدين الثالث بالسبب نوعان فوع لو قبض صاحبه من
 المريض ذلك لا يشاركه فيه صاحب دين الصحة كالقرض والمبيع فيه نوعان يشارك فيه معه امر قبضه المروءة
 وأجرة قبضه الاثر كفي غاية البيان وأجرة مسكنه وما كانه وملبساً، ومن أدوية وأجر طبيب من النوع
 الاول لو قبضت لا يشاركها الغرماء والمهر من النوع الثاني ولم يعد من التبرعات لان النكاح من الحوائج
 الاصلية كالمهر وبأن **(قوله)** كنكاح مشاهد أي الشهود وانما جعل النكاح من جملة ما يجب تقديره لانه
 من الحوائج الاصلية كالمهر وان كانت رابعة لشيع فان لان النكاح في أصل الوضع من مصالح المعيشة والا اصل
 الوضع لا لالحال لان الحال عملاً لا توقف عليها كافي النسخ **(قوله)** أما لز ياد فباطلة أي تمام تحريم الورثة لانها
 وصية لزوجته الورثة فاقدم **(قوله)** ويسمع مشاهد انما يكون مشاهد بالباينة على ما تقدم **(قوله)** والمريض
 بخلاف الصحيح كفي حبس العاينة **(قوله)** ليس له أي المريض ومعه أنه أن تخصص المصمح صحيح كفي حجر
 النهاية شرح الملتقى **(قوله)** دين بعض الغرماء ولو غرماء من المتعلق حق كل الغرماء على يده والتشديد
 بالمريض بقوله أن المرفوع المحجور لا يمنع من ذلك قال في الدرر لم يحرمه من غير قضاءه ينمو هذا ظاهر في
 أنه لو أدها شاركه الغرماء الآخر بخلاف قوله وليس له الخ فانه يستعمل ويدل على ذلك قول الشارع ولا سلم
 لهما **(قوله)** ولا سلم بفتح اللام الخفيفة من السلامة **(قوله)** لهما بل يشاركهما ما غرماء الصحة لا ما حصل له
 من النكاح وسكنى الدار لا يصلح لتعلق حقهم ببعض التركة فكان تخصيصهم بإطلاق القرض الغرماء بخلاف
 ما بعده من المسائل لانه حصل في يده من متعلقه وحق الغرماء متعلق بمعنى التركة لا بالصوره فاذا حصل مثله
 لا يعد تعلقاً بما كفى الكفاية وهذا في الاجرة المستوفية المنفعة أما اذا كانت الاجرة بشرط التعجيل وامتنع
 من تسليم العين المؤجرة حتى يقبض الاجرة فهي كمثلثة عن المبيع الآتية التي امتنع من تسليمه حتى يقبض
 عنه **(قوله)** الا في ما ثبت الخ وذلك لان المريض انما يمنع من قضاء دين بعض الغرماء ما فيهم من اسقاط حق
 الباقي فاذا حصل للغرماء من ما قضى ولم يسقط من حقهم من جاز القضاء ولان حق الغرماء في معنى التركة
 لا في عينها كما مر فاذا اشترى عبداً وأوفى عنه من التركة فعلى التركة حاصل لهم لم يسقط منه شيء فجاز ما فعله
 ط **(قوله)** ويمنع القبة والزينة تبرع فهي وصية **(قوله)** أي ثبتت كل منهما أي من القرض والشراء
(قوله) بخلاف إعطاء المهر ونحوه أي كإعطاء أجرة عبده كره ما يعيد الحكم فيه او فمما ذكره المصنف
 بعد قال في خزانة المفتين المريض اذا تزوج امرأته أو أعطاه مهرها بقرضه ما اذا توفى ويكون بين الغرماء
 بالخصص والمرفوع واحدة منهم بخلاف عن المبيع فان الثمن يسلم للدافع أي للبائع الذي دفع الساعة أما اذا لم
 يدفعها مانع من حبسها حتى يقبض الثمن على كل حال ولكن ينظر الفرق بين المهر وبدل الاجرة وبين ثمن المبيع
 والقرض والفرق أن المهر تبرع عن وجهه واصله عوض من وجهه فاعتبار ما به من المعاوضة تشارك الغرماء
 او باعتبار ما به من الصلة والتبرع يسترد ما أخذته في المرض والاجرة بعد اداء فاما المعقودين في ذمة المستأجر
 فساوت بقية الدين اما قضاء المستقرض في مرضه لا يسترددهما للخرج لان القرض اداعلم عدم وفائه في
 المرض ينتج عن اقراره وكذا البائع فيلحق المريض بالخرج وما جعل عليكم في الدين من حرج **(قوله)** وما اذا
 لم يرد أي بخلاف ما اذا لم يرد بدل ما استقرض أو عن ما اشترى في المرض **(قوله)** فان البائع أي والمقرض
(قوله) أسوة انض المهر وتكره ما توفى في البيع **(قوله)** في الثمن الاولى أن يقول في التركة **(قوله)**
 كان أولى فباعتقود في معنى من شمله فان زاد وفي التركة كان نقص خاص بنقصه كالايجبي **(قوله)** واذا

وعند الشافعي الكل سواء
 (والسبب المعروف ما ليس
 بتبرع) كنكاح مشاهد
 أن يهر المثل أما الزيادة
 فباطلة وان جاز النكاح
 عناية (ويسمع مشاهد
 واتلاف كذلك) أي مشاهد
 (و) المريض (ليس له أن
 يقضى دين بعض الغرماء
 دون بعض ولو) كان ذلك
 إعطاء مهر وإعطاء أجرة
 فلا يسلم لهما (الا في
 مسكتين) إذا قضى ما
 استقرض في مرضه أو نقد
 ثمن ما اشترى فيه لو يمثل
 العجبة كافي البرهان وقد
 علم ذلك أي ثبتت كل منهما
 (بالبرهان) لا بأقراره للتمتعة
 (بمخلاف) إعطاء المهر
 ونحوه (ما إذا لم يرد حتى مات
 فان البائع أسوة للغرماء
 في الثمن) إذا لم تكن
 العين المبيعة (في يده) أي
 يد البائع فان كان
 أولى (واذا)

لامهرى عليه أله يكنى في له سمر (قوله على الصبح) مقابلة ما في المص من البرازية معزى بالحبيل الحصاص
 قالت فيه ليس على زوجها أوقال فيه لم يكن على فلان شئ يبرأ عندنا فلا يشافي اه (قوله لظهوره
 عليه غالباً) لى المراد ما عورف تأييده غالباً تأمل (قوله بخلاف) راجع الى قوله فلا يصح (قوله فانه يصح
 ولا تصح دعوى زوجها) اهلى أن صاحب الاشياء استعاضة هذه المسئلة من مسئلة الاقرار بالصدور بالنفى
 وقال ان هذا الاقرار ينهى البتة عزلة قولها لاسق في فيه فصع ويس من قبيل الاقرار بالعين والوارث
 لانه فية ذاقال هذا الفلان فلي تأمل وراجع المنقول اه وأقره على ذلك المصنف في مضمحه حيث قال وفى
 التاخر خاتمة من باب اقرار المريض معزى بالحبيل العيون ادعى على رجل مالا أو ثبته وأمره بالتجوز فإنه ان كان
 عليه دين وكذا الوأمر لوارث لا يجوز وسواء كن عليه دين أو لا ولأنه قال لم يكن على هذا المطالب شئ ثم مات
 بأقراره فى القضاء اه وفى البرازية معزى بالحبيل الحصاص قالت فيه ليس على زوجها مهر وقال فيه لم
 يكن على فلان شئ يبرأ عندنا فلا يشافي اه وفيها قبله وأمره بالوارث لا يجوز به قال فيه لم يكن له عليه
 شئ ليس لورثته أن يدعوا به شيأ فى القضاء وفى الديانة لا يجوز هذا الاقرار وفى الجامع أثر الابن منه انه ليس
 له على والده شئ من تركه أمه صح بخلاف ما لو أبرأه أو وهب له وكذا الوأقر بفض ماله منه اه وهذا علم صحة
 ما أفتى به مولانا صاحب البحر فبما لو أقرت بنت فى مرض موت بآبائها انتمتة الغلابة تلك آبيها للاحق لها
 فيها به يصح ولا تصح دعوى زوجها ما سندا الى ما ذكرناه وقد سألنا فى ذلك شيخنا أمين الدين بن عبد
 العال المصرى وأفتى بعدم الصحة ثم دنا الى علمنا فى المعتبرات من أن الاقرار بالوارث لا يصح وكثير من
 القول الصحة يشهد به هذه أى اقمنا صاحب البحر وليس هذا من قبيل الاقرار بالوارث كما لا يخفى قال
 ولا ناصاحب البحر ولا ينافيه ما فى البرازية معزى بالذخيرة لقوله فيه لامهرى عليه ولا شئ على له أول لم يكن
 عليه مهر قبل يصح قبل لا يصح والاصح أنه لا يصح اه لان ما فى خصوص المهر لظهوره عليه غالباً وكما منا
 فى غير المهر ولا ينافيه أيضاً ما ذكره فى البرازية أيضاً بعد ادعى عليه مالا ودون ما ودون بعضه فاصح المطلب على
 شئ يسيراً وأقر الطالب فى العلانية أنه لم يكن له على المدعى عليه شئ وكان ذلك فى مرض المدعى ثم مات
 ليس لورثته أن يدعوا على المدعى عليه شئ وان رهو على أنه كان لو رثنا عليه أموال لكنه قد سمد فى
 الاقرار حرامنا لا تصح وان كان المدعى عليه وارث المدعى وحى ما ذكرنا فغيره بقية الورثة على أن أبا مقصد
 حرامنا ثم سدا الاقرار وكان عليه أموال تصح اه لكونه متمم ما فى الدعوى عليه والصلح معه على سبيل
 والسلام عند عدم قرينة على التهمة والله تعالى أعلم اه ما ذكره فى المص وأقره على ذلك الشارح كثرى
 قال بحسبه الفاضل الخير الرملى قوله وهذا علم صحة ما أفتى به مولانا صاحب البحر الخ (أقول) لاشاهده على
 ذلك مما تقدم وحيث كانت الامم متفقة على البتة المقر لا يصح اقرارها بآبيها بل عليه ما صرح به الزيلعي
 وغيره من أنه لو أقر بعض فى يد لا تحل لا يصح فى حق غيره ماء الصحة وأذا لم يصح فى حق غيره ماء الصحة لا يصح فى حق
 بقية الورثة لا يشهدوا كهم فى الحكم لشمول لعله وهى التهمة لهما وما قدمه من قوله بخلاف اقراره بان هذا
 العبد لفلان فانه كالمدين إذا كان كالمدين فكيف يصح الاقرار به للوارث أما عدم شهادته ما تقدم له فبانه أن
 قوله ليس على فلان أول لم يكن له عليه دين مما سبق لما هو الاصل من خلو ذمته عن دينه فلم يكن من باب الاقرار
 له هذا كما تراه بعين يدي بدينهم الزيد فاشتت التهمة والله ليس له على والده شئ من تركه أمه وليس على
 زوجها مهر على القول المرجوح وقد علمت أن الاصح أنه لا يصح بخلاف الامتعة التى يسد المقر والله اقرارها
 بالوارث لاشأن لان أقصى ما استدله على الملك انه فقد أقرت بما هو ملكها طاهر الوارثها فى بصح وأفتى
 بتخفى التهمة وموله وكثير من القول الصحة تشهد بصحة هذا وليس هذا من باب الاقرار بالوارث غير صحيح لا مالم
 يحصى القول بالصحة ولا الضميمة ما شهد به موبداً لنقول مصرحة بان الاقرار بالعين التى يدا المقر
 كالأقرار بالدين ولم يدهم عدله فقام اه وتقول صاحب البحر ولا ينافيه الخ (أقول) بل يفهم من عدم التهمة

على الصبح برزاية أى
 لظهوره عليه غالباً بخلاف
 اقرار البنت فى مرضها بان
 الشئ الفلاف ملك أى أو
 أى للاحق له فيه وأنه كان
 هندى عارية فانه يصح ولا
 تصح دعوى زوجها فيه

بالأول وذلك لأنه إذا لم يصح فيما فيه الأصل برائة الشبهة فكيف يصح فيما فيه الملك مشاهد ظاهره باليد نعم لو كانت في الامتعة يد الاب هي المشاهد لا يد البنت فلا كلام في الصحة فالحق ما أفق به ابن عبد العال ويدل أيضا لصحة ما قلنا في شرح القدوري المسمى بجمع الرواية من قوله قال في حاشية الهداية قوله وأقر المربض لوارثه لا يصح الآن بدقه بقية الورثة هذا أشاره إلى أن أقرار المربض لوارثه إذا كان هناك وارث أخ غير الماتر له لا يصح لانه لم يلق بقية الورثة فإذا لم يكن له وارث غير المقر له صح أقراره دل عليه ما ذكر في الديان إذا مات الماتر كثر زوجا وصديقين لا مال له غيرهما فأقرت أن هذا العبد بعينه وديعه من زوجها عندها ثم ماتت فذلك جائز ويكون العبد للزوج بالأقرار ولو ديعه والعبد الاستحسان لصحة الزوج وتصفه لبيت المال اه فهذا صريح في أنه إذا كان هناك وارث غير الزوج وغير بيت المال لا يصح أقرارها بالعبد للزوج وأي فرق بين قول البنت هذه الامتعة التي بيدي أو في بيتي ملك أبي لآحق في مهرها بين قول الزوجة هذا العبد ملك زوجي فإن كان زيادة لآحق في مهرها هذا في حقها المشاهد باليد ظاهره إعادته إلى الاب وبه لا يخرح عن كونه أقرارا للوارث بعين في يده فتأمل اه ما ذكره الشيخ خير الدين الرمي رحمه الله تعالى والمحب من الشارح مع قول شيخنا خير الدين الرمي في حاشيته على الاشياء أيضا أن كل ما أفق به من الشواهد لا يشهد له مع تصريحهم بأن أقرار المربض بعين في يده لوارثه لا يصح ولا يشك أن الامتعة التي بيد البنت وملكها فيها ظاهر باليد إذا قالت هي ملك أبي لآحق في مهرها أقرارا بالعبد لوارثه بخلاف قوله لم يكن في يده شيء أو لآحق في عليه أو ليس في يده شيء ونحوه من صور التي أتت في الثاني فيه بالأصل فكيف يستدل به على مدعاه ويجعله مصرحاً به ثم قال وقد خالف في ذلك علماء عصره وعصر أئمتنا بعدم الصحة ومنهم والشيخنا الشيخ أمين الدين بن عبد العال وهذا البحث والفهر برأيت شيخنا شيخنا شيخ الاسلام الشيخ علي المقدسي رد على المؤلف أي صاحب الاشياء كلامه وكذلك الشيخ محمد العربي على هامش نسخة الاشياء والظاهر فقط ظهر الحق وانقص والله الحمد والمنة اه كلام خير الدين الرمي أيضا وتبعه السيد الجوي في حاشية الاشياء وكذلك ودعليه العلامة جوي زاده كلاً يتمه ولا عنه في هامش نسختي الاشياء ودعليه أيضا العلامة البيهري وقال به تركام ودعليه فلا يصح الاستدلال بالخط ولا نقاض بما أفق به من صحة الأقرار للوارث بالعروض في مرض الموت الواقع في زمانه لان الخاص والعام يعلمون أن المقر ما لا يجتمع ما حوته داره لآحق فبسه لمقر له بوجهه من الوجوه وانما قصد حرمان باقي الورثة فأى تهمة بهذه التهمة يا الله اه وكذا رد عليه الشيخ اسمعيل الخائف مفتي دمشق الشام سابقاً حيث سئل فحين أقر في مرضه أن لآحق له في الامتعة المعاملة مع بنته وملكها فيها ظاهر فأجاب بأن الأقرار باطل على ما اعتمد المحققون ولوم صدر بالني خلافاً للاشياء وقد أنكره عليه اه وكذا رد عليه شيخنا السامحاني وغيره * والخاص كلاً يتمه نقول ان العلامة جوي زاده أن الامتعة ما كانت في يد البنت فهو أقرارا بالعبد للوارث بلا شك وان لم تكن في يدها فهو صحيح وبه يشعر كلام خير الدين المتقدم وصرح به أيضاً في حاشيته على المنع وأطال في الرد على الاشياء كما علمت فان قلت قد ذكرنا شارح فيما يأتي عن الاشياء أن أقراره للوارث موقوف الا في ثلاث منها أقراره بالامان كلها والح و قول البنت هذا الشيء لا في أقراره بالامانة فيصح وان كان في يدهها قلت المراد يصح أقرارها بقبض الامانة التي له عند واره لا صاحب الاشياء كمر من تلخيص الجامع أن الأقرار للوارث موقوف الا في ثلاث لو أقر بالتلاف وديعه بالمعروفة أو أقر بقبض ما كان عنده وديعه أو بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مدونه ثم قال في الاشياء وبني أن يلحق بالثانية أقراره بالامانة كلها ولوال السرقة أو العارية والمعنى في السك أن ليس فيه اشار البض اه يعني أن ألد يعنى قوله أو أقر بقبض ما كان عنده وديعه غير قابل بنبني أن يلحق به الامانات كلها فيكون أقراره بقبضها كإقراره بقبض الوديعه ونريد هذا البحث مقدمه من فور العين من قوله مرض عليه من محيماً فأقر بقبض وديعه أو عارية أو مضاربة كانت له عند واره صح أقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة إلى المورثة المربض وكذب

مطلب الاقرار للوارث
موقوف الا في ثلاث

المورث يقبل قول الوارث **اه** فقد تبين لك أنه ليس المراد اقراره بأمانة عنده ولو أنه بل المراد ما قلناه انفسه
 لذلك فافترأ بسنن خطي في ذلك ثم أن القول صريحه بأن اقراره لو أنه بعين غير صحيح كما شرط أن ما ذكره
 في الاشياء من استثناء المسئلة **ا** فثلاثة الظاهر أنه يستغنى عنه بالثانية لأن المريض إذا كان له دين على أجنبي
 فوكل المريض وارثه بقبض الدين المذكور فقبضه صار ذلك الدين أمانة في يد الوارث فإذا أقر بقبضه منه
 فقد أقر به بقبض ما كان له أمانة عنده لأن المال في يد الوكيل أمانة تأمل وقد ذكر في جامع الأصول صورة
 المسئلة الأولى من المسائل الثلاث فقال صورته أن أربابهم في مرض الوباء أصحبه عند الشهود
 فلما حضر الموت أقر بأهله كما صدقوا لو سكت ومات ولا يدري ما صنع كانت في ماله فإذا أقر بإتلافه فأولى **اه**
 وقوله عند الشهود قد به لتسكون الويد معروفة بغير اقراره ولهذا أفيد في الاشياء بقوله المعروف قد يدل على
 أنه لو أقر بأهله ولا يتعلم ولا يباع لا يقبل قوله وبه تعلم ما في عبارة المصنف والشراح من
 الحلال حيث قال يختلف اقراره له أي لو أنه يود بعمه مستهلكاً في حائز وصورته أن يقول كانت عندي وديعة
 لهذا الوارث فاستهلكها جوهرة **اه** فإنه كان عليه أن يقول يختلف اقراره له باستهلاك وديعة معروفة
 فإنه جائز ما عنت ذلك **(قوله كما يسهل في الاشياء الخ)** أقول وقد خالفه علماء عصره وأفتوا بعدم الصحة كما عرفت
 وقد كتب العلامة الخوئي في حاشيته الاشياء في الرد على عبارته فقال كل ما أتته المصنف أي صاحب الاشياء
 لا يشمله مع نصريحهم بأن اقراره بعين في يده لو أنه لا يصح ولا شئ أن الامتعة التي يسهل البت ملكها فيها
 طاهر باليد فإذا ماتت هي لك أي لا حق لي فيها فيكون اقراره بالعين الوارث يختلف قوله لم يكن لي عليه شئ
 أو لا حق لي عليه أو ليس لي عليه شئ ونحوه من صور التي ليس لها في يده بالأصل فكيف يستدل به على
 مدعي بوجوبه صريحاً وهو ذكر الشيخ صالح في حاشيته على الاشياء متعباً بالصالح في هذه المسئلة ما به أقول
 ما ذكره المصنف هنا لا يفرج عن كونه اقراراً للوارث بالعين وهو غير صحيح به أفتى شيخ الاسلام أمين الدين
 ولبس هذا إذا اختلفت صور التي التذكرة كما ههنا بدلاً وقال أشوا المؤلف الشيخ غير من نعيم لا يخفى ما في
 اقراره من التهمة خصوصاً إذا كان بينه وبين زوجته خصومة كزوجته عليه أو قال البصري الصور أن
 ذلك اقرار للوارث بالعين صيغة النفي ولا نزاع في عدم صحة ذلك للوارث في مرض الموت وما استدل به المصنف
 مفروض في اقراره بصيغة النفي في دين لافيه من الدين وصف قائم بالثمة وإنما يصير ما لا باعتبار قبضه **اه**
 وقول المصنف وليس هذا من قبيل الاقرار للوارث به نظار **(قوله أوبع أجنبي)** قال نور الدين أقر لو أنه
 ولا جني دين. شتره بطل اقراره عندهما تصادفاً في الشراكة أو تشاركاً وقال مجدلاً جني بمصته لو أنكر
 الأجنبي الشراكة فبالعكس لم يذكرة مجدو يجوز أن يقال أنه على الاختلاف والصحيح أنه لا يجوز على قول مجدداً
 هو ولو ما **اه** له ما من الاقرار بالخبار ولا يصح أن ينفذ على خلاف الوجه الذي أقر به فإذا أقر مشتركا
 لا يمكن أن ينفذ غير مشترك وفي أحكام الساطي لو أقر لأثنين بألف فرد أحدهما وقبل الآخر نصف
(قوله يمين) قيس على الدين المذكور في الحديث ومثال العين أن يقول المريض بأن هذه العين وديعة
 واري أو عاريته أو غصبها أو رهنتها منه **(قوله بطل)** أي على تقدير عدم الإجازة أو الإهموم وقوف **اه** منع
 لسبب لو طلب تسليمه ثم مات لا يراد احتمال صحة الاقرار بالتحقق صحة المريض **اه** سوى عن الزم
(قوله ولنا حديث لا وصية للوارث ولا اقراره بدين) رواه الدارقطني لكن في المبسوط أن الزيادة شاذة
 ولذلك تركه في الدرر والمهور ولا وصية للوارث ولا لالة في الوصية على نفي الاقراره بالباطل بقى الأول لأن
 بالوصية إنما يذهب ثلث المال والاقرار يذهب كاملها بإبطال الاقرار بالباطل بقى الأول كمال المنع فظهر
 أن ما قاله المدعي عدم جواز الاقرار والدليل دال على عدم جواز الوصية فالصواب ما أتته به صاحب الهداية
 ساه ما عنته أن الدليل لم ينص على عبارة النص كما صرح به في الأصول **(قوله الآن يصدق بقة الوارث)** أي
 بدينه ولا عبرة بآثارهم قبله كفي خرافة المختبر وإن أشار صاحب الهداية لضده وأجاب به ابنه فتمام الدين

كجسمه في الاشياء قائلا
 فاقتم هذا الشعر برقائه من
 هـ سر دات مجلى (وان أقر
 المريض لو أنه) يفرده
 أوبع أجنبي بعين أو دين
 (بطل) خلافاً لما في رضى
 الله تعالى عنه ولنا حديث
 لا وصية للوارث ولا اقراره
 بدين (الآن يصدق بقة
 الوارث)

وحافده عماد الدين ذكره القهستاني شرح المثلثي وفي النعمية اذا صدق الورثة اقرار المريض لوارثته في حياته لا يحتاج لتصديقهم بعد وفاته ومنه ان حاشية تمسكين قال فلم يجعل الاجازة كالصدق ولعله لانهم اقرروا اه قال العلامة ابو السعود في حاشية تمسكين وكذلك كان له دين على وارثه فاقر بقبضه لايصح الا ان يصدقته البقية زياني فاذا صدقوه في حياة المقر فلا حاجة الى التصديق بعد الموت بخلاف الوصية بخلاف ذلك على الثالث حيث لا تنفذ الاجازة الورثة بعد موت الموصي جوى اه (أقول) ينبغي أن يكون على هذا المنوال رضا المقر ما قبل موته ندم (وأقول) وكذلك يصدق بطلان الورثة على اجازتهم كما قدمه في باب الفضولي وأشارني الخزانة الى أنهم لو قالوا اقراره في حياته فلهزم الرجوع أي فلا مخالفة لان التصديق كصرح الاقرار بخلاف الاجازة (قوله فلولم يكن وارث آخر) أي ذو فرض أو تصيب أو رحم محرم (قوله أو أوصى لزوجته) يعني ولم يكن له وارث آخر وكذلك عكسه كما في الشرع لبلابة وفي بعض النسخ وأوصى بدون ألف وهي الاولى لأنه تصور لو وصيت لوارث الذي ليس له وارث غيره وذلك لا تصور بغير أحد الزوجين لمخالفة من أن غيره مما يرث فرضا وودا (قوله صحت الوصية) ولو كان معها بيت المال لانه غير وارث بل يوضع فيه المال على أنه مال شائع لا يطرق الا الوث فلا يراه صحت الوصية والاقرار والاحكام كما فاده الخبر الرمي في فتاواه آخر الوصايا قال فيها وحيث لا وارث نفذت بحساباتها مع زوجها الا لا توقف ولو أوصت بكل مالها فغذت وصيته لكان قد يقال ان ما ذكره الشارح انه لا يوافق مسألة المصنف لانه وضعها الاقرار لا بما لحظ ان هذا الاقرار يكون وصية بدليل قوله الا ان يصدق الورثة فانه يصح الاقرار ان لم يكن وارث آخر والحاصل أن المثلث في حد ذاتها صحيحة الا أنهم لا يوافق مسألة المصنف فلماذا كررنا تأمل (قوله وأما غيره) أي غير الزوجين ولو كان ذارحم شرع بلابة (قوله فرضا وودا) المناسب زيادة أو نقصان ط (قوله فلا يحتاج لوصية شرع بلابة) والحاصل ان اقرار المريض لوارثه لا يصح اذا كان هالك وارث آخر غير المقر له لا لعدم الحلية بل خلق الورثة فاذ لم يكن له وارث آخر غير المقر له مع اقراره (قوله اقر بوقف الخ) هذا كلام مجمل يحتاج الى بيان ذكر الشارح العلامة عبد الرحمن الخاني رجل أقر في مرضه باؤ في يده أنهم اوقفوا أقر بوقف من قبل نفسه كان من الثالث كجواز اقرار المريض بصدق عبده وان من جهة غيره ان صدقته ذلك الغير أو ورنه جاز في الكل وان لم يبين أنه منه أو من غيره فهو من الثالث وفي منية المفتي مثله وسواء أسند الوقف الى حال الصحة أو لم يستند فهو من الثالث الا أن يجير الورثة أو يصدقوه في الاسناد الى الصحة ولو كان المسند اليه مجهولا أو معروفا ولم يصدق ولم يكذب أو مات ولا وارث له الا بيت المال فالظاهر انه يكون من الثالث لان التصديق منه أو من الوارث شرط في كونه من جميع المال وفرع عليه صاحب الفوائد انه لا يعتبر تصديق السلطان فيما اذا لم يكن له وارث الا بيت المال وهذا من كلام شيخنا وان قاله الطرسوسي نفعها اه بتصرف وفي شرح الشرع بلاني وان أجاز ورنه أو صدقوه فهو من جميع المال لانه ظهر باقراره لا ما تنقضي فلولم يكن للغير وارث قال المصنف لا يعتبر تصديق السلطان كذا أطلقه فاقطع هذا في الوقف لانه جهة عامة ظاهر لتصميمه اقراره على غيره وما لم يحق العلمة وأما الوقف على جهة عامة فيصح تصديق السلطان كائنا ما تقدم من صحة وقف السلطان شي أم من بيت المال على جهة عامة فليخفى أن المقر اذا لم يستد ماله به ولم يكن له وارث تجوز اجازة السلطان ومن له بيت المال كذا في البرازية والامية وسأله ولا يعمل بما فهمه الطرسوسي كانه لا المصنف ضمن ان يكون من الثالث مع عدم اعتبار تصديق السلطان انه نافذ من كل المال ط (قوله فلولم يكن له وارث) كونه القناطر والثغور (قوله مع تصديق السلطان) لانه ان يفعل ذلك من بيت المال ومن حكر أمرها عليك استثناءه صدق (قوله وكذا الوقف) أي أنشاء وقف في مرضه وتولا وارثه على جهة عامة فانه بنفسه من الجميع بتصديق السلطان (قوله فلا حاجة الى اقراره الطرسوسي) هو يقول لولم يكن له وارث الا بيت المال لا يعتبر تصديق السلطان بل يكون من الثالث كجواز خذ من شرح الوهبانية لعدم السابقة ووجهه فساد ما زعمه

فلولم يكن وارث آخر أو
أوصى لزوجته أو
له صحت الوصية وأما
غيرهما ميراث الكل فرضا
ودا فلا يحتاج لوصية
شرع بلابة وفي شرحه
للوهبانية أقر بوقف
لا وارث له فلولم يكن
مع تصديق السلطان أو
نائبه وكذلك الوقف فلا حاجة
زعمه الطرسوسي فليحفظ

(ولو) كان ذلك اقترارا
بقبض دينه) أو غصبه أو
وهو ونحو ذلك (عليه) أي
على وارثه أو عذ وارثه أو
مكتابه لا يصح لو فعلوا
ووفسه ثم يرى ثم مان جاز
كذلك لعدم مرض الموت
اختيار ولو مات المقر له ثم
المريض وورثه المقر له من
ورثه المريض جاز اقتراره
كأقتراره للأجنبي بغير

الطهر مني أن الوصف والحالة هذه وصية قوهي مقدمة على بيت المال بل لا يحتاج ذلك لتصدق السلطان
(قوله ولو كان ذلك) أي الاقترار ولو وصية (قوله اقترار قبض دينه أو غصبه) بأن أقر أنه قبض ما غصبه
وارثته ثم قال في الخاتمة لا يصح اقترار مريض ما فيه قبض دينه من وارثه ولا من كفيل وارثه ولو أقر وارثه
وقت اقتراره وقت موته ونحو من أن يكون وارثا فثابتين ذلك بطل اقتراره عند أبي يوسف لا عند محمد وبأن
نعمه موقيسد بن الوارث احقرار عن اقتراره باستيفاء دين الاجنبي والاصل فيه أن المدين لو كان وجب له
على أجنبي في حقه جاز اقتراره باستيفاء ماله عليه دين معروف فساو واجب ما أقر بقبضه بدلا عما هو مال الثمن
أولا كبديل صلح دم العبد والمهر ونحوه ولودينا وجبه في مرضه وعليه دين معروف أو دين وجب عليه
بماينة الشهود ومريضه فلو ما أقر بقبضه بدلا عما هو مال لم يجز اقتراره أي في حق فرماه الصحة والمريض بماينة
الشهود وكذا في البدائم ولو بدلا عما ليس بمال جاز اقتراره بقبضه وعليه دين معروف جامع للصوابين وفيه ولو
باع في مرضه شيئا أكثر من قيمته فأقر بقبض غنه والمسلمة ببعاله من كون المقر مدلولادينا مخرجها بيبنة
لم يصدق وقيل المشتري أذنته مرة أخرى أو انقض البيع عند أبي يوسف وعند محمد يردى قدر قيمته أو
ينقض البيع قال في جامع الفصولين أقر بدين لوارثه أو لغيره ثم يرى فهو كدين محض ولو أوصى لوارثه ثم
يرى بطالت وصيته اه وفي الخلاصة نفس البيع من الوارث لا يصح إلا بالجلالة والو بمعنى في مرض الموت وهو
الصحيح وعندهما يجوز لكن إن كان فيه غبن أو محاباة بخير المشتري بن الرزق وسكيل القيمة اه
(أقول) وبيان ما تقدم أن حق الرقما يتعلق بنعمة الدين في الصحة فإذا مرض تعلق بمعنى التركة وهي
أعيانها والدين مطالقات منها فلم يكن أن تلف علمهم بهذا الاقترار شيئا وأما اضرار وتعلق حقهم بعين
التركة فإذا باع منها شيئا أو أقر باستيفاء غنه فقد تلف عليهم وقوله وقيل المشتري أذنته مرة أخرى أي على
زعمه والابان أقر أو أي الغرماء بقبض الثمن لا يكون لهم مطالبة وهذا الفرع مشكل من حيث أن البيع صحيح
بأنه فكيف يغير والحالة هذه بنقض البيع أو تأديه الثمن وقول محمد أشد اشكالا من حيث أن الواجب
في البيع الثمن دون القيمة ويمكن تصويره على قول الامام وذلك بأن يكون المشتري وارثا أو ابنا البيع منه غير
نافذ عنه بل موقوف على جلازة الورثة فإذا تم بيعوا ولم يردوا كان للمشتري الحيا وروحيين بخير بين الفسخ
وعنده ما إذا قالت له الورثة ان شئت فادفع الثمن بخير البيع وان شئت رد عليا بخيرارك مع لكن بشكل
عليه قول محمد وان القولين منسوبان للمصاحبين وهما يجيزان البيع من الوارث مطالعا غير أنه يقال في
صورة المحاباة إذا القيمة أو افصح تأمل (قوله ويحوز ذلك) كأن يقر أنه قبض المبيع فادماه أو تأرجع
فبما هو به مريض حوى ط أو أنه استوفى ثمن ما باعه كافي الهنديه (قوله بقبض دينه) فيه إشارة إلى أن
اقتراره بقبض وديعه كانت عنده صحيح به مصرح في الاشباه ثم قال وبنفي أن يلحق بذلك الاقترار بالامانات
كهما (قوله لا يصح لو فعلوا) ما ملكه العبد والمكاتب اذا عجز وحقا فيه ان لم يغير نفسه والحاصل أنه
لا يصح اقترار مريض ما فيه قبض دين من وارثه ولا من كفيل وارثه أو عذ وارثه لان الاقترار بعبد الوارث
اقترار لولاه وما أقر به للمكاتب فليس له حق لولا ذلك قال في المنع لانه يقع لولا ملكا أو حقا اه (قوله ولو
فعله) أي الاقترار به هذا الاشياء للوارث (قوله ثم يرى) أي من مرضه (قوله لعدم مرض الموت) فلم
يتعلق بحق الورثة (قوله ولو مات المقر له) أي الوارث المقر ثم المريض المقر (قوله وورثه المقر له من
ورثه المريض) صورته أقل لابن ابنه ثم مات ابن الام عن أبيه ثم مات المقر عن ذلك الابن فقط أو ابن
أحدهما أو والد المقر له أو أقر لا مر أنه بدين فمات ثم مات هو وترك منها وارثا (قوله جاز اقتراره) عند أبي
يوسف آخر لو محمد نفروجه عن كونه وارثا في الصورة الاولى وفي الصورة الثانية فلان العمة اكسب المقر له
وارثا أولا وتوب المقر وهي اذ قالت استتاروا لان الميت ليس وارث وهذا هو الذي يأتي في بعض
التفسيرية (قوله كاتر الأجنبي) يعني لو كان المقر له أحيوا وان تبتل المقر وورثته وورثه اقترار

اقراره جائز لانه لم يقر لوارث حين أقر أماني الاجنسي فظاهر وأما في الوارث الذي مات فانه بجوته قبل المقر
خرج من كونه وارثا له خالف النخ ولو أقر لوارثه ثم مات المقر له ثم الميراث ووارث المقر له من ورثة المريض
لم يجز اقراره عند أبي يوسف وألوف قال أخا يوزوهو قول محمد (قوله وسبيحي) أي قر بيا (قوله بودية
مستهلكة) أي وهي معروفة لعدم التهمة ولو كذبنا ومات وجب الضمان من ماله لانه مات بجوته وعليه بيعة
فلأذا في تكذيبه ولو كانت الودعة غير معروفة لا يقبل اقراره باستهلاكها الآن بصدقه ببيعة الورثة كقضى
اليمين والاصوب أن يقول المصنف باستهلاك الودعة أي المعروفة بالبيعة بدل قوله بودية مستهلكة (قوله
وصورته) لم يبين هذه الصورة أن الودعة غير معروفة كإصراره في الاشتباه وقد أوضح المستفي في الوارث الجبة
فراجعه وصو رها في جامع الفصولين وأما قوله أودع أباه ألف درهم في مرض الأب وأصحته عند الشهود
فلما حضر الموت أقر بأهلا كما صدق اذ لو سكت ومات ولا يدري ما صنع كانت ديناني ماله فإذا أقر
باستهلاكه فأول ولو أقر أولا بثلثه في يده فنسلك عن اليمين ومات لم يكن لوارثه في شيء اه والحاصل أن
مدار الاقرار هنا على استهلاك الودعة المعروفة لعلها وبيعت ثم لم يصدق قوله ومات اقراره بالامانات كلها بعد ما
هنا ثم فيه أيضا ولو أقر المريض بقبض شيء مباحه لوارثه بأمره أو بولايته لم يصدق إذا أقر بدين لوارثه الآن
يدعى الهلاك لكونه ديناني تركه فلو قل قبضت الثمن وأملت به بيرا المشتري ولو أدى لم يرجع وكذا
لا يصدق قبض شيء مباح لعبره من وارثه الآن يقول ضاع عندي وأدفعته الى الآخر اه واللام في لوارثه
ولعبره لأم القلاء أو المالك لا التعدي به وقوله الآن يدعى الهلاك لكونه ديناني تركه صوابه لكونه ليس
ديناني تركه لأن الوكيل أمن غير معين ويدل على ذلك أيضا قوله بعده الآن يقول ضاع عندي وأدفعته
الى الآخر لانه لم يصر ديناني التركة لوارثه من جهة الوارث وقوله قبضت الثمن وأملت به هو مثل اقراره
لوارثه ببيعة استهلاكه ببيعة المباحة ببيعة الشهود وحينئذ فإد أدى ضمان ذلك الوارث لم يرجع على
المشتري ويمكن الرجوع ضمير أدعى المشتري وأما لا يرجع لانه متبرع وسأني في آخر كتابه على الوصايا
ما يحالقه ولكن ما هنا أولى وفي خزنة المفتين باع عبدان وارثه في بيعته ثم أقر باستيفاء الثمن في المرض
لأنهم وفي الزاوي لو كانت الودعة غير معروفة لا يقبل قوله استهلكها الآن بصدقه ببيعة الورثة (قوله
والحاصل الخ) فيه مخالفة للاشبهاء وأنها وأما مجرد الاقرار للوارث فهو موقوف على الإجازة سواء كان
يعين أو دين أو قبض منه أو أقره الأثلاث أو أقره بالاثلاث وديعته المأمورة أو أقره بقبض ما كان عنده
ودعة أو قبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مدونه كذا في تلخيص الجامع وينبغي أن يلحق بالاثلاث اقراره
بالامانات كلها ولو مال الشركة أو العارية والمعنى في الكل أنه ليس فيه إثباتا لبعض فاعتزم هذا النص برفاهه
من مفردات هذا الكتاب اه وقد ظن من لا خبرة له أن النفي من قبل الاقرار وهو خطأ وقال قبل هذا
لوقال المريض مرض الموت لاحق لي على دنان الوارث لم تسمع الدعوى عليه من وارث آخر وعلى هذا يقع
كثيرا ان البنف في مرض موتها تقر بان التهمة القلانية ملك أبيها لاحق لها فها قد أجبت فيها مرارا
بالصحة لما في التتارخاني من باب اقرار المريض ادعى على رجل مالا أو بثمن أو أكره أو لا يجوز براءته ان كان مدونا
وكذا الوارث لا يجوز سواه كان مدونا أولا ولو قال لم يكن لي على هذا الطالب شيء ثم مات جاز اقراره في
القضاء وفي البرازية قالت فيه ليس لي على زوجي مهر براء عندنا لا فلا شاعى وفيها قوله قال فيه لم يكن لي
عليه شيء ليس لورثته أن يدعوا عليه شيئا في القضاء وفي الديانة لا يجوز هذا الاقرار وفي الجامع أقر الابن فيه أنه
ليس له على والده شيء من تركته أمه صحيح بخلاف ما لو أقره أو وهبه وكذا الوارث قبض ماله منه فهذا مرجع فيها
فلسه ولا ينافيه ما في البرازية قوله ادعى له مهر لي عليه أو لاني على عليه أو لم يكن عليه مهر قيل لا يصح وقيل يصح
والصحيح أنه لا يصح اه لأن هذا في خصوص المهر فلهذا دانه عليه غالبا وكلامنا في غير المهر ولا ينافيه
ما ذكره البرازي أيضا ادعى عليه ديونا مالا ووديعه فصالح الطالب على سبيل سر أو أقر الطالب في العلانية أنه لم

وسبيحي من الصبرفة
(بجمل اقراره) أي
لوارثه (ببيعة مستهلكة)
فانه جائز وصورته أن يقول
كانت عندي وديعة لهذا
الوارث فاستهلكها جوهرة
والحاصل أن الاقرار
لوارث موقوف على الاشياء

يكنه على المدعى عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات فبهرن الوارث انه كان لورث عليه أموال كثيرة
 وانما قد حصر ما تلائمهم وان كان المدعى عليه وارث المدعى وحري ما ذكرنا فبهرن بقية الورثة على أن أبانا
 قد حصر ما تلائمهم هذا الاقرار تسمع اه لكونه منهم في هذا الاقرار لتقدم الدعوى عليه والصلح معه على سير
 والكلام عندهم قد رتب على التهمة اه كلام الاشياء يقول الشارح منها اقراره الخ وقوله ومنه هذا الشيء
 الخ انما هما بحثان لا متعلقان فخير به في غير محله لان المراد بالامانة قبضها منه لا ثمنه اه وقد سها أيضا في
 الاخير لانه من الاقرار بالعين الوارث وقدم هو عدم صحة ذلك وقباضه على قول المورث لم يكن لي على الوارث
 دس قبل ثبوته قباضه مع الفارق لآل العين غير الدين وهو لا يصح وبأنى فريتا بيد الموافقة لمافيه حتمه عن
 الخير الرمي والخوى والحامد لله تعالى الحمد والمدة وقدمنا ما يفيد ذلك مع بعض القول المذكور (قوله)
 منها اقراره بالامانات كلها أي قبض الامانات التي عند وارثه لا بأن هذه العين لوارثه فانه لا يصح كما شرح به
 الشارح فريتا صرح به في الاشياء وهذا مراد صاحب الاشياء بقوله وبني أن يلحق بالثابتة اقراره
 بالامانات كلها فتنبيهه لهذا ما رأينا من يحط في قسمه يقول ان اقراره لوارثه بمجانزة تلقا مع أن القول
 مصرح بأن اقراره بالعين كالدين كقصدناه من الرمي ومن هذا نظرك ما في بقية كلام الشارح وهو
 متابع في الاشياء بخلافه لا المنقول وبخلافه في العلماء الفحول كقصدناه وفي الفتوى الاسماعية سئل
 فبين أقر في مرضه أن لا حق في الاسباب والامانة المبيعة مع بعض المعايير وانما تستحق ذلك دون من وجبه
 شرعي فهل اذا كانت العين المرفوعة في يده ملكه فخطأ هو مات في ذلك المرض فلا قرار به بالورثة باطل
 الجواب نعم على ما عده المحققون ولو صدر بالنفي خلا لا الاشياء وقد أنكرنا عليه اه وثقه السامحاني
 في مجموعته ورد على الاشياء الشارح في هامش نسخة وفي الحامدية سئل في مرض مرض الموت أقر فيه أنه
 لا يستحق عند زوجته هند حقا رأيت منها عن كل حق شرعي ومات عنها وعن ورثة غير هادله تحت يدها أعيان
 وله بذمتهم الدين والورثة لم يجبروا اقراره فيكون غير صحيح الجواب يكون الاقرار غير صحيح والحالة هذه واثبت
 تعالى أعلم اه (اقول) لكن يجب تعييد عدم الصحة بما اذا كان ملكه فيها ولو لم يثبت لكن ذلك رتبته على
 قصد الاضرار بآبائ الورثة الثلاثين في كلامهم تأمل (قوله ومنها النفي) فيه أنه ليس باقرار الوارث كخصومه في
 الاشياء وقوله كلاحق في هذا صحيح في الدين لا في العين كالمس (قوله وهي الحلية) أي في قوله لا حق في قبل
 أمي وأبي يعني اذا علم أنه لا حق له قبلهما وخاف أن يتعلل عليهما أحدهم الورثة أو يدعي عليه ما يشئ أمالو
 كان له حق فلا يعمل له اضرار باقي الورثة فليتب الله من كان خارجا من الدنيا قبل على الاستخارة (قوله ومنه)
 الاولي ومنها كما قال في سابقه الا أن يقال انه عائد الى الذي أي من النفي السابق هذا الخ (قوله هذا) غير صحيح
 كعلمته من امر لانه بخلافه لامة المتعبرات (قوله وهذا حيث لا قرينة) لم يذكر ذلك في الاشياء أصلا وحيث
 كان هذا اقرارا بهين لوارثه وأنه لا يصح فلا حاجة الى هذا التقييد (قوله فليخطأ فانه مهم) المحاصل أن
 الشارح رحمه الله تعالى تابع صاحب الاشياء وقد علمت أنه بخلاف المنقول واستنبط من كلامه أشياء
 بخلافه أيضا وقد ظهر بما أقدمناه حقيقة الحال يعون الملك المتعال * (تنبيه) قال في البحر في متفرقات
 القضاء ليس على دلالة شيء ثم ادعى عليه ما لا أراد تحليفه لم يحلف وعند أبي يوسف يحلف وسأني في مسائل
 شتى آخر الكتاب أن الفتوى على قول أبي يوسف واخناؤه أتمه خوارجهم لكن اختلفوا فيها اذا ادعاه وارث
 المقر على قولهم لم يرجع في البرزانية منهما متبنا وقال المصدر الشبه بالرائي في الخليفة الى القاضي وفسره في
 فض القدير بأنه محتمل في خصوص الوقائع فان غلب على ظنه أنه لم يقبض حين أقر بحلفه الحسم ومن لم
 يغلب على ظنه ذلك لا يحافه وهذا انما هو في المتفرق في الانضمام اه قلت وهذا يؤيد ما حكاه المحقق والله
 قال في التاترخانية عن الخلاصة رجل قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره وكذا وقال
 أبرأت جميع غرماي لا يصح الآن يقول قبله ثلاثون وهم يحسبون في تضييع اقراره ويبرأ وفي التاترخانية

منها اقراره بالامانات كلها
 ومنها النفي كلاحق في قبل
 أبي وأبي وهي الحلية في
 ابراهيم الميراث ومنه
 هذا الشيء الغلابي لآب
 أو أي كان عند أبي عارية
 وهذا حيث لا قرينة ونعناه
 فيها فليخطأ فانه مهم (أقر
 فيه) أي في مرض موته
 (لوارثه)

أبضاع واقعات الناطقي أشهدت المرأة شهودا على نفسها ألا تبنيها ولا تحيها برى بذلك اضرار الزوج أو أشهد
الزجل شهودا على نفسها بمال بعض الاولاد يديه اضرار باقي الاولاد والشهود يعلمون ذلك وسعهم أن
لا يبدوا الشهادة إلى آخر ما ذكره العلامة البري وينبغي على قياس ذلك أن يقال إذا كان للقاضي علم بذلك
لا يسمع الحكم كذا في حاشية أبي السعد على الاشياء والنظائر (قوله يؤمر في الحلال بتسليمه) لاحتمال صحة
هذا الاقرار بصحته من هذا المرض (قوله برده) أي إن كان له وارث غير يوم بصدقه (قوله تصرفات
المرض نافذة) لما تقدم من احتمال صحته ويظهر إلى أن ينفر على هذا ما في الحاشية هو ولو أقروا له بعد
فقال ليس لي لكنه لفلان الاجنبي فصدقه ثم مات المريض فالعبد الاجنبي وبضمن الوارث قسمته وتكون
بينه وبين سائر الورثة (قوله وانما ينتقض) أي التصرف المأخوذ من التصرفات وهذا في تصرف ينتقض
أماما لا ينتقض كالنكاح فالمرتب عليه ظاهر وفي نسخة بانه (قوله بعد الموت) محله ما إذا تصرف لواو
وأما إذا كان لغیر وارث فان كان تبرعا أو محبا لا ينتقض من الثلث والا فصح كالنكاح (قوله والعبرة
لكونه وارثا الخ) قال الزبيلي علم أن الاقرار لا يخلو ما لم يكن المقر له وارثا وقت الموت فان كان
أو كان وارثا فيها وان لم يكن وارثا فيها ينسبها أولم يكن وارثا وقت الاقرار وصار وارثا وقت الموت فان كان
وارثا وقت الاقرار ودون وقت الموت بأن أقروا لنفسه مثلا ثم وُلده ولم يصح الاقرار لعدم كونه وارثا وقت
الموت وان كان وارثا فيها محال فيا ينسبها بان أقروا له ثم مات ثم وُلده واقتضت عدتها ثم تزوجها أو ولى
رجلا فلا أثر له ثم فتح الموالاته ثم عقد لها ثانيا بغير وارث عند أبي يوسف لان المقر متهم بالعلاق وقسح
الموالاته عقدها ثانيا بعد تزوجها بغير وارث شرط امتناع الاقرار ان يبقى وارثا إلى الموت بذلك السبب ولم يبق
ولانه لم يمسار اجنبيا بعد الاقرار كالأشياء في ذلك الوقت لأنزى أنه لو لم يعد ثانيا كان سائرنا فكذا إذا عقد
وان لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا وقت الموت بنظر فان صار وارثا بسبب كان قائما وقت الاقرار بان
أقروا له يومه ابن ثم مات الابن قبل الاب لا يصح اقراره فان صار وارثا بسبب جديد كالزوج وعقد الموالاته جاز
وقال الزبيلي جواز الاقرار وحصل للوارث وقت العقد صار وارثا بسبب جديد ولما أن الاقرار حين
حصول الاجنبي لا للوارث ينتقض ولزم فلا يعل بخلاف الهبة لانها وصية ولهذا يعتبر من الثلث فيعتبر وقت
الموت بخلاف ما إذا صار وارثا بالنسب بأن أقروا مسلم مريض لاجنب الكافر ثم أسلم قبل موته أو كان مجنونا
بالابن ثم مات الابن حيث لا يجوز الاقرار له لان سبب الارث كان قائما وقت الاقرار ولو أقروا له ثم مات المقر
له ثم المرض وارث المقر له من ورثة المرض لم يجر اقراره عند أبي يوسف وألان اقراره حصل للوارث
ابتداء وانتهاه وقال آخر يجوزوه وقول محله لا بالموت قبله وقت المرض خرج من أن يكون وارثا وقت ذلك
لو أقروا لاجنبي ثم مات المقر له ثم المرض وورثة المقر له من ورثة المقر لان ارثه كان للاجنبي فيتمه ثم لا يعل
بموته اه (قوله اعدم ارثه) أي وقت الموت (قوله فيجوز) يعني لو أقروا لاجنبي في مرضه وموته وكان المقر
مجهول النسب وعقد الموالاته فساما كان وارثا بعد الموت لا فلا يعل اقراره لان الارث انما كان
بسبب حادث بعد الاقرار فيبقى الاقرار صحيحا لكن لا تظهر له ثمرة لان مولى الموالاته لم يشرع وارثا بغير
بعد وانما يتوقف لحق الوارث ولوارث معه اذ لو كان معه وارث لم يستحق الميراث فلا يكون وارثا بما يظهر
ثمرة مع أحد الزوجين فان الاقرار ينتفي حق الزوج المقر لم يقرر وكذا ان صح عقد الولاعه مع اثنين بعد أن
أقروا لهما لا يرجع هذا الاخير (قوله لان ارثه بسبب قديم) أي قائم وقت الاقرار ولو أقروا له وقت
اقراره وقت موته وسمح من أن يكون وارثا فيسبب ذلك على اقراره عند أبي يوسف لا بعد عقد فورا لغير
عن قاضي خان (أقول) وباضاحه أنه لو أن كان وارثا وقت الاقرار ثم خرج عن ذلك بعده ثم صار وارثا عند
الموت فلا ولى أن يقول فلا أثر بان هو وارث وقت الخ وفي جامع الفصولي أن لابنه وهو وقت ثم عتق فمات الاب
جاز لان الاقرار لم يعل لا لغيره بخلاف الوصية به وهو وقت ثم عتق فمات فمات بطلانها لا ينشئ لابن اه وببانه

يؤمر في الحلال بتسليمه
إلى الوارث فإذا مات برده
بازوجه وفي القضية تصرفات
المرض نافذة وانما ينتقض
بعد الموت (والعبرة
وارثا وقت الموت لا وقت
الاقرار) فلا أثر لاجنبه مثلا
ثم وُلده صح الاقرار لعدم
ارثه (الا إذا صار وارثا)
وقت الموت (بسبب جديد
كالزوج وعقد الموالاته)
فيجوز كما ذكره بقوله (ولو
أقروا) أي لاجنبية (ثم
تزوجها صح بخلاف اقراره
لاجنبه المجنون) بكفر أو
ابن (إذا ارثه) بإسلامه
أو عبث الابن فلا يصح لان
ارثه بسبب قديم لا جديد

من الموالاته اه منه

بينهما كان قائما حين الاقرار وهو القربة المانعة للارث ولو في ثاني الحال وايس هذا كالأذى أقرا لم أرتم
 تزوجها والوجه ظاهر على غاية البيان بغير صلا عن وصايا الجامع المغير وذ كره الدين قاضي خان في شرحه
 خلاف زفر في الاقرار لا ينسب وهو نص في أو بعد المخ فحال ان الاقرار صحيح عند زفر لأنه وقت الاقرار لم يكن
 وارثا اه (أقول) يظهر من هذا ان ذهبه مضطرب لان هذا التعليل يقتضي صحة اقراره في المسئلة السابقة
 بصحة اقراره لاحد ثم تزوجها مع أم مذهب عدم الصحة كهذه المسئلة تدبر (قوله ولولم يثبت) الانسب في
 التعبير أن يقول بالوصف أو كذبه لا يثبت. وهو يكون ذلك مفهوما قوله مجهول نسبه وقوله وصدقه وحلفت
 فتدبر (قوله لعدم ثبوت النسب) تكرار لأنه قد سبقه (قوله ولو أقرب لمطلقها) أي في مرضه (قوله يعني باتنا)
 أي الثالث ليس بقيد لان البائن بينهما من الارث ولو واحدة حيث كان بطلها أو في الصحة فالشرط البيونة
 ولو صيرة أمه الراجعة نفق زوجة وإن كانت من لارث بان كانت ذمية مع اقراء له من جميع المال ووصيته
 من الثالث حسدا ويوان طلقها بلاسوء الوفاة لها الميراث بالمال ما بلغ ولا يصح الاقرار لها لانها تزوجة وارث
 (قوله فلها الاقل من الارث والدين) اقيام التهمة ببقاء العدة لاحتمال طوطها معهما على الطلاق ليعتر لها بالدين
 الزائد على فرضها فهو ملت بالقل دفعا لقصد هال السي باضرار الورثة وباب الاقرار كان مسددا لبقاء الزوجية
 فرعا أقدم على العالقي ليصح اقراره لانها قد عرفت اقرارها لثمة في أفعالها ثبت (قوله في أميات التركة)
 ولو كل ارثا لشاركت فيها والمسئلة تقدمت في آخر اقرار الميرض أو في عاها مائة راجعها ان شئت (فرع)
 اقرارها أي الزوجة بمهرها الى قدر مثله صحيح لعدم التهمة به وان بعد الدخول بنفسه قال الامام طهري الدين
 وقد حجت العادة بمنع نفسها قبل قبض مقدار من المهر ولا يحكم به لك القدر اذ لم تعترف هي بالقبض والصحيح
 انه يصدق الى تمام مهر مثلها وان كان الظاهر أنها استوفت شيئا زايه وفيها أثر فيه لأمه التي ماتت عن
 ولدها بقدر مهر مثلها وله ونة أخرى يصدق في ذلك قال الامام طهري الدين ليصح اقراره ولا يناقض هذا
 ما تقدم لان الغالب هنا عدم موتها بالأساء وظهور ثبوتها أو وصبا المهر بخلاف الاول اه (قوله فاذا مضت
 العدة) أي سواء كان الاقرار قبل مضتها أو بعده والظاهر أن ثمة ما لو أقرا لها وهي زوجته في مرض موته ثم
 طلقها واقضت العدة ثم ماتت (قوله وان أقرا لعالم) لا يعني أبه قوله ما تناوان أقرا لاجبي الخ المتندر في
 هذه شربلاية قال السيد الحوي وكان الاولى تقديم هذه المسئلة على قوله وان أقرا لاجبي ثم أقرب يثبته لان
 الشروط الثلاثة هنا معتبرة هاهنا أيضا اه (قوله أو في بلد هومها) حكاية قول آخر كقوله: اه ما قر بها قال
 العلامة الرجعي اذا كان مجهول النسب في أحد المكانين أي بلده وفيها يفتي بصحة الدعوى لكن مجهول
 النسب في موضع الدعوى ادافى ثبوت نسبه من المدعى ثم جاءت بيته من ولدها به معلوم النسب من غير
 المدعى تبطل ما تالك الدعوى أمالو كان مجهول النسب في مولده فلا تمضي الدعوى بعد ثبوتها (قوله بحث
 لولده مثل له) أي مثل هذا العلامة ل هذا المرض بأن يكون الرجل أكبر منه باني عشر سنة ونصف المرأة
 أكبر منه بنسب سنين ونصف كقبي المضمرات والمراد بالعلام الولد في حمل البت (قوله انه ابنه) أي بلا واسطة
 حتى لو أقرا لشخص انه ابنه لم يثبت نسبه و كان حكمه حكم مالو آخر باع كقبي البرجندى وسياقي (قوله
 وصدقه) أي المقر للعلام (قوله واللام يحجج لتصديقه) لأنه في يد غيره فينزله مرة البهجة فلا يعتبر تصديقه
 بخلاف برلانه في بنفسه وبعد الأنة الثلاثة لا تصديق له لو كان غير مكاف (قوله وجائذ) يعني حذوها
 فانه يذ كرهاني الشرط بلا جواب (قوله ولو المقر مرضا) لاحاجة اليه بعد كون الباب باب اقرار المريض
 (قوله شارك العلامة الورثة) لأنه من ضرورات ثبوت النسب زايي ثم لا يصح الرجوع لان النسب بعد ثبوته
 لا يقبل الابطال بخلاف الرجوع عن اقراره بالنسب والاختلاف بصح لعدم ثبوته لأنه كالوصية وان صدقه
 المقره كقبي البسداء لكن يأتي في كلام الشارح عن الماتق ثمره بالاعتدال بيق يثبت ولا ينع الرجوع الخ
 ويأتي الكلام عليه (قوله فان انتفت هذه الشروط) أي أحدها بان علم نسبه أو لم يولد له أو لم يصدق

ولولم يثبت بان كذبه أو عرف
 نسميه صح الاقرار لعدم
 ثبوت النسب شربلاية
 معز بالانسب (ولو أقرب ان
 طلقها انلانا) يعني باتنا
 (فيه) أي في مرض موته
 (فلها الاقل من الارث
 والدين) ويدفع لهما ذلك
 بحكم الاقرار لا بحكم الارث
 حتى لا تصير ميرس في
 أعيان التركة شربلاية
 (وهذا اذا) كانت في العدة
 و (طلقها بسوءها) فاذا
 مضت العدة جاز لعدم
 التهمة مزمة (وان طلقها
 بلاسوءها فلها الميراث
 با ما يبلغ ولا يصح الاقرار
 لها) لانها وارثة اذ هو وارث
 وأهمله أكثر المشايخ
 لظهوره من كتاب العالقي
 (وان أقرا لعالم مجهول)
 النسب في مولده أو في بلد
 هومها وهما في السن بحيث
 (قوله مثل له) انه ابنه
 وصدره العلم) أو لم ير الا
 لم يحجج لتصديقه كما مر
 وحينئذ (ثبت نسبه ولو)
 المقر (مرضا و اذابت
 شارك) العلم (الورثة)
 فان انتفت هذه الشروط

الغلام فصبر، كذا فلا يثبت النسب لكنه يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال كما قال (قوله يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال) أي ولا يثبت النسب لما عانت وكونه يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال لا يظهر ههنا لأن هذا مجرد الاقرار بالنسب لا الاقرار بالمال أيضا وانما يظهر ذلك في المسئلة السابقة وهي ما إذا أقر لاجني ثم ادعى بنوته فانه اذا لم توجد هذه الشروط لماله وان كان النسب لا يثبت ولا يراد بالمال ما يلزمه من النفقة والحضانة والاولاد كإتيان ما يجب تحصيل النسب على الغير فانه اذا اتفق هذا التصديق كيف يربته أو تحب عليه نفقته وكذا اذا كان لا يولد له مثله أو كان معلوم النسب وما يأتي نحوه اذا وجدت الشروط الا لا تثبت له بمصدق المقر عليه أي وقد أقر له مع ذلك مال فان النسب لا يثبت لان فيه تحملا على الغير ولكنه يصح اقراره بالمال كالأقر بانه وغيره مما في يده من مال أبيه كان للمقر له نصفه وظاهره انه يقدم على دين المصنف فيكون هذا القائل اسما من ما أقر به في المرض ونحوه على ان المؤاخذه حينئذ ليست للمقر بل للورثة حيث يشاؤون كما في الاثر ومع هذا فان كل الحكم كذلك فلا بد له من نقل صريح حتى يقبل قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى وقد راجعت عدة كتب فلم أجده ولعله لهذا أمر الشارح بالتحريص على (قوله كالمصر عن الشايع) الذي قدمه الشرح ملا من الشايع في المسئلة السابقة فتمت ولو كذب أو كان معروف النسب من غيره لم يثبت ما أقر به ولا يثبت النسب اه وعبارة الشارح ركعة فلو قال ولو اتفق أحد هذه الشروط وقد أقر له بمال يؤاخذه المقر كما كان أو وضع لان المانع من صحة الاقرار ثبوت النسب بحيث لم يثبت لزم المقر به وهذا هو تحرير المصنف ط (قوله فيجوز عد الفتوى) قال الحلبي لم يظهر لي الحافضة الموجبة للتحريص على (قوله والرجل مع اقراره) في بعض النسخ هكذا بنى زيادة لفظ الرجل لافادة أن الاقرار بالنكح كروا تليس فاصرا على المرض بقوله بعد أي المرض تفسيره ضرورا لحاجة اليه بعد تقدم مرجعه لأن يحتمل مرفوعا تقدير الرجل وهو تقييد مضر أيضا كما في ط أسكن الاولى كما في بعض النسخ المحذوف منها لفظ الرجل أن يقال قد يمرض بغير علم أو يصح كذلك بالاولى وانما يقدمه لان الكلام في اقرار المرض (قوله بالولد والوالدين) لانه اقرار على نفسه وليس به حمل النسب على الغير وأعد صحة الاقرار بالولد كرجلة ما يصح في جانب الرجل وأراد المصنف صحة الاقرار بالام كما يأتي في بيان عماد الشارح له بانه المصنف أولى في الغاية وهو رواية تحفة الفقهاء وشرح الفرائض للامام سراج الدين والمذكور والمسوط والايضاح والجامع الصغير للمصنفين أن اقرار الرجل بحل يصح بأربعة بالاس والاب والمرأة، وفي العنافة اه ومن الظاهر أن الابن ليس بقدر صرح صحة الاقرار بالبنات اه (قوله وان عليا) أي الوالدان ولا يرجع الضمير الى الوالدين والاس لانه لا يقال بغيره ولا وعبارة البرهان يصح اقراره بالولد والوالدين يعني الاصل وان علا اه ولا غبار عليها (قوله وفيه نظر) وجهه ظاهر فهو كقراره بستان قال في جامع الفصولين أقر ببيت فلها المصنف والبنات في العصبه اذا اقراره ببيت ثم لا يثبت الابن اه وما ذلك الا لان فيه تحملا للنسب على الابن فتدبر ط (قوله لايصح) سيأتي التصريح به في المتن وهو مؤيد أيضا الكلام المقدس (قوله بالشروط الثلاثة المتقدمة في الاس) لم يذكرها التكاليف على ما تقدم الآن في دعواه التي يشترط أن يكون المقر مجهول النسب وأن يولد له المقر المأقر له (قوله بشرط خلوها الخ) ينبغي أن يزداد وأن لا تكون محسوبة أو وثبة، ولم أزل صريح به حوى وفي حاشية سراج الدين على الرباعي قوله والزوج أن يشترط أن تكون الزوجة سالمة لذلك اه كافي وأدخل في ذلك ما اذا كنت حرة منها بالرضاع (قوله مثلا) أشار به الى أن الاخت ليست بقيد بل مثلها كل امرأ لا يحل جمعها مع ما في عقد كالتلوة عتها (قوله وأربع سواها) أي وكذلك لو كان معه أربع سواها أو معه حرة أو أقر بشكاح الامة قال المصنف في محله وقد دخل هذه القبول صاحب النكح والوفاء وذلك مما لا ينبغي الاشارة به اه قال العلامة الزيلعي أقول أي توهم بتوهم صحة الاقرار بزوجته مع وجود زوج وعدة أو أختها أو أربع سواها ولا أدري اه ذمها لا لما عارض به

يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال كالأقر بأخوة غيره كالمصر عن الشايع كذا في الشرح بلانية فيجوز عد الفتوى (و) الرجل (مع اقراره) أي المرض (بالولد والوالدين) فالحق البرهان وان عليا قال المقدسي وفيه نظر لقول الزيلعي لو اقرار بالجد أو ابن الابن لا يصح لان فيه حمل النسب على الغير (بالشروط) الثلاثة (المتقدمة) في الابن (و) مع (بالزوج بشرط خلوها مع زوج وعدة) وذلك أي المقر (من أختها) مثلا (وأربع سواها)

بمع سحله الاروام على قول الكثر في المله الجاروي وهو ما يذهب بتسنة حيث قال الجلي يذهب ابان ثنائيل
وانصف (قوله ومع بالولي من جهة العتاقة) سوله كان أعلى أو أسفل بان كن معتقا ومعتقافا الاقرار
لكل واحد صحيح اذا صدقه المقر له وقوله من جهة العتاقة أي وكذا من جهة الموالاة ان كان الاول قد عقل عنه
(قوله ان لم يكن ولاؤه ثابتا من جهة غيره) قال المصنف في المتوه هذا قبل ما ينعقد أو خسل به في الكثر
والوقاية أيضا لان موجب اقراره يثبت بينهما بصادقهما من غير اضرار بأحد فينفذ اه قال الجار المولى
أقول اذا كن ولاؤه ثابتا من جهة غيره لا يصح اقراره بصح فكيف يصح اقرار المريض به والكلام اما
هو في مسائل يخالف المريض الصحيح فيها ما الحاجة الى ذكر ما لا حاجة الى ذكره لعدم خطاوه وبالمن له
بالوهذا الاستدراك كالذي قبله في ذكره من قبل لا في تركه بلينأمل اه (قوله أي غير المقر) صولبه المقر له
وكأنه سقطت من قلم السامع وذلك لان موجب الاقرار يثبت بصادقهما وليس فيه تحميل النسب على الغير
(والحاصل) أن الولاء كالتسبوت النسب بين العير مع صحة الاقرار فكذا الولاء (قوله من صحة الاقرار
بالام) في جانب الرجل والمرأة (قوله لان النسب لا يابى بالامهات) فيه انه لا ينكر انساب الولد الى أمه
وانما معناه أنه يظهر في النسب للولد والاب والجد في حواشي شيخ الاسلام الحفيدة على صدور الشريعة
هـ اذ أي ما ذكر من صحة اقرار الرجل بالولي والوالدين والزوجة والمولى وما ذكر من صحته انوارها بالوالدين
والزوجة والمولى موافق لتقرير الهداية والكافي وتنقطة الفقهاء لكنه يخالف للامة واليات على ما في النهاية
ولتقرير الخصال مع الجميع وقاضي خان حيث صرحوا بانها لا يجوز اقرار الرجل بولده مع ذى قرابة معروفة
الابا بة لان الولد والاب والزوجة والمولى ففيها رواه الاربعة كلامه لا تشرع للوارث المعروف أما الاقرار
فصحيح في نفسه حتى يقدم المقر له على بيت المال اذ لم يبق وارث معروف تأمل اه ط (قوله وفيه جعل
الزوجة على العير) المضر تحميل النسب على الغير لا الزوجة على أن المقر يعدل باقراره من جهة الارث
وان كان اقراره لا يسرى على الزوج ط (قوله ولكن الحق الخ) الظاهر من نقل الحنفية أنهم جاعولان
(قوله بجامع الاصله) وهو في الاب جاعول بان الاتساب اليه كالتقدم من التعليل على ما يذهب لا يظهر ذلك
في حق الام وليس له الاله الاصله والاوليت النسب في الاباء الاعلى وقد تقدم عن الزيلعي خلافه (قوله
وكذا صح) أي اقرارها (قوله ولو قاله) أشاوبه الى أن القابلة ليست بقيد به فباعتبار العادة من
حضورها وقت الولادة فإما د الحق فأما بعبارة بقوله بهـ د أو صدقه الزوج ان هذا يجب بعد الزوج
واذ عتبه منه وأما د أنهم اذا تزوج بخلاف المعتدة كما صرح به الشارح أما د لم تكن ذات زوج ولا معتدة
أو كلان لها زوج وأدعت أن الولد من غيره فلا حاجة الى أمر زائد على اقرارها صرح بذلك كاه اس الكلال
وسأيت وقد علم أن قوله ان شهوت الخ جعله عند التجاحد أو كلامه أنه اذا لم يوجد شرط صحة الاقرار لا يعمل
به في حقها أيضا وفي الشئ من الاتفاقى ولا يجوز اقرار المرأة بولدها وان صدقها ولكنها غير ثابتة ان لم
يكن لها وارث معروف لانه اعتبر اقرارها في حقها ولا يقضى بان نسب لانه لا يثبت بدون الخطبة وهو شهادة
القابلة فان شئت لها امرأ على ذلك وقد صدقها الولد ثبت نسبها منها وكذلك اذا لم تشهد لها امرأ وقد
صدقها زوجها ثبت النسب منه لان النسب يثبت بصادقهما لانه لا يتعدى الى غيره كما في شرح الكافي
اه فليتأمل وهذا يهدى أن شهادة القابلة لا تثبت النسب اذا أنكر ولادته المقر له بتعين الولد انما يكون هذا
اذا تصادق على الولاد وتختلف في التعمين وعبارة غاية البيان عن شرح الاقناع تثبت الولاد بشهادتها
وبالحق النسب بالفرش اه والظاهر أنها ما أدها انشراح حكمه كذلك (قوله بتعين الولد) وكذا بانها لا يحد
أما للثابت بالفرش فبعد اعترافه بالولادة أي اذا اعترف أنه ولدت ثبت نسبها لقيام قرانته بان تفه لا عن أما
لو شهد للولادة وتعين الولد فانه يثبت بشهادة امرأته لا يطلع عليه الرجال عاصم حتى لو شهد به رجل صح كما
يفهم هذا كله من باب ثبوت النسب ولا بد من القسمة العادلة كما هو في سائر أنواع الشهادة (قوله ولو معتد الخ)

(و) صح (بالولي) من جهة
العتاقة (ان لم يكن ولاؤه
ثابتا من جهة غيره) أي غير
المقر (و) المراء صح (اقرارها
بالوالدين والزوجة والمولى)
الاصل أن اقرار الانسان
على نفسه صح لا على غيره
قلت وما ذكر من صحة
الاقرار بالام كالب هو
المشهور والذي عليه الجمهور
وقد ذكر الامام العتافي في
فرائضه أن الاقرار بالام
لا يصح وكذا في ضووه
السراج لان النسب لا يابى
لالامهات وفيه جعل
الزوجة على الغير ولا يصح
اه ولكن الحق محضه
بجامع الاصله فكانت
كالب لمصطف (و) كذا صح
(بالولاد ان شهدت) امرأة
ولو (قابلة) بتعين الولد أما
النسب بالفرش شفى
ولو معتد

الاعتدلة الرجعي اذا جعلت به لا كثر من ستين فانه يثبت به الرجعة فكانت زوجة لاعتدلة فيكنفي في اثباته
عند الجرح بشهادة امرأ أو على ما اختار في الجرح أو قرأ عليه في النهر والشارح في باب ثبوت النسب **(قوله)**
حدثت بابا بناء المجهول أي بحد الزوج أو ورثته **(قوله)** أو صدقها الزوج ان كان له الزوج بيان لحل اشتراط
شهادة امرأ أو ما عطف عليها **(قوله)** أو كانت معتدلة منه بأن طلقها أو مات عنها فاعتدت الولد فلا بد من تصديق
الزوج أو الورثة فان كذب يكفي شهادة القابلة أو امرأ أو غيرها إذا ما يفهم عما هو به صريح العيني تبعا
لإلزامي لكن تقدم في باب ثبوت النسب أن المعتدلة إذا جحدت ولا بد من إثبات نسب ولدها بالجمعة ثلثة
ويكتفي بالقابلة عندهم أو غيره على قولهما في قولها ما في الموال أو غيرها جحدت ولا بد من ثبوت النسب
رجلين أو رجل واحد أو ثبوت أو يجعل ظاهر أو أقره أو تصديق الورثة أو كتمانها بأمر أو ثقة كتمانها بها أو
وهذا كهي في عدة البائن أمام معتدلة الرجعي فانه يثبت نسب موان جاءت به لا كثر من ستين ويكون رجعة وحديث
وتكون زوجة لاعتدلة ويكتفي في اثباته عدا الجرح بشهادة امرأ أو على ما اختار في الجرح كقائه أو نفاذ العلم
أن ما ذكره من الشروط وما هو لخصه الإقرار بالنسب لئلا يكون محملا على الزوج فلا بد من شرط صريح إقرارها
عالم أقر بها الولد ورثته من عدة أو لم يكن لها وارث غيرهما فاصار كالأقارب بالأخ ويقفهم هذا اعتمادا
(قوله) ومعنى إقرارها مطلقا أي وإن لم يوجد شهادته أو تصديق من زوج **(قوله)** ولا معتدلة لان فيه الزام
على نفسها دون غيرها فنفذ عليها **(قوله)** وأدعت أنه من غيره أي ومع إقرارها في حقه فقط **(قوله)** فصار
كلو ادعاء منها إلح لكن يفرض بنحو ما قبلها بأن دعوى الزوج لا تتوقف على تصديق المرأة لأنه يترجح
غيره أو تسري تلك اليقين ولكن لا يلزمه الوادي أي انه منها إلا بتصديقها والمرأة أو صريح إقرارها بالولد لازم
الزوج لان الولد لا يفرش إلا بدين من تصديقه أو حجة تقوم عليه ويكتفي بالواحد فلا يحل ما يطلع عليه الرجال إلا
أن قال فهو من غيره فقد نفته عنه بيلزمه أو لا يلزمه **(قوله)** قلت أقول غاية ما يلزم على عدم معرفته زوج
آخر كونه من الزمانع أنه ليس بالزوم بل فرض تحقق كونه من الزمانعها إلا بالزمانع واللعان يربح بجهة
الإدعاء فقط ولا حجة للتوقف في ذلك أو السعوى **(قوله)** يعني لو لم يعرف لها زوج غيره أي وقد ادعت أنه من غير
هذا الزوج والظاهر بثبوتها معها لم تحمل نسب على معلوم غيرها قال الرجعي هو داخل تحت قوله وأدعت
أنه من غيره تشمله ما إذا عرف لها زوج غيره أو لم يعرف إذ يكفي في ذلك الامكان العقلي كطهر طاهر إطلاقهم
(قوله) فيجوز وهو انه يثبت نسب من الأم كاعتلان غاية ما يكون كونه من الزمانع يثبت من الأم لا الأب
(قوله) ولا بد من تصديق هؤلاء يعني الولد أو الولد أو الزوج أو الزوج لا بد من إقرار غيرهم لا يلزمهم
لان كتمانهم في دينهم عيني **(قوله)** ولو كان المقر له عبد العير أي فادعي انه ابنه أو أبوه أو انه زوجها أو
كانت أمه أو أقر أنها زوجة **(قوله)** ومع التصديق من المقر له ينسب أو زوجية أي ولو بعد جحد المقر لقول
البرازي أقر أنه زوج لان في حجة أو مرض شجره وصدقة المرافقة حسنة أو بعد موته جازاه **(قوله)**
لبقاء النسب والعدة بعد الموت أي ما علم أن المراد بوجوب المقر في جانب الزوجية الزوج وإذا صرح إقراره كان لها
انقباض المأوى أو بالسعوى أي ببقاء حكم السكاح وهو العدة **(قوله)** لا التصديق الزوج بعد موتها أي أن
أقرت بسكاح رجل ومات بعد فقها الزوج لم يصح تصديقه عند أبي حنيفة وعندهما يصح فليس مبرها وله
الميراث مما لا يحد في حقه فانه المأوى السكاح بعلاقة حتى يجوز له أن يتزوج أو يزوجها أو يباها أو لا
يجل له أن يباها أو يطل إقرارها أو لا يصح التصديق بعد بطلان الإقرار أو قول العيني وكذا إذا أقر الرجل
بالزوجة صدقته المرأة بعد موته عدا أبي حنيفة طاهر في النسب يعني الزوج والزوجة وليس كذلك ولها هذا
نفقة الشيخ شاهد أن تصديق الزوجة بعد موت الزوج صحيح بالاتفاق لان حكم السكاح باق حتى يهاوي
العدة جازم أي أن السكاح ولها حازه ما غلبه ميتا كفي حال الحياة وأما الخلاف في تصديق الزوج بعد
موتها بعد أبي حنيفة لا يجوز بعد موتها يجوز رأيي **(قوله)** عورثها كذا في حقة وهو الصواب وأما ما

حدثت ولادتها فجمعة ثلثة
كافر في باب ثبوت النسب
(ومعها الزوج ان كان)
لها زوج (أو كانت معتدلة)
منه (و) مع (مطلقا) لم
تكن كذلك أي زوجة ولا
معتدلة (أو كانت) مزوجة
(وأدعت أنه من غيره)
فصار كلو ادعاء منها لم يصدق
في حقه إلا بتصديقها عدا
بقولهم يعرف لها زوج غيره
لم أقره فيجوز (ولاد من
تصدق هو لاد لا في الولد
إذا كان لا يعرف من غيره)
لما صرته جحدت كتمان
(ولو كان المقر له عبد العير
اشترط تصديق مولاها)
لان الحق له (ومع
التصديق من المقر له)
(بعد موت المقر) لبقائه
النسب والعدة بعد الموت
(التصديق الزوج بعد
موتها) مقصورة لا يطاع
السكاح بغيره ولها ليس
له غسلها

في شرحه على المتن (قوله بخلاف حكمه) أو قال النكاح لم ينقطع بعلاقته (قوله ولو أقر رجل) مثله المرأة (قوله كمال الدر) عبارة أقر بنسب من غير ولد كما خرج وعلم لا يثبت أي النسب ولا يقبل أقراره في حقه لأن فيه تعميل النسب على الغير فإن ادعى نفقة أو حضنة يقبل في حقه واثبت الأجر واثبت أن يعرفه إذا كان المقر واثبت معروف قريب أو بعيد فهو أقر بالأثر من المقر له حتى لو أقر بأخيه عمه أو أخاه ماله أو لاهة واحدة والخلاف لأن نسب لم يثبت فلا يراد من الوارث المعروف اه (قوله أنفساد بالجد وان الابن) فأنه عانى حكم غيرهما مما فيه تعميل على الغير لأن الابن يخص كلام الدر والابن لأن له أرواده لولاد الأصل أو الفرع بلا واسطة وهو الكامل فيشمل الغير ابن الابن والجد يخصهم عانى الكافي وأرواده من الأس فرغ الولد بالجد أصل الابن ومن مثل هذا الأجل غير قليل في المتن فلا يعجزه فلا يعجزه كمالا حتى لا يقال إن صاحب الدر وقال وإن أقر بنسب من غير ولد ولا يصح وهو غير شامل لما إذا ادعى أنه جده أو ابن ابنه نعم أنه لا يصح أيضا لما فيه من تعميل النسب على الغير قوله هنا وإن أقر بنسب فيه تعميل الخ شامل لذلك فكان أولى لحل كلامه على ما قلنا تأمل (أقول) ولا تنس ما تقدم من محتمل من البرهان ومن تطعيم القديس له وقول صاحب الدر أيضا واثبت الأجر واثبت أن بعدد أطلعه فيشمل الزوج والزوجة وهذا مستقيم على قول بعض مشايخنا أنه يرد عليهما أيضا فإنما كان في القنية والأصهار ليس لهما الرد فثبت المقر له معهما كالأجر الجسددي وأراد بأقر يب صاحب فرض وعصبه قولي مولى العتاق بقوله باليه ومن كان من دوى الأرحام ومولى الوالدين لا يكون له الثالث بالوصية لأنه ما أوجب وصية وإنما أوجبها أو كافي الكافي وغيره مؤنت شير بأن هذا المصنف ما سبق من القنية تدبر (قوله وابن الابن) أي إذا كان في حياته لأنه لا يثبت النسب على الغير كقيد الجوى قال العلامة أبو السموذعي أنه لا أثر لابن الابن ذكره في التور شره مطلقا لكن ذكره الجوى بخطه مقيدا إذا أقر به في حياته لأنه لا يثبت النسب على الغير اه فاحفظ (قوله الإبرهات) بهم ما إذا قام المقر أو المقر له على المقر عليه وهو من حل عليه النسب (قوله ومنه أقرار ابن) أي من ورنه المقر عليه فثبت على الحكم إلى غيرهما وانما يثبت بالنسب لأن المقر لو كان واحدا اقتصر حكم أقارده عليه أما أقرار ورنه المقر له لا يثبت النسب فإنه كصدقه وأطلق في الابن فيشمل الرجل والمرأة قال في البدائع أن الوارث لو كان كذا أقر واحد منهم بأخ آخر وعلم ولا يثبت نسب ولا يرثهم ولو أقر منهم رجلا أو رجلا وامرأته يثبت نسبهما بالاتفاق ولو كان الوارث واحدا أقر به يثبت عند أبي يوسف خلافا في حنيفة ومحمد ويقول أبي يوسف أشد الكرخي اه وظاهر إطلاق المتن على ترجيح قولهما كالا يعني (قوله كالمقر في باب ثبوت النسب) حيث قال أبو عبد الله في بعض الروايات في حق المقرين وانما يثبت النسب في حق غيرهم حتى الناس كافة إنهم نصاب الشهادتهم أي بالمقرين والائتم نصاب الإيثارة المكذوب لأنها لا تكون شهادة حينئذ حتى تتعدى بل يكون مجرد أقرار وهو قاصر على المقر فقط بل لا بد من الشهادة ونصابها حتى تكون حجة تعدى على غيرهما (قوله وكذا الوصية المقر عليه) هو من حل عليه النسب (قوله أو الورثة) يعني منه قوله ومنه أقرار اثنين لكن كلامه هنا في تصديق المقر وهذا في نفس الأقرار وإن كان في المعنى سواء لكن بينهما فرق وهو أن التصديق بعد العلم بأقرار الأول كقوله نعم أوصدق والأقرار لا يلزم منه العلم تأمل قال ط ويمكن التفرقة بينهما بأن صورة الأولى أقر اثنين من ورنه المقر عليه فثبت النسب بصورة الثانية أقر المقر وصدقه اثنان من ورنه المقر عليه (قوله وهم من أهل التصديق) بأن يكونوا بأقربين عاقلين ومنه نصاب الشهادة كإثبات قريبا مائة له لكن هذا بالنظر لثبوت النسب أما بالنظر لاشتمال الأثر فيستحقه ولو المصدق امرأته واحدة كانت هي الورثة فقط مع المقر ط (قوله حتى تلمزه) برفع تلمز لأن حتى للتلميز مع اللعابة (قوله من النفقة) أي إذا كان ذا رحم يحرم من المقر (قوله والحضانة) به أنه يشترط في روم هذه الأحكام تصديق المقر له وهو لا يكون محضو باقرا بالخاصة انضم إليه فيها إذا كان المقر

بخلاف حكمه (ولو أقر رجل (بنسب) فيه تعميل (على غيره) لم يقبل من غير ولد كافي الدر والحضانة بالجد وابن الابن كالأخ والعلم والجد وابن الابن لا يصح الأقرار (في حق غيره) الإبرهات ومنه أقرار اثنين كالمقر في باب ثبوت النسب فاحفظ وكذا الوصية المقر عليه أو الورثة وهم من أهل التصديق (ويصح في حق نفسه حتى تلمزه) أي المقر (الأحكام من النفقة والحضانة

له بتألفه عتشي عليها ولا يقال تظهر في فرع المقرلة اذ مات منه قلنا الظاهر ان الحضانة كالارث لا تظهر
 في غير المقرلة آفاد العلامة الخطاوي (قوله والارث) أي في سقمها فقط بحيث لا يمنعان باقرارهما وارث
 آخر كما سيأتي (قوله كدوى الارحام) قد علمت مما قدمناه عن الكفاية تفسير القريب والبعيد قال في
 الشريعة لابن تيمية ما قلنا من الغاية مفسر المقر ببنو الفروض والعصبات والبعيد بنو الارحام بعد ذكر
 ما مضى عليه الشارح والاول اوجه لان والى الموالاته بعده ذوى الارحام مقدما على المقرلة بنسب الغير
 اه فتنبه (قوله وورثه) أي المقرلة ويكون مقصرا عليه ولا ينتقل الى فرع المقرلة والى أصله لانه بمنزلة
 الوصية أو باليهود من جامع الفصولين (قوله لان نسبهم ثبت) قال في المنع وهذا لا أثر بشي بنسب
 وبأسحق قاله بعده وهو في النسب مقر على غير قيد وفي أسحق قاله مقر على نفسه فيقبل عند عدم
 المزاحم لان ولاية التصرف في ماله عند عدم الوارثه فيضعه حيث شاء حتى كان له أن يوصي بجميع المال
 فاذا كان له أن يصح له هذا المقرلة والظاهر أن المقررت المقرلة لانه صدقة وهو وارث ولكنه يتأخر عن الوارث
 المعلوم (قوله فلا يرثهم الوارث المعروف) قريبا أو بعدا فهو أحق بالارث من المقرلة حتى لو أقر باخو له حصة
 أو خالة قالوا للعملة والحق لانه نسبهم ثبت فلا يرثهم الوارث المعروف (قوله والمراد غير الزوجين)
 أي بالوارث الذي يمنع المقرلة من الارث لانه وصية من وجه لان نسبهم ثبت ثبت حق الرجوع وارث
 من وجه حتى لو وصي بغيره بأكثر من الثلث لا ينفذ الا باجازة المقرلة مادام المقر مصرا على اقراره لانه وارث
 حقيقة كفاي الزباني وجه إشارة الى أن المقر نحو الولد والوالدين ليس له الرجوع عنه وبذلك صرح في
 الاختصار (قوله أي وان صدقة المقرلة) موابه المقر عليه كما عبر به فيصير ويدل عليه قطعا كلام المنع حيث
 قال ونحوه أي الزباني المقر أن يرجع عنه ماله ما دام المقر له صدقة المقرلة على اقراره أو لم يقر مثل اقراره الموعود
 له من شروط السراجية قوله أو لم يقر لاشك ان الضمير فيه للمقر عليه لا المقر له فلم أقل قوله المقر موابه
 المقر عليه كما عبر به صاحب المنع في كتاب الفرائض ويدل عليه قوله الاتي بالتصديق ثبت النسب ولا
 يكون ذلك الا من المقر عليه قال في روح الشرح على السراجية واعلم انه ان صدق المقر رجل آخر أو
 صدق المقر عليه أو الورثة فهم من أهل الافراد لا يشترط الاصرار على الاقرار أو الموت ولا ينعى الرجوع
 لنسب النسب حيث ثبت اه وفي شرح فرائض المتيقن للعلامة السبكي وصح رجوعه لانه وصية بمعنى والشيء المقر
 له من تركته قال في شرح السراجية المسمى بالمباح وهذا اذا لم يصدق المقر عليه اقراره قبل رجوعه أو لم
 يقر على اقراره أما اذا صدق اقراره قبل رجوعه أو يقر بمثل اقراره فلا ينعى المقر رجوعه عن اقراره لان نسب
 المقر قد ثبت من المقر عليه اه فهذا كلام شراح السراجية فالصواب التعبير بعليه كما عبر به في المنع
 في كتاب الفرائض وان كانت عبارتها كعبارة الشارح وعبارة الشارح في الفرائض غير صحيحة فتنبه
 (أقول) لكن تدبر قال هذا التصديق غير صحيح وإنما الخطأ في الاستدلال به بعده لان الاقراره من
 المقر وهذا من المقر عليه فلا استدلال به خطأ تأمل (قوله لكن المنع) استدلاله على الزباني والبدائع
 ولاشك أن الزباني وصاحب البدائع أولى بالاستدلال به من شراح السراجية مع أن الوجه ظاهر معهم لانه
 جده وصية من وجه باعتبار بعض الرجوع والوصية يصح الرجوع عنها سواء قبل الموصي له أم لا وما في
 الزباني والبدائع موافق لما في الكتب وعبارة الهداية حتى لو أقر في مرضه بأخ وصدقة المقر له ثم أنكر
 المقر وورثته ثم أوصى بماله كله لانه كان ماله للموصي له ولو لم يوص لاحد كان لبيت المال لان رجوعه
 صحيح لان النسب لم يثبت فيلزم الاقرار اه وأقره الشراح وقد صرح بأنه بعده تدقيق المقر له يصح رجوعه
 ونقله المصنف مراده بعده تدقيق المقر عليه وهو الادم مثلا بعد اقراره باخو وقال في الدر المنثور وعند محمد في
 نبوته بمجرد صدقة مقررت ودل على مراده من شراحها بالتصديق تصديق آخر كما فسدهم اه وذكر
 بعده فرعا آخر لم يترأس به بل يصح قال الشافعية لان مادما وجوده في نية بائني من أهله ولم لا تختصا

والارث اذ انصافا عليه
 أي على ذلك الاقرار لان
 اقراره ما عدا عليهما (خان
 لم يكن له) أي لهذا المقر
 وارث غير معاقا لا يرثها
 كدوى الارحام ولا بعدا
 سوى الوالدة عبي وغيره
 (ورثه والا) لان نسبهم
 ثبت فلا يرثهم الوارث
 المعروف والمراد غير الزوجين
 لان وجوده ما عدا غيرها
 قاله ابن السكيت ثم المقر ان
 يرجع عن اقراره لانه
 وصية من وجه زباني أي
 وان صدقة المقر له في
 البدائع لكن نقل المصنف
 عن شراح السراجية أن
 بالتصديق ثبت ان النسب
 فلا ينعى الرجوع

فليبرر عند الفتوى (ومن

مان أبوه فأقر بأخ شاربه
في الأرض) فيستحق نصف
نصيب المقر (ولم يثبت
نصيبه) لما قرأت إقراره
مقبول في حق نفسه فقط
قلت بقي لو أقر الاخ بآب
هل يصح قال الشافعية
لأن ما أدى وجوده إلى
نفيه انتفى من أصله ولم أره
لأخصاصهما

٣ وأقول فالذي يخرج من
كلامهم انهم أثبت
بشاهد من إقرار المبت
بالنسوة أو الإزوة مع
الأخوة ونحوها الآن
يبرهن على تصديق المقر
عليه أو يقر أحد الورثة أو
بشهاد آخر بنحو إقرار المبت
واعلم أن اثبات الأخوة لا بد
من تسميها في الدعوى
والشهادة هل هي لأب مع
أم أولاد فقط أو لأب
وكذا كل قرابة في البرازية
ان لم يدع ما لا وادعى الأخوة
المجردة لا يقبل لأن هذا في
الخففة اثبات ابنه على
أبي الذي عليه والحكم فيه
هو الأب لا الاخ وفي الزاوي
ولو أنسرين وبنت باع
وكذلك ما بين بنت يقسم
نصيب المقر بن أخاها اه
فاظر كيف المأدق لاثنين
والمقام لهما ما ثبت نسبة
لاحتياجه إلى امرأة أخرى
فكيف بين صادقة واحد
فقط اه منه

صريحاً وظاهر كلامهم فليراجع اه وتوضيح أن أم المبت لو قرأت المبت ابناً قالت الشافعية لا يصح
إقراره لأنه لو صح بطل كونه وارثاً وإذا بطل كونه وارثاً لم يصح إقراره وظاهر كلامنا أن أمه مستعوط
حق في الميراث وأن المستعوط له من آخر بيئته المبت فينفذه عليه قال في غاية البيان وبني لك أن تعرف أن
الرجوع عن الإقرار بالنسب انما يصح إذا كان الرجوع قبل ثبوت النسب كائن فيه لأن النسب يثبت
لكونه محملاً على الغير وليس له ذلك فإذا ثبت النسب فلا يصح الرجوع بعد ذلك لأن النسب لا يتحتمل
القبض بعده بثبوت اه ونجاست ثبوت النسب بتصديق المقر عليه وهو الأب فيما إذا أقر بأخ لا بتصديق
الاخ المقر له والله تعالى أعلم (قوله فليبرر عند الفتوى) تحريره أنه لو صدق المقر له الرجوع لأنه
لم يثبت النسب وهو مالي البدائع ولو صدق المقر عليه لا يصح رجوعه لأنه مدنيته وهو مالي شروع
السراحيبة فحشاً لا يشبهه غيره في المسئلة فالأمر مع مختلف ولا يخفى أن هذا كاف في غير الإقرار بنحو الولد
أثاده سيدي الولد رحمه الله تعالى (أقول) ويقال أيضاً في تحريره أن الإقرار بالنسب لم يكن فيه تمثيل
على الغير ووجسد التصديق لا يصح الرجوع فيه وإن كان في تمثيل على الغير وصدقه المقر عليه فله
الرجوع في الكلام في مقامين وهذا حيث لم يكن الإقرار بنحو الولد كما علمت فتأمل ٣ (قوله ومن مان أبوه
الخ) هذه المسئلة بعينها فهمت مما تقدم فتعكررة الآن يقال إن المقر في المسئلة السابقة موروث وهذا
وارث وإن كانتا في عدم ثبوت النسب كافي أي السعدون العيني قال في البدائع إذا أقر وارث واحد
بوارث كمن ترك ابناً فأقر بأخ لا يثبت نسبهما عندهما وقال أبو يوسف يثبتونه أخذ الكرخي لأنه لا يقبل
في الميراث قبل في النسب وإن كان أكثر من واحد بن كائناً بجليلين أو رجلاً وامرأتين فصاعداً يثبت النسب
بإقرارهم بالاجماع لكل النصاب ويستحق حقه من نصيب المقر اه حوى (قوله فأقر بأخ) وإن كان
للمقر له أولاد لا يشترط في المقر أن يكون وارثاً للمقر له بل ولو في الجله ط (قوله فيستحق نصف نصيب
المقر) ولو هو وارث أخ شريح المات في بيانه في الزاوي (قوله لما قرأت إقراره مقبول في حق نفسه فقط)
فصار كالتصديق إذا أقرت الباتمة كأنه حق العبد المبيع يقبل إقراره في العتق ولم يقبل في الرجوع بالفرق
ببابة وفي الزاوي فإذا قبل إقراره في حق نفسه يستحق المقر له نصف نصيب المقر له لقاء صداقاً وعند مالك وإن
أبي لبلى يجعل إقراره ما عانى التركة على المقر من نصيبه ما يخصه من ذلك حتى لو كان شخص مان أبوه
أخ معروف فأقر بأخ أخوك فكتبه أخوه المعروف فيه أعطى المقر نصف ما في يده ودهما يعني عند مالك
وإن أبي لبلى ثالث ما في يده لأن المقر قد أقر له ثالث شائع في المسلمين فنقد إقراره في حصته بطل ما كان في
حصة أخيه فيكون له ثلث ما في يده وهو سدس جميع المال والسدس الآخر في نصيب أخيه بطل إقراره فيه
لما ذكرنا ونحن نقول أنه في زعم المقر أنه يساوي في الاستحقاق والمصكر ظالم ما ذكره فيعمل ما في يد
المتنكر كالكالها فكأن الباقي بينهما بالسوية ولو أقر بأخت تأخذ ثلث ما في يده عند هاتمة له ولو أقر ابن
وبنت بأخ وكذبهما ابن وبنت يقسم نصيب المقر بن أخاها وعند هاتم أو باعوا الخرج يجر ظاهر ولو أقر امرأة
أخها زوجة أبيه أخذت ثمن ما في يده ولو أقر بغيره أي أم المبت أخذت سدس ما في يده يعامل فيما في يده كما
يعامل لو ثبت ما قرره اه وعلمه فيه (قوله بآب) أي من أخيه المبت (قوله لا مأدق الخ) أي لأن ما أدى
مع وجوده وهو الإقرار في نفسه انتفى وهذا لو صح إقراره بآب الاخ تبي أنه ليس وارثاً وإذا لم يكن وارثاً
لا يصح إقراره ما أدى وجود هذا الإقرار إلى نفيه فينتفي من أصله يعني لا يصح الحاصل أن أخه باقر ما بالإن
يصير مقر على نفسه فيخرج من الميراث بسبب الامن وإذا خرج من الميراث صار أجنبياً فأقراره غير صحيح ولم
يكن مقر على نفسه ولا يرث الأب في يده والميراث له وهكذا لم يردوا لحكمي الذي هذه الشافعية من مواع
الأثر لأنه يلزم من التوثيق عدمه فقد أدى وجود الإقرار إلى عدمه بيانه كما في شرح البولي في على شرح
الشنوري أنه إذا أقر أخ حازر بآب المبت يثبت نسبها ولا يرث لأنه لو ورث لجب الأخ فلا يكون الاخ وارثاً

حاشا فلا يسل اقراره بالاس فلا ثبت نسب ولا يرث لان اثبات الاثر يؤدي الى نفيه وما أدى اثباته الى نفيه
 اتفق من أصله وهذا هو الصحيح من مذهبهم ويجب على المغربي ان يدفع له التركة كان صادقا في اقراره
 لانه يعلم استحقاته المال والقول الثاني للشايع انه ثبت نسبهم بربوبه قال أحمد ونقل عن أبي حنيفة وقيل
 لا يثبت ولا يرث به قال داود وقال أبو يوسف لا يثبت نسب الابن اقرار اثنين من الورثة نوعا هذا ما لا يرث المقر
 له ولا يثبت نسب الا اذا اقر به عدلان من الورثة أو اقر به عدل وصدة عدل آخر من الورثة هذا غاية
 ما رأيت به ثم أيت بعض الأفاضل أوضح المقام بقوله بان الملازمة أن الاقرار لا يصح الامس وارث وإذا صح
 هذا لاقرار صار هذا الاصح وجود الابن غير وارث وادعاء صار غير وارث لم يصح الاقرار بالبنوة فلم تحصل
 فأنقصوا هذا الاقرار واعتبروا أنه أقر بشيئين المال والنسب على الغير ومن المعلوم أن اقرار الشخص
 بغيره على نفسه والماله لك نفسه فينفذ به ويلزمه دفعه وأما تمثيل النسب على غيره فلا عليك فلا ينفذ
 فيه اقراره على أن النسب يثبت في المقر والمقر له بغيره حتى لو مات المقر له وارث فانه لهذا المقر له
 لا يثبت المال له فلما أقاد ما لم تقربا فلما قال السارح وظاهر كلامهم نعم والاولى أن يجزم لان الاطلاق
 السابق يعمل به حتى يوجد ما يحسمه والطاق السابق هو قوله وان اقر بنسب على غيره الى قوله ويعمل في
 حق نفسه وقطعوا ولو اقر بعدده كتب ثم مات ثم صدقه المقر له يلزمه دفع الاكساب مع ان الاقرار بالبعد
 غسه بطل ما يورث وكذا لو اقر المشرى بان البائنة أعنتي العدد مدق في نفسه (قوله وظاهر كلامهم نعم
 ظاهر اجماع) أي يصح الاقرار لان مقتضى ما ذكره هما أن المقر اذا ثبت اقراره بنسب الشهادة ثبت النسب
 وان كان النسب من الورثة والافضل بالاقتراف في حق نفسه وان ثبت النسب وهذا اقر بنسب على الغير فلا
 يقبل وأقر بالمال الذي يستحقه ظاهر انما هو المقر له فيكون اقراره به على نفسه يقبل ولكن في اقراره
 كونه وارثا ظاهر ان لو ثبت بغيره انه ليس وارثا ليس كذلك تقدم في الشهادات أنه تقبل شهادة التي على
 معتقده الا في المسئلة وهو رجل مات عن عم وبنت وأمتين وبعدين فأنتقي العلم المسمى في هذه ان الثانية
 أثبت الميثاق قبل الاولى فخذل الشهادة بالبنوة أو بعداؤه وهذا لا يقبل بالايجاب لا لوقوعها ما هو نصبة
 مع اذنت فيخرج العمن الورثة فيقال العتق اه والحاصل أن ظاهر كلامهم في اقرار هذا الاصح بالابن
 وبنت نفسه في حق نفسه فعفا قيرث الابن دون ما قالوا ان الاقرار بنسب على غيره يصح في حق نفسه حتى
 تلزمه الاحكام من النكاح والحضانة لاق في حق غيره وقد رأيت المسئلة مقولة ولله الجدة المنقذ فتاوى العلامة
 فاسم بن عاتق بن الحنفى ونسبه قال محمد بن الاصل ولو كانت لرجل عم أو مولى نعمة فأقرت العمه أو مولى
 النعمة بأخ له من أبيه أو أمه أو عم أو أبابن عم أخذ المقر له الميراث كله لان الوارث المعروف اقراره
 مقدم عليه في استحقاق ماله واقراره بحقه على نفسه اه هذا كلامه ثم قال فلما لم يكن في هذا داود عندنا لم
 يدرك في الموضع وذكر في باب اه وهذا هو بدل لما قدمناه من بعض الأفاضل أيضا فغنمته (قوله فلا
 في المقر) يعني قبل الاستدانة من اعتبار أبي البت انه لا يلزمه دفع حصته وكان وضع هذا الفرع هنالك أولى
 لان المدون قد صرح بانها (قوله لان اقراره يصرف الى نصبه) وذلك لان المقتصر من اثنائهما فلما اقر
 أحدهما باقتصره أي ذلك صح في نصبه خاصة لاق نصيب أخيه فثبت حصته لا تحركا كانت فيعمل
 كالمقر وفي نصبه ولان المدون قد صرح بانها لو قد اقر المقر ان أباه أخذ من ماله فثبت مقتضى قصاصا
 على المدون فذا اقر بدين على الميثاق لا ينفذ في حق الوارث الا آخره ينفذ في حق خاصة والدين مقدم على
 الميراث فاستعرق منه فلا يأخذ منه شيئا كما إذا اقر عليه مدين آخر فلو لمقر كمر قبل باب الاستدانة
 ولا يجزى في هذه المسئلة الخلاف السابق كما لا يخفى على الحاذق (قوله بعداؤه) أي حلف المذكر لأجل
 ادخاله في العرسل لانه لا يصر على امره إلا بما أتى ولو سكت وكذا العتق الجسبي (قوله لكنه
 الميراث) أي لا يمتنع أن لا يحذف في الاولى من صرح الزايع وهو مخالف لما تقدمه من الاكل ومرا

وظاهر كلامهم نعم فراجع
 (وان ترك) شخص انسي
 وله على أخواته مائة
 أحدهما مائة من أبيه
 فحين منها فلا شيء للمقر
 لان اقراره يصرف الى
 نصبه (ولان آخره) دون
 بعد حلفه أنه لا يعلم أن أباه
 قد بين ظهر لمائة قاله الاكل
 قاسم وكذا الحكم لو اقر ان
 أباه قبض كل الدين لكنه
 هنا

جوابه (قوله بحاج) أي المسكر بالله لم يعلم أنه قبض الدين فان نكل برئت ذمة الدين وان حلف دفع اليه نصيبه بخلاف المسئلة الأولى حيث لا يحلف لحق الغير بل ان حقه كله حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى تخليفه وهما يحصلان النصف فيحصله زبلي وقد وفق أبو السعود بين العبارتين كما ذكرنا بحيث اندفع ما بدأه الحلي من التناقض وحينئذ فقولنا حيث لا يحلف بخلاف ما قاله الاكمل في المسئلة الأولى يحلف الاخ بالله الح والم الذي نقده الزبلي الخلف لحق الغير والذي قاله الاكمل لحق أخيه المقر ان كل من اذا أقر بشئ لزمه بحلف عند انكاره ليقضي عليه بالنكول تأمل وفي الدر المنقذ ولومات بن ابين وكان لايهما الميت دين على شخص فأقر أحدهما بقبض أخيه نصفه صح في حقه وحينئذ فالنصف الباقي للأخر بعد حاقه قلت وكذا الحكم لو أقر بقبض كله لكن هذا يحلف لحق الغير ذكر الزبلي وغيره اه والحاصل أن في المسئلة الأولى لا يحلف لحق الغير بل ان حقه كله حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى تخليفه بخلاف المسئلة الثانية فإنه يحلف المسكر بالله ما علم أنه قبض الدين فان نكل برئت ذمته وان حلف دفع اليه نصيبه والله تعالى أعلم وأهـ تعز الله العظيم

(فصل في مسائل شتى) * قال عمر بن زاده أمر صاحب التسهيل ههنا مسائل مهمة وأدرجهما تحت زيادة على سائر المتون واتفق صاحب الدرر أنهما يجب المسائل المذكورة في نفسه من الكافي اه والشارح رحمه الله تعالى جرح بين ما أتى به في التسهيل وبين ما جرت به عادة المتون من ذكر مسائل شتى فترجمها ووجهه ظريفة الشئ في نفسه لان الفصل هو المسائل الآن يقال الفصل مراد به اللفاظ والمسائل مراد به المعاني فيكون من طرفية الدال في الدول (قوله المكافاة) أي العاقلة الباقية أي وهي حرة أو أذينة ط (قوله فكذب زوجها) أما إذا صدقها فإفلاها في حقه (قوله أيضا) أي كما صح في حقها أو كما نظره (قوله ولا يتعدى إلى غيره) لان كونه حجة انما هو في زعم المقر وزعم ما ليس بحجة على غيره ولذا افلاها في حق الولد والنمرة بخلاف اليد فماتت بحجة في حق الكل لان بحجة بالقضاء وهو عام حموى (قوله هذه إحدى المسائل الست) الثانية تلو أقر المخرج دين لا وفاؤه الا من عن العين المؤجرة فلذلك يسهوان تضرر المستأجر قال الشيخ صالح في هذا إشارة إلى أن رب الدين اذا أودع حبس المديون وهو في اجارة العبر بحبس وان بطل حق المستأجر قاله تفهها ووافق بحث المؤلف الآتي الثانية تلو أقرت بمجهولة النسب بانما بنت أبي زوجها وصدقها الاب انفسخ النكاح بينهما ومثل الاب الجد بخلاف ما اذا أقرت بالردة ولو طلقتها اثنين بعد الاقرار بالرقم بملك الرجعة المأهله اذ ادعى ولذا الامامة عليه السلام في جواب سؤاله عن رجل أقرت بالرجعة المأهله اذ ادعى

المكاتب اذا ادعى نسب ولد حر في حياة أخيه محبت وميراثه لولد دون أخيه السادسة باع المبيع ثم أقر أن البيع كان قبضته وصدقته المشتري قبل الرد على بائعه ما يجب كذا في الجامع قال الحموي قوله لو أقر المخرج قال بعض الفضلاء يؤخذ من هذا جواب حادثة لم أجدهم انقلوا وهو أن رب الدين اذا أودع حبس المديون وهو في اجارة الغير هل يحبس وان بطل حق المستأجر بهذا اشير إلى أنه يحبس وان بطل حق المستأجر وقوله ولو أقرت بمجهولة النسب الح وتعت حادثة بالقاهرة وهي أن ضمنا أقر في مرضه وأنه بأن فلان أمي وشقيقتي ولهذا أقرت بثبوتها المقر غير المقر وكل منهما حلالا من كل الاب وصدقته على اقراره ما يحق لا اتركها بيت المال وهي شاذة في المذهب وثبت الاقرار بين يدي قاض حتى وحكم حصة قاض ضامو فإذ ع صاحب بيت المال المقر له وداروا بهم بين العلماء فمنهم من أجاب بصفة الاقرار وهم الاكثر ومنهم من أجاب بطلانه ومنهم علامة الوري الشمس الرمي معللا بأنه محال شرعى اذ يستحيل أن يكون لواحد أبوان وفول بعض الفضلاء من الحقيقة ممتنع مدعيه اعلان الاقرار أي في خصوص هذه المسئلة والا فلا يستحل شرعاً أن يكون لواحد أبوان أو ثلاثة إلى خمسة كذا في ولدا جارية اشتراكا اذ ادعى الشر كله قبل قد ثبت نسب الواحد والآخر الاصل من الطرفين كفاً لا يفتق اذا اذ علم جلا من كل واحد منهما من امر آخر كفاً

يحلف لحق الغير لم يزل

(فصل في مسائل شتى) *

أقرت الحرمة المكافاة بدين

فكذب زوجها

م اقرارها في حقه أيضا

مد آتي حضية (فقبض)

لحقرة (وتلازم) وان تضررو

ال ورج هذه إحدى المسائل

لست الخارجة من قاعدة

لاقرار حجة قاصرة على المقر

لا يشترط في غيره وهي في

اشباهه وينبغي أن يخرج

بضامن كان في اجارة غيره

أقر لا تحرب دين فانه

يسهوان تضرر المستأجر

هي راقعة القوي

التأخرانية اه (قوله ولم ترها مرة) هذا البحث لصاحب المنع ومنه في حاشية الاشياء للموسى كقوله مناه
 قريبا (قوله وعندهما) المالم يقع على من لم يزوج قول الامام على قولهما صرح بذلك قولهما في المتن فان عدته
 كعادة أو باب الماتون المأثورة التصريح به ولهما أيضا عند رجحان قولهما على قوله وكذا عند التأديب بينهما
 كفي المولى عبد الحليم ولكن يأتي تصحيح قول الامام (قوله ولا تغلب ولا تلازم) لان فيه منع الزوج عن
 تشبثها واقرارها بما يرجع الى بطلان حق الزوج لا يصح انتهى دور والظاهر انه على قولها بما امرها
 القاضي بالرفع ويبيع عليها ما يباع في الدين ط (قوله فمما وقع فيه) من بين الحال (قوله لان الغالب
 الم) فيه نظر اذا لمه خاصة للمدعي عام لانه لا يظهر فيها اذا كان الاقرار الاجنبي وقوله ليتوصل بذلك الى منعها
 بالحبس عند لا يظهر أيضا اذا لحبس عند القاضي لا عند الاب فاذا اهل العول عليه قول الامام اه ادلم يستند في
 هذا التصحيح لاحد من اعمدة الترجيح ط لكن قوله اذا لحبس عند القاضي يخالف لمصر في بابه ان الحبس فيه
 للمدعي (قوله في حقها خاصة) أي في بعض الاحكام فانه يظهر في حق الزوج في المستقبل حتى لو جاعت فولد
 بعده يكون مسلما المقررة وملك عليها الزوج ملحقين فقط وقد كان ملك عليها الا انها عند أبي يوسف في
 حق الاولاد واجماعي الملاقاة والعقدان طلاقها اثنتان وعدتها حضانة وقد كان ملك عليها الا انها لا تقعد
 بثلاث حيض والعدة في الزوج وحق الشرع فقد ظهر اقرارها في حق غيره كقوله الشرب لا ينافي في المحيط
 من البسوط (قوله فولد) التفريع غير ظاهر وعمله فيها بعد الظاهر ان خال يتكون ردفقة في العزيمة
 وبأقربيا (قوله ودفق) عند أبي يوسف لانه حكم برزقها ولولا الردفقة في دور (قوله خلا فله مد) هو
 قول نزوحها بشرط حرية أولاده نهافا لا تصدق في بطلان هذا الحق اه ممن أي فيكون أولادها بعد
 الاقرار أحرار او هذا الس على اطلاقه على الاشياء مجهول النسب اذا أثر بالرق لانسان وعنده المقررة مع
 وصار بعد هذا اذا كان قبل تأكد الحرية بالقضاء أما بعد قضاء القاضي عليه بعد كمال أو بالقضاء في
 الاطراف لا يصح انزاعه بالرق بعد ذلك اه (قوله بردها عليه) أي على عدم صحة اقرارها في حقه (قوله
 انتقاض طلاقها) وكذا عندتها كما علمت (قوله كحقه في الشرب لا ينافي) حيث قال بردها على كون اقرارها
 غير صحيح في حقه انتقاض طلاقها لانه نقل في المحيط عن المسوط أن طلاقها اثنتان وعدتها حضانة بالإجماع
 لانها صارت أمة وهذا حكم خصها تم نقل عن الزبادات ولو طلقها زوج تطلق مقين وهو لا يملك باقرارها ذلك
 عليها الرجعة ولو علم لا يملك وفي الجامع لا يملك علم أول بردها قبل ما ذكره في الزبادات قياس وما ذكره في
 الجلبع اشخصان وفي الكافي آي وأقرت قبل شهرين فهم مدته وان أقرت بعد مدته شهرين فاربعة
 والاصل انه في أي يمكن تدارك ما خلف فوته باقرار العبر ولم يتدارك طل حقه لان فوات حقه مضاف الى
 تقصيره وان لم يمكن التدراك لا يصح الاقرار في حقه فاذا أقرت به شهر أمكن الزوج التمدد له وبعد شهرين
 لا يمكن وكذا الملاقاة والعدة حتى لو اتمعت اثنتين ثم أقرت بذلك الثالثة ولو أقرت قبل الملاقاة بين اثنتين ولو
 مضت من عدتها حضانة ثم أقرت بذلك الرجعة ولو مضت حضانة ثم أقرت بين محضتين اه قلت وعلى ما في
 الكافي لا اشكال اقوله ان فوات حقه مضاف الى تقصيره تأمل (قوله ودفق على حقه) الاولى أن يقول
 على قوله لا في حقه (قوله مجهول النسب) قيد به احسن از اعم علم نسبته وسحرته فلا يصح اقراره بالرق
 لتكذيب العيان لا يباح في كذا من علم انه يثني العبرو يصح هذا الاقرار من المجهول ولو كان صديقا كما
 في توبه بالادهان ويستثنى منه الاقط حيث لا يصح اقراره به عند فلان الا اذا كان بالما أو بالسود وفي
 الاشياء مجهول النسب لا أثر بالرق لانسان وصدقه المقررة مع وصار بعده ان كان قبل تأكد حرية بالقضاء
 أما بعد قضاء القاضي عليه بعد كمال أو بالقضاء في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك وادام اقراره
 بالرق بأحكامه بعده في الجبايات والحسد وحكام العبيد وفي التقديرات في الانفس من زوجته ومكاتبه
 ومدره وأم ولد ومولى حقه انتهى (اقول) وهذا في حقه بالرق أيضا (قوله مع اقراره في حقه)

ولم ترها مرة (وعندهما
 لا) تصدق في حق الزوج
 فلا تجبر ولا تلازم دور
 قلت ويأتي أن يقول على
 قولهما ما افتاء وقضاء لان
 الغالب ان الاب يعلمها
 الاقراره أو لبعض أقاربها
 ليتوصل بذلك الى منعها
 بالحبس عنده عن زوجها
 كوقفت عليه ممرار احين
 اثبت بالقضاء كذا ذكره
 المصنف (بجوه النسب
 أكثر بالرق لانسان)
 وصدقه المقررة (ولها زوج
 وأولاده منه) أي الزوج
 (وكذا) زوجها (وصفي
 حقه خاصة) بولدها على بعد
 الاقرار رقيق خلافا لمحمد
 (لا في حقه) بردها عليه
 انتقاض طلاقها كما حقه
 في الشرب لا ينافي (وحق
 الاولاد) وفرع على حقه
 بقوله (فلا يملك النكاح)
 وعلى حق الاولاد بقوله
 (وأولاد حصلت قبل
 الاقرار وما قبلها وقتها
 أحرار) لحصولهم من قبل
 انزاعها بالرق (بمجهول
 النسب حر وعنده ثم أقر
 بالرق لانسان وصدقه) المقر
 له (مع اقراره في حقه)
 فقط

(دون ابطال العتق فان
 مات العتق بره وارثه ان
 كان) له وارث يستغرق
 التركة (والا فبرث السك)
 أو الباقي كافي وشربلالية
 (المقره قال مات المقرم
 العتق فارثه لعصبه المقر)
 ولو جنى هذا العتق سعي
 في جنائسه لانه لاعاقلة له
 ولو جنى عليه بمجره ارش
 العبد وهو كآدم لو كان في
 الشهادة لان حرته به
 بالظاهر وهو يصلح للدفع
 لالاستحقاق (قال رجل
 لاسخ (لى عيسى الف
 فقال) في جوابه (الصدق
 أو الحق أو اليقين أو نكر)
 كقوله حقا ونحوه (أو كرر
 اعط الحق أو الصدق) كقوله
 الحق الحق أو حقا
 (يعود وقسرن بها البر)
 كقوله البر حق أو الحق بر
 الخ (فاقرار ولو قال الحق
 حق أو الصدق صدق أو
 البين بيقين لا) يكون
 اقرا لانه كلام تام بخلاف
 ما مر لانه لا يصلح للاستداه
 فجعل جوابا ممكنة قال
 ادعت الحق الخ (قال لامة
 بأسارة بازاسة يا مخنونة
 يا آفة) أو قال هذا السوقة
 فقلت كذا أو باعها أو جديها
 واحد منها) أي من هذه
 العيوب (لأنه نداء

أي وصار عبده ان كان قتل تأ كدس به بالقضاء كالمثل
 بعصبة المقوم ارث العتق بعدموت المقر (قوله بره وارثه الخ) لانه مقدم على العتق (قوله والا) صادق
 بان لم يكن له وارث أصلا أو وارث لا يرث السك لحد الزوجين (قوله فبرث السك) أي ان لم يكن له وارث
 أصلا (قوله أو الباقي) ان كان له وارث لا يستغرق (قوله كافي وشربلالية) الاولى شربلالية عن
 السكافي لقوله كذا في السكافي وعبارة الشربلالية عن المحيط وان كان للميت بنت كل النصف لها والنصف
 للمقره اه فعمل أن المراد بالوارث ذو الفرض أو العصبه وان كان المقر له مقدما على الودع له فقدم على
 ذوي الارحام برأيه قال في الشربلالية وان جنى هذا العتق سعي في جنائسه لانه لاعاقلة له وان جنى عليه
 يجب عليه اوش العبد وهو كآدم لو كان في الشهادة لان حرته به في الظاهر وهو يصلح للدفع لالاستحقاق اه
 (قوله المقره) فاعل يرث أي والأفبرث السك أو الباقي المقره (قوله فارثه لعصبه المقر) لانه لم مات مات انتقل
 الولاء اليهم بخلاف ما اذا كان حيا درر وذلك لان اقرا به بالقي لا يظهر في حقهم فلو كان موصية أو لاده فبن
 قبل الاقرار ارش برثون ومن بعد من أمه أو أقاله لا يرثون فخذبر ط والحاصل أن الاقرار بحجة قاصرة فنادام
 حيا يكون ارث العتق المقره عند عدم الوارث وعدم موت المقر ينتقل الولاء لعصبته فيكون الارث لهم فلا
 ينقد اقراهم عليهم ويستحقون الميراث دون المقره (قوله لانه لاعاقلة له) اذ الذي أعتقه صار قفا والمقره
 لم يظهر حكمه في حق ذلك العتق (قوله ولو جنى عليه بمجره ارش العبد) وعليه فمصار الاقرار بحجة متعديه
 في حق المجنى عليه فينبغي زيادة هذه المسئلة على الست المتقدمة آتفا (قوله لان حرته به بالظاهر) لانظرنا
 فيها إلى ظاهر حرية العتق حال اعتاقه (قوله قال رجل لا تحز لي عليك ألف الخ) (أقول) هذه المسائل
 معرفة أو منكرة أو مكررة أو مقررة وانما البر يبين أن ذكر عند قول المصنف في كتاب الاقرار قال اليس لي
 عليك ألف فقال لي الحق لو جدي الاول أنهم قتل نعم والثاني أنهم انظره الزم وارثه فظفر الاول قوله الحق
 ونحوه لان الفعل المطلق والمفعول به لا يستقل بنفسه لان الهاء لا بد له من مرجع سابق ونظير الثاني
 قوله الحق حق ونحوه لانه كلام تام غير محتاج إلى ما قبله وكذلك انزل ثم هذه الالفاظ الرواية فيها التنب
 وعليه كلام المصنف حيث صرح به في المسكرة اما بكونه على المصدرية والتقدير القول الحق الخ أو بكونه
 مفعول به أي ادعت الحق الخ وجاز في السك الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف يدل عليه غوى الكلام
 فاعتقد بقول الحق أو دعوا الحق الخ ولو قد سجد رزاه وجهه أيضا فيكون السك برقوله أو دعوا الحق
 بالحق ولو يعرف فيعمل على واحد منهما فلا يختلف الحكم في الجميع في الجمع كذا في الجامع العاملي (قوله
 ونحوه) بان كرر البين أيضا مفعول أو منكرا (قوله أو قرن بها البر) فخره لانه لو قرن بها الصلاح لم يكن
 اقرا لان الصلاح يحكم في الرذائل لا يوصف به فكون أمرا بالصالح والاجتناب عن الكذب فيعمل
 ما قرن به عليه أخطاء ولكه معيد بالنسب اذ لو رفع يكون جلة تامه من مبتدأ خبر فلا يعمل جوابا لما سبق
 بخلاف تكرير هذه الالفاظ حيث يعمل على التأكيد وأشار بالمقارنة إلى أن البر لو لم يرد معروفا أو منكرا
 أو مكررا لا يكون اقرا لعدم العرف عبد المأمير (قوله البرحق) هذا مما يصلح للاخبار ولا يتعيب
 جوابا والثاني نسخة الدرر البر الحق وهو في بعض النسخ كذلك وهو ظاهر فانه يعمل على الابدال ط
 (قوله لانه كلام تام) من مبتدأ خبر مستقل بنفسه هذا هو المنطوق وجعله جوابا انما هو باعتبار
 دلالة الحال وذاسا في مقابلته وقوله لانه لا يصلح للاستداه أي لا يكون كلاما مبتدأ هذا هو الظاهر
 أو لا يصلح لان يكون مبتدأ لأنه لو وقع يكون خبرا ابتدأ بقدر بدلالة الحال وهو قولك أو دعوا الحق على
 ما أشربا ليه (قوله بأسارة الخ) مأخوذة من السئلة بتقار بهما من باب الاقرار بالعيب في الجامع الكبير
 واثبات المصنفها في آخر باب العيب أنسب من اثباتها هنا كالأختي (قوله لانه نداء) أي في جمعا
 الاخبار والنداء اعلام المنادي واحضاره لتحقيق الوصف ولهذا القول لامر أنه يا كافر لا يفرق بينهما اه درر

نفسه وزدت على الثلاثة تزويج الصغير والغير بأقل من مهر المثل أو بأكثر فإنه لا ينقصد الثانية الوكيل
 بالطلاق صاحباً إذا سكر فطلق لم يقع الثالثة الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على موكله الرابعة قصب من
 صاحب ورده عليه وهو سكران وهي في فصول العمدى فهو كالصاحب إلا في سبع فيؤخذ بأقواله وأعماله
 واختلاف التصحيح بما إذا سكر من الأثرة المتخذة من الحبوب أو العسل والفتوى على أنه سكر محرم يقع
 طلاقه وعتاقه ولو زال عقله بالنبج لم يقع وعن الإمام أنه إن كان يعلم أنه نبيج حين يشرب يقع والاعلا وصريحوا
 بكراهة أذان السكران واستحباب اعادته وينبغي أن لا يصح أذانه كالنجون وأما صوم في رمضان فلا إشكال
 أنه إن صح قبل خروج وقت النية أنه يصح إذا فوى لا لا تنشرط التيسر فيها وإذا أخرجه وقتها قبل صومه أثم
 وقضى ولا يعامل الاحتساف بسكره ويصح وتوفقه بعرفات كالمعنى عليه لعدم اشتراط النية فيه واختلافوا في
 حد السكران فقيل من لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة أو به قال الإمام الأعظم وقيل من في
 كلامه اختلاط وهذا بيان وهو قولهما به أخذوا كثيراً ما خرج والمعتبر في قدح السكر في حق الحرمة ما قاله
 احتياطاً في الحرمان والخلاف في الحد والفتوى على قولهما في انتقاض الطهارة وفي عينه لا يسكر كما ينهاه
 شرح السكتز (تنبيه) قولهم إن السكران مباح كالإغناء يستثنى منه سقوط القضاء فإنه لا يسقط عنه وإن
 كان أكثر من يوم وليلة لأنه بصنعه كذا في المحيط انتهى ما ذكره في الاشياء في نور العين ويلحق السكران
 بالصاحب في العبادات والحقوق فيلزمه سجدة تلاوة وقضاء الصلاة شع وإذا أفاق يلزمه الوضوء لو كان بمحال
 لا يعرف الذكركم إلا في السكتز لا سكتهم عليه ومن سكر من شراب محرم أو من المثلث لزمه كل التكليف الشرعية
 ويصح جميع عباراته وتصرفاته سواء شرب مكرهاً أو طائفاً بزوى السكر ولو بباح كشراب مكره وضطر
 وشرب دواء وشرب ما يتخذ من حبوب وعسل عند أبي حنيفة كالأنجاء منع من محبة طلاق وعتاق وسائر
 التمرقات والسكر محظور كسكر من كل شراب محرم ونبيذ المثلث ونبيذ الزبيب المطبوخ المغلي لا ينافي
 الخطأ فيلزمه جميع أحكام الشرع وتصح عباراته كلها إطلاقاً وعتاق وبيع وشراء وأقرار ويصح إسلامه
 لارذته استخصاً ولو أقر بقصاص أو بإسرىبيل لزمه حكمه ولو قذف أو أقر به لزمه الحد ولو زنى حد إذاهما
 ولو أقر أنه سكر من خمر طائفاً لم يحد حتى يصح فيقر أو تقوم عليه البينة ولو أقر بشئ من الحد ولم يحد
 إلا في حد قذف وتقام عليه الحدود إذا صح قال في الهداية لا يحد السكران حتى يعلم أنه سكر من البينة وأنه
 شر به طو عاذاً السكران المباح لا يوجب الحد كالنبيج والرمال وكذا شرب المكره لا يوجب الحد ولا يحد
 السكران حتى يزول عنه السكر شخصياً لا مقصوداً لا زجراً والسكران الذي يحد عند أبي حنيفة هو من
 لا يعقل من طلاقاً قليلاً ولا كثيراً ولا يعقل الرجل من المرأة وعددهما من يهذى ويخطأ كلامه أذهب السكران
 في أعرافه واليه مال أكثر المشايخ والمعتبر في القدح المسكر في حق الحرمة ما قاله أجباً عن أخذ بالاحتياط
 انتهى وقد مناعن الاشياء أن الفتوى على قولهما في انتقاض الطهارة وفي عينه أن لا يسكر وأنه يستثنى
 سقوط القضاء من قولهم السكر عباح كالغشاء فإنه لا يسقط عنه وإن كان أكثر من يوم وليلة لأنه بفعله قال
 قاضيان يجوز جميع تصرفات السكران الإلردة والإقرار بالحدود والاشهاد على شهادة نفسه وفي محل آخر
 منه من سكره من خمر أو شراب يتخذ من أصل الخمر وهو العنب والزبيب والتمر كنيذ ومثلث وغيرهما ينفذ
 جميع تصرفاته عندنا وبه أخذ عامة المشايخ وقال الحسن بن زياد الطحاوي والكرخي والمغار ومالك
 والشافعي في أحد قوليه وأودوا الأصفهاني لا يصح منه تصرف ما وردته لأنه مع عندنا استصحاباً الكفر
 واجب البني لا واجب الإثبات وعن أبي يوسف أنه كان يأخذ بالقياس ويقول يصح رذته انتهى قال ذو الفقار
 قاض يقول واحد من هؤلاء نفذ قضاؤه واختلاف المشايخ فيما يتخذ من حبوب ونجاء وعسل من قال بوجوب
 الحد بالسكر به يقول ينفذ تصرفاته ليكون زجره ومن قال لا يجب الحد به وهو الفقهاء أبو حنيفة والإمام
 السرخسي يقول لا ينفذ تصرفاته ولو شرب شراباً حلالاً لم يوافقه وذهب عقله بالصداع لا بالشراب طلاق

قال محمد لا يقع وبه يقى هذا كله في الشرب طاعة لملكها فعلقوا للصبي أنه لا يقع وفي محل آخر منه ولو شرب
 الخمر مكرها أو اضطرر أو سكر فعلقوا للصبي أنه لا يلزمه الحد لا يقع طلاقه ولا تنفذ صرته
 ولو سكر مما يتخذ من حبوب فوفا كما عسل اختلقوا فيه قال الفقيه أو جعفر أنه لا يلزمه الحد لا تنفذ
 صرته فاضطنا * لو كانت الخمر مفصلة بالماء تقوم لكن لا تحد شار بها عالم يسكر وفيما سوى الجرم
 يتخذ من عنب ويزيد لا يحد شار بها عالم يسكر من سكر بالبنج فالصحيح أنه لا يحد ولا تصح صرته ولا تقع
 رده إن الهام * عدم وقوع طلاق السكران بالنسبة والاصح لعدم المصية فانه يكون للذوى غالب فلا
 يكون زوال العقل بسبب هو مصيبة حتى لو لم يكن لا تروى بل للهو وادخال الآفة قصد ابنه - في أن نقول يقع
 القنب الفتواهم بحرمته اتفاقا من متأخريهم اذ لم يظهر أمر الحشيش في زمن المتقدمين سنى طلاق السكران
 غير واقع وبه أخذ كثير من مشايخ بل وهو قول عثمان رضي الله تعالى عنه هذا يند عسل وتبين حنطة
 وشعر وذرة حلال وان لم يقع عند أبي حنيفة أو أي يوسف اذا شرب بالاهو ولا طرب لقوله عليه الصلاة
 والسلام الخمر من هاتين الشجرتين وأشار إلى كرم وتعل خص الخمر بهما اذ المدايين الحكم ثم قيل
 بشرط الطبخ لا بانه وقيل لا وهو المذكور في الكتاب وهل يحد اذا سكر منه قبل لا يحد وقالوا الاصح أنه يحد
 اذ هو من محمد بن سكر من الاثرية أنه يحد لا تنفذ بل اذا فساق يحد من علمه في زماننا كما عسل سائر
 الاثرية بل فرق ذلك (يقول الحقيير) قوله الاصح موافق لما اختاره صاحب المبسوط كما لم يكرهه مخالف
 لما عله فاضحان عن الفقيه أبي جعفر ولما نقله البرزوي أيضا عن أبي حنيفة كما رآه في أول البحث
 والله تعالى أعلم بالصواب هداية المثلث المعنى حلال عند أبي حنيفة أو أي يوسف اذا قصده التقوية لا لا انتهى
 وعند محمد حرام وعنه حلال وعنه مكر وموعنه انه وقف فيه مائة ارات الوازل يند يحد ويزيد يند
 طيب اذ في طيب واباشند اذا شرب ما يعلب على ظنه أنه لا يسكر من غير لهو ولا طرب جاز عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف وهو الصحيح لانه بعد من تفسيق العبادة رضى الله تعالى عنهم وبيد حنطة وشعر وعسل حلال
 وان لم يطبخ اذا شرب منه بالاهو عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهو المثلث لا يحد شار به عدها ما لا يقع طلاقه
 وابسكر منه وعن محمد ا حرام ويحد شار به اذا سكر مقسوم يقع طلاقه والاصح فيه قول محمد وكذا المتخذ من
 ا. ابن اذا اشد وهو على هذا الخلاف أشباهه وصريحوا بكرة اذ ان السكران والاستعجاب الاعادة ينبغي أن
 لا يصح اذانه كالمجنون فصل في سكران جمع فرسه فاصطدم انسانا فالتوكان قد رعى منه فليس يسيره فلا
 يضاف اليه سيرة وكذا عبر السكران لو عاين منه زوج بانه الصغيرة أقل من مهرها لصاحبها جاز عند
 أبي حنيفة أما عنده ما قيل يجوز السكاح لا النقصان ونص في جرح أنه لا يجوز السكاح عنددهما ولو في سكر
 اتلف على قول أبي حنيفة قبل يجوز وقيل لا وهو الصحيح فقط * تزوج امرأة محضه فسكاه وعروا أمر
 السكاح الا انهم لا يدركون بعددهم جز ط وكاه بطلاق فطلقها وهو سكران فلو وكاه وهو سكران يقع
 اذ رضى به بواته ولو وكاه وهو صاح لا يقع اذ رضى بعبارة الصاحي لا السكران خ وكيل يسع وشراه اذا سكر
 فبيد عروا يعرف البيع والشراء القصب قال سحر جاز عقده على موكله كما يشار لنفسه لاني ينسجعتوه وقال
 غيره لا يجوز في البيد ايضا ذبيع السكران انما يزوج جاز عليه فلا يجوز على وكاه فاضطوا ودالعصب على
 سكران وروى ثوبه لعمه فامر في أو ثل فصل الصمان انتهت قال بعض الفضلاء وهل يدخل في ذلك تصرفات
 الصي السكران من اسلامه وغيره وكانت واقعة الغوري تأمل (أقول) الطاهر أنه لا يدخل في ذلك لان
 البالغ السكران من محرم جعل مخاطبا جزاله وتعلقا عليه والصي ايس أهلا لا جزا والتعلط كذا ذكره
 في الطحاوى الجوى (قوله بطا اقراره) قل في النسخة من آخر لسان بني وكذب المقر له فقال المقر انتم
 البينة على ذلك لا تقبل بيته اه يرى ولو عاد المقر في الاقرار انما يصدقه المقر له كل المقر له ان يؤاخذ به باقراره

(المقر له اذا كذب المقر
 بطا اقراره) لما تقرراه
 برئ بقره (الافى) ست

الثاني نازحانية المعنى انه اذا كذبه ثم صدقه لا يعمل تصديقه الا في المواضع المذكورة فانه يعمل تصديقه بعد التكذيب ط (أقول) وما نقله في النازحانية استحسان والقياس أن لا يكون له ذلك في التسمية وصدقه المقر له بان قال له في الصدق فقال المقر له أجل له عيبا ولو أقر بالبيع وجد المشتري وواقعه المقر في الجود أيضا ثم ان المقر له ادعى الشراء لا يثبت الشراء وان أقام المشتري بينة على ذلك ولو صدقه البائع على الشراء يثبت الشراء اه قال السيد الخوئي أقول وجه القياس أن الاقرار الثاني عين المقر به أولا والتكذيب في الاول تكذيب في الثاني وجه الاستحسان ان يستعمل انه كذبه بغير حق لعرض من الاغراض الفاسدة فانقطع عنه ذلك الغرض فرجع الى تصديقه فغاء الحق وزهق الباطل اه (قوله على ما هنا) أي على ما في المتن والافنيان في يادته عليا (قوله الاقرار بالحرية) فاذا أقران العبد الذي في يدهم ثبت حرته وان كذبه العبد ط (قوله والنسب) قد تقدم في باب دعوى النسب فيما نصح فيه دعوى الرجل والمرأة انه لا بد من قصد هو ولا على الولد اذا كان لا يعرف من نفسه ومن جهة ما بشرط تصديقه مولى العتاقة الا ان يحمل انه اذا عاد الى التصديق بعد الرد قبل كتماننا يدل على ذلك عبارة المقر في المتفرقات فانه قال وقد بالقرار بالمال استرازا عن الاقرار بالرق والطلاق والعتاق والنسب والولاة فانما لا ترد بالرد اما الثلاثة الاول في البرازية قال لا استراعا بعد ذلك فرد المقر له ثم عاد الى تصديقه فهو صدقه ولا يبطل الاقرار بالرق بالرد كما يبطل بجمعه مولى المولى بخلاف الاقرار بالعين والدين حيث يبطل بالرد والطلاق والعتاق لا يبطلان بالرد لانهما مسقاط يتم بلسقط صدقه واما الاقرار بالنسب وولاة المتأقفة في شرح الجمع من الولاء واما الاقرار بالنسك فمأزاة الات اه فصور المسائل المذكورة هاتل تصوير الرق الا الطلاق والعتاق لماعمل ط (قوله والوقف) قال في الاشباة المقر له اذا رد ثم صدقه صم كافي الاسعاف (قوله في الاسعاف لو وقف على رجل الم) بشر به للرد على المتن ولكن رأيت معز بالقرينة ما عوقف المتن وهو لو قال لا أقبل بعلم وقيل لا يبطل وهو المختار عند بعض المتأخرين اه لكن ميمون الكلام في الاقرار بالوقف في الوقف وأيضا الكلام فيما لا يرد ولوقبل القبول على أن عبارة الاسعاف على ما في الاشباة وانعكزا ويراد الوقف من المقر له اذا رد ثم صدقه صم وهو موافقة لما نحن بذكره من أن الاقرار لا يرد بالرد وقيل القبول وما نقله الشارح من أن الوقف يرد بالرد قبل القول لا بعده وهو غير ما نحن فيه ونقل الخوئي عن الاسعاف ما نبهنا هذا فقال ولو أقر رجل ببارض في يده أم ولد فوقف عليها أو على أولادها ونسبها ما أبدا ثم من بعدهم على المساكين صدقه أحدهما وكذبه الآخر ولا أولادها ما يكون نصفه أو قفاه على المصدق منهما والنصف الآخر لمساكين لو رجع المنكر الى التصديق رجعت العدة اليه وهذا بخلاف ما لو أقر رجل ببارض فكذبه المقر له ثم صدقه فأنما التصديق له ما لم يقر به جهاتيا والمقر أن الأرض المقر بوقفها التصديق لمساكين لا بد بتكذيب المقر له ما رجع رجع اليه ولو الأرض المقر بكونها لمساكين رجع اليه لا المقر بالتكذيب اه وهذا غير ما نقله الشارح منه فحملت وهو المناسب للمقام والملازم لان المقر له قد كذب المقر ثم صدقه بصح تصديقه فمأمل (قوله والرق) أي لو قال له أنا مرقفقت فأنتكر ثم ادعى بصدقه العبد صم ومنه ما قدمه الشارح في تلخيص العتق عن الخلاصة قال له بعد أنت غير مملوك الخ (قوله ويراد الميراث) أي فلا يعمل رد الوارث او ثمن المورث (قوله كافي متفرقات قضاء الضر) وعبارته قد بالقرار بالمال استرازا عن الاقرار بالرق والطلاق والعتاق والنسب والولاة فانما لا ترد بالرد اما الثلاثة الاول في البرازية قال لا استراعا بعد ذلك فرد المقر له ثم عاد الى تصديقه فهو صدقه ولا يبطل الاقرار بالرق بالرد كما يبطل بجمعه مولى المولى بخلاف الاقرار بالعين والدين حيث يبطل بالرد والطلاق والعتاق لا يبطلان بالرد لانهما مسقاط يتم بلسقط صدقه واما الاقرار بالنسب وولاة المتأقفة في شرح الجمع من الولاء واما الاقرار بالنسك فمأزاة الات انتهى (قوله واستثنى عن مسكتين من الاراء) أي من قولهم الاراء يرد بالرد ولا حاجة الى ذكرهما فانما هما ليسا محسنيين فيه ح أي لان الكلام في الاقرار وما ذكره

على ما هنا في الاشباة
(الاقرار بالحرية والنسب
وولاة العتاقة والوقف) في
الاسعاف لو وقف على رجل
فقبله ثم رد ولم يرد وان ورد
قبل القبول اراد (والطلاق
والرق) فكلها لا ترد ويراد
الميراث برز به والنسك كافي
في متفرقات قضاء الضر
وتعلمه مسكتين من الاراء وهما
اراء الكفيل لا يرد ويراد
المدون بعد قوله أقرني
فأرأه لا يرد

في الاربعة وعبارته قال ثم اعلم ان الاربعة تدل على ما اذا قل المديون برئني فابرأه فانه لا يرتد بكلي البزاية
وكذا ابراء الكفيل لا يرتد بالرد فاستثنى مسئلتان كما ان قولهم ان الاربعة لا يتوقف على القبول ولا يخرج
عن الاربعة عن يدل المصروف والسلم فانه يتوقف على القبول ليعطيه كانه من باب السلم (والحاصل ان)
السكك في أن الاقرار يرتد بالرد والافى ماثل وهما ان المسئلتان له سامنها وحيث قد فلا جرح زيادة ذلك
قال في كتاب المداينات الاقرار يرتد بالرد في مسائل * الاولى اذا امر المعتل عليه فرد له برئ * الثانية
اذا قال المديون برئني فابرأه فرد له برئ * الثالثة اذا امر الطالب الكفيل فرد له برئ وقيل برئ * الرابعة
اذا قبل ثم فرد له برئ اه الا ان يراد بقوله واستثنى مسئلتين من قولهم الاربعة يرتد بالرد أي كانه يستثنى من
قوله ان الاربعة لا يتوقف على القبول الا الاربعة عن بدل المصروف والسلم فانه يتوقف على القبول ليعطيه فاذا
كان الاربعة في هاتين المسئلتين لا يرتد بالرد وان لم يقبله بعد فني باب اولي اذ اردتم ثم قبله فانه لا يعطى وبهذا
الاختراع عد هما مسئلتين مما نحن فيه فتأمل (قوله فالمسئلتان عشرة) أي على هذا المقال (قوله ومضى
صدقه) أي اقراره يعني اودس والاربعة والى كالة والوقف هدا ما نفيد به عبارة العلامة عبد البر ط
(اقول) ذكر في شرح الوهبانية خمس مسائل مسألة الوكالة فقال لو قال لا خروكناك يبيع هذا وسكت بصير
وكلا ولو قال لا أقبل فقال وسما في المقالة الاثنية مكان تصورها وهذه المسألة الاولى من العلم
وقال أيضا الاقرار والاراء لا يحتاجان الى القبول ويرتدان بالرد وهما ان الثانية والثالثة من العلم وقال
أيضا اذا سكت الموقوف عليه في الوقف على فلان عاز ولو قال لا أقبل ليعطى وفي رد اصل التسليم وهذه
المسألة الخامسة من العلم ثم قال ولو صدقه في هذا كانه مرد لا يرتد انتهى فغير هذا الشارح عبارته الى
ما ترى فيصير مبرها يجمع الى اربع مسائل مذكورة في شرح الوهبانية الى الوكالة والمسألة الرابعة من
شرح الوهبانية هي هبة الدين من علب الدين لا تصع من غير قبول خلافا لما ذكرنا اختار السرخسي وقيل
الحلاف على العكس وفيه تضيق من له وذكر أبو البتائم انهم انصع من غير قبول الا انهم ابتدل بالرد في النسخة
والاراء ان انما المشايخ على أن هبة الدين واربعة منهم من غير قبول وفي المعادية المذكورة أكثر
الكتبوا لتشرح أن القبول ليس بشرط عندنا وهو الصحيح ثم ذكر عن الصعري أنه يرتد بالرد انتهى فهذه
حصة مسائل لكن لم يذكر قوله ولو صدقه في هذا كله الخ الاربعة الاول وهي كالة والاقرار والاربعة
والوقف ولا شك أن هذا المقصود لا يفهم من هذا الشرح (قوله لا يرتد بالرد) قد علمت أن من يجعله صريح
الضمير الوكالة وهي عقد غير لازم فكيف لا يرتد بالرد يمكن تصورها فاما اذا وكله بشرع مع قبول الوكالة
فاستقره بمثل ما عين له من قدر الثمن ثم ادعى أنه رد الوكالة فلا يقبل ط (قوله وهل يشترط لصحة الرد بعبارة
الاربعة) ذكر العلامة عبد البر في اراء الدائم مدونه من الدين وعبارته بعد ذكر هذه المسألة وهل يشترط لصحة
الرد من ابراء ما احتسب المشايخ ولو قال ابرئني مما سألتك على فقال أرى انك قال لا أقبل فهو برئ وفي بعض
الاصح هبة الدين من علب الدين لا يتلزم الا بالقول والاربعة بعبارة لكن لا مدون حق الرد قبل موته ان شاء الله انتهى (قوله
والصابط) قال العلامة عبد البر عن تقويم الدويحي الصدقة ما واجب أي الثابت في الذمة اسقاط كصدقة
الدين على العبر و هبة الدين له فتمت به بغير قبول وكذا سائر الاسقاطات تتم من غير قبول الا أن ما فيه تملك مال
من وجه قبل الارتداد بالرد وليس فيه تملك مال لم يقبل كالمال حق الشفعة والطلاق وهذا صابط جدي فتمت
له اه قال بعض الفضلاء هذا الضابط طاهر فيما يقبل الرمن الاشياء لكن هو خارج عما لم يثبت فيه من
كون الاقرار يرتد ولا يرتد الاقرار ولا تملك فيه تأمل (قوله الصالح الخ) وليت هذا الفرع ما جعل متناولا
شرحا أصلي العبارة قال نوح الاسلام ويحط شيخ الاسلام وجدته صالح أحد الودعة وأبراء ما علمت طهرشي
في التركة لم يكن وثق النسخ لا روائية في جواب الدعوى ولما قيل أن يقول يجوز رد دعوى حصته منه وهو الأصح
ولما قيل أن يرد لا ثم اختصرها في الاشياء وبهها قال الترمذي بل انى قلها في الاشياء بهه اشتباها

فالمسئلتان عشرة فلتحفظوا في
وكالة الوهبانية ومتى صدقه
فما ثم رده لا يرتد بالرد وهل
يشترط لصحة الرد مجلس
الاربعة خلاف والضابط ان
ما فيه تملك مال من وجه
يقبل الرد والطلاق كالمال
شفعة وطلاق ومساكن
لا يقبل الرد وهذا صابط
جديد فلتحفظ (صالح أحد
الودعة وأبراء ما علمت)

هبة الدين من علبه أو
اراءه لا يحتاج فيها إلى
القبول اه منه

لا يملك لانه عزوا الى انطعا وفيه تغار وهرن عليه في رسالته اه و يؤيد مما سبق ان الوصية لوصاح الورثة احدثهم
ثم ظهر عي لم يعلموا هل تدخل في الصلح قولان أشهرهما لا فهدا بالاراء فيعروا به مشهور بعدم السماع
فكيف مع الاراء الذي يفرضه مع السماع قال في الغيط لو أراء أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة فكأنكروا
لا تسمع دعواهم انكروا بالتركة وأمر بالرد عليه اه أي لأن الاراء عن العي اذا منع دعواها فاعتاقهم له
بعدم أو ما ضاع المتيح من أن يكون ما ظهر تحت يد الورثة وأنهم أقروا به من التركة بعد ذلك
فيكون سبب الصلح فيه روايتان قيل لا تسمع دعواه لأن المصلح خرج عن كل التركة والاشهر فيه لانه
ما منع الاعن قدر ما علم فاذا انضم الراء اليه وبما زاد غير الاشهر قوة عليه واذا كانت تحت يد اجنبي
فكذلك يقال لأن الراء لا يقوى غير الاشهر لعدم المبرأ وطلما الشارح يد الوصي بهذا الفرع فيه نظر
آخر وان ظهر تحت يد الورثة وأنكروا انه من التركة اه ارباعا فمما منع من الدعوى فكيف مع الصلح
فكيف كان قوله لا رواية فيه فيه ما قيل قبل بعمل بالاراء الواقع في ضمن صلح ظهر فيه بقوى الاغنة
فكيف في الصلح ثبت التسامح أن ذكره في حقه على هذا ويمكن توجيهه أنه أراد أنه ظهر تحت يد اجنبي وقدم
عن اس العرس من أنه لو أراءه ملقا ثم ظهر أنه كان قبل الاراء مشعول للزمة بشئ من تركه أي للمري ولم يعلم
بذلك ولا عوت أبيه الاعد الراء على الراء غله ولا بعد للمري في الخلاصة أراء من الدعوى ثم ادعى عليه
مالا بالاراء عن أبيه ان مات أبوه قبل اراءه مع الراء لا تسمع دعواهم لم يعلم موت الاب ع الراء اه
وبأنى تمام الكلام على ذلك فربما شاء الله تعالى (قوله أوقال) عطف على مصلح لانها مسألة أخرى
(قوله أو قبض الجميع) أي لو أقر الوارث انه قض ما على الناس من تركه والده ثم ادعى على رجل ديون تسمع
دعواه مخ عن الجانبين وصى الميت اذا دفع ما كان في يده من تركه الميت الى ولها ميت وأشهد الولد على
نفسه ما قبض التركة ولم يبق من تركه والد قبل ولا كثيرا الا قد استوفاه ثم ادعى على يد الوصي شيئا وقال من
تركه والد على وأقام على ذلك بينة فقبلت بينته (قلت) ووجه قبوله ان اقرار الولد بيمين اراء شخص معين
وكذا اقرار الوارث بقضه جميع ما على الناس ليس فيه اراءه ولو تزكنا لاراءه ففهي غير صحيحة في الاعيان شرح
وهبانية للشربلاني وبه نظر لان عدم صحته اعناه ان لا يصير ملكا المدعى عليه والا للدعوى لا تسمع كما
يأتي في الصلح (قوله ثم ظهر في يد وصيه) هذا انما يظهر في مسألة الوصي لا في غيرهما لو كان المصنف يتماه
القول وقت الصلح ثم يقول أو ادعى في يد الوصي شيئا وقال هذا من تركه والد على أو ادعى على رجل ديننا
لو انه تسمع دعواه فمما ذكر لكان أنسب فأمثل (قوله لم يكن وقت الصلح) أي لم يذكر (قوله ونحقيقه)
المراد انه ابتغوا الا فتقته من غير اثبات لا يعتبر (قوله تسمع دعوى حصته منه على الاصح) قال في الدرر والى
المتنقى اذا دفع الوصي الى التيم ماله بعد البلوغ فأنه قد التيم على نفسه ما قبض جميع تركه والد ولم يبق له
من تركه والد قبل أو كبر الا وقد استوفاه ثم ادعى شيئا في يد الوصي وقال هو من تركه أبي وأقام البينة فقبلت
بينته وكذا الوارث الوارث انه قد استوفى جميع ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى ديننا على رجل تسمع
دعواه انتهى قال الشربلاني وجهه دعواه اعم ما منع منها لان اشهادها انه قبض جميع تركه والد الخ
ليس فيه اراءه المعلوم عن معاصيه ولا عن مجهول فهو اقرار بمجرد اقراره لا يستلزم ابراءه فليس ما تضمنه دعواه ثم قال
وكذلك الحكم في اقرار الوارث انه استوفى دين والده فلا يمنع هذا الاقرار دعوى وارث بدين ورثته على خصم
له لانه اقرار بجهل لعدم ابراءه مختصا معي أو قبيله معينة وهم حصون وهذا بخلاف الاباحة لكل من
ياكل شيئا من ثمره فستانه فانه يجوز وبه يفتى وبه دفع الراء عن مجهول المعلوم فانه صحيح كقول زيد لعمر
حالي من كل حق لك على فعمل برئ ما علم ومما لم يعلم وبه يفتى اه قال في انظر ان رجل قال لا تحرقواي
من كل حق لك على ان كان صاحب الحق عالما بما عليه برئ المدعي حكودا به وان يكن عالما بما عليه
برئ حكودا به فاني قول لمحمد وقال أبو يوسف يبرأ حكودا به فاني فتوى اه قبل وان لم تسمع الدعوى

أو قال لم يسبق لي حق من
تركة أبي عند الوصي أو
قبض الجميع ونحو ذلك
(ثم ظهر في يد وصيه)
(الستركة نبي لم يكن وقت
الصلح) ونحقيقه (تسمع
دعوى حصته منه على
الاصح)

لا يتألف لان البعير فرع الدعوى الآن يدعى عدم صحة اقراره بان قال كنت مكرها في اقرارى أو كنت فيه
فانه يحالف المقر له فتقول لهم عدم الدعوى وعدم التحليف بعد الابراء العام انما هو فيما اذا لم ينفع النزاع
في نفس الاقرار الذي يتبني عليه الدعوى والبعير تأمل ولا تغفل عند الفتوى فانه بحث بعشهم معنى ذلك
انتهى حوى (قوله صلح البرازية) عبارة قال نأخ الاسلام ونحط شيخ الاسلام وجدته صالح أحد الورثة
وأبرأ ابراعا ثم طهره في التركة ثم لم يكن وقت الصلح لازوية في جواز الدعوى ولقاتل ان يقول تجوز
دعوى حصته منه وهو الاصح ولقاتل ان يقول لا تنته (قوله ولا تناقض) هذا واراد على ما اذا قال الوارث
للعوى قبضت تركه والذى ولم يبق لي حق من تركه والذى لا تغفل ولا كثير وحاصل الابراد كما في المنع وأصله
لابن وهبان ان قولهم السكر في سياق النفي ثم انتقض لان قوله ولم يبق لي حق نكرة في سياق النفي فعلى
مقتضى القاعدة لا يصح دعواه بذلك لتناقضه المتناقض لا تغفل دعواه ولا يسته ثم أجاب بما ذكره المؤلف
ط (قوله على ان الاراء من الاعيان باطل) أى الصادر من الوارث للعوى والمسمى لو أقرت دعوى السكر
لا يصح ما ذكره وظاهر هذا لو لم يكره وقت الصلح حيث كان الصلح عنها مباحا لان ما يملكه من السكر
لان الاراء يشمل الذراهم والديار التي في يد الموصى أو باقي الورثة ذهي أعيان والذين ما يكون ثابتا في الذمة
(أقول) وكأب الاراء من الاعيان باطل فكذلك اقراره تاف المتناقضات قال في الوجبة من الدعوى أتلف مال
انسان قال فالمتناقضات صارت وأجرت ما صنعت لا يبرأ اه وأما الاراء من دعوى الاعيان فصح
ولو اقراره في البرازية من العدة وقول المصنف في الصلح أو الاراء من دعوى الباقي صريح في ذلك وقول
الشارح غنة وظاهر الرواية الصحة متطابقا بعد صحة البراءة من الاعيان ثم حقه بمحمل بطلان الاراء من
الاعيان على طرائقه في الديانة وقد في البحر بطلان الاراء من الاعيان بالانشاء أو لمولى وجهه الا ان يركبوا
يرى مما لم يملكه فهو صحيح متناول للدين والعين وكذلك لا يملك في هذا العين وفي الميسر ولا يتدخل في لاحق
في قبل فلان كل عين اودين وكل كفالة أو اجابة أو حسم ثم قال شيخنا وقوله لاحق في صحوه ليس
من الاراء بل اقراره فحصل من الفواكه الدورية ما منه أو أمطلقا أو اقراره لا يتحقق عليه شيء ثم طهر ان
المقر له كان معقول الذمة بتركه أي المقر لم يعلم المقر بذلك ولا يجوز تأييده الابد الاقرار أو الاراء على الاراء
والاقرار على ولا يمدد المقر قد سماه (أقول) انما لم يفرق بين الانشاء والاختيار لانه الصحيح وظاهر الرواية
فيه قطع النزاع وقد تورف من الفضاة العمل عليه وقوله ليس من الاراء برده قول البرازية اتفقت
الروايات على أن المدعى لو قال لا دعوى لي أو لا خصومة لي قبل فلان يصح ولا تنفع دعواه الا في حق حادث بعد
الاراء اه وسأبقي تحمله قريبان شاء الله تعالى (قوله كما فاده من الشبهة) لعلمه في غير هذا المحل فانه لم
يدكره هنا بعد ذكر هذه المسئلة ط (قوله واعجبه الشربلالي) أى في حاشية الدرر وشرح الوهبانية
وعبارته في الشرح بعد نقل ما قد سمعنا من المتفق على بالقاضيان فان قلت ان اقرار الوالد يضمن ابراء شخص
معي وكذا اقرار الوارث بقضيه جبيع ما على الناس ليس فيه ابراء فتقبل دعواه ولو تزكك البراءة فمسي غير
صحيحة في الاعيان فان الاراء من الاعيان لا يصح بخلاف البراءة من دعواه او يعلم هذا أن لا تقضى على قول
أثبتنا السكر في سياق النفي ثم وايراد صاحب عقد الفرائد أن هذه المسئلة نقضت عليها الظنه أنه من قبيل
الاراء وليس كذلك فلا احتياج لما تكلفه الشارح أيضا من الجواب وقد قال انه طهره أن الوجه عدم صحة
البراءة وهو كذلك وهذا لمجبه اه وللشربلالي رسالة سماها تنقيح الاحكام في الاقرار والاراء الخاص
والعام أحابهم بابان البراءة العامة بين الوارثين ما تنفع من دعوى شئ سابق عليها كما كان أودينا بمرث أو
غيره وحقق ذلك بأر البراءة ما عدا كلاحق أو لا دعوى أو لا خصومة لي قبل فلان أو هو يرى من حتى أو لا
دعوى عليه أو لا تتعلق عليه أو لا تحقق عليه شيئا أو أو أنه من حتى أو محالي قبله وامام حاشية بدس خاص
كما برأته من دس كذا أو علم كبرأته محالي عليه ويرأى من كل دس دون العين وامام حاشية بعين دس ما في

صلح البرازية ولا تناقض
لحق قوله لم يبق لي حق أى
مما قبضته على أن الاراء
من الاعيان باطل وحاشية
فالجواب عدم صحة البراءة
كما فاده من الشبهة واعجبه
الشربلالي

الضمان لا الدعوى فيسدى بها على المخاطب وغيره وان كان من دعواها فهو صحيح كما علمت ثم ان الابرار
 اشخص مجهول لا يصح وان لم يعلم مع ولو مجهول فقولته قبضت تركتموه في كمالها أو كل من لي عليه شيء أو دين
 فهو برى ليس ابراء عاملا وانما بل هو اقرار بمجرد لا يمنع من الدعوى لمسا في المحيط قال لادين لي على أحد ثم
 ادعى على رجل ديننا مع لاحتمال وجوبه بعد الاقرار اه (أقول) لكن فيه لهذا الاحتمال يصدق
 في الدعوى كمالها أو أكثرها بعد الابراء العلم مع أم لا التسمع والصواب التعليل بعدم صحة الابراء للمجهول
 تأمل وفيه شبهة وقوله هو برى محال على عده اختيار عن ثبوت البراءة لا إنشاء وفي الخلاصة لاحق في قوله
 فينبذ له على من ودين وكفالة واجارة وجناية ووجد اه وفي الاصل لا يدعى ارتكابه كقالة بنفس أو مال
 ولادين ضاربة أو شركة أو ودعية أو ميراثا أو دارا أو صدا أو شيئا من الاشياء عاذا به البراءة اه فنافي
 طومة من المحيط أبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة فأنكره والاتسمع دعواه وان أقروا بالتركة
 بالرد عليه اه ظاهر فيما اذا لم تكن البراءة عامة لمسلمته ولما سئذ كراثة لو أبرأ عام ثم أقرب بعده
 حال البراءة لا يعود بعد سقوطه وفي العمادية قال ذو اليد ليس هذا لي أو ليس ملكي أو لاحق في فيه أو
 نحو ذلك ولا منارعه حينئذ ثم ادعى أحد فقال ذو اليد هو قال قوله لان الاقرار لمجهول باطل والتناقض
 انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على أحد اه ومثله في القبض ونحوه الغنى فهذا علمت الفرق بين أبرأتك
 أو لاحق في ثبلك وبين قبضت تركتموه في أو كل من عليه دين فهو برى ولم يخطأ طبعه معنا وعلمت بطلان
 فتوى بعض أهل زماننا بأن ابراء الوارث وارثا آخر ابراء عاملا يمنع من دعوى شيء من التركة وأما عبارة
 البرازية أي التي قدمناها فأصلها معزى إلى المحيط وفيه نظر ظاهر ومع ذلك لم يقيد الابراء بكونه لمعين أولا وقد
 علمت اختلاف الحكم في ذلك ثم ان كان المراد به اجتماع الصلح المدكور في المتن والشروع في مسئلة
 التحارر مع البراءة العامة لمعين فلا يصح أن يقال فيه لار واية وفيه كيف وقد قال قاضيان اتفقت الروايات
 على أنه لا تسمع الدعوى بعد ما دفي حادث وان كان المراد به الصلح والابرار نحو قوله قبضت تركتموه في ولم
 يبق لي فهاحق الاستوفية فلا يصح قوله لار واية وفيه أيضا لما قدمنا من النصوص على صحة دعواه بعده
 واتفقت الروايات على صحة دعوى ذي اليد لمقر بان لا ملك له في هذا العين عند عدم المازع والذي يتراءى
 أن المراد من تلك العبارة الابرار لمعين مع ما فيه ولو سلمنا أن المراد به المعين وقطعنا الدفار عن اتفاق
 الروايات على منعه من الدعوى بعده فهو مبني لمسا في المحيط عن المبسوط والاصل والجامع الكبير ومشهور
 الفتاوى المعتمدة كالحانية والخلاصة فيقدم ما فيها ولا يعدل عنه اليه وأما في الاشياء والبحر عن القنية
 اذ ترقى الزوج وأبرأ كل صاحبه عن جميع الدعوى وللزوج أعيان قائمة لا تبرأ المرأة منها وله الدعوى لان
 الابرار انما يصرف إلى الديون لا الاعيان اه فجهول على حصوله بصيغة خاصة كقوله أبرأتها عن جميع
 الدعوى محال عليها يختص بالديون فقط لكونه مقيد بما على علمها بوثيقه التعليل ولو بقي على طاهره فلا
 يعدل عن كلام المبسوط والمحيط وكافي الحاكم المصرح بعوم البراءة لكل من أبرأ عاملا إلى ما في القنية
 اه هذا حاصل ما ذكره الشرنبلالي في رسالته المدكورة ومن رام الزيادة فليرجع السهال الشارح في
 شرحه على المتن وأما قال أبرأتك عنها أو عن خصوصتي فيها فانه باطل وله أن يحصم كل ما قال له برى بعده
 برئت منه فانه يبرأ ولو قال أبرأتك لانه انما أبرأ عن ضمانه كفى الاشياء من أحكام الدين قالت وفريقا
 أبرأتك وبرتت أو أبرأ به لا إضافة البراءة لنفسه فتم بخلاف أبرأتك لانه خطاب الوادعه لمخاطبة غيره كما
 في ساشيته معزى بالو لوالجبة ومن المهم ما في العمادية من الفصل السابع من دعوى الحانية اتفقت الروايات
 ان قوله لا دعوى لي قبل لان أولا خصومة في قوله يجمع الدعوى الا في حق حادث بعد البراءة كقوله برئت من
 هذا العبد أو خرجت منه أولا ملك لي فيه فانه يجمع دعواه اه كقوله لاحق لي قبضه فانه يجمع كل عي ودين
 وكفالة وغيره ما طلقا لان لاحق بكر في النبي والسكر في النبي ثم كذا أطلقه بمشئ الاشياء وغيره قلت

وهذا اقتضاء الامر على ما قدمناه قبيل الصلح فتأمل وكألو أبراهم من الدعوى فانه يزم كلها الا اذا ادعى مالا
 اثنان من ابيه ولم يعلم بكونه وقت ابراءه فتسمع دعواه لان صلح كافي البراءة من الرابع عشر في دعوى ابراء
 ٣ ووقع فيها كراسر وفتحه يرها بترك جواب الشرط فليست بذلك كذا افادته الخاوي في فتاوه به وذكرا أن
 معنى ابراء العالم ان يكون للعموم مطلقا لا يقيد تركه أو تركها فلا يحتاج الى استثناء في الاشياء لا يخصص
 بتركة والموافقة قد تقدمت مع بعضها ولو بالذات حيث علم بموت موته الا ان يخص المسئلة المستثناة بمسئلة
 الوصي دون الوارث فتأمل قال وذلك كما حيث لم تكن البراءة والاقرار بعد دعوى بشئ خاص ولم يعمم بان
 يقول أية دعوة كانت أو ما يبعد ذلك لمافي البراءة أيضا بعد قوله السابق بقوله وفي المسئلة ادعى عليه دعوى
 معينة ثم صلحوا وأقرانه لا دعوى عليه ثم ادعى عليه حقان منهم وحل اقراره على الدعوى الاولى الا اذا عم
 وقال أية دعوة كانت ونحوه كالاخصومة من الوجه يكثر كرمي الصلح أي وعمه بما يقيد العموم
 زادنا على قوله لا دعوى له وبهذا الحاصل اضطررنا لعدم تناقض كلامهم لان من صرح بعدم سماعها بعد
 ابراء العام المطلق صرح بسماعها بعد ابراء الوارث وغيره لكن في محال يختلفون به كما صارت مؤلفاتوه بالله
 التوفيق انتهى ما في شرح الملتقى وقد تقدم قبيل الاقرار عند قوله والتناقض في موضع الخلفاء عطف خلاصة
 ما حرمه سدق والبرجته الله تعالى في رسالته اعلم الاعلام أحكام ابراء العالم التي وفق فيها بين عبارات
 متعارضة * ووقع ما فيها من المناقضة * فارجع اليها فانها مفيدة في بابها * كاداة اطلاقها والذي تحرر فيها
 في خصوص مسئلتنا ان الامن اذا شهد على نفسه انه قضى من وصيه جبيع تركه ولو لم يبق له منها قبل
 ولا كثير الا استوصاه ثم ادعى دارا في الدعوى وقال هذا من تركه الذي تركه ما يرائي ولم يقضه فهو على
 حجة تقبل قبيل بينه كائن عليه في آخر أحكام الصلح الا استروا شئ معز بالامتنى وكذا في الفصل الثامن
 والشهر من جملة الفصولين وكذا في أدب الاوصياء في كتاب الدعوى معز بالامتنى والحاشية والعناية
 مع مرجعنا باقرار الصلح بقضه من الوصي فليس الاقرار بغيره ولا ما ادعاه الشريفة ولا من على ذلك
 التصريح أيضا العلامة ما بين الشحنة في شرح الوهبانية وذكر الجواب عن مخالفة هذا الفرع عما اطلعوا
 عليه من عدم سماع الدعوى بعد ابراء العالم بان الظاهر انه استحسن ووجه ان الاصل لا يعرف ما تركه
 أبوه على وجه التفصيل غالباً فاستحسنوا سماع دعواه اهـ ولهذا جعل صاحب الاشياء المسئلة مستثانة
 ذلك العموم الذي اطلقوا عليه وهذا بخلاف اقرار بعض الورثة بقض ميراثه من بقية الورثة وابراة لهم فانه
 لا تسمع دعواه خلافا لما أفتى به الخبير الزملي مستند الى ما لا يدل له كما أوضحه سيدي الوالد رحمه الله تعالى في
 رسالته المذكورة فلا بد من إعادة ما لم يعلم المص في ذلك فالحاصل الفرق بين اقرار الاب للوصي وبين اقرار
 بعض الورثة لبعض لمافي البراءة عن المحيط لأبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة أو أنكرها والالتصم
 دعوا وان أقر وأبتركة أمروا بالرد عليه اهـ ووجه الفرق بينهما ان الوصي هو الذي يتصرف في مال
 الميت بلا اطلاع به هذا بالبلغ وأقر بالاستيفاء من جهة خلاف بقية الورثة فانهم لا تصرف لهم في ماله ولا في
 شئ من التركة الا باطلاع وصيه القائم مقامه فلم يعذر بالتناقص ومن أراد ذرا بدعيان ورفع الجهاة * فقلعه
 بتلك الرسالة * ففهم الكفاية * ولدى البراءة * وبه علم انهما كان ينبغي المصنف ان يدكر مافي البراءة
 متناو اما ما سيجيء آخر الصلح ابراء العالم بالرد فقد دنا وجهه قريما بالانسانه فتدبر (قوله) وسحقه
 في الصلح كان عليه أن يقول وسحقه خلافا لانه جعل ابراء الاعيان مطلقا لا دعواها اقتضاء وقد علمت
 انه ليس فيها ابراء عام (قوله) رابعه (أي على الترض (قوله) شرح الوهبانية) أي لابن الشيخة قومت له في
 القصة معز بالبعد القادر في الطلقات عن علاه ليس به أفتى في الحامدية والخير الزملي في فتاوه به الخير من
 الدعوى (قوله) قلت وحرر الخ أقول يتعين الاقتناء بالمقول لانه مضطر ولا بد لادعوا ان لا يسمي وقد علمت
 انه أفتى بالتس هو له الاجل ما لم يخبرون (قوله) لانه لا عدل ان أقر) فيما أن اضطررا له هذا الاقرار وعذر

وسحقه في الصلح (أقر)
 رجل (يعمل في صلح) وأشهد
 عليه) به (ثم ادعى أن بعض
 هذا المال المقربه (ترض
 وبعضه رابعه فان أقام
 على ذلك بينه تقبل) وان
 كان متناقضا لانه علم انه
 مضطرا في هذا الاقرار
 شرح وهاية قلت وحرر
 شلوها الشريفة لاني أنه
 لا يفتي به هذا الفرع لانه
 لا عدل ان أقر

٣ قوله ووقع فيها الخ هكذا
 بالاصل وتحرر هذه العبارة

(قوله غايته أن يقال الخ) ولأنه لا يتأتى على قول الإمام لأنه يقول بلزوم المال ولا يقبل تقدير موصول أو فصل
وعندهما أن موصول قبل والا فلا ولفظه ثم تفيد الفصل فلا يقبل اتفاقا شرين بل لا يقبل من يقال معنى يقضى
فصله ما بالباء ط وحاصل ما يقال من تحرير الشر ينسأل أنه لا فائدة لغيره أن بعض المقر به وبالاحتياط
المقر به تعالى قول الثاني إذا دعى أنه أكثر كاذبا يخلف المقر له وهذا المستلزم من إقراره مخالفا قال في هذه
ويحواه وقد أبدع من جعل قول أبي يوسف على الضرورة فقط كفى هذه المسئلة كما مر قبل الاستئصال والتس
ما قد مناه في شئ القضاء فخصص أن الملقى به هو المقول الذي مضى عليه المصنف (قوله بأنه يخلف المقر له)
على أنه لم يكن بعضهم يابل كهدن ثالث في ذمتهم سرا (قوله وبه) أي يقول أبي يوسف فحين أقر أي قيل
الاستئصال وفي بعض النسخ فبما قال سيدي الوالوجه الله تعالى ويمكن التوفيق بين الكلامين بأن
يقال إن قامت البينة على إقراره بالمال ينبغي أن لا تسمع دعواه إن بعضهم يابون قامت على أن بعضهم يابون
فتأمل (قوله من نسخ الشرح) أي الخ (قوله أنه لم يمهز بالشئ) به أن إقراره بالشئ أنه أطلقها
قبل الشئ إقراره بالزنا وليس فيه شيء مقدار تهللا شبهة فعل ولا شبهة تحمل ولا شبهة عقد أذ لم تدكر الموطأ
بعد الطلاق قبل الشئ وفي واحد منها لا عدة عليها فكيف يلزم ما مر وقد تبعت المجمع وغيره فلم أر فيه
سوى مسئلة واحدة في فصل المهر وهي لو أن المهر قد دفع وطلقة قال الشئ فعله نصفه وأبقى بكمه في
من المهر أخرى وقد سمت هنا في باب العدة وهي لو أقر به اللاحق من شئ وكذبته أو قالت لأدري تمتد
من وقت الإقرار وتستحق النفقة والسكنى وإن صدقته اعتدت من حين الطلاق وقبل الفتوى على وجوبها
من وقت الإقرار بالنفقة اه قال الشارح غيره إن وطئها لم يمهز وإن ولا نفقة ولا كسوة ولا سكنى لها
لغير قولها على نفسها حاية قال ثم وطئها رأى بعد الثبوت والظاهر وأما في الجرائد بعد العدة لعدم
الحدوط ما لم تنده اه فتأمل وراجع وقد قال المحقق الحذف المدم الإقرار بالزنا بأربع عناصر بها فتأمل
(قوله وسقط حقه) قيل عليه الإقرار على الراجح جارا وبواعله أنه إذا أقر بشئ ولم يكن مطابقا لنفس الأمر
لا يحل للمقر له أن يمدد دعاه ما حصل بالإقرار المأخوذ به ظاهر أو السؤال عما هو عن سقوط الحق حقيقة
نأن هذا من ذلك لكن الإقرار باسحقا فلا يلزم له الإقرار بكونه هو الموقوف عليه كما قد
يتوهم كجائتي تمتع بربيع بن أمية بعد قوله ولو كذب الوقت بخلافه قال سيدي الوالوجه الله تعالى
قوله وسقط حقه الظاهر أن المراجعة سقطه ظاهر أجاد لم يكن مطابقا لواقع لا يحل للمقر له أن يمدد
السقوط مادام حياته أمانا على ما شرط الوقت قال السامع في مجموعته وفي الحاشية قال المقر له بالعدة
عشر سنوات من اليوم لم يمدد من مضى رجعت للمقر له فان مات المقر له أو المقر قبل مضى الرجوع الغلبة على
شرط الوقت فكانه صرح بإعلان المصادقة بمضى المدعى وموت المقر وفي الحاشية أيضا وجعل وقت على زيد
وولده ثم للمساكين فأقر زيد وبه على بكر ثم مات زيد بطل إقراره لبكر وفي الحاشية إذا صادف جماعة
الوقت ثم مات أحد هم من ولده فهل يعمل بمصادقة الميت في حقه الجواب نعم ويظهر من هذا أن من منع عن
استحقاقه بمضى المدعى الطويلة إذا مات فولده يأخذ ما شرط الوقت له لأن التمسك لا يرد على صريح المصادقة
ولأن الولد لم يملك من أبيه وإنما تملكه من الوقت اه (أقول) اغتر كثير بهذا الإطلاع وأفتوا بسقوط
الحق بمجرد الإقرار والحق الصواب أن السقوط مقيد بشئ يدعيه القاضي قال العلامة الكبير الحاشية أقر
فقال غلظة هذا المصدق غلان دون ودون الناس جميعا أمر حق واجب ثابت لازم عنه ولو زنى الإقرار له
بذلك قال أسد حقه على نفسه وألزم ما أثر به مادام حياته أمانا وددت العلية إلى من جعله الوقت له لأنه لما قال
ذلك جعله كالزاني الوقت هو الذي جعل ذلك للمقر له وعاله أيضا بقوله لجواز أن الوقت قال أنه أن يزيد
وينقص وأن يخرج وأن يدخل مكانه من رأى قصده في جعل حقه اه (أقول) يؤخذ من هذا أنه لو علم
القاضي أن المقر إنما أثر بذلك لأنه لا بد من المال من المقر له عوضا عن ذلك لسكنى يستبدد بالوقت أن ذلك

غايته أن يقال بأنه يخلف
المقر له على قول أبي يوسف
المخر للفتوى في هذه
ويحواه اه قلت وبه جزم
المصنف بين أقر تقدير
(أثر بعد الشئ) من
هنا في كتاب الصلح ثابت في
نسخ المتن سابقا من نسخ
الشرح (أنه طلقه قبل
الشئ لم يمهز) بالشئ
(وبصرف) بالقرار (أقر)
المشروط له (ربيع) أو
بعضه (أنه) أخا ربيع
الوقت (بعضه) فلان
دونه صرح وسقط حقه

الاقرار غير معمول به لانه اقرار بالمال عاوجب تصحجه مما قاله الامام الخصاص وهو الاقرار الواقع في زماننا
 قنائله واحول ولا قوة الا بالله يبري أي لو علم انه جعله لغيره ابتداء لا يصح كاتقدم في الوقت (أقول) وانما قال
 أصدقه على نفسه الخ لانه اذا كان الوقت على زيد وأولاده منسله ثم على الفقراء فأقر زيد بان الوقت عليهم
 وعلى هذا الرجل لا يصدق على ولد منسله في ادخال النقص عليهم بل تقسم العلة على زيد وعلى من كان
 موجودا من ولد منسله غنا أصاب وديامتها كان بينه وبين المقر له مادام زيد حيا فإذا مات بطل اقراره ولو لم يكن
 للمقر له حق وان كان الوقت على زيد ثم من بعده على الفقراء فأقر زيد بهذا الاقرار لهذا الرجل شاركه الرجل
 في العلة مادام حيا فإذا مات زيد كانت الفقراء ولم يصدقوهم بل عليهم وان مات الرجل المقر له وزيد حيا فنصف
 العلة للفقراء والنصف لزيد فإذا مات زيد وصارت العلة كلها للفقراء اه خصاف لمخصو الختام الكلام على ذلك
 في التفتيح لسيدى الدرجه الله تعالى مع فوائد نفسه قد مر في الوقت فراجع به (قوله ولو كان كتاب الوقت
 بخلافه) جملته أن الوقت يرجع بمشروطه وشرط ما أقرب المقر ذكره الخصاص في باب مستقل في أشياء
 (أقول) لم أر شيئا في ذلك الباب وانما الذي فيه ما نقله البيهقي وهو ليس فيه التعليل بأنه يرجع بمشروطه
 ولذا قال الجوى انه مشكل لان الوقت اذا لم يزم ما في ضمنه من الشروط الا أن يخرج على قول الامام بعدم
 لزومه قل الحكم ويحمل كلامه على وقف لم يسجل اه لم يضافت في يومه ما من الدرر بل في قول المصنف
 اتعد الوقت والجهد وهذا التأويل يحتاج اليه بعد ثبوت النقل عن الخصاص وانه تعالى أعلم والاقرار
 باستحقاق فلان الربيع لا يستلزم الاقرار بكونه هو الموقوف عليه حقيقة كإدبته هو ويصح الاقرار بكون
 كونه المقر هو الوقت عليه ألا ترى أن الوقت لو كان بدينما قد أقر المقر الموقوف عليه بان زيد هو
 المستحق له هذه الثمرة مع الاقرار بطريقه بانه باعته تلك الثمرة ما جعله له بل يري التعليل ولعلك تكون
 تأييده الثمر بدون الشجر اذا اتصل بذلك الواجب على القبض الذي هو شرط تمام التعليل اه قال الجوى
 وفيه تأمل وجهه أن بين ثمره البسطة التي وزع الوقت في قوا هو ان الثمر حين موجود فحق قسمتها وتولها
 فالقرار به لغيره يحمل على التعليل بطريق البيع وهو صحيح مطلقا وجعلها لغيره إنما يشار بق البيع بل
 بطريق الهبة وهذه المشاحة قبل قسمتها ماطلة وأما رسم الوقت فهو ما يخرج من حق غيره اه الاقرار بها
 للغير لا يكون بطريق البيع (قوله ولو جعله لغيره) بان أنشأ الجعل من غير اسقاط نفس المقابلة بينهما بين
 قوله أو أسقطه الخ لانه اذا أسقط المجهول فلا يسقط حقه (قوله لم يصح) أي لا يصح أن يصير لغيره لان تصحيح
 الاقرار وانما هو معامله له بأقراره على نفسه من حيث طاهر الحال تصدق له في ما يار مع امكان تصحجه جلا على
 ان الوقت هو الذي جعل ذلك له مقره كبر ما اذا قال المشروط له العلة أو البطل جعلت ذلك فلان لا يصح
 لانه ليس له ولاية اشاع ذلك من تلقاها فهو فرق بين الاختيار والاشارة بم لو جعل الفقراء في مرض موته
 يصح اذا لم يخالف شرط الوقت لانه يصير وصيا به وكذلك لو منعه لغيره وقروا القاضي ذلك الغير يصح أيضا
 لانه ملكه عز نفسه والراغ عز ولا يصير المقر غله باطرا بمجرد الفراغ ل لا بد من تقرر القاضي كالتحيز
 سابقا فادأقر القاضي المفروغ عنه صار باطرا بالانقراض بغيره في الفراغ وهذا غير الجعل المذكور بهاهم وأما
 جعل الربيع لغيره فقال ط ان كان الجعل بمعنى التبرع بماله لغيره بان يوجه له ثمنه ثم أخذ له فلا
 شبهة في صحة التبرع به وان كان بمعنى الاسقاط يقال في الحقيقة ان الاسقاط في الشروط كارت لا يسقط
 بالاسقاط اه قلت ما عرفت الخاتبة لله علم بشوته فراجعها في المقول في الحاشية بما عرفت وقد فرق في
 الاشياء في بحث ما قبل الاسقاط من الحقوق بين اسقاطها لمعبر وبراءة من وك ذلك في جملته مسائل ذكر
 السؤال عنها ولم يرد فيها فلا يقال اذا أسقط المشروط الربيع لا لا بد لانه كما ذكره الطرسوسي
 بخلاف ما اذا أسقط حقه ما عرفت أي فانه يسقط الكبر أن لا يسقط ما عرفت في رسالة المرافعة
 بيان ما يسقط من الحقوق وما لا يسقط أو ما عرفت في شهادة ابائنا من من وديان من أهل المدرسة

ولو كان الوقت بخلافه
 (ولو جعله لغيره) أو أسقطه
 لا لاحد لم يصح

يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا بطلان له بل بالعلمه فلو قال أعلقت حتى كان له أن يأخذ انتهت قلت لكن لا ينبغي أن تأتي الخانة قاسم سقاط لا لأحد نعم ينبغي عدم الفرق إذ الموقوف عليه الربيع إنما يستحقه بشرط الواقع فإذا قال أعلقت حتى منه لفلان أو جعلته يكون مخالفا لشرط الواقع حيث أدخل في الوقف ما لم يرضه الواقف فلا ينشأ استحقاق بخلاف إقراره بأنه يستحقه فلان فإنه انما يمكن تعينه بكم ثم رأيت الغير الرأى أفتى بذلك وقال بعد نقل ما في شهادات الخانة وهذا الوقف المدرسة فكيف في الوقف على التوبة المستحقين بشرط الواقفين غير توقف على تقرير الحاكم وقد صرحوا بأن شرط الواقف كنس الشارع فاشبه الأرض في عدم قبوله الاسقاط وقد وقع لبعضهم في هذه المسئلة كلام يجب أن يحذروا انتهى فان قلت اذا أقر المشروط له الربيع أو بعضه أنه لاحق له فيه وأنه يستحقه فلان هل يستحقه قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه كذا كرم الحاصف في باب سـ نقل * (قرع) * في إقرار الاستمالية فيمن أقرت بان فلانا يستحق ربيع ما يخصها من وقف كذا في مدة معلومة بمقتضى أنها قد ضمنه مبلغا معلوما فالأقرار باطل لانه يبيع الاستحقاق المعلوم وقت الأقرار بالمبلغ المعين وأطلاق قولهم لو أقر المشروط له الربيع أنه يستحقه فلان دونه يصح ولو جعله لغيره لم يصح بقضى بطلانه فان الأقرار بعوض معاوضة (قوله) وكذا المشروط له المنظر على (هذا) يعني لو أقر أنه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره لم يصح كذا في شرح تنوير الأذهان فلو أقر الماطر ان فلانا مستحق معه نصف المنظر مثلا يؤخذ باقراره ويشاركه فلان في وظيفة ما دام ما يجب ببق لومات أحدهما فان كان هو المقر فالحكم ظاهر وهو بطلان الأقرار وانتقال المنظر لغيره لانه شرطه الواقف بسد لومات لومات المقر له فهي مسئلة تقع كثيرا وقد مثل عنها إحدى الوسائل في قوله تعالى مراوا أجب عنها في تنقيح الحامدية فان الذي يقتضيه المنظر بطلان الأقرار أيضا لكن لا تعود الحصة المقر بها إلى المقر لمصر وانما وجهها القاضي للمقر أولن أراد من أهل الوقف لانهما إقراره جلا على أن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له بكم من انصاف فيصير كأنه جعل المنظر لائمين ليس لأحد هما الايراد واداءات أحدهما أقام القاضي غيره وليس للغير الانفراد اذا أقامه القاضي كذا في الاسعاف انتهى ولا يمكن هنا القول بانتقال ما أقر به إلى المسكين كذا في الأقرار بالعلمه لاحد قولهم في النظر وانما يحقهم في العلم فقط هذا ما صرح وقال ولم أؤمن به عليه فاعتقته (قوله) وكذا في الشبهة (قوله) أي عند قوله ذلك الأثر من لا يملك الانشاء حيث قال وعلى هذا لو أقر المشروط له الربيع أنه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره لم يصح اهـ (قوله) وفي الساقط لا يعود فراجع له عبارة هناك قال فاضحان في دوايه من الشهادات في الشهادة توقف المدرسة من كان فقيرا من أهل المدرسة إلى آخر ما قدمناه قريبا (قوله) القصص المروعة في عرض حال ونحوه من المكتوب (قوله) لا يؤخذ أي القاضي صاحب الجاه من إقراره ونحوه لانه لا عبرة بمجرد الخط فافهم (قوله) في الاول هو قوله في علمي وطاهر أنه لا خلاف في قوله فيما أعلم مع أنه يسأله اذ قوله في علمي أي معلومي (قوله) لانه اتفاقا لان قد في مثله للتحقيق ط قال في الكافي عن قال لفلان على ألف درهم فيما أعلم أو قال في علمي لانه المسالوق لا يلزمه انه أثبت العلم بما أقر به فيوجب تأكيده كقولنا قد علمت لوجهما أن التشكيك بطلان الإقراره فيما أعلم يدكر لا شك في فاضل كقولنا فيما أحسب وأعلن بخلاف قوله قد علمت لانه لا يتحقق اهـ والحاصل أن الشك عند ما هو التردد في العارض معطفا كان أحدهما راجعا ومردودا فيكون شاملا للطرفين فالراجح هو المرجوح وهو الوجه عند أهل المعقول وغالب الظن هو الطرف الراجح الذي يكون قريبا من الجزم وفوق الظن وهو عندهم ملحق باليقين قال في الهندية في الباب الثاني من الأقرار ولو قال لفلان على ألف درهم فيما أعلم أو في علمي أو فيما علمت قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هذا باطل كله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو إقرار صحيح وأجروا على انه لو قال علمت أن فلانا على ألف درهم أو قال لفلان على ألف درهم وتذكرت ذلك أن ذلك إقرار صحيح كذا في الخبرين ولو قاله على ألف درهم فيما أعلم

وكذا المشروط له المنظر على
(هذا) بكم في الوقف وكذا
في الاشياء ثمة وهنا وفي
الساقط لا يعود فراجع له
(القصص المروعة في
القاضي لا يؤخذ رافعا
بما كان فيها من اقرار
وتناقض) لما قدمنا في
القضاء أنه لا يؤخذ بها فيها
(الاذا أقر) بلفظه صريحا
(قوله) على ألف في علمي
أو فيما أعلم أو أحسب أو
أعلن لانه عليه خلافا
للشان في الاول فلناهي
للتسليم فراجع له لو قال قد
علمت لانه اتفاقا قال غصينا
(الف) من فلان (ثم قال سكا
مشروا أنفس)

اقرار انسان بقدر من السهام لو ارث وهو أو يدين الميرضة الشرعية لكونه محالاً شرعاً لومات عن ابن
و بنت فأقر الابن أن التركة بينهما نصفان بالسوية فالأقراو باطل لما ذكرنا ولكن لا يدين كونه محالاً من
كل وجه والافتقار كفي التارخانية من كتاب الحبل لو أقر أن لهذا المغير على ألف درهم قرضاً فترضيه
أومن من يبيع ما يبيع مع الأقرامع أن العتي ليس من أهل البيع والقرض ولا يتصور أن يكون منه
لكن انما يبيع باعتبار أن هذا المقرض لثبوت الدين للمغير عليه في الجملة اهـ (أقول) قال الحنفى الجوى هل
منه ما إذا أقرت عقب العقد أن مهرها زبد مثلاً قال في شرح المظموه والقنينة أقرت وتوالت المهر الذي
لى على زوجى فلان أو لوالى فانه لا يصح اهـ ويؤخذ من هذا واقعة الفتوى أن الرجل لو أقر زوجه بنته بنفقة
مده ما مضى هي فيها باسرة ومن غير سبق قضاء أو رضا وهي معترفة بذلك فأقراو باطل لكونه محالاً شرعاً قال
بعض الفضلاء وقد أقيمت أسنذان ذلك بان اقرار أم الولد ولو لها بدين لم يباطريق شرعى باطل شرعاً وان
كتب به وثيقة لعدم تصور دين للمولى على أم ولد إذا المالكه فيها كالم والمولى لا يكون عليه دين مالمسكه
اهـ وفى الجوى أن تصدق صحبة أقراو المرأة بالمهر الذى للمولى زوجها والله السكونه حسنة دين لغير من عليه
الدين ومنه ما إذا أقر أنه باع عيدين من فلان ولم يذكر الثمن ثم بعد صم يحوده لان الأقرار بالبيع وغيره من
باطل كفى فاضحاً وهو إحدى روايتين كفى الوالدية مئة إذا زوجه بنته ثم طبلوا منه أن يعتر بعض شئ
من الصديق فالأقرار باطل لان أهل المجلس يعرفون أنه كذب ولو الجنية قال في الديري يؤخذ منه حكم كثير
من مسائل الأقرار الواقعة زماننا (قوله) وبالدين بعد الإبراء منه الخ قيد به لان اقراره بالدين بعد الإبراء
العام صحيح مع أنه يبرأ من الاعيان فى الإبراء العام كخلصه به فى الاشياء وتحقيق الفرق فى رسالة الشرنبلالى
فى الإبراء العام قال الطعطاوى صورة المسئلة وهبت زوجه مهرها ثم أقر به بعد الهبة لا يصح اقراره وهذا
لا ينافى ما ذكره العلامة عبد البرغلة عن الخلاصة والصغرى قال الرجل أقر لامرأته بمهر ألف درهم فى مرض
موته ومات ثم تأملت الورثة البيضة أن المرأة وهبت مهرها من زوجها فى حياة الزوج لا تقبل لاحتمال
الابانة والاعاد على المهر المذكور لكن فى فصول العمدى ما يقتضى ان الأقرار انما يصح بقصد امره الممثل
انتهى لمخضام نقل عن المصنف أن الهبة فى المهر تخالف الإبراء فلا يبرأ منه ثم أقر به لا يصح اقراره انتهت
عبارة الطعطاوى قال فى جامع الفصولين برهن أنه أبرأ من هذه الدعوى ثم ادعى الذى ثابته أقرى
بالمال بعد ابرأى فلو قال المدعى عليه أبرأى وقبلت الإبراء وقال صدقته فيه لا يصح الدفع يعنى دعوى الأقرار
ولو لم يقبله يصح الدفع لاحتمال الرد والإبراء رتب بالرد فىبقى المال عليه بخلاف قبوله اذ لا يرد بالرد بعده اهـ
لكن كلامه فى الأبراء من الدين وهذا فى الأبراء عن الدعوى وفى الرابع والعشرين من التارخانية ولو قال
أبرأ لى عمالى فقال له ألف قال صدقت فهو برىء استعسنا لاسق فى هذه الدار فقال كان ك
سدس فاشترته منك فقال لم أبىء فيه السدس ولو قال خرجت من كل حق فى هذه الدار أو برئت منه اليك
أو أقرت لك فقال لا شراشتر يتسلم فقال لم أقبض الثمن فله الثمن اهـ وفيها عن الغاية ولو قال لاحق
لى قبله برىء من كل عين ودين وعلى هذا القول لا يبرأ من عمالى قبله دخل المضمون والامانة ولو قال هو برىء
عمالى عليه دخل المضمون دون الامانة ولو قال هو برىء عمالى عنده فهو برىء من كل شئ أصله أمانة ولا يبرأ
عن المضمون ولو ادعى الطالب حقا بعد ذلك وأقام بينة فإن كان آخر بعد البراءة تسمع دعواه وتقبل بينته
وان لم يقر فالحقاس أن تسمع ويحمل على حق وجب بعده وفى الاستحسان لا تقبل به انتهى قال بعض
الفضلاء بعد ان ذكر عبارة جامع الفصولين المذكور فقهذ الأولى بالاستثناء مما ذكره وسدس ذكره المصنف
فى بيان الساقط لا يعود ويبحث فيه بعض الفضلاء لابعائه لأولى به ولا مساواة عند التأمّل لان هنا انما صححت
دعواه لاحتمال الرد كما عترف به وأما ما استثناء المصنف فالتقصود بالهبة الهبة المتعبر شترعاً المشتبه على
الاحتياط والقبول وشرط الصحة والأزوم لانهم اعند الاطلاق تصرف الى السكاملة هذا وعنى فى كون هذا

وبالدين بعد الإبراء منه
باطل ولو بمهر بعده بتهاله
على الاشبه نعم لو ادعى ديناً
بسبب حادث بعد الإبراء
العام وأنه أقر به يائزحه

المهر عد امتلاحت الاصل المذكور في التارخانية نظير يعرف بالتأمل في كلامه له انما جاز ذلك لانه يعمل
 زيادة في المهر والى اذ في المهر جازت عندنا وأما ما وقع الإبراء منه وسقط فلا يعود لان الساقط لا يعود
 وعقبوا البرازية تفيد ما قلته بعينه قال في المحيط وجبت المهر منه ثم قال اشبهوا أن لها على مهر ~~كذا~~
 فالتاخذ الفضة ان اقر ارجاز وعليه المهر المذكور اذ اقبالات ان يادة لا تصح بالزوج لها والاشبهه أن
 لا يصح ولا يتبعزل يادة بقصد الرأفة فاستثناه في غير محله كذا في المحاشي الجوية وبأني أو آخر
 الباب ان شاء الله تعالى (قوله ذكر المصنف في فتاويه) ونصه سئل عن رجلين صدر بينهما جوارع عام ثم ات
 ورجلتهما بعد الإبراء العام أقر أن في ذمته مبلغا معينا لا يستوفى بل يضمن ذلك أم لا أجاب اذا اقر بالدين بعد
 الإبراء ضمن بل يضمنه كذا في الفتاوى الزينة فقلص التارخانية نعم اذا ادعى عليه ديناً بسبب حادث بعد الإبراء العام
 وانه أقر به بمره انتهى واظهر ما في اقرار تعارض البيات لعامم بغدادى (قوله فات ومفاده) أى مفاد
 تفيد الزم بدعواه سبب حادث (قوله انه) أى الغريم (قوله بقاء الدين) أى الذى أبرأ منه فليس ديناً
 حادثاً أى بأب ما أبرأ منه ما في ذمته والفرق بينه هذا وبين قوله السابق بالدين بعد الإبراء منه انه قال
 هناك بعد الإبراء فلان على كذا وفى الثانية قال دين فلان باق على والحكم فهدوا وسد هو البطلان بأمل
 (قوله حكمه كالاول) أى اقرار بالدين بعد الإبراء عنه أى فانه باطل (قوله الفعل فى المرح) كالأقرار فيه
 دين وكان تزوج والعقود والهوى والحساب (قوله أحط من حل الصحة) فان الأقرار به دين مؤخر من دس
 الصحة والتزوج ينفع به بمجرى المثل وتبطل لزادة بخلاف الصحة والعقود وما به فى الرض تصرف من الثلث
 وفى الصحة من الكل (قوله الا فى مسئلة اسناد الناظر الظول لغيره) المراد بالاسناد التقويض فانه اذا قوصه
 فى صحته لا يصح الا اذا شرط له التقويض واذا قوصه فى مرضه مع (قوله لا شرط) أى شرط الواو
 التقويض له أما اذا كان هذا شرط فستويان (قوله تمة) أى انتهى من التتويهي اسم كلب والحاصل
 أن الناظر اذا قوص النظر لغيره فتارة تكون بالشرط وتارة لا على كل ما فى الصحة أو فى المرض وقد تقدم فى
 الوقف فالوجه اليه (قوله وتعلم فى الاشياء) قال صها بعد عبارة التقوى فى كل الحاكم من باب الاقرار فى
 المضاربة لأقراته ارب ربع ألف درهم فى المال ثم قال غلطت انها خمسة لم يصدق وهو ضمان لما أقر به
 انتهى اختلاف فى كون الأقرار للوارث فى الصحة أو فى المرض ما يقول ابن ادعى ان فى المرض وفى كونه فى
 الصبر أو البسوغ ما يقول ابن ادعى الصبر كذا فى اقرار البرازية ولو طلق أو أعنت ثم قال كتب صغيرا ما يقول
 له وان أسند الى حال الجنون فان كان معهودا قبل والاعلامات المقرلة فبرهن واراد على الأقرار ولم يشهدوا له
 ان المقرلة صدق المقر أو كذبته لى كفى القصة أعرف مرضه بشئ وقال كتب فعلن فى الصحة كان بمنزلة الأقرار
 بالمرض من غير اسناد الى زمن الصحة قال فى الخلاصة لو أقر فى المرض الذى مات فيه ان باع هذا العبد من فلان
 فى صحته وقبض الثمن وادى ذلك المشتري فانه يصدق فى البيع ولا يصدق فى قبض الثمن الا بعد الثالث وفى
 العمادة لا يصدق على استيفاء الثمن الا أن يكون العبد قد مات قبل مرضه انتهى وتعلم فى شرح ابن
 وهبان انتهى (قوله أقر بمجرى المثل) هو اصلاح بيت الوهبانية لشارحها ابن النخبة وبيت الاصل

أقر بالف مهرها صحرى * ولو وهبت من قبل ليس به مهر

وصورتهما مرض الموت أقر فرجته بالف مهرها ثم مات فأتمت وورثته يئس ان المار أوقعت مهرها
 لزوجها قبل مرضه لا تقبل والمهر لازم باقراره فى فصول الهمادى ما يفتى ان ذلك اذا كان بمقدار مهر المثل
 وقد تقدم ذلك فى بياناته وسأيت قريه اقال ابن النخبة ومسئلة اليئس من الخلاصة والصبرى (أقول)
 وقد يعبر المثل اقلو كان الاقرار بأز يدمله مع ولا ينافى هذا ما قدمه الشارح من اقرار البطلان بعد الالة
 لاحتمال انه أبانهم اتم زوجها على المهر المذكور وفى هذه الصورة وفيه ان الاحتمال موجود فاعلم (قوله
 بنية الجاهل) أى لو اقامت لزوجة الدين وولده الإبراء كجاسته بم الشبهة (قوله من قبل ثمرد) أى ان

ذكر المصنف فى فتاويه
 قال ومفاده أنه لو أقر بمهر
 الدين أيضاً حكمه كالاول
 وهى واقعة الفتوى فتأمل
 الفعل فى المرض أحط من
 فصل الصحة الا فى مسئلة
 اسناد الناظر النظر لغيره
 بالشرطانه صحيح فى المرض
 لا فى الصحة تمة وتعلم فى
 الاشياء فى الوهبانية
 أقر بمجرى المثل فى ضعف مونه
 فيئة الاجاب من قبل ثمرد

في حال الصحة ان المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياته لا تقبل وهذا ظاهر على قول الفقهاء ان الاختار مأثراً
على المذهب فيظهر في ان الاقرار بعد الهبة هو لله ولا تهم على ما يظهر غرضوا هذا الخلاف في العصفية كون في
المرض بالاولى قال في المنع اثر بالدين بعد الاقرار من قبله الا اذا اقر لزوجه بمهر بعد هبتها للمهر من على
ما اختاره الله ومجمل زبادة على المهر ان قبلتوا التمسع خلافه لعدم قصد الزبادة اهـ ومن نحوه مرقبنا
فلا تسم (قوله واستاديع) بالنصب فعول لا قبل ان اوبعد تأخير جلة اقبلان (قوله فيه) أي في مرض موته
(قوله اقبلان) أي ادا صدق ما المشتري وصو رقاً المسئلة كأي المسئلة لو اقر في المرض الذي مات فيه انه باع هذا
العدم فلا في صحته وقبض الثمن وادى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا
بقصد الثالث هذه مسئلة النظم الا انه أغفل فيه تصديق المشتري ابن الشفعة وفي العمادية لا يصدق على
استيلاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل موته اهـ (أقول) عدم التصديق في القبض يفيد عدم نفاذ
الحاقته في هذا البيع وشبهه ما في شرح تفتة الاقرار اقر في مرضه بشئ وقال كنت فعلت في الهبة كان بمنزلة
الاقرار في المرض من غير اسناد الى زمن الصحة اهـ وارجع الى ما قدمناه أوائل اقرار المريض عند قوله
وابرأ من دينه ولا تعطل (قوله التراث) أي الميراث (قوله وليس بالاشهاد الخ) هذا نصيب العلامة
عبد البر لا يثبت الاصل وهو

وليس باقراره مائة لا تكن * شهيداً ولا تخبر به قال في سطر

لمخضمانه لو قال لا تشهدان للفلان على كذا يكون اقراراً بالاتفاق وان قال لا تخبر به انه على كذا من حقه أو
لحقه اخذت فيه قال الكرخي وعامة مشايخ بلخ ان الصحيح انه ليس باقراراً وقال مشايخ بخاري الصواب انه
اقرار قال في الفتنة والمنع هو الصحيح والفرق على كونه اقراراً ان النبي ص الشهادتين ص من زور شهده
والنبي ص من خبراً يستحكم علمه عليه وقوله لا تشهد سكوت الدال الماهلة (قوله بعده) بالزور وتشديد الدال
أي لا يند ذلك في حكم الاقرار (قوله فغاب) قال القندسي ذكر محمد بن ابي لهيثم قوله لا تخبر ولا يثبت على اقرار
وزعم السرخسي ان نفسه واثبت قال بطريقه فمما اذا ثبت ما ذكره رواية الكرخي ومشايع بلخ
ورواية مشايخ بخاري المذكورين ثم قال وجه كونه اقراراً ان النبي ص الاخبار بصحة وجود الخبر عنه
لقوله تعالى واذا جاءهم امر من الامن أو الخوف اذاعوا به ذمهم على الاخبار مع وجود الخبر عنه ومن شرط
صحة الاخبار تقدم الخبر عنه في الاثبات فكذلك في النبي فكاكه أثبت الخبر عنه وكما قاله الفلان على ألف
درهم فلا تخبر به أنه على ذلك ولو قال ذلك كان اقراراً اهـ ووجه كونه غير اقرار ما تقدم في لا تشهد
ومسئلتا البيت المذكورتان من فاضيل من المشتق (قوله ومن قال مله الخ) لمخضمانه لو أضاف الشئ الى
نفسه فقال مله على هذا المعنى لفلان كل هبة يقضى التسليم فلا يثبت الا به وان لم يقض اليه نفسه كان الظاهر
واقراراً لا يقضى التسليم ووجهه الا بصله يتم بالايجاب فلا يحتاج لقبض اليه الصبر والحاصل انه اذا قال
ملكى ذا لهذا الشخص كان منشا التملك به في نفسه بشرائط الهبة ومن قال هذا ملك ذاهو ومظهر أي
مفروض غير فلا يشرط فيه شروط الهبة (قوله انا) أي لهذا الشخص (قوله كل منشا) أي التملك به
(قوله فهو مظهر) أي مقرر وخبر ومسئلة البيت من فاضيل من الملتقى (قوله ومن قال لا دعوى الى
اليوم) صورتها قال لا تحل دعوى على اليوم فلا تسع دعواه وذلك اليوم بما تقدم لانه ابراء عام حتى
يتجدد له غيره عليه بعد وكذا لو قال تركه أصلاً فهو ابراء وكذا لو قال تركت دعوى على فلان وموتت
أمرى الى الآخرة لا تسع دعواه لم يتجدد بعد الا براء والله تعالى أعلم كأي التمسع لا يند أي ولو انا
حيث علم موت مورثه ونفسه ورازية وفي الخلاصة ابراء عن الدعوى والخصومات ثم ادعى عليه بالاثار
عن أبيه ان مات أبوه قبل ابرائه مع ابراء ولا تسع دعواه وان لم يعلم موت الاب عند ابراء اهـ وتقدم
ذلك (قوله ل اليوم) بخبريك الباء من لى (قوله منها) أي من دعوى اليوم أو ما تقدمه أم اذا كان

واستاديع فيه الصحة اقبلان

وفي القبض من ثلث التراث

يقرر

وليس بالاشهاد مقراً لله

ولو قال لا تخبر بخلف بسطر

ومن قال ملكي ذاك كان

منشأ

ومن قال هذا ملك ذاهو

مظهر

ومن قال لا دعوى الى اليوم

عندذا

فيأيدى من بعد منها

بسبب سادس فتشيع كل سمعت (قوله فنكر) بتخفيف الكاف مع اشماع الراى ينكره الشرع ولا يقبله (أقول) ومثله البيت من القنية على ما نقله صاحب الفوائد عن الله تعالى أعلم وأسعفر الله العظيم

* (كتاب الصلح) *

(قوله مناسبه الخ) يعنى أن الصلح يتسبب عن الخصومة فالمقترنة على انكسار المقر اقراره أى فتنااسب الصلح والاقرار بواسطة الخ وكنتهما مناسبتين فطبيعة الاظهر أن يقال ان الصلح يكون عن الاقرار فى بعض وجوه كما سيبينه فلذا ذكره بعد ثم ذكر معناه فتميماً للقاعدة (قوله المقر) الصواب المدعى عليه كفى السرر (قوله) اسم من المصالحة) وهى المسئلة والاولى اسم للمصالحة والصلح خلاف الخصومة والخصام وأصله من الصلاح وهو استقامة الحال على ما يدور اليه العقل ومضاده دال على حسنه الدافى وكهم من فساد انقلابه الى الصلاح ولهذا أمر الله تعالى به عند حصول الفساد والفتن بقوله وان طائفتان من المؤمنين اختلفوا فى صلح بينهما والصلح خبر والصلح المستقيم الحال فى نفسه ذكره القهستاني وفى صلا الجوهرة الصالح القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد وانما ذكر الضمير بقوله هو لكونه مما يذكر كروى ثبوت كلنى المصالح (قوله ويقطع الخصومة) عطف تفسير كما يفيد الجوى فانه يفسر رفع النزاع ويقطع الخصومة (قوله معلقاً) أى فيما يتبعين

وفى ما يتبعين (قوله فيما يتبعين) انما اشترط القول لانه ليس من الاسقاط حتى يتم بالسقط وحده لعدم جريان فى الاعيان ط (قوله فيتم بلا قبول) أى من المطالب اذا بدأ هو بطلبه بان ادعى شخص على شخص ذراهم ونحوها فطلب المدعى عليه الصلح على نفسه ط (قوله فلا يشترط قبول المدعى عليه لان ذلك اسقاط من المدعى وهو يتم بالسقط وحده وهذا انما يظهر فى صورة الاقرار ط والحاصل ان الوجوب هو المدعى فيشترط قبول المدعى عليه فيما يتبعين لا فيما يتبعين وأما اذا كان الموجب هو المدعى عليه فلا بد من القول من المدعى مطلقاً سواء فيما يتبعين وما لا يتبعين (قوله وسببهم) أى قريباً (قوله العقل) لاحاطة اليه لانه شرط فى جميع العقود والتصرفات الشرعية فلا يصح صلح مجنون وصلى لانه العقل دور وكذا لا يصح صلح المغنوع والمائم والمبرم والمدهوش والمعصى عا اذ ليس لهم قصد شرعى ونقص بذكرهما لكونهما منصوصاً عليهم باعدم جريان الاحكام الشرعية عليهم كما قد يدخل حكمه هو لا فى حكمهما بالادلة أو بالقياس لان حالهم كما لهم ما بل أشد نارة من حره فى الفصول وأما السكران فلا يدخل فيه م لانه مخاطب زحوا له ونشيد عليه نزال عقله بغير مولد كمال فى منية الملقى صلح السكران جائز (أقول) قد سبق فى سخط الطلاق وفى شتى الاقرار انما هو عدأ كثر ائتمنا واما الكرخى والطعاوى ومحمد بن سلام قالوا بعدم وقوعه فيجوز على الخلاف المذكور لكن علمت ان الاصح الوقوع وعليه ينبغي محض صلحه على الاصح (قوله) صلح من صلى ما ذنوب) ويصح عنه بأن صلح أبوه دارم وقد ادعاهامدع وأقام البرهان ط (قوله ان) عرى بكسر الراء أى خلا وأما بفتحها فمعناه حمل ونزل (قوله ان صريرين) بأن كان نفعاً متصلاً ولا طمع فيه ولا ضرر وأدفعه ضرر غير بين فاذا ادعى الصلى الأذن على انسان ذنبنا وصالحه على بعض حقه فان لم يكن له عا به يذنبه جاز الصلح اذ عند انقضاءها لا حق له الا الخصومة والخلف والمبالأ نفع من جاز ان كانت اليمين لم يجوز لان الخطأ تبرع وهو لا عليك ومثال ما لا صريريه ولا نفع صلحه من عين بقدر قيمتها ومثال ما لا ضرر فيه بين ما اذا أنشأ الدين فانه يجوز لانه من أعمال التجارة ط (أقول) وهذا ظاهر فى الصبي والمكاتب والمأذون المدينين وأما المأذون العسير المدينين فينبقى محض صلحه كيفما كان حيث كان يادن سببه لانه وما فى يد اولاه فيكون صلحه كصلح مولا ولا حق فى ماله لغيره كالمدين ولا تصرفه موقوف بالصلحه كاصي والمكاتب تأمل

(قوله ومن من عبد مأذون) لم يكن فيه ضرر بين لكه لا يملك الصلح على حاص بعض الحق اذا كان له عليه يذنبه وتلك التأجيل مطلقة لا تحيط ببعض الثمن للعبث لا ذكر ولو صالحه البائع على حاص بعض الثمن جاز لا ذكر فى الصلى المأذون كفى السرر (قوله ومكاتب) فانه نظير العبد المأذون فى جميع ما ذكرناه عدم ما فى عليه

فنكر

* (كتاب الصلح) *

مناسبه أن انكار المقر سبب للخصومة المستدعية للصلح (هر) لغة اسم من المصالحة وشرعاً (عقد رفع النزاع) ويقطع الخصومة (وركه) الاعتباب (معلقاً) (والقول) فيما يتبعين أما فيما لا يتبعين كالمأذون فيتم بلا قبول عناية وسببهم (وشرطه) العقل لا البلوغ والحرية فصع من صلى ما ذنوب ان عرى صلحه (من ضرر بين) (ومن من عبد مأذون) ومكاتب

دهم فان عجز المكاتب فادعى عليه رجل ديناً فاصطالحا ان يأخذ بعضه ويؤخر بعضه فان لم يكن له عليه دين لم يحجز
 لانه لما عجز صاير مجبوراً فلا يصح منه دور (أقول) قوله فادعى عليه رجل ديناً أي كان قد مر من كفايته الا ان
 الصلح واقع بعد العجز وهذا المراد في هذا لا يكون الشرط الثاني مستغنى عنه وقد بدله لانه لو كان للمدعي دين
 على المجبور لان حيث انه مجبور بل من حيث ان دينه قد مر من كفايته تدبر (أقول) وسئل المكاتب المعتوه
 المأذون عنه تغير العبد المأذون على ما سبق (قوله لو فيه نفق) لو قال لولم يكن فيه ضرر بين لكان أولى لبش
 ما اذا لم يكن فيه نفق ولا ضرر او كان فيه ضرر غير بين كما تقدم امثلة ذلك قريباً (قوله معلوما) سواء كان مالا او
 منفعة بان صلح على خدمة عبد بعينه سنة او كروب دابة بعينها او زراعة ارض أو سكر دار أو قنانه او ما فانه يجوز
 ويكون في معنى الاجارة وتصح ما لم يكن كذلك فلا يصح الصلح من الجبر والميتة والنسب وصدا الاحراء والحريم ويحجز
 ذلك لان في الصلح معنى المعاوضة فلا يصح للعوض والبيع لا يصح عوضاً في الصلح ط قال في المنع ان يكون
 معلوماً بذكر المقدار في مثل التبرام فحصل على القدر العالبي في الباد بذكر المقدار والمصنف في نحو
 وبمكان التسليم أيضاً فادعى حنيفه بالاجل أيضاً في نحو لو وبشارتة تبين في نحو حيوان كفي العبدية
 لان جهالة البذل تقضي الى المنازعة ففسد الصلح انتهى قال في جامع الفصولين عاز بالقبض على الصلح على
 خمسة اوجه: صلح على درهم أو دينار أو طوس فصتح الى ذكر القدر الثاني في تبرأ ذكبي أو وزري
 لاجل له ولا ذنبه يحتاج الى ذكر قدر وصفة ذكر من سدا أو وسما أو ورد يشاء بدين بانه الثالث على
 كبل أو وزري بماله حل ووثبة فصتح الى ذكر قدر وصفة وكان تسليع عند أي حنيفة كجلى السلم بالبيع
 صلح على ثوب فصتح الى ذكر قدر وصفة وأجل اذا لوب لا يكون ديناً في السلم وهو صرف مؤحلا
 الخامس صلح على حيوان ولا يجوز الا بعينه اذا صلح من التجارة والحيوان لا يصلح ديناً فيها انتهى (قوله
 ان كان يحتاج الى قبضه) فان كان لا يحتاج الى قبضه لا يشترط معلوميته بل ان يدعى حقا في دار ورجل وادعى
 المدعي عليه حقا في أرض بيد المدعي فاصطالحا على ترك الدعي جاز وان لم يكن كل منهما مقلدا لمرسته لان
 جهالة الساقط لا تقضي الى المنازعة كجلى الدر وقال في الماية وبفسد جهالة المصالح عليه لانها تقضي الى
 المنازعة دون جهالة المصالح عنه لانه يسقط وهذا ليس على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو ان الصلح باعتماد عليه
 على أو بصفة أو بما ان يكون من معلوم على معلوم وهو حائل لا يله واما ان يكون من مجهول على مجهول
 فان لم يتضح فيه الى التسليم والتسليم مثل ان يدعى حقا في دار ورجل وادعى المدعي عليه حقا في أرض بيد المدعي
 فاصطالحا على ترك الدعي جاز وان احتج البس وقد اصطلم على ان يدفع أحداهما لآخر لم يذنه على ان ترك
 الاخذ عواء أو على ان يسلم اليه ما ادعاه لم يحجز واما ان يكون من مجهول على معلوم وقد احتج اليه الى
 التسليم كلو ادعى حقا في دار ورجل ولم يسمه فاصطالحا على ان يعليه المدعي مالا موما يسلم المدعي عليه
 للمدعي ما ادعاه وهو لا يجوز وان لم يتضح فيه الى التسليم كما اذا اصطلم في هذه المروعة على ان ترك المدعي
 دعواه جاز واما ان يكون من معلوم على مجهول وقد احتج به الى التسليم لا يجوز ان يتضح البس جاز
 والام في ذلك ان جهالة المعضية للمنازعة الماتقة من التسليم والتسليم هي القصد فلا يجب فيه التسليم
 والتسليم جاز وموجباً فيه لم يحجز جهالة لان القدرة على تسليم البذل شرط لكونه في معنى البيع انتهى
 (قوله وكون المصالح عنه مضافاً) أي للمصالح ثانياً في المحل لاحقا لله تعالى فخرج بقوله لا أي المصالح ما اذا
 ادعت مطلقاً على زوجها ان يضاف بدنه وهما بينهما فاصطالحا على ان يترك الدعي فانه يبطل لان
 النسب حق العبي لاحقهما فلا تلك الاعتياض عن حق غيرها وخرج بقوله ثانياً في المحل مصالحة الكفيل
 بالمفسر على ما دل على انه من النكحة لانه لا ثالث له بالنسبة للمصالحية بسلامة نفس الاصل وهو عبارة
 عن ولاية المطالبة وانما مضافة الوالي ولا يجوز الصلح به كما في وانما تلت الواليات في طلاق الكفالة كجلى
 الكافي والاصح ما قلناه في مسبة الغنى ويهين كجلى الماية والباية وفي من الشروط قبض ماله ان

لا بد من (و) شرطه ايضا
 كون المصالح عليه معلوما
 ان كان يحتاج الى قبضه و
 كون المصالح عنه كجلى
 الاعتياض عنه ولو كان
 غير مال

كان ديناً بدين والا كساً بئى (قوله كالتعاضد) فى النفس انما جاز الصلح عنه لان الحمل فيه يصير محالاً
 حق الاستيفاء فكان الحق ثابتاً فى الحمل فيجوز الاعتراض عنه بالصلح ط (قوله والتعزير) الذى هو
 حق العبد كان صالحاً عن سببه بما دون قدس أو التعزير الذى هو حق الله تعالى كقبضه أو اجنبية
 فالظاهر عدم صحة الصلح به لان الصلح لا يكون الا من صاحب الحق كما فاده الحق (قوله أو يجزى) كان
 ادعى عليه قدر اموال المال فوصلح اذ ادعى عليه التعاضد ولم يمس له فى نفس أو طرف أو شتمه ولم يمس غيره
 شتمه وتقدم فى باب الاصل فحق الصلح من مجهول على معلوم لان جهالة الساتل لا تفضى الى المنازعة
 ولان المصالح عنه سابقا فهو مثل الارادة من المجهول فانه جائز عندنا لما ذكره بخلاف عوض الصلح فانه لما كان
 مطلوب التسليم استعترض كونه معلوماً لا يفضى الى المنازعة وانظر ما تقدم عن الفسخ أو اخر العيب وكونه
 مجهولاً أى بشرط أن يكون مالا يحتاج الى التسليم كترك الدعوى مثلاً بخلاف ماله كان عن التسليم الذى به
 قال فى جامع الفصولين ادعى عليه ماله ماله مافصاله على ألف درهم وقبض بدل الصلح وذكر فى آخر الصلح
 واربأ الذى عن جميع دعواه وخصومانه ابراهمه اعماماً ما قبل لم يصح الصلح لانه يدكره المال الذى به
 ولا بد من بيانه ليعلم ان هذا الصلح وقع معاوضة أو سقاطاً أو وقع صرفاً شرط فيه التقاض فى المجلس أو لا وقد
 ذكر قبض بدل الصلح ولم يتعرض للمجلس الصلح فغ هذا الاحتساب لا يمكن التول بعينه الصلح وأما الاراء فقد
 حصل على سبيل العموم فلا تسمع دعوى المدعى بعد الاراء العام لا الصلح فى البيع والجهة فيه ان كانت
 تفضى الى المنازعة كدعوى العبد ما يحتاج الى التسليم منعت صحة والا لا قبل ان كان المصالح عليه أو عنه
 مجزى يحتاج الى التسليم كصله بعد دعواه مجهولاً على أن يدفع له ماله ولا يسميه انتمى (أقول) لكن فى قول
 جامع الفصولين ولا بد من بيانه نظراً لان المال بالصوره معلوم بدليل قوله أول عبارة ادعى عليه ماله ماله
 والظاهر أن لفظاً معلوماً حتى يتم المراد تأمل (قوله كفى شفعة) يعنى اذا صلح المشتري الشفع من
 الشفعة التى وجبت له على شئ على أن يسلم الدار للمشتري فالصلح باطل اذا قل للشفع من فى الحل سوى حق
 التملك وهو ايسر ما ثبت فى الحل بل وهو عبارة عن ولاية الطالب وتسليم الشفعة لاقبضه فلا يجوز أخذ
 المال فى مقابلته كفى الضرر وأطاقه وهو على ثلاثة أن أوجهه أن يصلح على دواهم معلومة على ان يسلم الدار
 للمشتري وأن يصلح على يستعين منها بخصمته من الثمن وان يصلح على نصف الدار بنصف الثمن وفى
 الاولين يطل الصلح وكذا الشفعة فى الاول ويصح الصلح فى الثالث والشفعة لا تبطل فبعضه على انى كان
 المبسوط وغيره فظاهر أن المراد بقول الضرر على شئ دواهم معلومة ونحوها (قوله وحده قدس) بان قدس وجاز
 فصالحه على ما على ان يعفو عنه لانه كان لا بعد فيه حتى طالعاب فيه حتى الله تعالى والمعلوم له حق
 بالمعلوم وكذلك لا يجوز الصلح عن حق الله تعالى ولو مالياً كانه كافوا عن حصد الزاوة المرفقة وشرب الخمر بان
 أمذوناً أو سارقاً من غيره أو شارب خمر فصالحه على مال على أن لا يرفقه الى ولي الامر لانه حق الله تعالى ولا
 يجوز زعمه الصلح لان المصالح بالصلى يصرف اماً باه فاه كل حقه أو أو نفعاً بعضه واسقاط الباقي أو المعاوضة
 وكل ذلك لا يجوز فى غير حقه كفى الضرر وانما لا يجوز الصلح عن حقوقه تعالى لان الاصل فيه ان الاعتراض
 عن حق الغير لا يجوز والحد والمشرع لما كانت حق الله تعالى خالصاً أو غالباً لا يجوز ولا حد أن يصلح على
 شئ فى حق الله تعالى والمراد من حق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام لأهل العالم فلا يخص به أحد كحرمة
 الزنا فان نفعها عادى لجميع أهل العالم وهو سلامة أنسابهم وصيانة فرشهم وارتفاع اسباب من العاثر
 بسبب التنساع بين الزنا وقد لا يباح الزنا باهلاً المراد أو أهلاً وانما غلبت الى الله تعالى مع أن دفعه عادى
 الى العباد تعظيم الله تعالى مع ان ينفع شئ ولا يجوز ان يكون حقاه بحجة الخلق لان الكل سواء على ذلك
 كذا فى شرح المنار لجلال الدين (قوله وكفى له بنفس) الوجه فيه كالمعنى فى سائرهم وقدما الكلام عليهم اقرىسا
 وقد الكفاية بكفاية النفس لانه لو صالحه عن كفاية المال يكون اسقاطاً لبعض الدين عنه وهو صحيح (قوله

كالتعاضد والتعزير) معلوماً
 كالمصالح عنه (أو
 مجزى - ولا لا يصح (لو)
 المصالح عنه (عما لا يجوز
 الاعتراض عنه) وبه بقوله
 (كفى شفعة وحده قدس)
 وكفاية بنفس)

ويصل به الاول (أى - قى الشفعة لرضا الشفعة بقطع حقه (قوله والثالث) أى كفاية النفس كخافه لرضا الطالب بقطع حقه (قوله وكذا الثاني) أى حد القذف (قوله لاول رفع العلم) كظاهرة أنه يصلح بالصلح أصلاً وهو الذى فى الشرع لئلا ينع عن قاضيتا فانه قال بطل الصلح وسقط الحدان كل قبل ان يرفع الى القاضى وان كان بعده لا يسطر الحد وقد سبق انه انما سقطا بالعفو لعدم الطالب حتى لو عاد وطلب سجد قال فى الاشهاد لا يصح الصلح عن الحد ولا يسقط به حد القذف ان كان قبل المرافعة كفى الحائنة قال البيهقى أى فان الحد يسقط وان كان الصلح لم يجز أما اذا كان بعد المرافعة فلا يسقط (أقول) هذا الذى فى الثانية يتأني ما ذكره فى الايضاح بان له ان يطلب بعد العفو والصلح عن ذلك من اجمعى الاقرار وعبارة الاشهاد فى الاقرار ولا عاك المقتضوف العفو عن القاذف ولو قال المقتضوف كنت مبطلا فى دعوى اى سقطا الحد كذا فى حمل التاثر خاتمة من حمل المداينات قال البيهقى قال فى الايضاح واذا ثبت الحد لم يجز الاستقاط ولا العفو وإذا اضا قبل المرافعة أو أرى أو صلح على مال فذلك باطل ورد مال الصلح وله أن يطلب بالحد بعد ذلك اه وقدّم الشارح فى باب حد القذف ولا رجوع به دأقرار ولا امتصاص أى أخذ عوض ولا صلح ولا عفو به بعده من لوعه المقتضوف فلا حد له العفو بل ترك الطالب حتى لو عاد وطلب حدى منى ولا لا يتم الا بغيره تأماد انه لا صلح فلا سقطا وظاهره ولو قبل المرافعة ولا يقيم الا بطلب المقتضوف فى الموضعين ان لا يحمل ما فى النامية على الاطلاع لعدم الطالب وكذا يقال فى حد السرقة فانه لا يصح عنه الصلح كفى بجمع الفتاوى فكان على المصنف والشارح أن يستنبهه أيضاً (قوله لاحد زنا) أى لا يصح الصلح عنه صورته وفرد رجل باهر أو رجل فعلم الزوج وأراد أن يسهما الصلح وهما على ما علمه أو أحدهما على ما علمه على أن يعفو عن باطل أو عفو باطل سواء كان قبل الزم أو بعده والى رجل اذا قد امره بالامانة حتى وجب للعان كان باطلا وعفو باطل سواء وتبل الرفع جائز خاتمة (قوله وشرب مطلقاً) أى اذا صلح شارب الخمر القاضى عن أن يأخذ منه مالا وبهفو عنه لا يصح الصلح ورد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الرفع أو بعده كفى الحائنة فليصطف والا أن ميثاق بذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم * (نزع) * قال فى البرازية وفى نظم الفقه أخذ زنا فى دار غير داره الى صاحب المال فدفع له السارق مالا على أن يكف عنه يطل ورد البطل الى السارق لان الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب السرقة ترى من الخصوصية بأخذ المال وحد السرقة لا يثبت من غير خصوصية ويصح الصلح اه وبها أيضاً تم بفسرقة وحس فصالح ثم زعم أن الصلح كن خوفاً على نفسه ان فى حبس الوالى وضع الدعوى لان العال باه - بس ظاهراً وان فى حبس القاضى لا يصح لان العال باه بحس يحق اه (أقول) وهذا على ما كان فى زمنهم من تصرف الوالى برأيه وأما فى زماننا فلا فرق يظهر بينهما فانما جعل السواحق صار جسمه واحداً لا يحبس الواحد الا بعد ثبوت حبسه به - (قوله من المدعى عليه) متعلق بالقول وحذف نظيره من الاول فان المعنى وطلب الصلح من المدعى عليه (قوله كالترام والفتاوى) الكاف للاستقصاء اذ ليس معناه ما لا يتعين غيره هما (قوله وطلب الصلح) لاساحة الى هذه الجلة بعده قول ان طلب الصلح كاف (قوله على ذلك) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها عن بدلى (قوله لانه اسقاط) - سبأ فى الصلح فى الدين أنه أخذ بعض - وهو اسقاط الباقي لكن ليس ذلك مخصوصاً بما لا يتعين بالتحسين بل كل ما ثبت فى النية (قوله وهو يتم بالمسقط) هذا يفيد انه لا يشترط الطالب لا يشترط القول وان هذا فى الاقرار كما صرح به الشارح بقلا من الغاية فتأمل (قوله لانه كالبيع) أى يقضى فيه أحكام البيع فينتقل ان وقع على خلاف جنس المدعى فهو بيع وشراء كذا بعد وان وقع على جنسه فان وقع باقل من المدعى فهو حط وبراء وان كانه - له فهو قبض واستيفاء وان كان باكثره فهو فضل وربما (قوله وحكمه) أى انه الثابت له منع قال فى الجبر وحكمه فى ما لم يصلح عليه وقوع الملك فيه للمدعى سواء كان المدعى دايمة مراً أو مكرراً فى المصالح عنه موقوف الملك به للمدعى عليه ان كل ما يحتمل التاثير

ويصل به الاول والثالث
وكذا الثاني لو قبل الرفع
لعمرك لاحد زنا وشرب
مطلقاً (وطلب الصلح كاف
عن القبول من المدعى
عليه ان كان المدعى به مما
لا يتعين التحسين) كالترام
والفتاوى وطلب الصلح على
ذلك لانه اسقاط للبدن
وهو يتم بالمسقط (وان
كان مما يتعين) بالتحسين (فلا
يتم قبول المدعى عليه)
لانه كالبيع بغير (وحكمه

كالمال وكان المدعى عليه مقراه وان كان مما لا يحتمل التملك كالتقصير وتوقع البراءة فكأنه كان
 منكرا لمعلقا اهـ وظاهره انه لا تلك المصالح مع عدم الانسجام مع ما عاوضته في حق المدعى ولذا يوجب دمنه
 بالشفعة فان كان عقارا وهذا يقتضي انه تلك (قوله وتوقع البراءة عن الدعوى) لما سار به من دفع النزاع
 أي ما لم يعرضه بطل كاستحقاق البذل أو لطفه فتقبل ان حكمه ذلك في أنواعه الثلاثة حتى لو أنكر مصالح ثم
 أقر لا يلزم مما أقر به وكذا لو برهن بعد صلحه لا يقبل ولو برهن على اقرار المدعى أنه لا حق له من قبله قبل الصلح
 أو قبل قبض البذل لا يصح الصلح كصلح بعد الحلف فإنه لا يصح عند الشيعين خلافا لمحمد وصلاح مودع يدعي
 الاستهلاك مع المودع يدعي الضابح فإنه لا يصح عند الطرفين خلافا لابي يوسف وكفى المقدسي (قوله) وقوع
 الملك أي لا مدعى أو المدعى عليه (قوله في مصالح عليه) أي مطلقا ولو منكر (قوله وعنده لموقرا) قال في المنع
 وفي المصالح عنه وقوع الملك فيه للمدعى عليه ان كان مما يحتمل التملك كالمال وكان المدعى عليه مقرا
 به الى آخره فتقدم عن البحر وقوله لو قرأ في دفع قوله وعنده وما إذا كان منكرا فالحكم البراءة عن
 الدعوى سواء كانت فيما يحتمل التملك أو لا أفاده الجوى (قوله وهو صحيح) لقوله تعالى واصلح خبر وقوله
 عليه الصلاة والسلام قل صلح جائز فيما بين المسلمين الاصلح أحل حراما أو حرم حلالا ومعنى جواز الصلح
 اعتباره حتى تلك التي بدل الصلح ولا يترده المدعى عليه ويبطل حق المدعى في الدعوى والمراد بقوله صلحا
 أحل حراما أي لعينه كغيره وقوله أو حرم حلالا أي لعينه كالمصلحة على ترك وطء الزنا وأما دفع الرشوة
 لدفع الظلم فجائز وأبى صلح أحل حراما ولا يصبحت الاعلى من أكله قال محمد في السير الكبير بلغنا عن
 الشفاء جابر بن زيد انه قال ما وجدنا في زمن الجاهلية أو في زماننا من زيادة شيء لنا من الرشا اهـ قال أبو
 السعد دومي معنى قوله عليه الصلاة والسلام أحل حراما لم يكاد اصالح على أن لا تصرف في بدل الصلح أو أن
 يجعل عوض الصلح خرا أو غير ذلك أو قوله عليه الصلاة والسلام لعن الله الراشي والمرشئ والمراد به اذا كان هو
 الظالم في دفعها لبعض الظلمة يستعين به على الظلم أو ما لدفع الضرر عن نفسه فلا شبهة فيها حتى روى عن أبي
 يوسف انه أجاز ذلك لو سوى من مال البتية لدفع الضرر عن البتية الخ ومضى (قوله مع اقرار المدعى) قال الا كل
 أنصرف في هذه الأنواع ضروري لأن الخصم وقت الدعوى إما أن يسكت أو يتكلم مجيبا وهو لا يتخلو عن النفي
 والاثبات لا يقال قد يتكلم بما لا يصلح لمحل النزاع لانه سقط بقول مجيبا اهـ منع وقوله مع اقرار أطرافه
 فسهل ما يكون حقيقة مقصود بها وحكما كطلب الصلح والبراءة عن المال أو الحق ويرجع اليه بالبيان كافي
 المحيط وفيه تفصيل لطيف فراجع ان شئت (قوله لا دل حكمه كبيع) أي فقبري فيه أحكام البيع فيظهر
 ان وقوعه على خلاف جنس المدعى فهو بيع وشراء كإنه باع أو وقع على جنسه فاب كان باع من المدعى
 فهو حراما وراعي ان كان له فهو قبض واستيفاء وان كان باع كترمه فهو قبض ورواد كره الرابح وقد مناه
 قرى بما قال في البحر مان وقوعه من مال بمال باقرا اعتبر به ان كان على خلاف الجنس الا في مستثنائين الاولى
 اذا صلح من الدين على عبد وصاحبه مقر بالدين وقبض العبد ليس له المراجعة من غير بيان الثانية اذا
 تصادقا على أن لا دين بطل الصلح كالأستوفى عين حقه ثم تصادقا أن لا دين ولو تصادقا على أن لا دين لا يبطل
 الشراء اهـ (قوله وحديث) ز ياد حبتن ذقت حقت زادة الفقاع في فقري أي التفريعية في المصنف وقوله فيه أي
 في هذا الصلح منع فيشمل المصالح عنه والمصالح عليه وهو بدل الصلح حتى لو صلح على دار يدار وجب فيها
 الشفعة (قوله الشفعة) أي ويلزم الشفع من بدل الاخر ولو مثليا وفيه لوجهان أحدهما عذر حتى لو كان
 البذلان عقارا لا شفعة في واحد منهما فتساقى ثم قال في فصل السكوت والانسكار تحب الشفعة في الدار المصالح
 عليها من دار أو غيرها ما لمع اوضعت في ريع المدعى اهـ تأمل هذا مع ما قبله مما عدا الذي يظهر فيه انه اذا كان
 الصلح على اقراره على دار يدار تحب الشفعة فيها لان كلامهما موصوف عن الثانية فوأن كان عن سكوت أو
 انسكار تحب في الدار المصالح عليها دون الدار المصالح عم الان المعارضة هما في الدار المصالح عليها فقط أما عبارة

القهستانى الاول فخر اربابى عليه اهل صريح القول بخالفها قال فى الجملة من كتاب الصلح فى المبادى بن
 وخمسائة بعد الاف مائة من انكار بانود عن سكوت صلح اوباق مدعى مقدمه ماثرة ومدعى عليه
 مقدمه يثبت خلاص ايله قطع منازعه ويربناه على ذلته صالح عليه اولان عقارده شفعه من بان اندر اما
 مصالح عنه اولان عقارده مفعه من بان ايتمز (قوله والرديعب) نحو اذا كان بدل الصلح عبداً لافوجد
 المدعى فيه عليه ان يرد موطنه اهل الحلاقه انه يرد به سير العيب وفاحشه وقد ذكره الطحاوى فانه الجوى
 واطاق الرديعب وهو الماردى الاخر لوقال الطحاوى بالانقرار برديسير وفاحش وفى الانكار والفاحش كلع
 ومهر و بدل صلح عن دم عمد (قوله وخيار و ربه) فبر العوض اذ اراءه كان له بر وقت العقد وكذلك بر
 المصالح عنه ما كان له بر (قوله وشرط) بان تصالحا على شئ فشرط أحدهما الخيار نفسه مثلاً قال فى المبيع
 و بطل الصلح بالرد باحد هذه الخيارات الثلاث (قوله ويفسد جهالة البذل المصالح عليه) شئ ان كان يحتاج
 الى تسليمه والا لا يفسد كما اذا ادعى عليه ثلث داره فصالحه على ان يترك داره وافق بحق مجهول فى ارض المدعى
 كفى العاية لانه يبيع فصار كجهالة الثمن عيسى وكذا يفسد جهالة الاجل اذ اجعل البذل وحلاز بلى قال
 الرولى ان جهالة المصالح عليه تفسد الصلح وكذا جهالة المصالح عنه ان كان يحتاج الى التسليم (وتأمل) ليس
 جهالة المصالح عليه مفسدة للصلح مقابل جملة اذ الم يكن مستغنيا عن القبض والتسليم وان جهالة لا تفسد
 كفى السراح الواجب وفى القهستانى وكفى بان قد والى المصالح عليه فاسب اذا كان دراهم او دنانير او قفولاً لان
 معاملات الناس تعنى عن بيان المصدة فوقع على العقد العالب انتهى قال السائحى ولما طلبت نفسى هذا
 البذل لان المشهور انه لا بد فى العقد من بيان الوصف على ان العرف بخلافه (قوله لاجهالة المصالح عنه)
 أى اذ لم يمتح الى تسليمه كأمراً ايضاً أشار الى ذلك قوله لانه يسقط فانه تعليل لقوله لاجهالة المصالح عنه أى
 والساقط لا تفسد جهالة المدعى الى المازمة لكن قال بعض الافاضل لاجهالة المصالح عنه الا اذا احتج الى تسليمه
 كأن يصالحه على ان يدفع له الحق المجهول الذى يدينه أو يدفع المدعى البذل من عبده اه تأمل (قوله)
 وتشرط القدرة على تسليم البذل استتاف وان وقع التعليل لقوله ويفسد جهالة البذل ولا يصح عطفه
 على يسقط وحيث كان كلامه مستألفاً استفيد منه انه لا يصح الصلح على عبده الا بقرطه فى الهوى وسهولة
 فى الماء وحده وفى السيف وذراع من ثوب تضره القسمة وحل الحاربة والنهبة لانه لا يقدر على تسليمه ومنه
 جهالة البذل فانه لا يقر على تسليم المجهول فبذلك يصير الكلام تعليل لقوله ويفسد جهالة البذل فبين
 التعليل والمعلل لف ونشره وشوش الاول للثاني والثاني للاول (قوله وما استحق من المدعى الخ) هذا الصلح
 على ترك المدعى فى يد المدعى عليه اذ لو اخذوه يدفع لى في يده شيئاً صاعداً يرجع لو استحق لانه اخذوه على انه
 ملكه زعماء واخذوه فلا يرجع بالشئ الذى دفعه لرفع النزاع كفى العماضى (قوله ان كلاً فكل أو بعضاً
 فيهضاً) المستفصيح فى البعض لقوله حصته ولو قال المؤلف بعد الماتوان استحق الكل والكل لكان
 أوضح وأشار بان ان اتم اباية أو تبعضه فكل مراد تأمل (قوله بحصته من المدعى) أى المصالح عنه هذا
 اذا كان البذل مما يتبع بالتعيين فان كان مما لا يتبع بالتعيين وهو من جنس المدعى بحيث يرجع بمثل
 ما استحق ولا يبعث الصلح كما اذا ادعى ألفاً فصالحه على مائة وقضه فانه يرجع عليه بمائة عد استحقاقاً سواء
 كان الصلح بعد الاقرار أو قبله يكون وجهه استوفى أو بنهر جنة بخلاف ما اذا كان من غير الجنس كالدنانير هنا
 اذا استحققت بعد الاقرار فان الصلح يبطل وان كان قبله يرجع بمثلها ولا يبعث الصلح كالفلس كذا فى حاشية
 الجوى نقلا عن البحر وفى المنع هذا اذا كان البذل مما يتبع بالتعيين وان كان مما لا يتبع كالدراهم
 والدنانير لا يبطل لانه لا يتم الا بتيقن فى العقود والفروخ ولا يتعلق العدة بهم كما سدا الاشارة اليهما
 واعياناً يتعلق بالموافاة للتمه ولا يشترط فيه الهلاك اه فقول المؤلف وما استحق من البذل مجهول على ما اذا
 أمكن استحقاقه وهو ما يتبع بالتعيين وأما ما لا يتبع بالتعيين فلا يمكن استحقاقه لانه يعقد الصلح على جنسه

والرديعب وخيار و ربه
 و شرط ويفسد جهالة
 البذل المصالح عليه لاجهالة
 المصالح عنه لانه يسقط
 وتشرط القدرة على تسليم
 البذل (وما استحق من
 المدعى) أى المصالح عنه (برد
 المدعى حصته من العوض)
 أى البذل ان كلاً فكل أو
 بعضاً فيهضاً (وما استحق
 من البذل يرجع المدعى
 بحصته من المدعى)

وقدره لاعلى عنه فامل وفي القهستانى وللمدعى أن يرد الباقي ويرجع بكل المدعى كالأصحيح كل
العوض وهذا إذا كان المستحق لم يجز الصلح بأن أجازه وسلم العوض للمدعى رجع المستحق على المدعى عليه
بقيمة كفى شرح الطحاوى (قوله كاذكرنا) أى كان كاذكلا أو بعضا بعضا وهذا إذا كان البديل
يتمين بالتعين إلى آخره من أمثلة المقولة السابقة (قوله لأنه معاوضة) مقتضى المعاوضة أنه إذا استحق
الامر فان تمليكاً يرجع عنه أو فسخاً بقيته ولا يفسد العقد فالصلح يجرى على هذا سدى الوالد (أقول) لكن
هذا فيما يتعمد بعض النسخة كالأول وأما مثل المذكورة فهي من المقايضة وحكمها أن كلام البديل يكون
مما هو به باعتبار من هذا العقد أى باعتبار أنه مبيع وعليه فكان على الشارح أن يقول لأنه قايضة
تأمل (قوله وحكمه كالأجرة) صورته ادعى رجل على رجل شياً ما عرفه ثم صاح على سبكي داره سنة
أو على ركوب دابة معاوضة أو على لبس ثوبه أو على خدمة عبده أو على زراعة أرضه مدة معلومة فهذا الصلح
جائز يكون في معنى الأجرة فيجرى به أحكام الأجرة كذا صورها العيني (قوله ان وقع الصلح عن مال منفعة
المال) قال في الحواشى الحوية وكذا إذا وقع عن منفعة بمال اعتبر بالاجازة العينية في الشرع والله اعلم
في شرطه عليه بالمدعى بالمدعى كخدمة العبد وسبكي الدار والمساكن كركوب الدابة بخلاف صبح الثوب ورجل الناعلم
الشارح بأن تلك المنفعة يعطى الصلح عتاً أحدها في المدة ان عقده لنفسه وسبكي ما هو ان المال قبل
الاستيفاء ولو كان بعد استيفاء البعض يعطى فيما بقي ويرجع المدعى قدر ما لم يستوف من المنفعة ولو كان
الصلح على خدمة بعد فقتل ان كان المقتل المولى طلق والأصغر قيمته واشترى ثم جاء بعد ما يخدمه ان شاء
كلوصى بخدمته بخلاف الموهون حيث يضمن المولى بالانقضاء والعقود والاعتبار بالأجرة قول محمد قال في
شرح المختلف وهو الاظهر واعتده الجمهور والنسفي وكذا باطلان الصلح عتاً أحدهما في المدة قول محمد
وقال أبو يوسف ان مات المدعى عليه لا يطل الصلح والمدعى أن يستوفى جميع المنفعة من العين بعدموته كالأول
كان سيان مات المدعى لا يطل الصلح أى يضاف خدمة العبد وسبكي الدار وزراعة الارض وتقوم ورثة المدعى
مقاهمة في استيفاء المنفعة ويطل الصلح في ركوب الدابة وليس الثوب لأنه يبيع فيه العاقد ثم انما يبعث به
أجازه عند محمد إذا وقع على خلافه جنس المدعى به فان ادعى داراً فصالحه على سبكيها شهر فهو استيفاء بعض
حقه لأجازه فصح اجازته للمدعى كفى بالضرورة الصلح عن منفعة بمال ادعى السبكي الدار سنة وصية
من ما سبكيها فأقر به وارثه فصالحه على مال ذكره الحوى قال بعض الفضلاء انما لا يكون المصالح عنه مالا
لأنه لو صالح عن منفعة بمال كان الانكار كالأقرار فلو ادعى عمر في دار وسبكي لاهل سطح أو شرباً في نفر فأقر
أو أنكر ثم صالحه على شئ معلوم جاز والظاهر أن هذا حكمه غير حكم الأجرة لأنها لا تجرى في هذه الاشياء
فكان حكم الصلح في هذه الصفة ولعل كلام الشارح الآتى في منفعة غير هذه (قوله فشرط التوثيق فيه)
أى في الصلح الواقع عن مال منفعة (قوله ارخص اليه) كسكنى داراً أى ان كانت المنفعة تعلم بالوقت كالذى
مثله قال العلامة سبكي وانما يشترط التوثيق في الاجبر الحاصل حتى لو صالح على خدمة عبده أو سبكي
داره يحتاج إلى التوثيق وفي المشتك لا يحتاج اليه كما إذا صالح على صبح ثوب أو ركوب دابة إلى موضع كذا
أو حل طعام اليه اهـ (قوله والا لا كسبكي ثوب) أى ما تعلم المنفعة به بالنسخة وكذا ما تعلم المنفعة به
بالأشارة كقول هذا العاقل الى كذا ما ادعى العلم بالمنفعة كما أتى بيانه في كتاب الأجرة (قوله ويطل عتاً
أحدهما) أى أن عقده لنفسه غير وهذا عند محمد أيضاً وقال أبو يوسف ان مات المدعى عليه لا يطل الصلح
وللمدعى أن يستوفى جميع المنفعة من العين بعدموته كخدمته * (مرع) * إذا أقر المدعى بضم الصلح
أنه لاحق له في هذا الشئ ثم يطل الصلح يعطى اقراره الذي في ضمنه وله أن يذيعه بعد ذلك والمدعى عليه اذا
أقر الصلح بأن هذا الشئ للمدعى ثم يطل الصلح فانه يرد ذلك الشئ إلى المدعى انتهى وقد أوضحه الحوى
في شرحه (قوله وملاك المسألة) أى قبل الاستيفاء فلو قبض بعضه بطل فيما بقي ويرجع بقدرة وما ذكره

كأنه لا معاوضة وهذا
حكمه (أو حكمه) كالأجرة
ان وقع الصلح عن مال
منفعة كخدمة عبده وسبكي
دار (فشرط التوثيق فيه)
ان أصبح اليوم الا لا كسبكي
ثوب (ويطل عتاً أحدهما
وملاك المسألة)

من البطان بالموت والهلاك قول محمد وقال أبو يوسف ان مات المظلوب لا يصال الصلح والمدعى يتوجه الى
 آخر ما قدمناه (قوله في المدة) تنازع في موت وهلاك على أن يكون صفة لكل منهما أي لو هلك أحد
 المتصلحين عن مال بمغفرة في المدة وهلك المثل الذي قامت به تلك المغفرة بهما يصلح لانه احاطوا به تطل
 بذلك ان كانت في كل المدعوتان كانت في بعضها بمقدار من حين الموت والهلاك (قوله وكذا) يصح لو وقع
 أي الصلح عن دعوى مغفرة بمال واقرب من اوفيه ان المغفرة مفسدة لك المدعى عليه ولا يصح استيفاء مفسدة
 ملكه (قوله) أو بمغفرة عن جنس آخر كدعوى عبد في سكي دار بخلاف ما اذا انحدر الجنس كما اذا صالح
 عن سكي دار على سكي دار وان الخدمة بالخدمة والكو بالكو فانه لا يجوز بيع المغفرة بالمغفرة مع اتحاد
 الجنس كما لا يجوز استيفاء المغفرة بجنسها من المزايع وكذا الصلح ان كان مستوفى القهسة في بئال او صى
 بسكي دار على رجل من مائة ثم ادعى الوصي له السكي وادخله عن هذه السكي على سكي دار آخر، أو درهم
 مصبغة فقبض منه أن المراد من اختلاف جنس المغفرة اختلاف قيمتها تأمل وراجع وكان ينبغي أن
 يذكر هذه المسئلة قبل قوله شرط التوقيت به (قوله ابن كمال) قال في الايضاح انك انما يجوز
 بمغفرة من مغفرة اذا كانت مختلفة في الجنس انتهى كما اذا صالح عن سكي دار على خدمة عبد بمختلف
 ما اذا انحدر الجنس كما اذا صالح عن سكي دار على سكي دار فانه لا يجوز كانه مائة ريسا (قوله لانه)
 أي انفساخ العدة بذلك هو حكم الاحارة به أي اذا كان الصلح عن المال بالمغفرة (قوله أي الصلح)
 يشترط ان يتقدم مضاف في المصنف وقوله بسكوت وانكار الباع بمس في أي الصلح الواقع في سكوت
 وانكار وانظر في مجازيه ولا يصلح جعلها سببية لان سبب الصلح الدعوى (قوله وانكار) الواو بمعنى
 أو (قوله معارض في حق المدعى) لانه يأخذ موعدا عن حق في زعمه وروى مال الصلح على درهم بعد دعوى
 درهم انما تفرق قبل القبض بغير (قوله) وادخله عن قطع نزاع في حق الآخر الاول لا يثبت النزاع وزعم
 الباع قال الزبلي وهذا في الانكار ظاهر لانه يثبت بالانكار ان اده طبعه ففعل الحسومة واداء العين وكذا في
 السكوت لانه يعتمد الاقرار والانكار وجهه الانكار واجهه الاداء فإزاء الدم لا يجب بالثبوت ولا يشبه
 كون ما في يده موعدا ووقع بالثبوت أي مع أنه جله على الانكار أولى لان فيه مدعى عن يرضع الدم فهو
 الاصل كما عرفت (قوله فلا شفعة في صلح عن دار مع أحدهما) يعني اذا ادعى رجل على آخر داره فصالح بينهما
 يدفع من لم يجب الشفعة لانه يزعم أنه يمتد في الدار المألوكة له على نفسه بهذا الصلح ويدفع خصومة المدعى عن
 نفسه لانه يشترط اوزع المدعى لا يلزمه من (قوله) بدل يحتمل أي في حصول الشفع بحجة المدعى الى اثبات
 المدعى عليه أي على المدعى عليه المسكر أو الساكت (قوله لان بأقامة البينة) حذف اسم البينة (قوله له)
 بتدبير الملام أي الشفع المدعى عليه ان الدار لم تكن للمدعى قال في الحاشية ادعاء راضيا بدرجل بالدار
 من أبيهما بخلاف ذلك واليد صالحه أي مدعى على ما لم يشاركه الآخر ان الصلح له اوصية في زعم المدعى اداء
 عين في زعم المدعى عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه ولا يثبت للشر بالحق التمسك بالثبوت ورواية عن أي
 حبيبة يشاركه انتهى لمصاح (أقول) اللهم يؤخذ برزعه كما يأتي فطيره وله في الله ذلك انه باع نفسه فقط
 ولا شركة لان فيه بخلاف ما لو صالح المدين على مقدار معلوم حيث يشاركه أنوه كما هو ظاهر تأمل (قوله)
 ونجب أي يجب الشفعة في دار وقع الصلح عليها بأن تكون بدلا (قوله بأحدهما) أي الانكار والسكوت
 (قوله أو باقرار) لاجابة الله لاستغناء عنه بقوله في الصلح عن اقرار بغيره به الشفعة (قوله عن المال)
 أل عريض عن الضيق (قوله) أو أخذ برزعه حتى لو ادعى دارا فذكر في الحاشية عنها على دار أخرى وجبت
 الشفعة في التي صالح عليها دون الأخرى لئلا ذكر ما عبي واداء كالآخر المعارضة لا تمنع وجوب الشفعة فيها
 لا ترى أدب جلاله قال أنا شتر هذه الدار من فلان ولا ينكر بأحدهما الشفع بالشفع وكذا لو ادعى
 أنه باع دار من فلان وهو يسكر بأحدهما الشفع بمسدة بالزعم لا نزاع في صحة نفسه بولي (قوله وما)

في الدم) وكذا لو وقع عن
 منفعة بمال أو بمغفرة عن
 جنس آخر ان كمال لانه
 حكم اجاره (والاشيران)
 أي الصلح بسكوت وانكار
 (معاوضة في حق المدعى
 وفداء عن وقطع نزاع في
 حق الآخر) وينفذ
 فلا شفعة في صلح عن دار
 مع أحدهما أي مع سكوت
 أو انكار ليس للشفع ان
 يقوم مقام المدعى بدلي
 بحجته فاب كل المدعى بنية
 أقامها الشفع عليه وأخذ
 الدار بالشفعة لان بأقامة
 البينة تبي أن الصلح كان في
 معنى البيع وكذا لو لم يكن
 له بنية فاب المدعى عليه
 فنكح شربلاية (ونجب
 في صلح) وقمع (عليها
 بأحدهما) أو باقرار لان
 المدعى يأخذها عن المال
 فيؤخذ برزعه (وما)

استحق من المدعى استحق من المدعى وهو قاصر على ما إذا استحق بعضه (قوله فيه) أى فى البعض المستحق (قوله نخلو العوض عن الغرض) عليه قوله رد المدعى حصته وذلك لأن المدعى عليه لم يدفع العوض إلا بدفع خصومه من نفسه وبقى المدعى فى يده بلا خصومة أحد فإذا استحق لم يحصل له مقصود وهو ظهر أيضاً أن المدعى لم يكن له خصومة ف يرجع عليه انتهى مخ (قوله رجوع) أى المدعى (قوله فيه) أى أن استحق كل العوض (قوله أبعضه) أن استحق بعضه لأن المدعى فى الصلح عن انكاره الدعوى فإذا استحق البديل وهو المصلح عليه يرجع بالبديل وهو الدعوى أى لا إذا كان مما لا يقبل النقص فإنه يرجع بقيمة المصلح عليه كالمصاحف والعقود والنكاح والخلع كفى الأشياء من الجامع الكبير قال الحوى قوله كالمصاحف فبعضه نظر فإنه ذكر فى الجامع الكبير أنه لو كانت الدعوى قصاصاً لمصلحة المدعى عليه من غير إقراره على جارية فاستولاه المدعى ثم استحق فأنشده المستحق وضمنه العقر وقيمة الولد فإن المدعى يرجع إلى الدعوى أولاً ثم البينة أو نكل المدعى عليه يرجع بقيمة الولد وقيمة الجارية أيضاً ولا يرجع على الدعوى بخلاف ما تقدم يعنى لو ادعى على رجل المأخوذها أو سكت فصالحه على جارية فقبضها واستولدها ثم استحقها مستحق فأخذها فإنه لا يرجع بقيمة الجارية بل يرجع على الدعوى وهو الانف والفارق أن الصلح ثم وقع عن دعوى المالك وأنه يستعمل الفسخ بالاقالة والرد بالعب والخيار فكذا تنفسع بالاستحقاق وإذا انفسخت الدعوى كما كانت فخرج بمادعاء وهو الانف أما المصلح عن القصاص فلا يستعمل الفسخ لأنه بعد سقوطه لا يستعمل العود لأن الصلح عفو فلا يستعمل النقص كالعقود والنكاح والخلع فإذا لم تنفسع باستحقاق الجارية بيقى الصلح على حاله وهو السبب للرجوع تسليم الجارية وقد عجز عن تسليمها فيجب قيمتها كذا فى شرح تلخيص الجامع لا للغير الماردين ثم قال وفيه إشكال وهو أن يقال إذا أقررت أن الصلح عن الدم لا ينتفع به باستحقاق الجارية بل يجب أن لا يرجع إلى الدعوى بمعنى سواء كان الصلح عن انكار أو بينة أو نكل لأن الرجوع إلى الدعوى نتيجة انتقاض الصلح كما تقدم أقول ما ينتقض انتهى دللى الجور ولو استحق المصلح عليه أو بعضه يرجع إلى الدعوى فى كله أو بعضه إلا إذا كان عمالاً يتبع بالتمتع وهو من جنس المدعى به فينتدب يرجع بمثل ما استحق ولا يبيط الصلح كما إذا أدى ألفاً فصالحه على مائة فمضاهى رجوع عليه بمائة عند استحقاقه سواء كان الصلح بعد الإقرار أو قبله كوجوده مستوفى أو بخرجه بخلاف ما إذا كان من غير الجنس كالمائة من هذا إذا استحق بعد الإقرار فإن الصلح يبيط وإن كان قبله يرجع بمثلها ولا يبيط الصلح كالمائة (قوله فإن وقع به) أى بلفظ البيع فإن بهر لفظ البيع عن الصلح فى الانكار والسكرات بان قال أحدهم ابتك هذا الشيء هذا وقال الآخر اشتريت حبش يرجع المدعى عند الاستحقاق على المدعى عليه بالمدى نفسه لا بالدعوى لأن أقدم المدعى عليه على المباحة إقراره بان المدعى ملك المدعى فلا يعتبر انكاره بخلاف الصلح لأنه لم يوجده من ماله بل أنه أقر بالملك إذ الصلح قديم لدفع الخصومة كما يأتى تريباً (قوله لا أقدمه) أى المدعى عليه (قوله إقرار بالملك) أى للمدعى بخلاف الصلح لأنه لم يوجده من ماله بل أنه أقر بالملك إذ الصلح قديم لدفع الخصومة (قوله قبل التسليم) وأما هلاكه بعد تسليمه فملك على المدعى المتعوله فى ضمانه (قوله كاستحقاقه) أى كاستحقاق بديل الصلح كذلك أى كالأو بعضاً (قوله فى القصاص) أى مع إقرار أو مع سكرات وانكار ف يرجع بالمدى أو بالدعوى فإن كان عن إقرار يرجع بعد الهلاك إلى المدعى وإن كان عن انكار يرجع إلى الدعوى وإذا هلك بعضه يكون كاستحقاق بعضه حتى يبيط الصلح فى قدره ويسبق فى الباقي مخ (قوله وهذا) أى رجوعه إلى الدعوى عند استحقاق البديل أو هلاكه قبل التسليم (قوله لو البديل) أى لو كان البديل مما يمتنع (قوله والا) بأن كان لا يمتنع وهو من جنس المدعى به (قوله لم يبيط) أى الصلح (قوله بل يرجع مثله) كأن كان دراهم أو دنانير فإن الصلح لا يبيط إلا كالأمر لا يمتنعان فى العقود والفسوح فلا يتعاقبهما العقد عند الإشارة إليهما وإما يتعاقبهما فى الله فلا يتصور دية الهلاك والحاصل أنه إذا

استحق من المدعى استحق من المدعى وهو قاصر على ما إذا استحق بعضه (قوله فيه) أى فى البعض المستحق (قوله نخلو العوض عن الغرض) عليه قوله رد المدعى حصته وذلك لأن المدعى عليه لم يدفع العوض إلا بدفع خصومه من نفسه وبقى المدعى فى يده بلا خصومة أحد فإذا استحق لم يحصل له مقصود وهو ظهر أيضاً أن المدعى لم يكن له خصومة ف يرجع عليه انتهى مخ (قوله رجوع) أى المدعى (قوله فيه) أى أن استحق كل العوض (قوله أبعضه) أن استحق بعضه لأن المدعى فى الصلح عن انكاره الدعوى فإذا استحق البديل وهو المصلح عليه يرجع بالبديل وهو الدعوى أى لا إذا كان مما لا يقبل النقص فإنه يرجع بقيمة المصلح عليه كالمصاحف والعقود والنكاح والخلع كفى الأشياء من الجامع الكبير قال الحوى قوله كالمصاحف فبعضه نظر فإنه ذكر فى الجامع الكبير أنه لو كانت الدعوى قصاصاً لمصلحة المدعى عليه من غير إقراره على جارية فاستولاه المدعى ثم استحق فأنشده المستحق وضمنه العقر وقيمة الولد فإن المدعى يرجع إلى الدعوى أولاً ثم البينة أو نكل المدعى عليه يرجع بقيمة الولد وقيمة الجارية أيضاً ولا يرجع على الدعوى بخلاف ما تقدم يعنى لو ادعى على رجل المأخوذها أو سكت فصالحه على جارية فقبضها واستولدها ثم استحقها مستحق فأخذها فإنه لا يرجع بقيمة الجارية بل يرجع على الدعوى وهو الانف والفارق أن الصلح ثم وقع عن دعوى المالك وأنه يستعمل الفسخ بالاقالة والرد بالعب والخيار فكذا تنفسع بالاستحقاق وإذا انفسخت الدعوى كما كانت فخرج بمادعاء وهو الانف أما المصلح عن القصاص فلا يستعمل الفسخ لأنه بعد سقوطه لا يستعمل العود لأن الصلح عفو فلا يستعمل النقص كالعقود والنكاح والخلع فإذا لم تنفسع باستحقاق الجارية بيقى الصلح على حاله وهو السبب للرجوع تسليم الجارية وقد عجز عن تسليمها فيجب قيمتها كذا فى شرح تلخيص الجامع لا للغير الماردين ثم قال وفيه إشكال وهو أن يقال إذا أقررت أن الصلح عن الدم لا ينتفع به باستحقاق الجارية بل يجب أن لا يرجع إلى الدعوى بمعنى سواء كان الصلح عن انكار أو بينة أو نكل لأن الرجوع إلى الدعوى نتيجة انتقاض الصلح كما تقدم أقول ما ينتقض انتهى دللى الجور ولو استحق المصلح عليه أو بعضه يرجع إلى الدعوى فى كله أو بعضه إلا إذا كان عمالاً يتبع بالتمتع وهو من جنس المدعى به فينتدب يرجع بمثل ما استحق ولا يبيط الصلح كما إذا أدى ألفاً فصالحه على مائة فمضاهى رجوع عليه بمائة عند استحقاقه سواء كان الصلح بعد الإقرار أو قبله كوجوده مستوفى أو بخرجه بخلاف ما إذا كان من غير الجنس كالمائة من هذا إذا استحق بعد الإقرار فإن الصلح يبيط وإن كان قبله يرجع بمثلها ولا يبيط الصلح كالمائة (قوله فإن وقع به) أى بلفظ البيع فإن بهر لفظ البيع عن الصلح فى الانكار والسكرات بان قال أحدهم ابتك هذا الشيء هذا وقال الآخر اشتريت حبش يرجع المدعى عند الاستحقاق على المدعى عليه بالمدى نفسه لا بالدعوى لأن أقدم المدعى عليه على المباحة إقراره بان المدعى ملك المدعى فلا يعتبر انكاره بخلاف الصلح لأنه لم يوجده من ماله بل أنه أقر بالملك إذ الصلح قديم لدفع الخصومة كما يأتى تريباً (قوله لا أقدمه) أى المدعى عليه (قوله إقرار بالملك) أى للمدعى بخلاف الصلح لأنه لم يوجده من ماله بل أنه أقر بالملك إذ الصلح قديم لدفع الخصومة (قوله قبل التسليم) وأما هلاكه بعد تسليمه فملك على المدعى المتعوله فى ضمانه (قوله كاستحقاقه) أى كاستحقاق بديل الصلح كذلك أى كالأو بعضاً (قوله فى القصاص) أى مع إقرار أو مع سكرات وانكار ف يرجع بالمدى أو بالدعوى فإن كان عن إقرار يرجع بعد الهلاك إلى المدعى وإن كان عن انكار يرجع إلى الدعوى وإذا هلك بعضه يكون كاستحقاق بعضه حتى يبيط الصلح فى قدره ويسبق فى الباقي مخ (قوله وهذا) أى رجوعه إلى الدعوى عند استحقاق البديل أو هلاكه قبل التسليم (قوله لو البديل) أى لو كان البديل مما يمتنع (قوله والا) بأن كان لا يمتنع وهو من جنس المدعى به (قوله لم يبيط) أى الصلح (قوله بل يرجع مثله) كأن كان دراهم أو دنانير فإن الصلح لا يبيط إلا كالأمر لا يمتنعان فى العقود والفسوح فلا يتعاقبهما العقد عند الإشارة إليهما وإما يتعاقبهما فى الله فلا يتصور دية الهلاك والحاصل أنه إذا

ادعى عليه ألتا فاصالحه على ما توجبها فانه يرجع عليه بالمانعة عند استحقاقها سواء كان الصلح قبل الافتراق أو بعده بخلاف ما إذا كان من غير المجلس كالأدعياء إذا استحققت بعد الافتراق فإن الصلح يبطل وإن كان قبله فانه يرجع مثلما لو ابطال الصلح كالتلويح كما قدمنا (قوله كذا في نسخ المتن والشرح) قوله هو الذي وقع له والذي في نسخة الشرح التي بيدي على (قوله أي عن يدعيها) تفسير لما يخصص له وهو ما تلتزمه من الدين حاي وهذا الوفا نحو ما يأتي حكم ما إذا كان هالكاً عند قول المتن والصلح عن المصوب الهالك (قوله لجواز في الدين) لجواز إسقاطه وهو له للخصيص المذكور أي إنما كان هذا الحكم خاصاً بالدين لجوازه في الدين لأن الصلح عن دين بعضه أخذ لبعض حقه واسقاط الباقي كأيأتي واسقاط الدين جائز وإنما يجوز في العيب لأن الأبراء عن الاعيان لا يصح ولذا ورد على البعض قولاً بأودرهم أصح لانه يجعل الثوب أو الدرهم بدلا عن الباقي وكذا لو أبراه عن الدعوى في بقايا يبيع فلو صالحه على بيت منها على أن يترك الدعوى في بقايا كلها كل أخذ البعض حقه وأبراه عن الدعوى في الباقي والأبراه عن الدعوى صحيح فليس له أن يدعي بعد ذلك ولكن لا على كنهاده كالتلويح وجرد التلويح لها افتدس به (قوله فلا ودعى عليه مداراً) تغريص على التمس وتقبل له (قوله على بيت معلوم منها) الظاهر أنه إذا كان على بعض شائع منها كذلك لانه المذكور (قوله بلومن غير هاهم) الأولى تأخير عن قوله ليصح وعلمته ليكون مفهوماً للتقديم بقوله فهو ليس من الفصل بين لو وجوبه وهو قوله لم يصح بأجنبي وهو قوله فلومن غير هاهم (قوله لأن ما قبض من عين حقه) أي بعض عين حقه وهو على دعوى في الباقي لأن الصلح إذا كان على بعض عين المدعى كان استيفاءه لبعض الحق واسقاط البعض والاستقاط لا يرد على العين بل هو خصوص بالدين حتى إذا مات واحد وتلزمير انفاً أو بعض الورثة عن نصيبه لم يجز ليكون أبراه عن الاعيان درر وبأن قريباً بوضع مما لها (قوله كتوب ودرهم) أشار بذلك إلى أنه لا فرق بين التقبي والمثل (قوله فيصير ذلك) أي المزمين الثوب والدرهم (قوله عوضاً عن حقه فيما بقي) أي فيكون سنو فبعض حقه أو أخذ العوض عن البعض (قوله أو يلحق) منصوب بان مضمر مقبض أو يرسل فيكون مؤلاً يصح سد مجرور معطوف على مجرور الباء وهو يضم اليها من الأفعال (قوله عن دعوى الباقي) لأن الأبراه عن عينه غير صحيحة أي في حق الدعوى وسقوط العين ديانة كقلى الميسوط ولذا قبضه وأما الأبراه عن دعوى الغير فالحق في الدرر وهو أن يقول برئت عنها أو عن خصوصيتها فيها أو عن دعوى هذه الدار فلا تسع دعواً لو لا بدته أو ما قال أبرأتك عنها أو عن خصوصيتها فيها ما بطل وله أن يخاف من أي غير الماطب كقولنا لمن يده عبد برئت منه فانه يبرأ ولو قال أبرأتك لانه إنما أبراه عن ضمانه كقلى الاشتباه من أحكام الدين (قلت) ففرقوا بين أبرأتك برئت أو أبرأيت ولاضافة البراءة لنفسه فتم بخلاف أبرأتك لانه مخاطب الواحد وله مخافة غيره كقلى حاشيتهم باللو لول الجسمة شرح المتن وفي البحر الأبراهات كان على وجه الانشاء كما أبرأتك فان كان عن العين بطل من حيث الدعوى وله الدعوى بم على الخطاب وغيره ويصح من حيث نفي الضمان وإن كان عن دعواها فالأضاف الأبراه إلى الخطاب كما أبرأتك عن هذه الدار أو عن خصوصيتها أو عن دعوى لا تسع دعواً على الخطاب معطوفاً وأضاده لنفسه كقوله برئت عنها أو أبرأيت فلا تسع مطلقاً أو على طريق التخصيص أي عن خصوصية دعوى العوم وله الدعوى على الخطاب وغيره كقوله تبارأ الزوجان عن جميع الدعوى وله اعيان قائمته الدعوى به لانه ينصرف إلى الدين لا الاعيان وأما إذا كان على وجه الاختيار كقوله هو برى بمالي قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسع الدعوى وكذا المالك في هذا المذهب ذكره في الميسوط والمطيا فعمل أن قوله لا استحق قبله حقه مطلقاً ودعوى يمنع الدعوى بالعين والدين لمالي الميسوط لاحق في قبله يشمل كل عين ودين فلو ادعى حقاً لم يسمع ما لم يشهدوا به بعد البراءة اه ما في البحر لمسا وقوله بعد البراءة في دعوى له لاحق في أبراهام لا انقار (قوله العصمة مطلقاً) ولومن غير هذه الحيلة فلا تسع الدعوى بعدد وان برهن (أقول)

كذا في نسخ المتن والشرح
ومسوا به على (بعض ما بدعه) أي عين يدعيها لجوازه في الدين كما يصح فلا ودعى عليه دارا فاصالحه على بيت معلوم منها فلومن غير هاهم قهستاني (لم يصح) لأن ما قبض من عين حقه وأبراه عن الباقي والأبراه عن الاعيان باطل قهستاني وحيلة ههنا ما ذكره بقوله (الزيادة شيء) آخر كتوب ودرهم (في البديل) فيصير ذلك عوضاً عن حقه فيما بقي (أو) يلحق به (الأبراه عن دعوى الباقي) لكن ظاهر الرواية العصمة مطلقاً شربلية ومنى عليه الاختيار وعزاه

الابرار عن الاعيان لا يصح اتفاقا ما في خصوص المسئلة وهو ما اذا ادعى دارا صالحا على بيت سباع
 في ظاهر الرواية ويجعل كله قبيل منه بعض حق وأبرأه عن الدعوى في بانيه كالمثلان الابرار عن
 العيان ابرار عن الدعوى فسو الابرار عن الدعوى في الاعيان صحيح وعلى ما في المتن وهو رواية سماعة
 لم يجعله ابرار عن الدعوى وقال بعد منحه قال في الاختيار ولو ادعى دارا صالحا على قدمه معلوم منها جاز
 وبصير كانه أخذ ببعض حق وأبرأه عن دعوى الباقي والبراءة عن العيان وان لم تصح لكن البراءة عن الدعوى
 تصح فقصصناه على هذا الوجه قطعاً للممازعة اه وفي الشريعة البرهانية ادعى دارا في بدرجل واصطالحا على
 بيت معلوم من الدار فهو على وجهين ان وقع الصلح على بيت معلوم من دار أخرى المدعى عليه فهو جائز وان
 وقع الصلح على بيت معلوم من الدار التي وقعت فيها الدعوى فذلك الصلح جائز لانه في زعم المدعى انه أخذ ببعض
 حق وترك البعض في زعم المدعى عليه انه فداء عن عينه واذا جاز هذا الصلح هل يسمع دعوى المدعى بعد
 ذلك وهل تقبل ان كان البيت من دار أخرى لتسهم دعواه بانفاق الوابان لان هذه معاوضة باعتبار جانب
 المدعى فكأنه باع مادي بما أخذ وفيما اذا وقع الصلح على بيت من هذه الدار ذكر شيخ الاسلام نعم الدين
 النسفي في شرح الكافي انه يسمع وهكذا ينفي الشيخ الامام الاجل طاهر الدين الرغيني في ذكر شيخ الاسلام
 في شرحه انه لا يسمع دعواه وروى ابن سماعة عن محمد بن ابي تميم قالوا وهكذا ذكر في بعض روايات الصلح
 واتفقت الروايات ان المدعى عليه لو أقر بالدار للمدعى انه يؤمر بتسليم الدار اليه وفي رواية ابن سماعة ان
 المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه وأبرأه عن الباقي الا ان الابرار لا في مساو الابرار عن الاعيان باطل فصار
 وجوده عدمه معتزلة حتى واحد وجه ظاهر الرواية ان الابرار لا في عينه ودعوى فان المدعى كان يدعي جميع
 الدار لنفسه والابرار عن الدار صحيح وان كان الابرار عن العيان لا يصح فان من قال لغيره أبرأك من دعوى هذا
 العيان صح الابرار حتى لو ادعى بعد ذلك فلا نسيم أو تقول الابرار لا في الدعوى فان قوله أبرأك من هذا العيان
 معناه أبرأك من دعوى هذا العيان الا ترى ان قول المصوب منه للعاصب أبرأك من العبد المصوب به معناه
 أبرأك من ضمان العبد المصوب به هذه المسئلة تبين ان معنى قول البراءة عن الاعيان لا تصح ان العيان
 لا يصح ملكا للمدعى عليه بالا اراء لان يبقى المدعى على دعواه وفي آخر كتاب الدعوى في متني ابن سماعة
 عن محمد بن رجب اصله جلا في دار يدعيها ثم قال أبرأك من هذه الدار أو قال أبرأك من خصوصي هذا
 كما باطل وله ان يخصم ولو قال برئت من هذه الدار أو قال برئت من دعوى هذه الدار فكان جائزا لاحق
 فيها ولو جاء بينه لم قبله او في متني ابراهيم بن رستم عن محمد بن رستم عن محمد بن رستم عن محمد بن رستم
 على نظرها وقال برئت من دعواي في الصف الباقي أو قال برئت من الصف الباقي أو قال لاحق لي في الصف
 الباقي ثم أقام البينة على جميع الدار لا تقبل بيته ولو له صالحا تخلف على نصفها على ان أبرأك من دعواي في
 النصف الآخر ثم أقام بيته كله أن يأخذ الدار كلها ففرق بين قوله برئت وبين قوله أبرأك قال الا ترى ان
 عبدا في بدرجل لو قال لرجل برئت منه كان برياً منه ولو قال أبرأك منه كان له أن يذبحه ويرجى أبرأه من ضمانه
 قالوا قال أصحابنا رحمهم الله تعالى أنتمى برى عواً منه من برى كله أن يدعى في العبد اه **(قوله)**
 العزيمة) ووجهه كافي المجوز ان الابرار لا في عينه ودعوى الابرار عن الدعوى صحيح فان من قال لغيره
 أبرأك من دعوى هذا العيان صح ولو ادعى بعد لم تسيم **(قوله للممازبة)** عارضا هذا هو المذكور في أكثر
 الفتاوى على اختلاف ظاهر الرواية وفي ظاهر الرواية يصح ولا تصح الدعوى واب برهن **(قوله وقولهم)**
 جواب سؤال وارد على ظاهر الرواية تعديده كيف صح الصلح على بعض العيان المدعى مطالعة ان يعلم منه
 البراءة عن باقية الدار قالوا الابرار عن الاعيان باطل ونقضه انه لا يصح فأداه القطع لماوى لكن ما ذكره وارد
 على كلام المأخذ على ظاهر الرواية لا تعرض للابرار وما تضمنه الصلح الا على الباقي لابرار فاعلم وتأمل
(قوله عن دعوى الاعيان) الاسبب ما حذف قوله دعوى بما ظهر مما تقدم من عبارة الدين وهو المناسب

في العزيمة للممازبة وفي
 الجلالية لشيخ الاسلام
 وجعل ما في المتن رواية ابن
 سماعة وقولهم الابرار عن
 الاعيان باطل معناه بطل
 الابرار عن دعوى الاعيان

لسياف كلامه ولما يأتي من الاستدراك الآتي قوله لكن لاتسمع دعوا في الحكم اذ لو بطل الابعان
 الدعوى سمعت دعواه وان الفقه صحة البراءة من دعوى الاعيان كما مر باختلاف فيها ولو قال والابعان من
 الاعيان باطل بدانة لقضاء احكامهم والله تعالى اعلم **(قوله)** ولم يصبر ملكا المدعى عليه **(هو)** القصد من
 المقام أي معنى بطلان البراءة من الاعيان انها تصير ملكا للمبرأ منها لخل المدعى أخذها وان وجدها
 وليس معنى بطلان المذكور انه يسوغ له الدعوى بها بعد البراءة منها أو البراءة **(قوله)** وأما الصلح على
 بعض الدين **(مفهوم)** قوله سابقا أي عين يدعيها قال المقدسي معنى بالصلح له أنف فانكره المطالب فصالحه
 على ثلث ما تضمن ألف صلح وبرأه من الباقي قضاء لادانة لقضاء الألف فانكر الطالب فصالحه بمائة صلح ولا
 يحل له أخذها بدانة فيؤخذ من هنا ومن أن البراءة لا يصح الا برأه عنه ما بقيت عليه عدم صحة قضاة فرائضها
 يأخذونه ويطالبون البراءة خير منهم بل ما أخذ من البراءة عرف ٣ بجماع عدم الحل في كل واحد من أن عدم
 براءته في الصلح استثنى منه في الحاشية ما لو زاد أو أزيل عن البقية كما نحى أي حيث يبرأ حينئذ قضاء ودبانه
 (قلت) وظاهر من هذا ان ما تضمنه الصلح من الأسقاط ليس ابرأ من كل وجه الا لم يتحقق لقوله وأزيلت عن
 البقية **(قوله)** أي قضاء لادانة هذا اذا لم يبرأ من الباقي والبرأ بدانة كجملات (أقول) تأمل فيه
 مع انهم قالوا ان الصلح من الدين على بعضه أخذ بصلحه واسقاط الباقي واسقاط الدين بصلح فاذي ظاهر
 أنه يسقط قضاء ودبانه ولو تماد كرهه لم يبق فرق بين الدين والعين على ظاهر الرواية تأمل **(قوله)** ونظامه
 في أحكام الدين من الاشياء وعبارتها ومنها صحة البراءة من الدين ولا يصح الا برأه من الاعيان والابعان
 وهو اصح في لو قال أبرأك من دعوى هذا العين مع البراءة فلا تسمع دعوى اسماء بعد ولو قال برئت من هذه
 الدار أو من دعوى هذه لم تسمع دعواه وروايتهم ولو قال أبرأك عنها أو عن خصوصي فنهاه بأصله وأن
 يخصه ونحوها أي برأه من ضمانه كذا في النهاية من الصلح وفي كافي الحاكم لا حق في قوله يبرأ من الدين والعين
 والكفالة والاجارة والحرد والاقصاص اهـ وبه علم انه يبرأ من الاعيان في البراءة العام لكن في بدانيات
 القينة فترق الزوجان وأبرأ كل واحد منهما صاحبه من جميع الدعاوى وكل الزوج بذري أرضه أو اعيان
 قائمة بالحصاد والاعيان القائمة لا تدخل في الارباع من جميع الدعاوى اهـ وينشئ في البراءة العام الشفعة
 فهو مسقط لها فعلا بدانة ان لم يصددها كذا في الولو الجعوف الحاشية البراءة من العين المعصومة براءه من
 ضمانه ولو برأه ما بقي يد العاصب وقال زفر لا يصح الا برأه وتبقى مضى وتولو كانت العين مستهلكة مع
 البراءة برأه من قيمتها اهـ فقوله لم حينئذ البراءة من الاعيان باطل معناه انها لا تكون ملكا بالبراءة
 والالاء البراءة منها لا سقوط ضمانها بصلح أو يجعل على الامانة اهـ أي ان البطلان من الاعيان محله اذا
 كانت الاعيان امانة فلانها اذا كانت امانة لا تخضع عهد فلا وجه لادانة البراءة عنها تأمل وحاصله أن البراءة المتعلقة
 بالاعيان امانة تكون من دعواه وهو صحيح مطلقا وان تعلق بنفسه فان كانت معصومة بهالكة مع أيضا
 كالدين وان كانت قائمة بغير البراءة عنها ضمانا وهلكت وتضرر بعد البراءة من عينها كالأمانة لا تضمن
 الا بالاعتد على عليها وان كانت العين امانة فالبراءة لا تصح بدانة بمعنى انه اذا ظفر بها ملكها أخذها وتضع قضاء
 ولا يصح القاضي دعواه بعد البراءة هذا محض ما استفتي من هذا المقام ط وقد متناقروا براءته وزيادة
 وهو كلام حسن يرشد إلى أن قول الشاوخ معناه المحمول على الامانة الآن قوله فتضع قضاة فيه أنه باطل
 والحالة هذه فلا تصح لقضاء ولا بدالة بل جازوا اطلاق قولهم البراءة من الاعيان باطلة على هذه الصورة تأمل
 بقولادعي عينه عليه فيه فأنكره ثم أبرأه المدعى عنها فهو بمنزلة دعوى العصب لانه بالانكار سارغ لصلو
 تسمع الدعوى بعد ملو قاعة الظاهر **(قوله)** وقد سقت في شرح الملتقي نصه فقلت وتولو لم البراءة من
 الاعيان لا يصح معناه ان العين لا تصير ملكا للمدعى عليه لانه لا يبق على دعواه بل تـ سقط في الحكم اذا كان
 البراءة مضافا للمتهم كالمصالح من بعض الدين فانه لتغيير برأه في الحكم لا في الدبانية أي عن غير ما في

ولم يصبر ملكا للمدعى عليه
 ولذا لو ظفر بذلك الاعيان
 حل له أخذها لكن لا تسمع
 دعواه في الحكم وأما الصلح
 على بعض الدين فيصعب ويبرأ
 من دعوى الباقي أي قضاة
 لادانة فلذا لو ظفر به أخذته
 قوسان وقام على أحكام
 الدين من الاشياء وقد
 حقته في شرح الملتقي

٣ قوله أعرف بالقاف أي
 أشهد حال في التعريم من
 البراءة اهـ منه

غير الزمة اذ لا يسقط بالاستقاط أما القائم فليسقط به والصلح اما اسقاط الباقي أو ابراءه وكلاهما صحيح
 في دين التمسك ولذا لو نظر به أخذته فمستأنى ويرجى عدمه وغيرهما أو ابراءه عن دعوى الاعيان فصيح بلا
 خلاف اه لكن قوله لانه يبقى على دعوى المخلخالف لما انفاه عن شرح الملتقى فاعتاده قوله عن دعوى
 السابق في الخلاصة أبو ثعلب عن هذه الدار أو عن خصوصيتها أو عن دعوى فيها هذا كله باطل حتى لو ادعى
 بعده تسمع ولو أقام بينة تقبل اه لكن في قوله لو ادعى بعده تسمع أى على غير المخطأ بكسر عن البحر تأمل
 والحاصل ان الذى تعليقه عبارة الكتب المشهورة ان كان ابراءه عنها على وجه الانشاء فاما ان يكون عن نفس
 العيب أو عن الدعوى بها فان كان عن نفس العيب فهو باطل من جهة ان له الدعوى بها على المخطأ وغيره
 صحيح من جهة ابراءه عن وصف الضمان فالبراءة الصادر في المقول والعقار ابراءه عن الاعيان لا يمتنع الدعوى
 بأدائها على المخطأ ولا غيره فادعوا نعم **(قوله وصح الصلح عن دعوى المال)** لانه في معنى البيع فجاز به

جاز صلحه ودرر ولما كان جواز الصلح وعدم جوازه دائرا على أصل وهو وجوب حل الصلح على أقرب مقدمين
 العقود المعهودة وأشباهها فاما أمكن مع هذا الصلح لا يجوز له على عقد البيع لا شتر كما في مبادلته المال
 بالمال وهي حقيقة البيع وصح عن دعوى المدفعة حل على الاجازة عن دعوى الرق حلال على العتق بحال
 لا شتر كما في تحريك المدفعة بروض في الاول وفي أصل المعنى في الثاني ويرى في الحق ما راعى في الحق به
 مهمما أمكن وذ كرماد صلح الزوج عن دعوى المرأة الشكادوساد صلح عن دعوى حذ الخ بنساء على هذا
 الأصل أيضا لا يمتنع المال يمكن الحل على واحد من العقود المعهودة لم يكن صحيح آخر في حكمه فسادا بغير
(قوله ولو باقرار) بسا لوجه الاطلاق أى سواء كان باقرار أو سكوت أو اسكاروسواء كان بحال أو مدفعة
(قوله ومدفعة) أى ولو بغيره فمؤيد كون جميع الاجزاء اذا كان عن اقرار **(قوله وعن دعوى المدفعة)** صورته أن
 يدعى على الورثة ان الميت أوصى بتدفع هذا العبد أو أنكر الورثة لان الواجبة تحفظ لانه لو ادعى استباح
 عين والمالك ينكر ثم صلح لم يجز اه وفي الاشياء الصلح جائز عن المدافع الادعى اجازة كفى المستضى
 اه وعلى وهذا يختلف السابق البحر تأمل **(قوله ولو مدفعة عن جنس آخر)** الاولى التعيين بين كالصلح عن
 السكى على خدمة العبد بخلاف الصلح عن السكى على سكى ولا يجوز كفى العيب والى قال السيد الخوى
 لكن في الاول واجبة ما عدا الفمحت قالوا ادى سكى دار فصالحه على سكى دار أخرى مدته مائة جاز واجازة
 السكى بالسكى لا تجوز قال وانما كان كذلك لانهم ما ينعقدان قلبا بقلب اه أبو السعود ذ كر ان مال

في شرح الرقابة بخلاف الماذكره في شرحه على الجمع قال في البيع بيسة والوافق للكتب ما في شرح الجمع
 والحاصل أن الجنس احدى على الربا بواحدى العلتين يحرم فتباين المدافع لا يكون الانسية لمصلحة اه
 آن فتشبع مع اتحاد الجنس لامع اختلافه **(قوله وعن دعوى الرق وكان عتقا على مال)** صورة - ادى على
 مجهول الحال انه بعد ماله المدعى عليه على مال جاز وكان عتقا بحال مطلقا فى حق المدعى والمدعى عليه
 ان كان عن اقرار وفى حق المدعى ان كان عن سكوت أو اسكارو يكون حينئذ قد علم عن وقعة الخصومة فى حق
 المدعى عليه **(قوله وبثت الولاء)** لو وقع الصلح باقرار أى عن المدعى عليه وهو العبد **(قوله والاول)** أى لو لم يكن
 باقرار وان كان الصلح عن انكار أو سكوت **(قوله لا)** أى لا يثبت لولا لانه لم يصدق له انه يعتقد به بل ينكر
 العتق ويدعى من اصل ومن ادى ولا شخص لا يثبت له الا يصدق المدعى عليه كاتقدم في الاقرار **(قوله)**
 الابنية أى الآن يبيع المدعى الابنية بعد ذلك فتقبل بينة فى حق ثبوت الولاء عليه لا غير حتى لا يكون رقة
 لانه جعل معتقا بالصلح فلا يعود رقيقا مع **(قوله ولا يعود بالبيعة الخ)** يعنى عنه قوله وكان عتقا على مال لان
 بالبيعة أثبت انه كان رقيقا قبل الصلح وقد وقع الصلح عتقا على مال على مقدمه ولا يعود رقيقا **(قوله)**
 المدعى بالبناء للمجهول وسأى آخر الباب استثناء مسئلة وهي قوله الفى الوصى على مال الخ **(قوله)** يأخذ
 البذل متعاقب نزل قال الخوى ولو كان المدعى كاذبا لا يحل له البذل بانه **(قوله نزل)** أى يأخذ البذل أى

(وصح الصلح عن دعوى)
المال مطلقا ولو باقرار أو
بمدفعة (د) عن دعوى
(المدفعة) ولو مدفعة عن
جنس آخر (د) عن دعوى
(الرق وكان عتقا على مال)
وبثت الولاء ولو باقرار أو لا
الابنية درر قلت ولا يعود
بالبيعة رقيقا وكذا فى كل
موضع أقام بينة بعد الصلح
لا يستحق المدعى لانه يأخذ
البذل باختياره نزل باعنا
فاحفظ

فبما صلح أن يكون بالعبادة أو مستأجرا أو مورا أو متقاعلى مال أو مختلفا فيما يصلح له **(قوله)** عن دعوى الزوج لو أسقط لفظ الزوج ماضرا قال في الشر بنبلالة لو أسقط لفظ الزوج لكان أولى ثم قال وهذا إذا لم تكن ذات الزوج لأنه لو كان لها زوج لم يثبت نكاح المدعى فلا يصح الخلع انتهى **(قوله)** على غير زوجة أمالو كان لها زوج أى ثابت لم يثبت نكاح المدعى فلا يصح الخلع شرنا بلالة قال القهستاني لأنه لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح وليس عليها العدة ولا تجوز بد النكاح من زوجها فكيف العمدية وشمل كلامه ما إذا ادعى أمها زوجته قبل أن يتزوجها هذا الزوج الموجود في حال الدعوى لأنه حين ادعى النكاح ادعاه على غير زوجة أمالو ادعى أنه تزوجها في حال قيام الزوجية فلم تصح دعواه فلا يصح صلحه له دم تاتى كونه خلعا وكذا لو لم يتحل له نكاح المدعى عليه كزوج أختها أو أربع سواها دعواه لا تصح حيث لا وجه له صلحه له دم إمكان كونه خلعا لأن الخلع لا يكون إلا بعد النكاح الصلح **(قوله)** وكان خلعا ظاهره أنه ينقص عدد الطلاق قبله عليها لظقتين لو تزوجها بعد ما إذا كان عن إقرار ظاهره وأما إذا كان عن انكلا أو سكوت فغاملة له نزعهم فقدر ط **(قوله)** ولا يطالب بطلاق هذا عام في جميع أنواع الصلح كغايه والحاصل أن ما يأخذه بدلا عن الصلح أن كان يحق في دعواه فإنه يطالب به فان كان في دعوى المال فإنه بدله وان كان في دعوى المنفعة فإنه أجزأه وان كان في دعوى الرق فإنه بدل العتق وان كان في دعوى النكاح فإنه بدل الخلع ولو كان مبطلا في دعواه لا يطالبه ما يأخذه لأنه أكل مال أخيه بالباطل وهـ ذاعلم في كل مسائل الصلح **(قوله)** لعدم البشور أى إذا كان كذلك في نفس الأمر أمالو علم صحة دعواه وإنه دخل بها وأختلى لا يحل لها إلا بعد انقضاء العدة **(قوله)** لم يصح لأنه كان جعل ترك الدعوى مناهضة فلا عوض على الزوج في الفرقة منها كما إذا مكثت ابن زوجها وان لم تحصل فرقة فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى لأن الفرقة لما لم توجد كانت الدعوى على حالها البقاء النكاح في زرعها فلم يكن شئ ثم يقابلها العوض فكان رشوة أه دور والظاهر أنه لا يجوز لها التزوج بعمره بمعاملة أختها بها ط قال الزبلي وإن كانت هي المدعية فزوجها بشكره كرفى بعض نسخ المنصر أنه لا يجوز لأنه لو جعل ترك الدعوى منها طلاقا فالزوج لا يعطى العوض في الفرقة اذ لم يسلم له شئ في هذه الفرقة وهي يسلم لها المال والنفس وإن لم يجعل فرقة فالحال بعد الصلح على ما كان عليه قبله فشكون على دعواه لا يكون هذا الصلح مفقدا قطع الخصومة فلا يصار إلى السؤد كرفى بعضها أنه يجوز لأنه يجعل كأنه زادها على مهرها ثم خالها على أصل المهر دون الزيادة يسقط المهر غير الزيادة انتهى قال المولى وأطال صاحب غايه البیان فی ترجیح عدم الجواز **(قوله)** وصح الصلح في البهر فكان فيه اختلاف التصحح وعسالة الجمع وأدعت هي نكاحه فصالحها باز وقيل لم يجز **(قاعدة)** في فروق المحبوبي لو ادعت امرأة أن زوجها طلقها ثلاثا وأنكر الزوج فصالحها على ما تقدم من على أن تبرئ من الدعوى لم يصح ويرجع الزوج عليها والمراة على دعواه ولو ادعى على امرأتها نكاحها لم يثبت فصالحها على ما تقدم من نكاحها وأقرت صح وبئنه المألو يكون هذا ابتداء عقده به بظاهر الفرق بين الأولى والثانية لأن في الفصل الأول لا يمكن جعله ابتداء عقد وفي الثانية يمكن **(قوله)** المأذون له أى بالتجارة **(قوله)** عددا قد بدله لأنه لو كان القتل خطأ فاعطاه الجواز له بسلكه مسائل الأموال ط **(قوله)** فلم يلزم المولى لأنه لم يأذن به وإنما أذنته فيها من أعمال التجارة وليس هذا منها قال القهستاني فان أجاز صح عليه والا لا **(قوله)** لكن بسقطه القود لأنه يصح بيعه بين أولياء المقتول لأنه مكاف فيصح تصرفه في حق نفسه لأحق مال العبر وهو المولى بغير إذنه لأن الولي أسقطه بالبدل ولا مانع من جانبه وحاصله كافي العناية أن نفس العبد ليست من كسبه فلا يجوز له التصرف فيها لم يجب البدل في حق المولى بل تأخر إلى ما بعد العتق لأن صلحه عن نفسه صحيح لكونه مكفلا ولم يصح في حق المولى صلحو كأنه صالحه على بدله ومثل يؤخذ به بعد العتق **(قوله)** ويؤخذ أى المأذون المصالح لأنه قد التزم المال وهو

(و) عن دعوى الزوج
(النكاح) على غير زوجة
(وكان خلعا) ولا يطالب
بطلاق ويحل لها التزوج
لعدم الدخول ولو ادعته
المراة فصالحها لم يصح وقاية
ونقابة وتدور ومثل في صححه
في الجنبى والاخبار وصح
الصحة في دور البحار (وان
قتل العبد المأذون له رجلا
عبد الجوز صلحه عن نفسه)
لأنه ليس من تجارته فلم يلزم
المولى لكن بسقطه القود
ويؤخذ بالبدل بعد عتقه

معرض في سالرقه فينظر الى المبصرة وهي تكون بعد عقته **(قوله وان قتل عبده)** عبد فاعل قتل **(قوله)**
وصالحه المأذون على تقدير مضاف أى صالح أو لبايعه يعنى اذا كان لهذا المأذون عبد قتل رجلا بعد افساخ
عنه مولا المأذون جاز وهكذا التصور في غاية البيان فالمراد بالمولى العبد المأذون وهو مولى عبد فاعل عدا
وأطلق صحة هذا الصلح فثبت أنه صحيح سواء كان على هذا المولى المأذون دين أو لم يكن وسواء كان على عبده
دين أو لم يكن كفى تكمله اللبرى وفي التعبير بالمولى عن المأذون تعسف كآبائه عليه عزى زاده ووجهه أن
المولى انما يطلق على الاسفل بعد عقته ورق المأذون فانه فلا يصح إطلاق المولى عليه كما أضافه المولى أبو السعود
(قوله لانه من تجارته) لان استخلاصه كسراؤه مخ لانه باستحقاق القتل كزائل عن ملكه وهو لو خرج عن
ملكه لكان له أن يشتره فكذاه أن يستخلصه بخلاف المكاتب حيث يجوز له أن يصلح عن نفسه كالمسابق
(قوله والمكاتب كالحرف) أى نظروا وجهه عن يد المولى ادهو حو يدوا كتسابه له ما لم يجز بخلاف المأذون فانه
عبد من كل وجهه وكسبه مولا وله اذ نفذ تصرفه على نفسه حيث حازصله عنها قال في البرز وله ان ادعى
أحد رقبته فانه يكون خصمه سابقه واذا جنى عليه كان الارش له واذا قتل لا تكون قيمته للمولى بل لورثته
تؤدى منها كآبائه يحكم بحريته في آخر حياته ويكون الفضل لهم فصار كالحرف فيجوز صلحه عن نفسه ولا
كذلك المأذون كمرالى يابى انتهى **(قوله والصلح عن المصوب)** أى اقبى لانه لو كان مثلبا فله أن يصلح
ان كان من جنس المصوب لا يجوز الزيادة اتفاقا وان كان من خلاف جنسه جازا فغا ان ملك أى جازع
اختلاف الجنس **(قوله الهالك)** قد به لانه لا خلاف في الصلح بالاكثر عند قيامه الا لا نظر للقيمة حيثئذ أصلا
اسم لك **(قوله على أكثر من قيمته)** أى ولو بعين فاحش قال في غاية البيان بخلاف العن البسيط فانه لما دخل
تحت تقرير التوقيع لم يعد ذلك فضلا بل يكن ربا أى عند هوانه بقوله على أكثر من قيمته لانه محل الخلاف
قال في جامع الضوايين غصب كبر أو ألف درهم فصالح على نصفه فلو كان المصوب هالسا كان الصلح ولو قاما
لكن فيه أو أضعافا وهو مقر أو منكر حاز قضاء لا يأتى ولو حاضرا ابراه كن غاصبه منكر جاز كذلك ولو وجد
المالك بينة على بشفاه فقتل به أو الصلح على بعض حقه كى أو وزنى حال قيامه باطل ولو تأخر غصبه وهو
ظاهر في ديه ويقدر ما ملكه على قبضه فصالحه على نصفه على أن يبرئه مما سبق جاز قيا سالا استفسانا ولو صالحه
في ذلك على ثوب ودفعه جاز في الوجوه كلها اذ يكون مشتريا بالثوب بالمصوب ولو كان المصوب قنا أو عرضا
فصالح غاصبه مالكه على نصفه وهو غصبه عن ملكه وغاصبه مقر أو منكر لم يجز اذ صلحه على نصفه اذ اقر بقبضه
بخلاف كى أو وزنى اذ تصور هلاك بعضه دون بعضه عادة بخلاف ثوب وقتن اه **(قوله قبل القضاء بالقيمة)**
أما بعد القضاء لا يجوز لأن الحق انتقل بالقضاء الى القيمة منع فبرد الزيادة على القيمة أو السعد **(قوله جازر)**
عند الامام خلافا له لان حق المالك في الهالك لم ينقطع ولم يتحول الى القيمة فكان صلحا عن المصوب لانه
قيمة فلا يكون اعتباطا بكثر من قيمته ربا أو الزائد على المسالبة يكون في مقابلة الصورة الباقية مستحكما بالقيمة
وعند هملابا يزاد ان بعين فاحش لان حقه في القيمة قالوا ند عليها ربا ويحل ذلك اذ لم يكن مثلبا وصلح
عنه على مثله فانه لا يجوز الزيادة حيثئذ وان كان من خلاف جنسه جازا اتفاقا والحاصل أن الامام يقول ان
الضمان يدل عن الزين السهل كفيجوز بالعالم الخ كاذا كانت فائمه حقيقة والصاحبان يقولان ان القيمة
هى الواجبة في ضمان العبد وان لانهاهى التي يمكن وجوبها في النمة دون العين فيكون المأذون بدلا عن
القيمة عند صاحبين فلما زاد عن القيمة يكون ربا أبو السعود **(قوله كصله بعرض)** أى سواء كانت
قيمة كصحة الهالك أو أقل أو أكثر وانما ذكرها للشارح همام أن استثنائى تنها إشارة الى أن تحملها
وطاهاه أو الصلح عن قبضه يعوص وان كانت قيمته أكثر جاز على هذا الخلاف وليس كذلك بل الصلح على
عرض وان كانت قيمته أكثر من نفسه المصوب جائزا فما صرح به الكافى وغيره غاية ما يقال ان
مغاوشه به قبله مجرد تساويه فى المعصية عذر بزيادة البدل عن قيمة البدل وان كان أحدهما اختلافا

(وان قتل عبده) أى
للمأذون **(وجلا عدا)**
وصالحه المأذون عنه
جاز لانه من تجارته
والمكاتب كالحرف **(والصلح)**
عن المصوب الهالك على
أكثر من قيمته قبل القضاء
بالقيمة جاز **(كصله بعرض)**

والأخرى أن ياتم ولو أفرد المالك كجاء الهداية ويكمل المصنف لكان أولى **(قوله فلا تقبل الخ)** لان
بالصلح قد أخذ بعض سقما سقط باقيه والساقط لا يعود **(قوله ولا يرجع الغاصب على المصنوب بسن)**
أي سواء كان قبل القضاء بقيمة المصنوب أو بعده لعدم ظهوره إلى ما بين العرض وتيمم المصنوب لفقد العلتين
فيه اختلاف فالودعهما من جنس القيمة بعد القضاء لان تقدير القاضي كتقدير الشارع فإذا دفع أو يضمنه
تتحقق الوالتان كل من جنس ما قدره القاضي أم لو قضى بالسراهم فدخل المدين أو بالتكس فيجوز أيضا
لفقد العلة وهما اتحاد الجنس لكن بشرط القبض في مجلس الصلح لئلا يفرق من دين بدين فأخذه الرجعي
« (تبيينات) » الصلح على أكثر من مهر المثل جائز ولو طلقها بعد النكاح أو ماتت لا يجوز إلا على قدر مهر المثل
لأنه يصير بمنزلة الدين ولم يسبق له حكم المهر ولذا لا يجوز أن يادعه به استهلاك ما دفعه ونحو القيمة وقا تقييل
القبض لم يعطى وكذلك الوصل بالطلاق **« غصب طوف ذهب ما تم انتقاله فباع فصالحه على مائه ثم أقر المدي**
أن أحدهما كان ملك المدي عليه الصلح جائز من الثاني ولا يرجع عليه ولو أقال المدي بينه على الألف والدار
بعد الصلح كان على حقه في الدار لأن المائتين التي أتت هذه النكاحها من الألف وقد سمعته بالقبض ولو أقال المدي
دار أو أقالها فصالحه على ألف ثم برهن على نصف الدار ونصف الألف لم يكن له من ذلك شيء ولو أقال المدي على
ألف درهم ونصف الدار كانت الألف قضاء بالألف وأخذ نصف الدار ولو استحققت الدار من يد المدي عليه
برجوع من الألف بسن لأنه يقول الألف التي قبضت عن التي أدهمت وقبض الألف والدار الدرهم والدينار
ووجه عدم كون البسول من الجميع أن الشراء الواحد لا ينظم الأسقاط والمعاوضة ولو أعطاه ما عن جميع
حقه فهو صلح بالجميع **(قوله ولو أعتق موسر عبد الخ)** قديما لموسر لأنه لو كان معسر ربي العبد نصفه كما
في مسكين **(قوله لا يجوز لأنه مقدرا)** قال في الدرر لأن القيمة في العتق منصوص عليها وقد قرر الشارع
ليس أدنى من تقدير القاضي فلا يجوز أن يادعه به اهـ بخلاف ما تقدم لأن ما غير منصوص عليها وإن
صالحه على عرض جاز كفيما كان لأنه لا يظهر الفضل عند اختلاف الجنس عيني **(قوله لعدم الرأ)** لأنه
قول بصدور ضرورة في قوله أوقية بصورة على قولهما وعلى كل فلا ريب **(قوله وصف في الجنابة العمد الخ)**
شمل ما إذا تعدد القتال أو انفرد رجلا أو كانوا جماعة فصالح أحدهم على أكثر من قدر الذية جاز وله قتل
البقية والصلح معهم لان حق القصاص ثابت على كل واحد منهم على سبيل الانفرد تأمل رمي **(قوله ولو في**
نفس مع اقرار) تفسيره لاطلاق أي سواء كان العمد في النفس أو مادونها وسواء كان الصلح عن اقرار
أو إنكار أو سكوت **(قوله بأكثر من الذية)** أي في النفس **(قوله والارش)** أي في الأطراف **(قوله**
أو بأقل) أي على أقل وإن كان أقل من عشر دراهم لأنه لا وجوب له واعجاب بالعقد فيقدر بتقديرهما
بختلاف النكاح حيث لا يجوز تسعير ما دون العشرة قيمة لأنه مقدور شرعا **(قوله لعدم الرأ)** لان الواجب فيه
القصاص وهو ليس بحال ولا يتحقق فيقال بالألف يعطى الفضل لعدم المناسبة بين موجب العمد وهو
القصاص والمذموم من المال **(قوله كذلك)** أي أكثر من الذية أي مطلقا في النفس أو الأطراف مع
الاقرار أو السكوت أو الإنكار **(قوله لا تصح إلا بادة)** فأدب بالتمديد بأن يادعه منه النص ويجعل أسقاطا
ط وإذا تم تصح إلا بادة الصلح صحيح وإن بادة غير لازمة كقوله الدرر والشرع ملالية **(قوله لان الذية في الخطأ**
مقدرة) أي شرعا وإن باده عليها تسكون بأقل الفضل ومقاديرها ما يعبر أوماتا بقرة أو أوماتناشة أو
مائتا مثله أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم معزى عن الكفاية فلا يجوز أن يادعه به كالأيجوز الصلح
دعوى الدين على أكثر من جنسه ط قال الرجعي وهذا في الدراهم والدينار طاهر وأما في الأبل فبني
الجواز لفقد القدر اهـ **(أقول)** سياتى في بيان ما يؤيد فاقهم **(قوله بغير مقاديرها)** أي بغير الذهب والفضة
والأبل كأن صلح بعروض أو حيوان غير ما ذكره سواء كانت قيمته قدر ذية أو لا وأما أن الكلام هذا
إذا صلح على أحد بمقادير الذية المتقدمة **(قوله بشرط المجلس)** أي بشرط القبض في المجلس إذا كان

(فلا تقبل بينة الغاصب)
بعده أي الصلح على (إن)
قيمه أقل مما صلح عليه
ولا يرجع الغاصب على
المصنوب بسن (ولو أداها)
بعدها أنها أقل) بحر **(ولو)**
أعتق موسر عبد مشتركا
فصلح (الموسر الشريك)
على أكثر من نصف قيمته
لا يجوز لأنه مقدور شرعا
يقبل الفضل اتفاقا (كالصلح
في المسئلة الأولى) على
أكثر من قيمة المصنوب
(بعد القضاء بالقيمة) فإنه
لا يجوز لان تقدير القاضي
كالشارع (وكذا لو صلح
بعرض صح وإن كانت
القيمة أكثر من قيمة
مقصوب تلعب) لعدم الرأ
(د) صح (في الجنابة
العمد) مطلقا ولو في نفس
مع اقرار (أكثر من الذية
والارش) أو بأقل لعدم الرأ
(وفي الخطأ) كذلك **(لا)**
تصح الزيادة لان الذية في
الخطأ مقدرة حتى لو صلح
بغير مقاديرها صح كفيما
كان بشرط المجلس

ما وقع عليه الصلح ديناً في التمسوهذا. فبعد إذا كان الصلح مكمل أو موزون كما قد سده في العنايه ح زيادة
من ط (قوله) لا يكون ديناً بين أي افرقا من دين وهو الدين بدني وهو ما وقع عليه الصلح (قوله)
أحدها كالابل مثلاً (قوله) يصير بضم الياء وفتح الصاد وكسر الباء المشددة فعل مضارع (قوله) كنس
آخر) فلو نفي القاضي عما تبغير فصالح القاتل عنها على أكثر من مائتي مرقوقه عنده ودفعها بالان
الحق تعين فيها بالقضاء فكان غير من المقادير كنس آخر أو ما كان الحل على المعاوضة منع وفي الجواهره انما
جاز ذلك لان قضاء القاضي من الوجوب في الأبل فإذا صلح على البقر فالبقر لا تليست بمشقة وبيع الأبل
له بالقر سائر وإذا صلح عن الأبل بشئ من المكمل والموزون أو جمل فقد عوض ديناً بين فلا يجوز أن يصلح
عن الأبل على مثل قيمة الأبل أو أكثر مما تباع من قيمه لان الزيادة غير متعدي وان كان لا يتفاضل فيها لانه
صلح على أكثر من المستحق اه وقوله على أكثر الظاهر أنه لا يقل كذلك بالأولى قاله أبو الطيب (قوله)
فسد لان هذا صلح من مال فيكون نظير الصلح من سائر الديون (قوله) وبسطه القود أي في العمد أي
مجاناً ان سمي نحو تبرع بغير صلح القاسد فيجب اوجب القود فهو امنه وكذا سمي تخيير أو حرك كافي
الهندية وهذا يختلف ما إذا فسد بالجهالة قال في المنع في الكلام على العمد ثم إذا فسد التسمية في الصلح
كإدخال صلح على دابة أو ثوب غير من تعب الدين لان الولي لم يرض بسقوط حقه مما انفصل الى وجهه الاصل
بختلاف ما إذا لم يسم شيئاً أو سمي الخرج ونحوه حين لا يتبع شئ لما ذكرنا أي من أب القصاص انما يقوم
بالتقويم لم يوجد في قوله فيصالي موجباً الاصل فيقللانه القصاص لا الدين به بدستخط ذلك بالدين
وأيت سري الدين به عليه ط (قوله) بالصلح من دم عمد محله ما إذا صدر التوكيل من الجاني (قوله) وأعلى
نسخ المتن أو عن بدل على (قوله) يدعيه على آخر) تسع الشارح في هذا المصنف في شرحه وفي العبارة قلب
والصواب يدعيه عليه آخر لما علمت أن التوكيل من طرف المدعى عليه والا إذا كان مدعي صلح آخر يبا
فوكيل من مصالحه على بعضه كف يقال البدل يلزم الموكل مع أنه ها أخذ البدل لإدافه وبدل عليه قوله
الآن يلزم بدله الموكل وعبارة الدور هكذا وليس فيها كلمة على وعبارة الكثر ومن وكل رجلاً بالصلح عنه مصالح
الوكيل لم يلزم الوكيل ما صلح عليه وهي أحسن ولو حذف كلمة على آخر كما يصح في الدور اسلم من هذا الآن
تعمل عبارته هنا على ما ذكرنا بأن يقال أعلى بعض دين يدعيه آخر عليه متأمل قال الشافعي لان هذا
الصلح اسقاط بعض فساد الوكيل فيه سفير او معاً فلا يكون البديل عليه كالوكيل بالسكاح الآن يضمه
فانه حينئذ يؤخذ به اضمانه لا لعقد الصلح اه (قوله) من مكمل وموزون) هكذا فيهم هذا القيد في الدور
وتبعه الشارح الآن عبارة الدور بلط أو الواو بمعنى أو أي سواء كان ديناً منها بحسب الأصل أو بحسب
التقدير قال أبو الطيب ان كان المراد من مكمل وموزون أن من بيانية الدين فلا حاجة الى اشتراط أن يكون
الدين بدل المكمل والموزون لان الدين لا يكون إلا أحدهما لا لا سكون دونها اه وبه ظهر قول
بعض الأفاضل مثل ما يعود المتقارب والذروع اذ ان طول وعرضه ومقتته فانهم قالوا يجوز فيه حينئذ
السلم ويصح بثبوته في الدمة براجع اه متأمل (قوله) يلزم بدله الموكل) هذا ظاهر فيما إذا كان الوكيل
من طرف الجاني ولا يظهر اذا كان من طرف الولي لانه أخذ مكيف يقال يلزمه وكذا لا يظهر في جانب الدين
اذا كان الموكل هو المدعى لان الموكل مدع فكيف يلزمه وأطلق في لزومه الموكل فشمس الصلح بأنفساه
السلطنة وبه صرح المعنى (قوله) لانه اسقاط أي للقود عن القاتل وبعض الذين عن المدعى عليه
(قوله) فيؤخذ بضمه) أي ويرجع على الموكل به وكذا الصلح في الخلع وكذا يرجع في الصورة التالية
لهذا كافي المقدسي وفي السكاح لا يرجع لان الامر بالصلح هو امر بالاداء لا بفداء الامر بالدين اذ الصلح عنه
جائز بامرهم بخلاف السكاح لانه لا يفسد عليه من الاجبي والامر بالخلع كالامر بالصلح حتى يرجع على
الامر ان ضمن وأدى عنه زباني قال عبد الحلیم قوله الآن يضمه أي يكفل الوكيل البديل وأن

لا يكون ديناً بين وتعين
القاضي أحدها يصير غيره
كنس آخر ولو صلح على
نفسه سقط الدين في
انطواء وسقط القود لعدم
ما يرجع اليه اختيار
(وكل) زيد (ع) بالصلح
عن دم عمد أو على بعض
دين يدعيه على آخر من
مكمل وموزون (لزم بدله
الموكل) لانه اسقاط فكان
الوكيل سلباً (الآن
يضمه الوكيل) فيؤخذ
بضمه (كل وفتح الصلح)
من الوكيل (عن مال بمال
عن اقرار)

بعض العقدان لنفسه وإلى مال نفسه اهـ وهذا كله فيما إذا كان الصلح من دم العبد كذا كره المصنف
عن اقرار أو سكوت أو انكار أو فيما لا يعمل على المعاوضة كالصلح على بعض الدين كذا كره المصنف أيضا
لأنه اسقاط فشكل الوكيل سفيرا فلا يلزمه شيء إلا بالالتزام وأما ما يعمل على المعاوضة فيسقط كونه بقوله
الآتي هنا كما إذا وقع من مال بغير الخ (قوله يلزم الوكيل) أي ثم يرجع على الموكل كما قرر في بالان
الوكيل أصل في المعاوضات المالية فترجع الحقوق اليه دون الموكل فطالب هو بالعرض دون الموكل يعني
(قوله لأنه حيثما كبسح) أي والحقوق في عقد البيع ترجع إلى المباشر فكذا فيما إذا كان بغيره فليعلم
الوكيل ما صلح عليه ثم يرجع به على الموكل ومقتضى الأخلاق أنه يرجع وإن تمكن الكفاية بأمر الموكل
كما صرح به عند قوله الآتي بأمره (قوله معاظنا) سواء كان من مال بغير أو لا سواء كان في دم عمد
ودين أو غيرهما وهذا انما يظهر في جانب المدعي عليه اذ هو في جانبه فداء عين وقطع زراع وهذا انما يعود إلى
الموكل لا إلى الوكيل (قوله صلح عنه) أي من المدعي عليه فضولي الخ وهذا فيما إذا أضاف العقد إلى المصلح
عنه ما في آخره صفات الفضول من طبع الفضولين في الفضولي إذا أضاف العقد إلى نفسه يلزمه البذل
وإن لم يضمنه ولم يصفه إلى مال نفسه ولا إلى ذمة نفسه وكذا البيع عن الغير انتهى قال الزيلعي وهذا مفروض
فيما لا يعمل على المعاوضة كدعوى القصاص وأخوته أما إذا كان من معاوضة فيضم على الفضولي إذا كان
شرا عن اقرار (قوله بالأمر) فذهب لأنه لو كان بأمر نفذ الصلح على المدعي عليه وعليه البذل لا في صورة
الضمان فالبذل على المصلح عند الامام الحلولي وكذا شرح الامام أنه عليه وعلى المدعي عليه أيضا ما طالب
المدعي به أي ما شاء فستأتي من الهبط (قوله مع ان ضمن المال) لأن الحاصل للمدعي عليه البراءة وفي
منه يتبني المدعي عليه والاجنبي لأنه لا يلزم للمدعي عليه شيء كالأب لم لا يجني والمقصود من هذا الصلح
رضا صاحب الحق لا رضا المدعي عليه اذ لا حظ له فيه والمدعي يفر بالصلح فيما معاوضة وغيره بأمره لم يرض
بسقوط حقه مجابا فإذا سلم له العرض من جهة المتبرع مع أنه انتهى (قوله أو أضاف الصلح) أي البذل الذي
وقع عليه الصلح (قوله إلى ماله) بأن قول صاحب الحق على أنف من ماله أو على عبدي فلان لأن الاضافة إلى
نفسه التزام منه لا تسليم إلى المدعي وهو قادر على ذلك فليزعم تسليمه (قوله أو قال على هذا) أي وأشار إلى نقد
أو عين وانما مع فيه لان المعروف المشار اليه كالألف إلى نفسه لأنه تعي التسليم اليه بشرط أن يكون ملكه
فيتم به الصلح (قوله أو كذا) أشار به إلى الصورة الرابعة وهي صورة الاطلاق بأن قال على ألف (قوله وسلم
المال) أي في الأخير وهي الصورة الرابعة (قوله مع) مكرر يعاين المتن وانما مع لأنه بان تسليم حقيقة
ثم رضا فصار فوق الضمان والاضافة إلى نفسه قال في البرهان الأول ولما الحاصل للمدعي عليه البراءة موقوف
حقه الاجنبي والمدعي عليه سواء ويجوز أن يكون الفضولي أصليا إذا ضمن كالمضولي للجمع إذا ضمن
البذل وأما الثاني فلأنه إذا أضافه إلى نفسه فقد ألزم تسليمه فمع الصلح وأما الثالث فلأنه إذا ضمنه للتسليم
فقد اشترط له سلامة العرض فصار العقد تاما بقوله وأما الرابع فلأنه التسليم على رضا المدعي فوق
دلالة الضمان والاضافة إلى نفسه على رضاه اهـ بالتمسار (قوله وما صارت على السكل) أي في أو بعد صور
الفضولي المارة نفا وهي ما إذا ضمن المال وما إذا أضاف الصلح للماله وما إذا قال صاحب الحق عنه بأن في بذر
وسلمها وما إذا قال على ألفي هذه أو عبدي هذا وسلم فلا استحق العرض في الوجود ما التي تقدمت أو وجد من ثوبا
أوسنوا فلم يرجع المصلح لأنه لم يتبرع التزم تسليمه شيء معين ولم ياترهم إلا بطلبه من غيره فلا يلزمه شيء آخر ولكن
يرجع بالمدعى لأنه لم يرض بترك حقه مجابا إلا في صورة الضمان فإنه يرجع على المصلح لأنه صار قرضي
ذمتها لهذا لو امتنع عن التسليم بغير عليه زباني (قوله الا إذا ضمن بأمره) ثم يرجع على المصلح عنه ان
كان الصلح بغير أمر بزاز به فتقيد الضمان اتفاقا وقد الأمر بالصالح والخلع أمر بالصالح لعدم توقف
صحته على الأمر فيصرف الأمر إلى اثبات حق الرجوع بخلاف الأمر بقضاء الدين انتهى (أقول) لم يظهر

فيلزم الوكيل لأنه حيثما
كبسح (أما إذا كان من
انكار لا يلزم الوكيل
مطلما بغير ودر (صلح
عنه) فضولي (بلا أمر مع
ان ضمن المال وأضاف)
الصلح (إلى ماله أو قال على)
هذا أو (كذا وسلم) المال
مع وصلا متبرعا في السكل
الا إذا ضمن بأمره

في الفرق تامل **(قوله مزني زاده)** لم أجد فيه فليراجع **(قوله)** والاسلم في الصورة الرابعة) الاولى ترك
هذا القيد افعالا على العموم بأن يقول والا يكن كذلك أي ان لم يضمن ولم يصف ولم يشرو لم يسلم أو يقول
والا فوجد شي محاذ كرم الصورة الاربعه فهو موقوف لانه لم يسلم المدي عوض فلم يسقط حقه مما اقدم
رضاء فان اجاز المدي عليه جاز وزنه المشروط لان التزامه باختياره وان دونه بطل لان المصالح لا ولاية له على
المعاول فلا ينفذ عليه تسريه من جعل الصور أو بما جعل الرابعة تسريه على التسليم وعدمه صورة واحدة
كأن يلقى وبعضهم جعلها خمسة باعتبار التسليم صورة وعدمه أخرى وهذه الصورة الخامسة مترددة بين
المجوز والباطل ووجه الحصر على الصور أن الفضول إما أن يضمن المال أو لا فان لم يضمن فاما أن يضيف الى
ماله أو لا فان لم يصفه فاما أن يشترى الى نقد أو عرض أو لا فان لم يشتر فاما أن يسلم العوض أو لا فالصالح جائز في
الوجوه كلها الا الأخيرة وهو ما اذ لم يضمن البديل ولم يصفه الى ماله ولم يشتر اليه ولم يسلم الى المدي حيث لا يحكم
بجوازه بل يكون موقوفاً على الاجازة فلم يسلم المدي عوض انتهى وجعل الزبلي الهو وأر بما وافق
المشار بالمضاف أقول لكن غير الصورة المذكورة لا يتوقف على الاجازة توجيهاً فلا يتوجه على الشارح
اعتراض تامل **(قوله)** وزنه البديل المشروط لان التزامه باختياره **(قوله)** والباطل لان المصالح لا ولاية له على
المعاول فلا ينفذ عليه تصرفه **(قوله)** والخامس أي اذا صدر من فضولي من المرأة بديل فان ضمنه أو أضافه الى
مال نفسه أو أضافه الى ماله وكان متبرعاً وان أطلق ان يسلم مع ولا توقف على اجازته قال في التبيين وجعل
في بعض شروح الجامع في باب الخلع الالف المشا واليه أو الالف المشا واليه من الالف المنكر حتى جعل
القبول الى المرأة انتهى **(قوله)** من الاحكام الخمسة التي خامسها قوله والباطل أو التي خامسها قوله والافه
موقوف بعد قوله أو على هذا يؤيد قول الشارح سابقاً في الصور الرابعة والاولى في التفسير أن يقول
والخلع في جميع ما ذكرنا من الاحكام في الهو والخمسه كالمصالح لانه ليس له الا الحكون وهما المجوز في الصور
الاربعة وعدمه في الخامسة فامل **(قوله)** ادعى وقفه (أرض) أطلق فيه من الوقف بمن نفسه وغيره **(قوله)**
ولا يسهله مفهومه ما أنه اذا وجد البينة لا يجوز الصلح لانه لا له حق ولا تملك له البينة قدر تدفعه القاض
قد لا يعدل **(قوله)** وطارد له أي لم يدرى ولم يدرى كرهل بطبع المدي على ما لا أرض اذا كان المدي صادقا
والظاهر أنه الاتطاب **(قوله)** لو صادقا في دعواه فيه انه لو كان صادقا في دعواه كيف بطبعه وفي زعمه انها
وتف وبديل الوقف حرام فملكه من غيره وعقاده مبرور وشوة ليكف دعواه فكان كاذباً لم يكن صادقا وقد
يقال انه انما اخذه كيف دعواه لا بطل وقفته وعسى أن يوجد مدعى آخر ط أطلق في وقف الحامدية
الحواب بانه لا يصح قال لان المصالح يأخذ بديل الصلح عوضاً عن حقه في زعمه فيصير كالمصالح وضيق هذا لا يكون
في الوقف لان الموقوف عليه لا يملك الوقف ولا يجوز له بيعه فهنا ان كان الوقف ثابتاً لا يتبدل به لا يجوز ولا
هوذا يأخذ بديل الصلح لان حق ثابت فلا يصح ذلك في حال كذا في جواهر الفتاوى اه ثم نقل الحامدي
ما هما قال ثم ذل (أقول) تأملته فوجدت أن المعاضة في الوقف والحالة هذه جائزة لماصر حوايه من جواز
استبداله اذا وقع في يد غاصب نعم يلزم أن يحمله بديل الموقوف أما اذا كان من أهل الاستحقاق انقله الوقف
وأخذ ما أخذ به بالمصلحة عوضاً عن حقه في الهبة طاب له ذلك ما لم يتجاوز من قدر استحقاقه منه تامل وانظر
ما تقدم في باب البيع الفاسد من التمر عند قوله بخلاف بيع قن صم في مديبر **(قوله)** وبيع الوصف لا يصح
الظاهر أنه من قال بطبعه أي بطبعه لا اخذ به يجعله مكاناً موقفاً لا يجوز عن تحصيل الوقف بقصد البينة من
قال لا يطيبه أو لا يذلل بطبعه التصرف به لانه بديل الوقف في زعمه فيكون له حكم الوقف تأمل **(قوله)** فالتاني
باطل فلما دعي داراً ما نكره ذواليدده ماله على أن يفسد على أن يسلم الدار الى يد من يرهن ذواليد على صلح قبله
فالصلح الاول باطل والثاني باطل جوى وهذا اذا كان الصلح على بطل الاسقاط أما اذا كان الصلح على
عوض ثم اطلعت على عوض آخر فالتاني والجارى يقتضي الاول كالبيع فور العين من الغلاصة وكذا نقله

مزني زاده (والا) يسلم في
الصورة الرابعة (فهو)
موقوف فان اجاز المدي
عليه جاز وزنه البديل
(والباطل والخامس في جميع
ما ذكرنا من الاحكام) الخمسة
(كالمصالح ادعى وقفه)
أرض ولا يسهله فصله
المنعك لقطع الخصومة
بجواز طابه البديل (لو)
صادقا في دعواه وقيل
فانقله صاحب الاجناس
(لا) بطبع لانه يبيع معنى
ويبيع الوقف لا يصح كل
صلح بعد صلح فالثاني باطل

البيري من الخلاصة من المتقى قلت لكن استظهر سيدى الوالتر رحمه الله تعالى أن الصلح على سبيل الاسقاط
بعض الإبرامو بعلان الثاني ظاهر ولكنه بعد الإرادة هنا فالمسبب جل الصلح على التبادر ومنه يكون
المردية ما إذا كان يمل العوض الأول بقرينة قوله كالبيع وعلة فظاهر أن حكمه كالبيع في التصصيل
الموافق كذا كره فى أول البيوع (قوله وكذا النكاح بعد المسكاح) فلا يلزمه إلا المهر الأول ولا ينفسخ العقد
الأول إذا النكاح لا يحتمل الفسخ والمصلحة ذات خلاف قبل يجب النعمة الثانية وقبل كل منهما قال جامع
الفتاوى زوجه امرأ بألف ثم تزوجها بألفين فالمهر ألفان وقبل ألف وفى المسبة تزوج على مهر معلوم ثم تزوج
على آخر ثبتت التمسكان فى الأصح - (قوله والحوالة بعد الحوالة) أى إذا صدرت حوالة على شخص
فقبها ثم إذا صدرت على شخص آخر فالنسيبة باطلة لأن الدين ثبت فى ذمة الأول بالحوالة عليه فلا يتقبل
بالحوالة الثانية على غيره كذا كره ط واستفيد من شأن الحال عليه فى الثانية غيره فى الأولى وبه صرح فى
الاشباه بقوله النكاح بعد الكفالة صحه لزاد التوق بخلاف الحوالة فانه نقل فلا يجتمعان فى التنتج
قال الحوى وهذا يخرج المسئلة من كونها من جزئيات القاعدة إذا التبادر من تحدد عقد البيع تحدد به
بالنسبة إلى البيع الأول بعينه والمشتري الأول بعينه وكذا الكلام فى الصلح بعد الصلح والكفالة بعد
الكفالة ووزنه فى الحوالة اتحاد الحال عليه والمالية فى الحوالة التبع مع الوعد بتدليله بنقض قوله لأنها نقل
فلا يجتمعان وينبئ أن تصح الحوالة الثانية وتكون تأكيده الأولى على طبق الكفالة قدس ذلك اه
وعليه فالمسبب فى تصوير المسئلة بان يقال بان كان له على آخر ألف فأحال عليه بمشخصات أم حال عليه بما
شخصاً آخر أو كما تقدم بان أم حال زيد غير أبديته على بكره أو العجدة ثم أم حاله بها على بشر تصح الحوالة الثانية
لأن الحوالة نقل الدين من ذمة إلى ذمة بحيث فرضت ذمة الخيل فكيف يصح أن يجعل مرة ثانية نعم لو فادها
الإحالة الأولى صحت الثانية (قوله والصلح بعد الشراء) بعد ما اشترى المصالح (قوله) مية أنه تكون
الدعوى حينئذ فاسدة دعوى الصلح بعد الدعوى الفاسدة صحه تأمل وصورتها إذا اشترى شخص داراً من
آخر ثم ادعى المشتري على البائع أن الدار ملكه فاصله البائع فهذا الصلح باطل لنقضه فإن أقامه على
الشراء منه دليل أنه البائع لذلك البائع ثم الدعوى والصلح بعد هذا يفسد قال جامع الفصولين ولو كان الشراء
بعد الصلح فالشراء صحه والصلح باطل اه (قوله الأولى ثلاث) مذكورة فى بيوع الاشياء الكفالة (قوله) أى
لزيادة التوق ولو أخذ منه كفيلاً ثم أخذ منه كفيلاً آخر صح ولا يبرأ الأول بكفالة الثانية كفى الحاشية (قوله
والشراء) أى يصح بعد الشراء ويحل الأول أطلق فى جامع الفصولين وقيدته فى القسمة بأن يكون الشافى
أكثر من ثلث الأول أو ثلث أو يحس آخر والأفلا يصح أشباهه فى المهر وأداته هذه الإيجاب والقبول انعقد
الثانى وانفسخ الأول ان كان الثانى بأزيد من الأول أو أنه صواب كان مثله لم ينفسخ الأول انتهى قالى
التاخر خاصة قال بمنع بسيدى هذا بألف درهم بعته بما أتى به فى المشرى قبالت يصرف إلى الإيجاب
الثانى ويكون بيعاً بما أتى به ولو قال بمنع هذا العبد بألف درهم وقبل المشرى ثم قال بعته منبأ بتقدير
فى المجلس أو فى مجلس آخر وقال المشرى اشترى بعته منبأ بتقدير الأول وكذا لو باع بعته منبأ
الأول بأقل ثوباً أكثر نحو أن يبيعه منه بعشرة ثم باعته بثمانية أو بأحد عشر فان باع بعشرة لا ينفسخ الثانى يبي
الأول بجماله اه فهذا مثال لتكرار الإيجاب فضا ومثال لتكرار العقد (قوله والجاره) أى بعد الإجاره
من المستأجر الأول فالثانية فمصلحة الأولى كفى البرازة وفى البصر وينبئ أن المدة إذا اتحدت فيها ما اتحد
الأجران لا تصح الثانية كالبيع وادعى الفصولين الشراء بعد الصلح فاجوز ويحل الصلح (قوله من
انكسار) اعلم أنه لا يفسد ما ذكره لا يتأذى عند الإقرار قال جامع الفصولين ادعى عليه نوفاً فأنكر ثم برهن
أن المدعى أكثر قبل الصلح أنه ليس لا يقبل وهذا الصلح والقضاء لا قضاء الجيد ولو برهن أنه أكثر بعد الصلح ان
الثوب لم يكن له على الصلح لأن المدعى بانزله هذا زعم أنه أخذ بدل الصلح بعينه حق بخلاف إقراره بفساد الصلح

وكذا النكاح بعد النكاح
والحوالة بعد الحوالة
و (الصلح بعد الشراء)
والاصل ان كل عقد أعيد
فالثانى باطل الا ثلاث
مذكورة فى بيوع الاشياء
الكفالة والشراء والإجاره
فلتراجع (ألف) المدعى
عليه (ينبأ بعد الصلح عن
انكسار المدعى قال قبله)
قبيل الصلح (ليس فى قبل
فلا تنق

لجواز أن يملكه بعد إقراره قبل الصلح ذكره الجوى (قوله فالصلح ماض على العصة) ولا تقبل البيعة لاحتمال
أنه ثبت له حق بعد هذا الإقرار بخلاف المسئلة الثانية فإنه إقرار من المدعى أنه يبطل في دعواه وذكر
الشرنبلاني في رسالة الإبراء من هشام عن محمد في توجيه المسئلة أنه انحصار العلة على اعتبار أنه قد جرى بينه بالصلح
واستداه العيينة بالمال جازف فكان إقدامه على الصلح اعترافاً منه بهزيمة الصلح فبدعواه بعد ذلك أنه لم يصح
الصلح صامته وانقضت المناقضة من جهة الدعوى وأفاد لتبديل الثانية فهو ما ذكرنا من ذلك الذي نوافقنا في
فصلح على شيء ثم أقام البيعة أن المدعى قال قبل الصلح أنه لاحق في هذا الثوب لا تقبل بيته ويكون الصلح
والعصاة ماضين لأنه اتفق على بين حيث وقع من انكاره فلا ينقض أفاده به من الضلاله (قوله مال الصلح) لأنه
بإقراره هذا زعم أنه أخذه بعد الصلح بغير حق بخلاف إقراره قبل الصلح لجواز أن يملكه بعد إقراره قبل الصلح
والحاصل أن عدم قبول بيته في الأولى لما فيه من التناقض لأن التناقض يمنع ول البيعة لا لإقراره بخلاف
الثانية لأنه لم يظهر وجه التناقض لأن الصلح ليس اعترافاً بالملك كما صرحوا به فإنه يكون من إقراره وسكون
وانكار (قوله فالمنصف وهو مقيد لا إطلاق العمادية) تصوف في العمادية أدى فأكثر فصلحه ثم ظهر بعده
أن لا شيء عليه يبطل الصلح اه أقول يجب أن يقيد قوله ثم ظهر بغير الإقرار قبل الصلح لما تقدم من مسئلة
المتهم به صرح مولا في بصره ح ولا يخفى أن قوله في الصلح على العصة في مسئلة المتن المتقدمة عدم
قبول الشهادة لما فيه من التناقض فظهر حيث أن لا شيء عليه فظهر تسهلها بصيرة العمادية فافهم أفاده
سبدي الوارده رحمه الله تعالى (أقول) لكن ليس هذان التناقضان المدعوى عليه في الثانية أيضاً لأنه متناقض
إقرار المدعى بعدم صحة في المدعى قبل الصلح ولو كانت العلة ما ذكره لما حجت في الثانية أيضاً لأنه متناقض
فهما بعد إقدامه على الصلح والعلة العصبة في ذلك أنه ان ثبت أنه قال ذلك قبل الصلح لا يكون مانعاً من صحة
الصلح لاحتمال حصوله قبله بعد ذلك قبل الصلح وفي الثانية لا يستعمل قال في الخلاصة من آخر الدعوى
لواستعمال من آخر دابة فهما كذا فأنكرت العلة لا عاراً فصلحه المستعبر على ما جازفوا أقام المسئلة
بيته بعد ذلك على العار به حيث بينته وبطل الصلح اه أي لظاهره وأن لا شيء والله أعلم وفي البرازية أيضاً
ما يفيد أن المراد بالظاهر لا من طريق إقامة المصالح البيعة أنها لا تقبل لما فيه من التناقض ونص عبارة في
كتاب الدعوى من نوع في الصلح وفي المتن أدى ثوباً وصالح ثم برهن المدعى عليه على إقراره أنه
لاحق له فيه أن إقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وإن بعد الصلح يبطل الصلح وإن علم الحاكم إقراره بعدم
حقه ولو قبل الصلح يبطل الصلح وعلمه بالإقرار السابق كإقراره بعد الصلح هذا إذا اتحد الإقرار بالملك بأن قال
لاحق لي بجهة الميراث ثم قال أنه ميراثي عن أبي فأما غيره إذا ادعى ملكاً لجهة الارث بعد الإقرار بعدم
الحق بطريق الارث بأن قال حتى بالشراء أو بالهبسة لا يبطل اه (قوله ثم نقل) أي المنصف (قوله من
دعوى البرازية) عبارة من المتن أدى ثوباً وصالح ثم برهن المدعى عليه على إقراره أنه لاحق له فيه
أن على إقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وإن بعد الصلح يبطل الصلح وإن علم الحاكم إقراره بعدم
الصلح يبطل الصلح وعلمه بالإقرار السابق كإقراره بعد الصلح هذا إذا اتحد الإقرار بالملك بأن قال أنه ميراثي
عن أبي ثم قال لاحق لي من هذه الجهة فأما إذا ادعى ملكاً لجهة الارث بعد الإقرار بعدم الحق بطريق الارث
بأن قال حتى بالشراء أو بالهبسة لا يبطل اه فظهر أن مراده أنه لو قال بعد الصلح لاحق لي قبل المدعى انغيصا
الصلح إذا أطلق أمّا إذا عين بأن لاحق لي من جهة الارث مثلاً فقبل له قد بطل الصلح فقال أنه حتى بجهة
الشراء مثلاً بل الصلح صحيح على حاله وإن علم الحاكم غير معتبر إلا على المتقيد به (قوله فبصر) ما نقله
عن البرازية (أقول) لا يحتاج إلى تحرير لأن ما ذكره البرازية من قوله هذا إذا اتحد الإقرار بتبديل لعدم
جهة الصلح إذا أنكر المدعى ولا إشكال فيه وله أنه أراد تقرير ما قاله المنصف من تبديل ما في العمادية فإنه غير
ظاهر كما علمت والله تعالى أعلم (نرخ) ذكر المنصف من آخر الدعوى من الخلاصة وأدى أنه استعار

فالصلح ماض على العصة
(ولو قال) المدعى بعده
ما كان لي قبله قبل المدعى
عليه (حق) يبطل الصلح بصر
قال المنصف وهو مقيد
لا إطلاقاً للعمادية ثم نقل
عن دعوى البرازية أنه لو
ادعى الملك بجهة أخرى لم
يبطل فيصير (والصلح)

دابة فلان وهكذا سند فأنكر المالك الأعداء وأراد التضمين فصالح مدعى العار على مال ثم أقام بيعة على العار به فقلت يشهد بطل الصلح (قوله عن الدعوى الفاسدة) كدعوى وقع فيها تناقض (قوله وعن الباطلة) كدعوى خروخ زمرين مسلم (قوله والفاسدة ما يمكن تصحيحها) بالتوفيق في التناقض مثلاً أى والباطلة ما لا يمكن تصحيحها فجاءوا دعى أنها أمته فقالت أمته الأصل فصالحها عنه فهو جائز وإن أقامت بيعة على أنها أصل بطل الصلح إلا لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حجة الأصل * ومثال الدعوى التي يمكن تصحيحها ولو أقامت بيعة أنها كانت أمه فلان أعتقها عام أول وهو ملكها بعد ما دعى شخص أنها أمته أى وصالحها لا يبطل الصلح لأنه يمكن تصحيح دعوى المدعى وقت الصلح بأن يقول فلان الذي أعتقك كان غصبك حتى لو أقام بيعة على هذه الدعوى نسمع مدعى وقوله هنا هو ملكها بجملة حاله ط (أقول) وشهادة الشهود أنه أعتقها هو ملكها لا يتناول ذلك لأن لهم أن يشهدوا بالملك بظاهر اليد تأمل ومن المباحة الصلح عن دعوى مدعى عن دعوى أخرى أجرة ناقة أو مغبة أو نصح أو نحو برحيم اه وعلم أن قوله قالت أمته الأصل أى برهنت عليه بدليل ما قال بعد ظهور حجة الأصل فإن الظهور بالبينة وبدليل ما قال في مقابلته لو أقامت بيعة أنها كانت الخ وقول صاحب الاشياء هو توفيق واجب قال بحسبه في شرح الوفاة لصدر الشريعة ومن المسائل المهمة أنه هل يشترط لصحة الصلح صحة الدعوى أم لا بعض الناس يقولون يشترط ولكن هذا غير صحيح لأنه إذا ادعى ساقط لا في دار فصول على شيء يصح الصلح على ما مر في باب الحقوق والاستحقاق ولا شك أن دعوى الحق المجهول دعوى غير صحيحة وفي التحرية الحق مسائل تؤيد ما قلناه قال الشيخ محمد في معنى المقتضى إذا علمت هذا علمت أن الصلح عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح وعليه فلا يحتاج إلى التوفيق اه (أقول) انحصار الصلح في المسئلة التي استند اليها صدور الشرعة لأن الدعوى فيها يمكن تصحيحها بتعين الحق المجهول وقت الصلح على أن دعوى أن الصلح عدم اشتراط صحة الدعوى مطلقاً سواء أمكن تصحيح الدعوى أم لا نعمت على في الفتاوى البرازية والذي استقر عليه فتوى أئمتنا وارزم أن الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها ولا يصح والذي يمكن تصحيحها كما ذكرنا ذلك أو غلطاً في أحد الحدود بصح وفي جميع الفتاوى سئل شيخ الإسلام أبو الحسن عن الصلح عن الإنكار بعد دعوى فاسدة هل هو صحيح أم لا قال لا ولا بد أن تكون صحيحة اه وقد ذكرنا هذا في كتابنا أن قوله فلا يحتاج إلى التوفيق من عدم التوفيق ذكره الحاموي وشيخنا فابن من التوفيق فليحذر (قوله وحرق في الاشياء) هذا الخبر غير محروورده الرولى وغيره بما في البرازية والذي استقر عليه فتوى أئمتنا وارزم أن الصلح عن دعوى الخ وهذا ما ذكره المصنف وقد علمت أنه الذي اعتمد صدر الشريعة وغيره فكان عليه القول (قوله فليحفظ) أقول عبارة الاشياء الصلح عن الإنكار بعد دعوى فاسدة فاسد كما في القبة ولكن في الهمدية دابة في مسائل شتى من القضاء أن الصلح عن الإنكار جائز بعد دعوى مجعول فليحفظ ويجعل على فسادها بسبب مناقضة المدعى لا لتلك شرط الذي كما ذكره وهو توفيق واجب فيقال لا في كذا وأما تعالى أعلم * قال الحاموي وعليه لا يظهر لهذا الحل فائدة لأن صاحب الهمدية صرح بجواز الصلح فساداً سواء كان فسادها بسبب المناقضة أو لتلك شرط الدعوى فإذا صح الصلح مع فسادها بأي سبب كلفنا ما في الغنية فتأمل قال الرولى وغيره ما حرق في الاشياء غير محروور كما علمت به نقا (قوله وقبل اشتراط صحة الدعوى) تطاول من غير فائدة قال وقيل بطلان الصلح مطلقاً كان أو وضع وقد علمت الفتوى به (قوله كما اعتمد صدر الشريعة آخر الباب) قد علمت مرة من الظهور وقد علمت عبارة وأن التبادر وأنه أراد الفاسدة بدليل التمثيل لأنه يمكن تصحيحها بتعين الحق المجهول الخ قال الرولى في حاشيته على الخ بعد نقل عبارته أقول هذا لا يجب كون الدعوى الباطلة كالفاسدة إذ لا بد لصحة الصلح عنها كالصلح عن دعوى حد أو بول أو ان السكاهن وأجرة نائحة والمغنية ودعوى الضمان على الراعى الخاص والمشترك إذا قال أكلها السبع أو سرق فصالحه الموب العثم على دراهم معلومة لا يجوز على قول أبي حنيفة

عن الدعوى الفاسدة بصح
وعن الباطلة لا) والفاسدة
ما يمكن تصحيحها بحر وحرر
في الاشياء أن الصلح عن
انكار بعد دعوى فاسدة
فاسد إلا في دعوى مجعول
جائز فليحفظ (وقيل
اشتراط صحة الدعوى لصحة
الصلح غير صحيح مطلقاً)
فصح الصلح مع بطلان
الدعوى كما اعتمد صدر
الشريعة آخر الباب وأقره
ابن السكال وغيره في باب
الاستحقاق

كلية الخاتمة فقول المصنف المتقدم في كذبه معنى المفتي كما تقدمنا قريبا بالصحيح عدم اشتراط صحة الدعوى
 لصحة الصلح فيه فنظر لانه ان اود بعدم الصحة ما يشبه الباطل فهو باطل وان اؤيده القاسد فقد تقدمه فتأمل
 اه وكذا ذكر في حاشيته على الفصولين بطلان المصنف بعد ذكر عبارته صدر الشرع قال ما تسمه فقد
 اعدا ان القول باشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح ضعيف اه **(قوله كما مر فرجحه)** أي في باب الاستعانة
 عند قوله ولا يجوز ع في دعوى - في مجهول من دار صلح على شيء معين واستحقق به فيها لجواز دعوى باقي
 ولو استحقق كما هو درصكل العوض المتناول للمدعى في المستحق واستغنيته عنه أي من جواب المسئلة أمرا
 أحدهما لصحة الصلح من مجهول على معلوم لان جهالة الساقط لا تنفي الى المازعة والثاني عدم اشتراط صحة
 الدعوى لصحة جهة المدعى حتى لو برهن لم يقبل ما لم يدع اقراره اه والحاصل ان ما استدلل به صدر
 الشرع بمن أنه اذا ادعى حقا مجهولا في دار صلح على شيء يصح الصلح لا يفيد الاطلاق بل انما يصح الصلح به
 لان الدعوى يمكن تعميمها بتعميم الحق المجهول وقت الصلح ومع هذا فقد عرفت المفتي به بما استقر عليه
 فتوى ائمة تنوار زم من أن الصلح اذا كان من دعوى فاسدة لا يمكن تعميمه الا بصره وان أمكن تعميمها يصح
 هذا غاية ما حققه المشهور فاغتنمته **(قوله ودع الصلح من دعوى حق الشرب)** والشرب هو نسيب المياه
 وكذا مرور الماء في أرض على ما يظن ط أي قسمة ما للدعوى ولا يلزم من صحة الصلح لزوم البديل لما تقدم
 من أن الصلح من الشفعة بطلها ولا يجوز البديل وكذلك عن دعوى حق الشرب ووضع جدد وع فانه
 دعوى حق لا يجوز الا باعتراض عنه ولا يجوز بيع الشرب ولا بيع - حق وضع الجذوع **(قوله حق الشفعة)**
 معطوف على حق الشرب أي يجوز الصلح من دعوى حق الشفعة بلع العين أما الصلح من حق الشفعة
 الثابت فلا يجوز لما مر أنه غير مال فلا يجوز الاعتراض عنه **(قوله وحق وضع الجذوع على الاصح)** ما علمت
 من أنه يجوز الصلح عما ذكر في حق سقوط الدعوى ولا يلزم من صحة الصلح لزوم البديل لما مر أن الصلح من
 الشفعة الى آخر ما تقدمناه قريبا قال الزيات ولو كان لرجل ظلة أو كنب في طريق العامة فغصبه رجل
 على نفسه فصاح به على شيء كان الصلح باطلا لان الحق في الطريق النافذ لحاجة المسلمين فلا يجوز أن يصالح
 واحدا على الاضرار بخلاف ما اذا صالح الامام عنه على مال حيث يجوز ان لا يملكه ولا به علمه أنه أن تصرف في
 مصالحهم فاذا رأى في ذلك مصلحة نفذ لان الاعتراض من المشترك العام ما من الامام وهذا ما عر شيامن
 بيت المال مع بيعه بخلاف ما اذا كان ذلك في طريق غير نافذ فصاح به رجل من أهل الطريق - حيث يجوز
 في حقه لان الطريق يملكه لاهله فظاهر في حق الادراء الصلح معهم بطلانه يستعفا به حقه ثم يؤول الى
 تحصيل رضا الباقي فيجوز اه **(قوله في أي حق كان)** ولو كان مما لا يقبل الاعتراض عنه **(قوله حتى في)**
 دعوى التعزير (بان ادعى انه كفر أو ضلله أو رماه بسوء وعنه حتى فوجئت عليه العين فأتته اهابدراهم فانه
 يجوز على الاصح منع وهذا يدل على أنه يمتنع في دعوى التعزير **(قوله يجزئ)** قال فيه بعد ان رخص
 صالح من دعوى حق الشرب وحق الشفعة أو حق وضع الجذوع وسواء قبل لا يجوز ادعاء العين لانه
 لا يجوز زوراؤه صدا والاصح أنه يجوز لان الاصل أنه متى فوجئت العين نحو الشخص بأى حق كان فأتته
 العين بدواهم يجوز على الاصح قلت وهذا يدل على أنه يختلف في دعوى التعزير قال وكذلك ان صالحه
 من يمنة على عشرة أو من دعواه فهو كالماتز اه وهذا ما قبله مقدمه أول الباب من أن شرط صحة الصلح
 كون المصالح عليه حقا يجوز الاعتراض عنه وما في الجنب أهم منه كثرى وله التوفيق أن يقال بان جائز
 حق المدعى عليه دفع الحسومة عملا في حق المدعى اذا كان حقا لا يجوز الاعتراض عنه لان ما أتته عوض
 عن حقه في رعه فلا بد من إمكان الاعتراض عن حقه ولهذا في الجنب يفرق بين الصلح من الشفعة ومن دعوى
 الشفعة فلا يصح في الاول كما طبقوا له من عدم لزوم البديل وجوب رده بعد أخذوه يصح في الثاني فاجوز
(قوله بخلاف دعوى حد) أي لا يصح الصلح عنه المأمرت أن الصلح لا يجوز في حق الله تعالى ولو قد دنف

كما مر فرجعه (ومع الصلح
 من دعوى حق الشرب
 وحق الشفعة وحق وضع
 الجذوع على الاصح)
 الاصل أنه متى فوجئت
 العين نحو الشخص في أي
 حق كان فأتته العين
 بدواهم جائز في دعوى
 التعزير يجزئ بخلاف
 دعوى حد

ولا عن الامور لعنه مخ قال في الفوائد الزينية لا يصح الصلح عن الحدود ولا يصح به الاحد القذف الا اذا
كان قبل المرافعة كافي الخاتمة (قوله ونسب) كما اذا ادعت ان هذا ولد من هذا فالحال الترتل دعواها فالصلح
باطل لان الصلح اما اسقاط او معاوضة والنسب لا يحتمل ادر و وأطاعه فقتل ما لو كانت الدعوى من العاطلة
انه ابن المعلق منها والد الدعوى من الابن انه ابنه منها بعد الرجل فصالح عن النسب على شئ فالصلح باطل في
كلا الصورتين لماسبق ان النسب لا يقبل الاعتراض مطلقا وعليه اطلاق المصنف في الدعوى وفي عدم
احتمال النسب المعاوضة هذا اظهر ان من اراد التخصيص بالصورة الاولى لم يصب كالا يخفى (قوله ان
كان ديننا بعين) أي بدل الصلح ديننا والمصالح عليه عينا وعكسه فالباء لانه قابل والعرض وكذا يد من غير
جنسه كالزهر من الله نأبر وعكسه كان ذلك معاوضة ان كان باقر او كذا بانكار وسكت في حق المدعي
والمعاوضة تصح الاقالة فيها فلذا يقتضى بنفسه ما أي لو فسح ذلك الصلح المتصالحان انفسخ لجواز الاقالة
فيه كما تقدم اول الكتاب وفي نسخة يد من مضاف قوله بعين ومثله فيما اظهر العين بالعين (قوله ينتقض
بنقضهما) أي بفسخ المتصالحين أي لو فسح ذلك الصلح المتصالحان انفسخ لجواز الاقالة فيه (قوله بل يعني
الح) وذلك الصلح عن الدين بعينه فانه إذا بدل صلح حقه واسقاط لسان لا ينتقض بنفسهما الا قدسما
والسقاط لا يعود (قوله فنية وصيرية) الاولى الاختصار على العروالي القليلة لانه في الصيرية نقل الخلاف
في الصلح وعدمها مطلقا وأما في القليلة فقد حكى القوانين ثم وفق بينهما بما يحسن اجتهاده من الالاصواب ان
الصلح ان كان الح وحاصلا له ان الصلح ان كان بمعنى المعاوضة ينتقض بنقضهما وان كان بمعنى استيفاء البعض
واسقاط البعض لا ينتقض بنفسهما (أقول) والذي يظهر لي أن الصلح ان حصل من فسخه مرة بأن وجدت
البينة أو توسم الزرار أو السكول يصح وقولهم السقاط لا يعود دلالة لان السقاط في هذا الباب انما هو
قضاء لا ديانة فهو في الحقيقة باق غير اسقاط واما ظاهره من الفسخ ففي رواية ثم الصحة (قوله ولو صلح
العلانية) ما تقدم فبما لو صلحه على بتمنها وقد تقدم أن فيها يصح الصلح ويجعل امره من دعوى الباقي
ظاهر الرواية فينبغي أن يكون هذا كذلك فانه الرجعي لكن قال سيدي والده رحمه الله تعالى قد لا يسكن لانه
لو صلحه على بيت بها كان جبهه عدم الصحة كونه جزأ من المدي بناء على خلاف ظاهر لرواية الذي مشى
عليه في المتن سابقا وقد بقوله أيد او مثله حتى يموت كفي الخاتمة لانه لو بين المدة يصح لانه صلح على منفعة فهو
في حكم الاجارة فلا بد من التوقيت كما مر وقد اختلف الامر على بعض الحنثين اه (قوله الى الحصاد) لانه أجل
مجهول فؤدى الى المازعة ولانه يسع معنى فيفسد مفعوله الاجل (قوله أو صلح مع المودع به) يدعوى
الهلاك أي الدعوى من المودع لم يصح الصلح في الصور الثلاثة أما أولى دلالة صلح على بعض ما يديه وقد
تقدم أنه باطل وأما الثانية دلان الصلح يصح معي كذا كرواها ثاب المسئلة ثلثان من مسائل السراجة اني
نقلها عنها صاحب المنية وأما الثالثة فعلى أربعة أوجه الاول ادعى صاحب المال الابداع وهو المودع ثم
صالحه على شئ معلوم جاز الصلح في قولهم لان الصلح يبنى جوازه على زعم المدعي وفي زعمه انه صاغصا بالحدود
فيجوز الصلح معه الثاني اذا ادعى صاحب المال الوديعة وطالب بالرد فاق المودع بالوديعة وسكت ولم
يقبل شي أو صاحب المال يدعي عليه الاستهلاك ثم صالحه على شئ معلوم جاز الصلح في قولهم أيضا الثالث
ادعى الاستهلاك والآخر الاول الهلاك ثم صالحه جاز في قول محمد وفي يوسف الا لزوم عليه الفتوى
وأوجه واعلى أنه لو صلح بعد حاقف المستودع انه رد أو هلك لا يجوز الرابع ادعى المودع الرد أو الهلاك
وصاحب المال لا يصح في ذلك ولا يكتب به بل سكت ذكر الكرخي انه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف
الاول ويجوز في قول محمد ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يدمه ذلك ولم يكتبه فصالحه على
شئ ذكرنا انه يجوز هذا الصلح في قولهم اه كفي النقص وقد ظهر من هذا ان الصلح يبرر دعوى الهلاك يصح
كما سمعته ولم يذكر في هذا اقرب بالوديعة وصالحه عليها والذي يقتضيه الفقه جوازه لانه صلح على مال بغير

ونسب دوز (الصلح ان
كان بمعنى المعاوضة) بأن
كان ديننا بعين (ينتقض
بنقضهما) أي بفسخ
المتصالحين (وان كان
لاعناها) أي المعاوضة
بل بمعنى استيفاء البعض
واسقاط البعض (فلا)
تصح الاقالة بنفسه لان
السقاط لا يعود فنية وصيرية
فاخصنا (ولو صلح عن
دعوى دار على سكي بيت
مها ابدأ أو صلح على
دراهم الى الحصاد أو صلح
مع المودع به يدعوى
الهلاك لم يصح الصلح)
في الصور الثلاث سراجية

بأقرار تامل **(قوله)** قد بعد دعوى الهلاك صادق بسكوته ويدعواه الدوق قد تقدم أنه يصح الصلح فيها **(قوله)** لا تولد دعوى الهلاك أى والمالك يدعى أنه استهلكه **(قوله)** وصالحه قبل البين أم الوصالحه بعد صلح المستودع أنه هلك أورد لا يجوز الصلح أجماعاً وقد مات ذلك داخل في مسئلة المصنف المذكورة بعد وفيه اختلاف كذا كالمصنف **(قوله)** خاتمة هذا ما نقله في المنع عنها لكن سقط من عبارته شيء انتحل به المعنى فإنه قال في الوجه الثالث جاز الصلح في قول محمد وأبي يوسف الأول وعليه الفتوى والذي أيت في الخاتمة أن الفتوى على عدم الجواز وبقي حكمة ذكرها المقدسي وهي ادعى ربه الاستهلاك فسكت فصله مما ذكر لكن هذا هو الثاني في الخاتمة ثم اعلم أن كلام الماتن والشارح غير محمول لأن قوله بغير دعوى الهلاك شامل للعمود والسكوت ودعوى الرد هو الوجه الأول والثاني وأحد شقي الثالث والرابع وقد علمت أنه في الأول والثاني جائز اتفاقاً وكذا في أحد شقي الثالث والرابع على الرابع والمصواب أن يقول بعد دعوى الرد أو الهلاك بما ساقط غير التعبير بعد وزاد في رد شقيه الوجه الثالث بناء على المعنى به والوجه الرابع بناء على قول أبي يوسف وهو المعتبر لتقديم صاحب الخاتمة بما ذكره عادته وقوله لأنه لو ادعى الهلاك شامل لما ادعى المالك الاستهلاك وهو أحد شقي الوجه الثالث أو سكت وهو أحد شقي الرابع وعلمت ترجيح الجواز فيما قوله صحبه بغير غير محمله وقوله وصالحه قبل البين هذا وارد على إطلاق المتن أيضاً وروايت عبارة الاشياء وما ذكرنا من صلح مقدر برفع النزاع ولا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك إلا نزاع ثم رأيت عبارة من أجمع مثل ما نقله ونصهم أو جاز صلح الاجبر بالخاص والمودع بعد دعوى الهلاك أو الرد والله الحمد أفاده سدى الولد رحمه الله تعالى **(قوله)** ويصح الصلح الخ أى لو ادعى مالاً أنكر وحلف ثم ادعاه عند فاض آخر فأنكر فصرح صح ولا ارتباط لهذه بمسئلة المودع **(قوله)** دفع النزاع علة لقوله يصح وقوله بإقامة البينة متعلق بالنزاع يعني أن الصلح عن الإنكار يكون افتداء البين وقطعاً للنزاع وبعد الحلف يصح للاحتياج إلى قطع النزاع فإن المدعى يحكمه بعد البين أن يأتي بالبينة فلم يكن البين فاطماً للنزاع بل القاطع له الصلح وإنما قالوا برهن المدعى بعده على أصل الدعوى لم تقبل لأن الصلح قد أبرأ عن الدعوى فسد فقط وجهها عليه والساقط لا يهود **(قوله)** بعده أى بعد الصلح أى وإن لم يكن هناك حلف **(قوله)** لا في الوصى ومنه الأب **(قوله)** عن مال اليتيم أى إذا صلح عن مال اليتيم وقوله إذا صلح على بعض بدل من هذا المقدر ط ويمكن أن تكون عن بعضى في أى في ماله إذا صلح عن إنكاره على بعضه فغن بمعنى وقوله على إنكاره على بعضى عن متعلق بصلح أى ولم يكن هناك بينة أما إذا كان الخصم مقرراً بدين اليتيم أو كان عليه بينة فافترى يؤخذ من المفهوم أنه لا يجوز الصلح على البعض لعدم المصلحة لليتيم وصرح بذلك في أدب الاوصياء **(قوله)** فإنها تقبل لأنه انما يتصرف له بحسب المصلحة فيجوز صلحه عندهم البينة فإذا وجد البينة تبين أن لادعوى في هذا الصلح وأنه باطل فتقبل البينة وصرح في البرازية بأن البينة لو لم توجد عند الصلح وقبضه بن لا يصح الصلح وهو مستفاد أيضاً من كلام الشارح **(قوله)** ولو بلغ العبي فأقامها تقبل يعني إذا ادعى وصى أو أب على رجل الغالبية ولا بينة له وصالحه بمسألة عن ألف عن إنكاره ثم وجد بينة عادلة تله أن يقبضها على ألف سوى ذلك الأب أو الوصى أو اليتيم بعد بلوغه قال في القنية وفائدة قوله في الكتاب أنه يمكن للأب أو الوصى بينة له على يدى العبي فصالح بأقل منه يجوز أن تمتنع دعواه في الحال ودعوى العبي بعد البلوغ في حق الاستعلاف فليس لهم أن يحلفوا وانما لهم إقامة البينة كجأى حاشية الاشياء **(قوله)** ولو طلب بالبناء لاجمهور أى لو طلب الوصى بعد الصلح عن المدعى عليه أو طلبه اليتيم بعد بلوغه كجأى حاشية الاشياء **(قوله)** وتقبل لا أى لا يصح الصلح بعد حلف المدعى عليه لأن البين بدل عن المدعى فإذا حلف فقد استوفى البديل فلا يصح وقد مر منه عن القنية قريباً **(قوله)** حزم بالاولى في الاشياء هو رواية محمد عن الامام **(قوله)** والثاني في السراجية وهو قولهما وهو الصلح كجأى معنى المفتى وكذا حزم به في البحر قال الحوى ومما شق عليه في الاشياء

قد بعد دعوى الهلاك لا تولد دعوى وصالحه قبل البين صحبه بغير خاتمة **(ويصح)** الصلح **(بعد حلف المدعى عليه)** دفعنا النزاع بإقامة البينة ولو برهن المدعى بعده على أصل الدعوى لم تقبل إلا في الوصى عن مال اليتيم على إنكاره إذا صلح على بعضه ثم وجد البينة فإنها تقبل ولو بلغ العبي فأقامها تقبل ولو طلب بيمينه لا يحلف أشياءه **(وتقبل لا)** حزم بالاولى في الاشياء وبالثاني في السراجية

رواية محمد بن أبي حنيفة وماتى عليه في البحر فراهما وهو الصحيح انتهى وجعله نظير الصلح مع المودع بعد دعوى الاستعانة أي فانه لا يصح قال المصنف في محله بالأول ثم ابن نجيم في العوائد الزنية يقول بمزالي طالبه يعرف وقيل لا يصح ذكر صاحب السراجية ولم يحل به خلافا انتهى الخلفا في القضية كما يأتي بعد تقريبا **(قوله وحكام في القضية)** فقال ادعى عليه ما لا أنكر وحلف ثم ادعى عند آخره أنكر فصول لا يصح وقيل يصح وروى عن الإمام وجه القول بعدم الصحة أن اليمين يدل للمدعي فادعائه فقد استوفى البطل فلا يصح انتهى **(قوله مقدما للادول)** صوابه لثاني على ما نقله الحوى وعلى ما سمعت من عبارته **(قوله طلب الصلح والاراء)** الواو هنا وما يأتي بمعنى أو ومثلهم ما طلب تأخير الدعوى كما في الخلاصة **(قوله لا يكون اقرارا بالدعوى)** أي بالمدعي به كذا في البرازية في بحث الاستئذان من كتاب الاقرار وفي الخلاصة لوقال آخرها عني أو صاحبني فأقرار ولو قال أرى عن هذه الدعوى أو صاحبني عن هذه الدعوى لا يكون اقرارا وكذا في دعوى الادار انتهى وفي البرازية إذا صالحه من حقه فقد أثر بالحق والقول في بيان الحق له لأنه المجمع وإن صالحه من دعوى الحق لم يكن اقرارا انتهى ووجهه أن الصلح عن الدعوى أو الاراء عنها المقصود منه قطع النزاع فلا يفيد ثبوت الحق بخلاف طلب الصلح أو الاراء من الحق فانه يقتضي ثبوته وحديثه في الدعوى **(قوله والاول أصح برأيه)** قال الشيخ أبو الطيب عز الشراح إلى البرازية فيه ما قبله لأن هذه المسألة بينهما ليست فيها وانما هي دعوى البراءة لا تأمل في الصلح فهو الواقع لما في المتن وليس من عادة البرازية أن تغفل عن الصلح فائتأمل اه **(قوله من عيب)** أي عيب كان يضاف إلى العين أو جلا أو تزجيا **(قوله وظهر عدمه)** أي العيب أو الدين بان ظهر أن لا دين عليه أصلا أو أنه على غيره وبعبارة المراد ركها المتن صالح عن عيب فظهر عدمه أو زال بطل الصلح فلو قال الشارح بعد قوله فظهر عدمه أو من فظهر كذلك كان أرفع لأن عبارته هذه ظاهرة في أن عيبه عدمه لا من وضمر زال العيب والحال أن عيب العيب وصوره العيب على ما في الدرر عن العمادة يدعى عيبا ياربه أشترها فأنتكر البائع فاصطالح على مال على أي يرى المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر أنه لم يكن به عيب أو كان ولكنه قد زال فالبائع ان يسترد بدل الصلح انتهى وقال في المنع عن السراجية أشترى عبدا فوفو جده عنه بيضا فصالحه على دراهم ثم ذهب البيضا بطل الصلح انتهى وفي الدرر عن العيب ثم زال العيب بان كان يضاف إلى عين العبد فأنجلي بطل الصلح انتهى قاله أبو الطيب **(أقول)** وفي المنع فروع بنفسه فراجعه ما شئت **(قوله أو زال العيب الخ)** زان في الدرر إلى العمادة لكن في معنية الفسوق ما ناقضه وبعبارة المشتري حيوا فأنفجدي عنه بيضا فصالحه على دراهم ثم ذهب البيضا بطل الصلح اه لكن ما نقله الشارح ذكر من نقلنا عنهم كما سمعته وذكره مؤيداده من الخرافة ونقصها ادعى المشتري العيب وأنتكر البائع فاصطالح على أن يرد البائع شيئا من الثمن ثم تبين أنه لم يكن يبيع عيب كان على البائع أن يسترد ما دى كالو كان العيب محققا ثم زال بعد الصلح وعلى هذا الوادعى على انسان حة أو ما لا ثم صالحه على مال فقيل أنه لم يكن عليه ذلك المال أو ذلك الحق أي أن لم يكن ثابتا كل للمدعى عليه حق استرداد كل المال اه والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل في دعوى الدين) وهو الذي يثبت في الذمة عيني والاولى أن يقول فصل في الصلح عن دعوى الدين ويقال مثله في العبارة الاستعانة للمصنف قال الحوى لما ذكر الصلح مطلقا في عزم الدعوى ذكر الصلح في الدين لأنه صلح مقيد بالمقيد بعد المطلق اه لأن ما ذكره في هذا الباب حكم الخاص وهو دعوى الدين لأن الخصوص أبدا يكون بعد العموم والاصل أنه متى كان المصالح عليه أدون من حقه قدراد وصفا أدنى أحدهما فهو اسقاط البعض وأخذ الباقي وان كان أو يضمنه بان دخل به ما يستحق من وصف أو ما هو في معناه كعجل أو جمل فمواضة **(قوله الصلح الواقع الخ)** أطلق الصلح ولكن المراد كونه على أقل مما

وحكام في القضية مقدما
لادول (طلب الصلح
والاراء عن الدعوى
لا يكون اقرارا) بالدعوى
عند المتقدمين وخالفهم
المأخوذون والاول أصح
برأيه (بخلاف طلب
الصلح) من المال (والاراء
عن المال) فانه اقرارا بشيء
(صالح عن عيب) أو دين
(وظهر عدمه أو زال)
العيب (بطل الصلح) ويرد
ما أخذ أسماه درو
(فصل في دعوى الدين) *
(الصلح الواقع على بعض
جنس ماله عليه)

عليه من الدين كله الظاهر والعادة فخرج منه صورة التساوي اذ هي استيفاء وقض عين تحقه
وصورة كون المصلح عليه ز ياد من الدين فيكون دوا او ما وكلا هما ليسا بصلح وأشار بالصلح الى انه
لوا بعام في ذمتهم الالف بضمائة مثلا لم يميز صرح به في الظاهر به وسأني تمامه **(قوله من دين)** يشمل
بدل القرض وعن المبيع وضمان المتلف وبدل المصنوع وكل ما لزمت في الذمة وقد بدى البعض ليقيدانه
لايجوز في الاكثر وانه يشترط معرفة قدره لكن قال في غاية البيان من شرح الكافي ولو كان رجل على
رجل دواهم لا يعرفان وزنه فاصالحه منها على ثوب او غيره فهو جائز لان جهالة المصلح عنده لا تمنع من
صحته الصلح وان صالحه على دواهم فهو فاسد في القياس لانه يحتمل أن بدل الصلح أكثر منه ولو كنى استحسن
ان أجيز لان الظاهر انه كان أقل مما عليه لان معنى الصلح على الخطا والانعراض فكان تقديره هما بدل
الصلح بشئ دلالة طاهرة على أنهم ما عرفاه أقل مما عليه وان كان لا يعرفان قدر ما عليه في نفسه اه **(أقول)**
لكن في قوله استحسن أن أجيزه الخ شبهة قالوا يا كماله تعالى يا كماله تعالى بحجة أيضا الظاهر اعتمادا في الشرح تأمل
(قوله او غصب) أي غصب خفي أو مثلي أو غصب منه أحد القدين وهو باقى بدو مترقا ببقائه فصالحه
على بعض مقدار من جنسه **(قوله أخذ)** خبر المبتدأ **(قوله وسط ليا فيه)** لان تصرف العاقل البالغ بهم
ما أمكن ولا يمكن تصحيحه معاوضة لما فيهم من الربا وقد أمكن الاسقاط فيعمل عليه فلو قال المدعى للمدعى عليه
المشكر صالحتك على مائتين ألف عليك كان أخذ المائة واربعة وتسعمائة وهذا قضاء لا دابة الا اذا زاد
أرباك فاستثنى وقد مناهم له معزيا للثانية **(قوله لربا)** أي لا يجزى معاوضة لما يلزم عليه من
الربا ولا يصح ونصرف العاقل يجعل على الصمتا ما أمكن كذا كرنا في جعل خطا **(قوله وجبت ذ)** أي حين اذ
كان ما ذكرنا أخذ البعض الحق واسقاطا لباقيته لا معاوضة **(قوله فصح الصلح)** أي عن ألف على مائة
أطلق الصلح فعمل كون المدعى عليه قرا أو منكر أو ما كذا لربا بالالف ممن مبيع كالمعقوض عقد
المانية وقد سد الالف والمائة يكون ما حالين استرازا عما اذا كانت الالف مؤجلة والمائة سائلة كما سيذكر
بعد وسنذكر أن هذا فيما اذا شرط ذلك **(قوله بلا شرط قبض بدله)** أي الصوري وهو ما وقع عليه الصلح
والافلايس هناك بدل بل هو أخذ بعض الحق وهذا انما يظهر في غير المصوب أما هو مع الاعتراف ببقائه
فليس ما دفعه عين حقه الآن يجعل عنه فكذلك انما هو في العقود والنسوخ لافي الغصب لميجوز واعلم
أراد بالغصب بدله بعد هلاكه **(قوله على مائة سائلة)** ويكون الصلح اسقاطا لبعض الحق فقط **(قوله او على)**
ألف مؤجل **(قوله ويجعل على اسقاط وصف الحلول)** **(قوله وعن ألف جداد على مائة مؤجل)** هذا شامل لما اذا
كان بدل الصلح مؤجلا أو حالا لانه بهم كذا كرمي خلافا ما اذا كان له ألف زوف ومصلحه على خمسمائة
جدا حيث لا يجوز لعدم استحقاق الجداد فيكون معاوضة ضرورية كفى الذين وجبت ذ فيكون قد أسقط حقه
في الكرم والكيف فأسقط من الكرم تسعمائة ومن الكيف صفة الحوذة وكذا لو كانت المائة مؤجلة بهم
أيضالا قد أسقط فيها أيضا وصف الحلول وانما جاز هذا لان من استحق الجداد استحق الزوف وهذا لا يجوز
به في الصرف والصلح جاز ولو لم يستحقه بالعقد لما جاز لان المبادلة برأس مال السلم وبدل الصرف لا يجوز بخلاف
ما اذا كان له ألف زوف ومصلحه على خمسمائة جدا حيث لا يجوز لعدم استحقاق الجداد فيكون معاوضة
ضرورية أي لانه لا يمكن حله على أنه استوفى بعض حقه وأسقط الباقي لانه لا يستحق الجداد لا يجوز التفاضل
فيها لان جدها ورد بشئ سواء كفى الشئ لالة **(قوله عدم الجنس)** فكان معاوضتو لو كان من الجنس
لكن أخذ البعض الحق فيجوز مؤجلا **(قوله فكان صرفا)** أي بدلا عنه والاستدلال بالانحياز بعضاه من
بعض صرف فيشترط فيه التماثل **(قوله فلم يجز نسبية)** أي ولا حال بدون القبض لا شرطه في الصرف كما
علم في بابه **(قوله أو عن ألف مؤجل على نصفه حالا)** لان المجلل غير مستحق بعقد اذ اينة اذ المستحق به هو
المؤجل والمجلل خبر عنه وقد وقع الصلح على ما لم يكن مستحقا به الدابة فصار موصفا والاصل كان

من دين او غصب (أخذ
لبعض حقه وسطا لباقيته
لا معاوضة) للربا وجبت
(فصح الصلح بلا شرط
قبض بدله من ألف حال
على مائة سائلة أو على ألف
مؤجل وعن ألف جداد
على مائة زوف ولا يصح من
دواهم على ذنابه مؤجلة)
لعدم الجنس فكان صرفا
فلم يجز نسبية (أو عن ألف
مؤجل على نصفه حالا)

المديون وقد تركه بازا ما حاطه عنه من الدين فكان اعتياضا عن الاجل وهو حرام الا ترى أن ذلك بالنسبة تحريم
 لشبهة مبادلة المال بالاجل فلا ينجر حقيقته أولى اه درو (قوله الا في صلح المولى مكاتبه) يعني اذا صلح
 المولى في مكاتبه على ألف وسو حيلة على خمسة مائة حلة فانه يجوز لان معنى الارفاق فيما بينهما أظهر من معنى
 المعاوضة فلا يكون هذا مقابلة الاجل ببعض المال ولكنه ارفاق من المولى ببعض البذل وهو مندوب
 اليه في الشرع ومساهلة من المكاتب فيما ياتي قبل حلول الاجل ليتوصل به الى شرف الحرية وهو أيضا
 مندوب اليه في الشرع ذكره الزيلعي وذكر في شرح الكافي للاسيدي جواز هذا الصلح مطلقا على قياس قول
 أبي يوسف لانه احسان من المديون في القضاء بالتجمل واحسان من صاحب الدين في الاقتضاء بمحض بعض
 حقه وحسن هذا اذا لم يكن مشروطا في الاخر وأما اذا شرط أحدهما في مقابلة الآخر فدخل في الصلح
 معاوضة فاسد فيكون فاسدا وهكذا في غاية البيان (قوله اوعى ألف سود على نصفه ايضا) لان البيض غير
 مستحقه بعد المار بانه لا يناله من السود لا يستحق البيض فقد صلح على ما لا يستحق بعد المعاوضة فكان
 معاوضة الألف بخمسة مائة أو ما قد وصف الجوز فتمكن ربا منع بخلاف ما لو صلح على قدر الدين وهو
 أجود لانه معاوضة المثل بالمثل ولا يعتبر بالجوز ولا بما ساقطة الاعتبار في الاله والربوبه الا انه بشرط
 القبض في المجلس لانه لا صرف الاصل أنه متى كان الذي وقع عليه الصلح دون الحق قدرا أو وصفا أو وقتا فهو
 اسقاط للبعض واستيفاء للباقى لانه استوفى دون حقه وان كان أزيد منه بأن دخل فيه ما لا يستحق من وصف
 أو تجمل أو أجل أو كان خلاف جنسه فهو معاوضة لتعذر جعله استيفاء في غير المستحق فيبشرط فيه شروط
 المعاوضة كما في الشنقي (أقول) وشروطها عند اتحاد الجنس المساواة فمن له دراهم سود ولا يستحق البيض فيكون
 أخذها بطل بقاء المعاوضة ولم توجد حتى لو صلح على ألف ماله على ألف ماله عن الألف المؤجلة أو صلح على ألف بيض
 عن الألف السود جائز بشرط قبضه في المجلس لوجود المساواة في القدر وهو المعتبر في الصرف دون المساواة في
 الصفة ولو كان عليه ألف فصالحه على طعام موصوف في القيمة أو أجل لا يكون افترا فان دين دين ولو
 كان عليه ألف درهم ومائة دارف صالحه على مائة درهم حاز سواه كانت حلة أو مؤجلة لانه يجعل اسقاطا
 لدارا غير مكملها للدراهم الأمانة وتأجيلها للمائة التي بقيت ولا يعمل على المعاوضة لان فيه فسادا كجلى العبي
 (أقول) ويظهر مما قد مره من بيعان شرح الاسيدي أن المديون لو أعطى الدين خمسة مائة ايضا فاسقط الدين
 الألف السود من ذمته وأسقط هو البيض من ذمته الاستحلال بشرط المقابلة ينبغي أن يصح ولكنه لا يسمى ذلك
 صلحا كالاتي (قوله ان الاحسان وجد من الدائن) بان صلح على شيء هو أدون من حقه قدر أو وصفا أو
 وقتا (قوله وان منهما) أي من الدائن والمدين بأن دخل في الصلح ما لا يستحقه الدائن من وصف كالبيض
 بدل السود أو ما هو في معنى الوصف كتجمل المؤجل أو من جنس بخلاف جنسه (قوله فمعاوضة) أي ويجزى
 فيه حكمها فان تحقق الربا أو شبهته فسدت ولا يصح (قوله عا دد بته) عندهما وعد أي يوسف يرا (قوله
 لقوات التقيد بالشرط) أي من حيث المعنى فكانه قيد البراءة من النصف بأداء خمسة مائة في الغد فإلم يؤد
 لا يبرأ لعدم تحقق الشرط والحاصل أن كلمة على وإن كانت لغرض لكنها قد تكون بمعنى الشرط وقد تعدد
 العمل بمعنى المعاوضة فتعطل على الشرط تصحيا لتصرفه كجلى الدرر (قوله والثاني ان لم يوقت بالعد) أي لم
 يذكر لفظ غدا بل قال ادفع الى خمسة مائة على أي يبرى من الباقي لم يعد دينه لعدم الاداء يبرأ مطلقا أدى
 الخمسة مائة في الغد أو لم يؤد لان البراءة قد حصلت بالاطلاق أولا فلا تعتبر بما يجب الشك في آخره من (قوله
 لم يعد) أي الدين مطلقا أدى أو لم يؤد (قوله لانه ابرأ مطلقا) لانه لما لم يوقت للاداء وقتا لم يكن الاداء عرضا
 تصحيا لانه واجب على الغريم في كل زمان فلم يتقيد بما حلت على المعاوضة وهو لا يصلح عرضا ولا طاهرا أن
 الاداء مقيد بأداءه ولو في آخر خمس أخواته حتى اذا مات ولم يؤد يؤد كل خمس من تركته لان التعليق
 بالاداء موجود حتى يختلف الوجه الرابع فانه يبرأ مطلقا بعباده بالبراءة (قوله كالجواب الاول) خبر أول

الا في صلح المولى مكاتبه
 فيجوز زيلعي (اوعى ألف
 سود على نصفه ايضا)
 والاصل أن الاحسان ان
 وجد من الدائن فاسقاط
 وان منها معاوضة (قال)
 لغريمه (أدلى خمسة مائة
 قد من ألفى على على
 النكوى من) النصف
 (الباقى بقول) وأدى فيه
 (بري وان لم يؤد ذلك في
 الغد عا دد بته) كان كالجواب
 التقيد بالشرط وجوبها
 خمسة أحدها هذا (و الثاني
 ان لم يوقت بالغد لم يعد)
 لانه ابرأ مطلقا والنسبة
 (وكذا لو صلح من دينه على
 نصفه يدفع اليه غدا وهو
 يرى مما فضل على أنه ان
 لم يدفعه غدا فاسقط عليه
 كان الامر) كالجواب الاول
 (كأقال) لانه صرح بالتقيد
 والرابع فان ابرأ من نصفه
 على أن يعطيه ما بقي غدا
 فهو يرى أدى الباقي في
 الغد (أولا)

وقوله كما قال خبر ثان (قوله) ليداعه بالابراء لا بالاداء قال في الدرر لأنه أطلق الاراء أو اداعه خمسة لا يصلح
 عوضا أو يصلح شرط مع الشك في تقييده بالشرط فلا يتعد بالشك بخلاف ما إذا بد أداعه خمسة لان
 الاراء حصل مقروبا به فن حيث انه لا يصلح عوضا يقع مطلقا ومن حيث انه يصلح شرط لا يقع مطلقا فلا
 يثبت الاطلاق بالثالث خاتما اهـ (قوله) بصريح الشرط دل القهستاني وقيل اشار به لوقوله
 الجزاء صرح في الظاهر بل لو قال طاعت ذلك الصف ان تعدت اني اصطفاها حط عندهم وان لم ينقده (قوله)
 كان أدب اتى كذا الخطاب الغريم ومثله الكفيل كما صرح به الاستيعابي في شرح الكافي وفاضيلان في
 شرح الجامع قال في غايه البيان وقوله نوع اشكال لان اراء الكفيل اسقاط محض ولهذا لا يراد بقرينه
 أن يصح تعليقه بالشرط الا أنه كما راء الاصيل من حيث انه لا يخالف في كبحاف بالطلاق فيصح تعليقه بشرط
 متعارف لا غير المتعارف ولذا قلنا اذا كفل بحال من رجل وكلل بنفسه أيضا على أدب اتى وفي نفسه غدا فهو
 برى من الكفالة بالمال فوافي بنفسه برى من المال لانه تعليق بشرط متعارف فصح انتهى (قوله) لما تقررو
 الخ قال في المنع انما لا يصلح لان الاراء المعلق لتعاقبها صريح لا يصلح لان الاراء فيه معنى التمسك ومعنى
 الاسقاط فالاسقاط لا ينافي تماثله بالشرط والتعليق ينافيه فراعين الغنيين وقلنا ان كان التعليق صريحا
 لا يصح وان لم يكن صريحا يصح انتهى (قوله) لانه غلبه من وجبه بدليل أنه لا يراد بالاداء والتعليق
 لا يتحمل التعليق بالشرط وهو اسقاط أيضا بدليل أنه لا يتوقف على القبول والاسقاط يحتمل ذلك فلفظ
 التمسك فيما قلنا اذا صرح بالتعلق بالشرط لم يصح ٣ ولغني الاسقاط اذ لم يصح بالتعلق بالشرط بتقدير
 كذا في الكافي (قوله) وان قال المديون لا تحسر الخ هذا التبدل أهمله في الكثرة ولم يذكره عليه شارحه الخ
 ونبه عليه ملا مسكي وصاحب الدرر ومانق البحر والهداية وبعبارة يهذب كرام المسئلة معلقة ومعنى المسئلة
 اذا قال ذلك سرا أما اذا قال علانية فتعذبه لان قوله لا تحسر الخ يضمن الاقرار به حيث أضافه اليه
 بقوله مالك أنه لا ينافي تعليق الاقرار بالشرط فيلزم في الحال ولذا اقتضيه ملا مسكي في عبارة الكتبخيت لم يتعذر
 بقوله سرا كجملته وقد مر معنا وفي البحر الخ المجتبى ولكن النظر الى الالة التي ذكرها الزايلي وغيره وهي
 كونه ليس بمكره لئلا يكتسب من إقامة البيعة والتحليف فيشكل وهو نظير الصلح مع الانكاح لان كل واحد منهما
 لا ينافي العاوع والاختيار في تصوره أو في الباب أنه مضطر لكن الاضطرار لا يمنع من نفوذ تصرفه كبيع
 ماله بالتمام عند الخمصة فوجب التسوية بين الحالتين فتأمل ذكره الرمي (أقول) معنى الاختذار اقراره
 وهو قوله بمالك والمال مجهول في خبره ولا يلزم ما ادعاه المدعي لعدم اقراره بتأمل (قوله) بمالك
 بطخ الادم وكسرها حوى (قوله) صح أى فاقس له المطالب في الحال بعد التأخير وفي المخطوط كفى المنع
 (قوله) لانه ليس بمكره لانه لو شاء لم يفعل ذلك الى أن يجد البيعة أو يحلف الا فيشكل عن اليقين اتفاق
 وقوله وليس بمكره على صيغة اسم المفعول اذ يمكنه أن يبرهن أو يحلف فيشكل عن اليقين ففعله بالشرع على
 أحدهما كان مضاربا لذلك فنفذ كصلح عن انكاره من ذلك ذكر هذه المسئلة ها هنا هو الموافق لما
 في غاية البيان وشرح المقدسي وما في الكفاية يقتضي كون الضمير منصوبا على الى المديون وأن تكون
 مكره على صيغة اسم الفاعل كما خسره البعض هنا والاول هو المتبادر ولا يخفى (قوله) عليه جعل لفظا عليه
 صله لمكره وهو خلاف ما في العيني والدرر قال العيني عند قول الكتبخيت أى هذا الفعل عليه أى على
 الدائن يعني ان آخره وتأخر وان حط عنه بعضه خطا لان المديون ليس بمكره انتهى ومثله في الدرر لأنه قال
 صح أى التأخير والخط لانه ليس بمكره عليه أى على الدائن فوصل عليه بمكره فتوهم الشارح أنه متعارف به
 وليس الامر كذلك لان لفظا عليه من المتن في الكتبخيت والدرر ويحتدل أنه ما هنا كذلك الا أن السامع سودها
 وحسبها عبارة صح عليه أى بقضائه التأخير وألحط لانه ليس بمكره وضمير عليه أى على الدائن حتى أنه
 عد التأخير لا يمكن من مطالبته في الحال وفي الخط لا يمكن من مطالبته ما حله أبدا (قوله) ولو أعلن ما قاله

ليبداعه بالابراء لا بالاداء
 (و) الخامس (لو علق
 بصريح الشرط كان أدب اتى
 الى) كذا (أو انا أو مني
 لا يصح) الاراء لما تقررو
 أن تعليقه بالشرط صريحا
 باطل لانه تملك من
 وجه (وان قال) المديون
 لا تحسر الا اقرت بمالك
 حتى تؤخره عنى أو خطا
 عنى (فعل) الدائن التأخير
 أو الخط (صح) لانه ليس
 بمكره عليه (ولو أعلن ما قاله

(سرا) يعني أنه تكلم به أولاي الناس وليس المراد أنه بعد أن اتفقوا على الخط أو التأخير أعلن فإنه لا ينقض
 الصلح والمراد أن الدائن سكت اذ لو حط في الاعلان أو أقصرح بل هو أول من حله السرط (أقول) وظاهر
 كلام المصنف هو م أنه بعد ما أخر وسط عنه كنهته مما قدمنا مع أنه ليس كذلك فلو قال ولو أعلن بقوله
 لا أقرك حتى تؤخره عنى أن يخط يكون اقرا فيؤخره لئلا يخلط له بالصلح كما أنه لم يؤخر أو يحط قال المولى عبد الحلیم
 وقوله ولو أعلن أي الدون وقوله ما قاله سر أشار به إلى أن مفعوله محذوف وهو قوله لا أقرك لئلا يخلط الخ
 (قوله) أخذ الكل منه للصلح أي تمكن من أخذ الكل بل تأخير ان أخر ولاحظ ان حط قال بل لعل هذا
 اذ لم يؤخر الطالب صلحا أمال فعمل ذلك مع عدم اكرامه اه (قوله) فقال أقصرح جزء قطع مفتوحة
 من أقصر (قوله) جاز أي الخط لأنه ليس من تعلق الا برأى صريح محال معنى وقد سبق جواز (قوله) يختلف
 على أن أهيك مائة فإذا أقصرح الاقرار ولا يلزم الدائن شيء (قوله) لا الخط لأن الخط امر وهو معاق
 بصريح الشرط فلا يصح كانه مقدم على الاول أن يقول لانه وعد معلق بالشرط لا يجب الوفاء به شرعا
 (قوله) الدين المشترك ترك بسبب تعدد شامل لما اذا اشتركا في المبيع بان كل واحد واحد أو لم يشتركا كانا
 عين لكل عين بعينه صفقة واحدة لا تفصل عن اه ثم نبالية (قوله) كمن مبيع ببيع صفقة واحدة
 بأن كل لكل واحد منهما عين في حدة أو كان لهما عين واحد مشتركة بينهما بأصل الصفقة واحدة
 من غير تفصيل بل عن أصيب كل واحد منهما في بيع واحد بالصفقة الواحدة من الصفقتين حتى لو كان
 هسدين رجلين باع أحدهما نصيبه من رجلين بخصم مائة درهم وباع الآخر نصيبه من ذلك الرجل
 بخصم مائة درهم وكتب عليه مكاوحد بألف وقبض أحدهما نصيبا لم يكن لا تخراش بشاركه لانه
 لا شرع لهما في الدين لأن كل واحد وجب بسبب على حدة عزمية وأما تعد الصفقة اذا تعد اللفظ وقدر
 الثمن ووصفه كأن لا يملك هذا العبد بألف لكل خصم مائة فقبل كان صفقة واحدة أمال باع أحدهما
 بخصم مائة ثم الآخر بخصم مائة وأما باع على أن لا أحدهما بخصم مائة بضالولا تحسودا أول أحدهما
 بخصم مائة ولا تخراش بعمارة ذلك كله صفقتان فلا تشارك أحدهما الآخر بقبض كما يفهم ذلك من المنح
 وقد بالدين المشترك لانه لو كان الصلح عن عين مشتركة بخص المصالح بصلح الصلح وليس لشرية أن
 يشاركه فيه لكونه معاوضة من وجه لأن المصالح عنه مال حقيقة بخلاف الدين زيلو فليحفظ فانه كثير
 الوقوع وفي الخاتمة رجلان ادعيا أرضا أو دارا في رجل واحد وقالاه لما ورثاهما من أبنائه والآخر في
 يد ففصله أحدهما عن حصته على مائة درهم فأراد الابن الآخر أن يشاركه في المائة لم يكن له أن يشاركه
 لأن الصلح معاوضة في زعم المدعي فدفع عين في زعم المدعي عليه فهو معاوضة من وجه استغناء من وجهه
 فلا يثبت لشرية بل حق الشركة بالمثل وعن أبي يوسف في رواية لشرية أن يشاركه في المائة اه وسئل
 العلامة الشافعي عن دار مشتركة بين ثلاثة أو ثمانية كل وقف له حصته معلومة ويستحقون بمشورته فادافض
 بعض النظار شيئا من الاجرة لبقا الظاهر ان يشاركه في المقبوض أم لا فاجاب بان يشاركه في النظار الشرية كقبض
 قبضه أحدهم حيث صدرت الاجارة منهم صفقة واحدة قياسا على المبيع صفقة واحدة اه وتعبه
 العلامة الجوزي بأن جوابه انما يصح اذا كان ما أجروه كل من النظار بعينه غير مشاع (وأقول) هذا المخارذ
 أن لو صدرت الاجارة لبعض الدار لما يلزم عليه حينئذ من اجارة المشاع لغير الشرية ولا شوبع هذا الدور
 الاجارة في كل الدار فتنبه (قوله) أو دين موروث أو كان موصى به لهما أو كان بدل قرضهما أو العود
 (قوله) اذا قبض أطلقه فشميل بضائع طريق الاقتضاء أو الصلح (قوله) شاركه الآخر (قوله) هذا أصل
 كل من يفرع عليه فروع يعني اذا كان لرجل دين على آخر قبض أحدهما منه مملوكة مشاعا كماله
 فلما سحبه أن يشاركه في المقبوض لانه وان أراد ابالة ض ادمالية الدين باعتبار عاقبة القبض لئلا يسحب
 إلى زيادة راجعة إلى أصل الحق فيه مركز زيادة الثمرة والولد له حتى المشاركة ولكنه قبل المشاركة باق على ما

سرا أخذ منه الكل للصلح
 ولو ادعى ألفا بحد فقال
 أقصر لي بها على أن أعطها
 مائة يار يختلف على أن
 أعطيك مائة لانه رشوة ولو
 قال ان أقصر رتبى حططت
 لان منها مائة فأقصرح الاقرار
 لا الخط بمشورتي (الدين
 المشترك) بسبب تعدد كمن
 مبيع ببيع صفقة واحدة
 أو دين موروث أو قسمة
 مشتركة مشترك (اذا قبض
 أحدهما شيئا منه شاركه
 الآخر فيه) ان شاء

القابض لان العين غير الدين حقيقة وقد قبضه بلا عين حقه فيملكه حتى ينفذ تصرفه فيه فبعضه لشريكه حصته دور وليس بين قوله ملكه مشاعا كما صله وقوله ولكنه قبل المشاركة باق على ملك القابض مشاعا فلان المقبوض عين الدين من وجهه وغيره من وجهه كما صرح به في عامة الكتب والاعتبار الاول يقتضي كون المقبوض مشتركا والاعتبار الثاني لوجوب الاختصاص بالقابض فلهذا بالوجهين وقلنا على الوجه الاول انه يكون للاتخو لاية المشاركة وعلى الوجه الثاني انه يدخل في ملك القابض وينفذ تصرفه من هذا المظهر حسن قوله فله حق المشاركة أي في المقبوض أشار به الى أنه ليس له حقه المشاركة ولو كان المانفذ تصرف القابض فيه قبل المشاركة والمشبه لا يلزم أن يكون في حكم المنسب به من كل وجه ولا يلزم من تحقق حقيقة المشاركة في التمرة والولد تحقق حقيقة ما في المقبوض من الدين كما لا يخفى (قوله أو اتبع الغريم) فلواختار اتباعه ثم قوى نصيبه بان مات الغريم فلهما سار جوع على القابض بنصف ما قبض ولو من غيره غيرهم أي من غير ما قبض لأن حقه فيه سقط بالتسليم فبرجع عنه ويكون ما قبضه أنه يصر فاعا إلى القيمة وعبارة التي يلي رجوع عليه على الحالة لكن ليس له أن يرجع في عين تلك الدراهم المقبوضة لأن حقه فيها سقط بالتسليم فلا يرد حقه فيها بالتوى ويعود إلى ذمتي مثلها اهـ وعليه فكان ينبغي إسقاط الحق ولو يقول هكذا ورجع على القابض بنصف ما قبض من غيره وذلك لأن حقه فيها سقط بالتسليم فلا يرد حقه فيها بالتوى و يعود إلى ذمته في مثلها تأمل (قوله وحاشا لوصالح) في التفرع مع قائل لان الأصل ان قبض من الدين شيئا وهذا صلح من نصيبه لا قبض تأمل (قوله أي على خلاف جنس الدين) احتراز عما إذا كان على جنسه كما تقدم فانه يشاركه فيه أو يرجع على المدين وليس للقابض فيه خيار لانه بمنزلة قبض بعض الدين (قوله أنشد الشريك الاسترضاء) أي نصف الدين من قريته أو أنشد نصف الثوب بلان الصلح وقع من نصف الدين وهو مشاع وقسمه الدين حال كونه في الذمة لا تصح وحق الشريك متعلق بكل خموس الدين فيتوقف على اجازته وأنشد النص فالدال على اجازة العقد فيصح ذلك (قوله الا ان ضمن) أي الشريك الصالح (قوله ربع الدين) يعني الآن بغرم له حصته من أصل الدين الواصل بواسطة الصلح وأما أن المصالح يتخير الاختار شريكه أتباعه فان دفعه له حصته من المصالح عليه وان شاء ضمن له ربع الدين ولا فرق بين كون الصلح عن اقرار أو غيره بعد ضمان المصالح الربع لا يكون للاتخير سبيل على الثوب وحاصله أن الشريك الآخر يتخير بين الاتباع للمدبوع والشريك المصالح وان المصالح يتخير في دفع نصف الثوب المقبوض وربع الدين ولم يلزم عليه دفع الربع لاحتمال تصرف المصالح لان الصلح على الخط غالبا يكون ما استفاد أنقص بل يتحمل أن لا يبقى له شيء من مقبوضه وأشار بكون البدل فوالى أن هذا فيها كان بدل الصلح خلاف جنس الدين أما اذا وقع على جنسه ليس للمصالح خيار فيه بل لشريكه المشاركة في المقبوض أو يرجع على المدبوع لانه بمنزلة قبض بعض الدين كمثل الجسوط وأطلق الصلح شتميل ما يكون عن اقرار أو سكوت أو أنشأ كثر المحل في ان قبض بعضه عليه ثم يركه أن يهبه الغريم مقداره حظه من الدين ويقبضه ثم يبرئه عن حظه أو يبيعه شيئا سبيرا ولو تكلم من زيب بقدر حصته من الدين ثم يبرئه عن الدين ويأخذ من المبيع كذا النخيرة والتمة (قوله فلا حق له في الثوب) لان حقه في الدين وقد ضمنه له وقد علم أن الخيار للمصالح وهو الحاصل أن في تخيير الشريك قد بين أن يكون المصالح معه ديناً والمصالح عليه فو بان كان المصالح عنه عنام مشتركة ليس لشريكه أن يشاركه فيه ولو كان المصالح عليه من جنس الدين يشاركه الشريك أو يرجع على المدين والفرق بين الصلح على الجنس وغيره أنه اذا صلح على الجنس يشاركه الشريك فيه أو يرجع على الغريم وفي الصلح على خلاف الجنس كذلك الآن يضمن له ربع الدين لان حقه في الدين لا في الثوب (قوله ضمنه شريكه الربع) يعني ان شاء لانه صار قابضا حقه بالمقاصة ولا ضرورة عليه لان مبيع البيع على الماكدة تتلافى الصلح لان مبياه على الأعراض والمحيلة ولو أنزلهما دفع ربع الدين لتصرفه ولا يقال قسمة الدين قبل القبض لا تصدور

أو اتبع الغريم كما يأتي
وحاشا لوصالح أحدهما
عن نصيبه على ثوب أي
على خلاف جنس الدين
(أنشد الشريك الاسترضاء)
فصله الا ان ضمن له
(ربع أصل الدين)
فلاحق له في الثوب (ولو لم)
يصلح بل اشترى بنصفه
شيا ضمنه الشريك
(الربع) لقبضه الصف
بالمقاصة

فكيف تصور المقاصة فيه لانا نقول وقسمه الدين قبل القبض تجوز ضمنا وانما تجوز قصد او هنا وقعت
 المقاصة ضمن صحة الشراء وصحة المصالحة والشريك أن لا يسبق القبض في الجميع ويرجع على الدين لأن
 القبض قبض حقه إلا أنه حق المشاركة ولو كان له مطلوب على أحد هذين قبل وجوب دينهما عليه
 حتى صادف به قصاصه فلا ضمان عليه لأنه أحد الدينين قضاء لا ولهما لا اقتضاء الضمان فالحق بالقبض
 وكذا المشاركة لا تجب المقاصة وانما تجب بالقتضاء ولو أرى أحد هذين نصيبه لا ضمان ولو غصب أحدهما
 من الدين عينا أو استأجر منه شراء فأحد القول عندئذ فهو قبض والاستحجار بنصيبه قبض لا تزوج به لعدم
 إمكان المشاركة فيه كالجنابة على نفس الدين وكلاهما يختلف الزوج على دواهم مطالعة فانه قبض بالاجماع
 لوقوع التقاض زيلعي **(قوله أو اتبع غيره في جميع ما)** أي في مسئلة الصلح والبيع والقبض
(قوله لبقاء حقه في ذمته) ولأن القبض استوفى نصيبه حقه فله لكن له حق المشاركة فله أن يشارك
(قوله لا يرجع) أي الشريك بنصف المأثر على الذي أرى **(قوله لأنه اتلاف لا قبض)** والرجوع يكون في
 المقبوض لا في المثلث ولم يرد نصيب المشتري بالبراءة في يرجع عليه **(قوله قبل وجوب دينه عليه)** أما
 لو كان حاد ناشئ التقاضي صافهوا كقبض وبشارته فله كأي البصر **(قوله عليه)** أي المدون **(قوله لأنه)**
 فاض لا قابض أي المشاركة انما تثبت في المقبوض لا في القضاء **(قوله ولو أرى الشريك المدون)** بالنصب
 مفعول أبر أو الأولى أن يقول أحد الشريكين **(قوله قسم الباقي على سهامه)** أي على سهام الباقي لأنه
 لعل المراد بالسهام السهام الباقية لأصلها يظهر ذلك فيقال وكله الثلثان فأبراه من الثلث يقتسم ما يؤخذ
 نصيبه لأن الحق عادى هذا القدر ولو اعتبر الأصل قسم أثلاثا قد صرح ابن السكيت بالاول **(قوله ومثله)**
 المقاصة بأن كان للمدون على الشريك خمسة لأقل هذا الدين فإن القسمة على ما بين بعد المقاصة **(قوله)**
 صعدا الثاني اعتبار بالارام المطلق خلافا لما في لانه يؤدي إلى قسمة الدين قبل القبض كأي الهداية
 وفي النهاية ما ذكر من صفة الاختلاف في المال كذا في عمدة الكتب حيث ذكر قول مجمل قول أبي
 يوسف وذلك سهل بل وإن كان يكون المصنف قد اطلع على رواية لمحمد بن الامام قال في البرهان تأجيل
 نصيبه موقوف على رضا شريكه بعد أي حيفه به يأخذ عند ههنا وفي عمدة الكتب مجمل قول أبي يوسف
 وذكره في الهداية مع أبي حنيفة فكان مضمرا بين كأي الشريك لانه وفي الجرح وإن أحدهما مات لم
 يكن واجبا بقدر كل منهما بان وورثا ينمو جلا فالتأجيل باطل وإن كان واجبا بادانة أحدهما فإن كانا
 شريكين شركة عنان فإن آخر الذي ولد انتم مع تأجيله وجميع الدين وإن آخر الذي لم يباشر لم يصح في
 حصته أيضا وإن كانا متهما وضمن وأجسل أحدهما تأجيل صم تأجيله اه ولم يظهر وجهه ذكر قول
 الثاني وترك قول الامام مع عدم نهيهم **(قوله والعيب)** أي إذا غصب أحدهما منه عينا وهكذا عند فانه
 ينزل قابضاً نصيبه فيشاركه فيه الآخر سواء كان من جنس الدين أو من غير جنسه وهكذا في يد العاصم وقضى
 عليه بقبضه من جنس الدين فلو كان من غير جنس الدين وكان موجودا رد نصيبه كأي الرخي أي لانه
 عليه من وقت العيب بعد أداء الضمان **(قوله والاستحجار)** أي بائع من جنس الدين لانه بائع النافع
 قصار بمنزلة ما إذا اشترى بنصيبه شيئا فله يرجع عليه ببيع الدين فكذا لو كانا من جنس الدين بائع النافع
 الأرض وورثها بان استأجر أحدهما من المدون دارا بمدة خمسة وسكها وكذا لو كانا من جنس الدين بائع النافع وورثها
 ابن سماعة من مجد لولا أنه لم يحصل له بشارته لا آخر وجهه كالنكاح هذا إذا أضاف العقد إلى الدين لانه
 اتلاف كأي الزيلعي **(قوله لا تزوج)** أي نزع المدون على نصيبه فانه لا يكون قضا لانه ليس بدل مال
 فكان فيه معنى الاتلاف من وجهه فأشبهه الارام بخلاف ما إذا تزوج بها على دراهم مطلقة أي حتى التفت
 قصاصاً بنصيبه فانه يكون كالقبض كأي الاتفاق في الشريك لانه لا تزوج بنصيبه اتلاف في ظاهر الرواية حتى
 لا يرجع عليه ما يجبه بسى وعن أبي يوسف أنه يرجع بنصيبه لوقوع القبض بطريق المقاصة والعصم

(أو اتبع غيره في جميع ما)
 ما لم يبق حقه في ذمته
 (وإذا أبرأ أحد الشريكين
 الغير من نصيبه لا يرجع)
 لانه اتلاف لا قبض (وكذا)
 الحكم (أن كان للمدون
 على أحد هذين قبل
 وجوب دينهما عليه حتى
 وقعت المقاصة بينه
 السابق) لانه فاض لا قابض
 (ولو أرى الشريك المدون
 عن البعض قسم الباقي
 على سهامه) ومثله المقاصة
 ولو أجسل نصيبه مع هذين
 الثاني والعصب والاستحجار
 بنصيبه قبض لا تزوج

الاول ان ينسب (قوله والصلى عن جنابة عمه) أى لو جنى أحدهما عليه جنابة عمه في بادون النفس أو شهما مثل
دين الجناني فصالحه على نصيبه ~~و~~ كذا لو كان نهيا قصاص لأنه لم يملك بمقابلته شيئا فأبلا للشركة
كألى البرهان وغيره فسيبدا لعمدان الخطيئة في ذلك الأموال فكأنه فاضل فأفاد في النهاية وغيرها
وفي الايضاح لا ينسب الشرية شيء لأنه كالنكاح وفي العناية به ونقوله ما تقدم وأرى أنه قد
بذل لأن الارش قد بذر من العاقلة فلم يكن مقتضا وعلمه في تسكيلة فاضل زاده قال لا يلى وقوله لا التزوج
والصلى عن جنابة عمه أى بان كل لهما من امرأة فزوجته عليه نفسها أو على مولى الأمقر وجهها
المولى منسبه عليه أو على المكاتب أو على الأمة المأذون لها فتزوجها عليه باذن المولى ليس بقصص
في ظاهر الرواية حتى لا يرجع عليه شيء لأنه لم يسلم له شيء بمكة المشاركة فيه فصار كالجنابة على
نفس المدين وعن أبي يوسف أنه يرجع عليه لوجود القبض بطريق المقاصة على ما ينسب والصحيح
الاول لأنه اتلاف ولأن النكاح يتعلق بعين الدين عند الاضافة اليه فيملكه بعينه ثم يقطع
عن ذمتها كالبينة بخلاف ما إذا ابيض العقد اليه بأن سعى دراهم مطلقا فرفع القبض بنصيه حيث يرجع
اليه شيء بالاجماع لانهم لم يملكوا وانما ملكت غيره فالتقيا قصاصا والصلى عليه عن جنابة العمدين
يقض لأنه لم يملك شيئا فأبلا للشركة بمقابلته اهـ (قوله أنه غير المبر) أى المدون فيكون المقبوض
حبة لادنيه (قوله ثم يبرئه) الضمير يبرئه للاحد الدائنين فبعضه تثبت أى يرى الشرية لغيره فان
بأمر المدون لا يرجع عليه شيء كسر (قوله أو يبعه) أى الطالب وهو معلوف على حبه أى يبيع
الشرية للمدون كطالع بقدره فليكن مقتضيا الدين بل آخذ في المبيع وقابض الالبسة في الصورة
الاولى ثم يبرئه من دينه ولا رجوع للشرية عليه بالأمر (قوله به) أى بقدر نصيبه من الدين بأن يجعل
عن الغير بقدر نصيبه فيكون المقبوض عن المبيع لانه نصيبه من الدين (قوله ثم يبرئه) أى أحد الدائنين وهو
من باع الغير (قوله صالح أحدر في السلم) اطلاق الصلى هنا مجاز عن الفسخ كجور صاحب غاية البيان
لأنه فسخ في الحقيقة قالوا أطلق عليه الصلى عماده من الحيلة التي هي من خواص الصلى كأي تسكيلة المولى
زكريا (أقول) الحيلة هي التي لزم على المسلم البع من السلم فبعض سقطت هذه المصلحة تدر كما
لا تخفى (قوله عن نصيبه) أى من المسلم فيه (قوله على ما دفع من رأس المال) على حصته منه قد بدله لأنه
لو كان على غيره لا يجوز بالاجماع لما نصبه من الاستبدال بالسلم فيه قبل قبضه زباني (قوله نفذ علمها)
فيكون المقبوض بينهما وكذا ما بقى من المسلم فيه در البهار أى فيكون نصف رأس المال فيهما وباقى الطعام
بينهما سواء كان رأس المال مخلوطا ولا بحر (قوله وان ردود) وبقي المسلم فيه على حاله بحر (قوله لأن فيه
قصة الدين) وهو المسلم فيه وهذا مذموم وأقول أبو يوسف بحر واعتبروا بسائر الدين ولها أنه لو جاز فاما
أن يجوز في نصيبه خاصة أو في نصف من الصدين فعلى الاول لزم قصة الدين قبل القبض لاختصاصه
نصيبه لا تظهر الا بالتميز واعتمد الا بالقصة وهي باطل وان كان الثاني فلا بد من اجازة الاخر لأنه منصف على
شرية عمه ففقتة الى رضاه درر (قوله مغاوضة) نصب على التمييز (قوله اجازة مطلقا) الذي في البحر جاز ولو
في الجميع أى جميع السلم فيه يعنى أن الجواز لا يخص به بل إذا فسخ في الجميع جاز قال وما إذا كانت عتانا
توفى ايضا لم يكن من تجارتهما في الكافي لو سلم في كبر ثم اصطفا على ان يريد السلم اليه نصف كره يصح
اجباعا لانهم لو صحت بطلت من حيث نص لانهم لو صحت تخرج بعض رأس المال من ذلك السلم فيجعل لآراء
الزيادة فيصير دأى السلم اليه فكأنه سلم دينا واذا البحر فعليه أن رد ثلث رأس المال الى الرب السلم وعليه
كرام عدد الامام وقال لا يرد لان الاخراج لا يذو بطلت فيعطى فلذا قصدا لاثنتين الاخراج والادخال فصح
الاول لان الثاني اهـ والله تعالى أعلم واستغفر الله العنانم

والصلى عن جنابة عمه
وحيلة الاختصاص بما قبض
أن نصيبه الغير لم يقدريه ثم
يبرئه أو يبعه به كلامه من غير
مثلا ثم يبرئه ما يقطع وغيره
ومرت في الشرية (صالح
أحدر في السلم عن نصيبه
على ما دفع من رأس المال
فان اجازة الشرية الاخر
نفذ علمها وان ردود)
لأن فيه قصة الدين قبل
قبضه والله باطل فعملوا كانا
شرية مغاوضة جاز مطلقا
بحر
(فصل في التجارح) *

الميراث بمال معلوم وجه تأخيرها فله وقوعه فانه قلم امرضى أحد بأن يخسر من الورثة بهير استيفاء حقه
وسببه طلب الخارج من الورثة ذلك عند رضا غيره به شروط تدرك في أثناء الكلام اه (قوله أن حجت
الورثة أحدهم) أى أو الموصى له بمبلغ من التركة سأخاف وفي آخر الاشياء عن الكفاية لموصى له
بالثالث على السدس مع اه (أقول) لكنه مشكل لأنه من قبيل الاسقاط في الاعيان وهو لا يجوز وقد
صرحوا بأن الوارث لا يسقط حق من التركة بالاسقاط وهذا مثله وأما الخارج جفت فليس ويأتى غامده (قوله
صح في الكل) أى أو يقسم الباقي بينهم على سهامهم الخارج قبل الخارج إذا كان عمل هذا الخارج كان لم
يكن بيانه امرأ فثبت وأن شقيق أصلها غائبة أو أحد المرأة أو أربعة للبنات والباقي لأخ فاذا أخرجت المرأة
قسم الباقي على سبعة مقولو جعلت كأن لم تكن قسم نصفين حموى عن الشيخ عماد الدين وهو أعلم إذا
أخرجوا واحدًا فخصته تقسم بين البقية على السواء إن كانت ما أعلم من مالهم غير الميراث وإن كان مما ورثوه
فعل في قدره يراهم وفيه حذف الحذف بأن يكون عن أسكار أما إذا كان عن أقراف فهو بينهم على السواء مطلقا
أو السدود والى ذلك أخر الفصل (قوله صرف الجنس بخلاف جنسه) على لقوله أو نذره من ماله أو الأولى
تأخير عن قوله فل ما أعطوه أو أكثر أو جرد في بعض النسخ التعديل باللام عوضا عن الباقى بخلاف الجنس
وهي أولى من الباء أى أو مبالغ عن الذهب الفضة ذهب وفضة صم و صم الذهب الفضة ذهب وهى والمراد
بالصرف في كلامه الصرف المصطلح عليه في الفقهاء وبيع الثمن بالنسي والباء به لام مقابلة ولو كان المراد
بالصرف العوى لاختص به لا واحد وهى ما إذا اشتملت التركة على ذهب وفضة ودفع البذل كذلك
ولهذا بالى أو اللام ولقوله بعد ذلك لكن بشرط التقاض فيها هو صرف فانه متى عسى للصرف الاصطلاحى
(قوله فل ما أعطوه أو أكثر) لأنه ما عاوضه لا امرأ إذا الامراء عن الاعيان باطل كذا قيل (وأقول) ما قيل إن
الاربعة عن الاعيان باطل فيسدى في البحر عمادا كان على وجه الاشفاظ كان على وجه الاختيار كقوله هو
يرى عمالى قبله فهو مع ما أول للدي والدين فلا تسمع الدعوى وكذا إذا قال لأمك في هذا الدين زدنى
المسوط واله ما فعل إن قوله لا أستحق قبله حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى يمنع الدعوى بحق من الحقوق
قبل الاقراء عينا كان أو ديناً وتقدم الكلام عليه أوائل الاقرار وسأبقى آخر الفصل مستوفى إن شاء الله
تعالى (قوله لكن بشرط التقاض) قال في البحر ولا يشترط في صلح أحد الورثة المشدوم أن تكون أعيان
التركة معلومة لكن إن وقع الصلح عن أحد القدين بالآخر يعتبر التقاض في الجنس غير أن الذى في يده
بيعة التركة إن كان واحداً لا يكتفى بذلك القبض لأنه قد مضى ضمان في نوب من قبض الصلح وإن كان مرقا غير
منع بشرط تجديد القبض اه (أقول) بيانه أن التركة بيد أحد الورثة أمانة فاذا أسكرها أو مضع صار
غاصبا والعاصب ضامن وقضى الأمانة لا يوجب عن قبض الضمان فيلزم تجديداً القبض فيما لو كان مقر اغصير
مانع والا لو هذا في غير القدين أما ههنا في صورة ما إذا صلح على جنسهما فلا بد من حضور ذلك الجنس
وتجديداً القبض فيه لأنه لا يصح صرف شخص كآبى (قوله وغيرهما) وكذا عن القدين فقط (قوله بأحد القدين)
قد بأحد القدين احترازاً عما إذا كان بذل الصلح بمجموع القدين فانه يصح كيف كان لا تصرف الجنس
الى خلاف الجنس تصحها للعقد كفى البيع بل أولى لأن المقصود من الصلح قطع المنازعة ولكن بشرط فيه
التعاض قبل الافتراق لا تصرف ط (قوله إلا أن يكون ما أعطى أ أكثر من حصته من ذلك الجنس) ولو
كان ما أعطوه أقل أو مساو بالنص فيه أو لا يعلم قدر نصيبه من الدراهم صد الصلح ط قال في البحر ولو صلحوه
عن القدين وغيرهما بأحد القدين لا يصح الصلح ما لم يعلم أن ما أعطوه أكثر من نصيبه من ذلك الجنس إن
كافوا مصادره أو أن أنكروا ورائته مؤتمنا فاشترط التقاض فيما يقابل المقدمه موافقاً ليعلم قدر نصيبه من
ذلك الجنس بالصحة أو الشك إن كان في وجود ذلك في التركة جاز الصلح وإن لم يوجد ذلك في التركة لكن
لا بد من أبديل الصلح من حصتها أنزل أو أكثر أو ههنا قد كفى في ذوى فاصحان اه وفي المقدس قال

(أخرجت الورثة أحدهم
عن التركة وهى عرض
أو هى عقار بمال)
أعطوه (أو) أخرجه
(عن) تركته (ذهب
بفضة) دفو هاله (أو) على
(العكس) أو عن نقدين
بهما (صح) في الكل صرفاً
للعن بخلاف جنسه (قل)
ما أعطوه (أو أكثر) لكن
بشرط التقاض فيما هو
صرف (و) في أخواجه عن
(تقديم وغيرهما) بأحد
القدين (لا) يصح (الا أن
يكون ما أعطى أ أكثر من
حصته من ذلك الجنس)

الحاكم انما يطل حال التصديق وفي التناكري يجوز ٣ لا يكون - نسيب دلا في حق الاخذ ولا الدفاع
وفي العاية قال شيخ الاسلام المصمب انه باطل في الوجهين لانه يكون معاوضة في حق المدعي فيدخل فيه معنى
الربا من الوجهين لانه اذا زاد صر فيكون قد رخصه وبالباقى بحقه في باقي التركة (قوله عزرا عن الربا)
قال في البرز ويكون حصته بماله والزيادة بماله - حق من بقية التركة سوانع الربا بلاد من التقاض فيها
يقابل حصته من الذهب أو الفضة لانه صرف في هذا القدر اه (قوله ولا بد من حضور القدين عند الصلح)
لم يذكره ذاتي الشريعة لانه لا وجه لاستشرط وان اذ به حضوره بالبدل اذا كان نسيباً فقد اذ به بقوله
سابقاً لكن بشرط التقاض فيها صرف ط الا ان يقال اذ بالاحضور والحكمي بان يحضرهما قبل
الاقرار لان الشرط في التقاض في المجلس أو يكون ما راد أن يعطى له دفع عله تحت بدله بالبرق الامانة
(قوله وعلمه بقدر نصيبه) أي اهل علم أن ما أخذ من يدين نصيبه من ذلك الجنس عزرا عن الربا قال أو السمود
وانما اشترط العلم بقدر نصيبه لاحتمال الربا لان الفساد على تقدير كونه مساوياً له أو أقل فمكان أو حج أولى
بالاعتبار بخلاف الصفة فانهم من جانب واحد وهو ما اذا كان المأخوذ أكثر من نصيبه فكانت العبرة بجانب
الفساد لكونه من وجهين انتهى * واعلم أن هذه الصلح على الوجه المذكور ثبتت بالآثر وهو أن غاضر
امراً عبد الرحمن بن عوف صلحها وورثته من ربع غنمها على ثمانين ألف دينار وورثته على ثلاثة وثمانين ألفاً
بمحضر من الصحابة وروى أن ذلك كان نصف حقها زبلي وغاضر نسيباً أصبغ بن عرو والكبي التي طلقها
عبد الرحمن في مرض موته ثلاثاً ثم مات وهي في العدة فو رثها ثمانين وكانت مع ثلاث نسوة وأخو فصالحها
عن ربع غنمها على ثلاثة وثمانين ألفاً في رواية هي دراهم وفي رواية هي دنانير ابن جابر باشا وغاضر بضم
المثناة القوقية وكسر الضاد الجمجمة تقدمها المدينة فولت بأصلها لمقر ربه في دومة الجندل في شعبان سنة
ست وخمسين المواب قالوا الضمير في سر تسلع عبد الرحمن بن عوف ودوم بضم الدال ونقصها مدينة بيهو بين
دمشق نحو عشر مراحل وبعدها من المدينة نحو ثلاث عشرة مرحلة سبب بدومان اسمعيل لانه كان زبليها
عليه السلام وأصبغ هذا الضمير أدرك الجاهلية والاسلام ولم يجمع به عليه السلام أسعى لم يديسدا
عبد الرحمن بن عوف وقوله روى أن ذلك كان نصف حقها على كون بدل الصلح كالغنم أو ألفاً وانما
نصف حقها يكون جميع ماله المتروك رضى الله عنه خمسة آلاف ألف ومائتين وعشرين ألفاً ويكون ثمة
سبعمائة ألف وأربعين ألفاً وربع الثمن مائة ألف وستون ألفاً ونصف ربع الثمن ثمانون ألفاً (قوله
ولو بعرض) يعنى لو كان بدل الصلح عرضاً في الصور كلها باجاء مطلقاً وان قل ولم يقض في مجلس وطاهر بضم
ما لو كان العرض من التركة إذ أنه ليس في حقه فيكون مبادلاً عن نصيبه بقية التركة بما زاد عن حصته فيه
(قوله وكذا أنكر والورثة) أي انه يجوز مطلقاً قال في الشريعة لانه وقال الحاكم الشهيد انما يطل على
أقل من نصيبه في مال الربا حاله التصديق وأما في حالة التناكر بان أنكر واورثته فيجوز وجه ذلك أن في حالة
التناكر ما يأخذ لا يكون بدلا في حق الاخذ فلو في حق الدفاع هكذا كرم الغرضان ولا بد من التقاض
فيما يقابل الذهب والفضة - منسبه لكونه مبادلاً بدل الصلح عرضاً في الصور كلها باجاء مطلقاً وان قل ولم
يقض في المجلس اه (أقول) لكن في قوله لا يكون بدلا في حق الاخذ فيه أنه بدل في ذم وعليه فبينى
أن لا يحل له الاخذ مالم يعلم مقدار حصته من ذلك الجنس لانه لم يعلم قدر نصيبه من ذلك الجنس لا يصح لان
فيه شبهة الربا وهي غير متوان شل في وجود ذلك الجنس في التركة مع لانه حيث يشك فيكون شبهة التناكر وهو
لا تحرم (قوله بل اطلع المازعة) هذا في حق المدعي عليه أمان في حق المدعي فأخذ به بعض - فهو اسقاط الباقى
لأنهم محمودهم - فهو صاروا عاصي وصار المال مضمراً عليهم في ذمتهم من قبل الدرس وقد علم حكم الصلح
عن الدرس بحسب بخلاف ما إذا أقر وابتدأ بالمال - بدعي وان كن من احدس ولا يصح الاسقاط في
الاعيان فذلك لأنه - من أب يكون صرفاً لكن قد يقال فيه ان المال القائم اذا صار مضمراً لا ينتقل للذمة وعليه

تعرزا عن الربا ولا بد من
حضور القدين عند الصلح
وعلمه بقدر نصيبه شريعة
وجلائية ولو بعرض جاز
مطلقاً لعدم الربا وكذا
أنكر والورثة لانه حيث
ليس بطل بل اطلع المازعة

٣ قوله لا يكون الخ هكذا
بالاصل وجاز قوله وجه
الله تعالى في شريعة البرز
وقال الحاكم الشهيد انما
يطل على أقل من نصيبه في
مال الربا حاله التصديق وأما
في حالة التناكر بان
أنكر واورثته فيجوز وجه
ذلك أن في حالة التناكر
ما يأخذ لا يكون بدلا في
حق الاخذ ولا في حق
الدفع اه وهي واضحة بل
سأنته في المصنف بعد
هذه عبارة الحاكم تمامه اه

هـ

فلا فرق بين الصورة المذكورة وما بعد هاتي أن بكل منها إسقاط العين وهو لا يجوز وإنما يجوز في الصورة الأولى باعتبار أن ما يأخذ به لا يفي حق الاحتذ ولا يفي حق الدفاع تأمل (قوله بطل الصلح) أي في الكل عند الكل على الأصح وقيل عندهما بين العقد صحيحاً فيما رواه الدين ط قال العلامة أبو السعود هذا ليس على الخلاف لما سبق عن الزيلي من أنه ينبغي أن يجوز عددهما في غير الدين إذا ثبت حصته وأنه يشك أن كان هو قول الكل لا خلاف لهما لأن قياس مذهبهما في الجمع بين الحر والعبد والثالث المذكور والمثبت بجواز العقد في العبد والثالثية أدبين فمن كل منهما ما يجوز الصلح عندهما في غير الدين إذا ثبت حصته اللهم إلا أن يجعل هذا على ما إذا لم يبين بين ما يقابل كل واحد منهما أو يفرق عندهما بين البيع والصلح والظاهر أنه لم يرد نص في الصلح عنهما ولهذا ذكره الزيلي باللفظ ينبغي قياساً على البيع وكذا قول الشارح قبل هذا قول أبي حنيفة وقيل هو قول الكل ظاهر في عدم ورود نص عنهما فلهذا الاختلاف المشايخ فيه انتهى (قوله في التركة دون) أي على المسألة فربما أتى وكذا لو كان الدين على الميت قال في التبرأة ورد كره في الإسلام أن التفاح لا يصح أن كان على الميت دس أي طالبه وب الدين لأن حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة انتهى (قوله بشرط) متعلق ما خرج (قوله لأن تملك الدين إلخ) وهو ما حصة المصالح قال في الدرر لأنه يصير ملكاً حصته من الدين لسائر الورثة بما يأخذ منهم من العبر وتلك الدين من غير من عليه الدين باطل وإن كان عوضاً وإبطال في حصة الدين بطل في الكل انتهى فقول الدرر لأنه أي المصالح من الدين والعبر بعم العرص والعقار والمكيل والوزن والحاضر وغير من عليه الدين هنا بقية الورثة وقوله بطل في الكل لأن العقد الواحد إذا قد في بعض العقود عليه في الكل وهو قول أبي حنيفة ٣ والدليل له في مسئلة البيوع وعندهما بين العقد صحيحاً فيما رواه الدين وقيل هو قول الكل كما في الكافي وغيره كما قدمناه به قريباً (أقول) وينبغي أن ليس اختلاف القولين بين المشايخ على الإطلاق بل اللذوق كون البطلان قول الكل ألدل من حصة الدين في البطل وأما أدبين فيصير الصلح عددهما فيما رواه الدين بحصة ما إذا لا وجب لاطلاق حديثه عندهما تدبر وأشار إلى ذلك ابن مالك (قوله من غير من عليه الدين) وهو الورثة هنا (قوله باطل) لما ذكر من أنه يصير ملكاً حصته من الدين إلى آخر مقدمته عن الدرر وأى ثم يتعدى البطلان إلى الكل لأن الصفة واحدة وما بين حصة الدين أول ديني (أقول) هذا إذا لم يسألهم ولم يركبهم في مقدار نصيب من الدين وأما إذا سألهم فينفي أن يصح الصلح كذا قيل (قوله وصح لو شرطوا إبراء الغرماء) أي إبراء المصالح للغرماء وظاهر أن هذا لما لم يخرجه عن كل التركة ولذا قال في السراح والمع في الوجه بضرر بقية الورثة فلا يصح قول الشارح وأحالهم بحصته لأنهم سقطت عن الغرماء كما صرح به البرزاني أيضاً وسند به في الموقلة إلا أن تنقضاء شاء الله تعالى وليد كريمة لا مع أنها أحسن مما ذكرنا كذا أنقص علمه وأوردوا في المذهب وهي أن يأمرهم بقضوه ثم لهم لكل أن يرجع فالأوجه إلا أن أولى (مرع) «أدعت امرأتهم أمهاتن وصحت على أقل من حفظها أمهاتن وصحت ولا يظلم لهم أن علموا فإن بعت بعد ذلك بطل الصلح أهو سائر في المتن أنه الأشهر أو أنه يجوز على قول المتن السابق صلح على بعض ما يدهم إلخ والأقوى بعيد عن القواعد إذا أن يجعل على الديانة لكنه بعيد أيضاً لا سيما وقد صولحت أحدي زوجات سيدنا داود بن عوف على أقل من حفظها بكذا بحضور جمع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين كما قدمناه في باباته (قوله منه) أي من الدين ولا يرجع عليهم دس صيب المصالح هي تندبص الصلح لأنه حديثه بكونه بطلان الدين إلخ أو لأنه إسقاط (قوله وأحالهم بحصته) لا يصلح لهده الجلهما وهي موجودة في شرح الوفاية لا س ذلك وهي سبق قلم ادل يبق له حصة بعد ما مضى ولذا قال في المن ولا ينبغي ما به من ضرر بقية الورثة أي لأنه لم يسهل دس من نصيبه في الدين شيئاً انتهى وضاع عليهم ما مضى من الدين من الغرماء وفي بعض النسخ أو حالهم قال ط ذكره دأعلى صاحب الدرر وتبعه المصنف

(وبطل الصلح إن أخرج أحد الورثة وفي التركة دون بشرط أن تكون الدينون لبقية منهم) لأن تملك الدين من غير من عليه الدين باطل ثم ذكر لخصته حديثاً فقال (وصح لو شرطوا إبراء الغرماء منه) أي من حصته لأنه تملك الدين من غير من عليه يسقط قدر نصيبه من الغرماء (وقضوا نصيب المصالح منه) أي الدين (تبرأ) منهم (وأحالهم بحصته أو أقرضوه قدر حصته

قوله والدليل له في مسئلة البيوع وهي ماذا جمع بين حروبهما بأهوه أصفة واحدة وبين حصة كل واحد منهما من الثمن بطل في حق الكل عنده وعندهما صحت في البلدان الصفة لا تتعدد بتفصيل الشئ بل لا بد من تكرار لفظ العقد عنده خلافاً لهما

أه منه

حيث قال لا يتحقق ما فيه أي هذا الوجه من الضرورة ببقية الورثة ولكنه لا يدفع لانه يرجع عليهم بما أحالهم به
 فيكون الضرر عليهم مرتين انتهى (أقول) في قوله فيكون الضرر الخ يأتي بيانه قربانين الاتفاق (قوله
 منه) أي من الدين (قوله عن غيره) أي عما سوى الدين (قوله بالقرض) أي يبدله الذي أخذهم منهم (قوله
 وفلوا) أي العرماة والمساخون لأن الشرط قبول الخصال عليه والمثال (قوله وهذه أحسن الحيل) لأن في
 الأولى ضرر للورثة حيث لا يمكنهم الرجوع إلى العرماة بقدر نصيب المصالح وكذا في الثانية لأن التقدير من
 ان نسبة اتفاق (قوله والوجه الخ) لأن في الأخيرة لا يتخلو عن ضرر وهو تأخير وصولهم قدر حصصهم مع انه
 ليس لهم نفع في هذا القدر وهو خلاف وضع الصلح غالباً (قوله ثم يجعلهم على العرماة) أو يجعلهم ابتداءً من
 غير يسع ليقبضوه ثم يأخذوه لأنفسهم (قوله ولادين بها) أما إذا كان نهدين ولا يصح الصلح لما تقدم
 (قوله اختلاف) فقال الفقيه أبو جعفر بالصحة وهو الصحيح وقال طهري الدين المرتضى لا يصح (قوله لعدم
 اعتبار شبهة الشبهة) لأن عدم الصحة يستحال أن يكون في التركة مكمل أو موزون ونصيبه من ذلك مثل بدل
 الصلح فيكون رباً وقيل يصح احتمال أن لا يكون في التركة مكمل أو موزون وإن كان نصيبه - ل أن يكون
 نصيبه أقل من بدل الصلح فكان القول بعدم الجواز وبأنه لا اعتبار شبهة الشبهة ولا صحتها ١٥ وإنما
 العبرة بشبهة وفي فتاوى فاضل خان والصحيح ما قاله أبو جعفر من أنه يجوز هذا الصلح لأن الثابت هنا شبهة
 الشبهة وذلك لا يعتبر ١٥ لا يتحمل أن يكون في التركة من جنس بدل الصلح على تقدير أن يكون زائداً
 على بدل الصلح فأحتمل الاحتمال بكون شبهة الشبهة (قوله جنس بدل الصلح) تركب اضافي بإضافة جنس
 إلى بدل الصلح (قوله لم يجوز) أي حتى يكون ما أخذ أو يدين حصته من ذلك الجنس ليكون الزائدي مقابلة
 ما يخصه من غير الجنس وبشرط القبض لانه بمنزلة البيع يبيع ما جده ما قدر ونسب أو أحدهما لا يجوز
 نصيبه كذلك اقتضيه القواعد والمراد أنه لا يجوز ارتفاعاً كالثاني يجوز ارتفاعاً (قوله ولا) أي واليك في
 التركة من جنس بدل الصلح وهذا التفصيل لغير ما نحن فيه (قوله وإن لم يدر فعل الخلاف) هي مسألة التين
 ويدري بالبناء للجهول (قوله وهي غير مكمل أو موزون) كذا وقع في العرول والوجه لا يقتضيه إلا إذا كان
 المصالح عليه مكمل أو موزوناً أما إذا كان غيرهما فلا ينافي هذا التقدير وجوه وقد نقل الصنف هذه المسئلة
 عن الزباني وعبارته التي على خالصة من هذا التقدير ونصها هو بدل على أن الصلح مع جهالة التركة يجوز
 وقيل لا يجوز لانه يبيع ويجهول لا يجوز والاول أصح لأن الجهالة هنا لا تنفي إلى المازعة لأن ما يدفعه ببقية
 الورثة لا يحتاج فيها إلى التسليم حتى لو كانت في بدل المصالح أو بعضها لا يجوز حتى يصير جميع ما يدينه معلوماً
 للعامة إلى التسليم ط (أقول) وكذا بشرط أن لا يكون مبادي ووقع الصلح على مكمل وموزون كافى
 الاتفاق (قوله مع في الأصح) وقيل لا يجوز لانه يبيع مجهول لأن المصالح باع نصيبه من التركة وهو مجهول
 بما أخذ من المكمل والموزون اتفاق (قوله لأنها) أي جهالة التركة المصالح بها (قوله لا تنفي إلى المازعة)
 لقيامها في يدهم) يعني أن العلة في عدم حواز البيع إذا كان المبيع مجهولاً لا فاضله إلى المازعة وهذا لا يفتى
 به سالن المصالح عنه في بديهة الورثة فلا يحتاج فيه إلى التسليم ولادون شيئاً آخر من المصالح بما لا يدل
 الصلح كدافي العزيمة سكن أقر بعصتي بباعة المقر له مع جازون حواز قدره وقبل لا يصلح المصالح باع
 نصيبه من التركة وهو مجهول بما أخذ من المكمل والموزون ومع جهالة المبيع لا يصح كافي شرح الجمع قالت
 فاستفيد منه أن ما يحتاج لتسليمه تلمزم به من ماله فلا در متفق (أقول) واستفيد أن نفس الجهالة غير
 مانعة لمجاوز البيع بل الجهالة المفترضة إلى المازعة ممانعة ألا ترى أنه لو باع فغير زمان صبرة بجواز البيع مع
 الجهالة وكذلك لو باع المقصوب كذا كرنا (قوله ما لم يجمع ما يدين) أي لا يجوز حتى يصير جميع ما يدينه
 معلوماً للعامة إلى التسليم كذا كرنا عن الاتفاق بخلاف ما إذا كانت في أيدي بقية الورثة ما يجوز مع الجهالة
 لأنه لا يحتاج فيه إلى التسليم كما روينا (قوله ابن ذلك) لم يرد كرهه التقيد أصلاً * (خاتمة) * التهاوي أي

منه وصالحه من غيره) بما
 يصلح بدلاً (وأسألهم بالقرض
 على العرماة) وقيلوا الخوالة
 وهذه أحسن الحيل إس
 كمال والوجه أن يبدوه كفا
 من تقرأ أو نحوه وقد ورد للدين
 ثم يجعلهم على العرماة إن
 ملك (ولي حصته صلح عن
 تركته مجهولة) أصنافاً لا
 دبر فيها (على مكمل أو
 موزون) متفق يصلح
 (اختلاف) والصحيح الصحة
 فزاي لعدم اعتبار شبهة
 الشبهة وقال ابن الكمال أن
 في التركة من جنس بدل الصلح
 لم يجز والأجواز وإن لم يدر
 فعلى الاختلاف (ولو التركة
 مجهولة وهي غير مكمل أو
 موزون في يد البقية) من
 الورثة (مع في الأصح) لأنها
 لا تنفي إلى المازعة لقابليتها
 في يدهم حتى لو كانت في يد
 المصالح أو بعضها لم يجز ما لم
 يجمع ما يدينه للعامة
 إلى التسليم ابن ملك

لا بد أن يكون ثابتاً في حقه، لكن يصح الصلح من المشبهة فتقضى قوله ونوع المال فيه لا مدعى وقوله أن يجعل
 عن حقه أو عوضاً عنه، أن يكون على قدره أو ينهم سيدي والدرجة الله تعالى عن مجموعة من ملاء على
 الترتيب أمين الفتوى يمدق الشام (قوله) أن كان ما أعطوه من مالهم) أي وقد استتوا فيه ولا يظهر
 عند التفاوت ط (قوله) فعلى قدر ميراثهم) قال في السراج صغر سهمها من صلح عن شئ من التركة
 فأطرح سهمهم من التصحيح ثم أقسم باقي التركة على سهام الباقيين كزوج وأرم وعمل فاصلح الزوج عن نصيبه
 على ما في نفسه من الميراث ونخرج من الباقي فيقسم باقي التركة بين الأم والأب ثلاثاً بقدر سهمهما مساوياً
 للأم وسهم الأب فان قلت هلا جعلت الزوج بعد المصالحفة وخروجهم من الدين بمنزلة المعدم وأي فائدة في جعله
 داخل في أصح المسئلة مع أنه لا يأخذ شهما وأعمالاً أخذه قلت فائدة ما ألوجعناه كأن لم يكن واجهاً للتركة
 ما وأولاهم لا تغلب فرض الأم من ثلث أصل المال إلى ثلث الباقي أخذه بقدر سهم الباقي بينهما أثلاثاً تكون
 للأم وسهم ولهم سهمان وهو خلاف الإجماع إذ جعلنا ثلث الأصل وإذا أدخلنا الزوج في المسئلة كان
 للأم سهمان من الستة ولهم سهم واحد وقسم الباقي بينهما على هذه الطريقة فتكون مستوفية حقهما من
 الميراث اه ملخصاً ط وسبب آخر كتاب الفرائض بيان قسمة التركة فضلاً (قوله) وقدره المصنف) أي
 قد يرى بأن هذا التفصيل بما إذا كان الورثة منكرين (قوله) فعلى السواء) أي مطلقاً منهم سواء كان الدفع من
 التركة أم من غير هالته بمنزلة البيع فكأنهم اشتروه جميعاً ولا يظهر التساوي إلا إذا كان المدفوع مقدساً أو
 بينهم وعليه فينبغي أن يرجع أكثر حصص في التركة على الأقل حصته بقدر ما دفع من ماله عنه فليست أم دل
 الترتيب في شرح الوهبانية والوجه أنهم ما في الأقراء يكونان مستشريين فينصف وفي الانكار مدعين
 الدين للتركة فتكون على قدر الأصوات واختاره البعض (قوله) عن بعض الأصناف) أشار به إلى أنه كما يصح
 الصلح معه عن كل أصناف يصح عن بعضها اعتبار العجز بالكل وفي الجنبى ادعى ما لا يعلم أو غيره فجاء
 رجل واشترى ذلك من المدعى يجوز الشراء في حق المدعى ويقوم مقامه في الدعوى فان استحق شيئاً كان له
 والأهلان بعد المطالبة ولا بد أن يرجع اه حوى وفيه في البحر قال السيدي والدرجة الله تعالى
 وتأمل في وجهه في البراز من أول كتاب الهمزة بيع الدين لا يجوز ولو ما عن المدون أو وجهه جاز اه
 (أقول) لم يظهر له وجهه مع نصيحتهم بعدم بيع الدين لغیر من عليه الدين فهو غير صحيح فيما يظهر وفوق
 كل ذي علم عليم (قوله) في التركة دين) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها أن يدل في وعليها فلم يصب
 دين وعليها كتب ط والمراد أن الصلح صحيح بعسى إذا أقر بما فيه عليه وليس له نقضه إلا بما عود (قوله)
 وكذا لو لم يذكره في الفتوى) أي في السؤال الذي رفع ليكتب عليه أو يحجب عنه أو فلا يصح على المفتي
 البحث ط (قوله) والموصى به يبلغ من التركة كوارث) صورته أن رجل أوصى لرجل بعد أودار فتركت له
 وابنة فصالح الابن والابنة الموصى به بالجد على ما تدرهم قال أبو يوسف كانت المائة من مالهما غير
 الميراث كان العبد بينهما فمضى وانصالحا من المال الذي ورثاه من أبيهما كان المال بينهما اثلاثاً ثلث المائة
 كانت بينهما اثلاثاً وكان المصالح أن الحل أن الصلح أن كان عن إقرار كان العبد الموصى به بينهما نصفين
 وان كان عن إنكار ففي قدر الميراث وعلى هذا بعض المشايخ وكذا في الصلح عن الميراث كذا في ما نصنفان
 (قوله) من مسئلة التفارح) أي بتفاصيلها (قوله) صالحوا الخ) أقول قال في البراز في الفصل السادس
 من الصلح ولو ظهر في التركة من بعد التفارح لا روية في أنه هل يدل تحت الصلح أم لا ولما قل أن يقول
 يدل ولما قل أن يقول لا انتهى ثم قال بعد حورق من قال ناهي الإسلام بخط صدر الإسلام وجدته صالح
 أحد الوترين وأبرأ اربعاً عما تم طهر في التركة ثم لم يكن وقت الصلح لا روية في حوار الدعوى ولما قل أن
 يقول يجوز دعوى حصته منه وهو الأصح ولما قل أن يقول لا في المحط لو أبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى
 التركة أو أنكر أو أسمع ودعوا وان قرروا بالتركة أمروا بالرد عليه اه كلام البرازية ثم قال بعد أسطر

أن كان ما أعطوه من مالهم
 فغير الميراث وان كان
 المعطى (عما ورثوه فعلى
 قدر ميراثهم) يقسم بينهم
 وقدره المصنف بكونه عن
 إنكار فلو عن إقرار فعلى
 السواء وصلح أحدهم عن
 بعض الأصناف يصح ولو لم يذكر
 في صلح التفارح أي التركة
 دين أم لا فاصلح صحيح وكذا
 لو لم يذكره في الفتوى فيبقى
 بالصلح يعمل على وجود
 شرائطها بجميع الفتاوى
 (والوصى به) يبلغ من
 التركة (كوارث) فيما
 قدناه من مسئلة التفارح
 (صالحوا) أي الورثة
 (أحدهم) ونخرج من
 بينهم (ثم ظهر المصنفين
 أو عين لم يعلموا هل يكون
 ذلك داخل في الصلح)
 المدكور (فولان)

صاحبت أى الزوجة من الثمن ثم ظهر دين أو عين لم يكن معلوما للورثة قيل لا يكون داخل في الصلح ويقسم بين الورثة لأنهم إذا لم يعلموا كان صلحهم عن المعلوم الظاهر عندهم لاعتبار المجهول فيكون كالمتشكي من الصلح فلا يعمل الصلح ونفسيل يكون داخل في الصلح لأنه وقع عن التركة والتركة باسم السكك فإذا ظهر دين فسد الصلح ويجعل كأنه كان ظاهرا عند الصلح اهـ والحاصل من مجموع كلامه المذكور أنه لو ظهر بعد الصلح في التركة عين هل تدخل في الصلح فلا تسمع الدعوى بها أم لا تدخل فتسمع الدعوى قولان وكذا لو وجد بعد الصلح ابراهيم علم ثم ظهر له صلح عين هل تسمع دعواه فيه قولان أيضا والأصح السماع بما عارض القول به، ولم دشو له تحت الصلح فيكون هذا نصها للقول بعدم الدخول بهذا إذا عترف بقية الورثة بأن العين من التركة والأول تسمع دعواه بعد الإبراء كما أنه قد مضى له عن الحسب والتعدي بالعين لأنه لو ظهر بعد الصلح في التركة دين فلى القول بعدم دشو له في الصلح يصح الصلح ويقسم الدين بين السكك وأما على القول بالندس في الصلح فاسد كما لو كان الدين ظاهرا وقت الصلح لأن يكون مخراجه من الصلح بان وقع النسخ بصلح عين غير الدين من أميين التركة وهذا أيضا ذكره في البراز به حيث قال ثم ما ظهر بعد النسخ على قول من قال من أنه لا يدخل تحت الصلح لأنه ما هو من قال يدخل تحته فكذلك أن كان هذا الوجه فسادا وإن دسنا من مخراجه من الصلح لا يفسد ولا يفسد اهـ (قوله أشهر ههنا) وعلى مقابله فإن كان الذي ظهر بناه بعد الصلح كأنه وجد في الابتداء فيكون هو وغيره بين السكك وإن كان عبدا اهـ مخ (قوله ليس السكك) أى لم يكن الذي ظهر بين السكك (قوله قلت وفي البراز به الخ) وفي الثامن والعشرين من جامع الفصولي أنه الاشتباه (قوله ولا يسل الصلح) أى لو ظهر في التركة عين أو ما لو ظهر مباح يدعى فقد قال في البراز به أن كان مخراجه من الصلح لا يفسد ولا يفسد كما سمعته أى أن كان الصلح وقع على غير الدين لا يفسد وإن وقع على جميع التركة سدا كما لو كان الدين ظاهرا وقت الصلح (قوله وفي مال طفل) أى والصلح في مال الطفل الثابت بالثبوت ولم يجزأد لصلحه له وفيه فهو ما يجوز الصلح حيث لا بد للطفل والضمير في لم يجزأ الصلح (قوله وما يدعى) عطف على ما شؤ من المقام أى لم يجز الصلح في مال الطفل الثابت بالثبوت ولا فيما يدعى خصم ولا يتصور رأى بنور دعواه بينة وحاصل المعنى إذا كان لطفل مال بشهود لم يجز الصلح فيه ولم يجز مصالحته يدعى شيئا على التعبر بدون بينة قال الصبران الذي لم يثبت سوى الاستحلاف ولا يستحق الأب والوصى والأصبي حال صحته والأب لا يصح أن يفدى اليدين بمال الصغير وإن تبرع الأب بماله مع كالاجنى وإذا كان للمدعى يدعى بعض الصلح بمال الصغير بمال القيمة وزيادة يتعين منها كالشراء وهذا ما سأل نحري في الأب والجد ووصيهما والقاضي ووصيهما وسواء كان الصلح في عقار أو عبيد أو غيرهما في السكك أو البعض وعاء به فالصواب ربح فيما إذا لم يكن للطفل يدعى حيث كان الخصم يدعى فيه ربح موزع أشار المصنف إلى أن الأربعة تجري مع الأب والجد والوصى من جهة الأب أو الجد ومن جهة الوصى أو من جهة أحدهما أو أقمضى أو وصى القاضى فيبلغ اثنين وثلاثين مسئلة وسواء كان الصلح في عقار أو عبيد أو غيرهما في مال من ستون وعين وسواء كان في الجميع أو البعض فيبلغ ثمانية وعشرين مسئلة وكل ذلك مما ذكره صاحب المبسوط (قلت) على ما يوصى الام في تركته أو وصيه أو الخ قال في المبسوط و صلح وصى الام والخ مثل صلح وصى الاب في غير العقار يبلغ أضعاف ذلك كفى شرح الوهبانية لابن الخصبة وغمامه فيه (قوله وضع على الأبرام من كل غائب) الضمير في صح يعود إلى الصلح يعنى من الصلح عن البراة من كل عيب لأن الأبراء من العيب لا يدل صحيح فكذلك منه كلوصى عيبا معلوما لأنه لا يقط الحق ولو قال اشترت منك العرب بكذا البعص ط وهذا البيت للامة عبد البر ذكره بعد أبيات بعد البيت الاول (قوله وزال عيب) أى لو صالحه على عيب في المبيع ودفع له بدلا عن الصلح ثم زال العيب بطل الصلح ويسترد البسند ويسقط عنه ما لم يكن دفعه له ولو استلمه ولو كان كل عيب زال كما قال في المسئلة ثم لم يوجد برده كعدم الحبل وكلو ظهر الذي على غير الصلح برده كجنى

أشهر ههنا) بل بين السكك
والقولان حكمهما في
الخاتمة مقدما لعدم الدخول
وقد ذكر في أول فتاواه أنه
يقدم ما هو الأشهر مكان
هو المعتمد كما في البحر قلت
وفي البراز به أنه الأصح ولا
يسل الصلح وفي الوهبانية
وفي مال طفل بالثبوت وهو قد
يجز
وما يدعى خصم ولا يتصور
وضع على الأبراء من كل
عائب
ولو زال عيب عنه صالح به ولو

اشترى ليلية (قوله ومن قال) أي لو ادعى عليه شيئا فأنكر فقال له ان تحلف على عدم ثبوت هذا الحق عليك
فأنت بريء من غير أن تعلم تجز هذه البراءة له دم جواز تعليةها بالشروط فان كان حلف عند غير القاضي له أن يحلفه عند
القاضي ولو أقيم عليه فثبت وان عجز أعاذ الدين عليه (قوله ولو مدع) أي لو قال للمدعي ان حلفت على
مادته فهو لك تخلف لا يستحق المدعي (قوله كالاجنبي) خبر لم ترد بحذف أي وماذا كرم المدعي عليه
والمدعي كالاجنبي حال كونه يصرأى لو قال له ان حلف دلان الاجنبي ذلك مادته عليه أو أنشأه مما
أدعى عليك تخلف الاجنبي لا يبرأ * والحاصل انه اشتمل هذا البيت على ثلاث مسائل من فاضلات الاولى
اصطلاحا على أنه ان حلف المدعي عليه فهو بريء تخلف ان مادته قبله شيء فالصالح باطل الثانية اصطلاحا على انه
ان حلف المدعي على دعواه فالمدعي عليه يكون ضامنا لما يدعي فالصالح باطل فلا يجب المال على المدعي عليه
الثالثة اصطلاحا على انه ان حلف دلان وهو غير العاقل الباطل على المدعي عليه كان باطلا فلا يلزمه المال وهي
القاعدة بقوله كالاجنبي وهذه المسائل تقدمت في كتاب الدعوى (خاتمة) نسأل الله حسناتنا في البحر من مجموع
النوازل وقع بين امرأتين زوجهما شاحرة فتوسطا التوسطون بينهما الصلح فقالتا لا آتاهن حتى يعطى
خسب درهمما يحمل لهما ذلك لان لهما عليه حقه من المهر وغيره اه قال الجوزي نقله عن القاضي قلت هذه
دعوى لا دليل عليها فقد يكون لاشئ لهما وتطلب ذلك اه (واقول) ماذا كرم في مجموع النوازل من أنه
يحل لهما الاخذ بفروض فيمال اذا وافقها الزوج بان أعطاهما ما طلبت بهما في الصلح وحينئذ لا يتوقف الاخذ
على أن يكون لهما شئ عليه ادليس هو بأدنى مما سبق التصريح به من أن الصلح يجوز ولو عن انكار وقدمسا
عن الزباني التصريح بأنه يحل للمدعي اخذ لانه في رعيه من سعة أو بدله وان كان المدعي عليه يزعم أنه لاشئ
عليه موع هذا حل له الدفع أيضا دفعا للشرع نفسه وحينئذ قد قولا لهما عليه حقه من المهر وغيره وانما
ذكره تحسنا للفقهاء لانه شرط لجواز الصلح أو البسط وفي الصرع الخلاصة ولو استقرض من رجل
دراهم بخار به بخاري أو اشترى سلعة بدراهم بخار به بخاري فالتي قبله لا يجوز دم البخار به فالتي قبله لا يجوز
قدرا المسافة ذاهبا وجائيا ويستوفي منه بقبيل وفيه هذا أثر الوصي أن عذره ألف درهم لم يثبت وللمت
ابنات فاصلح أحدهما من حقه على أربعها لم يجز وان كان استهلكها ثم صالحها جاز اه ولو صالح امرأته
من نفقة تاسئة على حيوان أو ثوب سعى جسه جاز مؤجلا ولا خلاف ما لو صالحها بعد الفرض أو بعد
نراضها من النفقة فلا يجوز كذا في محيط السررسي * ولو صالحته عن أجر رضاع الصبي بعد اليئونة كان
جازا ثم ليس لها أن تصالح بما ثبت لهما من دراهم الأجر على طعام بعير عنه كذا في المبسوط * وجعل صلح
امرأته المعلقة من نفقتها على دراهم معلومة على أن لا يزيد ما عليها حتى تنقضي مدتها وصحتها لا شهر
جائز ذلك وان كان مدتها بالخض لا يجوز لان الخوض غير معلوم قد قبض ثلاث حيض في شهر من وقد
لا تحض عشرة أشهر كذا في فتاوى فاضلجان * ولو صالحت مع زوجها من نفقة مادامت زوجته على مال
لا يجوز * لو كانت امرأته مكاتبة أو أمة قد بواها المولى بنفقة ما عليها على دراهم مسمومة من النفقة والكسوة
انكل ستة عا ذلك وكذلك لو صالح مولى الأمة فاولم يكن بواها مولى بيتا لم يجز هذا الصلح وكذلك ان كانت
المرأة صغيرة لا يستطيع الزوج أن يرضمها فاصلح أباهما عن نفقتها لم يجز وان كانت كبيرة والنزوح
صغير فاصلح أبوه من النفقة فوض من جاز واذا صالح الفقير امرأته على نفقة كثيرة في الشهر لم يلزمه
الانفقة مثلها كذا في المبسوط * ولو صالح على نفقة الحرام ثم ادعى الاعسار صدق وبطل الصلح كذا في
التاترخانة * اذا صالح الرجل بعض محاربه عن النفقة فهو فقير لم يجز على اعطائه أن أقروا أنه محتاج فان لم
يعرف حاله وادعى انه فقير فاقول قوله وبطل عنه ما صالح عليه الآن تقوم بيده انه موسر فيقتضى الصلح
عليه وبغية الولد العسر كنفقة الزوجة من حيث ان اليد اليس بشرط لوجوبها فالصلح فيكون ماضيا وان
كان الوالد محتاجا فان كان صالح على أكثر من نفقتهم بما يتعاضد بالناس فيه أبطلت الفضل عنه وكذلك الصلح

ومن قال ان تخلف فبرأ أقل
يجز
ولو مدع كالاجنبي يصور

في الكسوة للعاجز والمعتبر فيه الكفاية كالنقطة * لو صالح امرأته من كسوته على درع يهودي ولم يسم طوله وعرضه ووقفته جاز ذلك وكذلك كسوة القرابة * ولو صالح رجل أخته وهو صحيح بالغ على دراهم مائة نفقة * وكسوته كل شهر لم يجز ذلك ولم يجز عليه كذا في المبسوط * أن صالح المائة زوجا من سكاتها على دراهم لا يجوز كذا في فتاوى فاضلنا إذا صالح امرأته من نفقتها وكسوتها العشرين سنين على وصف بوسط إلى شهر أو لم يجعل له أجلا فهو جائز كذا في المبسوط * سئل الحسن بن علي عن ادعى على آخر فساد في البيع بعد قبض المبيع ولم يتبأله إقامة البينة فصالح بينهما من دعوى الفساد على دنانير هل يصح الصلح فقال لا قيل ولو وجد بينة بعد الصلح هل تسمح البينة فقال نعم كذا في التاتر خاتمة ما قلنا من البينة وفي حكم الرد بالعيب المصالح عليه كالبيع رد بالعيب البسيط والفاحش ويرجع في الدعوى إن كان رده بحكم أو غير حكم كذا في المبسوط * لو وجد ما وقع عليه الصلح عيبا فلم يقدر على رده لاجل الهلاك أو لاجل الزيادة أو لاجل نقصان في المدعى فانه يرجع على المدعى عليه بمحصة العيب فان كان الصلح من آخر رجع بمحصة العيب على المدعى عليه في المدعى وإن كان من أنكر رجع بمحصة العيب على المدعى عليه في دعواه فان أقام البينة أو حاله فشكل استحق حصة العيب منه فان حلفه خاف فلا شيء عليه كذا في السراج الوهاج * لو اشترى جارية فولدت عند المشتري ثم وجدها عوراء أو أثر البائع أنه دلسها له فصالحه على أن يردها ولدها وزاد ثوب على أن يردها عليه إلا أن الثمن فهو جائز وكذلك هذا في نقض بناء الدار أو زيادة ثمنها هكذا في المبسوط * ادعى عيبا في جارية اشتراها وأنكر البائع فاصلحها على مال على أن يبرئ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر أنه لم يكن به عيب أو كان ولكنه قد زال فللبائع أن يسترد بدل الصلح كذا في الفصول العمادية * اشترى رجلان شيئا فوجداه عيبا فصالح أحدهما في حصته حاز وليس للآخر أن يتخاصم عند أبي حنيفة وجهه الله تعالى وعندهما الآخر على خصوصته لأن عند أبي حنيفة وجهه الله تعالى لو أبرأ أحدهما عن حصته بطل حق الآخر فلا فالهما كذا في محيط السرخسي * إذا اشترى ثوبين كل واحد بعشرة دراهم وقبضهما ثم وجد بأحداهما عيبا فصالح على أن يرده بالعيب على أن يرد في ثمن الآخر وهما فالرد دينار وزيادة الدرهم باطلة في قول أبي حنيفة ومحمد وجهه الله تعالى كذا في الحاوي * لو قال لجارية أنت أمي وقالت لا بل أنا حرة وصالحها من ذلك على مائة درهم فهو جائز فان أقامت البينة أنها كانت أمه أعتقها عالم أول وأنها حرة الأصل من الموالى أو من العرب حرة الأبوين رجعت بالمائة عليه ولو أقامت البينة أنها كانت أمه فلان فاعتقها عالم أول لم أقبل ذلك منها ولم ترجع بالمائة كذا في المبسوط * إذا ادعى دارا في يد رجل وأنكر المدعى عليه فصالحه المدعى على دراهم ثم أقر المدعى عليه فأراد المدعى أن يذبح صلحه وقال إنما صلحتك لاجل أنكارك ليس له أن ينقض الصلح كذا في المحيط * لو ادعى في بيت رجل حقا فصالحه المدعى عليه من ذلك على أن يبيت على سلطه سنة ذكفي الكتاب أنه يجوز وقال بعض المشايخ - هذا إذا كان السطح مجعرا فان لم يكن مجعرا لا يجوز الصلح كذا في الجواز وأما السطح وقال بعضهم يجوز الصلح على كل حال كذا في الفقهية * اختصم رجلان في حائط فاصلحهما على أن يكون أصله لأحدهما وللآخر موضع جذوعه وأن يبنى عليه حائطا مائلا ويجعل جذوعه عامرة لا يجوز كذا في محيط السرخسي * إذا اختصم رجلان في حائط فاصلحهما على أن يهدما وكان مخروفا أن يبنيه على أن لأحدهما ثلثه وللآخر ثلثه والنقطة عليهم ما على قدر ذلك وعلى أن يهدموا عليه من الجذوع بقدر ذلك فهو جائز كذا في الحاوي * إذا وقع الصلح من دعوى الدار على دراهم واقترا قبل قبض بدل الصلح لا ينتقض الصلح كذا في المحيط * إذا كان لانسان نخلة في ملكه نفرح سعتها إلى دار جاره فأراد الجار قلع السقف فصالحه بثلثه جاز دراهم لا يقطع كان جائزا وإن أعطى الجار دراهم صاحب النخلة ليقطع كان باطلا * رجل اشترى دارا لها شطيع فصالح الشطيع على أن يعطى للشطيع

دواهم مسماة بالسلم الشفيع الشفعة بطلت الشفعة ولا يجب المبال وان كان أخذ المال رده على المشتري
 كذا في فتاوى فاضلنا * ولو صالح المشتري مع الشفيع على أن أعطاه الدار وزاده الشفيع على الثمن شيئا
 معلوما فهو جائز كذا في الميسر وان صالح على أن يأخذ نصف المشتري أو ثلثه أو ربعه على أن يسلم الشفعة
 في الباقي كان جائزا فان وجد هذا الاصطلاح منهما بعد تأكد حق الشفيع بطلب المواتية وطلب الاشهاد فانه
 يصير أخذًا للنصف بالشفعة حتى لا يتجدد فيها أخذ بالشفعة مرة أخرى ويصير مسلم الشفعة في النصف حق
 لو كان هذا الشفيع شرعيا كافي المبيع أو في الطريق كان للجائر أن يأخذ النصف الذي لم يأخذه هذا الشفيع
 بالشفعة وان كان هذا الاصطلاح قد سل وجود الطالب من الشفيع فانه يصير أخذًا للنصف بشرع مبتدأ
 ويتجدد فيها أخذ الشفعة هكذا في المحيط * ولو صالح المشتري الشفيع على أن يسلم الشفعة على بيت من
 الدار حصته من الثمن فالصالح باطل وحق الشفعة باطل وهذا اذا كان الصلح بعد تأكد حقه بالطالب فاما قبل
 الطالب بطلت الشفعة كذا في محيط السرخسي اذا ادعى رجل شفعة في دار فصالحه المشتري على أن يسلم
 له دارا أخرى بدراهم مسماة على أن يسلم له الشفعة فهذا باطل لا يجوز كذا في الميسر * وجل قتل رجلا
 عمدا وقتل آخر خطأ ثم صالح أولياءه ما على أكثر من دينين فالصالح جائز واصحاب الخطأ الدية وما بقي
 فاصحاب العمد ولو صالح أولياءه ما على دينين أو أقل منهما كان بينهما من دين كذا في محيط السرخسي
 * وبدل الصلح في دم العمد ما جرى المهر فكل جهالة تحملت في المهر تحمل في هذا وما عدا صحة التسوية
 بمنع وجوده في الصلح وعند سادات التسوية بسقوط القود ويجب بدل النفس وهو الدية نحو أن يصالح
 على قرب فيجب مهر المثل في النكاح الا أنهم ما يفترون من وجبه وهو أنه اذا روجها على خير يجب مهر
 المثل ولو صالح من دم العمد على نحر لا يجب شيء كذا في الكافي وفي الخطأ يجب الدية كذا في الاختيار شرح
 المختار * ولو صالحه بغيره من دم على فروع دم آخر جاز كالمطلوع كذا في الاختيار * شرح رجلا عمدا فصالحه
 لا يتخاوما ان يرى أو مات منها فان صالحه من الجراحة أو من الضربة أو من الشفعة أو من القطع أو من اليد
 أو من الجناية لا غير جاز الصلح ان يرى بحيث يبقى له أو وان يرى بحيث لم يبق له أو على المبلغ فاما اذا مات من
 ذلك بطل الصلح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ووجب الدية بخلافهما وان صالحه من الاشياء الجلوسة
 وما يحدث منها فالصالح جائز ان مات منها أو اذا رأى منها ذكر هذان الصلح جائز وذكر في الوكالة ان وجلا
 نحر رجلا موصة فوكل انسابا بالصالح عن الشفعة وما يحدث منها إلى النفس فان مات كان الصلح من النفس
 وان يرى يجب تسعة أعشار المال ونصف عشره ويسلم للمشجوع نصف عشر المال وقال عامة مشايخنا
 اختلافنا لا تحتلاف الوضع فان الوضع ثمة انه صالح من الجراحة وما يحدث منها إلى النفس وهو معلوم فامكن
 قسمة البدل على القائم والحادث جميعا وهو ما صالحه من الجراحة وكل ما يحدث منها وهو مجهول قد يحدث
 وقد لا يحدث واذا حدث لا يدري أي قدر يحدث فتمد قسمة البدل على القائم والحادث فصار البدل كله
 بآراء القائم وأما اذا صالحه من الجناية يجوز الصلح في الفصول كلها الا اذا يرى بحيث لم يبق له أو كذا في محيط
 السرخسي * رجل قتل عمدا وله ابنتان فصالح أحدهما عن حصته على ما تضره فهو جائز ولا شركة لآخيه فيها
 ولو كان القتل خطأ فصالحه أحدهما على مال كان لشرى به أن يشاركه في ذلك الا أن يشاء المصالح أن
 يعطيه ربع الارض هكذا في الميسر * في المنتقى عن ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله قال في رجل قطع
 عين رجل فصالحه القطوع عيده على أن يعطيه يسار القاطع فقطعه فهو مدعو عن الاول ولا شيء على قاطع
 اليسار ولا شيء على قاطع العين وان اختصما قبل أن يعطيه يساره وقد صالحه على ذلك فليس أن يعطيه
 يساره ولكن رجوع بديعة يمينه وان صالحه على أن يعطيه يد القاطع ورجله أو على أن يقتل عبد القاتل ان قطع
 يده ورجله رجوع عليه بديعة ورجله وان قتل عبده فله عليه قيمة عبده مقاصفة مبادية يده ويزاد ان الفضل
 ولو صالح على أن يعطيه يد هذا الحر أو على أن يقتل عبدا فلا فعل يعزم دية الحر استروضة عبده

و برجم المقطوع يده على القاطع يده كذا في حجة السرتمسى * اذا كان في الدوان عطاس كتب
باسم رجل فنارعه أخر وادعى أنه فصله المدعى عليه على ذراهم أو ذنان رة أو إلى أجل فالصلح باطل
وكذا لو صلح عليه على شيء بعينه فهو باطل كذا في المبسوط * له عطافى الدوان مات عن ابنين فالصلح على
أن يكتب في الدوان باسم أحدهما أو يأخذ الصلح والآخر لا شيء من العطاف و يده من كان له الصلح
معجبا فالصلح باطل و يرد بدل الصلح والعطاف الذى جعله الامام للعطاف كذا في الحجة للسكرى
* الوكيل بالصلح مائة الصلح لا يصح بخلاف ما إذا أمر كذا في مشرفات النخبة * لا يجوز التصرف في بدل
الصلح قبل الصلح اذا كان منقولا لا يجوز للمدعى بيعه وهبته ونحو ذلك فان كان عقارا يجوز عند أبي حنيفة
وأبي يوسف ردهما لله تعالى لا يبنى للقاضي أن يباشر الصلح بنفسه بل يفرض ذلك على غيره من المتوسعين
وسبل القاضي أن لا يادرى القضاء بل يرد الصلح إلى الصلح مرتين أو ثلاثا إذا كان رجوا الإصلاح بينهم
بان كانوا على صلح ولا يطلبون القضاء لا يحل فاما إذا طلبوا القضاء لا يحل وأما الصلح ان كان وجه
القضاء متلبا غير متسدين للقاضي أن يردهم إلى الصلح أما إذا كان وجه القضاء متسديا فان وقعت الخصومة
بين أجنبيين يبقى بينهم ولا يردهم إلى الصلح حين أو اوان وقعت الخصومة بين أهل قبيلتين أو بين الحارم
يردهم إلى الصلح مرتين أو ثلاثا وان أبا الصلح هكذا في النخبة * الكفيل بالفسخ اذا صلح على مال على أن
يرثه من الكفالة فالصلح باطل وهل تبطل الكفالة فيه برأيات في رواية تسقط هكذا في البدائع وبه
يقضى كذا في النخبة اه والله تعالى أعلم وأستطير الله العظيم

(كتاب المضاربة)

(كتاب المضاربة)

(هى) لغة مفاعلة من
الضرب فى الارض وهو
السير فيها وشرعا عقد
شركة

قال المنذرا مسكين هى كالمصاحفة من حيث انها تقتضى وجود البذل من جانب واحد اه قال الجوى وقيل
تأمل لان الصلح اذا كان عن مال باقرار بكون بيعا او اذ يعقضى وجود البذلة من الجانبين اه وأجاب
عنه أبو السعوى عن شيخه بأنه يكفى في بيان وجه المناسبة اشتراك المضاربة والصلح في الوجود الضرورى باعتبار
يكون قاصر على المصالح عليه ولا شئ أن وجوده من جانب واحد كذا من مال المضاربة وأما عقد الصلح
عن مال باقرار بيعا بجانظر إلى المعنى فلا يخفى اه أى انه لا يلزم للمناسبة أن تكون من كل الوجوه وقد
اعتبرت هاهنا قدس من الصلح الصلح عن انكار أو كونه (قوله هى مفاعلة) لكونها على غير بايم (قوله)
وهو السيرة فيها) قال الله تعالى وأخرون يضررون فى الأرض يتبعون من فضل الله يعنى يسافرون
للتجار توسى هذا العقد لان المضارب يسير فى الأرض غالبا لطلب الربح ولهذا قال الله تعالى يضررون فى
الأرض يتبعون من فضل الله وهو الربح وأهل الحجاز يسمون هذا العقد مقارضة وهو مشتق من القرص
لان صاحب المال يقطع قدر ما من ماله ويسلمه للعامل وأصحاب اختاروا لفظ المضاربة لكونها موافقة
لما أولوا من نظم الآية وهى مشروعة اشتد الحاجة اليها من الجانبين فان من الناس من هو صاحب مال
ولا يتعدى إلى التصرف ومنهم من هو بالعكس فشرعت لتنظيم مصالحهم فانه عليه الصلاة والسلام بعث
الناس يتعاملون ما أقامهم علم او تعلمها الحصابة رضى الله تعالى عنهم ألا ترى الى ما روى عن عباس بن
عبد المطلب كان اذا دفع مالا مضاربة شرط عليه أن لا يسلك به بحرا ولا ينزل او ياولا بشئ سوى ذات كبد
رطب فان فعل ذلك ضمن فباغ ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاحسبه فحاروت مشروعة بالسنة
والاجماع كذا ذكره الرابى ووجه المناسبة بين الحكايم من حيث ان كلامهم مائة بل على الاسترباح أما
المضاربة فان مبتناها على هذا أو أيا الصلح فان المصالح من المدعى عليه مستمرة مع سواء كل الصلح عن انفراد
أوصن انكار أو عن سكوت عنى (قوله وشرعا عقد شركة) قال فى النهاية ومن يجرد زوايا دفع المال
الى غيره ليتصرف فيه ويكون الربح بينهما على ما شرط أو رجح البر جندى هذا التعريف وصعده صاحب
التكليف بان المضاربة ليست الدرع المذكور بل هى عقد يحصل قبل ذلك أو بعده ثم عقد الشركة فى الربح

لا يستلزم وجود الريح فلا بد عليه أنه قد لا يوجد الريح أصلاً ويخرج الفاسدة من التعريض فلا بد فيه
 لأنهم انتقلوا من الجارة كذا أتاده الملا عبد الحليم (قوله في الريح) وإن لم يتكرر في الريح نوح
 العقد في البضاعة أو القرض قال في البحر فلو شرط الريح لأحدهما لا تكون مضاربة أه وبجوز التفاوت
 في الريح وإذا كان المالك من اثنين فلا بد من تساويهما فيما فضل من الريح حتى لو شرط لأحدهما الثلثان
 ولا سخر الثالث فيما فضل فهو بينهما مضافان لا سترأى ما في رأس المال أه كأيأتي (قوله بمال من جانب
 الخ) أي هذا معنى المضاربة وأما كونه ابداعاً ابتداءً فليس هو مظهر ما للبايل هو حكمها كما ذكرناه نزل
 ماله في غيره إلا على طريق الاستبدال والوثيقة فيكون أمانة فهو داخل في معنى الوديع وليس هو معنى
 عقد المضاربة وإذا عمل فيه كان عملاً فيه باذن مالكة وهو معنى الوكيل به فذلك كان من حكمها أتم أو كمل
 مع العمل فإن ربح كان سرياً كان عقد المضاربة من جانب مال المال وعمل من جانب الآخر على أن يكون
 الريح بينهما فالحاصل الريح كان له نصيب منه فكانت شركته حيث ذهب أن خالف لأنه تصرف في ماله بغير
 إذنه حيث خالف ما شرطه عليه وهو خرجت حقيقة ذعن كونه مضاربة فلذا لا تعدوان أجاز الرب المال لأن عقد
 المضاربة قد انفسخ بالخالف والمفسوخ لا تلحقه الجارة أو الجارة فاسدة ان صدقت لأن الريح إنما يستحق بعقد
 المضاربة فإذا صدقت لا يستحق شيئاً وله قال فلا ربح للمضارب لكنه عمل في ماله باذنه غير متبرع فيكون
 الجارة فلذا وجب أجر مثله ربح أولاً كما هو حكم الأحرار وإنما كانت فاسدة لعدم وجود العقد الصحيح المقيد
 لا جارة وهذا المقرر يندفع ما أوردته صدر الشريعة تأمل (قوله وعمل من جانب المضارب) لأنه قبض المال
 باذن مالكة لا على وجه الماداة والوثيقة بخلاف ما قبض على سبب الشراء لأنه قبضه بدلا وبخلاف الزهن
 لأنه قبضه بوثيقة وهو أي عمل بالرفع كذا ضبطه الشرح أه شئني فيكون مطلقاً على قوله عقد فقتنى
 أن حقيقة العقد والعمل وهو باقي ما به من قوله ولكن الخ لا وكان مجروراً مطلقاً على مال الجار والمجرو
 في قوله بمال متعلق بعقد فقتنى وتقديره تكون لكان وجهها فالأولى أن يقول هي عبارة عن عقد على الشركة
 في الريح بمال من أحد الجانبين وعمل من الآخر كقوله في الهندية وهو مؤيد ما قلنا كفاً ط وانما قد
 الشارح المضارب لأنه لو اشترط رب المال أن يعمل مع المضارب ففسدت كالمصيرح به المصنف في باب
 المضارب يضارب وكذا اتفقوا أخذ المال من المضارب بلا أمره باع واشترى به إلا إذا صار المال حراً
 ولا تفسد لو أخذ من المضارب كالمصيرح في فصل المتفرقات (قوله وركنها الإيجاب والقبول) قال الجوهري
 شرحه وركن اللفظ الدال عليها كقوله دفعت إليك هذا المال مضاربة أو مقايضة أو مملوكة أو هذا المال
 وأعمل به على أن لنسب الريح نصه أو ثلثه أو قال اشترى به متاعاً فإما كان من فضل ذلك منه كذا أو خذ هذا
 بالنصف بخلاف خذ هذا الألف واشترى به متاعاً فإما كان من فضل ذلك منه كذا أو خذ هذا الألف واشترى به
 أن اشترى وليس له البيع الأباشر أه ويقول المضارب قبضت وأما بذي هذا المعنى أه فاضى زاده (قوله
 وحكمها أنواع) لكنها بأبناظر مختلفة قال الملا عبد الحليم قوله وحكمها أنواع الأول أقول لا أتقن أن يدرج
 في غيره أيضاً فنزلنا الثاني والثالث وغيرهما كأدرج في قوله وشرطها عدة الأنواع المذكورة أحكامها بناء
 على أن حكم الشيء ما يثبت به ويتبني عليه ولا يخفاء في أنه راعى ذلك في كل حكم منها في وثقه فلا بد عليه أن
 معنى الجارة والعصب ناقض لعقد المضاربة متنافٍ لصحتها كيف يجعل حكماً من أحكامها ومن هذا يظهر
 حسن سبيل المصنف في تفرير المتن حيث قال وأما دفع المال الخ لأن البضاعة والأقرض لم يثبتا على هذا
 العقد بل بقرائن منه أول الأمر كما لا يخفى أه (قوله لأنهم ابداع ابتداء) لا بمقتضى المال باذن مالكة
 لا على وجه المبادأة والوثيقة إلى آخر ما قدمناه من قبله ولو حذف قوله لأنهم أو يكون قوله ابداع بدلا بما قبله
 ما ضره قوله ابتداء طاهر أتم الاتساق في البقعة كذلك مع أتم اتساق أمانة فبمعنى الحكم ابتداء والبقاء
 سواء فإن قيل أراد الابداع - فقتنوه في البقاء أمانة قلنا هذا غير طاهر في قولنا قال الحبر الرولى سباني

في الريح بمال من جانب
 وبالمال (وعمل من جانب)
 المضارب (وركنها الإيجاب
 والقبول وحكمها) أنواع
 لأنهم (ابداع ابتداء)

ان المضارب على الايداع في المطلق مع ما تقر ان المودع في المودع حكم عدم الضمان بالهسلانك وفي
 احكام مخصوصة لافي كل حكم فتأمل **(قوله ومن جيل الضمان الخ)** ليست هذه حجة في المضاربة بل قد
 خرج العقد الى الشركة في رأس المال وذ كرنا بل حجة أخرى أيضا فالواذا أرادوا المال ان يضمن
 المضارب بالهسلانك بقرض المال منه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يضمن المضارب بكل الوتعات وذ كر هذه الحجة
 القهستاني وفيه نظر لانها تكون شركة عنان شرط فيها العمل على الاكثر مالا وهو لا يجوز بخلاف العكس
 فانه يجوز كذا كوفي الظاهرية في كسب الشركة عن الاصل للامام محمد تأمل وكذا في شركة البراز به حيث
 قال وان لاحدهما ألف ولاخر ألفان واشترطوا اشتراط العمل على صاحب الالف والربح انصافا جاز وكذا
 لو شرط الربح والوضعية على قدر المال والعمل من أحدهما بعينه جاز ولو شرط العمل على صاحب الالفين
 والربح نصفين لم يجز الشرط والربح بينهما ان لا تالان ذا الاف شرط لنفسه بعض ربح الاخرية يربح
 ولا مال والربح انما يستحق بالعمل أو المال أو بالضمين اه مفصلا لكن في مسئلة الشارح شرط العمل
 على كل منهما على صاحب الاكثر فقط وهو جميع ما ليس الفساد كما صرح به والحاصل أن المفهوم من
 كلامهم أن الاصل في الربح أن يكون على قدر المال كما قد مناه عن الجرا اذا كان لاحدهما على فيصع أن
 يكون أكثر مما حصة له عمله وكذا لو كان العمل بينهما مع التفاوت أيضا تأمل **(قوله ثم بعد شركة عنان)**
 وهي لا يلزمها أن يكون الربح فيها على قدر المال فلها ان يتفقا على مناصفة الربح **(قوله على أن يعمل)**
 ذكره لانه لو شرط العمل على أحدهما فسدت كسرها فسادا في الفساد شرط على أحدهما الا الاطلاق **(قوله ثم)**
 يعمل المستقرص فقط أي يلبيط نفس مه لا بشرط عليه لان شرط الشركة أن يكون العمل عليها كما قال
 على أن يعمل لكن الشرط انما هو اشتراط العمل عليها لا وجوده من ضمانات العمل لا ينافي من اثنين عادة
 فيصع أن يفرد أحدهما به بعد أن شرط عليها كجوه مقتضى عقد الشركة ويكون الربح بينهما على حسب
 الشرط لان كلامهم ما وكيله يباعه عن صاحبه فيقع شراء كل لهما بالاصالة عن نفس المباشرو وكالاته عن
 شريكه لان الشركة تضمنتها ويكون الربح على حسب الشرط كما تقدم في بابها **(قوله وتوكل مع العمل)**
 حتى يرجع لحالهما من العهدة عليه مع كلورده على المضارب بالعيب ولم يوجد ما يؤدي ثمنه من مال المضاربة
 أو استحق في المشتري ورجع على المضارب بشعور لم يوجد ما يؤديه فادى من مال نفسه مرجع الى رب
 المال هذا ما طهرى وكما سيجي من قوله شري عبدا بأنها وهلك الالف قبل بقده دفع المالك ثمنه ثم ربه في
 يرجع المضارب بالثمن الى المالك **(وأقول)** هذه الوكالة صنية كالأوكالة في الشركة كذا كرافة مات
 وكالة بمجهول الجنس ورازت بخلاف الوكالة المقصدية فانها لم تجز ولو كالة بمجهول الجنس نحو التوكيل
 بشراء قوب ونحوه على ماسر **(قوله وشركة ان ربح)** لان الربح حصل بالمال والعمل يشترط كان فيه مع
(أقول) بل تكون شركة بمجرد الشراء الا ترى أنه ليس لرب المال فسختها بعد دلوله كات وكالة لكان له
 فسختها جازا وأخذ البضاعة ثم استحقاقه لشي من المال عوقوف على ظهور الربح والوقت بعد المضاربة
 لا يفتق مالم يحقق الربح تأمل **(قوله وغصب ان خالف)** لتعديه على مال غيره فيكون ضامنا واستشكل
 فاض من زاده هذا العيب والاحاق من أحكامه الا ان معنى الاجارة انما يظهر اذا قدمت المضاربة ومعنى العيب
 انما يحقق اذا خالف المضارب وكذا الامر من فاض اقدار المضاربة مناصفها ان كيف يصع أن يجعله من
 أحكامها وحكم الشيء ما يشبهه والذي يثبت غدا به لا يشبهه قطعا فان قلت قد علمنا أن يكون حكمها فاسدة
 قلنا لا ركان والشروط المذكورة منها الصحيحة فكذلك الاحكام على أن العيب لا يصح حكما فاسدة لا حكمها
 أن يكون للعامل أجرة ولا أجر للعالم اه مختصرا ط ولا تيسر ما قدمناه صدق قوله به مال من جانب الخ
(قوله وان أجاز رب المال بعده) حتى لو اشترى المضارب مائتيه ثم باعه وتصرف فيه ثم أجاز رب المال
 لم يجز منع قيمته من العيب ويكون الربح بعد ما صار مضمونا عليه ولكن لا يلبيط به عندهما عند الثاني

ومن جيل الضمان أن
 يقرضه المال الادرهما ثم
 بعد شركة عنان بالبرهم
 وبما أقرضه على أن يعمل
 والربح بينهما ثم يعمل
 المستقرص فقط فان هات
 بالقرض عليه **(وتوكل)**
 مع العمل لتصرف بامر
 وشركة ان ربح ونصيب
 ان خالفوا ان أجاز رب
 المال **(بعده)**

يطيله كالغصاب والمودع اذا صرفا وبجائزته - معالي الخلاف المذكور اه شلى عن الغاية وفى
سرى الدين عن الكفاية بعد الاجازة يكون كالسبب يعنى ان البضاعة ودية فى يده واذا خالف ينقلب الى
الغصب ولو اجاز بعده اه وفيه مخالفة لما هنا كل مخالفته يبق اعتمادهما ط ب ز يادته **قوله** لم يرد
غصبه بالخالفه فيه تعميل النسي بنفسه **قوله** بل له أجر مثل عمله مطلقا وهو ظاهر الرواية فهستاقى لانه
لا يشق المحسى لعدم العهدة ولم يرض بالعمل بجائز فبيع أجر المثل وعن أبي يوسف ان لم يرض بجزأ أجره وهو
الصحيح للثأر والفاصلة على العهدة شخاضا من ابن القيس على الهداية اه أو السعدونى الهداية وعن
أبي يوسف اذا لم يرض يجب الاجازة اعتبارا بالمضاربة العهدة اه اتفق الشراح على صحة هذا التعميل لان
الفاصل يؤخذ حكمه من الصحيح من جنسه ابدأ فى البيع الفاسد ولكن تصدوا فى الجواب عنه بأنه نعم كذلك
اذا كان اعتقاد الفاسد كأنه عاد الصحيح كفى المنسحب وهاليس كذلك لان المضاربة العهدة منه قد شرقة
والفاصلة تعدل لاجازة فتعتبر بالاجازة العهدة عند اتمام العمل وروده صاحب البيانة باعتبار فاسد المضاربة
بصحتها أولى من جعلها بائنة لانهم ارضوا ان يكون للعامل جزء من الربح لو حصل وبالحرام ان لم يحصل
ولم يرض وبالمال ان يكون فى ذمتى فى مقابلة عمله ببيعته يكون لاجازة بغير دليل فهذه الاصل الضعيف
أولى من الغاء التعميل الصحيح هذا **قوله** بلا زيادة على الشروط أى المحسى كجاء وحكم الاجازة الفاسد وقد
مر وهذا فاسدا اذ ربح والا فلا تحقق الزيادة ولا يكون له أجر ما لم يرض او يكن العساذ بسبب تبعية دواهم
معتبة للعامل لانه لم يرض حيث يدعى المهرمان منه عدم الربح تأمل **قوله** خلافا لمحمد فيه اشعار بان الخلاف
فيما اذا ربح وأما اذا لم يرض فأجر المثل بالغام باع لانه لا يمكن تقدير نصف الربح المهدوم فى الغشوليين لكن
فى الواقعات ما قاله أبو يوسف بخصوص عماد اذ ربح ومقالة محمد بان له أجر المثل بالغام باع فيعاهو أو مذكر
الشحنى وأعاد فى الشربى لالة نقل من التين وشرح الجمع والخلافات ان وجوب أجر المثل مطلقا قول محمد
ومعنى الاطلاق ربح أو لم يرض زاد على المحسى أو لا وعند أبي يوسف يجب ان ربح والا فلا ولا يجوز والشروط
اه وحديثه فيكون متى فوجوب الاجازة مطلقا على قول محمد ومنه فى عدم مجاوزة الشروط على قول
أبي يوسف فاصل ما قاله أبو يوسف بخصوص عماد اذ ربح ومقالة محمد بان له أجر المثل بالغام باع فهو أهم كما
ذكرنا **قوله** الا فى وصى أخذ مال بئيم مضاربة الخ ظاهره ان الوصى ان يضارب فى مال البئيم يحزمه من الربح
وسبأى بيانه فى الفروع وكلام الزيلعى فيه أظهر وأعاد الزيلعى ايضا ان الوصى دفع المال الى من يعمل فيه
مضاربة بطريق النيابة عن البئيم كآبى أو السعدونى فى أحكام الصغار الوصى بملك أخذ مال البئيم مضاربة
فان أخذ على ان له عشرة دواهم من الربح فهذه مرابحة فاسدة ولا أجر له وهذا مشكل لان المضاربة متى
فسدت تنعقد لاجازة فاسدة ويجب أجر المثل ومع هذا قال لا يجب لان حاصل هذا راجع الى ان الوصى يؤجر
نفسه للقيم وان لا يجوز اه ومنه يعلم ان الاستثناء الذى ذكره ليس فى عبارة الكتاب المذكور وان أسقط
من عبارته ما به يضع الحكم المذكور فى البرازية بعد ان ذكر الاشكال الذى ذكره فى جامع أحكام الصغار
قال والجواب بأنه قدره من على أن الساقع غير موقوفه الاصل فيها فلزم الاجازة لاجب التوقف فى غير
المقوم نظر الى الاصل وأنه لا يجوز فى مال البئيم والصغير والتقويم بالمقد الصحيح بالنصوص الدالة عليه
والنص لم يرد فى الفاسد والوارد فى الصحيح لا يكون واردا فى الفاسد حتى الصغير اه ذكره الحموى **قوله**
كشروطه لنفسه عشرة دواهم الكاف لتمثيل المضاربة الفاسدة حلي **قوله** ثلاثى له لانه من باب اعتبار
الوصى لنفسه للبئيم ولا يجوز كذا ذكرنا **قوله** فهو استثناء من أجره له لاجازة لانه ان المستفد دفع
الايهام الذى وقع فيه بقوله ثلاثى له وذلك لانه يحتمل ان يكون استثناء من قوله بل له أجر مثله أو من قوله بلا
زيادة والمؤلف قصد التوضيح **قوله** والفاصلة لاضمان فيها لان الفاسد من العقود أخذ الحكم من
الصحيح منها لانه غير يذبحه ولو تاف بعد العمل له أجر مثله وقيل هذا عدل أى خفيته وعندهما بعض اذا

لم يرد له غلبا بالخالفه
(واجازة فاسدة ان فسدت فلا
دفع) له ضارب حيث يدل
له أجر مثل عمله مطلقا ربح
أولا (بلا زيادة على الشروط)
ثلاثا لمحمد والثلاثة (الا
فى وصى أخذ مال بئيم
مضاربة فاسدة) كشرطه
لنفسه عشرة دواهم (ثلاثى
له) فى مال البئيم (اذا عمل)
اشياء فهو استثناء من أجر
عمله (و) الفاسد لاضمان
فيها) ايضا (كعصية) لانه
أمين (ودفع المال الى آخر
مع شرط الربح)

تلف في يده بما يمكن التجرع منه اه وفي النهاية والمضاربة الفاسدة غير مضرة بالهلاك وذ كر اس
 بمسألة عن محمد أنه ضامن للمال فقيل المذكور في الكتاب قول أبي حنيفة وهو بناء على اختلافهم في الاستيعاب
 المشترك ادا تاف السال في يده من غير صنعه وعندهما هو ضامن اذا هلك في يده بغير التجرع منه وكذلك في
 كل مضاربة فاسدة كذا في المبسوط (قوله) كماله مالك بضاعة) هو أن يعمل له متبرعا (قوله) لا يكون وكلا
 متبرعا) أي بعمله حيث لا يشترط له جزء من الربح (قوله) لعله ضرره) أي القرض بالنسبة للهبة فقيل فرضا ولم
 يجعل هبة لكن فيه اختصار على أن يكون عليه أن يقول قرض لاهبة لعله ضرره قال في التبيين وانحصار المضارب
 مستقرضا باشتراط كل الربح له لا يستحق الربح كله الا اذا صار رأس المال ملكا له لأن الربح فرع المال
 كالشر للصهر وكلاهما للعيوان فاذا شرط أن يكون جميع الربح له فقد ملكه جميع رأس المال مقتضى
 وقضيته أن لا رد رأس المال لأن التمسك بالمال يقتضي الرد كالهبة لكن لفظ المضاربة يقتضي رد رأس المال
 لعلنا قد فرضنا لاشتهاء على المعين علاما لاولان القرض أدنى التبرعين لأنه يقطع الحق عن العين دون البدل
 والهبة تتعلقه عنهما فكان أولى لكونه أقل ضررا اه (قوله) سبعة) يضم قوله من شرطها (قوله) كون
 رأس المال من الثمان) أي الدراهم والدنانير عندهما بالفلس الساففة ٢ ولودع له عرضا وقاله
 به واعمل مضاربة في ثمنه فباع بدراهم أو دنانير فصرف ص ٢ كره مسكين لكن فيه تحاشا لعل في الفقه سنان
 من الكبرى ونصه في المضاربة بالتبرروا بآيات وعن الشيخين أنها تصح بالفلس وعند محمد لا تصح وعلمه
 الفتوى اه وانما جاز في مسئلة ثمن التبرر لان المضاربة ليس فيها الا توكل واجازة فكل ذلك قابل للاضادة
 على الانفراد مكداهذا الاجتماع كافي الذي يابى وانما اشترط كون رأس المال من الثمان لانها شركة عند
 حصول الربح فلا بد من مال تصح به الشركة وهو الدراهم والدنانير والفلس النافقة اه ٢ وجوزوا بها
 بالتبرر ان كان رابحا ولا فهو كالعرض فلا تجوز والربح عليه الا اذا بيعت العروض فصار توفيقا وانما
 تنقأ مضاربة وكذلك الكيل والوزن لا يبيع أن يكون رأس المال هدا خلا فلا بأس بآي ليلي كافي النهاية
 وذ كرف تكهله البرى ومات لعله البعض أنه عند مالك تصح بالعرض لا بكاد يصح وانما المقول من ابن
 أبي ايلي أنه يجوز بكل مال وعلمه كلام الكا ك انتهى وقد في الدور بالفلس الساففة ايضا قال في الهندية
 والفتوى على أنه تجوز بالفلس الرائجة كذا في الترخايز متاخا عن الكبرى ولا يجوز بالذهب والفضة اذا لم
 تكن مضروبة في رواية الاصل كذا في فتاوى فاضل خان وفي الكبرى في المضاربة بالتبرروا بآيات وفي كل
 موضع بروج التبرروا واج الثمان تجوز المضاربة كذلك في الترخايز والمبسوط والبدائع وتجوز بالدراهم
 البهريجة والزوف ولا يجوز بالسوق فان كانت السوق تروج فهي كالفلس كذا في فتاوى فاضل خان
 وفي الحامدية سئل فقهاء اذ فهم بدلعهم بضاعة على سبيل المضاربة وقال العمرو بهوا وهما ربحت يكون
 بدنا ثالثة فباعها وخسر فيها فاضاربة غير صحيحة للعمرو وأجرو مثله بلا زيادة على الشروط اه رجل دفع
 لا تحرامنة وقال بهوا واشترى مراما ربحت مينا صفتين ففسر فلا يخسر ان على العامل واذا طلب صاحب
 الامتعة بذلك فقصا لحا على أن يعطيه العامل اياه لا يزعمه ولو كفى انسان ببديل الصلح لا يصح ولو على هذا العامل
 في هذا المال فهو بينهما على الشرط لان ابتداءه ذاليس بمضاربة بل هو وكيل يبيع الامتعة ثم اذا صار
 الثمن من النقود فهو دفع مضاربة بعد ذلك فمضاربه من اوله لا نه من يحق الوكالة ثم صار مضاربا باستحقاق
 المشروط جواهر الفتاوى (قوله) كلفرى الشركة) من أنها لا تصح مما وضقونا بغير التقدير والفلس
 النافقة والتبر والنقران جرى التعامل بهما (قوله) وهو معلوم للعاقدين) لثلا بقاء في المازة معلوم مشاعا لعل في
 الترخايز اه واذا دفع ألف درهم الى رجل وقال نصفها لعل قرض ونصفها لعل مضاربة بالنصف ص ٢ وهذه
 المسئلة نص على أن قرض المشاع جاز ٣ ولا يوجد له رواية الا ههنا واذا جاز هذا العقد كن لكل نصف
 حكمه نفسه وان قال على أن نصفها قرض وعلى أن نصفه بالنصف الا تخوم مضاربة على ان الربح كله لى جاز

٢ مطلب لا تصح المضاربة
 بالفلس الكاسدة

كاه (للمالك بضاعة) فيكون
 وكلا متبرعا (ومع شرطه
 للعامل قرض) لعله ضرره
 (وشرطها) أمور سبعة
 (كون رأس المال من
 الثمان) كما مر في الشركة
 (وهو معلوم للعاقدين)

٣ مطلب قرض المشاع جاز

و يكره لاته فرض جرمه فانه قال على ان نصفها فرض عليه لو نصفها مضاربة بالنصف فهو جائز ولم يذكر
الكرهية فانه في المشايخ من قال سكوت محمد عنها دليل على انها تنزيهية وفي الثانية قال على ان تعميل
بالنصف الاخر على ان البيع باجز ولا يكره فان وحي كان بينهما على السواء الوضعية عليهم لان النصف
ملكه بالفرض والاخر بضاعة في يده وفي التجريد يكره ذلك وفي المحضا ولو قال على ان نصفها مضاربة
بالنصف ونصفها هبة ثالث قضاه غير مقسومة فالهبة فاسد فقول المضارب بائنا تخلفا هلك المال قبل العمل أو بعده
ضمن النصف حصه الهبة فقط وهذه المسئلة نص على ان المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون على
الموهوب لانه انتهى لمضاربه فيه فله فقط فانه معهم وهذه الاخرى ستأتي قبل كتاب الادعاء في بيان ان
الصحيح انه لا ضمان في حصه الهبة ايضا لان الصحيح ان الهبة الفاسدة تملك بالمقبض اه لكن فيه ان الواهب
سلط للموهوب له على قبض ماله في الهبة المذكورة فكيف يضمن وقد اوضح الجواب عنه في نور العين بان
الهبة الفاسدة تغلب بمقدار ما عرفت تكون للمقبوض على حكم البيع الفاسد وهو مضمون اه وقوله
فان ربح كان بينهما على السواء اخرج جميع الالف بدليل التعليل المذكور ولا يشكل هذا على قولهم ان
الشرط الموجب انقطاع الشركة بقسدها أي المضاربة لا تاخر في ماله الصورة المذكورة بحيث نصف اذلف
هو بضاعة لا مضاربة تأمل (قوله وكلفت فيه) أي في الالام منح (قوله الاشارة) كاذادفع لرجل دراهم
مضاربة ولا يعرف قدرها فانه يجوز فيكون القول في قدرها وسطها للمضارب مع عبثه والى نسبة للمالك
أي اذا أشار اليها الثلاثي بقافي النازعة في الدرر (قوله والبيئة للمالك) أي لو ادعى رب المال انه دفع اليه
ألفين وقال المضارب انما قبضت أو ادعى رب المال انها قبضت وقال المضارب سوف اقول له مضارب بيمينه
لانه منكرو البيئة لمالك لانه مدع (قوله لم يجز) لان المضارب أمين ابتداء ولا يتصور كونه أميناً فيما عليه
من الدين أي لانه لا يبرأ الا بيمينه له وبكون الربح المسمى في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد
الربح لرب الدين و ببراء المضارب عن الدين كذا في الثانية عن الغزمية قال في البحر وأما المضاربة بدين فان
كان على المضارب فلا يصح وما اشترط له والدين في ذمته اه والوجه تأخير هذا عند قوله وكون رأس
المال عبثا لا يثبت بالربح في التفرع عليه كأن فعل صاحب الدرر (قوله وان على ثالث) بان قال قبض
مالي على فلان ثم اعمل به مضاربة ولو عمل قبل ان يقبض الكل ضمن ولو قال فاعمل به لا يضمن وكذا بالاول لان ثم
الترتيب فلا يكون مأذونا بما اعمل الابد قبض الكل بخلاف الفاء والاولو قال قبض ديني لتعمل به مضاربة
لا يصير مأذونا لم يقبض الكل يمر أي ولو عمل قبل ان يقبضه كله ضمن ويبحث فيه بان القول بان الفاء
كالاول وفي هذا الحكم نظر لان ثم تلزم الترتيب والتراخي والفاء تلزم التعقيب والترتيب فينبغي ان لا يثبت
الاذن فيها قبل القبض بل يثبت عقبه بخلاف الواو فانها ملحق بالجمع من غير تعرض لمقارنته ولا ترتيب وعليه
عامه أهل المعونة الفتوى تأمل (قوله جاز) لان هذا قول كليل بالقبض واطافة للمضاربة الى ما بعد قبض
الدين وذلك سائر بخلاف ما اذا قال اعمل بالدين الذي في عليك حيث لا يجوز له مضاربة لان المضاربة توكل
بالشراء والتوكيل بالشراء بدين في ذمة الوكيل لا يصح حتى يعين البائع أو المبيع عند أبي حنيفة ففعل
التوكيل بالكية حتى لو اشترى كان للموكل لا يصح التوكيل به بض ماني ذمة نفسه فلا يتصور المضاربة
فيه وعندهما يصح التوكيل بالشراء بمافي ذمة الوكيل من غير تعيين ماذ كرنا حتى يكون مسمى بالمال ثم لكن
المشترى عروض فلا تنفع المضاربة بها على ما بينا اه زبلي (قوله وكره) لانه اشترط لنفسه منفعة قبل
العقد منح ويظهر هذا في المسئلة التي بعد قوله ولو قال اشترى عبد انسيبة الخ هذا يلهم انه لو دفع عرضا وقال
له بعمو اعمل بيمينه مضاربة بانه يجوز بالاولى كما ذكرنا وقد أوضحه الشرح وهذه حيلة لجواز المضاربة في
العروض و حيلة اخرى ذكرها الخلفاء أن يبيع المتاع من رجل يثق به ويقبض المال فيدفعه الى
المضارب مضاربة ثم يشتري هذا المضارب هذا المتاع من الرجل الذي ابتاعه من صاحبه ط (قوله لم يجز)

(وكلفت فيه الاشارة)
والقول في قدره وصفته
للمضارب بيمينه والبيئة
للمالك وأما المضاربة بدين
فان على المضارب لم يجز وان
على ثالث جاز وكره لو قال
اشترى بيدي انسيبة ثم بعه
ومضارب بيمينه ففعل جاز
كقوله لغاصب أو مستودع
أو مستضع اعمل عاني بذلك
مضاربة بالنصف جاز لم يجز
و مطالب حيلة لجواز
المضاربة في العروض

ومشله في البحر (قوله وكون رأس المال مينا) أي مينا وليس الراد بالعين العرض (قوله كباسط في الدور) حيث قاله فلان المضارب أمين ابتداء ولا يتصور كونه أميناً فيما عليهم من الدين فلو قال اعمل بالدين الذي يملكه ضاربة بالنصف لم يحز بخلاف مالي كان له دين على الثالث فقال اقتبس ما لي من فلان واعمل به مضاربة بحيث يجوز لانه أنصاف المضاربة الى زمان القبض والدين فيه يصير مينا وهو يصلح أن يكون رأس المال اه وهو كالذي قدمه في الدين فيرباؤ كرفيه تنصلا كلفنا بأن هذا اذا كان ديناً على المضارب أما لو كان على غيره ما ذكرناه لا ما كان على الغير بقضيه يصير مينا فاعتق المضاربة عليه لاعلى الدين كما عرفت فن قال انه مكر ربيع ما تقدم قومه أنه متقدم مستأمن قال انه موهب لا لا طلاق أي موهب أنه لا فرق أن يكون الدين على المضارب أو على الاجنبي وقد علمت الجواب أن ما على الاجنبي يصير مينا بقضيه فليقع العقد على الدين بل على العين المقبوضة (قوله وكونه مسلماً الى المضارب) لان المال في المضاربة من أحد الجانبين والعمل من جانب الآخر فلا يخلص المال للعامل ليمتكن في التصرف منه ولان المال يكون أمانة عنده فلا يتم الا بالتسليم اليه كالدبعية ولو شرط رب المال أن يعمل مع المضارب لا يجوز المضاربة لانه شرط يجمع من التسليم والتخلف بين المال والمضارب سواء كان المال مائة ذرا أو لا كالأب والوصى اذا دفع مال الصبي لمضاربة وشرط عمل ثم يكره أي الصغير مع المضارب لا تصح المضاربة وفي السفن أي بشرط عمل الصبي لا يجوز وكذا أحد المتفاوضين أو شرط من العنان اذا دفع المال مضاربة وشرط عمل صاحبه فسد العقد تاركاً لانه ولو شرط أن يكون المال كل ليلة عند المال فسدت المضاربة فهدستني وقال الاسيحي اذا رد المضارب رأس المال على المالك وأمره أن يبيع ويشتري على المضارب ففعل وبيع فهو حائر على المضاربة والربح على ماطر طال انه لم يوجد صريح العقد ولذا لا تله لانه صار مينا بقضيه على العمل واذا وقع العمل من وب المال اعانة لا يعمل استرداداً بخلاف ما اذا شرط عمل رب المال حال العقد أفسد وحكم الامام القاضي العاصمي عن محمد بن ابراهيم الصري بأمر شرط عمل وب المال مع المضارب أي يكون مفسد اذا شرط العمل جلة ما اذا شرط وب المال لنفسه أن يصرف في المال بافرا دمي بدله وأن يصرف المضارب في جميع المال بافرا دمي بدله جازت المضاربة كفي الشبهة ويتدرب بالمال لان العاقلة لو لم يكن وب المال ما كان أهلاً لأن يكون مضارباً في ذلك المال كالأب والوصى يجوز شرط العمل عليه وان لم يكن أهلاً كالأذن لا يجوز كفي الشروح انتهى وسبق في الباب الاقضية متابع بعض هذا (قوله ليكنه التصرف) أي ولا تهم في معنى الاجارة والمال محل يجب تسليمه (قوله لان العمل فيما من الجانبين) ولو شرط تلخيص اليد لا حدهم لم تنعقد الشركة لانها شرطها وهو العمل منها كذا في الدور (قوله شاعراً) انصافاً أو لا تأمناً لا تحقق المشاركة بينهم ما في الفروع أو كثر قاله في البرهان وفي البحر الراسع أن يكون الربح بينهما شاعراً كالنصف والثلث لا سهام مينا يقطع الشركة كما تدرهم ومع النصف عشرة اه ط أي لا احتمال أن لا يحصل من الربح الا مقدار ما شرط له واذا اتفق الشركاء في الربح لا تحقق المضاربة لانها جوتن بخلاف القياس بالنص بما ربي الشركة في الربح فيقتصر على مورد النص وفي المتن اعلم ان الشرط للمضارب ان يشارك في الربح حتى لو شرط من رأس المال أومره ومن الربح سدس كفي انما لا تعلق به تعريف المضاربة (قوله ولو بين قدر اوسدت) انقطاع الشركة في الربح وان اُسدت فله أن يخرجه لا يجب ولو اُشترط عدد أي يوفى فله مضاربة اذا كان السهمي مولى أو مالي كان مجعولا كلفنا أو لم يوجد ربح لا يقال ربحي بالقدر والشرط زيادة عن حصته من الربح لانهم فرض من الامع نصف الربح وهو معدوم ما سمي غير معلوم فبحر المثلث بالعالم بلغ وتجب بان هذا العقد ما كان فاسداً كل ما سمي به يحفظوا فاقطع الطر عما هو وجب المضاربة وعمل على ما عين معه على أنه أخرجه في اجارة لا موهبة مضاربة ولهذا قالوا هذه اجارة في صورة مضاربة سوى عن المدة سوى قلت ما عرفت المقادسي صرح به الهه مثنى مع مثنى بالفعولين ونصه بحدس كفي الخلاف عن الاحبيبي أن أجر المثل هل يجب

(وكون رأس المال مينا)
(لادينا) كباسط في الدور
(وكونه مسلماً الى المضارب)
ليكنه التصرف (بخلاف)
الشركة لان العمل فم
من الجانبين (وكون الربح
بينهما شاعراً) فلو عين قدر
سدس

قوله فلان يخلص المالك
بالاصل ويجوز اه

بالعاماباغ وأولها يجوز به الشروط قال واخلاف فيها اذ ارجع وأما الذي يرجع فأقول للعلامة العاماباغ لأنه لا يمكن تقديره الخ وحيداً لاجل الحاجة لتكليف الجواب ولا ينافي كلام القهستاني مع ما سبق في الشارح من قوله وعن أبي يوسف ان لم يرجع فلا أجله لأنه ذكر بالمطابق عن فلا ينافي كون المذهب عنده استحقاق الاجرة بالعاماباغ بقى أن يقال ان ظاهر كلام القهستاني أن المسمى بالمضارب من الربح اذا كان جزءاً شاملاً كالنصف يقال انه معلوم وهو مخالف لما في الشئ حيث قال فان كان المسمى معلوماً لا زاد عليه وان كان منجحاً لا كدابة أو قوت يجب بالعاماباغ وان كان معلوماً من وجهه دون وجه كالجزء والاشترع مثل النصف والربع فقد عجز محمد بن علي العاماباغ لأنه مجهول اذ يكثر بكثر ما يحصل وينقص بقلته وعندهما الا ان ادعى المسمى لانه معلوم من جملة ما يحصل بمسئله اه أبو السعود وانما يتكون اجارة فائدة اذا فسدت ان لم يبين مدة معلومة أو بالي وبها ينبغي أن يكون أجبراً خاصاً فيستحق بتسلم نفسه في المدة كما هو حكم الاجبر الخاص وليراجع (قوله) وكون نصيب كل منهما من الربح هو المقرودعاب وجهاته فوجب بسداد العقد اه درر (قوله) فسدت لانهما شرطان لا يقتضيهما العقد قال في التاتاريخ: ولا يوجب شيئاً من ذلك لاجب فساد المضاربة بخلاف ما يشترط ان تكون الوضعية عليهم وفي الفتاوى العتابية ولو قال ان الربح والوضعية بينهما لا يجوز وكذا لو شرط الوضعية أو بعضها على المضارب فسدت وذكر الكرخي أن الشرط باطل ونصح المضارب اذا شرط فيه نصف الربح وفي التذكرة ذكر شيخ الاسلام في أول المضاربة ان المضاربة لا تفسد بالشرط الفاسد واذا شرط للمضارب ربح عشرة فسدت لانه شرط فاسد لانه شرط تنقضي به الشرقة في الربح اه (قوله) فوجب جهالة في الربح كما اذا شرط له نصف الربح أو ثلثه أو ربعه بأول الترددية حتى يهتدى كرجوع الثلاثة بطريق الترددية لانتضاء الترددية لجهالة الربح (قوله) أو يقطع الشرقة) كجلى شرط لاحدهما درهم معينة حلي وأورد الاكل شرط العمل على رب المال فانه يفسدها وليس واحد منهما واجب بأن المراد بالسداد ما بعد الوجوه وهي عندنا شرط ذلك لم توجد المضاربة أصلاً فلا حقيقة لها أن تكون العمل فهاهنا من طرف المضارب وفي القهستاني قال علي وغيره فالاصل ان كل شرط يوجب حصول الربح

(وكون نصيب كل منهما معلوما) هذا المقدور شرطها كون نصيب المضارب من الربح حسبي لشرطه من رأس المال أو منه من الربح فصلت وفي الجلالة كل شرط وجب بجمله في الربح أو يقطع الشركة

كانت له عنه ما إذا قال المضارب لرب المال شرطت لي نصف الربح الا عشرة ورب المال يدعي جواز المضاربة بأن
قال شرطت لك نصف الربح وقد صرح صاحب النخبة في كتاب المضاربة بأنه لو قال المضارب بشرطت لي
نصف الربح وزيادة عشرة ان القول فيه للمضارب وهله بان رب المال يدعي شرطاً زاداً يوجب فساد
العقد فلا يقبل كاستدعاء في صبرته ولا يتم ما قاله الحنفى الجوى لمجرد تعليل صاحب النخبة مع نصه ان
الحكم يختلف ذلك ولا سيما ان ما ذكره الفقيه في غير بابيه فالحق ما جرى عليه في النسخ تأمل (قوله وما في
الاشباه) من قوله القول قول مدعى الهبة الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب
الثلث فالقول للمضارب كفى النخبة اهـ (قوله فيه اشتباه) فانه ظن ان الفروع خارج عن القاعدة مع انه
داخل فيها لانما جعلنا القول في مدعى الهبة وهو المضارب المدعى وقوعها بالثلث فلا يصح قوله الا اذا قال رب
المال الخ كذا في النسخ وذكريه انه الشيخ صالح في حاشيته عليه واحد بنذر فلا وجه لما ذكره الجوى في حل
هذه العبارة نصه قوله أى صاحب الاشباه القول للذى الهبة ليس هذا على اطلاعه بل هو مقيد بما اذا لم يدع
مدعى الفساد يدعى الفساد استحقاقاً ما من نفسه كما اذا ادعى المضارب فساد العقد بأن قال رب المال
شرطت لي الربح الا عشرة ورب المال يدعي جواز المضاربة بأن قال شرطت لك نصف الربح فالقول قول رب
المال لان المضارب يدعى الفساد لا يدع استحقاقاً من نفسه لان المستحق على المضارب منافع والمستحق له
على رب المال جزء من الربح وانه من المال والمال خير من المنفعة والاستحقاق بعوض هو خير للاستحقاق
فلم يكن المضارب يدعى الفساد اذ ما من نفسه استحقاقاً فلا يقبل قوله ورب المال اذا ادعى فساد المضاربة
بان قال للمضارب بشرطت لك نصف الربح الا عشرة والمضارب ادعى جواز المضاربة بان قال شرطت لي نصف
الربح فالقول لرب المال لانه يدعى الفساد يدع نفسه استحقاقاً ما لانه ما مستحق لرب المال المنفعة
المضارب وما يستحق على رب المال عين مال وهو خير من الربح والعين خير من المنفعة وان كان كذلك كان
رب المال يدعى الفساد اذ ما من نفسه استحقاقاً زاداً المال فكان القول قوله كذا في النخبة (قوله في
الطائفة) بسكون الطاء المهملة كأن يقول دفعت اليك هذا المال المضارب ولم يرد عليه (قوله التي لم تقيد
بمكان) أما لو قدم في البلد فليس له أن يسافر عنها كل يوم بل يده يده أخرى فيعتن السفر ولا يبيع في بلد ما لزوم
القدوم وكلام المؤلف على حذف أى التفسير به فهو بيان للطائفة (قوله أوزمان) فلو قد بد الشاء فليس له
أن يبيع بالصيف كعكسه (قوله أذ فروع) فلو قد بالبر ليس له أن يترقى الرنق مثلاً وانه يبي أن يزاد أو يخص
من المعاملين بعينه كل سبذ كره فانهم احياناً من المقيدة كالحققة فاضى زاده ثم لا يجوز للمضارب أن يعمل في
غير ذلك المقيدة الشاي (قوله البيع) قال الشهاب الشاي في شرحه استتري المضارب أو ما عدا لا يتعان
الناس فيه فيكون مخالفاً قاله رب المال اعمل برأيك أولاً لان الغيب الفاحش تبرع وهو ما مور بالتجارة
لا بالتبرع ولو باع مال المضاربة بما لا يتعان فيه أو بأجل غير متعارف جاز عند الامم خلافاً لما كلوكيل
بالبيع اهـ وانما يبيع ويشترى غير أصوله وفروعه كذا في سرى الدين عن الولوالجية ط (قوله ولو
فاسداً) لان المبيع فيه ملك بالقبض فحصل الربح بعقد المعاوضة وهو منسحب التجار بخلاف الباطل على
الاشباه وليس المراد منه انه يجوز له مباشرته لحرمته بل المراد أنه لا يكون به مخالفاً لا يكون غاصباً لا يخرج
المال من كونه في يده أمانة أبو السعود (قوله ونسبة) النسبة بالهمز والنساء بالمد لا تأخير ولو اختلفا في
التقدم والنسبة والقول للمضارب في المضاربة ولا مولى على الوكالة كما هو مشافى الوكالة (قوله متعارفة) احترز
به عما اذا باع الى أجل طويل زباني أى كسيت في عرفنا وأجل لم يعد عند التجار كعشر من سنة كفى
الدرور وانما جاز له النسبة لانه متى لا يحصل له الربح الا بالنسبة متى تحقق لشرط عليه البيع بالقد لا يجوز له أن
يبيع بنسيئة وفي شرط النسبة يجوز له أن يبيع بالقد وفي الهبة عن المير وط قالوا هذا اذا باع بالقد على
قيمه أو أكثر أو أجل مسمى له من النش فان كان بدون ذلك فهو مخالف ولو قال لا تتبع بأكثر من ألف باع

وما في الاشباه فيه اشتباه
فانهم (ويملك المضارب في
الطائفة) التي لم تقيد بمكان
أوزمان أو نوع (البيع)
ولو فاسداً (بند ونسبة)
متعارفة

يا كثر جازلانه بحسب صاحبه كذا في الحاوي * لو كانت المضاربة معلقة فمضارب المال بعد عقد المضاربة
نحو أن قاله لا تتبع بالنسيئة أو لا تشتد قبولا طعاما أو لا تستمر من فلان أو لا تسافر فان كان التخصيص قبل
أن يعمل المضارب أو بعد ما عمل فاشترى وباع وقبض الثمن وصار المال ناقضا لخصيصه صواب كان
التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يصح وكذا لو نهى عن السفر فعلى الرواية التي في تلك السفر في المضاربة
المطابقة أن كان المال عرضا لا يصح نهي كذا في فتاوى قاضيهان فاذا اشترى ببعض المال شيئا ثم قال لا تعمل
به الا في الحظية لم يكن له أن يشتري بالساق الا الحظية فاذا باع ذلك الشيء وصار قد تم بشره به الا الحظية كذا
في الحاوي انتهى (قوله والشراء) أي نقدا أو سبقة بعين يسير فلو اشترى بعين فاحش فحق الف وان قاله
اعمل برأيت كفى التخصيرة والاطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل أحد لكن في النظم انه لا يتجرع امرأته
وولده الكبير العاقل ووالديه عنده خلافا لما لا يشتري من عبده المأذون وقيل من مكاتبه بالاتفاق
فهو متافى (قوله والتوكيل) لانه دون المضاربة وجوه منها المضاربة تضمن الاذن به (قوله بهما) أي بالبيع
والشراء (قوله والسفر برأويجرا) الا أن ينهاء عنه نصا مطابقة على الاصح كفى الظاهر في وفي الحاشية أن
يسافر برأويجرا في ظاهر الرواية في قول أبي حنيفة ومحمد وهو الصحيح وعن أبي حنيفة انه لا يسافر وهو قول
أبي يوسف كفى المقدسي وفي القهستاني ولا يسافر سفر الخواص بخلافه عنه الحسن في قولهم قال الرجعي وله
السفر برأويجرا أي في وقت لا يغلب فيه الهلاك وفي مكان كذلك (قوله ولو دفع له المال في بلده على الطاهر)
وعن أبي يوسف من الامام أنه ان دفع اليه المال في بلد ليس له ان يسافر به وان دفع اليه في غربة كان له أن
يسافر به الى بلده لان الظاهر ان صاحبه وضعه اذ الانسان لا يقيم في دار الغربة ذاتها لئلا يلقا عطاءه المال
في هذه الحالة علمه بحاله يدل على رضاه به وجه الظاهر ان المضاربة مشقة من الضرب في الارض فملكه
بما في العقد الفاظا دال عليه وان لم يرض على الهلاك لان الظاهر فيه السلامة ولا يعتبر
بالمرهوم كفى الزبلي (قوله ولرب المال) أراد بالابضاع له استعانة تكون ما اشتراه وما باعه على المضاربة
لما هو المتعارف من أن يكون المال للبضغ والعمل من الاستحراق كفى البرنحدي (قوله ولا تفسده
المضاربة) لان حق التصرف للمضارب فيصنع أن يكون رب المال وكيل عنه في التصرف خلافا لفرق لان
رب المال عنده حيث يشاء تصرف لنفسه وهو لا يصح أن يكون وكيل عنه فيكون مستردا وقول العين
ويكون الربح له العامل صوابه ولا يكون أو يعمل العامل على المصارب التي وجدها منه الابضاع وان لم
يعمل بالفعل كذا ذكره الشيخ شاهين وليس المراد بالربح الذي يكون للمضارب في كلام السهم شاهين
دون رب المال اذ ان دفع اليه المال ببضاعة أصل الربح بل ما يصح منه مثله أبو السعود (قوله كسبي) أي
أي في أول المتفرقات (قوله والرهن والارتبان) قال في البحر وله أن يرهن ويرتبهما ولو أخذت خلا
أو شجرا عاملة على أن يتفق في تلقبها أو تأجيرها من المال لم يجز عليها وان قاله اعلم برأيت فان رهن شيئا
من المضاربة ففسده ولو أخذ الثمن يار على رب المال ولا يضمن بخلاف الوكيل الحاصل لو حط بعض الثمن ان
لعييب طعن المشتري فيه وما حط حصته أو أكثر يسير اجاز وان كان لا يتعاضد الناس في الزيادة يصح
وضمن ذلك ثمن ماله لرب المال وكان رأس المال مابق على المشتري بحرم عليه وطه الجارية ولو
بأذن رب المال ولوز وجهاه يزويج رب المال جاز ان لم يكن في المال ربح وخرجت الجارية عن المضاربة
وان كان يربح لا يجوز وليس له أن يعمل ما فيه ضرر ولا ما لا يعمله التجار وليس لاحد المضاربين
أن يبيع أو يشتري بغير إذن صاحبه ولو اشترى بجمالا يتعاضد الناس فيه لم يكن بخلافه وان قيل به اعلم
برأيت ولو باع بمذمومة جاز خلها كالمكيل بالبيع المطلق واذا اشترى بأكثر من المال كانت
الزيادة ولا يضمن به ذال الخط الحسبي ولو كان المال دراهم فاشترى بغير الثمن كان لنفسه وبالسائر
المضاربة لانهم ساجدس هنا انتهى (قوله والاستتجار) أي استتجار العمال والعمال والمسالر لحفظ

والشراء والتوكيل بهما
والسفر برأويجرا ولو
دفع له المال في بلده على
الظاهر (والابضاع) أي
دفع المال ببضاعة (ولرب
المال ولا تفسده) المضاربة
كسبي (و) ملك الأبداع
والرهن والارتبان والجارة
والاستتجار

الأمور والسفن والدواب كفي الثانية والايجار كذلك عبد الحليم (قوله) أو استأجر الخ كان هذا في عرفهم
أنه من صنيع التجار وفي عرف فئاليس هومن صنيعهم فينبغي أن لا يملكه (قوله) أي قبول الخوالة هذا ليس
معنى الاحتيال لان الاحتيال كونه محتملا وذلك برضا الخليل والمال عليه والمحال وانما انصرف عليه لانه المقصود
هنا (قوله) من صنيع التجار أي عملهم وفي بعض النسخ صناع جمع صنعة بمعنى مصنوعة (قوله) لا يملك
المضاربة) هذا اذا كانت المضاربتان محصيتين أما اذا كانت احدهما ماسدة وكلتاهما فلا تنضم منه
المضارب قاله سري الدين وهذا ايضا اذا كانت مع غير رب المال أما اذا كانت معه فهي صحيحة كانه قدم عن
الاصحاحي * قال الصدر الشهيد ان تصرفات المضاربة ثلاثة أقسام قسم هومن باب المضاربة وقوابعها
ففيها يملكها بملق الايجاب وهو الايداع والابضاع والايارة والاستجار والرهن والاوثان وما أشبه بذلك
وقسم آخر ليس من المضاربة المطلقة لكنه يستعمل أن يلحق به امتداد وجود الدلالة وهو اثبات الشركة في
المضاربة بأن يدفع الى غيره مضاربة أو يخط مال المضاربة بماله أو بحال غيره فانه لا يملك هذا بمطلق المضاربة
لان رب المال لم يرض بشركة غيره وهو أمر زائد على ما تقوم به التجارة فلا يتناول مطلق عقد المضاربة لكن
يحتل أن يلحقها بالتعميم وقسم لا يمكن أن يلحق به او هو الاقراض والاستدانة على المال لان الاقراض
ليس تجارة وكذا الاستدانة على المال بل تصرف بغير رأس المال والنوكل مقيد برأس المال انتهى (قوله)
والشركة) لانها فوقها (قوله) والحال بما له نفسه) وكذا الحال بغيره كفي الجرا أي لانه شركة لان تكون
معاملة التجار في تلك البلدان المضارب يخططون ولا ينهونهم ما غلب التعارف في مشهه وجب أن لا يضمن
كفي الترخائية وهو مضمون الثاني عشر دفع الى رجل ألفا بالصف ثم ألفا أخرى كذلك فخطا المضارب المالكين
فهو على ثلاثة أوجه أما أن قال المضارب في كل من المضاربتين على رأيك أو لم يقل جمعا أو قال في احدهما
فقط وعلى كل فاما أن يكون قبل الرج في المالكين أو بعده فجمعا أو في أحدهما في الوجه الاول لا يضمن مطلقا
وفي الثاني ان يخط قبل الرج فيهما فلا ضمان أيضا وان بعده فجمعا ضمن المالكين وحصر رب المال من الرج
قبل الخط وان بعد الرج في أحدهما فقط ضمن الذي لا رج فيه وفي الثالث اما أن يكون قوله اعمل برأيك
في الاولى أو يكون في الثانية وكل على أو بعده فجمعا ما قبل الرج فيهما أو بعده في الاولى فقط
أو بعده في الثانية فقط أو بعده فجمعا ما قبل الرج فيهما أو بعده في الثانية فان قال في الاولى لا يضمن الاول
ولا الثاني فجمعا لو خطا قبل الرج فيهما اه قال في مشتمل الاحكام وفي فتاوى أبي الليث اذا دفع الى
رجل دراهم مضاربة ولم يقل اعمل في ذلك برأيك والحال أن معاملة التجار في تلك المدة يخططون
الاووال وأرباب الاموال لا ينهونهم عن ذلك وقد غلب التعارف في مثل هذا وجوب أن لا يضمن ويكون
الامر مجرولا على ما تعارفوا (قوله) الا باذن أو اعمل برأيك وفي المقدسي ومما تفارق المضاربة نفسه
الوكالة لقال اعمل برأيك فالمضارب أن يضارب ويقول للثاني اعمل برأيك ويكون للثاني أن يضارب
بخلاف الوكيل وفي الاشياء اذا قال له اعمل برأيك ثم قال له لاتعمل برأيك ضمنه الا اذا كان بعد العمل
اه (قوله) اذا اشئ لا يضمن مثله) هذا انما يظهره لنفي المضاربة لاني الشركة والخطا فالاولي أن
يقول ولا أعلى منه لان الشركة والخطا أعلى من المضاربة لان شركة في أصل المال وأورد على قوله هم اد
التي لا يضمن مثله المأذون فانه باذن له وهو المكتاتبه أن يكاتب والمستأجر له أن يجر والمستعير له أن
يعير ما لم يتخلف بالاستعمال وأجيب بان هؤلاء يتصرفون بطريق الملكية لا النيابة والكل على الثاني أما
المأذون فلان الدائن من المجرثم بعد ذلك يتصرف بغير الملكية الاصلية والمكتاتب صار حريدا
والمستأجر والمستعير ملكا لمفعول المضارب يعمل بطريق النيابة فلا بد من التصميم عليه أو التفويض
المطابق اليه ط يزيد من الكفاية (قوله) ولا الاقراض والاستدانة) قال في شرح الاقطاع لا يجوز للمضارب

فلو استأجر أرضا بيضاء
ليزعمها أو يقرسها جاز
ظهيرية (والاحتيال) أي
قبول الخوالة (بالتميم
مطلقا) على الايسر والاصغر
لا يملك ذلك من صنيع
التجار (لا يملك) المضاربة
والشركة وان خطا بمال
نفسه (لا باذن أو اعمل
برأيك) ادلثني لا يضمن
مثله (و) لا الاقراض
والاستدانة وان قيل له ذلك

ان يستدين على المضار بقوان فعل ذلك لم يحز على رب المال الا ترى انه اذا اشترى برأس المال فذلك قبض
التسليم يرجع المضارب عليه بطله وادان كان كذلك قرب المال لم يرض ان يضمن الامقدار وأس المال
ما يجوز بالاستدانة منه ضمان مالم يرض به وذلك لا يصح واذ لم يصح استدانة على رب المال لزمه العين خاصة
وقد قالوا ليس للمضارب أن يأخذ صفقة الا بذلك استدانة وهو لا يملك الاستدانة ولا يعطى صفقة لان
ذلك قرض وهو لا يملك القرض ولو قال له اعمل برأيتك انتهي ط عن الشئلي مختصرا وادان تصح الاستدانة
لزم الدين خاصا وطاقت الاستدانة تشمل الاستدانة على مال المضارب بقول الاستدانة على اصلاح مال المضاربة
كلاستتجار على حله أو على ضراره وهو متطوع في ذلك وفي القهستاني عن شرح الطحاوي صورتها كما اذا
اشترى سلعة بمن دين وليس عبده من مال المضاربة شئ من جنس ذلك الشئ فلو كان عبده من جنسه كان
شراء على المضارب بطله بكن من الاستدانة في شئ والظاهر أن ما عهده اذ الوف فإزاء على ما سندها وقد رخصنا
عن الصرا اذا اشترى بأكثر من المال كانت الزيادة له ولا يضمن بهذا الخطأ الحكمين وفي البدرائع كلاً يجوز
الاستدانة على مال المضارب بطله يجوز على اصلاحه ولو اشترى بجميع ماله ما بائتم استأجر على حله أو قصرها
أو فتلها كان متعلقاً بعائده لنفسه ط عن الشئلي وهذا ما ذكره المصنف بقوله ولو اشترى بمال المضاربة
فوبالغ فاشاد بالتربيع الى الحكمين (قوله أي اعمل برأيتك) أشار الى ان اسم الاشارة تراجع له خاصة لانه
والاذن بان بالادن الصريح على ذلك كما يقول مالم ينص عليها (قوله مالم ينص المالك عليها) قال في
البراز به وكذا الاستدانة بالشفعة لا يملكه الا بالوص وملك البيع الفاسد لا يبطل بطله في الاشياء (قوله واذ
استدان كالتشرك في الخ) أي استدان بالادن وما اشترى بينهما صفهان وكذا الدين عليها ولا يتعبر بموجب
المضارب بقر بماله على ما شرط فستأني (أقول) وشركة الوجهي أن ينفق على الشركة نسبة و يكون
المشترى عليها أثلاً وأوصافاً والوجهي ببيع هذا الشرط ولو جعله معاً فالقول يوجد ما ذكره فيظهر لي أن يكون
المشترى بالدين لا لا تملو للمشترى معينا أو يجهولاً جهالة النوع وسمى نفسه أو جهالة جنس وقد قبل له
اشترى ما تخاره والاقله اشترى كما تقدم في الو كالة لكن ظاهر المتن انه لو لم يملو ويحبه على حسب الشرط
ويعتقر الضمعي مالا يعتقر الضمعي وقوله كانت شركة أي بقره شركة الوجهي كالتشرك في الصورة
الاستدانة أن يشترى بالاداهم شيئاً أو بالاداهم بعد ما اشترى برأس المال سلعة و يشترى بمثل أو وزون
ورأس المال في بداهم أو بداهم لانه اشترى بغير رأس المال فكأن استدانة بمثل ما اشترى بداهم
ورأس المال في بداهم أو بداهم ورأس المال في بداهم بداهم لانه اشترى بالاداهم والاداهم في الشركة فلا
يكون هذا الشراء بدني كذا في شرح الوافي واستبعد مما ذكره الشارح ان شركة الوجهي لا يلزم فيها الخلوين
المال أصلاً بل ان يشترى بالنسيئة سواء كان مع ذلك شراء بماله أو بالنسيئة فقط (قوله وجنبه)
أي حين لا يملك القرض والاستدانة وكان الاولى قد تقدم على قوله مالم ينص عليها (قوله ولو اشترى) فتربيع
على عدم جواز الاستدانة كما ذكرنا (قوله أو جل متاع المضاربة) أي أعطى أجرة الجاهل من عبده نفسه
لا يملكها كذا في أخى جلبي (قوله بماله) متاع بكل من قصر وجل (قوله وقد قيل له ذلك) أي اعمل برأيتك
منع (قوله فهو متطوع) أي بما زاد فليس له حصص الثمن (قوله لانه لا يملك الاستدانة) بهذه المقالة وهي
اعمل برأيتك (قلت) والمراد بالاستدانة فهو ما قدمناه من القهستاني بهذا كذا انصأ أمالوا استدان بقودا
فالظاهر انه لا يصح لانه توكيل بالاستقراض وهو باطل كما مر في الو كالة وفي الحاشية من فصل شركة العسان
ولا يملك الاستدانة على صاحب ويرجع المقرض على صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل
بالاستقراض وهو باطل لانه توكيل بالتكدي الآتي يقول الوكيل المقرض ان فلا يسترقرض منك كذا
لحين يكون على الموكل لا الوكيل انتهى أي لانه رسالة لا وكالة كقوله مناه في باب الو كالة والظاهر ان المضاربة
كذلك كقوله املر اجمع (قوله فشررك بـ) زاد الصبح أي والشاهم الاولى أن يقول فشررك بقدر قديمة

أي اعمل برأيتك لانهم
ليس من صنيع التجار فسلم
بذلك لا في الذم مسيم (مالم
ينص) المالك (عليها)
فكما لكم ما وادان استدان
كانت شركة فوجه وحينئذ
فلا واشترى بمال المضاربة
فوما وقصر بماله أو جل
متاع المضاربة (عاه) وقد
قبل له ذلك فهو متطوع
لانه لا يملك الاستدانة بهذه
المقالة وانما قال بماله لانه
لوقصر بالشاهم حكمه كصنف
وان صنفه أجرة فشررك
بما زاد الصبح و دخل
في اعمل برأيتك

الصبيح حتى لو بيع بنقص الثمن على قيمة الصبيح والثوب الأبيض كما يأتي قريبا **(قوله كالخطأ)** أي بصير
شريكاه أيضا فلا يضمن به لما سلف أنه عاكس بالخطأ بالتعميم وفي بعض النسخ بالخطأ أي بسبب خطأ ماله
وهو الصبيح أو التشابه بالخطأ به وكلاهما صحيح **(قوله وكان له حصة قيمة صبيحه الخ)** أي أذيع الثياب
كان حصة قيمة الصبيح في الثوب للمضارب وحصة الثوب الأبيض في مال المضارب به قاله أبو العلي بن بولكان
الزوب على تقدير أنه أبيض يساوي خمسة وعلى تقدير كونه أحمر يساوي ستة كان له سدس الثمن وحصة
الاسداس للمضارب بقراء المال لصاحبه والربح بينهما على ما شرطنا **(قوله في مالها)** أي مال المضاربة
فيجربانه به على ما شرطنا في الربح **(قوله بل غاصبا)** فيخرج مال المضاربة عن أن يكون أمانة فيضمن ويكون
الربح له على ما مر وسيأتي في كتاب الغصب أنه إذا غصب ثوبا بصبغه فالمالك بالخيار أن شاء ضمنه الثوب
أبيض أو أشفذ الثوب وأعطاه قيمة الصبيح **(قوله نقص عد الامام)** وعندهما كالاجور وهو المقتضى به وقد
مر أنه اشتد لفرق زمانا لا بعد تقصيل هومن أحسن الألوان قد دخل في العمل برأيك سائر
الوان كالخمر **(قوله ولا يملك أيضا تجاوز بلد)** أشار به إلى أنه لو عين سوقا من بلد لم يصح التعين لأن البلد مع
تباين أطرافه كبقعة واحدة إلا إذا صرح بنهي سوق منه أو قال لا تعمل به بهذا السوق منه فحينئذ يصح كما
في الهداية وبأن قري ياتم مجموع صور قيد المضارب فيها المكان ثمانية ستعينها بقيد التقيد فيها أو اثنتان
لا تخالي يقيدها وهي دفعت المال اليك مضارب به بكذا في الكوفة أو على أن تعمل به فيها أو لا تعمل به فيها
أو تعمل به وفيه أو تحده تعمل به فيها قريبا أو فأعمل به فيها أو لا إذا لا يقيدان وهذا دفعت اليك مضارب به فأعمل
به فيها أو وأعمل به هو الأصل أنه متى عقب بما لا يندأ به ويمكن يسأله على ما قبله يجعل مبنيا عليه كجلى الانساق
الستوان مع الانداع به لا يبيع على ما قبله ويجعل مبتدأ ومستغلا كجلى اللغظين الأخير ومريئند تكون
الزيادة شورية وكان له أن يعمل بالكوفة وغيرها كجلى الهدية عن الكلى واعترض عليه أن صورة تعمل به
بالربح يفي أن تكون محالا لا يقيد التخصيص لا تعمل كما يحتمل أن يكون حالا يحتمل أن يكون استنادا
وأوجب عنه في الشروح أجوبة أحسنها أن قوله العمل بدون الواو أو انشاك قطعوا على أو انشاك أو عطف
ولا يحتمل الحال لأن الاشياء لا يقع حالها صرح به في محله والسوق يقتضي كون العمل به حالا وهو المتبادر
فجعل عليه **(قوله أو سلعة)** بأن قاله في هذا المال مضارب به على أن تشتريه به الطعام مثلا أو الرقيق كما
في الخط **(قوله أو وقت)** بأن قاله على العمل بالصيف أو الحار يربأ أو الليل كجلى
الفهستاني ويمكن أن المراد بالوقت أيضا وقتها بعد ساعة مثلا حتى يسئل العسقد بضيه كجلى الهندية عن
الكافي **(قوله أو شخص عينه المالك)** بأن قاله على أن يشتريه بمن فلان ويبيع منه مع التقيد وليس له
أن يشتريه ويبيع من غيره كجلى الهندية عن الكافي لأنه لا يملك التصرف بالثمن فيه فيقتد بما فوض
اليه وهذا التقيد مفيد لأن التجارات تختلف بالثمن لا بالمكانة والامتنع والافات والاختصاص وكذا
ليس له أن يدفعه مضاربة ٣ إلى من يحجر جميع تلك البلدة لأنه لا يمكن أن يتصرف به في غير هذا المال
في غير هذا البلد فلا يمكن أن يستعين به مرة أيضا ٤ درر قاله سكن لا يتجاوز زعماء معينين هذه الاشياء كما
لا يتعدى أحد الشركم في الشركة المقدرة مع شيء منها أو إذا شخص شخص معين لأنه لو قال على أن
تشتري من أهل الكوفة أو قال على أن تعمل في الصرف وتشتري في الصرافة وتبيع منهم وداع في الكوفة
من رجل ليس من أهل الكوفة ومن غير الصرافة جزأه ٥ قوله على أن تشتري من أهل الكوفة الخ
كذلك قال في هذا المال يعمل به في الكوفة لأنه تفسير له أو قال فأعمل به في الكوفة لأن الغاء للوصل أو قال
تخذه بالصف بالكوفة لا الباء للاحاق أو قال فخذ مضاربه بالصف في الكوفة لأن في الطرف وعملي يكون
طرا إذا حصل العمل يسه أو قال على أن تعمل بالكوفة لأن على الشرطية فيه بخلاف ما لو قال فخذ هذا
المال وأعمل به في الكوفة حيث كان له أن يعمل فيها في غيرها لأن الواو لا تطفد صير بمنزلة المنشورة زبلي

كالخطأ (و) كان (له حصة)
قيمة (صبيحه) يسع وحصة
الثوب (أبيض (في مالها)
ولو لم يقل أعمل برأيك لم يكن
شريكاً بل غاصباً وعملاً قال
أجر لمصر أن السواد
نقص عد الامام فلا يدخل
في العمل برأيك عبر (ولا)
ملك أيضا (تجاوز بلد
أو سلعة أو وقت أو شخص
عينه المالك

٣ قوله مضاربة في نسخة
بضاعة كذا جاء في الأصل

(أقول) وهذا معنى التخصيص وقوله جاز لان المقصود من هذا الكلام التقيد بالمكان أو بالنوع حتى لا يجوز له أن يخرج من الكوفة في الاول ويبيع فيها من أهلها أو من غير أهلها ولا يجوز أن يعمل في غير الصرف في الثاني ويشتري ويبيع من الصيارف وغيرهم لان التقيد بالمكان والنوع مقيد ولا يقيد التقيد بأهل الكوفة والصيارف لان كل واحد منهما جامع ~~في~~ لا يمكن احصاءه. **وقوله** لان المضاربة تقبل التقيد بالمفيد أى كفى الشركة بغير فأفاد أن الشركة تكون بالاولى في قبول التيسيد المفيد وفي الثانية بغيرها عن التصرف والمال عرض فباعه بعرض آخر لا يعمل ثم يفلو باع بالواهم يعمل انتهى اه قال في الهندية الاصل ان مال المالك متى شرط على المضارب شرطاً في المضاربة ان كان شرطاً بالمال فيه فأنفذ فيه وصح ويجوز على المضارب رعايته وأوقافه وإذا لم يف به صار مخالفاً وعمل بغير أمره وان كان شرطاً لا فأنفذ فيه بالمال فيه لا يصح ويجعل كالمسكون عنه كذا في المحيط **(قوله ولو بعد العقد)** قبل التصرف في رأس المال أو بعد التصرف ثم صار المال ناضفاً فيه يصح تخصيصه لانه ملك عمله فيه التخصيص والنهي عن السفر يجري على هذا كفى المخرج **(قوله مالم يصر المال عرضاً الخ)** قيل لعل العلة في ذلك ظهور كون ما اشتري من البضاعة مروج كمال الواجب ببلدة كذا فإذا ظهر له ذلك فخلصه حيث يشاء في السفر إلى تلك البلدة ليكون الربح أوفر اه قال في الفتاوى الظهيرية والأصح ان يمينه عن السفر عامل على الاطلاق اه **(قوله لا يملك عزله)** ولا يملكه منع **(قوله لا يملك تخصيصه)** قدمنا في بيان الرباح معنى التخصيص **(قوله كنهيه عن بيع المال)** يعني ثم يباعه بالخال بغير ما يباع بالمؤجل كفى العيسى وقد يكون في بيع المؤجل ربح وفادته منه ان يباع بربح أكثر من الحال عادة فلو أقدم في الكالة أنه لو أمره بالنسيئة فباع بالنقد حاز من عينه الثمن أقاد أنه عند عدم تعيين الثمن لا يجوز أن بالنسيئة يكون الثمن أزيد قال في الهدية ولو أمره أن يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالنقد فباع بالنقد فهو جائز قال وهذا إذا باعه بالنقد بثلث قيمته أو أكثر أو بثلث ما سمي له من الثمن فان كان بدون ذلك فهو مخالف كذا في المبسوط لو قال لا تبعه بأكثر من ألف فباع بأكثر جاز لا يخير لصاحبه كذا في الحاوى اه وقدمنا قريباً (أقول) لكن هذا القيد لا يظهر على ما في الشرح من عدم اعتباره أهلاً لمقتضاه الاطلاق نعم ذكرنا ذلك في تقيد الوكيل كما سمعت وهو مقيد هناك بلزم أن لا يبيع بدون الثمن الذي عينه له وهو عن النسيئة فباع نقداً بغيرها صح اذ لا يقي بعده الا التقيد بالنسيئة وهو غير مقيد بأمره فإعطاء تأمل **(قوله فان صرح بالنهي)** مثل لا تبع في سوق كذا **(قوله صح والا)** وهذا بخلاف ما إذا قال على أن تشتري في سوق الكوفة فحيت لا يصح التقيد إلى آخر ما قدمناه **(قوله فان قيل)** أى تجوز بان يخرج الى غير ذلك البلد فاشتري سله غير ما عينه أو في وقت غير ما عينه أو يبيع أو يشتري مع غيره من عينه **(قوله ضمن بالخالفه)** وهل يضمن بنفسه الخراج المصحح نعم لكن بالشراء بغير الضمان لزوال احتمال الرد إلى البلد الذي عينه كفى الهداية **(قوله)** وكان ذلك الشراء له وله وجه وعليه تحسره لانه تصرف في مال غيره بغير أمره دور لأنه لا يفتقر فيه فيبذل عليه بحيث أمكن تنفيذه أمواله ببيع مال المضاربة بمخالفة لمالكه ببيعهم موقوفاً على اجازته كما هو مقتضى المقتضى قال الأتقاني ولكن يتصدق بالربح عدهما وعند أبي يوسف يطيبه أهله المودع إذا تصرف فيها ويربح **(قوله ولو لم يصر فيه)** أشار إلى أن أصل الضمان واجب بنفس المخالف لكيفية فإذ لا بالشراء فإنه على عرضية الزوال بالوفاء وفي رواية الجامع انه لا يضمن الا إذا اشتري الاول وهو الصحيح كفى الهداية فاستأنى قالت والظاهر أن غرضه فيما لو كان له بعد الخراج قبل الشراء يضمن على الاول لا على الثاني **(قوله)** عادت المضاربة (أو) لو جاز زباده ان يهرب المال وهم بشراء سائمة غير التي عينها أو في وقت أو مع شخص كذا في عماد الوفاق بان رجوع المالك واشتري السلة التي عينها وانظر الوقت وعامل مع ذلك الشخص صح تصرفه اعدم المخالفة في قوله عادت المضاربة تسامح لان العود لا يكون بعد الانصراف والانصراف عن المضاربة

لان المضاربة تقبل التقيد
المفسد ولو بعد العقد
مالم يصر المال عرضاً لانه
حيث ذاك عزله فلا يملك
تخصيصه مجلسي عقدا
بالمهدي لان غير المفيد لا يعتبر
أصلاً كنهيه عن بيع المال
وأما المفيد في الجلة كسوف
من مصرفان صرح بالنهي
صح والا (فان قيل ضمن)
بالمخالفة (وكان ذلك الشراء
له) ولولم يصر فيه حتى
عاد الوفاق عادت المضاربة

بعضها ولو لم يجر جدما يقتضيه ولو فسختم تعدلان المفسوخ لا يعود جازا بدون عقد جديد كذا أفاده الرحمن
وقد يقال المراد بالعود إلى الأثر من الضمان لأنه أمين خائف ثم عاد إلى الوفاق وجع مع مال المضارب على حاله
لأن المال باق في يده بالعقد السابق كإثبات الموقوفه لا يتصور العود إذا خالف في سلعة عن غيرها أو في
شخص عنه نعم يظهر في مخالفتها في المكان تأمل وحاصل المعنى إذا عي به بلادا فتعود إلى أخرى نوح المال
عن المضارب وخروجه وتوفا على شرف الزوال فان وجع إلى ما عي به مال المال زال الضمان ورجع إلى الزفاق
وبقيت المضاربة على حالها كلودع إذا خالف في الوديعة ثم تركها فلا على هذا فلا إشكال تأمل (قوله)
وكذا لو عاد (أي إلى الوفاق في البعض أي بعض المال بعدد الخالف في البعض الآخر) فإن ما اشترا مع المخالف
وقع لنفسه وما بقي لم يحصل به المخالفة فإذا عاد إلى الوفاق مع تصرفه في نفسه لأن ذلك إذا كان حكم كل المال كان
حكم جزئه اعتبارا لجزئه بالكل وحكم ما باه مع المخالف فبسيب له عقد فصول والعضو في ذلك الفسخ قبل إجازة
المالك لا تقدم فلماذا يهمل الوفاق مع تصرفه لأن الفسخ بعدم البيع قال الأتاني فان اشترى ببعضه
في غير الكوفة ثم باع في الكوفة فهو مخالف في الأول وما اشترا ما لم يصفه ففوقه على المضاربة لأن دليل
الخلاف وجد في بعضه دون بعضه انتهى (قوله) ولا يملك تزويج من ماله) أي لا يملك المضارب تزويج
عبد أو أمه من مال المضاربة كالشرى عنا أو مفاوضة كفي الجهر وعن أبي يوسف فان لم يضر بزوج
الامة لأنه من الاكتساب لأنه يصل إلى المهر والى سقوط نفقتها بخلاف تزويج العبد فان فيه إشغال وقتي
الدين واستحقاق بيعه وله ماله ليس من باب التجارة فلا يدخل تحت الإطلاق لأن لفظا المضارب يدل على
تحصيل المال بطريق التجارة لا بأي طريق كان ألا ترى أنه ليس له أن يكتب ولا يعق على مال واب كان
بأنه مفي قمته على أن تزويج الامة خطار وهو المال وعدم الخلاص منه كإثبات المبيع بخلاف المكتاب
حيث يجوز له أن يزويج الامة دون العبد لأن المكتبة تقتضي الاكتساب دون التجارة ولهذا كان له أن يكتب
في ذلك تزويج الامة فيشار نظيره الأب الوصي حيث يمكن تزويج الامة والمكتبة دون تزويج العبد لأن
تصرفه مديد بالنظر لمغير فهما كان فيه نظر لعدم عقله لا مالا ولا كراهي بل قال القسستاني وفيه
إشارة إلى أنه لا يحل للمضارب وطه جارية المضاربة زوج أولا وأذن به أولا كإثبات المضارب انتهى (قوله)
بقرابة) كأنه أبايه لكونه مخالفا لمقصود (قوله) أو يمين) بأن قال إن ملكته فهو حر لأن المضاربة إذن
بصرف يحصل به الرجوع وهذا التماكب بشرع ما يمكن بيعه وهذا ليس كذلك دور ونظير المضاربة التملك
شركة ذات أو مفاوضة حتى كان تزويج الامة على الخلاف زاي (قوله) فانه عاك ذلك) لأن التوكيل
مطلق فيجوز على الإطلاق قال الشمني والفرق بينه وبين المضارب حيث يصح شراء التوكيل من يعق على التوكيل
ولا يصح به مخالفا لآل الكالة في التوكيل بالشراء مطلقه تجري على الإطلاق والمضاربة بمقيدة بما يظهر فيه
الرجوع بالبيع فإذا اشترى مالا بقدر على بيعه خالف انتهى وكذا لو جدي الو كالة أيضا ما يدل على التقيد بأن
قال اشترى عبدا أبايه أو جارية أطرها كان الحكم كذلك كذا كراهه الصف بقوله عند عدم العلم بنية فلو
اشترى من يحق على رب المال صر مشري بالنفسه وبغيره لأنه نقد الفس من مال المضاربة وعند مالك لو كان
عالمه مورا ضمن والأفلا كذا كراهه العيني ومقتضا الضمان عند ما علقه مورا (قوله) ولا من يعق
عاه) لأنه يعق نصيه ويسد بسببه نصيب المال أو يعق على الخلاف بين الأمام وصاحبيه (قوله) إذا
كان في المال الرجوع هو مخالف قال الزياي والمراد من ظهور الرجوع المدسور أن تكون قيمة العبد المشتري
أكثر من رأس المال سواء كان في جلة مال المضارب يرجع أو لم يكن لأنه إذا كان قيمة العبد مثل رأس المال
أو أقل لا يظهر ملك المضارب فيه بل يجعل مشعور لأمر رأس المال حتى إذا كان رأس المال ألفا وواحدة
آلاف ثم اشترى المضارب من يعق عليه قيمة ألف أو أقل لا يعق عليه كذا لو كان له ثلاثة أولاد أو أكثر
وقيعة كل واحد ألف أو أقل فاشتراهم لا يعق شيء منهم لأن كل واحد مشعول برأس المال ولا يملك المضارب

وكذا لو عاد في البعض اعتبارا
لجزئه بالكل (ولا) يملك
(تزوج من ماله) ولا
شرا من يعق على رب المال
بقرابة أو يمين بخلاف
التوكيل بالشراء) فانه يملك
ذلك (عند عدم القرينة)
المقيدة لوكالة كاشترى
عبدا أبايه أو استخدمه
أو جارية أطرها (ولا من
يعق عليه) أي المضارب
(إذا كان في المال رجوع)
هو شأن أن تكون قيمة هذا
العبد أكثر من كل رأس
المال

منهم سبأ حتى يزيد قيمة كل عين على رأس المال على حدة من غير ضمه الى آخره لانه يحتمل أن يملك
 منهم اثنان قيمتهين الباقي رأس المال ولعدم الاولوية وقال في المتع والرا من الربح هناك أن تكون قيمة العبد
 المشتري أكثر من رأس المال سواء كان في جلة مال المضاربة ورج أو لم يكن حتى لو كان المال ألفا فاشترى بها
 المضارب مبدون قيمة كل واحد منهما ألفا فاحتققتهم المضارب لا يصح عقده وأما بالنسبة الى استحقاق المضارب
 فانه يظهر في الجلة ورج حتى لو أعتقه مواب المال في هذه الصورة مع وضمن نصيب المضارب منهم ما هو
 خصمته موصرا كان أو معسرا كذا في الفتاوى الفقهية اه وان لم يظهر ورج للمعنى المذكور جاز سوا
 لعدم ملكه بصر (قوله كما ساءه العين) عبارة هي عن التي نقلها عن الزباني في المقالة السابقة (قوله
 وقع الشراء لنفسه) لان الشراء متى وجد نفذ اذ على المشتري بنفذه عليه اه مخ وضمن في صورتين ففي
 الوجه الاول يضمن جميع الثمن اذ ادفع من مال المضاربة اذ ليس له فيه من نصيب لعدم ظهور الرج فيه
 بخلاف الوجه الثاني حيث يستطاع عن نفسه بحسب ما يخصه فيما يظهر فيه من الرج هذا ما ظهر وكما
 تركوا التنبيه عليه لظهوره اه أبو السعود (قوله وان لم يكن رج) أي في الصورة الثانية وهي ما اذا اشترى
 المضارب من يعتق عليه (قوله كما ذكرنا) أي من كون قيمته أكثر من رأس المال (قوله مع المضاربة)
 لعدم المقدار لانه لا يعتق عليه شيء الا لظلاله فيه لكونه مشغولا برأس المال فيمكنه أن يدعه للمضاربة فيكون
 (قوله فان ظهر الرج) أي في صورة ما اذا اشترى المضارب من يعتق عليه ولم يكن فيه رج ظاهر لان قيمة لا تزيد
 على رأس المال ثم فلا سعة أو زادت أو أصا حتى ثلث قيمته (قوله بعقده لا يصح) لانه انما اعتق عند الملك
 لا يصح منه بل بسبب زيادة قيمته بلا اختيار فصار كالمورث مع غيره بان اشترى امرأه من زوجها ثم ماتت
 وترك هذا الزوج وأما حتى نصيب الزوج لا يضمن شيئا لانه لا يملك الصنع منه دور (تمه) شري
 نصه بمال المضاربة ولا فضل فيه ووصفه بماله مع ان هذا النصف لا يرجع فيه فلم يثبت العتق فيه وانما دخل
 العتق فيه حكما لما اشتراه لنفسه فلم يصر مغانا بل هو من الكافي (قوله وسعى العبد العتق الخ) قال في
 الجوهرة ولا بد منه ما على قدر الملك عند أي حنفية وعندهما حتى كاه وسعى في رأس المال وحصن رب المال
 من الرج اه وانما سعى العبد لانه احتسب ماله العبد عند العبد فسي فيه عناية (قوله من يعتق على
 الصغير) ومثله المعتوم جوى (قوله اذا تفرق العتق) أي في شراء الاب والوصى وهي علة فاصرة العتق في
 الشريك هي المذكورة وفي المضارب من قصد الاسترباح ط وأما الشريك فلان شركة تضمن الوكالة
 والوكيل لا يشترى من يعتق على الوكيل عند القرينة كالمراء نفوا الشركة قرينه قصد الرج كالمضاربة (قوله
 والا) بان كان مستعرقا (قوله لا) أي لا يعتق ما اشترى من قريب المولى عند الإمام (قوله خلافا لهما) وهذا
 الخلاف مبنى على أن المولى هل يملك أكساب عبده والمأذون المستعرق بالدين أو لا فعنده لعل وعندهما يملك
 أي فيعتق وان كان المدين مستعرقا بالدين ماله وقرينه لان السيد يملك ما في يد ماله أو أحوال الدين ذلك
 وجب ذلك السيد قيمة العبد المقتى غير ماله المدين عندهما وعند السكك اذا لم يكن مستعرقا (قوله لا) أي
 قال وان كان فيه دين محبط وقرينه وكسبه لا يعتق عنده وعندهما يعتق بناء على أنه هل يدخل في ملك المولى
 أم لا اه (قوله بالنصف) متعلق بمضارب (قوله اشترى أمة) أي قيمتها ألف (قوله فولدت) أي وولدها
 المضارب فولدت (قوله ولد أسواياه) أي الولد وولد مسوايا بالألف فلو كانت قيمة الولد أكثر من الألف
 نفذت دعوى في الحال لظهور الرج فيه (قوله فادعاه موصرا) لانه ضمنا عتق قال مسلمة سكن وعلم أن
 قوله موصرا ليس بقدر لازم بل ذكر لانه لم يضمن في الولد مع أنه موصر فلا يضمن اذا كان معسرا أولى
 اه أي انما قد سده لفي الشهادة وهي أن الضمان بسبب دعوى المضارب وهو الاعتاق في خلاف بالسار
 والاعسار فكان الواجب أن يضمن المضارب اذا كان موصرا مع ذلك لا يضمن لان نفوذ العتق معنى حكى
 لا يصح للمضارب فيه فلا يجب عليه الضمان لعدم التمدى اذ لا يجب ضمان العتق الا بالتعدي كما في أبي جلي

كأسطه العيني فلا يحقق (فان
 فصل) شر من يعتق على
 واحد منهما (وقع الشراء
 الحسبه وان لم يكن) رجح
 ذكرنا (صح) للمضاربة
 (فان ظهر) الرج (زيادة)
 قيمته بعد الشراء حتى
 خطه ولم يضمن نصيب
 المالك) لعقده لا يصح
 (وسعى) العبد (العتق)
 في قيمة نصيب رب المال
 ولو اشترى الشريك من
 يعتق على شريكه أو
 الاب أو الوصى من يعتق
 على الصغير نفذ على
 المأذون اذا اشترى من
 يعتق على المولى صح وعتق
 عليه ان لم يكن مستعرقا
 بالدين والا لا خلافا لهما
 زلعي (مضارب معه ألف
 بالنصف اشترى أمة
 فولدت وولد مسواياه) أي
 لألف (فادعاه موصرا) صوت
 قيمته) أي الولد وحده

والحاصل أنه لا يضمن لامورس أو لامعسر أو انما يقبضه ليعلم أن المورس لا يضمن بالعار بقى الأولى (قوله كما ذكرنا) أى فى قوله مساواة بالكاف يعنى مثل خسر صار أو انما يقبض منه أو الظاهر الخبر والجبار والمجبرور قبله حال منه (قوله نفذت دعوته) بخلاف ما لو اعتقه فزادت خدمته لانه انشاء الدعوى اخبار فتنويف على ظهور الربح فان قلت قد ظهر الربح بظهور الولد قلناه فقولنفر وأما المذهب فلا يظهر الربح اذ كان رأس المال أخصا من مختلفه كل منها قدر رأس المال قال الشيخ أو العليق وانما لم تنفذ دعوته إلا بعد مبرورة قيمته ألفا ونصفه اذ كل واحد منهما رأس المال فلا يظهر الربح لمعارف أن مال المضارب إذا صار أجنبيا مختلفة كل واحد منهما لا يرد على رأس المال لا يظهر الربح عند انحلاله فالزفران بعضهما ليس بأولى من البعض فاذا كان كذلك لم يكن للمضارب نصيب فى الأمانة ولا فى الولد وانما الثابتة بمجرد حق التصرف فلا تنفذ دعوته فإذا كانت قسمة الأعلام وصارت ألفا ونجسمائة ظهر فيه بذلك الوقت ذلك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت دعوته السابقة به لوجوب شرطها وهو الملك اه (قوله فعقبت) قال فى التبيين فاذا نفذت دعوته صار الأعلام انبأه وعققت بقدر نصيبه منه وهو ربعه ولم يضمن المضارب مع قرب المال من الولدان العتق ثبت بالملك والنسب فصارت العلة ذات وجهين والملك آخرهما وجودا فضاف الحكم وهو العتق اليه لان الحكم يضاف الى الوصف الأخير أصله وضع الثقة على السفينة واقتدر الأخير ولا يصنع للمضارب فى الملك فلا يجب عليه الضمان لعدم التمردى اذ لا يجب ضمان العتق إلا بالتعدي اه مختصرا مال صاحب الكفاى سفينة لا تحتمل الأمانة من فاقع فيسارجل منازاة على المائة فقررت كان الضمان كله عليه اه والقصد ان الخبر المكروه المحرم أى على قول الأمام دون ما قبله وان كان الحق به قول محمد ان ما أسكر كثيره يقتل به حرام ط (قوله سى) حشر اذ الشارح نفذت يحتاج الى أو العطف هنا بأن يقول وسى صاعدا على جواب المسئلة التي زادها الشارح (قوله فى الانف وره) أى سى الولد رب المالكى لانه ور به وهو ما تان وخمسون لان الألب مستحقه برأس المال ومائتان وخمسون نصيبه من الربح فاذا قبض منه ألف درهم صار مستوفيا لرأس ماله وظهر ان الأم كالمال ربح الفراعن رأس المال فكانت بينهما نصفين ونفذت دعوى المضاربة وصارت كلها أم ولده ويجب نصف قيمتها لالمورس كان أو معسرا لانه ضمان التملك وهو لا يختلف باليسار والاعصار ولا يتوقف على التمردى بخلاف ضمان الاتفاق فانه ضمان الاداء فلا يجب عليه غير نقد ولا على معسر يعنى فان قيل لم يجعل المقبوض من الولد من الربح وهو يمكن أن يحصل الولد كله بحال الجار بمشعولة برأس المال على حالها قلنا المقبوض من جنس رأس المال فكأن أوى بجمعه رأس المال ولان رأس المال مقدم على الربح اذ لا بد له شئ من الربح إلا بعد سلامة رأس المال لرب المال فكان جعله بأولى بعد وصوله الى يده اه تبين (قوله أو اعتقه ان شاء) أى رب المال لكونه قابلا للتسقط فان المستسقى كالكتاب غنايه فيكون لرب المال الخيار ان شاء استسقى العلام فى أمر ومائتين وخمسين وان شاء اعتقه (قوله بعد قبضه للعلم الولد) أى ولو حكما كالأصقفة فان باعتاقه يصير فاضحا كما انحطرت قبض رب المال الألف من السلام حتى نصير الجارية أم ولده المضارب لانهم مستوفون برأس المال فاذا قبضه من اذ علم غرقت عن رأس المال وصارت كلها ربحا بظهور قيمته للمضارب فصارت أم ولده زبلى (قوله تضمن المدعى) وهو المضارب (قوله لانه ضمان تان) وهو لا يختلف باليسار والاعصار ولا يتوقف على التمردى زبلى بخلاف ضمان الولد لانه ضمان عتق وهو يعتمد التمردى ولم يوجد (قوله الظاهر) أى وقوع نفوذ دعوته بحجة ظاهرها بظهور ملكه فيها (قوله ويجعل على أنه تزوجها الخ) بان يجعل أن البائع وزوجهاه ثم باعها وهو حبل جلاله على الصلاح لكن لا ينفذ هذه الدعوى لعدم الملك وهو شرط فيها اذ كل واحد من الجارية وولدها معقول برأس المال فلا يظهر الربح قيمته لمعارف أن مال المضاربة اذ اصابا أجنسا مختلفة كل واحد منهما لا يرد على

كل واحد منهما (الظا ونصفه) أى خسمائة نفذت دعوته لوجود الملك بظهور الربح المذكور فعقبت (سى لرب المال فى الانف وره) ان شاء المالك (أو اعتقه) ان شاء (ولرب المال بعد قبضه ألف) من الولد تضمن المدعى (ولمعسر لانه ضمان تان نصف قيمتها) أى الأمانة لظهور نفوذ دعوته فيها بعمل على أنه تزوجها ثم اشتراها حبل

وأما المال لا يقهر الريح فتدفعه بالرياح أو يوقى به من البعض فحينئذ لم يكن للمضارب نصيب في الأمانة
ولا في الولد وإنما الثابت له مجرد حق التصرف فلا تدفعه له فإذا زادت قيمته وصارت ألفا وخمسة مائة فظهر
الريح ومالك المضارب بعينه نصف الزيادة فنقدت دعوته السابقة وجود شرطها وهو المالك فصار له نصيب وعق
بقدر نصيبه منه وهو سدس مائة يعني حصص المالك من الولد لأن العتق ثبت بالمالك والنسب فصار العتق ذات
وجعين والمالك آخرهما وجودا ونسب العتق اليه ولا صنع له في المالك فلا ضمان لعدم التعدي فإذا اختار
الاستسعاء فاستسعاء في ألف رأس ماله وفي سدسه نصيبه من الريح فإذا قبض الألف صار مستوفيا في رأس
ماله وظهر أن الأم كاهار يجمع بينهما نصفين ونقدت دعوة المضارب وصارت كلها أم وأمله لأن الاستبداد إذا
صادف محلا يحتمل النقل لا يخرج أجماعا ويجب نصف قيمته في المال هذا حاصل ما تقدم في هذه المسئلة
(قوله منه) تنازع فيه كل من تزوجها واشترها (قوله وضمن للمالك ألفا المخرج) لأن المالك زاد قيمته فظهر
فيها الريح وملك المضارب بعض الريح فنقدت دعوه فيها ويجب عليه بـالمال رأس ماله وهو ألف ويجب
عليه أيضا نصيبه من الريح وهو مائتان وخسون فإذا وصل إليه ألف درهم استوفى رأس المال وصار الولد كله
ر ب حافيا لكان المضارب منه نصفه فيعتق عليه والم يصل ألف اليه فالولد يرقى على حاله على نحو ما ذكرنا في الأم
و بهذا علم أن المسئلة مستقلة موضوعاتها لم يقبض الألف من الغلام فتدبر وقوله لوموسرا كذا وقع في البحر
والذي يستفاد من كلامهم أن الضمان عليه ما قالوا لأنه ضمان غلام فصار ذلك الضمان ببدل والضمان أن كان
ببدل يستوي فيه اليسار والاعصار ويدل على قول المؤلف فلا سعاية عليه لأنه لا يصح على المالك حجة وما
لم يصل إلى الرب المالك رأس ماله فالولد يرقى وذلك ما طلقه العيني وحينئذ فوله لوموسرا لا يظلمه لأنه لو كان
موسرا فكذلك وتقدم أيضا ما يشبهه (قوله وتحماله في البحر) قال فيه ولولم تزد قيمة الولد على ألف وزادت
قيمة الأم حتى صارت ألفا وخمسة مائة صارت الجارية أم ولده الماضرب ويضمن رب المال ألفا ومائتين
وخسين إن تكن وسراوان تكن موسرا ولا سعاية عليها لأن أم الولد لا تسرى والم يصل إلى رب المال رأس ماله
فالولد يرقى ثم يأخذ منه مائتين وخمسين على أنه نصيبه من الريح ولولم تزد قيمته ما عتق الولد وصارت الجارية أم
ولده لأن الريح طهر في كل واحد منهما وأخذ من رأس المال من المضارب ٣ لما وجب عليه يسر المالكين
لأنه مجهول وهو موسر والسعاية مؤجلة والعبد معسر يأخذ منه أيضا ما بقي من نصيبه من الريح وضمن أيضا
نصف عمره لأنه لما استوفى رأس المال ظهر أنه وريح لأن عمر مال المضاربة يكون للمضارب بقوى يسي العلامة
في نصيب رب المال ويسقط عنه نصيب المضارب اه مع إصلاح من عبارة الزبلي أماقوله وضمن الخ تقدم
أنه يحتمل على الاستبدال بالنكاح فكيف يجب العتق كذا بخط الحلبي فلا عن قارئ الهداية والله تعالى أعلم
وأستغفر الله العظيم

﴿باب المضارب يضارب﴾

يصح في باب التنوين وعدمه على أنه مضاف للمضارب وجعله مضارب حال من المضارب أو وصفة لـالمضارب
بمنزلة النكرة إذا لا انفصال بين المضاف والمضارب وهذا على جعلهما متضايفين أما على التنوين فالظاهر أن جملة
بضارب ضمير المضارب والمعنى أن المضارب يتبعه المضارب بقوى رد على الحالية أن الحال لا يجي من المضاف إلا في
صور ثلاثة وليس هـذا منها وهو رد على القطع أن المضارب ممنوع منها إلا بالاذن والباب معقول ولا مضارب خاصة
فتأمل ط زيادة (قوله لما قدم المفردة تشرع في المركبة) لأن المركب يتلو المفردة طبعاً فكذا وضاعا حرمي
ورده فاضى زاده بأن مضاربة المضارب وإن كانت بعد مضارب بـالمال إلا أنها مفردة أيضا فصرح بـكسب من
المضارب بـسبى ألا يرى أن الثاني يتلو الأول وإن كان ليس بمركب من الأول ومن نفسه فقلعوا وإنما المركب منهما
الائمان واستوجب في المسألة ما في النهاية ومراجع الدراية حيث قال لما ذكر حكم المضارب الأول ذكر في
هذا الباب حكم المضاربة الثانية إذا الثانية تتلو الأولى أي إذا حكمها بيان حكمها اه ط (قوله بالاذن) أي

منه ولو صارت قيمته
ألفا ونصه صارت أم ولد
وضمن للمالك ألفا وربعه
لوموسرا فصار موسرا فلا
سعاية عليها لأن أم الولد
لا تسرى وتحماله في البحر
والله أعلم

﴿باب المضارب يضارب﴾
لما تقدم المقرة شرع في
المرسبة فقال (مضارب
المضارب) آخر (بلاذن)
المالك (لم يضمن بالذبح
مالم يعمل الثاني ربح)
الثاني (أولا)

٣ قوله لما وجب عليه
الخ كذا بالأصل والبحر اه

أو تلويض بان لم يقل له رب المال اعمل برأيت لانه اذا قال له ذلك عاك أن يضارب حيث أنه شاي أي لأن المضارب لا يملك أن يضارب إلا بإذن رب المال (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية من الامام وهو قوله سما وفي رواية الحسن عن علي بن ميمون مالم يرجع لانه تلك الابضاع فلا يضمن بالعمل مالم يرجع فادرج فقد ثبت له شركة في المال فصار تملكها ماله بغيره فيجب الضمان ووجه ظاهر الرواية أن الرجح ان يحصل بالعمل فيقام سبب حصول الرجح مقام حقيقة حصوله فيصير ذم المال مضموناً له وهذا اذا كانت المضاربة الثانية صحيحة فاذا كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الثاني لانه أجبر فيموال الاجبر لا يستحق شياً من الرجح فلا تثبت الشركة له بل له أجورته على المضارب الاول ولاول ما شرط له من الرجح اه منع (قوله فاذ اعمل تبين انه مضاربة فضمن) لانه حصل العمل في المال على وجه لم يرض به المالك فتحقق الخلاف فوجب الضمان فجعل الامر مراعى أي موقفاً قبل العمل حتى اذا عمل الثاني وجب الضمان والا فلا ط فان قلت انه بالعمل مستبوع وتظهر المخالفة لابطال الرجح بحسب ما لم يعمل بما ماحتى يكون مستبوعاً بل على طمع الاجر وهو ما شرط له من الرجح فيحصل المخالفة بمجرد العمل فيموجب سبب الضمان (قوله الا اذا كانت الثانية فاسدة) قال في البحر وان كانت احدهما فاسدة أو كلاهما فلا ضمان على واحد منهما ولا لعل أحوال على المضارب الاول ويرجع به الى العمل على رب المال والوضعية على رب المال والرجح بين الاول ورب المال على الشرط بعد أخذ الثاني آخره اذا كانت المضاربة الاولى صحيحة فلاول أجورته اه أي لانه حيث لا يكون الثاني أجبراً والمضاربة أن يستأجر قال في التبيين هذا اذا كانت المضاربتان محصيتين وأما اذا كانت احدهما فاسدة أو كلاهما فلا ضمان على واحد منهما لانه ان كانت الثانية هي الفاسدة صار الثاني أجبراً ولاول أن يستأجر من يعمل في المال وان كانت هي الاولى فيكذلك لان فسادها يوجب فساد الثانية لان الاولى لما فسدت صارت اجازة وصار الرجح كالمرب المال ولو جعلت الثانية في هذه الحالة لصار الثاني شريكاً وليس للاجبر أن يشركه غيره فكانت فاسدة بالضرر ورتو كانا أجبرين وكذا اذا كانتا فاسدتين وإذا كانا أجبرين لا يضمن واحد منهما اه يتصرف تماماً والحاصل ان صحة الثانية تقرر عن صحة الاولى فلا تصح الثانية الا اذا كانت الاولى صحيحة فاشتراط صحة الثانية اشتراط لصحة الاولى (قوله على المضارب الاول) ويرجع به الى العمل على رب المال (قوله ولاول الرجح المشرط) يعني والرجح بين الاول ورب المال على الشرط بعد أخذ الثاني آخره اذا كانت المضاربة الاولى صحيحة والا فلاول أجورته أيضاً ويرجع كالمرب المال كما ذكرنا (قوله ولو استهلكه الثاني) قال الاتقاني والحاصل انه لا ضمان على واحد منهما قبل عمل الثاني في ظاهر الرواية عند علمائنا الثلاثة وإذا عمل الثاني في المال ان عمل عمل لم يدخل تحت المضاربة بل ان ذهب المضارب الثاني المسلم من رجل أو استهلكه فالضمان على الثاني دون الاول وان عمل عمل دخل تحت المضاربة بآن اشترى بالمال شيئاً فان يرجع فعليه الضمان وان لم يرجع فلا ضمان على واحد منهما في ظاهر الرواية اه وفيه تأمل ط (قوله فالضمان عليه خاصة) والاشترطه ان يضارب فضمن أيها شاء على الاختيار (قوله فان عمل حتى ضمنه) حتى لا يفرع فان الضمان مرتبط بالعمل فقط وضمن بالنسبة للمجهول فان الضمان مرتبط بالعمل فقط (قوله خرب رب المال) قال في التبيين خرب الرب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول وأسر ماله لانه ما عاوغا بالبدفع إلى غيره بغير اذنه وان شاء ضمن الثاني لانه قبض مال الغير بغير اذنه صاحب فان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول والثاني والرجح بينهما على ما شرط لانه باداء الضمان ملكه من وقت خالف فصار كولو دفع مال نفسه مضارباً إلى الثاني وان ضمنه الثاني يرجع بمضامنه على الاول لانه التزم له سلامة المقوض له عن الضمان فاذا لم يسلم وجع عليه بالخالفه اذ هو معروف من جهته أو دفع العامب وصحت المضاربة بينهما لا لما كان قرار الضمان عليه ملك المدفوع مستنداً الى وقت التعدي فتبين أنه دفع مضارباً ملك نفسه ويكون الرجح بينهما على ما شرطه لصحة المضاربة ولا يطيب لثاني ما يرجع لانه يستحقه بالعمل ولا يثبت في عه ولا يطيب

على الظاهر لان المدفع ايداع وهو عليك فاذا عمل تبين انه مضاربة فضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان رجع بل لثاني أجورته على المضارب الاول ولاول الرجح المشرط فان ضاع المال (من يده) أي يد الثاني (قبل العمل) الموجب للضمان فلا ضمان على أحد (وكذا) لا ضمان (لوجه المال من الثاني) انما الضمان على الغاصب فقط ولو استهلكه الثاني أو وهبه فالضمان عليه خاصة فان عمل حتى ضمنه (خرب رب المال ان شاء ضمن) المضارب (الاول رأس ماله)

وان شاء ضمن الثاني وان

استأجر أحدنا لرجوع ولا يضمن
ليس له ذلك بجر (فان
أذن المالك بالانزع ودفع
بالثلث وتقبل للذول
ماروز الله فينا نصفان
فالمالك النصف) عسلا
بشرطه (والذول السدس
الباقى والثاني الثلث)
المشروط (ولو قبل ماروزك
الله بكاف الخطاب) والمسئلة
بها (لثاني ثلثه والباقي
بين الاول والمالك نصفان)
باء بنار الكفاف فيكون
لكل ثلث (وله ما ربحت
من شيء) أو ما كان لك فيه من
رجوع ونحو ذلك (وكذا لو شرط
لثاني أكثر من الثلث أو
أقل فالباقي بين المالك
والاول (ولو قال له ماربحت
بيننا نصفان ودفع النصف
فلثاني النصف واستوى يا
فيما بقى) لأنه لم يرجع سواء
ولو قبل ماروز الله فلي
نصفه أو ما كان من فضل
الله فينا نصفان ودفع
بالنصف فللمالك النصف
ولثاني كذلك ولا شيء
للذول) لجمعه ماله لثاني
(ولو شرط الاول لثاني
ثلثه والمسئلة بها
ضمن الاول لثاني سدسا)
بالنسبة لأنه التزم سلامة
الثلثين (وان شرط)
المضارب (للمالك الثلثين)
شرط (للمالك الثلث)
وقوله (على أن يعمل معه)

للذول لأنه مستحقه برأس المال ولم يكتف به بتمت مستندا فلا يتخلو من شبهة فيكون عليه التصديق اه لأن
الثابت بالاستناد ثابت من وجه دون وجه فلا يثبت المالك من كل وجه فيمكن ان يثبت على الرجوع فلا يطيب اه
اتقاني وفي البحر ولو دفع الشافي مضاربة الى ثالث ورجع الثالث أو وضع فان قال الاول لثاني اعمل فيه
برأيت فلرب المال أن يضمن أي الثلاثة مثله ويرجع الثالث على الثاني والثاني على الاول والاول لا يرجع
على أحد اذا ضمنه المضارب والمال والا لضمان على الاول وضمن الثاني والثالث كذا في المحيط وقوله ولا
لضمان على الاول أي أن لا يعل الاول لثاني اعمل فيه برأيت (قوله وان شاء ضمن الثاني) بهما شعار بأنه
اذا ضمن برجع على الاول ويطيب الرجوع دون الاول لأنه ملكه مستندا فاستأنى (قوله ليس له ذلك)
لأن المال يعمل مارغصا وليس له مال لا تضمنه البدل عند ذهاب الدين المقصود وليس له أن يأخذ
الرجوع من الغاصب كذا ظهر في ط (قوله فان أذن) مفهوم قوله بلا إذن (قوله عسلا بشرطه) لأنه شرط نصف
جميع الرجوع (قوله الباقي) أي الفاضل عما اشترطه الثاني لأن ما أوجب له الاول لا ينصرف الى نصيبه خاصة
اذ ليس له أن يوجب شيئا غيره من نصيب المالك وحيث أوجب لثاني الثلث نصيبا وهو النصف يبقى
السدس قال في البحر وطلب الرجوع للجميع لأن عمل الثاني عمل عن المضارب كالأجير المشترك اذا استأجر
آخر بأقل مما استأجر (قوله ولثاني الثلث المشروط) لأن الدفع الثاني صحيح لأنه باهر المالك وقد شرط
لنفسه نصف جميع ماروز الله وجعل الاول لثاني ثلثه فنصرف ذلك الى نصيبه الى آخر ما تقدم وكان المناسب
أن يقول من كل المال عوضا عن قوله الباقي (قوله والباقي بين الاول والمالك نصفان) لأن رب المال هنا
شرط أن يكبر ماروز الله المضارب الاول بينهما فله الرجوع والرجوع هو الثلثان لأن الثلث استحقه الثاني
بشرط الاول رهما فونه فليكن من رزق الاول الثلثان فيكون ذلك بينهما نصيبا ويطيب اهام بالنسبة
أيضا عيني (قوله بقاء بنار الكفاف) أي في قوله ماروزك فقد جعل النصف في المضارب الاول رهما
لم يرزق الا لثنيين فينصفان (قوله ونحو ذلك) كما كان كذا من فضل الله أو المماه أو الزيادة (قوله ولو قال له)
أي رب المال للمضارب (قوله واستوى فيما بقى) لأن الاول شرط لثاني النصف بشرطه صحيح لأنه باذن
المالك واستوى فيما بقى وهو النصف لأن رب المال لم يشرط لنفسه هنا النصف ماربحة الاول ولم
يرجع الثاني الاول الا النصف والنصف الآخر صا لثاني بشرطه فليكن من رجع الاول عيني (أقول) لا فرق
بين هذه والتي تقدمت الا من حيث اشتراط المضارب لثاني فان في الاول شرط له الثلث فكان باقى بينهما
وفي الثانية شرط له النصف فكان النصف الباقي بينهما كذا في بعض الحواشي (قوله ولا شيء للذول) لأن
قول رب المال ماروز الله أو ما كان من فضل ينصرف الى جميع الرجوع فيكون له النصف من الجميع وقد شرط
المضارب الاول لثاني جميع الرجوع فربق الاول شيء عيني (قوله ضمن الاول لثاني سدسا) لأن رب المال
شرط لنفسه النصف من طاق الرجوع فله ذلك واستحق المضارب الثاني ثلثي الرجوع بشرط الاول لأن شرطه
صحيح لكونه معلوما لكن لا ينفذ حتى قرب المال اذ لا قدر أن يصير شرطه فيغرم له قدر السدس لأنه ضمن
له سلامة الثلثين بالعدله غرق في ضمن عقد المضاربة عيني (قوله لأنه التزم سلامة الثلثين) قال في الدرر
لأنه شرط لثاني شيئا هو مستحق للمالك وهو السدس فلم ينفذ حتى للمالك ووجب عليه الضمان بالنسبة
لأنه التزم السلامة فإذا لم يسلم رجوع عليه كن استأجر رجلا ليضبطه فو ابدهم فاستأجر لاجير رجلا آخر
ليضبط بدهم ونصف فانه يضمن له زيادة الاجر اه (قوله وشرط لعبد المالك) التقييد بعبد المالك
ليس للاستئذان من عبد المضارب كذا قيل التقييد به ليدفع فوهم أن يده المولى فلم يحصل التقييد وعليه كلام
الدرر وقيل لما فيه خلاف بين أصحاب الشافعي والحنبلي وغيرهما الا لاجد وعبد المالك وعبد المضارب سواء
في جواز الشرط والمضارب يلو شرط العمل ولو لم يشرط ففي عبد المالك كذا في عبد المضارب كذا
عندهما وعلى قول أبي حنيفة لم يصح الشرط ويكون المشروط لرب المال كالمهر الشرط لاجبي أولي

عادي وليس بقيد (د) شرط
(نفسه ثلثه ص) وصار
كأنه اشتراط للمولى ثاني
الرجح كذا في علمة الكتب
وفي نسخ المتن والشرح هنا
خط فاجتبه (ولو عدها
المأذون مع اجنبي وشرط)
المأذون (على مولا لم يصح
ان لم يكن) للمأذون (عليه
دين) لانه كاشتراط العمل
على المالك (والاصح) لانه
حيث لا يملك كسبه
(واشتراط عمل رب المال
مع المضارب مفسد) للعقد
لان جميع الخلق يبيع العهدة
(وكذا اشتراط عمل المضارب
مع مضارب أو بعمل رب
المال مع) المضارب (الثاني)
بخلاف مكاتب شرط عمل
مولاة كل مضارب مولاة (ولو
شرط بعض الرجح المساكن
أو الجميع أو في الرقاب) أو
لامرأة المضارب أو مكاتبه
مع العقد

لا يقبل شهادة المضارب أو شبهه فيكون المشروط لرب المال ههنا بدقما في النسخة والبيانية
قال في البحر قيد بعبد رب المال لان عبد المضارب لو شرطه شيء من الرجح ولم يشترط عمله لا يجوز ويكون
ما شرط له لرب المال اذا كان على العبد دين والا لا يصح سوا شرط عمله أولا ويكون المضارب وقيد يكون
العائد المولى لانه لو عقد المأذون له عقد جامع اجنبي وشرط عمل مولاة لا يصح ان لم يكن عليه دين والاصح كما
يأتي وشمل قوله العبد المولود لعمدة بعض الرجح فانه يصح وكذلك ان كان مكاتب المضارب لكن بشرط
أن يشترط عمله فلهما وكان المشروط للمكاتب له لا مولاة وان لم يشترط عمله لا يجوز وعلى ههنا غيره من
الاجانب فصح المضاربة وتكون لرب المال وبطل الشرط اهـ وبسأني الكلام فبسم المولى أو المولى
كلا جانب هنا كذا في النهاية وقيد اشتراط عمل العبد لان اشتراط عمل رب المال مع المضارب مفسد كما
سأني (قوله عادي) أي اشتراط عمل العبد عادي فان العادة في نحو ذلك أن يكون العبد معينا في العمل
وهو اتفاق لا حتران (قوله وليس بقيد) أي لصحة الاذنا بشرطه الثالث ولم يشترط عمله صح ويكون مولاة
لكن فائدة اشتراط عمله تظهر في أخذ غير مائه ما شرط له حيث لا قبل له بل للمولى قال الزباني وهذا
ظاهر لانه باشتراط عمله صار مضارب في مال مولاة فيكون كسبه فباخذ غير ماؤد أو ماؤد للمولى الخ
واستفد منه انه اذا اشتراط عمله فلم يعمل لم يكن لغيره بل للمولى لانه حيث لم يعمل لم يكن من كسبه
أول السعد (قوله ص) أي تقسيم الرجح بشرط عمل العبد وعلى الأول ما ذكره المؤلف وعلى الثاني ان العبد
المعور والعبد هنا صار مأذونا باشتراط العمل عليه فلا بد له من تسليم المال اليه فصحت المضاربة زيلي
(قوله وفي نسخ المتن والشرح هنا خط) أي في تعبيره للمالك ثلثين أو في تعبيره في بعض النسخ بالثاني أما
نسخ المتن فقد رأيت نسخة منه ولو شرط للثاني ثلثي ولبعد المالك ثلثه على أن يعمل معه ونفسه ثلثه
صح اهـ وهو فاسد كما ترى لعدم اجتماع أثلاث أو بعده لعدم وجود مضارب ثان في المسئلة وهو أما
الشرح قصه وقوله على أن يعمل مع عادي وليس بقيد بل يصح الشرط ويكون لسيد وان لم يشترط عمله
لا يجوز اهـ فان المواب حذف قوله لا يجوز لما عرفت من العبارة السابقة اهـ حاجي بايضاح ط (أقول)
وسبق الشارح الى التنبيه على ذلك بحشوي المتع العلامة الخيرة الرمي (قوله ان لم يكن عليه دين) أي مستغرق
لما له وقتية لان به يخرج المال عن ملك سيده وهذا عند الامام كما تقدم وبأني لان المولى لا يملك كسبه سيده
المديون فصار من أهل أن يعمل في مال المضاربة وعندهما ملك سيده ما في يده وان أحاط دينه بماله ورجسته
في: ان لا يصح اشتراط العمل على المولى عندهما مطلقا فليراجع (قوله لا يملك كسبه) نصرا لسيد من
أهل أن يعمل في مال المضاربة وهذا على الخلاف كما جمعت (قوله واشتراط عمل رب المال مع المضارب مفسد
الخ) لان المضاربة لا بد فيها من عمل المضارب ولا يحكمه العمل مع عدم الثمانية وهي العادة في المسئلة الثانية
والثالثة وهذه المسئلة كالتعليل لما قبلها اسكال الأولى تقدمها ونظر بيع الأولى عليها (قوله بخلاف مكاتب
شرط عمل مولاة) أي اذا دفع للمكاتب مال مضارب لا تسحر بشرط عمل مولاة فيها فانه لا يسدها فلقا سواه كان
عليه دين أو لانه لا يملك كسبه لانه يعمل معاه لاجرا فمما في يده عز قبل العمل ولادن عليه فسدت
كل في البحر وكان الانسب ذكره بعدم مسئلة المأذون (قوله كل مضارب مولاة) فانه يصح ما قلنا (قوله أدنى
الرقاب) أي فكهما من أسرى الرق وفساد الشرط في الثلاثة لعدم اشتراط العمل كما سيظهر (قوله أو لامرأة
المضارب أو مكاتبه الخ) لكن عدم صحة الشرط في هذين اذ لم يشترط عملهما كما يشير اليه بقوله ومن شرط
لاجنبي الخ ومنه النهاية أن المأذول كلاجنبي هنا وفي التبيين ولو شرط بعض الرجح لمكاتب رب المال
أو المضارب ان شرط عمله جاز وكان المشروط له لانه صار مضارب أو الا فلا ن هذا ليس بمضارب وانما المشروط
هبة موعودة فلا يلزم وعلى هذا غيره من الاجانب ان شرط له بعض الرجح وشرط عمله عليه صح والا فلا (قوله

ولم يصح الشرط) وما في السراجية من الجواز فيما إذا شرط ثلث إلى مح لا مائة المضارب أو مكتبة وللمساكين
 أو في القاب أو ألحقه محمول على جواز تعدد الشرط ويكون ذلك لرب المال فلا يحتاج ما هنا ولا يحتاج إلى
 ما وجه العلامة أبو السعود من أن المسئلة خلافه لأنه ينف على هذا التوفيق وهو لا يشبهه فعمل المسئلة
 ذات خلاف ويجعل عدم الشرط في أمر أو المضارب ومكتبة إذا لم يشترط عملهما (قوله) لو يكون الشرط لرب
 المال) لأنه لما بطل الشرط كان الرجوع بالمال له وهو رأس المال وهو لرب المال مذكور به (قوله)
 لا يصح حيث لم يشترط عمله فوافق ما بعده (قوله) إن شرط عليه ص (قوله) أي الاشتراط كالعقد (قوله)
 والالا) أي إن شرط البعض للأجنبي ولم يشترط عمله لا يصح الاشتراط ويكون لرب المال أماله العقد فصيح
 واستفيد من هذا الشرط أنه لا يشترط المساواة بين المضاربين في المال الواحد لأنه أطلق البعض فشكل
 ما إذا كان مثل ما شرط للمضارب أو أقل أو أكثر لأن أحدهما قد يكون أهدي للعمل أو فمصرح آخر كافي
 الشر كفو الحاصل إن ما شرط لثلاث إن كان رجوع إلى المضاربين ويكون المضارب كاشترط له بعدد غير
 المدون ولا فهو لرب المال والفرق أن شرط الرجوع بعدد كاشترط له فيصير له بخلاف الشرط لزوجته ونحوها
 لأنه لا يثبت المال له لأن الزوجة والولد للأجنبي ها يكفدهما وفهم هذان قول التفتازاني وفيما أشارت إلى
 أنه إن شرط شيء لعبد المضارب أو لأجنبي ليعمل مع المضارب مع والشرط للمضارب يعني في الأولى ولا لأجنبي
 يعني في الثانية وإلى أنه لو لم يشترط عمل أحدهم مع العقد والشرط لهما كالمساواة كان على العبدين أو لأ
 وتعامه في الأخيرة فالتأشير على هذا النظام ولم يغير التحرير والبيان (قوله) لكن في القهستاني
 لا محل للاستدلال مع هذا التقدير لأن قوله يصح مطلقا أي عقد المضاربة صحيح سواء شرط عمل الأجنبي
 أو لا غيره إن شرط عمله فالشرط له والادرب المال لأنه بمنزلة المسكوت عنه ولو كان المراد إن الشرط
 صحيح مطلقا أي قوله والأي وإن لم يشترط عمله فله المالك (قوله) والادرب المالك) أي وإن لم يشترط عمله فله المالك
 قال في النهاية معني بالخيرية إذا شرط في المضارب بعض الرجوع لغير المضارب كان لأجنبي بشرط عمله
 فالمضارب جازي فالشرط جائز ويصير رب المال دافع المال مضاربين بل يجب أن لم يشترط عمل الأجنبي فالمضاربة
 جائز فالشرط باطل ويجعل المشروع للأجنبي كالمسكوت عنه فيكون لرب المال اه (قوله) خلاصا
 للبرجندى) كلامه في البدل في الأجنبي كالمعلم بمرحله شرح الملق (قوله) جاز) قال في الجروا إذا كان
 الاشتراط لعبد اشتراطا لمال فاشترط بعض الرجوع لقضاء من المضارب أو لقضاء من رب المال جائز بالأولى
 إلى آخرها (قوله) ولو يكون أي البعض (قوله) قضاء من المضارب) اسم يكون ضمير يعود على البعض والجاء
 والمجر وهو ان غير وقضاء من نائب فاعل المشروع والمعنى ويكون ذلك البعض الذي شرط له قضاء منه من
 المضارب أو المالك واستفيد مما مر أنه لا بد أن يكون البعض شائعا في جميع المال كالثالث والربيع والسدس
 أم لو كانت دراهم معينة فقله نفسه المضارب لأنه يؤدي لقطع الشركة في الرجوع وانما أطلقه هذا اعتمادا على
 ما قدمه بأن لا يشترط لأحد هادراهم مسمية الرجوع (قوله) ولا يلزم) أي كل من المالك والمضارب وعادة
 العرو لا يجبر على دفعه لغرمائه (قوله) يجوز أحدهما) سواء علم المضارب بموت رب المال أم لم يعلم حتى لا يملك
 الشرع بعد ذلك بمال المضارب بقوله لا يملك الشرع ويملك بيع ما كان عرضا لنقض المال لأنه عزل حكمي فاضحان
 (قوله) ويجزى طارأ على أحدهما) يجوز أو سقاه أو جرح أو ذون (قوله) ويجزى أحدهما مطلقا) هو داخل
 تحت قوله ويجزى لأنه ذكره لتقيده بالطلاق (قوله) باعها وصيه) أي وصى المضارب لأن العزل لا يمنع جثثه
 في المضارب فلا يجزى على وصيه وقبل أن لا ولاية البيع تكون لرب المال وصى المضارب كلها وهو الأصح
 لأن الحق كان للمضارب ولكن المالك لرب المال نصار بمنزلة مال مشترك بين اثنين فيكون الأمر لهما اه
 قلت فلو لم يكن له وصى هل يستأهل المالك بالبيع أو ينصب القاضي وصيا يبيع معه الظاهر نعم جواز والذى
 في الهندية فأن لم يكن له وصى جعل القاضي له وصيا يبيع به وفي رب المال وأمره وحده من الرجوع

(ولم يصح الشرط ويكون)
 الشرط (لرب المال ولو
 شرط البعض لمن شاء
 المضارب فإن شاء لنفسه
 أو لرب المال ص) الشرط
 (والا) بأن شاء لأجنبي
 (لا) يصح وصى شرط البعض
 لأجنبي إن شرط له
 عمله مع الشرط والالا
 لكن في القهستاني أنه
 يصح مطلقا والشرط
 لأجنبي إن شرط عمله ولا
 والمالك أيضا ومزاة للخبرة
 خلافا للبرجندى وغيره
 فتنبه ولو شرط البعض
 لقضاء من المضارب أو ذين
 المالكين جاز ويكون المشروع
 له قضاء من مولا يلزم بدفعه
 لغرمائه بجرح (وتبطل)
 المضارب بموت أحدهما)
 لكونها وكالة وكذا بقوله
 ويجزى طارأ على أحدهما
 ويجزى أحدهما مطلقا
 قهستاني وفي البرازي بأن
 المضارب والمال عروض
 باعها وصيه ولو مات رب
 المال والمالك فقد

ويعلى حصة المضارب من الربح غير ما ههنا أي أن كان له غرامه فغرامه المضارب لا يأخذون عرضها لأنهم مال الغريب (قوله يتصل في حق التصرف) أي ولا يتصل في حق كونه ودبته (قوله يتصل في حق المسافرة) أي إلى غير بلد بل بالمال والواقي مصر أو اشترى شيئاً فغريب المال وهو لا يعمل فإني بالتتابع مصرًا أخرفقة المضارب في مال نفسه وهو ضمن لهاك في العاريق فان سلم المتاع جاز بيعه لقيامها في حق البيع ولو خرج من ذلك المصر قبل موت غريب المال ثم مات لم يضمن نفقته في سفره اهـ برأيه وقوله فإني بالتتابع مصرًا يعني غير مصر وغريب المال قاله ولو أخرجه يعني بعد موت غريب المال إلى مصر وغريب المال لا يضمن لأنه يجب عليه تسليمه فيه ذكره فيها بأضاد كره قاضيان لكن تقدم أن الخصم يصح بيع قبل ميرونها عرضها ولا بعده وكل موضع صرح العزل فيه مع الخصم فيه وما خلا وتقبل في النهاية أنه لا يصح فيه عن المسافر في الرواية المشهورة وأن ثم لم يتعلق بنه حكم حتى ينشئ عنه نحو أن يقول لا تتبع نسبه لأن حق التصرف ثابت له لأنه يحتاج إلى أن يبيعه لظهور الرجحان فأنهم ممن ذلك فقد أبطل حقه في التصرف فلم يصح وإذا لم يملك ماله حتى ينشئ لم يملك تخصص الاذن أهله منزل من وجه وأما إظهاره عن المسافر لم يصح فيه على الروايات المشهورة لأنه عائد إلى المسافرة بإطلاق العقد ثم قال في الخيرة وكل جواب عرفته في الفصول كلها ما اذنبه بـ المضارب عن التصرف فهو الجواب فيها إدامات غريب المال اهـ فلم يمتد ما نقله الشارح هنامن بطلانها في حق المسافرة على غير الروايات المشهورة فتدبر (قوله فله بيعه) أي مال المضاربة عرض ونقد ثم يكون العرض الثاني كالاول فله بيعه عرض أيضا إلى أن يصير مال المضاربة مثل رأس المال والاب كان مال المضارب بمقتضى رأس المال من حيث الثبوتية لأنه من خلاف جنسه من حيث الحقيقة بأن كان رأس المال دراهم ومال المضاربة دنانير أو على العكس يعمل غريب المال بأية عملها وشر من كل وجه حتى لا يملك شراء العروض به وملك صرفه بما هو من جنس رأس المال أي مال المضاربة وعلى هذا موت غريب المال في بيع العروض يعني إدامات غريب المال والمال عروض فله مضارب أن يبيع العروض حتى يضر رأس المال ويحويها بأن كان رأس المال دراهم والمال دنانير كان له أن يبيع الدنانير على العزل نهاية (قوله وبالحكم لمحق المالك مراد) أي إذا حكم لمحقه من يوم ارتد أو انتقل ملكه إلى ورثته فان كان المال موشد فأنما في يده لم تصرف فيه ثم اشترى به بعد ذلك في الشراء له ويحرم عليه ووضعيته لأنه قد انقل عن المضارب بقرائه لك الأسماع من المال فصار متصرفا في ملك الورثة غير أمره وان كان المال مساعا أو عرضا أو غير الدراهم والدنانير من سائر الاموال فيبيع المضارب وشراؤه فيه جائز حتى يحصل رأس المال بكل السراح والواجب وانما بطلت لأن الحقوق بمنزلة الموت ولهذا مورث ماله ويعتق أمهات أولاده ومدروره فبلى والمراد بالملك خصوص الرجل ولهذا قال في غاية البيان ولو كان غريب المال امرأة أو أرادت فهي بمنزلة المسلمة لأنها لا تقتل فلم تنفذ الردة بسبب التاف في حقها اهـ وسيشير الشارح اليه قريباً (قوله فان عاددا) ينبغي أن يكون هذا إذا لم يحكم لمحقه أم إذا حكم لمحقه فلا تعود المضارب بطلانها بطلت كما هو ظاهر عبارة الاتفاق في غاية البيان لكن في العناية أن المضارب قد عودسوا حكم بطاقه أم لا فتأمل ونص عبارة وإذا ارد غريب المال عن الاسلام ولحق يدار الحرب بطلت المضاربة يعني إذا لم يعد مسلما أما إذا عاد مسلما قبل القضاء أو بعده كانت المضاربة كما كانت اهـ (أقول) لكن يشكل على ما ذكره بأن الباطل لا يعود صحيفا كيف تصح المضاربة بعد الحكم لمحقه بعوده والحال أنه بطلت بالحكم لمحقه أم لا يجب بان البطال موقوف إلى حال التبيين فاذن تبين رجوعه بقيته على أصلها يدل لذلك بما رجعت غاية البيان كانت المضاربة كما كانت فيكون قوله بطلت أي بطلان موقوفان تبين ولا يفتان تأمل (قوله حكم لمحقه أم لا) أما قبل الحكم دلالة بمنزلة الغصة وهي لا تجب بطلان المضارب بعوده فلو لم يملك المضارب كالموت حقيقة ط عن الشرعية لا (قوله بخلاف الوكيل) أي إذا ارتد الموكل وحكم لمحقه فان الوكيل بطلت ولا تعود بعوده إلى الاسلام لأن محل التصرف خرج عن ملك الموكل ولم يتعل به حق

يتصل في حق التصرف ولو
مرضا يتصل في حق المسافرة
لا التصرف فله بيعه عرض
ونقد (و) بالحكم لمحق
المالك مراد فان عاد بعد
لمحقه مساعا فمضاربة على
حاله) حكم لمحقه أم لا
متنايه (بخلاف الوكيل)
لأنه لا حق له

الوكيل (قوله بخلاف المضارب) فإنه حقا إذا أعاد المالك نفسه على حاله أو الأولى حذفته لأنه مستفاد بما تقدم فلا حاجة إليه (قوله ولو أريد المضارب فهمي على حاله) عندهما حتى لو تصرف بوجه ثم قتل كان ربحه بينهما على ما شرطه به برهان فإن الحق وبيع واشترى هناك ثم رجع - لما فيه جبيع - ما اشتري وبيع في دار الحرب ولا ضمان عليه في شيء من ذلك هندية وذلك لأن تصرفات المرد انما توفت بالنظر إلى ملكه ولا ملك للمضارب في مال المضارب بقوله عبارة صحيحة فلا توفت في ملك المالك فبقيت المضاربة على حالها قال في العارية وتوفت تصرف المرد لتعلق حتى الورثة ولا توفت في ملك رب المال لعدم تعلقه به أي فلا يطلعه حكم الموت بالنسبة إليه وظاهره سواء الحق ولم يحكم به أولا فكأن الدور وصدر الشريعة (قوله وما تصرف نافذ الخ) أي حيث كانت المضاربة باقية على حالها في قولهم جميعا لم يجمع ما تفعل ذلك جائز والربح بينهما على ما شرطه فلا أن ما يلحقه من العهدة في ما يباع واشترى حيث يكون على رب المال في قول أبي حنيفة لأن حكم العهدة يتوقف برده لأنه لو زنت لم يقضى من ماله ولا تصرف له فيه فكان كالصبي المجهور إذا نكل عن غيره بالبيع والشراء في قولهم حاله في التصرف بعد الردة كهي فيه قبلها فالعهدة عليه ويرجع على رب المال كفي العناية وكان الأولى تقديم هذه العبارة على قوله فإن مات والحاصل فرق بين الإرداء من قبل الحيوان وبعده لا فرق بينهما (قوله ولو أريد المالك فقط) محتمل قوله وبطريق المالك وعلى هذا لا فرق بين المالك والمضارب ولو قال وبطريق أحدهما قال ولو أريد أحدهما فقط الخ لكان أحصرا وأظهر تأمل لكن الفرق إذا أريد المضارب فتصرفه نافذ (قوله أي ولم يطق) ومثله إذا الحق ولم يحكم بهاته (قوله تقتصره) أي المضارب مع توقف عند الامام أي لتعلق حق ورثة المالك بالمال زال ملكه بالردة فإن عاد إلى الاسلام عاد ملكه ونفذ تصرف المضارب وإن مات أو قتل أو حكم بهاته عاد المال إلى الورثة ويطل تصرف المضارب وعليه لا فرق بين المالك والمضارب إلا بالتصرف فإن تصرف المضارب نافذ دون المالك وعليه ولا خصص أن يقول وبطريق أحدهما ثم يقول ولو أريد أحدهما فقط الخ (قوله وردة المرأة غير مؤثر) سواء كانت هي صاحبة المال أو المضاربة لأن ثبوت أو تلف بدار الحرب فيحكم بها لها لأن ردّها لا يؤثر في أملاكها كذا لا تؤثر في تصرفاتها منع (قوله إن علم به) أي ولو العزل حكما فلا ينزل في الحكمي إلا ما علم بخلاف الوكيل حيث ينزل في الحكمي وإن لم يعلم كذا قالوا فإن قلت ما الفرق بينهما قلت قد ذكرنا أن الفرق بينهما أنه لا حق له بخلاف المضارب مع والذي في الهندية عن الحاشية تبطل المضاربة بموت رب المال علم بذلك أولم يعلم حتى لا يملك الشرع بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك السفر اهـ وتقدم ذكره (قوله مطلقا) أي وإن لم يكونا عديلين بأن كانا مسلمين أو مستنيرين (قوله أو فضولي عدل) كان الانسب أن يقول أو واحد عدل بقرينة السياق وكأنه رأى ما تقدم في باب عزل الوكيل من أن العزل يثبت بمشافتهم أو كتابة ورسالة واختبار فضولي ويعتبر فيه أحد شرطى الشهادة من العدد أو الدلالة (قوله بمن) أي ولو رقيقا أو غيبا غير بالغ ولا عدل لأن الرسول والوكيل كالاصبل وهذا عند الامام وعندهما لا فرق بين الرسول وغيره كما في أخبارنا (قوله ولو حكما) كوت المالك أي ولو كان العزل حكما فإنه يشترط فيه العلم على ما سلف لأنه عزل حكمي (قوله ولو حكما) كارتاد مع الحكم بالوقوف وجنونه مطلقا (قوله فالله درهم والفتاوى هاجت من انفرج غير ظاهر لأن ما قد يكونان جنسا أو أحدا في كثير من المسائل وجبئنا في الأولى الواو كما في البصر والمخافان كان رأس المال دراهم وعزله ومع ذلك ما تغير فيه بها بالدرهم - ثم استشهدوا بالعلم بالعزل حتى يكون من جنس رأس المال ليتبرأ بالربح فينبغي حطه من لكن تقدم في البيع الفاسد أن الفواهم والفتاوى جنس واحد في ثمان مسائل منها المضاربة ابتداء وانتهاء وبها اهـ وكتب سيدي الوالد رحمه الله تعالى محققه ومضاربة ابتداء وانتهاء وقام به كذا في التفسير في العمادية وأما ذكر صورتين في المضاربة أحدهما ما إذا كانت المضاربة دراهم فمات رب المال أو عزل المضارب عن المضاربة وفي يده ما ينزل في المضارب

بخلاف المضارب (ولو أريد المضارب فهمي على حاله) فإن مات أو قتل أو لحق بدار الحرب وحكم بهاته بطلت وما تصرف نافذ وعهده على المالك عند الامام بحصر (ولو أريد المالك فقط) أي ولم يطق (تقتصره) أي المضارب (موقوف وردة المرأة) لأنها لا تقبل قبل انعقد بسبب التلصق حقها (غير مؤثرة) وينزل بعزله) لأنه وكيل (إن علم به) بخبر وجنين مطلقا أو فضولي عدل أو رسول مميز (ولا) بهلم (لا) ينزل (فإن علم) بالعزل ولو حكما كوت المالك ولو حكما (والمال عروض) هو هنا ما كان خلاف جنس رأس المال فالنواهم والفتاوى هاجت من

أن يشتريه بأشأ ولكن يصرف الدينارين بالدرهم ولو كان ماني بده عرضاً أو مكبلاً أو موزوناً له أن يحق له
 الرأس المال ولو باع المتاع بالدينارين لم يكن له أن يشتريه إلا الدرهم فأنشبهوا كانت المضاربة دراهم في
 يد المضارب فاشتري متاعاً بكيلى أو وزنى لزمه ولو اشتري بالدينارين فهو على المضاربة استخداً ما عندهما اه
 مضمناً فالصورة الأولى تصلح مثلاً للاثباته والثانية لبقاء العكس لم يظهر على كون الأولى مما تنحل فيها ولو كانت
 الدراهم والدينارين فيجب احداً ما كان يلزمه أن يصرف الدينارين بالدرهم تأمل ثم رأيت الشارح في
 باب المضاربة جعلها بنسبتين في هذا المسئلة وهذا عين ما فهمه قوله تعالى الجد وأما مسألة المضاربة ابتداء
 فقد زادها الشارح وقال ط صورته عقده المضاربة على ألف دينار وبين الربح فدفعت له دراهم قيمتها
 من الذهب تلك الدينارين صحت المضاربة على ما شرط أولاً كذا طهرلى اه كلام سيدى الدرهم والله
 تعالى (قوله باعها) أى بهه والباعته العزل من ذلك اتقانى (قوله وانها عتبا) أى عن النسيئة ولا
 عتاك المالك مضمناً في هذه الحالة كلاً ما يصح قسمه عن المساقعة في الروايات المشهورة كذا عتاك عزله لا عتاك
 تخصيص الاذن لانه عزل من وجه بحر عن النهاية وسيأتي وانما عتاك ذلك لانه له حق الربح (قوله ثم
 لا تصرف في عتبا) أى اذا كل من جنس رأس ما هالان البيع بعد العزل كان للضرورة حتى يظهر الربح ان
 كان فيه ولا حاجة اليه بعد النقص فصار كذا عزله بعد ما مضى وصار من جنس رأس المال زبلى (قوله
 ولا يقدر) أى لا تصرف اذا كان رأس المال فضا بفضة ولو أجود كما يفرضه مجموع ط (قوله ويرد لخلافه
 به) أى له أن يبدل بخلاف رأس المال من النقد برأس المال (قوله استخساناً) والقياس لا يبدل لان
 النقد من جنس واحد من حيث القيمة (قوله لو جوبى درجته) أى ان دور المال انتمتع المال من
 أحد خلاف الجنس كما يفرضه ما قد مضى من الاتفاق وفي الهندية من الكفاية أن يبيعها بجنس المال
 استخساناً وهو يغير الحيز أو فان حل على عدم التنزع زال الاشكال ط بزبدارة (قوله ويظهر الربح) جعله
 في العبيد والدرع لسهولة البيع بالضرورة حيث قال لانه له حق الربح لا يظهر ذلك بالباقي وبثبت له حق
 البيع يظهر ذلك وموته وارثه ادفع العرف وجنونه مطلقاً والمال عروض كعزله والمال عروض زبلى
 (قوله ولا عتاك الخ) هذا معطوف على باعها عطف على له ملول وليسته قد عتلى ثم لا تصرف ولا تناسر
 في موت المضارب والمال عروض وفهم منه أنه اذا مضى والمال عروض يبيعها بالقدح (فرع اه) قال
 في القينة من باب المضاربة أعطاه دينار مضاربة ثم اراد القسمة أن يستوفي دينار به أن يأخذ من المال
 بقمتها وتعتبر قيمتها يوم القسمة لا يوم الدفع اه وفي شرح الطحاوى من المضارب تو يضمن لرب المال مثل
 ماله وقت الخلاف يرى في بحث القول بين المثل وهذه فائدة طالمسا وقفت فيها ورب المال يدفع دينار
 مثلاً بعدد مخصوص ثم لو قومتها ويريد أخذها بعد الاغتيل القيمة تأمل والذي يظهر من هذا أنه لو علم
 عدد المدفوع وفوقه فله أخذ منه ولو أراد أن يأخذ القسمة من نوع آخر يأخذها بالقيمة اليومية فموم الخلاف
 أى يوم النزاع وانضم وكذا اذا لم يعلم نوع المدفوع كما يقع كثيراً زماناً حيث يدفع أنواعاً ثم يحل فيضطر
 الى أخذ قيمتها لجهلها فبأخذها بالقيمة يوم انضمام تأمل والله تعالى أعلم (قوله ولا تخصيص الاذن) أهاده
 بقوله أنفادوا نهيها عنها (قوله مع) أى الفسخ والربح بعد ذلك العادل كالمسا في الشركة (قوله لا فرقاً)
 أى فضا المضاربة أو انتهت (قوله وفي المال ديون) أى وقد باع المضارب عروضاً بمن لم يقبضه من المشتريين
 (قوله على اقتضاء الديون) أى أخذها واستقلالها (قوله اذا حشدت بعمل بالاجرة) عبارة بالعزله لا كالاجير
 والربح كالأجرة وطلب الدين من تحمل تكملة العمل فيه به عليه وظاهره ولو كان الربح خيلاً قال في شرح الملتقى
 ومفاده أن نفقة الطلب على المضارب وهذا الدين في المصروف الا في مال المضاربة قال في الهدية وان طال
 سفر المضارب وقته حتى أتمت النفقة في جميع الدين فالصل على الدين حسب هذه النفقة معاد الدين وما
 زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط (قوله والا) أى وألم يكن في المال ربح (قوله لا جبراً له حينئذ)

(باعها) ولو نسيته وانتهاه
 عنها (ثم لا تصرف في عتبا)
 ولا في نقصد من جنس
 رأس ماله ويرد لخلافه
 استخساناً لو جوبى درجته
 وليظهر الربح (ولا عتاك
 المال مضمناً في هذه الحالة)
 بل ولا تخصيص الاذن لانه
 عزل من وجه نهاية بخلاف
 أحد الشريكين اذا فسخ
 الشركة وما لها أمتعة مع
 اقترافاً وفي المال ديون
 ويرجع بحسب المضارب على
 اقتضاء الديون اذا حشدت
 بعمل بالاجرة (والا) ربح
 (لا) جبراً لانه حينئذ

متبرع) أي لانه وكيل محض ولا جبر على التبرع على انهما مات تبرعه ولهذا لا يجبر الواهب على التسليم
 زبلى ولا يقال الرد واجب عليه وذلك انما يكون بالتسليم كما أخذناه ناقول الواجب عليه رفع الموانع وذلك
 بالتحلة لا بالتسليم حقيقة ط عن أبي السعود (قوله لانه) أي المالك غير العاقد فالحق لا ترجع اليه
 بل إلى العاقد الذي هو المضارب فقبض الثمن لا للمالك ولا يلزم التقاضي لانه متبرع عن غير متوكل المالك
 لا قدور على تحصيل الدين كما في المعنى (قوله وحده) أي حين اذ كُن المتبرع لا يجبر على الاقتضاء الاول أن
 يقول ولهذا كان الوكيل الخ (قوله والسمسار) بكسر السين الاولى المهملة وهو المتوسط بين البائع
 والمشتري ليسع بأجر من غير أن يستأجر والدلال الواسطة بين المتبايعين اه وفي ملامسكين السمسار
 الدلال (قوله يجبر على التقاضي) أي طالب الثمن ان عقد البيع لانه يبيع ويشترى لباسا علة بأجرة فعمل
 ذلك بمنزلة الاجارة المحضة فحكم العاقد بموجب التقاضي والاستيفاء لانه وصل اليه بدل عمله فصار
 كالمضارب اذا كان في المال يبيع زبلى (قوله وكذا الدلال) مقتضى كلام الشارح ان الدلال غير السمسار
 كما في القسافي بان الدلال يجعل السلعة الى المشتري ويغير بالثمن ويبيع بخلاف السمسار فانه يمكن في
 يد مثنى ومقتضى ما مر من مسكن عدم الفرق بينهما وفي الدرر كالدلال فانه يعمل بالاجرة والسمسار هو الذي
 يجلب اليه العروض والحجوات ليعلمها بأجر من غير أن يستأجر إلى آخرها فقه (قوله لعدم قدرته عليه) لان
 الشراء والبيع لا يتم الا بمساعدة غيره وهو الشائع والمشتري لا يقدر على تسليمه زبلى (قوله زبلى) ونعام
 كلامه وانما جازت هذه التحلة لان العقد يتناول السلعة وهي معلومة ببيان قدر المدة وهو قادر على تسليم نفسه
 في المدقوق عمل من غير شرط وأعطاه شيئا لا بأس به لانه عمل معه حسنة فجاز اخيرا وفي ذلك حرف العادة وماراه
 المسلون حسنة ما هو عند الله حسن اه (قوله وما هالك من مال المضاربة) تصرف الى الربح (أقول)
 وكذلك ما هالك من مال الشركة تصرف الى الربح والباقي من الربح تصرف على ما شرطوا ورأس المال على
 حكمه فاذا زاد الهالك على الربح فهو على ما تقدم ما يلزمها به علم حكم عادة الفتوى ٢ شريك مالهما
 متفاوت والعمل مشروط على مساواة الربح سوية بينهما ذلك بعد الربح شئ من المال يوقع شئ من الربح فما
 الحكم الجواب ما فصل من الربح على ما شرطوا ورأس المال على حكمه والهاك علمها وهو ظاهر كروا الخبر
 الزبلى (قوله لانه تباع) أي ورأس المال أصل وصرف الهالك الى ما هو تاسع أولى كما تصرف الى العفوي
 الزكاة وان الربح فرغ من رأس المال فلا يثبت له حكم قبل ثبوت أصله كما في المعنى والقول للشرى ٣
 والمضارب في مقدار الربح والحسرات مع غيره ولا يلزمه أن يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضميمة
 والرد للشرى ٣ نهر في الشركة (تمت) هالك مال المضاربة قبل أن يشترى به شيئا بطلت وان استهلكه
 المضارب ضمنه ولم يكن له الشرع بعد ذلك لصيرورته ضامنا وان استهلكه غيره فأنفذ منه كان له الشراء
 على المضارب حتى عن القطع (قوله لم يضمن) لكونه أمينا سواء كان من عمله أولا بحر (قوله ولو
 فاسدة) لان أمانة ضد الامام وعند هالك كانت فاسدة فماله مضمون (قوله من عمله) ولو الهالك من عمله
 الساط عليه عند القاروا أمانة تعدى فظفره ضمنه سائغ أي سواء كانت المضاربة صحيحة أو فاسدة
 وسواء كان الهالك من عمله أولا وقبل قوله في هلاكه وان لم يعلم ذلك كما قبل في الودعة من غير زيادة ثم لزيادة
 من عمله في المعنى ولا في الدرر وحواشيه فائتمال معنى قوله من عمله ولو اقتصر على قوله ولو فاسدة لكان المعنى
 أظهر ثم رأيت في فروق المجوز ما نصه وأذا علم في المضاربة الفاسدة ورشح كل الربح لرب المال ولا مضارب
 أحرم مثل عمله ولا ضمان اذا هلك المال في يده اه (قوله لانه أمين) لانه لعدم الحساب وقيل قوله في الهلاك
 وان لم يعلم ذلك كما قبل في الودعة من (أقول) وفيه أن يضمن ما تلف بعمله لانه أجنبي مشترك وعلى
 قولهما من ما تلف في يده وان لم يكن من عمله كما علم في باب ضمان الاجير وله الجمل على ما إذا سافر بمال
 المضاربة فانه يكون بمنزلة الاجير الخاص ولجبر (قوله تراد الربح) يضمن المضارب ما أخذه على انه ربح لانه

متبرع (و) يؤمر بأن (و) وكيل
 للمالك عليه) لانه غير
 العاقد (وحده) فالوكيل
 بالبيع والمستضع كالمضارب
 يؤمر ان بالتوكيل
 (والسمسار) يجبر على
 التقاضي (وكذا الدلال
 لانهما يعملان بالاجرة
 * (فرغ) * استقرج على
 أن يبيع ويشترى لم يجر
 لعدم قدرته عليه والحيلة
 ان يستأجره مدة مقدمة
 ويستعمله في البيع زبلى
 (وما هالك من مال المضاربة
 بصرف الى الربح) لانه تباع
 (فان زاد الهالك على الربح
 لم يضمن) ولو فاسدة من عمله
 لانه أمين (وان قسم الربح
 وبقيت المضاربة ثم هلك
 المال أو بعضه تراد الربح

٢ مطلب حكم عادة الفتوى

٣ مطلب القول للشرى
 والمضارب في مقدار الربح
 والحسرات وفي الضميمة
 والرد للشرى ٣

أخذه لنفسه بخلاف ما بقي في يده لا يضمنه إذا لم يأخذ لنفسه جوى (قوله) لأخذ المالك رأس ماله قيد رأس المال ثم بالصفة ثم بالرجح الأهم فالأهم اختصاراً فنفضل شيئاً قسمناه أه درم متقى أى لان الرجح تابع كذا كذا فلا يضمن بدون سلامة الأصل عني (قوله) وما فضل فهو بينهما) لان رب المال يبق له حق بعد استيفاء ماله الا في الرجح عني (قوله) لم يضمن أى ان نقص الرجح عن الهالك لم يضمن المضارب (قوله) لاسم من أنه أمين فلا يكون ضمينا (قوله) والمال في المضارب) لأنه في العزيمة عن صدور الشربة وهو نفس على المتوهم والا فبالاولى اذا دفعه لرب المال بعد القبض ثم استرده وعقد آخرى (قوله) لأنه عقد جديد أى لان المضاربة الاولى قد انتهت بالقبض وثبتت الثانية بعقد جديد فهلاك المال في الثانية لا يوجب استفاض الاولى فصار كذا اذا دفع اليه مالا آخر (قوله) وهذا مذهب الحنابلة النافعة للمضارب أى لو خاف أن يسترد منه وبالمال الرجح بعد القسمة بسبب هلاك ما بقي من رأس المال وعلم بمجرأ نفاذه لا يتوقف صحة على أن يسلم المضارب رأس المال الى رب المال وتقييد الزيلعي به اتفاق كإنه عليه أبو السعود والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

﴿فصل في المتفرقات﴾ (قوله) لا تقصد الخ حتى لو اشترى رب المال بشيء وأباع فهو على المضارب بل ان الشرط هو الخفية وقد تحققت الابضاع فوكيل بالتصرف والتصرف في حق المضارب فيصير التوكيل به وقال زفر لا تقصد ولا يصحقي المضارب من وجهين لأن رب المال تصرف في مال نفسه بغير توكيل ولم يصرح به فيكون مستردا للمال وهذا لا يصح اشتراط العمل عليه ابتداء ولو سألنا أبو الحنابلة في القضية وقد تمت وصار التصرف حقا للمضارب وله أن يوكل رب المال حاله ذلك والابضاع فوكيل لانه استعانة وما يصح استئتمان المضارب بالاجنبي فرب المال أولى لكونه أشفق على المال فلا يكون استرداداً بخلاف شرط العمل عليه ابتداء لانه يمنع القضية فان قلنا لرب المال لا يصلح وكيلان الوكيل من يعمل في مال غيره ورب المال لا يعمل في مال غيره بل في مال نفسه قلت أجب بان المالك بعد الخفية صار كلاجنبي فإثر توكيله فان قلت الامر كذلك لصحة المضارب ببيع رب المال قلت أجب بان المضارب بتمهة مشتركة على مال رب المال وعلى المضارب ولأمال هنا فلو جوزناه أدى الى قلب الموضوع أه (قوله) يدفع كل المال) أهذا يدفع أن المضارب لا بد أن يتسلم المال أولاً حتى يوكل به لالمال بضاعة قبل أن يتسلمه لا يصح لان التسليم شرط فيها أه متى (قوله) تقصد الهداية) الاولى الاتيان بالغاه (قوله) بضاعة المراد بالبضاعة هنا الاستعانة لان الابضاع الحقيقي ههنا لا تأتي لان الرجح فيه لرب المال وليس الامر هنا كذلك (قوله) لمضاربة) عطف على بضاعة المساط عليه انفي من علمه فالعني لا يقتضي الفساد دفعه مضارب قبل تقصده لان في النبي اثبات وقد تتبع المؤلف ومفهومة أنه لو دفعه مضاربة تفسد الاولى مع ان الذي يتسده هو الثانية لا الاولى كما في الهداية قال في البحر وتقييده بالبضاعة اتفاقاً لانه لو دفع المال الى رب المال مضاربة لا تبطل الاولى بل الثانية لان المضاربة بتمهة مشتركة على مال رب المال وعلى المضارب ولأمال هنا فلو جوزناه أدى الى قلب الموضوع وإذا لم يصح بغيره لرب المال بأمر المضارب ولا تبطل الاولى كما تقدم من الهداية وبه علم انتم بالبضاعة وان سميت مضاربة لان المراد بالاضاعة هنا الاستعانة لان الابضاع الحقيقي لا يتأتى هنا هو أن يكون المال للمضارب والعمل من الآخر والرجح للمالك وفهم من مسئلة الحكماء جواز الابضاع كلاجنبي بالاولى وما وقع في الدرر من أنه لا تبطل بالهداية مع المالك بضاعة أو مضاربة فانه لا يجوز على ما ذكرناه من عدم صحة المضاربة الثانية وابقاء الاولى (قوله) لاسم من أن النسي لا يضمن مثله (قوله) وان أشد) بحتم زقوله يدفع (قوله) أي المالك الخ) قال في المتوسط والحاصل أن كل تصرف صار مستحقاً للمضارب على وجهه لا يملك رب المال معه فرب المال في ذلك يكون معبأه سواء بأمره بامر أو بغير أمره وكل تصرف يتمكن وبالمال أن يبيع المضارب منه فرب المال في ذلك لا تصرف عامل لنفسه الآن يكون بامر المضارب فيقتصد بكون معبأه أه منح قال الرملي في حاشيته عليه أنه وان صار

لأخذ المالك رأس ماله وما فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن) لاسم ثم ذكر مفهوم قوله وبقيت المضاربة فقال (وان قسم الرجح وقسمت المضاربة والمال في يد المضارب ثم عقداها فلك المالك لم يردا وبقيت المضاربة) لانه عقد جديد وهذا مذهب الحنابلة النافعة للمضارب

﴿فصل في المتفرقات﴾ المضاربة لا تقصد بدفع كل المال أو بعضه) تقييد الهداية بالبعض اتفاقاً عناية (الى المالك بضاعة للمضاربة) لاسم (وان أشد) أي المالك المال (بغير أمر المضارب وباع واشترى بطلت ان كان رأس المال نقداً) لانه عامل لنفسه (وان صار عرضاً) لان النقد الصريح حيث لا يعمل فهداى عناية

عرضا الخ أقول استلزمين ذلك جواز بيع رب المال عروض المضار به وهي واقعة القوي اه (قلت)
وينطبق به الحاصل الذي ذكره صاحب الخبر لان هذا التصرف صار مستحقا للمضارب على وجه لا يملك رب
المال منه قرب المال بعينه بالشر وباعه أو بغير أمره فان باشره حتى صار نقدا كان تصرفه بعد ذلك لنفسه
ولتكن على ذكرهما تقدم أن التقاد الم يكن من جنس رأس مال المضار به يملك المضارب تبديله من جنس
رأس مال المضار به فلو تبديله المالك كان معينا للمضارب ولو بغير أمره أه (قوله ثم ان باع بعرض) أي ماصار
عرضا (قوله وابتد بطالت) قال في المنع فلو باع العروض بنقد ثم اشترى عرضا كان للمضارب حصته
من ربح العروض الاولى والثانية لانه لما باع العروض وصار المال نقدا في يده كان ذلك نقضا للمضاربة
فشاروبه بعد ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعروض مثله أو بمكيل أو موزون ورجح كان بينهما
على ما شرط لان رب المال لا يتمكن من نقض المضار بقادام المال عروضا اه (قوله ط من حشيشة
المشي (قوله الماسر) من أنه عدل لنفسه (قوله واذا سافر) أطلق السفر فعمل السفر للتجارة وأطلق
الدين فيرجع عما اتفق عليه الا اذا زاد على الدين فلا يرجع بالزيادة كالمسرح به في الحيط وأطلق عمله في
المصرف فعمله في البحر ولا تقتضاه الدون ولا رجوعه في ماله فيما أنفقه في انصومة على الحيط كذا في
البحر (قوله ولو يوما) لان العمل في وجوب النفقة حسن نفسه لاجلها فعمله أن المارد من السفر هناك أن
لا يمكنه أن يبيت في منزله وان خرج من المصرو أمكنه أن يعود إليه في ليلة فهو في المصرو النفقة مخ ثم نقل
عن السراجية واذا خرج بنية السفر نقل أكثر نفقته في مال المضار به الا اذا كان ينفق على بعض فواح المصرو
اه (قوله فاعلمه) ولو ما كته جوى أي معناته والعلم كان يأكل كذا روى عن أبي يوسف وانما لا تنزيم
نفقة غلمان المالك لان نفقتهم كنفقة نفسه وهو لو صار معه ليعينه على العمل في مال المضار به لم يستوجب
نفقة في مال المضار به في السبب كذا نفقة غلماناه ودوابه بخلاف غلمان المضارب ودوابه اه بسوط ط
(قوله وركوبه) أي في الطريق شئ وكذا فرش نومه ملتي ويجوز عن الحيط (قوله ينفق الزمان) ويجوز
أن يكون بالضرب على أنه مصدور بده اسم المفعول وهو الجارى على الالسنه متى عن الشئ وكذا أخر
خادمه وعاف دابته وأما نفقة عبيد المالك ودوابه لو صار لهم المضارب فعلى المالك في مال المضاربة ولو
اتفق عليهم المالك نفسه من المضاربة كان استردادا لرأس المال لامن الربح اه ط عن الجوى (قوله
ولو بركاه) هذا يقيد أنه أن يشتري دابة للركوب فان لم يشتري وأكثرى زمه المكره فلو قال أو كراهه كان
أوضح ط (قوله وكل ما يحتاجه عادة) قال الزياي ومن مؤننه الواجبة به غسل ثيابه وأجر من يتخذه
والدهن في موضع يحتاج اليه كالخاظر وأجر الحمام والحلاق ونص الشارب كل ذلك من مال المصار به لان
العامة حرت بها ولان نظافة البدن واللباس واجب كتر من يعامله لان صاحب الوسخ بعدونه الناس من
المفالبس فيجتنبون مما منه فيطابق له كذلك بالعرف حتى اذا زاد ضمن ولو رجح إلى بلده وفي بدنه من
النفقة ودهن مال المضار به كالمسح عن العير اذ انفق في يده مده على المجموع عنه أو على الورثة وكذا عازي
اذا خرج من دار الحرب يرد إلى العتيقة ما به من النفقة كالأهال المولى مترامع الزوج ثم أخرجها إلى
الخدمة وقد بقي شئ من النفقة في يدها استردها المولى وعن الحسن عن أبي خنيفة أن الدواب أيضا يكون في
مال المضار به لانه لا اصلاح ودونه وتحت من العمل وصار كالنفقة وجه الظاهر أن النفقة ما لم وقعها
والحاجة إلى الدواء من العواض فكان موها فلابد في حق المرأة وفي النهاية الشريك اذا سافر
بمال الشركة نفقته في ذلك المال لروى ذلك عن محمد قال في التارخانية نقض من الحاتبة فلا يمس هذا
استحسن اه أي وجوب نفقته في مال الشركة وحيث علمت أنه استحسن فالعمل عليه لمعلمت أن
العمل على الاستحسان الذي مسائل ليست هذه معاذ كره الخبر الرمي وذكر في الكافي بعد ما ذكر وجوب

ثم ان باع بعرض بقيت
وان بنقد بطالت لمس
(واذا سافر) ولو يوما
(فعلامه وشرايه وكسونه
ودركوبه) ينفق الزمان يركب
ولو بركاه (وكل ما يحتاجه
عادة) أي في عادة التجار

أما أنه بطل بالسفر فإذا عاد إليها وليس له بها وطن فكانت أمانة فيها لأجل المال كذا في الدرر النافع والمحيط
والمتاوى الظهيرية اهـ وبطل منسأه أنه لو كان له وطن في الكوفة أيضا ليس له الانقضاء في الطريق
ورأيت التصريح به في التاتارخانية من الخامس والحاصل أنه إذا أخذ مالا بالكوفة فهو من أهل البصرة وكان
قدم الكوفة سافر أو قبل ذلك فلا نفقة له مادام بها حتى يرسل عنها وعليه فلا يخفى ما في كلام الشارح من
الاستحسان الحق بالاعاز (أقول) وحق العبارة هكذا مالم يأخذ المالك بها لأنه لم يحبس به وبطل بجهوه أنه إذا
احتبس به بأن سافر من البلد فالتى أخذ المال فيها عاد إلى المال بها كان له النفقة لأنه احتبس به حيث أخذ
(قوله) وأخطأ الخ) أو يعرف شائع كأخذ ماله لا يخفى به (قوله) ياذن) أى وقد بشر كمالك فلا تنافي
المضاربة وتظاير ما قدمناه لو دفع إليه أمانة فصار فرض ونفقة مضاربة معهما ولكل نصف حكم نفسه اهـ مع
أن المال مشترك لم يكن ضمن المضارب بقرائه لأنه لا ينافي ما قدمه الشارح عن الكفاي من أنه ليس
للمشرك نفقة فانهم (قوله) أو عيال لرجل) هذا مخصوص باب لا يكون المال إلا حريضة قال في المحيط
البرهاني ولو كان أحدهما بضاعة فنفقة في المضاربة إلا أن يفرغ العمل في البضاعة في ماله إلا أن يأت
له المستبضع بالنفقة ماله من تبرع تاتارخانية في الخامس عشر فمضى العتايية ولو رجع المضارب من سفره
بعد موت رب المال فله أن يتفق مع المالك على نفسه وعلى الرقيق وكذا بعد النسي ولو كتب إليه بينهما وقد صار
المال نقد لم يتفق في رجوعه اهـ (قوله) ردماي) أى لو ميز مالا للنفقة فأنفق بعضه وبقي منه شيء حين قدم
مصره ردماي إلى المضارب بل أن الاستحسان أمر ينهي بانتهاء السفر رجعي عن ابن مالك والظاهر أنه يرد
ما زاد عنه مما اشتراه للنفقة كسقوط ماله إذا انتهت السفر (قوله) ولو أنفق من ماله) أو استدان على
المضاربة للنفقة بحر وهذا يبدل قولهم للأكل الاستدانة بقدر بعير النفقة (قوله) ذلك) وكذا لو استدان
على المضاربة للنفقة لأن التدبير في الانفاق إليه كالوصي إذا أنفق من مال نفسه على الصغير اهـ بحر (قوله)
ولو هلك) أى مال المضاربة قبل أن يرجع (قوله) لم يرجع على المالك) أفوت محل النفقة بحر (قوله)
ويأخذ الخ) أى إن المالك يأخذ المال الذي أنفق المضارب من رأس المال من المال الذي جاء به المضارب
فإذا استوفى رب المال رأس ماله الذي دفعه إلى المضارب بما اشترى به البضاعة وما أنفقه وفضل شيء اقتسماه
وإن لم يظهر ربح فلا شيء على المضارب وصاعداً نفقة على نفسه (قوله) من رأس المال) متعلق بأنفق قال
في البصر وفيه إشارة إلى أن المضارب له أن يتفق على نفسه من مال المضارب بقبول الربح اهـ فيسبب النفقة لأنه
لو كان في المال دين غـ برهانهما يفتقر على رأس المال كافي المنع في الجرايض أو أطلق المضارب ليفسده أنه
لا فرق بين المضارب ومضاربه إذا كان ذلك في المضارب بقول النفقة الثاني (قوله) إن كان غـ ربح) الاوضح أن
يقول من الربح إن كان متقوم (قوله) وإن لم يظهر ربح فلا شيء عليه) أى على المضارب وصاعداً نفقة على نفسه
بحاصل المسئلة أنه لو دفع له أمانة فلا يأخذ من رأس المال مائة ورجع مائة يأخذ المالك المائة
الربح بدله المائة التي أنفقها المضارب ليست في المالك جميع رأس ماله فلو كان الربح في هذه الصورة مائتين
يأخذ مائة بدل النفقة ويقسم المائة الثانية بينهما على ما شرطه فتكون النفقة مصروفة إلى الربح ولا
تكون مصروفة إلى رأس المال لأن رأس المال أصل والربح تبع فلا يسلم أهـ التبع حتى يسلم الربح للمالك
الأصل عيني (قوله) حسب ما أتفق الخ) وفي الكافي شري بالمال ثيابا وهر ألفوا واستقرض مائة للعمل ربح
بأنف ومائة عند الإتمام وعندهما على مائة فقط ولو باعها بالدين قسم على أحد عشر جزءا بينهم والعمرة
للمضاربة (قوله) من الخللان) قال في مجمع البحرين والخللان بالضم الخلل مصدر جله والخللان أيضا جرح
ما جعل اهـ وهو المراد ط (قوله) وجره السهماء) هو تكرار مع ما تقدم في النسي (قوله) وكذا انضم إلى
رأس المال ما وجب زيادة) لأنها بالزيادة على الثمن ما رتب كالتمزيك وهو مستغنى عنه بما قبله ط
(قوله) حقيقة) كالبيع والخياطة وكسوة المبيع وغيره (قوله) أو حكا) كالقصاص وحل الطعام وسوق

أو خلط ياذن أو عيال
لرجل أنفق بالخصه وإذا
قدم ردماي يجمع ويضمن
الزائد على المعروف ولو أنفق
من ماله أبرجع في ماله
ذلك ولو هلك لم يرجع على
المالك (وأيضا) المالك
قد رما نفقة المضارب من
رأس المال إن كان غـ ربح
فإن استوفاه وفضل شيء
من الربح (اقتسامه) على
الشرط لأن ما أنفق به
كالمالك والمالك يصرف
إلى الربح كما هو (وإن لم يظهر
ربح فلا شيء عليه) أى
المضارب (وإن باع المتاع
مرا بحة حسب ما أتفق على
المتاع من الخللان وأجرة
السهماء والقصاص والصباغ
ونحوه) مما اعتد ضمه
(ويقول) البائع (قام على
بكذا وكذا) انضم إلى رأس
المال ما وجب زيادة فيه
حقيقة أو حكا أو اعتاده
التجارب كقوله السهماء

هذا هو الأصل نهاية (لا)
بضم (ما) تنطق على نطقه
لعدم الزيادة والعادة
(مضارب بالصف شري
بالفها) أي ثيابا وباه
بالفسين وشريهما عابدا
فضاعا في يده قبل نقدهما
لبائع العبد (غرم المضارب)
نصف الربح (دفعهما)
غرم (المالك الباقي)
يصير (ربيع العبد) ملكا
(للمضارب) خارجا عن
المضاربة لكونه مضمونا
عليه ومال المضاربة أمانة
و بينهما تناف (و باقية لها
ورأس المال) جميع ما دفع
المالك وهو (ألفان
وخسمائة) ولكن (رابع)
المضارب في بيع العبد
(على ألفين) نقطا لانه شراء
بهما (ولو بيع العبد
بضعهما) بأربعة آلاف
(لخصمنا ثلاثة آلاف) لان
ربعه للمضارب (والربح
منها نصف الألف بينهما)
لان رأس المال ألفان
وخسمائة (ولو شري من
رب المال بالف عدا شراها)
رب المال (بنصفه رابع
بنصفه) وكذا عكسه لانه
وكيله

قوله لما كان الخ هكذا
بالاصل ولحق هذه العبارة
٥١

الغرم وسق الزرع وغيره (قوله هذا هو الأصل نهاية) أشار بهذا إلى ما سرف باب المراجعة بقوله وضابطه كل
ما يرد في المبيع أو في قيمته بضم واعتمد العيني عادة التجار بالضم فاذا حوت العادة بضم ذلك بضم (قوله
على نفسه) أي في السفر في الإقامة أولى (قوله لعدم الزيادة العادية) لما كان في عبادة المتخ ما يشر
بان بعض الدفعة تكون بما لا يذات الثمن لكن يتم العادة بضم هذا البحث يتعلق باب المراجعة وقد
تقدم تحقيقه وعلى كل فهو تكرر مع ما في الثمن والاولى التمثيل بما يأخذ العشار (قوله ربا) قال محمد في
السيرة البز عند أهل الكوفة ثياب الكنان أو القطن لثياب الصوف وألحظ منح عن المغرب وقيل هو
متاع البيت ذكره مسكين (قوله أي ثيابا) أطلقا إشارة إلى أن الحكم غير مقيّد بصيغة البز التي هي الكنان
أو القطن أو متاع البيت (قوله فضاخا) أي الألفان أي ملكا في يده من غير مقيّد من بهان (قوله غرم
المضارب بهما) لان المال الماصر للعين ظهورا في حاله وهو ألف وكان بينه - ما نصفين فبصيب
المضارب منه خمسة مائة فاذا اشترى بالألفين عدا صار مشتركا بينهما ألف وهو ألف وثلاثة أرباعه ورب
المال ثم اذا ضاع الألفان قبل التقدي كان عليهما ضمان العبد على تسدركهما في العبد ربحه على المضارب
وهو خمسة مائة وثلاثة أرباعه على رب المال وهو ألف وخسمائة منح وهو مشكل لان مال المصار في يده
أمانة وما شراها انما شراها للمضاربة ألا ترى انه بعد تقسيم الربح قبل فسخ المضارب ولو وقع خسران سترد
منه الربح فلنسان الربح لم يملكه مجرد حصوله ولم يقع الشراء فليتأمل وجهه (قوله وغرم المالك الباقي)
ولكن الألفان يمينان جميعا للبائع على المضارب ثم يرجع المضارب على رب المال بألف وخسمائة لان
المضارب هو المباشر للعقد وأحكام العقد ترجع اليه اتفاقا (قوله لكونه مضمونا) على لقوله خارجا عن
المضاربة (قوله وبينهما) أي بين الضمان المفهوم من مضمون وبين الأمانة (قوله وبانيه لها) لان ضمان
رب المال لا ينافي المضاربة (قوله ولو بيع العبد) أو والمصلحة بآلهما (قوله فخصمنا ثلاثة آلاف) ثمن
ثلاثة أرباع العبد (قوله لان ربحه) أي ربح العبد ملك للمضارب باقيا (قوله بينهما) أي الألف
يخصم من المضارب بكم (قوله ولو شري من رب المال بالف عدا) أي قيمته ألف فالثمن والقيمة سواء وانما
فلذلك لانه لو كان مباحا فضل بان اشترى رب المال عدا بالف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب بالفين بعد
ما على المضارب في ألف المضاربة و ربح فيها ألفا فانه يبيع بمراجعة على ألف وخسمائة فخصمنا المضارب بأموال
كان مال المضاربة ألفين فهي كالسلسلة الاولى وكذا اذا كان في قيمة المبيع فضل دون الثمن بان كان العبد
يساوي ألفا وخسمائة فاشترى رب المال بالف وباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب بمراجعة على ألف
وما تبين وخسرين وكذا عكسه بان شري عدا قيمته ألف بالف فباعه من المضارب بالسلسلة وباعية فبسمان لا يربح
فيها الا على ما اشترى رب المال وهما اذا كان لا فضل فيهما أو لا فضل في قيمة المبيع فقط وقسمان يربح
عليه وعلى حصة المضارب وهما اذا كان فيها فضل أو في قيمة المبيع فقط وهذا اذا كان البائع ورب المال فلو
كان المضارب فهو على أربعة أقسام أيضا كما يأتي وتعلم في الجرح المحيط (قوله شراها رب المال بصفه)
صفة تعبد (قوله رابع بصفه) جواب شراها أي فلا يتجزأ من بيعه مراجعة على ألفان يبيع من المضارب كبعه
من نفسه لانه وكيله فيكون يبيع ماله بآله فيكون كالعبد وهو لا يجوز في حاشية الشايع لان عقد المراجعة
عقد أمانة يجب تفرجه عن الحباية وعن شبهة الحباية والعقد الاول وقع لرب المال والثاني كذلك لان شراها
المضارب لا يخرج عن كونها مال الا أنه ضم العقد ياذن فائدة وهي ثبوت البدل والتصرف للمضارب في حق
شبه عدم وقوع العقد الثاني فيه مراجعة على الثمن الاول وذلك خمسة مائة اه (قوله وكذا عكسه) وهو
ماتو كان البائع المضارب والثلثة بآله بان شري من رب المال بالف عدا شراها المضارب بصفه ورأس المال
ألفا فانه يربح بصفه أي يبيع بمراجعة على خمسة مائة لان البيع الجاري بينهما كالعدم وهذا اذا كانت
قيمتها كالمثل لا فضل فيها مائة لانه لو الفضل في القيمة فقط أم لو كان فيها فضل أو في الثمن فقط فانه يربح

على ما شرعى به المضارب بوحصة المضارب وبه علم ان المسئلة وباعية أيضا وتعمد في الجهر (قوله ومنه علم جواز شراء المالك من المضارب وعكسه) أما شراء المالك من المضارب مال المضاربة فانه وان كان مال المالك لكنه لا يملك التصرف فيه بعدم يروونه عرضا وحصة العقد تحتمل حصول الثمر فو قد حصلت بملكه التصرف وأما شراء المضارب من رب المال فهو صحيح لان ما شرى الا ملكا فيه العين ولا التصرف وهو وان شرى له المالك لانه وكيل عنه لكن في شرائه فانه قد هو حصول الربح له وفيه فأن المالك أيضا لانه بما يجزى عنه بيعه بنفسه (قوله ولو شرى) أى من معه ألف بالتمتع بكافة في الكثرة (قوله ونحوه عن المضاربة الفداء) لان الفداء مؤنة المالك فيتمتع بقدره فاذا دفع ما يشرح العبد بملكه من المضاربة أمان نصيب المضارب فانه صار مضمونا عليه وأما نصيب رب المال بقضاء القاضي باقسام الفداء عليهم لان قضاءه بالفداء يتضمن قسمة العبد بينهما لان انطباع بالفداء موجب سلامة الفدى ولا سلامة الا بالقسمة وبأى قال في الجهر لان الفداء مؤنة المالك وقد كان المالك بينهما أو باع لانه ما صار المال عينوا واحد اظهر الى يجر وهو ألف بينهما ما أو ألف رب المال فاذا زاده خرج من المضاربة لان نصيب المضارب صار مضمونا عليه ونصيب رب المال صار له قضاء القاضي بالفداء عاينما اذا خرج منها بالرفع أو بالفداء غير ما على قدر ملكهما اه والفرق بين هذا وبين ما مر حيث لا يخرج هلك ما خص رب المال عن المضاربة وهما يخرج لان الواجب هناك ضمان التجارة وهو لان في المضاربة وهما ضمان الخيانة وهو ليس من التجار فو شئ لا يلقى على المضاربة كفاية (قوله كما شرى أى من يمان أن ضمان المضارب بالمضاربة (قوله ولو اشترى المالك الدرع الخ) قال في الجهر قد يوقعه قيمة ألفا لانه لو كانت قيمته ألفا فغيره الحماة الى رب المال لان الرقبة على ملكه لملك المضارب فها ان اضارب رب المال الدرع والمضارب الفداء مع ذلك فله ذلك لانه يستحق بالفداء مال المضارب بقره ذلك لان الربح هوهم كذا في الايضاح اه ونحوه في غاية اليباب ولا يوجب ان الربح يفي بمسئلة المصنف بحق بخلاف هذه فقد على لغير مذكور على ان الظاهر انه في مسئلة الثمن لا يفرق فانه ما باع الجوار لكون العبد مشتركا كيد عليه ما في غاية البيان ويكون اختيارهما جميعا ان شاء ربوا ولو شاء اذعفاة تأمل اه (أقول) لكن صدق عبارة الجهر بما في آخرها وعليها قولان الاول أن اختيار رب المال لان العبد ملكه وحده والا في أن اختيار للمضارب لثروهم الربح ولا سبقة المضاربة ثم لا تنافي بين قوله ههنا لسبقة المضارب بقوله الشارح في ما مر صاير يخرج عن المضاربة بالفداء لان الامر فيه المضارب بربح فخص قدر بجمعه من الفداء والضمنان ينافي المضاربة بخلاف ما هنا تأمل وفي الجهر قال ثم اعلم أن العبد مشترك في المضاربة اذا جنى خطأ لا يدفع بها حتى يحضر المضارب رب المال سواء كان الاورش مثل قيمة الدرع أو أقل أو أكثر وكذا لو كانت قيمته ألفا لا غير لا يدفع الا بحضرهما لان المضارب له فيحق ما لا يفتنى ليس رب المال أن يأخذوه من بيعه كالرهون اذا جنى خطأ لا يدفع الا بحضرة الراهن والمزمن والمعامل انه يشترط حضور رب المال والمضارب بالدفع دون الفداء اذا جنى المضارب الدفع والفداء وقيمة مثل رأس المال فرب المال دفعه لتعنته فان كل أحد ههما غائب وقيمة العبد أنفادهم فداره الحماص كان متعلقا لانه أدى دين غيره بغير أمره وهو غير مضطرب فيه فانه لو أقام بينة على الشركة لا يطالب بحصة صاحبه لا بالدفع ولا بالفداء كذا في النهاية وذ كرقاضيتان ان المضارب ليس له الدفع والفداء وحده لانه ليس من أحكام المضاربة فلهاذا كان اليهما اه قال المقدسي ولو اشترى المضارب وحده الدفع دفع حصته والمالك يخرى الباقي بين الدرع والفداء اه (قوله اشترى) أى المضارب (قوله ثم وثم) مع حذف المعطوف ودخول العاطف على مثله حموى (قوله ورأس المال جميع ما دفع) يعنى لا يكون للمضارب بشئ من الربح حتى يصل رب المال الى جميع ما أوصله للمضارب على انه ثمن ما اذا أراد المضارب ان يبيعه مرا بجهة لا ربح الا على ألف كيقدم اه شلي (قوله بخلاف الوكيل) اذا كان الثمن مدفوعا اليه قبل الشراء ثم هلك بعد الشراء فانه لا يربح الا جمعه الامر فله أمكن جعله مستوفيا لار الو كاله تجتمع

ومنه علم جواز شراء المالك من المضارب وعكسه (ولو شرى بالفداء بعد فديته ألفان فقتل العبد فربا خلا شطرا ثلاثا أو بأع الفداء على المالك وربسه على المضارب) على قدر ملكهما (والعبد يخدم المالك ثلاثة أيام والمضارب يوما) ونحوه عن المضاربة بالفداء للشافعي كسر ولو اشترى المالك الدفع والمضارب الفداء فله ذلك انوهم الربح حينئذ (اشترى بالفداء او هلك الثمن قبل النقد) للشافعي لم يضمن لانه أمين بل (دفع المالك للمضارب) (ألفا أخرى ثم وثم) أى كلها لك دفع أخرى الى صغيره بائة (ورأس المال جميع ما دفع) بخلاف الوكيل

الضمان كالغائب اذا وكل ببيع المصوب ثم في الو كالة في هذه الصورة ير جمع مرفوعا اذا اشترى ثم دفع
 الموكل اليه المال فهلك بعده لا يرجع لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفيا بالقبض بعده
 اما المدفوع اليه قبل الشراء امانة في يده وهو قائم على الامانة بعده فلم يصير مستوفيا فاذا هلك بر جمع عليه
 مرة ثم لا يرجع لوقوع الاستيفاء بمجرد الحصول أن الوكيل اذا قبض الثمن بعد الشراء ثم هلك فانه لا يرجع
 لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفيا بالقبض بعده واما المدفوع اليه قبل الشراء فهلك بعد
 الشراء بر جمع مرة لان المدفوع اليه قبل امانة في يده وهو قائم على الامانة بعده فاذا هلك بر جمع عليه مرة
 ثم لا يرجع لوقوع الاستيفاء اتمام المصنف (قوله لان يده نازا ايد استيفاء لا امانة) بيانه أن المال في يد المضارب
 امانة ولا يمكن حله على الاستيفاء لانه لا يكون الا قبض مضبوط فكل ما قبض يكون امانة وقبض الوكيل ثانيا
 استيفاء لانه حله على الموكل مثل ما وجب عليه البائع فاذا قبضه صار مستوفيا له فصار مضبوطا عليه فهلك
 عليه بخلاف ما اذا لم يكن مدفوعا اليه لا بعد الشراء حيث لا يرجع أصلا لانه ثبت له حق الرجوع بنفس
 الشراء فجعل مستوفيا بالقبض بعده اذ المدفوع اليه قبل امانة وهو قائم على الامانة بعده فلم يصير مستوفيا
 فاذا هلك بر جمع مرة فقط الما قلنا (قوله له) أي المضارب (قوله فاقول للمضارب) وقال زفر القول لرب
 المال وهو قول أبي حنيفة وأولان المضارب يد الرب والشرك فيه ورب المال يشكره فاقول قول للمسكر
 ثم جمع وقال القول قول المضارب وهو قولهما بان حاصل اختلافهما في القبول فاقول قول القاض
 في مقدار المقبوض ولو ضمننا اعتبارا لو أنكره أصله اطلاق القوله (قوله لان القول في مقدار المقبوض
 لا قبض) لانه أحق بمرعة مقدار المقبوض (قوله امانة) أي كالمدفوع (قوله أو ضمننا) كالعاصب (قوله يكلو
 أنكره) أي القبض أصلا فاقول قوله (قوله ولو كان الاختلاف مع ذلك) أي مع الاختلاف في المقبوض
 الاختلاف في مقدار الرجوع بان قال رب المال رأس المال ألفان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس
 المال ألفون شرطت لي نصف الربح كان القول للمضارب في قدر رأس المال لانه القاض والقول لرب المال
 في مقدار الربح لانه المسكر لا يذوقه ولو أنكر استحقاق الربح عليه بالسكية بان ادعى البضاعة قبل منه فكذا
 في أنكره لرب الادة كره الزبلي (قوله فقط) لا في رأس المال بل القول فيه للمصارب لانه القاض كماله
 (قوله لانه يستفاد من جهته) أي من جهته رب المال من حيث أن الربح غنما عليه (قوله وادى أقالماها الخ) أي
 لان يده ورب المال في زيادة رأس المال أكثراثة ناولان بينة المضارب في زيادة الربح أكثراثة ناولان
 ويؤخذ من هذا ومن الاختلاف في الصفة ان رب المال لو ادعى المضاربة وادعى في يده المال أنه اعان
 وله في المال كذا أو أقالما البينة في يد الأولي لانها أثبتت حصته من المال وأثبتت السفة (اقول) لكن
 قد يقال ان كتلة البينتين أثبتت حصته وصفة وتزيد بيقبض للمال بانه خارج الا أن يقل ان الصفة التي أثبتتها
 بينة القاض أقوى لان شركة العاصب أقوى من المضارب بانه يتأمل (قوله في المقدار) أي مقدار المقبوض
 (قوله لانه لو كان في الصفة) أي صفة الدفع هل هو مضاربة أو بضاعة وقال المال بضاعة ولم يجعل لك من
 الربح شيئا أو قال في يده المال مضاربة ووجدت في نصف الربح فاقول لرب المال لان العامل يدعى عليه
 استحقاق الرجوع عليه وهو يسكر والقول للمسكرو كان الأولى بتقديم هذه المسئلة على المسئلة السابقة
 فقول تبدى بكونه في مقدار المقبوض لانه لو كان في مقدار الربح أيضا وفي الصفة فاقول لرب المال قال العلامة
 الرجوع وقوله لانه لو كان في الصفة ليس على اعطائه لانه لو ادعى المال القرض والفاض المضاربة أو البضاعة
 أو الوديعة كان القول للقاض كسابق سنا (قوله وقال) أي المضارب (قوله وقال المالك) الأولى ذوالد
 (قوله فاقول للمالك) لانه مسكرو لان المضارب يدعى عليه تقويمه له أو شرط من جهته أو يدعى الشركة
 في الربح وهو يسكر كره ابن الكحل (قوله ولو قال المضارب) الأولى واضح الدليلان المسئلةين الأولى
 اتفقاهما على عدم المضاربة (قوله هي قرض) أي وجميع الربح (قوله أو وديعة) انما كان القول له

لان يده ثانيا يدا استيفاء
 لا امانة معه ألفان فقال
 للمالك (دفعت الى
 ألفان وبحث ألفا وقال
 المالك دفعت ألفين فاقول
 للمضارب) لان القول
 في مقدار المقبوض
 للقاض امانة وضمننا
 كماله أنكره أصلا (ولو كان
 الاختلاف مع ذلك في
 مقدار الربح فاقول لرب
 المال في مقدار الربح فقط)
 لانه يستفاد من جهته
 (وأما ما أقام بينة تقبل
 وان أقالماها بالبينة بينة
 وبالمال في دعواه الزيادة
 في رأس المال) ببينة
 (المضارب في دعواه الزيادة
 في الربح) فيسبب الاختلاف
 بكونه في المقدار لو كان
 في الصفة فاقول رب المال
 فاذا قال (معه) أنف فقال
 هو مضارب بالبينة وقد
 وجب ألفا وقال المالك هو
 بضاعة فاقول للمالك لانه
 منكر (وكذا لو قال
 المضارب) هي قرض وقال
 وبالمال هي بضاعة أو
 وديعة أو مضاربة فاقول
 لرب المال

وان كان الرج ليس له منه شيء لما ذكره المؤلف من انه يدعى عليه التملك وهو ينكر (قوله والبيئسية المضارب) سواء أقامها وحده أو مع ربح المال لان ما ثبت أمرنا انه هو التملك بالقرض (قوله لانه يدعى عليه التملك) أي تملك بعض الرج فيما اذا ادعى المضاربة وتملك من المال فيما اذا ادعى القرض لان المستقرض يملكه ولذا كان وجهه (قوله لانه ينكر الضمان) أي ويرى المال يدعى والقول للمعك قد خرجت هذه قاعدة الاختلاف في الوصف لهذه الدالة لانها أكثر اثباتا لان ما ثبت عليه ضمان البدل ط (قوله) فينبغي للمال أولى لانها أكثر اثباتا لانه يدعى عليه الضمان بالقرض وهذا معنى قوله لانها أكثر اثباتا وهذا ظاهر فيما ادعى المالك القرض لان ما ثبت الضمان على المستقرض أو لو ادعى القاض القرض فينبغي أن تكون البيئسية لان يثبت أكثر انما هو تملك المال المقبوض وكذا لو ادعى المضارب لانه ثبت استحقاق الرج تأمل والحاصل أن القول لدى المضاربة في الوجهين والبيئسية تدعى القرض فهما على ما ذكر في البدائع قال دفتلى أن الغضار به فهاكت فقال المقر له لا يل غمبها من فان الهلا قبل التصرف فلا ضمان وان بعد يصح من بعض لان التصرف في مال القرض سبب لجوب الضمان في الاصل فكان دعوى الاذن دعوى البراءة من الضمان فلا يثبت الاجماع والظاهر ان هذا لا يجري ما عمن فيه لانه أثر بالقرض المبيع للتصرف (قوله) وأما الاختلاف في النوع دعاهما قابل قوله المار لانه لو كان في الصفة ولكن عليه أن يؤثر هذا الى قوله ولو ادعى كل فوعان الاختلاف في العموم والخصوص ليس من الاختلاف في النوع بل من الصفة فلا يثبت التفرع الاتي عليه وهو قوله فان ادعى المضارب بالخ قال في البداية فان اختلاف في العموم والخصوص فالقول قول من يدعى العموم بأن ادعى أحدهما المضارب ففي جميع التجارات أو في عموم الامكنة أو مع عموم الأشخاص لان قول من يدعى العموم يوافق المقصود بالعقد وهو الرج وهذا المقصود بالعموم وأفر وكذا لو اختلف في الاطلاق والتقييد فالقول قول من يدعى الاطلاق حتى لو قال ربح المال أذنت لأن ان تقر في الحصة دون ماسواها وقال المضارب بما سمحت لتجارة بعينها فالقول قول المضارب مع عينه لان الاطلاق أقرب الى المقصود بالعقد من ما بينا وقال الحسن بن بزاد القول قول ربح المال في الفصا ب فان قامت لها بيئسية فالبيئسية تدعى بالخصوص في دعوى العموم والخصوص وفي دعوى الاطلاق والتقييد تدعى من يدعى التقيد لانها تبرز زيادة تدعى بالاطلاق ما كتبه ولو اتفقا على ان الخصوم لكنهما اختلفا في ذلك الخاص بأن قال ربح المال دفعت المال اليه مضاربة في البر وقال المضارب في الطعام فالقول قول ربح المال اتفقا لانه لا يمكن الرجوع هنا بالمقصود من العقد لاستوائهما في ذلك فترجح الاذن وانما يستفاد من ربح المال فان أقام البيئسية فالبيئسية المضارب لان يشتمل على بيئسي ربح المال ما به لانه لا يحتاج الى الاثبات والمضارب يحتاج له دفع الضمان عن نفسه فالبيئسية لا يثبت له زيادة أولى كذا في الحواشي الجواب (قوله فان ادعى المضارب العموم) أي في أنواع التجارات (قوله أو الاطلاق) بأن قال اطلقت في السفر أو البحر (قوله وادعى المالك الخاص) أي بنوع من التجارة والمناسب أو التقيد لتحسن المقابلة بأن قال قد ثبت لك السفر بالبر (قوله فالقول للمضارب) لان الاصل في المضاربة للعموم اذا المقصود منها الاستمرار والعموم والاطلاق يناسبها وهذا اذا تنازع بعد تصرف المضارب بدونه فالقول للمالك كما اذا ادعى المالك بعد التصرف للعموم والمضارب بالخصوص فالقول للمالك درستى ومثله في الخانية وغاية البيان والزيادة والبحر وغيرها وكذا البرهيات في نظامه وتولين وفي مجموعة الاقترى من جميعا السرخسي لو قال ربح المال هو قرض والقاض مضارب به فان بعد ما تصرف فالقول ربح المال والبيئسية بيئسيه أيضا والمضارب ضمان وان قبله فالقول قوله والضمان عليه أي القاض لان ما تصادق على أن القرض كان باذن ربح المال ولم يثبت القرض لانكار القاض اه ونقل فيها عن الشيخين من الرابع مثله ومثله في كتاب القول بان عن غلام البعدي من لو يبرز به آفة على افسد مدعى المالك الشمالية وكذا قال في

والبيئسية بينة المضارب
لانه يدعى عليه التملك
والمالك ينكر (وأما لو ادعى
المالك القرض والمضارب
المضارب فالقول للمضارب)
لانه ينكر الضمان وأنها
أقام البيئسية قبلت (وان
أقام بيئسية فبينت ربح المال
أولى) لانها أكثر اثباتا وأما
الاختلاف في النوع فان
ادعى المضارب للعموم أو
الاطلاق وادعى المالك
الخصوص فالقول للمضارب
لتمسكه بالاصل

فتأوى ابن نجيم القول لرب المال ويمكن ان يقال ان ما في الخاتمة والمصنف وما قد مناه من الدر المنقى فيما اذا كان قبيل التصرف جلا لمطلق على القيد لاتحاد الحادثة والحكم وبالله التوفيق كذا في مجموعته عملا على - لنحسا (قوله) ولو ادى كل نوعا) بأن قال أحدهما فيز وقال الآخر في (قوله) فاقول المالك) لان ما اتفقنا على الخصوص فكان القول قول من يستفاد من جهته الاذن والبيضة بين المضارب لاحاجة الى نفي الضمان وعدم حاجته الى البيضة كره الزبلي (قوله) والبيضة للمضارب في قيمها على صحة تصرفه) يعني أن البيضة تكون عند تصرفه لانه في الضمان حتى تكون على الذي فلا تقبل (قوله) ولو وقتت البيضة) بأن قال رب المال أدبت المضايرة أن تعمل في رضى مضارب وقال المضارب ذهبت الى العمل في طعام في شق قال وأما البيضة (قوله) قضى بالتأخير) لان آخر الشرطين ينقض الاول عما به (قوله) والا) أي لم وقتا أو وقتا احدهما دون الاخرى (قوله) فبيضة المالك) لانه يتعدى القضاء بهما معا للاسما على التعاقب لعدم الشهادة على ذلك واذا تعذر بهما القضاء فينبغي قرب المال أولى لانها ثبتت

ما ليس بثابت أفاده الاكل وهذا ينافي ما قدمه من أن البيضة للمضارب اذ هو عند تعارض البيضة والا فليس لمن أقامها الا أن يحمل على أن البيضة أقامها المضارب فقط وهو بعيد لانه اذا انفرد كل باقاة البيضة قبلت منه فلا وجه للتخصيص وحاصله انه لم يظهر وجه ما ذكره لان المفهوم من تعذر بر صاحب الدر والزمية انهما اتفقا على المضاربة واختلفا في الوشوق أقاما بيضة وأرضحت البيضة ينقض بالتأخير فلا يقال والا لان ما اذا لم وقتنا لاحاجة اليها بعد الانفاق على المضاربة الآن يقال ان الاختلاف في التوقيت معنى على الاختلاف في النوع امكن المفهوم خلافه قال خير الدين الرملي وجهه أن المضارب بقوله ما سمعتي تتجاوز بعينها بدعي التعميم وهو أصل في المضاربة فالقول قول من يدعيه ورب المال بدعيه والنوع ادعى التخصيص وهو خلاف الأصل فيها البيضة للائبث والاثبات على من خالف الأصل (وأقول) على هذا الاختلاف بين الوكيل والموكل في ذلك على العكس تأمل قال في البحر في الوكالة أمرت بالاشتراك في البر وادعى الاطلاق فالقول للمضارب لادعائه ومعه ومن الحسن عن الامام انه لم بالمالك لان الاذن يستفاد منه وان بهنات انص شهود العامل انه أعطاه مضاربة في كل تجارة فهو أولى لائبثه الى ابدانها ومعنى وان لم ينصوا على هذا الحرف فرب المال اه (قوله) جاز) فيكون عاقد من الجانبين كما في النكاح وجهة الاب من طه (قوله) وقيد الطر سوسى) أي بثمانه مائة ودينار ودينار وأنه تقيد لا خلافا لهم برأيه مع قيام الدليل على الاطلاق واستظهار ابن الخبطة ما قاله الطر سوسى نظر المصنف أي يكون هذا التقيد مراد من أطلق ليحصل به نفي التهمة لكن في جامع الفصولين عن الماتع ليس الوصى في هذا الزمان

أخذ مال اليتيم مضاربة هوذا بقيد الميع مطلقا (قوله) بان لا يحصل الوصى لنفسه من الربح أكثر مما يحصل لامثاله) بان كان الغير يجعل لليتيم النصف منه فجعل الوصى الثلثه (قوله) ونعمه في شرح الوهبانية) أي لابن الخبطة لانه اذا أطلق شرح الوهبانية يصرف اليه كما اذا أطلق شرح الكتزي يصرف للشارح الزبلي وكذا شرح الوتابة للشارح الشهي وشرح الهداية لصاحب نفع القدر وشرح القدر ووى العمرة كما هو مقتضى كلامهم وعبار ابن الخبطة حديث قال بعد الذي ذكره الشارح حتى لو كان الناس يعتقدون المضاربة بالنصف حتى عقدها هو لنفسه في مال الصغير بالثلث لا يجوز له ذلك وقاله ما زاد ذلك الادعاء توهمه عبارة الأخير من الجواز للتعليل بالاستئذان وعدم الاستحقاق من مال الصغير وانما هو من الربح الحاصل بعمل المضارب وقال انه لم يقف على هذا التقيد في كلام الاصحاب ولكنه ينبغي أن يكون كذلك فخر الصبي وتجب المصنف من تقيد بما أطاعه المشايخ برأيه مع قيام الدليل على الاطلاق لانه يقع صرف ووفو الوصى بنفسه ليس كوفوه بغيره نعم لوجهه من باب الدابة والمروءة فكان حسنا ان لو اعتد بالحق مع اه قلت الاظهر عندى ما قاله الطر سوسى لان تصرف الوصى انما هو بالولاية الطرية ولا نظر للصبي في

ولو ادى كل نوعا فالقول للمالك والبيضة للمضارب في قيمتها على صحة تصرفه وبالله التوفيق البيضة قضى بالتأخير والا فبيضة المالك (فروغ) دفع الوصى مال الصبي الى نفسه مضاربة جاز وقيد الطر سوسى بان لا يحصل الوصى لنفسه من الربح أكثر مما يحصل لامثاله ونعمه في شرح الوهبانية

المضاربة في مال بأقل مما يطهره أمثال الوصي من الثقات بل النظر فيه بجانب الوصي فإنه يحصل لنفسه بمجابهة
 يتعذر حصوله بدون مال يتيم مع الخيف على التيمم وإن كان صلح من حيث أنه يحصل الرجح في الجلبه اللهم إلا
 أن يقال يكفي حصول المصلحة في الجلبه وإن أمكن ما هو أولى منها قال الشرنبلالي بعد نقل ما عن الطرسوسي
 ونازع المصنف وأراضى الشارح ذلك القدر نظر الصغير بمحضه انتهى (أقول) ولا تنس ما قدمناه من
 جامع الفصولين عن المتلقا (قوله وفيها) أي الوهبانية (قوله مات المضارب الخ) وكذا المودع والمستعبر وكل
 من كان المال في يده أمانة إذا مات قبل البيان ولا تعرف الأمانة بعينها فله يكون عليه ديناً في تركه لانه صار
 بالتجهيل مستهلكاً للوديعة أي مثلاً ولا يصدق ورثته على الهلاك والاسلم الرب المال ولو لم يمت في حال
 الحياة أو علم ذلك يكون ذلك أمانة في يده وصيه أو وارثه كما كان في يده يصدقون على الهلاك والدفع إلى
 صاحبه كما يصدق الميت حال حياته انتهى وسأتي تعلم في الوديعة (قوله عا دينا في تركه) أي لانه صار
 بالتجهيل مستهلكاً كما جلت وأتفق به في الحامدية قالوا له أفتي قارئ الهداية (قوله لكن صرح في مجمع
 الفتاوى) نقل في المنع عنه ما نصه قال الشيخ الإمام الاجل وكان شيخنا يقول الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا
 ضمان على المضارب فيما يملك من مال المضارب بسلطان طمع فيه وقد أخذ به بطريق الغصب وكذا الوصي
 إذا صانع في مال التيمم لما يمسك من الاصلاح من هذه المصلحة فلا يفعل أخذ المانع جميع المال فدفع
 البعض لأحرار ما بقي من جملة الحفظ في زماننا والأمين فيما يرجع إلى الحفظ لا يكون ضامناً ما في زمانهم
 وكانت القوة لسلطين العدل انتهى مختصراً يؤخذ من هذا أنه إذا دفع من مال نفسه يكون متبرعاً فوضع
 عليه ما دفع إذا أئتمنه من الدفع أنه يرجع ويحرم وقال الرجعي لا يضمن في زماننا لعللة أهل الظالم والرشوة
 إذا كانت دفع الضرر عن نفسه وعن رب المال كانت شائعة إذا دفع ما دونها بعد اذ من المالك وإن حرمت على
 الأخذ انتهى (قوله لا يضمن ما يقصد من الاصلاح) أي في هذه الرشوة فدفع البعض لأحرار ما بقي من جملة
 الحفظ والأمين فيما يرجع للحفظ لا يكون ضامناً (قوله وسيجي ما خروا لوديعة) ونصه إذا دفع وخاف
 تلف نفسه أو عرضه أو رخصي أخذ ماله كله لا ضمان فيما سوى ذلك يضمن فتأمل وسأتي الكلام على
 ذلك أن شاء الله تعالى (قوله وفيه لو شري الخ) نقل في المنع أبسطاً من هذا حيث قال وفيه أيضاً إذا اشترى
 المضارب بالمال متاعاً فقال المضارب أباً أمسكه حتى أحدر بها كثيراً وأودر بالمال بعهده هذا على وجهين أما
 أن يكون في مال المضاربة فضل بأن كان رأس المال ألفاً واشترى به متاعاً يساوي ألفين أو لم يكن في المال فضل
 بأن كان رأس المال ألفاً واشترى به متاعاً يساوي ألفاً ففي الوجهين جميعاً لا يكون للمضارب حق امساك المتاع
 من غير مضارب المال الآن به على رب المال رأس المال أن لم يكن فيه فضل ورأس المال وضمنه من الرجحان
 كان فيه فضل فحينئذ له حق امساكه وإن لم يعط ذلك ولم يكن له حق امساكه هل يحسب على البيع أن كان في
 المال فضل يبيع المضارب على يده لانه سلم له بدل عمله فبيع على العمل الآن يقول رب المال أعطيل رأس
 المال وضمنت من الرجحان كل في المتاع فضل أو يقول أعطيل رأس المال أن لم يكن فضل فإن اختار ذلك
 فحينئذ لا يبيع على البيع ويحسب رب المال على قول ذلك نظراً من الجانبين وإن لم يكن في المال فضل لا يبيع
 على البيع ويقال لرب المال المتاع كله خالص لمالك ما أن تأخذه برأس مالك أو يتبعه حتى تصل إلى رأس
 مالك انتهى من مضاربة الذخيرة والمحيط والحاصل أن الكلام ههنا في موضعين الأول حق امساك المضارب
 المتاع من غير مضارب المال والثاني اجبار المضارب على البيع حيث لا حق له في الامساك أما الأول فلا حق
 له فيه سواء كان في المال ربح أو لا الآن أعطى لرب المال رأس المال فقط إن لم يربح أو مع حصته من الربح
 فحينئذ له حق الامساك وأما الثاني وهو اجباره على البيع فهو أنه إن كان في المال ربح أجبر على البيع إلا
 أن يدفع للمالك رأس ماله مع حصته من الربح وإن لم يكن في المال ربح لا يبيع ولو سلكه أن يدفع للمالك رأس
 ماله أو يدفع له المتاع برأس ماله هذا حاصل ما فهمته من عبارة المنع عن الذخيرة وهي عبارة مفصلة كما سمعت

وفيها مات المضارب ولم
 يوجد مال المضاربة فيها
 خلف عا دينا في تركه وفي
 الاختيار دفع المضارب شيئاً
 لا ماسر ليكف عنه ضمن لانه
 ليس من أموال التجارة لكن
 صرح في مجمع الفتاوى
 بعدم الضمان في زماننا قال
 وكذا الوصي لا يضمن ما يقصد من
 الاصلاح وسيجي ما آخر
 الوديعة وفيه لو شري بماله
 متاعاً فقال أباً أمسكه حتى
 أحدر بها كثيراً وأودر
 المالك بعهده فإن في المال ربح
 أجبر على بيعه لعله بأجر

وقد راجعت عبارة التفسير فوجدتها كالتى المنع ونقلها الى الهندية عن المحيط ومشهورة فى الفتاوى العظامية
وبقى ما اذا اراد المالك أن يملك المتاع والمضارب يبيع وهو وحادة الفتوى ويعلم جوابها بما سطر قبل
الفصل من أنه لو عزله وعلمه والمال عروض باعها وان تمام المالك ولا يملك المالك قد عفا ولا يخصص الا لان
لانه عزله من وجه (قوله كالمس) الذى مر تعليل غيره هذا وهو أنه يجزى على قضاء الدين ان كان فى المال ربح
(قوله بضمن حصة الهبة) لان هبة المتاع الذى يقبل القسمة غير صحيحة فتكون فى ضمانه (قوله وهو ذلك
بالقبض على المفتى به) قال الساجى فى أول لانساق بين المالك بالقبض والضمان اه ونص عليه فى جامع
الفصول حيث قال وارض الفتاوى الفضلى الهبة الفاسدة بنقد المالك بالقبض وبه يقضى ثم اذ اهلك
أدبت بالرجوع الواهب فاسدة لذى رحم محرر منه اذا الفاسدة ضمنه فاذا كانت مضمونة بالقسمة بعد
الهلاك كانت مستحقة الرجوع قبل الهلاك اه قننه (قوله وأودعه عسرا) بعده يتوقف عليه وهو

له سعة قالوا ونصفا اذا قوت له الحصة الاخرى وفى الشرع ينشر

قال الشرنبلالى صو رها رجل دهم لغيره عشرة دراهم وقال حصة منها هبة لك وخمس توديعة عندك فاستهلك
القباض من خمسة وهلكت الحصة الباقية ضمن سبعين وقال ان الحصة الموهوبة مضمونة على القابض
لانما هبة متاع يحتل القسمة وهى فاسدة والحصة التى استهلكها ضمن فمهما ان الهبة مضمونة لهما من الامانة
فيضمن هذه الحصة والحصة التى ضاعت نصفها من الهبة فيضمن نصفها فصار الضمون سبعة وثلاثين وهذا
على غير الصحيح لان الهبة الفاسدة تملك بالقبض وقد سلم المالك عليها فلا ضمان فيها وكذلك لا ضمان
فى التوديعة لما فى البرازية دفع اليه ألفا نصفها هبة ونصفها ضار به فلو امتلك ضمن حصة الهبة لا حصة
المضاربة لانها ما توفى له بضمن حصة الهبة لا حصة المضاربة انما هو على رواية عدم المالك وهو خلاف
المفتى به أعلى المفتى به فلا ضمان مطلقا فى التوديعة ولا فى الهبة الفاسدة لانه ملك بالقبض ولما قال
الشارح ح به بضعف قول الوهابية اه ح بتصريف واصلاح من شرح العلامة عبد البر وبضمن درهمين
ونصفهما من الامانة التى استهلكها ط (أقول) قوله وكذلك لا ضمان فى التوديعة الخ فيه أن فرض مسئلة
الوهابية فى الاستهلاك وما استشهد به فى الهلاك فينبغى أن يضمن درهمين ونصفا بناء على المفتى به لان
الحصة التى استهلكها نصفها من الهبة فلا يضمن ونصفها من الامانة فيضمن وأما الحصة التى ضاعت
فلا يضمن شيئا منها تأمل * (فروع) * مثل فيما اذا مات المضارب وعليه دين وكان مال المضارب بغيره و
فهل يكون رب المال أحق برأس ماله وحصة من الربح الجواب نعم كصحة به فى النكاح والخبرة البرهانية
حامدة وبما عاين فارى الهداية من باب القضاء فى فتاوى ادا ادعى أحد الشريكين خيانة فى قدره سألهم
وأنكر حلف عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يعين مقسدا أو افكده الحكم لكن اذا نكل
عن البين لزمه أن يبيع مقدار ما حلف فيه والقول قوله فى مقدار مبيع عنه لان نكوله لا لقرار بشئ مجهول
والبيان فى مقدار ما ادعى المقر مبيع الا بيقين خصوصية على أكثر اه * كل ما جاز للمضارب فى
المضاربة بالصحة من شراء أو بيع أو اجارة أو بضاعة أو غير ذلك فهو جائز له فى المضاربة الفاسدة ولا ضمان
على المضارب وكذلك لو مال اعمل برأى جاز له ما يبيع وزله فى المضاربة بالصحة كذا فى الفصول العمادية
* رجلان دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ونصاه عن الشركة فان شق الكيس الذى فيه الدرهم
واختلط بدرهم المضارب من غير فعله فله أن يشتري بذلك ولا ضمان عليه والشركة بينهما متعاقبة ليس له أن
يخص نفسه ببيع شئ من ذلك المتاع ولا يشتري به شيئا لنفسه بدون صاحبه ولكن لو كان قبل أن يشتري
بالمال شيئا اشتري للمضاربة متاعا بالف درهم وأشهر ثم قد هاهن المال ثم اشتري لنفسه متاعا بثلث درهم
وقد هاهن المال فهذا جائز كذا فى المحيط هدية ولو كان رب المال ملك العبد ببيع برشى فباعه من المضارب
بألف المضارب بثلثمائة مائة حتى يبي أنه اشتري من رب المال هدية عن الميسر * اذا دفع رجل الى

كالمس الا أن يقول المالك
أعطيتك رأس المال وحصلت
من الربح فبيع المالك على
قبول ذلك وفى البرازية دفع
اليه ألفا نصفها هبة ونصفها
مضاربة وهلكت يضمن
حصة الهبة اه قلت والمفتى
به أنه لا ضمان مطلقا
لا فى المضاربة لانها أمانة
ولا فى الهبة لانها فاسدة
وهى تملك بالقبض على
المعتمد المفتى به كصحة
فلا ضمان فيها به بضعف
قول الوهابية
وأودعه عسرا على أن حصة
له هبة فاستهلك الخمس يخسر

رجل ألف درهم مضار به بالصف ثم دفع إلى آخر ألف درهم بالصف فاشترى أحد المضاربين عبداً
 يضمهما ثمن المضارب فيباعه من المضارب الآخر بألف فأراد الثاني أن يبيعه مرابحة يبيعه على أقل الثمنين
 ولو باع الأول من الثاني بألف لم يفسد ألف من المضارب بة وألف من مال نفسه فان الثاني يبيعه مرابحة على ألف
 ومائتين وخمسين لان الثاني اشترى نصفه انفسه وقد كان الأول اشترى ذلك النصف الثاني بمائتين وخمسين
 كذا في البدائع ولو قال رب المال استقرض على ألفا وابتاع به على المضاربة ففعل كل ذلك على نفسه حتى
 لو هلك في يده قبل أن يدفعه لرب المال لم يضمنه لان الأمر بالاستقراض باطل هدية عن الحايض وفيها
 كل مضاربة فائدة لا نفقة للمضارب فيها على مال المضاربة فان انفق على نفسه من المال حسب من أجره مثل
 عمله وأخذ بمجازاته كان ما أنفق منه أكثر من أجر المثل كذا في المبسوط ولو قال المضارب لرب المال دفعت
 اليك رأس المال والفي في يدى ربح ثم قال لم أدفع ولكنه هلك فهو ضامن كذا في الحايض الأصل أن قسمة
 الربح قبل قبض رب المال رأس ماله وقوفة ان قبض رأس المال صحت القسمة وان لم يقبض بطلت كذا في
 محيط السرخسي ولو دفع حري إلى مسلم مال مضار به ثم دخل المسلم دار الحرب بادن رب المال فهو على
 المضاربة كذا في خزانة الفقيه إذا دفع المسلم إلى الصرافى مال المضاربة بالصف فهو جائز لأنه مكره وفان
 اشترى الجمر والحزير فربح حازه إلى المضاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وينبغي المسلم أن يتصدق
 بحصته من الربح وعندهما تصرفه في الحر والمعتق لا يجوز على المضاربة فان اشترى مئة فقد نفى مال
 المضاربة فهو مختالف ضامن عندهم جميعا وان اشترى درهمين بدرهم كان البيع فاسدا لكن لا يبر
 ضانه مال المضاربة وقال الربيع ينهما على الشرط ولا بأس بأن يأخذ المسلم مال الصرافى مضار به ولا يكره
 ذلك فان اشترى به جارا أو شبرا أو ميتة ونقد مال المضاربة فهو مختالف ضامن فان ربح في ذلك رد الربح على
 من أخذه منه ان كان يعرفه وان كان لا يعرفه تصدق به ولا يعطى رب المال الصرافى شيئا ولو دفع المسلم
 ماله مضار به إلى مسلم ونصراني جاز من غير كراهة كذا في المبسوط من باب شراء المضارب بوجهه والله تعالى
 أعلم وأستغفر الله العظيم

(كتاب الایداع)

كان القياس أن يقول كتاب الوديع بدون التأني لأنه فعل يسيل بمعنى مفعول وفيه مستوى المذكر والمؤنث تقول
 رجل جرح وأمر أن يجرح وأغما عدل عن القياس لأنه جعل من عدد الاسماء تدخل عليه التثنية كالتبعية
 والخطبة فتكون المقتل لا للتأنيث فوح أن دى وأصله أنه أودع وقتع الواو ثم كسرة قلبت ياء فصار الوديع
 اه معنى الدين واسلم أن الفقهاء يجتهدون في أفعال المكاف ولكن العقلاء يعدون بعض الكتب بها
 كقولهم كتاب النكاح كتاب البيع والهبة وفي بعض ما يتعلق بتلك الأفعال كتاب العارية والمأذون
 والوجه فيه غير ظاهر ومنعتي وحفظ الأمانة فوجب سعادتها من الجانبين فوجب التسامح فيها قال
 عليه الصلوة والسلام الأمانة خير المعنى وأمانة خير الفقر وروى أن رجلا مالاً بثلث الفقر وأيضت
 عيناها من الحزن على يوسف عليه السلام فامتله تنادى أيها المالك اسمع كلامي فوق يوسف عليه
 السلام فقالت الأمانة أقامت المملوك مقام المملوك والحياة أقامت المملوك مقام المملوك فقال عنها
 فقيل إنها خير لغير وجهها من جعلها انتهى زباني الوديع والاستدراج معنى وفي العرب يقال أودعت زيدا
 مالا أو استودعته أي أودعته الله ليكون عهده قائما مودع ومستودع بالكسر وزيد مودع ومستودع
 بالفح والمال مودع ومستودع أي وديعته طوبى يذوقه وهو الأمانة قال الزباني وحكم الوديعا لحفظ
 على المستودع وجوب الاداء عند الطلب وصيرورة المال أمانة في يده وفي العناية وجمع مناسب هذا الكتاب
 تقدم فقه في أول الاقرار وهو أن المال الثابت له ان حفظه بنفسه فظاهر وان يعير فهو ذكركه
 العارية والهبة واللاجره للتناسب بالترقي من الأدنى إلى الأعلى لان الوديعه أمانة بلا تخليق شيء والعارية أمانة
 مع تخليق المنفعة بلا عوض والهبة تخليق عين بلا عوض والايارة تخليق المنفعة بعوض وهي أعلى من الهبة لانه

(كتاب الایداع)

لا خطفه في اشتراكه
 ما قبله في الحكم وهو الأمانة
 (هو) افة

مقد لازم واللازم أقوى وأعلى مما يلزم اه أي فكان في الشكل الترقى من الأدنى إلى الأعلى
 * وأول الغيب قطر ثم ينسكب * (قوله من الودع) فالزبد مشتق من الجرد قال في الدر المنثور من ودع ودعا
 أي ترك وكلاهما مستعمل في القرآن والحديث ذكره ابن الأثير فلا ينبغي أن يحكم بشذوذهما انتهى وفي
 الزبدي من الودع وهو مطلق الترك وما ذكره النحاة من أن العرب أما تو مصدر يدع رده قاضي زاده بانه
 عليه الصلاة والسلام أقمع العرب وقد قال لينتهين أقوام عن ودعهم الجماعات أو لينتهن على قلوبهم أو
 ليكنين من الغافلين أي عن تركهم إياها والمراد من الختم في الحديث أن يحدث في نفوسهم شبهة تفرهم على
 عدم نفوذ الحق فيها كذا حفظ شيخنا وقوله اجتمعن بضم الياء التحية وفتح التاء المثناة من فوقه بفتح الميم
 أو ضاوقه ليكنين بضم الياء التحية وفتح التاء المثناة من فوقه بضم الياء الموحدة من تحت كذا السماع من
 شيخنا أبي السموذ وقال تعالى ما ودعك وما قل قري بالتحفص والتشديد (قوله وشرا الخ) الانسب
 بالمعنى القوي أن يقول هو ترك ما له عند غيره لحفظه (قوله كأننا نفق) عبر به لانه لو فقه ما كفو تركه فلا
 ضمان على أحد ولو فقهه غيره فالضمان على الفائق كذا تاهرتي وبحر ط (قوله فأخذوه رجل) أما إذا
 لم يأخذوه لم يدين منه لا يضمن من المحيط وهذا يفيد أنه إذا دنا من زمعوان لم يأخذوه العلة نتاجه (قوله
 بغيبة ماله) أما إذا كان المالك حاضرا لم يضمن في الوجهين منغ أي في الأخذ وعدمه (قوله ثم تركه
 ضمن) ما ذكره من التعريف ليس خاصا بالوديعة بل يشمل القطعة لانه إذا رفعه الزمعه حفظا فمهم هذا لا يسمى
 وديعة ثم في تعريفه على ما ذكره المصنف انفردان المذكور في المصنف التسليط وهو فعل المالك وهو التزام
 وهو فعل الأمين ولم يكن تسليط من المالك لا لصرح ولا لدلالة وانما التسليط دلالة تيسا ساق وهو مال وضع
 فوباين يدى رجل ولم يقل شيئا فقام ولم يقرب من هذا ما ذكره في الأشباه في فن الحكايات عن أبي حنيفة قال
 كنت بجنازة إذا شارفت إلى امرأة إلى شيء مطروح في الطريق فتوهمت أنها سحرساء أو الشيء لها فالمراد بفتح
 الياء قالت أحفظه حتى تسلمه لصاحبه فانه أقلمة انتهى الآن يقال المراد تسليط الشرع فانه بالاختيار التزم
 حفظه شرعا تأمل (قوله لانه بهذا الأخذ التزم - حفظه دلالة) على لقوله ضمن ووجه كونه من التسليط على
 الحفظ دلالة أن المالك يجب حفظ ماله ويجب المعاونة على حفظه مكانه أمره بالحفظ والمؤلف جعل الدلالة من
 قبل المودع بالفتح وهو خلاف الموضوع ولو قال لانه بهذا سلطه على حفظه دلالة كان أليق ط (قوله
 والوديعة ما تترك عند الأمين) أي للعقار زاد العبدى فقط لخرج العارية لانه تترك الحفظ والانتفاع
 وانما يقبده تبعه المالك لا يتركه في تعريفه الإيداع السابق (قوله وهي أخص من الأمانة) لأن
 الأمانة اسم لما هو غير مضمون فيشمل جميع الصور التي لا ضمان فيها كالعارية والمستأجر والموصى بخدمة
 يد الموصى له في الوديعة ما ودع للعقار بالإيجاب والقبول فكانت تغايرين أي بالعموم والخصوص والحكم
 في الوديعة أنه يبرأ عن الضمان إذا عاد إلى الوفاء ولا يبرأ عن الضمان إذا عاد إلى الوفاء في الأمانة والغرض بين
 الوديعة والأمانة العموم والخصوص فان كل وديعة أمانة والعكس ليس كذلك وحل الأعم على الأخص
 يجوز كحفظه صاحب الدرر دون عكسه كحفظه القدورى لأن الأمانة تشمل ما إذا كانت من غير قصد كذا
 إذا ذهب الرجح في ثوب إنسان فأقتنه في حجره وما يقال من أن الوديعة قد تكون من غير صنع المودع
 على ما صرح به صاحب الهداية في آخر باب الاستثناء من كتاب الأقرار فذهب بحل الوديعة
 ثمة على معناها القوي لا الاصطلاحي ومثل هذا كثير لا يخفى على من تدرب (قوله كحقيقة المصنف
 وغيره) قال المصنف في وجه الفرق بينهما من وجهين أحدهما أن الوديعة خاصة بما ذكرنا والأمانة عامة
 تشمل ما لو وقع في يده شيء من غير قصد بأن هبت الرجح بثوب إنسان وأقتنه في حجره وحكمه يختلف
 في بعض الصور لأن في الوديعة يبرأ من الضمان بعد الخلاف إذا عاد إلى الوفاء في الأمانة لا يبرأ من
 الضمان بعد الخلاف الثاني أن الأمانة علم لما هو غير مضمون فحله جميع الصور التي لا ضمان فيها

من الودع أي الترك وشرا
 (تسليط الغير على حفظ
 ماله صريحا أو دلالة) كان
 انفق رقبته رجل فأخذ
 رجل بغيبة ماله ثم تركه
 ضمن لانه بهذا الأخذ التزم
 حفظه دلالة بحر (والوديعة
 ما تترك عند الأمين) وهي
 أخص من الأمانة كحقيقة
 المصنف وغيره

كالعاريه والمستاجر والموصى بخده منه في يد الموصى له ثم الوديعة متاوضعة للإمانة بالإيجاب والقبول فكانا
متغيرين واختاره صاحب الهداية والنباية ونقل الاول عن الامام بدر الدين الكردى اه وقد أوسع
الكتاب في هذا المقام العلامتان صدر الشريعة وقاضى زاده **(قوله وركن الإيجاب صريحا)** أى قولاً أو فعلاً
(قوله أو كناية) المراد بها ما قبل الصريح مثل كناية الطلاق لا البيانية كناية كرمية بل **(قوله كونه لرجل
أعطى الخ)** لو قال كونه لرجل أعطيتك بعد قوله أعطى كان أوضح لأن الإيجاب هو قوله أعطيتك على
أن قوله أعطى ليس لازم في التصريح **(قوله لأن الاعطية تحتل الهبة)** أى ويحتمل الوديعة وقوله
احتمال الوديعة في مثل هذه العبارة بعد جدد الفتوى فاقبل إذا عدلوا عن المتبادر إلى غيره **(قوله لكن الوديعة
أدنى)** وهذا لتعالي ذلك كره في البحر أيضاً ويشير إلى أن المراد بالكتابة الكتابة البيانية وهي إطلاق المزمع
وأداة لازم كونه فلان طول بل التجاذب كثير المراد على ما عرف في فن البيان وأيس كذلك لعدم انتقاله
من اللازم إلى المزمع ولا يحكمه فنعلم أن المراد بالكتابة ما احتسملها وغيره كما ذكرنا فلو قال صريحا أو
احتمالا لكن أظهر تأمل **(قوله ولم يقل شيئاً)** فلا ذهب وز كضمن إذا ضاع فهذا من الإيجاب دلالة كما
أنهم من القبول كذلك أما لو قال لأقبل الوديعة لا يضمن إذا قبل عرف فلا يثبت عند الرصد صريحا قال صاحب
جامع الفصولين أتول ذلك هذا أن البقار لا يصير مدعى بقره من بعثها إليه فقال البقار لرسول أذهب بها
إلى ربها فأنى لأفقه لها ذهب فذ في أن لا يضمن البقار وقد مر خلافه **(يقول الحقيير)** قوله بنى
لا يثبت إذا أرسلت أتمى إليه خرج من حكم الرسالة وأما أجنبيا فلما قال البقار ودعا على مالكه أصار كأنه
ردّها إلى أجنبى أو ردّها مع أجنبى فلذا يضمن بخلاف مسألة الثوب نور العيين ونحوه فيه موفيه أيضاً من
البتسيرة ولو قال لم أتول حتى لم يصير مدعى ترك الثوب به فذهب فرغم من لم يقبل وأدله يشته بنى أن
يضمن لأنه لم يثبت الإيداع صار غصباً بقره **(يقول الحقيير)** فيه إشكال وهو أن الإيداع باليد المالك ولم
توجد ودفعه الثوب لقصد النفع للضرر بل ترك المالك فوه إيداعاً ثلث ودفع من لم يقبل قبول ضمناً فأنظر
أنه لا يضمن والله تعالى أعلم اه وفي البحر عن الخلاء ولو وضع كلبه عند قوم بذهاب أو تركه ضمنوا إذا
ضاع وإن قاموا واحداً بعدوا وحدهم لا يضمن لأنهم تعين للحفظ منه بين الضمان اه فكل من الإيجاب
والقبول فيه غير صريح كمسئلة الخائف الأتية قري بالبريق الدلالة **(أتول)** لكن في النفس شيئ من بحث
نور العين في مسألة البقار وهو أن البقار لم يقبل البقرة لم يصير مدعى فاعاد الرسول لما أدى الرسالة انتهت
بده المأذون به من المالك وصار كل منهما أجنبيا في حق حفظ البقرة والبقرة في حكم القطعة حينئذ فإذا أمر
أجنبى أجنبيا آخر رفع القطعة وحفظها لهما لا يضمن إلا شرطه فكذلك أيضاً ضمن هنا وأما تخمين الرسول فلا
وجه له أيضاً لأنه من قبيل من رد الضال لهما هو هو وأما ذون به عادة هذا ما ظهر لفايراجع **(فرع)** في
جامع الفصولين لو أدخل دابة غيره وأخرجها رب الدابة ضمن لأنها أنقض بالدار ولو وجد دابة في مربه
فأخرجها ضمن **(قوله فهو إيداع)** أى الوضع المرقوم إيداع وفي الفصولين في الغصب والوديعة إذا وضع بين
يدى المالك برئ لا في الدين حتى يضعه في يده أو غيره اه فصار إيداعاً الإيداع وانتهى مرسوا **(قوله أدلالة
كلو سكنت)** أى فانه قبول وبعد أن ذكر هذا في الهبة قال وضع شيئاً بيته بغير أمره فلم يعلم حتى ضاع
لا يضمن لعدم التزام الحفظ ووضع عند آخر شيئاً أو قال أحفظه فضاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ اه ويمكن
التوفيق بالقرينة الدالة على الرضا وعدمه كما سكتنا **(قوله دلالة)** أى حالية ولو قال لأقبل لا يكون مودعاً لأن
الدلالة لم توجد كره المصنف والاولى ما في شرح المتقي حيث قال لأن الدلالة لا تعارض الصريح اه ومثله
في كتب من السكت فظهر من هذا حوط في الغنيم أول كتاب الوديعة موضع عنده شيئاً وقاله أحفظه
حتى أرجع صاحبه لا أحفظه وتركه صاحبه مزمع مدعى ضمن أن تركه أحفظه فهو مشكل لأن نفسه تقدم
الدلالة على الصريح بخلاف ما إذا قال ضعي في الجانب من بيتي الأتني لأن التزام حفظه حتى يصير مودعاً تعارض

(وركن الإيجاب صريحا)
كأدعيتك **(أو كناية)** كقوله
لرجل أعطى ألف درهم
أو أعطى هذا الثوب مثلاً
فقال أعطيتك كان وديعة
بمعزل لأن الاعطية يحتمل
الهبة لكن الوديعة أدنى
وهو متيقن قصار كتابة
(أو فعلاً) كقول وضع ثوبه
بين يدي رجل ولم يقل شيئاً
فهو إيداع **(والقبول من
المودع صريحا)** كقوله
(أو دلالة) كقول سكنت
وضعه فانه قبول دلالة
كوضع ثوبه في حامي

الصريح فيساقط فيق وديه عندده (قوله بحر أي من الثياب) ولا يكون الحماي مودعا مادام الثياب
 حاضرا فإذا كان غائبا الحماي مودع اه بحر وفيه من الخلاصة لبس ثوبان الثياب انه ثوبه فإذا هو
 ثوب الغدير ضمن وهو الاصح اه أي لانه ترك السؤال والتفحص يكون مغلطا فلا ينشأ ما يقر من أن
 اشتراط الضمان على الامين باطل أفاده أبو السموذ والثيابي بكسر التاء المثلثة هو حافظ الثياب في الحماي
 وهو المعروف في بلادنا بالطور قال في التاموس محمود بحر الحدث الثيابي كان يحفظ الثياب في الحماي اه
 وفي النشرة رجل دخل الحماي وقال لصاحب الحماي احفظ الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه فان أقر صاحب
 الحماي ان غيره دفعها وهو يراه ويطن انه رفع ثيابه نفسه فهو ضامن لانه ترك الحفظا حيث لم يمنع القاصد وهو
 يراه وان أقر اني رأيت واحدا قد رفع ثيابه الا في طنت ان الرفع أنت فلا ضمان عليه لانه لم يصر تارك الحفظا
 لما طن أن الرفع هو وان سرقه ولا يعلم به فلا ضمان عليه ان لم يذهب عن ذلك الموضع ولم يضع وهو قول
 السكندر لان صاحب الحماي مودع في حق الثياب اذا لم يشترط له بأداء حظه الثياب أصرا أما إذا شرط له بأداء
 حفظ الثياب أصرا وقال الاجرة بأداء الانتفاع بالحماي والحفظ فينتد يكون على الاختلاف وان دفع الثياب
 الى الثيابي وهو الذي قاله بالفارسية تمامه دار فعل الاختلاف لا ضمان عليه فيما سرق عدد أي حنطة
 خلافا لما لا يجبر مترك رجل دخل الحماي ووزع الثياب بين يدي صاحب الحماي ولم يقل لسانه شيئا
 فدخل الحماي ثم خرج لم يجد ثيابه ان لم يكن للعمام ثيابي يضمن صاحب الحماي ما يضمن المودع وان كان
 للعمام ثيابي الا انه لم يكن حاضرا فذلك وان كان حاضرا لا يضمن صاحب الحماي لان هذا استحفاظ الا اذا
 نص على استحفاظ صاحب الحماي بان قال له أين أضع الثياب فيصير صاحب الحماي مودعا فيضمن ما يضمن
 المودع وفي التخصيص رجل دخل الحماي ووزع الثياب لبعض من صاحب الحماي ثم خرج فوجد صاحب
 الحماي بالثياب سرق ثيابه ان ثلم قاعدة أو مضطجع عيانا وضع جنبه على الارض في الجسد الاول لا ضمان وفي
 الوجه الثاني قال بعضهم يضمن اه وفي الفصول العمادية رجل دخل حمايا وقال للحماي أين أضع ثيابي
 فأشار الحماي الى موضع فوضعه ثم دخل الحماي ثم خرج ورجل ورتغ الثياب فبرعته الحماي ما شاء طنه
 صاحب الثوب ضمن الحماي لانه استحفظا وقد قصر في الحفظ وهذا قول اس سلة وأبي نصير الدبوسي وكان
 أبو القاسم يقول لا ضمان على الحماي والاقل أصح اه (أقول) وهو الموافق لما سرق ثيابا من الذبيرة
 وفي فتاوى الفضل امرأته دخلت الحماي ودفعت ثيابا الى المرأة التي تحمل الثياب فلما خرجت لم تجددها
 ثوبان ثيابا قال محمد بن الفضل ان كانت المرأة دخلت أولا في هذا الحماي ودفعت ثيابها الى التي تحمل الثياب
 فلا ضمان على الثيابية في قولهم جميعا اذ لم تعلم أنهم استحفظ الثياب باجر لانها اذا دخلت أول مرة ولم تعلم بذلك
 ولم تشترط لها الاجر على الحفظ كان ذلك ايداعا والمودع لا يضمن عند السكندر الا بالتفويض وان كانت هذه
 المرأة قبل هذه المرة قد دخلت الحماي وكانت تدفع ثيابا الى هذا المكان وتعهدها الاجر على حفظ الثياب فلا
 ضمان عليها عند أي حنيفة خلافا لما لا يضمن الاجر متكررة والمخالفون الجبر المشترك قول أبي حنيفة وقيل
 هو قول محمود الفتوى في قول أبي حنيفة أن الثياب لا يضمن الا بما ضمن المودع وذكرنا فاضنه انه ينبغي أن
 يكون الجواب في هذه المسئلة عندهما على التفصيل ان كان الثيابي أجيرا الحماي بأخذه من كل يوم أجر معلوما
 بهذا العمل لا يكون ضامنا عند السكندر بخلافه لئلا يفسد القصار والمودع اه وفي منبوهات الاقر وروى دخل الحماي
 فوضع الحماي له القوطة ليضع ثيابه عليها فزع أثوابه ووضعها على القوطة ودخل واغتسل وخرج ولم يجد
 عما ستهل فيها الحماي أجب ان يضمنه الا انه استحفظا وقد قصر في الحفظا كذا في فتاوى ابن عديم وفي زماننا
 الثيابي أجبر مشترك بلا شبهة والمختار في الاجبر المشترك الضمان بالصف فعل هذا ينبغي أن يفي في الثيابي
 بضمين الهمف تأمل اه (قوله كان ايداعا) هذا من الايجاب والقبول دلالة (قوله وهذا) أي اشتراط
 القبول أيضا قال في المنع وما ذكرنا من الايجاب والقبول شرط في حق وجوب الحفظ وأما في حق الامانة

بحر أي من الثياب وكفوله
 لرب الحان أن أو عليها فقال
 هنالك كان ايداعا خائبة
 وهذا في حق وجوب الحفظ
 وأما في حق الامانة فتضمن
 بالايجاب وحده حتى لو قال
 لا غائب أو دعتك المقصوب
 برئ من الثياب

فتتم بالاحتياط اه والمراد بحق الامانة أنه لا يكون مضمونا (قوله وان لم يقبل) فذكر أن القبول صريح ودلالة فنية هنا بمعنى الرد أم لو سكت فهو قبول دلالة والحاصل أن المراد نفي القبول بقسميه فتأمل (قوله) وشرطها كون المال قابلا الخ فيه تسامح المراد اثبات البديهة الفعل وبه عبر الى طبع ولا يكتفى بقول الاثبات كما أشار إليه في الردور بقوله وحفظ الشيء بدون اثبات البديهة بحال اه وحججه عليه بعضهم كالجوى والشر بناتى وأجاب عنه العلامة أبو السعود بأنه ليس المراد من جعل القابلية شرطا عدم اشتراط اثبات البديهة بل المراد الاحتراز على الاقبال ذلك بدليل التعليل والتفريع الذين ذكرهما الشارح فتدبر اه (أقول) لكن الذي قدمه في الردور يفيد كفاية قبول وضع اليد فان من وضع شيئا بين يدي رجل ساكت كلن ايداعا وكذلك وضع الثياب في الحادور بها الذبا في الخائن مع أنه ليس فيه اثبات البديهة الفعل وقوله وحفظ الشيء بدون اثبات البديهة معناه بدون إمكان اثباتها فتأمل وعليه فيكون المراد قبوله اثبات الدو وقت الايداع والطائر ونحوه ساعة الايداع غير قابل لذلك (قوله لم يضمن) الاولى أن يقول لا يصح لانه اذا وجده بعد وضع يده عليه وهلك من غير تدل يضمن فتدبر ط قال في المحررة أو دوع صليو دبعة فهلك منه الاضمان عليه بالاجماع فان استهلكوا كان مأدوياً في التجارة ضمنها اجبا عاوان كان محجورا عليه ان قبضها باذن وليه ضمن أيضا اجبا عاوان قبضه باغير اذن وليه الاضمان عليه عد هما لاقى الحال ولا بعد الادراك وقال أبو يوسف يضمن في الحال وان أو دعه بعد اذنته ضمن اجبا عاوان والفرق الا الصبي من عاتنه تضيق الاموال فاذا سلم مع علمه هذه العادة تنكاه رضى بالاتلاف فلم يكن له قصته عليه وليس كذلك القتل لانه ليس من عادة الصبي ان يضمنه لو يكون قيمته على عاقلة وان جنى عليه فيمادون النفس كان رأسه في مال الصبي انتهى * قال السلامة الحارثي اقول يستثنى من ايداع الصبي ما اذا أو دعه صبي محجور منه وهي ملك غير خافا لما لك تضمن الدراع والاشد كذا في الفوائد الزينية وأجوعا على أنه لو اصبته مال المبرم من غير أن يكون عنده ودعة ضمن في الحال كذا في العناية لانه محجور عليه في الاقوال دون الافعال كذا في كرا في الحظر وسبأ في مزيد تفصيل في المسئلة في كتاب الجنابات قبل القسامة بأسطر فراجعه ان شئت اه (قوله ولو بعد استحجور ضمن بعد صفته) أي لو باعداوا فاصر الاضمان عليه أصلا أو السهو ودوا غلام يضمن في الحال لحق مالكه فان المودع لم يسلطه على الحفظ وقبضه العبد حقيقة أو حكما كالأول كان ذلك بالتمامى فكان من قبيل الاقوال والعبد محجور عنها في حق سيده فاذا عاق ظهر الضمان في حقه لتمام رأيه وهذا المثل تسكن الودبعة بعد اقل أو دوع صبياء رافقته الصبي ضمن عاقلة سواء قتله عمدا أو خطأ لان عمده خطأ وليس مسلطاً على القتل من جانب المولى لان المولى لا يملك القتل فلا علة التسليم عليه فان أو دوع العبد عند محجور فقتله خطأ كان من قبيل الافعال وهو غير محجور عنها ولم تكن من الاقوال لان مولى العبد لا يملك تفويض قتله للمودع فكان على مولى العبد المودع القتال أن يدفع أو يذبحه كالجو حكم الخطأ وان قتله عمدا قتل بالان ينفو وليه رحى (قوله وهي أمانة) هدام من قبيل حل العلم على الخاص وهو جائز كالانسان حيوان ولا يجوز عكسه لان الودبعة عبارة عن كون الشيء أمانة يستحفظ صاحبها عند غيره قصد او الامانة فتكون من غير قصد الودبعة خاصة والامانة عامة والودبعة بالقصد والامانة أتم فتقدر فبها اذا هب الرج شوب انسان وألغته في حجر غيره وتقدم انه يبرأ عن الضمان في الودبعة اذا عاد الى الوفاق والامانة غيرهما لا يبرأ عن الضمان بالوفاق ط ومثله في الهابة والكفاية قال يعقوب باشا وفيه كلام وهو اه اذا اعتبر في احدهما القصد وفي الاخرى عدمه كان بينهما تباين لا عموم وخصوص واولاى أن يقال والامانة قد تكون بغية قصد كالا يخفى انتهى لكن يمكن الجواب بأن المراد بقوله والامانة ما يقع في يده من غير قصد كونها بلا اعتبار قصد لان عدم القصد معتبر فيها حتى يلزم التباين بل هي اعم من الودبعة لانها تكون بالقصد فقط والامانة قد تسكن بالقصد وبغيره تدبر ومافي العناية منه انه قد ذكر بأن الوديع ينفى

وان لم يقبل اختيارا (وشرطها كون المال قابلا لاثبات اليد عليه) فلو أو دوع الأبق أو الطير في الهواء لم يضمن (وكون المودع مكلفا شرط وجوب الحفظ عليه) فلو أو دوع صبياً فاستهلكها لم يضمن ولو عبداً محجوراً ضمن بعد صفته (وهي أمانة) هذا حكمها مع وجوب الحفظ

الإصلاح هي التسليم على الحفظ وذلك يكون بالعقد والامانة أعين ذلك فانها قد تكون بغير عقد عليه
 كلامهم وان الامانة بانية للوديع بهذا المعنى لانهم أعلم بمثلان التسليم على الحفظ فكل المردع وهو
 المعنى والامانة عين من الاعيان فيكونان متباينين والاولى أن يقول الوديع متماثل عند الامين كافي هذا
 المختصر امام **(قوله)** والاداء عند الطلب **(قوله)** واستحب قبولها **(قوله)** قال الشيخ وشريعة الادياع بقوله تعالى ان الله بامركم أن
 تؤدوا الامانات الى أهلها وأداء الامانة لا يكون الا بعد هاولان قبول الوديع من باب الاعانة لانه يحفظها
 لصاحبها وهي مندوبة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم والله تعالى في
 عون العبد ما دام العبد في عون أخيه اه قال الزياي وقال عليه الصلاة والسلام على اليد ما أخذت حتى
 تؤدي به رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وظهوره وجب سعادة العاين والنجاة فوجب السقاء
 فيها الخ ومن جملة ما استحبها الهاعلى بذل منافع دينه وماله في اعانة عباد الله واستنجاها بالاجر والشاء حموى
 والحاصل أنه ينبغي على الادياع أربعة أشياء كون الوديع أمانة وجوب الحفظ على المودع وجوب
 الاداء عند الطلب واستحب قبولها **(قوله)** فلا تضمن بالهالك فغير بيع كونه أمانة **(قوله)** الا اذا كانت
 الوديع باجر) سياتي أن الاجير للمشتري لا يضمن واشترط عليه الضمان به يعني وأيضاً قول المصنف قريبا
 واشترط الضمان على الامين باطل به يعني فكيف يقال مع عدم الشرط انه يضمن وفي البرازية دفع الى
 صاحب الجلم واستاجر وشترط عليه الضمان اذا تلف فذكر أنه لا أثره فيما عليه الفتوى لكن قال الحير
 الرمي صرح الزياي في كتاب الاشارة في باب ضمان الاجير الوديعه اذا كانت باجر تكون مضمونة وتساقط عنه
 في هذا الشرع ودل في النهاية والكفاية شرح الهادي وكثير من الكتب انتهى وعلوه بأن الحفظ حينئذ
 مستحق عليه كجدة ما قلناه أن الاجير يخرج الوديع عن كونه أمانة الى الضمان وفي صدر الشريفة اذا سرق
 من الاجير المثل ترك والحال أنه لم يصر في الحفظ يضمن عندهما كافي الوديعه التي تكون باجر وان الحفظ
 مستحق عليه ولو حذيفة يقول الاجير في مقابلة العمل دون الحفظ فصار كالوديعه لا أحر اه فاذ أن الوديعه
 باجر مضمونه اتفاقا ولو بالأجر غير مضمونه اتفاقا وأما الاجير المشترك فيضمن عدله لان الاجير في مقابلة العمل
 والحفظ ولا يضمنه ولا يضمنه في مقابلة العمل فقط فصل الفرق بين المودع باجر والاجير المشترك قال سبدي
 الولد رحمه الله تعالى وقد يفرق بانه هناك مستاجر على الحفظ فصار للاجر المشترك ترك فانه مستاجر على
 العمل اه يؤيد بما سمعت وما قدمناه والحاصل أن الاجير المشترك من يعمل اعمره لا غير مؤتم ولا مخصوص
 كالجاعي والحارس فهو مستاجر لحفظ المكان الذي فيه المتاع فلم يكن مودعا بخلاف المودع بأجر فانه يقال
 احفظ هذه الوديعه فلو لم يكن الاجير كذا فطبق عليه اسم المودع وهو تسليم العير على حفظ ما به فأنزل **(قوله)**
 معز بالزياي ذكر في ضمان الاجير وعلى الضمان بأن الحفظ واجب عليه مقصود ابدي اه **(قوله)** سواء
 أمكن التحرر عنه أم لا) وبس منه التسميات كقولنا وضعت عددي فسدت وقت بل يكون مفرقا بخلاف ما اذا
 قال ضاعت ولا أدري كيف ذهب الوديعه من منزلي ولم يذهب من منزلي فان القول قوله مع غيره ولا يضمن
 لانه أمين اه حموى تصرف ط قاله مؤيد زاده اذا قال ذهبت بفعل قوله مع غيره واقعت **(قوله)** الحديث
 الدار فلتسنى قال في التحويل ما كانت الوديعه أمانة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس على المستعير غير المثل
 ضمان ولا على المستودع غير المثل ضمان والعلول والاعلال النجاة لان العلول في العمه خاصة والاعلال عام
 وهذا الحديث مستند عند الله بن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اه لمخالصا لأن شريعته بالحاجة
 الناس اليها اه لو ضمن المودع امتنع الناس عن قبولها وفي ذلك تعاميل الصالح **(قوله)** واشترط الضمان الخ
 ولو ضمن تسليمه اصح أبو السعود **(قوله)** كالجاعي أي مع علم الجلم الذي يأخذ الاجرة في مقابلة انتفاع
 الداخل بالجلم اما من جرى العرف بان يأخذ في مقابلة فلهما شأوه واسمى بالناظر في زمانا وهو

والاداء عند الطلب
 واستحب قبولها (فصل)
 تضمن بالهالك (الاذا
 كانت الوديعه باجر) استحب
 معز بالزياي (معلقا)
 سواء أمكن التحرر عنه أم لا
 حديث
 الدار فلتسنى ليس على
 المستودع غير المثل ضمان
 واشترط الضمان على
 الامين (كالجاعي)

الذي سماه السارح الشياهي فانه يضمن لانه ودية باخرة كما تقدم لكن الفتوى على عدمه بانما علمه (قوله
 وانحاف) أي فانه لا يقع له غير الحفظ فيبقى أن يكون من قبيل الحافظ بالاجر إلا أن يقال قد صدقنا لنفع
 الحرف والبرود منع الدابة عن الهروب فلم يكن مستأجر الحفظ تأمل (قوله باطل به يعني) قال مؤيد زاده في
 أنواع الضمانات استأجر حولا لحفظ خان وأحوال فضاء منها شيء قبل يضمن عندهما لوضاع من خارج
 الخبر لانه أجبر مشترك وقيل لا في الصحيح وبه يفي ولو ضاع من داخلها بان تقبلا للصل فلا يضمن الحارس في
 الأصح وحارس السوق على هذا الخلاف واختاره أبو جعفر أنه يضمن ما كان خارج السوق لا داخله جامع
 الفصولين وفي البرازية تقبلا لحافون رجل وأخذ متاعه لا يضمن حارس الخوانيت على ما عليه الفتوى لأن
 الامتعة مخرجة وسعة بابها وحيطانها والحارس يحرس الابواب وعلى قول أبي حنيفة لا يضمن معاقا وإن كان
 المال فيه لانه أجبر اه وفي النسبة دفع الثوب إلى الجاهي لحفظه فضاء لا يضمن إجماعا لانه مودع لان
 محل الاضرار الانتفاع بالجمام الا أن يشترط بازاء الانتفاع به الحفظ فيقتضي على الخلاف وإذا دفع إلى من
 يحفظ بأجر كالتباني فعلى الاختلاف خلاصة وصدر الشريعة (قوله حفظها بنفسه) قال في النسخ وذلك بالحرف
 واليد اما الحرف فداره ومنزله وحافونه سواء كان ملكا أو اجارة أو عارية قال الرملي أقول لا يضمن أن لفظ الحرف
 مشعر بالشرط كونه حسيما حتى لو لم يكن كذلك بحيث يعد الوضع فيه تضييعا يضمن ذلك كالأدلة التي ليس لها
 حيطان ولا أبواب وقد سئل عن خياط في دار بهذه الصفة من جفت منها هي وزوجها بالاعراس
 جالمت فصرقت أقواب الناس منها فادعت بالضمن والخالفة هذه لان مثل ذلك به تضييعا تأمل اه وفي
 الاقروى من الودية سوق قام من حافونه إلى الصلاة وفي حافونه ودائع فضاء شيء منها لاضمان عليه لانه غير
 مضيق لما في حافونه لان جبرانه يحفظونه الا أن يكون هذا ادعاء من الخبر ان يقال ليس للمودع أن يودع
 لكن هذا مودع لم يضيع واقعات في الودية بقوله ليس للمودع أن يودع الخ ذكر المصدر الشهيد ما يدل على
 الضمان فتأمل عند الفتوى فصولين من الثالث والثلاثين وفي البرازية قام من حافونه إلى الصلاة وفي
 ودايع الساس وضاعت لاضمان وان أجلس على بابها لانه صعب اوضاع ان كان الصبي يعقل الحفظ ويحفظ
 لا يضمن والا يضمن اه وقال قبله والحاصل أن المهمة للعرف حتى لو ترك الحافون مفتوحا وعاق الشبكة
 على بابها ونام في النهار ليس بتضييع وفي الليل اضاعة وفي خوارزم بعد اضاعة في اليوم والليله (أقول)
 الذي يظهر في مسئلة الحافون عدم الضمان سواء اجاس منيا ولا حيث جرى عرف أهل السوق لانه غير
 مودع قصد ابل تركه في حوزها مع ماله فقد حفظها بما يحفظ به ماله ولهذا نقل في جامع الفصولين بعد
 ما تقدم راجع إلى فتاوى القاضى طهिर الدين أنه يرى على كل حال لانه تركه في حوزة من لم يضيع اه والحاصل
 أنه يجب حوز كل شيء في حوزته بخلاف الحرف في السرقة فان كل ما كان حوز النوع فهو حوز أسائر الانواع
 فانه عام بسيرة أولئك من اصطبل أما هاتان حوز كل شيء بحسبه في البرازية لو قال وضعتا بين يدي وقت
 ونسيتا فضاءت يضمن ولو قال وضعتا بين يدي في داروا المسئلة بجالها انما يحفظ في عرصه البار كسرة
 المدين ضمن ولو كانت بين يديه حرمته حاصلة لا يضمن اه وسيلاني تمامه ان شاء الله تعالى (قوله)
 وعياله) بالكسر جمع عبيد يرفع ويشيد وهو ممن يقونه لكن المراد هاهنا في تفسير من في عياله ان يسكن معه
 سواء كان في نفقة أم لم يكن والعبرة في هذا الماسكة الآتي حق الزوجة والولد الصغير والمبل لكن يشترط
 في الولد الصغير أن يتقدم على الحفظ فعلى هذا التفسير ينبغي ان لا يضمن بالدفع إلى أجنبي يسكن معه ذكره
 حفيد السعدني حواشي صدر الشريعة ويؤيد معاني الولد الجدة رجل أجنبي تأس دله انسانا ودفع الودية إلى
 هذا المستأجر كان لكل واحد منهما عاق على حدة يضمن لانه ليس في عياله ولا بمنزلة من في عياله وان لم
 يكن لكل منهما عاق على حدة وكل واحد منهما يدخل على صاحبه بغير حشمة لا يضمن لانه بمنزلة من في عياله
 اه وفي الخلاصة مودع غاب عن بيته ودفع مفتاحه إلى غيره لم يرجع إلى بيتهم بحال الودية لا يضمن ويدفع

وانحاف (باطل به يعني)
 خلاصة وصدر الشريعة
 (والمودع حفظها بنفسه
 وعياله) كاله (وهو من
 يسكن معه حقيقة)

الفتح الى غيره لم يجعل البيت في يد غيره اه ط (قوله أوحكا) تفسيره لمن يسكن معه في عياله (قوله فلو دفعها) تفريع على قوله أوحكا وتفسيره كأنه حر به عبارة المنع (قوله المميز) بشرط أن يكون قادرا على الحفظ بحر (قوله ولا يسكن معهما) لانها في الحكم كأنها في مسكن زوجها (قوله خلاصة) قال فيها وفي النهاية لو دفعها الى ولده الصغير أو زوجته وهما في عيلة والزوج يسكن في عيلة أخرى لا يضمن ولو كان لا يجيء اليهما ولا ينفق عليهم لكن يشترط في الصغير أن يكون قادرا على الحفظ فان الزوجة أوى والولد الصغير وان كانا في مسكن آخر لانهم اثنى الحكم كأنهم في مسكن الزوج والاب اه قال الرمي وقد زاد صاحب المجتبى العبد الذي لم يكن في منزله وكل ذلك يرجع الى قوله يحفظها بما يحفظ به ماله فثبت بذلك اه (قوله وقيل يعتبران معا) * أقول وعليه يدخل عبده وأمثه وأجسيه الخاص كالشاهرة بشرط أن يكون طعانه وكسونه عليه دون الاجبر بالداومة وولده الكبير ان كان في عياله كاذكره بعضهم فتأمل (قوله عيني) نه وقتهر المساكنة وحدها دون النفقة حتى ان المرأة لو دفعها الى زوجها لا تضمن وان لم يكن الزوج في عياله لان العبرة في هذا الباب للمساكنة دون النفقة وقيل تعتبر المساكنة مع النفقة اه (قوله ضمن) أي بدفعها اه وكذا الورع كمن في بيته الذي فيه مودائع الناس وذهب فضاءت ضمن بحر عن الخلاصة قال ط ولا يضمن في صورتين ما إذا علم أماته وما إذا لم يعلم حاله أصلا (قوله الدفع لمن في عياله) الضمير في عياله الاخير يصح أن يرجع لعيال الاول وبه صرح الشرنبلالي ويصح أن يرجع للمودع وبه صرح المقدسي وفيه لا يشترط في الابن كون مافي عياله وبه يفتى ولو أودع غيره عياله وأحاز المالك نخرج من البين ولو وضع في حجر غيره بلا استئجار يضمن لان الوضع في الحجر وضع في يد من في عياله فلهذا يكون كالسليم المودع بل أي يكون وديعته ويس للمودع أن يودع ربي وفي كسوتهم عن الدفع لعيال المودع بكسر الدال اشارة الى انه لا يملكه ونقل العلامة أبو السعود استخلافا قال والرد الى عيال المالك كالدال المالك فلا يكون ابدانجا خلاص العاصب اذا رد من في عياله المالك فانه لا يرد في الخلاصة اذا رد الدويعه الى منزل المودع أو الى من في عياله فضاءت لا يضمن في روابه القدوري يضمن بخلاف العاربة قال في البحر والفتوى على الاول وهذا اذا دفع الى المرأة الحفظ أما اذا حدثت لتعق على نفسها وودع يضمن اه فعلى ما ذكرنا اذا كان ينهي في عياله ولو لم يكن متحملا لبراهه البين ثم اذ دفعها لانه المالك كور وبطل المدفوع اليه ماذا صنع ويجعل كله نفس المودع ويجري الحكم الشرعي فيه مافي فتاوى مؤيد زاده ومرو المسائل عن الفصولين أنهما في عيال المودع ضمن المثلث مغيرا أو كغيره لا المودع اه * المودع اذا قال دفعته الى ابني وأنكر الابن ثم مات الابن فورث الاب مال انه كان ضمانا للدويعه في تركه الابن خائبة وفي فتاوى قاضي خان عشرة أشهر اذا ما كملها انسان ليس له ان يملك غيره لا قبل القبض ولا بعده المرهون لا يملك ان يرهن والمودع لا يملك الايداع والوكيل بالبيع لا يملك أن يوكل غيره ومستأجر العارية أو الثوب لا يؤجر غيره والمستعير لا يبرأ من اختلاف بالمستعمل والمزارع لا يدفع الارض مزارة الى غيره والمضارب لا يضارب والمستضع لا يملك الاضاع والمودع لا يملك الايداع اه ولم يذكر العاشر في الجرد ذكره الخليل الرمي فقال العاشر المسائل لا يساق غيره بعير ادن كفي السراجية وشرح الوهبانية اه وفي الخلاصة والمودعة لا تودع ولا تهرول وتوخر ولا ترهن وان فعل شيئا منها ضمن والمستأجر يؤجر ويعارى يودع ولم يذكر حكم الرهن وينبغي ان لا يرهن كاهو النصح من عبارة الخلاصة ويأتي بيانها في العارية ثم يخالف في الحجر يدوراس للمرهن ان يتصرف بشئ في الرهن غير الامتالة لا يبيع ولا يؤجر ولا يعبر ولا يمس ولا يستخدم فان فعل كان متعديا ولا يبطال الرهن انتهى (قوله بان كان له عيال غيره) أي غير البعض الذي نهي عنه فضمن بدفعه الى المنهي عنه وان لم يكن له الا ذلك البعض لا يضمن بدفعه اليه (قوله والا) يعني مع كون المدفوع اليه أمينا لانه شرط جواز الدفع كما مر (قوله وان حفظها بعيرهم ضمن) أي لان صاحبها لم يرض ببدعه يرميها الايدي تختلف بالامانة ولان الشئ

أوحكا لا من عونه فلو دفعها الولد المميز أو زوجته ولا يسكن معهما ولا ينفق عليهم لم يضمن خلاصة وكذا لو دفعها لزوجها لان العبرة للمساكنة لا للنفقة وقيل يعتبران معا عيني (وشرط كونه) أي من في عياله (أمينا) فلو علم خيانتة ضمن خلاصة (و) جاز (ان) في عياله الدفع لمن في عياله ولو لم يرهن الدفع الى بعض من في عياله فدفعت ان وجد بداهته بان كان له عيال غيره ابن ملك (ضمن والا) وان حفظها بعيرهم ضمن

لا يضمن مثله كالمضارب لا يضارب أبو السعد وقال الرملي انما يضمن اذا كان يفران من صاحبه اه (فرع)
 لو قال ادفعه لمن شئت فوصاله الى فدفعه الى أمين فضاغت قبل يضمن وقبل لا يضمن تارة ثانية * (فرع) *
 آخر حضرته الوفا فدفع الوديعه الى جارته فهلكت عند الحارة قال المجني ان لم يكن يحضرها عند الوفا
 أحدهم من يكون في مالها الا تضمن بكون وقع الحريق في مال المودع له دفعه الاجنبي خاتمة (قوله وعن محمد)
 رحمه الله تعالى ان الودع اذا دفع الوديعه الى وكيله وليس في عياله او دفعه الى أمين من أمثاله ممن يثق به في
 ماله وليس في عياله لا يضمن لانه سقط مثل ما يحفظ ماله وجهه مثله فلا يجب عليه أكثر من ذلك ذكره في
 النهاية ثم قال وعليه الفتوى وعزاه الى التمرثني وهو الى الخلاف في ثم قال وعلى هذا لم يشترط في التحفة في
 حفظ الوديعه في العيال فقال ولزم المودع حفظه اذا قبل الوديعه على الوجه الذي يحفظ ماله وذكره
 أشياء حتى ذكر ان له ان يحفظ بشريكه ان والمفاوضة وعنده المأذونه الذي في يده ماله وجهه ما يعلم
 ان العيال ليس بشرط في حفظ الوديعه اه وسأني ذكره ط (قوله كوكيله) أتني بالكاف لان أمينة
 كذلك وان لم يكن في عياله وعليه الفتوى كما علمت به صرح في التمهيد وفي التارة ثانية ولو قال ادفعه لمن
 شئت فوصاله الى فدفعه الى أمين فضاغت قبل يضمن وقبل لا يضمن (قوله واعنده ابن الكمال) حيث قال
 وله حفظه ما بنفسه وما من لم يقل وعليه لان الدفع الى العيال لا يجوز بشرط الامانة عند تحققه لاحاجة
 الى كونه مبالا في التذكرة لودفعه الى أمين من أمثاله ليس في عياله يجوز وعليه الفتوى اه (قوله)
 وأقره المصنف) ونقله في البحر وقال فيه وظاهر المتن ان كون القبر في عياله شرط واشتار في الخلاصة وقال
 والابواب الاجنبي حتى يشترط كونهم في عياله لكن قد علمت ما قدمنا قريبا عن المقدسي من ان الفتى
 به عدم اشتراط كونهم في عياله فلا تنس (قوله الا اذا خاف الحرق والعرق) الحرق بالسكون من النانو
 وبانحريل من دق القصار وتزوي في نفسه السكون معرب وفي المصباح الحرق ففتحين اسم من احرق
 النار اه والعرق ففتحين مصدر عرق في الماء فهو عريق مكى ومثل خوف العرق والخوف
 الموصوف وفي الخلاصة فان دفع لضربة بان احرق بيت المودع ودفعها الى جاره وكذا فاجبا عليه هذا اه
 اتفاقا في انه لا يضمن ط (قوله ولكن لا يضمن) لاحاجة اليه لان فرض المسئلة لا خلاف الحرق أو العرق
 وهو وانما يكون عند كونه غالباً يضمن الا ان يراد بالعاب الكثير وحيث قد علمنا ان المودع اذا كان ذلك في بيت
 المودع قال الحوي لا بد ان يكون غالباً يضمن المودع وفي القهستاني الا اذا خاف الحرق أو حرقاً يضمن
 بجميع محله انتهى (قوله ولو لم يضمن) اذا خوف منصف عدم العاية والاطاعة تأمل قاله الرملي
 قال في الخلاصة ما اذا لم يكن يضمن المودع الى الاجنبي اه (قوله سلمها الى جاره) الظاهر من اساليب
 الكلام أنه لا يجب أن يسلمها الى جاره حتى لو تركها في داره فحرق لا يضمن ويجوز أن يأخذ من الدين عن
 المجني لكن في الهندية عن التمرثاني انه يضمن ط وفي التارة ثانية عن التمهيد وسئل جدي الوبري عن
 مودع احترق بيته ولم يقل الوديعه الى مكان آخران مع نكته ففكر كما هي احترق بيت اه ومثله
 في الحواوي وجامع الفتاوى ومثله الموتر كما هي أكلها التمسك فلا مالاً أتني في النظم قال في الحواوي
 ويعرف من هذا كبر من الواقعة وفي نوو العين ذكر محمد في حريق وقع في دار المودع فدفعه الى اجنبي لم
 يضمن لو خرج من ذلك ولم يستردها ضمن كلودفعها الى امرأته ثم طلقها وضعت عليها طلق لم يستردها ضمن
 اذ يجب عليه الاسترداد لان الابداع عقد غير لازم مكان لبقائه حكم الابتداء وقال قاضي خان لا يضمن
 اذا مودع لغرضه بالغرض وحين دفع كان غير مضمون عليه فلا يضمن عليه (يقول الحقيق) هذا الدليل عايل
 الدلاء حكم الابتداء فلا بد دفع الوديعه الى اجنبي ابتداء ضمن فكذا اذا لم يستردها في كلتا التارة اثنتين خصوصاً
 في مثله الحريق فان الثابت بالضم ودية قدر بقدرها وجوزال الحريق ارتفعت الضر ودية قدر بقدرها
 من الاجنبي فكانت أودعها اياه ابتداء فالصواب ان يضمن في كلتا التارة كذا كره صاحب المحط والله

وعن محمدان حفظها لمن
 يحفظها له كوكيله وما يؤونه
 وشريكه مفوضة وصانها
 جاز وعليه الفتوى ابن مالك
 واعنده ابن الكمال وغيره
 وأقر المصنف (الاذا خاف
 الحرق أو العرق وكان غالباً
 يضمن) فلو غير يضمن
 (قوله سلمها الى جاره) أو (فلا تملك)

(آخر)

تعالى أعلم وفي هذه الفتاوى لا يضمن بدفعها إلى جاره الضرورة كمرق قال أبو جعفر في فتاويه هذا القول
 يحدد بامان الدفع إلى أجنبي أمالاً أمكنه الدفع إلى من في عياله ضمن بدفعه إلى أجنبي قال الامام نحو امر زاده
 هذا لو أحاط الحريق بالملزول والاضمن بدفعه إلى أجنبي اه وفي الغاية لا يشترط هذا الشرط في الفتوى
 نازية في الفصل الثاني من الوديعه (قوله الا اذا أمكنه الخ) أي وقت الحرق والفرق (قوله أو ألقاها)
 أي أو ألقى الوديعه في السفينة فوقت في البحر يضمن لانه قد تافت بفعله وان كان ذلك بالنسج حرج لانه
 منسوب اليه فهو كقعله وانما هو ان قد في السفينة ساقطاً من النسل لو جوده في الاصول قال الزبلي هذا
 اذا لم يكن أن يدفعه إلى من هو في عياله وان أمكنه أن يحفظها في ذلك الوقت فعليه دفعه إلى الأجنبي يضمن
 لانه لا ضرورة فيه وكذا لو ألقاها في سفينة أخرى وهلك قبل أن تتسفر فيها بان وقعت في البحر ابتداء
 والتدريج يضمن لان الاتفاق حصل بفعله اه (قوله صدق) أي يمينه كقوله ظاهر أو السعد
 (قوله أي بدالاً للمودع) كأن هذا من قبيل الاحتباك وأصلها أي الحرق أو الغرق وقوله بدالاً للمودع
 واجب إلى الحرق وحذف من الثاني أو سقته الزاجع إلى الفرق دلالة كل مذكور على ما حذف بالزائده
 وهذا على ما عده الشارح في شرحه وأما على ما يمين أصل عبارة الزبلي فالمرطاط وأما جوهرا المنع على
 أنه يصدق ان لم يدفعه لها عند خوف الحرق أو الغرق بالدينه وهو الذي ذكره الشارح بعد قوله ولا يعلم الخ
 وحاصله ان صاحب المثلذ كراهه لا يصدق مدعى الدفع للحرق أو الغرق الا بيمينه والشارح صرف كلامه وقال
 ان علم ذلك باليمينه على وقوعه في داره وملكه أغنى عن البينة عن الدفع للخوف على نفس الوديعه وان لم تقع
 البينة على وقوع الحرق والغرق في داره وملكه فلا يضمن البينة على الدفع لخوف ذلك على نفس الوديعه
 ثم ان الفرق كالخشي منه على نفس السفينة قد يخشى منه على نفس الدار اذا كانت البيوت متصله بطرف
 البحر أو النهر أو مجرى السيل وثلث خوف الحرق والغرق وخوف فسادها بخرق رأسه فضمن كثره لا مازار
 وعند وقوع التيق في داره ودفعه إلى جاره عند قهرهم سلامته عند ذلك قوله فصل بين كلامي الخلاصة والهداية
 التوفيق وبالله التوفيق وقد ذكره أيضاً صاحب الذخيرة عن المتيق قال المصنف فان ادعى أي ادعى المودع
 التسليم إلى جاره أو إلى ذلك أخو صدق ان علم وقوعه بيمينه أي بيمينه المودع واللا أي بان لم يعلم لا يصدق
 وفي الهداية وشرح الكنتراز بالي انه لا يصدق على ذلك الابينة لان تسليم الوديعه إلى غيره موجب لضمان
 ودهوى الضرورة دهوى مسقط فلا تقبل الابينة كما اذا اتفقا في الصرف في حاجته بأذن صاحبها * وفي
 الخلاصة انه اذا علم أنه دفع الحريق في بيته قبل قوله والا فلا يمكن حمل كلام الهداية على ما ذكره في المودع
 الحريق في بيته وبعينه يحصل التوفيق والذي أحوجه لذلك حمل كلام صاحب الهداية والزبلي قولهما
 لا يصدق على ذلك أي على تسليم الوديعه ولو حمل لا يصدق على ذلك أي على وقوع الحرق أو الغرق بدالاً
 قولهما ودهوى الضرورة الخ فان الضرورة انما هي في الحرق والغرق لا في التسليم لا تتخذ مع عبارة الخلاصة
 تأمل (قوله ولو علمها إليه لم يضمن) لانه وثبة الردة إلى المالك حوى وانما الضمان منع الغاية بينه وبين
 الوديعه بعد الطالب أمالاً كقوله حملها وردها اليه فامتنع عن ذلك لم يضمن لانه لا يلزمه سوى التحايل فلو كان
 طلب المودع بكسر الدال لحملها اليه فامتنع المودع من ذلك لم يضمن هكذا صرح عبارة ابن مالك المقول عنه
 وأما ما وقع في نسخة الشيخ أبي الطيب فانه تحريف والنسخة التي كتب عليها انما لو حملها إلى أي لو حمل المودع
 الوديعه إلى أي ما يعني لو طالب المودع بتردها اليه لم يضمن لان حملها اليه يخرج به عن المنع
 وفي القهستاني لو امردها فقال لم أقدر وأضر هذا الساعة فتركه انما يكتسب يضمن لانه باترك صار ودعا
 ابتداء اه وعزاه إلى المخطوط في العراق تركها عن وضلو وذهب لا يضمن وان كان من غير رضا يضمن كذا
 في الخلاصة ولو قاله بعد طلبه اطلبها ثم ادعى ضياعها فان قال ضاعت بعد الاقرار فلا ضمان ولا يضمن
 (قوله ولو حكا كوكبه بخلاف رسوله) سوى في التختيس بين الوكيل والرسول وقال اذا امتنعها على ما يضمن

الا اذا أمكنه دفعها إلى من في
 عياله أو ألقاها فوقت في
 البحر ابتداء أو بالتدريج
 ضمن زبلي (فان ادعى)
 أي الدفع لجاره أو ذلك آخر
 (صدق ان لم دفعه) أي
 الحرق (بيته) أي يدار
 المودع (والا يعلم وقوع
 الحرق في داره) لا يصدق
 (الابينة) لحمل بين كلامي
 الخلاصة والهداية التوفيق
 وبالله التوفيق (ولومنه)
 الوديعه نظماً بعد طلبة
 لو يودعته فلو حملها اليه لم
 يضمن ابن مالك (ينفسه)
 ولو حكا كوكبه بخلاف
 رسوله

وفي العمادية ذكر الضمان في المنع من الرسول فالمسئلة ذات خلاف فيها واتصاف المصنف على ما ذكره يدل على اعتقاده وقد نقله القهستاني عن المضمرات وفي الخلاصة المالك اذا طاب الوديعة فقال المودع لا يمكنني أن أضر الساعة فتركها وذهب ان تركها عن رضاها لم تكن لا يضمن لانه لما ذهب فقد أنشأ الوديعة وان كان عن غير رضا يضمن ولو كان الذي طلب الوديعة وكيل المالك يضمن لانه ليس انشاء الوديعة بخلاف المالك انتهى وهذا صريح في انه يضمن بعدم الدفع والوكيل المالك كما لا يخفى وهو خلاف ما تقدم في حجاب الوكالة في باب الوكالة بالخصوص ونصه قال اني وكيل بقبض الوديعة فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه على المشهور والحق كتب سيدي الوالد رحمه الله تعالى ان مقابل المشهور ما عن أبي يوسف ومجده انه يؤمر بالدفع فاعل ما هنا على هذه الرواية وفي مجموع مؤيدواؤه ولو قال اني وكيل بقبض الوديعة فصدقه المودع لم يؤمر بتسليم الوديعة اليه لانه مأموور بالحفظ فقط ثم قال قد جاء رسولك فدفعته اليه وكذب المالك ضمهها ولا يرجع بما ضمن على الرسول ان صدقه في كونه رسوله ولم يشترط عليه الرجوع وان كذبه ودفع اليه أو لم يصدقه ولم يكذب يرجع على الرسول وكذلك ان صدقه وشترط عليه الرجوع كما في الوجيز ثم قال ولودفعها الى رسول المودع فانكر المودع الرسالة ضمن اه وفي فصول العمادية معز بالي الظهيرية ورسول المودع اذا طلب الوديعة فقال لا أدفع الا الذي جاء به أو لم يدفع الى الرسول حتى هلك ضمن وذكر في فتاوى القاضى ظهير الدين هذه المسئلة وأجاب عنها بتعظيم الدرس انه يضمن وفيه نظر بدليل ان المودع اذا صدق من ادعى انه وكيل بقبض الوديعة فإنه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع الوديعة اليه ولكن لقائل أن يفرق بين الوكيل والرسول لان الرسول ينطق على لسان المرسى ولا كذلك الوكيل ألا ترى أنه لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل بالعرل لا يصح ولو رجع عن الرسالة قبل علم الرسول صح كذا في فتاواه اه مخ قال بحسب الرملى في حاشية البحر ظاهر ما في الفصول انه لا يضمن في مسئلة الوكيل كما هو منقول من التجنيس فهو بخلاف الخلاصة كماله وظاهره ويزا على التوفيق بين القولين بان يعمل ما في الخلاصة على ما اذا قصد الوكيل انشاء الوديعة عند المودع بعدمه ليدفع له في وقت آخر وما في فتاوى القاضى ظهير الدين والتجنيس على ما دام منع لودى الى المودع بنفسه ولذلك قال في جوابه لا أدفع الا الذي جاء به ما في الخلاصة ما هو صريح في ان الوكيل لو تركها وذهب عن رضا بعد قول المودع لا يمكنني أن أضرها الساعة أى وأدفعها لك في غير هذه الساعة فاذا فارقه فقد أنشأ الابداع ليس له ذلك بخلاف قوله لا أدفعها الا الذي جاء به فإنه استيقا لالابداع الاول لان انشاء الابداع فتأمل ولم أر من تعرض لهذا التوفيق والله تعالى هو الموفق انتهى فالخلاص انه اذا منعها عن الرسول لا يضمن على ظاهر الرواية كما نقله عن البحر من الخلاصة وأما اذا منعها عن الوكيل ففيه اختلاف ففي الخلاصة والقاعدة والوجيز والتاترخانية والماوى الزاهدى والمضمرات انه يضمن واختاره المصنف في منعه وتبعه الشارح هنا وفي شرحه على المتتقى فتعين المصير الى ما عليه الا كتر خصوصاً والمضمرات شرح القدورى والشرح مقدمة في مسئلة تمنع المودع الوديعة من الوكيل ظاهراً لم يقل له لم أدفعها الا الى الذى جاء به ما حتى يكون استيقا لالابداع الاول لان قول الشارح كوكيله يقتضى المنع ظاهراً وبه يظهر ان ما ذكره في الفصول العمادية من الفرق المتقدم بين الوكيل والرسول مبنى على خلاف ظاهر الرواية كذبه عليه في فور العين ثم اعلم ان كلام التاترخانية يفيد تفصيلاً في مسئلة الوكيل وذلك ان المودع انما يضمن بالمنع عن الوكيل اذا كان فوكيله ثابتاً بالعباية أو بالبيعة أما اذا كان بتدبير المودع فإنه لا يضمن وكذا لو كذبه بالاولى وانظر هل يجري على هذا التفصيل في مسئلة الرسول أيضاً مقتضى ما ذكره في المقالة الاتية عن الخانية من قوله لجامه جل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلك الوديعة لا ضمان انه لو صدقه يضمن فيخالف مسئلة الوكيل الا أن يقال ان قوله فلم يصدقه ليس قيداً احترازياً فلا يفهمه ولم وهذا ان جعل على أنه رسول وكذا ان جعل على انه وكيل بخلاف ما ذكرناه من التفصيل ثم قال في البحر وينبى ان

ولو بمسألة منه على
الظاهر (فأدعى على تسليمها
ضمنه) (والا) بأن كان عاجزا
أو خاف على نفسه أو ماله
بأن كان مسدودا فاعلم أن
ملك (لا) يضمن كطالب
الطالم (ولو كانت الوديعة
سيفا أو أدوات صاحبها
يأخذها

يكون محصل هذا التفصيل أى فى أصل المسئلة فيما إذا ترك عن رضا وذهب لا يضمن وفيما إذا كان من غير
رضا يضمن ما إذا كان المودع يمكنه وكان كذا فى قوله أما إذا كان صادقا فلا يضمن مطلقا لما قلناه انتهى قال
سيدى الوالجرجه الله تعالى فيه نظرا لما فى التجسس أنه لو طلبها بوكيله أو رسله فليس به لا يضمن فتأمل وأما
المراد كره بعد من قوله ولو بمسألة منه يتحقق بأنه انغمض له بوصولها إلى الأصل بنفسه لتكذيبه بانه وفرع
الخلاصة يسهل الجمع للجزء عن التسليم والترك والله أب عن رضا الوقت آخر وفيه إنشاء ما يدعى بخلاف الاول
حتى لو كذبه فى الفرع الذى تقفه فيه مع ذلك والمسئلة بحالها لا يضمن فتأمل (قوله ولو بمسألة منه) لا يمكن
أن ابن غير الرسول بهذه العلامة إلا أن يبرهن أن ماله كفى الخلاصة وغيرها * قال فى الحاشية قبل أو دعى عند
انسان وديعة وقال فى السر من انحصرك بعلامة كذا وكذا فادفع اليه الوديعة بغير رجل و بين تلك العلامة فلم
يصدق المودع حتى هلك الوديعة قال أو القاسم لا ضمان على المودع اه * وفى حاشية جامع الفصولين فى غير
المرى وهل يصح هذا التوكيد ولا يضمن المودع بالدفع أم لا يصح تكذيب الوكيل بمجهول ولا يضمن بالدفع قال
الزاهدى فى حاشية و امرأته تفصيل لو كان عند ذلك الاتفاق يمكن لا يمكن لاحد من الناس اجتماع كلامهما
فأدعى على جاء إليه بئان العلامة أو ما استماع ذلك من أجنبي فادروا أن كانا عند ذلك فكان فيه أحدهم من الناس
ممن يفهم اتفاقهما على ذلك أو يمكن بغيره لا احدا استماع اتفاقهما على ذلك خفية وهما لا يريان به فالو كالة
باطلة والدفع مضمن اه هذا ما نقله الرولى قلت كثيرا ما يقع أن المالك بعد اتفاقه مع المودع على ذلك يبعث
رجلا بئان العلامة فيسمع آخره يسبق الاول ويتخير المودع بئان العلامة وقد يقال أن هذا لا ينافى صحة
التوكيد بعد وجود شرطه المتقدم عند اتفاق المالك مع المودع والظاهر أن المسئلة إذا قال لم أدكر العلامة
لهذا الرجل الذى جاءته واتخذ كرهت العيرة ان يكون القول له لأنه منكره فضمن المودع فتأمل والله تعالى
أعلم أما سيدى الوالجرجه الله تعالى (قوله على الظاهر) أى طاهر المذهب وهو راجع إلى الوكيل
والرسول وقال الثانى يضمن كفى الهندية وقد انما تلت الفتاوى فى هذا وروى عن المعتز (قوله ضمن) أن
ضاعت لوجود التمدى بعينه لأنه صار عاصبا وهذا لأنه ما طالبه لم يكن راضيا بما سلك به فليس يضمنها بحسبه
عند ما دام قال فى البحر ولو قال به بعد طلبها طاهرا ثم ادعى ضايعا هان قال ضاعت بعد الاقرار لا ضمان
والا ضمن انتهى قال سيدى الوالجرجه الله تعالى قوله بعد الاقرار أى الاقرار ضاع فى قوله طاهرا فادعى وقوله
بعد الاقرار ظرف لضايع لا لقال وفى جامع الفصولين طلبها ورجع قال طاهرا فادعى قال فى العدة تلت فتأمل
تأملت قبل تولى طلبها فادعى لا لوقال بعد التماس فى الاول الثانى * قال ربه ادعها إلى قى هذا
فطلبها فادعى أو قال ادعى ضمن اه أى لأنه كانه وكل قبه بحسرة المودع والوكيل لا ذلك ابتداء لادعى
قوله فادعى انتهى والمسئلة فى الحاشية أيضا (قوله بأن كان عاجزا) أى عجزا حسب ما كان لا يستطيع الوصول
إلى محل الوديعة أو عجزا وهو ما أشار إليه بقوله أو خاف على نفسه أى من طالم أن يقبله أو أدان أن يحسبه
وهو غير قادر على الطاعة أو كانت امرأته أو خاتمت من فاسق أو خاف على ماله بأن كان مددو بامه فماذا أظهر
انغمضه منه غلب فلتع من التسليم لذلك لا يضمن لأنه لم يكن طالما (قوله أو خاف على نفسه أو ماله) فى
الحجى لو طلبها أيام الفتنة فقال لم أقدر عليها هذه الساعة لبعدها أو لصق الوقت فاعلوا على تلك السابعة فقال
أغير عليها ضمن والقوله اه (قوله كطالب الطالم) أى وديعته ليطلبها فانه يتبعها لا يكون طالما حتى
لوضاعت لا يكون ضامنا كمنعه من دية عدة فانه لا يكون طالما لأن المولى ليس له قبض وديعة بعده ما أدوا
كل أو يحجز واما لم يحضر ويظهر أنه من كسبه لاحتمال أنه مال العرف فماذا يظهر أنه لا بعد بالبداهة شسدا بأخذه
خلاصة ط وإنما كان المراد الطالم هذا المالك لأن الكلام فى طلبه هو فبا بعد معر عنه أى قوله فلو
كانت الوديعة سيفا الخ بدل عليه قوله المصنف فى الخصال من الإغاة على الطالم (قوله فلو كانت) تفرع
على عدم الصمان بالمع عند طلب الطالم وحاصله أنه لا يضمن بطلبه صاحب الوديعة بحيث كان طالما

كانت الوديعة سيقاها عليه ليقبل به رجلا مغلوبا بغير حق ولو ما هذا أو امرأه أو وصيفا لو لمعنه لا يضمن لكون
 الطالب ظالما ومنه السيف كل مؤذينا يظهر **(قوله)** ليضرب به رجلا أي مغلوبا ولو لمعنه هذا أو امرأه
 أو وصيفا **ط** **(قوله)** إلى أن يعلم الخ) بلونك فمأذ كرا لا يدعيه نفسه ظالما لا يضمن بهلا كذا فيلعل من
 مغفوم **ط** **(قوله)** كلوا ودهت) أي بالكاف ليفيد أنه مثال غير مخصص نفسه كلما كان في معناه فيما
 يظهر قال في الانتباه لا يجوز للمودع المص بعد الطالب الا في سائل لو كان ضاربا لضرب مطلقا ولو كان ظاهرا
 في اقرار بمال الغير أو قبض **هـ** **(قوله)** أي موت المودع) بفتح الدال مجهلا أما تجهيل المالك فلا ضمان
 والقول للمودع يمينه بلا شبهة قال الحنفى وهمل من ذلك الزائد إلى الرهن على قدر الدين **هـ** (أقول)
 الظاهر أنه منه لقوله سم ما تضمن به الوديعة يضمن به الرهن فادامات مجهلا يضمن ما زاد وقد أبيت به رمي
 ملخصا **ط** من الوديعة الزائد من الرهن على مفسر الرادين فيضمن بالوثة عن تجهيل وتكون الوديعة
 ونحوها كدين الصحة فيحاسب ربحا المرء لان اليد المجهولة عند الموت تقبل بديك ولا نه للملمات ولم يبين
 صار بالتجهيل مستهلكا **هـ** قال في مجمع الفتاوى المودع أو المضارب أو المستعير أو المستبضع وكل من
 كان المال بيده أمانة إذا مات قبل البيان ولا تعرف الأمانة بعينها فإنه يكون دينا عليه في تركه لانه صار
 مستهلكا الوديعة بالتجهيل ومعنى موته مجهلا لان البيان حال الأمانة كالأشياء وقد سئل الشيخ عن
 تجهيل عم لولاه الميرض عدوى ورقة في الحانوف لفلان فمضاربه لم أعرف قدره فماتت ولم توجد فأجاب
 بأنه من التجهيل لقوله في البدائع هو أن يموت قبل البيان ولم يعرف الأمانة بعينها **هـ** قال الحنفى وقبه تأمل
 قال سبدي الوالد وجه الله تعالى وليتبر ما وجه التأمل وفي نور الدار لو مات مجهلا يضمن يمين لو مات
 ولم يبين حال الوديعة أما إذا عرفها الوارث والمودع بعينه انه يعرف فمات يضمن ولو قال الوارث أنا علمتها
 وأنكر الطالب لو سهر ما بان كانت كذا وكذا وقد هلك صدق لكونها عند موته في التسمية قال ربه ما بان
 المودع مجهلا وقالت وورثته كانت قائم يوم موت المودع ومعرفة ثم هلك يضمن صدق ربه ما بان
 اذ الوديعة صارت دينا في التركة في الظاهر ولا يصدق الورثة ولو قال ورثته مردد في حياته أو تلفت حياته
 لا يصدقون بلا شبهة ولو مجهلا فقر الضمان في التركة ولو رهنوا ان المودع قال في حياته رددتها قبل اذ
 الثابت يمينه كالناتج بعينه **هـ** **(قوله)** الا اذا علم) بالبلاء لا فاعل وضربه المودع بالفتح الذي مات مجهلا واذا
 قال الوارث ردها في حياته أو تلفت حياته لم يصدق بلا ينقولون رهن ان المودع قال في حياته رددتها قبل
 قال الحنفى في شرحه وقيد في الخلاصة ان المودع يمونه مجهلا بان لا يعرفها الوارث أما اذا عرفها والمودع
 يعلم انه يعرف فمات ولم يبين لا يضمن **هـ** وذلك بان سئل عنها فقال عند فلان علمها قال سبدي الوالد وجه
 الله تعالى في تقييده في جواب سؤال والده ثم حرم كالمههم ان المودع ان أوصى بالوديعة في مرض موته
 ثم مات ولم توجد فلا ضمان في تركته وان لم يوص ولا يخبر او ما أتت يعرفها الورثة أو لا فان عرفها وصدقهم
 صاحبها على العرف ولم توجد فلا ضمان في التركة وان لم يعرفها وقت موته ولا يخبر او ما أتت يعرفها الورثة وان وجدت
 أو لا فان كانت موجودة وثبت انما ودية ما يبيد أو اقرار الورثة أنه أخذها صاحبها ولا يبرهن انه في هذه الحالة
 مات مجهلا فصارت ديناً ثابتا له أصحاب الدين صاحبها لان هذا عدم وجودها ما عدا دينها ما اذ شئت أن
 صاحبها أقوم بها طالع لم توجد فثبت في دين في التركة وصاحبها كسائر غرر ما الصحة وان وجد بعضها فقد
 بعضها فان كان مات مجهلا لا يضمن المودع ورجع بالفقو في التركة ولا أخذ المودع فمات وان مات
 وصارت ديناً بان كانت من ذوات الامثال وجب مثاها والا فبقية ما علمت يحفظ هذا الخبر والله سبحانه
 وتعالى أعلم نقل من فتاوى الترتاشي وأجاب قارئ الهداية عن سؤاله قوله اذا قام المودع على الاربع
 وقد مات المودع مجهلا لا يضمن له ولا يبره في وصيته ولا يبره في كرهاه الوارثته فصمته في تركته مات أقام يمينه على
 قبضتها أخذت من تركته وان لم تكن له يمينه على قبضتها اقول فيها قول الورثة مع يمينهم ولا يقبل قول

ليضرب به رجلا ظالما
 المذموم الدفع) الى ان يعلم
 انه ترك الرأي الاول وانه
 ينتفع به على وجه مبالغ
 جواهر (كلوا ودهت)
 امرأه كتابا في اقرارها
 للزوج بمال أو قبض
 مهره انه فله منه ميسر
 لئلا يذهب حديق الزوج
 خاتمة (ومنه) أي من المذموم
 ظالما (مونه) أي موت
 المودع (مجهلا يضمن)
 فمضربا في تركته اذا علم
 ان وارثه يعلمها فلا ضمان
 ولو قال الوارث انا علمتها
 وأنكر الطالب ان دمرها
 وقال هي كذا أو انا علمتها
 وهلك

الوقف كل الغائب أن يرجع في تركه المبتحصنة من الغلة وإن لم يكن هو القيم إذا أن الاخيرين أجازوا
 وكذلك وإن أجازوا حاضر كانت الغلة كلها في الحكم ولا يطيبه انتهى كلامه وهذا مستفاد من قولهم
 غلة الوقت وما يقبض في يد الناظر ليس غلة الوقت بل هو مال المستحقين بالشروط * قال في الاشياء من القول
 في الملك وغلة الوقت عليك الموقوف عليه وإن لم يقبل انتهى وينبغي أن يلحق بغلة المستعبد ما اشترط ترك شيء
 في يد الناظر للعارض وفاقه أعلم كذا حرره شيخ مشايخنا ملا علي رحمة الله تعالى * الثاني أن الأمام الطرسوسي
 في أنفع الوسائل ذكر سكر بحثاً أنه يضمن من إذا طلبه المستحق ولم يدفع له ثم مات بلا بيان ما إذا مال بطلب فان
 محمود امره وقال أمانة لا يضمن والأضمن وأقره في الجهر على تقيد ضمانه بطلب أي فلا يضمن بدونه أما به
 فيضمن وهو ظاهر وبه أفتى الشيخ السجستاني الحائلي لكن ذكر الشيخ صالح في زواهر الجواهر أنه يضمن
 وإن لم يطلبه المستحق لأنه لما مات مجهلاً فقد ظلم وقيد بحسب ما إذا لم يمت فجاءه أمانات على غلة لا يضمن
 لعدم تمكنه من البيان بخلاف ما إذا مات بمرض ونحوه وأقره الشارح وعدم تمكنه من البيان لو مات فجاءه أمانات
 يظهر لو مات عقب قبضه الغلة كما يأتي * والحاصل أن المتولى إذا قبض غلة الوقت ثم مات مجهلاً بان لم توجد في
 تركه ولم يعلم ما صنع به إلا بضمنه في تركه مطلقاً كجهل المستفاد من أغلب عباراتهم ولا كلام في ضمانه بعد
 طلب المستحق ولا في عدم ضمانه لو كانت الغلة لمجيد وإنما الكلام فيما لو كانت غلة وقف لم يستحقون
 ما لم يكون لها أصل فضمنه مطلقاً على ما يفهم من تقيد قاضيان أو إذا كان غير محمود ولا امره وبالأمانة كما
 يحكمه الطرسوسي وإذا كان موته بمرض لا غلة كما يحتمل في الزواهر فلي تأمل وهذا كما في غلة الوقت أموال
 مات مجهلاً لئلا يبدل أي لمن الأرض المستبدلة أوله من الوقف ما به يضمن موته مجهلاً بالاولى كما قال الشارح
 عن المصنف وبه يعلم أن إطلاق المصنف والشارح في محل التقيد فتنبيه (قوله) لأن الماطر لو مات مجهلاً للمال
 (البذل ضمنه) أوله من ضياعه لا يضمن قال في البحر من الحيطة لوضاع الثمن من المستبدل لأمان عليه اه
 وهذا صريح في جواز الاستبدال بالدرهم والدنانير فلا يشترط كون البدل عقاراً وهو يناقض ما قدمه في الوقف
 من اشتراط كون البدل عقاراً أفاده نوال السعدي في حاشية الاشياء ط (أقول) لكن قدم الشارح في الوقف
 من الاشياء أنه لا يجوز استبدال العمار الاقار ببيع قلت لكن في معروضات المفتي أبي السعود أنه في سنة
 ٩٥١ هـ ورد الأمر الشريف بجمع استبداله وأمر بأن يصير درهم الساطات تبعاً لترجيع صدر الشرع به فليحفظ
 اه ونقله سيدي الوالد رحمه الله تعالى في تنقيحه (قول) وعليه المأقول (قوله) أشباه قال بحسبه الجوى
 البدل بالبدل للموهبة من أرض الوقف إذا باعها مع غرض الاستبدال كما مر حبه في الحاشية تقيد بالتجهيل ادلوعلم
 ضياعه لا يضمن قال في المذمومة المال في يد المستبدل أمانة لا يضمن بضياعه اه وأما ضمن بالوقف عن
 تجهيل لأنه الأصل في الأمانات إذا حصل الموت فيها عن تجهيل فافهم ويستفاد من قولهم أمانات مجهلة لئلا
 البدل يضمن جواب واقعة الفتوى وهي أن المتولى إذا مات مجهلاً لعين الوقف كإدراك الوقف حرام أو
 ذنا تارة على القول بجواز بيعه عمل الروم أن يكون صامناً لأنه إذا كان يضمن بتجهيل مال البدل فبجهيل على
 الوقف أولى ذكره المصنف في محله مع زيادة اوضح (قوله) على القول بجوازه حيث حرته العادو عليه عمل
 أهل الروم كما علمت (قوله) قاله المصنف أي في نفسه (قوله) وأقره ابنه الشيخ صالح (قوله) وقيد أي صاحب
 الزواهر (قوله) موته بحسب ما إذا لم يمت من البيان فيمكن جابساً لما قلت في أسئلة لو مات فجاءه أمانات
 القبض تأمل وهذا أراجع إلى التفتي في البحث في غلة المستحقين كما يفيد كلامه الذي رده على الطرسوسي لا إلى
 مال البدل وبين الوقف حيث قال لكن يقول البعض الضعيف ينبغي أن يقال إذا مات فجاءه غلة لا يضمن
 لعدم تمكنه من بيان ما فعله كمن جابساً لظلمه وأمانات بمرض ونحوه فإنه يضمن لأنه تمكن من بيان ما لم يكن
 ما نهى الظلم فضمن اه وكان الأولى تقديم هذه المسئلة هناك (قوله) ورد ما بحث في أنفع الوسائل كما
 سمعته قرياً وما ذكره المصنف من الرد وحاصل ما ذكره بحثاً تفصيلاً لأن حصل طلب المستحقين منه المال

لأن الناظر لو مات مجهلاً
 لمال البدل ضمنه أعباء
 أي لثمن الأرض المستبدلة
 قلت فاعين الوقف بالاولى
 كالتراهم الموقوفة على
 القول بجوازه قاله المصنف
 وأقره ابنه في الزواهر وقيد
 موته بموتاً بالقبض أو
 بمرض ونحوه ضمن لتجهيله
 من بيان ما فعله كمن جابساً
 ظلمه ضمن ورد ما بحث في
 أنفع الوسائل فتنبيه

وأمر حتى مات مجهلا ضمن وإن لم يحصل طلب منهم ومات مجهلا ينبغي أن يقال أبضاً كان محمودا بن الماس
 معروفا بالديانة والأمانة لأضاح عليه وإن لم يكن كذلك ومضى زمان والمال في يده ولم يفرقه ولم يتعه من ذلك
 مانع شرعي، ومن ما ذكره الشيخ صالح بن المصنف هو قوله (أقول) هو لما مات مجهلا فقد ظلم وقصر بحيث
 لم يبين قبل موته فكان حاسبا لها ظلماً فيضمن سواء طلب منه أولا ولا تدل لكن به محمودا وأوغر به محمودا ولو
 كان محمودا لينه قبل موته في مرضه، وشخص نفسه فالحسن ما عليه المشايخ الأعلام ذكر بحسب السابق قال
 العلامة الرزلي العمل بالأحكام متعين ولا تقار لماله العار سوسى وينبغي أن يقال ذلك فيقال ابن المصنف
 في زواجره اه ثم إن هذين المواقف ما مقام بتمامه لأنه لا خلاف في عدم ضمه له بموته بمجهلا غلات المسجد
 وأما إذا مات مجهلا استحقاق المستحقين ففيه اختلاف المشايخ وما عا، مشايخ المذهب أنه بضمن مطلقا خلافا
 لتفصيل العار سوسى والحاصل أن بحث العار سوسى وصاحب الزواجر في غلة المستحقين ولا تناس ما قرره مناه
 قريباً من حاصل الكلام في هذه المسئلة والسلام (قوله) ومنها فاقض مات مجهلا لاموال اليتامى قال المصنف
 في شرح تحفة الاقتران إذا خلطوا الامين بعض أموال الماس ببعض أو الأمانة بماله فانه ضمن الآتي مسائل
 لا يضمن الامين بالخلط القاضي إذا خلط ماله بماله غيره أو مال رجل آخر والمتولى إذا خلط مال الوقف بمال
 نفسه وقيل بضمن اه واعلم أن ما ذكره المصنف تسرع فيه الاشياء من أن القاضي إذا مات مجهلا أموال
 اليتامى لا يضمن لكنه يخالف ما في جامع الفصولين من السابع والعشرين بوضع قاض مال اليتيم في يديه
 ومات مجهلا ضمن لأنه وودع ولودعه القاضي إلى قوم ثقة ولا يدري إلى من دهم لم يضمن إذا ودع غيره اه
 تأمل وفيه أيضاً ولا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خلط بماله ضمن وصن الأب بموته مجهلا ولو وضع
 القاضي مال اليتيم في يده ومات مجهلا ضمن لأنه وودع الخ (أقول) لعل وجه الصمان كونها لا تختص
 الورثة فانهم بالهوى يتقهر من هذا الوصي إذا وضع مال اليتيم في يده ومات مجهلا ضمن لأن ولا يشك قد
 تكون مستندة من القاضي أو الأب بضمائه بالولي وفي الخبير به وفي الوصي قول بالضمأن وبأى تمام
 الكلام على ذلك ترتيباً إن شاء الله تعالى (وأقول) وكذا العاص بكذا كره الكمال في فصل الشهادة على
 الارث وكذا المستأجر كفي البرازية في مسائل موت أحد المتعاقدين أيضاً (قوله) ولا يضمنه ويؤيده قول
 جامع الفصولين مات المودع ولا تدري الوديعة بضمها صارت ديناً في ماله وكذا كل شيء أسلمه أمانة وتضمنه قبل
 الاشياء ومجبرة الظهور به والفصولين (قوله) لأنه لو وضعها في يده ومات مجهلا ضمن (وقد مننا وجهه) وكذا إذا
 جن جنونا لا يرى جرمه وكذا في شرح البيرى، مما يخرجه إلا كمال أبو السعود الكن ذكر قاض ضامن عن
 ابراهيم بن رستم لو مات القاضي ولم يبين ما عنده من مال اليتيم لا يضمن شره لالة وفي البرازية إذا قبض
 ماله ووضعه في يده ولا يدري أين وضعه ومات يضمن إلا إذا قال للقاضي حال حياته ضاع أو أوفقه عاصبه
 لا يضمن اه تأمل (قوله) ومنها ساطان أودع الخ وذلك انما يكون قبل القسمة (أقول) وكذا إذا
 مات مجهلا أموال اليتيم عدده كافي العمادية قال ط ومنها الوصي إذا مات مجهلا فلا ضمان عليه كافي جامع
 الفصولين ومنها الأب إذا مات مجهلا ماله له ومنها إذا مات الوارث مجهلا ما أودع عند موته وهذا يلزمها
 صاحب الاشياء لحد ومنها إذا مات مجهلا ماله لفته الرجح في يده ومنها إذا مات مجهلا ماله وضعه ماله في
 يده بغير علمه كذا في الاشياء قال السيد الخواري والواب بغير أمره كفي شرح الجامع اذ يستحيل تجهيل ماله
 يعلم ومنها إذا مات الصبي مجهلا ما أودع عدده محجوزاً لأنه لم ياتر المخطأ وهي السنة تمام العشرة وكذلك
 إذا بلغ ثم مات الآن شهدهوا أنهم في يده بعد البلوغ لزوال المسامحة وهو الصداق المتوه كالمه في ذلك وذكر
 البيرى أنه إذا مات الصبي بعد البلوغ ولم يدري ما تركت الوديعة ولم يعلم كيف حالها لم يوجب قاضي ضمانا
 في ماله بالمقدار الموقوف حتى يقم المدعى بينة شهرون أنهم وأهله يده بعد البلوغ اه (قوله) وليس
 منها مسئلة أحد المتأخرين (د كرمحمد في كتاب شركة الأصل مسئلة وأربعة وهي أن أحد المتأخرين

(و) منها) فاقض مات مجهلا
 لاموال اليتامى زادني
 الاشياء عندهم أودعها ولا
 يضمنه لأنه لو وضعها في يده
 ومات مجهلا ضمن لأنه
 وودع بخلاف مال أودع
 غيره لأن القاضي ولاية
 ايداع مال اليتيم على المعتد
 كفي تنوير البصائر فله فقط
 (و) منها) ساطان أودع
 بعض العتمة عند غلزم مات
 مجهلا وليس منها مسئلة
 أحد المتأخرين على المعتد

أذامات ولم يبين المال الذي كان في يده لم يضمن نصيب شريكه كإني المنسحب تفلان عن ثم ذب الواقعات للمسام
 الشهيد وهكذا في الولوالجية ولكن قال في فتاوى قاضيان وأما أحد المتعاضدين إذا كان المال عنده ولم يبي
 حال المال الذي كان عنده فمات ذكر بعض الفقهاء أنه لا يضمن وأحاله إلى شركة الأصل وذلك غلط بل الصحيح
 أنه يضمن نصيب صاحبه انتهى والعلامة السكال بن الهمام قال في كتاب الشركة لا يضمن إذا مات مجهولاً يضمن
 الأثني ثلاث ويجعل عدم ضمان المتعاضدين منها ثم صرح في كتاب الوقف بأن المستثنى ثلاث وسبقت عن ضمان
 المتعاضدين وأورد به غيره فليوق (أقول) من الله التوفيق غايته الخلل على اختلاف الروايتين ولكن يده
 تعليل قاضيان عدم الضمان ويصح ضمان نصيب صاحبه يدل عليه ما نصفي القنية مات أحد المتعاضدين
 ومال الشريك دون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهولاً يضمن كقول مات مجهولاً يضمن فلهذا رأيت هذا هو
 المذهب وإن ما ذكره المحقق السكال ضعيف قال المصنف تبعه للبحر وأما أحد المتعاضدين إذا كان المال عنده
 ولم يبين حال المال الذي كان عنده فمات ذكر بعض الفقهاء أنه لا يضمن وأحاله إلى شركة الأصل وذلك غلط بل
 الصحيح أنه يضمن نصيب صاحبه كذلك في الحائضين من الوقف وبه يتضح أن ما في الفتح وبعض الفتاوى صعب
 وأن الشريك يكون ضامناً بالمتوفى عن مجهول مما أوفواضة ومال المضاربة مثل مال الشركة إذا مات المضارب
 مجهولاً لمال المضاربة وأول المشتري بماله قال في البرازية من النوع الخامس عشر في أنواع الدعاوى ما ذكره
 وفي دعوى مال الشركة بسبب الموت مجهولاً بد أن يبين أن مات مجهولاً لمال الشركة أو المشتري بماله أو مال
 الشركة مضمون بالكل والمشتري بماله أو مضمون بالقيمة ومثله مال المضاربة إذا مات المضارب مجهولاً لمال
 المضاربة أو له أو شترى بماله أو هذا صرح في الأصناف إذا أقر في مرضه أنه ربح المال مات عن غير بيان لضمان
 إلا إذا أقر بوصوله إليه كإني قاضيان من كتاب المضاربة (قوله) لما نقله المصنف هنا وفي الشركة) وقوله صاحب
 الجمر في الشركة (قوله) أنه يضمن نصيب شريكه) مما أوفواضة ومال المضاربة مثل مال الشركة إذا مات
 المضارب مجهولاً كملت (قوله) وأقره بمشهورها أي أقر الصواب بمشهور الاشياء (قوله) في المستثنى تسعة أي
 يخرج الشريك من التسعة وهي الثلاثة المذكورة في المصنف والسنة المذكورة في الاشياء (قوله) وزاد
 الشريك بل في شرحه لا وجهاً في التسعة أي يزيد تسعة أحد المتعاضدين على ما تقدم (قوله) (الجد) قالت
 يفهم من ذلك الأرباب أن أحكامه (القبالة) التي وهذه ليست منها وقد مر أنها (قوله) ووصيه ووصي
 (القاضي) هما داخلان في الوصي في كلام الاشياء لا وجه له في ذلك كما قال الأرباب قال جدله على وصي الأب
 لبيان التفصيل لا يوضح شامل (قوله) وستة من المحجورين أي والسابع وهو الصبي المحجور عليه مذكور
 هنا (قالت) وهي تعلم من ذلك الصبي ط أي لو أودع عندهم وما توأجهلين فلا ضمان عليهم والسبعة من
 المحجورين وهم بعد الصغر وأما أسقطه لأنه مذكور في الاشياء ومراده التي يادق على ما في الاشياء فافهم
 (قوله) لأن المحجورين سبعة أي وقد قدمنا مال كل المودع صبي أو من الصور التي ذكره في الاشياء ولم
 يذكرها شواهاً (قوله) فإنه أي المحجور من تسعة الصغر من التسعة التي في الاشياء إلا أن يقال عددها
 باعتبار قوله وإن بلغ ثم مات لا يضمن أي في المال المراد من المحجورين سبعة وإن مراده ستة منهم
 ما عدا الصغر لأنه مذكور في الاشياء ولا يوافق الوستمن المحجورين (قوله) وورق) قال في الظاهر لا لأن عدداً
 صحيحاً وعليه أودع رجل مالا ثم أعتقه الولي ثم مات ولم يبين الوديعة فالوديعة من في ماله سواء شهد الشهود
 بقدم الوديعة بعد العتق أم لا وإن مات وهو عدده ولا شيء في ماله الآن يعرف الوديعة وترد على صاحبها
 (قوله) ودين) بفتح الدال وسكون الاء (قوله) والمعنوة كصبي) قال في تلخيص الجامع أودع صبياً بمحمور
 يعقل ابن اثني عشرة سنة ومات قبل بلوغه مجهولاً لا يجب الضمان انتهى وله قعدة ككف التنبه إلى الاشياء إلى
 ما يأتي عن الولي بر تأمل وعلى الولي يترشح الجامع الكبير عدم ضمانه بأنه لم يلزم الحفظ قال وإن بلغ
 ثم مات مكدلاً إلا أن يشهد وانتهى أي يذهب البلوغ ولو زال المانع وهو الصبي والمعنوة كالصبي في ذلك مات

لما نقله المصنف هنا وفي
 الشركة من وقف الحائض
 أن الصواب أنه يضمن
 نصيب شريكه بموته مجهولاً
 وسبعة فقط قلت وأقره
 بمشهورها في المستثنى تسعة
 ولحققت وزاد الشريك بل في
 في شرحه لا وجهاً في التسعة
 العشرة تسعة الجد ووصيه
 ووصي القاضي وستة من
 المحجورين لأن المحجورين
 سبعة فإنه لصغر ورق وجنون
 وغفلة ودين وسفوفته
 والمعنوة كصبي

وان بلغ ثمان لا يضمن
 الآن يشهدوا انها كانت
 في يده بسبب بلوغه لزال
 المانع وهو الصبا فان كانت
 الصبي والمعتوه اذونا لهما
 ثم ما قبل البلوغ والامانة
 معنا كذا في شرح الجامع
 الوجيز قال ببلغ تسعة عشر
 ونقسم اطفالا على يد
 الوهانية يتيبن وهي
 وكل امة من مات والعين يحصر
 وما وجدت منها من ناقص
 سوى متولى الوقف ثم
 مفاوض
 ومودع مال الفسهم وهو
 المورس
 وصاحب دلو ألفت الراج
 مثل ما
 لو اقامه لملكها ليس بشعر
 كذا والجد وفاض وصيه
 جيعا ويحجور فوارث بسطر
 (وكذا لو خالطها المودع)
 يحبسها أو يفتره (بحاله)
 أموال آخر من كمال (نفسه)
 اذن المال

٣ قوله أن أحد الخ لعل
 الظاهر اسقاط لفظ أن أو
 زيادة لاضمان عليه بعد
 قوله مال الشركة فليحجرو
 اه مصححه

كان ما ذونا له ما في ذلك ثم ما قبل البلوغ والامانة ضمنا اه وبه تنضم عبارة الشارح (قوله وان بلغ)
 أي الصبي ومثله اذا اطاق المعتوه كايون خذ مما سلف (قوله ما ذونا لهما) أي في التجارة كأي البرعي من خزانة
 الاكل أو في قبول الوديعة كأي الوجيز فان عبارة كأي الجوى فان كاملا ذونا له ما في ذلك ثم ما قبل البلوغ
 والامانة ضمنا اه ونص في الهندية على ضمانه في صورتين اجماعا ط (قوله ثم ما قبل البلوغ
 والامانة ضمنا) هذا اشترى على سبيل الف وهذه ثمة تشبه الشارح المعتوه بالصبي دون غيره لان ثمة جعل
 البسطة بتداعل العتق الصغر لان الصبي المحرور عليه من عشرة الاشياء (قوله شرح الجامع) أي
 الكبير وقوله الوجيز بدل من شرح فان اسمه الوجيز (قوله فال) أي الشر ينال ببلغ أي المستثنى (قوله
 تسعة عشر) أي بناء على عد الفاضل منها وهو غلط كما تقدم نقله من فاضل عات (قوله وان لم يلج) أي فقام
 التسعة عشرة عشرة الاشياء (قوله وهي) أي الالباب الاربعة الاولان لابن وهان (قوله والعين) مقول
 مقدم ليحصر والجهة حال أي كل امة من مات والحال انه يجوز العين وما وجدت ثالث العين بعينها فتسبب دينا
 فخصم وحدت وتصير واحدا من العين وكما ما في فوضمير يحصر للامان ومعهنا يحفظ (قوله وما وجدت)
 أي العين الامانة عيا أي بمحنة مشحونة (قوله تعير) بالبناء للجهول (قوله ثم مفاوض) هذا على خلاف
 العمد كما قدمناه (قوله ومودع) بكسر اللام اسم فاعل من أودع أي سوى مودع مال اليتيم يعني اذا خرج
 السلطان الى العزو وغنما أو دوع بعض العتمة عند العائين وما لم يلج عند من أودع لاضمان عليه قاله
 أبو الطيب (قوله وهو المورس) أي الذي جعل أمير على الجيش فان ذلك قبل التسعة فقاوم بصيغة اسم
 المفعول (قوله ألفت الراج) أي في تلك الدار شأ (قوله لو اقامه) بدو الهمة (قوله مال) جمع مال
 (قوله ما) أي بالدار (قوله ليس بشعر) يسع ديه صاحب الاشياء حيث قال بعير علمه واعترضه الجوى بان
 الصواب بغير أمر كأي شرح الجامع اذ يستعمل تجهيل ما لا يعلم اه ودمناه قريبا فكان عليه أن يقول
 في النظم ليس بأمر (قوله جيعا) يعني أنت وصي الابواب الجدد والقاضي لا يضمن وايس المراد أن الجميع
 أوصوا المودع من الكلام على ذلك ويأتى قريبا بان شاعنة تعالي (قوله ويحجور) بأفوعة السبعة فان كان
 المراد من المحجور سنة كما قدمه يكون الموجود في العلم سبعة عشر تأمل (قوله فوارث) بغير تنوين أي اذا
 مات مجهلا لم يخبر المورث به من الوديعة (قوله بسطر) خبر لمتداعد أو أي وهذا بسطر خلفه وبسطر
 مخفف قال اس الشهنة وفي التبيين قاعدة استثنى مما سائل فاقاعدة قال في البدائع لو مات المضاف ولم
 يوجد مال المضاف فانه يودع دينا فيمخلف المضارب وكذا المودع والمستعير وكل من كان المال في يده أمانة
 اذا مات قبل البيان ولا تعرف الامانة بعينها فانه يكون عليه دينا في تركه لا صار بالتجهيل مستهلكا لوديعة
 ولا تصدق ورثته على الهلاك والتسليم الى رب المال ولو عين الميت المال في حال الحياة أو علم ذلك تكون ثالث
 الامانة في يد وصيه أو يدوارنه كما كانت في يده يصدقون على الهلاك والدفع الى صاحبه كما يصدق الميت في
 حال حياته والمسائل الثلاثة المستفادة كراهية القاعدة في التمهيد لاقاض واقامة الساطي في الامانات تغلب
 مضمونة بالوثاق اذ من الاثني ثلاث مسائل احدها متولى او قاف اذا مات ولم يعرف حال غلتهما الذي أخذ
 ولم يرب لاضمان عليه الثانية اذا خرج السلطان الى العزو وغنما أو دوع بعض العتمة عند بعض العائين
 ومات ولم يرب بين عد من أودع لاضمان عليه الثالثة ا أن أحد المفاوضين اذا مات وفي يده مال الشركة اه
 وقد علم ذلك مما قدمناه قريبا (قوله وكذا لو خالطها المودع) خالطها مجاوره بفتح قمع بفتح أو مجارجه كفتح عائم
 (اعلم) أن الخالط على أربعة أو خمسة بطريق المجاورة مع تيسر التمييز كخاط الدراهم البيض بالسود
 والدراهم بالدايخ والجوز بالوز وانه لا يقطع حتى المال بالاجماع ولو هلك قبل التمييز هلك أمانة كخالطها
 قبل الخلط وخالط بطريق المجاورة مع تيسر التمييز كخاط الخطه بالشعر وذلك يقطع حتى المال ولو حجب
 الضمان في الصحيح وقول لا يقطع حتى المال عن الخلو بالاجماع هاد يكون له الخبر وقيل القياس أن

يكون الخلو ملوكا للخالق عند أي حنيفة وفي الاستحسان لا يصير **ب** ونحوه الجنس بخلافه مما راجع تكلموا الخل بالشعر **ج** وهو دهن السمسم والخل بالزيت وكل مائع يعبر جنسه وإنه **ب** وجب انقطاع حق المالك إلى الضمان بالاجتماع **ب** ونحوه الجنس بالجنس مما راجع كخاط دهن اللوز بدهن اللوز أو دهن اللوز بدهن اللوز أو اللب باللب أو دهن الجنس بالجنس بخلافه كخاط الحنطة بالحنطة أو الشعير بالشعير أو الدرهم بالدرهم البض منزهة أو البض أو السود بالبض فقد أتت أي حنيفة هو استهلاك مطلقا لا سبيل لأصاحبه الاتضمين المودع مثله أو قيمته ومصار الخلو ملوكا للخالق ولا يباح له قبل أداء الضمان ولا سبيل للمالك عليها عند أي حنيفة ولو أبرأه سقط حقه من العين والدين وعندهما لا ينفذ ماله المالك عن الخلو بل له الخيار أن شاء ضمن الخاطا مثله وإن شاء شاركه في الخلو بقدر درهمه لأنه **ب** حكمه الوصول إلى عين حقه صورة وأمكنه معي بالقسمة فكان استهلاك كل وجه فيميل إلى أيهما شاء لأن القسمة فيمالا تتفاوت آتاءه إفرادا وتعيين **ب** حتى ملك كل واحد من الشرعيين أن يأخذ حصته شيئا من غير قضاء ولا رضا فكان إمكان الوصول إلى عين حقه قائما معني فخير وله أنه استهلاك من كل وجه لأنه قبل مذكوره الوصول إلى عين حقه ولا يكون الاستهلاك من العباد أكثر من ذلك لأن اعتماد الخل لا يدخل تحت قدرتهم فيصير ضامسا زباني وممكن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه جعل الأقل تافعا لا أكثر وقال محمد رحمه الله تعالى يشترك كل حال وكذلك أبو يوسف رحمه الله تعالى في كل مائع خطاه بجنسه يعتبر الأكثر أو بحنيفة رحمه الله تعالى يقول بانقطاع حق المالك في المال والسر بثلث في السكن هدية ولو خطا المتولي ما به مال الوضف لم يضمن وفي الخلو لا يضمن وطريق خروج من الضمان الصرف في طاعة السجدة أو الرفع إلى الحاكم متى **ب** القاضي لو خطا ماله بجماله لم يضمن وكذا إذا خطا مال رجل بجماله آخر ولو جماله ضمن وينبغي أن يكون المتولي كذلك ولا يضمن الوصي بموته يجهل ولو خطا بجماله ضمن (يقول الحنفية) وقد مر فلا عن النبي أيضا أن الوصي لو خطا ماله بجماله لم يضمن وفي الوجهين أيضا قال أبو يوسف إذا خطا الوصي مال البتيم بماله فضاء لا يضمن فورالعين من أو آخر السادس والعشرين **ب** ونحوه الاستحسان عن الحنفية وفي الوصي قول بالضمان اه قلت فإذا أذن المرء بجمعه والحاصل أن من لا يضمن بالخط بجماله المتولي والقاضي والسمسار بجماله رجل آخر والوصي وينبغي أن الأب كذلك ويده ما في جامع الفصول لا يصير الأب غاصبا يأخذ مال ولد له وأخذه بالشيء لو تمت أبا والاولأ أخذ حفظه ولا يضمن إلا إذا أتلفه بلا حاجة اه بل هو أولى من الوصي تأمل والمراد بقوله ونده الولد الصغير كاتفده في الفصول العمادية وفي الهدية ولو خطا في الغصة بعد الإذابة صار من المائعات لا يضمن حنيفة عمدا الخطا فيكون على الخلاف المذكور **ب** في التدين **ب** وفي الفتاوى العتابة ولو كان عنده خطا وشبهه لولا خطا خطاها ضمنها كذا في التزاحمة وإن كان الذي خطا الوديعة أدام من هو في عباله كرجوعه وبابه والضمان عليه والضمان على الخطا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا سبيل للمودع والمودع على العيب إذا خطاها العبر ويضمنان الخطا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أن شاء ضمما للخطا وإن شاء أخذ العين وكانا شرعيين سواء كان الخطا كبيرا أو صغيرا كذا في السراح الوهاج **ج** كان أو عمدا كذا في الخيرية وقد قالوا أنه لا يسمع الخطا **أ** كل هذه الدنانير حتى يؤدي مثلها إلى أو يأم أن يغلب الذي خطاها بحيث لا يشتر عليه فإن رضينا إلى أن يأخذها أحدهما وقد دفع قيمة مال الاسترجاز وإن أباد ذلك أو أي أحدهما وقالنا يبيع ذلك قبضاها ضرب كل واحد منهما ما في الثمن بمقداره فإن كان الخلو خطا وشبهه صار صاحب الخطا بقيمة ما خطا خطاها وضرب ما أحب الشعير بقيمة شعيرة غير مخلوط كذا في السراح الوهاج اه (قوله) بحيث لا يتبين أي أصل الخطا الشعير جمع الزيت أو دمع التمسير كمثل به الشارح بقوله الابكفة كخطة واستيفه دمه أن المراد عدم التمييز دمه على وجه التيسير لعدم إمكانه مطلقا كفي الجبر (قوله) ضمنها

(بحيث لا يتبين) الابكفة
كخطة بشعير ودرهم جيد
بزيوف بحيثي (ضمنها)

لاستهلاكه بالخطأ) واذا ضمنها لمكها ولا يتاح له قبل أداء الضمان ولا سبيل للمالك عليها عند أبي حنيفة
كأنه لم يده (قوله وصح الإراء) فلأمر أمسقط حق من العين والدين كإقدماتنا (قوله ولو نخطأه) أي الجيد
(قوله ضمنه) أي الجيد أي ضمن مثل الجيد (قوله وبكس) أي لو نخطأه ردى الوديعة بجدها (قوله
شريك) نقل نحوه المصنف من المحقق ونص عبارة لو نخطأ الوديعة بماله حتى لا تتميز بضمها ولا بسبيل
للمودع عليها عند أبي حنيفة ترجمه الله تعالى وعندهما يشترك في أن ذكر ولو سبب الردى على الجيد ضمن
مثل الجيد لأنه تعيب وفي عكسه كان شريكاً لأن الردى لا يتعيب بالجيد اهـ فقد فرغ على قولهما القائلين
بأن الخطأ سبب الشركة ثم استثنى منهما إذا نخطأ الردى بالجيد وهو صحيح كإلتزام إقدماتنا وأما ما ذكره
صالح اقتضاه على قول الإمام فانه لا معنى له لأنه إذا نخطأ ملكه وجب ضمانه ولو أقره عنه طاب سواء
خطأه بالجيد أو بالردى أو بالمائل الآن هذا في غير الوديعة أو قول مقابل لما سبق من أن الخطأ في الوديعة
يجب الضمان مطلقاً إذا كان لا يتميز تأمل وتدبر (قوله لعدمه) أي عدم التعدي وهو له لغزوف أي
ولا ضمن قال في المع فأن هلك بعضها هلك من ماله ما جاعلها ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل
واحد منهما كالمال المشترك اهـ (قوله كأن اشترى الكيس) في صدوقه فأن خطأ بداره ما شتركا أي
المودع والمودع في الموطوع حتى لو هلك بعضها هلك من ماله ما جاعلها ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان
لكل منهما أبو السعود (قوله ولو نخطأه ما غير المودع) أي سواء كان أجنبياً أو من في عياله كإلتزام
(قوله ضمن الخطأ) عند الإمام وقالان شاء ضمنها الخطأ وإن شاء أخذ العيين وكانا شريكين كإقدماتنا
عن الهندية (قوله ولو سببها) لأنه من التعدي على أموال الناس كالركس زجبات العبر فإن الضمان
عليه (قوله فرد مثله) قال ابن جماعة عن محمد بن رجل أودع رجلاً ألف درهم فاشترى بها ودفعها ثم
استرد هاجم أو شراً موردها إلى موضعها فاضاعها لم يضمن وروى عن محمد أودعها فاجر عهده بأمر صاحب
الوديعة فوجد هاز فوفاً فادعى على المودع هلككت ضمن فأنزاعته (قوله خطأ لا يتبع) أي الباقي مع
الخطأ (قوله خطأ ماله ما) قال في البحر ضمن الكل البعض بالأغلق والبعض بالخطأ لأنه متفرع بالأغلق
منها وما ردها ببق على ملكه اهـ (قوله ولو تأنى التميز) كعطاء الدراهم السود بالبعض أو الدراهم بالتميز
فانه لا يقطع حق المالك بالاجتماع كإقدماتنا (قوله أو أنفق ولم يرد) فهلك الباقي لا يضمن لأنه حافظ للباقي
(قوله وهذا إذا لم يضره التبعض) مرتبط بقوله أو أنفق ولم يرد في الجبر وفيه قيد بقوله فرد مثله لأنه لم
يرد كان ضامماً لما أنفق خاصة لأنه حافظ للباقي ولم يتعيب لأنه لم يضره التبعض لأن الكلام فيما إذا كانت
الوديعة دراهم أو دنانير أو أشياء من المكمل والموزون اهـ قال النجاشي ولم أرهياً إذا فعل ذلك فيها يضره
التبعض هل يضمن الجميع أو ما أخذ وثقه أن ما في محضر اهـ (أقول) وتحرر بما قاله العلامة أبو الطيب
فردنا طافراً إذا ع ٣ أحدهما فاعيب تعيب الثاني أو باع بعض الفردة ضمن الكل اهـ (قوله وإذا
تعدى) أي المودع عليها أما إذا هلكت من غير تعدى فلا ضمان بشرط الضمان باطل كشرط عدمه
في الزهني أبو السعود في حاشية الأشياء (قوله أو ركب دابتها) أو استأجره عبد أو أودعها غيره (قوله حتى
زال التعدي) بأن رد التوب إلى مكانه والدابة إلى مربطها أو أخذ البعض برده إلى يده وترك استخدام العبد
واسترد الوديعة من الغير (قوله زال ما يؤدى إلى الضمان) وهو التعدي ولا ضمان في هذا الزيادة لأنهم أدت
إلى ركابته عياراً مضافاً لأنه يصير المعنى ثم زال التعدي زال التعدي لأن ما يؤدى إلى الضمان هو التعدي
فلو أسقطه لكان أحسن كونه في العيني والدرج حيث قالوا زال التعدي زال الضمان بمعنى أن الوديعة
إذا ضاعت بعد العود إلى يده لم يضمن خلافاً للشافعي قال العيني لأن الضمان وجب دونه للضرر الواقع وقد
ارتفع بالعود إلى الواقع فلا يضمن وهذا مقيد بما ينقصه الاستعمال فإن شقها ضمن أي النقصان
أصبر ورثه بسبب الجزمها على وجه التعدي كذا في شرح تور الأدهن وأعمال الفاضل لأن ما يؤر

لاستهلاكه بالخطأ) واذا ضمنها لمكها ولا يتاح له قبل أداء الضمان ولا سبيل للمالك عليها عند أبي حنيفة
كأنه لم يده (قوله وصح الإراء) فلأمر أمسقط حق من العين والدين كإقدماتنا (قوله ولو نخطأه) أي الجيد
(قوله ضمنه) أي الجيد أي ضمن مثل الجيد (قوله وبكس) أي لو نخطأه ردى الوديعة بجدها (قوله
شريك) نقل نحوه المصنف من المحقق ونص عبارة لو نخطأ الوديعة بماله حتى لا تتميز بضمها ولا بسبيل
للمودع عليها عند أبي حنيفة ترجمه الله تعالى وعندهما يشترك في أن ذكر ولو سبب الردى على الجيد ضمن
مثل الجيد لأنه تعيب وفي عكسه كان شريكاً لأن الردى لا يتعيب بالجيد اهـ فقد فرغ على قولهما القائلين
بأن الخطأ سبب الشركة ثم استثنى منهما إذا نخطأ الردى بالجيد وهو صحيح كإلتزام إقدماتنا وأما ما ذكره
صالح اقتضاه على قول الإمام فانه لا معنى له لأنه إذا نخطأ ملكه وجب ضمانه ولو أقره عنه طاب سواء
خطأه بالجيد أو بالردى أو بالمائل الآن هذا في غير الوديعة أو قول مقابل لما سبق من أن الخطأ في الوديعة
يجب الضمان مطلقاً إذا كان لا يتميز تأمل وتدبر (قوله لعدمه) أي عدم التعدي وهو له لغزوف أي
ولا ضمن قال في المع فأن هلك بعضها هلك من ماله ما جاعلها ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل
واحد منهما كالمال المشترك اهـ (قوله كأن اشترى الكيس) في صدوقه فأن خطأ بداره ما شتركا أي
المودع والمودع في الموطوع حتى لو هلك بعضها هلك من ماله ما جاعلها ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان
لكل منهما أبو السعود (قوله ولو نخطأه ما غير المودع) أي سواء كان أجنبياً أو من في عياله كإلتزام
(قوله ضمن الخطأ) عند الإمام وقالان شاء ضمنها الخطأ وإن شاء أخذ العيين وكانا شريكين كإقدماتنا
عن الهندية (قوله ولو سببها) لأنه من التعدي على أموال الناس كالركس زجبات العبر فإن الضمان
عليه (قوله فرد مثله) قال ابن جماعة عن محمد بن رجل أودع رجلاً ألف درهم فاشترى بها ودفعها ثم
استرد هاجم أو شراً موردها إلى موضعها فاضاعها لم يضمن وروى عن محمد أودعها فاجر عهده بأمر صاحب
الوديعة فوجد هاز فوفاً فادعى على المودع هلككت ضمن فأنزاعته (قوله خطأ لا يتبع) أي الباقي مع
الخطأ (قوله خطأ ماله ما) قال في البحر ضمن الكل البعض بالأغلق والبعض بالخطأ لأنه متفرع بالأغلق
منها وما ردها ببق على ملكه اهـ (قوله ولو تأنى التميز) كعطاء الدراهم السود بالبعض أو الدراهم بالتميز
فانه لا يقطع حق المالك بالاجتماع كإقدماتنا (قوله أو أنفق ولم يرد) فهلك الباقي لا يضمن لأنه حافظ للباقي
(قوله وهذا إذا لم يضره التبعض) مرتبط بقوله أو أنفق ولم يرد في الجبر وفيه قيد بقوله فرد مثله لأنه لم
يرد كان ضامماً لما أنفق خاصة لأنه حافظ للباقي ولم يتعيب لأنه لم يضره التبعض لأن الكلام فيما إذا كانت
الوديعة دراهم أو دنانير أو أشياء من المكمل والموزون اهـ قال النجاشي ولم أرهياً إذا فعل ذلك فيها يضره
التبعض هل يضمن الجميع أو ما أخذ وثقه أن ما في محضر اهـ (أقول) وتحرر بما قاله العلامة أبو الطيب
فردنا طافراً إذا ع ٣ أحدهما فاعيب تعيب الثاني أو باع بعض الفردة ضمن الكل اهـ (قوله وإذا
تعدى) أي المودع عليها أما إذا هلكت من غير تعدى فلا ضمان بشرط الضمان باطل كشرط عدمه
في الزهني أبو السعود في حاشية الأشياء (قوله أو ركب دابتها) أو استأجره عبد أو أودعها غيره (قوله حتى
زال التعدي) بأن رد التوب إلى مكانه والدابة إلى مربطها أو أخذ البعض برده إلى يده وترك استخدام العبد
واسترد الوديعة من الغير (قوله زال ما يؤدى إلى الضمان) وهو التعدي ولا ضمان في هذا الزيادة لأنهم أدت
إلى ركابته عياراً مضافاً لأنه يصير المعنى ثم زال التعدي زال التعدي لأن ما يؤدى إلى الضمان هو التعدي
فلو أسقطه لكان أحسن كونه في العيني والدرج حيث قالوا زال التعدي زال الضمان بمعنى أن الوديعة
إذا ضاعت بعد العود إلى يده لم يضمن خلافاً للشافعي قال العيني لأن الضمان وجب دونه للضرر الواقع وقد
ارتفع بالعود إلى الواقع فلا يضمن وهذا مقيد بما ينقصه الاستعمال فإن شقها ضمن أي النقصان
أصبر ورثه بسبب الجزمها على وجه التعدي كذا في شرح تور الأدهن وأعمال الفاضل لأن ما يؤر

بالحفظ في كل الاوقات فاذا اختلف في البعض ثم رجع إلى بالأمور به كما إذا استأجره لحفظ شهر فاستقر
الحفظ في بعضه ثم حفظ في الباقي استحق الاجرة بقدره اهـ **(قوله)** اذ لم يكن من نيته العود اليه **(قوله)** فلو ليس
ثوب الوديعة ونزعه لباي من عزمه أن يلبسه ثم اقرع سرق لباي لا يرأ عن الضمان بحرم الخبايا معز يا
لله خير به ولم يذكر المصنف حكم دعواه العود هل يكتفى بمجرد دعواه العود وان لم يصدق فمصاب الوديعة
وهو مذكور في العمدية وصار لها ولو أقر المودع انه استعمالها ثم ردها إلى مكانها فهلك لا يصدق الا بيبينة
فالحاصل ان المودع اذا اختلف في الوديعة ثم عاد إلى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقته المالك في العود فان
كذبه لا يبرأ الا ان يقسم اليقينة على العود إلى الوفاق وبقي في موضع آخر المودع اذا اختلف ثم عاد إلى الوفاق
فكذبه المودع فالقول قول المودع يكفي الرهن بخلاف ما اذا جحد الوديعة أو منعهما ثم اعترف فانه لا يبرأ الا بالرد
على المالك كقولي الحواشي الجوزية **(قوله)** أشياء عيارتها قالوا في المودع اذا اختلف ثم رجع من
نيته ان يعود إلى تسليمه يبرأ عن الضمان اهـ قال البيري هذا عجب من المؤلف حيث قال قالوا المستعير بان
ذلك قول علماء اكثمة مع علمه ان ذلك قول صاحب الظهيرية وتغير به وقد نقله عنه فيما بيننا وفيه عندي
المودع اذا اختلف ثم رجع من نيته ان يعود إلى تسليمه يبرأ عن الضمان اهـ وبه انتهى كلام البيري
(قوله) وان لم يكن من نيته العود اليه **(قوله)** فلو ليس من عزمه أن يلبسه ثم اقرع سرق لباي لا يرأ عن الضمان بحرم الخبايا معز يا
لله خير به ولم يذكر المصنف حكم دعواه العود هل يكتفى بمجرد دعواه العود وان لم يصدق فمصاب الوديعة
وهو مذكور في العمدية وصار لها ولو أقر المودع انه استعمالها ثم ردها إلى مكانها فهلك لا يصدق الا بيبينة
فالحاصل ان المودع اذا اختلف في الوديعة ثم عاد إلى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقته المالك في العود فان
كذبه لا يبرأ الا ان يقسم اليقينة على العود إلى الوفاق وبقي في موضع آخر المودع اذا اختلف ثم عاد إلى الوفاق
فكذبه المودع فالقول قول المودع يكفي الرهن بخلاف ما اذا جحد الوديعة أو منعهما ثم اعترف فانه لا يبرأ الا بالرد
على المالك كقولي الحواشي الجوزية **(قوله)** أشياء عيارتها قالوا في المودع اذا اختلف ثم رجع من
نيته ان يعود إلى تسليمه يبرأ عن الضمان اهـ قال البيري هذا عجب من المؤلف حيث قال قالوا المستعير بان
ذلك قول علماء اكثمة مع علمه ان ذلك قول صاحب الظهيرية وتغير به وقد نقله عنه فيما بيننا وفيه عندي
المودع اذا اختلف ثم رجع من نيته ان يعود إلى تسليمه يبرأ عن الضمان اهـ وبه انتهى كلام البيري
(قوله) وان لم يكن من نيته العود اليه **(قوله)** فلو ليس من عزمه أن يلبسه ثم اقرع سرق لباي لا يرأ عن الضمان بحرم الخبايا معز يا
لله خير به ولم يذكر المصنف حكم دعواه العود هل يكتفى بمجرد دعواه العود وان لم يصدق فمصاب الوديعة
وهو مذكور في العمدية وصار لها ولو أقر المودع انه استعمالها ثم ردها إلى مكانها فهلك لا يصدق الا بيبينة
فالحاصل ان المودع اذا اختلف في الوديعة ثم عاد إلى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقته المالك في العود فان
كذبه لا يبرأ الا ان يقسم اليقينة على العود إلى الوفاق وبقي في موضع آخر المودع اذا اختلف ثم عاد إلى الوفاق
فكذبه المودع فالقول قول المودع يكفي الرهن بخلاف ما اذا جحد الوديعة أو منعهما ثم اعترف فانه لا يبرأ الا بالرد
على المالك كقولي الحواشي الجوزية **(قوله)** أشياء عيارتها قالوا في المودع اذا اختلف ثم رجع من
نيته ان يعود إلى تسليمه يبرأ عن الضمان اهـ قال البيري هذا عجب من المؤلف حيث قال قالوا المستعير بان
ذلك قول علماء اكثمة مع علمه ان ذلك قول صاحب الظهيرية وتغير به وقد نقله عنه فيما بيننا وفيه عندي
المودع اذا اختلف ثم رجع من نيته ان يعود إلى تسليمه يبرأ عن الضمان اهـ وبه انتهى كلام البيري

مطلب رجل تناول مال
انسان بلا امره في حياته ثم
رده لورثته بعدهم

اذ لم يكن من نيته العود اليه
اشبهه من شروط الدية
بخلاف المستعير والمستأجر
فلو اؤا له يبرأ لعله ما
لا تشبهما بخلاف مودع
ووكيل بيع أو حط أو
اجارة

واشتبهت بغيره بان ما في التخيير اعم فتأمل **(قوله)** **(قوله)** وجعل تناول مال انسان في حال حياته ثم ردها إلى
ورثته بعدهم يبرأ عن الدرس وبقى حق الميت في ماله ما به ولا يرجع له الحرج عنها الا بالتوبة
والاستغفار والتمت واللعنة اهـ **(قوله)** فلو لم يكن من نيته العود اليه **(قوله)** فلو ليس من عزمه أن يلبسه ثم اقرع سرق لباي لا يرأ عن الضمان بحرم الخبايا معز يا
لله خير به ولم يذكر المصنف حكم دعواه العود هل يكتفى بمجرد دعواه العود وان لم يصدق فمصاب الوديعة
وهو مذكور في العمدية وصار لها ولو أقر المودع انه استعمالها ثم ردها إلى مكانها فهلك لا يصدق الا بيبينة
فالحاصل ان المودع اذا اختلف في الوديعة ثم عاد إلى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقته المالك في العود فان
كذبه لا يبرأ الا ان يقسم اليقينة على العود إلى الوفاق وبقي في موضع آخر المودع اذا اختلف ثم عاد إلى الوفاق
فكذبه المودع فالقول قول المودع يكفي الرهن بخلاف ما اذا جحد الوديعة أو منعهما ثم اعترف فانه لا يبرأ الا بالرد
على المالك كقولي الحواشي الجوزية **(قوله)** أشياء عيارتها قالوا في المودع اذا اختلف ثم رجع من
نيته ان يعود إلى تسليمه يبرأ عن الضمان اهـ قال البيري هذا عجب من المؤلف حيث قال قالوا المستعير بان
ذلك قول علماء اكثمة مع علمه ان ذلك قول صاحب الظهيرية وتغير به وقد نقله عنه فيما بيننا وفيه عندي
المودع اذا اختلف ثم رجع من نيته ان يعود إلى تسليمه يبرأ عن الضمان اهـ وبه انتهى كلام البيري

يخاف عليها، وان لا يحضرها به الجود وأن لا يكون الجور دليلاً لكها فان وجدت هذه الشروط ضمن
والابان جده بعد غير صاحبها أو عند محي يسأله من حالها من غير أن يطلب منه الرد أو يطلب منه الرد عن
يخاف منه فجده هالاً ضمن **(قوله قيل)** لعدم تناقض، فإنه يقول اني بعد أن جددتك الوديعه تسبباً أو طلباً
ثم تذكرت أو رجعت عن الظلم كان مدعيها فأنزرد هو بالبينه قيات فيسبرأ من الضمان **(قوله كالوبرهن)**
(الخ) هكذا قال في الحائنه والخلاصة ونقل في البحر عن الخلاصة أنه لا يصدق لكس في عبارته سقما وبدل عليه
ان السلام في البينه لا في مجرد الدعوى حتى يقال لا يصدق وعبارته الخلاصة به قوله لم يستودعي هكذا في
القضية لو قال لم يستودعي ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصدق في عبارته سقما قال في الحائنه وقد كفي المتفق
اذا جدد المودع الوديعه ثم ادعى انه ردها بعد ذلك أو أام البينه قبلت بيسته وكذا لو أقام البينه أنه ردها قبل
الجور وقال انما غاطت الخ فظهر ان قيامته عليه صاحب الجور عن الخلاصة سقما وفي الحائنه أيضاً ولو جدد
المودع الوديعه ثم أقام البينه على هلاكها قبل الجور ان قال ليس له عندى الوديعه قبلت بيسته ويرأ من
الضمان ولو قال نسب في الجور أو قال غاطت ثم أقام البينه أنه دفعها الى صاحبها قبل الجور دعى اه **(قوله)**
وذلك غاطت حال من الضمير في برهن الثانية التي هي على الرد قبل الجور لانه متناقض في دعواه ذلك لانه
حيث جسد هازم انه لا وديعه عنده ولا يأتى الرد في أصل الوديعه فيحتاج الى التوفيق اذا قال غاطت
أى أردت أن أقول رددتها لا وديعه عنده دى أو لم تودعي شيئاً لاس الوديعه التي قد أودعها عندى قد
اشتبك بالتسليم اليك فصرفت كأن لم تودع شيئاً قبل حيث ذر هاته لا ارتفاع التناقض وكذا لو قال نسب
أى حين سألتني عن الوديعه به ردها اليك سبت الايداع والرد فذلك ثبت كأن لم تودعي شيئاً ثم تذكرت
وهذه بيتي على الرد تقبل **(قوله)** أو ظننت أني دفعتها أى بعد الدفع لم أكن مدعاه فاصدق في نولي للالم
تودعي لاني قد رفعت من دمعك بسلامها اليك **(قوله ولو ادعى هلاكها قبل جودها صاحب المال الخ)** أى
عند القاضي يطلب المودع عند عدم إقامة البينه على الضمان من المودع لان كل من اذا أقر شيئاً لم يملك
عند انكاره والمالك لو أقر به لأكها قبل جود المودع اتفق الضمان فإذا أنكره يخاف فإذا حلف ضمنها
المودع لعدم ثبوته سداه ضمن بمحمود وان سئل برئ المودع لان النكول ان أرا أو بذل على ما عرف
(قوله ما عدا ذلك) لانه تخلف على غيره له فيكون على العلم وذلك عدم إقامة البينه على الضمان من
المودع أما اذا أقام بينته فان كان قبل الجور تقبل لعدم التعدي والتناقض وان بعده لا تقبل لانه بالجور
غاصب ولم يرد الى المالك كما تقسم قال في الهندية اذا أقام رب الوديعه البينه على الايداع بعد ما جدد المودع
وأقام المودع البينه على الضمان فان جدد المودع الايداع بان يقول للمودع لم تودعي في هذا الوجه
المودع ضمن وبيسته على الضمان من دوده سواء شهد بالشهود على الصانع قبل الجور أو بعد الجور دون
جود الوديعه فان قال ليس لك عندى وديعه ثم أقام البينه على الضمان ان أقام البينه على الضمان بعد الجور
فموضامن وان أقام بينته على الضمان قبل الجور فلا ضمان وان أقام بينته على الضمان مطلقاً لم يضمنوا
لكونه قبل الجور أو بعده فهو ضمن اه **(قوله فان حلف ضمنه)** أى ضمن المالك المودع لعدم ثبوت
مدعاه فيضمن بمحموده وان سئل برئ أى المودع لان النكول ان أرا أو بذل كسعت **(قوله وكذا)**
العاريه أى اذا ادعى المستعير هلاكها قبل جوده فان القاضي يحلفه على العم **(قوله ويضمنه)** متناهيه
الجور ان علم الاصول علم أى القيمة لان الفاعل ضمير مؤنث متصل فليزم التامه ونقل في المنع قوله
عن الخلاصة ضمان القيمة يوم الايداع بدون تفصيل لكه متابع في النقل عن الخلاصة صاحب البحر
وفيما نقله سقما في قدميه ترساناً ما أو أنبته في الخلاصة موافق لما في العمادة فتنبه وأصل العبارة تضمن
عليه بقبضه يوم الجور فان قال الشهود لا نعلم قيمته يوم الجور لكن قيمته يوم الايداع كذا قضى عليه بقبضه
يوم الايداع وعاد له العم مادية أنه لو جدد الوديعه وهالكه ثم أقام المودع بينته على قيمته يوم الجور بقضيه

(ولو جدها ثم ادعى ردها)
به ذلك وبرهن عليه قيل
وبرئ **(كالوبرهن انه)**
ردها قبل الجور وقال
غاطت في الجور أو نسب
أو ظننت أني دفعتها قبل
برهانه ولو ادعى هلاكها
قبل جودها حلف المالك
ما يعلم ذلك فان حلف ضمنه
وان سئل برئ وكذا العارية
متناهيه ويضمن قيمته يوم
الجور ان علم

٣ قوله ثم تذكرت لهـ
الظاهر اسقاطه

بقيتها يوم الجود وان لم يعلم قيمتها يوم الجود بقضى بقيتها يوم الابداع يعني اذا ثبتت الوديعة كذا ذكره
 في العدة اهـ ولذلك تعقب العلامة المقدسي صاحب البحر بأن الذي في الخلاصة يقضي عليه بقيتها الخ (قوله
 والاف يوم الابداع) قال مؤيد يزاد ان لم تعلم قيمة الوديعة يوم الجود بقضى بقيتها يوم الابداع (قوله بخلاف
 مضارب بجدد) أي قال بل بالمال لم تدفع لي شيئا (قوله ثم اشترى) أي بعدما أقر ورجع عن الجود بأن قال بل
 قد دفعت لي بخلاف ما لو أقر بعد الشراء ضمن المانع مضع الخافضة (قوله لم يضمن خاتمة) أي ثم انما كافي
 المانع المضارب اذا قال بل بالمال لم تدفع لي شيئا ثم قال بل قد دفعت لي ثم اشترى بل بالذكر انما في أن المشتري
 يكون على المضارب وان ضاع المال في يده بعد الجود وقبل الشراء فهو ضمان والقياس أن يضمن على كل حال
 وفي الاستحسان ان يحدد ثم أقر ثم اشترى برئى عن الضمان وان جدد هاتم اشترى ثم أقر فهو ضمان والمنازع له
 وكذا لو وكيل بشره بشئ بعينه بألف ودفع الموكل المال إلى الوكيل فاركان العبد معينا فاشترى في حالة
 الجود أو بعد ما أقر فهو لا مرد ولو دفع رجل عبد إلى رجل لبيده فبعه للمأمور ثم أقر بفساءه قال محمد بن
 سلمة جازو ببرأ عن الشصمان وقال غيره من المشايخ في قياس قوله ولو باعه بعد الجود ثم أقر جازا أيضا اهـ
 وجهنا في ما في عبارة من حذف مالا يدينه وهو قوله ثم قرئتم اشترى الخ فتأمل وعليه فلا خلاف مضارب
 جدد ثم قرئتم اشترى لم يضمن لأصاب (قوله والمودع له السفر بها) أي برأوا جعوا أنه ولو سافر بها بحر يضمن
 هندية عن غاية البيان قال في البحر من الخوف السفر بها في البحر لان العالب فيه العطب اهـ وعزاه
 للاختيار وتعقبه المقدسي بخاتمة رحمه الله تعالى بأن من المقررات السادر لاحكامه ولو العطب خبلا ولا سلامة
 أغلب والاضمان سواء سافر برأوا بحر أو بالعكس يضمن يعلم ذلك من هسان من قولهم لم مضارب السفر برأوا
 بحر أو من قولهم يجب الطمخ اذا كان الاعطب السلامة ولو بحر وهذا يختلف باختلاف الزمان والمكان كما هو
 مشاهد فندبر اهـ انتهى وأجيب أيضا بأن التقييد بمدة فساد من تعليمه اهـ (أقول) وحيث كانت العلامة الخوف
 وهو أيضا منتف بفساد التجار في زماننا المعروفة بالباطور فان الغالب فيها السلامة لان التجار لا يتلوا لاعتنائهم
 فلو لم يسم في ارسال أموالهم الإبهام اذا انتفت العلامة انتفى المعلول على أن قد منوا بأن أن العرف في حفظ
 الوديعة العرف وحيث كان العرف كذلك ينبغي أن يقال لا فرق بين السفر بها برأوا بحر أو في الباطور فتأمل
 وراجع وقد بالودع لان الاب أو الوصي اذا سافر عمال اليتيم لا يضمن اجماعا ولو وكيل بالبيع اذا سافر بها
 وكل يبيعه ان قيد الوكيل بكان بان قال له بعه بالكره فأنسجها من الكوفة فبصر ضامنا عندنا وبأطلاق الوكالة
 فاسافر به ان كان شئ له حل وموتة يكون ضامنا وان لم يكن له حل وموتة لا يضمن ضامنا عندنا اذا لم يكن له بدم
 السفر وان كان له بدم السفر لا يكون ضامنا عندنا في حنيقة طال الخروج أم قصر وقال أبو يوسف ان طال
 الخروج يكون ضامنا وان قصر لا يكون ضامنا كذا في تناويفاضيفان وبأن غله مخرى (قوله ولو لها حل)
 فمرفق الجوهر يحتاج في حله إلى ظهر أو آخر حال اهـ مخر وفي الهندية عن الضمير ان كانت طامنا كثيرا
 فاسافر بها فذلك العام فانه يضمن الشخصا اهـ وذكر في المنه ولا يضمن ولو كان المخرج طويلا وموتة
 الرد على المالك قال في التبيين وما يلزم الأحمر من موتة الرد ضرر وموتة امره فلا يعد ذلك ضررا له اهـ قال
 الزبيدي وقال السجدة لا يخرج عماله حل وموتة اهـ وجهه في إجماعه قول الثاني أيضا ثم قال لكن قيل عند
 الثاني اذا كان يمدد وعند محمد ما أقروا كان أو بعيدا اهـ واستثنى في شرح القدر في الطعام الكثير
 فانه يضمن اذا سافر به الشخصا وانقله في الجرد ومنه فاضيفان للمودع أن يسافر عمال الوديعة اذا لم يكن
 له حل وموتة فبقية الحلوى بأن ما في الخاتمة من اشتراط عدم الحمل والموتة مسمى على قولها أماعلى قول أبي
 حنيفة فاسافر بها طامنا عند عدم التهي (قوله عند عدم مسمى المالك لعدم الخوف عليها) قال اذا لم يكن
 مكال الحفظ أولم يضمن الانحراج نسا لأمره بالحفظ مطلقا فاسافر بها فان كان الطريق صحرا فانه يملك ضمن
 بالاجماع وان كان أمنا ولا حل أولم يضمن بالاجماع وان كان لها حل وموتة فان كان المودع مضاربا

والايوم الابداع عادية
 بخلاف مضارب جدد ثم اشترى
 لم يضمن خاتمة (و) المودع
 له السفر بها ولو لها حل
 دور (عند عدم مسمى
 المالك) عدم الخوف
 عليها) بالانحراج فلا يضمن
 أو ضاف

في المسافرة بها لا يضمن بالاجماع وان كان له بدمن المسافر قبل الاضمان عليه مقر بشا المسافة أو بعدت وعلى قول أبي يوسف ان بعدت بضمن وان قرر بشا هذا هو المخلص والمختار وهذا كله اذا لم يهتبه هو ولم يعين مكان الحفظ فصاوان تمامه انصاوعين مكانه فسافر بها وله منه بضمن كذا في الفتاوى القانية به ان أمكنه حفظ الوديعة في المصر الذي أمره بالحفظ فيها له السفر أن يترك عبده في المصر المأمور به أو بعض من في عياله فإذا سافر بها والحالة هذه ضمن وان لم يمكنه ذلك لم يكن له عيال أو كان الا أنه احتاج الى نقل البغال فسافر فلا ضمان كذا في التاتر خانية هندية من الباب الثالث من كتاب الوديعة (قوله فانه له بدمن السفر) هذا التفصيل في الصورتين كما قاله في بلي وقد علمت من عبارة الهندية (قوله فان سافر بنفسه ضمن) أي لو كان له أهل ولم يسافر واعمه لان له بدمن السفر بها (فرع) من استوفى حلقا عبي أو وكل ببيعها ليس له أن يسافر بها وكذا اذا قيد ايداع مكان وفي المقدس من النسب الى وكيل بالبيع ان يدفع العبي الى السمسار (قوله فان سافر بنفسه ضمن وبأهله لا) لانه يمكنه أن يحتفظها بعيناه وقد منعه من الهندية معز بالثاني خاتمة قوله الحاصل ان عند أبي حنيفة ان يسافر بها مطلقا أي سواء كان له ساحل وموئنه أو لا وسواء له بدمن السفر أو لا ولا فرق بين العليل والقصر وعند ماليس له السفر بها اذا كان له ساحل وموئنه وطالت مدة السفر وهذا الخلاف في خصوص حاله وحمل موئنه مع طول مدة السفر أماما ليس له حل ولا مؤنة ولم تعامل مدة سفره فله السفر بها اتفاقا عند عدم النسي والحوف وكذا مع النسي والحوف أيضا لم يكن له من السفر بد كسب في خصوص ما اذا أمكنه الحفظ في المصر بان كان بعض عياله معقول يتحلى في مقامه أما لو لم يمكنه بان لم يكن أو كان ولكن احتاج الى نقلهم لا بضمن بالاجماع وان سافر بنفسه من غير عياله بضمن وبه صرح في البحر من الثانية كما يستفاد ذلك من أبي السوء وهذا كله في سفر البر كملت أماني البحر فليس له أن يسافر في قولهم جميعا على ما بعثه أو السوء وأبدا بهما تقدم فريءا فلا تنس (قوله ولو أودع شيئا متلبا أو قهريا) لكن عدم جواز الدفع في القهي باجماع وفي المثل خلاصه ان صاحبين فاهم شيئا بالبحر أو دفعه خلفه لانه قهريا على الدين المشترك وقرئ أبو حنيفة فيمنعها بان المودع لا يملك القصة بينهما فكان تعديا على مالك العمرو في الدين يطالبه بتسليم حقه اذا لم يردن تضيء باء نالها فكان تصرفا في مال نفسه كذا في البحر (قوله لم يعز) قدره بناء على ما سألني ان انه لو دفع لم يضمن فلم يبق المراد بنفي الدفع الا عدم الجواز وسألت ما بعثه في البحر وأشأه بقوله لم يدفع الى انه لا يجوز له ذلك حتى لا يأمره القاضي بدفع نصيبه اليه في قول أبي حنيفة والى انه لو دفع اليه لا يكون قسمة اتفاقا حتى اذا هلك الباقي رجوع صاحبه على الاخذ بحصته والى ان لا يرددها ان يأخذ حصته منها اذا ظفر بها انه قال المقدس فنانا يطالبه بدفع حفظ العائيب لانه يطالب المقر وحقه مشاع ولا يضمن الا بالقسمة ولا عليك الا بالدفع دونه قسمة ولو هلك الباقي رجوع صاحبه واذا دفع قسمة كل متعدي الى النصف فيضمن وفي الدين يطالبه بتسليم حقه لان الدين يقضي بمثلته متصرف في ملكه ولا قسمة (تنبيه) في أبي السوء ولعمري ان يأخذوا بعينه ان ظفر بها وليس للمودع الدفع اليه شيئا واذا مات المودع بلا وارث كان للمودع صرفها الى نفسه ان كان من المصارف والا صرفها الى المصارف وعراه الى الجوى عن البرزخية (قوله ولو دفع هل ضمن) أي نصيب العائيب وهو نصف المودع عن ذلك الباقي في القسمة أو لا يضمن لان لا حذر الشريك أن يتبع بحصته في المثل قال بالاول الامام وبالثاني الصادقان (قوله وانهم قالوا اذا دفع لا يكون قسمة اتفاقا حتى اذا هلك الباقي رجوع العائيب على الاخذ بحصته وفي الهندية اذا دفع المودع الى الحاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر العائيب قال أبو يوسف رجعه الله تعالى ان كان الدفع بفضاء فلا ضمان على أحد وان كان بعير فضا فاعلى الذي حضر اتبع الدافع نصف مادم ويرجع به الدافع على القاض وان شاء أخذ من القاض نصف ما قبض كذا في الهندية وان هلك ما في المودع هلك أمانة بالاجماع يساوي ولو هلك المقبوض في يد القاض وليس له أن يشارك العائيب فيما بقي غايه البيان

فانه بد من السفر ضمن
والا فان سافر بنفسه ضمن
وبأهله لا اعتبار (ولو أودع
شيئا متلبا أو قهريا لم
يعز أن يدفع المودع الى
أحدهما حقه في قسمة
صاحبه) ولو دفع هل يضمن

فأراد أن المودع لو دفع الكل لأحدهما بلا قضاء وضمنه الآخر حصته من ذلك فيه الرجوع بما ضمنه على
 القايض وهذا على قول أبي يوسف **(قوله في الدرر)** أي يضمن في قتلى فاضحان ما قبله ولفظه ثلاثة
 أودعوا وحلما لا وقالوا لا تدفع المال إلى أحدهما حتى يجتمع فدفع نصيب أحدهم قال محمد في القياس يكون
 ضامنا وبه قال أبو حنيفة وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول أبي يوسف اه فلو لم يقل لا تدفع حتى يجتمع
 هل يضمن بالدفع أي يضمن على الاستحسان الذي يأتي ذكره فري ما ظهر تقيدهم أنه لا يضمن إلا أن يأتيها
 بلودية طالما لا هو سلمها كذلك أما إذا سلمها أحدهما بحضور الآخر فظاهر أنه يدفع بل يضمن سلمه وحضور
 الآخر لا يقتضي كونه مودعا لجواز أن يكون شاهدا له ونحوه كذا أقامه الجوى * من مناصب الامام ان
 اثنين أودعا الجاهل شيئا فخرج أحدهما وأخذ الودعة وانصرف فخرج الآخر وطلبها منه فلم يجده الجاهل
 واستهله وانطلق إلى الامام رجلا لله تعالى وأخبره فقال له قل له أما لا أعطي الودعة إلا كما علمنا فانصرف ولم يرد
 زاي **(قوله في البر الخ)** أي في التمسك لكثالث الذي ذكره في الجرح من المناسبة أماني القبي فضمن
 اتفاقا لأنه لا يقسم بدون حضور الشريك وأوابه **(قوله في فكنا)** هو المختار تعقبه المقدس فقال كيف يكون
 هو المختار مع أن سائر المتن على قول الامام وقال الشيخ فاسم اختاره قول الامام النسفي والمجوب والموصل
 وصدر الشريعة وقال المقدسي وقول بعضهم علم الضمان هو المختار مستدلا بكونه الاستحسان بخلافه
 عليه السلام إلا أن الامام لا يوجب المتن عليه مقتفون كذا في حاشية أبي السعود عن الجوى **(قوله انقسم)**
 أي إلى لان المودع انقسم بالرد ذكر الرجل استطرادى **(قوله وحفظ كل)** أي كل واحد منهما منفعة
 لأنه لا يمكن الاجتماع على حفظه وحفظ كل واحد منهما للنصف دلالة والثابت بالدلالة كالثابت بالنص
(قوله وعدى لهن) أي العدا بين الذين وضع عندهما الرهن فهو يقع العين تنبيه على ذلك فانهما
 يشتمان المثل ويحفظ كل نصيبه فان دفع أحدهما نصيبه إلى الآخر ضمن مادفع **(قوله ووكلني شراء)** بليت
 دفع لهما ألفا بشرط أن يعيدا انقسم الاثنان فدفع أحدهما منفعة ضمن الدفع وأجروا المدفوع اليه
 لا يضمن لأنه مودع المودع عندي **(قوله ضمن)** أي النصف فقط **(قوله الدامع)** أي إلى القايض لأنه
 مودع الودع بحر وهذا عند أبي حنيفة وقالوا لا يضمن به كذا أقامه مسكين ومنه في الهداية وقول أبي
 حنيفة أقبس لأن رضاه بامانة اثنين لا يكون رضاه بامانة واحد فإذا كل الحفظ مما يتأتى منهما عاده لا يصبر رضا
 بحفظ أحدهما لكل كفى البيانبة **(قوله بخلاف ما لا يقسم)** فسر ما لا يقسم بالكيلات والموزونان
 ومثلهما كل ما لا يتعيب بالتقسيم وما لا يقسم وما يتعيب بالتقسيم الحسى اه على قال السيد الجوى
 وأذا لم يمكن القسمة فيما لا يقسم كان لهما التهاؤ في الحفظ كذا في الخلاصة فالودعة زائدة على التهاؤ
 ينظر اه **(قوله لجواز حفظ أحدهما باذن الآخر)** أقول الصور في التعليل أن يقول لانهما أودعوا
 مع علمه بانهم لا يتجمعان على حفظها دائما فكان رضاهما بحفظ أحدهما **(قوله فدفعتها إلى ما لا يضمنه)** من
 عباده وغيرهم كدفع الدابة إلى عبده وما يحفظه النساء إلى عرسه درر وهذا إنما يظهر في سورة ما إذا منعه
 من الدفع إلى بعض معين من عباده لا في الهبة عن الدفع إلى العيال معطلة ثم عدم الضمان فيما إذا دفع إلى بعض
 عباده وقد نفى عن الدفع إليه بحله إذا كانت الودعة مما يحفظ في يد من معه أم لو كانت لا تحفظ عنده عاده فيها
 من الدفع إليه فدفع ضمن كلوا كانت الودعة فمرفقة سابقا فمن دفعها إلى امرأته أو عتقه جهر فمرفقة من دفعها إلى
 غلامه ودفع ضمن أقامه الزاي * ومن حوادث الفتوى شرط على المودع الحفظ بنفسه لحفظ بزوجته
 هل يضمن للحالفة أولا والذي يظهر من كلامهم عدم الضمان جرى وأقول ينبغي أن يتقدم الضمان
 بالدفع إلى الزوجية بما إذا كانت الودعة نحو عقد ولو كانت نحو فرس ضمن أو السوء * وفيه قوله وان
 كان له ماله مبدعه المسئلة صادقة بصورتين الأولى أن تكون الودعة شيئا خفيا يمكن المودع الحفظ بنفسه
 كالحاتم فانه يضمن بدفعه إلى عباده الثانية أن يكون له بالسوى من متهم من الدفع إليه بحر فان قلت

في الدرر ثم وفي الجرح
 الاستحسان لا فمكان هو
 المختار فان أودع وجعل
 فدرجتين ما يقسم انقسماه
 وحفظ كل نصيبه كرتين
 ومستبشرين وموسمين
 وعصدي رهن ووكلني
 شراء (ودفعه) أحدهما
 (إلى صاحبه ضمن) الدافع
 (بخلاف ما لا يقسم) لجواز
 حفظ أحدهما باذن الآخر
 (ولو قال لا تدفع إلى عبالك
 أو لحفظ في هذا البيت
 فدفعها إلى ما لا يضمنه أو
 حفظها في بيت آخر من
 الدار فان كانت بيوت الدار
 مستوية في الحفظ أو أحرز

في المسافرة بما لا يضمن بالاجماع وان كان له بدمن المسافر ثم اقلصت ان عليه قربت المسافرة او بعدت وعلى قول أبي يوسف ان بعدت يضمن وان قربت لا هذا هو المخلص والمختار وهذا كله اذ لم يذنبه عنهما ولم يربح مكان الحفظ فماذا لو انهما تصادوا في مكانه فساقر بهما وله منه يضمن كذا في الفتاوى العتبية * ان أمكنه حفظ الودعة في المصر الذي أمره بالحفظ فيها السفر أن يترك عبد الله في المصر للمأمر به أو بعض من في عياله فإذا سافر بمواظفة هذه ضمن وان لم يمكنه ذلك لم يكن له عيال أو كان لأنه احتاج إلى نقل العيال فساقر فلا ضمان كذا في التاتراخانة هندية من الباب الثالث من كتاب الودعة **(قوله فان له بدمن السفر)** هذا التفصيل في الصورتين كما قاله الزيلعي وقد علمت من عبارة الهندية **(قوله فان سافر بنفسه ضمن)** أي لو كان له أهل ولم يسافر ولمعه لأن له بدمن السفر بها * **(فرع)** * من استرحر لحفظ عياله أو وكل ببيعها ليس له أن يسافر بها وكذا إذا قيد الأيداع بمكان وفي المقدسي عن النبي لا وكيل بأبيع ان يدفع العيال إلى السمسار **(قوله فان سافر بنفسه ضمن وبأهله)** لأنه يمكنه أن يحفظها ليعياله وقد مناه عن الهندية معز بالثاتراخانة والحاصل ان عند أبي حنيفة أنه ان سافر بها مطلقا أي سواء كان له ساحل وموثة أو لا وسواء به بدمن السفر أو لا ولا فرق بين العلويل والقصور وعندهما ليس له السفر بها اذا كان له ساحل وموثة وطالت مدة السفر وهذا الخلاف في خصوص حاله وحمل وتوقع طول مدة السفر أماما ليس له حل ولا موثة ولم تقال مدة سفره فله السفر بها اتفاقا عند عدم النسي والحقوق وكذا مع النهي والخوف أيضا لم يكن له من السفر بد كسابق وفي خصوص ما إذا أمكنه الحفظ في المصر بان كان بعض عياله ممنوع من الخروج إلى بغداد أما لو لم يمكنه ذلك لم يكن أو كان ولكن احتاج إلى نقلهم لا يضمن بالاجماع وان سافر بنفسه من غير عياله يضمن وبه صرح في المصنوع الخاسية كاستفاد ذلك من أبي السوء وهذا كله في سفر البركة عجلت أم في البحر فليس له ان يسافر في قولهم جميعا إلا على ما يحسنه أو السوء ودرايدها تقدم في ما لا تنه **(قوله ولو لا ودعنا شيا مثلبا أو قيميا)** لكن عدم جواز الدفع في القيمي باجماع وفي المثلي خلاف الأصحاب فيه فانه قالوا لا يجوز دفع حقه له قياسا على الدين المشترك وقرئ أبو يوسف فيمنع ما بان المودع لا يملك القسمة بينهما فكانت تدفع إلى كل الغير وفي الدين يطالبه بتسليم حقه اذا لم يرد تقضى باشتغالها فكان تصرفا في مال نفسه كافي للجر **(قوله لا يجوز)** قدره بناء على ما سبق من انه لو دفع لم يضمن فلم يبق المراد بنفي الدفع الا عدم الجواز وسواء في ما به وفي البحر وأما قوله لم يدفع إلى انه لا يجوز له ذلك حتى لا يأمره القاضي بدفع نصيبه اليه في قول أبي حنيفة والى انه لو دفع اليه لا يكون قسمة اتفاقا حتى اذا هلك الباقي رجع صاحبه على الاخذ حصته وإلى ان لا يحددها ان يأخذ حصته منها اذا ظفر بها اه قال المقدسي قال بل يطالبه بدفع حقه العائيب لأنه يطالب المقر وحقه مشاع ولا يضمن الا بالقسمة ولا على كماله والذا يقع دفعه قسمة فلو هلك الباقي رجع صاحبه واذ لم يقع قسمة كان منه يدان النصف يضمن وفي الدين يطالبه بتسليم حقه لان الدين يقضى بثلثه تنصرف في ملكه ولا قسمة **(تمت)** * في أبي السوء ولغيره المدينون ان يأخذوا حصته ان ظفر بها وليس للمودع الدفع اليه شيئا اذا مات المودع بلا وارث كان للمودع صرفها إلى نفسه ان كان من المصارف والا صرفها إلى المصرف اه وعراه إلى الجوري عن البرازية **(قوله ولو دفع هل يضمن)** أي نصيب العائيب وهو نصف المدعو ان هلك الباقي القسمة أو لا يضمن لان لا أحد الشريك أن يتفجع بحصته في المثلي قال بالاول الامام والثاني الأصحاب * واعلم انهم قالوا اذا دفع لا يكون قسمة اتفاقا حتى اذا هلك الباقي رجع العائيب على الاخذ حصته وفي الهندية اذا دفع المودع إلى الحاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر العائيب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الدفع بقضاء فلا ضمان على أحد وان كان بعير قضاءه إلى الذي حضر اتسع الدافع نصف مادد ويرجع به الدافع على القابض وان شاء أخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الشريعة فان هلك ما بقي المدفع هلك أمانة بالاجماع ينابيع ولو هلك المقبوض في يد القاض وليس له أن يشارك العائيب فيما بقي غايه البيان

فان له بد من السفر ضمن
والا فان سافر بنفسه ضمن
وبأهله لا اختيار (ولو أو
دعاشيا) مثله أو قيميا (لم
يجوز أن يدفع المودع إلى
أحدهما حقه في قسمة
صاحبه) ولو دفع هل يضمن

(لم يضمن والاضمن) لان
التقسيم يعقب

هذا انما يتبعه ان لو تضمن من الدفع الى بعض معين من عياله وهو بخلاف ما يستلزم قول المصنف ولو قال
لا تدفع الى عيالك (قلت) سبق هذا الاشكال ما هو المتبادر من ان قوله وان كان له منه بدمر دما بقوله ولو قال
لا تدفع الى عيالك وليس كذلك ولهذا شرح العيني قول المصنف أي الكثر وان كان له منه بدمر دما بقوله بان نسيه
ان يدفعها الى امرأته فلا تدفع له امرأته أخرى أو نهيها ان يسلمها الى غلامه فلا تدفع له غلام آخر فله الله اه (قوله)
لم يضمن لان لا يمكنه الحفظ مع مراعاة شرطه لان التقيد بغير مفيد لان الدار حوز واحد بدليل ان السارق
اذا أخذ من بيت من الدار فقتل في البيت أو خرب ما على عدم هتك الحرز والحرق ولو ادعى في نفسه بضم
بعضه دون بعض وما لا فائدة في تخصيصه في الأمر بسقط في الابداع كقولنا احفظها بينك دون عيالك
أو وضعها في عين البيت دون سائر موكول لوقال في ~~هذا~~ هذا فوضعها في غيره أو في الصندوق أو احفظ في
الصندوق واحفظ في البيت لحفظا بالبيت فانه لا يضمن لكن قد يفرق بين الحرز في السرقة والحرز في
الوديعة وذلك ان المتعريف في قطع السارق هتك الحرز وذلك لا يتفاوت باعتبار الحرز ورات والمتعريف ضمان
المودع التعريف في الحفظ ألا ترى أنه لو وضعها في داره لم يضمنه فخرج وكانت زوجته غير أمينة يضمن ولو أخذ
سرقها يدفع لان الدار حوز وانما ضمن لا تقصير في الحفظ ولو وضعها في الدار وخرب الباب مفتوح ولم يكن
في الدار أحد أو في الحسام أو المجد أو العرق أو نحو ذلك وغلب يضمن مع انه لا يقع سارقها ونظر هذا
كثيرا فإذا اعتبرنا هذا الحرز للمتعارف في السرقة لم نأمن في هذه المسائل ونحوها انما هي مخالفة لما أطلقوا
عليه في هذا الباب فظاهر بقبولنا ما قلنا من الفرق والله تعالى أعلم قال في النزاهة بوقال وضعها بين
يدي وقتسوتبها فضاقت يضمن ولو قال وضعها بين يدي دارى والمثل يضمنه الله انما يحفظ في حصة
الدار كصرة العبد يضمن ولو كان مما يبعد حصة صاحبها لا يضمن اه ومثله في الخلاصة والفصولين
والشريعة والحائنة وغيرهما أو طهره أو يجب كل شيء في حوز له وفي السرقة يضمن في ظاهر المذهب كل ما كان
حوز النوع فهو حوز لكل الأنواع وعليه فقد ظهر الفرق بين الحرز في السرقة وبين حوز النوع
اصطبل ولو كانت وديعة موضوعة في الاصطبل وهلك يضمن المودع لان الاصطبل ليس حوزا له بل هو بظاهر
جواب حادثة هي ان مودعا وضع بجهة شاة غالية الثمن في اصطبل الخيل فسرقت الجواب انه يضمن وان
قطعت سارده والله تعالى أعلم (قوله والاضمن) أي في المسائلين وهي دفعها الى لائه بان دفعها الى
من له منه بد أي انشكال وفرق الثانية حفظها في بيت آخر والبيت مستوية بان حفظها في بيت والبيت
مختلفة قال في البدائع والاصل المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا ان كل شرط يمكن مراعاته ويقدر والعمل به
يمكن فهو معتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا يقدر فهو هدر وهنا اعلم ان لان التقيد مفيد كما قال الشارح
كما اذا كان ظهر البيت المنهي عنه الى السكة كالماء البحر أي فانه يضمن لانه متدر لان من العيال من لا يؤمن على
المال أي فبما اذا انتهت من الدفع الى زوجته أو غلامه أو المودع زوجة أو غلام آخر وانما في البيوت في الحفظ
في لو أمره بالحفظ في داره فحفظ في دار أخرى فالذي ذكره شيخ الاسلام الضمان وان كانت الثانية أحرز والذي
في شرح الطحاوي اذا كانت الدار التي نجاها دارا أخرى في الحرز على السواء أو كانت التي نجاها دارا
أحرز ولا ضمان عليه وسواء اعني عن الحبس فيها أو لم يبنه كذا في المحرر ولو قال احفظها في هذه البلدة ولا تحفظها
في بلدة أخرى لحفظها في البلدة المنية ضمن بالاتفاق اه هندية (قوله لان التقيد مفيد) أي والهي عن
الوضع في الدار الاخرى مفيد لان الدارين يختلفان في الامن والحفظ فقص الشرط وامكن العمل به وأما البيتان
في دار واحد فقلما يختلفان في الحرز والممكن من الاختص من أحد هما يمكن من الاختص من الآخر
فصل الشرط غير مفيد وتعذر العمل به أيضا لا يعتبر به كذا الصندوقان فان تعيين الصندوق في هذه الصورة
لا يفيدان الصدوق في بيت واحد لا يتفاوتان ظاهر الآن يكون لهما أي لا بيت والصدوق خال ظاهر
لحينئذ يفيد الشرط ويضمن بالخلاف وكذا لو كان البيت أو الصندوق المأمور بالحفظ فيه أحرز من المأمور

من الوضع فيه في ثلثين أيضا كما ينادون كشرح الاسلام خواهر واده انه يضمن بالحفظ انتهى عنه ماعقا
 كفي الظهير به وعليه كلام الشبهة في ثلثين من كلام الهداية المارقر بيا (قوله ولا يضمن مودع المودع) أي
 بالهلاك عنده أم لا يستلزمه ضمن ومودع الغاصب يرد على الغاصب يرى كأن غلب الغاصب ولو رد على
 الغاصب يرى كرسد كرفي الغصب ذكره الخليل الرمي (قوله فيضمن الأول) إذا دفع إلى غيره من في صاله غير
 اذن ولا ضرورة كمر قد رستقي وانما ضمن الأول لانه ترك الحفظ دون الثاني لانه أخذ المال من أمين ولم يترك
 الحفظ وهذا قول الامام وعندهما يضمن المالك أم ما شاءة ضمن الأول لم يرجع على الثاني لانه ملكه
 بالضيعة فظاهر انه اودع ذلك نفسه وان ضمن الثاني وجب على الأول لانه على له فبرجع عليه بما لحق من
 العهدة لهما ان الأول جنى بالتسليم إلى الثاني غير اذن المالك والثاني تعدي بالغصب بلاذنه فبيل المالك إلى
 أمه ما شاء ولا امان ان الأول لا يضمن بالدفع إلى الثاني ما لم يشاؤا من حفضه لا يفرض ما دام في حوزة المالك
 انما يرضى بحفظه وأيه لا سيرة به دليل انم لوها كس قبل ان يفارقه لا يضمن واحده من مابا لاجماع فاما
 فارق الأول الثاني ضمن لانه صار مضيعا والثاني أمين استمر على المالة الأولى ولم يوجدهم تعدي لم يكن متديا
 من الاتداء بالغصب ولا يضمن مديان غير احداث قبل زيلي وه ضمن في ايداع قصدي لانه لم يكن
 ضمنيا قبل الا يضمن كدو حل الحام ووضع دراهم الوديع مع ثبانه بدي الثاني قبل ضمن لانه ايداع
 المودع كونه مديان من جامع الفضول مع بالذخيرة وفيه مع بالضم لا يضمن لانه ايداع ضمني وانما
 يضمن بايداع قصدي اه ومن هذا القيل مالى الدرر اودع حربة في المحجر واودع المحجر شعورا
 مشله وضاع المودع ضمن الأول فقط به عند الحق لانه ساطع على اتلافه وشرط عليه الضمان صعب الساطع
 وبطل الشرط في حق المولى ولا يضمن الثاني لانه مودع مودع والمستند اودع عند رجل وديعة
 فأودعها المودع عند شخص آخر غير عياله فيا كس مكي (قوله لا ضمان) لا يحفظه لا يوثق مادام في
 حوزة المالك ولو استأجر الثاني الوديعه ضمن بالحق ولصاحب الوديعه ان يضمن الأول ويرجع على الثاني
 وابي ضمن الثاني ولا يرجع ط (قوله لم يرد) لانه يدعى زوال حسب الضمان بعد ثبوته والمالك ينكره
 فله قول للمالك بيمينه البينة للمودع قال في جامع الفضول لم يرد لانه أكثر وجوب الضمان عليه ثم ادعى
 المرأة فلا يصدق الابينة اه ووجوب الضمان عليه هما كونه اودع عند ادم والاداع إلى الغير
 موجب للضمان فلا يصدق في دفع الموجب (قوله وفي الغصب منه يرد) يعني لو غصب الوديعه من المودع
 غاصب وهلك ما زاد المالك ان يضمن الغاصب فقال المودع رد على وهلك عدي وقال لا بل هلك عنده
 فالقول قول المودع اذ لم يفعل المودع ما وجب الضمان فهو على ما كان آمين رد الوديعه له ويدينه لاف
 دفعه لا لا يضمن له وجب للضمان سائحت في (قوله لانه أمين) ولم يوجدهم تعدي وجب الضمان (قوله
 هكذا معاضمان) أي كل من القصار وقاطع الثوب وللمالك الخيار في تشيير أمه ما شاءة ان ضمن القصار
 ورجع بماضيه على قاطع الثوب وان ضمن القاطع لا وجده على القصار وتغير هذمه المستلثة ذكره
 ويدرأه من جامع الفضول لم يردع القصار إلى المالك ثوب غيره فأخذته على طن اعهه ضمن والجهل فيلس
 بعدد طاب ثوبه من قصاره فقال دفعت ثوباني رجل طينته انه ثوبه ضمن القصار كتاب حرام سلم إلى
 رجل ثبانه لغيره فقال الثاني خرج رجل وليس ثبانه فطنت أمهاله اه (قوله جاريم تدينه من شاء)
 المودع لتدينه بجاريم ومرب والمعالج بباشرته حسب الهلاك ط (قوله يرجع على الأول) في جامع الفضولين
 راضا لا ذخيرة مرضت دابة الوديعه أمر المودع اسامعها لهما ضمن المالك أمه ما شاءة ولو ضمن مودع
 لا يرجع على المعالج ولو ضمن المعالج يرجع على المودع علم أنه للمعير أولا لان قول المودع ليست نولم أوامر
 بذلك عند الرجوع اه تأمل ومه في نور العين راضا لا ذخيرة وتنفو جوع السوار لك في الهدية
 وان ضمن المودع لا يرجع على أحد وان ضمن المعالج ان علم أنه ليست له لا يرجع عليه وان لم يعلم أنها لغيره

(ولا يضمن مودع المودع)
 يضمن الأول فقط ان
 هلكت بعد مفارقتها وان
 قبلها لانه ان ولو قال المالك
 هلكت عند الثاني وقال
 بل ردها وهلكت عدي لم
 يصدق وفي الغصب
 يرد لانه أمين سراجية
 وفي المجني القصار اذا عاها
 فدفع ثوب رجل لغيره
 قطعاه فكلها لهما من
 وعن محمد أصاب الوديعه
 حتى فأمر المودع رجلا
 ليعالجها فمطبت من ذلك
 لم يربح تضمن من شاء لكن
 ان ضمن المعالج يرجع على
 الأول ان لم يعلم أنها لغيره
 والالم يرجع اه

أو نظرها رجوع علمه، ثم في القهستانى وهذا هو المناسب لما هنا أما ذكر في القصول وأسمه تظهره صاحب الدر من أنه يرجع وان علم أن المودع غاصب في معاملة الوديعة بلا إذن صاحبها وما ذكره من قوله خلافا لما نقله القهستانى الخ ووافق ما ذكره الشارح في المعالج الوديعة بأن المودع كونه غاصبا يمتثل إليه - إلا أن يحل قوله: أن علم أى يختار المودع مراعاة بأن قال للمعالج ليستلى ولم أو صر بذلك وأما إذا لم يقل ذلك فلا بد عاقل به يحتمل التوفيق بين كلام الشارح والهندية وبين الجماع وفور العين وان لم أرمه سطور في كلامهم والله تعالى أعلم (وأقول) خلاص ما ذكرناه أن صاحب الدابة إذا ضمن من عالجها بأمر المودع فعليه الرجوع على المودع إذا قال المودع حين دفعها للمعالج ليستلى ولم أو صر بذلك على ما في القصولين ومثله في فور العين عن الاستروشنية وفي الهندية عن الجوهرة والشارح عن المجتبى أن صاحب الدابة إذا ضمن من عالجها فعليه الرجوع على المودع أن لم يعلم أى المعالج أنها الغير المودع والى الرجوع وهذا الذى يقول عليه حيث صرح في صدور عبارته بالرواية عن الامام محمد رحمه الله تعالى فلا يعدل عنه وأنه تعالى أعلم (قوله بخلاف مودع الغاصب) قال في البحر والفرق بينهما على قول أى حذيفة أن مودع الغاصب غاصب لعدم إذن المالك ابتداء وبقا وفي الاول ليس بغاصب لأنه لا ضمن من المودع بمجرد دفعه ماله فبارقه فان فرق مصادره ضيق الهول وقت الشفر بق تركه لحفظ الماتزم بالعقد والقباض منه لم يكن منه دأ بالقبض بدليل عدم وجوب الضمان بالهالك قبل أن يبارقه الاول وبعد الانقراض لم يحدث فلا تحول هو مستمر على ذلك الفعل بل هو أى فيه فلا يضمن مالم يوجد منه تعد اه (قوله فيضمن أى شاء) قال في شرح الزايدات رجل غصب جاربه ما أو دفعه رجل فاقبضه منه ثم استحققت كنه له انطباع يضمن أى ما شاءه فان ضمن الغاصب برئ المودع وكانت الجارية ملكا للغاصب وان ضمن المودع كل المودع أن يرجع على الغاصب بما ضمن لانه عامل له وتسير الجارية بنفسه تضمنه ما كاله اصبح حق لو أعفاه اعاها جاز ولو أعتقه المودع لا يجوز ولو كانت محرما من الغاصب عتقت عليه لانه المودع اذا ضمنه لان قرار الضمان على الغاصب لان المودع وان جاز تضمنه فيه الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عاملا فهو كرجل السرور لو اختار المودع بعد تضمينه أخذها بعد عودها لا يرجع على الغاصب بل يكن له ذلك وان هلكت قبله بعد العود من الاياق كانت أمانته الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا اذا ذهب عينها للمودع حابسها من الغاصب حتى يعليه ما ضمنه لالمالك فاداه اهلك بعد الحبس هلكت بالقيمة وان ذهب عينها بعد الحبس لم يضمها ككلو كبل بالشره لان العاية وصفه ولا يقابله شئ ولكن يتخير الغاصب ان شاء أخذها وأدى جميع القيمة وان شاء تركه كفى الوكيل بالشراء ولو كان الغاصب أحرها أو رهنها فهو والوديعة سواء وان أعارها أو وهبها فان ضمن الغاصب كان المالك له وان ضمن المستعير أو أئوه بوله كان المالك له لانه لا يمتثل بوجوب الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان عليهما فكان المالك لهما ولو كان مكانهما مشترق فضمن سلب الجارية له وكذا غاصب الغاصب اذا ضمن ملكه لانه لا يرجع على الاول فتعق عليه لو كانت محرما منه وان ضمن الاول ملكها فتعق عليه لو كانت محرما ولو كانت أجنبية فلا لاول الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها قصير الثاني غاصب لملك الاول وكذا لو أراه المالك بعد التضمن أو وهبها لكانه الرجوع على الثاني وان ضمن المالك لاول ولم يضمن الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا لاول فان قال أنا أسلمها لثاني وأرجع عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قدر على رد العين فلا يجوز تضمينه وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت كانت لثاني اه وتعام التفريقات فيه فابرجع من رامة م قال المقدسى قلت دلو

(بخلاف مودع الغاصب)
فيضمن أى شاء
المودع رجوع على الغاصب
وان علم على الظاهر
خلافا لما

م مطلب مودع الغاصب لو
استهلكه لا يرجع على
الغاصب اذا ضمنه
ضممنا الغاصب يرجع
على المودع

استهلكه مودع الغاصب فغير الغاصب ينبغي أن يرجع ولو غرمه ولا يرجع (قوله درر) وخبره في البحر وأصله في التبيين وجوابه ثم مودع الغاصب ان لم يعلم أنه غاصب يرجع على الغاصب قولا واحدا وان علم فكذلك في الظاهر وسكن أبو اليسر أنه لا يرجع واليه أشار شمس الاندلس كره في النهاية (قوله خلافا لما

نقله القهس تاني الخ) أي من أنه لا يرجع وهو الموافق لما حرم به الشارع فمما عالج الوديعه باذن المودع
 كما مر التنبيه عليه وعبارة القهس تاني وانما يرجع على الغاصب اذ لم يعلم أنه غصب فكيف العمدانية اه (قوله
 فتنبه) أشار بالتنبيه الى ما حرمه قريبا (أقول) والمحصل أن الودع لو دفع الوديعه الى أجنبي بلا عذر فلما علمت
 أن يضمه فقط بلا رجوع على الثاني الا اذا استملكها وعندهما أن يضم أو يأشدها فان ضمن أو اشأه
 رجع على الاول وانما رجوع ذلك في الغاصب مع مودعه فله ان تضم في أي شيء لكن ان ضمن الثاني رجع
 على الاول بما ضمن ان لم يعلم أنه غصب فكيف القهس تاني عن العمدانية (قوله فتنكّل لهما) أي انكسر
 وليس له علم ما بينهما وصور هذه المسئلة سنة أقر لهما تنكّل لهما لمخالف لهما أقر لاحدهما وتنكّل لا آخر
 حلف تنكّل لاحدهما وحلف لا آخر واعلم أنه اذا حلف لاحدهما لم يقض له حتى يحلفه الثاني لينكشف
 وجه القضاء بخلاف ما أقر لاحدهما بحكمه اذ لا فرق بين نفسه والتمسك به بنفسه والتمسك به بنفسه
 يرى مقدس وفيه ولو قال أودعها أمداً فكذلك له الامتناع ان اصطلحا وليس عليه ضمان ولا اختلاف فان
 لم يصطلحا فكذلك أن يستخاف كما تقدم وتعام نصيبها في الزاي (قوله فهو لهما) ادم الاول وقوله أم
 آخر لقراره وبذلك اياه على اختلاف الاصليين ولا يجابداً القاضي بالخلاف بينه وبينه ما أودع
 عدم الاولية والاولى عند الشاخص أن يقرع بينهما تطبيقاً لآلوم ما وفي التهمة المليل فان تنكّل الاول
 لا يقضي به لينكشف وجه القضاء هل هو له أو لاحدهما ولا ضرر عليه في التأخير لانه لا يقضي للمتقدم
 حتى يحلف لا متأخر (قوله ولو حلف لاحدهما) في الحلف الثاني قول بلته ما هذه العيب ولا قيمة الا ان
 لو أقر به الاول ثبت الحق فيما ادّعى اقراره بما في الثاني ولو اقتصر على الاول كان صادراً (قوله والاف
 لمن تنكّل) دون الآخر لوجود الخلف في حقه ودون ولو حلف لهما فلا شيء له لعدم الخلف (قوله
 دفع الى رجل الغلو قال ادعها اليوم الخ) أقول ذكر في الخاتمة نواين في المسئلة اذا كان بعد الطلب قال مودع
 قال له رب الوديعه اذا جاءني فخر دعه الوديعه فلما طلب أشوه ما قال له الودع بعد ساعة دفعها اليك فلما جاء
 اليه قال له هاتك لا يصدق لانه متناقص ويكون ضماناؤه الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا طلب
 المودع وقال اطلبها عند فأعده الطلب في الغدر فقال قد ضاعت وروى عن أصحابنا أنه استل المودع متى ضاعت
 ان قال ضاعت بعد اقراره لا يضمن وان قال كانت ضاعت وقت اقراره لا يقبل قوله لانه متناقص ويكون
 ضمانا لا قوله اطلبها اغدا على ما يكون في الغالب اه وقدمنا الكلام عليه أوضح من ذلك (قوله ولو يدعها
 الخ) أي اذا لم يطلبها المأمور بدفعها اليه أمال وطالب نفسه ما منه وهو كقولهم نهان ما نكها وتقدم الكلام فيه
 (فرع) في البرازية له على رجل دين فإرسل الدائن الى مدونه رجلا ليقبضه فقال المدور دعه الى رسول
 وقال الى الرسول دفعته الى الدائن وانكسر الدائن فاقول قول الرسول مع عيه اه لكن الذي في نور العين
 القول للمرسلي بيمينه فتأمل وفي البرازية أيضا قال الدائن بعت الدين مع فلان فضاع من يد الرسول ضاع من
 المدون (قوله اجل الى) أي اليوم كفي الهندية ويؤخذ من السابق والهاق (قوله وضاعت) يعني غابت ولم
 تظهر ولا حاجة اليه (قوله صدق المودع مع يمينه) أي في براعة فتمته من الوديعه لا في الزام المدفع اليه (قوله
 لا يضمن على الاصح) معناه أن الاجراء المشترك لا يضمن لكن أفتى انصار الزماني بالضايف في حاشية الفصولين
 حيث قال وفي البرازية في مفترقات الاجارة نوع في المتفرقات دفع الى المشتري ترك نور البرعي فتأمل لا أدري
 أن ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع في زمانا اه ولا يخفى أنه ليس ذهب أبي حنيفة وانظر الى قوله في زمانا
 اه (قوله بخلاف قوله لا أدري أضاعت أم لم تضع) هذا اختلاف ما في جامع الفصولين ونور العيون وغيرهما
 من أنه لا يضمن على الاصح وهكذا رواه في نسخة المنج لكن لفظة لا ملحقه بين الاسطر وكأنها مضافة من النسخ
 فتأملها الشارح هكذا فتنبه نقل في العمدانية بعد ما هو لقال لا أدري أضاعت أم لم تضع يعني لانه نسب
 الاضاعة الى نفسه فكان ذلك تعديا منه كيانا قريبا (قوله لا يضمن) أي ان كان الكرم أو الدار باب وان

نقله القهس تاني الخ) أي من أنه لا يرجع وهو الموافق لما حرم به الشارع فمما عالج الوديعه باذن المودع
 كما مر التنبيه عليه وعبارة القهس تاني وانما يرجع على الغاصب اذ لم يعلم أنه غصب فكيف العمدانية اه (قوله
 فتنبه) أشار بالتنبيه الى ما حرمه قريبا (أقول) والمحصل أن الودع لو دفع الوديعه الى أجنبي بلا عذر فلما علمت
 أن يضمه فقط بلا رجوع على الثاني الا اذا استملكها وعندهما أن يضم أو يأشدها فان ضمن أو اشأه
 رجع على الاول وانما رجوع ذلك في الغاصب مع مودعه فله ان تضم في أي شيء لكن ان ضمن الثاني رجع
 على الاول بما ضمن ان لم يعلم أنه غصب فكيف القهس تاني عن العمدانية (قوله فتنكّل لهما) أي انكسر
 وليس له علم ما بينهما وصور هذه المسئلة سنة أقر لهما تنكّل لهما لمخالف لهما أقر لاحدهما وتنكّل لا آخر
 حلف تنكّل لاحدهما وحلف لا آخر واعلم أنه اذا حلف لاحدهما لم يقض له حتى يحلفه الثاني لينكشف
 وجه القضاء بخلاف ما أقر لاحدهما بحكمه اذ لا فرق بين نفسه والتمسك به بنفسه والتمسك به بنفسه
 يرى مقدس وفيه ولو قال أودعها أمداً فكذلك له الامتناع ان اصطلحا وليس عليه ضمان ولا اختلاف فان
 لم يصطلحا فكذلك أن يستخاف كما تقدم وتعام نصيبها في الزاي (قوله فهو لهما) ادم الاول وقوله أم
 آخر لقراره وبذلك اياه على اختلاف الاصليين ولا يجابداً القاضي بالخلاف بينه وبينه ما أودع
 عدم الاولية والاولى عند الشاخص أن يقرع بينهما تطبيقاً لآلوم ما وفي التهمة المليل فان تنكّل الاول
 لا يقضي به لينكشف وجه القضاء هل هو له أو لاحدهما ولا ضرر عليه في التأخير لانه لا يقضي للمتقدم
 حتى يحلف لا متأخر (قوله ولو حلف لاحدهما) في الحلف الثاني قول بلته ما هذه العيب ولا قيمة الا ان
 لو أقر به الاول ثبت الحق فيما ادّعى اقراره بما في الثاني ولو اقتصر على الاول كان صادراً (قوله والاف
 لمن تنكّل) دون الآخر لوجود الخلف في حقه ودون ولو حلف لهما فلا شيء له لعدم الخلف (قوله
 دفع الى رجل الغلو قال ادعها اليوم الخ) أقول ذكر في الخاتمة نواين في المسئلة اذا كان بعد الطلب قال مودع
 قال له رب الوديعه اذا جاءني فخر دعه الوديعه فلما طلب أشوه ما قال له الودع بعد ساعة دفعها اليك فلما جاء
 اليه قال له هاتك لا يصدق لانه متناقص ويكون ضماناؤه الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا طلب
 المودع وقال اطلبها عند فأعده الطلب في الغدر فقال قد ضاعت وروى عن أصحابنا أنه استل المودع متى ضاعت
 ان قال ضاعت بعد اقراره لا يضمن وان قال كانت ضاعت وقت اقراره لا يقبل قوله لانه متناقص ويكون
 ضمانا لا قوله اطلبها اغدا على ما يكون في الغالب اه وقدمنا الكلام عليه أوضح من ذلك (قوله ولو يدعها
 الخ) أي اذا لم يطلبها المأمور بدفعها اليه أمال وطالب نفسه ما منه وهو كقولهم نهان ما نكها وتقدم الكلام فيه
 (فرع) في البرازية له على رجل دين فإرسل الدائن الى مدونه رجلا ليقبضه فقال المدور دعه الى رسول
 وقال الى الرسول دفعته الى الدائن وانكسر الدائن فاقول قول الرسول مع عيه اه لكن الذي في نور العين
 القول للمرسلي بيمينه فتأمل وفي البرازية أيضا قال الدائن بعت الدين مع فلان فضاع من يد الرسول ضاع من
 المدون (قوله اجل الى) أي اليوم كفي الهندية ويؤخذ من السابق والهاق (قوله وضاعت) يعني غابت ولم
 تظهر ولا حاجة اليه (قوله صدق المودع مع يمينه) أي في براعة فتمته من الوديعه لا في الزام المدفع اليه (قوله
 لا يضمن على الاصح) معناه أن الاجراء المشترك لا يضمن لكن أفتى انصار الزماني بالضايف في حاشية الفصولين
 حيث قال وفي البرازية في مفترقات الاجارة نوع في المتفرقات دفع الى المشتري ترك نور البرعي فتأمل لا أدري
 أن ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع في زمانا اه ولا يخفى أنه ليس ذهب أبي حنيفة وانظر الى قوله في زمانا
 اه (قوله بخلاف قوله لا أدري أضاعت أم لم تضع) هذا اختلاف ما في جامع الفصولين ونور العيون وغيرهما
 من أنه لا يضمن على الاصح وهكذا رواه في نسخة المنج لكن لفظة لا ملحقه بين الاسطر وكأنها مضافة من النسخ
 فتأملها الشارح هكذا فتنبه نقل في العمدانية بعد ما هو لقال لا أدري أضاعت أم لم تضع يعني لانه نسب
 الاضاعة الى نفسه فكان ذلك تعديا منه كيانا قريبا (قوله لا يضمن) أي ان كان الكرم أو الدار باب وان

لم يكن لها باب يضمن هندية عن المحيط وفي نور العين عن قاضيان قال وضعها في دارى فثبتت المكائن
لا يضمنه ولو قال وضعها في مكان حصص فثبتت الموضع ضمن لانه جعل الامانة كالموانمجهلا وصع ومثل
لا يضمن كونه ذهب ولا أدري كيف ذهب ولو قال دفنت في دارى أو في موضع آخر ضمن ولو لم يبين مكان
الدفن ولكن قال سرقت من مكان دفنت فيه لم يضمن هـ هـ ولو دفنتها في الارض يبرأ ولو جعل هنالك علامة
والافلا وفي المغازي ضمن هـ طه ولو دفنتها في الكرم يبرأ ولو حصينا بأن كان له باب مغلق ولو وضعها بلا دفن يرى
لوموضعها لا يثبت فيه أحد بلاذن اه (أقول) ولا تنس ما قدمنا من أنه اذا كان الموضع حرز التلك الوديعه
والايضمن. طلقا ومن أن العبرة للعرف كالتفاناه عن البرازية فتأمل وفيه توجهات للصواب نحوه في مغازة
قدفنها سحرًا لم يرجع لم يظفر بعمل قد لو أمكنه أن يجعل فيه علامة ولم يفعل ضمن وكذلك لو أمكنه العود
قر يبا بعد زوال الخوف فلم يرد ثم جاء ولم يجد هـ ولو دفنتها باذن وجه هـ فقط وضعها في زمان الفتن في بيت خراب
يضمن لو وضعها على الأرض لا يضمنها اه وفي الهندية عن النوازل اذا قال المودع سقطت الوديعه أو
وقعت في اليمين ولو قال أسقطت أو تركتها ضمن قال الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى
لا يضمن في الوجهين لان المودع لا يضمن بالاسقاط اذا لم يترك الوديعه ولم يذهب والفوى عليه كذا في الخلاصة
ولو قال لا أدري أينما ضاعت لم يضمن ولو قال لا أدري أينما ضاعت لم يضمن كذا في الفصول
العامية اه وقدمنا وجهه لانه نسب الاضاعة الى نفسه فهذا وجه ما نقلناه وهي مسألة أخرى بخلاف قوله
ذهب ولا أدري كيف ذهب وقوله أضاعت أم لم تضع الخ لا فرق بينهما لان المؤدى العاريز واحد كما
لا يخفى على من تأمل قدره قال في نور العين ولو قال أسقطت أو تركتها ضمن كذا في طعنوا لم يجد
الاسقاط ليس بسبب ضمان اذ لو أسقطها فمهاول يبرأ حتى هلك يبرأ فلهذا لا يضمن بمجرد قوله سالت
بل بشرط أن يقول أسقطت أو تركت أو أسقطت في الموضع أو أسقطت في الموضع أو أسقطت في الموضع
أو وقتت في الضمان السقوط بنقصه في الشدة وفي جعلها في محل لا يحتلها ويكون كماله وذکر أنه ينبغي
أن لا يضمن بمجرد قوله أسقطت أو تركت اذ لا فرق العامة بين سقطت وأسقطت ولو قال ضاعت فالحق
ولو قال لم يذهب من شيء لا يضمن ولو قال ذهب ولا أدري كيف ذهب فالحق قوله يضمن ولو قال ابتداء
لا أدري كيف ذهب اختلف فيه المتأخرون والاصح انه لا يضمن اه (أقول) لكن قد ناسى العلامة
الطبراني انه في الضمان معلا ما أنه قضيه في زماننا فلا تنس وفيه المودع لو سقط شيء من يده على الوديعه
ضمن اه وفيه ما مودعها تحت رأسه أو تحته يبرأ وكذا بوضعه بين يديه في المصحف فلو أبرأ في الفصل
اثنان ولو لم فاعدا ولو لم عليه ماله في الحضر لا في السفر هـ هذه يبرأ لقاعدة الا لو وضعه اجنبه على الارض وفي
السفر لا يضمن ولو مضطجعا جعل ثياب الوديعه تحت جنبه لم يضمنه السرقة ضمن ولو لم يخطف ولو جعل
الكيس تحت جنبه يبرأ مطاوعة جعل دراهم الوديعه في ثوبه ضمن في الامم لا في الاسر لان ما في اليد على
شرف سقوط صدر كونه وقيل يبرأ مطلقا وكذا لو ربطها في طرف كسبه وعجمته وكذا الشده في صدره
ووضعها في كفه يبرأ ولو له عاني حيه ولم يقم به وهو يغفل أم ما وقتت فيه لا ضمن خلاصة ضمن ولو دخل
الجسم وهي في جنبه وتر كذا في الساكودة فسرق قبل ضمن قاضيان جعلها في جنبه وضرب مجلس سبق
فضاعت بعد ما سكر بسرقة أو سوط أو نحو مما قيل لا يضمن لانه حقلها في محل يحفظ ماله بنفسه وقيل هذا
اذا لم يزل عقله أما اذا زال ذلوا بحيث لا يمكنه حفظ ماله يضمن لانه يحجز عن الحفظ بنفسه مضمنا مودعا
غيره اه (قوله ان خاف الخ) طاهر صنيعة أو المبطور اليه ما وقع عدل المودع عن خوف تلف نفسه أو
عضوه أو حبه أو أخذ ماله وان كان التمدد مطلقا ما اذا كان صريحا بأحد ما طهر طاهر (قوله)
وان خاف الحيس أو القيد أو التبريس كفى الهديبه (قوله وان تشفى أشد ما كاهه غدر) لانه يؤدى
الى تلف نفسه بخلاف ما لا يبرأ في الهديبه وفي الهندية ما طهر هذا المودع بالتلاف ماله لم يدفع اليه

المال ان خاف تلف نفسه
أو عضوه فقد فعلم يضمن
وان خاف الحيس أو القيد
ضمن وان تشفى أشد ما
كاهه فهو دفر

الوديعة ضمن ان يقر له قدر الكفاية وان أخذ كل ماله فهو معذور ولا ضمان عليه كذا في خبر الثماطين قال ط
 ولم يسم ما المراد بقدر الكفاية هل كفاية يوم أو شهر أو العمر القالب فيصور أه والظاهر ان المراد بها
 هنا كفاية شهر أو يوم (قوله) يكلو كان الجائر هو الاستخذ بنفسه فلا ضمان أي من غير تفصيل كما يؤخذ من
 المنع (قوله) رفع الأمر لما لم أي على سبيل الاولوية (قوله) ليبيعه وان لم يكن في البلد قاض باعها وحفظ
 ثمنها مذبذبة ولو اتفق عليها بلا أمر قاض فهو متبرع ولو لم يتفق عليها المودع حتى هلكت يضمن لكن نفقها
 على المودع مثلا على من حاوئ الزهدي وفي الترخانية على رب الوديعة ولا بدري أي هو أومت بمسكها
 حتى يعلم موته ولا يصدق بها بخلاف القطعة وان اتفق عليها بلا أمر القاض فهو متعلق وسياه القاضى
 البينة على كونه مودعة عند موعلي كون المالك غائبا فان رهن ولو بما في جوف ينفق عليها من غلتها أمر به
 والأي أمره بالاغنى يوما وليلين أو ثلاثة رضاء أن يحضر المالك لا أكثر بل يأمره بالبيع وما سلك الثمن وان
 أمره بالبيع ابتداء فاصحاب الرجوع عليه سبه اذا حضر لكن في الدابة يرجع بقدر القيمة بالان يادق في
 العبد بالان يادق على القيمة بالغة ما بلغت ولو اجتمع من الثمن ما ياتي كثيرا وكانت أوصافا غير متخلف وساده
 قضاها بلا أمر القاضى فلو في المصر أوفى وضع توصل الى القاضى قبل أن يقصد ذلك ضمن (قوله) فذلك حال
 القراءة نص على المتروكهم فلا ضمان بعد المداولة (قوله) دس ولا يهدها التصرف أي وهو القراءة
 وسية أي أحواله يهدها بنفسه أما كتب السلم في أي يجوز النظر فيها اذا كانت لا تصرف في الطر والقباب
 ويكون كالاقتطال بالحنطة والاشعة بالانار لا سيما اذا كان مودعا عادة الناس في ذلك المساهلة والسماحة
 والاحتياط عدم النظر بالأمر (قوله) وكذا المودع السراح أي سراح الوديعة على المداولة أي على المور
 فانه لا يضمن اذا تلف (قوله) أودع مسكا أو له أمانا كان بعير وقد أودعه ووجه الذي له المالك يطلبه فلا
 يدفعه اليه وعليه الفتوى مذبذبة (قوله) وأسكر الوارث أي وارث الطالب (قوله) حبس المودع الصلح لما
 وبه من الاضرار وقد تقدم محو هذا في المصنف وله الجول على ما اذا كان المكتوب عليه يقره اذا عرض
 عليه والا فعدم الحلا لا يثب الحق ثم ظهر كلامه بيم المأسك الوارث كونه لا يملك المودع (قوله) أيدا أي
 ما يقر الوارث بالاداء أي بما قبضه من ماله (قوله) لا يبرأ من الدين الميت بدع الدين الى الوارث الظاهر ان
 يقيد بعدم البراءة اذا كان الدين مستعرا فالمدافعة أولا وسواء رسل الوارث مؤثما ولا للظاهر أن بقده عدم
 البراءة بما اذا كان الدين مستعرا فالمدافعة والوارث غير مؤثر في كونه مدين في المودع اذا دفع الوديعة الى الوارث
 جوى لكن ذلك في ميتة المتفق اذا كان الميت ودعة عند انساب وفي التركة ديس ودفع المودع الوديعة الى
 الوارث بعير أمر القاضى يصح من يده أف ودعة رجل مات وعليه ألف درهم ديس معروف انه عليه ما وترك
 ابيه المعروف فقتضى المستودع ألف للعر لم يضمن لانه نفى الى من به الحق وهو غير الميت وليس للان
 ميراث حتى يقتضى الدين اه (أقول) ولعل عدم البراءة بدع الدين الى الوارث ديانة قبل في النفوذ لا ديانة ولو
 قضى المودعها دين المودع ضمن على المصنف دس وراسع (حرج) قال ت الوديعة وقضت ثمنها
 لا يضمن ماله بقدر دفعها للبشرى شرح نحوه الاثران وفي ميتة المتق رجل على آخر من قضا فيه طاما
 فمات صاحب الدين فأسد مة في الغلام بالميت وفي الدس للوارثه وانما فيها ميس أخذت السلطان
 مالا حراما حق الخصومة في الآخرة اعاد الحق مع السلطان ومع القاض ان لم يتخلط السلطان وبعد
 الحاطا يكون مع السلطان عند أي حنفية وماله تعالى (قوله) ليس للسيد أخذ ودعة العبد أي ولي غير
 مأذون لاحتمال أنه مال العبد الا اذا أقيم السيدية على أه ماله وقد انفرد وفي النزاية الرقيق اذا اكتسب
 واشترى شيئا من كسبه وأودعه وذلك عند المودع فله ضمنه لكونه مال المولى مع أن العبد يداه متبرعة حتى لو
 أودع شيئا وغيب فليس له ولي أخذت انتهى هذا المذهب لم أن الوديعة كسب العبد أو ماله أما اذا علم ذلك له
 حق الاختيار لا حضور العبد كما قل في النزاية عن النسخة وقد تقدم ذلك (قوله) العامل لغير أمانة لا أجر له الا

يكلو مكان الجائر هو
 الاستخذ بنفسه فلا ضمان
 عادية يضيف على الوديعة
 الفساد دفع الأمر لما لم
 ليبيعه ولو لم يرفع حتى قد
 فلا ضمان ولو اتفق عليها
 بلا أمر قاض فهو متبرع
 ترأ من مصنف الوديعة
 أو الرهن فذلك حال القراءة
 لا ضمان لان له ولاية هذا
 التصرف صريحة قال وكذا
 لو وضع السراح على المسارة
 وفيها أودع مسكا وعرف
 أداء بعض الحق ومات
 الطالب وأسكر الوارث
 الاداء حبس المودع الصلح
 بدوا في الاشياء لا يبرأ دينون
 الميت بدع الدين الى الوارث
 وعلى الميت ديس وليس للسيد
 أخذ ودعة العبد العامل
 لغير أمانة لا أجر له الا

الوصى) أو وصى القاضى وقد نص به بأسر وأما وصى الميت فلا يستحق إلا الحر كما فى الاشباه من فن الجمع والفرق فى الكلام على أجر المثل نقلا عن القنية وقد دال الوالوال على عدم صحة الأجر له ولو جعله التوفى له لنفذ له وصاياه بأنه يقبل الوصية والعمل واجبا عليه والاستعجار على هذا لا يجوز انتهى قال العلامة الخبير الرملى ولا يخفى أن وصى الميت إذا امتنع عن القيام بالوصية بالإباحة فى مقابلة عمله لا يجبر على العمل لأنه متبرع ولا يجبر على التبرع وإذا رأى القاضى أن يعمل له أجره على عمله وكانت أجر المثل قال المانع قياسا واحتسابا وهى واقعة الفتوى وقد أثبت به مرارا ولا ينافى مع ما فى الوالوالية كما هو ظاهر لأن الموضوع عن مختلف كما ظهر بأدنى تأمل اه (أقول) انما كان الموضوع مختلفا لأن موضوعه مسألة الوالوال على وجوب العمل يقول الوصية وموضوعه ما ذكره فى عدم الجبر على العمل وهو لا ينافى الوجوب لكن قال الطعطاوى وفيه تأمل إذ بعد القول لا يقال أنه متبرع والحاصل أن وصى الميت لا أجر له إلا إذا كان محتالاً له إلا كل من مال اليتيم قدر عمله والقاضى أن يفرض له ذلك لكن للمستقبل للماضى لشروعه فيه فمتبرعا وأما وصى التاضى فأن كان محتاجا فكذلك والآن نصبه القاضى وجعله له أجر المثل جاز وكذا إذا امتنع بعد النصب عن العمل حتى يجعله له أجر لأن وصايته غير لازمة لأن له أن يعزل نفسه فله أن تمتنع عن المضى فى العمل بالإباحة ونظام الكلام على ذلك فى باب الوصى آخر الكتاب فراجع ان شئت (قوله اذ اعلا) فيسقطان أجر المثل أشباه قال فى القنية إذا عي القاضى له أجره قوله والا فلا ذكر أن له أجره فله ولولم يعينه القاضى وتقدم ذلك فى كتاب الوفاء وذكره فى الوصايا (قوله فانت) القول لأصحاب الاشباه (قوله فله) فله منه أن أجر المثل (الخ) أى من قوله إذا اعلا أى إذا كان مشروطا من جهة الوفاء فأداه أو بالسود ووجه العلم له لا عمل حينئذ ط ه والحاصل أن الوفاء عن الناظر شأ فله كثيرا كان أو ليس لا على حسب ما شرط له أولم يعمل حيث لم يشترط فى مقابلة العمل وإن لم يعينه الوفاء وعينه القاضى أجره فله جاز وعين أكثر يعينه الزائد من أجر المثل هذا أن عمل وإن لم يعمل لا يستحق أجره فله صرح فى الاشياء فى كتاب الدعوى وأن نصبه القاضى ولم يعينه له شيئا يظفر أن كان المعهود أن لا يعمل إلا بأجرة المثل فله أجر المثل لأن المعهود كالمشروط والا فلا شئ له وبين تفصيل ذلك مع أدلة فى كتاب الوفاء فراجع اليه (قوله ودافع ألف مقرضا ومقارضا) قال ابن السكينة مسئلة الميت من البدائع قال ولو قال فله هذا الألف على أن أنفها عايلين قرض على أن تعمل بالنصف الآخر مضاربة على أن الربح فى فله ما كرهه لأنه شرط لنفسه منفعة فى مقابلة القرض وقد نسي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن قرض جوفعافان على هذا ويرى فالربح بينهما ففان لأن المضارب إن نصف المال بالقرض فكان نصف الربح له والنصف الآخر بضاعة فى يده فربح المضارب المال (قوله ويرى القرض) أى لرب المال خاصة (قوله الشرط جاز) ويعمل النصف بضاعة وقعها النصف القرض المستقرض لأن المضارب بالماضد بشرط كل الربح لرب المال صارت بضاعة (قوله ويحذر) لأنه عن قرض جوفعافا إذا علم به الشرط فالربح الحاصل من الألف هو ما والحسرات عليه سما لأنهما شريكان فى الألف (قوله وإن يدعى ذو المال قرضا وشخصه إلى آخره) قال الشارح قد اشتمل البيتين على ثلاث مسائل الأولى من الظاهرية لو قال المضارب دفعته إلى مضارب وقال لرب المال دفعته اليك قرضا فالقول قول لرب المال ومع ذلك لو قال للمال قبل التصرف لاضمان على ذى اليد لا نقضهما على قول المال دفعته فأن لا ينقضهما قبل التعريف وضمن بعدهم أن أاما يسه قلب المال فيكون كل من القول والبينة لرب المال وفى النهاية وتشرح التخصر برأت القول قول المضارب والبينة على رب المال (قوله ورب المال قد قبل أجدر) أى يقول فله وأبهاك المال فان كان قبل العمل فلا ضمان عليه لا تذاقة فها على لفظ الدعوى كما تقدم (قوله وفى العكس) وهذه المسئلة الثانية من الظاهرية أيضا وهى عكس الأولى إذا قال المضارب بعد ما تصرف ويرى أن قرضتى هذا المال والربح كانى وقد لرب المال دفعته اليد مضاربة بالثلث أو قال دفعته

الوصى والناظر إذا علم ذلك
فعلم منه أن لا أجر للناظر فى
المسقط إذا أحيل عليه
المستحقون بل يحفظ وفى
الرهانة
ودافع ألف مقرضا ومقارضا
ويرى القرض الشرط جاز
ويحذر
وإن يدعى ذو المال قرضا
ونصحه
قرضا فرب المال قد قبل
أجدر
وفى العكس بعد الربح
فانقول قوله

البيت بضاعة أو قال مضارب ولم يسمو بمضارب مائة درهم فاقول في ذلك قول رب المسألة على المضارب
 الدينية وفي دعوى المضاربة إلى بيع الرب المال وفيما إلى المبيع قال بيع الرب المال والمضارب أحرم المال وإن أقام
 البيعة فإنه للعامل وإن اختلفا قبل البيع برد المال إلى مالكه لعدم لزوم العقد **(قوله كذلك في الإيضاح)**
 بأن قال الرب المال مدعته بضاعة والمضارب يدعى القرض فالقول للرب المال ولو ادعى المضاربة ورب المال
 العصب وضاع المال قبل العمل فلا ضمان وإن بعد العمل فهو ضمان وإن أقام البيعة والبيعة للمضارب في
 الوجين وهذه هي المسئلة الثالثة **(قوله ما يتغير)** أي الحكم في هذه الصورة وقد قدمنا الكلام على
 هذين البيتين آخر كتاب المضاربة **(قوله وإن قال قد ضاعت من البيت وحدها)** مسألة البيت من الوقعات
 وقد ذكرناها في هذا الباب وهي المودع إذا قال ذهبت الوديعة من منزلي ولم يذهب من مالي شيء قبل قوله مع
 عنه كافي الهندي والكافي وجامع الفصولين ونور العيون وغيرها **(قوله فقد ينصرف)** بأن يعمل السارق
 أو تكون هي المقصود بمعنى يهرب يصدق **(قوله وتارك)** بغير توبين **(قوله لاسر)** متعلق بتارك أو
 بصحيفة والصحيفة قال وهي قطعة من جلد أو ترطس كتب فيه وقد مرنا ذلك في هذه المسئلة وقد ذكرنا شرحها
 في الأمانة بالمشحنة أن مسألة البيت من قاضي خان قال قوم بلوس في مكان فقام واحد منهم وترك ثيابه ثم
 قام الباقيون معناه تلك الكتاب ضموا واجتماع الألف واللام ترك الكتاب عددهم فهدوا تحفظهم هذا قالوا
 وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ الماتر وضمنوا اجتماعاً وان قام القوم واحد بعد واحد كان الضمان على
 آخرهم لأن آخرهم أول لفظ فتعين العمل قال المصنف وهذا ليس خاصاً بالصحيفة بل يمارى في غيرها
 أيضاً قال ط وبني تقييد هذا الفرع بما لا يقسم فانه إذا كان مما يقسم يكون القائم أولاً مقرباً لعدم
 قسمة المودع للفظ اه **(قوله يضمن المتأخر)** لثبته للفظ فتعين للضمان اه عند البر ومفهومه
 أنهم إذا قاموا لجهة صنعوا اجتماعاً بصرح فاضحيان وبطهرى أن كل ما لا يقسم كذلك سأتحن **(قوله)**
 وتاركاً نقرأ الصوفية الخ قلنا تامل البيتان على مسئلتين من القاهرين * قال في كتاب الوديعة إذا
 أقدموها الفاروق طالع المودع على ثقبه معروف أن كان أخبر بصاحب الوديعة أن ههنا ثقب الفاروق لا
 ضمان وإن لم يخبره بعدما طالع عليه ولم يدره من وهي المسئلة الثانية * والاولى ما قال في القلوب يري عن
 السيد الامام أي القائم أن الإنسان السوء عدده ما يقع فيه السوء في زمان الصنف قبل بردها في
 الهواء حتى وقع فيه السوء وقد لا يضمن وهذا علم من صورة العظم لأنه يعلم من ذلك الحكم في أنظاره
 انتهى ما ذكره من المشيئة قال في الهندي الوديعة إذا أقدمتها العا وتوفد طالع المودع على ثقب الفاروق
 أخبر صاحبها أن ههنا ثقب الفاروق لا ضمان عليه وإن لم يخبر بعدما طالع عليه ولم يدره يضمن **(قوله)**
 الفصول العادية وذكر بردها عاارة القاهرين * ثم قال في تناويمي أبي الليث إذا كانت الوديعة شيئاً يخاف
 عليه الفساد وصاحب الوديعة غائب فإن زحف الأمر إلى القاضي حتى يبيع به جاز وهو الأول وإن لم يبيع حتى
 فسدت لا ضمان عليه لأنه حفظ الوديعة فعلى ما أمر به كذا في المحيط وإن لم يكن في البلد فاضربها عاوة وحفظها
 لصاحبها كذا في السراج الوهاج انتهى **(قوله تمتع)** العت بالمال السوس أو الأرضة وهي دوية
 تأكل الصوف **(قوله لم يرض)** لأنه حفظ الوديعة كما أمر به محيط ويضمن بتدبير المبيع **(قوله وقرض)**
 القرض الحاصل أنه إذا أودعه الوديعة فوضعا في محله لا تقبضه فقصها الفاروق أو حرقها النار وأصابها
 بنفسها بالمال وحده القصة ثم الحاء المجمل أي نقص أو أصاب عكس بالون ثم الحاء أي تمتع فلا ضمان
 عليه وما إذا كان في المكان الموضوع فيه لوديعة ثقب قد طالع عليه المودع أن أخبر صاحبها فلا ضمان
 عليه وإن لم يخبره ولم يدره يضمن أماده صاحب الهندي **(قوله ما عكس يوزر)** أي بخلاف **(قوله ولم يرض)**
 الواو يعني أرفق تنق عنه الضمان بسد أو بأعلام المالك وإن لم يسده لأن المالك حينئذ رضى بوضعه فيه
 على هذا الحال ولم يرض الباء **(قوله وينبغي تفصيله)** البحث للرسوسى حيث قال وينبغي أن يكون فيها

كذلك في الإيضاح ما يتغير
 وإن قال قد ضاعت من
 البيت وحدها

يصح ويصح فقد ينصرف
 وتارك في قوم لاسر صحيفة
 فراحوا وراحت يضمن
 المتأخر

وتارك نشر الصوف صبغاً
 فعتام
 يضمن وقرض الفاروق العكس
 يوزر

إذا لم يسد الثقب من بعد
 عليه

ولم يعلم المالك ما هي تنفر
 نلت بقي لوديعة ففقهه
 الفاروق وأفسده لم يذكر
 وينبغي تفصيله كما مر في روبر

التفصيل لان الامر دائرين الاعلام للمودع أو السد بدونه وهو موجود وارتضاه عبد البر وأقره
 الشرائع (تمت) * في ضمان المودع بالكسر في قاضي خان مودع جعل في ثياب الوديعة أو بنفسه
 قدعها لربها ونسب ثوبه فيها فاضاع عنده ضمن لانه أخذ ثوب العسير بلاذنه والجهل فيه لا يكون عذرا
 قال في نو الرعي ينبغي أن تقيد المسئلة بما لو كان غير عالم ثم علم بذلك وضاع عنده والافلاسب للضمان أصلا
 فالظاهر أن قوله والجهل فيه لا يكون عذرا ليس على إطلاقه والله تعالى أعلم اه ملخصا قال في السراجية
 مؤنة الرد على المالك لاعلى المودع وان نقلها في بلد من بلاد مؤنة الرد على صاحبه بالاتفاق وكذا اذا سافر
 فيها يجوز له السفر بها تكون الاجرة على المالك سراح أي أجرة الرد كما يؤخذ من سابقه قال ط وانظر
 مؤنة حمله لا يخرج له على المودع أو المالك * (فروع) * نذ بقرة من الباقرة وترك الراعي اتباعها
 فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيما نذت بالاجماع ان كان الراعي خاصا وان كان مشتركا فكذلك عند
 أي حنيفة وعندهما يضمن وانما لا يضمن عنده وان ترك الحفظ فيما نذت لان الامين انما يضمن بترك
 الحفظ اذا ترك بغير عذر أما اذا ترك بعذره فانه لا يضمن كالدفع الوديعة لاجني حالة الحريق فانه لا يضمن
 وان ترك الحفظ لانه ترك بعذره كذا هو انما نذر الحفظ بعذر كذا يضيع الباقي وعندهما يضمن لانه ترك
 بعذر يمكن الاحتراز عنه * قال صاحب لثخيرة وروايت في بعض النسخ لا ضمان عليه فيما نذت اذا لم يحدد
 من يبعثه ليردها أو يبعثه ليخبر صاحبها بذلك وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يدر على اتباع الشكل فاتباع البعض
 وترك البعض لا يضمن لانه ترك حفظ البعض بعذر وعندهما يضمن لانه يمكن الاحتراز عنه عمدا به من
 ضمان الراعي وفي فتاوى أبي الليث كذا رجل كرايس انسان فاستقبله للصوم فطرح الكرايس وذهب
 بالجوارف ان كان لا يمكنه التخاصص منهم بالجوارف والسكرانيس وكان يعلم أنه لو حمله أخذنا للصوم الجوارف
 والسكرانيس فلا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه * طرح الامانة في السفينة وسج في البحر
 نحو من الاسر والقتل لا يضمن * في جامع الفصولين في ضمان الاجير المشترك وامرا الا ان خيرة قرية عادتهم
 ان ائابة وادأدخل السرح في السكت يرسل كل بقرة في سكتهم بها ولا يسلمها اليه فعلى الراعي كذلك فصاعت
 بقرة قيل براء اذا المعروف كالمشروط وقيل لولم يحدد ذلك خلافا يبراه والطاهر أن القولين مقتضيان ان لا يكونا
 بمعنى واحد لان ذلك اذا كان معروفا لا يحد خلافا لانه يكون ما ذكرناه عادة وقد مناهو هذه المسئلة وهو مالو
 أرسل الموكل بالبيع الزمن الى الموكل مع المكاري ونحوه مما حوت به العادة فانه لا يضمن وبه أفق النابز الرمي
 لان المعروف عرفا كالشروط شرط او لافرق بين أن تتلف أو تضيع أو باكلها الذئب الا اذا نهبها عنه قال
 الرمي ومثله الشرط والمزارع أيضا مثله وهو كالمودع وهذا اذا كانت العادة مطردة أما اذا لم تكن كذلك
 ولا شبهة في الضمان في صورة الضياع أو كل الذئب * (تنبيه) * وهذا أيضا الذي ينحس عليها أما اذا خشى
 بان كان على أهل القرية أعداء يقصدون نهب أموالهم أو اتلافها أو كانت كثيرة المصروف فلا شبهة في
 الصمان فاعلم ذلك والله تعالى أعلم اه رجل استعار دابة فقام في الغارة ومقدودها في يده فغلبه السارق
 ونطع القود وذهب بالدابة لا يضمن المستعير لانه لم يترك الحفظ ولو أن السارق قد المقود من يده وذهب بالدابة
 ولم يعلم به المستعير كان ضامما لانه اذا قام على وجه يمكن مد المقود من يده وهو لا يعلم به يكون مضاعفا اذا قام جالسا
 لا يضمن على كل لانه لو قام جالسا ولم يكن المقود في يده ولكن الدابة تكون بين يديه لا يضمن ففسهه الا يضمن
 أولى اه * وفي البرزخية من الوديعة جعل دابة الوديعة في كرم غير مرفوع الحائط أو لم يكن له حائط ينظر ان
 قام المودع ووضع جسمه على الارض ضمن ان ضاعت الوديعة وان قام الوديعة وان في السفر لا يضمن وان
 قام مضطجعا اه ومثله في الذخيرة وعدة فتاوى والعامة وفي البرزخية ان في العاري يذ كرم اذا كرم في
 الحانية فانه لا يضمن ما اذا نوى المستطعم في السفر ليس بترك الحفظ لان ذاتي نفس اليوم وهذا في
 أمر زاده اليوم اه * كل أمين ادعى ايسال الامانة الى سحنتها نيل قوله كالمودع اذا ادعى الرد أشباه

قيل هو قول أبي يوسف ويكفي عند محمد أن يعل قلمه ما تجنيس * دفعه الى دلال لبيعه فدفعه الدلال الى رجل
 على سوم الشراء ثم نسيه لم يضمن وهذا اذا اذن له المالك بالدفع للسوم اذا تعدى في الدفع حيثما اوضح
 اذا لم ياذن له فيه ضمن * ذكر في بعض الفتاوى عن فتاوى النسقي لو عرض الدلال على رب دكان وثركه عنده
 فهو رب الدكان وذهب به لم يضمن الدلال في الصبح لانه امر لا يمنه في البيع وذكر بعض المشايخ يضمن
 لانه مودع وليس للمودع أن يودع فاضحنا * دفعه الدلال الى من استقام لينظر اليه ويترى فذهب به
 ولم ينظر به الدلال قالوا لم يضمن لانه في هذا الدفع قال وعندي انه انما لم يضمن لولم يفارقه وأما لو فارقه
 ضمن كالأودعه أجنبي وأتركه عنده من لا يريد الشراء * طلب المبيع رجل من الدلال بدراهم معلومة
 فوضعه عند طالس يضمن قيمته لانه على سوم الشراء بعد بيان الثمن قالوا لا شيء على الدلال وهذا لو
 ما أذن بالدفع الى من يريد الشراء قبل البيع فلولم يكن ما ذوا يضمن فروع الجاهل * دلال معروف بده
 ثوب تبين أنه مسروق فقال رددته على من استأذنه منه براء كغاصب الغاصب اذا رد على الغاصب ببراءة
 الذخيرة انما يبرأ لو أثبت رده بحجة في عدة الفتاوى هذا كغاصب الغاصب اذا قال رددت على الغاصب
 صدق بيعة لا بدونها منق * قال تأملت منذ عشرة أيام ورجعها إليهم كانت عنده من يوس فقال
 المودع وجدها متلفته ولم يضمن ولو قال أولا استعدي وديعة ثم قال وجدها متلفته ضمن اه
 قبية * دلال دفع ثوبا الى ظالم لا يمكن استرداده منه ولا أخذ الثمن يضمن اذا كان الظالم معروفا بذلك * ن
 خرج المودع وترك الباب مفتوحا ضمن لو لم يكن في الدار أحد ولم يكن مكان يسمع حس الدخان عدة
 * المودع لو حطها في حرايس فيه مال ضمن والمراد حوز غيره أما لو استأجر بيتا لنفسه وحفظها فيه لم يضمن
 ولو لم يكن فيه ماله * محي مودع استأجر بيتا فيه مصر أودع فيه وأحرقها فيه وسافر وتركها فيه لم يضمن
 * مع تقصير يضمن المودع ثلث ضمن في الخضر والبنصر لا في غيره ما به يفتى وقيل ضمن في الخضر لا في غيره
 بما ناله المخرن وتضمن المرأة مطلقا لانه استعمال من خلاصة الاقضية * ادعى وكالة قبض دين أو ودیعة
 فأمر المظلوب في الدين يوم دفعه اليه وفي ظاهر الرواية وذكر في محل آخر من الخلاصة
 في الفرق بينه ما أن أقراره في الدين لا في ماله نفسه وفي الودیعة لا في ماله غيره اه قال فلو أقر بالوكالة
 وأسكر المال لا يصير خصما ولا تقبل البيعة على المال إلا أن تقع البيعة على الوكالة أو لم تثبت كونه خصما
 بأقر المظلوب لانه ليس بحجة في حق المطالب وان أقر بالمال وأنكر الوكالة لا يحلف الوكيل المطالب
 على العليم وكالتا اذ الحلف بترتب على دعوى بحجة ولم تصح اذ لم تثبت وكالة فلم يصير خصما الا اذا قامت
 الیمنة على الوكالة والمال يقبل عدة أنى حنيفة بناء على أن وكيل قبض الدين ملك الحصة عنه * هـ
 لا يومر بدفع الودیعة الى الوكيل بقبضه الوصدة اذا أقر بمال الغير بخلاف الدين * فن عن محمد لو
 صدقه بغير دفع عين كدين شر وكذا عن أبي يوسف * حشبي لوصده أو كذبه أو سكت لا يجبر بدفع
 الودیعة ولو دفعه لا يسترد فلو ضررهما وكذبه في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل لوصدة ولم يشترط عليه
 الضمان والارجع بعينه لو قاتلوا بقبضه لوهاكا * قال صاحب جامع الفصولين أقول لوصدة ودفعه بلا
 شرط ينبغي أن يرجع على الوكيل لو قاتلوا أو غرضه لم يحصل فله نقض قبضه على فاسد ما من الهداية من ان
 المدون يرجع بمادفعه الى وكيل صدقوا بما كذا هذا * شجع لولم يومر بدفع الودیعة ولم يسلمها فتلقت
 قبل لا يضمن وكان ينبغي أن يضمن اذا منع من الوكيل بزعمة كمنع من المودع ولو سلمه الى الوكيل لا يترد لانه
 سعى في قبض ما فله ذميرة فكل هذا العائب قبض وديعة فله ضمانا بدليل أن يبعه ذلك ذماب يحرم المالك
 ضمن زيدا أو الدائع ولو علم الدائع ما توكل لا يرد ما ذم المودع أن يدفعه (يقول الحنبر) الظاهر انه براء
 الدافع لأن ذلك لو كان قبضه من قبض فضولا والله تعالى أعلم * ع وكله بقبض الودیعة في اليوم فله قبضه
 خذ اولو وكله بقبضه عدالين قبضه اليوم اذ ذكر اليوم للتجمل فكاه قال أنت وكيل به الساعة فاذا ثبت

وكانت الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكالة الغد وكالة اليوم لاهر بحال دلالة وكذا قال اقبضه الساعة
فيه قبضه بعده اولا لوقال اقبضه من غير من فلان قبضه بقبضه باز * قال اقبضه بشهو وقبضه بدونهم بخلاف
قوله لا قبضه الا بمحض منه حيث لا قبضه اذ انتهى عن القبض واستثنى قبضه بمحض منه اه مافي نور
العين * وفي الحديث من ترك باب حانوته مفتوحا فقام واحد ثم واحد ثم واحد فضا من ماضع على آخرهم كذا في
الملتصا * رجل في يده ثوب قال له رجل اعطني هذا الثوب فاعطاه اياه كان هذا على الوديعة كذا في الظهيرية *
سئل ام الفضل عن دفع جواهر الى رجل لبيعهها فقال القابض ان انا ربحا تجارلا اعرف قيمتها وضاعت
الجواهر قبل ان يربها قال ان ضاعت أو سقطت بحر كتمه ضمن وان سرقت منه أو سرقها لمزاحة أصابته من
غيره لم يضمن كذا في الخاوي للفتاوى * دفع الى مراة قمعة ليسق الماء فتعاقل عنها وضاعت لا يضمن كذا
في القنية * قال خلف سألت أسد ابن عمار عن رجل دفع الماعل الى الطالب درهمين أو درهمين ثم درهم
وقال خذ درهمك فضاء الدرهمات قبل ان يبين درهمها قال ذلك على الماعل ولو لمالك الدرهم * ولو قال له
حين دفع اليه درهم الاول هذا حقك فهو مستوف ولا ضمان عليه لا درهم الاخر كذا في التاتر ثانية * صي
يعقل البيع والشراء بمحور عليه أو دعوى رجل ألف درهم فأدرك ثومات ولم يدر مال الوديعة فلا ضمان في ماله
الا أن يشهد بالشهود انه أدرك وهي في يده حينئذ يضمن بالوثع يتجسس كذا في الظهيرية والحكم في
المعتمد نظير الحكم في الصبي اذا أفاق ثم مات ولم يدر مال الوديعة لا ضمان في ماله الا أن يشهد بالشهود انه
أدرك وهي في يده وان كان الصبي مأذونا له في التجاروة والمسئلة بحالها فمضامن للوديعة وان لم يشهد بالشهود
انه أدرك وهي في يده وكذا الحكم في المعتمد اذا كان مأذونا له في التجارة كذا في الذخيرة * اذا قال الماسدودع
للمودع وهب لي الوديعة أو هبها مني وأنكر ريب الوديعة ثم هلكت لا يضمن المودع كذا في الخلاصة سئل
عن أودع عند أخوان في صغر ثم استردها مد زمان فرد عليه ستة فقال المالك كانت بيعة فابن السابع فقال
لا أدري أو دعني ستة أو سبعة ولا أدري ضاعت أو لم تكن عندي وثارة يقول لا أدري هل جاءه من عندك
رسول فاستردها وحلها اليك أم لا هل يضمن قال لا لأنه لم يقر بضاعتها ولا يتقاضى كذا في فتاوى النسفي * رجل
استقرض من رجل خمسين درهما فأعطاه غلطاً ستين فأخذ العشرة ليردها فقال له في الطريق يضمن
خمسائة أسداس العشرة لأن ذلك القدر قرض والباقي وديعة كذا في السراج الوهاج وهو الاصح هكذا في
الذخيرة وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة أسداسه كذا في فتاوى قاضيهان * له على آخره سنون فاستوفى
فأعطاه ستين فلما علم أخذ عشرة ليردها فاستوفى خمسة أسداس العشرة لأن ذلك قرض والباقي أمانة كذا في
الوجيز لا كدرى * رجل له على رجل ألف درهم دين فأعطاه ألفين وقال ألف درهم فاضاعه من حقه وألف
يكون وديعة قبضها وضاعت قال هو فاض حقه ولا يضمن شيأ كذا في الحميا * أودع بقرعة وقال ان أرسلت
ثيرا لي الى المري لأعلف فأذهب بقرتي أيضا فذهب بمادون ثيراته فضاعت لا يضمن كذا في القنية * أودع
شاة فذهبها مع غنمه الى الراعي ففقد فسرق العثم يضمن اذا لم يكن الراعي خالصا للمودع كذا في القنية *
الوديعة اذا كانت قراما أخذها المودع وصعد به السطح وتسار به امهبت بها الى برج وعادتها الى المكان الذي
كانت فيه من البيت لا يبرأ عن الضمان لأنه لم يوجد منه القصد الى ترك التعدي كذا في خزائن المفتين * في
فتاوى النسفي * طمان خرج من الطاحونة ليظفر الماء فسرق الحطة ضمن ان ترك الباب مفتوحا وبعد
من الطاحونة كذا في الخلاصة بخلاف مسئلة الختان وهي خات فيها نازل والسلك منزل مغلقة في نقرج وترك
الباب مفتوحا فغاص سارق وأخذ شيأ لا يضمن كذا في الوجيز لا كدرى * قال المودع للمالك انأذهب الى
المرزعة وأريد أن أضع وديعتك في بيت جارتي فقال له المالك ضعهما فوضعهما وذهب الى المزرعة ومور جمع
فأخذها من الجار وجاء الى بيتهم ووضعها فضاعت من داره هل يضمن المودع الاول أم لا في الضمان كذا
في الذخيرة معر باعن عبارة فارسية * ولو كان عنده كتاب وديعة فوجد فيه خطأ يكره أن يصلحها اذا كره ذلك

صاحبه كذا في المتن انتهى (أقول) وهذا بخلاف اصلاح علما المصنف اذا كان بخط يناسب فانه يجب حينئذ كتابته في آخر العاربه * وفي الهندية أودع عند رجل صلته وصلة والصلح ليس باسمه ثم جاء الذي الصلح باسمه وادعى تلك الصلح فاعتوا الشهود الذين بذلوا خطوطهم أمروا أن يشهدوا حتى يروا خطوطهم فالقاضي بأمر المودع حتى يريهم الصلح ليرى خطوطهم ولا يدفع الصلح إلى المدعي وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العاربه * دفع إلى رجل المال ليشتره على العرس فان كان المدفوع ذراهم ليس له أن يجلس لنفسه شيئا ولو شره بنفسه ليس له أن يلتقط منه كذا في محيط السرخسي وكذا ليس له أن يدفع إلى غيره ليشتره كذا في السراج الوهاج ومثل المال السكر كذا في الغنيانة * ومثل عن أمه اشترت سوارين بمال اكسبته في بيت مولاهما وودعتهما المرأة فقبضت تلك المرأة ولم يكن ذلك باذن مولى الجارية فهل صكت الوديعة هل تضمن فقال نعم لان ذلك ملك المولى ولا يداع بغير اذن فصار غاصبة كذا في الفتاوى النسبية انتهى ما في الهندية والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب العاربه)

مشروعيته بالكتاب وهو قوله تعالى ويمنعون الماعون والماعون ما يتعارفونه في العادة وقيل الزكاة فقد ذم الله تعالى على منع الماعون وهو عدم اعارته فتكون اعارته بمجدة وبالسدقة وهي ما روى القاضي أنه عليه الصلاة والسلام استعار من أبي طلحة فرسا يسمى المنسوب فركبه حين كان فرع في المدينة فقلنا وجع قال مارا بنان شي وان وجدناه ليعرأوا لاجع فان الامة أجمعت على جوازها وانما تلتفتوا في كونها مستحبوه وقول اكثرين أو واجبوه وهو قول البعض انتهى شمس (قوله لان فيها غلبا) أي وادعا فتكون من الوديعة منزلة المير من المركب والمركب مؤخر من المفرد ويعتدل أن يكون اثنان أو ثلاثة سادس في الأول يعمن أنه من باب الترقى والانساب في التركيب أن يقول دكرها بعد الوديعة لانه مشترك في الامانة وأشهر حالان فيها غلبا (قوله الغنيانة عن الله تعالى في اجابة المضطر) أي ان المستعير مضطر وقال تعالى أمن بحبيب المضطر اذا دعاه وقد آتاه الميعر فكانه نائب عن الله تعالى في آتائه وان كان فعل المير من الله تعالى فلا نية في الحقيقة ففعله لا يقتضي هذا الحلق وورد تخلفا بانه لا ان الله (قوله لان لا تكون الاحتياج أي غالبا (قوله والقرض بشمانية عشر) حقق بعضهم أن ثواب الصدقة أكثر وأن افرادها أكثر كقفاوان كانت في القرض أكثر كقفاول المناوي فقلنا على الطيبي القرض اسم مصدر والمصدر بالحقيقة الاقراض ويجوز كونه بمعنى المقرض قال البلخي فيه أي في الحديث ان درهم القرض بدرهم صدقة ولكن الصدقة لم يدره من القرض عاينته درهم فسدقه عليه وفي ثمانية عشر ومن ثم لو أبرأه كان له عشرون ثوبا بالاصل وهذا الحديث يعارضه حديث ابن حبان من اقترض درهم امرتين كان له كأجر صدقة مرة وجمع بعضهم بأن القرض أفضل من الصدقة ابتداء فاستأجره عنها بصون وجهه من بعد السؤال وهي أفضل انتهاء لما هي من عدم رد المقابل وعند تعاقب الخصوم صين في ترجيح الثانية باعتبار الاثر المترتب والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال والازمان وعليه ينزل الاحاديث المتعارضة انتهى ط (قوله مشددة) كأنهم امنوا إلى العارل ان طاهنا عار وعيب يحاج ووده في النهاية بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم باشر الاستعارة فلو كان العار في طلبها باشرها وعزل على ما في المير من ان اسم من الاعارة وأخذها من العار العيب علما اه وانه في معراج الدراية وذكري في البداية أنه يحتمل أن تكون العاربه اسماء موضوع لا شيئا كالسكرى والبردي نظيره كعبت وكعبت صبيحة ومعبر وليس يصغر وفي الميسر فيسب العاربه مشتقة من التعار وهو التساوي كأنه يجعل للغير في الانتفاع بملكه على أن تدفع له ثوبا بالية بالتردد متى شاء ولم فدا كانت الاعارة في المكمل والوزون فرضا لانه لا ينتفع به الا بالاستهلاك فلا تعود الية بالية فيه عينه ليكون اعارة حقيقة سواء تدفع الية اليه في مثله وماء لان الانسان الانتفاع به على أن يكون مثله

(كتاب العاربه)
أشهر من الوديعة لان فيها
تخليكا وان اشترى كافي الامانة
وصحاشها النيابة عن الله
تعالى في اجابة المضطر لانها
لا تكون الاحتياج كالقرض
فلذا كانت الصدقة بشيرة
والقرض بشمانية عشر
(هي) لغتمشدة

مضمون عليه يكون قرضا انتهى ومثله في الكافي **(قوله وتخفف)** قال الجوهري وقد تخفف منسوبة إلى
 العار وروى الزاغبي أن العار ينفى والعارية واوياً بالثتات يقال استعاره منه واستعاره الشيء على
 حذف من **(قوله عارة الشيء قاموس)** قال في المنع عنه أعاره الشيء وأعاره من وعاروه ياء تعروا واستعار طلبها
 واعتبروا الشيء وتعرووه وتعاروه نداوله ٥ وفي الميسر أنهم من العربية تخسب التمار بلا عوض
 وردوا المطر لا ينفى يقال استعاره منه فأعاره واستعاره الشيء على حذف من والصواب أن المنسوب إليه العارة
 لاسم من العارة ويجوز أن يكون من التعار والتساوي فهتاني **(قوله فليكن المنافع)** أشار به إلى رد ما قاله
 الكرخي من أنها باقية في مافي التي يختار أي كبر الرأى وهو الصحيح وهو قول عامة أصحابنا في الهدي
 ومن السراج عليه المأثور وأكثر الشروح يشهد لمافي التي كثير من الأحكام من إزادها بافظ القائل
 وجوز أن يصرح بالاختلاف بالاستعمال ولو كان باحتمال جازلات المباح له ليس له أن يبيع لغيره كالبايع له
 الطعام ليس له أن يبيع لغيره وإنه قد بافظ الإباحة لاستعماله في البحر وأعمالا يفسد هذا
 القليل من المصلحة لكونه الانتفضي إلى المذلة لعدم لزومها كذا قال الشارحون والمراد بالجملة جهالة
 المنافع المأكله لجهالة العين المتعارفة بل مافي الحلاصة لو استعار من آخر جازا فقال ذلك الرجل إلى
 جيران في الأصحاب تغذا أحدهما وأذهب به يضمن إذا هلك ولو قال له نخذ أحدهما أيهما شئت لا يضمن
 في المنع **(قوله بجما)** أي بلا عوض قال في القاموس الجنا ما كان بلا بدل **(قوله لزوم الإيجاب والقبول)**
 ولو فعلا أي كالتعاطي كافي الفهم هتاني وهذا بالغة على القبول وأما الإيجاب فلا يصح به عليه
 بفتح ع ماسية في زمان من قول المولى نخذوا سقتهما واطفأهرا نخذها المراد بما نقل عن الهندي زكها
 الإيجاب من المعبر وأما القول من المتعبر فليس بشرط عدد محاسباته ٥ أي القبول صريح بحذف
 شرط بخلاف الإيجاب ولهذا قال في التارخانية أن العارة لا تثبت بالكون ٥ واللازم أن لا يكون أخذها
 قبولا **(قوله وسكنها كونها أمانة)** فان هلك من غير تعدل يضمن وإن تعدل يضمن من الإجماع وشرط
 الضمان في العارية هل يصح فليست بخلفون فيه وفي خلاصة الفتاوى رجل قال لا تخار عن أن تخار
 فانه ما من قال لا يضمن هندية عن غاية البيان ومثله في الانقروى عن المضمرات **(قوله فإلية المستعار)**
 أي يمكن الانتفاع بله لزم فاعينه لو أنار مكبلا أو موزون لا يمكن الانتفاع به إلا باستئجاره كانه
 من القرض ولا يصح عارة الأمانة ولو لم تحت وصاية له لخدمة لعدم فإلية المنع لذلك الانتفاع لأن
 الإباحة لا تجري في القروض ولا يجوز التبرع بمنافع الصغير ولم يجعل عارية الأمانة كما جعله في عارية
 المكمل والموزون قرضا للمساكنة بين القرض والعارية لأن كلا منهما تبرع غير لازم إصاحبه أن يرجع
 به متى شاء والسكاح لازم فلا يتعدد بلقلا لا يدل على لزوم من السكاح البدل وهو المهر وشرط العارية
 عدم ذكر البدل قال في الهندي ومن شرائها العقل فلا تصح العارة من الممنون والصبي الذي لا يعقل وأما
 البلوغ فليس بشرط حتى تصح العارة من الصبي المأذون ومنها القبض من المستعير ومنها أن يكون المستعار
 مما يمكن الانتفاع به بدون استئجاره فان لم يمكن فلا تصح عارته كذا في البديع * قال الحاكم الشهدى
 الكافي وعارية الدراهم والناتير والغوس قرض وكذلك كل ما ياكل أو يوزن أو يعدد مثل الجوز
 والبعض وكذلك الاقطان والصوف والبريسم والكافور وسائر منافع العطر والصنادل التي لا تقع الإجارة
 على منافعها قرض وهذا أطاقي العارية فأما ما ذين الجهة كذا الاستعار الدراهم أو الذهبا برباعية هامة إذا
 أوزن به بدلا أو يشغل بها أو غير ذلك مما لا يملكه به لا يكون قرضا بل يكون عارية فإلية المصلحة
 المسماة دون غير ما لا يجوز له الانتفاع بها على وجه آخر غير ما جاءه كذا في غاية البيان * إذا استعارت
 يشغل بها أو يسكن بها أو يسكن بها أو مسطرة مفضضة أو خاتما لم يكن شي من هذا قرضا هكذا في الكافي
 * ولو قال لا تخار عنك هذا القرض من الثريد أخذها أو كلفها عليه ثلها أو فنيها هو قرض إذا كان

وتخفف عارة الشيء قاموس
 وشرعا فليكن المنافع بجما
 أباد بالقبول لزوم الإيجاب
 والقبول ولو فعلا وحكم
 كونها أمانة وشرطها قابلا
 المستعار للانتفاع وتخلوه
 من شرط العوض

لأنه تصير إجارة وصرح
في العمادية يجوز إجارة
المشاع وأيداعه بعينه
يعني لأن جهالة العين
لا تنقض للجهالة عدم لزومها
وقوله أعاف الدابة على
المستعير وكذا نفقة العبد
أو كونه فعلى المير وهذا
إذا طلب الاستدانة فلو قال
المولى إنك قد استخدمت من
غيري إن يستعيره فنفقته على
المولى أيضا وله بدعة
(وتصح بأعترتك) لأنه
صرح (وأطعمتك رضى)
أى غلتها

بينهم ما سئل حتى يكون ذلك دالة الإباحة كذا في الخلاصة ويأتى في كلام الشارح في أثناء الكتاب من
الصرح في العين استعارة من آخر رقة يرتفع بمقتضى أو خشية يدل عليها بأنه أوجز منه وضامن لأن
هذا ليس بعارية بل هو قرض وهذا إذا لم يقل لأردها عليك أما إذا قال لأردها عليك فهو عارية كذا في
المجمعا انتهى (قوله) لأنهم تصير إجارة الأولى لأنها تصير به إجارة وقد نصوا أن الإجارة تعد بلفظ الإجارة (قوله)
وصرح في العمادية الخ أشار إلى إراد وجوب وهو أن العارية إذا كانت عليك المنفعة فكيف يصح إجارة
المشاع فإنه مجهول العين فأشار إلى الجواب بأن الجهالة المانعة من التملك لجهالة المقتضى إلى المازعة
وجهالة العين لا تنقض اليها ولذا جاز بيع المشاع وأيداعه وقد نقل في البحر أن الذى لا يرضى في العارية بهالة
المشاع أما جهالة العبر فخصر إذا كانت تنقض إلى المازعة فلى الخلاصة لو استعارة من آخر جاز إقرار ذلك
الرجل في حجارته في الأصل بل نفذ أحدهما أو ذهب وأخذ أحدهما وذهب بضم إذا هاء اه وقرى ما
تتم له قري به وفي العناية من الهبة وعقد التملك يصح في المشاع وغيره كالبيع بأنواعه يعنى الصحيح والفاسد
والصرف والسلم فإن الشيوخ لا يمنع تمام القرض في هذه العقود بالاجماع (قوله) وبه وكذا إقراره كما
مروكذا إجماع من الشرى بل لا الاجتناب وكذا رقة عند أبي يوسف خلافا لمحمد في احتمل القسمه ولا الخائن
انفاقا وأفتى الكثير بقول محمد واختاره مشايخنا قول أبي يوسف وأما ما يدعى بالخائن فتكون مع الشرى
وأما قرضه فخر كما إذا دفع إليه ألفا وقال له سمة اقترض وخمس سمة شه كذا في النهاية هذا وأما صعبه
فمنه وقال ابن رزوي عليه الفتنى وذكره في الفصول وهو لو أمانه صدقة فكميته فأنها لا تخو زنى شاع
يقيم إذا تصدق بالكل على أن يبر فله يجوز على الأصح وعامة فى أوائل هبة العبرو يأتى إن شاء الله
تعالى (قوله) لا تنقض للجهالة كذا في بعض النسخ وفى بعضها المنع عنه وفى الأولى وفى القديسى ما يغيره هذا
التعليل حيث قال بشرطهاته بن المستعير حتى لو قال فى حجارته فى الأصل إلى آخر ما ندسه من الخلاصة
(قوله) عدم لزومها لأحاجة إليه أذهالة صعب المشاع لا يمنع فى الزوم أيضا ولذا جاز بيع مع أن البيع لازم
والحاصل أن إجارة المشاع تصح كقوله كان أى فى الذى يحتمل القسمه ولا يحتملها من شرىك أو أجنبي
وكذا إعارته لشيء من اثنين أجل أو فصل بالتصنيف أو بالثلاث كفى القينة (قوله) وأطعمتك الدابة على
المستعير لأن فعله له نفقته عليه (قوله) وكذا نفقة العبد أى مطلقة كانت أو مؤقتة كفى المير (قوله) أما
كسونه فعلى المير لأن العارية غير لازمة ولا مبرال جوع فنهائى كل حين فكان زومها غيره مستطيل عادة
والنكس وتكون فى الزمان المستطيل الأبرمائه شرط فى ثوب الكسوفى كقوله المير أى تمكن بقاؤه ثلاثة
أشهر ومصادوا المانع تحدث فى كل آت وتحدث فى غير آن وبقاؤها غير لازم وإن ذكرها مودة بلوليت
العارية بقدرها لمرجعت من مودعها ولو لم يرجع لم تنقض والمستعير يذهب كسونه من غير حصول
انقضاء (قوله) وهذا يعنى انما يكون تملك مافى العبد عارى بوقفته على المستعير ولو قال له أعطى عبدك
ليحدثنى أو أعرنى عبدك أموالا لى المالك ثم استخدمه كان أيا ما أذن بالانقضاء به والعبد ودية قد دفعته
على المودع كفى الهدية والبرز وبغيرهما (قوله) لأنه ودية الأقرب بانه إباحة للانقضاء أدلو كان ودية
لمساجل الانقضاء هو أقال انها ودية أباح له المالك الانقضاء لم أوفى الهدية عن القدية دفعت لك هذا الجار
لستعمله وأطعمتك عسوك عارية اه (قوله) لأنه صريح أى حقيقة قال قاضى زاد الصريح بمعد علماء
الأصول ما لا تنكف المرامنه فى نفسه وبما دل الحقيقة العبر المهور والمعارف اه فالأول أمرتك
والثانى أطعمتك أرضى (قوله) أى غلتها قال فى العرولان الأظعام إذا أصيب فى الألامير كل عيه براديه
ما يستغنى بمجاز لأنه صرح اه ولو قال أطعمتك هذا الجزر فهو عارية إلا أن يراد الهبة فلهذا يذهب
تقييد الأرض بما إذا كان فيها غلة والأدلة لهذا التركيب وفيه المراته أعلاه له لزومها فانه إذا عير
بالأطعام اشتقت غلتها لا تنفع بزمانه ولا يجرى ولا يعرض كسبائى آخر الكتاب وفى أى غلتها بآى

انزل نزولها وتسميها ط (قوله لانه صريح مجازاً الخ) عبادة العيسى والدولان الاطعام اذا اشيع
الى الملاييم كالارض يراد به غلبه الاخلاق لاسم الحبل على الخلال وحاصله ان الصريح لا يعتدل غيره
وهو يكون حقيقة ومجازاً لان المتعبد به مقر بنفعه من المعنى الحقيقي فلذلك كل صريح لا يعتدل غيره
بمخلاف الحكاية فانها لا يعتد بمعناها بنية (قوله ومه تل) اصله ان يعطى الرجل مائة أو شاة للبشر لبنيها
ثم ردها اذا ذهب درهمهم كثر ذلك حتى قيل في كل من أعطى شيئاً مختل واداره الهبة أو أدامت العين
والابن على أصل وضعه اه زباني (قوله نوبى أو جارى بنية هذه) أقبا باسم الإشارة ولم يكن بزيادة
الثوب والجارية الى نفسه لانه لا يلزم من الاضافة اليه ان يكون الثوب أو الجارية معينة لاحتساب ان
يكون له أكثر من ثوب وجارية لانه يشترط عدم جهالة لعين المستعارة كالمبني وحيث سقط قول السيد
الحوى بغير ما دل على ان المقام اسم الإشارة في هذا وما بعده وهلا أغتبت الاضافة الى نفسه على ذلك (قوله
لانه صريح) هذا ظاهر في محتمل أما حلتسك فقال الربى ان من مستعمل فيها يقال حل فلان فلا على
دائمه يراد به الهبة تارة والمعاربة أخرى فإذا نوى احداً ما صحت بتعمد لم تكن له نية حل على الأدنى
كالمعاربة الاعلى بالمثل اه وهذا دليل على انه مشترك بينهم كالمك انما أريد به المعاربة عند التجرد
عن الية لانه الاعلى بالمثل ط وفي الكافي للسني وتوله في الهدى ومختلف هذا الثوب وحلتك على
هذه الدابة اذ لم يرده به الهبة تارة بل بالمثل العين وعد ارادته الهبة بعمل على غلبت المانع تجوز ما تمسك من
وجوه أحداهم قوله اذ لم يرده الهبة ولكن ينفى ان يقول اذ لم يردهم دليل التعليل ويمكن ان يعجب عنه بان
الضمير يرجع الى الدكر كقوله تعالى حيوان بين ذلك وثانيها أنه جعل هذين اللفظين حقيقة تماماً بل
العين ومجازاً التعليل المنفعة ثم ذكر في كتاب الهبة في بيان الفاظها وحلتك على هذه الدابة ادوى بالمثل
الهبة والميلان الحبل هو الارتكاب حقيقة فيكون عارياً لكنه محتمل الهبة تارة لأنها اسم عالم لا تملكها
العين حقيقة والحقيقة تارة باللفظ بلا نية وعدم ارادة الهبة لا يحتمل على غلبت المنفعة على الهبة وفى
المستعمل في شرح النافع فلما حاز ان يكون التملك العين حقيقة وتلك المنفعة من ادواى الى هذا مال صاحب
الهداية في كتاب المعاربة ويكون التقدير اذ لم يرده الهبة أو ارادته المعاربة أى لانه اذ لم يردها فهو أو ارادته
المعاربة أى لانه اذا تردد الحقيقة لا يضار الى انجاز الا عدم ارادته ويحتمل ان يكون ما يعكس اليه أشاره
الاسلام في مدب وطه وصاحب الهداية في كتاب الهبة: فوكون قوله اذ لم يرده الهبة لانه كيدى لان ساطق
الكلام محمول على المعاربة فليس المراد به التقييد ويحتمل ان يكون المنع حقيقة ههما والمجاز مع
أحدهما لانه أدنى الامر من جعل عليه للتيقن اه كذا في الكفاية وموضع (قوله ما) أى بانية لان هذا
اللفظ مستعمل فيما يقال حل فلان فلا على دايته يراد به الهبة تارة والمعاربة أخرى فإذا نوى احداً ما صحت
بنية وان لم يكن له نية حل على الأدنى زباني وأما مختلف فقد علمت انه كذلك لانه معاد اذ لم يرده الهبة المعاربة
لان المنع لملك العين مرافعه وعدم ارادته بعمل على غلبت المانع وان ارادته الهبة أو أدامت العين والابن
على أصل وضعه (قوله أى مجازاً) لا دليل على الثاني عليه لانا لا يثبت أحدهم الا بالنية وهى المقربة الحلية
(قوله وأحد متك عدى) انما كان عارياً لانه اذ نفي في الاحتكام عيسى وهو مشترك على دايته صريح
في المعاربة كساية في الهبة وكان الاولى ان مقام اسم الإشارة هنا هو ما بعده وفى الدرر الوجه الذى ذكره
(قوله شهر انجما) أى بلا عوض وكذا قوله قبل شهر اوجهه عارية أحد قبول وتيسل لا يكون عارية وطاهر
الهبة اعتماده ومثله فى البحر عن الحسانية أى بل اجارة فاسد قد قيل بجعله عارية تارة وبني هذا لانه
اذا لم يصرح بالمدفوع بال عوض فأولى أن يكون ممنوعاً منه الا مع التصريح بالمدفوع العوض
كذا ما ذهبه شمس الدين الورد رحمه الله تعالى وقيل الرضى في حاشية البحر عن اجارة اذ لا تعتد الاجارة
بالاجارة حتى لو قال أجزتك مع فها من لا عوض تكون اجارة فاه لا عارية اه فتأمل مع عدم ادواى

لانه صريح مجازاً من اطلاق
اسم الحبل على الخلال
(ومختلف) بمعنى أعطيتك
(نوبى أو جارى بنية هذه
وحلتك على دايته هذه
اذا لم يرده) بمختلف وحلتك
(الهبة) لانه صريح فيفقد
المعاربة لانه والهبة بها
أى مجازاً (وأحد متك
عدى) وأجزت دارى
شهر انجما (وداى) مبتدأ
(لك) خبر (سكى) بغير
أى بطريق السكى

في أول الاجارة اه (قوله وداري لك الخ) لان قوله داري لك وان كان لتملك العين ظاهر افهو يحتمل
 تملك المظنة وقوله سكتي يحكم في العارية بعملة المحتمل على الحكم جوى (قوله تميز) أى عن النسبة الى
 الخاطب أى لمالكها السكى وهذا أولى مما في المغرب والفقه تافى من انه لا يجوز أن يكون خبرا ولا
 متعلق به أو بالنسبة بين المتداو الخبر كافي قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام جوى عن الحنفية على صدر
 الشرعية (قوله أى بطريق السكى) أى نسبة داري لك بطريق سكاها لا تملك فيها وهو حقيقة العارية
 (قوله يفعل مطلق) أو طرف أى عدمه قوله تافى وهو ما أشار اليه الشارح بعد دفعه وهو آخر تركه
 مخرج احتماله باحتمال (قوله تميزه) أى يميز جوى قال الزيلعي لان قوله داري لك يحتتمل أن يكون له رقبته
 ويحتتمل أن يكون له منفعته ولو قال هي لك لتسكنها كان تخليكا للدلالة أضف التملك الى الوتيرة الدار وقوله
 لتسكنها مشروطة فلا يتغير به قضية العقد اه اتفاني (قوله يرجع الميعر متى شاء) قوله عليه الصلاة والسلام
 الميعر مودود والعارية مودودة وجه الاستدلال ظاهر وفيه تعميم بعد التخصيص لمعارف أن المتعارفة
 خاصة بتأنيده ولان المرفوع يحدث شيئا فشيئا وبثب الملك فيها بحسب حدودها فوجوه امتناع عن تملك المالم
 يحدث له ذلك زيلعي (قوله ولو مؤقتة) لكن بكرة قبل تمام الوقت لان فيه خاف الوعدان (قوله أقول) من
 هنا قلتم أن خاف الوعد مكره ولا حرام وفي التخيير بكرة تنزيها لانه شاف الوعد ويستحب الوفاء به بعد لكن
 استظهر العلامة أبو الوعد ذكر اه الترخير وهو وقى شيئا يجعل مافي التخيير ومن يتخو عهابان الكراهة
 للتزبه على ما اذا وعد وكان من نيت الوفاء ثم طرأ الخلاف فلا مخالفة اه قال سيدى الوالد رحمه الله تعالى
 لا يلزم الوفاء بالوعد شرعا والمصلحة في الاشياء من الحظر والباحة وتفضلها في حواسيه * قال في الهندية واما
 أنواعها فاربعة أحدها أن تكون معلقة في الوقت والانتفاع وحكمه أن لا يمتنع أن ينتفع بها أى نوع
 شاء وأى وقت شاء والثاني أن تكون مقيدة بجهة أو فلا يجوز ما ساء الميعر الا اذا كان خلافا لنحو والثالث
 أن تكون مقيدة في حق الوقت مطلقا في الانتفاع والاربع بحكمه فلا يتعدى ما سماه الميعر هكذا في السراح
 الوراح * وفي فتاوى القاضى ظهير الدين اذا كانت العارية مؤقتة توقفت فأمكنه بعد الوقت فهو ضمن
 ويستوى فيه أن تكون العارية مؤقتة نفا أو دلالة حتى أن من استعار قدوم اليه كسر الحطب فكسره
 وأمسك حتى هلك ضمن اه وفي التباذير من الرابع من العارية استعار قدرا افضل الثياب ولم يسلمه
 حتى سرق لبلا ضمن * وفي جامع الفصول العارية لو مؤقتة فأمكنه بعد الوقت مع إمكان الرد ضمن
 وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وفي الحامدية والمكث المعتاد وهو وانظر ما يأتي عند قول المصنف فلو
 كانت مؤقتة فأمكنه بعد فهلك ضمنها اه وانما ما سكتنه ثم ان شاء الله تعالى والقول في اطلاق
 العارية وتقييدها لنوع الميعر (قوله أو فيه ضرر) يعنى في رجوع الميعر على المستعير (قوله فقتل) أى
 بالرجوع (قوله كنى استعاره لترضع ولنه) قيد بالامالة لان الحرية لا تستعار دعالم المستعير في العدة من
 المعروف عرفا كالشرط شرطا اه قال في الخاتبة رجل استعار من رجل أمه لترضع ابنه فأنقضته فلما
 صار الصبي لا يأخذ الا ثوبا قال الميعر اودع على خادى قال أبو يوسف ليس له ذلك أى طلب الرد له أحرم
 خادمه الى أن يقطع الصبي اه (قوله فله أجر المثل) أى للميعر والاولى فعله أى فعل المستعير (قوله الى
 الطعام) ومثله ما لو استعار دابة ليزرع عليها فاطلها بعد أن وصل الى دار الشراء ولا يحد دابة بكثرتها أو
 بشرتها في ذلك الحبل طلعت العارية ولكنها تبقى في يده بأجر المثل الى أن يعود كراهة وشراء كذا في النحر وينبغي
 أن يلحق بدار الحرب ما لو طلبها منه في المأزق ويراد بقوله الى موضع يحرقه كراهة وشراء أى يبن وأجر المثل حتى
 لو كان في مكان أو وصل اليه وطالب أو يبن أجر المثل أو يبن المثل في الشراء ينبغي أن لا يكف وكذا الزوج
 يبن وأجر المثل لكن لم يوجدهم مع تمام بشرته أو يستأجر ولا يعطونه الا لا فابا رجوع (قوله وتعلمه في
 الاشياء) حيث ذكر مسألتي فيها فقال لورجوع في قرض العارية قبل المدة في مكان لا يتعدى على الشراء

(و) داري لك (عسرى)
 يفعل مطلق أى عسرتها
 لك عسرى (سكى) تميزه
 يعنى جهات سكاها لك مدة
 عسرك (و) لعدم لزومها
 (رجوع الميعر متى شاء)
 ولو مؤقتة أو فيه ضرر
 فقتل وتبقى العين باجر
 المثل كنى استعاره لترضع
 ولنه وصار لا يأخذ الا
 ثوبا فله أجر المثل الى
 الطعام وتعلمه في الاشياء

والكره انه أجزا مثل وفيما اذا استعار أرضا لزراعة وزرعها لم يؤخذ منه حتى يحد ولزم وقت وترك باجر
 المثل اه وعز ذلك لقائبة وعبارتها كان لابد من ان لا يدفعه اليه لانه ضررين وعلى المستعير أجزا المثل
 من الموضع الذي طلب صاحبه الى أدنى الموضع الذي يحد فيه شراء أو كراه اه ومنه يعلم ما في عبارة الاشياء
 من الاجزاء البالغ حد الافراز وكذا في قوله اذا استعار أرضا في قوله وترك باجر المثل به قال في الخاتبة متولون
 وجلا أعار أرضا لزراعة او وقت بذلك وقتا ولم يوقت ولم يقرب الحصاده ذلك في الاحتسان لا يكون له ذلك
 حتى يحد الزرع علان المستعير لم يكن مطلقا في الزراعة فترك الارض في يده الى الحصاد بالاجارة وتصور الاعارة
 اجارة اه ومنه يعلم ما في كلام الاشياء من الاجزاء أمل وسأني (قوله وفيها معز بالقبضة) لم أجده في
 القنينة في هذا المثل وعبارة الاشياء تلزم العارية فيما اذا استعير جدارا غير موضع جذوعه ووضعها ثم باع المعير
 الجدار فان المشتري لا يتمكن من رفعها وقبل لا بد من شرط ذلك وقت البيع كذا في القنينة فكذلك الاول
 حذف نعم (قوله موضع جذوعه) أو أراضا الحفر سرداب (قوله وقيل نعم) مثل المشتري الوارث فيما ذكر
 لكن للوارث أن يامر برفع الجذوع والسرداب بكل حال اه يرى أي ولومع شرط التقرار وقت وضع
 الجذوع أو وقت حفر السرداب بخلاف المشتري حيث لا يتمكن من الرفع مع هذا الشرط اه أو المودود
 (قوله الا اذا شرط وقت البيع) أي اذا شرط الدائم بما الجذوع والوارث في هذا الجزئية المشتري الا ان
 للوارث أن يامر برفع البناء على كل حال كذا في الهدية ومنه يعلم ان من أذن لاحد ورثته ببناء محل في داره ثم
 مات فلبق في الورثة مطالبة برفعها ان لم تقع القصة أو لم يخرج في مقدمه وفي جامع القصص اس استماراد اقربى
 فيها بلا أمر المالك أو قال له ابن لنفسك ثم باع الدار بحقوقها يؤخر الباقي ثم يمانه واذا فرط في الردود
 الطابع المتكمن منه ضمن ساحتها (قوله قاتلو بالقبيل خرم في الملاصة) وكذا في الخاتبة كذا في مناجاة
 قبيل دعوى النسب وأقرب به الخبر الرمي في قتالوه (قوله وأمره بمحشم الى تنو بر الباصر) قال فيما ينبغي
 اعتماد القول بعلم لزومها في الصورة المذكورة للمشتري المطالبة برفعها الا اذا شرط قرارها وقت البيع
 لقرعهم ان العار به غير لازمة كذا في الخلاصة الزاوية وغيرها وقد خرم بذلك صاحب الخلاصة في الفرع
 المذكور فقال وعلى هذا لو استأذن رجلا في وضع الجذوع على الحائط أو حفر سردابا تحت داره ففعل ثم
 باع صاحب الدار داره فطلب المشتري رفع الجذوع له ذلك وكذا السرداب الا اذا شرط وقت البيع قراره
 ومثله في جامع الزاوية انتهى والمراد بقوله الا اذا شرط أي الباع اذا اعتبر الشرط من المستعير وفي نسخة
 هذا الاشتراط من البائع نظر قال الشاويح في باب البيع الفاسد لو شرط أن يسكب ادلان أو أن يقرضه
 البائع أو المشتري كذا فالظاهر الفساد كذا أخر زادوه وظاهر البحر ترجيح الصحة أي فيما اذا كان الشرط
 فيه نفع لاجنبى فما اعتمد صاحب تنو بر الباصر من اشتراط ابقاء الجذوع على الحائط وحفر السرداب
 على ما أتى في ذلك في ملك المشتري بناء على ترجيح صاحب البحر من أن الشرط اذا كان لاجنبى لا يفسد
 البيع وتأمل وراجع البحر في باب البيع الفاسد فان ظاهره لا يفسد البيع ولا يلزم الشرط فالجواب أنه لو
 شرط ما يفسد نفع لاجنبى قال بهم يفسد البيع وقال البعض لا يفسد ولا يلزم الشرط بل يكون المشروط
 باختيارا ما أتى بضمي البيع ويترك الشرط أو يفسد به بطل أحد بل يروم الشرط والقول بل يروم ابقاء
 الجذوع والسرداب مغاير للقولين تأمل وانما قلنا بوابه السرداب على لانه لو كان ملكه ذلك وباع الباقي
 صم ذلك وامتنع رجوعه ونحرواح العين من ملك المالك فكذلك المشتري لما كان الرجوع فليجبر (قوله ولم
 يتعقبه ابن المصنف) وكذا نقله السيد الحارثي وأخبره (قوله ولا تضمن بالهالك) ولو في حال الاستعارة وهذا
 اذا لم تبين انما مسخفة للعرفان ظهر استحقاقها ضمنها لارجوعه على العارية لانه متبرع ورهلا مستحق أن
 يضمن المعير ولا رجوعه على المستعير بخلاف المودع والخاتبة هذه حديث يرجع على المودع لانه عامل له
 بحر وانما ضمنها حينئذ لانه تبين انما تبين به واولان العارية بتلك المفعول التملك انما يكون من المالك

وفيها معز بالقبضة تلزم
 العارية فيما اذا استعار
 جدارا غير موضع جذوعه
 فوضعها ثم باع المعير الجدار
 ليس للمشتري ردة منها وقيل
 نعم الا اذا شرطه وقت
 البيع قلمت وبالقبيل جزم
 في الخلاصة والزاوية
 وغيرها واعتمد بحسبها
 في تنو بر الباصر ولم يتعقبه
 ابن المصنف فكانه ارتضاه
 فليحفظ ولا تضمن بالهالك

وهذا نصبلانه تصرف في مال الغير بغير اذنه أما اذا ضمن المالك المبيع فانه ملكها بالضمان مسئة الى حين
 الاعارة فتدبر انه أعلم ملكه فاذا ابرجعه على المستعير لتحقيق العار يقتضيه ذوهي لا تضمن وانما لا تضمن
 بالهسلاك اذا كانت مطلقه فلا معة كانه بغيره فوما دلوا بردها بعد ضمه ضمن اذا هلكت كما في شرح الجمع
 وهو المختار كما في العبادية انتهى قال في الشرع نسلاية سواء استعملها بعد الوقت أو لا و ذكر صاحب المحيط
 وشيخ الاسلام انما ضمن اذا انتفع به بعد مضي الوقت لانه حينئذ يصير غاصبا أبو السعود (قوله من غير
 اذنه) أما لو تمضى ضمن اجماعا كالجو كبيعها بالعام أو دخل المسجد وتركها في السكة فهلكت أو استأجرها
 ليركها بالغصب أو أخرجهما بسبقها في غير الجهة المبيعة فهلكت وكذلك اذا استعار ثوبا للصوت أرضه فصره
 بشورأعلى منه ولم تجر العادة بذلك فذلك ولو تركه يرضى في المرح فضا عن ان كانت العادة هكذا فلا ضمان
 ان لم يعلم أو كانت العادة شذوته ضمن ولو علم في المفارقة وقد دلالة في يده فسرقت ان كان مضطرا ضمن
 وان كان جالس لا ضمن وهذا في غير السفر أما في السفر لا ضمن بالنوم مطلقا اذا كان المستعار تحت
 رأسه أو موضوعا بين يديه أو حوا اليه بحيث بعد حافظا لعادة بجر قال في جامع الفصولين اذا استعار ثوبا
 ليكره أرضه فحرق أرضا أخرى ضمن اذا عطل وكذا لو قرنه بشورأعلى منه كجاء كل الثور والمستهتر
 قيمته بخسوف وثور المستعير قيمته مائة يبرأ لو كان الساسي بلون مثل ذلك ولا ضمن (أقول) يعني أن
 لا ضمن لو كرس مثل الأرض للمسيبة أو أوحى منها كجول واستعدادا به للهمول وبني نوعا غاصبا لا ضمن لو
 حل مثل المسمى أو أنقصه من شيء انتهى فتأمل (قوله وشرط الضمان باطل) هو ما عليه الأكثر
 كما قدمناه (قوله كشرط عدمه) أي عدم الضمان (قوله في الرهن) أي اداعته (قوله خلافا له) وهو
 حيث جرت بصير وطم امضونه بشرط الضمان ولم تقل في رواية مع أبيه وأمين كما يؤيد من عبارة
 ابن أبي عمير مقدمناه عن الهندية وفي البرزنية أخرى هذا على أنه انضاع فالضمان وضاع لا ضمن انتهى
 وفي النسخة اذا شرط الضمان في العارية هل يصح فالمشايخ مختلفون فيه انتهى (قوله ان الشيء لا يتضمن
 ما فوته) والاجارة أقوى لزومها وأما الرهن فانه ايفاء له بئنه عند الهلاك أو الاستهلاك وليس له أن يوفى
 دينه من مال الغير بغير اذنه (قوله ولا تؤجر ولا ترهن) لانه لا يجوز وهو أن الاعارة دون الاجارة الرهن
 والشيء لا يتضمن ما فوته دور لان الاجارة لازمة والرهن ايفاء أي ايفاء الدين من ماله وهو ما علمنا لها
 والعارية لا تأخذ فيها وهذا بغير اذن المالك كما يأتي أمابه فيصع ولا تم اعرار لازمة في الاصل والاجارة لازمة
 دلو للمستعير أن يؤجر العارية لو قعت اجارته اما لازمة أو غير لازمة فان وقعت غير لازمة لم يرد لزوم
 الاجارة وهو خلاف موضوعها وان تمت لازمة يلزم لزوم العارية وهو خلاف موضوعها ولان الاجارة
 اذا لزمتم صير العارية لازمة لعدم امكان الاسترداد منها ولا ترهن الدار بة أضلاها غير لازمة والرهن لازم
 دلوا للمستعير أن ترهن العارية بزم لم يلا يلزم وهو العارية أو عدم لزوم ما يلزم وهو الرهن ذكره
 الشئ (قوله ولا تؤدع) أي كائن الوديعه لا تتضمن ما فوته كذلك لا تتضمن مثلها (قوله ولا تار)
 لان العارية أقوى لابل فيها تأخذ المانع لان المودع لا يملك الانتفاع والمعار عليه (قوله بخلاف العارية)
 أي فانها تؤدع وتعار أي مطلقا اطلاقا أما عند التقيد بعبء عمل فليس له أن يعار اذا كان الاستعمال
 لا يختلف كالسكنى والحل والزراعة فشرط أن ينتفع هو بنفسه لان التقيد فيما لا يختلف غيره فذلك في
 شرح المجموع قال فالمسألة في شرحه واختلفوا في ابداع المستعير قال بعض المشايخ ليس له أن يؤدع
 طه امهم لم الكرخي واستدلوا عليه بآية كره في الجائع ان المستعير اداعته انما هي في صالحها
 على يد أجنبي فو كسك في يد رسول من المستعير العارية وليس ذلك الا بداعا له لابل اقل في هذه
 القول أصح لان ابداعه تصرف في ملك الغير وهو العين بغير اذنه فصار اقل بغيره بخلاف الاعارة لانه تصرف في
 المنة قصد وتسليم العين من ضروراته وانقرأوا أكثرهم على أنه يجوز منهم مشايخ العراق وأبو الوليد والشئ

من غير تعدد وشرط
 الضمان باطل كشرط عدمه
 في الرهن خلافا للجمهور
 (ولا تؤجر ولا ترهن) لان
 الشيء لا يتضمن ما فوته
 (كالوديعه) فانها لا تؤجر
 ولا ترهن بل ولا تؤدع ولا
 تعار بخلاف العارية على
 المختار

الامام أبو بكر محمد بن الفضل واصدوا الكبير برهان الايمان الايداع دون الاعارة والعين ودية عند
 المستعير في العارة فماذا ملك الاعلى فالاولى أن تلك الادنى قال طهري الذي الميرغاني وعليه الفتوى انه
 وجعل الفتوى على هذا في السراجية أيضا وفي الصيرفة أن القول بأن العارة بغير نودع أو لا نودع على
 ماذا كل المستعير تلك الاعارة أما فحسبنا ان تلك الاعارة الايداع والله تعالى أعلم (أقول) ومن الصور
 التي لا تلك فيها الاعارة ملوا انتهت ملتها وهو ما ذكره المصنف ومنه اما لو عين المير المستعير أن لا يعرفها
 يختلف بالاستعمال كركوب الحمار وبس الثوب لانهم ما يتخلفان باختلاف المستعمل كما سيذكره
 المصنف (قوله وأما المستأجر) بقض الحرف فيخرج من غير وجوه وأما من وجوه لا يجوز وان يتخلف
 ثالثه يبقى لزوم غلبت المسالك ولا يجوزها كثيرا استأجره ألقه وهو مقيد لا يختلف الناس بالاتفاق
 به في الزاوية العارة المستأجر يجوز في شئين استأجرها ليركبها بنفسه ليس له أن يركب غيره لا بدل
 ولا يباح وكذا لو استأجره بالباسه ليس له الاعارة ولا اجارة لغيره لانهم ما يتخلفان باختلاف المستعملين
 حتى لو استأجره بالركوب مطلقا يقع على أول ما يوجدها من ركوب أو ركب غيره وليس له غيره بعد انتهى
 وفي الحافطة وقولهم يجوز للمستأجر وبغيره نودع في الاختلاف الناس في الاتماع به انتهى وفي ودية
 الجهر من المسلاصة والوديع لا نودع ولا تعار ولا توجر ولا ترهن والمستأجر يجوز بيعه ونودع ولم
 يذكره كركب الرهن وينبغي أن يرهن اه وفي قول المسلاصة وينبغي نظرا لانه قد مر أن غنى عن تفاوت
 التنازل صاحب الهدية أن المستأجر لا يرهن اللهم الا أن يكون في المستأجر زويتان أو سعة فكله لا من
 عبارة أن يرهن في الخلاصة وهو من قلم الناصح لا يقال له مراد صاحب المسلاصة قوله ينبغي أن يرهن
 هو الرهن لا المسلاصة لا قول لا يباح لذلك الاحتياط لانه ذكر في المسلاصة أيضا في كتاب الرهن أن الرهن
 لا يرهن أن يحد في نور العين ولذلك زدت في عبارته لانه غير تنبيه هام في الوديعه عليه قوله المدعى في عياله
 (قوله ونودع) لكن الاجرة المشرك يضمن ياداع ماتت بده قوله فصار ولو أودع المدعى في عياله
 سائحا (قوله وبار) ويركب من شاء اذا استأجره وبعين أول ركب كجأني (قوله ولا يرهن) لان فيه
 إبقاء الدين وهو غايته ومنه والمسلاصة استأجره ما كنت منافعه لا عنه (قوله فكل ودية) فلا يجوز ولا يرهن ولا
 يودع ولاية ارفال في الاشياء الوديعه لا نودع ولا تعار ولا توجر ولا ترهن والمستأجر يجوز بيعه ونودع ولم
 والعار بغيره تعار ولا توجر ولا تعار ولا توجر ولا ترهن والمستأجر يجوز بيعه ونودع ولم يوجر وأما الوديعة فمقتضى
 قبل أن أعاد وقد أودع فأنها ضمني لا قدسي والرهن كل ودية لا يودع ولا يمار ولا يوجر وأما الوديعة فمقتضى
 الايداع والاجارة دون الاعارة كقوله ما بالخلاصة وكذا المتولى على الوفاء والوكيل بقض الدين هدم دعا
 والاعارة المسلاصة كقوله جامع الصوابين (قوله وما لك أمرا لم) ذلك مبتدأ وجهه لا لك صفته وقوله وكل المبح
 هو الخبر قال الشارح ابن السكينة قد ذكرها قاضي خاتم بجموعه فقال الأولى الوكيل ليس له أن يترك فيما وكل
 فيه لانه فرض اليه التصرف دون التوكيل والباسنة لا توفى في الاوامر قد صرح برأيه دون رأى غيره فلو
 أخذ في ذلك جاز الشائنة والثالثة المستعير والمستأجر وكل منهما ذكره صورتين فالمستعير المستأجر ليس له أن
 ليركبها ليس له أن يغيره لغيره الا أن يكون أمره بذلك أو بإحاله ولو استأجره وأوقفه بالباسه ليس له أن
 يغيره لغيره بدون أمره الا في ذلك ان العار به اذا كانت مما يتخلف باختلاف المستعملين ليس للمستعير
 أن يغيره بدون أمر المير وان كانت لا تختلف يجوز والمستأجر لو استأجره بالركوب بنفسه ليس له أن يوجر
 لغيره لا ليركب العمل بالأمر المتوجر والمستأجر الثوب بالباسه هو بنفسه ليس له أن يوجر لغيره لمأمر
 والى ذلك أشار بقوله ليركب ولو لم يفسد ما أتى في العارية والاجارة الرابعة المضارب يفسد الرأى ليس له أن يضارب
 غيره بغير اذن الخامسة الميرهن لا ملك أن يرهن الرهن يغيره اذن الرهن فانه رضى بحسبه لا يحبس غيره فان
 حمل ذلك عند الثاني كان لما لك أن يضمن أمه حاله قيمة الرهن فان ضمن الاول لا يرجع على واحد

وأما المستأجر يجوز
 ونودع وبيع ولا يرهن
 وأما الرهن فكل ودية وفي
 الوهبانية فكل سبع مسائل
 لا ملك فيها كغيره بدون
 اذن سواء قبض أو لا قبض
 وما لك أمرا لا يملكه

وان ضمن الثالث الرجوع على الاول السادسة القاضي ليس له أن يستخلف بدون إذن الامام ولم يذكر
 هذه المسئلة فاضحان هنا وذو كره في الهاديه وهي مقبسه على الركن السابع المستودع لعلك الابداع
 عند اجنبي الآن يأذن له لان المالك انما رضى ببدونه بدقه وبالايدى تختلف في الامارة وايضا الشيء
 لا يضمن مثله كاسر الثامنة المستبضع لعلك الابداع فان ابضع وذلك كان لرب المال أن يضمن أمه ماشاه
 فان سلم وحصل الربح كان لرب المال التماسه وجعل أشد أرضا وبذرا ايزر وعاهل يقله صاحب الأرض
 اعل فيما يرا يذلا يدفع الى غيره من اربعة فان كان البذر من قبل الاسترخ كان له أن يدفع الى غيره من اربعة على
 كل حال وقد عددها المصنف أحد عشر فانه جعل الركوب واللبس مستاتين مستقلتين ولا يخفى أنهم ماضورتان
 تحت الاجارة والاعارة اه (قوله بدون أمر) أي من الاصيل ونصف البيت الواو من دون (قوله وكيل)
 فليس له أن يوكّل فيما وكل فيه لانه فوض اليه التصرف ودون التوكيل الخ (قوله مستعير) أي اذا استعاره اية
 لربها ليس له أن يعيرها لغيره الآن يكون أمره بذلك أو استعاره لصالحه ليس له أن يعيره لغيره دون
 أمر الماعرج (قوله ومزور) بفتح الجيم هو المستاجر بكسرهما يعني راسا تجارة ايركها بنفسه أو يقصا
 ليا بيه نفسه ليس له أن يركب غيره ولا يحمل وكذا ليس له أن يلبس الغميص الا بأمر (قوله ركوبوا زابسا
 فيما) أي في المستعار والمزور أي للركوب واللبس فيما فهو منصوب على المفعول لاجل له وانما لعلك
 المستعير والمستاجر في الركوب واللبس ونحوهما لا يختلف بالاسم فعلى الابدان اما لا يختلف فله
 ذلك بدون الاذن ولكن يخالف هذا ما يأتي متان قوله انه أن يعير ما تعلق استعماله أولا وقال في الملع
 ومثله المستاجر مع صحح فيما اذا عين الماعير وانه لا يعير حيث بدون إذن فيباختلف استعماله بكمية
 اعطاه المستعير والمزور واتفقه عليه الشربلا في شرحه لسكن الذي ظهر أنه ما يجوز على ما قد قيل
 بابا ومزكو به ولا يجوز (قوله ومضارب) بكسر الراء فليس له أن مضارب يعير اذن (قوله ومزمن) فلا يملك
 أن يرهن به يرا اذن الراهن لانه رضى بحبسها لا بحبس غيره الخ (قوله وقاص ومزمن) أي يستخلف وليس له أن
 يستخلف بدون إذن الامام (قوله ومستودع) بفتح الدال لعلك الابداع عند اجنبي الآن يأذن له المالك
 الخ (قوله ومستبضع) فانه لعلك الابداع فان ابضع وذلك كان لرب المال أن يضمن أمه ماشاه الخ (قوله
 ومزراع) أي من أشد الأرض من اربعة وكان البذر من ربه لا يدفع الى غيره من اربعة غير من اربعة غير من اربعة
 البذر من قبل المزراع كاله أنه يدفع الى غيره من اربعة معافا (قوله من عدم) أي المزراع (قوله بالاساءة
 بالاساءة للجهول حاله من البذر ومن عدمه خبر أو هو خبر كان وقوله من عند منة قلبه (قوله وما لا بد
 ذكره ابن وهبان في فصل المساقاة والمزارعة ووجه المخرج أسا الدفع الى غيره فيما فيه اثبات الشرك في مال الزرع
 يعير اذته فلا يبيع (قوله وان اذن المولى) أي المالك ما من معانيه (قوله ضمنه) بشديد الميرمى للز
 والميرمى فاعل والضمير في ضمنه راجع للمستعير (قوله آجره ثاثة نفسه) أي وكذا رهن ملك نفسه في رهن
 الرهن (قوله ولا رجع له على أحد) عبارة ممكنة على المستاجر وهكذا فاسره القهستاني وقال فلا يملك
 الشكوة العامة قال أبو السعد ووقفه شهابان طلب الفائدة ممنوع لجواز كون قبة الرهن عشرين من
 رهنه اربعة قلاير جمع بالزائد على المرتن (قوله بتصدق بالاحرة) أي عذر في حقيقته ومحمد وجهما الله
 لانه صا عزله العاصب والعاصب اذا أجزع لعلك الاجرة بتصدق بها لان احصاء سبب خبيث وهو استغنى
 مال الميرمى فكان سببه التصديق اه اتصافا بزيادة (قوله خلافا للثاني) ينظر وجهه (قوله سكره
 المرتن) أي لو أن المستعير رهن العارية بدون إذن هل يضمن المرتن أولا لم يذكر حكمه وتقول عليها
 الوهبانية ان المرتن لعلك الرهن ولورهن وذلك المالك الخيارات شامخا من المرتن الاول وهذا
 ضمن الثاني فان ضمن الثاني رجع على الاول لانه غرق في حصة عقد وخدمه جوابا سئلته لان في
 المستعير والمرتن لا يملك الرهن فكان المرتن اذا رهن خبر المالك في نفسه أمه ماشاه ويرجع ضم

بدون
 أمر وكيله مستعير ومزور
 ركو بالاساءة فيما ومضارب
 ومزمن أيضا وقاص ومزمن
 ومستودع مستبضع ومزراع
 اذا لم يكن من عنده البذر
 يذو
 قلت والعاشره
 وما لا مساقى أن يساق غيره
 وان اذن المولى له ليس ينكر
 (فان آجر) المستعير (أو)
 رهن فها كنت ضمنه للمعير
 للتصديق (ولا رجع له)
 للمستعير (على أحد) لانه
 بالضمن ظهر أنه آجره لعلك
 نفسه ويتصدق بالاجرة
 خلافا للثاني (ضمن)
 (المستاجر) سكت عن
 المرتن وفي شرح الوهبانية

على الأول ان ضمنه فكذلك الحكم في المستعير اذا رهن ومضى ضمن المرتن الثاني والمرتن من المستعير
يرجع كل منهما بالدين على الراهن عنده لانه تبين أن الدين لا رهن به لانهم لم يملكوا ضمانه وفي حاشية أبي
السعود على مسكين قال الشرنبلالي وسكت عما لو ضمن المرتن فينظر حكمه قال شيخنا حكم المرتن في هذه
المورد حكم العاصب كذا كره فوح اندى لانه قبض مال الغير بلا اذنه ورضاء فيكون للمعير تضمينه واداءه
الضمان يكون الرهن هالكاً على الراهن منه ولا يرجع له على الراهن المستعير بما ضمن الماعل من كونه
غاصباً ويرجع بذمه اهـ وتقديره قوله ولا يرجع له على الراهن المستعير للاسترازة على كان لراهن مرتن
فانه يرجع على الأول اهـ وهذا ما ذكره الشارح وقوله وفي شرح الوهبية الخ فليس بياناً لما سكت عنه
المصنف كما لو همه كلامه بل بياناً لفائدة أخرى تأمل ولكن بيانه الذي قد سناه قبل عبارة أبي السعود والحاصل
ان ما في شرح الوهبية ان ليس مما نحن فيه اذ لا ينافي هو ان المستعير وما في المرتن وعليه فكان الأولى
أن يقول الماسبياني في كتاب الرهن من لانه ان قيده بقدر أو جسر لمرتن تقيدان خائف ضمن المعير
المستعير أو المرتن الا اذا خالف الى غير فان ضمن المستعير ثم بعد الرهن وان ضمن المرتن يرجع بما ضمن
والدين على الراهن وان وافق وهالك عند المرتن صار مستوفى الدين بموجب مثله لا معير على المستعير
ان كان كلاً ضمنوا والا من قدوا للمضون والباقي أمانة الخ **(قوله الخامسة)** أي من مسائل الطعام
المقدم فرياد قد ساف ما فيه **(قوله أن يرتن)** أي بدون اذن الراهن **(قوله ويرجع الثاني)**
أي ضمن **(قوله على الأول)** يعني أن المرتن لائلك الرهن ولورهن وهالك الرهن فلما لائلك الحيوان
شاه ضمن المرتن الأول أي ولا يرجع على أحد كافي ان الشبهة وان شاء ضمن الناس ما ضمن الثاني
يرجع على الأول لانه غرض من ضمن فقد هذا ليس بامان سكت عنه اهـ ف كما لو همه كلامه كعرفت **(قوله)**
اذ لم يعلم بأنه عا في يدك بأن نص على الاطلاق كاسيد كره فوح اما ذاهم فلا يرجع لعدم العود **(قوله)**
ما اختلف استعماله أولاً الأول كالبس والركوب والاعتوال في كاسكي والجل والاسخدام **(قوله ان لم)**
يعين المعير منغما) أي بأن نص على الاطلاق كلاس تعار دابة للركوب أو نوالا ليس له أن يعير ولو يكون
ذلك تعبيراً للركوب واللبس فان تركب هو بعد ذلك قال الامام على البردوي يكون ضاماً وقال السرخسي
يودع اهرزاده لا ضمن كذا في ذواي فاصح من وصح الأول في الكافي بحر وسأني قريباً (أقول) وهذا
والعار ومختلف ما تقدم عن الوهبية والظاهر حمله على ما ذاهم بأمره المسالك بذلك أولم يعمله اهـ اما اذا امره
قيل اهـ وبأسه فيجوز كنهنا وقد سناه عن شارحه او ما في البحر عن الحيفا استعماله لغير كنهنا فركب وأركب
الا بدفعها ضمن نصف قيمتها معاه أم كما جاءه عالان سبب العاصب ركوبهم ما واحد هما أدون فيه
ولا بد ان ضمن النصف حتى لو أركب غيره فقط ضمن الشكل هكذا استظهره العلامة أبو السعود وتوجه حتى
هو أركب غيره يعني بعد ما تركب هو لان له أن يعير ما اختلف استعماله ان لم يعين منغما كما جمعت **(قوله ان)**
كافين) أي متغفا **(قوله وان اختلفا)** أي ان عين متغفا واختلف استعماله لا يعرل لغاوت قالوا الركوب
واللبس مما اختلف استعماله والجل على الدابة والاستخدام والسكي مما لا يختلف استعماله قال أبو الطيب
لغير الشهي لان التقيد بالمتغفا فيما لا يختلف استعماله لا يقيد ادم التغاوت بخلاف ما يخالف استعماله
لان المعير رضى بذلك العين دون غيره اهـ مدني قال الشرنبلالي أقول هذا القيد ليس باعترازي لقول
الغريزي وان كان لا يختلف يعني البع كاسكي والجل جاز أن يفعل بنفسه بغيره في أي وقت شاء لان
له مريد بالانفاق فيما لا يختلف لا يقيد الآن يقال ان ان للوصل وان كان الاكثر استعماله الهامق ويزيدوا
والمدعي حذره تعالى ذكر ان نفعت الذي كان فيه وصليته بدون او وان كان قليلاً اهـ (أقول)
غيره بغيره سافط غير وار دال المصنف قدم انه يعير مطلقاً ان لم يعير وأدانياته ان عين يعير ما لا يختلف
وهل الشارح وان اختلف لا مكان هذا نصيحا بالفهوم وتفضيلاً والشان حرره الله تعالى به على

الخامسة لا على المرتن ان
يرهن فيضمن والمانك
البار ويرجع الثاني على
الأول (ويرجع) المستأجر
(على المستعير اذا لم يعلم بأنه
عارية في يده) دفع الضرر
العسر (وله أن يعير
ما اختلف استعماله أولاً
ان لم يرهن المعير مستعماً
(ويعير) ما لا يختلف
عين) وان اختلف لا
للتفاوت وعزاه في زواهر
الجواهر للاختيار

(ومثله) أي كالعار (المؤجر)
وهذا عند عدم النهي فلو قال
لا تدفع لغيرك قد دفع فهاك
ضمن مطلقا خلاصة (فمن)
استعار دابة أو استأجرها
مطلقا) بلا تنقيد (يعمل)
ما شاء (وبغيره) للعمل
(وركب) مضافا لاطلاق
(وأي يفعل) أولا (يعين)
مرادا (وضمن غيره) ان
عطيت حصتي لو ألبس أو
أركب غيره لم يركب بنفسه
بعده هو الصحيح (كأن)
أطلق المغير أو المؤجر
(الانتفاع في الوقت أو النفع)
انتفع ماشاء أي وقت شاء
لما سر (وان قد) بوقت
أو نوع أو بهما (ضمن)
بالخلاف في الشريعة

هذا البحث لما ذكرنا وهذا انما ورد على مثل عبارة العيني عند قول المكثرين بغير ما لا يتخلف بالمستعمل أي
باختلاف المستعمل كالسكنى والجل هذا اذا صدرت مطلقة وان كانت مقيدة بشئ تنقذه اه فغير دعاه
ما قاله من أن التقيد بالانتفاع فيما لا يتخلف لا يفيد (قوله ومثله المؤجر) بفتح الجيم أي اذا أخرجنا من
وعين من يتغيره فليس تأجرا بغيره سواء اختلف استعماله أولا وان عين بغير ما لا يتخلف استعماله
لما اختلف منع (قوله مطلقا) لا تقيد (أقول) الظاهر أنه أراد بالاطلاق عدم التقيد بغيره لانه
سيد كرا الاطلاق في الوقت والنوع والا لزم التكرار تأمل قال في التبيين ينبغي أن يعمل هذا الاطلاق
الذي ذكره هنا في مختلف باختلاف المستعمل كالإس والركوب والزراعة على ما إذا قال على أن أركب
عليها من أشاء لكلجل الاطلاق الذي ذكره في الاجارة على هذا اه فإما وجه قول المؤلف بالتقيد بالغير
لما اختلف لا يتم ط (قلت) فعلى هذا يعمل قول المصنف سابقا ان لم يوس بالنسبة للحق في حال انص
على الاطلاق لانه لا يعمل السكوت السكنى في الهداية لو استعار دابة ولم يسم شيئا أنه يحمل وبغير غيره
لعمله ويركب غيره الخ فراجعه (قوله يعمل ماشاء) أي من أي نوع كان لانه أمره بالانتفاع مطلقا
والحقوق يتناول أي انتفاع شاء في أي وقت شاء واليه التعيين بفعله ان شاء استعماله في الركوب أو في الجل
عليها وأي ذلك فعل لا يمكنه أن يفعل غيره بعد ذلك لان المطلق اذا تعين بقيد لا في مطلقا بعد ذلك وبشرط
في الجل أن تطبق الهداية لو كان لا تطبق فلهك ضمن لانه ليس له ذلك حتى في دابة بنفسه ط يزاد
(أقول) الذي يظهر لي أن الاطلاق في غير الدواب المدة للركوب خاصة أما في كاسائل اطل المألوفة
بالقسرا فان من تجل العرب كالعقبة والجدران وكما في الجوز حتى السلطة معها كاستعماله بغيره ارجل فم
لا يعمل عادة وعرفا والمروء عرفا كالشروط شرطان لوجل عليها ولو قدر طائفة مما يعمل على عادته على غيرها
من بقية الخيل التي تعمل عادة وعطبت ينبغي أن يضمن تأمل وراجع (قوله ركب) بفتح زو له وصيه أي
بنفسه وبغيره وحده فالعلم به من سابقه (قوله وضمن غيره الخ) أي فيما يحتاج بالمستعمل كبقيد السباق
والعائق سائحا وقدماعن الز يلى أنه ينبغي تقدير عدم الضمان فيما اختلف عما اذا اطلق الانتفاع فاقوم
(قوله هو الصحيح) فان ركب وعطبت ضمن لانه تمي بالفعل فيكون خلاصه بعد اقبال شيخ الاسلام المعروف
بخوارزاده انه لا يضمن وهذا أصح عندى لان المستعير من المستعير اذ لم يضمن بالركوب أو ألبس لانه
استعمل العين باذن المستعير وعليه فلا ينبغي ان يضمن اذا ركب بعد ذلك بنفسه بالطريق الاولى لانه استعماله
بالمالك لانه لو لم يملكه لما كان غيره أو أقره الانتفا (قوله ماشاء) أي أي نوع شاءه وأما فعله لانه يضمن
أي وصف ادا استعار دابة أو نوا فاستعمل في المصر ثم خرج من المصر واستعمل في فضاء وان لم يستعمل
في الثوب لا يضمن لان الخروج به حفظ وفي الدابة يضمن لان الخروج به التصنيع معنى كفى التخيرون
استعار دابة ليركبها الى مكان معلوم في أي طريق ذهب وكان مما يسلكه الناس لم يضمن وان ركب مما
لا يسلكه الناس يضمن لان مطلق الاذن ينصرف الى المتعارف كفى الفصول العمادية (قوله لما سر) من
العمل بالاطلاق (قوله وان قد بوقت) أي ولو التقيد معنى حتى لو استعارها باحضرف مرس فلان دابة أو
ترك اللوس وجب رده لانه قبيصة معنى بمدة قراءة الكتاب وهو يحضر وقد سماه سلة استعاره الفقه وهو
نظيرها قال في الجبر واذن سدها بوقت فهي معلقة الا في حق الوقت حتى لو لم يرد هاهنا بوقت مع الامكان
ضمن اذا هلك سواء استعماله بعد الوقت أم لا اه ولو كانت مقيدة بالمكان فهي معلقة الا من حيث
المكان حتى لو جاوزه ضمن وكذا لو خالف ضمن وان كان هذا المكان قريبا من المكان المأذون به خلاصة
وفي فتاوى فاضل ان اذا استعار دابة الى موضع كذا كان له أن يذهب عليها ويحيى وان لم يسم له موضعا
ليس له أن يخرج من المصر اه وفيه في جامع الفصول (قوله أو بهما) أي فتقديره من حيث الوقت
كيفما كان وكذا من حيث الانتفاع فيما يختلف باختلاف المستعمل وفيما لا يختلف لا يتقيد ادم الفائدة

كأمر وقد قد هذا الأخير في البدائع وقضى بالخلاف إلى مثل أو خير ولم يذكروا التقيد بالمكان لكن أشار
إليه الشارح في الآخ وذكره المصنف قبل قوله ولا تو جرف قال استعارة ليركب في ساجدة إلى ناحية ماها
فأخرجها إلى النهر ليسبقها في غير تلك الناحية ضمن إذا هلك وكذا إذا استعار ثورا ليركب أرضه فركب
أرضا أخرى ضمن وكذا إذا كرى ثورا على منسه لم تجز العاقبة وفي البدائع اختلاف في الأيام أو المكان أو
ما يحل فأقول للمعبر بينه وفي هذا ما دون اختلاف في يحمل على الدابة أو في مسافة الركوب والحل أو في
الوقت فأقول في ذلك كله للمعبر بينه وفي جامع المصنوعين استعارها شهر فهو على المصروف وكذا في عارة خادم
وأجارته وموصيه بخدمته اهـ (قوله لا إلى، مثل) بأن استعار دابة ليحمل عليها عشرة أفقره من خطه معينة
فحمل عليها هذا القدر من حنطة أخرى أو ليحمل عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره (قوله أو خير)
بأن حل قدره في الأثرة المعينة من الشبه فانه لا يكون مثلنا لانه انما يعين من تقديره ما يكون معلدا حتى لو
سعى مقدار من الحنطة وزنا على مثل ذلك الوزن من الشبه في القياس ضمن واختاره الامام السرخسي
لانه يأخذ من ظهر الدابة أكثر مما تأخذ الحنطة كذا في النهاية وفتح الواو الجي عدم الضمان وهو اهـ راده
سوى بين الكيل والوزن وهو الصحيح قال لانه أقل خبرا بخلاف الثين لانه يأخذ ما وراء موضع الخ وهو
أضعف من الجمل وهو الاستحسان وبه كان يفتي الصدر الشهيد في الفصول العمدية (قوله مثل العارية)
على تقدير رأى (قوله والمعدود المتقارب) مثل الجوز والبيض وكذلك الاطنان والصف والاريسم
والسك والكافور وسائر متاع العطر التي لا تقع الاعارة على نافعها فترض كما قدمناه (قوله عند الاطلاق)
هو عدم وجود ما يقتضي الانتفاع بجمع قاعها التي سبب اليه قوله حتى لو استعارها الخ (قوله فترض)
أي اقراض ولو كان قريبا بغير لسان العار به يعني الاعارة كإسار وهي التملك ونعماه في العزمية (قوله
ضرورة استهلاك بعضها) يعني العار به الحقيقية ما يتفق بجمع قيام العين قال في التبيين لان الاعارة اذا تفرقت
الانتفاع به ولا يتأتى الانتفاع بهذه الاشياء بالاستهلاك عنها او تلك الاستهلاك الا اذا ملكها ما اقتضت
تمليك بعضها ضرورة ذلك بالهبة أو بالقرض والقرض اذا نهضه صرا للكونه لو جسدوا مثل وهو يقوم مقام
العين اهـ أي فوجب المصير اليه ولو ان القرض شيئا لعار به لان فيها يسترد عنها بعد الانتفاع وفي القرض
يسترد ثله والمثل يقوم مقام العين عند نهضها ومثله في الضرر والعين فالو هذا اذا أطلق الاعارة وأما اذا عين
الجهة بان استعادوا هم ليعيرهم امرا أو بغير من هذا كالم يكن فرضا لا يكون الا للمنفعة السمائية كره في
الايضاح (قوله فيضمن المستعير بهلا كمال الانتفاع) ويصح به من مقرضه لانه باع ما عهده نفسه ولو اشتراه
من مقرضه لايصح لانه اشترى ما له نفسه ولو اشترى ما له من مقرضه لانه مقدور التسليم بكونه في ذمته
وان تفرقا قبل قبضه عليه فسد لا تفرق عن دين دين وان تفقد المجلس مع اهـ ط عن الشافعي (قوله حتى لو
استعارها) أي الثمنين وهو تفرع على مفهوم قوله عند الاطلاق (قوله ليعير الميراث) أي بالذات بمرثلة
قال في القاموس وغيره بالذات وزنها واحد اجد واحد في المختار وعالم الكيل والموازين عيارا ولا تقل عبر
والعيار بالنكس العيار والاصل عار والجوهري ينهى عن أن يقال عبر بعقوبة (قوله أو بغير من) بفتح الباء
من زان وهو متعد ومنه الحديث ما دخل الرفق في شيء الا زانه ط أو بضم الباء مع تشديد الباء الثانية من
الذنة ومنه قوله تعالى واخيل والبالغ والجبر لتركبها وزنة (قوله كان عار به) لانه أمكن العمل بتعقبة
الاعارة وهو غالب المنافع مع بقاء العين على ملك المعير ط ولانه عين الانتفاع وانما تكون قرضا عند الاطلاق
كما تقدم (قوله اقترض) فقليله اهـ أي قيمتها خلاصة ومع (أقول) وهو مشكل لان القرض لا يكون في
القبضات ولا يضمن بالقسمه وجوبه أن قرض القمي فاسد وقدم الشارح أن المقبوض بقرض فاسد
كالمقبوض ببيع فاسد أي يكون ضمنه بالقيمة تأمل وقد مناه (قوله فاباحة) ولا ضمان لانه يستهلكها
على مالك المبيع قال في الحاشية أمرت هذه الفقرة من التي قد أخذها أو قبلها كان عليه ما لها أو قيمتها قال

لا إلى مثل أو خير (وكذا)
تقيد الاجارة بنوع أو قدر
مثل العارية رعية الثمنين
والمكيل والميزون
والمعدود المتقارب) عند
الاطلاق (قرض) ضرورة
استهلاك بعضها (فيضمن)
المستعير (بهلا كما قبل
الانتفاع) لانه قرض حتى
لو استعارها ليعير الميراث
أو بغير من الدكان كان عارية
ولو أعاره قصته بغير قرض
ولي بينهما ما يحل فاباحة

الفقيه أبو القاسم هذا إذا لم يكن بينهما دلالة الهبة والتهادى اه كذا منه (قوله) وتصع على السهم أى
 ليعزودا الحرب لانه يمكن الانتفاع به في الحال وأنه يحتمل عوده اليه برى الكفر بعد ذلك من غير صيرفة
 ونقل منها قبل هذا أنه ان استمارسهما ليعزودا الحرب لا يصح وإن لم يرضى الهدف من صلاته في الأول لا يمكن
 الانتفاع بهين السهم الا بالاستهلاك وكل عارية كذلك تكون فرضا لا عارية (قوله) لأن الرى يجرى بجرى
 الهلاك أى من غير تعدل الاذن فيه ولا يكون ضامنا (قوله صيرفة) عبارة على المنع عنها استمارسهما ان
 استمارس ليعزودا الحرب لا يصح وإن استعار لرى الهدف من صلاته في الأول لا يمكن الانتفاع به بالاستهلاك
 السهم وكل عارية لا يمكن الانتفاع بها بالاستهلاك ذلك العين تكون فرضا لا عارية لانه لو عارى دارا الحرب
 ورى الى عقد وقع السهم بينهم فلا يقدر على تخليصه فيكون مستهلكا فلا يصح قلت فرد يصح لانه يمكن
 الانتفاع به في الحال فانه يحتمل عوده اليه برى الكفر بعد ذلك وأقنى فتح بانه يصح ثم قال اه وتصع
 عارية السلاح وذ كرى السهم أنه لا يضمن كالفرض لأن الرى يجرى بجرى الهلاك اه وهذه النسخة التي
 نقلت منها هكذا والذى في نسخة مصححة عليها من خط بعض العلماء وكان في الأصل مكتوب بالاضمن نقل
 منها اللفظة لا يدل عليه تغليبه بوجه كالفرض ولكن كان الظاهر على هـ أن يقال في التعليق لأن الرى
 يجرى بجرى الاستهلاك فتعدي به بالهلاك يقتضى عدم الضمان فتأمل وراجع وقوله ان استعار ليعزودا
 الحرب لا يصح أى عارية بل يكون فرضا بدليل قوله بعد يكون فرضا لا عارية وأرادنا فرض الفـ لانه غير
 مثلى فالذى نقله الشارح هو ملخص ما أشار اليه صاحبها قوله قلت الخ (قوله والعرض) يعنى العرض وكسرها
 بكافى الصريح العرب (قوله العلم بالصفة) أى لأن صفتها ما علمت بالاعارة تلك الا لا عارة دورى الاعارة
 أولى لكونها ترجعا قال سدى والوجه الله تعالى وفي هذا التعليق تأمل اه (أول) الظاهر أى وجهه
 التأملى في التعليق كون العلم بالصفة في العارية لا يشترط بخلاف الاجارة حيث يشترط فهذه ان تكون بالصفة
 معلومة قلنا تقدم عن الشارح أوائل الكتاب عن العمادة من جوارح اعارة المشاع مالا بان جبهاته العبي
 لا تغنى للمنازعة أو للهالة لعدم لزومها اه ومثله ما نقلناه عن الجبر بان جبهاته المنافع لا تغنى في العارية
 أماجهاته العين فخر إذا كانت تغنى الى المنازعة اه وحيث يشترط العلم بالصفة لها لا يصلح تغليظها لوجه
 علم وجه التأملى (قوله لما تقرر أن اغبر لازمة وكلفه قلعهما) وأهم ما طلب القلع أجيب زباني ولا يضمن
 ما ينقص من البناء والعرض لعدم العرو وعدم التوقيت لانه شغل أرض الميرمها أو غير مقر يفة
 الا اذا شاء أن يباذرها بقسمتها فيما اذا كانت الارض تسد بضر بالقلع فحينئذ يضمن له قيمتها من ماله
 ويكون له كمال تلف عليه أرضه ويسد أى يستقل هو بذلك لانه صاحب أصل بخلاف ما اذا كانت
 لا تستمر بالقلع حيث لا يجوز الترك بالاتفاقهما بخلاف القلع حيث لا يشترط فيه اتفاقهما كفى الزبلى
 (قوله مرجع قوله) يكره الرجوع للخلاف بالوجه لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم المساواة عند شروطهم
 اتقانى وتدين قوله قبله لانه لو مضى الوقت وصاحب الوقت فقلع الاشجار والبناء ولا يضمن شيئا بعد الا ان
 يضر القلع بالارض فذلك البناء والعرض بالضممان ويعتبر في الضمان قيمته معلومة هندية عن النجاشي
 (قوله) وضمن المير المستعير ما نقص البناء والعرض لانه لما وقت وقبضه ما لو ما انما الظاهر الوفاء بما عودت فقد
 اعتمد على قوله ووقته فقد غره بخلافه حصص بخلاف غير الوقت هذا ما مضى عليه في الكفر والله رآه
 وذ كرى الصريح المحط صمان القيمة ثم لا آت قلعه المستعير ولا ضرر فاضمنه مضاف الى العية بقوله
 وصاروا للجمع وألزمه الضمان تعميل ما نقصهما القلع وقيل قيمتهما ولو لم يكن ما وقيل ان صريح المالك
 يعنى المير بغير بين ضمان ما نقص وصاحب القيمة ومثلى في ذر الجاه والمواهب والملك وكههم قدما
 الا ولو مضمم خبره وصبر عن غيره قيل دار الشارح المصنف وهو رواية القدوسى والشارح رواية
 الحاكم الشهيد في غرر الافكار ما قال المير وناجى بجمع مما خلفه من اورد على العادى كان فى من

وتصع عارية السهم ولا
 يضمن لأن الرى يجرى
 بجرى الهلاك صيرفة ولو
 أعار أرضا للبناء والعرض
 صح العلم بالصفة (وله) أن
 يرجع متى شاء لما تقرر أنها
 غير لازمة (ويكلفه قلعهما
 الا اذا كان قيمته
 بالارض فيتركان بالقيمة
 معلومة) (ولسلا تلغ
 أرضه) (وان وقت) العارية
 (فرجع قوله) كلفه قلعهما
 و (ضمن) المير للمستعير
 ما نقص البناء والعرض
 (بالقلع)

عقد المعاوضة وهذا المار به عقد تبرع و اوعفت أم لم يوقت فانه بالتوقيت لا يلحق بالعقد الا ان لم يمتنع أن
المعبر بعد التوقيت كان له الرجوع عن توقيته فبأخذ المستعار قبل مضي الوقت فكيف جاز رجوع
المعبر على الغار في ضمن عقد التبرع ولا يرجع الموهوب له من ضمان الاستحقاق على الوهاب لانه ثبت
في ضمن عقد تبرع ثلث قال في المبسوط الوجه فيه أن كلام العاقل يحول على الفائدة ما لم يكن فلاحاجة
الى التوقيت في تصحيح العارية شرعا ثم لما وقت المهر مع ذلك لا بد أن يكون له الرجوع فانه لو ليس ذلك
الا التزام بقيمة البناء والعمرس فكأنه أراد اخراجه فله فصار مقرير كلامه كأنه قال اس في هذه الأرض
لنفسك على أن أتركها في يدك الى كذا فال لم أتركها فأما ضمان الثمن ما تفق في بنائك ويكون بناؤك في ثلث بدا
له في الاجراح ضمن قيمة بناءه وعمرسه ويكون كأنه بنى له بأمره من النهاية لمخصا وقوله وليس ذلك الخ بناءه
على ما ذكره الحاكم الشهيد وأما على ما ذكره المصنف بهما للكثر والقدر في بقا وليس ذلك الالتزام
ما تنص البناء والعمرس بالقطع على الوجه المشرع وقول الشارح ما تنص البناء والعمرس أي ضمانه على
أن ما صدر به ويحوز أن تكون موصولة ونقص جديدهم نقص التعدي فعلى هذا يكون البناء والعمرس
منصوبين وعلى الأول مرفوعين كذا في العناية قال في رد المحتار زاد لا يظهر وجهه بحسب كون البناء والعمرس
منصوبين ههنا لأن النقص البناء والعمرس انما هو بالقطع في نصير المعنى على تقدير نصب البناء والعمرس
وضمن المعبر فالعمرس والبناء والعمرس وليس هذا بصحيح لان القطع ليس من جنس ما يضمن بل هو سبب الضمان
واعتبار النقص بقيمة البناء المتفصلا بالقطع ونقص الضمان المعنى على ذلك التردد في اذيعر المعنى جديدهم
المعبر بالقطع بالقطع ولا يمتنع ما في قوله دفع البناء والعمرس لا غير حوى (قوله بان يقوم الخ) بناءه اذا أعاره
أرصابا يبين فيها أو يعمرس مذهبين مثلا ثم يرجع في العارية وأمره ببناءه وعمرسه فله أن يأخذها
الحسرة بان هذا البناء والعمرس لو في المدة المذكورة كم تساوى في حقه لأن هذا كان أنفعا لولا قيمته
الآن مع أنهما لم يضمن تسعائة (قوله الى المدة المصرية) فضمن ما نقص عنها كما علمت (قوله وتعتبر
القيمة) أي ابتداءها (قوله يوم الاسترداد) أي يوم أراد رب الأرض استردادها لان اعتبارها يوم الاسترداد
أسهل كذا في الجرع والواجب ومثله في أبي السعود دخلنا فلان باعتريه قيمة منها وضمنت المدة (قوله قبل أن
يحصد الزرع) من الاصدا أي بصير المخلع لاصدا حد الزرع جزء حصد وحصادا من باقى ما طوى وصير
كذا في المغرب قال أبو السعود من الثلاث المبرد قبل رالاصح أن يقرأ بكسر الهمزة أحد حصد الزرع اذا كان
حصدا (قوله وقتها أولا) وقت استحصاها (قوله وتترك باجر المثل) فاذا حصد الزرع طالبه باجر المثل وان لم
يحصده وكان الفقيه أو اوصاه حق الحفاظ يقول انما يجب الاجزاء أحدها منه حيا أو الفقيه وبدون ذلك
لا يجب الاجزاء في أي المزارع ضمان آخر للثمن وكراه القطع وأراد تضمين رب الأرض قيمة الزرع اشتانف
كلام صاحب المتن في موضع قاله ذلك لأن رب الأرض يرضى رب الأرض بترك الزرع حتى يستحصده وفي موضع قال
ابن له ذلك ههنا في مختصر امره يدا ونص في البرهان على أن التترك باجر المثل استحسن ثم قال في المبسوط
يلزم في الكتاب أن الأرض تترك في يد المستعير الى وقت ادراك الزرع باجر أو بعين أو بغيره ولو يفتى أن
تترك باجر المثل كجواز تمتددة الاجارة والزرع بقل بعد له شربلا لم يمتد له في الزمان (أقول) وتقله ما سبق
من اعادة أمة تعرض ولده واعادة قرض للعز والم (قوله مراعاة الله بن) حق صاحب الأرض المعاصرة لتسوت
الرجوع له فمأحق صاحب الزرع لانه مع مرور زمانه في الزرع (قوله أشار الى الجواز في المعنى) وهو
المختار كذا في المباشرة ط وفي الجرع بعد قل هذه المسئلة وعزوه الى الإيهام وبني حاطا في الدار المستعارة
استرد المعبر الدار اذا أراد المستعير أن يرجع اليه بما أتفق ليس له ذلك وليس له أن يهدم الحائط أن كان البناء
من تراب صاحب الأرض كذا في الخلاصة وفي الخط لو استعار أرضا يبنى ويسكن واحد حيا بالمال صاحب
الأرض وأما صاحب الأرض أجزائها مقدارا والسكنى والبناء للمستعير لان هذه الجوزة هي لاداعاوة فقلت

بأن يقوم فاقبال المدة
المضروبة وتعتبر القيمة يوم
الاسترداد بجر (وإذا
استعارها لغيره لم تؤخذ
منه قبل أن يحصد الزرع
وقتها أولا) فتترك باجر
المثل مراعاة الله بن فلا قال
المعبر أعطيت البذر وكافلتك
ان كان لم يثبت لم يجز لان
يجع الزرع قبل بناءه باطل
وبعد بناءه به كلام أشار
الى الجواز في المعنى نهاية

المانع بتغير عوض ومانس شرط البناءه كانت اجاره فاسده لجهاه المدة والاخر لان البناء مجهول فوجب احر
 المثل اه (قوله على المستعير) لانه قبض لمصلحة نفسه والرد واجب عليه بل على (قوله ضمنها) أي سواء
 استعماله بعد الوقت أو لا وهو مختار للسرخسي واختار صاحب المحیط وشرح الاسلام أنه انما يضمن اذا
 استعماله بعد الوقت أما اذا استعمالها فلا ضمان كما في الشربل يلبس في الجمع وفي الكفاي أن العارية لا يضمن
 المدة تكون دونه فهو مضمون في المجتبى حيث قال الواصفى أن رد العارية لا يوجب تسليم الطالب به ويوجب اه
 وهو بمكتم الوديعة ففي المسئلة قولان مصححان قال في البرازية أعاره الى الليل فلو كان قبل لايضمن وان
 هلك في اليوم الثاني كره في الكتاب أنه يضمن تبديل أراد به ان يتفق في اليوم الثاني به فيكون غاصبا بخلافه
 بالانقضاء بعدمضي الوقت أما اذا لم يتفق لايضمن كلو دع الوقت باليوم اذا أمسكها بعده لايضمن وقال
 السرخسي يضمن على كل حال واختاره القاضي وقرئ بين العارية والوديعة أنه أن المالك في الوديعة للمالك
 لانه بعدمضي الوقت يبقى على القبض السابق وهو كان للمالك وفي العارية بالمسالك بعدمضي الوقت لنفسه
 لانه يبقى على القبض السابق وذلك كان لنفسه وعدم الضد ان في الوقت كان لاذن فلو جدد بعدمضيه
 ولان مؤنة رد العارية على المستعير بالتقدير منه وفي الوديعة على المالك اه ومثله في الخلاصة وجامع قارئ
 الوديعة قال فيه وهدهو الواصفى وبه اتفق في الحامدية وأقر عليه سيدي والورجحة الله تعالى في العقود
 الدورية وتقدمه أوائل الكتاب بعد قوله واهدم لزومها يرجع المعين حتى شاء ولو مؤنة عن تادى القاصي ظهير
 الدين اذا كانت العارية مؤنة فوقت فأمسكها بعد الوت فهو ضمان ويستوى فيه أن تكون العارية بمؤنة
 نصا أو دلاله حتى ان من استعار قد وما يكسر الحطب فكسره وأمسك حتى هلك يضمن ونجاء بمؤنة فراجع
 (قوله لان مؤنة رد عليه) أي أجرة عابه لانه من العين لمصلحة نفسه والرد واجب عليه يعني يضمن اذا
 أمسكها بعدضي الوقت لتقصيره ويكون مائة بعدضي الوقت فيضمن بخلاف المستاجر لانه لا يجب عليه الرد
 بل التحلية عند طلب المالك ولو لم يرد ولو جدد لم يضمن ولا يخفى ما في كلام الشارح من الذكر اورد
 كون ماسا مفرغا عليه (قوله لان اذا استعارها لغيرها) أي مؤنة الرد على المعير لان بها يقع المالك
 بصيرورته مضمونة عند الهلاك بخلاف حصول الدفع له بمنزلة حصول الاجرة للمؤجر والرد لا يوجب
 كالأجارة (قوله فتكون كالأجارة) فانه ان تصرف مضمونة في يد الميراثين والمعير أن يرجع على المستعير بقية
 فكانت بمنزلة الأجارة ولان هده اعارة فيها معة لمصاحبها كفي الثانية فقد حصل الفرق بين العارية للارهن
 وغيره من وجوه الاول وهذا أو ثانيا ما في الباب عند قوله بخلاف المستعير والمستاجر أن مستعير الرهن
 لو خالف ثم عاد له فاقربى عن الضمان بخلاف غيره أعاد في البحر عن النهاية (قوله مؤنة رد عليه) لانه هو
 المنفع بالعين ولو جوبه عليه ط قال القاصي بغير الدين الماردين وهذا الرواية وهو يجب أن تكون على
 الموصى به بالخدمة لان قبض لمصلحة نفسه صاوكا مارية اه (قوله وكذا المؤجر) لان العين المؤجرة
 مقبوضة لمصلحة المالك لان الاجرة له فاذا أمسكها المستاجر بعدمضي المدة لا يضمنه مالم يملكها لمصاحبها اه
 ولا يجب على المسرة أحردها وانما يجب عليه التمكين والتخلى فلا يكون عليه مؤنة الرد ولا يقال بقصده كان
 لمصلحة نفسه فوجب أن تكون المؤنة عابه لا ما قول المصاحف له منفعة وهي عرض بطي وما حصل للمؤجر
 عين تبقى مكانه هو بالوجوب أولى اه زياي (قوله والعاصب) أي عليه أجرة فزد المصوب لان الرداني
 المالك واجب عليه والاجرة مؤنة فوجب عليه لانه يجب عليه تسريحه وهو ردها الى مالكه بالانه أزال به
 عهدها في ردها بتمتته فكان له على نفسه (قوله والميراثين) لان قصده قبض استيعاده كان قابضا لنفسه
 زياي ومثله في الوجيز وهو انظاره ود كره في انصر برأيه ما على الراهن وعبارته مؤنة الرد الرهن على الراهن
 لان عيه ما في يد الميراثين ولها كان فتمتته وكلمته على الراهن والصمون عليه اعماره بالمالية والرد تصرف
 في العين لا في المالية ومضمونه له من وسعدت على الراهن والميراثين جها ما عتبار قضاء الدين وحصول

ومؤنة الرد على المستعير فلو
 كانت مؤنة فأمسكها بعده
 فهلك ضمنها لان مؤنة
 الرد عليه نهاية (الاداء)
 استعارها لغيرها فتكون
 كالأجارة في النهاية وكذا
 الموصى به بالخدمة مؤنة
 الرد عليه وكذا المؤجر
 والعاصب والميراثين مؤنة
 الرد عليهم لحصول المنفعة
 لهم

التوثيق لكن ترجع جانب الراهن بحكم الملك اه ومثله في شرح الطحاوي للاستيعاب وعليه فيحتاج
الى التوفيق بين الموضوعين فتأمل ثم رأيت الاستروشنى في فتاواه ذكر كلام القولين من غير ترجيح لاحدهما
ولكن ذكر صاحب النهاية القول الاول فقط وشيدوا كانه حيث قال لان الغنم حصل له ولهذا اختص به من
بين سائر الغنم ما حتى يستوفى دينه منه أولا فكان الغنم عليه وتبعه في الدور ولهذا انهم اصف ولم يذكروا
الوديعة وهو يتردها على المودع بكسر الدال كفى الكثر لان مسقة حفظها عالة اليه فكانت مؤنة ردها عليه
عيني وفيه يترده مؤنة رد البيع فاسدا بعد القبض على القبض ومؤنة رد المبيع بخياره أو بشرط على
المستعير ولو انما لا البيع فعلى البائع مؤنة رد مبيع له حل ومؤنة الرد في الاجير المشترك كقصار ومبايع
ونساج على الاجير اذا رد نقض القبض فيجب على من له مسقة القبض ومنفعة القبض هنا للاجير اذ له عين
وهو الاجرة ولرد الثوب المنفعة والعين خیر من المنفعة وكان الرد عليه بخلاف ما اذا خرجت أو اذا كان الرد على
المالك اذ له العين ولا مسقة أجر المنفعة ومرتضى في ضمان الناسخ من فصل الضمانات أن مؤنة رد على الاجير
المشترك لا يسهل اختلافه ولو شرط على المالك مانع عليه كذا في الثالث والثلاثين من الفصول (قوله)
(هذا) اسم الاشواق جمع الى كون مؤنة رد على المؤجر يعني انما تكون عليه اذا اخرجها المستاجر باذنه أما
اذا اخرجها بغير اذنه فعلى المستاجر يكون كالمستعير ولو اخرجها العير وأذنه في نقالها التي حيث شاء فوجب عليه
أى على المستعير ردها على المستاجر ما لو اخرجها بغير اذنه فيجب ردها على المستاجر أيضا تعديه بالنقل
والاخراج بدون اذن المالك وفي المنع عن المحيط هذا اذا كان الاخراج باذن رب المال ولو لا ذلك مؤنة الرد
عليه مستحقة أو مستعبرا اه وكان الاول ذكره قبل العاصم لانه راجع الى كون مؤنة الرد على المؤجر
(قوله) (والاخراج باذن رب المال) أى الى هذا خرما والظاهر أن المراد بالاذن صريح او الاما لا بد
دلالة موجود تأمل سدوى واللاجره الله تعالى (قوله) بخلاف شركة) أى رد رأس مال الشركة فيها وفى
المضاربة والبضاعة والاقطعة والالتحاق فانه على صاحب المال منع وفى اجارة الظاهر به فان شرط أجر الرد على
المستاجر فسدت وحكى عن الرميثاني أنها خارجة ويجعل اشتراط الرد على المستاجر جزءا من الزيادة والاصل
أن مؤنة الرد تجب على من وقع القبض أبو السعود (قوله) نفي الرجوع) أى فيها فاعلم على الواهب مع
والاولى للموكل أن يرد لفظ فيها (قوله) بجنى) الذى فيه أنه مؤنة الرد فيها على مالكها وزاد القضاة والالتحاق
وردفهم الملقطة قبل الدخول وهو عيب وليس فيه تعرض لما كان العقل فيه باذن مالكه أو لا يبنى
الاطلاق لانه يقتضى الشركة والمضاربة الاذن فى العقل عند الاطلاق وكذا الله تعالى فده لمكها اهاو للمالك
أن يعقل ملكه حيث شاء وكذا المرأة تلك المهر بالقبض لكن يدايه ما قدمه من راس سدوى أو الرجوع الله
تعالى من أن الظاهر أن المراد بالاذن صريحا والافالاذن دلالة موجود الا أهم الآن خص بمجاد كرمه وأن
المذكور اه على ما ذكرنا من جعل الفرق تأمل (قوله) وان رد المستعير بالذات مع عبده) وكذا لو رد الى اصطلح
مالكها أو رد العبد الى دار سيده لانه يجب بالتسليم المتعارف وهذا الان الاصطلاح أو بالذات يرد المالك ولو ردها
على المالك تأمل يرد على المالك الى الاصطلاح أو بالذات يرد المالك الى المالك اه زاي وهذا فى الاستحسان
والقياس أنه يضمن لانه لم يرد على صاحبه او انما ضعه لهم تضعه وهو قول الثلاثة عيني وجه الاستحسان
ما ذكرنا من أنه أتى بالتسليم المتعارف لان رد العاوى الى دار المالك المتعارف كآلة الدب بحر من الهداية
وذكر الترمذى عن أبي سلمة أنه اذا كان الاصطلاح نازح الدار لا يرد لان الظاهر أنهم يتكلمون هناك بلا حجة
كفى المنسحب وقبل هذا في عاداتهم كفى البيانية (قوله) أو اجيره مشاهرة) يعلم منه حكم الاجير مساهرة بالاولى
لانه يعدم مع من في عبال المستعير ثم ستانى (قوله) لا مباومة) علوه بأنه لم يكن في عباله وهو يشهد أنه لو كان
في عباله يبرأ لو هلك قبل الوصول من غير تدوير شرط (قوله) أو مع عبده) أى مع من في عبال المغير
ثم ستانى قالى التبيين وجه الاستحسان أن كل واحد من المبر والمستعير يحفظ دوايه بسائره والدفع اليه

هذا لو اخرجها باذن رب
المال والاخر يترده مستاجر
ومستعير على الذى اخرجها
احد البراوية بخلاف شركة
ومضاربة وحبسة قصي
بالرجوع بجنى (وان رد
المستعير بالذات مع عبده أو
أجيره مشاهرة) لا مباومة
(أو مع عبده) عالة

كله فاعلى صاحبها عاده ولود فيها الى المالك لانه فيها هو الى الدائس وحفظه بنائه كحفظه بنفسه فيمكن
منه بالتسليم الى السائس أو من السائس الى السائس أو من السائس الى المالك ١٥ (قوله) يقوم عليها
أولاً لانه يدفع اليه بعض الاوقات فيكون رضا المالك موجوداً لانه وقيل لا يبرأ الا اذا ردها على من
يقوم بها أى يتمسكها كالسائس وقوله يقوم عليها الخ بيان للاطلاق في عبارة المصنف (قوله) بخلاف
نفس) هذا مضمون القيد بالبابه قال في التبيين وهذا في الاشياء التي تكون في يد الثامن عادة واما اذا لم
تكن في ايديهم عادة كعقد لؤلؤ ونحوه فردها المستعير الى غلام صاحبها أو وضعها في داره أو اصطبله يعني
لان العادة لا تجري به في مثله اه ط ويظهر منه انه اذا كانت العادة تجري في تسليم مثل هذه الاشياء انه
يكفي تسليمه الى غلامه كالمسمى بالخزندار عند اهباب الدول هل يكفي تسليمها اليه الذي يظهر من لان العرف
جوى بذلك عادة ومنه ما دلل على ان له أحد من في عياله يقوم بسائر مصالحه من قبض وصرف وغيرهما
وليراجع (قوله) ثم بعثهم مع الاجنبي معطوف على قوله بخلاف (قوله) لتعديده بالامساك بعد الدار)
حتى اذا هلك في يده ضمن فكذا اذا تركها في يد الاجنبي زبني يؤخذ منه أن سبب الضمان ليس بردها مع
الاجنبي لان الدفع الى الاجنبي ايداع والمستعير عليه كماله الاعارة اذا اعارة أقوى منه لان الاعارة ايداع
وتعليق المصلحة بل سببه ان تضاعف وقت العارية فانه لو أمسكها بنفسه فهلكت في يده بعد مضي مدتها ضمنها كـ
فدنا من ذلك في يد الاجنبي ولذا قال تعديده بالامساك كما يؤخذ من عبارة الزباني (قوله) والامساك تبرك
الايداع) اشارة الى قاعدة اشتراط التوثيق قال الزباني وهذا أى قوله بخلاف الاجنبي يشهد بان قال
المشايخ ان المستعير ليس له أن يودع وعلى المختار تكون هذه المسئلة محمولة على ما اذا كانت العارية مؤقته
فضمنت مدتها ثم بعثهم مع الاجنبي لانه بالامساك بعد مضي بعض تعديده فكذا اذا تركها في يد الاجنبي اه وفي
البرهان وكذا يعنى غير أول ردها مع أحسن على المختار بناء على ما قاله مشايخ العراق من أن المستعير يملك
الايداع وعليه الفتوى لانه يملك الاعارة وقع أن فيها ايداعاً ولو كان المانع فلان ملك الايداع وليس فيه ثبات
المنافع أولى وأولو قوله وان ردها مع اجنبي ضمن اذا هلكت بأنهم وضروه فيها اذا كانت امارية مؤقته
وقد انتهت باستيفاء مدتها وحينئذ يبرر المستعير مودعاً والمودع على الايداع بالانفاق اه ثم دلالة
فأقول بعدم ايداع المستعير ذهب اليه الكرخي قال الباقى وهذا أصح وما مضى عليه المصنف من أنه عليه
هو قول مشايخ العراقيين وبه أشد أبو الليث والفضل قال في التمر تاشبه واليه أشار مجرى الاصل وقال في
الكافي وعليه الفتوى فيناه هذه المسئلة على مذهب الكرخي طاهر وأما على قول المصنف في دفعه مول على
انتهاء الاعارة فلا تضاعف المدّة فإن كانت مؤقته فضمنت مدتها ثم بعثهم مع الاجنبي كفى الجور قلت لا فرق في ايحاب
الضمان بين دفعه ودفعه لو هلك بعد مضي المدّة فحينئذ يسد الاجنبي لا يفيد تدبر أو بان اسـ عاروها
فاستخدمه هـاو بعد انقضاء العمل ردها مع الاجنبي فهلكت ضمن الماسـ من أن لو عمل يعمل يتعين ذلك
وليس له أن يعمل بعمل آخر ولا ايداع عمل آخر ضمن فظاهر منه أنه لو ردها مع قبل الاستخدام ينبغي أن
لا ضمن فظاهر أن هذا الحل أولى على أنه لما انتهى العمل والاعارة صارت ردة بعد عدم استعير فمصر مودعاً
وهو لعلك الايداع بالاتفاق ولذلك ضمن كافي الكرخي وغيره قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى بعد كلام
اكن تقدم متشابهة ضمن في المؤقته وفي جامع الفصول لو كانت العارية مؤقتة فأمسكها بهـ والوقت مع
امكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار سواء مؤقتة فصلاً أو لانه حتى أن من استعاره دوماً
ليكره طلباً فيكره ردهاً فمما ضمن ولو لم يوقت انتهى فعلى هذا فاضمه انه ليس بالارسال مع الاجنبي الآن يعمل
على ما ذل اليك من الرد تأمل وع هذا بعد هذا التأويل القيد بالابد والاعادة الجارية على هذا لا فرق بينهما
وبين الاجنبي حيث لا ضمن بالرد قبل المدة مع أى من كان ويضمن بعدها كذلك فهذا دليل على قول من
قال ليس له أن يودع وصححه في النهاية كما قبله عن في التارة (قوله) فبذلك الاعارة وهو ما لا يختلف

يقوم عليها أولاً في الاصح
(أو أجزائه) أى مشاعرة
كله فهلكت قبل قبضها
(وى) لانه أى بالتسليم
المعارف) بخلاف نفس
كبوهرة) وبخلاف الرد مع
الاجنبي) أى (بان كانت
العارية مؤقتة فضمنت مدتها
ثم بعثهم مع الاجنبي) تعديده
بالامساك بعد المدّة) والا
فالمستعير على الايداع
فيدها ملك الاعارة (من
الاجنبي)

وظاهر أنه لا بد من الإيداع فيما يختص وليس كذلك وبعبارة الرباعي وهذا لأن الوديعة أدنى ما سلم من العارية
 فإذا كان ذلك العارية فمما لا يختلف بأولى أن تلك الإيداع على ما ينشأ ولا يختص بشئ دون شئ لأن الكل
 لا يختلف في حق الإيداع وإنما يختلف في حق الانتفاع اهـ اللهم إلا أن يقال ما عارية من الوقت أي في وقت
 تلك العارية وهو قبل مضي المدة إذا كانت موقته وهو بعد كما لا يخفى تأمل فائدة سبيل الوارد اهـ الله تعالى
 (قوله به يقضى) لم يصحح الزبلي بالفنوى وإنما قال المختار كما علمت من عبارة السابقة وصرح بها صاحب البصر
 وقال وقد تقدم أن المختار المقتضى به جواز اهـ (قوله فتعين حل كلامهم) أي في الضمان بالدفع إلى الأجنبية
 (قوله على هذا) أي على ما إذا دفعه له بعده مضي الوقت لكن لا يخفى أن الضمان حيث يسبب مضي المدة
 لأن كونه بعينه مع الجسي إذا فرق حيث بينه وبين غيره (قوله وبخلاف) معطوف على قول المتن بخلاف
 وكان الأولى ذكره هناك تأمل (قوله ردود يعصوب الخ) لأن الوديعة للعطف ولم يرض بمحفظ غيره إذا لم
 رض به لما ردها عنه وهو بخلاف القصب لأنه صار له بعد ما يثبت بدفع العين وبإزالة صاحبها لا بد
 من إزالته ويثبت بدفع صاحبها وذلك بالتسليم حقيقة أي الدفع إلى الغلام فيضمن بدفع الوديعة إلى غلام
 المالك لا إلى غلام نفسه زبلي مختصراً ط (قوله أي دار المالك) وكذا إيداعه هداية والمستأجر كالمدينة
 (قوله فانه) كذا في الهداية (قوله ليس بناسم) لكن مسألة العصب شلاعية في الخلاصة قال شيخنا جيب
 أن يبرأ قال في الجامع الصغير كلاماً فاضحاً أن السارق والعاصب لا يبرأ بالرد إلى منزلهم أو ربطه أو
 أجيره أو عبده ما لم يرد هذا مالك اهـ (قوله للزراعة) قيد به لأنه لو استعاره ما عاق الانتفاع يكتب
 أعزق على الظاهر لأنه أدنى على العموم ط (قوله يكتب المستعير) الظاهر أن هذا على سبيل الأولى وهذا
 عند أبي حنيفة لأن لفظة الطعام أدل على المرامن العارية لا تختص بالزراعة أو عارية لأرض تارة تكون
 للزراعة وتارة تكون للبناء ونصب الفسماط فكانت الكفاية بلفظ الطعام أولى يعلم أن غرضه الزراعة
 وعندهما يكتب ذلك أعزق لأن العارية الموضوعه لهذا المقدر الكتابة بأبوابه أولى وفائدة الكتابة
 أمن جود المستعير عند تناول المدة أو موت المغير ومن المستعير من لزوم الجود بدعى المغير أنه أحسن اهـ
 أو السعد (قوله إنك أطعمته) يقع المهر ولا يتم وقت مغفول يكتب فيه مصدر يجوز كسر هاءه
 معنى أنه يكتب هذا اللفظ أي قوله إنك أطعمته أرسلت أو السعد (قوله لا زرعها) اللام للمقابل (قوله
 فيخصص) قال في التبيين لأن الطعام إذا أضيف إلى المالا وكل يعرف منه أنه الرادب الاستعلاء بالتعريض من
 الزراعة بخلاف لفظ العارية فقامت الزرع أو الباء والمراد ونصب الخليم وعلى هذا ينبغي أن يكتب في
 كل فصل ما هو أدنى على المقصود فيقول في استعارة الأرض إنك أطعمته كذا لزوعها ما أشاء من غله الشاه
 والصف اهـ بصرف ط (قوله العبد المأذون تلك العارية) لأنها من صنيع التجار وكذا الرعي المأذون
 هندية وفي البرز ما استعار من شيء كالعديم ونحوه وأذوناهو ماله لأضمان وان لم يرد الدفع
 المأذون ضمن الأول لا الثاني لأنه إذا كان مأذوناً ضمنه الدفع وكان التاف صاحباً بتسليمه وان لم يرد الدفع
 محجوراً ضمن هو بالدفء والى بالاذن لأنه غالب العاصب تنهى ويأتى تمهيد قريباً (قوله والمجور الخ)
 أشار إلى أن المأذون لو استعاره ضمن للعالم إذا لاذن شمل العارية والاستعارة جهرية في حق سببه
 وأما المجور فلا تلك شياً من ذلك لكنه ان استعاره فسلطه المعير على العارية ولو استأجره لم يظفر في حق
 سببه لم أنه في ذلك وظفر في حق نفسه ضمن بعد العتق هذا إذا كان المعير مطاق التصرف فلو كانت عبداً
 محجوراً ومثله المبي المحجور والمجنون لم يصح تسليمه تجره فبما استهلك المستعير صار له لفعل المبي غير إذن
 منه فهو لا تسلط عليه والمجنون لا يكون من الأتول إلا عن الاتصال كأيان في ضمنه في الحال (قوله به العتق)
 لأن المعير سلطه على إتلافه وشرط عليه الضمان فصح تسليمه وبطل الشرط في حق المولى درر (قوله ولو أعار
 عبداً ومحجوراً عبداً محجوراً مثله) عبداً الأول فاعل أعار ومحجوراً عبداً الثاني فاعل أعار ومحجوراً عبداً

به يقضى زبلي فتعين حل
 كلامهم على هذا وبخلاف
 ردودية ومقصوب إلى دار
 المالك فانه ليس بناسم
 (وإذا استعار أرضاً) يضاعف
 (للزراعة يكتب المستعير)
 إنك أطعمته ويضمن
 لزوعها فيخصص التلابع
 الباء ويحجور (العبد المأذون
 تلك العارية) والمجور إذا
 استعار واستأجره يضمن
 عبداً العتق ولو أعار
 محجوراً عبداً محجوراً مثله
 فاستأجره

قال في الهندية صبي استعاز من صبي شيا كالقدوم ونحو ذلك التي لم يرد دفعه فله ان يده ان كان الصبي
الاول مأذونا لا يجب على الثاني وانما يجب على الاول لانه اذا كان مأذونا صبي الدفع وكان المولى يسليط
ولو كان ذلك الشيء الاول لا يضمن وان كان الاول محمورا عليه يضمن هذا الدفع وضمن الثاني بالاعتدال
والظاهر ان الحكم كذلك في العبدين فتأمل الا ان يحمل ما هنا على ان المدفوع مال سيد الاول ط (قوله
ضمن الثاني) بالاشكال لانه ان شذو غير ان فكن غلبا ولا عبرة للاعارة لان مال الغير فكن استهلكه
يد صاحبه وانما يضمن الثاني لعمال لعدم التسليط من مال كذا يكون ديسا متعلقا بوقت العمل فباع فيه
تخلاف الاول لوجود التسليط من المالك كذا في الاشياء من خطيب اعجز ذكره من الفضلاء (اقول) الذي
ذكره في الاشياء اذا اودع صبي محمورا له وهي ملك غيره مما فلا مالك تخير المانع او لا تخذ قال في جامع
الفصولين وهي من شكلات ايداع الصبي قلت لا اشكال لانه يضمنها الصبي لعدم التسليط من مال كذا هو
لم يوجد كالخفي انتهى فتأمل (قوله ولو استعاز ذهب) أي حيث قامت الترتيب على أنه يريد الانتفاع
بهم بقاءه عنده أما عند الإطلاق فيكون قرضه على ما تقدم فبضمه بكل حال (قوله حفظ) الاولى الاتيان به
مضارعا يابا يضبط ط (قوله لم يضمن) أي المستعير لانه لم يضيع الا ما استعير أن يعير (قوله هو الاضمن) لانه
ضربه حيث وضعه عند من لا عقل - فله كذا في المحظ دور (قوله لانه اعارة) لتقبل لعدم الضمان وضمانه
فما اذا كان الصبي لا يضبط لانه اضواء فكون به متديرا يواظف اذا اقر الصبي أما عند عدم المخارقة في
أن لا يضمن لعدم التضييع الاداء كان بالتلاف الصبي (قوله والمستعير عا كها) أي الاعارة لا يكون مضطعا
(قوله وضعه) أي المستعير (قوله يبريده) أي يدي المستعير (قوله وضمن لو امان مضطعا) أي اذا حضر
روا في السفر لا يضمن تام قاعدة أو مضطعا أو المستعير تحت رأسه أو بين يديه أو بجواربه لانه يحفظ
وفي غير السفر لو لم يمتح رأسه لا يضمن لانه حافظ الأثر أن السارق من تحت رأس السائر يقطع وان
كان في العصر كما في البرازية قال في جامع الفصولين المستعير اذا وضع العارية بين يديه ونام مضطعا من في
حضر لا يفسد ولو امان يقطع رجل مقود لئلا يفي به لم يضمن في حضر وسفر ولو أخذ المقود يد يضمن لو امان
مضطعا في الحضر والادلاء وفي البرازية ينام المستعير في العازة فمقدودها في يده فمفع السارق فهو لا يضمن
وان جذب المقود من يده لم يشعر به يضمن قال المصدر الشهيد اذا نام مضطعا وان جالس الا يضمن
في الوجه وهذا لا ينافي ما مر أن نوم المضطجع في الفراش ترك الحفظ لان ذلك في نفس النوم وهذا
في أمرنا على النوم اه وقيل استعاز من السارق واضطجع ونام وجعل المرتبة رأسه لا يضمن لانه حافظ
الآثر من السارق من تحت رأس السائر يقطع وان كان في العصر اه وهذا في غير السفر وان في السفر
لا يضمن تام قاعدة أو مضطعا أو المستعير تحت رأسه أو بين يديه أو بجواربه يقطع اه وفي الوجه
اكثر زائد في الحانية بعد قوله ولو السارق حل المودع يدو ذهب باليد ولم يعلم به المستعير كان ضامنا لانه
ادام على وجه يمكن حل المقود يدو هو لا يعمل بكون ضامنا (اقول) ولعل مراده وجه التضييع
النوم مضطحا كما أشار اليه بدو قدمه ومضطحا لانه (قوله ليس الا بالاعارة مال طهله) هذا ما عليه العامة
وأجاز بعضهم وليس له أن يعير نفس الولد كذا كرهه شمس الاثني في شرح كتاب الوكالة وأما الصبي اذا
دأب على بيعه فله حصة الاعارة كفي الحانية وفي الهندية ذكره شمس الاثني في أول شرح الوكالة ان الاب يعير ولده
يحل له ان يعير مال ولده بهن المتأخر من من مشاجرة لولاه ذلك وعاء المشاجرة على ان ليس له ذلك كذا في
الحية فان فعل ذلك كان ضامنا اه لكن في أحكام الصغار لا يفسد من مسائل الاعارة ان جوارزة
له اذا كان في اليد الحرة بان دفعه الى أستاذه لم يملكه الحرة ويخدم أستاذه اذا ما اذا كان بخلاف ذلك
يعبر اه (قوله عدم البذل) أي لانه تصرف بلا بدل (قوله وكذا القاضي) مخالف لما في الهندية بحيث
الوفى شرح يوحى المعاملات القاضي أن بيع مال أتيه كذا في الملقاة ولعل الفرق أن القاضي عند فدية

ضمن الثاني للعادل
استعاز ذهب فقلده صبي
فسرق الذهب منه أي
من الصبي فان كان الصبي
بضبط حفظ ما عليه
من اللباس لم يضمن والا
ضمن لانه اعارة والمستعير
بالحكم وضعه أي العارية
بين يديه فنام فضاض لم
يضمن لو امان جالس لانه
لا يده مضطعا (وضمن لو
نام مضطعا) لانه كذا الحفظ
ليس الا بالاعارة مال طهله
لعدم البذل وكذا القاضي
والوصي (طلب شخص
من رجل ثوبا عار به ففقد
أعطيك غصدا فلما كان
لقد ذهب الطالب و أخذ
عيراته واستعمله ففان
ثور (لا ضمان عليه)
بأنه عن ابراهيم بن يوسف

الفرائش والمؤذن والبوب وغيرهم من أرباب الجهات لا يقبل قوله إلا بسنة قوية أفتى شيخ الإسلام أبو
 السعود العمادى مفتى السلطنة العلية ومروءة آل زوال هل إذا ادعى المتولى دفع غلة الوقف إلى من يستحقها
 شرعا هل يقبل قوله في ذلك أم لا الجواب إن ادعى الدفع إلى من عينه الواقف في الوقف كولداه أو أولاد أولاده
 يقبل قوله بيمينه وهو المارء بقولهم الموقوف عليهم لعدم ملاحظة جناب الاجارة فيهم وإن ادعى الدفع إلى
 الأمام بالجامع والابو بصنعوهما لا يقبل قوله كالأول استأجره خصا للبناء بالجامع بائنه معلومة ثم ادعى تسليم
 الاجرة فإنه لا يقبل قوله اه قال الشيخ محمد الغزى التمرائى وهو تفصيل حسن خصوصاً في زماننا اه
 وقال المولى هطاه الله اخذى في مجموعته مسئلة شيخ الإسلام ذكر بأقضى عن هذا المسئلة بعض مسئلة قبول
 قوله فأجاب بأنه إن كانت الوظيفة في مقابلة الخدمة فهى أجزء لا بد للمتولى من اثبات الاداء بالبينة والانفسي
 صلة وعلية يقبل في أدامها قول المتولى مع عينه وأفتى من بعده من المشايخ الإسلامية إلى هذا الزمان على هذا
 متمسكين بنحو التأخير الاجرة في مقابله الماعان لكن قال التمرائى في كتابه شرح تحفة الاقران بعد
 ذكر هذه الفتوى وهو بقده حسن غير أن علماءنا على الاقتناع بخلافه اه قلت فالد كور في الاسعاف
 والخصاف ووقف الكرايسى والاشياع من الامانات والزاهدى عن وقف السامعى وغيره أنه يقبل قوله في
 الدفع إلى الموقوف عليهم بدون تفصيل في ذلك الآن يجعل على الذرية دعى المرتزة فحصل التوفيق بين
 الكلامين بلا من وتقدم تفصيل المولى أبو سعود ابن التمرائى المذكور في كتاب الزواهر على الاشياء
 والغفار لكن بدون عز وإلى كتاب كرمه الشارح هنا عن آخر زاد على صدور الشرع بزيادة التي ذكرها
 وهى أنه لا يضمن ما أنكره بل يدفعه ثانياً من مال الوقف فليحفظ قال العلامة الحيدرى الرملى في حاشيته على
 البحر والجواب عما تسئل به العمادى أنها ليس لها حكم الاجارة من كل وجه وقد تقدم أن فيها شوب الاجرة
 والمصلحة والصدقة وقضى ما قاله أنه يقبل قوله في حق براءة نفسه لافى حق صاحب الوظيفة لأنه أمين فيما
 يده فيلزم الضمان في الوقف لأنه عامله وفيه ضرر بالوقف فلا فتاه عما قاله العلامة معين وقول العزى هو
 تفصيل في غاية الحسن فليعمل به في غير محله اذ يلزم منه تضييع الناظر إذا دفع لهم بلا بينة اتعديه فاهم اه
 قال سيدى الوالدوحة أنه تعالى تفصيل المولى أبى السعود في غاية الحسن باعتبار التمثيل بالاجرة إذا استعمل
 الناظر رجلاً في عمارة يحتاج إلى البيعة في الدفع فهى مثلها وقول العلامة محمود على الموقوف عليهم من
 الأولاد لأز باب الوظائف المشروط عليهم العمل ألا ترى أنهم إذا لم يعملوا لا يستحقون الوظيفة فهى
 كالاجرة لا بحالة وهو كما أنه أجبر فإذا اكتفى بما يمين الناظر بضمع عليه الاحوال سيما نظار هذا الزمان والله
 المستعان اه وهل يقبل قوله بعد عزله فقد أفتى بعض المحققين بأنه يقبل قوله في الدفع للمستحقين مع عينه
 مادام ناظراً اه لكن في حاشية الاشياء من كتاب الامانات قال بعض الفضلاء انه يقبل قوله في النفقة على
 الوقف بعد العزل ويخرج من جهة قبول قوله في الدفع للمستحقين بعد التأمل فانه قال لم يتعرض المصنف لحكم
 المتولى بعد العزل هل يقبل قوله في النفقة على الوقف من المال الذى تحت يده أم لا لم أره صريحاً لكن طاهر
 كلامه أن قوله مقبول في ذلك إذا راقق الزاهر لتصر بحكم بان القول قول الوكيل بعد العزل في دعواه انه
 باع ما وكل في بيعه وكانت العين هالكه فبما إذا ادعى أنه دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه وأت الوصى لو ادعى
 بعدم موت اليتيم انه أنفق عليه كذا يقبل قوله وعلاوه بأنه أسنده إلى حالة متنافية للصحة وقد صرحوا بان
 المتولى كالموكيل في مواضع ووقع خلاف في أن المتولى وكيل الواقف أو وكيل الفقراء قال أبو يوسف بالاول
 وقال محمد بالثاني ومما هو صريح في قبول قول الوكيل ولو بعد العزل فرع على الفسدة قال وكما ذكره عامة بان
 يقوم بأمره وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين شيئاً للاعفاق بل أطلق ثمات الموكل مطالبه الورثة يدين
 ما أنفق ومصره فان كان عدلاً يصدق فيما قال وان اتهموه فلو لموليس عليه بيان جهات الانفاق ومن أراد
 انطرح من الضمان فالقول قوله وان أراد الرجوع فلا بد من البينة انتهى هذا صريح في قبول قوله في

دعوى الانفاق ولو بعد الزل وتحققه أن العزل لا يخرج من كونه أمنا فينبغي أن يقبل قول الوكيل
 بقض الدين منه دفعه لمالك في حياته في حق راءة نفسه كما تقتضي به بعض المتأخرين كما تقدم اهـ ما في الجوى
 ويستتبع من ذلك أن الناظر بصديق بينه في الدفع المستحقين بعد عزله كالموكل في قبض الدين
 إذا مات الموكل وصدق الوثقة في القبض وكذبوه في الدفع قال قول به بينه لانه بالقبض صار المال في يده
 ودفعه قصد بقضه له بعد اعترافهم بانه مودع كاف فان حلف روى وان نكل لزمه المال كما يأتي قريبا
 الكلام عليه وقد أتى المرحوم الوالد بانه يصدق بينه ما دام ناظرا ولم يذكر نقلا والمسئلة تحتاج الى نقل
 صريح من كتاب صحيح حتى يطمئن القلب في الجواب في القول أو عدمه بما روى في الكتاب والله للوفق
 لأصواب (قوله) يعني من الأولاد والفقراء بيان للموقوف عليهم (قوله وأما الهما) كالعلماء والأشراف
 وقيل المراد بالأشغال أولاد الأولاد والنسل والعقب والأقارب والعقلاء وقال بعض الفضلاء ينبغي أن يقيد
 بأن لا يكون الناظر مع وفاء بالحياة كما كثر نقار زماننا لا يجب أن لا يتوهم ذلك المسئلة كما تقدمناه قريبا
 ونفقه ط عن الجوى (قوله المرتقة) مثل الامام والمؤذن والرباب والفراس لان له شهابا لاجرة بخلاف
 الأولاد ودعوىهم لانه ماله محضه قال ط والفرق أن استحقاق نحو الأولاد لم يكن بمقابلته عمل فكان ماله
 محضه بخلاف استحقاق الامام ونحوه فان له شهابا لاجرة وشبهه المقي أو السمو ذلك بما اذا استأجر
 شخصا للبناء في الجوامع بأجرة مملوكة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه فانه لا يقبل قوله كما تقدمناه انفا (قوله) لكن
 لا يضمن ما أنكره منه الخ) أي عدم قبول قوله لغيره في حقهم فلا يلزمهم وصول ما ادعى ايصاها اليهم
 بدون بينة لان ما يأخذونه صلته من وجهه وفيه شبه الاجرة فاعتباره لا سقط حقهم بمجرد قوله لكنه أه في
 حق ما في يده من المال فلا يلزمه الضمان وجبت في دفعه اليهم ثانيا من مال الوثقة لانه حيث لا سقط حقهم
 وهو متعلق بالوقف ولم يضمن وهو متأنف في يده لم يكن له أسيا لم يبق الا الرجوع على الوثقة ثانيا (قوله) وقرره
 (ارنه) بل قال في حاشية الاشياء وهو تفصيل حسن خصوصاً في زماننا انتهى (قوله مستحقها) أي
 الامانات أو بعد موته (أقول) أولى وكذا قال الشارح في شرحه على الملتقى في آخر الوثقة وكذا يقبل
 قوله أي الناظر لو ادعى الدفع للموقوف عليهم ولو بعد موتهم لا في نفقة زينة خاتم الفاعل اهـ قال في
 شرح نسخة الاقتران الوكيل بقض الوديعة اذا قاله المودع دعوتها اليك والوكيل يسكر صدق في حق دفع
 الضمان عن نفسه ملا في الزام الضمان على الوكيل (قوله الذي الوكيل بقض الدين) أي من المدين
 والصواب استقاط في قول على ما تقرر أنه يقبل قول الوكيل المذكور في حق في الضمان عن نفسه لا في حق
 ايجاب الضمان على الغير لا يحتاج الى استثناء هذا المسئلة من الكفاية الآن قال استأجرها بالاعتبار
 السابق وقد وهم في هذه المسئلة كثيرون وقد حررها الفاضل الجوى هنا وفي كتاب الوكالة بما لا مزيد عليه
 قال بعض المتأخرين اذا ما أحضر قبول النول من وكيل البيعة في يده ما في وكالة الاشياء اذا قال بعد موت
 الموكل بيمين فلان بأف درهم وقبضتها وهلك وكذبته الوثقة في البيع فانه لا يصدق اذا كان المبيع
 قائما بينه بخلاف ما إذا كان هالكا اهـ (قوله) اذا ادعى بعد موت الموكل أماد ادعى القبض والدفع للموكل
 حال حياته فانكر الموكل يقبل قوله ولو كان فيه ايجاب الضمان على الغير وقبل قوله أيضا في حق الضمان عن
 نفسه فلا يرجع الغريم عليه لان قبضه منه بالنسبة اليه ثابت سواء صدقه في الدفع أو كذبه اهـ أو السعد
 (قوله) لم يقبل قوله اذا كذبه الوثقة في القبض والدفع وعدم قوله حيث ذهب السببة الى ايجاب الضمان على
 المبتلان الدين تعنى بأداء المأخذ عنه الدفع اليه بوجوب عليه مثل ما قبضه ويأتي قصاصا عليه على المدين
 وهو لا يملك ذلك لانه يموت الموكل انزل عن الوكالة وقد سجد أمر الاعلان استأجره وفيما يوجب الضمان
 على الغير فلا يصدق في ذلك وهو محو في كتاب الوكالة انه اذا صدق المارون وكيل العائيب في وكالة صار المال
 المذخور اليه أمانة لتدبيره عليها انتهى رجوعه عليه فلو أقام يمينه على الدفع لوكيل قبضت والمدفوعة الوثقة

يعني من الأولاد والفقراء
 وأما الهما وأما اذا ادعى
 الصرف الى وظائف المرتقة
 فلا يقبل قوله في حق أبواب
 الوظائف لكن لا يضمن
 ما أنكره له بل يدفعه ثانيا
 من مال الوثقة كجسده في
 حاشية آخر زاده قلت وقد
 مر في الوقف عن المولى أبي
 السعد واستحسنه الصنف
 وأقره بانه لا يحفظ (وسواء
 كان في سبابة مستحقها أو بعد
 موته الذي الوكيل بقض
 الدين اذا ادعى بعد موت
 الموكل أنه قبضه ودفعه له في
 حياته لم يقبل قوله الإبدية

وإذا صدق في الوثقة القبض والدفع فالأمر ظاهر وإذا صدق الوثقة في القبض أو ثبت بيمينه وكذا يوفي الدرع
 بالقول قوله لأنه مودع بعد القبض بالنحو عليه من أن الوكيل يقبض الدين بيمينه وهذا بعد قبضه فيجوز
 عليه أحكام المودع فإذا صدق في القبض صاروا مقرين بأن المال في يده ودعاه ط (أقول) وكذلك الوصي
 بعد عزله إذا قال قبضت ودفعته أو دلل على قبضه من له عليه الطلب شرعا في القبض لم يقبل قوله إلا بيمينه
 لأنه بعد عزل لا يملك إنشاء القبض وفيه استحباب الضمان على الغير الذين تنص بأشغالها ومن حكي
 أمر الأئمة إنشاءه وفيه استحباب الضمان على الغير لا يقبل قوله ولو لم يكن معزولا وكانت له ولاية القبض
 بأن كانت وصى المبت مطلقا والقاضي وأذن له في القبض قبل قوله في ذلك فقد صرح في التاتر خاتمة
 أن الوصي إذا أقر باستيفاء الدين جاز ذلك لأنه يملك إنشاء القبض وقد قل من حرره هذه المسئلة لم أطلع
 على من حررها غيري فتأمل ذكر العلامة الرضائي (مرع) الوصي إذا ولى الذين بعد ثبوته وأذن القاضي
 ثم ظهر درس آخر فإنه لا يرجع عليه وإنما يشارك والله تعالى أعلم بأدبه - روى الوالد رحمه الله تعالى في تنقيحه
 في الباب الثالث من كتاب الوفاء (قوله بخلاف لو قبض الدين) هي أصل المسئلة ولا يحتاج إلى هذه
 الرأية (قوله في حياته) أي الموكل (قوله لأنه ينفذ الضمان عن نفسه) أي وليس المقصود هذا الاستحباب على
 الموكل (قوله وهو ضمان مثل المودع) الذي يقع به أعاصير على المدينين لأن الدين تنص في أمثالها
 رقبلة فلو طهره أي طهر ما في الوالدية (قوله لا في حق نفسه) أي فيصير ولا يبرأ من مواله إلى المبت
 وهذا غير ظاهر منها بل الظاهر من أنه لا يصدق في حق الوكيل خاصة بقرينة قوله لأنه لا يجب
 الضمان على المبت ط (قوله ولا في حق الموكل) في استحباب الضمان عليه بل المبروض (قوله وقد أفتى
 بعضهم) هو من ماصرى صاحب المنع كذا كرهه أبو بكر الرضائي في حاشيته أنه هو الذي لا يصدق فيه وأبى في
 كلامه أنضامه عليه بغيره تأمل اه * قال في الاستبصار ما ينبت في إيصال الإمامة إلى منعه قبل قوله
 كالودع والوكيل والعهدة والوكيل يقبض الدين إذا أقر بعد مودع الموكل نفسه ودفعه في حياته لم
 يقبل إلا بيمينه بخلاف الوكيل يقبض الدين والفرق في الوالدية انتهى (وأقول) تنقيح الشرح لا يأتى أصدا
 من كلامه إلا في موضعين من كتب المذهب بان دعوى الوكيل الإيصال تقبل لبراءته بكل حال وأما مسأله
 قوله على وكلامه برأيه فهو خاص بما إذا ادعى الوكيل حال حياته موكله وأما بعد موته فلا تثبت براءة
 العربية إلا بيمينه أو تصديق الوثقة في آخر ما ذكره في المسئلة المسماة بالجليل في قول قول الوكيل كذا في
 حاشية نبي السعود (قلت) وللعلامة المقدسي أيضا رسالة في هذه المسئلة ذكره الشرح في مجموع
 رسائله عقب الرسالة التي ألفها وأتمتها على ما دعاها فارجع إلى تلك الرسائل فقد أشبهت الكلام فيها
 جزاء الله تعالى خيرا وقد ساد ذلك في الوالدية فارجع إليه في شتى قد ساد في العربية ان صدق أو لم يصدق
 لا يرجع عليه من ضاع الإلزام بموقف الدعوى القدر المأخوذ ثانيا وأقاله قبضت مملكتي على أي برأته من
 الدين * والاصل أنه أمين يصدق في الضمان عن نفسه فلا رجوع للورثة عليه بالدين ولا لأحد من
 حاشية الإلزام الدعوى أنه أمين لا يملك قبض ولا دفع ولا ضمان عليه ولا يبرأ من موكله من الموكل
 عن مدعيه لأن مدعيه قد صدق في دعواه لا يبرأ من موكله لا يبرأ من موكله لا يبرأ من موكله لا يبرأ من موكله
 الدين وصف بالمال لا يمكن قضاءه ولا يصدق في دعواه الزم الدين في ذمه موكله لا يبرأ من موكله لا يبرأ من موكله
 في دفع الضمان في الزم الغير وهذا ظاهر مما تقدمت من عدمه فقول المتولى دفعه إلى الزم الرضا
 ولا ضمان عليه ثم بعد كذا في الحل وجد سؤا درع إلى الخير الرضائي مذكر كوراني فتاوى - سئل فيما إذا
 وكانت زوجة ميتة بيمينه حال قبضه ودفعه لها ثم مات هل يقبل قوله بيمينه في دفع ذلك أم لا أجاب أن
 الموكل يبرأ من قبض ودفعه ويحجها من الأمانة والبول قوله بيمينه في القبض والدفع لها وإن كان قبض دس
 وأقرت بقية الورثة بالقبض وأكرت بالدفع وكذلك البول قوله بيمينه في الدفع وإن أكرت القبض والدفع

(بخلاف الوكيل يقبض
 الدين) كروية قال قضتها
 في حياته وملكته وأكرت
 الورثة أو قال دفعتها
 إليه فانه يصدق لانه ينفذ
 الضمان عن نفسه بخلاف
 الوكيل يقبض الدين لانه
 يوجب الضمان على المبت
 وهو ضمان مثل المبروض
 فلا يصدق وكالة الوالدية
 قلت وطاهره انه لا يصدق
 لانه في حق نفسه ولا في حق
 الموكل وقد أفتى بعضهم

لا يقبل قوله الاستعانة بالتمتع بيننا وجعل الوثنية حصته امنه على المدون ولا يرجع المدون على الزوج لان
قوله في مراة نفسه مقبول لانني اعياب الضمان على الميت والزوج في ما يخبر بوجوب ذمة الزوج مثل دينها
على الغريم المستقر رآن المدون تقضي بأمرها وقد عزل عن الوكالة يوم فهو لا يملك استئناف القبض
بخلاف ما اذا كانت حية أو كان الموكل فيه ودعيلا في الاول تلك الاستئناف ذلك الانحياز وفي الثاني ليس
في اعياب الضمان عليها وهذه المسئلة قد رزلت منها أقدام وانصكت فم افهام وقد صدر بعض
عاصريه من المتأخرين، فتحتاج الى التفرير واعتذر به منهم عنه بضيق الوقت لا بالتقصير فقال كان يتخلل
بخطا طري كثيرا أن أجمع في تفريرها كلاما يزيل اشكالا ووضع مراما لك الوقت بضيق عن كمال
التحقيق ولكني بفضل الله تعالى وسنته وهدى تفريرها على الوجه الآتي ونزلت كل فرع منها منزلة في
أصله وكتبته على بعض حواشي بعض الكتب ما حاصله اهم أولا ان الوكيل قبض الدين بصير مردعا بعد
قبضه فحضر عليه أحكام المودع وان من أشهر بشي تلك الاستئناف قبل قوله وما لا دلالة وان الوكيل به زل
بموت الموكل وان من سعى أمر الا تلك الاستئناف ان كان فيه اعياب الضمان على الغير لا يقبل قوله على ذلك
الغير ولا قبل ومن سعى أمرا تلك الاستئناف قبل وان كان فيه اعياب الضمان على الغير فالأمانات تلك عالم
انه متى ثبت قبض الوكيل من المدون بينة أو تصديق الورثة فالقول بقوله بالدفع يبيحه لاه مودع بعد
القبض ولو كتبه الورثة في الدفع لانهم يتصدية فهم له في القبض صاروا قريين بالمال في بدعة وادام
يثبت لقبض مان أنكره والقبض والدفع لا يقبل قوله في اعياب الضمان على الميت وبقبل قوله في براءة
نفسه وترجع الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا يملك استئناف القبض لغيره بالموثوق بفسه
لدى الغريم ثابت فهو بالأسئلة اليه مودع والقول بقول المودع في الدفع يبيحه وذلك لانه مصدر قبله مع في
الوكالة وقد صدر حواشي تلك الوكالة ان المدون اذا صدق وكيله العائبي الوكالة صار المال المودع اليه
أمانة تصدقه عليها فانتي وجوه عليه ولو أقام المدون بينة على البدن لا وكيل قبل واندمت الورثة
وان صدق الورثة لو تكفل في القبض والدفع فالأمر طاهر في عدم مطالبته الغريم وقد برئت ذمته
بصدقه فتمامل ذلك ما وافقه فانه مقر دولو أواد الوكيل تحلب الورثة على بني العلم بالقبض والدفع أو أراد
المدون ذلك فله ذلك ولو صدق المدون بعد الخلف وأراد ان يحلف الوكيل على الدفع فهو كل الطاهر
أنه ذلك المستقر وأن الوكيل بالقبض منهم ومن أن المال في يده أمانة وكل أمين ادعى اصال الامانة الى
مستحقة فالقول بقوله وان كل من قبل قوله فعليه الجبر وقوله في حق براه نفسه ولو نزل قبل في حق
اعياب الضمان على غيره وأيضا كل من أقرب في الموضع عليه بخلاف اذا هو أنكره الى غير ذلك من الضوابط
والقواعد ودلان المدون له أحد المالكين اما الذي دمه لا وكيل واما الورثة والى ذمه الورثة اذا عاذا
الى تصديق الوكيل يستورده وكذلك الذي دمه لا وكيل اذا أقر الوكيل بعد ان دمه المدون لا ورثة ان لم
يقضه للموكل وأنه باق عنده أو استهلكه برده على الدافع هذا ما طهر من كلامهم وتفهت في ولم
أمر من أشيع التوفيق المسئلة ولان أعماها استعفاء الاستعفاء وأجر الله تعالى أن يكون هذا التقفه
صوابا والله تعالى أعلم اه **قوله** انه صدق في حق نفسه (أو قرأ **قوله** لا في حق الموكل) أي ولا
يجب عليه شيء حتى ياتى به اصاب على المدون ويلزم من هذا ان المدون لا يبر لعدم تصديق الوكيل في
حق الموكل وليس للمدون الرجوع على الوكيل حيث صدق في الوكالة كما علم **قوله** يستأجل عند الفتوى
هذا لما يحتاج اليه اذا كان ظاهر الوثنية ما ذكره وليس بظاهرها فيتعين ما أتت به لبعض فتاوى (أي لا)
ليس للورثة الرجوع أي على المستعير الموصى له سواء كانت مطلقة أو موقتة ومثلها اذا كانت تخرج
الزبعتين الثالث وقبل بعد موث الوصى بالخلف قبل بعده بطالت كذا كروفي الوصية بالخلف والسكى **قوله**
تصح بوث أحدهما فلورثة الغير الرجوع وليس للورثة المستعير الا التمتع حتى لو استعملوا هله كتمضوا

انه يصدق في حق نفسه لاني
حق الموكل وحيل عليه
كلام الوثنية في تأمل
عند الفتوى (فروع)
أوصى بالعارية ليس للورثة
الرجوع (أعاريه كالأجرة
تفسر بوث أحدهما
باب وعليه دين ووجه
ودعة

يفسر فيها فالتكرار بينهم
 بالخصص استأجر بعيرا
 الى مكة ففعل الذهب
 وفي العارية على الذهب
 والنجى لان ردّها عليه
 استعار دابة للذهب
 فاستكفاه بيته فهلك
 ضمن لانه أعارها للذهب
 لالامساك استقرض
 فورا عار عليه الا ان لم
 يضمن لانه عار به عروفا
 استعار أرضا للبي وسكن
 واذا خرج فالباء للمالك
 فلما ملك أحرمها مقدار
 السكنى والباء للمستعير
 لان الاعارة تفيد لا عوض
 فكانت اجارة معني وسدت
 بجهالة المسدود وكذا الوشرط
 الخراج على المستعير لجهالة
 البدل والحيلة ان يؤجر
 الارض منين معاوية بدل
 من لوم غير ما يرد اداء الخراج
 منه به استعار كتابا فوجد به
 خطا أصحه ان سلم رضا
 صاحبه ثا ولا يأنه يتركه
 الا في القرآن لان اصلاحه
 واجب بخط مناسب

وهذه فائدة الفسخ كالاغنى ط (قوله بغير عنها) يعني لم تعلم عنها أي بان مات مجهولا (قوله
 فالتكرار بينهم) أي بين العير والغرماء بالخصص ان لم يوف التركة بالكل لانها صارت مشمومة على مطلق كانت
 كبقية الديون (قوله استأجر بعيرا الى مكة) على الذهب لان الى الغاية وجعل غاية الاستعجار كقولنا له
 أعرفني هذا البعير لذهب به الى مكة كان على المستعير ان يرد العارية الى المير حيث أخذها منه وكانت
 العارية على الذهب والجوع عرفنا محسن (أقول) الفرق بين الاجارة والاستعارة ان الاستعارة ان الاستعارة تفيد
 المنفعة لا عوض وفي التبرع تجري المساحة فاما الاجارة ففعلك بعوض ومضى ذلك المضيقة كذا في
 فروع المحرري (قوله لان ردّها عليه) أي وهو لا يتكمن من الرد الا بالنجى و مختلف الاجارة فان مؤنة الرد على
 المالك وهذا فرق آخر غير الذي قدمناه قريبا من المحرري وفي الهندية لو استأجرها اجعل عليها كذا ما
 من الخدمة الى الابد وملكك الحصة في العاريق فله ان يتركها الى البلد وفي العود ايضا الى منزل المير اه
 (قوله لانه أعارها للذهب لالامساك) أي فكان به متدينا لكن قد يقال انه ساق الى خبر فلا يكون متدينا
 الا ان يقان اسماء الدابة في المسكن ضررهما عادت قتال (قوله لانه عار به عروفا) أي وهلك من غير تعد
 من المستعير فلا تضمن لان القرض انما يكون في المثليات واستقرض غيرها فاسد يحرم تعاطيه وفعل المسلم
 يعمل على الصلاح ما أمكن والعاري يقرض بنوب كل منهما من الاستعارة لا فكاك عارية للمثلي
 الذي لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه تعرض فكذا استقرض العين التي يتفهم ان ثم ثرد الى صاحب عارية
 وهي أمانة لا تضمن أعاده بعض الفضلاء (قوله لا عوض) أي وهذا قد جعله عوضا وهو كون النساء
 الذي أعدته المستعير (قوله جهالة المدة) وكذا البدل لا بد قدره ينطق في العمار تخير معلوم حال عقد الاعارة
 والفساد يجب فيه أجل للمثل لا الانتفاع وقد حصل وعار بعرض المحيط لجهالة المدة والاجارة لان الباء مجهول
 فوجب أجل للكل اه فاما أدان الحكم كذلك لو بين المدة بل بما عار به الاجارة وهو ظاهر اه * قال في
 البرازة دفع داره على ان يسكنها ويرمها ولا جرمه عار به لان المرمة من باب النفقة وهي على المستعير
 وفي كتاب الامارية بطلناه اه (أقول) الذي يظهر التفرقة بين استعارة الارض لبي فيها او يكون الباء
 للمالك فهي اجارة فاسد يجب فيها أجل للمثل والباء صاحبها وبين استعارة امار ليسكنها ويرمها فهي عارية
 لما ذكره الوجه ظاهر (قوله وكذا الوشرط الخراج) أي خراج المقاعة أو الموقوف على المستعير فان اتكون
 اجارة فاسدة لان الخراج على العير فاذا شرطه على المستعير فقد جعله بدلا عن النافق فقد تسمى العارية
 والعمرة فانه ماني العقر وتكون اجارة فاسدة لان قدر الخراج مجهول فاما اذا كان خراج المقاعة فظاهر لانه
 بعض الخراج والخراج يزيد وينقص وأما اذا كان خراجا موطفا فاه وان كان مقدرا اذ ان الارض اذا لم
 تتحمل ذلك القدر ينقص به وجهالة البدل في الاجارة ففسد الاجارة اه مع عن بجمع القضاوى (قوله
 والحيلة) أي في جهة كون الخراج على المستعير (قوله أت يؤجر) أي من أراد العارية (قوله منه) أي من
 ذلك البدل منه حائز فانه وكذا اداء ما عليه مال اه مع (قوله ان علم رضا صاحب) فان علم عدم
 رضائه في أن لا يصطلح لانه تصرف في ملك العير بغير اذنه * قال ابو وهبان ولا شأن لخطئه ان كان يناسب
 خط الكتاب وهو يقع ان الصور فيما يصطلح وأصله لا يكره صاحب الكتاب ان كان غافلا ويبقى
 للمستعير اذ لم يكن خطا ماسا ان يكتب الاصلاح في ورقة ويضعها في الكتاب ويعلم عليه ان يعمله صاحبه
 فيصلى لا اصلاح كتب العلم من القرأت والادب فاعل لاوله ينبغي ان يضمن وان لم يقطع بالامار ارجح
 اعلمه أو نسخة أصح اه ومثل الم مع المستأجر وفي الحديث من نظر في كتاب أخيه بغير اذنه فكأنما
 نظر في الدار وهو يحمل عذر أهل العلم على كتب الرسائل أما كتب العلم فينبى ان يميز النظر فيها اذا كانت
 لا تتصور بالخط والتقليد وعادة الباب في ذلك المسألة والمساخنة والاحتياط قدم النظر الا بأمر اه بعد
 البر (قوله بخط مناسب) ففهم منه أنه لا يصطلح بغير اذنه يعنى اصلاحه به بل يمكن

قوله قيل الخ كذا بالأصل
ولعل الصواب قبل يضمن
وقيل الخ اه مصححه

ما لم يبرهن فضولين * وفيه استعماله ويثبت فيه لما يأتي به فركبه فنه فهاك به ضمن القرب يساع فيه بالاستعمال
قرب مجبوراً تألف ودسعة قبلها لا ذن مولا اه * لو ذهب الى مكان غير المعنى ضمن ولو اقرب معنوك
لو أمسكها في بيتهم لم يذهب الى المعنى ضمن لانه أعارها للذهاب لا للإمسك في البيت (يقول الحقير) *
على السائلين أشكال وهو أن المخالفة فيما لا خير لا الى شرب مكان الظاهر أن لا يضمن فيها ما فعل في المسئلة
الثانية وأين إذ قد ذكر في الخبر يدلواستأجره وما لكسر الحطب فوضعه في بيته فقلبت بلاتعسير قبل
وقيل لا ولا المسك المتعاد فنفور العين * استعارة دابة غد الى الليل فأجاب صاحب الدابة بنعم ثم استعارة دابة
آخر الى الليل فأجاب بنعم فان الحق يكون السابق منهم ما وان استعارة المعاني لهما جميعاً هذبة عن خزنة
الفتاوى * وفيه استعمال دابة ليحمل عليها حنطة فبعت المستعير الدابة مع وكيله ليحمل عليها حنطة فحمل
وكيله طعاماً لنفسه لم يضمن نص عليه في كتاب الشركة وهذا عجيب هكذا في الصغرى * ولو أدخل المستعير
الحل في بيته وترك الدابة المستعارة في السكة فهل كتفهرضامن سواء بطلها أرمز بطلها لانه لما ضامها يصره
قد ضامها حتى ولو تصور أنه إذا دخل المسجد أو البيت والدابة لا تغيب عن بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى
كذا في خزنة المفتين * لو كان يصلي في الصلوة فدخل الدابة وأمسكها ما فانت فلا ضمان عليه وهذه
المسئلة دليل على أن الله سبحانه لا يضمن بصره كذا في الظهور به * رجل استعارة دابة لي شبع جنازة الى
موضع كذا فالحال انتهى الى المقبرة فدفعها الى انسان ودخل ليصلي فسرقت الدابة قال فمجدد والله تعالى لا يكون
ضاماً كذا في فتاوى قاضي خان وصاروا لحفظ نفسه في هذا الوقت يستثنى عن العقد كذا في التائخانية * قال
أمرت دابتي أو ثوري هذا الضالان ولم يكن حاضر أرمز بصره في ضامه وذهب به بصره إذا سمع أو ورسوله أو
أشبهه فمضى قد سمع قال ينفى أن لا يضمن ان كان عدلاً عند في حنطة رجه الله تعالى كذا في التائخانية ولو
زاق الحل في السر أو على فقر في لم يضمن كذا في التائخ * وفي فتاوى الدار الشارفة إذا انقص عن المستعارة
في حال الاستعمال لا يجب الضمان بسبب نقصان إذا استعماله معهود كذا في الأصول العمادية
* ولو استعاره في باليسطة فوقع عليه من يد شئ أو عثر فوقع عليه فخرق لا يكون ضاماً كذا في فتاوى
قاضي خان * رجل استعارة من امرأته شاة ما كان ملك الزوج فأعارت فهاك به ضمن كذا في البيت وما
يكون في أيديهم عادة لا ضمان على أحد ما في الثور والفرس في ضمن المستعير والمرأة كذا في الخلاصة * إذا
وضع العار به ثم قام وتركها ما سافضعت ضمن كذا في السراجية * رجل دخل الحمام فسقطت قصعة الحمام
من يده وانكسرت في الحمام أو انكسر كوز الفخار من يده قال أبو بكر البجلي لا يكون ضاماً قيل هذا إذا لم
يكن من سوء ما سكاه فان كان من سوء ما سكاه يكون ضاماً كذا في فتاوى قاضي خان * أعار فرساً أو سيفاً
للقاتل فقلبت لا يضمن كذا في التائخانية * استعارة فاسا صر به في الحطب ويست في الحطب فأتى بقباس
ثانية وصير برأس ثلث الفاس فأكسر يضمن كذا في القسية وبه أفتى القاضي جمال الدين وقال القاضي
بدينع البرس ان كان الصرب معاً إذا كذا في التائخانية * وإذا أطلب المعير العار به فبعضها المستعير عنه فهو
ضامن وان لم يعمها ولكن قال له احبها عها عدى الى غد ثم أردها عليه مرضى بذلك ثم صاعت لا ضمان
عليه كذا في الحنطة * طلبها فقلبت ثم أذفع ومضى شهر حتى هلكت ان كان عاراً وقت الطلب على الرد لا يضمن
وان كان قادراً ان صرح بالمعير بالكرهة والحنطة في الامسالك وأمسك يضمن وكذا ان سكت وان صرح
بالرضا بان قال لا بأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يرد حاجتي ضاعت ان كانت العار به مطلقاً لا يضمن وان
قيدها وقت ومضى الوقت ولم يرد حاجتي وقد مر ذلك * وفي المتنق ورجل قال لغيره أعرتني هذه الدار أو هذه
الأرض لا يثبني أو أعرض فيها ما بدان من الخيل والشعر فصرسستها هذا التخييل وينتهى الباع وقال المعير
أعرتك الدار والأرض وفيها هذا البناء والعرا من القول قول المعير وان أقام الدابة بينه المعير كذا في
الحنطة * ورجل ان يسكن في بيت واحد كل واحد في زاوية فاستأجر أحدهما من صاحبه شيئاً فطلب المعير

اصح فقال المستعير وضعته في الطاق الذي في زائونك وانكر المير فان كان البيت في ايديهم لا ضمان عليه
 كذا في صيغة المرسخى في قال لا تخنض جدي واستخدمه واستعمله من غير ان يعير ما يدفع ع اليه
 فنفقة هذا العبد على مولاه كذا في الوجيز للكردي ووصح التكفل برد العارية والمقصود ولو نكل بالرد
 لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يجده كذا في الكافي ورجل دخل كرم صديق له وتناول
 شيئا يعير اذنه ان علم ان صاحب الكرم لم يعلم لا يبيح له ان لا يكون به بأس كذا في الخلاصة او اذ ان
 يستعمل بمجرة غير ان استأذنه له ذلك وان علم كذلك ان لم ينهه وان لم يفعل شيئا من ذلك ان كان بينهما
 انبساط فلا بأس به ايضا وان لم يكن أحب أن لا يفعل ذلك كذا في الوجيز للكردي ورجل رهن عند رجل
 خاتما وقال له رهن تختم فقلت الخاتم لا يملك بالدين ويكون الدين على حاله لانه صار به ولو تختم ثم اخرج
 الخاتم من اصبعه ثم هال شيئا بالدين لانه عاذهنا قالوا اذا اذ امره ان يقتضيه في خصمه فان امره ان يقتضيه
 به في السبابة فقلت حالة الختم يملك بالدين ولوا امره بان يقتضيه به في خصمه ويجعل الفسخ من جانب الكف
 فجعل الفسخ من اخطار ج على ظهر الاصبع كان اعارة وهو مالو امره بان يقتضيه به في الخصم ولو امره ان
 يجعل الفسخ في جانب الكف سواء يكون اعارة هو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان وفي رهن الاصل لو
 رهن عبيدا قيمته ألف باع ثم استعار الرهن ثم رده عليه وقيمه خمسة مائة فقلت يملك بجميع الدين يعتبر
 بقيمته في الرهن يوم القبض الاول ولو كان مكانه غصب على العاصب قيمته حين غصب ثانيا كذا في الفصول
 العمادية في استعارة مشا راها انكسر في النشرف في دفعه الى الحداد فوله يعير ان المير يقطع حقه وعلى
 المستعير قيمته من كسر او اذا العاصب اذا غصبه من كسر كذا في القنية في كتاب الغصب انتهى هندية وجها
 ولو استعار فرسا ليركب الى موضع كذا فركه او اردف معه آخر فاسقطت جنينا لا ضمان عليه في الجنين
 ولكن ان انتقصت الام بسبب ذلك فعليه نصف النقصان وهذا اذا كان الفرس بحال يمكن ان يركبه اثنان
 واما اذا كان لا يمكن فهو ائلاف فيضن بجميع النقصان كذا في العمادية اه وفي الهذلية من الباب الثاني
 استعارة دابة ليركبها بنفسه فركه او اردف غيره فعليه نصف النقصان كذا في غاية البيان وهذا اذا
 اردف رجلا فان اردف صيدا يضمن قدر الثقل هذا اذا كانت الدابة تطيق حملها فان كانت لا تطيق يضمن
 جميع القيمة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان اه واستعار محملا او قسطا وهو في المصر فساخر به
 لم يضمن ولو ساخر بسيف استعاره لا ضرب او عصا استعارها لا تتمم ضمن والفرق ان الحمل كالقسطا
 يستعمل خارج المصر عادة فيكون اعارة ثم اذا لا يسفر بهم ما يختلف السيف والعمامة لكن على قياس مسألة
 الاخراج قال بوابان استعاروا بلودا يمشي وتم على الاستعارة الى المصر ثم خرج بهما من المصر فان استعاهما
 ضمن وان لم يستعاهما ففي الثوب لم يضمن لانه حافظ له خارج المصر كذا في المصر ضمن في الدابة لا يجرى
 الخروج تعير عرضة لثان فيكون اخر لحما تضيق الهامعني كذا في الفصولين ينبغي ان لا يضمن به ما في الحمل
 والغسقاط ايضا على قياس مسئلتها ينبغي ان يلزمه الضمان في الثوب ايضا كذا في اخراج دابة العارية قال
 في الذخيرة ويجوز ان يفرق بينهما وبين مسألة الثوب بالنظر فليتأمل فيه اقروى وان المستاجر والمستعير
 لو خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ من الصانع على ما عليه القروى فصولين والله تعالى اعلم واستعقر ان الله العظيم

(كتاب الهبة)

(كتاب الهبة)

قال ط هي من صفات الكمال فان الله تعالى وصف بها نفسه بقوله عز وجل أم عندهم خزائن رحمتي ذلك العز
 الوهاب والنشر ادا بشرها فقد اكتمت أسرف الصفات لما فيها من استعمال الكرم وازالة شمع النفس
 وادخال السرور في قلب الموهوب له واثبات المحبة والمودة بينهما وازالة الضغينة والحسد ولهذا من اياها
 كان من المفلحين قال تعالى ومن يوق شحم نفسه فاولئك هم المفلحون اه تاسي قال الشهي هي في الاصل مصدر
 محذوف الاول معوض هاء التانيث واصلاها وحب بنسكين الماء وتعير يكثر اه مكر عليه كعدة عيسى

و يتعدى العمل بنفسه وبالادام ومن كل احدى كثير مثلاً لا مطر في انه مشطاً ولتفتا في انه صبارة
 الفقهاء اه سقنا قال المولى عبد الحامير يقال وهب مالاً وهباً وهدية وهدية تقابل على الموهوب
 (قوله وجه المناسبة ظاهر) هو ان كلا منهما تخليق بلا عوض ووجه تسمية الهدية عن العار به هو انها تخليق
 عين ومنفعة بلا عوض والعار به تخليق المنفعة بلا عوض فكانت العارية كالنقر والهدية كالترك والمفرد
 مقدم على المركب بطبقا قدم وضما (قوله هي لغة الفضل على العبر) أي بما يتفق به مطلقا (قوله ولو غير
 مال) قال الواهب الهدية ان يجعل ملكاً لغيره بلا عوض قال عز وجل ووهب له اسحق ويعقوب اه
 وقال تعالى فبقي من ادانوليا وقال تعالى يسلمن يساه انا و يسلمن يساه الذكور الاول ان يقول ولو
 بنفسه مال (قوله تخليق العين بجانا) هذا الحد غير مانع اذ يصدق على الوصية ما تم تخليق العين بلا عوض
 والصدقة وغيرهما اللهم الا ان يقال ان المصنف حرم على طرفه المتقدم من جواز التبرع بغير الاصل
 والاختصاص اه سري الدين عن المحتج وزاد ابن الكمال قوله للجمال لا نوع الوصية وخرج الاصل عن العارية
 والاجارة والبيع وهدية الدين عن عليه فانه اسقاط وان كان بلفظ الهدية منع (قوله أي بلا عوض) أي بلا
 شرط عوض على حذف مضاف لكن هذا انظر لوقال بلا عوض كفي الكثرة معنى بجانا عدم العوض
 لعدم اشتراطه على أنه اعتراضه الجوى كفي أي السهو بان قوله بلا عوض نص في اشتراط عدم العوض
 والهدية بشرط العوض فيفسد فكيف يستعان اه أي فلا يتم المراد بما ذكرته وهو شمول التبرع بغير
 للهبة بشرط العوض لانه يوم خروجهما عن التبرع فيفسد كانه عليه في العزمية ايضا (قلت) والتعقيب
 أنه ان جعلت الهبة للعالمية منسوبة لصفة مجردة كالمن غايك نرم ما ذكر أمال جعل المدفوع سببا بعد
 خبر أي هي كانه لا شرط عوض على معنى أن العوض فيها غير مشروط بعد الف البيع والاجارة لا يرد
 ما ذكره قدس (قوله لان عدم العوض شرط في) والامثال الهبة بشرط العوض والحاصل أن
 المعتبر في الهبة تخليق العين سواء كان عوض أو بلا عوض لما سببنا من أن الهبة بشرط العوض صحيحة
 فليس بعدم العوض شرطا في تحققها نعمه أن الهبة تحقق ولا يشترط فيها العوض و ليس عدم العوض
 شرطا عليه يقتضي أهم لا يتحقق مع العوض وليس كذلك وقد عرفنا ان الوجود لا بشرط شيء من الوجود
 بشرط لا شيء بان الاول أهم من الثاني وعليه فان العوض لا يشترط في تبرعها بل قد تكون عوض كاداء
 شرط وقد تكون بلا عوض فعلى قوله بلا عوض أي ليس العوض من لازمه ومطرادها بخلاف البيع
 فانه لا بد من العوض حتى لو باعه لا عوض فسد ولو أسقط هذا الذي كان تبرعاً بالهبة من كل وجه
 وهي الهبة بلا عوض مشروط ويكون معنى قوله بلا عوض أي لا بشرط عوض سواء فرضه من تلقاء
 نفسه أولا أماله الهبة بشرط العوض هي هبة ابتداء مع انتهاء كسائي بانه وهدا كله على جعل الهبة
 للملاسة الخ (قوله وامثال الدين الخ) هذا جواب عن سؤال مقدور هو ان تقبله بالعين يخرج
 لتلك الدين من غير من علم مع أنه هبة اذا أمره بقبضه فخرج عن التبرع فأجاب انه يكون عبداً
 فالمراد بالعين في التبرع فيما كان عبداً لا أماله هو خارج عن القياس اذا الهبة لا تصح الا في الله والله
 غير مملوكة له وقت الهبة وهو ظاهر الخ ولا يصح هبته مع أنه سيبر عبداً مملوكة وقد يعرف بان تمام الخ غير
 مضمقة اذ هو متوقف على اتمام الله تعالى له وفصله عن أمه والعبد لا يقد عليه والدين ناشئ في دمة المملون
 ما وور بقره له وصاحبه قادر على قبضه شرعاً فيقدر على تسليمه قال بعض الفضلاء ولولا الا يلزم الا اذا
 قبض وله الروح فانه لله منه حيث كان يحكم النيابة عن القرض وعليه يتنهي لا تمت الوهاب قبل
 قبض الموهوب له في هذه المتأمل * في هل الاذن يتوقف على الجاس الطاهر نعم وايراجع ولا تذهب الدين
 عن عليه لانهم يجازون الاسقاط والرد انما يراى لا يقبض والله سبحانه أعلم * قال الجرجاني في المحيط ولو وهب
 دباله على رجل وامره اتفاقية فقصه دازت الهبة استحقاقا فيصير قاضا الواهب بحكم النيابة فيمير

وجه المناسبة ظاهر (هي)
 لغة الفضل على العبد ولو
 غير مال وشرا (غلبت العين
 بجانا) أي بلا عوض لأن
 عدم العوض شرط فيه وأما
 غلبت الدين من قهر من عليه
 الدين

محذوف تقديره ولا يتر كمن غير تعلم ما ذكر فينب على حب الدنيا وهو مضموم وأمر كل شخص
 أي فهذا التعليم يخص من هذه الأمة (قوله وحى) أي الهة (قوله وقبولها سنة) أي الاعراض كأن علم
 أنه مال حرام أو أنه يتن عليه بما أهدها إليه (قوله تمادوا) بفتح الدال وضمة حاء وخطا وسكون الواو لأنه صيغة
 تطلب الجماعة من التمادي وأصله تمادوا لأنك تقول تمادى تمادى ثم ادى ثم ادوا والواو ألفا لفتح الكوا والافتتاح
 ما قبلها ثم حذف لتلقاء الساكنين فصارت ادوا كأي مادة تعالوا أو أسسها تعالوا قال تعالى تعالوا إلى كلمة
 سواء والاصل أن فعل الامر إذا لحقته الواو الجماعة ينظر إلى مضارعها فان ختم بالف كتمادى بفتح مقبل الواو
 وان ختم بياء كبرى أو واد كيدعو بضم مقبلا (قوله تعالوا) بتشديد الباء المضومة وهو أيضا صيغة تطلب
 للجماعة وأصله تعالون ولكن سقطت النون لأنه جواب الامر وأصله تعالوا لأنه من التعالين من المجبة
 أدغمت الباء في الباء وقال الخاكم تعالوا ما ينشد به الباعث من الحب وأما بالتخفيف من المجابة فلتزج الأول
 الذي هو المشهور وما أخرجه البيهقي في شعب الامجاد عن مغيرة بنت حرب عن أم حكيم بنت حوداع قالت
 سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقولن تدواين في القلوب جباوني رواية تمادوا وتعالوا تذهب
 الشصاء بينكم وقال عليه الصلوات والسلام الهدية مشتركتون قال عليه الصلوات والسلام من سألكم بالله
 فاعطوه ومن استعاذكم فاعينوه ومن أهدى اليكم كراما فاقبلوا به وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يقبل الهدية
 ويحب عليها ما هو خير منها وفسر بعضهم وإذا حيت منحة فقبوا بأحسن منها وأوردوها بالهدية وفي الامثال
 إذا قدمت من سفر فإداه إلى أهلك ولو جحرا قال الفضل بن سهل ما استرضى العضايا ولا استعطف السامعان
 ولا سلطت السحائر ولا دعت المعارم ولا استقبل المحبوب ولا ترقى المحذور بتشيل الهدية وفي كلام بعضهم
 يفرح بالهدية خمسة المهدى إذا وقع للفضل والمودى إليه إذا أهل لذلك وأهل الدال اداجلها والمساكن إذا
 يكتبان الحسنات كداني بعض كتب الادب (قوله وشراعتا صفتها في الواهب) قال في الهندية توأما ركنها يقول
 الواهب وهيت لأنه تخلصت وانما يتم بالمالك وحده والقول شرط ثبوت المالك للموهوبه حتى لو سلف
 لأجبه فوهب ولم يقبل الا خرجت كداني صحت السرخسي وأما شراعتا فأنواع يرجع بعضها إلى نفس
 الركن وبعضها يرجع إلى الواهب وبعضها يرجع إلى الموهوب وأما ما يرجع إلى نفس الركن فهو ان
 لا يكون معلقا بما له خطر الوجود والعهد من دخول يد وقدوم خالو يهود ذلك ولا مضاعا إلى وقت بان يقول
 وهيت هذا الشيء ملك غدا أو رأس شهر كداني البدائع وأما ما يرجع إلى الواهب فهو أن يكون الواهب من
 أهل الهبة وكونه من أهلها أن يكون حرا عاقلا بال مالكا للموهوب حتى لو كان عبدا أو كاتباً أو مدبرا أو أم
 ولد أو من في قبضته شيء من لوق أو كان صغيراً أو مجنوناً أو لا يكون مالكا للموهوب لا يصح هكذا في النهاية
 اه (قوله العقل) للجمهر على الجنون والمتوه وعدم جهة تصرف الشيء ومن في حكمه كلعنوه المأذون
 والمراد بالعقل لو حكاقتهم هبة السكران قال العلامة أبو السعود وانما قلنا ولو حكاقتهم ليشمل السكران (قوله)
 فلا تصح منه غير) والاولى ذكر الجنون (قوله ويرق) لعدم ملكه (قوله ولو مكاتباً) أو مدبرا أو أم ولد
 أو من في قبضته شيء من الرق (قوله وشراعتا صفتها) أي قائمتها على الصحة كجاستي قال في الهندية وأما
 ما يرجع إلى الموهوب فأنواع منها أن يكون موجودا وقت الهبة فلا يجوز هبة ما ليس بموجود وقت العقد
 بان وهب ما تم تحصيله بالدم ومات له أعتامه السبعة ونحو ذلك وكذلك لو وهب ما في بطن هذه الجارية أو ماني
 بطن هذه الشاة أو ماني صرعها وان سلطه على القبض عند الولادة فالحالب وكذلك لو وهب زبداني لب
 أو دها في سهم أو دقني في حصة لا تجوز وان سلطه على قبضه عند دونه فانه مضموم لصاله فلا يوجد
 محصل حكم العقد وهو الاصح هكذا في جواهر الاختلاط * اذا وهب موقعا في صرعهم وجز وسلفه فانه
 يجوز * ومنها أن يكون مالا موقعا فلا تجوز هبة ما ليس بمال أصلا كالحر والميتة والدم وص بالحرم
 والحرير وغير ذلك ولا هبة ما ليس بمال مطلق كأم الولد والمدبر المطلق والمكاتب ولا هبة ما ليس بمال مضموم

وهي مندوبة وتبوء لها سنة
 قال صلى الله عليه وسلم
 تمادوا تعالوا (وشراعتا)
 صفتها في الواهب العقل
 والبلوغ والمالك فلا تصح
 هبة صغير ورتق ولو
 مكاتب (و) شراعتا صفتها
 في الموهوب

قوله اذا وقع للفضل الخ
 هكذا بأصله في المواضع
 الثلاثة بلفظ اذا الشرطية
 ولعله بلفظ اذا التعليقية
 ويؤيده قوله في الموضع
 الرابع والمكان اذ يكتبان
 بدون ألف وليسرر اه
 مصححه

كأنكر كذا في البدائع * ومنها أن يكون الموهوب مقبوضا حتى لا يشك الملك الموهوب له قبل القبض وأن يكون الموهوب مقبوضا إذا كان محتملا للقبض * وأن يكون الموهوب متميزا عن غير الموهوب ولا يكون متصلا ولا مشتملا لا بغير الموهوب حتى لو وهب أرضا قبل زرع الوهاب دون الزرع أو عكسه وتخلها بثمرة الوهاب مائة مثبة دون الثمرة أو عكسه لا تجوز وكذا لو وهب دارا أو ظرفا فيساع الوهاب كذا في النهاية * ومنها أن يكون مملوكا ولا تجوز هبة المباح لأن تلك ما ليس بمملوك محال * ومنها أن يكون له الوهاب فلا تجوز هبة مال الغير بغير إذنه لا سيما في تخليص ما ليس بمملوك الوهاب كذا في السدائع وهي نوعان تخليص واسقاط وعلمه الاجماع كذا في خزانة المفتين (قوله أن يكون مقبوضا) فلا يشك الملك الموهوب له قبل القبض كما قدمنا وفي الزبلي وأما القبض فلا بد منه لثبوت الملك إذا الجواز ثابت قبل القبض بالاتفاق اهـ سرى الدين وهذا بعيد أن القبض شرط لثبوت الملك لا للصحة بخلاف ما بعده كلام المصنف (قوله غير مشاع) هذا شرط الجواز في محتمل القسمة لا في غيره كما يأتي وهذا في الهبة وأما إذا صدق بالكل على اثنين فإنه يجوز على الأصح بحر أي خلاف ما إذا صدق بالبعض على واحد فإنه لا يصح كما يأتي آخر المتفرقات لكن سيأتي أيضا أنه لا شوب في الأولى قال في جامع الفصولين ولو وهب من اثنين ما يقبل القسمة لم يحز مندأى حليفه رواية واحدة من غير اختلاف على قوله وفي الصدقة اختاف المشاع على قوله لا يقبل لا يجوز وقبل فيه روايتان لا يجوز على رواية الأصل ويجوز على رواية الجامع الصفة وهو الصحيح كذا حشى وفي هذا لو صدق بمشرداهم على محتسبين يجوز وكذلك لو وهب الهما ولو صدق بهما على غنيين أو وهب الهما لم يجوز وقال لا يجوز لغنيين أيضا فرق بين الصدقة والهبة في الحكم وسوى في الأصل وقال: الشوبع مانع فهم لا توقعه ما على القبض والفرق أن الصدقة يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد لا شوبع ويراد بالهبة وجه العني وهما اثنان وقبل هذا هو الصحيح والمراد بما ذكر في الأصل التصديق على غنيين فقط ولا طهر أن في المسئلة روايتان يحج قبل جاز التصديق على غنيين لأنهما محتمل صدقة التمتع من لا يجوز وعند أبي يوسف يجوز بشرط المساواة وعند محمد يجوز في الحالين اهـ وفيه هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة تجوز من شريكه ومن غيره وفيما بينهما لم تجز لأم من شريكه ولأم من أجنبي وطرف الشوبع لا يفسد الهبة بالاتفاق ولو وهب الكل من اثنين فإن أجل بان قال وهبت لكل واحد من اثنين حصة واحدة من ماله لا يجوز ولو فصل بالتصنيف فهو على هذا الخلاف ولو بالتأثير يجوز عند محمد لا عندهما انتهى قال الخليل الرملي قوله وفيما بينهما الخ أقول في شرح القزويني وفي الراصد العتابي أنه لا يجوز (أقول) وفي الفتاوى التابعة أنها تجوز من شريكه قال وهو المختار اهـ ولا يخفى عليك أنه خلاف المشهور انتهى كلام القزويني قال المقدسي ولو علمه أفندي وألف غلة ٣ فقال له وهبتك أحد المالكين قال محمد حازت له البيان وكذا رواه من بعده * وفي منية المفتي قال وهبت نصيب من هذه الدار والموهوب له لا يعلم كم نصيبه صححت انتهى ولعل المتأخرون حسنة جازته لا تصح هبة كقوله وهبت شاة من ماله أو من كذا وبذا يتضح ما أتى من اشتراط كون الموهوب معلوما بما يتجرده عن العقد * وفي الهندية عن الأبرو بشرط في هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة أن يكون قد راعى ما لو ما قبل وهب نصيبه من عبد ولهم لم يلزم بحر فإن علم الموهوب له ينبغي أن يعرفه عند الإمام دونهما * وما قبل ذلك جسيم ما أملاكه لفلان يكون هبة لا تجوز بدون القبض ومن ذلك منافي الاقرار وفي الفصولين أيضا وهما من واحد أو اجازة أو سلمة حصة وقبض حصة فلا شوبع ولو وهب واحدا من اثنين لم يصح عند أبي حنيفة وقال يصح لأن هبة هبة الجاهل منها التوحيد التماثل فلا شوبع كره من وجلب له أنه هبة انصاف لكل منهما وكذا الوهاب لا يقسم قبل أحدهما صح ولا الملك ثبت لكل في النصف فكذا التماثل لأنه حكمه فحقق الشوبع بخلاف الرهن انتهى * وفيه التسليم يمكن في الشائع وهو رفع الموانع عن القبض اهـ وسأيت الكلام على أحكام المشاع مفصلا في بيان شاء الله تعالى (قوله غير)

أن يكون مقبوضا غير مشاع مبررا

٣ قوله غلة هكذا بالأصل

غير مشغول هو بمعنى غير مشاع ولعله أراد محوذاً أي محوذاً عن الثمر على التبعير أو المراد محوذاً عن
غير الموهوب وغير مشغول بغير الموهوب حتى لو وهب أرضاً بزرع لأهله دون الزرع أو عكسه أو غفلاً
فيها ثمرة لأهله مع أنه بدون الثمر أو عكسه لا يجوز وكذا لو وهب دلو أو طراً فليس له استماع لأهله هدية
(قوله هو الإيجاب والقبول) لأنها عقد كسائر العقود بغير لكن في الثاني خلاف في المصنفان وقصم
المصنف ههنا وقوله دلالة على أن القبول ليس مكن كما أشار إليه في التحصيل وغيره هو أنه قد منعنا من الهندية أن
ركنها قبول الوهاب وهبت لأنه تملك وأنه يتم بالمالك وحده من غير تدل بالقبض لثبوت الملك وذلك
الكرماني أن الإيجاب في الهبة عقد تام وفي البسوط أن القبض كالقبول في البيع ولذا الوهب الذين من
الفرس لم يفتقر إلى القبول كافي الكرماني لكن في الكافي والخصة أنه ركن وذلك كافي الكرماني أنها
تفتقر إلى الإيجاب لأن ملك الإنسان لا ينقل إلى الغير بدون تملكه وإلى القبول لأنه الزام للمالك على الصبر
والتمسك إذا طعن أن لا يهب الوهب ولم يملك لأن العرض عدمه أظهر الجرد وقد وجد الإظهار ولعل
الحق الأول فإن في التأويل أن التصريح بأنه غير لازم وإذا قال أحسب بالوضع ماله في طريقه ليكون ملكاً
لغيره جازاً لكن يمكن الجواب أن القبول لا يكون التصريح بكونه بالدلالة فيكون أخذ قدوة لدلالة كما
يأتي وفي أبي السعود ركنها الإيجاب والقبول ولودلالة وانما بحث لو حلف لأهب فوهب ولم يقبل الموهوب
لأنه انما ضمن نفسه عما هو في وسعه ويقضي بالبيع وأجاب المقدسي بأن الهبة قد تبرع فتمت بالتبرع
بخلاف البيع اهـ وفيه ما خالف في أن ركنها الإيجاب والقبول أو الإيجاب فقط وإلى الثاني ذهب صاحب
الهداية والقافية وأعلم أن المراد بالإيجاب خصوص ما يوجد من طرف الوهاب واستدل به بما قلناه من
المقتضي من الخلاصة وبما قلناه من الكرماني ثم قال فقوله الإيجاب مائة لفظية ولا يسر على إطلاقه
بل بالنسبة لعقد الماله أو مائة اهـ وفيه والقبول ولو عدل ومنه ما قلناه من قوله قد وهبت جاز في هذه
لا تحذركم فلما أخذها من شاء أخذها رجل منهم سكونه وكان أخذها قبولاً وفي المحيط من أنه لا يشترط
في الهبة القول بمشكك بغير (واقول) يمكن الجواب أن المراد بالقبول القبول بالقول وفي قوله الجواب
قال وهبت ملك هذه المني فقبض الموهوب به بغير الوهاب ولم يقل قبضت مع لأن القبض في باب الهبة جاز
يجري الركن مناصر كالمقبول اهـ وفي شرح المجموع لا يسر ملك من المحيط لو كان أمره بالقبض من غير الوهاب
لا يتبدل بالقبض ويجوز فيه بعده اهـ وفي البحر وكذا قوله أدت لداً جميعاً في غير نخل من أخذ شياً
قوله مبلغ الناس من أخذ شياً بملكه كذا في المتن وظاهره أن من أخذ ولم يبعه مائة الوهاب لا يكون
له كالأجنبي اهـ (واقول) في جميع الفتاوى عن القسيه لو قال رجل من يتناول من مالي فهو باع فتناول
وجلس من غير أن يملك ما بحثه جازاً وتأمل في قوله خرافة الفتاوى إذا دفع لابنه مالا تصرف فيه لا يسر
يكون للاب إذا أدت دلالة التملك يرى قلت قد أقاد أن التلطف بالإيجاب والقبول لا يشترط بل تكفي
القرائن الدالة على التملك كمن دفع لغيره شيئاً وقد وهب لم يتلف وأحدهما شئ وكذا وقع في الهدية
وتحوله ما قلناه من أنه ما دفعه لزوجته وغيره عليه فصح الهبة بالهبة الطلى وسألت قدماة من بيان شأنه
تماماً (قوله وكما) أي لا زالت تملك اهـ مع (قوله غير لازم) أي لا في الصور السبعة (قوله دلالة
الرجوع) أي مع كراهة التصريح كما يأتي (قوله والغصع) عطش حاصل من الغصع من الإلفاظ الدالة على
الرجوع (قوله وعدم صحة اعتبار الشرط فيها) الأولى وعدم صحة اختيار الشرط بقرينة الظهور والامتناع
أم بصحفة عطلة أو لشرط باطل لأنه ينعى عام القبض وهي لا تتم إلا به وهذا الشرط لا مال له ولو هو هوبه
لا إلا ان اختار قبل انفرق أو أمراهه لا تنفاه المانع من صحة القصد (قوله لا يسر) بأن وهبه على أن
الموهوبه بالثلاثة أيام وقوله وكذا لو أهدى أهله شيئاً كان شرط الجوارح من الوهاب كما علمت
وكالهدية لا يكرهه حتى المهر ولو أهدى على أهله بالثلاثة أيام لا يكرهه إلا بغير الجوارح (قوله)

غير مشغول) كما يستفهم
(وركنها) هو (الإيجاب
والقبول) كما سيأتي
(وكنها ثبوت الملك
للموهوبه غير لازم) فله
الرجوع والفسخ (وعدم
صحة اعتبار الشرط فيها) ولو
شرطه صح

ان اختارها قبل تفرقهما) لانقاذ المانع من صحة القبض (قوله وكذا لو أراءه) أى بما يصح ان اختار
 الهبة وسقط الخيار وكذا لو أراءه من كل حق له عليه فيشمل حق الخيار فيصح الإبراء وبطل الشرط
 لدخوله في عموم الإبراء وكذا لو أراءه من خصوص شرط الخيار لكن في الشترط كونه قبل التفرق نظر لانها
 تتم بالقبض ولا يشترط كونه في المجلس فلم لا تنقلب صحة وسقوط الخيار ولو بعد المجلس يتأمل قال
 الحلبي والصواب اسقاط كذا كله برب في المنع والا لا تشبهه غيره صحيح اه (أقول) لا خيار عليه لان
 التشبيه في عدم صحة خيار الشرط ولا يتحقق حسنة بل الصواب ما فعله الشارح (قوله مع الإبراء وبطل
 الشرط) لدخوله في عموم الإبراء وهذا موافق لما تقدم في باب خيار الشرط من أن الشرط يدنس في
 الإبراء بان قال بأنك على أنى بالخيار ذكركم في الاسلام من بحث الهزل بحر قال في الاشباة ان الإبراء
 عن الدين يثبت فيه خيار الشرط اه وفي الشرنبلالية عن الواقعات أنه لو أراءه من حقه على أنه بالخيار
 مع الإبراء وبطل الخيار لان الإبراء دون الهبة فيكونه تملكيا ولو ذهب عنه على أنه بالخيار بصحت الهبة وبطل
 الخيار فهذا أول اه لكن نقل الحلبي عن العلامة أنه لو أراءه من الدين على أنه بالخيار فاختار باطل واصل
 في المسئلة خلافا وبالنسبة حزم الشارح (قوله وحكمها) أنهم لا تبطل بالشرط الفاسدة) قال في الخلاصة
 من البيع بشرط من تخليع البيوع تعلق الهبة بالشرط باطل ان ذكر بكلمة ان وان ذكر بكلمة على ان
 كان ملائما بان قال وبذلك هذا على أن تكون كذا بصحت الهبة والشرط وان كان الشرط مع الفاعلة
 الهبة وبطل الشرط اه انفرق وفيه من وانه معز بالبحر من الشروط المفسدة في البيع وقد بطل لان
 الشرط لو كان بان فان البيع يفسد في جميع الوجوه الا في مسئلة ما اذا قال ان رضى أي أو فلات في ثلاثة أيام
 والظاهر من كلامهم أن كلمة بشرط كذا مبتذلة على لان اه (أقول) والظاهر الفرق بين البيع والهبنة
 قال في الهندية في البطل عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لعير هذه العبد لك ان شئت ودفعها إليه فمضت
 شئت يجوز ومن محمد رحمه الله تعالى في التمر اذا طعم فقال صاحب التمر لعير فهو لك أم أدرك أو قال اذا كان
 غدي فهو جائز بخلاف دخول الدار كذا في النسيئة ثم لو رهب غلاما أو شياً على أن الموهب به بالخيار ثلاثة أيام
 ان أجاز قبل الاصراف جاز وان لم يجز حتى افتراق لم يجز ولو رهب شيئاً على أن الواهب بالخيار ثلاثة أيام صحت
 الهبة وبطل الخيار لان الهبة عقد غير لازم فلا يصح فيها شرط الخيار كذا في فتاوى قاضيان بهرجل على آخر
 ألف درهم فقال اذا جاءه فقد فالألف أو قال أنت برى منه أو قال اذا أدبت لك نصف المال فأنت برى من
 النصف الباقي أو قال ذلك النصف الباقي فهو باطل كذا في الجامع الصغير انتهى وسأى لذلك فروع آخر
 الباب ان شاء الله تعالى (قوله وتصح بإيعاب) عبر في الاصلاح به فقد قال في الايضاح لم يقل وتصح لان الهبة
 أمر آخر وراء الانعقاد لها شرائط ان صادقتا تصح والانعقد فاسدة والكلام ههنا في بيان انعقادها بالألفاظ
 مخصوصة اه وقد يقال انعقد انعقادها على وجه الصحة لانه هو الذي يتخلون الاثم ط قال علامه الزملي
 أقول اذا أطلعت الهبة برادها غلبت العين لا لارادة الثواب من غير رجل على وجه الهبة فان ما راد به الثواب
 يسعى صدقة وما يجمل يسمى هدية ويدخل في معنى الهبة لعله ولكن لا يشترط في هذين الإيجاب والقبول
 وان كل واحد منهما مباحة تأمل اه (قوله كوهيت) فانه أصل فيه قال في الهندية وأما الألفاظ التي
 تقع مع الهبة فأفواع ثلاثة تقع به الهبة وضعا وتقع به الهبة مكانية وعرفاً وتقع به الهبة
 والعارية مستوية أما الأول فكتوله وهبت هذا الشيء أو ملكته منك أو جعلته لك أو هذا لك أو أعطيتك
 أو جعلتك هذا فهذا كله هبة وأما الثاني فكتوله كسوتك هذا الثوب وأعطيتك هذا الثوب أو جعلتك هذا الثوب كذا
 لو قال هذه الدار لك جرى أو عرك أو حيايت أو حيايتك فاذم فهو رد على جلف الهبة وبطل الشرط وأما
 الثالث فكتوله هذه الدار لك رقي أو لانسيس ودفعها إليه فهو عارية معدة عند أبي يوسف رحمه الله
 تعالى هي هبة كذا في محيط السرخسي ولو قال أعطيتك هذا الطعام فان قال فاقبضه فهو هبة وان لم يقل

ان اختارها قبل تفرقهما
 وكذا لو أراءه مع الإبراء
 وبطل الشرط خلاصة
 (و) حكمها أنها لا تبطل
 بالشرط الفاسدة فهبة
 عبده على أن يعقبه نصح
 ويبطل الشرط (وتصح
 بإيعاب كوهيت

بالإضافة الخ تأمل (قوله وجهته لك) معطوف على مدخول الكاف في قوله كرهت (قوله لان الام
 لتجدين) ولان الجمع عبارة عن التملك قاله فاضلان (قوله بخلاف جعلته باسمك) فانه يحتمل الهمزة
 ويستعمله اليناع كثير ابر يداني خبائه لك ليسع وكذلك يحتمل أن يكون بالعارة والهمزة
 أو ليسع فلا تثبت الهمزة مع الاحتمال الا بالقرينة وهي التي عنها بقوله الان يكون الخ قال في الصريح قد
 بقوله لك لانه لو قال جعلته باسمك لا يكون حسبه وهذا قال في الخلاصة فلو غرس لانه كرمات قال جعلته لابني
 يكون هبة ولو باسم ابني لا يكون هبة ولو قال غرس باسم ابني فالامر متردد وهو الى العصة اقرب انتهى قال
 في المنهوق الخانية قال جعلته لابني فلان يكون هبة لان الجمع ل عبارة عن التملك وان قال غرسه باسم
 ابني لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني يكون هبة لان الناس يريدون به التملك والهمزة انتهت وفيه
 مخالفة لما في الخلاصة كما لا يخفى قال الرمي في حاشية المحض في الخانية اقرب لعرف الناس انتهى وراى في
 اللؤلؤ الحية ما منه رجل له ابن صغير فغرس كرمه فهذا على ثلاثة أوجه ان قال غرس هذا الكرم باسم ابني
 فلان أو قال جعلته لابني فلان هبة لان الجمع اثبات فيكون عليك وان قال جعلته باسم ابني فالامر متردد وهو
 اقرب الى الوجه الاول انتهى ولتراجع نسخة أخرى تأمل نعم جرى عرف الناس بالتملك مطلقا تأمل
 بقى ما قاله ملكك هذا الثوب بمن لافان قامت قرينة على الهمزة صحت والا فلا فان التملك اعم من الهمزة
 لصدقه على البيع والوصية والاجارة وغيره اولى الكا زوف في أنهم هبة لكن في الحامدية عن انظر الرمي ناقلا
 عن جامع الفصولين في خيل الحاضر والسجلان ومن التهمة مرض على محضر كتب فيه ملكه فملكه فملكه جارم
 بين انه ملكه عوض أو بلا عوض قال أجبت انه لا تصح الدعوى ثم ومن شرطه الخا ككتفي به في مثل
 هذا بقوله وملكه هبة صحيحة وقبضها ولكن ما تأخذ في التهمة أجود اقرب الى الاحتياط اه (قوله فانه
 ليس هبة) هذا أحد قولين وهو غير الاظهر قال في الهندية أبو الصغير غرس كرمًا أو شجرًا ثم قال جعلته
 لابني فهو هبة وان قال جعلته باسم ابني فكذلك هو الاظهر وعليه اكثر مشايخنا غيبانية وان لم يرد الهمزة
 يصدق مطلقا ولو قال غرسه باسم ابني لا يكون هبة غيبانية قال الاب جميع ما هو حق وملك فهو ملك
 لو ادعى هذا الصغير فهذا كرامة لا تملك بخلاف ما لو عصبه فقال انوني الذي املكه أو ادعى لابني الصغير
 فهو هبة ويتم بـ كنتم في يد الاب فية ولو قال هذا الشيء لو ادعى الصغير فلان جازو يتم غير قبول
 تارة خاتمة اه فقولهم بالقبول شرط لثبوت الملك في الموهوب يستثنى منه الهمزة للصغير من أي (قوله
 وكذا هي لك حال) لانه ان كان أمة يحتمل حل السكاح أو الاباحة ولا اباحة في الفروج (فروع) قال
 لغيره أنت في حل مما كنت من مالي أنت يا كل اذا قامت أمانة النفاذ ولو قال من كل من شعري
 فهو في حل من كل منها العسقي والفصير على المختار ولو قال الذي من كل حق هو لك فقل وأمر أن كان
 صاحب الحق عالما به يرى كبره ويأذنه وان لم يكن عالما به يرى كبره ويأذنه وان لم يكن عالما به يرى كبره ويأذنه
 والمباح له ليحصل له تناول حتى يعلم بالذات والامام فلو تناول قبل ذلك تناول حرام وفي البرزخية لو قال
 أنت في حل مما كنت من مالي أو أخذت أو أعطيت حل له الا كل والاخذ والعطاء انتهى ولو قال
 المصوب بمن أنت في حل مما غصبته وفي المصوب قائم بذلك على البراءة من ضامن ما اعين المصوب منه
 انتهى وفي الخانية رجل اشترى لؤلؤة فوهبها لآخر وسأله على طلبها وقبضها حتى وجدها قال أبو يوسف
 هذه هبة فأسد لانها على غطر والهمزة لا ترفع مع الحطر وقال الزمخشري في القاموس فانه على سبب
 دابة (قوله الان يكون قبله كلام بفد الهمزة) كأن يقول أنت في ذلك أو ان نفسي فبغت في اعطائه هد
 الشيء أو أنت في شيء شاقيل هذا ط (قوله وأمر تلذ هذا الشيء) هي أن يملكه طول عمره فاذا مات ترد
 على العمور وهذا كان قبل الاسلام ثم جاء في الحديث من أعره مري فهي للعمور وله ولورثته من بعده ولان
 تملك شرط فيه الاسترداد بعد الموت وهو شرط فاسد لا يتبع له الهمزة بل يعطى الشرط حتى لا يباي (قوله)

وجعلته لك لان الام
 التملك بخلاف جعلته باسمك
 فانه ليس هبة وكذا هي لك
 حلال الان يكون قبله
 كلام بفد الهمزة خلاصة
 (وأمر تلذ هذا الشيء)

وحللت على هذه الهابة لان الحمل على الهابة اركاب وهو تصرف في منافعها لا في عينها فتكون على بقا
 أن يقول صاحبها أردت الهبة لانه في محتمل كلامه وفيه تشديد عليه ومثله أنه قد تملك الهابة بغير
 ولا يخفى أن التعيين باسم الاشارة في هذا وما قبله وما بعده متعززان في الهابة اذا كان المسمى ومن بعده غيره
 (قوله ناولي بالحل الهبة) لان الحمل يستعمل في الهبة والعارية وان كان أصله العارية لان الحمل تصرف
 في المنفعة فاذا نوى الهبة صحت لوجود استعماله في التملك يقال حل الامير فلان على دابة اذ ملكها ياها ط
 (قوله كسر) أي في العارية من قوله ومضت في وجلي وحق وحللت على دابة (قوله وكسوتك هذا
 الثوب) لانه يراد به التملك قال تعالى أو كسوتهم فان المراد به تملك العين لان الكفارة لا تتأدى بالمنافع
 ويقال كسا الامير فلان في اذ ملكه لا اذا عار به في الخلاصة فدل على ان رجل نوى اذ ملكه ليس بنفسه ففعل
 يكون هبة ولو دفع اليه درهم وقال أنفقها تكون قرصا اه ولو قال متعلق بهذا الثوب أو بهذه الدراهم
 فوسى هبة كذا في المحيط بحر (قوله وداري لك) مبتدأ وخبر (قوله هبة) نصب على الحال من ضمير
 الظرف واللام في كذا التملك اه دور (قوله مشورة) يشكين الذين وقع الوروض من الذين وسكروا الوو
 بمعنى الشورى وهي اسخر ارجى على غالب الظن اه اتفاق (قوله لا تعسر) لان الفعل لا يصلح تفسيره
 للاسم وهذا الايناف في الهبة بل ينه على المقصود غير هذا الطعام لانه كاه كبا في آخره (قوله فقد اشار
 عليه في ملكه) كقوله هذا الطعام لك تأكله وهذا الثوب لك تأس به بحر وقد تقدم أن المعنى كالهبة
 فقوله هناهة ليس بقيد بل لو قال داري لانه عري تسكنها كان كذلك نص عليه في الهابة ولذا نص عليه
 الشارح رحمه الله تعالى (قوله لو قال هبة سكي) أي داري للهبة سكي بنصب هبة على الحال كما تقدم
 وسكي منصوب على التبرير لما في قوله داري لمن الامام يعنى انتهاء عارية فيهما لان السكي يحكم في تملك
 المنفعة فكان عارية بدم لفظ الهبة أو آخر ولو ذكر بدل سكي عارية كان عارية بالاول ولو قال هي للهبة اجارة
 كل شهر بدرهم أو اجارة هبة فهي اجارة غير لازمة لملك كل فضها به والقض ولو سكن وجب الاجر كذا في
 البحر المحيط (قوله اخذ بالتبين) برع أخذ على أنه خبر مبتدأ محذوف كجلى بعض النسخ وفي نسخة التي
 بدى أخذ بالصب (قوله ان) أي عاين غليل الرقة) أي فقط وكذا يقال فيما بعد (قوله اعتبر النية) وعند
 عدم النية ثبت الادنى وهو العارية وهذا المسئلة أي داري لك هبة سكي لا رد على تعري الهبة بانها
 تملك العين لانها بالنسبة للهبة المطلقة بان كانت غير مقيدة فلها كانت تملك المنفعة بخلاف تسكها حيث
 لا ينشأ ثبوت الملك في العين لانه للثنية على ما هو المقصود فلم يكن للثنية أو ما هبة الدين هي عليه فجاء
 عن الاسقاط كسقي فالعري المذكور بالنسبة للثنية وكذا لا رد على التعريف الوصية لان المتبادر من
 تعري بها بانها غليل العين أي حاله على أن الكرماء ذكر أنهم هبة معلقة بالموت ثم رأيت في القهستاني
 ما يفيد كون العارية من أفراد الهبة حيث قال هدد أن عرف الهبة بانها تملك العين ما صرح به بحر عنه
 الاجارة والعارية ولما ياتى لكن في انظم ان الهبة هجوم التملك حتى لو قال وهبت لك هذه الدار والثوب
 لسكن فيها أو تلبسه شهر اقبل يصح انتهى السكن للاحق بالتعريف الذي ذكره المصنف ما قدمناه من
 الجواب بان سكي يقتضد (قوله وفي الصراح) قلعه عن الخلاصة والذي في الهندية عن ثنائي فاضل انه
 لا يكون هبة وعلمه الاعتماد وقدمنا الكلام بقرير يا (أقول) قوله جعله بائنا ليس بصحة كسر فكيف
 يكون ما هو أدنى رتبة منه أقرب الى الصحة على أن العري باسم فلان يقصد به عري بالترك وقد عرق بان
 ما لم ليس شطرا بالاشارة بل لاجب وما هبة على العرف تأمل في جامع اقتضاي قطع قول الولد الصغير
 صار واهله باقطع له مساهلة على الحياصة ولو كان كبير الانصاع الهبة الانعقاد اطفة والتسليم وفي البرازية
 اتخذ لولده شيئا ليس له أن ينفقه الى غيره الا اذ ابي وقت الاتحاد ثم عارية وكذا الواخذ التليد شيئا باقى
 التليد فاراد أن يدفعه الى غيره انتهى لكن عرق في الحياصة بين التليد والولد الصغير بان يجر اتحاد الاب

ونقلت على هذه الهابة
 ناولي بالحل الهبة كسر
 (وكسوتك هذا الثوب
 وداري لك هبة) أو عري
 (تسكنها) لان قوله تسكنها
 مشورة لا تفسير لان الفعل
 لا يصلح تفسيره للاسم فقد
 أشار عليه في ملكه بان
 يسكنه فان شاء قبل مشورته
 وان شاء لم قبل (لا) لو قال
 (هبة سكي أو سكي هبة)
 بل تكون عارية أخذنا
 بالتبين وحاصله أن الفا
 ان أتيان غليل الرقة فبها
 أو المناقض فعار به أو حقل
 اعتبر النية فوئل وفي البحر
 افرسه باسم ابن الاقرب
 الهبة

أولاده الصغرى تصير ملكا له أما التليذ وولده الكبير فلا بد من التسليم كاذرنا ثم ان قوله ان بين وقت الاختاذ
 الخ لم يبد أنه لو سلم التليذ ولم يبين أم العلة ليس له دفعها إلى غير مولد لوجه أنه جعلها في مقابلته خدمته
 فلا تكون هبة خاصة فلا يمكنه الرجوع منها ولا المانع منه تأمل **(قوله وتصح بقبول)** أى ولو فعلا
 ومنه وهبت جاريق هذا لحد كفافا أخذها من شاء فأخذها رجل منها تكون له وكان أخذها قولا لا يأخذها
 وكذا ما ذكره المقدسى دفعه فو بين فقال إنما شئت لثو الاستحالة فلان ابن النسي له قبل التفريق
 جاز والالا اه وما في البحر من المحيط من أنها تدل على أنه لا يشترط في الهبة القبول مشكل انتهى **(قلت)**
 يظهر لي أنه أراد بالقبول قولاً وعليه يصح كلام غيره أيضاً به يظهر التوفيق بين القولين باعتبار القبول
 وعدمه وانه تعالى الموفق وتقدم نظيره في العارية نعم القبول شرط لو كان الموهوب في يده كما يأتي قال في
 الشارح في وفي الشريعة قال أبو بكر رحمه الله تعالى إذا قال الرجل لغيره وهبت عدي هذا منك والعدي حاضر
 فقبض الموهوب له العدي ولم يقل قبضت الهبة وكذا لو كان العدي غائبا ذهب وقبضه ولم يقل قبضت
 جازت الهبة وقال الفقيه أبو الليث يقول أبي بكر نأخذ في التهذيب ولو قال قبضته قال أبو بكر جازت الهبة من
 غير قوله قبضت وبصر فابن في قول لمجد وقال أبو يوسف لا بصير فابن ما لم يقبض انتهى وقد سبق عن
 القهس أنى أنه لا يشترط القبول فان من وضع ماله في الطريق ليكون له فمجرد ما لم يقبض قال المقدسى وفي
 الخاتمة ما يخالف ما خاره قال رجل قال لثمنه بالخارسة (ابن زمين ترا) أى هذه الأرض لك فذهب وزرعها
 ان قال الحق عندما قال هذه المألة قبضت صارت الأرض له فان لم يقل قبضت لاثني اه وما ضروري أن من
 مسئلة العبد بخلاف هذه المسئلة في الجواب فلي تأمل **(فرع)** في الشارح في يده مات فوهبت له امرأته
 مهرها جاز لان قبول المدون ليس بشرط ولو وهب العرس والدين من الوارث صح بخلاف وقال واضعنا
 رجله على أن خورن قبضه أنه مات فقال جعنا في حل أو قال أوتأته ثم طهر أنه حليل للطالب أن يأخذ منه
 لانه وهبه بغير شرط اه **(قوله لانه تبرع)** أى وهو قد التبرع بكفي فيها الإيجاب وحده بالنظر للموجب
(قوله حتى لو حلف) تقدم الكلام عليه وقد أطال الكلام في ذلك فاضى راده **(قوله بخلاف البيع)** أى إذا
 حلف أنه يبيع للملان كذا فباع لم يقبل فانه بحث لان البيع مقدم معاوضة لانه بالإيجاب والقبول فنام
 يوجد القبول لا يقال له باع وهذا تعرض لصاحب المدوحيات قال وقبول طاف على إيجابها فما كان البيع لا
 تصح إلا بالإيجاب والقول اه وكأنه افتني فيه انما صاحب الكفاية والكفاية والتحقق قال الامام نحو اهرزاده
 في بسوطه تركها بمجرد إيجاب الواهب والقبول شرط ثبوت الملك للموهوب له ومال اليه أكثر الشراح وتبعهم
 الشارح وفي البدائع القبول ليس بركن استحسانا والقياس أن يكون ركاه وول وفروذ كرفي المبيع انما
 عدل القدرى عن لفظ تنعقد لفظ تصح لان الهبة تنتم من جانب الواهب لانه تملك من جانب واحد وباقى
 التفصيل في التكملة فراجع **(قوله وتصح قبض)** قال في المنع فأد أنه لا بد من القبض فيها لثبوت المالك للهبة
 لما في المجتبى فاما القبض فمشرط لثبوت الملك اه **(قوله فانه هنا كالتحليل)** فاحتمل بالجلس وهذا استحسان
 والقياس أنه لا يجوز الإبانة وبما لا استحسان أن القبض كالقبول في الهبة ولهذا لا يخلط بينهما وبقي من
 القبول والمقصود من الإيجاب اثبات الملك فيكون تسليطاً على القبض دالة أنه لم يملكه لا تصح ولا به فيقتد
 ذلك بالجلس كالقبول لانه يملكه اه زيلو **(قوله وبعد به)** لان الاذن ثبت تصحوا لاثباته ثابت من كل
 وجه فيثبت في المجلس وبعد المجلس شاي **(قوله لا يثبت بالجلس)** لما ذكر ان الاذن ثبت تصحوا الخ مالى
 الهندية ولا يتم حكم الهبة الا بمعاوضة يستوى فيه الاجتنى والولد اذا كان باله الهكدا في المحيط والقبض
 الذى يتعلق به تمام الهبة فثبت حكمها القبض باذن المالك والاعتنا تارة ثبت تصحوا مصر بحوا تارة ثبت
 دلالة فالصريح أن يقول اقتضه اذا كان الموهوب حاضرا في المجلس ويقول اذهب واقضه اذا كان غائبا عن
 المجلس ثم اذا كان الموهوب حاضرا وقال له الواهب اقبضه فقبضه في المجلس أو بعد الافتراق عن المجلس

(و) تصح (يقول) أى
 حق للموهوب له أمانى حق
 الواهب فنصح بالإيجاب
 وحده لانه تبرع حتى لو
 حلف أن يهب عبده للملان
 فهو بطل يقبل ويملكه
 حث بخلاف البيع
(و) تصح (يقض) لاذن
 في المجلس فانه هنا كالقبول
 فاحتمل بالجلس (وهو مدد
 به) أى بعد المجلس بالاذن
 وفي المحيط لو كان أمره
 بالقبض حين وهبه لا يثبت
 بالمجلس ويجوز القبض
 بعده

مع قبضه وملكه قياسا واستقرا فان لو لم يده من القبض بهذا الهيئة لا يصح قبضه لاني انما قبض ولا بعد الاقرار له
 عن المجلس وان لم ياذنه بالقبض صريحا ولم ينهضه ان قبضه في المجلس مع قبضه استحسانا لا قياسا وان
 قبضه بعد الاقرار من المجلس لا يصح قبضه قياسا واستقرا لو كان الموهوب غالبا فذهب قبضه ان كان
 القبض باذن الواهب جازا استحسانا لا قياسا وان كان يفسر اذنه لا يجوز قياسا واستقرا بالهكذا في الشخصية
 ولو هب شيئا حاضرا من جبل فقال الموهوب به قبضته صار قابضا عند مجرده الله تعالى خلافا لابي يوسف
 رحمه الله تعالى كذا في السراجية وفي الباقي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال اقبضه فقال قبضت
 والموهوب حاضر جازا اذ لم يبرح الموهوب به قبيل قوله قبضت ولا يكتفي قوله قبيلت اذ لم يقل اقبضه فانما
 القبض ان يتقله فاذا لم يقل قبضت لم يبرح وان نقل الا ان تكون الهيئة بحيث كذا في المحيط ولو قال للرجل هب
 لي هذا العبد فقال وهبت هبت الهيئة كذا في التنايبات انتهى وتقدم الكلام عليه في رواية افلا تنسبه (قوله)
 والتمكن من القبض أي العاد ولا العقلي وموضوع هذا في اذا قبض الموهوب به وبغيره وأما التمكن
 بالقبض فقد ذكره بعد ط (قوله كالقبض) ولهذا قال في الاختيار ولو هب من رجل ثوبا فاقبل قبضته
 صار قابضا عند أبي حنيفة وجعل تمكنه من القبض كالقبض كالقبض في البيع وقال أبو يوسف لا يضمن
 القبض بده أه بحر قال ابن الكمال من كل شيء بما يناسبه قبض مفتاح الدار قبض لها وقبض ما يحتمل
 القسمة يكون قبضها وقبض ما لا يحتملها يكون قبض كله أه قال في التناخاينة قد ذكرنا أن العلامة تتم
 الا بالقبض والقبض نوعان حقيقي وأه ظاهر وكسبي وذلك بالقبض وقد أشار في هذا المسئلة إلى مسئلة
 التمكن من القبض قبض إلى القبض الحكمي وهو القبض بطريق القبضة وهذا قول محمد خاصة وعند أبي
 يوسف القبضة ليست قبض وهذا الخلاف في الهيئة العجبة فأما الهيئة الفاسدة فالقبضة ليست قبض اتفاقا
 أه (قوله والخيار محتمل) أي القبض بالقبض طاهر وان لم يقبضه الموهوب به وهو خلاف ما في حاشية
 الشايع من شرح الاستيعاب أي أنه كان العبد حاضرا فقال الواهب قد خلعت يديك من الهبة فأقبضها فأصرف
 الواهب قبضته الموهوب به جازا لان القبضة انقباض منه فاذا قبضه بآذنه لم العقد أما البيع فينبز قابضا بمجرد
 القبضة وان لم يباشر القبض والفرق أن القبض واجب عليه في البيع والبايع محتاج إلى إخراج نفسه من
 ماله في البيع فاذا أتى بما وسعه فقد برئ وليس في وسعه الا القبضة وأما الهبة فان التسليم ليس بواجب عليه
 بها فاذا لم يسلم اليه وبقبضه لا بعد مسلما أه يتصرف ونقل بعده من المحيط مانعه ومن النواذر رجل وهب
 من رجل ثوبا وهو حاضر فقال الموهوب به قبضته قال أبو حنيفة صار قابضا لانه تمكن من قبضه فأقيم
 تمكنه مقام قبضه كالتبعية في باب البيع وقال أبو يوسف لا يصير قابضا لم يقبضه بنفسه لانه غير قابض
 حقيقة انتهى فعلى هذا محمد مع أبي حنيفة فترجمهم الله تعالى القبض حقيقة عنده بالنقل من ذلك المكان
 انتهى ط وفي الخاتمة للاهم: إن الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض انتهى (فرع) * ولو هب
 العاتب دواهم وأرأسها فقال الموهوب به تصدق بها عليا لم أوفى غي لا يجوز ان تصدق بغير الواهب
 (مرمرع) * آخره: لم الواهب والموهوب به في القبض القول للموهوب به ان قال وهبت لي وقبضته
 بادل وان قال كان غيرا لا يصح تمامه حتى يقبضه قبضته لا (قوله وفي التنايلح) عبارتها أمدها
 الهبة والصدق الزهر والوقف في قول محمد من الحسن والأوراق وابن شبرمة وابن أبي ليلى والحسن من صالح
 والعمرى والخيرة والحبيب والصالح ورأس المال في السلم والبدل في السلم اذا وجد بعضه ولو اذنا قبض
 بدله قبل الاقرار قبلي حصصهم من السلم والحادي عشر الصرف والثاني عشر اذ باع الكيل بالكيل
 والمجلس مختلف مثل الخطبة بالشعر جاز فيها المفاضل ولا يجوز النسبة والثالث عشر اذ باع الورز بالورز
 مختلفا مثل الحديد بالصخر أو الصخر بالنحاس أو النحاس بالصا ص جاز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النسبة
 وقوله الحديث بالعلم المهمة والباء المهمة بعدها ما يتحتم وبالسبب المهمة كالموهوب بخط الساكنات

(وان تمكن من القبض)
 كالقبض في السلم وهو رجل
 ثوبا في صندوقه فسلم
 ودفع اليه الصندوق لم يكن
 قبضا لعدم تمكنه من
 القبض (وان لم يتحرك
 قبضه لم يكن قبضا)
 كالتبعية في البيع اختيار
 وفي الدرر والمختار محتمل
 بالقبض في صحيح الهيئة لا
 فاسدها وفي التنف ثلاثة
 عشر فعلا لا يصح بالقبض
 (ولو نهى عن القبض لم
 يصح قبضه مطلقا) ولو
 في المجلس

في هاشم المرتضاه من المتع وقد رجعت المنع بخط الشيخ محفوظ ابن المصنف رحمه الله تعالى موحدته
 ترك لها ما دام لم يثبت شيئا وفي بعض النسخ قال السابغ الجفلس بالجفلس والجفلس بالجبس والجبس وهي ظاهرة
 وفي بعضها الجفلس وظاهره أنه بعد هذا قبضه بعد الولادة لكن نص المصنف فيما يأتي أنه لو وهب الجمل وسله
 لا يجوز لأن في وجوده احتمالا فصار كالمردوم اهـ فظهر أنهم ما تمسكتان الأولى بالجنس بالجفلس والثانية
 الجفلس وهي الواقعة في حق النسخ لكم إذا خذتم في الوقت لأن الجفلس من الجمل الموقوف في سبيل
 الله تعالى كجمل القاموس وتأمل ثم رأيت في الخاتمة ما نسبته ولو قال هذا الدار لك حبس فدفعها إليه
 كان باطلا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف هي هبة متعاقبة وقوله حبس أو
 وقفي باطل اهـ (قوله لأن الصريح أقوى من الدلالة) وهذا الصريح أفاد الجوع عن الهبة قال الشيخ
 الاسلام لأنهم لو اهب الموهوب له عن القبض وجوع عن الإيجاب لأن القبض في باب الهبة متعاقبة
 القبض في باب البيع والبايع لو نهى المشتري عن القبول بعد الإيجاب كان ذلك وجوعا عنه عن الإيجاب
 دلالة كذلك هذا ولو رجع ثم قبض لا يصح قبضه فكذلك هذا انتهى (والحاصل) أنه إن أذن بالقبض
 صريحاً صح قبضه في المجلس وبعده ولو تم أم لم يصح قبضه في المجلس ولا بعده لأن الصريح أقوى من الدلالة ولو
 لم يأذن ولم ينفه صح قبضه في المجلس لا بعده ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض إن كان باذناً مع والا
 ذكره القهستاني ط (قوله وتم الهبة بالقبض الكامل) قد مناقر بما صرح ابن الكمال بيانه وهو أن قبض
 كل شيء بما يناسبه الخ قال في الدرر والقبض الكامل في المنقول بما يناسبه في العقار بما يناسبه قبض مفتاح
 الدار قبض لها أو القبض الكامل فيما يحتمل القسم بما يناسبه في قبض القبض على الموهوب بالاصالة من
 غير أن يكون بتبعية قبض الكل وفيما لا يحتمل القسم بتبعية الكل اهـ وكذلك الحكم من غير فرق في
 الصدقة والقرض والرهن والبيع الفاسد لأنها كالهبة في الافتقار إلى قبض كافي المنبع هذا الذي ذكره
 في هبة العين أما ما ذهب إليه من أنه لا يجوز ما لا يأذن في قبضه وقبضه في المجلس يحصره لا يجدي نفعا كافي
 الشروح وقد سدد ذلك وبأن في الخاتمة وكل الموهوب له رجلي قبض الدار قبضها جاز (قوله ولو
 الموهوب شاغلا للمالك الواهب لا مشغولا به) قال الشيخ ولو وهب دارا متاعا وسلمها فاستحق المتاع هبة الهبة
 في الدار لأن الاستحقاق ظهر به أن يده في المتاع كانت بدعصب وصار كمن قبض الدار والمتاع هوب المالك له
 الدار أو أودعه الدار والمتاع ثم وهب الدار فانه يصح ولو وهب أرضا وزرعها وسلمها فاستحق الزرع بطات الهبة
 في الأرض لأن الزرع مع الأرض يحكم الاتصال كشيء واحد إذا استحق أحدهما صار كآبه استحق البعض
 الشائع فيما يحتمل القسم فتبطل الهبة في باقي اهـ وفي الهندية واشتعل الموهوب بملك غير الواهب هل
 يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحط في الباب الأول من هبة الزايدات أنه لا يمنع فإنه قال لو أعادوا من إنسان
 ثم المستعير غصبه متاعا ووضعه في الدار ثم وهب المستعير من المستعير هبة في الدار وكذلك لو أن المستعير
 هو الذي غصب المتاع ووضعه في الدار ثم وهب الدار من المستعير كانت الهبة تامة وإن تبين أن الدار مشغولة
 بمالكين بموهوب لما أنتم لم تكن مشغولة بملك الواهب وهو المانع من تمام الهبة كذا في الفصول العبادية
 ولو أودعه الدار والمتاع ثم وهب الدار هبة فإن هلك المتاع ولم يحمله ثم جاءه مستحق واستحق المتاع كان
 له أن يقضي الموهوب له وذكر ابن رستم أن هذا قول محمد رحمه الله تعالى أمافي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
 لو استحق وسادتها تبطل الهبة في الدار كذا في التازخانية ومثله في الجرعن المحط اهـ لكن صرح في
 زبادات فاضحة أن الاشتغال بملك غير الموهوب له يمنع هبة الهبة سواء كان ملك الواهب أو غيره لكن الهبة
 انما تمنع إذا كان الاشتغال بمتاع في يد الواهب أو في يد غير الموهوب له أما إذا كان المتاع في يد الموهوب له
 بغصب أو عار به أو غيره ذلك فلا تمنع واستدل عليه بمسائل الأجازة والغصب والاستحقاق فظهر أن الأصل أن
 الهبة إذا كانت مشغولة بملك الواهب أو بملك غير الموهوب له تمنع الهبة إذا لم يكن في يد الموهوب له كافي جامع

لأن الصريح أقوى من
 الدلالة (وتتم) الهبة
 (بالقبض) الكامل (ولو
 الموهوب شاغلا للمالك
 الواهب لا مشغولا به)

الغصون وأقره نور العين فتأمل (قوله والاصل أن الموهوبان مشغولان بذلك الواهب منع غلظهما وان
شاغلا) عبارة العمادة همة الشاغل تجوز هبة المشغول لا تجوز والاصل في جنس هذه المسائل أن اشتغال
الموهوب بمثل الواهب يمنع تمام الهبة لا بالقبض شرط وأما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمام
الهبة والله وهب جرابه طعام لا تجوز ولو وهب طعاما في جراب جازت وعلى هذا الظاهر اه قال الزبيدي
واعلم أن الدار التي فيها المتاع والجو التي الذي فيه الدقيق كالشاع لان الموهوب مشغول بتساع الواهب حتى
لو تزعم وسلم ص اه وكلاهما يعطى أن هبة المشغول فاسدة والذي في العمادة أنهم غاية تامة قال السيد
الحوي في ساحة الاشياء فيحتمل أن في المسئلة روايتين كل وقع الاختلاف في هبة المشاع المحمل للقسم هل هو
فاسدة أو غير تامة والاصح كافي البناء أنهم غاية تامة وكذلك هنا كذا بخط شيخنا ومنه يعلم ما وقعت الاشارة
اليه في الدر المختار حيث قال والاصل أن الموهوبان مشغولان بالمتاع فأشار الى أحد القولين بما ذكره وأما من
عدم التمام والى القول الثاني بما ذكره آخر من عدم الهبة فتدبر أبو السعود واعلم أن الضابط في هذا
المقام أن الموهوب إذا اتصل بمثل الواهب اتصال خلقة أو مكن فصله لا تجوز هبة متاع لو وجد الانفصال
والتسليم كما إذا وهب الزرع أو الثمر بدون الأرض والشجر أو بالعكس وان اتصل اتصال بمجاورة كان
الموهوب مشغولا بحق الواهب لم يجز كما إذا وهب السرج على الدابة لان استعمال السرج انما يكون للدابة
فكانت الواهب عليه يستعمله فتوجب قصا إلى القبض وان لم يكن مشغولا لاجز كما إذا وهب دابة مسرجة
دون سرجها لان الدابة تستعمل بدونه ولو وهب الدابة وعليها حل لم يجز لانها مستعملة بالحل ولو وهب الحل
عليها دونها جاز لان الحل غير مستعمل بالدابة ولو وهب دارا دون ما فيها من متاع لم يجز وان وهب ما فيها
وسلمها دونها جاز كذا في المحيط شرح المجمع (قوله منع غلظها) ولا يبعد قبضها حين قبضها وما على منع غير
يعود على الشغل (قوله وان شاغلا) وذلك أن الماروف يشغل الطرف وأما الطرف فلا يشغل الماروف
قال في فاعلم الغصون تجوز هبة الشاغل لا للمشغول قل العلامة خبير الذين في ساحة عليه أقول هذا البس
على اطلاع فان الزرع والشجر في الأرض شاغل لا مشغول ومع ذلك لا تجوز هبة لاصاله بها تأمل انتهى وما
في الضابط الذي ذكرنا كذا به (قوله ولو وهب جرابا) بكسر الجيم ومن لطائف الكلام لا تنفع الحراب والخزائن
ولا تكسر القنديل والقصة (قوله وتصح في الطعام الخ) كان عليه أن يقول يصح القبض لان العقد صحيح
حتى في المشاع وانما الكلام في القبض حتى لو وهب الكل وسلم النصف لا يجوز ولو وهب النصف لم الاستحقاق
وسلم الكل يصح القبض ولو وهب الشاغل وسلم الطرف صح لان اليد على الماروف يدهل المتبوع فهي
أقوى من قيام اليد على الطرف لانه تابع كهيئة أمة على دونه يصح القبض فيها له عكسه وتعليل الشارح
عليل لانه على الهبة الشاغل دون المشغول بأنه شاغل لا مشغول وبأن في قريها ما هو أو ضمن هذا تأمل
(قوله وسلمها كذلك لا تصح) قال صاحب جامع الفصولين فيه نظرا إذا الدابة شاغلة للسرج والطعام لا مشغولة
(يقول الحقير) صل أى الأصل عكس في هذا و الظاهر أن هذا هو الصواب يؤيد بما في فاضلته وهب أمة
لرجل عليها حل وثياب وسلمها له وكذا الصدقة ويكون الحل والمقوق ما سرت عورتها من الثياب الواهب
لمكان العرف ولو وهب الحل والثياب دونها لا يجوز حتى يترعهما ويدفعهما إلى الوهوب له لانها ماداما
عليها يكون تبهها ومشغولا بالاصل فلا تجوز هبة نور العين وفي البحر عن المحيط وان وهب دارا فيها متاع
وسلمها كذلك ثم وهب المتاع منه أيضا جازت في المتاع خاصة وان يدأقوه به المتاع وقبض الدار والمتاع ثم
وهب الدار وحده الهبة فهو حاله من هبة الدار لم يكن الواهب فيها شيئا وحين هبة المتاع في الاولى زال المتاع
عن قبض الدار لكن لم يوجد به ذلك فعل في الدار لستم قبضه فيها فلا يغلب القبض الاول صح في حقها
انتهى (قوله شاغل ملك الواهب لا مشغول به) أقول الذي في البحر والمنع وغيرهما تصبر المشغول بمثل الغير
بما إذا ظهر المتاع مسخرة أو كان غصبه الواهب أو الموهوب له قال في الزباديات جاز هبة المشغول بمثل الغير

والاصل ان الموهوبان
مشغولان بذلك الواهب
منع غلظهما وان شاغلا
فله وهب جرابه طعام
الواهب أو دارا قيم متاعه
أو دابة عليها سرجه وسلمها
كذلك لا تصح وبكسر
تصح في الطعام والمتاع
والسرج فقط لان ملكها
شاغل ملك الواهب لا
مشغول به

[illegible]

مربطه الدار مثلاً فتصح
شغلها بانتاع (في بدءه)
تعاقبتهم (محموز) مغرغ
مقسوم ومشااع

[illegible]

ما من الاثر له وهب من اثنين ما قبل القسمة لم يجز عند أي حقيق رواية واحدة من غير اختلاف على قوله
 وفي الصدقة احتفاء المشايخ على قوله لا يجوز وقيل فيه رواية لا يجوز على رواية الأصل ويجوز على
 رواية الجامع الصغير وهو الصحيح كذا حسن * وفي هذا لو تصدق بشيء من درهم على محتاجين يجوز ذكره ولو
 وهم الهمس ولو تصدق بهما على غنيين أو وهبهما لهما لم يجوز وقال لا يجوز لغيرهين أيضا في الهدي والصدقة في
 الحكم وسوى في الأصل وقال ياد الشيوخ ما منع فمساواة في القبض والنفق والصدق برادها
 وجهاته ثمانية وهو واحد ولا يجوز وبإدخالها في وجهه العتيق وهما اثنين وقيل هذا هو الصحيح والمزاد
 ذكر في الأصل الصدقة على غنيين فقط والاطهر أن في المسئلة روايتين في حق حوز الصدقة على غنيين لانها
 محل صدقة التوقيع لا يجوز وبعد من يجوز بشرط المساواة وعدم تحيز في الخالي جامع الفصولين
 ونحوه تفاصيل المشايخ وما يفتى به في الفصل الحادي والثلاثين من كتابه ان شئت ودمر بعض ما كراهه
 وبأبى بعضه * قال في البحر رأيا جازته فان كان من شريكه وهو حائز وان من أسبغ لا يجوز مطلقا. وأبى
 حذيفة رحمه الله تعالى وهي فاسدة على قوله يجب أن يعل على الأصل شيئا من المال لا يوجب شيئا
 وأما الشيوخ الطائفة في طاهر الرواية لا يفسد الحائز أو ما علمته في آخره ان كانت من شريكه ولو كان سهم
 الكل فهي آخرة مستأنفة للكل والاصح وأما ما روي فهو فاسد في بعض أوله من شريكه أو من أسبغ
 بخلاف الرهن من اثنين فانه حائز وأما وجهه وهو حائز عند أي يوسف فلا مانع مما يعمه لو كان
 لا يحتلها لثلاثة أو أقل الكسبي وقول مجز وأما في المشايخ قول أبي يوسف ما لو بدت في أن تترك كعب مع
 الشريك وأما برضه بغير تركه ادفع اليه ألفا فادفع اليه خمسة أضعافه شركة في العاية هنا وأما
 حصصه من ثلث البرزوي وعنه العتيق وذكر في الأصول وهو رواية شاذة كونه ما لا يصدق باسكت
 على اثنين منه يجوز على دسح وادفع هذه افعه المسألة في ما لا يقتضي المصلحة وهو على وجه
 لا يفتقن المطالبة بالنفقة لانها لا يمكن رأيا للمباينة لا تقتضي طهر الزاوية لبراءة كراهة نهما
 صير معصية منه من صاحبه والجميع على الأربعة عشر وفي رواية يمسكه الذي يمسكه كلام الزاوي
 فمن تسعة المسألة والبرعوة في الامتنان يكون اجماعا في ما يرجع إليه لا يملك وانما الخلاف والاحتياط في
 عين ما تفرغه وقال قاضي زاده بعد نقل أن ما أبا له يصح مع حاله من حب عايلة البان أهل الجواب
 فيه هو من لا يباين ويجوز بغيره ما يجرى به ما يجرى له ما يجرى له ما يجرى له ما يجرى له ما يجرى له ما يجرى له
 عامة الكتب وأما دعوى الشاعرا ادعى رجل ثلثة أسهم من عشرة أسهم من دار وقال له مال الزاد أسهم
 من العشرة الا سهم من الدار المدونة مسكر وفي هذا الرجل بغير حق له بر كسائر جميع هذه الدار
 يده وكذلك لا يشهد شاور أن جميع هذه الدار في دعوى العتق هي خمسة أسهم مدونة وأما الاحتجاج
 المائتم اذا استحق نصف الدار شام أو ثلثها أو ربعها فله ثلثه ما يباين من شاعرا مدعي ورجع بكل
 سهمه وان شاعرا سلك باقي ورجع منه على ما عاين من زيادة (قوله لا يقر به بقدر هذا بقصه) أي ليس
 من شأنه أن يقر به في ما لا يقر به بهما من أصل خمسة أسهم واحدة واحدة لا يقر بهما
 بعد القسمة من حسن ادعاء لدى كل قبل القسمة كما كانتهم والجميع انهم يقر به دورى
 البيت الميراث انهم يقر به بخلافه من انما الجاهز ولكن لا يفتقن لانه في كلامه انما يقر به
 لا يقر به في جميعه فبعضه شاعرا كراهه المصير اذا قسم بين ان يتصل ما هو منطوقا وبسبب
 لا يمكن أن يفتقن جملة كما كان هو في ما لا قسم بخلاف الجامع الكبير الذي يقر به بقدر سهمه من ثلثة
 أو كراهية بعضه مشاعرا لا يصح واحتياطه في ودان لا يجوز من كراهية بل القسمة بحيث أمكن
 أن يقر به ولو كانا قسم الذي يحتاج إلى طريق أو سبل ويمكن به ذلك فانه قال للقسمة فكذلك في
 أول كتاب القسمة من الزاوية لا يسهم جماعة وحائز بيت وذلك صير لانه لا قسم لا يقر به لكل فائدة

لا يبقى متعلقه بعد ان
 (يقسم)

وانتماع فيما يخصه وان يبقى فائدة يقسم بينهما اه قال في الحامدية لا يقسم الحام والخطا والبيت الصغير
 والذكاة الصغيرة وهذا اذا كان بحال وقسم لا يبقى لكل واحد بعد القسم موضع يعمل فيه وان كان يقسم
 خزانة الثاوري ومثله في الخلاصة والبرازية انتهى (أقول) وعليه فيبقى أن يقسم الحام والصغير فلا قال
 فوهما على من أن الحام لا يقسم مطلقا وقسم سمي الوالد والوجه الله تعالى الحام الكبير بما اذا كان له
 خزانة والرجح اذا كانت ذات حزين فتأمل وانما خص فيه الهبة لان القبض لا يتصور فيه والابا قبض
 الناقص وهو قبض الكل فاكثفه قال في الصرعية المشاع فيما لا يقسم تعدد الملك للموهوب له على وجه
 لا يستحق المطالبة بالقسم لانها لا يمكن وأما الملهية فلا تنجب في ظاهر الرواية وفي رواية تجب انتهى وقد منا
 قريبا أن التناوب يجب وفيه جبر القاضى اذا طلبه أحد الشركاء لا سيما فيما لا يقسم نص عليه في
 عملة الكتب بالمتن وفي الجبر وبشروط في حصة المشاع الذي لا يستعملها أن يكون قد راعا ما حتى لو
 وهب نصيبه من عبد ولم يعلم لم يجوز لانه جاهل بحصة المانعة اه قال في الهندية لو وهب نصيبه من عبد ولم
 يعلم لم يجوز فان علم الموهوب له ينبغي أن يجوز عند الامام دونهما وفيها قبيل ذلك جزم ما أمكنه لطلان
 يكون هبة لا تجوز بدون القبض وفيه نسبة المفتى قال وهب نصيب من هذه الدار والموهوب له لا يعلم كم
 نصيبه صحت اه واصل المتفاحش جهالة التصح هبة كقوله وهبتك شيئا من مالي أو من كذا وفي التافرخانية
 مثل ما في النسبة فتأمل (قوله كيت وحام صغيرين) الحد الفاصل بين ما يستعمل القسمة وبين ما لا
 يستعملها أن لا يبقى متغلب به بعد القسمة أصلا كعبد واحد وداية واحدة أو لا يتبع من التنازع قبل القسمة
 كالحام والطاحونة والبيت النسبة فانما لا تصح وكل ما يوجب قسمته نقصا فهو مما لا يقسم والافهام يقسم
 واختار الأول أكثر الشراح والثاني صاحب النخبة فاذا وهب درهمه لثلاثة لم يقسم لان نصيب
 الدرهم لا يوجب نقصا فهو مما لا يقسم والاصح أنه يصح لان النصيب لا يكسر عادة فهو مما لا يقسم انتهى
 وذكره الشارح آخر السلب فتأمل (قوله لا تتم) لاموقع لهذا التعليل الإتيان في رد المحتار فتدبرا مشاع
 لا يقسم لان الخ ط بل لو قال لا نه لا يتأني القبض في مثل ذلك الا قبض الكل ولا تتم بذلك فيما يقسم الخ
 لكان حسنا وفي العناية الهبة فيما يقسم جائزة ولكن غير مثبتة للملك قبل تسليمه مفرزا (قوله لا تتم
 بالقبض فيما يقسم) قال علماء ناهية المشاع فيما يستعمل القسمة لا تتم ولا تغيب الملك قبل القسمة وبعض
 أصحابنا قال انما فاسدة الاصل الاول كالهبة قبل القبض اه شاي عن الاتفاق وأشار الشارح انه انما
 شرط أن يكون الموهوب مقسوما أو مشاعا لا يقبل القسمة لان الهبة لا تتم الا بالقبض والقبض انما يكون
 في المقسوم وكذا في المشاع الذي لا يقسم لان قبض كل شيء بحسبه والمشاع الذي لا يقبل القسمة لا يكون
 قبضه الا مشاعا ككتفي به كذلك وتغيب الهبة أما المشاع الذي يقبل القسمة فانه يمكن تسليمه بعد قسمته
 ويكون قبضه كاملا فلا يكتفي بتسليمه مشاعا ولا بعد قابضه مع الشيوع ولا فرق أن يكون وهبه لشريكه
 أو لأجنبي خلافا لما في الصغيرين من جواز من الشريك وذكر أنه المختار وجهه ظاهر لنقص قبض
 الشريك مع شيعه لان نصيب الشريك في يده فيمكنه قبض الشقص الثاني مشاعا ويمكنه ان كان له كانت عملة
 الكتب على اطلاق المنع وهي موضوعة لنقل المذهب كما قال كان هو المذهب فوجب العمل به سواء ظهر
 وجهه أو لا لان المقلد عليه اتباع ما قاله امامه سواء وقف على دليله أو لا والله تعالى أعلم (قوله ولو هبة
 لشريكه) لو وصلة أو ولو كانت الهبة لشريك الوهاب (قوله أو لأجنبي) الاولى اسقاطه لانه مفهوم
 من لو ولا خلاف فيه انما الخلاف في الشريك كأمروا بنى (قوله ادرهم تصور القبض الكامل) أي فيما
 يتصور فيه (قوله كفى عامة الكتب) وصرح به الزاوي وصاحب الجبر منع (قوله فكان هو المذهب)
 راجع لمسئلة الشريك كفى المختار (قوله وهو المختار) الفاهر من عباراتهم اعتماد الاول حتى نسب
 الثاني شيخ الاسلام الى ابن أبي ليلى بعد ما ذكر الاطلاق عن أهل المذهب وفي مؤيد زاده وهب مشاعا يقسم

كيت وحام صغيرين
 لا تتم (لا) تتم بالقبض (فيما)
 يقسم ولو هبة (لشريكه)
 أو لأجنبي لعدم تصور
 القبض الكامل كما في عملة
 الكتب فكان هو المذهب
 وفي الصرعية عن الغائب
 وقيل يجوز لشريكه وهو
 المختار

شريكه لا يجوز خلافه أن يلبى اه قال الرملي ويخط المؤلف يعني صاحب المتع بإزاء هذا موصوفته
ولا يخفى عليك أنه خلاف المشهور (قوله فان قسمه) أي الواهب بنفسه أو نائبه أو أمر الموهوب به بأن
يقسم مع شريكه كل ذلك تنبيه الهبة كالمظهر على عنده أدنى فقه تأمل رملي (قوله مع زال المانع)
وهو الاشاعة فانها زالت بالقسمة والتسليم لانه كان عاجزا عن اقتبس الكمال الذي تنبيه الهبة ومعناه أنها
تلك لذلك لأن القسمة تفتت على القسمة ولو كان شرط الصحة لا يخرج إلى تجديد القديح زيادة (قوله ولو
سلمه شاعرا) بأن سلمه الكل (قوله لا يملكه) لعدم وجود القبض الكامل فيما يتصور فيه (قوله فيضمنه)
أي بعد اتلافه ويجب عليه وده قبله ولا يمنع الرديعه لعدم نفاذه (قوله لكن فيها عن الفصول الخ) قال
في الشارحانية بعد نقل هذا القول في السراجية به يفتي اه ومع افادته الملك يحكم بنقضها الفساد
كالبيع الفاسد ينقضه تأمل رملي (قوله الهبة الفاسدة الخ) ظاهره أن هبة المشاع قبل القسمة فاسدة
مع أنهم يسمونها بغير ثمة ولذا قال الشافعي قوله لانه لو صح هبة المشاع فيما يقسم ظهره كثر يثمر بعدم الصحة
وقد قدمت قريبيان الاصح أنها صحيحة غير ثمة لا فاسدة كما قال به بعض مشائخنا والله تعالى أعلم اه ويدل
عليه كلام صاحب البحر المتقدم وعبارة الهذلية الآتية بتقدير أن الفتوى على الفساد ط * قال في الفتاوى
الخيرية ولا تفتيد الملك في ظاهر الرواية قال الزبلي ولو شاعرا لعلك حتى لا ينفسد تصرفه فيكون
مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب كره الطحاوي وقاضيان وروى عن ابن رستم أنه وذكر عصام
أنهم تفتيد الملك به أخذ بعض المشايخ اه ومع افادته الملك عنده هذا البعض أجمع الكل على أن
الواهب استرداه من الموهوب له ولو كان ذارحم محرم من الواهب قال في جامع الفصولين راض الفتاوى
الفضل ثم اذا ملكت أفتت بالرجوع للواهب هبة فاسدة قلدى رحم محرم منه اذا الفاسدة مضمونة على ملامر
فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مسحققة الرد قبل الهلاك اه وكما يكون للواهب الرجوع فيها
يكون لوارنه بعدموته لكونه مسحققة الرد وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد اذا مات أحد المتبايعين
فالورثة نقضه لانه مسحق الرد ومضمون بالهلاك ثم من المقررات القضاء يخصص فاذا والى السلطان فاضا
لبعض يذهب أي خفيفة لا ينفذ قضاءه بذهب غيره لانه معزول عنه بخصيصه فالتمس فيه بالبيعة نص
على ذلك علما وأثارهم الله تعالى اه مافي الخسرية وأفتى به في الحامدية أيضا والتجسية وبه جزم في
الجوهرة والبحر ونقل عن المبتقى بالعين المجمة أنه لو باعه الموهوب له لا يصح وفي قول العسبن عن الوجيز الهبة
الفاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك فيها الا عند أداء العوض نص عليه مجرى المبسوط وهو قول أبي
يوسف اذا الهبة تنقبت بعد معاوضة اه وذكر في هبة المشاع فيما يقسم لا تخيد الملك عند أبي خيفة وفي
القهستان في لا تخيد الملك وهو المختار كافي المضمون وهذا مروى عن أبي خيفة وهو الصحيح اه ثبت علمت
أنه ظاهر الرواية وأنه نص عليه مجرور وروى عن أبي خيفة ظهر أنه الذي عليه العمل وإن صرح بان الفتوى به
خلافه ولا سيما أنه يكون ملكا خبيثا كما يأتي ويكون مضمونا كما علمته فلا يخفى نفع الموهوب له فاعتمده
وانما أكثر النقل في مثل هذه أكثر فتوقعه لو عدم تنبيه أكثر الناس لزوم الضمان على قول الخالف
ورواه له وناقدة في الغيب (قوله لا يفيض) لكن ملكا خبيثا وبه يفتي هبة أتى وهو مضمون كما علمت
آغا فتنبه (قوله وبه يفتي) قال في الهذلية هبة المشاع فيما يعتمل القسمة لا تقوى رسوخه كأنه من شريك
أومن غير شريك ولو قبضه اهل يقد الملك ذكر حسام الدين رحمه الله تعالى في كتاب الواصيات أن المختار أنه
لا يفيض الملك ذو كرفي موضع آخر أنه يفيض الملك ملكا فاسدا به يفتي كذا في السراجية اه (قوله ومثله في
الجزا وبه) عبارة وهي لا يثبت الملك بالقبض قال الناطقي عند الامام لا يفيض الملك وفي بعض الفتاوى ثبت فيها
فاسدا وبه يفتي ونص في الاصل أنه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه ببيعها الموهوب له لم يجز وأنه
لا يملك حيث أبطل البيع بعد القبض ونص في الفتاوى انه هو المختار اه ورأيت بخط بعض الافاضل

(فان قسمه وسامه مع)
لزوال المانع (ولورامه)
شاعرا لعلك فلا ينفسد
تصرفه فيه فيضمنه وينفذ
تصرف الواهب دور لكن
فيها عن الفصولين الهبة
الفاسدة تفتد الملك
بالقبض وبه يفتي ومثله في
الجزا وبه

صلى خلاف ما يحتمل في
العمادية ليكن لفظ
الفتوى أكد من لفظ
الصحيح بإسقاط المصنف
مع بقية أحكام المشاع وهل
لقريب الرجوع على الهمزة
الفاسدة قال في الدرر
وتعقبه في الشرنبلالية بأنه
غير ظاهر على القول المتفق
بعدم إقامتها الملك بالقبض
فلا يفتقر (والمانع) من تمام
القبض (شيوخ) (مقارن)
للعقد (لا يلزم) كان
يرجع في بعضها شاعرا
فإنه لا يفسدها اتفاقا
(والاستحقاق) (شيوخ
(مقارن) لا طارئ يفسد
المكمل حتى لو وهب أرضا
وزرع أو سلهما فاستحق
الزرع طلت في الأرض

على هاشم المتعبد بغيره ذلك وأنت تراهم عزاروا به زيادة الملك بالقبض والافتقار إلى بعض الفتوى فلا
تعارض رواية الأصل ولذا اختارها قاضيان وقوله لفظ الفتوى الخ قد يقال عن عوجه لا سيما في هذه
الصيغة في مثل سياق البرازي فإذا تأملت مقتضى رجحان ما دل عليه الأصل اه (قوله على خلاف ما يحتمل في
العمادية) أي من عدة لفظها هو المختار (قوله لكن لفظ الفتوى) استدراك على ما يستفاد من قوله ما يحتمل
في العمادية من أن القليل سماعا حيث كان لفظ الفتوى أكد فيكون العمل على ما في الفصول والبرازية
لأنه قال وبه يفتى وهو أكد من الصحيح الذي في العمادية فيثبت منع الرجوع بعده لتعلق حق المشتري
به كالتقدم له يرقا في البيع الفاسد (قوله مع بقية أحكام المشاع) من بعده فإنه جائز بما يقسم ولا يقسم ومن
أجابه ومن أعارته وغير ذلك كل هذه ناهيا (قوله قال في الدرر) عبارة قال بعض المشايخ كانت
المستلة واقعة الفتوى وقررت بين الهمزة الصبيحتين الفاسدة وأثبتت أي في الفاسدة بالرجوع وقال الأمام
الاستروشي والأمام عباد الدين هذا الجواب مستقيم أما على قول من لا يرى الملك بالقبض في الهمزة الفاسدة
فظاهر وأما على قول من يرى الملك فلا يلزم من قبض في حكم الهمزة الفاسدة مضمون على ما تقرر فإذا كان
مضمونا بالقيمة بعد الهلاك كان مستحق الرد قبل الهلاك فلا يلزم الرجوع والاسترداد انتهى (قوله وتعقبه
في الشرنبلالية) حيث قال قوله وأما على قول من يرى الملك فلا يلزم من قبض في حكم الهمزة الفاسدة مضمون الخ
هذا غير ظاهر لأن قوله فلا يلزم من قبض في حكم الهمزة الفاسدة مضمون لا يكون من قبضه على القول بعدم الملك
والفكيف يكون مالكا وضامنا انتهى ونفاضة الشرح شاهد بان القبض في البيع الفاسد لا يلزم
بالقبض مضمون بقيمة فلا يعد كون الشخص مالكا وضامنا فكان الجواب مستقيما وكان القول
بالنسيان من قبضه على قول من قال يملك الموهوب فاسدا اه ذكره أبو السعود في بيان هذا فاسمع
الفرق قال المبيع فاسد ما يقبض في عقد مائة فلا بد من العوض وقد أئنا الثمن لعدم الصحت أو جبا
القيمة عوضا والألزم أخذ ما عدا العوض لا عوض أما القبض في الهمزة الفاسدة فهو مقبوض بغير
عوض أصلا وقد دل القائل بالملك فيها والملك في الموهوب بلا عوض أم لا نظر ما إلى كون ملكا خبيثا كما
قال المؤلف في شرح المتفق وقيل يملكه بالقبض لكونه ملكا خبيثا وبه يفتى قهستان عن المضمرات يكون
موجبا لتصدق بقيمة ما كالأقل به في نظائره تأمل ويتفرع على القول بشيوع الملك بالقبض في الهمزة
الفاسدة ما في البصرين الاستعاضة من الله إذا وقف الأرض التي وهبته به ففاسدة مع وعليه فيجوز أن تنتهي
وهذا يؤيد ما ذكره الشيخ شاهين تبعا للأمامين الاستروشي والعماديين وفي أبي السعود عن القهستان وكما
لا يمنع الرجوع في الهمزة الفاسدة القراية فكذلك ما غيرهما من الموانع انتهى ويؤيد ذلك أيضا ما قدمناه من
الخبر به وقد العين ولا تنه (قوله من تمام القبض) أي كون القبض تاما (قوله لا طارئ) بأنه مؤثر لأنه
حدث بعد وجود القبض وتام الهمزة فلو تشرى (أقول) ومنه ما لو وهب دارا في مرضه ولا س له سواها ثم
مات ولم يتجر الوترة الهمزة بقيت الهمزة في ثلثها وتبطل في الثلثين كما صرح به في الحاشية (قوله كان يرجع في
بعضها) نعم فإنه لا يفسدها ما قالوا قطعيه ما قالوا أن الرد لا تبطل التيمم لأن الإسلام شرط لوجود الهمزة
التي هو شرط لعملة التيمم فإذا صح التيمم بوجود شرطه وهو النية من المسلم ثم طرأ عليه الكفر بعد
ذلك والابتداء تعالى لم يبطل تيممه لأنه قد تبرؤ من شرطه وكذلك ما شاع السامع لا تصح هذه المسألة بشرطه
وهو القبض الكامل فإذا وهب غير الشائع وتمت الهمزة بقبضه الكامل ثم طرأ عليه الشيوع بعد أن نفذ
شرطه لم يبق إلا الجرد لذلك الموهوب في الهمزة والشيوع لا ينافي الملك كما أب الكفر لا ينافي وقوع الحدث فكما
أن التيمم لا يبطل بالردة كذلك الهمزة لا تبطل بشرط الشيوع بعد تمامها (قوله حتى لو وهب الخ) وهذا
بمخلاف ما إذا وهب دارا وأهواؤها فاستحق المتاع صحته في الدار إذا بطل استحقاق طهران يدعى المتاع
كانت يدعيب وقد تقدم أن الهمزة المشهورة بذلك المبرقع بخلاف المشغولة بذلك الواهب وانما بطلت الهمزة في

مستأثنا وخالفته مسئلة الدار والمنازع لان الزرع مع الارض يحكم الاتصال كشيء واحد فاذا استحق
 أحدهما صار كأنه استحق البعض الشائع فيما يحتمل القسمة فتبطل الهبة في الباقي كذا في الكافي دور
 ويدل لهذا التعديل قول المؤلف الآتي كشاع قال في الحاشية والزرع لا يشبه المنازع (قوله لاستحقاق
 البعض الشائع) أي حكما كالتل (قوله اذا ظهر بالبينه الخ) أنظر ما لو ثبت الاستحقاق باقرار الوهاب
 والظاهر أنه لو علم أنه أقر ملك الغير وما لو أقر به الموهوب له والظاهر أنه يعمل باقراره فثبت الزرع استحققه
 وهل تبطل الهبة بمجرد (قوله فكيف يكون مقارن الاطوار) هذا الذي في الظاهر به والذي في دهوي
 النهاية والكرمان في جعله من الطارئ قال القهستاني فاعل في المسئلة روايتين به تعلم أن مصدر الشريعة
 واس الكمال لهما سلف فيما ذهب اليه و الحاصل أن مصدر الشريعة جعل المصدر هو الشروع المقارن لان
 الشروع الطارئ كما اذا ذهب ثم رجع بالبعض الشائع واستحق البعض الشائع ورد عليه صاحب الدرر
 والمصنف حيث قال في الدرر أقول عدوه صوة الاستحقاق من أمثلة الشروع الطارئ غير صحيح والصحيح
 ما ذكر في الفصولين والكافي وصار الفصولين أن الشروع الطارئ لا يفسد الهبة بالاتفاق وهو أن
 يرجع بعض الهبة شاتها أما الاستحقاق فيفسد الكل لأنه مقارن للطارئ كذا ذكره شيخ الاسلام أبو بكر
 في المحمداه (قوله كشاع) قال في شرح الدرر هذه نظائر المشاع لا أمثله فلا يشوبه شيء من الهبة لكنها
 في حكم المشاع حتى اذا فصلت وسلمت مع قال الخليل الرأى أقول لا يذهب عليك أنه لا يلزم أن يأخذ حكمه في
 كل شيء والا لزم أن لا تخو زهبة النخل من صاحب الارض وكذا عكسه و الظاهر بخلافه والفرق بينهما أنه
 ما من جزء من المشاع وان دق الا لا يشريك فيه ملك فلا تقع هبته ولومن الشريك لان القبض الكامل
 لا يتصور وأما نحو النخل في الارض والثر في النخل والزرع في الارض لو كان كل واحد منها لشخص فوهب
 صاحب النخل فنخله كله له صاحب الارض أو عكسه فالبهية تقع لانه كل منهما ممتنع من الاستحواص
 قبضه بتمامه ولم أر من صرح به لكن يؤخذ بالحكم من كلامهم وقد ضحوا بأن المانع انما هو بوقت
 القبض لا وقت انعاده وقد قدم على الصبرية ولو هب نصيب من الدار لشريكه أو من شيء يحتمل القسمة فانه
 يجوز اجتماعه وفي فتاوى الزاهد في العتبات ولو هب النصف من شريكه من دونه لم يجز وقيل يجوز وهو المختار
 وراجع الصبرية في رأيه قال وفي فتاوى زين الوهب النصف من شريكه الخ فاذا كان هذا في المشاع فما باله
 في المتصل الممكن فصله ولا أدري ما جع من ذلك ولكن النقل لا وجد لا سعة له الا التماس اه (أقول)
 ومثال مشاع يقبل القسمة كصنف دار كبيرة ورابع صبرية ونحوهما مما سبق من الأمثلة وانما ورد
 النظار لاهتمام الافادة والتنبه على أن الحكم فيها بالطريق الاولى كما هو حال التباين فظاهر انما هي النسوى
 فيكون من قبيل تشبيه أمثال المساو بين الحكم بينهما بالأسخ والاول هو الظاهر قال في العماد به ان هبة الابن في
 الضرع في رواية لا تخو ز في رواية تجوز اذا سلطه على الخلب انتهى وفي التاترخية وهبة الابن في الضرع
 لا تخو ز في احدي الروايتين من كتاب الهبة وان سلط على الخلب هو الصحيح اه لعل صحة عدم الجواز لان
 الخلب يقبل التفاوت فيؤدي الى النزاع على أن القبض لم يوجد اذا لم يكن في الضرع عند الهبة وهو متصل بذلك
 الوهاب هو قال في الكافي ولو هب زرعاً في أرض أو ثمرات في غير أرضية في سب أو بلاء في دار أو فتر من
 صبرية وأمره بالحصاد والجد اذا نزع والمض والكمل وفعل مع استحسانا ويجعل كأنه هبه بعد الحصاد
 والجد ونحوهما اه لعل وجه الاستقصاء أن الحصاد ونحوه لا يقبل التفاوت فلا يؤدي الى النزاع هذا
 فيكون قطعاً في جوابه الا أنه لما كان اتصال كل منهما بالهبة مخالفة عدم قبيل المشاع فتأمل (قوله ولو
 فصله وسله جاز) انما جاز في الابن وان كان في وجوده شريكاً لا قد يكون دعي أو ما تخرج جانب الوجود
 بالتصرف فيه فانه بانفصاله يقضي وجوده بخلاف جهة الخلق فانه لا يصح ولو سلمه بعد الولادة لعدم امكان
 التصرف وقت الهبة (قوله ظاهر الدرر) فانه قال وكذا يجوز هبة البناء دون العروة اذا أذن له أي

لاستحقاق البعض الشائع
 فيما يحتمل القسمة
 والاستحقاق اذا ظهر
 بالبينه كان مستنداً الى
 ما قبل الهبة فيكون مقارناً
 لها لا طارئاً كما جزمه صدر
 الشريعة وان تبعه ابن
 الكمال فتنبه (ولا تقع هبة
 ابن في فرع وصوف علي
 غنم ونخل في أرض وغرق
 نخل) لانه كشاع (ولو سلمه
 جاز) والمانع
 وهل يكفي قبيل الموهوب
 له باذن الوهاب ظاهر الدرر
 هم بخلافه دقيق في
 ودهن في سمس ومن في
 ابن

الموهوبية الواهب في نفسه وهذه أرض فيها زرعه قوله أي دون الزرع ويحل كما في قوله تعالى فليسوا
 أمرة أي الواهب الموهوبه بالصادق الزرع والجداد في الثمر لزوال اشتغال الموهوب بملك الواهب انتهى
 يتم صرف وأما دعوى زاده أنه صحيح في الأول دون الأخير برأيه فإنه لا يصح فيه ما طلبه لأنه متصل به اتصال
 شاعفة فكان يتناول المشاع الذي يحتل القسمة فلا تتم بدون الأثر والحيار تتم الحكم صحيح في عكسهما وهو
 هبوط ع بدون أرض موهبة ثم بدون شجرة فإنه يصح استحساناً أن أمره بالحصاد والجداد وقوله انتهى وعلى
 كل فساد كره الشارح صحيح ويبحث عزى زاده في التمثيل ط (أقول) ويحتمل أن الشارح قسم من قول
 الدرر حتى إذا فصلت هذه الاشياء عن ملك الواهب وصلت مع هبتها كفي المشاع ما إذا فصلها الواهب أو
 الموهوبه بآذنه وقال الخبير الريلي في حاشيته على المنع قوله ولو فعله وسلمه أي الواهب فلو فعله الموهوب به بغير
 إذن الواهب لا يملكه إلا بعد تجديد اه قوله بغير إذن الواهب أنه لو كان بآذنه كان كونه له بنفسه ويحتمل
 أنه أخذ هذه الشارح من العبارة التي ذكرها أوتوا عن الطحاوي وكان الشارح رأى أنه لا فرق بينهما وإن
 كانت الآية التي ذكرها في الدرر لا تجري هنا لأنه على بان المانع الاشتغال بملك الواهب فإذا أذن بالجداد
 والحصاد ونزل الموهوب به ذلك زال المانع فجازت الهبة وهنا يقال المانع هو شبه الشيوع فإذا زال بالذن
 المالك زال المانع والله أعلم وقال في الحاشية ولو هو بزرع عيرون الأرض أو غيرها بدون الفصل وأمره بالحصاد
 والجداد ففعل الموهوب به ذلك جاز لأن قبضه بالادن يصح في المجلس ويده اه ومثله في الحاشية عن جامع
 الفتاوى وهو فتاوى ما همة الشارح أولاً قوله حيث لا يصح أصلاً أي سواء أفرزه أو ساءها أو لادور (قوله)
 لا يه دوم قال في الدرر لأنه في حكم المدوم وسره ان الحاشية استعملت صواباً دقيقاً وكذا غيرها وبعد
 الاستحالة هو عين أخرى على ما عرفت في الغصب اه وأما الوصية فتجوز بهذه الاشياء لأن تجوز بل المدوم كما
 ذكره العيني (قوله) فلا عا لك إلا بعد تجديد) لأنه بعد الاستحالة عين أخرى بخلاف المشاع لأنه محل لثالث لا
 أنه لا يمكن تسليمه فإذا زال المانع جاز درر ومنه (قوله) وملك بالقبول) استأشروط القول: أنه لا يملك
 كذلك يقع الملك في الهبة بغير رضاه لأنه لا حاجة إلى القبض ولا يجوز أن يقع الملك للموهوب به بغير رضاه
 فيه من توهم الضرر بخلاف ما إذا وهب عبده له لم يكن في يده وأمره بقبضه فإنه يصح إذا قبض ولا يشترط
 القول لأن العا ليس في يده حال الهبة فكان الموهوب به محتاجاً إلى أحداث قبض حتى ملك الهبة فإذا أقدم
 على القبض كان ذلك اقداً على القول ووضاعته بوقوع الملك له في ملكه (قوله) بلا قبض) أي بأن يرجع
 إلى الموضع الذي فيه العين ويقضى وقت يمكن فيه من قبضها قسم ثاني (قوله) لو الموهوب في يد الموهوب
 له) لأن القبض ثابت فم أوهو الشرط سواء كانت في يده أمانة أو مضونة لأن قبض الأمانة ينوب عن نفسه
 لأن المضنون والمضمون ينوب عنهما والاصل أنه متى نجح قبض القبض نائب أحدهما عن الآخر وإن
 تحتلفا في الاتقي عن الأضمة فدون العكس هذا إذا كان الموهوب مضموناً ونائبه كالعصب والمهرهون
 والمقبوض على سؤم الشره لا إشكال فيه لأن القبض فيه حقيقة فيستحقكاً فيبرأ عن الضمان بمجرد قبول
 الهبة وكذا إذا كان في يده أو به أو جازاً لأنه قبضها بنفسه ويده ثابتة وبأما إذا كانت في يده بغير ائق لودعه
 فتشكّل لأن يده المالك لكن المالك يمكن علماً للمالك بسد الهبة باعتبر يده الحقيقة زباني هو علم أن
 في قول الريلي في غير أن الضمان إشارة إلى أن العين المرهونة تكون مضمونة في يد الموهوب به إلهاماً وقبضتها
 احترازاً عما إذا كانت العين مضمونة بعينها كالمبيع المضمون بالثمن وكل من المضمون بالدين فلا بد من
 قبض مستأنف بعد عقد الهبة ومضى وقت يمكن من قبضها لأن العين وإن كانت في يده مضمونة لأن هذا
 الضمان لا تقع البراءة منه مع وجود القبض الوجه له فلم تكن الهبة راءة فإذا كان كذلك لم يوجد القبض
 المستحق بالهبة فلو لم يكن بدين تعدي قبض آخر غاية عن شرح الإقناع (قوله) لأنه حديث) أي من أدق بل عمل
 لنفسه أي بسبب وضع يده على ملكه (قوله) والاصل أن القبض إذا نجحاً) كأن كان عند موهبة وأمره

حيث لا يصح أصلاً لأنه
 مضمون فلا يملك إلا بعد
 تجديد (وذلك) بالقول (بلا)
 قبض جديد لو الموهوب في
 يد الموهوب به) ولو يصعب
 أو أمانة لأنه حيث لا يعمل
 لنفسه والاصل أن القبض
 إذا نجح نائب أحدهما
 عن الآخر

قوله أنه لم يفسد أنه أو
 نحو ذلك

فان كالا القبضين قبض امانة فيصير من غير قبض مستأناً وغصب شيئاً قبضه المالك منه (قوله واذا اقتاربا)
كان غصب منه أخذهم وهب منه (قوله ناب الاعلى عن الادنى) أى ولا يحتاج الى قبض فتاب للغصب عن
قبض الهبة لان فى الاعلى مثل ما فى الادنى وادنى وليس فى الادنى ما فى الاقوى وكذلك كان مقرضاً يده
بطريق البيع الفاسد لانه قبض ضماناً أما المبيع فاسد فانه تلك قبض الضمان فلو كان فى يده مضموناً ما
قبل الشراء الفاسد ولا يقبض به قبض الامانة لان قبض الامانة دون قبض الضمان فلا يوجب قبض الهبة
لا عكسه) وهو أن قبض الامانة لا يوجب قبض الضمان فكفى البيع والرهن قبض الوديع قبض الهبة
يتحاشان لانهم قابضين امانة ومع قبض الشراء يتحاشان لان قبض ضمان فلا يوجب الاول عكسه فكفى المحيط
ومثله فى شرح الطحاوى لم يكن ليس على اطلاقه فانه اذا كان مضموناً بغيره كالبيع المضمون بالثمن والمهر
فالمضمون بالدين لا يوجب قبضه من القبض الواجب فكفى المستثنى ومثله فى الزاهدى فلو باع من المودع
احتياح الى قبض جديد وتحمى فى العمادى فاستأنى قال الاطلاع فى شرحه والاصل فى ذلك ان العين الموهوبة
اذا كانت قيد الموهوب له امانة كالوديعة والعارية ملكها به مقد الهبة من غير تجديد قبض استحساناً لا قياساً
وجه الاستحسان أن الهبة تقف صحتها على مجرد القبض فلا يلتزم الى قبض بصفة ويجوز القبض موجود
عقب العقد فغصب الهبة ولا يشبه هذا بيع الوديعة من يده لان البيع يقضى بميله مضموناً بقبض
المودع عقب العقد قبض امانة فلا بد من تجديد القبض وذلك لا يكون الا بالتخلي يدين بين الوديعة وأما اذا
كانت العين قيد الموهوب له مضمونة فظهر على وجهين ان كانت مضمونة أو بقيمتها كالعين الموصوبة
والمقبوضة على وجه اليوم فانه عاكس بالعقد ولا يحتاج الى تجديد قبض وذلك لان القبض الذى تقتضيه
الهبة قد وجد و زاد وهو الضمان وذلك الضمان تصح البراءة منه ألا ترى أنه لو أبرأ العاصب من ضمان
الغصب جاز وسقط ما صارت الهبة من الضمان ففى قبض من غير ضمان فتصح الهبة وان كانت العين
مضمونة بغيرها كالبيع المضمون بالثمن وكالرهن المضمون بالدين فلا بد من قبض مئة ألف بعد الهبة وهو
ان يرجع الى الموضوع الذى فيه العين ويضى وقت يتمكن من قبضها وذلك لان العين وان كانت قيد
مضمونة إلا أن هذا الضمان لا تصح البراءة منه مع وجود القبض الموجبه له فربك الهبة رافعة اذا كان
كذلك لا يوجب القبض المستحق بالهبة فليكن بد من تجديد قبض اه (قوله وهبة الخ) هو من اضافة المصدر
الى فاعله أى أن يهب من له الولاية على الطفل للطفل يتم باء قد لا يقتضى القبض لانه هو الذى يقبضه
فكان قبضه كقبضه وصار كرهب لا تحريماً وكان الموهوب فى يد الموهوب له فانه لا يحتاج الى قبض جديد
كمسقبل هذه المسئلة (قوله فى الجملة) أى وان لم يكن له تصرف ماله وقوله على الطفل أن يحسبه الولد
الكبير فان الهبة لا تتم الا بقبضه ولو كان فى عياله ولا على المولى قبض ما وهب لبعده المحجور واذا قبضه العبد
ملكه المولى لانه كتب عبده ط (قوله فدخل الاخ) الاولى نحو الاخ لما سألنى عن ان الام والمختصام
يعرفه لوفى جرحهما (قوله عند عدم الاب) لان تصرفهم كان لضرورة ولا ضرورة مع حضوره والمراة بعدم
الاب ما يملك اللعبة المقطعة أفاده فى البحر وأما المولى ألب قبض غير الاب مشروط بشرط عدم الاب وكون
الصغير فى عياله والظاهر أن القول الصحيح الآخر فى أنه لا يشترط عدم الاب فى الهبة الصادرة من الاجرى
بأنى هبتا المولى بالاب من له ولاية التصرف فى ماله ط (قوله تم بالعقد) أى بالايجاب فقط كابتبراله
الشارح فلو أرسل العبد فى حاجة أو كان أبقاى داراً لاسلام فوعبه من ابنة محبت ولو يرجع العبد حتى
مات الاب لا يصير ميراثاً من الاب نازحاً نسيه لكن يعكر على حجة الهبة فى الاتى ما قدمنا من أنها لو سقطت
أولاً فوهرها لرجل وسئل على قبضها وطالبها فطالب وقبضها فاعلمه باطل لان فى قبضه وقت اطلب خطراً
ووجهه ان الاتى فى وجوده خطر اللهم الا أن يحمل على ما إذا علم وجوده وقت الهبة وألان يد المولى باقية
عليه حكم اقيام يد أهل الدواعى فيخرج ظهور يده عن حكمهم ان دخل فيها ولو وهب بعد دخوله فيها لم يجز ذكره

واذا تعاراب الاعلى من
الادنى لا عكسه وهبة من
له ولاية على الطفل (فى
الجملة) وهو كل من يعوله
فدخول الاخ والعم عند
عدم الاب يوجب الهبة (تم
بالعقد)

التسارع في باب استبدال الكفار فتأمل وإذا ذهب أحد العقلين بأن يشهد هذا إذا أعلمه بشهاده له
والاشهاد للغير عن الجحود بعد موته والاعلام لأزم لانه بمنزلة القبض بزمانه ويأتي قريدا **(قوله ولو هو ب)**
معلوما) ألا يصح نقل الجحود كعوض شي من مال أو يأتي في قوله وشهدوا هذا بالخلفان بين يدي الصبي
المخ وحل بشرط فيه أن يكون يجوز لمقسوما كما هو الشرط في الهبة أو يقال انما شرط ذلك لاجل تمام
القبض وهذا مقبوض لولي القبض فلا يشترط ذلك الظاهر نعم لأن من أودع انما اداؤه الكبيرة وسلمه
اباها ثم وجهه نصفها فأنما انصاع الهبة مع أنه مقبوض يدهوا كان قبضا غير كامل قال بخبرهما لله تعالى
كل شيء وجهه لانه الصعيبر وأشهدا به ودلالت الشيء معلوم في نفسه فهو جائز والقبض أن يعلم ما وجهه
والاشهاد ليس بشرط لأزم لان الهبة تتم بالاعلام تاريخية **(قوله ولو كان في يده أو يدمودعه)** وكذا في يد
مستعبره لاستحاطه وجهه أو مرتهنه أو المشتري منه بشرط اقسامه بزمانه قال الخطاطوي واحترز بما ذكر
أي كونه في يده أو يدمودعه مما إذا كانت في يد الغاصب من الولي والمرتهن أو المستأجر حيث لا يجوز الهبة
لعدم قبضه لان تبصهم لنفسهم اه واستظهر السامعي انه إذا انقضت الاحارة أو أريد الصب تتم الهبة
كأنتم في نظائره **(قوله والاصل ان كل عقد الخ)** منه يبيع الاب مال له لانه الصعيبر اه ذخيرة وتأخر خاتمة
والاول أن يقول ويكنى الاجيب وحده والاصل الخ **(قوله وهو أحد أربعة)** قال الشارح في كتابه لما ذون
عند قول المصنف وان أذن لغيره الذي يبيع والشرع لم يمنع المراءى بالولي له التصرف في المال
وهو قوله ثم روى الاب ثم جده أبو أبيه ثم جده ثم الولي ثم القاضي وروى القاضي اه يرى الدين
وتقدم أن الذي يتصرف في ماله تسعة ألاب والحدوا قاضي ووصيه وصيه وصيه وفيه فانه أن قص
هو لأجما ما يوجب قبضه ثم رأيت صاحب المهدية نقله عن غاية البيان ط ومقبول الوكا في الخصومة
(قوله وعند عدمه) ولو باهية المقطعة **(قوله ثم يقبض من يده)** لانه ولاية التصرف البائع أثبت
يدهم عليه حتى لا يكون له بغيرهم نفعه من أيديهم فكانوا أحق بحفظه وتحصيل المال من ضرورات حفظه
اصرفه في ثوبه وما وسه ط **(قوله ولو لم تقطع)** لانه ولاية التصرف البائع أيضا **(قوله لو في خبرهما)**
بالبغ والكسر والجحد يجوزهما وجرح الانسان حصة وهو ما دون ابطال الكسوة ومعي كونه في حجره
أنه في كسوة مؤمنته اه أبو السموه عن الجوى وفي الكسوة الجرح الكسوة الثوبية ط **(قوله والادنى)**
ان لم يكن في الحجر لانه يقبضه وان كان ذارحم محرمة منه **(قوله بعقل القصة)** أي تحصيل المال
وهو بيان تميزه **(قوله لانه في الدافع المهن)** أي لانه جـ ل في التصرف البائع الذي لا يحتمل حرورا
كالبالغ فيفسد نظرا له وجاز تصرف الولي في هذه الحالة نظرا له أيضا حتى ينفذ له سبب تحصيل النفع
بطريقين **(قوله حتى لو وهبه له)** غير يبيع على التقيد بقوله البائع (أقول) وكذا لو وهبه له بغيره
لا يصح وقيل ان كان بشرى ذلك منه تنافاه يصح قبوله لا بدوا كان لا يشترى ويلزمه وثاقل
ونفقه المدهانه رد في كافي جامع الصغار للاستروشى **(قوله لكن في البرجندی)** استدلاله على قوله وعند
عدمه ح **(قوله وطاهر التمسك في الخ)** حيث قال بجواز قبض هبة الاجبي لعقل من يبيع من الجسد
أو الاخ أو العلم أو الام أو وصيه أو أجنبي وهو في ماله وان لم يكن عقلا وكان أقوم حاضرا في هذه الصور
على ما قالوا بهم غير الاسلام وقال بعضهم لم يجز قبض غير الزوج حال ضرورة الاب والاول المختار كفي
المصمرات انتهى وعقل صاحب المهدية عن الحاية انه الصعيبر وأنه يفتي عن الفتاوى الصمى اه
والوصى كالاب والام كذلك لو اصى في ماله ان وهبته أو وهبه له تمام الام القبض وهذا اذ لم يكن لغيره
أب ولا جد ولا وصيهما وذكر الصدر أن عدم الاب قبض الام ليس بشرط وذكر في الرجل اذا تزوج ابنته
الصغيرة من رجل فروجها كان قبض الهبة لها ولا يجوز قبض الزوج قبل الرفاف وبعد البلوغ وفي التبريد
قبض الزوج يجوز اذ لم يكن الاب بافاه أن الاب ووصيه والجد ووصيه غايبة مقطعة بخلاف ما الذي

لو الوهب معلوما وكان في
يده أو يدمودعه لان قبض
الولي ينوب عنه والاصل ان
كل عقد يتلوه الواحد
يكفي فيه بالاجاب (وان
وهب له أجنبي تتم قبض
وايه) وهو أحد أربعة
الاب ثم وصيه ثم الجدم
وصيه وان لم يكن في حجره
وعند عدمه تتم قبض
من يعله كصمه (وأما
وأجبي) ولو لم تقطع (لوفى
خبرهما) والالافوات
الولاية (وقبضه لغيره)
يعقل القصة بل (ولو لم
وجود أبيه) يجزى لانه في
الذوق المص كالبالغ حتى
لو وهبه له أجنبي لا ينفذ له
وتلقه مؤمنته مع قبوله
أشبهاء قلت لكن في
البرجندی اختلف فيما لو
قبض من يده وله والآب
حاضر يقبل لا يجوز والصحيح
هو الجواز اه وطاهر
المفتاوى ترجحه وعزه
لفخر الاسلام وغيره على
خلاف ما عمنده للمنفي
نصره وعزاه لخاصة

بنولاه ولا يجوز قبض غير هؤلاء الا بهنفع وجود واحد منهم سواء كان الصبي في آله ولا سواء كان
 ذاتهم محرم أو أجنبيا وان لم يكن واحدا من هؤلاء الاربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره ولم يحرق قبض من لم
 يكن في بيته بآزاية قال في البصر والمرداب والحد الحضور اه وفي عابه البيان ولان الام وكل من يعول
 الصبي مع حضور الاب وقال بعض مشايخنا يجوز اذا كان في عياله من كل زوج وعنه احتز في المتن بقوله في
 الصحيح انتهى ويقال الزوج القبض لهامع حضور الاب بخلاف الام وكل من يعوله اعم بالزوج فامهم
 لا يملكونه الا بعد موت الاب أو تخينه فيه فيمنع قبضه في الصحيح لان تصرف هؤلاء الضرورة لا يشترط قبض الاب
 ومع حضور الاب للضرورة جوهره واذا تلب احدهم قبضة منقطعة جاز قبض الذي يتولاه في الولاية لان
 التناضح الى قدم الغائب يغوي بت المنفعة للصغير فننتقل الولاية الى من يتولاه كافي الاسكان ولا يجوز قبض
 غيره ولا مع وجود احدهم ولو في عيال القابض أو حاكم ماله كالانح والام بدائع لمصا ولوقبض
 له من هو في عياله مع حضور الاب قبل الابن وقبض يجوز به يبقى مشتمل الاكام والصحيح هو الجواز
 كما لو قبض الزوج والاب حاضر خاتبة والفتوى في أنه يجوز استروشى فقد علمت أن الهداية والجوهرة
 هي تصح عدم جواز قبض من يعوله مع عدم غيبة الاب وبه جزم صاحب البدائع وقاصصان وغيرهم من
 أصحاب العناوي صححوا خلافا وهو تصحح جواز قبض من يعول الصبي ولو مع حصر الاب وكن على ذ كرمها
 قاله العلامة قاسم من أنه لا يعدل عن تصحح قاصصان لانه اجل من يعتمد على تصحيه فانه فيه الغش ولا سيما
 وفيه منافعة للصغير وبشهادة صحة قبول الصغير بنفسه اذا كان ممرا ولو كان الاب حاصرا وأيضا قد وجدت
 دلا على نفوذ قبض الاب أمور الصبي الى من يعوله كإبائ في الزوجة الصغيرة بعد الزفاف فليكن العمل على هذا
 القول ولا يوافقوه صحح باقضا الفتوى وهو أكد الفاظ التصحيح وطاهر كدم الشارح اختياره حيث نقل
 تصحيه عن البرجندى مستدركا على طاهر عبارة المصنف في أنه لا يملك الفتوى وانما أكثر من القول لانه
 واقعة الفتوى وبعض هذه القول قاتلها من خط مثالا على الترتيب واعتمد في عزوها عليه فانه قد ثبت رجه
 الله تعالى كما يحيط سبدي والدرجة الله ته في (قوله) لكن منعه بماله أي الجواز أي كون الام
 والاجنبي لهم القبض ممن حود الاب بعيد المدعى الذي هو القبض مع خصوص الحضور لان الحضور مرد
 من أفراد الوجود (قوله) يوصل ولو أي بسبب واصل قول المصنف ولو مع وجود آبيه (قوله) بأمة والأجنبي
 الجارية تعلق يوصل يعني بماله اذا واصل قول المتن ولو مع وجود آبيه بقوله وأمه وأجنبي اه أي وبقيضه
 ولو مع وجود آبيه لكنه خلاف ظاهر المتن وشلاف ما وضعه المصنف في شرحه بان وصله امها وبقيضه فقط
 منقطع عن قوله وأمه وأجنبي (قوله) أيضا أي كما واصل بقوله ولو ممرا (قوله) وصح رد أي رد الصبي وانظر
 حكم رد الولي والظاهر أنه لا يصح حتى لو قل الصبي بعد رد آيه صح وهل يكره ذلك لان لاصحة قبضه الطاهر
 نعم ط (قوله) لها أي الهبة (قوله) كقبوله أقول وكذا قبول العبد المحجور صحح كأي رمز المقدس حيث
 قال فيسبوه بغيره المحجور ويحرمه من قبضه لان ذلك مانع للمولى والعبد مالك له لا الاحتساب
 والمالك للمولى وكذا المكتاتب لكن لا يملكه المولى انتهى فاستدل بكرد الود والظاهر أنه الرد أطلق صحة
 القبول منه فقبل ما اذا كان الاب سبيا أو ميتا كافي الخلاصة وفي المبسوط وهب للصغير أب ليس له أن
 يرجع فيه وليس للاب التقويض اه وفي الخاتمة ويبيع القاصي ما وهب للصغير حتى لا يرجع الوهاب
 في هبته اه وهو مخالف لما تقدم عن المبسوط ويأتي كلام الشارح عن الخاتمة وكذا في باب الرجوع
 في الهبة مع التمسك على ذلك وقد بالهية لان المدون ولو دفع ما عليه الصبي ومساخر ولو دفع الاجرة اليه لا يصح
 وأما إذا لم يصح الهبة للصغير الذي لا يعقل ولا تمت قبضه وأشار باطلا الى أن الموهوب له لو كان مدويا
 للصغير تصح الهبة وسقط الدين كأي الحامية (قوله) حسنات الصبي اه أي قسب علم او تزعم درجاته
 اذ لا ذنوب عليه حتى تكفر به او هذا هو المعتد وقبل لوالديه وعليه قول يساويان أولاد الثلثان من قبل

لكن منعه بماله يوصل ولو
 بأمة والأجنبي أيضا قائل
 (ومعه ردها كقبوله)
 مراد به وفيها حسنات
 الصبي

وتبيل (قوله ولا يؤبه) عبر بعضهم وليد هو أعم قال الاستروشي في جامع أحكام الصغار يستلزم الصبي قبل
 أن يجزى عليه قبله لقوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وهذا قول عامة الشافعية وقال بعضهم ينتفع
 المرء بعلم ولده بعد موته لما روى عن أنس بن مالك أنه قال من جله ما ينتفع به المرء بعد موته أن يترك ولدا عليه
 القرآن أو العلم فيكون لوالده أحد الثلثين فغير أن ينتقص من أجر الولد شيء انتهى ومنه في كتاب الكراهية
 للإمام يؤيد قوله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم
 ينتفع به أو ولد صالح يدعو له انتهى (قوله أحرار التعليم) أي أن علمه لا يؤبه (قوله ونحوه) كالإرشاد والتسبب
 للوجود والبقاء كذا في المنع (قوله ويباح لوالديه) التقديم ما شَرَحَ غيره ما (قوله من مأ كوله وهب له)
 لأن الأدهاء المملوك ذكرا الصبي لاستعصا الهدي هندية قال في التاتارخانية روى عن محمد نصا أنه يباح وفي
 الذخيرة وأكثير ما شَرَحَ بخاري على أنه لا يباح وفي تناوي بحر فتا إذا أهدى الفواكه للصغير يحل للأبوين
 الأكل منها إذا أريد بذلك الأجران لكن أهدى الصغير استعصا الهدي انتهى فأت به يحصل التوفيق
 ويظهر ذلك بالقرآن وعليه فلا فرق بين المأ كوله وغيره بل غيره أظهر فتأمل (قوله وقيل لا) قاله أكثر
 المتأخرين (قوله وأما) أصله لصاحب الجبروت ربيعة المصنف في منعه (قوله الحاجة) كتنفر الولد وذلك
 على وجهين أما أن كان في المصر واحتاج لغيره أو كل بعير شيء كان في المصر واحتاج إليه لا دام الأمام
 منه أو كل القيمة كفي التاتارخانية وذكرها الحلي عن الحاشية (قوله فينا صلح له) كتاب الصبيان وكشفي
 بسبب عمله الصبيان مثل الصولجاء والمكره الهديته له لأن هذا إنما للصبي عادة هندية (قوله الهديته له)
 الأولى أن قول به قوله (قوله ولا) بأن كانت الهديته لا تسلب للصبي عاقده كاللراهم والذئاب هدية وكالحبوان
 وهما في البيت يشار إلى المهدى الخ مع (تسليم) في الفتاوى الحلية سئل عما إذا امتداه الأساس في الأوراج
 والأعراس والرجوع عن الخلع من إعطاء ثياب والذراهم ينتظر تولد به عند ما يقع لهم من ذلك ما حكمه
 أحابن كان العرف شائعاً فيما بينهم أنهم يعلمون ذلك لا أحد وأدله كالحكمه حكم القرض فأسد كعاصده
 وصحبه كصبيها فأنه عرف عرفا كالشروط شرطاً بطائس وبجس عليه وان كان العرف خلاف ذلك بأن
 كانوا يدفعونه على وجه الهبة فلا يخلون في ذلك إلى إعطاء المدفوع حكم الهبة في سائر أحكامه ولا
 رجوع فيه بعد الهلاك أو الاستهلاك ولا صلح فيه أن العرف عرفا كالشروط شرطاً (قلت) والعرف
 في الأدب مشترك فيهم في بعض القري بعدونه كالتعرض حتى انهم في كل وليه يتصرفون الحبيب يكتب لهم
 جميع ما يمدى فاعمل المهدى وما يرجع المهدى إليه دفتر الحبيب يهدي الأول للشافعي قال ما أهدى إليه
 (قوله أو من معارف الأم) الأولى زيادة أقوالها كفي الأب وبه صرح في البرازية (قوله ولا ثم) لأن
 التعليل ههنا الأم عرفاً وههنا من الأب فكان التعويل على العرف حق ولو جسد سبب أو وجهه يستدل
 به على غيرهما قلنا يعتمد على ذلك هندية فلو كان من معارف كل منهما أو أفقر به هل يقسم بينهما يرجع
 (قوله قاله المصنف أولاً) أي لا عبرة بهذا القول لأنهم اعتادوا الزاد من والدين والتسبب مثل هذه العادة
 تعطلها التقديرين وهذا إذا لم يمكن استطلاع الحقيقة أم لو أمكن الاستعصا من المصطفى والعلم بما يشبهه كقَالَ
 الشارح ولو لوقد أهديت الخ قال في الهديته عن الظهيرة وهذا كما إذا قل المهدى شيئاً أو تعذر الرجوع
 إلى قوله أما إذا قل أهديت إلى الأب والأم أو الروح أو المرأه أقول للمهدى اه (أقول) ولا ينافي هذا
 قوله ههنا الصبي أولاً لاجتماعه من أنه لا عبرة بهذا القول لأنهم اعتادوا والوالدين والتسبب أمهات أن أفاد
 طوره حقيقة الحاصل في قوله لأنه هو المملك وهو أدنى من وهب فادهم (قوله وكذا زفاف البنت) أي
 وكذلك أن تحلوا زفافاً لأنه قد أهدى الناس هداياهم على ما ذكره من التخصيص بأن كل من أقر به
 الروح وأما أول المهدى أهديت للروح أو المرأه كفي التاتارخانية والزفاف بكسر الزايم مصدر ودفعت
 المرأه أو المرأه هدايا فروح أدنى والمرأه زفافاً بعنفها إلى بنته فاستثنى (قوله اتخذ لولده) أي

ولا يؤبه أجر التعليم ونحوه
 ويباح لوالديه أن يأكل من
 مأ كوله وهب وقيل لا
 انتهى فأما أن غير
 المأ كوله لا يباح له ما لا
 حاجة به وضو هدايا
 الخائن بن يدى الصبي فما
 يصلح له كتاب الصبيان
 فالهديته والأمان المهدى
 من أقرب الأب أو معارفه
 فلاب أو من معارف الأم
 فلاب قال هذا المصنف أولاً
 ولوقال أهديت للأب أو
 للأم فالقول له وكذا زفاف
 البنت خلاصة وفيها اتخذ
 لولده

الصغير وأما الكبير فلا بد من التسليم كإخذه ناولته في جلع الفتاوى وأما التليذ فلاو كبير فكدك وعك
الرجوع عن البيت لأجتماع الكراهة ويمكن جعل قوله ليس له ذلك عليه ونفي ذلك ما في توسيع
دائته وقاله لمن أخذها ليس له الرجوع (قوله أو التليذ) مسئلة التليذ فروضه بعدم دفع الثياب
اليه قال في الحائنة أخذها شيئاً التليذ ما في التليذ بعدم دفع الثياب اليه بين وقت الاتخاذ إنا فمكنه الدفع الى
غيره فانهم (قوله ليس له ذلك) أي بعدم دفع الثياب اليه قال في الهندية اشترى ثوباً فباعه فلو أنه الصغير صار
وأهله بالقطع مسلماً اليه قبل الحياطة ولو كان كبير لم يصير مسلماً اليه إلا بعد الحياطة والتسليم اه قنية
وهذا يفيد تسليم الابن الولد الصغير والكبير فلا تخاذ بكني في الصغير بدون تسليم لافي الكبير فيعمل كلامه
على الصغير وفي البرازية اتخذ الولد الصغير ثياباً عليها وكذا الكبير بالتسليم ونظر الوجه في التليذ فان
ذلك في شبهة وهي لا تتم إلا بالنقض ولم يحصل بغيره والاتخاذ الآن يصح للاتخاذ في شبهة على التسليم فانه اذا
سلمه ثم هرب التليذ فليس له أن يعطيه لغيره وعبارة البرازية وكذا لو اتحد لتليذ ثياباً فابق الباقى فادار
أن يدفعه لغيره وان أراد الاحتياط يبر وقت الاتخاذ ما عاوى ليمكنه الدفع الى غيره فقولته لغيره لا يفيد
التسليم لان العارية لا تنتقل الى بالتسليم ط (قوله ما لم يبر الخ) قال في الهجرات أراد الاحتياط بينهما
عاريه حتى يحكمه أن يدفع الى غيره اه وفي الحاوى الزاهدى ومن دفع لولده الصغير قرصاً أو نصفه ثم
أخذ منه ودفعه لآخر ضمن اذا كان دفعه لولده على وجه التملك واذا دفعه على وجه الإباحة لا ضمن
قال صرفه أن يجرى الدفع من الابن الى الصغير لا يكون تملكاً وإنه حسن اه تأمل (قوله وفي المبتى الخ)
عبارته كفى الجرم من صرع لولده ثياباً قل أن لولده لم يوضع عليها نحو المخطئة والوسادة ثم ولده امرأته ووضع
عليها ثم مات الولد لا تكون الثياب ميراثاً ما قرأت في الثياب ملك الولد بخلاف ثياب البدن فانه ملكك اذ ليسها
سكن قالان فلا ما كان لباساً وقتراره بخلاف ما إذا قل كان قاعاً على هذا الإسقاط أو ما شاع عليه لا يكون
مقره بذلك اه وفي الهندية قال أبو القاسم ولو جهز المرء لولده ثياباً لم يبر المرأة أنها جعلته ملكاً لغيره الا ترى أنه
على الثياب ثياب ميراث قال الفقيه وعندي أن الثياب لها ميراث المرأة أنها جعلته ملكاً لغيره الا ترى أنه
لو كان الصبي مقدراً لغيره سبب أو نحو ذلك فسلطه كل لغيره تراشوا سلطت عليه لمصلحة أو لحالاً لم يصير لولده
ما لم تقل هذا لك كذلك ناوليس هذا عارية ثياب البدن اه أي فانه الصغير ميراثاً عارية ما لم يبر لغيره
بالتسليم وهو يفرق بينهما بين مسئلة الاتخاذ بأن هذه فحين يولدوه مسئلة الاتخاذ فحين يولد ط (قوله عليها
بلسمها) هذا اذا كانت مهيأة عند الأب ودفعها لولده أو ما وقع عليها لخطا له فان الولد ملكك بغيره لا تقطع لكن
يشكل على ذلك ما قد سئل عن الحاوى الزاهدى (قوله يحلف نحو لمصلحة وسادة) لا يعرف أن الثياب
تملك الولد بخلاف أمثال المتروكة فانه باق على ملك الابن والأم وان انفع به الاولاد (أقول) والعرف في ديار زمان
أهل الأم يمتنون لولدها السرير وفرشه وليس الولد اذا ولد البسوه الثياب ووضعوه في السرير المحرور
وهذا لا شك في كونه لولده كما عليه العادة في بكرة فابورث ذلك عنه اذا مات (قوله لانما عمل القلب) وذلك
غيره قدوة بل دعاء حسد في القسم اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا توهني حسدي فيما أملك ولا أملك والامرأ
بما لا علم له المحبة (قوله وكذا في العطايا) ويكره ذلك عند نسائه في الدرجة كفى الخلع والهدية أما عند عدم
النسوة كما اذا كان أحداهم مشتهراً بالعلم لا بالسب لا بأس أن يرضاه على غيره كفى الملقط أو لا يكره
وفي المخروى عن الإمام أنه لا بأس به اذا كان لتفضيل لزيادة تفضل له في الدين وفي خرابة المفتي ان كان في
ولده ما قل لا ينبغي أن يعطيه أكثر من قوته كيلا يصير معياله في المعصية اه وفي الخلاصة ولو كان ولده
فاقد أراد أن يصرف ماله الى وجوه الخير ويحرمه عن الميراث هذا خير من تركه أي لولده على
البرازية بالعلم المذكور (قوله اذ لم يقصده الاصرار) أي لا بأس بالتفضيل ومع قصده لا بأس بالنسوة
ولا تجوز الزيادة في (قوله وان قصده) مصدر قصود واداء الخوان قصده الاصرار وعكدار أيت في الحاية

أو لتليذ ثياباً ثم أراد دفعها
لغيره ليس له ذلك ما لم يبر
وقت الاتخاذ فانما عاوى
المبتى ثياب البدن ملكها
بلسمها بخلاف نحو لمصلحة
ووسادة وفي الحائنة لا بأس
بنفسه بل بعض الاولاد في
المحبة لانما عمل القلب وكذا
في العطايا اذ لم يقصده
الاصرار وان قصده يسوى
بينهم يعطى اليه كالأب
هذا الثاني

(قوله وعلما الفتوى) أى على قول أبي يوسف من أن التتصيف بين الذكرو الأنثى أفضل من التثنية
هو قول محمد بن علي قال في البرازية الأفضل في هبة البنت والابن التثنية كالميراث وعند الثاني التتصيف وهو
المختار ولو ذهب جميع ما له من انضمامه فهو أن يخص عليه محرمه فأن ترى نص البرازية في تباين
قصد الاضرار وقال في الخاتمة قوله وذهب رجل شيئا ولاده في الصحة وأراد تفصيل البعض على البعض في ذلك
لا ريب له في الأصل من أصحابنا وروى عن الإمام أبي يوسف وجه الله تعالى أنه لا بأس به إذا كان التفصيل
له من ياد فضل في الدين وإن كانا سواء يكره وروى الملقى عن أبي يوسف أنه لا بأس به إذا لم يقصد به الاضرار
وإن قصد به الاضرار سوى بينهم وعلى الابنة مثل ما يعطى الابن وقال محمد رحمه الله وعلى لاد كضعف
ما يعطى لادني والفتوى على قول أبي يوسف **(قوله كل المال لولد)** أى وقصد حرمان بقية الورثة كجفتق
ذلك فمن تركه بنوا خاف مشاركة العاصب **(قوله جاز)** أى صح لا ينقض وفي بعض المذاهب يرد عليه قصد
ويجعل بدو تركه ميراثا للكل الورثة ط **(قوله ولو بعوض)** أى ولو كانت الهبة بعوض جالسي قبل أو
يحصل بعد وظهره ولو العوض أكره وأجاز محمد بعوض مساو كابد كرا خرابا لا ياتي **(قوله ويبيع)**
أنه اتي الخ لأنه من المصلحة ما يبيعه وهذا مخالف لما في البسوط ونصوه بذهب لغير شيئا ليس له أن يرجع فيه
وإنه لا ياتي بعوض اه وفي المية وذهب للمصنف ففوض الابن مال الابن لا يجوز له أن يبيع مال الوهاب
أن يرجع ومما يصح السراجية وذهب للمصنف لا يملك الرجوع وقيل هذا إذا فوض المدة اه **(أقول)** لكن
في البرازية وذهب للمصنف ففوض أبوه من ماله لا يجوز وأن عوض فللواهب الرجوع لطلان التبعيض
اه وقوله من ماله أى مال المصنف فلو كان مال الابن مع المصنف ساقى في الباب الآتي من جهة التعويض من
الاجنبي وعليه فبغير حل عدم الرجوع فبما إذا عوض الابن أو الاجنبي من ماله ما أوكل نوى الواهب
عدم الاعتلاء المدة فمقتضى دل ط وانظر ما سلكه وإن سطرنا إلى ما عايناه كان واجبا أن يتقن الرجوع
وكل لا بد ونحوه في حكم العاصي ويحرم **(قوله ولو قبض زوج المدة)** سواء كانت بمن يتجمع مثله أو لا
في الصحيح يحرم **(قوله ما قبض لها)** لا لزوجه أو لابلها يحرم **(قوله ما ذهب لها)** لا تزوجه عن يدها فلا يملك
نصفه ما طلقها **(قوله ليا بتمه)** لأنه فوض أمورها إليه دلالة قال الشافعي لأنه حيث نكحها عليه أو لا يملكه
يعاها وفي المدة شرط بعض أصحابنا أن تكون يتجمع مثله أو المصنف أي إذا كان يعولها صح قبضه عليها
سواء كان يتجمع مثله أو لا لانه المازفة اليه أقام الابن لروح مقام نفسه في حقها وحفظ ما لم يولد
الهيئة من باب الحفظ اه **(قوله فمقبض الابن قبضها بميرة)** تعريض على الالهة لئلا يثبت إذا كان ذلك
قبض ذلك فلاصيل أولى وقيد به لئلا يام وكل من يعولها لا يملكه من القرض الا بعد وفاء الابن أو غيره
مستطاعه لأن تصرفه هو لا تصرفه الابن ولا تصرفه المصنف ومنع وتقدم الموائف أن المصنف
يجوز قبض من يعول المصنف ولو لم يولد له الابن ولو لم يولد له الابن ولو لم يولد له الابن ولو لم يولد له الابن
قبض من يعولهم مع عدم حصة الابن وبه يحرم في الدائع وان فاضحان وغيره وهو الجواز في قبض الزوج
والابن حاصرا من الفتوى عليه لا سيما وبه يقع للمصنف والمصنف له اختلاف التصحيح في هذه المسئلة كما سمعت
لكن لا يعدل عن تصحيحه سبحانه كثر روايته مقدم الفس **(قوله لعدم الولاية)** أى الاستيلاء عليها بالفعل لا
ولا يثبت عليها النكاح كون بالمتنول لأن به تصديقه وفي يدها في تصرفه عادة وإن لم يكن له علم أو لا يشرعية
فانه لا يتصرف في مالها وانما قبض هبتها بعد التناول نيابة عن الابن ونول الرضا لأنه يعولها أي ينفقها
في معاليه لا يفعل وتكون تحت تصرفه هو معنى ما يفهم من قولنا روحه لعدم الولاية أي في الرضا فافهم
أنه الولاية بعده فلي في الهدية ولو كانت المدة ميرة في عيال المدة أو الواح والام وأراهم وهب لها هبة
فقبض الزوج حال كذا في التام حانية فان أدركت لم يجر قبض الابن ولا الروح عاها بالادبها كذا في الجوهرية
صه ميرة في عيال جسي عاها بوضا أبيها والاب غائب بسبب الاجنبي لها صح دون قبض الاح كذا في

وعليه الفتوى ولو ذهب
في حصة كل المال للولد
جازوا ثم ونفها لا يجوز أن
يبسبب شيئا من مال طفله
ولو يرض لانها تبرع ابتداء
ونفها ويبيع الفاضل
ما وذهب للمصنف لا يرجع
الواهب في هبته **(ولو قبض)**
زوج الصغيرة) أما البالغة
فأقبض لها **(بعد الزفاف)**
ما وذهب لها صح **(قبضه ولو)**
بميرة الابن في الصحيح
ليست به صدقة فمقبض
الاب قبضها بميرة **(وقوله)**
أى الزفاف **(لا)** يصح لعدم
الولاية

السراجية ولو كان الصغير في عبال الجد أو الاخ أو الام أو العم فهو شبه هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عباله والاب حاضر اختلف المشايخ فيه والصحيح الجواز فكذلك في فتاوى فاضل بن ديب يقتضي هكذا في الفتاوى المعروية اهـ (قوله وبانسان داروا) المراد بهما باسم (قوله لعدم الشروع) لانهما لمسلمة جلة وهو قد قبضه لاجلة فلا شروع بحر وفيه اشعار بان هبة الاثنين للاثنين لا يجوز كإبائي (قوله وبقبله) وهو هبة واحد من اثنين (قوله الكبير بن) أي غير فقير بن والا كانت صدقة فتصير كإبائي (قوله لعدم الشروع) هذا اذا لم يبين نصيب كل واحد منهما أما اذا بين بأن قال له انما هذا مالها وله انكأها وله انما هذا نصيبها وله انما هذا لا يجوز عندهما وان قبضه وقال يجوز يجوز ان قبضه بحر نظرا الى انه عتق واحد فلا شروع كما داره من رجلين اهـ داماد قوله للشروع أي لانه هبة النصف من كل واحد منهما بدليل انه لو قبل أحدهما فيما قسم صحته في حصة دون الآخر علم أنهم ما عقدان (قوله كالبيت) أي الصغير الذي لا يمكن أن يصير بيتي (قوله قدما لكبير بن) الاوّل عدم ذكر هذا القيد لانه لا فرق بين الكبير بن والصغير بن والكبير والصغير عند أي حصة وقد تبسع الشارع والمصنف البحر في عبارته وظاهرهما أنهم مالو كما يصير سر في عباله جاز عند ما وفي البراز به ما يدل عليه ولكن هذا كله على قولهما على قوله يلخص سر به في الحانية فراجعهم انشئت وأصل الوهم أن صاحب البيت ذكر الحكم في مسألة الاثنين الصغير والكبير غير مضاف الى أحد فتوهم أنه قول الكل ولو كان كذلك لبطال اطلاق التوفيق في قوله لا عكسه بأمل اهـ (أقول) نص عبارة الحانية هكذا ولو ذهب دار الابن إلى أنه أحدهما صغير في عباله كانت الهبة فاسدة عند الكل بخلاف مالو وهب من كبير بن وسلم اليهما جلة فان الهبة جازة عند أي يوسف ومحمد لان في الكبير بن لم يوجد الشروع لا وقت العقد ولا وقت القبض وأما إذا كان أحدهما صغيرا فشكل وهب بصير الاب قابضه الصعير فيمكن الشروع وقت القبض اهـ وأنتخير بان اظهر الفرق بين المستثنى من قول صاحبين القائلين يجوز ازاله الكبير مع موافقتهما الامام بعدم حوازه الكبير وصغير بدليل قوله كانت الهبة فاسدة عند الكل وابست مسألة الكبير والصغير منية على قولهما فقط فراجعهم صاحب البحر من عبارة صاحب المنقّي انها قول الكل صحيح لا وجه في عبارة المتون لا تنافيه كلابي على نية نعم اذا قلنا ان كان الوالدان صغير بن يجوز الهبة يكون مخالفا لاطلاق المتون عدم جواز هبة واحد من اثنين ولكن اذا تأمل الفقه في هبة عدم الجواز على قول الامام وهي تحقق الشروع يجوز من غير قيد كلام المتون بعير ما اذا كانا صغير بن لان الاب اذا وهب منهما تحقق القبض منه لهما بمجرد العقد بخلاف ما اذا كان أحدهما كبيرا وان قبض الكبير يتأخر عن العقد فيحقق الشروع عند قبضه يلخص عن الحانية وعبارة البراز به أوضح في افادة المباحث قال لان هبة الصغير من عقد فعال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول فبقت هبة الصغير فيمكن الشروع والحالة أن يسلم العار الى الكبير ويهب لهما معا اهـ أي فاذا سلمها الى الكبير أولا ثم وهب لهما معا تحقق القبضان معا وقت العقد فيمكن الشروع ومقتضاه به لو سلمه الكبيرين ثم وهب لهما معا تصح فراجع فظهر أن الاوّل عدم هذا القيد لانه لا يفيد الاشارة الى خلافهما فكان الاوّل أن لا يذكره لانه لا فرق بين الكبير بن والصغير بن والكبير والصغير يقول اطلق الاثنين فأطاده لا فرق بين أن يكونا كبير بن أو صغير بن أو أحدهما كبيرا والاخر صحيحا في الاولين خلافا لما تأمل قال في الهندية وكل ما يتفلس به من الحرام أو يتوصل به الى الحلال من الخيل فهو حسن اهـ (قوله وصغير في عبال الكبير) صوابه في عبال الوهاب كإيدل عاب كلام البحر وغيره والذي في البحر والمنع والصغير في عباله وعلاها تبعا للعميل بالهذين وهب صار قابضا للصغير في النصف الاخر شائعا اهـ وهذا يدل على أن الصغير في عباله يرجع الى الوهاب خلافا لما تشبهه عبارة المؤلف وهذه العلة تنال في المسئلة المذكورة بعد (قوله يجوز اتفاقا) انفرق القبض لا الصغير يتم هبته بقول أبيه وهبته وينوب قبضه عن قبض الصغير في نصيب

(وهب انتعت دار الواحد)
(صح لعدم الشروع)
(وبقبله) لكبير بن (لا)
هذه للشروع فيما يمكن
القصة أما ما لا يمكنها
كاليت فيصم انما فاقدا
بكبير بن لانه لو وهب لكبير
وصغير في عبال الكبير أو
لابنه صغير وكبير لم يجوز
اتفاقا وقد نال بالهبة

قال في البحر عند قوله والصدقة كالبهية لا تصح بحرم قبوضة ولا في مشاع يقسم فان قلت قدم أن الصدقة
 للفقير بن جارة فيجعل القسمة بقوله وصح تصديق عشرة للفقير بن قات المراد ههنا المشاع أن يهب
 بعضه لواحد فقط فيثبت هو مشاع يحتمل القسمة بخلاف الفقير بن قات لا شوبع كما تقدم اهـ (قوله
 درهم) قال في الهندية ولو وهب درهمين لرجلين اختلطا فيه والصحح انه يجوز للدنيا المصحح قالوا
 ينبغي أن يكون بمنزلة الدرهم المصحح كذا في فاضل (قوله ان ههنا صحاح) لانه هبة مشاع لا يقسم (قوله
 لكونه في حكم العروض) هذا اذا لم تكن آثارا لجهة أما اذا كانت كذلك فليست في حكم العروض تأمل
 (قوله ان استويا) أي وزنا وجوده فحانية (قوله لم يحز) لانهم اذا استويا وزنا وجوده تكون هبة المشاع
 فيباحتمل القسمة لانه لا يعبر على القسمة منع (قوله وان اختلطا) بان كان أحدهما أثقل أو أوجد هدية
 وظاهره ان هذا التفصيل يجري فيما لو قال له وهب لك أحدهما وجعله في الهندية وعزاه إلى الحانية
 فأمر على ما إذا قال نصفهما لك أما إذا قال أحدهما لك هبة لم يحز سواء كان سواء أو مختلفين اهـ ولعله
 لانهما اذا كانا سواء كانا يحتمل القسمة وان كانا مختلفين فالهبة والحاصل ان الهبة في الاولين
 تناولت أحدهما أما في قوله أحدهما فظاهر وأما في قوله نصفهما لانه يحز في القسمة محبرا باتحاد الجنس
 فكان له أحدهما وهو مجهول فلا يجوز في الثاني تناولت قدر درهم منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة
 فيحز وان كلام الشارح بقوله وان اختلطا في تخالف على الحانية كما عرفت فانه ذكر هذا التفصيل فيما اذا
 قال نصفهما ثم قال وان قال أحدهما لك هبة لم يحز سواء كانا سواء أو مختلفين قال في منية المفتي دفعه من ابن أبي
 رجاين فقال أيما شئت فهو لك والآخر فلان هاتين بين الذلي قبل أن يفتقر فاجاز والادلاء (قوله ولذا) أي
 لكونه مشاعا لا يقسم (قوله جاز) هذا يفيدان المراد بقوله سابقا أو نصفهما واحد منهما لا نصف كل والا فلا
 فرق بينه وبين الثلث في الشوبع بخلاف جملة على المراد أحدهما فانه مجهول فلا يصح (قوله مطلقا) أي
 مستويا وبين واختلافه منع (قوله بدل الخ) هذه الدلالة غير ظاهرة فاذا يلزم من كون الحائط بين الدارين بن كون
 سقف الواهب عليه ولا كون البيت بن الدار واختلافه يحيطان تأمل قال ط فهذا يدل على من حيث
 الاطلاق والافلاصا حقي كلامه بذلك وفي الهندية عن جواهر الانطلاق اذا وهب نسياله في حائط أو
 طريق أو حمام وصحى وسلطه على القبض فهي جارة ولو وهب بيتا له لا تخضع جميع حدوده وحقوقه
 مقسوما مفروغا فقبضه الموهوب له باذن الواهب لكن ممر البيت مشترك بينهما وبين آخر جازاه وفي النسخة
 هبة البناء دون الجارة وفي الفتاوى عن محمد بن وهب لرجل نخلة زوى قائلا يكون قابضا لها حتى
 يقطعها ويسلمها اليه وفي الشراء اذا شلى بيته وبينه اصابا قابضا لها كفى متفرقات التارخانية وقد مرنا
 نحوه عن حاشية الفصولين للرملي وسأني عامه نربيا (قوله لا يمنع هبة الهبة) المراد لا يمنع ملكها اذا قبضها
 كذلك ط قال سيد الوالد في تنقيح في جواب سؤال حاصله اذا وهبت امرأته من أولادها حصص من بناء
 طاحونة هل تصح أم لا فأجاب أمامه المشاع فيه لا يحتمل القسمة فهي هبة كالمصحح به في المعصريات
 لكن في هذه المسئلة هبة البناء دون الأرض لا تصح الا اذا سلطه الواهب على نقضه قال في الدرر وكذا يجوز
 هبة البناء دون العرصه فاذا أذن الواهب في نقضه هبة أرض فيها زرع أو نخلة فيها
 ثمر دونه أي دون الثمر اذا أمره أي الموهوب له بالحصاد في الزرع والجد في الثمر لان المانع للجرير اذا اشتعل
 ملك المولى فاذا أذن المولى في النقض والمصاد والجد في فعل الموهوب له زال المانع فجازت الهبة اهـ ونقله
 في المنع عنها وأقره وأتى المرحوم محمد الدين عن سؤال الوفاء اليه وصورته فيما اذا كان يذبحها فأنه
 في أرض الغير فكذلك يذبح المارة المذكورة في وجته ولم يأذن لها بقض العمارة فهل يكون التملك غير صحيح
 أم لا الجواب نعم يكون التملك غير صحيح فليطرد في مسئلتها على سلطته على نقضه أم لا عند ذلك يظهر الجواب
 والله أعلم بالصواب (قال في الفتاوى الهندية من الهبة ومنها أن يكون الموهوب مقبوضا حتى لا يثبت الملك

درهما ان ههنا صحاح وان
 مقسوزا لانه مما يقسم
 لكونه في حكم العروض
 معه درهمان فقال لرجل
 وهبت لك أحدهما أو
 نصفهما ان استويا لم يحز
 وان اختلطا جاز لانه مشاع
 لا يقسم وانما لو وهب ثلثهما
 جاز مطلقا يجوز هبة حائط
 بين دارين أو داره لجواره
 وهبة البيت من الدار وقد
 يدل على كون سقف الواهب
 على الحائط واختلاط
 البيت بمحيطات الدار لا يمنع
 هبة الهبة بحيث

للموهر به قبل القبض وأن يكون مقسوما إذا كان مما يحتمل القسمة وأن يستكون شمير من غير
الموهر ولا يكون متصلا ولا متفولا بشير الموهر حتى لو هب أرضها زرع لواء دون الزرع أو
عكسه أو غسلا فباعترة الواهب علقته دون الثمرة أو عكسه لا يجوز كذا الوهب دارا أو ظرفا فباعترة
لواهب كذا في النهاية اهـ وعلى هذا فقول البرازية وهب البناء لا الأرض يجوز بحمل الطلاقة على ما إذا
أذن له الواهب في نقضه كما هو صريح الدرر وجامع الفتاوى كما تقدم لكن أنفي ما في الروم على أنقضى بمقتضى
الطلاق البرازية بالجزا من غير قيد كذا في ذوايا المترجمة الشهيرة والله أعلم (أقول) وما في البرازية تنقل
مصلحة في نور العين عن التمتع في التنازلية عن التخيير حيث قال هبة البناء دون الأرض جازة ولو هب
لرجل نخلة وهي فائقة لا يكون قابضا لها حتى يقطعها ويسلمها إليه اهـ وهذا موافق للمتون ما مر من الدرر
أقول الكثر وغيره تصح في محو مقسوم ومساخ لا يقسم ويظهر في التوفيق بين كلامهم بأن من قال بالدرر
لا تصح إلا إذا سلمها الواهب على نقضه معناه لا تتم ولا يملك إلا إذا أذن له الواهب بالنقض ونقضه لا بعد
النقض صار محو ما سلم من قال تصح ولم يقيد بذلك أراد أنه يصح العقد وإن لم يعد الملك وحينئذ فلا تنافي بين
الكلامين اهـ مختصرا ونظام تحقيقه غفر الله له والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب الرجوع في الهبة)

(باب الرجوع في الهبة)

(صح الرجوع فيها بعد
القبض) أما قبله فلم يتم

بمضى الموهر بل إن الرجوع إنما يكون في حق الاعيان لا في حق الاقوال ولو هب الدين من غير من عليه
الدين وسلم على قبضه وقبل قبضه له الرجوع لأن الهبة لها تملك لا سقاط حوى بخلاف هبة بمن هو
عليه فلا رجوع فيها لأن السقاط لا يعود درمتمى ويصح الرجوع فيها كالأدوية بعضها لمنق
ولا يمنع الشيوع كالوهاب عدا أحدهما الرجوع وأطلق في الرجوع في الهبة ما نص في الاعيان فلا
رجوع في هبة الدين لا بد من تعديا لقبول بخلافه قبله لكونه اسقاطا بجر وسيأتي آخر الفصل عند
الكلام على النظام عبارة الجروانه اشتبه عليه الرد بالرجوع فتأمل وفي الجبر لا يخفى حسن تأخير هذا
الباب ودخل في الهبة الهبة فإن الهبة الرجوع كذا في المنية وغيرها درمتمى وأصح بالهبة المدة
أى لفظة زمانه لا يصح الرجوع فيها لأن القصد منها الثواب وقد حصل جوى والمراد بالهبة ما كان هبة
لغنى فلو كانت لفظة الرجوع لانها صدقة شريكية (قوله صح الرجوع فيها) أى في الهبة الصحيحة
بعد القبض وأشار بذكر الهبة دون الجواز إلى أنه يكره الرجوع فيها كإيائى وأما ما علقه عليه الصلاة
والسلام الواهب أحق به منه ما يشب أى يعرض وقال الشافعى لا يصح الا في هبة الوالد لولده لقوله عليه
الصلاة والسلام لا يرجع الواهب في هبته إلا الوالد في هبة لولده ونحن نقول المراد في الاستبداد في
الرجوع والمثلث للحاجة وفي المتقدم لا بد أن يشترى الواهب الموهر من الموهر به لأنه يفسى فبأخذه
بأقر من قبضه اهـ وقد سمعنا أن بعض قضاة الزمن السابق كان لا يشترى من بعض أهل محامته خوفا للمراعاة
بخلاف بعض قضاة زماننا فإنهم متى أمكنهم الشراء باعته لا يعدلون عنه ليأخذوا الكثير باعتل للمراعاة
وانخوف بل بعضهم مكس على البياعين قال في المنية والفساط الرجوع رجعت في هبة أو رجعت هبة أو
رددتها إلى المولى أو أوطعتها أو قضتها فلم يملكها بذلك ولكنه باعها أو ورثها أو أعتق العبد الموهر أو
دبر لم يكن ذلك رجوعا وكذا الوضع الثوب أو خطا الطعام بطعامه به لم يكن رجوعا ولو قال إذا جاء رأس
الشهر فقدر رجعت لم يصح كذا في الجوهر والنيرة اهـ وفيها يجب أن يعلم بأن الهبة أنواع هبة لى رحم محرم
وهبة لأجبي أو لى رحم ليس محرم أو لم يرحم ليس بذى رحم وفي جميع ذلك الواهب حتى الرجوع قبل
التسليم كذا في التخيير سواء كان حاضرا أو غائبا أذن له في قبضه أو لم يأذن له كذا في المتوسط وبعد التسليم
ليس له حق الرجوع في ذى الرحم المحرم أو فيما سوى ذلك له حق الرجوع الآن بعد التسليم لا ينفرد الواهب
بالرجوع بل يحتاج إليه إلى القضاء أو الرضا قبل التسليم ينفرد الواهب بذلك كذا في التخيير (قوله فلم يتم

الهبة) يعني لو وجد الايجاب والقبول ثم امتنع عن التسليم فانه لا يسمى رجوعا لان الهبة لم تتم فلم يخرج
 الموهوب من ملكه واهم فلا يقال انه رجوعا فيه ولا فرق بين ذى الرحم والزوجين وغير ذلك والظاهر انها
 لا تخلو من الكراهة لانها لا تنزل عن الوعد بل هي فوقه (قوله مع انتفاع ما تعلقه الاثنى) المشار اليه بدمع خرقه
 (قوله وان كره تحريما) بهذا حصل الجمع بين قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو
 يهب هبة فيرجع فيها الا بالوعد فيما يعطى والدمع مثل الذى يعطى العطية ثم يرجع كمثل الكلب يأكل كل فاذا
 شبع قام ثم عاد في قبضه بين قوله عليه الصلاة والسلام من وهب هبة فهو أحق بها من شئ منها اهـ فبالثاني
 ثبت الرجوع وبالأول ثبت كراهة التحريم وينبئ بضم الياء التحذير من المثلثة مضارع مجهول مجزوم من
 أناب شيب أى عوض كذا ضبطه عزى زاده قال في الدرر المراد بالحديث الاول أن الواهب لا ينفرد
 بالرجوع بل اقضاه ولا رضا الا بالوعد اذا احتاج الى ذلك فانه ينفرد بالانكسار لحاجته أى للانفكاك وسعى ذلك
 رجوعا نظرا الى الظاهر وان لم يكن رجوعا حقيقة فعملي أن هذا الحكم غير مختص بالهبة بل الاباء اذا احتاج
 الانكسار من مال ابنه ولو تأتوا لم يرجع لا يجوز له الانكسار اهـ ملخصا ط أو المراد أنه لا يحل الرجوع بطريق
 اليانة والمروعة وهو كقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت سبعين
 ومائة من جنسه طاولا يلبق ذلك بالهبة والمروعة وان كان جازقا في الحكم نهاية وقال الزيلعي بعد
 ما أجاب بما أجاب به صاحب الدرر على أن الانكسار الحديث الذى رواه ينافى الرجوع لانه خبر من قبضة فعمته
 أنه لا يلحق به أن يرجع فيه الا الواهب فيما يملكه وله نظيره قوله عليه الصلاة والسلام المؤمن لا يكذب وقوله
 عليه الصلاة والسلام الزانى لا يزنى وهو ممن أى لا يلحق به أن يكذب أو يزنى وهو ممن لأنه ينافى صفة
 الايمان بل هو قبيح ومع الاعيان اتفق فكذلك هذا الخ أى فيجب من حيث العادة لا الشرع لان الشرع مكثه
 من الرجوع وعنده الامام الشافعى قال الامام مالك وأحد طاهريه عزمه (قوله وقيل تنجزها)
 أحدان قول المصنف انه غير مستحب ولا لا ينافى على أن الكراهة للتنجزه فان المكروه تحريم بما هو الحرام
 غير مستحب وقول الزيلعي الرجوع قبيح صريح فى أن الكراهة التحريم اذ لا يقال المكروه تنجزه فليجوز لانه
 من قبيل المباح أو قبحه بمنه قال فى المنع وقد وصف الرجوع بالقبح الزاهدى والحسد ادى وكتير من
 الشارحين ومن ثم انتزعا كراهة التحريم قال فى الفتاوى الغانية الرجوع فى الهبة مكروه فى الاحوال كلها
 ويصح كذا فى التارخانية انتهى ودليل الكراهة التحريم خاصة من السنة وهو الحديث المتقدم وروى
 الكرخى عن أصحابنا أنه حرام (قوله فلا يسقط الخ) علم من هذا أن الاسقاط لا يكون فى كل حق فان
 بعض الحقوق لا تسقط وان أسقطها صاحبها كهدا الحق كلى البرازية فهو نظير الميراث والاسقاط فى
 الوقت يثبت جبرافلا يسقط بالاسقاط (قوله وكان عوضا الخ) أى ان حق الرجوع لا يسقط بالاسقاط
 لا بجماع ولا بعوض وانما يسقط الرجوع بجعل العوض عوضا عن الهبة والتعويض عن الهبة يمنع من
 الرجوع كما يأتى فى الموانع (قوله لكن سيجى) أى نقلا عن المجتبى وسبقول الشارح انه لم يرد صريح به
 غيره وان فروع المذهب مطلقة ولا يخفى ما قاله ابن وهبان أن ما تفرده الزاهدى لا يقول عليه منع أن كذا
 مؤول بان العوض اذا لم ينص عليه أنه عوض عنها لا يكون مانعا من الرجوع ويكون لكل من الواهبين أن
 يرجع فى هبته ويكون معنى قوله اذا كن مشروطا فى العقد أى عقد التعويض ولذا قال به ما اذا عوضه
 بعده فلا وهى هبة بمشء أو هدا قد صرحوا به انه عند عدم التصريح بالهبة يرضى لكل منهما أن يرجع
 فتوافق عبارة المجتبى بشية نص الفقهاء وظاهر كلام الخبر الرضى والخبر بن الياس فى كتابه اعلى منع
 العفا لتسليم ما فى المجتبى من هذا الشرط وقد علمنا ما بهدا المعنى غير مسلم له لا لطلاق الموت والشرع
 والفتاوى حجة التعويض من غير اشتراطه فى عقد الهبة فبما به تحتلته لم يجعل العقد على عقد العوض كما
 سمعت وعدا لا يمنع منه ظاهر عبارة المجتبى قال فى الحديث بعد نقل عبارة الجوهر قوله هو عفا بما وقع فى المجتبى

الهبة (مع انتفاء مانته)
 الاثنى (وان كره) الرجوع
 تحريم ما قيل تنجزها نهاية
 ولومع اسقاط حقه من
 الرجوع فلا يسقط باسقاطه
 خاتمة وفى الجوهر لا يصح
 البراءة من الرجوع ولو
 صالحه من حق الرجوع
 على شئ مع وكان عوضا
 عن الهبة لكن سيجى

معزى بالشرح القدرى من قوله انما بسط الرجوع اذا كانت مشروطا بالعقد فاما اذا عوزه به فلا
وهي هبة مبتدئة قال الرملى وقد يقال ما فى الجواهر لم يدخل فى كلام الجنى اذ ما فى الجواهر صلح من حق
الرجوع نصا وقد صرح الصلح فلم سقوطه ضمنا بخلاف ما لو أسقطه قصد ائتمكم من شئ ثبت ضمنا ولا يثبت
تصددا وليس بحق مجرد حتى يقال يمنع الاعتراض عنه كإظهاره وما فى الجنى مسئلة أخرى فتأمل (قوله
اشترطه) أى العوض لكن سيجى البحث فى هذا الاشتراط (قوله ويمنع الرجوع) أى ومنع الرجوع
فى الهبة الواوغة الا ترى تفصيلها (قوله حروف دمع خزقة) أى مخبوءها أى مرموزها قبل هون نظم الامام
النسفى وقيل لغيره درمى قال البرجندى هذا التركيب مجرذ الضبط وليس معه معنى يعتز به اه
وغاية ما يتكافئه أن يكون دمع خزقة فاعل يمنع وفى الصحاح خزقة بم بالثبيل أصبتهم بها اه فاعنى أصابه
دمع وفى الدرر الخزق العطن وانما خزق السنان فكأنه شبه اللمع بالسنان اه وهذا وما قبله يفيد
تبون دمع وان ترق فعل ماض والهاء ضمير يرجع الى الشخص قال القسطنطى والمضى التركيب أى أن دمع
لكن كثره كأن أطرافه انصلت فخرج وجهه موله ضوابط أخر كخرج قدمه أى تخاف ودفع عن نفسه مرموز
خدمه أى صاح وفى القسطنطى من العادى أنه يصح الرجوع فى الفاسدة وان وجد أحد الموانع لان
المقروض منها مضمون بعد الهلاك فله الرجوع قبله اه فالمانع انما هو فى الحقيقة والمنع المنسوب
لنفسى هو يتشفر وهو

ويمنع الرجوع فى أصل الهبة * باصاحى حروف دمع خزقة

قال الرملى قد نظم ذلك والذى العلامة شيخ الاسلام يحيى الدين فقال

يمنع الرجوع من المواهب سبعة * فزادته موهبة الموت وعوض

وخروجها عن ملك موهوبه * ز وجبة قرب هلاك قدرص

(قوله يعنى الواويع السبعة الآتية) فى ثامن وهو ما ذكره فى المبسوط ومسألة الحق من أنه اذا هب للصغير
شيئا لا يرجع به اه لكن قد ماض الترابية عند قول الشارح ويبيع القاضى الخ أنه لو هب للصغير
معهوض أبوه من ماله لا يجوز وان عوض فلو هب الرجوع لبطالان التعويض وان عدم الرجوع فيما اذا
عوض الاب أو الابن من ماله ما وكان قوى الواهب المدة عند الاعتقال فلاتس (قوله الزيادة فى نفس
العين) قيد به لانها لو كانت فى قيمتها لا يمنع لانها حية دلوعة الناس اذا عين بها الهاء كماله الشئ ومنه فى
الهندية وبها وكذا اذا دعى نفسه من غير أن يزيد فى القيمة أى لله الرجوع ولو قبله من مكان الى مكان حتى
ازدادت قيمته واحتاج الى مؤنة النقل ذكر فى المستقى أنه عند أى حنيفة ومجمر درجهما الله تعالى سقاع
الرجوع ولو لو هب بعد كاد أو أسلف فى الموهوب له أو هب بعد إحلال الدم فعاو لى الجنابة فى بد الموهوب
له لا يرجع ولو كانت الجنابة خطأ فداد الموهوب له لا يمنع الرجوع ولا يسترد الفسدة كدافى التبيين وان
رجع قبل أن يغدبه فالجنابة على العبد يدفعه الواهب ثم أو يسد به كدافى المبسوط ولو طعت يده وأخذ
الموهوب له أرسته كان للواهب أن يرجع ولا يأخذ الارض كدافى الحر اه وقد بئر بزيادة لان الفضان
كالحبل وقطع التوب سواء كان بفعل الموهوب له أو لا يأخذ الارض كدافى الحر اه وقد بئر بزيادة لان الفضان
الرجوع وهى جبرى فان كانت تداد ذات خسران فليس له أن يرجع فيها وان كانت تداد ذات شر أهله أن
يرجع فيها والجوارى فى هذا تختار منهن اذا حبلت بموت وحسن لو لم إمكان ذلك فزادته فى نفسه فممنع
الرجوع ومنهن اذا حبلت أصغر لو لم اودق ساداتها يكون ذلك قصاصا لا يمنع الواهب من الرجوع اه وينفى
حل هذا على ما إذا كان الحبل من غير أسد أى الموهوب له أمالدا كالمه ولا رجوع لانها ثبت لاهمته بالحبل
وصف لا يمكن زواله وهوانم آتاهلته أن يكون أم ولد له كاد أولت به بالفعل كد كرا أو السعدون عن شيعة
وأقر المجرى وذكره بعض المتأخرين فقهها وتسد كرا وأن الموهوب له اذا ادبر العبد الموهوب انقطع

اشترطه فى العقد (ويمنع
الرجوع فيها) حروف
(دمع خزقة) يعنى الموانع
السبعة الآتية (فالذال
الزيادة) فى نفس العين

الرجوع لكن قال في السراج الوهاج ولو وهبه جاز به لخبث في يد الموهوب به فأراد الرجوع فيها قبل
انفعال الوالد لم يكن له ذلك لانها متصلة بزاد لم تكن موهوبة لان الولي يصدق جزأ فجزأ فلا يصل الى الرجوع
فيما وهب الاب للرجوع فيما يهب كالأبادة المتصلة اه وقد ذكر الزبلي أن الجبل لولم يزد به فلا وهب
الرجوع فيها لانه نقصان اه فتأمل ما بينهما ما قلنا في التبرق باب خلو العيب أن الجبل عيب في نبات
آدم لا في النبات اه فتأمل (قوله الموجب لزيادة القيمة) بالرفع مطلق بآدم أما إذا كانت الزيادة في العين
لا فوجب الزيادة في القيمة أما المنفعة التي توجب نقصان السعر كطول فاحش تنقص به القيمة وكبر طحال
فانه لا ينقطع به حق الرجوع كإني يحيط السرخسي (أقول) وينبغي أن يكون السمن المفرط كالعول الفاحش
فانه ينقص القيمة أيضا فلا ينقطع به حق الرجوع فتأمل قال في البحر وخرج الزيادة في العين فمما كطول
الغلام وفداء الموهوب له لو كان الموهوب جنى خطأ اه وعماه فيه لكن سيأتي غريبان فاضحيان ما ينافيه
(قوله المتصلة) فقدم لان المتصلة غير ما تعقن الرجوع في الاصل والزيادة للموهوب به بخلاف رد العيب
حيث تمنع من زيادة الوالد كإني (قوله وان زالت قبل الرجوع كان شتم شاخ) فيه أنه من قبل زوال المانع كما
قاله الاستيعابي ولهذا سجد هواه وانع وهبارة القهستاني مانع الزيادة اذا ارتفع كإني شتمهم عدم عدا حق
الرجوع كإني المحيط وغيره من الظن أنه ينافيه ما في النهاية انه حسي زائد لا يعود حق الرجوع بعده لانه قال
ذلك فيما اذا زاد انقص جميعا كصرح به نفسه اه فلت في التاترخانية ولو كانت الزيادة بناء فمما عدم يعود
حق الرجوع والمنازع من الرجوع الزيادة الباقية في العبر كإني كرمش الأتمة السرخسي اه وعبارة الشارح
جملة شرطية سقط جوابها من قلعه سهوا والمستهة في شرح الجمع لابن مالك ولو منع القاضي الرجوع لثبوت
الزيادة ثم زالت عادلا وهب حق الرجوع كإني المحيط وقوله في الدرر قال في غايه البيان وقال في الكافي رجل
وهب لرجل أرضا فبني فيها الموهوب له بناء ثم أراد الوهاب الرجوع فغاصه الى القاضي فقال له القاضي ليس
لك أن ترجع بها فمما عدمه الموهوب له كان الوهاب أن يرجع بها قال شيخ الاسلام علاء الدين الاستيعابي يريد
به أن تول القاضي ايقع قضاه حتى لا ينقص وانما وقع فتوى بناء على مانع فادار المانع تفسير الحكم اه
وشبهه في التاترخانية عن المحيط (قوله لكن في الثانية ما يخالفه) وكذا في القاهرية قال سرى الدين في
حاشيته الزبلي وفي القاهرية يقول فاضحنا واداضي القاضي باطل الرجوع لمانع ثم زال المانع عاد الحق
الرجوع ببناءه اذ انبى في الدار الموهوب به بناء بطل القاضي رجوع الوهاب بسبب البناء فمما عدم
الموهوب له البناء وصارت كما كانت فله الرجوع فيها اه وقد علمت أنه لزوال المانع لا ينقص قضاه والمصلحة
الذكرورة في المؤلفات بخلاف أيضا فقد قال في المحيط والذخيرة وجل وهب لرجل وصفا فاشتبه عند
الموهوب وكبر وطال وشاخ وانقصت قيمته ليس للوهاب الرجوع لانه زائد في بدنه وطال في جسمه ثم انقص
من وجه آخر يشيخونه وحين راد سقط حق الرجوع فلا يعود بذلك ولو كان طويلا ولم يزد به وطال
عند الموهوب له وكان العول نقصانا وكان ينقص به فله الرجوع لانه حقيقة فلا يمنع الرجوع ويكون
الشيء باذنه وقصوره نقصا معني كالأصبع الزائد وما أشبه ذلك كإني الذخيرة وذكر الساطي في أجاسه ولو
وهب أمسة فصعنت وكبرته أن يرجع وكذا جميع الحيوانات اه وفي الهندية عن المحيط ولو وهب أمة
فثبت وكبرته لا يرجع وكذلك جميع الحيوانات اه فمما تولى للمشاخ ط لكن الواقع في فاضحنا
أوفى حيث ذكر عدم الرجوع ولم يتعرض لخلاله كإني تريبه تأمل (قوله واعتمده القهستاني) حيث قال
وفيه اشعار بأن مانع الزيادة اذا ارتفع كإني شتمهم عدم حق الرجوع كإني المحيط اه (قوله فليتنبه له)
بمنزلة قوله وفيه نظر وعلمه بقوله لا لا الساقط الخ (قوله لان الساقط لا يعود) وروى أن هذان باب زوال المانع
كما اذا تزوجت المرأة ونسقط حقها في الحضانة فأنما ادابات عادتها فها زال المانع ولذا اعتمد في شرح
الملتقى العود هكذا وجد في بعض النسخ وهو التي كتب عليها الحلبي وفي بعض النسخ تقديم العلة على قوله

الموجب لزيادة القيمة
(المتصلة) وارتدت قبل
الرجوع كان شتم شاخ
لكن في الحاشية ما يخالفه
واعتمده القهستاني فليتنبه
له لان الساقط لا يعود
(كبناءه وغرس)

فلننسخه وعلما بقوله قبل ان يزل الخ وهو المواب وغيره انما من الناس والحاصل ان
هذا من باب زوال المانع لا هو والساقط لما علمت من ان الزيادة المتصلة من موانع الرجوع فكان الوجه
ما في الخاتمة وسنصرح به نقلا عن الدرر حيث قال قضى بطلان الرجوع لما تم ثزال المانع عاد الرجوع
فانما هذه الرجوع ولو بعد القضاء بسدده عند وجود المانع اذ زال ذلك المانع لامن باب الساقط حتى
لا يرجع حتى لو قضى بطلان الرجوع لما تم ثزال يعود الرجوع كما يأتي ويؤيد ما يأتي في المانع
الرابع خروج الموهوب الا اذا لوجع الثاني فله الرجوع فكذلك هنا (قوله ان عدا زاده) قال في المنع اذا
كان وجبا لا يذوق في الارض وان كان لا يوجب لا يمنع الرجوع وان كان وجبا في قطعة منها بان كانت
الارض كبيرة بحيث لا يعدم مثلها ز يادة فيها كلها امتنع في تلك القطعة دون غيرها كذا في الرض وفي
المراجية اذا هوب ارضا في الموهوب له فيها بناء بطل الرجوع ولو زال البناء عاد الرجوع اه وفي
المنهاج رجل ورجل ارضا بضاها اثبت في ناحية منها تخلأ أو بنى فيها بيتا أو كانا أو دارا يعين معلما
للدواب كان ذلك ز يادة فيها أو ليس له أن يرجع في شيء منها اه وفيها اما اذا لم يعد ز يادة أصلا كبناء تنور
الخبر في غير محله فانه لا يمنع الرجوع اه من بالز ياي (قوله والا) راجع لقوله ان عدا ز يادة فهو مفهومه
وقوله ولو عدا في قطعة مفهوم قوله في كل الارض وفي الهديبة عن الكافي ان وهب لآخر ارضا بضاها
فأثبت الموهوب له في ناحية منها تخلأ أو بنى بناء أو كان كذا في ذلك ز يادة فيها فانه له أن يرجع في شيء منها
فان كان لا يعد ز يادة أو يعد نصفها لا يمنع الرجوع حتى لو بنى دكا صغيرا بحيث لا يعد ز يادة أصلا فلا
عبرة وان كان الارض عظيمه فلا يعد ذلك ز يادة في السك اعيا يعد ز يادة في تلك القطعة فله أن يرجع في غيرها
اه (قوله وسين) قبله في الخواشي اليقونية بالتعديل وهو حسن قال المصنف في محله وكذا اذا غره عن
حاله بان كان حيا فمقطعه أو دق فمقطعه أو سوية فمقطعه بهي أو كان لسا فمقطعه بهي أو سوية اه قال صاحب
الخبر الرض وفي الولو لا يجزئ رجل وهب سوية فمقطعه بالسا يرجع الواهب لباقي الاسم وهذا نقصان كمن
وهب لرجل حصة فلها بالسا في بن هداو بن ما اذا هوب ربا فمقطعه بالسا يرجع والفرق ان هداو
اسم القرب لم يبق في يد الموهوب اه أقول وكذا وهب عتيا فمقطعه بهي يدا لعم بقاء الاسم تأمل اه
(قوله وبضاها) اما اذا قطعته لا يمنع الرجوع ولو قطعته في غي غايط نصفه وبق النصف الآخر له الرجوع
في الآخر (قوله وسين) ولو باسود لانه ز ياي يبق على السواد أكثر مما يبق على صبيغ آخر فاضحان
(أقول) ولون الاسود ز ياي من احسن الالوان ويراد به قيمة عن غيره من الالوان وما نقل عن الاسام انه
مما ينقص الثمن فهو اختلاف زمان (قوله وقصر ثوب) لزيادة قيمة الموهوب بما قال في الهديبة ولو وهب
كر باساقصر الموهوب له لا يرجع لانه يادة فمقطعه بهي يدا لعم بقاء الاسم تأمل اه
وان ذلك لا يرجع اذا كان زيد في ذلك في ثمن كذا في الوجع للكر دوى (قوله وكبر صغير) قد علمت ان من خلأ
لكن شئ فاسمح بان عدم الرجوع ولم يتعرض للقول الاخر وعبارته رجل وهب عدا صغيرا فشب
وصار رجلا ولو لا الرجوع الواهب فسه لان الزيادة في البدن تمنع الرجوع وان كانت تنقص القيمة اه
وعليه ايضا في الاختيار بان ز ياي يدا لعم بقاء الاسم تأمل اه (قوله وداوانه) أي من مرض
كان عند الواهب اما اذا مرض عند الموهوب له فداؤه لا يمنع الرجوع عند بدنه عن البصر وكأنه أراد بالداوة
حصول أثرها وهو البرء اما بدونه فلم تحصل الزيادة والبرء بدون الدواو ز يادة (قوله وعرف حيا) تأمل
أي صندوب من العبد ما اذا كان العبد حلالا لدمه فعلا لوليه عده وفي يد الموهوب به لا يرجع وان
كانت الجناية عملا فعده الموهوب به لا يمنع الرجوع ولا ز يادة فمقطعه بهي يدا لعم بقاء الاسم تأمل اه
على الموهوب به ولو وهب الرجوع الجناية باطله هديبة عن محيط السرخسي (قوله وانه لم يقرأ او كذا
الخ) أو كنت أجمعية فمقطعه بالسا كلام أو شيا من الحروف لا يرجع لحديث الزيادة في العبيد في البحر

ان هذا في يادة في كل الارض
والا رجوع ولو عدا في قطعة
منها امتنع فيها فقط ز ياي
(وسين) ورجل ورجل
وسين وقصر ثوب وكبر
صغير وسماح أصم وابصار
أعوى واسلام عده وداوانه
وعرف حيا وانه لم يقرأ او كذا
أو كذا أو قراة وتقا
مصحف

ومثله في الهندية من المصير ان يزاد هو المختار قال في التارخات سمعنا بالواقعات الناطق وجعل وهب
 لرجل جارية فعلها القرآن أو السكابة أو المشط ليس له أن يرجع هو المختار اه أي وان كانت هذه
 الزيادة عنوة لكن في الزيلو والعين بالمتخالفه فليراجع وما ذكر في منية الحق بقدره من السراجة أن
 الاسلام والتعالم ليس له زيادة ما عتق من الرجوع فمحمول على مروى عن محمد والاق يكون مخالفا لما في
 المعبرات (قوله بامراه) أي بيان امراه من رفع وتنصب وشف وجزم هذا اذا كان على الصواب
 أو ما لو كان شاعرا فهو تنقيص ولا يمنع الرجوع وانما منع الرجوع في هذه المسائل حدوث الزيادة في العين
 عند أبي يوسف قال الخوى وهو المختار وعن محمد وزفر لا يمنع الرجوع لان هذه ليست زيادة في العين فاشبهت
 الزيادة في السهم وروى الخلاف بالعكس كافي الزيلو وعن أبي حنيفة روايتان كافي التمرين بالية (قوله
 وجل تمر من بغداد الى باغ مثلاً) فان فيه زيادة القيمة بالنقل من مكان الى مكان غير قال في الهندية معز بالي
 الثمين ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج الى مؤنة النقل ذكر في المتن انه عند أبي
 حنيفة ومحمد رجوعه الى تعالى بنفع الرجوع اه وفي ط وانظر حكم ما اذا لم ترد وقد علم ان محل كون
 زيادة السعر لا تمنع الرجوع اذ لم ينقل القيمة قال الزيلو ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت قيمته
 واحتاج فيه الى مؤنة النقل ذكر في المتن ان عند هسما يقطع الرجوع وعند أبي يوسف لان الزيادة لم
 تحصل في العين فصار كزيادة السعر ولو لمكان الرجوع تضمن ابطال حتى الوهب في الكراهة مؤنة النقل
 بخلاف نقطة العبد لانها يبدل وهو المصلحة ومؤنة بلابل اه وفي شرح السير الكبير للسرخسي أنه لو كانت
 الهبة ذوا الحرب فان رجوعها للموهوب الى موضع يقدريه على جعلها لم يكن للواهب الرجوع لانه حدث فيها
 زيادة من الموهوب فأنه كانت مشروعة على الهلاك في مبيعة وقد أحياها بالاحراج من ذلك الموضع انتهى
 لكنه ذكر ذلك في صورته اذا أتى شيئا وقال حين انقاس أخذه فهو له ذكر في التلخيص والتسميع (قوله
 ونحوها) أي المذكور وان ذكر في المنح مسائل من هذا الباب منها الموهوب له حلقه فربك فيها فان كان
 لا يمكن نزعها لا يضر ولا يرجع وان أمكن نزعها بالضر يرجع اه والتطين والتحصين وتعدد السكن
 ونحوها زيادة تمنع الرجوع كافي في التلخيص (قوله وفي البرازية والحبل ان زاد خبر امتنع وان نقص لا) هذه
 الجملة موجودة في بعض النسخ دون بعض ومافي البرازية جزم به في الخلاصة وقد معنا الكلام عليه من الهندية
 لما سببه ما ذواهب حاملا قال فيها وان وهب جارية لغيره جزم قبل الوضع ان كان رجوعه قبل أن تنقض
 مدة علم فيها زيادة الحبل جاز والا فلا اه (قوله في المتولدة كغيره) بان قال الموهوب له وهبتها وهي
 صغيرة فكبرت عنده ودي وقال الواهب وهبتها هكذا كبيرة (قوله القول للواهب) لانه ينكر لزوم العقد
 (قوله وفي نحو بقاء وشيطة) فقال الواهب وهبتها كذا مبنية أو غبطة وقال الموهوب له أحدها (قوله
 لكنه استثنى الخ) هذا ظاهر لتضمن كذب الموهوب له من حيث ان المادة تحمل احداث هذا البناء في مثل
 هذه المدة الضعيف في لكه صاحب الحيط وفي الحيط لو قال لرجل وهب لك موشى هذا العبد فلن تقبضه في
 حياته بل بعد وفاته وقال الموهوب له قبضته في حياته والعبد في الوارث فالقول بالوارث لان القبض قد علم
 الساعة والارث قد تقدم القبض بمرور مقتضى التقيد بكون العبد في الوارث انه لو كان في يد الموهوب له
 لا يكون القول بالوارث بل للموهوب له قال في الهندية بمرور وهب داوا في الموهوب له في بيت الضيافة
 تنزل القفيز كان للواهب أن يرجع في هبة كذا في الظاهر به ولو وهب له جاما جعله مسكاً أو وهب له بيتا
 جعله جاما فان كان البناء على حاله لم يرد فيه شيئا فان يرجع وان كان زاد فيه بقاء أو على طيه بابا أو حصصه
 وأصله أو طينه فليس له أن يرجع في شيء كذا في الحيط ان هدم البناء رجوع في الأرض ولو استهلك
 البعض له ان يرجع في الباقي كذا في الوجيز للكردي ولو كانت الزيادة بناء فأنه يرد على الرجوع
 كذا في التارخات وهب عبدا فكتبه فحيز ودمر قرية اياه الرجوع ولو وراث الرقبة من ما يملكه ثم عاد اليه

بامراه وجعل تمر من بغداد
 الى باغ مثلاً ونحوها وفي
 البرازية والحبل ان زاد خبرا
 منع الرجوع وان نقص
 لا ولو استثنى في الزيادة ففي
 المتولدة كغير القول
 للواهب وفي نحو بقاء
 ونحوها في موشى للموهوب
 له خاتمة وحاول ومثله في
 الحيط ان يملكه يستثنى ماله
 كان لا يبيّن في مثل تلك المدة

(لا) يمنع الزيادة (المفصلة)
كولد وأرش وهنروغرة
فيرجع في الأصل لا الزيادة
لكن لا يرجع بالأم حتى
يستغنى الولد عنها كذا أنه
المهستاني لكن نقل
البرجندى وغيره أنه قول
أبي يوسف فليست به ولو
سببت ولم تلدها الوهاب
الرجوع قال في السراج
لا وقال الزيلعي ثم وفي
الجوهرة مريض مدون
بمسفر قوبه أمفات

بالفتح قالوا هب الرجوع * ولو جنى العبد على الموهوبه قالوا هب الرجوع والحنانية باطله هكذا في نسخة
السندي * رجل وهب شاة أو بدنة أو بقرة أو جها الموهوب له لاختصه أو هدى أو جزمه صيد أو ثور أو قلد
البدنة أو البقرة أو أوجها فلو عاها الوهاب أن يرجع في الروايات الظاهر أنه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى
لا يرجع كذا في محيط السندي * ولو وهبه شاة فذبحها أنه أن يرجع فيها وهذا الاختلاف ولو ضحى بها
أو ذبحها في هدى التمتع لم يكن له أن يرجع فيها قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى
يرجع فيها ولو تبحر لاختصه أو التمتع ولم ينص على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واختلاف المشايخ يرجعهم الله
تعالى فيه قال بعضهم أنه كقول محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في المحيط * ولو وهب درهمًا ثم اشتراه
من الموهوبه فأقرضه بأجاز وليس للوهاب أن يرجع أبدا كذا في خزائن المفتين * رجل وضع حبلا في
المسجد أو علق قنديله الرجوع بخلاف ما إذا علق حبلا لقنديل كذا في السراجية (قوله لا يمنع الزيادة
المنفصلة) فإن قيل ما الفرق بين رد العيب الرجوع بالعيب حتى منعت الزيادة المنفصلة الرد الرجوع
والمصلحة بالعكس قلنا هو أنه لا يجوز رد العين فقط إسلاما لا زيادة مشتملا على ما هو وبالوضع الزيادة قد ردا
لعدم ورود العقد عليها والفتح بردي مودا لم يقلنا تبعه إذا ولد لا يتبع الأم بعد الانفصال بخلاف الهبة
لعدم الرافعا والرد في المنفصلة حصل من حيث الزيادة على ملكه فكان إسقاط حقه رضاه فلا يمنع
الزيادة بخلاف الرجوع لعدم حصوله رضاه فلا يمنع وعقر به (قوله كولد) بنكاح أو سفاح أو زانية (قوله
أرش) أي أرض جنانية على العبد إذا قطعت يده وأند الموهوبه أرشه كان للوهاب أن يرجع ولا يأخذ
الأرض هندية (قوله حتى يستغنى الولد عنها) ولم يعتبر ذلك في الفهر لأنه يجوز بيعها بصلاحها ولا فكذا هنا
يأخذها الموهوبه فتأمل (قوله لكن نقل البرجندى الخ) يعني وعند غيره يرجع م بدون الولد وان
لم يستغن ويشتد ينبغي أن تعتبر على حضائه بأجر المثل فايراجع (قوله أنه قول أبي يوسف) قال في الهندية
قال بشرقت وان اختصه أو في الرجوع والولد غير ثم أدرك الصغير وقد كان القاضى أبطل الرجوع في الأم
قاله الرجوع فيها اه فأفادت أن القاضى يبطل الرجوع قبل كبر الولد هو على قوله يعلم الموهوبه
الاحد الرضا ومقتضى القواعد أن ينظر إلى الولد ثارة بغير غيرة وثارة لا مان لم يقل إلا ما هي أمسكها
للرضاع ولا أحروا منعت أخذها وان قبل غيرها لا تمنع الأرض الوهابه الاحد يحرط ثم انما ظاهر
الحالة ما عدا خلاف قول أبي يوسف حيث قال ولو ولدت الهبة ولدا كان للوهاب أن يرجع في الأم في الحال
وقال أبو يوسف لا يرجع حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الأم دون الولد اه (قوله قال في السراج
لا وقال الزيلعي ثم) تقدم التوفيق من ابن الحبل عيب في الآية في البهية وتقدم من الهندية من أن
الحواري يختار فمن من تسمنه ويحسن لو تم فيكون زيادة تمنع الرجوع ومنه من بالعكس فيكون
بقتل الأبيع الرجوع اه ويؤيد هذا التوفيق ما قدمناه أيضا من أن الحبل أن زاد خسر ما منع الرجوع
وان قصر لا فإذا كانت الموهبة أمقوجلت بمسدة الموهوبه ونقصت بذلك كان للوهاب الرجوع ولا
يتبعها حلها بل إذا ولدت بعد الرجوع يسترده الموهوبه لكونه قد شغل مالكه كما قالوا فيها
لوبي في الدار الموهبة بنامه منقضا كمناء تنور في بيت السكى فانه لا يمنع الرجوع على الحانية قوله وهوب
له أخذه قد سقط ما قبل أن ما ذكره الشارح لإخفاق القواين فافهم ثم لا يخفى أن هذا في الحبل العارض أما
لو وهبها حبل ورجعهم كذلك صحيح وليس كذلك ميمته فلا فاما همة الجوى وبقي ولو كان الحبل من
الموهوبه فقد قدما عن الشيخ أبي السعود بخلافه ما منع من الرجوع (قوله مريض) قال في المحيط
يجب أن يعلم أنه مريض يجب تقديرا وأليس بوضعية واعتبارها من الثالث ما كان لا موصىة بولكن
لان حق الزوجة يتعلق بالمرض وقد تبرع بانه مريض فلو ما جعل الشرع وهو الثالث وإذا كان
هذا التصرف بجهة عقد اشترط له سائر شرائط الهبة ومن جلتها قبض الموهوب قبل موت الوهاب اه

(قوله وقد سوت) الخلق في موطنهم ما لو كان الوارث الموهوب له أو غيره (قوله ردها مع غيرها) لتعلق حق الترماء فيها الذين يتأق بنة المديون فاذا مرض مرض الموت لتعلق بتركه وكانت به شبه حينئذ وصية لا تنفذ مع استغراق التركة بالدين فاذا لم يتركه عقره لانه على ما قبل الموت حيث كانت وصية ولا بعد الموت لتعلق حق الترماء على عبا الحد لشبهه فوجب العقر فلو جلت من ذلك الوطير لرجع حكمه (فروخ) وهب في مرضه ولم يسلح حتى مات بطلت الهبة لانه وان كان وصية حتى اعتقره الثلث فهو هبة حقيقة فتجوز الى القبض وهب المريض عبد الاماله غيره ثم مات وقد بقاء الموهوب له لا ينقض البيع وبعض ثلثه وان اعتقه الموهوب له والواهب مديون ولا مال له غيره قبل موته حاز بعد موت الواهب لان الاضاق في المرض وصية وهي لا تعمل حال قيام الدين وان اعتقه الواهب قبل موته ومات لاسعابه على العبد جازوا الاعتاق ولعدم الملك يوم الوارث بزيادة ورأيت في مجموع عمدة على الصغيرة بطله عن جواهر الفتاوى كان أبو حنيفة جازيا فوكت مسألة الدور بالكوفة فتكلم كل فريق بنوع فذكروا له ذلك حيث استقبلوا فقال لمن غير فذكروا بزيادة أسقطوا السهم الدائر تصح المسئلة مثله مريض وهب عبد له من مريض وسله اليه ثم وهبه من الواهب الاول وسله اليه ثم ماتا جميعا ولا مال لهما فغيره فانه وقع فيه الدور ثم رجع اليه شيء منه زاد في ماله واذا زاد في ماله زاد في ثلثه واذا زاد في ثلثه زاد في ربع اليه واذا زاد فيها بربع اليه زاد في ثلثه ثم لا يزال كذلك فخرج الى تصحيح الحساب وطريقه ان تغلب حساباته ثلث وثلث ثاثة واقوله تسعة ثم تقول صحت الهبة في ثلاثة منها ورجع من الثلاثة سهم الى الواهب الاول فهذا السهم هو سهم الدور فأسقطه من الاصل يبقى ثمانية ففهم تصح وهذا معنى قول أبي حنيفة أسقطوا السهم الدائر وتصح الهبة في ثلاثة من ثمانية والهبة التاسعة في سهم يحصل للواهب الاول بسبعة ضعف ما صح في هبته وسعما الهبة الثانية في ثلث ما أعطينا ثابت أن تصح باسقاط سهم الدور وقبل دع الدور يدور في الهواء اه ملخصا (قوله والميم موت أحد العاقلين) يعني حرف الميم اشارة الى أن موت أحدهما مانع ان كان بعد التسليم لان مجوز الموهوب له ينقل الملك الى ورثته ماعدا كما اذا انتقل حال حياته وان تبدل الملك كتبدل العين فصار اثنين أخرى واذا مات الواهب فوارثه اجنبي عن العقد فهو ما أوجبته وحق الرجوع بمجرد خیار فلا يورث بختيار الشرط ولان الشارع أوجب له الواهب والوارث ليس الواهب فان قلت انه بالوثة قد خرج الموهوب عن الملك فيستغنى بذلك عن الميم أجب بان الميت يعلى حكم الحي في أشياء كحق التجهيز والتكفين وقضاه الدين وتنفيذ الوصية فرمى بطلان أن الهبة من تلك الاشياء فكان النص صريحا على الموت اولى ولينظر ما لو حكم بالماقصد من دوام فادما كرم التعليل أنه لو حكم بالماقصد من ثلثه لم يرد له حكم كذا ولا يرجع صريح النقل والله تعالى اعلم (قوله بعد التسليم) قديله لانه لو مات أحدهما قبله بطلت لهدم الملك ورجوع المستأمن الى الدار الحروب بعد الهبة قبل القبض يبطل لها ككوت فان كان الحربي أذن للمسلم في قبضه وقبضه بعد رجوعه الى دار الحرب حازا سحسا باختلاف قبضه بعد موت الواهب كذا في الماسوط بحر (قوله اجل) يعني عقد الهبة والاولى بطلت أي لا تنتقل الملك الى الوارث قبل تمام الهبة (قوله ولو اختلغا) أي الشخصان لا بعد الواهب والموهوب له وان كان الترتيب وهما بأن قال وارث الواهب ما قبضته في حياته وانما قبضته بعده فانه وقال الموهوب له بل قبضته في حياته والهدفي يد الوارث ط (قوله والعين في يد الوارث) هذا ليس بقيد لما في الهندية عن التفسيره قال المدي عليه وهب ثلث الذي هبته العين فقبضه لا بعد موته وقال الموهوب له قبضته في حياته والعين في يد الذي يدعي الهبة قال قول للوارث لان القبض قد علم الساعة والميراث قد تقدم القبض اه منح وصير وفيه تأمل ط وقد منعت برباؤه يظهر لي وجه التأمل (قوله وقد نظم المصنف الخ) لم يذكر في المنع قال الحارثي هو من العلو يل من الضرب الثالث منه والجزء الاول في الماثل والجزء الثاني مقبوض مع تسكين هاديه ولوزادوا ووسكن الباه من ديه اسلم من العلو ط ٣ ولوزادوا في قوله وشدد

وقد سوت ردها مع غيرها
هو المختار (والميم موت أحد
العاقلين) بعد التسليم
فلو قبضه بطل ولو اختلغا
والعين في يد الوارث فالقول
للوارث وقد نظم المصنف
ما يسقط بالوثة فقال

٣ قوله ولوزاد الوارث الخ
يتأمل في هذا الموضع اه

الباعع سكنون الهاء فيه لكان أولى وفيه مناقبه لأن الروايع حقه أو لو قال **•** شواحيب ذواتكم كقول
 كذا لا يستقام وزنه وصح منه أو قال **•** زكاة كذا عشر خراج وربع **•** لا يستقام أيضا **(قوله كفاية)**
 أطلق فيها فم كل كفاية وظاهره أنها تسقط بالوصلة لا يخرج عن من ماله ولا يجب الوصية به وهذا
 خلاف ما نص عليه الشرنبلالي فإنه قال في نور الإيضاح وشرحه الصغير في أحكام إسقاط الصلاة وزنه عليه
 الوصية بما قدر عليه وبقي في ذمتهم حتى أدرك الموت من صوم فرض وكفارة وظهور وجوبه على إجماع
 ومنه ذوق فخرج منه وليس من ثلث ما ترك وإن لم يوص لأب من الوارث الأنواع وعلى هذا من صدقة الفطر
 أو النفقة الواجبة والخراج والمزبلة والكفارات المالية والوصية بالحج والصدقة المذمومة والأشكال
 المنذورة من صومه اه **•** مختصرا فإن أراد أنه إذا مات لا يطالب الوارث به من تركه صح أما الذي وجبت
 بإيضا أنه يطالب بالخارجها شرعا ط وفي شرح السراجية وإن كان الدين من حقوق الله تعالى كان كذا الصلاة
 والصوم وحجة الإسلام والندوة والكفارة فإن أوصى به المستحب عندنا فنفيده من ثلث مال الباقي بعد دين
 العباد وإن لم يوص لم يجب اه **•** وعليه ففي سقوطها بالموت عدم وجوبها بخارجها من التركة لا الوصية أما إذا
 أوصى بها في طالع بخارجها شرعا **(قوله دية)** أي على العاقلة أو على نفس القاتل إن لم يكن له عاقلة فكذا
 يفيد إطلاقه ط **(قوله خراج)** يعم خراج الرأس والأرض وقد علمت من نقل الشرنبلالي أنه يوصى بها
 ويخرجان من الثلث فالأصناف باب العشر من ماله عشر أو خراج إذا مات أخذ من تركته وفي رواية لأجل
 بسطة بالموت والأول ظاهر الرواية **(قوله ضمان لعق)** أي إذا اعتق أحد عشر مكن خطاه من يهدم مورا
 فضمه شريكه فمات المتعق سقط عوته **(قوله كذا نفقات)** أي غير المستدانة بأمر القاضي وفي سائبة أبي
 اليسود المراد من النفقة التي تسقط غير المستدانة بأمر القاضي أما هي فقد خرج من الظهيرة بعدم السقوط
 وصحة في الذخيرة ونسبته إلى كافي الحاكم وعلاه باب القاصي ولاية عامة فكانت سائبة نساها من منزلة
 استدانة الزوج بنفسه ولو استدانت بنفسه لا يسقط ذلك الدين عت أحداهم كذا هذا وقد تقدم في النفقات
 الكلام على هذا مستوفى وكذا في رسالة سيدي الوالد رحمه الله تعالى في النفقات الفروع والاصول
 فأخرج بها ما علم من ردة في أيام أو لم يسبق **•** على نوالها **(قوله كذا دية)** يعني إذا وهد ولم يسلم حتى
 مات فمات تبطل **(قوله لما أن الجسع صلات)** أي أوفى حكمها كالخراج وقد علمت أنه ليس بمصور فمما
 ذكره من الخمسة كجملات مما مرقة أمل ولأن الصلوات لا تتم إلا بالتسليم وإذا مات قبل التسليم تسقط فإن
 قيل لو كانت النفقة صله فكيف يعبر الزوج على التسليم قلنا يجوز أن يعبر ألا ترى أن من أوصى أن يوهب بده
 من فلان بدموته فمات الموصى فالورثة يعبرون على تنفيذ الوصية في العبد وإن كان صله ولما كان العبد
 تبطل الوصية وكذا الشفيع يستحق على المشتري تسليم الدار إليه بالشفعة والشفعة صله شرعية ولو لمات
 الشفيع بطلت الشفعة حتى تشرح أدبا لقضاء **(قوله بشرط أن يذ كرا فظالم)** لأن حق الرجوع جازئته
 ولا يسقط إلا بعوض مرضي به ولا يتم ذلك ما يذ دون رضاه في الجوهر فما يذ به يكفي العلم بانه عوض هبة
 ط قال في الخائسة وهو لرجل عبد بشرط أن يعرضه فو مان تقاضا جزوا لا اه **(قوله خذ عوض)**
 هبتك) فأداه لو رده له شيئا أو صدق عليه ولم يذ كرا به عوض لا يسقط الرجوع بل لكل منهما ما أتى بجمع
 في هبته كذا في البحر لكن يؤيد كلام الجوهر الذي كروما يأتي عن العقوبة التي تترى بها ما أتى في أبي
 السعد بعد أن ذكر ما قلناه من البحر وهو صريح في عدم الفرق بين الهبة والصدقة فخطا الف ما قدمنا من
 أنه إذا كان الموهوب له فقير اليسر له الرجوع لأنها صدقة اللهم إلا أن يعمل ما هنا على أن المتصدق عليه ففي
 فتزول الخائفة لأنها ليست بتكسور بخارجها عن الهبة **(قوله ونحو ذلك)** أي من كل لفظ يفيد العوض وفي
 الخائفة إذا عت بعد الهبة وقال هذا نواب هبتك أو ما كنهها أو كذا تن أو أبتين أو صدقت بم علك
 بدلا من هبتك لا يبقى له الواب الرجوع **(قوله سقط الرجوع)** أي رجوع الواهب والعوض حتى لا يقرى

كفاية ذية خراج وربع
 ضمان لعق هكذا نفقات
 كذا هبة حكم الجميع
 سقوطها
 موت لما أن الجميع صلات
 (والهين العوض) بشرط
 أن يذ كرا فظالم الواهب
 أنه عوض كل هبة (فان)
 قال خذ عوض هبتك
 أو بدلا) أوفى مقابلتها
 ونحو ذلك (فتبطل الواهب
 سقط الرجوع)

• قوله لم يسبق كذا بالاصل
 ولعله لم ينسج اه مجبحة

والله يشير مفهوم الشارح **(قوله ولوليد كراهة عوض)** أي فيكون هبة متحدة كقوله إلى يلى **(قوله رجع كل بهيته)** برفع كل نونا عوضا عن المضاف اليه لان التامك المضاف يحتمل الاستدلال بعوضه لعل الجواز فلا يبطل حق الرجوع بالشك منه حتى لكن قد يقال ان الاصل ان المعروف كاللغو فلا يحسم به في الكافي وفي العرف بقصد التعويض ولا يذ كر تبدل بدلته ونحوه استحباب فينبغي أن لا يرجع وان لم يذ كر البدلية وفي الخاتمة ثبت الامر أنه هذا باوجود وضعية المرأة وزفت اليه ثم طارفا تادى الزوج أن ما عليه صلة وأراد أن يسترد وأرادت المرأة أن تسترد عوضه فاقول الزوج في مشاهة لانه أنكر التبدل ولعمرة أن تسترد ما بعثته اذ تزعم أنه عوض للهبة فاذا لم يكن ذلك هبة لم يكن هذا عوضا فالحكم منها استرداد مشاهة

وقال أبو بكر الاسكافي ان مرحت حين بعثت له عوض فكذاك وان لم تصرح به ولكن فوت أن يكون عوضا كان ذلك هبة منهلوطات دينها ولا يخفى أنه على هذا ينبغي أن يكون في مثلنا اختلاف بعقوبة **(قوله ولذا الخ)** قال ط الأولى حذف لانه جهلهم تطامعا اذ هو باقيا المصنف على ظاهره لانه يفسد حكم ما ذكره الشارح بالأولى اه نعم لو لم يسئل لما يهجم من قوله رجع كل بهيته فانه حيث سمى العوض هبة لانه تمليك حديد وان سمى عوضا شرطه ما شترط للهبة **(قوله وانراز)** عن مال الموضع فانه ان عوضه غرا على شجر لا يتم حتى يفرزه وفي الهندية أن العوض المتأخر حكمه حكم الهبة يصح بما يصح به ويبطل بما تبطل به الا في سقاط الرجوع على معنى انه ثبت حق الرجوع في الأولى ولا يثبت في الثانية اه وهذا يدل على أن العوض لا يشترط في عقد الهبة ط **(قوله ولولا العوض بجانسا)** أي من جنس الهبة ويبرأ أي أقل منها وذلك لان العوض ليس يبدل حقيقة اذ لو كان كذلك لما جاز بالاقول للربايض في ذلك أن الوهوب له مالا للهبة الانسان لا يعلى بدل ملكه لغرمه وانما هو ضلصة سقط حقه في الرجوع وأيضاً فانه لما كان العوض غدا كالمبدل وفي معنى الهبة المبتدأ أولا شرط في بشرائها فيجوز بأقل من المطلوب ولو من جنسه لا فرق بين الاموال الربوية وغيره ولو لم يكن عوضا من كل وجه لا يمنع في الاموال الربوية الا لا يتبدل بدأ عند اتحاد الجنس **(قوله وهو مخريف)** لكن قد يقال على هذه النسبة انه أراد بالعقد الهبة فقال العهد الحضورى وراية المقود عليه والحاصل أنه لا يلجئ الى الحكم عليه بالخرى مع امكان محضه اذ الاصل في الامم أن تكون للعهد والعقد المعهود الذي يوبه وهو عقد الهبة فكان معنى المنسحقين معتمداتأمل

وقوله ولا يجوز للاب الخ) لانه لا تبرع ابتداء وليس له أن يتبرع من مال الامن فان عوض فلولو الهبة أن رجع في هبته لبطان التعويض وتازية وهذه العلة تفيد أن الاب يرجع بما عوض لانه هبة من كل وجه فصح الرجوع به والظاهر عدم كراهة الرجوع فيه لانه لم يتبرع فيه ابتداء بل بقصد التعويض ولم يبره فكان كما لو استحق الموهوب فانه يرجع بالعوض فكذلك هنا ولا يجوز له التعويض وان كانت الهبة للمصغير بشرط التعويض كفي الهندية وما يتفرع على كون العوض بمعنى الهبة أنه لا يجوز لانها يتبرع وليس للاب أن يتبرع بحال ابنته وله مندوحة من رجوع الوهاب في الهبة مع أن المسلم له مانع من دينه أن يرتكب المكروه ومع ذلك لو باع العبد الموهوب للمصغير لم يمنع الرجوع وله ذلك في المقول فان ياله ذلك في المقار أيضا للضرورة تراء صلى المسائل التي يباع فيها عقار المصغير **(قوله من ماله)** المصغير يرجع لا قرب مذكور لاسم او قد علم من مرجع عبارة البرازة ولولم يكن العوض من مال الاب مع لم امر وسما في من هبة التعويض من الاجنبي **(قوله ولو وهب العبد)** أي وهبه لشخص ووهب ضم الواو مبنى للجهول أي وهبه لشخص شسيا **(قوله ثم عوض)** أي عوض العبد عن هبته **(قوله فالحكم منها ما للرجوع)** وجهه في العبد ظاهر لان الهبة تبرع وهو ليس من أهله فاذا ملك العبد الرجوع لبطان الهبة فكذلك الموهوب به الرجوع بالعوض لان التعويض بمعنى على الهبة وقد طالت أبو السعود ويحتمل أن وهب بمعنى للفاعل وعوض مبنى للمفعول فدل على الحانية العبد المأذون اذا وهب له رجل فعوضه الموهوب به كان لكل واحد

ولوليد كراهة عوض
رجع كل بهيته (و) لانا
(يشترط في بشرائها الهبة)
كقبض وانراز وعدم
شروع ولولا العوض بجانسا
أو يسبرأ في بعض نسخ
المتن بدل الهبة العقد وهو
مخريف (ولا يجوز للاب
أن يعرض عاوهب للمصغير
من ماله) ولو وهب العبد
التعويض فالحكم منها
الرجوع بغير (ولا يصح
تعويض مسلم

منهما أن يرجع في مدافع لانه في العبدية باطلة ما ذوقا كان أو محمورا وإذا بطلت الهبة على التبريض
(قوله من نصراني) من هاتين في الهم **(قوله نصراني)** مقبول تعويض وهو قول الله عز وجل لا يكون
 إضافة المصدور للمفعول والمعنى لا يجوز أن يعرض المسلم خيرا أو شرا إذا وحيه النصراني شيئا لأنهما
 عن تخليص الخمر والخمر في ذلك هما الذي أن يرجع في هبة قال الطحاوي والظاهر أنه لو كانت المسئلة
 بالعكس يكون الحكم كذلك ويجوز **د** قال القائلية وأهل الفسقة الهبة بمنزلة المسلمين لأنهم التزموا
 أحكام الاسلام فليس يرجع الى المماناة لأنه لا يجوز والمعاوضة بالخمر من الهبة فيمابين المسلم والذي سواء
 كان المسلم هو المعوض الخمر والذي قد كرمي وهو مسلم شيئا فهو عرضة الخمر الرجوع في هبة **اه** **(قوله)**
 بعض الوهوب قال في العارية أنه أن يكون الوهوب دارا أو المعوض بيتها أو الوهوب الخلو العوض
 درهم منها فإنه لا ينقطع به حق الرجوع لأنه لم يبق أن قصد الوهاب من هبته لم يكن ذلك فلا يحصل به خلافا
 لفرقة قال القائلية بذلك من سائر أمواله وبالقيل من ماله ينقطع الرجوع فكذلك هذا وتامها **(قوله)**
 له الرجوع في السابق لان حقه كان ثابتا في السك فإذ واصل اليه بعضه لا يسلط حقه في الباقي **ز** **(قوله)**
 مع) سواء كان في مجلس أو مجلسين **بجر** **(قوله والا لا هي)** مسألة الصف **(قوله في هبة)** بهي إذا وحيه
 دراهم تعينت ولو بدلها غير ها كانت عرضة منها قالوا في غير ها ودفعه فهو حصة مبتدأة وإذا اقتضاها
 الوهوب له وأبدلها بنفسه أو بغيره هالار رجوع عليه ومثل الدرهم الدنانير ط **(قوله ورجوع)**
 أي ليس له أن يرجع إلا إذا كانت دراهم الهبة غنية بها ولو أنفقتها كان أهلا كبيع الرجوع ط
(قوله خذونه بالضم) أي هو غير المخلط فلا يقل أنه عين الوهوب أو بعضه وإذا لو وهب الشيء في
 الحصة ثم طعمه أو سلمه به لانه لما وهبه كان معدوما بحسب الهبة كقوله من **(قوله وكذا لو صبغ)** لان الحق
 مع غيره غير مع نفسه فالنوب المصبوع والسويق الملتوب بالسن غيرهما خاين عن الصبغ والقت ولان
 في النوبين الصبغ ومافي السويق من السن ونحوه على عوضا **(قوله ثم عوضه)** أي البعض أي جعله
 عوضا عن الهبة مع حصول الزيادة فيه فكانت شيئا آخر **(قوله امتنع الرجوع)** لانه ليس له الرجوع في
 أول دفعه أو عوض **اه** مع والظاهر أن ذكر الجار يتبين اتفاق الأولى للمصنف التعبير بأحدى وهو
 كذلك في بعض النسخ ط **(قوله وصع العوض من أجنبي)** أي دفعه لان الوهوب به لا يحصل له هذا
 العوض شي لم يكن له قبل فقصص من الأجنبي كإيصه منه انقطاع والصلح عن دم العمد **اه** **ز** **(قوله)**
(قوله كبذل الحرام) أي كبيع عن بدل الحرام من أجنبي وكان الأولى تقديمه على قوله وسقطا كبذل العيني
(قوله ولا رجوع) أي المعوض على الوهوب له ولو كان شريكه سواء كان يادنه أو لاولان التعويض ليس
 بواجب عليه فصار كالأمره أن يرجع لانسان إذا قال على أي ضمان بخلاف المدين إذا أمر بجلالين
 يقضى ديهما برجع عليه وان لم يضمن لان الدين واجب عليه مع **(قوله ولو بامر)** يعني لا رجوع
 للأجنبي على الوهوب له ولو كان بامر **(قوله لعدم وجوب التعويض)** علة لقوله ولا رجوع ولو بامر
(قوله بخلاف قضاء الدين) أي حيث يرجع الأجنبي على المدين إذا قضى بامر أي ولو لم يقل في ضمان لان
 الدين ثابت في ذمة متوقد أمره أن يسقط مطالبة عنه فيكون أمر إبان عليك ما كان لاطالب وهو الدين فصار
 كالأمره أن عليك عينا ذكرها في باقي الاتفاق والفقهاء أنه أمأ أمره قضاء الدين صار مستقرضا منه
 ذلك المقدور وكلاهما لا يصرف الى غير لا يؤول بمجعله كذلك لا يمتد فرغ عنه عساه عليه لان الدفعة لا تفرع
 إلا بالقضاء ولا يقع الفسخ في قضاء إلا إذا انتقل في المؤدى الى من عليه الدين أولا حتى إذا قصر ب الدين وجب
 للمدين مثل ما علة بل متيقن قصاصه أو اذ يحتاج اليه في الهبة لأنه لا دس على الوهوب به حتى يحتاج الى
 فراغه منه بتدبر الاستقراض فانه قاسم هذا الوجه **اه** شاي **(قوله أيضا بالنسبة الانسان)** دخل فيه
 الفقه على الرجوع والاولاد **(قوله بالحبس والملازمة)** خرج بذلك الامر بالة كغيره وأداه السدانة وان

من نصراني عن جبهة نصراني
 تنزيها إلا يصح فليكن
 المسلم بحر (و بشرط أن
 لا يكون العوض بعض
 الوهوب ولو عوضه
 البعض عن الباقي لا يصح
 (له الرجوع في الباقي ولو
 الوهوب شيئين فعوضه
 أحدهما عن الآخر كانا
 في عقدين مع والاولان
 اختلاف العقد كاختلاف
 العين والدرهم تعين في هبة
 ورجوع مجتبي (ودقيق
 الحنفية يصح عوضا عنها)
 لحصوله بالطن وكذا لو
 صبغ بعض الثياب أو لث
 بعض السويق ثم عوضه
 مع خاتبة (ولو عوضه) ولد
 إحدى جاريته وهو بنت
 وجد ذلك لو لم (بعد
 الهبة امتنع الرجوع
 وصع العوض من أجنبي
 ويستحق حق الوهاب في
 الرجوع إذا قضاه كبذل
 الخلع (ولو التعويض) بغير
 إذن الوهوب له (ولا رجوع
 ولو بامر) إذا قال عوض
 هي على أي ضمان لعدم
 وجوب التعويض بخلاف
 قضاء الدين (و الأصل
 ان كل ما يطالب به الانسان
 بالحبس والملازمة يكون
 الامر بانه ممتنا للرجوع
 من غير اشتراط الضمان
 وما لا اسلا الا اذا شرط
 الضمان ظهريه وجبت
 (فسلوا أمر المدين وجلا
 بقضاء ديشه رجوع عليه)
 وان لم يضمن لو جوب عليه

كان يطالبهم بالكن بالجنس والملازمتين **(قوله لكن)** استدراك على قوله ولا ملا **(قوله بلا)**
 بشرط رجوع ***** كانه لان العرف قاض بضمان ما يدعى في ذلك وقد ذكرنا البحث المصنف وشيخ في عدمه وأشار
 بقوله فتأمل الى نظار في وجوه الاستثناء لكن قد يقال ان ذلك لا يفسد الاتفاق على بناء الدار لمحققات بماله
 مطالبهم بسببه وبلازم عليه أما الاصل اذ لم يرد فهو كالرقيق تحت أيدي المشرى بكل بل أعظم بلازم بما
 يشترطون لفرضه من دينه ولا يقدر أن يخلص الا بالفداء فالحق بمطالبه ما يأنه الدار فانه من جهة
 الخواص الاصلية لان عدم مكان يأوى اليه يشرقيه أهله ويحفظ فيه ماله يؤدي الى هلاكه فكان لابد له منه
 فألقى بماله مطالب أيضا نظير ما قالوا في الكفالة بالنواثب نهى صهيحة وان كانت تؤخذ منه بغير حق لانه
 تؤخذ منه فوق أخذ الحق بخازن الكفالة ثم الدفع للتضييق عليه فتأمل **(أقول)** وقد ذكرنا الشرح قبل كفاية
 الرجاء أصلان أحدهما من قام عن غيره واجب أمره بجمع بمادفع وان لم يشترطه كالامر
 بالاتفاق عليه وبضائه الا في مسائل أمره بشيئ من هبته أو طاعته عن كفارته وباداهة أو كتمانها
 وبأن يهبه لانا في ألفاظنا نهى في كل موضع عاكف المدفوع اليه المالك بما يملك مال فان المأمور بجمع
 بلا شرط ولا فلا فالتبني أو العاصب اذا أمر رجلا بأن يدفع الثمن أو بدل الفسخ الى البائع أو المالك كان
 المدفوع اليه مال كما يدفع بمقابلته مال هو المبيع أو المقصوب وظاهره أن المبيع لو كانت بشرط العوض
 فأمره بالشعور به غير واجب بلا شرط لو جرد المالك بمقابلته مال بخلاف ما لو أمره بالطعام من كفارته أو
 بالاجتماع منه ونحوه فإنه ليس بمقابلته مال فلا رجوع للمأمور على الأمر بلا شرط الرجوع بغيره الامر
 بالاتفاق عليه فإنه قد علم انه يرجع بلا شرط مع انه ليس بمقابلته مال فلا رجوع للمأمور على الأمر بلا شرط الرجوع
 وكذا الامر باداء النواثب وتخليص الاسير على ما مر ***** قال في النوازل فورد وقت لهم مصادرة فأمر وارجلان
 يستقرض لهم ما لا ينقضي في هذه الأوقات ففعل فالتقرض بجمع على المستقرض والميتقرض هل بجمع على
 إذا أمر بشرط الرجوع بجمع وبدون الشرط لا يرجع واختاره بجمع ***** تارة خاتمة في كتاب الوصايا وفي
 مجموعة النقيب عن العمادية أن المأمور بالاتفاق من مال نفسه في حاجة الأمر قال بعضهم بوجوب الرجوع اذا
 اشترطه وقال بعضهم بوجوب الرجوع من غير اشتراطه وهو الاصح ***** ولو قال عوض عن هبة أو طعم عن
 كفارة أو أدق كمال أو هب فلانا على ألفا لا يرجع بلا شرط الرجوع كمال البزاية ***** وذكر في السراج
 الوهاب ضابطا آخر ان الواجب الذي سقط عن الأمر بدفع المأمور ان كان من أحكام الدنيا رجوع بلا شرط اه
 وقدر هذا في الخلاصة بما اذا قال ادهم مقدار كذا الى فلان على فلان بقل على أو ادفعه فاني ضامن مدح المأمور
 ان كان شريك الأمر أو شديده وتفسيره بان يكون بينهما في السوق أخذوا إعطاء وموضع فانه يرجع على
 الأمر بالاجماع وكذا لو كان الأمر في مال المأمور أو المأمور في مال الأمر ولو لم يوجد واحد من هذه
 الثلاثة فلا رجوع عليه وعندنا في بوجوب الرجوع وهذا لم يقل انقض عن فاني قال ثبت الحق الرجوع
 بالاجماع من مجموعة النقيب ***** قال في الحنفية كرفي الاصل اذا أمر صير في المصارفة ان يعطى رجلا ألف
 درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه بفعل المأمور فانه يرجع على الأمر في قول أبي حنيفة فان لم يكن صير في
 لا يرجع الا ان يقول على ولو أمره بشرائه أو بدفع الفداء يرجع عليه استفسا فان لم يقل على أن ترجع
 على بذلك وكذا لو قال انفق من ماله على عياني أو في بناء داوي يرجع بما أنفق وكذا لو قال انقض ديني بجمع
 على كل حال ولو قضى بأية غيره بأمره بجمع عليه وان لم يشترط الرجوع هو الصحيح اه ***** والحاصل انه اذا قال
 انقض ديني أو ما بيني أو اكفل لفلان بالثمن على أو انفق بثلثي على أو اوفض ماله على أو اطلق على عياني أو في
 بناء داوي بجمع ماله فاشترط الرجوع أو لا قاله في أو لا وكذا لو قال ادفع الى فلان كذا أو كان المأمور صير في

لكن يخرج من الاصل
 ما لو قال انفق على بناء
 داوي أو قال الاسير اشترى
 فانه يرجع فيها بلا شرط
 رجوع كفاية خاتمة أنه
 لا يطالبهم بالاجماع ولا
 بخلافه

أولها الأمر أو في عباده والأفلام لم يقل عنى أو على أنى من خلاف ما لو قال ذهب فلان عنى فلان أو
 أثره ألفا أو وقضه عنى أو كفر عن عنى بطل ما لم أو أدرك كثنائى بـ كـ أو أخرج عنى بـ جـ أو أخرج عنى بـ جـ أو أخرج عنى بـ جـ أو
 عن نطقه أو فلا رجوع إلا بشرطه وإن كان المأمور ضابطاً أو قال في هذه المسائل أربعة أقسام الأول
 ما يرجع به المأمور لمطلقاً الثاني ما يرجع إن كان مبرقاً أو خابطاً له أو في عباده الثالث ما يرجع إن قال في
 الرابع ما لا رجوع فيه إلا بشرط الرجوع وقد نخص سببى الوالى امره بالله تعالى في هذا الحاصل من كلام
 الخاتمة والخلاصة فهذه المسائل منصوص عليها في الخاتمة والخلاصة ثم يستثنى من الأصول الواردة لتمام
 غير ضابط وكذا الأمر الذى ذكرناه عن الشارع وهو من قام عن غيره بواجب ما مره جميع عما دفع الخاتمة
 غير ضابط أيضاً لأنه لا يشهد الأمر بالافتقار في بقاء أمره بشرط الاستبراء وقضاها التوبة وشهره الواجب
 الأخرى كالامر بأداء ما كانه ونحوه وفي قوله العبد من يجمع الفتاوى أمره بالورقة الثانية بأن يكفى الميت
 فكفى إن أمره بالرجوع عليه بر جمع عليه كفى أنفق في بناء عدارى وهو اختيار شمس الإسلام وذكر
 السرخسى أن له أن يرجع بمقتضى أمر القاضي وقضه عن التفسير قال ادفع إلى فلان قضاه ولم يقل عنى أو
 قال انقض فلاناً فالقول لم يقل عنى ولا على أنى من أمراً أو كفى لم ينفذ فلو كان المأمور مبرقاً كالامر أو ضابطاً
 له ورجع على أمره عنى الخطأ أن يكون بينهما شذوذاً أو ما أضعه على أنى من جاء رسول هذا أو كلفه
 يبيع منه أو يقرضه فانه يرجع على الأمر باجتماع العدمان بين الخطين مشروط عرفاً إذا عرف أنه إذا
 أمره بركه أو ضابطاً مدفع مال إلى غيره ما مره يكون ديباعاً على الأمر والمعروف كالشروط وكذا لو كان المأمور
 في عبادة الأمر أو بالعكس يرجع اجعلوا لن لم يقل عنى أنى من ولم يشترط الرجوع اهـ وأما التعليق
 بأمره من أمره أن ما حوى به العرف في الرجوع على الأمر يرجع وإن لم يكن ضابطاً ولا في عباده ولذا ائتمروا
 الرجوع للصبر في فحفظنا (قوله وان استحق نصف الهبة يرجع نصف العوض) لأنه لم يدفعه إلا بـ
 الموهوب كاه فإذا كان به من غير ما به بقدر كبيره من المادونات دور قال السرخسى وهذا إذا استحق
 نصفه من أماد الميراثى كما تعطل الهبة أصلاً كما في الشرح اهـ وقول في الموهبة وهذا أى الرجوع
 فيها إذا لم يحتل القسمة وإن فيها لم يحتلها إذا استحق بعض الهبة تعطل في السابق ويرجع في العوض أى لأن
 الموهوب به تبين أنه لم يملك ذلك البعض المستحق فبطل العقد فيه من الأصل ولما عرفت الباقي كان به متناع
 فيما يحتل القسمة وذلك جمع ابتداء التمثيل بالهبة أشار إليه سرى الدين (قوله وعكسه لا) أى أن استحق
 نصف العوض لا يرجع نصف الهبة لأنه ليس بوضوح حقيقة على ما تقدم ولأن النصف الباقي مقابل لكل
 الهبة فإن الباقي يصلح للعوض ابتداء فكذلك بقائه لأنه غير (قوله ليسم العوض) الأولى أن يقول لأنه لم يسم
 له العوض فتأمل (قوله العبر المشروط) أى عقد الهبة (قوله أمال المشروط) أى في العقد (قوله يزوج)
 لأنه يبيع (قوله كذا استحق) تغاير المفهوم قوله المبرق أى فانه مفهومه ما إذا رد ما بقى رجوع بكل الهبة
 (قوله لا كانت مالكة) فان استحق العوض والهبة مالكة لا يرجع الواهب على الموهوبه أصلاً لأن
 هلاك الهبة مانع من الرجوع اهـ شاي أى وقد هلك على ملكه واستحال الرجوع فنه استوفى في ذلك
 المتعوض وعنده ط (قوله لم يرجع) أى الواهب على الموهوبه بسدول العوض لأن الذى ياداه مانع من
 الرجوع كالهلاك (قوله وبيع بماله عوض) لا المانع فخص النصف (قوله ولا يضر الشيعى) أى
 الحاصل بالرجوع عنى النصف قال في التراز به عوضه في بعض هبة بان كانت ألقاؤه درهما منه فهو نسخ
 في حق الدرهم ورجع في الباقي وكذا البيت في حق الدار (قوله ولم أر من مرجع به غيره) فائمه المصنف
 منه وبيع به صرحوا بأن العوض قسمان قال سرى الدين جعل صاحب البدائع والباطل العوض على نوعين
 عوض مشروط في العقد عوض آتى في كلام المصنف آخوثة من هذا ليا بعوض متاخر عن العقد وهو
 ما ذكره المصنف والعبر للعوض أى المتأخر اهـ وقد قدم صاحب الهبة بيا مسئلة لها ما يفرق بينهما

(وان استحق نصف الهبة
 ورجع بنصف العوض
 وعكسه لا ملزم بردها بقى)
 لأنه يصلح عوضاً ابتداء
 فكذلك بقائه لكنه غير ليسم
 العوض ومما راد العوض
 الغير المشروط أما المشروط
 فبإذله كاسميه فيزوج
 البذل على المبدل نهاية
 (كلاواستحق كل العوض
 حيث يرجع في كاهان
 كانت قائمة لأن كانت
 مالكة) كلاواستحق العوض
 وقد زاد العبد المبرق يرجع
 خلاصة (وان استحق
 جميع الهبة كان له أن
 يرجع في جميع العوض
 إن كان قائماً وبطله إن
 العوض) هالكا وهو متى
 وبقيته إن قيمها غايه
 (ولو عوض النصف جميع
 بماله يعوض) ولا يضر
 الشيعى لأنه طارئ
 (تتبع) نقل في الجنبى
 أنه يشترط في العوض أن
 يكون مشروطاً في عقد
 الهبة إذا عاذه عوضه بعده
 فلا يلزم أن يصرح به غيره

جواز كرهه من انه ان لم يكن مشروطا واستحق بعضه فانه يتنوع الرجوع وان كان مشروطا تقسم على الهبة
 وقال في مشغل الاحكام ناقلا عن مختصر الحيط العوض المانع ان كان مشروطا في العقد فكل واحد الامتناع
 مالم يتقاضا فهو بمنزلة البيع بردان بعيب وبجبه الشفعة ولو كان العوض متأخرا عن العقدان اضافه
 الى الهبة بان قال هذا عوض هبة او اراد بذلك يصح ويكون العوض هبة صح عما تصح الهبة بطل
 بجواز الهبة وبثوبه الملك على القبض ولا يكون في معنى الماوضة ابتداء ولا انتهاء فاما اذا لم يصف
 العوض الى الهبة فلكل واحد منهما الرجوع عما وبه ونقل عن شرح مختصر القدر في العوض
 اذا لم يكن مشروطا في العقد فهو هبة في نفسه فيتوقف الملك على القبض ولا يصح الشروع وفي حق الاول
 ردته عن عوضه بسقطه به الرجوع فمافي مختصر الحيط موافق للمعنى بأحد وجهيه وفي غاية البيان قال
 أجمعا بان العوض الذي يسقط به الرجوع مما شرط في العقد فاما اذا عوضه بعد العقد لم يسقط الرجوع
 لانه غير مستحق على الوهب له وانما يتبع بهما يسقط عن نفسه الرجوع فيكون هبة بمنزلة أو ليس
 كذلك اذا شرط في العقد لانه لو بان يصير حكم العقد حكم البيع ويتعلق به الشفعة وبرد البعير فدل
 انه قد صار عوضا عنها وقالوا أيضا يجب أن يعتبر في العوض الشرط المعتبر في الهبة من القبض وعدم
 الشروع لانه هبة كذا في شرح الاصل وقال في النسخة فاما العوض المتأخر عن العقد فلا يسقط الرجوع
 ولا يصير في معنى الماوضة ابتداء ولا انتهاء وانما يكون الثاني عوضا عن الاول باضافة اليه فصا كذا
 عوض عن هبة فان هذا عوض اذا وجد القبض ويكون هبة يصح بطل عما تصح وتطل به الهبة وأما اذا
 لم يصف الى الاولى يكون هبة بمنزلة أو يسقط حق الرجوع في الهبة جميعا انتهى مع بعض اختلاف وفاده
 أنهم ما قولان أو روايتان الاول لزوم اشتراطه في العقد والثاني لابل لزوم الاضافة الى الاولى وهذا الخلاف
 في سقوط الرجوع وأما كونه بيعة انتهاء فلا نزاع في لزوم اشتراطه في العقد تأمل وبتذكر آخر الفصل في
 الفروع بيان العوض مضافا الى الهندية ان شاء الله تعالى فراجع **(قوله)** وفروع المذهب مطابقة كالم
 من دقيق الحنطة واولا إحدى جارتين خال في النسخ منها قد مضى من أن دقيق الخطا يصلح عوضا بها ومنها
 ما تقدم من أنه لو عوضه ولما حصدى جارتين فهو هبة وجده الهبة فانه يتنوع الرجوع اه **(قوله)**
 قدبر قال العلامة أبو السعود قلت الظاهر أن الاشتراط بالنظر لما سبق من توزيع البسول على المدل
 لا مطلقا وحيث غنى في الجني ليعاها اطلاق فروع المذهب فتأمل انتهى لكن قال العلامة السامحاني
 أقول بل فروع المذهب صريح في أنه يقدمه من الخفية وكأنه المانع في قوله ومراعاة العوض الغير
 المشروط فلا تلتفت لمافي الجني ثم ظهر أن المراد بعدم كونه عوضا أنه لا يجعل الهبة بيعة انتهاء ثم رأيت
 شيئا أحاب بنظر هذا انتهى فتأمل **(قوله)** خروج الهبة لانه حصل بتسليم الواهب فلا يرضاه أطلق في
 الخروج فتأمل اذا ذهب لسان دراهم ثم استقرضها منه فانه لا يرجع بها لاستهلاكها خاتمة وشمل
 أيضا الواهب لمالك كاتب انسان ثم عجز الكاتب لم يرجع المالك في الهبة بعد مجددا لتفاهل من ملك المكاتب
 الى ملك مولاه فلا يابى يوسف كفى النسخ **(قوله)** سواء كان أحد رجوع الثاني **(قوله)** فسخ فاذا عاد الى
 الواهب الثاني ملكه عاد بها كان منه لبقا **(قوله)** لم يرجع الاول لان حق الرجوع لم يكن ثابتا في هذا الملك
 در عن الحيط **(قوله)** ولو باع نصفه امر تبعا بالمصنف يظهر في صورة تكرار الهبة أيضا قال في الحيط
 البرهاني ولو وصل الى الواهب الثانية أو ارث أو وصية أو شراء أو ما أشبه ذلك لم يكن للواهب الاول أن
 يرجع **(قوله)** فلو ضي الخ أموال طمعا بعد أن ضحى بها أو بدون التضحية ينبغي أن لا يرجع لانه بمنزلة
 الاستهلاك كالم في باب الغصب **(قوله)** لا يع الرجوع ونجى به عن الاضحية فوالله عمنع عدمه وليس له
 الرجوع في قول أبي يوسف والصحيح أن قول الامام كقول محمد هدية عن الحيط قال ط وسكت عن النذر
 والظاهر عدم الاجزاء لعدم الوفاء بالدر اه قال السامحاني ويظهر أنها تنجز عن السنذ والقران أما على

وفروع المذهب مطابقة كما
 مر قدبر (والخاء خروج
 الهبة عن ملك الوهب به)
 ولو هبة الا اذا رجع الثاني
 فلا للرجوع سواء كان
 بقضاه أو رضامسحبي وان
 الرجوع فسخ حتى لو عاد
 بسبب جديد بان تصدق ما
 الثالث على الثاني أو باعه
 منه لم يرجع الاول ولو مانع
 نصفه مو صح في الباقي لعدم
 المانع وقد اخرج قوله
 (بالكية) بان يكون
 خروجا عن ملكه من كل
 وجه ثم فرغ عليه بقوله
 (فلو ضم الوهب له
 بالشاء الموهوبة أو نذر
 التصديقها وصارت لها
 لا يمنع الرجوع) ومثله
 المتعة والقران

رجع الواهب فيها لم يكن الواهب أن يأخذها بالشفعة ولو عاد إليه قدس ملكه فبما سعى وجعل كان النبار
لم تزل عن ملكه كان له الأخذ بالشفعة اه وعزاه لغيره (قوله والزاى) فيها لغات فدها بعض العرب
ومنها من يقول زوى ومنها من يقول زانقصرها ومنها من يقول زواو هذا أجمع الوجه لأنه لا يأتي اسم
على حرف ومنها من يقول زوى قد شد الباء أبو السعد ومن ابن عبدون (قوله ولو وهب لاسم) (أما على) الأصل
أن الزوجية نظير القرابة حتى يجري التوارث بينهما بلا سبب وترد شهادة كل واحد منهما مالا حرام فيكون
المقصود من هبة كل منهما الاستئصال والتزاد دون العوض بخلاف الهبة للأجنبي فان المقصود منها
العوض ثم المتبرع في ذلك حالة الهبة فان كانت أجنبية كان مقصوده العوض فثبت الرجوع فيها لا يسقط
بالتزويج وان كانت حليته كان مقصوده الصلة دون العوض وقد حصل فسقط الرجوع فلا يعود بالابانة اه
زبلى مخلصا (قوله لا) أى لا يرجع ولو أقرها بعد ذلك لانك الرجوع لقيام الزوجية وقت الهبة (قوله
ككسكه) أى لو وهبت لرجل ثم سكتها رجعت ولو تزوجها الا وان أقرها الاولى أن يقول كاذبا كانت هي
الواهبه فيها (قوله ولو في مرضه) قال في الأصل ولا يجوز هبة المريض ولا صدقته الا مقوضة فاذا قبضت
جازت من الثالث واذا مات قبل التسليم بطلت ويجب أن يعلم بأن هبة المريض هبة عقد أولست بوسية
واختيارها من الثلث ما كان لانها وسية ولكن لان حق الورثة يتناق بالمرض وقد تبرع بالهبة فليزم تبرعه
بقدر ما قبل الشرع وهو الثلث واذا كان هذا التصرف هبة فقد اشترط له سائر شرائط الهبة ومن جلتها
قبض الموهوب قبل موت الواهب اه يحيط (قوله ولا تنقلب وسية) لما علمت أنه هبة المريض هبة عقد
وهي ليست باهله قبضها الا لم يقضها لكانت ملكا له ويسقط أن يملك الانسان ملكه لنفسه وأيضا فاد
أن قولهم الهبة في مرض الموت وسية أتم اتفقوا هبة وتقلب وصية وشرط الهبة القبض وأم الواهب محبورة
لقيام الملك بالحياة المولى لا بد للمعصوم ولا يتأق منها القبض ولا يمكن أن تصير ما ذوق في تلك الهبة لانها
لا تملك ما ذوق متوقفة أم المولى لها فانها تأخذ بعد الموت وهي حرة بموت مولاها تنصع الوصية (قوله
لعتقها بونه) ويعتبر القبول بعد الموت والتعلق واقع لها بعده (قوله والغاف القرابة) أى القرية قال الوالد
اذا استاح الى ذلك قال في الدرر ما يفرد بالانحسار حاجته الى الاثاق ويسمى ذلك خروجها عن انظار الى الطاهر
وان لم يكن رجوعا عن قبضة على أن هذا الحكم غير مختص بالهبة لى الاب اذا احتاج فله الانحسار مالا بانه ولو
غائبا كذا في باب النفقات قال صدر الشريعة نعم نحن نقوله أى لا ينبغي أن يرجع الى الوالد ماله بثلث
للمعاجة فتوهم بعض الناس أن قوله ونحن نقوله يقول به ان الاب أن يرجع فيما وهب لابنه عند ما يأباه مطلقا وهو
وهم باطل منشؤه الفسخة عن قوله فانه يملكه للمعاجة فان مراد ما ذكرنا حتى لو لم يحج لم يجز له الانحسار من مال
ابنه فان ما توهمه من خلاف انصرح علمائنا كما اضحيان وغيره ان قرابة الولاد من جهة الموانع اه ولهدالم
بتمرض الشارح رحمه الله تعالى لتخصيص القرابة بغير الاب بل تركه على العموم استكالا على ما تقرر ان الاب
أن يتناول من ماله ابنة المعاجة بقدرها (قوله لى رحم محرم) حرم من كان داهم وليس بمحرم ومن
كان محرم واولى بى رحم دور فالاول كابن العم فان كان أمه من الرضاع أيضا فهو خارج أيضا واحتترز
منه بقوله نسباً فانه ليس بى رحم محرم من النسب كفى الشرع لابلية الثاني كالأخ رضاعا قال العبر قدى
الرحم صاحب القرابة والمحرم هو الذى يحرم مسكته اه وأما الأبرح فبالهبة عليه الصلوات والسلام
اذا كانت الهبة لى رحم محرم لم يرجع فيها لان المقصود منها صلة الرحم وقد حصل وفي الرجوع قطعية
الرحم اه زبلى (قوله منه) صفة محرم والضمير في منه للرحم فخرج الرحم غير المحرم كابن العم والمحرم غير
الرحم كالأخ رضاعا والرحم المحرم الذى يحرمه لان الرحم كابن عم هو أخ رضاعا وعلى هذا الاحتج الى قوله
نسباً فانه يحتاج الى الوجه الذى يحرمه الواهب ليخرج به الا بغير تدبر (قوله نه) حال محرم ولو كان الرحم
محرم من الرضاع أو الماهر فلا يمنع الرجوع لعدم وجوب صلة واد الا يجب انفاقه عليه مدعى وان كانت

(والزاى الزوجية وقت
الهبة فتوهم لاسم اه ثم
نكحها رجوع ولو وهب
لامرأته لا ككسكه
م فرغ) لا تنصع هبة
المولى لام والى مرضه
ولا تنقلب وصية اذا بد
للمعصوم أم المولى لها
لعدم موته يصح لعتقها بونه
فيسلم لها كفى والغاف
القرابة فتوهم بغير محرم
محرم منه) نسباً

ملئته مندو باليه (قوله ولو ذبأ أو ستمأ) لانه واجب الصلة وحمل الصدقة لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن
الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم وتسجلوا عليهم ولتقبل الامانة فقد ترك المقاتلة قال
القهستاني وثملهما الحري (قوله بالزحم) أى لازم موجب للصبر مستوفى صاله وهم بالرضاع
والصاهرة فانه لا يقع الرجوع (قوله ولو انعم) أى لو كان أشد حوزا عانا عم وهذا خارج بقرينه أنه أو
بقوله نسب الان يحرمه ليستبين التسميع من الرضاع ولا يخفى أن وصله بمقابله غير ظاهر لان قوله حرم

(ولو فمينا او مستأمننا

لا بوجہ (شہنی) ولووب

عزم بلا رحمہ کا جیہ
ذمہ دار، ولہ این عہ (اولیٰ)

بالمصاهرة كما هو الحال النساء

والرياب وأخيه وهو عبد

لا جنبي أو اعدا خيبر جمع
لا كنار أم العبد ولا

{ذاریعہ معر من الواہب

انكروا بدعوى الهلاك والتظاهر أن الهلاكى عدم تأكد ملك الواهب قال في الخلاصة لوقال الموهوب له
هلكت قال قول قوله ولا عين عليه والكفر وسائر التوثيق (قوله حلف المنكر أنهم ليست هذه) أى ولا
يخلف على الهلاك السابق والحاصل أنه لا عين عليه بدعوى الهلاك ما لم يعين الواهب صيناً بدعى أنها هى
الهبة لا الهالك فكفر بما استرداه أو أنكر الموهوب به ذلك وأدى أن الموهوب غير حالف (قوله كما يخلف
الواهب الخ) قال في الهندية وإذا أراد الواهب الرجوع في الهبة فنقل الموهوب له أنا أخوك أو قال عوضك
أو قصدت به على وكذا الواهب فالقول للواهب (قوله الاخ) الأولى الموهوب له (قوله بسبب النسب)
بمعنى المال للنسب أى بولو كان المقصود بالنسب لا يتعمد فيه الجمين على قول الامام خلافاً لقول صاحبين
المتفق به من أن الخلف يجري في النسب وحاصل التحقيق في هذه المسئلة أنه لو ادعى بسبب النسب ما لا لزماً
وكان المقصود اثباته دون النسب فليخلف عليه كفى المنع والاطعناوى وغيرهما حتى قال في البحر يستخلف
الواهب عند الكل لأنه ادعى بسبب النسب حالاً لا ما كان المقصود اثباته دون النسب من هذا الفتاوى
فاضحيان من باب الاستخلاف ونظر فيه الرحنى بأن المال ليس بسبب النسب بل المعنى الصحيح أن يقال ان
الامر الذى يسميه النسب هو مسبب عنه وهو لزوم الهبة وعدم صحة الرجوع فيه وهذا يخالف منكره اتفاقاً
أما ما قاله الامام من أنه لا تخلف في النسب أى ادعى عليه نية القصد اثباته أما هنا المقصود منه اثبات
أمر آخر وهو لزوم الهبة فهو الذى في الحقيقة اه فتأمل وسبب بضم الميم وفتح السين وتثنيدي الباء
الأولى وفتح الثانية (قوله ولا يصح الرجوع الا براضيهما أو بحكم الحاكم) فلو استرداهما برضاه
ولا رضا كان غاصباً ولو هلك في يده يضمن فيه بماله الموهوب له شئى قال فاضحيان وهب فو بالرجل ثم
اختلسه منه فاستهلكه ضمن الواهب قيمة الثوب الموهوب له لان الرجوع في الهبة لا يكون الا بقضاء
أورضا اه وفيه الواهب اذ رجع في هبة في مرض الموهوب له بصير قضاءه بعد ذلك من جميع مال
الموهوب له أو من الثلث بسروايتين ذكر ان جماعة في القياس يعتبر من جميع ماله اه (قوله
لا اختلاف فيه) أى بين العلماء فإن بعض المجهدين يقول بعدم الرجوع فهو ضعيف لا يثبت حكمه الا بأحد
المذكورين وذكر في الحواشي العنقوبة أنه لان الشافعى يخالفنا فيه كلام وهو أن خلاصته ما عرفك
يبين الحكم المتقدم على ما يتحقق بعدد الأولى حله على اختلاف الصحابة ثوبت اه (قوله وضمن
بمنه) يعنى لو شاء والد العين الموهوبة بعد قضاء القاضى بجهة الرجوع فيها فامنع من تسليمها وهلك
لزمه ضمانها بمثلها لكانت ماله لا اقتضى منها لأنه متعذر بالمع بعد صحة الرجوع بقضاء القاضى أما قبل
القضاء وهلك سقط الرجوع بالهلاك ولا ضمان عليه بالمنع لأنه غير متعذر لأنه اعلم بمنع ملكه اذ لم يصح
الرجوع لعدم وجود القضاء ولا رضاع المنع وقد ملكها بالهبة ولا يعتبر قوله بإسائه رضى برد هالان
امسا كما هي فضة لكن قوله لا يشترط فيه قبض الواهب يفهم منه أنهم اتفقوا بقوله رضى برد هالان فإجرأوا فيه
بعض الافاضل قال ط وانظر ما لو منع بعد الرجوع بالرضا وهلك والتاخرانه يضمن لوجود التعدي كنه بعد
القضاء (أقول) وهذا يؤيد ما فهمه بعض الافاضل حيث ضمنه بالمنع ولم يعد رجوعاً تأمل (قوله بقضاء أو
رضا) على حذف أى (قوله كل فسخاً) خلافاً لفرق الرجوع بالراضى كما يأتي عن عناية (قوله وإعادة) بالصب
مطلقاً على فسخا (قوله لاهبة للواهب) أى كما قال زفر رحمه الله تعالى بأن الرجوع بالراضى عقد جديد
فجعل بمنزلة الهبة المبدأة عني قال في البدائع ولو وهب الموهوب له الواهب قبل القضاء أو الرضا وقبله
لا يملكه حتى يقبضه فإذا قبضه كان بمنزلة الرجوع بالراضى أو بقضاء وليس للموهوب له أن يرجع فيه اه
(قوله لا يشترط فيه قبض الواهب) والموهوب يكون أمانة في يد الموهوب له حتى لو هلك لا يضمن هندية
(قوله ومع الرجوع في الشائع) أى في البعض الشائع الذى يحتصل القسمة كأدواهب الدار ثم يرجع
في نصفها لان الشروع طارئ لا أثر له فيها ذكر في العناية (قوله لما صح فيه) أى في الشائع ولا يشترط

(حلف المنكر أنها ليست هذه خلاصة)
(كخلف الواهب ان الموهوب له ليس بأشيه اذا ادعى الاخ ذلك) لانه يدعى سبب النسب لا النسب خاتمة ولا يصح الرجوع الا براضيهما أو بحكم الحاكم للاختلاف فيه فضمن بجمعه بعد القضاء لاقبله (واذا جع أحدهما بقضاء أورضا كان فسخاً) لعقد الهبة (من الاصل وإعادة ملكه) القديم لاهبة للواهب (فهذا لا يشترط فيه قبض الواهب ومع الرجوع في الشائع) ولو كان قبل ما صح فيه



قبض الواهب (قوله ولو الهب ورده) أي بالعيب إلى بعد الرجوع عنه، وهذا هو الباع إذا كان المشتري من رجل ثم رد الرجوع أو اطلع على عيبه (قوله مطلقاً) حال الرجوع أو الواهب إذا لم يفسخ مطلقاً بمحكمة اختيار العيب يعني ولم يعلم بالعيب قبل العينة وصوره على ما عاين على المشتري شيئاً ثم رده للمشتري الثاني على الأول بصيغة قدّم فإن رده بقوله كان مفسدة، ثبت حتى الرد للمشتري الأول على بالعهه وإن كان بضاً لانه بمنزلة البيع الجديد (قوله بخلاف رد الباع) أي لو اشترى شيئاً وبعده المشتري الثاني به دفعه إليه على المشتري الأول بغير قضاء ليس لغت - ترى الأول أن رده على بالعهه كما تقدم في باب لا حق للمشتري في وصف السلامة أي يستحق ما اشترى أسامسا من العيوب فحسب وجده به - راعى الأمر للقاضي فيطاع فيه - إصالة إلى ما يستحق من وصف السلامة وحيث كان البيع معيباً لم يكن إصالة إلى ما يستحقه من وصف القاضي البيع وليس حقه في الفسخ فإذا فسخا بغير قضاء لم يترخصه ما كان قالوا هي فسخ في حق المتعاقدين ببيع جديد في حق ناشئ والبيع الأول لأنهما في حقه فرض كأن المشتري الأول اشترى من المشتري الثاني فليس له أن يرد عليه لأنه مشتري منه والمشتري لا رد على بالعهه بالعيب إذا كان البيع وصل إلى البائع من جهته ولا على البائع الأول لأن المشتري من شخص لا رد على غيره ولو اغتال به - رد القرض لأن رد قبل القبض فسخ مطلقاً فرد على بالعهه كما تقدم (قوله لا حق للمشتري في وصف السلامة لا في الفسخ) ولهذا لو زال العيب انتفع الرادصول حقه إليه والرد يمكن تسليمه وإن رده من الرجوع والعوض يلزم منه فسخ العقد ضرر وضم غير أن ثبت حقه في الفسخ فلا يمكن له حق الفسخ بل يصر مستوفياً فيه فيكون له ما كان بدأ ضرورة غير أنه إذا حكم الحاكم له رد عذره عن تسليم حقه بجلناه فسخ المعلوم ولا ربه ولا كذلك المتعاقدين لأنه لا ولاية لهم إلا على أنفسهم ما يجتاز خلاف الهيئة كما تقدم وجبة حق الشخص وهو بالنسبة يكون مستوفياً إذا كان له بالقبض والرد قبل الرجوع لا يرد - دفع رجوع البعده عن ما كان له كما لو لم يكن فسخاً في حق الكل فلا يمكن أن يجعل حقه مستأجره - مخ - يصر فبهذا يظهر قول المؤلف فاقتطع (قوله لا بطلان أثر أصلاً) أي بمعنى (قوله والاعاد الفصل) أي المتروك من الموهوب أي ولو قلنا بطلان أثره في الماهي لا وجه لذلك وإنما المصلحة من الوارد التمر والارث التي وجدت عند الموهوب مع أنه لا يثبت الواهب الرجوع عنه أولاً - وجبنا له زكاة ماله الموهوب إذا رجع - فبما مضى من البيع مع أنه لا يجب عليه كساف - والحاصل أنه لو كانت الهبة أمته فلا يرضاه الموهوب ووطئها واستولدها وجب عليها قبض أثرها ووطئها غيرها فخذ عقرها ثم رجع عليه الواهب بقضاه أرضه الممتنع عليه وطئها والتصرف بوجه من الوجوه رد الفسخ وما أخذ من الأرض والعقر يطيب له لأنه لم يملكه والوارد له الواهب بما أخذ إلا مطلقاً وهذا معنى عدم ترتيب الأثر للمستقبل لأفهام معنى (قوله من الموضع السبعة) لا يظهر الموت لأن الألف قد حتمت من الوارث الباقي أحداً للعاقدين ويكون الرجوع في العوض بالترادف الهلاك رد البذل (قوله جاز هذا الاتفاق منهما) أي على أنه هبة مستأجرة كما بينته عبارة الجنبي في شرط فيما يشترط في الهبة بما تقدم في الشرط وتدل المصنف في آخر الفصل عن المحيط رجل تصدق بصدقة فسألها إليه ثم تباين الصدقة لم يصر حتى تقبض لأن ما به من صدقة مستأجرة لأنه لا رجوع فيها وكذا الهبة إذا كانت بغير رجوع محرم - والحاصل أنه نعم الإقالة في الهبة والصدقة في الحرام بالقبض مع أنه وجد فيها ما يمنع من الرجوع ووجدنا جاز بترضاها على ما بعد هبة مستأجرة ولذا شرط فيها ما يشترط للهبة وجدنا لا يلزم من توقفه على ما عاين (قوله في الحرام) ظاهر تقيد ما بالحرام بقدان القبض لا بشرط في غيرهم وفي شرح المصنف وأطلق أبو يوسف في رواية ابن سماعه خلاه تصدق وسأل ثم استقاله قاله يجوز حتى يقبض - وهذا لا يرد ما ذكرنا من قاعدة التقيد بالقبض أنه لو لم يقبضه وتصرف فيه الموهوب به صح تصرفه بغير قبض بعده (قوله لاها) أي الإقالة به أي مستقلة (قوله وكل

(والواهب يوده على بائعه
مطلقاً) بقضائه أو رضا
بمختلف الرضا العيب بعد
القبض بغير ضمان لأن
حق المشتري في وصف
السلامة لا في القبح فلو رافا
ثم صرناهم بالفسخ من
الأصل أن لا يرتب على
المتعد أثر في المستقبل
لا بطلان أثره أصلاً ولا لعد
المتفصل إلى ملك الواهب
رجوعه فهو بين (اتفاقاً)
الواهب والموهوبه (على
الرجوع في موضع لا يصح)
رجوعه من المواضع السبعة
السابقة (كالبهية لقربته
بخلاف) هذا الاتفاق منهما
جوهره وفي البهية لا تجوز
الانابة إلى البهية وأما في
الحامد لا بالقبض لأن ما به
ثم قال وكل

شيء يقضه الحاكم إذا اخصص اليه فهذا حكمه) أي يفترق القبض لكن الذي يحسن فيه عدم فسح القاضي
والظاهر أن لفظة لاساقطة وأصل الكلام وكل شيء لا يقضه الحاكم كالمواريث في الخانية وبه يظهر
المعنى ويكون المراد منه تعميم المحارم وغيرهم مما لا رجوع في هبتهم وسيجيء أن المعتد بالصحة يمكن أن
يراد بقوله وكل شيء يقضه الحاكم إلخ أي أن الهبة للمحارم والصدقة مطلقا إذا رقت للمصالحكم وأراد
صاحبها الرجوع فيها فمستحق دعوا الحاكم بمعنى أنه يظهرها ويحكم عليه بعدم هبتها فان تقاضاها كانت هبة
مبتدأة فيشترط له شرط الهبة وكذا كلما كان فيه ما يمنع من موانع الرجوع فتأمل (قوله لأنه غير
مقبوض) لأن هبة الدين من غير من عليه الدين لا يتصور إلا بان يسلمه على قبضه والصغير لا يقض له القبض
وليبره ومن عليه الدين فلا يوجد القبض لكن سيجيء أن المعتد بالصحة ويقوم منه جواز عكسه وهو هبة
الابدين ناله طفلة لأنه مقبوض إلا بالمكان للطفل مال في يده (قوله قضى بطلان الرجوع المانع)
نقله صاحب الدرر من المحيط وهكذا في التفسير وأما الخانة وذكر في التفسير وغيره أن الموهوب لو وصي فاشتب
عند الموهوب له وكبر وطال فصار شيئا فصلت منه ثم يرجع فيه وعلى هذا جميع المحوان وعلى يده زاد من
وجه وانقص من وجه آخر وجب زيادة فحق الرجوع فلا يعود وأنت خبر بأنه بين هذا وبين ما ذكر
صاحب الذات لم يعد إلى حاله الأول ولكن ذكر الناطقي في اجناسه أنه يرجع ولعل وجهه أن الذات بعد
زوال الزيادة هو الذات الأولى (قوله ثم زال المانع) مبني على ما قدمه من أنانية واعتمده القسستاني
لكن في كلامه هناك إشارة إلى اعتنا ما شذفاه قلت ولا يخفى ما في إطلاق الدرر أن المانع قد يكون
خروج الهبة من ملكه ثم تعود بسبب جدد وقد يكون للزوجة ثم تزول وفي ذلك لا يعود الرجوع كما
صرح به نعم صرح به فيما ذاب في الدار ثم عدم البناء فبما إذا هبها لا يخرج رجوعه وأهل المراءز وال
المانع العارض فالزوجة وإن زالت لكنها مانع من الأصل والعود بسبب جدد بمنزلة تجديد ملك ما حدث
من جهة غير الواهب فصارت بمنزلة شيء آخر غير الموهوبه بخلاف ما إذا أعادنا إليه ما هبناه فمضى هذا ما ظهر
في تفسيره أحمد مسدود الوارثه الله تعالى وكتب الطحاوي لا يظهر في الزوجة والقرابة وذلك العين
والموت والعرض لأنه يبيع انتهوا أما المخرج عن الملك فيزول إذا أعادنا به فمضى تأمل انتهى * والحاصل أن
ما يمكن زواله من الموانع السبعة الزوجة جيبه وإن اذقوا العوض وانطرح عن ملكه فيزول الزوجة لا يعود
الرجوع وزوال الثلاثة الباقية يعود الرجوع على ما فيه من التفصيل (قوله وضمن المستحق الموهوب)
منه من يشهد بالمعنى فمل ماض والمستحق فاعله والموهوب ففعله (قوله لأنه اعتد بمرع) أي وهو غير عاقل له
(قوله فلا يستحق فيه السلامة) أي في عقد التبرع وهكذا حال المستعير بخلاف عقد المعاوضة لأن عقود
المعاوضات يشتمل الغرر وقلمشترى الرجوع على ياتعه وكذا بكل عقد يكون للدافع كالمواريث أو لا حارة
إذا هب لك الوديعة أو لعب المستأجرة ثم طرأ جمل واستحق الوديعة والمستأجرة وضمن المودع والمستأجر
فإن لم يرجعنا على الدافع بما شئنا وكذا كلما كان في معناها والحاصل أن المبرور يرجع بأحد أمرين
أما بعد المعاوضة أو بعد يكون للدافع كالمواريث أو لا حارة كالمواريث لأن قبض المستعير والمتبرع كان
لنفسه وقد صدق في الخانية فصلا مسائل المرو من البيع فراجعوا ذكر في التفسير أن الواهب لو ضمن سلامة
الموهوب للموهوب له نصار جميع على الواهب (قوله ولا غرر) أي موجب للضمنان لأنه يكون وجبا
بأحد أمرين وقد انتفاهنا وكان حق الباطنة أن يقول ولا غرر لأن قبض المستعير إلخ لأن الغرر إنما يكون
معتبرا بقبضه للدافع أو بعد المعاوضة (قوله لعدم العقد) أي بعد المعاوضة والأخا لا عارة والهبة لا بدعها
من عقد (قوله فيشترط التقاض) في المجلس مطلقا أو بعد ما ذه مسكين ولا يشتمل الملك قبل القبض
ولكل واحد أن يمنع من التسليم وكذا القبض أحدهما فقط فلكل الرجوع القاض وغيره سواء كافي غاية
البيان (قوله في العوضين) أي في العين الموهوبة والعوض عنها إذا كان العوض غير مشروط فمضى

شيء يقضه الحاكم إذا
اخصص اليه فهذا حكمه ولو
وبه الدين لطفل المدون لم
يجز لأنه غير مقبوض وفي
الرد قضى بطلان الرجوع
لما منع ثم زال المانع عاد
الرجوع (قلت) العين
الموهوبة واستحقها المستحق
وضمن المستحق (الموهوب
له لم يرجع على الواهب بما
ضمن) لأنه اعتد بمرع فلا
يستحق فيه السلامة
(والعارة كالهبة) هنالان
قبض المستعير كان نفسه
ولا غرر لعدم العقد وعمله
في العمادية (وإذا وقعت
الهبة بشرط العوض المعين
فمضى هبة ابتداء فيشترط
التقاض في العوضين

ويطال (العوض) (بالشروع)
 فيما يقسم (بيع انتهاء ترد
 بالبيع وشيخ الرزية
 ويؤخذ بالاشعة) هذا اذا
 قال ويهتلك على أن تعرضي
 كذا أما لو قال ويهتلك إذا
 فهو بيع ابتداء وانتهاء
 وفيه العوض يكون مبيعاً
 لأنه لو كان مجهولاً بطل
 اشتراطه فيكون هبة ابتداء
 وانتهاء (فرع) هوب
 الواقف أو ما شرط استبداله
 بلا شرط عوض لم يجز وإن
 شرط كالبيع ذكره
 النجاشي وفي الجميع وأجاز
 محمد بن سماعيل طهه بشرط
 عوض مساو ومعاذ ملت
 ويحتاج على قولهم مال
 المرفق بن الوقف ومال
 الميراثي والله أعلم

هبة ابتداء وانتهاء فلا يشترط لها أحكام البيع وإن اشترط الرجوع حيث قال له تحبب عرض هبتك ويخبر
 (قوله) ويطل العرض بالشروع فيما يقسم هو من على اشتراط التقاض لأن القبض لا يتم مع الشيوع
 فيما يقسم (قوله) بيع انتهاء أي إذا اتصل القبض بالعوضين غاية البيان وهذا عندنا وعندنا في
 بيع ابتداء وانتهاء لأن العبرة للمعاني ولذا أنه اشترط على جهتين فيجميع بينهما ما يمكن جملاً للشيئين ونماه في
 الرد وفي المقدس والعبرة للمعاني كالكتابة بشرط براءة الأصل حواله وعكسه كقوله وبيع عبد نفسه
 حتى وهبه بغير بدل بارة وهبة مائة أو تزوجها سكاك وعكسه بطلاناً مثل على جهتين ببيع الجمع
 بينهما ما أمكن أو غير على الشيئين مغلوماً كقوله يبيع ونسحق وأمكن الجمع هنا بقاءه مثلاً بقاءه بقاءه بقاءه
 ابتداء ولا تنافي بين حكمهما إذا لم يبيع ثم أخى حكمه بشرط الخيار واليه تلزم بقاءه وهبة الميراث بقاءه
 بالشيوع وبعدم القبض واعتبرت وصية من الأثبات والذين وعاية للشيئين وقد يرتب المالك على الهبة فلا
 فعل كلو كنت في الموعوبه فلم يكن عدم الرجوع وعدم الترتيب من لوازمها على أن المستعمل للجمع في حالة
 واحدة لا في الانتهاء والاشارة بالاشارة المستهدفة لتدريج الجمع لتضاد الحكمين فلما جازب القفا
 وفي الشريعة لا ينعى الرجوع إلى بيعه العرض ولو كان ثل مائة مائة من جنسها ولا يبرأ به انتهى ولا
 تنافي ولا اشتغال في قدر العوض لما في القدس من التدبير فانه تعالى أن الهبة بعوض واشتغاف قد رولم
 يقض والهبة فائدة الخواص بين تصديق الموهوب أو الرجوع في الهبة أو بغيره لانه لو اشتغاف
 في أصل العوض فالقول الموهوب به في إكراهه وللوله الرجوع لو اشتغاف ولو لم يستلزم له لا شيء ولو أراد
 الرجوع فقال ما شئت أو عشتك أو أعيتك قد تم ما لولاه استجداها ما (قوله) ترد
 بالبيع أي في العوض بالمعوض أي رد كل واحد من العوضين هذا هو الوجه من الإرجاع إن انتهى
 والتعميم وكذا رد كل منهما بغير الرجوع في الاستغناء على صاحبه معاني بطلاناً سواء له أو لغيره
 لو هلك في المبيع (قوله) على أن تعوضي لأن على الشرط (قوله) ويهتلك بكذا لأن الباطل للمعاني
 والمال المقابل بالمال يبيع (قوله) هو بيع ابتداء وانتهاء فيثبت لكل منهما الثلث في حقه ولا يمتنعان
 من التساير ولا يشترط قرض ولا يشترط بيع (قوله) على اشتراطه أي والهبة لا تبطل به (قوله) يكون
 أي المتعوض من الهبة وعوضها دادع (قوله) وهب الواقف أرضاً بشرط استبداله في البعز نقله من
 القاض الحامع بين وقف هلال والوصف ولو هوب الواقف الأرض التي شرط الاستبداد به ولم بشرط عوضاً
 لم يجز وإن شرط عوضاً فهو كبيع (قوله) بشرط متعلق بالواقف وقوله بلا شرط متعلق بهوب وأعاد
 الضمير مد كراهي الأرض لا بطلاناً ولا بد أن يكون البدل في الزمان أو في المكان أو في الزمان أو في المكان
 دراهم أو ديرة أو دقة أو في الوقت أي لا بد أن يكون البدل في الزمان أو في المكان أو في الزمان أو في المكان
 شرط عوض مساو أي لقيمة مال الصبر بالاول إذا كان زائداً عليه (قوله) من الوقف أي الذي شرط
 استبداله حيث أجاز بشرط العوض (قوله) ومال الميراث (حيث لم يعمدوا لمصلحة الوقف بل يفرق بينهما بأن
 الواقف لم يشرط الاستبدال وهو يحصل بكل عقد غير المعاوضة كانت الهبة بشرط العوض داخل في شرطه
 بخلاف هبة الأب مال الميراث أي فانه يرجع ابتداء وهو مجموع عن نطاق التبرع في ماله انتهى (أقول)
 وقد يقال المقصود من الاستبدال المصلحة في البدل لا في نفس الاستبدال وأما ما قيل من شرطه في نفس
 العقد لم يظهر المدعى لانه عقد تجارة أو أن الوقت من المال دل فهو ملكه في الجملته بخلاف ملكه في ذاته
 أحد هذين العرفين على قولهما الذي طاهه الشارع لأن الواقف له شأنه ملك حيث شرط الاستبدال لا سيما
 على قول الأمام بخلاف مال الميراث لادلايته به ولا شأنه ملك ما تبرع به هذا كما إذا كان ما قبله الميراث
 على قول الأمام والصاحبين ويمكن أن يكون مضمناً على قول الأمام وانهم ما يحتاجان في الوقف كمال الصبر
 ولا يحتاجان في الميراث وجمع مدحهم في ذلك والله تعالى أعلم والله اعلم

﴿فصل في مسائل متفرقة﴾ بها كانت المسائل المذكورة في هذا الفصل متعلقة بالهبة ذكرها في فصل على
 عدة عنافية وأشار بقوله مسائل متفرقة إلى أن الأولى ترجته بذلك (قوله وهب أملاً لاجلها) اعلم أن استثناء
 الخلق ينقسم على ثلاثة أقسام في قسم يجوز التصرف و بطل الاستثناء كالوصية والسكاح والخلع والصلح عن
 دم العمد وفي قسم لا يجوز أصل التصرف كالبيع والاجارة والرهن لأن هذه العقود تبطل بالشرط وكذا
 باستثناء الجمل وفي قسم يجوز التصرف والاستثناء جميعاً كالوصية لأن أفراد الجمل بالوصية ياتر وكذلك الاستثناء
 يعقوبية وباقي التفصيل في البيانة للعين (قوله أو على أن يرد لها عليه) أي مدعيه وقوله أو يستولدها
 أي ينفذها أم ولد (قوله على أن يرد شيئاً منها) أي أو كرماء على أن ينفق عليه من غرنه كما في النكاحية وهو متعلق
 بوهب أو تصدق على سبيل البذل (قوله ولو معينا) إشارة إلى أنه لا فرق في النكاح بين بعض الموهوبين
 المجهول والمعلوم لأن الفساد ليس من جهة الجهالة بل من جهة كونه بعض الموهوب (قوله أو على أن يعرض
 في الهبة أو الصدقة شيئاً منها) أي شيئاً مجهولاً لا يجوز بدونه غير ما أفسدناها قال في الحانية وهو به
 أو صار شرط عليه أن ينفق عليه من الخراج حتى فاسدة وقال في الصرة العوض المجهول إذا كان من غير
 عيب الموهوب يفسد الهبة وتقدم لنا أن الفاسدة مضمونة بشرط الفساد أن يكون الشرط في العقد لا بعد
 وحينئذ فلا بد من بيان شرط الفسخ بل ربما على عرف من يجعله كالعرض يجب كالتقدم وفي بعض النسخ
 بل أكثرها ضابطاً منها (قوله هبة الهبة) في الصور كلها لانتفاء الشرط الفاسدة دور قال شيخ
 الإسلام أي التي تفسد البيع مع كونها غير آيلة إلى الهبة بشرط العرض كما نفي ذلك من فتاوى فاضل حان
 ونسخه وذلك كهيئة مهر باشرط أن يحمى أو يحسن إليها أو يقطع لها كل حول نواميرتين ففسدوا
 اشتراط نفقة الخلع والاحسان الجاهل قطع الثوب بغير شرط العوض بل جعل بعض المشايخ شرط ترك
 طلعها في جهتها لها أو شرط المكث مهانته في الحكم بحكمه أو بطلان جهتها أو طلعها أو لم يكتف معها
 وهو المتأخر لأنه لا تنفعها بهما حاله بالعرض في الجمل وإن لم يكن بالعوض حقيقة فكأنهم جعلوا فيه
 بالمرتب ما فسدوا الهبة حتى لم يجعل الشرط لو أهابت به بالعوض فإنه لا تتم الهبة إذ لم يحصل العرض
 وصححه ما حتى حصل النفع المشرط وإن كان مجهولاً جهته فاحشة كترك العالم المجهول لجهالة مدته لأنه ليس
 بعوض حقيقة وهذا بخلاف الشروط المذكورة في السكاح وأما ما ذكره وضاحجه لجهالة فاحشة كما إذا
 شرط أن ينفق على الواهب ما يحسن من الأرض القراح الموهوبة فالهبة فاسدة قطعاً كما صرحوا به والمظاهر
 أن الفساد لا يكون تعليق الهبة بالخطر إذا حرم موهوم هداها فمقت من كتب المتأخرى كذا ذكره جوى
 زاده وسبب أني نعلم آخر الفصل (قوله وبطل الاستثناء في الصورة الأولى) لأن الاستثناء لا يعمل إلا بعمل
 يعمل فيه العقد والهبة لا تعمل في الخلق لكونه وصفاً للعارفة فانتفاء شرط ما عدا الهبة لا تبطل بالشرط
 الفاسدة وقد أوسع الكلام على الجمل الاتفاقية فنهله الشئ عفر راجعه ان شئت وفي البصر وكذا
 الحكم في كل معاوضة مالم يغير مالاً كالسكاح والخلع والصلح عن دم عمد والصدقة والعق بغير المعامضات
 المالية كالبيع والاجارة والرهن والسكاح لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع وشروط وبخلاف الوصية
 حيث يجوز في الأم دون الجمل ودون الأم لا يابى أو سعى ولو أعتق جملها ثم وهبها صحت لأن الجمل غير
 مملوكة لما شغل بطلبها لا يجب الفساد بخلاف ما إذا ور الجمل ثم وهبها حيث لا يجوز الهبة لأن ملكه فيه
 باق فكانت هبة مشقولة بخلاف الأولى (قوله لا به) وبأنى قريباً (قوله لا به) وقدمت أن بشرط أن لا يكون
 العوض بعض الموهوب وبهو تملك لقوله على أن يرد شيئاً منها (قوله أو مجهول) تعادل لقوله على أن يعرض
 في الهبة والصدقة شيئاً منها ولا يشغل الثالث التي بعد الأولى فالأولى تعادل الهبة بأن هذه الشروط تخصاب
 مقتضى العقد فكانت فاسدة والهبة لا تعلل إلا أن يقال قوله والهبة لا تبطل بالشرط من تنفع التعليل
 (قوله بالشرط) أي الفاسدة (قوله ولا تنس ماسر) أي بقها لئلا تمسدة قال في السراج والاصل في هذا أن

﴿فصل في مسائل متفرقة﴾
 (وهب أملاً لاجلها أو
 على أو يرد لها عليه أو
 يعقوباً أن يستولدها أو)
 وهب (داراً على أن يرد
 عليه شيئاً منها) ولو معينا
 كالثمن أو يرد بها (أو)
 على أن يعرض في الهبة
 والصدقة شيئاً منها صحت
 الهبة (وبطل الاستثناء
 في الصورة الأولى) (و) بطل
 (الشرط) في الصور الباقية
 لأنه بعض أو مجهول والهبة
 لا تبطل بالشرط ولا تنس
 ماسر

كل عقد من شروطه القبض فان الشرط لا يفسد كالمعقود الوهن انتهى وفيه الشارح بقوله ولا تنس اشارة
 الخ في مقامه الزبني ثم انه لما بين من ان قوله اقول ان بعض الخ فيه اشكال لانه ان اؤديه الهبة بشرط
 العوض فهي والشرط جائز فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان اؤديه ان يعوض عنها شيئا من العين
 الموهوبة فهو تكرار عوض لانه ذكره بقوله على ان يرد عليه شيئا منها اهـ وحاصل الدفع ان المراد الاول
 وانما بطل الشرط لجهة العوض كذا اؤديه في البصر ثم رأيت صدور الشرعة صريحه فقال مرادهم ماذا
 كان العوض مجهولا وانما يصح العوض اذا كان معلوما انتهى (اقول) وتابع صدور الشرع صاحب
 الدرر بحث قال واعترض الزبني على قولهم او يعوضه شيئا منها بان المراد اما الهبة بشرط العوض فهي
 والشرط جائز فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان اؤديه ان يعوض عنها شيئا من العين الموهوبة فهو
 تكرار عوض لانه ذكره بقوله على ان يرد عليه شيئا منها (واقول) المختار الشق الاول وقوله فهي والشرط
 جائز ان مجموع وانما يجوز اذا كان العوض معلوما واجاب العيني بان قوله على ان يرد شيئا منها لا يستلزم ان
 يكون عوضا لان كونه عوضا انما هو بالفاظ مخصوصة فيجوز ان يكون وداء لا يكون عوضا او اما قوله على ان
 يعوضه شيئا منها انما يصح بالعرض ولا تلتزم انما عاين ان ياتي ان يقال ما يجاب في الدرر وسواءهما
 الى صدور الشرع به من غير مقتضى ذكر عزى زاده ماضيه ففهم من كلام صاحب الدرر انه اذا اوجب داء او بشرط
 ان يعوضه شيئا منها انما يصح الهبة والشرط مع انه ليس كذلك فالصواب في الجواب ان بعض الشرائع الثاني
 ولا تكرار لان الرد عليه لا يستلزم كونه عوضا وفي هذا المقام كلام به علم غرامة تركه له فاضى زاده وقال
 المولى عبد الحليم قوله بالمراد اما الهبة بشرط العوض الخ اؤديه عوضا من العين الموهوبة (اقول) فيه
 بحث لان لم يرد به اذ المراد ان يكون العوض شيئا من قوله وان اؤديه الخ جدا هو المراد دفع التكرار
 لان ودائ شيئا منها لا يستلزم كونه عوضا بل طريق العوض بل المتبادر من الرد انه محدود لا بطريق
 العوض فيحصل عليه على انما هو عوض انما يكون بالفاظ مخصوصة فيتم ويؤديه الا بدق التعريض من
 الاصناف الى الهبة ثم التحقيق ان شرط العوض من العين الموهوبة انما هو لا يتبع الرعي سواء كان معلوما
 او لم يكن دل عليه ما ذكر في التارخية وغيره انما هو انما كانت المدعوم والعوض درهم منها او
 كنت دارا والعوض بثمنها لم يكن عوضا وكذا لو اوجب ان يرجع في الهبة استعسما وقال زفر
 يكون عوضا فظاهر ان ما اوجب به المصنف قاصر كالمحتجى اهـ (قوله من اشترط معه - لوميا العوض) قال
 المصنف في هذا وقد بدا العوض في بصر يكونه ما هو قيد لازم اشترط به صاحب الكثرة غير من اصحاب
 المتون اهـ قال الزملي في حاشيته عليه قوله وهو قيد لازم اقول لا حاجة اليه بدو قوله يبيع انما الخ اذ قوله
 بدو باخذ مصر في ثمنه يبيع بالالف واللام في العوض بدل عنه فالتقدير عوض معين وهذا العيني
 عبارة المختصرات قال في الجروا راء للعوض المعين اذ في اشترط العوض المجهول تكون هبة
 ابتداء وانتهاء بطلان اشترطه كما بينى اهـ فلم يقع من اصحاب المتون الخلل اهـ (قوله ائتق حل
 انا الخ) قيل في روايات في رواية لا تتجزأ الى الاعيان والذم يرجعوا في رواية تجزأت فمما جاء بها اصح
 ما في المتن ووجه الفرق ما ذكره في المقوله الا انه قد عده عن الزبني كفى الخ اهـ (قوله ولوديره ثم هو بهام
 يصح) قال الزملي ولو اعتق ملى عليها ثم وهبها جازت الهبة في الام لان الهبة غير مملوكة واشتلت بطلها
 لا وجب الفساد اذا اوجب أرضه وفيما بينه بخلاف ما اذ ادمر الخ ثم وهبها حدث لا تتجزأ الى ان ملكه
 ديمان ولا يمكن ادعاء في الهبة بل المدرك لا يقل القل من ذلك الى قلت ولا تصح الهبة في الام بدو لانهما
 مستغفلة له صار باهية التخليل بدون الثمر او الجوالق بدون الدقيق من حسن كل واحد منهما ما عني
 القصد اهـ (قوله شرط بعض) لما في الارباع مع التملك ولا يصح تملك التملكين بالشرط وقد
 تقدم في السابقين البوج (قوله وهو باطل) قال في البصر الهبة الدين من داء ما اؤديه وهو غايك من

من لشرط معلومية العوض
 من لشرط معلومية العوض
 (أعتق حل أمته ثم وهبها
 صح ولوديره ثم وهبها يصح)
 لبقاء الجمل على ملكه
 فكان مستغفلة له بخلاف
 الاول (كلا يصح) تعليلي
 (الاباء عن الدين) بشرط
 من كقوله لم يدونه اذا
 جاءه من ثمنه شفع التاه
 فأت برى من الدين أو أن
 منه من مرضك هذا أو أن
 من مرضى هذا فأت
 في حل من مهورى وهو باطل

وجعيرته بالرد ولو بعد المجلس على خلاف فيه كأي النهاية واسقاط من وجهه فلا يتوقف على القبول والتعلق
بالشرط مختص بالاستقاطات المحضة التي يختلف أصحابها على الاتفاق فلا يصح تعليق التعليل بالشرط ولا
الاستقاطات من وجهه دون وجهه والاستقاطات من كل وجهه ولا يختلف بها كالمعروف عن القصاص وقد بوله أن
أدبته لأنه لو قال أنت بري من النصف صلى أن تؤدي إلى النصف مع أنه ليس بتعلق بل بتقدير. ولما
قدمناه في باب التعليق أن المعلق على ما بعده لا ما قبلها وأشار بقوله المدونة أنه ابن الدين الكليل فخليل
من كل وجهه حتى يرجع بالدين على المكفول عنه ولا يتم الإقبوله وأبراه الكليل عن الدين أسقاط من كل
وجهه حتى لا يرد بالرد كذا في النهاية ثم قولهم أن الإبراء لا يتوقف على القبول يستثنى منه ما إذا أبرأ
الدين بدل الصرف والسلم أو وجهه لا يتوقف على القبول لأن الإبراء عنه فوجب انفساخه لغوات القبض
المستحق بعد الصرف والسلم ولا ينفرد أحدهما بمحضه فلا بد من قبوله اه (أقول) فتوجه التعليق
بمختص بالاستقاطات المحضة التي يختلف أصحابها إلى أن من الاستقاطات المحضة ما يختلف بها أي لا يقبل
التعليق بالشرط كالمعروف على المأذون ومزل الوكيل والإبراء عن الدين (قوله أنه مختص بتعلق) (لاحتمال
موت الدائن قبل الغد أو قبل موت المدون ونحو ذلك لأن المعنى أن مقتضى وإن جاءه الغد والدين عاين
فيحصل أن موت الدائن قبل الغد أو قبل موت المدون فكان مخاطرة كذا قرره شيخ سيدي الوالد رحمه الله
تعالى وقال سيدي الوالد رحمه الله تعالى وأقول الظاهر أن المراد أنه مخاطرة في مثل أن مت من مرضه هذا
وتعليق في مثل أن ساء الغد والبراء لا يجتمع لهما وإن مر بالشرط الكائن الموجود ساءه الإبراء أو ما قوله أن
مت بضم التاء فالحاصل أن كان تعليقا لأنه وصية وهي تحتل التعليق فافهم وتقدمت المسئلة في متفرقات
البروع فيما يتعلق بالشرط ولا يصح تعليقه (أقول) وهذا يقتضي أن المريض إذا قال في مرضه أن ميت
من مرضي هذا عبدي وصية فلان له باطل لأنه مخاطرة فلا يصح فليأمل فله فرق بين المسئلة وبين
أن يقال ما يصح من أنه وانما يصحها وإن كان تعليقا لأنه وصية وهي تحتل التعليق (قوله لا يكون تخيرا)
الاولى فيكون (قوله) وكذا أن مقتضى التاء أنت بري منه أو قل حل حاز فله فرق بينه ما في الهدية ومنه ما قال
وبالدين أن مت فانت في حل منه فهو جازر كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال أن مت فانت بري من ذلك لا يبرأ
وهو مخاطرة كونه أن دخلت الدار فانت بري عما لي عليك لا يبرأ كذا في وجيز الكردى انتهى والتعليق
موجود في كل وقد فرق المؤلف بين قول الدائن أن مت من مرضي هذا وبين أن مت بلا قيد فجعل الاول
تعليقا والثاني وصية والحاصل أنه انما يجوز في الاول جاز في الثاني مع أن التعليق موجود في كل لأن
الاول مخاطرة وتعليق والثاني وصية (قوله جاز في العمرى) بالضم اسم من الأسماء صحاح يقال أعرته الدار
عمرى أي جعلتها عليه يسكنها مدة عمره بشرط أن يردوها على المعمر أو لورثته إذا مات المعمره أو المعمر ونحوه
نحو داره للمعمره مدة عمره بشرط أن يردوها على المعمر أو لورثته إذا مات المعمره أو المعمر ونحوه
أمر تلك داري هذه حياتك أو وجهك على هذا العبد حياتك ما ذمت فهو لورثتي بقاية وشرحا قال الشيخ
وصورهما أن يقول أعرته داري هذه أو هي التي عمرى أو ما عشت أو ما عشتك أو ما عشتك فاذميت فهاذا
رده على اه وقال لا يلي والعمرى هو أن يجعل داره عمره فاذمات فله فصح التعليل وبطل الشرط
لما بيننا أن الهبة لا تبطل بالشرط الفاسد وبطل الشرط انتهى وقال في شرح المجموع العمرى هي هبة
مدة عمر الوهوب له أو الواهب بشرط أن يعود إليه أو لورثته إذا مات فله فصح التعليل وبطل الشرط
يصح أن يرجع الضمير إلى الواهب أيضا كأي الشرط لا يبرأ (قوله لطلان الشرط) أي شرط الرده على المعمر
أو ورثته (قوله لا يجوز الرقي) هي بالضم من المراقبة وهي لغة أن تعلى أنسا بالملك كقولك ولان مت فهو لك
وان مت فلي كذا في الميسوط وغيره بشرط أن يقول داري للرقبي أن مت فلك فله اه ويعني أن
مت قبل فله أي فله كونه قاله أو بغيره فهاذا مت وأنت حتى فله أن فهو تعليق التعليل بالشرط فلا

لأنه مخاطرة وتعليق (الا
شرط كائن) لكون تمييزا
كقوله لمدونه أن كان في
عليك دين أبرأته عنه مع
وكذا أن مت بضم التاء
فانتمري منه أو في حل
جاز وكان وصية جانية (جاز
العمرى) فله عمره ولورثته
بعد بطلان الشرط (لا)
تجوز (الرقبي) لأنهما تعليق

بأنه لم يطر واذا تصح تكون
 على به شئ من حديث أحد
 وغيره من أعمامه في
 له من في حياته وموته
 لا تزوجوا من أقرب شياً
 فهو سبيل الميراث (يعني
 إلى امرأته مثلاً) هذا
 إليها (ويثبت له أيضاً)
 هذا ما هو عليه صرح
 بالعوض أولاً ثم افتراضاً
 بعد ذلك فإني أرى الزوج
 (أنه عارية) لأهبة وحلف
 (فأراد الاسترداد وأرادت)
 هي (الاسترداد أيضاً) ترد
 (كل) منهما (ما أعطى) إذ
 لأهبة فلا عوض ولو استلمت
 أحدهما ما به الأخر
 ضمه لأنه من استلمت
 العارية ضمها عارية (هبة)
 الدين من عليه الدين وأوراق
 منه يتم من غير قبول) إذا لم
 يوجب انفاسخ فقد صرف
 أو سلم لكنه يرتد بالرد في
 المجلس وغيره

بمع واتمام تكن وصية لأنه لم يعلقها بمعلق موته بل بشرط ان يموت والمرقب حتى فكما كانت خطا فلو قل
 الأمام ومحمد والعلي عدم الجواز ما ذكره الشرح وقال أبو يوسف انهم أصبحوا لهم المليك في الحال والشرط
 باطل والاول هو الصحيح ضمير ان (قوله واذا لم تصح تكون عارية) أي اذا سلمها اليه تضمن الرضى اطلاق
 الانتفاع جوي من التابيع أي لأنه حينئذ قد أدت به بالاتفاق عارواً فليس بذلك لأن الهبة الموقوف
 لها من شرطها التسليم (قوله للمعمر) بلغ الميراث الثانية (قوله في حياته وموته) محتمل أن يكون الضمير
 راجعاً إلى المعمر بفتح الميم ومعنى كونها في موته أنها لم تكن ماله المتروكة عنه ويحتمل رجوع الضمير إلى من
 في قوله من (قوله فهو سبيل الميراث) على تقدير مضاف في المبدأ أي فطر يق الشئ المرقب طريق الميراث
 عن المرقب بالكسر في كافي الحاكم الشهيد باب الرضى وحل حضرته الوفاة فقال داود في هذه محبس لم
 تكن حبساً وهي ميراث وكذا قال داود في هذه محبس على عيني من بعد الرضى هي الحبس وليس بشئ
 به قال الرازي في عدي هذا أطول لكاحية أو قال عدي هذا حبس على أطول لكاحية فهذا باطل وهو الرضى
 وكذلك لو قال رجل لداود في حبس حبس وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف أما أنا فأرى أنه اذا قال
 داود لك حبس نفسي له اقبضها وقوله حبس باطل وكذلك اذا قال هي لداود في أه ومعه أيضاً قال
 داود هذه هي تكلموا بها إليه فهي عتوهي عتله قوله طعاً في هذا تأكله وهذا الثوب لك
 تأسه وان قال ذهب لك هذا العبد حيا لك وقضه فهي جائزة وقوله حيا لك باطل وكذلك لو قال
 أعمر لك داود هذه حيا لك أو قال أعطتكها اذ مات وهي لو اذ مات أمهم لو اقر في ذلك لو قال
 هو هبة لك ولعقبك من بعدك فهي هبة وذكر القاب اعوانتني (قوله هدايا) أي هي باظهار والاعاءة بدعي
 العارية ولا أولى حدقه (قوله ولا) لأن القرينة تدل على أن ما أرسلت اليه الامكارة اقلصه (قوله بعد الزفاف)
 قد ليس بالواقع لأن في مثل هذه الحالة يظهر الاتحاد فلا بد من ذلك من غير افتراق فالحكم كذلك لأنه هو
 الناضح وهو أعلم بهجة الدعوى واداهم أي لم يهدئ أن عرضها بصادقها لانهم تقصد ابتداء العمل
 مكافأة على منعه وقد بين أن لا يصنع منه فسترد ما دفع تأمل (قوله وحلف) انما يطلب بينة
 لا تقاوم على اللأنة فحق التماسه لغيره تعلم منه فاذا اتخافا حلف بوجهها يظهر اذ لم تقم بينة على مدعاها
 (قوله وأرادت هي الاسترداد أيضاً) فادام ترد سقط حقها لاحقة (قوله ولا عوض) لانها انما قصدت
 التمتع من هبته فما ادعى العارية ورجع لم يرجع التمتع من هبته اذ اقام الرجوع (قوله فلو استلمت
 أحدهما) قيد به لانها لو استلمت فانه لا يصح ما به اذ هو عارية وهذا انما يظهر مما لروح أماني فلم يردمه
 الا وهو صادق لمرءه مطلقاً فتأمل ط (قوله هبة الدين من عليه الدين) يعني سواء كان عليه حقيقة أو حكماً كلياً
 وهب غير المثلث الدين من وارثه ولو رد الوارث الهبة ترتد بالرد خلافاً لمحمد وقيل لا خلاف هنا والخلاف فيما
 لو وجه للميت مرد الوارث ولو وهب لبعض الورث فالبقية لكهم ولو أبر الوارث مع أيضاً كذا في البرازية
 ذكرها الجوزي (قوله يتم من غير قبول) لمصلحة من معنى الاسقاط قال المصنف في محققه ان قلت هذا مقفوض
 بدني الصرف والسلم وان رد الدين اذا أبر المدين منه أو وهبه له فوقف على قوله قلت أعجب من بهان توقفه
 على ذلك لأن حيث أنه هبة الدين من به حيث أنه وجه له فوقف على قوله قلت أعجب من بهان توقفه
 الصرف وأحد القاعدتين لا يتغير بفسخه فلهذا توقف اه (قوله اذ لم يوجب انفاسخ فقد صرف أو سلم)
 أي اذا أبراه من أحد بدني الصرف أو من رأس مال السلم يتوقف على القول لما لمحت من كونه موجبا
 للمعص مما لا يكون هبة (قوله لكنه يرتد بالرد) استدراك على قوله يتم من غير قبول يعني وان تم من غير
 قبول لمصلحة من معنى الاسقاط لكنه يرتد بالرد لمصلحة من معنى التملك قال في الاشبه الا برار يرتد بالرد
 الثاني ما نقل الاول اذا أبر الغنم المال عليه مرد لا يرتد وكذلك اذا قال المدين أبرني دأبر أموكذا اذا أبر

الباب الكبير وقيل يرد الرابعة إذا قبله ثم يرد اه وفي البحر أطلق الهمزة فأنصرف إلى الأصل
 فلا يرجع في جهة الذين المدعون بعد القبول بخلافه قبله لكونها اسقاطا اه (قوله المانع من معنى
 الاسقاط) قيل للتعبير بمعنى وانما صح الرد في غير المجلس لمانع من معنى الاسقاط اذا التملك المحض يتقيد
 وذهب المجلس وبيّن تعليل لقوله يرد بالرد لم يعلل أن حاله ما يمين معنى التملك فقبضه ح والحاصل أن
 الاراء من الذين في معنى التملك ومعنى الاسقاط وجهه الذين كالأبراء منه فمن حيث الاسقاط لا يتوقف
 على القبول على خلاف في الهمزة ومن حيث التملك يرد. لرد اه في الصيرفة رب الدين اذا وهب الدين من
 المدون فلم يقبل ولم يرد حتى افتراقها بعد أيام وورد الصحيح أنه لا يرد بهذا الاختلاف بناء على أن الربحان
 في جهة الدين من المدون بطريق الاسقاط بطريق التملك فن قال التملك قال بطلان الجواب على المجلس
 ومن قال لا اسقاط قال لا يقتصر انتهى ورد عليه أنه اذا خرج جانب الاسقاط ينبغي أن لا يرد مطلقا تأمل
 (قوله لكن في الصيرفة) استدراك على تضعيف العناية القول الثاني ح وقد يقال هو ان كان صحا فيه
 أصح فقصصا انهما قولان مصححان ط (قوله لكن في المجتبى) استدراك على جعلهم كلاما من الهمزة والاراء
 اسقاطا من وجهه على كل حال وجهه وأنت خبير بأن هذا الاستدراك مخالف له فهو روح (قوله غلبك) أي
 ففتحنا إلى القول كما صرح به في المجتبى وعن التسوية بين الهمزة والاراء زفر (قوله والاراء اسقاط) ومن
 قال لا اسقاط لا يحتاج إلى دفع (قوله غلبك الدين الم) قال المحقق المجتبى يستثنى من ذلك ما في الغنية باب
 الآخر في القرض ولو قال لا يجزي للدائن هيب دينه لي أو حله لي أو قال اجعل لي ذلك في فقال قد فعلت يبرأ
 استخسا ما ولو وهبه له ابتداء لبرأ انتهى (قوله حواله) أي اذا كان الحال على المدون المبيع وقد أزال موصا
 عليه فان الدين ينتقل من ذمة المبيع إلى ذمة الحال عليه والتعبير بالانتقال يفسد أن الحال ملك ما يملكه الحال
 عليه من الدين وانما هو لم يرض بالحالة فقد انتم الدفع له بأمر المبيع فاذا دفعه بامر موصي المقاصة بينهما
 فلي تأمل وأيضا الحال ساط على قبضه من الحال عليه وبالقوى الوصية ليس فيها تملك وانما هو تسلط أيضا
 فارجع إلى الأمر إلى التسليم في الكل (قوله ووصية) أي باب الوصي بالدين الذي على زيد بغيره وان تصح لآل
 الموصى له خلفه من الميث وكذا اذا أوصى بثلاث ماله مثلا في التركة يكون فان الموصى له تلك من الدين
 بقدر وصيته أي تلك المطالبات وانما يصير ملكا حقيقة اذا صار عينا (قوله واذا ساطه على قبضه) أي قبضه
 بغيره يعني لانه يصير يثبت وكلا من الدائن في القبض من المدون ثم قبض لفسده كما ذكره المجتبى ومقتضاه
 محذره عن التسليم أشباه قال في جامع الفصولين جهة الدين من ليس عليه قبض الا اذا وهبه وأذن له بقبضه
 فقبضه جازمك لم يجز الا اذا ساطه على قبضه فيصير كائنه وهبه حين قبضه ولا يصح الا قبضه انتهى دينه
 لذلك رمى (قوله فيصيح الم) وحديثه بصر وكلا في القبض عن الآخر ثم أصلا في القبض لنفسه ومقتضاه
 محذره عن التسليم قبل القبض واذا قبض بدل الدراهم فدينه بصر لانه صار الحق الموهوب له فلك
 الاستبدال واذا قويت ذلك التصديق بالزكاة كما ذكرنا في الاشياء (قوله ومنه) أي مما استثنى (قوله ما لو وهبت
 من ابنها ما على أبيه) أي وأمرته بالقبض بزازية في الاشياء أحكام الدين وهبت مبرها من أبيها وأولادها
 الصغار من هذا الزوج ان أمرت بالقبض صحت والا لا ثم اهبه الدين من غير من عليه الدين ومثله في جموعة
 ويدارد (قوله ما لم يمتد للصحة للتسليم) أي اذا ساطه على القبض كما يشير إليه قوله ومنه وفي الحاشية وهبت
 للمهر لابنها الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح أنه لا يصح الهمزة الا اذا ساطه على القبض فيجوز ويصير
 ملكا ولو لا ان قبض اه فقول الشارح التسليم أي التسليم صريحا كالأبراء عادة كقوله الساتحاني
 وغيره قال في الحاوي القدسي ان ساطه على قبضه وهو المواب لكن ينظر فيما اذا كان الابن لا يحسن فان
 القبض بكونه لاهه فهل يشترط أن يفرز الابن قدوة للمهر وقبضه لاهه أو يمكن قبضه بكونه جهة الدين من علمه
 برامحه (قوله ويترفع على هذا الأصل) أي الذي ذكره المصنف (قوله لم يجز) الا أن يساطه للدائن على

لمانع من معنى الاسقاط
 وقيل يتقيد بالمجلس كذا في
 العناية لكن في الصيرفة
 لم يقبل ولم يرد حتى افتراقها
 ثم بعد أيام ولا يرد في
 الصحيح لصكين في المجتبى
 الاصح أن الهمزة تملك
 والاراء اسقاط (تخلصك
 الدين ممن ليس عليه الدين
 بالحل في ثلاث حواله
 ووصية (اذا ساطه) أي
 ساط المثلث غير المدون
 على قبضه أي الدين
 (بصم) حيث يذوقه منه ما
 وهبت من ابنها ما على أبيه
 فاعلمت الصحة للتسليم
 ويترفع على هذا الأصل لو
 قضى دين غيره على أن
 يكون له لم يجز

الذين وبعثهم عنه وعلى الاشياء قولين بالجواز وهدمه وقدم الجواز ونظمه ما عهده تعالى في القصة
 دن غيره لم يكن له ما على المطالبين فرضي جازي ط وصلت اختلافه اه ومنه ومجمل الاشياء على ان التقرير
 على أحد القولين (قوله ولو كان وكيل بالبيع) أي قضى للموكل الفين لم يميز ما منتهى المشتري لا يصح
 فيكون القضاء على حد فاسد او يرجع الباقي على الآخر بما أصطفا وكان الفين على المشتري على حاله أشبهه
 إلا أن يسلفه الموكل على القبض بعد الدفع أم قبله فالولاية في الطلب له كلاً يخير (قوله وليس منه) أي من
 ثمن الدين من غير من عليه الدين (قوله سيح مع اقراره) أي خضاعاً أم في الديانة فلا يحل له الدس إذا لم يكن
 له في نفس الامر لأن الاقرار ليس سبباً للسلطه أن التملك هنا لا يقيد بالمأمره (قوله فالمقر له قبضه) نافذاً
 دفعه اليه برئ وكذا إذا دفع إلى المقر في المتع وأكثر النسخ كما هو في بعضها المقر ولا به قبضه وهذا الموافق
 للمنفى البرازية طير اجمع فانه مهم (قوله وتعلم في الاشياء من أحكام الدين) أهل الضمير راجع إلى الدين أي
 تعلم بيان أحكامه والأدلة تتكافى في الاشياء على هذه المسئلة ط (أقول) وبيان أوفى وكافة الواقعات
 المتسامية قولاً وبهتكم الدوام التي على لان فاقبضها منه قبض، كأنه يذنب بجزالته ما لا يطابق
 للمو هو به فلان الاستبدال اه وهو مقتضى لعدم جهة الرجوع عن التسلط لكن ثباته ما تدمناه عن
 الاشياء فتأمل (قوله على فلان) أي وان وأدلفط في ولذا استشكله الشارح (قوله برازية المخ)
 والبرازية تبع ما في الخلاصة وسبق في الاقرار لا تعرض عليها وسبق في تأيد الاعتراض (قوله فاشهو
 مشكل المخ) أقول هذا الاشكال ذكر المصنف في آخره أيضاً وأجاب عنه الرملي في حاشيته المخ في جواب الاقرار
 فقال بعد كلام طويل والحاصل أن الاقرار يصح مطلقاً بلا قبول ولا يلزم لو كان المقر له غائباً لعدم لزومه
 جازاً أن قر به عليه قبل حضوره فاجتبت كتبهم على أن القبول ليس من شرط صحة الاقرار وأما الزوم معني
 آخر المصنف لم يفرق بين الصفة والزوم فاستشكل على الصفة فاجتبه عليها كتبهم بالرغم وأما ما أجاب به
 الجيب المذكور فنفى نظر أدل كان فافهمنا ففرق الاقرار بالعباد والمخاضع أن انظاره أن بينهم فرقاً في
 الحكم ألا ترى أن قوله في الخفية ولو أنزل ولده الكبير العائيب أو أمضى بعد قوله وأما الاقرار بالعاصي فليزم
 من جانب المقر حتى لا يقع اقراره غيره قبل دعه ولا يلزم من جانب المقر له دفع ردده وأما الصفة فاشبهه فيها
 في الجانبين بدون القبول فافهم من كلامهم فظهر الجواب وزال الاشكال بما قرناه والحمد لله تعالى اه
 (قوله لانه مع الاضافة لنفسه) أي مع اسناد المال اليه (قوله فتأمل) يمكن الجواب بان المراد الدس الذي
 له على فلان بحسب انظاره هو فلان أي في نفس الامر، فاشكال اه ح لكن يقال فيه انه متى أمكن
 الحقيقة فلا بد من العدل إلى الجائر وتقديم الاقرار بما يقوى اشكال الشارح وأصل المراد بالاضافة في قوله الدين
 الذي له على فلان اضافة سببية فلا بد من كفاي تولم جميع ما يبق يبق إعلان فانه اقرا وكذا جميع ما يعرف في
 أو ينسب الي (أقول) ويمكن أن يكون مبيعاً في الخلاف فانه قال في القنية واقتضاه السعدى اقراوا بال
 لو لم يصير بعين من ماله تملك ان انه فعلى نفسه في الاقرار وان أطلق فاقرا وكفى درس داوى وسدس
 هذه الدوا غررتهم انتم الاثمة الجاوي اقرا في الجانبين تملك اه قل في اقرا والمخ فيفيد أن في المسئلة خلافاً
 ولكن الاصل المذكور هو المشهور وعليه هو وعي الجانبين وغيره ما تدمرت المسئلة قبل اقرا والمريض
 وأجيب بما عاصم الجواب من فارجع اليه (قوله اصطلاح) ما ساذ ذكره هذا المسئلة كجابه اسم غير المستحق فان
 المكتوب اجمعه لا يستحق المكتوب (قوله والعطاء لمن كتب اسمه) عبارة البرازية به عطائه في الدوان ومات
 عن ابنه فاصطلاحه على أن يكتب اسم أحد هذه في الدوان وأخذ العطاء هو الاخذ لا على شيء من العطاء
 ويقتل من عطاء له العطاء مالا فالصالح باطل ويرد بل لنسج والعطاء الذي جعله الامام اصطلاحه لان
 الاستحقاق للعطاء ثبتت الامام لا دلل رضا الغير وجهه له برأب السلطان ان منع المنسحق فقد ظلم مرتضى في
 قضيه في حرمان المستحق وإبطال غير المستحق مقامه اه (قوله والسدقة كالجابه) قال في العنايه لما كانت

ولو كان وكيل بالبيع
 فصولين (و) ليس منسما
 (إذا أقر الدائن أن الدين
 للفلان وإن اسمه) في
 كتاب الدين (عليه) حيث
 (مع) اقراره اكونه
 اختياراً لا تخلياً فله مقره
 قبضه برأيه وتعلمه في
 الاشياء من أحكام الدين
 وكذا لو قال الدين الذي
 على فلان فليان رأيه
 وغيره اقلت وهو مشكل
 لا يمنع الاضافة الى نفسه
 يكون تملكاً وتملك الدين
 ممن ليس عليه باطل فتأمل
 وفي الاشياء في فاهة تصرف
 الامام مع الصلح البرازية
 اصطلاحاً أن يكتب اسم
 أحدهما في الدوان
 فاعطاه لمن كتب اسمه المخ
 (والصدقة كالجابه) كجامع
 التبرع وجبته

الصدقة تشارك الهبة في الشروط وتختلف في الحكم ذكرها في كتاب الهبة اه وقدم المصنف أحكام الهبة
على الصدقة لعمومها في حق المسلم والكافر وكثرت تغلو فيها كفى المتنازع وهو عكس ما هو المشهور من ان
ما كثرت تغلو به من غير دخول الكلام عليه حوى (قوله لا تصع غيره مقبوضة) أى لا تتم (قوله ولا في متاع
يقسم) قبله لانها لا تصع في متاع لا يقسم حوى فان قلت قدم أن الصدقة لتفريق من جازة فيما يحتمل
التسمة بقوله وضع تصدق عشرة فقيرين قلت المراد ههنا من المتنازع أن يهب بعضهم لواحد فقط فحينئذ هو
متاع يحتمل التسمة بخلاف الفقير من فاته لاشيوع كما تقدم بحر (قوله ولا رجوع فيها) الأولى غيرها
لا رجوع فيها لأن عبارة توهم أنها مثلها فيه وقد ذكرها في الدرر مستقلة بلاثية به حيث قال تصدق على غنى
أو وهبه الفقير لا يرجع اعتبارا للفظ في الأولى والمعنى في الثانية والحاصل أنهم جازة مستألفا فتوايست
بداخلة تحت التثنية والالتزام للمعنى فليأتى وضيم فيها للصدقة وفي القدرى الصدقة كالهبة
لا تصع إلا بالقبض ولا يصح الرجوع في الصدقة بعد القبض اه (قوله ولو على غنى) أى ولو تصدق على
غنى ليس له الرجوع واختاره في الهداية مقترنا عليه لأنه قد يصعد بالصدقة على الغنى الثواب لكثرة
عباده بحر وهذا مخالف لما قبل باب الرجوع من أن الصدقة على الغنى هبة ولعلها قولان تأمل
قال القهستاني الفقير والغنى يستويان في عدم العود وقال بعضهم إن الهبة العود على الغنى اه ثم رأيت
الشيخ ذكره حيث قال ولو تصدق على غنى لا يعود استحسانا والقياس أن يعود به قال بعض أصحابنا
الح (قوله لأن المقصود فيها الثواب) وقد حصل قبله على أن حصول الثواب في الاستخوة فضل من الله تعالى
ليس بواجب عندنا خلافا للمعتزلة فلا يقع بحصوله ويمكن أن يقال حصول الوعد بالثواب أى جلى (قوله
فاقول للواهب) لأنه الدافع فهو أدري بجهة الدفع (أقول) ونقل الرزى في حاشيته على الخزع الزاهدي
في كتابه المسمى بحاوى مسائل المتبرع وحلى اشتري حليا ودفعه إلى امرأته واستعملته ثم ماتت فما خلفت
الزوج وورثتها أنما هبة أو عارية فالقول بالزوج مع الميراث أنه دفع ذلك الباعرة لأنه منكر للهبة (أقول)
وهذا صريح في رد كلام أئمة العلما أن تمتع المرأة بوجوب التملك والملك في فساد اه وسبقنا إلى هذا
صاحب البحر كما ذكرناه عنه في باب التحالف وكتبنا هناك عن البدائع أن المرأتان أقرتا أن هذا المتاع
اشتراكى سقط قولها لأنها أقرت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال إليها بلائبث بالبيعة اه وظاهره حصول
ثياب البدن ولده في غير الكسوة والواجب هو الزائد عليها تأمل وراجع رد يدل عليه ما مر أول الهبة من قوله
أخذوا له أول تملك هذه ثيابا الخ وكذا ما قدمناه من الخزانة عند قول المصنف هو الإيجاب والقول في
لا رجوع له ههنا ما لم يصرح بالعارية فهذا أولى (تنبه) قال السيد الحوى أعلم أن التملك يكون
في معنى الهبة ومنه بالقبض وإذا عرى عن القبض والتسليم اختلف العلماء في قبض بحر وقيل لا يجوز
قبض على الهبة أو أكثر المشايخ على أنه يجوز بدون التسليم وأنه غير الهبة لأن التملك والهبة متباينان
وحكما أما لا يفسقها وهو أمّا حكمه لأنه لو وهب الله تعالى رؤس الأبقار لا يجوز ولو أقر بالتملك يجوز وثبت أن
التملك يصح بدون التسليم وأنه غير الهبة عليه الفتوى وعلى الناس وموت المقر بمنزلة التسليم بالاتفاق
كذا في المتنازع اه قال ط والماسبق في القابلة أن يقول ولو لم يملكه لأن الأقراء بالملك صورته أن يقول هذا
الشيء فلان وهو اخبار لا تملك اه (قوله جعلتها ملكا) هذا انما يهيى في أرض موات أو ملك السلطان
أما إذا أقطعه من غير ذلك فلا مانع من بيعه حتى شاء كسلف ذلك في العشر والحراج ط (قوله القياس
نعم) لأنه تملك يحتاج إلى القبول في المجلس والقياس أن لا يكتفى بالأمر بالكتابة بل يقتضى أن يقول يملكته
وقوله مقام حضوره والأولى مقام قبضه (قوله أعطت زوجها الخ) ولو كانت دفع الهبة عند الحاجة إلى
النفقة أو شأ آخر وهو ينفعه على عباده ليس لها أن ترجع بذلك عليه (قوله والنقل قولها) لانها الداعمة
فهى أدري بجهة الدفع لانها الملكة ولا يملك الأمن جهتها ولا تملك التملك والقول للمسكر بينه وفى

(لا تصع غيره مقبوضة ولا
في متاع يقسم ولا رجوع
فيها) ولو على غنى لأن
المقصود فيها الثواب لا
العوض ولو اختار المساقاة
الواهب هبة ولا تسترد
فاقول للواهب خاتمة
«(نوع)» كتب قصة إلى
السلطان يسأله تملك أرض
بمحدودة فأمر السلطان
بالتوقيع فكتب كاتبه
جعلتها ملكا هل يحتاج
إلى القبول في المجلس
القياس نعم لكن لما نذر
الوصول إليه أقبح السؤال
بالقصة فقدم حضوره
وأعطت زوجها ما يسأله
ليتوسع ففعل به بعض
غرمائه

مطلب في معنى التملك

الصورة الثانية القول الثالث لما في جمع النصولين أدى على الميت الظاهر من وادته أن الميت أعطاه ألقا
 يقبل والوارث يصدر عنه بأنه أعطاه صيغة الذين لقيام مقام مودته فيصدق في جهة التلجيل **(قوله)** إن كانت
 وجهته أو أقرضته إذ كثر في أول النصير رجل كان يتصرف في غلات امرأته ويدفع ذهبها بالربحة ثم ماتت
 ودعى وراثتها أنك كنت تتصرف في ماله أي بتصرفه ثم ماتت فليسك الضمان فقال الزوج بن يا بنيتي ما تقول بقول
 الزوج لأن الظاهر شاهد له أي والظاهر يكتفي بالدفع يحوى قلت وسببا في شئ الوصاية بالقبول وعدم دار
 زوجته أنه لو اختلفا في الأدن وعدمه فالقول بالمنكر تأمل اه **(قوله)** لاه أي ليس للفرس أن يأخذ ذلك
 المال **(قوله)** والاه أي وإن لم يعطه به بان أعطاه فرضا ودفع إليه ليصل للاب **(قوله)** غير أن خلاص ميراث
 والريجة **(قوله)** وتعام في جواهر الفتاوى وعبارته هو وبه جابو له رجل فاختاره أمها كانت اتاح قوله
 عدو واستولى عليه وتداولها الأيدي والموهوب له لا يجدر به المقتول وهو يعلم أنه لو خلاها مضاعت ولو
 أسكار بما يقع في قتله أو برفع الأمر إلى القاضي ليبعها للغائب من ذي الدين حتى إذا ظهر المال كان له
 على ذي الدين **اه** **(قوله)** والاه بان كان ما كره وتحتوي على الأيدي المقتول لفته **(قوله)** كان فان بينهما
 انبساط يباح أيضا أي كيباح الأكل في ماله الثريد الذي يذهب لفته بالقبول يباح أيضا إذا كان بينهما
 انبساط أي ربح كافة كخادم من أت أحدهما يبيع بيت الآخر بدون لفته وبأكل من طعامه يقول
 أو ابن أو شهاد أو الألو وكذا تميز العادة والعرف وعاء الهدية كلبى زمانا فان الحاج حين قدومه يرسل
 هدايا لاصحابه فيرسل لهم ماله مزمع بأنه من من الصبي فان العادة تحث أن يأخذها المهدى السهم وعاشها
 بخلاف ما إذا أهدى رجل لآخر عينا في فصرة أو لبنا في وعاء فانه يأخذ العنب والبن دون الفصرة والعاء
 قال في الهندية ويقال إذا هبت إليه هدية في ظرف أو ناه وفي العادة وذلك لم يملكها كالتصايع والجواب
 وما أشبه ذلك وإن كان من العادة أن لا يراد الفرف كعواصير الترف فالفرف هدية أيضا لا يرد مودته ثم إذا لم
 يكن الفرف هدية كان أمارة في يد المهدى إليه وليس له أن يستعمله في غير الهدية وله أن يأكل الهدية
 فيها إذا لم تقتض العادة فطر يعصمها من اقتضت فطره وتحتوي له فطره **اه** **(قوله)** ليس لأهل خوان
 هو كغريب وكاتب ما يؤكل عليه الطعام فأموس **(قوله)** أمولة أهل خوان آخر ولو دلون من معه على
 خوانه لا بأس به قال الفقيه هذا قياس وفي الاستحسان أن كل من كان في تلك الشيافة إذا أعطاه أطا به
 تأخذ كذا في الحاوي للفتاوى اه هندية وفيه الوفاء للكيل لا أسلم من تناول مالك فقال الأثر أن في
 حل من تناول من من دهرهم إلى مائة درهم ليس له أن يأخذ مائة أو خمسين جلة وله أن يتناول من المأكول
 والمشروب والدرهم مالا يذمه ولو أنه أدى رجل إلى مائة درهم بأفان لم يقبل القرض كره القول اه
(أقول) أي كالفاسي فانه ليس له أن يتناول هدية من ليس له عادة في مهاداته قبل تقادده القضاء **(قوله)**
 ولا أعطاه سائل الخ هو ليس خاصة بأهل الاخوان بل مطلق الضيف فهو تعمير بعد تنقضي أمأهل الاخوان
 فانه قد خص كل قوم بطعام إذن لهم فيه فإذا أطعم أهل خوان آخر فقد أباحه لغريم أباح له المضيف وفيه
 اضراء بجماعته لأن ستمهم قد تعلق به بإباحة المثل إياهم وربما يكون الطعام لا يكتفهم في الطعام أهل
 الخوان الثاني تصرف في مال غيره بعير اه واه واه برقته في النظر إلى الشئ الأول لو كان بينه وبين
 المنزل بأسطة بحيث يسوغ له أطعام طعامه بغير إذنه جاز له أطعام أهل الخوان الثاني وبالنظر لخلق وقائه
 لا يجوز وأما أطعام أهل خوانه فبأن لا يراد المثل إياهم لهم وأما أعطاه السائل فانه اقتضات على رب المنزل
 فلا يجوز إذا كان بينهما بأسطة بحيث يعلم أنه يرضى بصرفه في ماله كما قال تعالى أو صدقكم فانه
 ذكر في نفسه بره أنه معادو لله أعلم له أن يبدل أو صدقه ويضيف من طعامه بغير إذنه أو اتفق رضاه
 بذلك فاعطاه من ذكر بالاول **(قوله)** وخادم أي ممن هو قائم على رأس المائدة جوهرة فأنفذ ذلك
 في خدمة رب المنزل بعيرهم أولى وقدمه رده المستثنى الضيف وأدرجه المؤلف في مسئلة أهل

ان كانت وجهته أو أقرضته
 ليس لها أن تسترد من
 الفرس وإن أعطته
 ليتصرف فيه على ملكها
 فهذا ذلك لاه دفع لانه
 مالا يتصرف فيه ففعل
 وكثر ذلك فمات الابان
 أعطاه حصة فالكل له والا
 غير أن وتعام في جواهر
 الفتاوى وبه في الهندية
 في ماله يباح أسكها فيه
 ان كان نريدا ويصوه بما
 لو حقه إلى ماله آخذت
 لفته يباح والأفان كان
 بينهما انبساط يباح أيضا
 والأفان دعاء مالى طعام
 وترفعهم على أخوة ليس
 لأهل خوان منزلة أهل
 شوا أن خولا وأطعام سائل
 وخادم

الحوائج لانهم يسيوف ط (قوله لتسرب المزل) فان كانت هر صاحب البيت مالاً استحساناً جورة
 (قوله وتماه في الجورة) وعبارة رجل كتب الى آخر كتاباً وذكر فيه كتب الجواب على ظهره لزمه
 رده وليس له التصرف فيه والاملكه المكتوب اليه صرفاً * رجل مات وبعث الى ابنه كتاباً لكتفه في محل
 بملكه حتى يكون ان يكتفه في غيره بمسكه لنفسه ان كان الميت بمن يترك بشكليه لفته أو ورع فان
 الابن لا يملكه وان لكتفه في غيره وجب عليه رده على صاحبه وان لم يكن كذلك جاز لابن ان يصرفه الى حيث
 أحب اه (قوله لاجبر على الصلات) بكسر الصاد جمع صلة وهي عبارة عن أداء مال ليس بمقابل عوض
 مالى كالتوضيع هاهن النذور والكفارات انتهى معراج لكن لا يظهر ذلك في الشفعة ط (قوله
 شفعة) فيجب على المشتري تسليم العقار الى الشفيع مع أنها صلة تسريعت ولا الوفاء الشفيع بطلت الشفعة
 أشياء وانما وجبت صلة الشفيع لجوارحه واحد الوجه الثلاثة دفعاً لضررته ومع ذلك يأخذ جابر من
 البائع ان كانت يده أو من المشتري (قوله ونفقته زوجته) لانها وان كانت صلة من وجه أنها عوض
 من وجه آخر لانها احتباس ذخيرة ويجوز عليها ولو بالجس يري ومثلها نفقة القرابة والولاء بل
 هي أول من نفقة الزوجة لانها صلة محضة أما نفقة الزوج فبما يشبهه بالاحرة لان فيها جازاً الاحتباس قال
 الصدوق الشهيد اذا مات الزوج حمل ما كان عليه واجبا من النفقة لم تأخذ ذلك من ميراثه لان أصل ذلك لم
 يكن مالا واذا لم يكن مالا كانت النفقة في حق وصفية المالية صلة والصلوات لانتم الابا لتسليم واذا مات قبل
 التسليم سقط فان قيل لو كانت صلة كيف يجبر الزوج على التسليم فيلجأون ان يجبر الاتري انهم أو موى
 أن لو جبر عليه من فلان بعد موته فمات الموصى فان الورثة يجبرون على تنفيذ الوصية على العبد وان كانت
 صلة ولومات العبد بطل الوصية انتهى (أقول) وذهبنا في أوائل باب الرجوع في الهبة بعد قبول المصنف
 والميم موت أحد العاقدس وذكر الشارح في مقابلة ط بالوفت نقلنا عنه من حيث أن السعد أن المراد من
 النفقة التي تسقط غير المستدانة بأمر القاضي أمهى فقد جرح في الظاهر به بعدم السقوط وصحة في الذخيرة
 الى آخر ما قدمناه فالرجع اليه (قوله وموى موصى بها) فيجب على الوارث دفعها الى الموصى به بعد موت
 الموصى أشياء ولم يجبر الجبر بها على الوارث فانها صلة للموصى والجبر يجرى على الوصى والوارث ليس
 هوذا الصلة بل متصرف فى المال غير لان الوصية مستحقة للموصى له وكذا مال الوقف فان الصلة من الواقف
 والجبر على المتولى فلا خصوصية للجبر فيها بل كل من كان في يده صلة من شخص لا آخر يجبر على تسليمها اليه
 (قوله ومال الوقف) فانه يجب على الناظر تسليمه للموقوف عليه مع أنه صلة محضة ان لم يكن في مقابلة عمل والا
 ففيها شائبة انتهى أشباهه براد ما تؤوله العاقلة من الذب فان الاحباب على العاقلة عارية الصلة يبرى
 (قوله وقد حررت آيات الوهبانية) وكب أشطار ديوت على أشطار ديوت آخر وحذف بعض ما يحتاج اليه
 منها وزاد فيها ما ليس منها وقوله لم يوف باسكان الواو وقوله يؤخذ باسكان الذال وقوله ويؤخذ بقوله
 ط (قوله ليس برجع مطلقاً) أى سواء قبل المدون أو لم يقبل بل سكت فان سكوته يكون قبولاً حكماً واه
 كان ثم مانع في الرجوع أو لانها اسقاط والساقط يكون تلاشفاً فلا يتحقق الرجوع فيه كالإبراء وكل هؤلاء
 الموهوبون لا يريهم من غير تصریح بالقبول فيكون صريحاً لدلالة ومن المشايخ من جعل هبة الميرس كالارباعتم
 بلا صريح قول ويرد ذلك من ابراء والهبة بالرد كفى الشرى لنبالية وقال ابن شجاع لا يعمل رد موصى المصنف
 على اطلاق السقوط ويظهر لك مملى الشرى لنبالية كلام البحر حيث قال أول باب الرجوع وأطاق الهبة
 فأنصرفت الى اعيان فلا رجوع في هبة الدين للمدون بعد القبول بخلافه لكونه اسقاطاً انتهى وكانه
 أشبه عليه الرد بالرجوع تأمل وقدمنا أول باب الرجوع (قوله وأبرأذى نصف يصح) صورته له ما دين
 على رجل قال أحدهما له وهيتك فمبى جاز فموان قال وهيتك نصف الدين مطلقاً عن إضافة ماله اختلعت
 الرواية في رواية ينفذ في الربع كلوه هبة نصف العبد المشترك فيه صرف اليه الهبة أو تصرف الى الكل في

وهرة لتسرب المزل ولا
 كتاب ولو لب المزل الآن
 يناوله الحبر المتفرق للاذن
 عادة وتماه في الجورة
 وفي الاشياء لاجبر على
 الصلات الا في أربع شفعة
 ونفقته زوجته وموى
 بها مال وقف وقد حررت
 آيات الوهبانية على وفق
 مالى شرحها للشرى لنبال
 فقلت
 واهبدين ليس يرجع
 مطلقاً
 وأبرأذى نصف يصح

اخلاقية تصب في الدين وهو ظاهر الرواية شريفة فلا تغذ الخالق الشارح قوله واراد في نصف ايشه هل
 قوله وهبتك نصيبه وبه يقطع نصيبه بالاتفاق وكذا قوله انك من نصف الدين في ظاهر الرواية وما عليه انه
 لو كان لاثنين دس مشترك على شخص فأرأه أحدهما متفردة بقول أو أتمكن من نصيب فهو كمال اتفاقا وتارة
 يقول وجه نصف الدين من غير افتقار ظاهر الرواية انه كالاول وقبل يكون ابراهيم نصف النصف وهو
 الربع (قوله المخرج) أي هذا هو المخرج (قوله على جميعها) متعلق بقوله وسوئته تركت ههنا المخرج
 على أن يجمع ما لا يجمع في الحقيقة به انه لا يبرأ من الرضا بالهبة كان بشرط العوض فاذا انعدم العوض انعدم
 الرضا والهبة لا تصح بدون الرضا (قوله أو ترك ظلمه لها) يعني لو قالت لزوجه او بنت مهرى مثلن على أن
 لا تغلبي فقبلت هبة فلو ظلمها بعد ذلك فالهبة ماضية كمن شرط العوض وانسحب العوض انسحب الهبة
 وأبي القاسم الصغار وعاله فاضمان بالله فالحق الهبة بالقبول فاذا قبلت تحت الهبة لم يعد المهر بعد ذلك وفي
 الانبساط وابن مقاتل قال مهره عليه على حاله ان ظلمها بالهبة لم يرض بالهبة لا بهذا الشرط فاذا طالت الشرط
 فان الرضا ثم قال والحاصل انه لا فرق على ما عليه الفتوى بين مسئلة الظلم ومسئلة الخلع كما مر حبه فاضمان
 عبد البر (قوله معلق على الخ) ليس هذا في الوهبية أسألو انما هي مسئلة مثل عن الشر لا في ظاهرها
 وهي قال الهبة نكحت عليك أخرى وأرأى من مهرك فنت طالق فهل اذ ادعى انه أو قال المهر لم يبق
 ما يبر به صه وانكرت يقبل في عدم الحث وان لم يقبل بالهبة لم يبرأ من مهره كما يدعي المار دمة تبرأ طلاق ابراهيم
 الشرط فأجاب ان رد الابرأ لم يثبت لانه لو كان كما يدعي منعه ابطاله وان كما يدعي المار دمة تبرأ طلاق ابراهيم
 المقتضى الحث وانما اعتبر ادمع دعوى ادمع لما أتى اذ قبض دية ثم أرأه عه وقيل مع الابرأ ويرجع
 عليه بما يتبع اه لم يثبت دية وهو موقوف لم يبرأ من مهره ابراهيم أي في بيعته قال وانما سطرته دفعه ما يتوهم
 من الحث بغير الابرأ ونفس الشارح اخبر باب التعاقب في ما يكتب في التعاقب حتى نقاهما أو تزوج عليها
 وأرأه من كذا أو من باقى صدقها ولو دفع له الكل هل تبطل اذ اظهر لا نصبر معهم بعهدة المرأة الاسقاط
 والرجوع بغير دفعه اه وكتب عليه سدى غنة قوله فلو دفع له الكل أي كل الدين المعبر به بعهده بقوله من
 كذا أو كل باقى الصدق وقوله هل تبطل أي المدين المذكور وتوجه التوقف ان البلاق معلق على شرطين
 وهما التمسك والابرأ والتزوج والابرأ فاذا وجد أحدهما فلا بد من وجود الآخر وهو الارامع ان المبرأ
 عه قد دفعه له او قوله لم يصبر معهم الخ قال في الاشباه الابرأ بعد قضاء الدين صحيح لان الساقط باقتضاء المطالبة
 لأصل الدين فيرجع المدينون بما آذاه اذا أرأه امرأة اسقاط واذا أرأه امرأة استنفاء ولا رجوع واشتغلوا
 فيما إذا أطلقه لوعلى هذا لوعاق طلائها بابرأ ثم ابرأ المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا أرأه امرأة اسقاط
 وقمع ورجع عليها اه والحاصل أن ليس وصف في ذمة المدون والدين يقضى بطله أي اذا أوفى ما عليه له عه
 ثبت له على غيره من مثل حاله عه عليه فتنسقط المطالبة فاذا أرأه عه براءة اسقاط سقط ما بذمته له عه
 فثبت له المطالبة عه عه ما أوفاه قد صحت البراءة بعد الدفع فلا يبطل الدين بل يرفق التوقيع على البراءة
 بخلاف ما إذا أرأه امرأة استنفاء لانها يجمع اقراره براءة فبعد دفعه وبأنه لا مطالبة له عليه فلا يرجع عليه
 المدون لعدم سقوط ما بذمته بذلك وأما لو أطلق ونفى في نسيانها على الاستيفاء لدم فمعه عهدها
 (قوله لو رد دفعه) الاول ان يقول مدعى الدفع بظفر (قوله وان قبض الانسان الخ) أي قبض البائع
 الثمن وهو المراد بمال يبيع به أي مال بلا صه يبيع به ثم أرأه المشتري منه يبرأ من المشتري على ما يبيع به فمعه
 والدائن اذ قبض دية ثم أرأه المدين عه صه ورجع المدون على الدائن بما قبض منه قال انه لا ملة عبد البر
 صورة الاول باع وقبض الثمن من المشتري ثم أرأه البائع المشتري من الثمن بعد القبض بعهدة ابرأ ويرجع
 المشتري على البائع عما كان دفعه اليه من الثمن والثانية لو أرأه الدائن المدون بعد بقاء الدين وقبضه عه
 يرجع المدون غير الاصل في الدين وقبضه بالهبة لا يبرأ من الدين فاذا أرأه ما في الدية من ما قبضه لافي

المخرج

على جميعها أو ترك ظلمه لها

اذ وهبت مهر ادمع يوف

يخصر

معاق على الخ لابرأ مهرها

وانكاح أخرى لو رد بظفر

وان قبض الانسان مال

هـ

فا برأ أو حذمه كالدين المظهر

الخلافة فيها اذا وهب من الميت فرد وارثه وقال قبله نعيم الميت أبر الميث من دينه مفرد وارثه لم يصح ردّه كما
 في جامع المقربين ولو وهب لبعض الورثة طلبة لكانهم ولو أبر الوارث جميعاً أيضاً كذا في الوهب المذكور
 وفي فتاوى اهل وطر أبر العريم أحد الورثة من الدين صح في نصبه وفي الخزانة عقدان تكون الميراث بينهما
 بمنزلة القبول في هبة الدين من الميراث اذ لم يقبله حتى مات الميراث والوصية اذ لم يقبلها الموصى له حتى مات
 الموصى تجب الهبة الوصية رجل قال لكانته وهبت لثلاثي عاقل قال لا تجب لان قبله حتى المالك كاتب
 والمالك من عليه كذا في السراج الوهاج وفي فتاوى اهل وطر برهان الدين عن مالت مفلسا وعنده من فترع
 انسان بقضائيه هل يسقط دينه قال لان اسقاط السائط لا يتصور لانه سقما بعونه مفلسا ولا يعطى حتى
 المطالبة في الاستحقاق كذا في التاتر خاتمة * بقرة بين اثنين فراضيا على أن تكون عند كل واحد خمسة عشر
 يوما يعطى لهما فلهذه مائة باطلة ولا يعمل فصل الدين وان جعل في حل الألب يستلصصا صاحب الفضل فضله ثم
 جعله في حل جئت جعل لان الاول هبة المشاع فليس يعمل القسمة فلم يعز الثاني هبة الدين وانه يجوز وان كان
 مشاعا كذا في الفتاوى الخاتمة * العوض في الهبة نوعان، تأخر عن العقد ومشرط في العقد العوض
 المتأخر عن العقد فالكلام فيه في موضعين أحدهما في بيان شرط جوار هذا التعويض ومبرور الثاني
 عوضا لوالثاني في بيان ماهية هذا التعويض أما الاول فيقول شراعتا ثلاثة الاول مقابلة العوض بالهبة وهو أن
 يكون التعويض بصر بلفظ يدل على المقابلة نحو أن يقول هذا عوض عن هبتك أو يدل عن هبتك أو يمكن
 هبتك أو تعاطل هذا عن هبتك أو تسمى هبتك ما دلت على هبتك أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا
 هذا الجري حتى ولو وهب الانسان شياً وقضه الموهوب له ثم الموهوب له أنضو هبتك شياً للواهب ولم يقل
 عوضا عن هبتك ونحو ذلك مما ذكرنا لم يكن عوضا بل كان هبة مستقلة ليس له الرجوع
 والثاني أن لا يكون العوض في العقد مملوكا بذلك العقد حتى لو عوض الموهوب له به بعض الموهوب لا يصح
 ولا يكون عوضا وان كان الموهوب قد تبرع بحاله تعبر بجمع الرجوع فان بعض الموهوب يكون موضع
 الباقي ٣ هذا اذا وهب شياً واحدا أو شيئين في عقد واحد عوضاً أحدهما عن الآخر فاختلافه فيه
 قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يكون عوضا ولو وهب شياً وتصدت عليه بشي عوضه الصدقة من
 الهبة كانت عوضا بالاجماع والثالث سلامة العوض للواهب فان لم يسلم أنه استحق من يده لم يكن عوضا
 وله أن يرجع في الهبة ان كان الموهوب فائضا به لم يملك ولم يردده برا أو لم يصدقه بما عرجع فان
 كان قد ملك أو استملك الموهوب له لم يضمنه كإلوهة أو استملكه قبل التعويض وكذا اذا ارد ان يبرم
 يصح كذا في الدائع * وان استحق بعض العوض سابقا منه فهو عوض عن الهبة كإلوهة شاعر دما في
 يده من العوض ويرجع بالهبة كإلوهة كذا فائداً لم يخرج من ملك الموهوب له ولم يرد في دلهما كذا في
 السراج الوهاج وأما سلامة العوض وهو الموهوب بشرط التعويض حتى لو اتفق الموهوب كان له أن
 يرجع فيه بأعوض ولو استحق وصف الموهوب فلا موهوب له أن يرجع في وصف العوضان كل الموهوب
 مما يعمل القسمة سواء زاد العوض أو نقص في العوض أو زاد في البذل أو زاد فيه كان له أن يأخذ نصفه
 وعصا القصاص كذا في الدائع * وان قل أو دما بقي من الهبة وأرجع في العوض كإلوهة لم يكن له ذلك وان
 كان الموهوب شريكاً ضمن فاض العوض بقدر ما وسب الرجوع للموهوب به من العوض كذا في
 السراج الوهاج * وإذا استحق كل الهبة والعوض شريكاً ضمن كل قسمة العوض كذا في كرى الأصل
 من غير خلاف كذا في الدائع * هذا اذا كان الموهوب أو عوضاً لا يعمل القسمة واستحق بعضه فأما
 اذا كان مما يعمل القسمة فاستحق بعض أحدهما طل العوضان كان هو السقة وكذا تبطل الهبة ان
 كانت هي السقة وإذا طل العوض يرجع في الهبة وإذا طل الهبة يرجع في العوض كذا في السراج
 الوهاج * وان كان بينهما ما في التعويض المأخوذ من الهبة منه متداخلاً فلا خلاف بين أصحابنا في صحة

مقوله هذا الخ هكذا بالاصح
 ولتقرر هذا العبارة

به الهية ويطلب بما يتطل به الهية لا يخالفها الا في اسقاط الرجوع على معنى انه ثبت حق الرجوع في الاولى
ولا يثبت في الثانية ما فيها او اعد ذلك فهو في حكم هبة مستأثرة ولو وجد الموهوب له بالموهوب صياها حاشا لم يكن
له أن يرجع في العوض وكذلك الواهب اذا لو وجد بالعوض عيبا لم يكن له أن يرجع بالعوض ويرجع
في الهبة فاذا قبض الواهب العوض فليس لكل واحد منهما أن يرجع على صاحبه فيما لم يملكه سواء عوضه
الموهوب له أو اجنبي بأمر الموهوب له أو بغير أمره كذا في البدائع ويشترط شرائط الهبة في العوض بعد
الهبة من القبض والحيازة والاغراض كذا في خزائن المفتين ولا يكون في معنى المعاوضة ابداء وانتهاء فلا يثبت
للمشتري الشفعة ولا للموهوب له الرد بالمبيع كذا في محيط السرخسي * النوع الثاني العوض المشروط في
مقدار الهبة فان كانت الهبة بشرط العوض شرط لها شرائط الهبة في الابتداء حتى لا تصح في المشاع الذي
يحتل القصة ولا يثبت بها الملك قبل القبض ولكل واحد منهما أن يتعسف من التسليم وبعد التقبض يثبت
لها حكم البيع فلا يكون لاحدهما أن يرجع فيها كأنه لو ثبتت بها الشفعة ولكل واحد منهما ما أن يرجع
بالمبيع ما قبض والصدقة بشرط العوض بعتله الهبة بشرط العوض وهذا استحسان والقياس أن تكون
الهبة بشرط العوض بعبارة ابتداء وانتهاء كذا في فتاوى قاضيان * وهب دارا من رجلين بشرط عوض ألف
دورهم ينقلب بعبارة آخر بعد التقبض كذا في القنية ولو عوض من جميع الهبة قليلا كان العوض أو كثيرا كان
يمنع الرجوع ولو عوض من بعض الهبة من ملكه له الرجوع فبم لم يعرض عنه وليس له الرجوع عما
عوض كذا في شرح الطحاوي * اذا تصدق الموهوب له على الواهب بصدقة أو تحلة أو أجره فقال هذا عوض
هبتك جاز كذا في الصعري * ويحوز تعويض الاجنبي سواء كان بأمر الموهوب له أو بغير أمره وليس للاجنبي
المعوض أن يرجع على الموهوب له سواء عوض بأمره أو بغير أمره إلا أن يقول الموهوب له عوض فلانا
عني على أن ضامن وهو كقولنا هب لفلان هبتك هذا عني فان المأمور لا يرجع على الأمر إذا أن يقول له
الأمر على أن ضامن هكذا في فتاوى قاضيان * والاصل في جنس هذه المسائل أن كل ما يطلب به الانسان
بالحبس والملازمة يكون الأمر بعبارة سبيل الرجوع من غير اشتراط الضمان وكل ما يطلب به الانسان
بالحبس والملازمة لا يكون الأمر بعبارة سبيل الرجوع الا بشرط الضمان كذا في الظهيرية * ولو وهب له هبة
موضوعة عوضا على غير شرط قبضه ثم استحق العوض فله أن يرجع في الهبة ان كانت قائمة في ملك الموهوب
له ولم ترد ولم يغيرت فيها يمنع الرجوع فيها كذا في السراج الوهاج * وان استحق العوض وفدا زادت
الهبة لم يرجع كذا في الخلاصة * وان كانت الهبة قد هكت أو استهلكها الموهوب له لم يضمها في قولهم
جميعا كذا في السراج الوهاج * ولو وهب لرجل ألف دورهم فتوضه الموهوب له دورهم من تلك الدراهم لم
يكن ذلك عوضا عنه فلو كان له أن يرجع في هبته وكذلك لو كانت الهبة دارا فتوضه ببيتها كذا في فتاوى
قاضيان * وفي الفتاوى العتامية ولو وهب داره بشرط عوض وقيمته ألف فباعها بألف قبل نقد الثمن
أخذها الشفعة بالهبة وبقع الموهوب له الواهب ما شرط أو قيمته ولو حضر الشفعة بعد ما دفع المشروط
الى الواهب أخذها به كذا في التاترخانية * رجل وهب لرجل ثوبا وخمسة دراهم وسلم الكل اليه ثم عوضه
الثوب والأدراهم لم يكن عوضا عنه استحسانا كذا في فتاوى قاضيان السك من الهدية وقائمة فيها أو لا
ذكرت ذلك للوعده فيما تقدم وان كان بعضه قد تقدم * وفيها رجل وهب لآخر أرضا على أن يبايعه
منها من زرع ينفع الموهوب له ذلك على الواهب قال أبو القاسم الصغائر ان كان في الأرض كرم أو أشجار جازت
الهبة ويطلب الشرط وان كانت الأرض قراحا للهبة فاسدة كذا في فتاوى قاضي خان ولو كان الموهوب
كرما بشرط أن ينفع عليه من ثمرة تصح الهبة ويطلب الشرط كذا في محيط السرخسي * وفي الاستيعابي
رجل وهب لرجل هبة أو تصدق عليه بصدقة على أن يرد عليه ثوبا أو زواجا أو بعضها فاجاب بآثار ولا يرد
عليه ولا يعوضه بشئ كذا في التاترخانية * امرأة قالت لزوجها الملك تعيب عني كثيرا ان مكنت معي ولا تعيب

فقد وهبت لك الحائط الذي في مكان كذا فكنت معها زماناً ثم طلقها فاستلته على نفسه وجوه الوجه الاول اذا
 كانت عدتها لاهية العصال في هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الثاني اذا وهبت له وسلمت اليه
 ووعدها ان يعكث معها في هذا الوجه الحائط للزوج وان لم تسلم الحائط الى الزوج لا يكون له الحائط الوجه
 الثالث اذا وهبت على شرط ان يسهها وسلمت اليه وقبل الزوج في هذا الوجه الحائط للزوج وهكذا ذكر
 الشيخ انوا القاسم رحمه الله تعالى وعلى قول نصير ومحمد بن مقاتل رحمه الله تعالى وهو المختار لا يكون الحائط
 للزوج الوجه الرابع اذا قالت وهبت لك ان يعكث معي في هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الخامس
 اذا سلمت على ان يعكث معها على ان الحائط هبة في هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج كذا في المحيط وهبته
 مهرها ان لم ينقلها فهو باطل بخلاف على ان لا ينقلها ثم ان ظلمها اعاد لان المهر في النكاح لا يفسد بالشرط فاذ قالت
 قالت الرضا الفتوى على هذا ولو قالت له اولم فأنفقت فيها أي الولاية فأنفقت من مهرى فالامتناع قالت ولو
 قال ابرئني حتى آهب لك كذا فابرأت وأبى يعود المهر ويستل أبو جعفر عن منع امرأته من السير الى أبي جعفر
 وهي مريضة فقال لها ان وهبت لي مهر لك ابعثك الى أبيك فقالت المرأة أفعل ثم قدمها الى اليهود فوهبت
 بعض مهرها وأوصت باليهض على الفقراء أو غير ذلك وبعد ذلك لم يعنه الى أبي جعفر او منعها فقال الهبة باطلة
 قال الفقيه رحمه الله تعالى لان غير المكرهة في الهبة كذا في الحاوي للفتاوى * المرأة اذا أرادت أن يتزوجها
 الذي طلقها قال لها الحائط لا أنزول مني على ماله على قوله شهرها على أن يتزوجها طاهر باق على
 الزوج تزوجها لم تزوجها لانها اجبت المال على نفسها وصانع النكاح وفي النكاح العوض لا يكون
 على المرأة كذا في فتاوى قاضيه * ولو قال للرب الدين ادا مت فأنت في حل فهو جائز كذا في فتاوى قاضيه
 * ولو قال ان مته تنبري عن ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دعتك الدار فانت بريء مما لي عليك لا يبرأ
 كذا في الوجهين للكردي * ابرأه من الدين الذي عليه لم يبرأ منه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة كذا في
 القتيبة * وفي الاقروى * برعك حل الى خبيثة أمته من جنس ما يحل اليه في العادة ودفع أهل الحطية
 اليه على ما حل اليهم ولا رجوع لهم فيه اذا تزوا والمساهلة في مثل هذا من جنس ما يتبعه قتيبة * بعث اليها
 شيئا معها كذا في العادة ثم تزوجها ولم يبدل حلها وخلعت نفسها منه بنصف المهر فليس له طلب ما بعث اليها اذا
 عوضه * مت حصله حاب المبعوث معه به طلب العوض ان لم تدفع منه مع شئ لاسير الكبير الرشوة لا تملك
 على وغيره فاض أو غيره دفع اليه سمحت لاصلاح المهر فأصلح ثم تدبر ما دفع اليه * في الماشق فان يدفع كل
 واحد منهم ما له من الماشق شيئا فهي رشوة لا يثبت المثل فيها ولا دفع ايترادها * وفي خلاصة الفريضة
 امرأتي متأتها فأبى أيديها حتى يدفع البدرهم قد برع وتزوجها برجع ما دفع لانه رشوة قتيبة وكذا
 في الوقائع الحساسة * مصم زوجته وأداها بالصرى والشم حتى وهبت الصدق متعول بعوضها فبراعة
 باطلة قتيبة في لا كراه ولا رأ كراه على الهبة وهو باطل لا تصح قاضيه ان * البكر الباعة عندها والنكاح التي
 هي في ضمنهم عن الدخول ووجهها شتر ثم بهم أو يبيعهم حصتها من أبيها في الارث أو تشهد لهم بشئ فهو
 باطل لانها كالمكرهة في ذلك رمى بوفيه من شرح تحفة الاقران للعبد لوزوج ابنته البكر من رجل فلما
 أرادت أن تخرج من بيتها الى وجهها معها الاب لا أن تشهد علم المثل ما استوفت منه ما يعرف من ميراث
 أمها ما قرن بذلك ثم أدت لها في المهر من المهر ان الحكم فيه عند حجة الاقرار لا يكون في معنى المكرهة
 لما ذكره من المد لا سيما الجليانة تغاب في الاكل وبه أفتى شيخ الاسلام أبو السعد والعمادى اه من نهوات
 الاقروى * رجل على أخواته ونحوه ما ماتت منتهى من موتة فوجدها فوهب رب الدين للمدبرين
 خمسين فذلك الموهوب بصرف الى المال أم الى المؤجل أفتى الامام الاجل برهان الدين الرقسي في وجه الله
 تعالى ينصرف اليها ويدأق القاصي بدين الدين رحمه الله تعالى كذا في النثرانية * هبة المهر من الزوج
 الميت تصح استئناسا كذا في السراجية * الوكيل في باب الهبة في معنى الرسول حتى يجعل العادة هو

الموكل دون الوكيل وفي البقال التوكيل بالهبة توكيل بالتسليم ولو وكيل بالتسليم أن يوكل غيره بخلاف
 التوكيل بالقبض كذا في المحيط وفي الفتاوى العتبية ولو وكل الواهب جلا بالتسليم ووكل الموهبه رجلا
 بالقبض وغاياصح التسليم من الوكيل فان امتنع وكيل الواهب خاصه موكل الموهبه وينفرد أحد
 وكيلى التسليم بخلاف وكيلى القبض لا ينفرد أحدهما كذا في التاترخانية * وسئل أبو القاسم عن
 أمر شرى يكمه بأن يدفع ماله إلى ولده على وجه الهبة وكتب اليه كتابا بذلك وامتنع الشريك عن الاداء هل للابن
 الخصومة معه قال هذا شيء لم يجب بعده ولا يجب له الا بالقبض فليس للابن خصوصية في ذلك قال الفقيه رحمه الله
 تعالى ولو لم يكن على وجه الهبة فلا بد أن يتخاصم اذا كان مقررا بالمال وفي الوكالة كذا في الحاوى للفتاوى
 * اذا دفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه أو أحد من أهل بيته لم يأثم * اذا أجاز ملك دار الحرب ملك دار الاسلام
 جارية فهي له ولو أهدى ملك العدو إلى أمير العسكر فهو لجميع العسكر كذا في السراجية * وسئل محمد بن
 مقاتل عما يرى أبو الصبي إلى المسلم أو إلى المذنب في النبروز أو في المهرجات أو في العدا قال إذا لم يسأل ولم يلج
 عليه فلا بأس به كذا في الحاوى للفتاوى (أقول) وهذا فيما إذا كان للاستدانة أو لم من بيت المال يكفي
 والأدلة أحسن له وما عرفت من ثمن الخلو والعدينية والخيسية كذا في كتاب الاجارة * وسئل الحاوى عن
 عاق كوزة أو قوسه في سطحه فأعطى السحاب وأمثلا الكوز من المطر فجاء انسان وأخذ ذلك الكوز وبيع
 المائهل اصحاب الكوز أن يسترد الكوز مع الماء فقال لهم قال رضى الله تعالى عنه وجوابه في الكوز
 مما لا شك فيه فاما الماء فانه ينظر ان كان أعداه ذلك حينئذ يسترده وان لم يعد له لا لا يسترده كذا في
 التاترخانية * لقط في يد ملتقطا نة وله وينتق عليه وليس لهذا الصغير أحد سواء أجاز ولا جني ان يقبض ما وهب
 من الصغير وان كان الصغير من أهل أن يقبض بنفسه ولهذا الاجنبى أن يسأله تعليم الاعمال وليس للاجنبي
 آخر أن يسترد منه نص عليه السرخسى في كتاب الهبة * وسئل على بن أودرجه الله تعالى عن رجل دخل
 الحمام وقد دفع إلى صاحب الحمام الاجرة فاعترف من الاناء بانه دفعه إليه صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا
 هل يصير ذلك الماء ملكا للمعترف أم يكون ذلك لأصاحب الحمام ويكون منه اباحة للآخرين فقال صار أحق
 به من غيره ولكن ما صار ملكا له كذا في التاترخانية * يدخل في هبة الارض ما يدخل فيه من الاناء
 والشجار من غير ذكره وكذا في الصلح على أرض أو عنها تدخل ولا يدخل الزرع في الصلح من غير ذكر
 قال ركن الاسلام المباح في الزرع يدخل في الوهن والاقرار والتي بغير ذكر ولا يدخل في البسح والقسمة
 والوصية والاجارة والكاح والوقف والهبة والصدقة وفي القضاء بالملك المطلق ولا يدخل الثمار والاوراق
 المتقومة في هبة الاشجار بغير ذكر ما لا يذ كر وفيها ثمروا وفي فسدت الهبة لانه يجمع التسليم كافي القنية
 * اقترانه وهب من فلان دارا كان هذا اقترانا صحيحا في العيانة الاقرار بالهبة لا يكون اقترانا بالقبض
 هو الاصح كذا في جواهر الاخلاط * أهل الذمة في حكم الهبة بمنزلة المسلمين لانهم اتزوا أحكام الاسلام
 فيما يرجع إلى المعاملات الا أنه لا تجوز المعاوضة بالخروج من الهبة فيما بين المسلم والذمي سواء كان المسلم هو
 المعوض للذمي أو الذمي وان صارت الخرج خلا في القابض لم تصر عوضا ويرد إلى صاحبه وتجوز المعاوضة
 بالخروج والذمي فيما بين الذميين كما يجوز ابتداء المباينة ولا يجوز بالمدينة والتم كذا في المبسوط * وهب المرث
 للنصراني أو النصراني على أن يعوضه بخرا من ذلك باطل كذا في محيط السرخسى * وجعل وابنه في المغارة
 ومعهما من المساء ما يكفي أحدهما من أحق بالمساء منها قال الابن أحق به لان الابن لو كان أحق لسكان على
 الابن أن يسقى أباه وان سقى أباه مات هو من العطش فيكون هذا منه اعانة على قتل نفسه وان شرب هو لم ينع
 الاب على قتل نفسه فصار هذا كرجلين أحدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره فقاتل نفسه أعفاهم
 اتحاقا عليه الصلوة والسلام من قتل نفسه بعد يوم القيام في بدلة الحديدة بجأها بطن نفسه
 والوجه الضرب بالسكين وأصله بوجأ كذا في المحيط * ولو دفع إلى رجل ثوبا بابتداء الصدقة فأخذه المدعوع

الله تعالى أنه ودينه أو غيره فله على الله أن لا يحل له أن يدفع الصدقة له لأنه قد زال عن ملكه حين قبضه الرجل فكان
 الصدقة في ماله وقد كذا في السراج الوهاج * يحتاج منه درهم فلا تعلق على نفسه أن يصدق على الصدقة على الفقراء
 وإن آثرهم على نفسه فهو أفضل بشرط أن يعلم من نفسه حسن الصبر على الشدة وأن خاف أن لا يصبر يفتق
 على نفسه كذا في المقطع * وسئل بعضهم عن التصدق على المكدين الذين يسألون الناس الخفاق بأكلون
 اسرافاً قال ما يفارقك أن من تصدق عليه يفتق في المعصية أو هو غني لا بأس بالتصدق عليه وهو ما يجوز عما
 قور من سدنته كذا في الحاوي للفتاوى * الصبي إذا تصدق بماله لا يصح كذا في السراجية * التصدق بمن
 البصير على المحتاجين أفضل من الاعتراف كذا في السراجية * رجل تصدق على الميت أودعاه فإنه يصل
 الثواب إلى الميت * إذا جعل ثواب عمله لغيره من المؤمنين جاز كذا في السراجية * تصدق على فقير
 بطارحة على ظن أنه فاس ليس له أن يستردها ظاهر قال القاضي عبد الجبار إن كان قال قدمه أنك منه فلساً
 ثم ظهر أنه طارحة أنه أن يستردها وإن قلته أنك هذا لا يسترد قال سيف السائي لا يسترد في الحالين كذا في
 القنية * رجل أخرج الدرهم من الكيس أو من الجيب ليندفعها إلى مسكين ثم بدله فلم يدفعه فإني عليه
 من حيث الحكم كذا في السراجية * وعن الحسن البصري حين يخرج كسرة إلى مسكين فليجبه صدقه قال ينفذها
 حتى يعي آخر أو أن كسها أطعمها لها وقال إبراهيم التيمي مثله وقال عمر الشعبي هو بالتخييرات شاء قضاها
 وإن شاء لم ينفذها لا تجوز الصدقة إلا بالتبصر وقال مجاهد من أخرج صدقة فهو بالتخييرات شاء أمضى وإن شاء
 لم ينفذ وعن عطاء بن رباح قال الفقيه أبو الليث رجع الله تعالى وهو المالك وذبحه كذا في المحيط * استألفوا الصدق
 على سائل المسجد قالوا لا ينبغي أن يصدق على السائل في المسجد الجامع لأن ذلك أعانة على أذى الناس وعن
 شاذ بن أيوب رجع الله تعالى قال لو كنت قاضياً لأقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد وعن أبي بكر بن
 أبي عمير الزاهد رجع الله تعالى قال هذا فاس واحد يحتاج إلى سبعين فلساً تكون تلك السبعون كفارة عن
 الناس الواحد ولكن يصدق قبل أن يدخل المسجد أو بهد ما يخرج منه كذا في فتاوى قاضيان * وفي فتاوى
 الناصري إذا قال السائل بحق الله تعالى أو بحق محمد صلى الله تعالى عليه وسلم أن تعطيني كذا لا يجب عليه
 في الحكم والأحسن في المروءة أن يعطيه وعن ابن المبارك قال يجزي إذا سأل سائل بوجه الله تعالى أن
 لا يعطى كذا في التاريخية * والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم وصلى الله تعالى على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه الطاهرين الطيبين * وعلى جميع الأمة التابعين والمجتهدين والعلماء العاملين * وعلىنا
 معهم رجعت يا أرحم الراحمين * اللهم اجعلها صالوا وجهك الكريم * ووجبالأفوز العليم * في جنات
 النعيم * يا مجيب الدعوات آمين * وكان الفراغ من تحرير هذه التكملة الشريفة * والتممة للألفية
 المشرفة بقرة * ون الانبار * لتكملة رد المحتار * على يد جاهد أعقر العباد * إلى عفوهم ولاه
 يوم التمام * محمد علاء الدين ابن عبد محمد آمين ابن السيد عمر المدعي بام عايد
 * كان الله تعالى له ولوالديه وغفر لهم ولولا دمه لما استخولني له حق عليه بحمد
 سيد الانبياء والمرسلين * في الضحوة الكبرى في الساعة الثالثة
 ووصف من يوم الثلاثاء العاشر من رجب الفرد الذي هو من
 شهر ر سنة تسعين ومائتين وألف * من هجرة من
 حاقه الله تعالى على أكل وصف * صلى الله
 تعالى وسلم عليه وعلى آله الكرام *
 وأصحابه النظام * الذين
 ترجو متابعتهم حسن
 الختام *

* (يقول رابعي غفران المساوي * محمد الزهري الغمراوي) *

لحمدك يا من جعلت قرّة عيون أحبائك السعي في مرضاتك وهديت من اختصته من شايقتك لتحرير
مسائل الدين فأنزوا بحوزة ذاتك ونصلي ونسلم على سيدنا محمد الأتقي بأجر برهانه وعلى آله وصحبه الذين
أتى بهم القرآن ومن أسبيلهم اتبع ولقد وسيرهم اقتنى ولم يتدع ما تعاقب الملوك وتعاذنى منهمج
الرشداً أعوان أما بعد فقد ترحمة الله تعالى طبع قرّة عيون الانصار لتكملة زبد المختار على الدر المختار
شرح تنوير الابصار لنادرة زمانه وحيد عرفانه شمس التحقيق التي سطعت في أفق المعالي ومראה

العرفان التي أظهرت مكنون أسرار يقر رفعتها المحب والقاتل العلامة السيد محمد علاء الدين بجل

الجامع بين المصليين فضيلى العلم والنسب الشريفين مولانا السيد محمد أمين بن عابدين

أسكنه الله تعالى بفضل له أعلى عليين وهو كاتب سوى من التحقيق أقصاه ومن النقل

ما يبلغ به المقتضى مع العبارة للرشيقة وحسن السبيل الذي له من علو

البلاغة الحقيقة وقد حلى هامشه بما يلزم من الشرح المذكور وذلك

بالطبعة المجهنية بمصر المحروسة المحمية بجوار سيدي أحد

الدور بقرى بامان الجامع الأزهر المنير إدارة المفتقر

لعفوره به التقدير أحمد الباني الحلبي ذى الجيز

والتقصير وذلك في شهر الحجة سنة

١٣٠٧ هجرية على صاحبها

أفضل الصلاة وأزكى

الخدمة آمين

آمين



٢	باب دعوى الرجلين	٢٩	مطلب منع السلطان عن نصره قضائه عن اعدائه
٤	مطلب دعوى الوقت من قبيل دعوى الملك المعاق	٤٠	بشهادة الشهود الا بعد التزكية سر او عانا
١١	مطلب من اهلهم مسائل دعوى الرجلين معرفة	٤٠	مطلب مسائل الحطام
١٢	الخارج من ذي اليد	٤٧	مطلب حد القديم ما لا يحفظ الا الاقران وراءه
١٣	مطلب استحقاق الروائد المتصلة والمنفصلة	٥١	مطلب لو كانت عروة الحيات طعيرة يرضة بقية
١٤	مطلب الدياسة مع التنازع تتضمن معنى ينسأ	٥١	يتمها ويحلى كل من جهة داره بالقرعة وتويع
٢٦	دفع الخارج	٥١	الآتي ويهتني
٢٦	مطلب لا اعتبار بالتنازع مع النتائج الامن أرخ	٥١	مطلب الأصل ان ما اضطر اليه بنائه مما لا يقصه
٢٧	تاريخه مستهلا	٥٢	لا يكون معتبرا
٢٧	مطلب يقدم ذو اليد في دعوى النتائج ان لم يكن	٥٢	مطلب اتباع الرجوع دائرة على الجبره وده
٢٧	التنازع في الام	٥٢	باب دعوى النسب ٧١ (كتاب الاقرار)
٢٧	مطلب المراد بالنتائج ولادته في ملكه أو ملك	٥٨	مطلب أقل مدة الحمل للآدمي ونحوه
٢٧	بائعه أو ورثه	١٠٦	باب الاستثناء ١١٨
٢٧	مطلب حد الرد ولادته أمته ولم يشهدوا بالثله	١١٥	باب اقرار الوارث وقوف الافي ثلث
٢٧	لا يقضى له	١٢١	فصل في مسائل شتى ١٦٠ (كتاب الصلح)
٢٧	مطلب لا يترفع نتائج في ملكه في نتائج في ملكه	١٨٥	مطلب في دعوى ادمس ١٩٢
٢٧	بائعه	٢٠٣	مطلب لا يصح صلح وكيل الخصومة
٢٧	مطلب لا يشترط ان يشهدوا أن أمه في ملكه	٢٠٣	(كتاب المضاربة)
٢٧	مطلب برهن كل من خارجين أنه عبد له ولد من	٢٠٧	مطلب لا تصح المضاربة بالفلاس الكاسدة
٢٧	أمته وعبد هذين تصفوه وان عبد من وأثنين	٢٠٧	مطلب قرض المشاع جازئ
٢٧	مطلب رأي دابة تتبع دابة وترتفع بشهادة	٢٠٨	مطلب حيلة جواز التنازع في امره
٢٧	بالمراث والنتائج	٢٢١	باب المضارب بدار
٢٨	مطلب ادعى الخارج الفعل على ذي اليد ادمس	٢٢٩	مطلب حكم حاد به يقتوى
٢٨	النتح ونخارج أولى	٢٢٩	مطلب القول للشريك والمضارب في عقد دار
٣٠	مطلب برهن كل على اقرار الا حرامه تهايرا	٢٣٠	الربح والخسران وفي الشباع ولرد للشريك
٣٢	مطلب جنس مسائل الغنمة أربعة	٢٣٠	فصل في المتفرقات ٢٤١ (كتاب الابداع)
٣٢	مطلب ما يقسم بطريق القول سادس ثمانية	٢٦١	مطلب وجدل تساوي مال لم يثبت لأمرة في
٣٣	مطلب ما يقسم بطريق المنازعة سبعة واحدة	٢٦١	حياته ثمرد ولو وثقه بعد مده
٣٣	مطلب ما يقسم بطريق المنازعة عشرة وبطريق	٢٧٠	مطلب ودع العاصب فاستمكك لا يرجع
٣٣	القول عند ثمانية مسائل	٢٧٠	في العاصب اذا سمعها وادعها العاصب
٣٣	مطلب ما يقسم بطريق الغراء وهو بطريق	٢٨٠	يرجع على المودع (كتاب العارية)
٣٣	ادعاه من مسائل	٢٨٠	(كتاب الهبة)
٣٣	مطلب ما يقسم بطريق الامانة وهو بطريق	٢٨٠	فصل في مسائل متفرقة
٣٣	مطلب ما يقسم بطريق الامانة وهو بطريق	٢٨٠	مطلب في معنى الثامن

